سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

تأليف

محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله

المجلد الثاني عشر
القسم الأول
٥٥٠١ - ٥٧٦٩

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

ح مكتبة المعارف للنشر و التوزيع ، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الألباني ، محمد ناصر الدين
سلسلة الاحاديث الضعيفة - المجلد الثاني عشر. / محمد ناصر الدين الألباني .- الرياض ، ١٤٢٤هـ
٢مج.

ردمك: ٤-٠-٩٥٠٢-٩٩٦٠ (مجموعة)
٢-١-٩٥٠٢-٩٩٦٠ (ج١)

١- الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ.العنوان
ديوي ٢٣٢,٩ ١٤٢٤/٦٨٩٠

رقم الإيداع: ١٤٢٤/٦٨٩٠
ردمك: ٤-٠-٩٥٠٢-٩٩٦٠ (مجموعة)
٢-١-٩٥٠٢-٩٩٦٠ (ج١)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمدُ للهِ وحْدَه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ لا نبيَّ بَعْدَه ، وبعد :

فهذا هو المجلدُ الثاني عشر من « سلسلةِ الأحاديث الضعيفةِ والموضوعةِ ، وأثرها السيئ في الأمة » ؛ يَخْرُجُ إلى عالمِ المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ؛ ليلحقَ بأمثالِه من المجلداتِ السابقةِ ؛ ليكونَ المسلمُ على بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِ دينِه ، فلا ينْسبُ إلى نبيِّه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقعَ تحتَ وعيدِ قوْلِه ﷺ : « **كفى بالمرء إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ** » ، أو تحتَ وعيدِ قولِهِ الآخر : « **مَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعَدَهُ مِنَ النار** » ، وحتى لا يقعَ المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ اللهُ ورسولُه ، وهو يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعاً !!

وسيرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلَّدِ - كسابقه - الكثيرَ والكثيرَ مِنَ الأبحاثِ والتحقيقاتِ الحديثيَّةِ ، والردودِ العلميةِ القويَّةِ ، والفوائدِ والتنبيهاتِ الخفيَّةِ ؛ كلٌّ في مكانِهِ ومناسبتِهِ ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٥٥١٢ ، ٥٥١٣ ، ٥٥١٥ ، ٥٥١٧ ، ٥٥٢٩ ، ٥٥٣٣ - ٥٥٣٩ ، ٥٥٤٢ ، ٥٥٤٣ ، ٥٥٥٠ ، ٥٥٥٣ ، ٥٥٥٦ ، ٥٥٥٧ ، ٥٥٦٠ ، ٥٥٦١ ، ٥٥٦٤ ، ٥٥٧١ - ٥٥٧٦ ، ٥٥٧٩ ، ٥٥٨١ ، ٥٥٨٩ ، ٥٥٩٠ ، ٥٥٩٣ - ٥٥٩٨ ، ٥٦٠٠ - ٥٦٠٧ ، وهكذا معظم أحاديث هذا المجلد) .

وبطَبيعَةِ الحال ؛ فإنَّ هذا المجلدَ - كسَابِقِه - لم يُراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فَعَلَ لزادَ وأفادَ ، ولذلكَ ؛ وجَدْنَا بعضَ الملاحَظاتِ عَلى هذا المجلَّدِ ، منها - بَلْ أهمّها - أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديثِ لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمه الله - الحُكْمَ المختصرَ قبلَ التخريج - كعادته - ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسبَ عليها بناءً على نَظَرِنَا في دراسةِ الشيخِ لطُرقِه وتحقيقِه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقام هذه الأحاديث كلّها : (٥٥٣٠ ،

٥٥٣٢ ، ٥٥٠٧ ، ٥٥٥٨ ، ٥٥٥٩ ، ٥٥٦٣ ، ٥٥٧٧ ، ٥٥٩٤ ، ٥٦٢٤ ، ٥٦٦٨ ، ٥٦٧٩ ، ٥٦٨٢ ، ٥٧٢٦ ، ٥٧٢٧ ، ٥٧٣١ ، ٥٧٥٤ ، ٥٨٢٨ ، ٥٨٣٠ ، ٥٨٤٢ ، ٥٨٤٨ ، ٥٨٥٨ ، ٥٨٥٩ ، ٥٨٧٣ ، ٥٨٧٨ ، ٥٨٨٠ ، ٥٨٨١ ، ٥٨٩٠ ، ٥٩٢١ ، ٥٩٢٧ ، ٥٩٤٦ ، ٥٩٤٨ ، ٥٩٥٥) .

وهُناكَ حَديثٌ قُمْنَا بِحَذْفِهِ ؛ نظراً لِتَخْرِيجِ الشيخ ـ رحمهُ اللهُ ـ إيَّاه في هذا المجلدِ برقم (٥٧٠٢) تخريجاً أَوْسَعَ بفوائدَ زَوائدَ ، وهو الحديث (٥٥٠١) .

ووجَدْنا بعضَ الأحاديثِ أَخَذَتِ الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ ـ رحمه الله ـ كانَ يُحيلُ عليها في كُتُبِهِ الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديثُ هي : (٥٧٢٣ ، ٥٧٤٣ ، ٥٧٩٨ ، ٥٨٥١ ، ٥٨٩٤ ، ٥٩٧٨) .

وقَدْ وجَدْنَا ـ أيضاً ـ قَفْزاً في ترقيمِ الأحاديثِ في خمسة مَواضعَ ، نَتَجَ عنها سُقُوطُ خمسة أرقامٍ ، وهي : (٥٥٣٣ ، ٥٧٦٤ ، ٥٧٩٢ ، ٥٩٥٢ ، ٥٩٨٩) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشكرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيمِ في جَميعِ مراحِلِهِ ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفةِ على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخ ـ رحمه الله ـ ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

٢١ من شهر صفر ١٤٢٣ هـ **الناشـر**

٥٥٠١ ـ (.................................)[1] .

٥٥٠٢ ـ (مَنْ كتَمَ على غَالٍّ ؛ فَهُو مِثْلُه) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ١٦ / ٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٣٧٥ / ١) من طريق إسحاق بن ثعلبة عن مكحول عن سمرة مرفوعاً . وقال ابن عدي مضعفاً لإسحاق هذا :

« روى عن مكحول عن سمرة أحاديث كلها غير محفوظة » . وقال أبو حاتم فيه :

« مجهول ، منكر الحديث » .

قلت : ومكحول ـ وهو الشامي الفقيه ـ ثقة ؛ ولكنه قد رمي بالتدليس ، فمن المحتمل أن يكون أسقط الواسطة بينه وبين سمرة ؛ فقد روي الحديث بإسناد مظلم عن سليمان بن سمرة بن جندب عن أبيه سمرة به .

وسليمان هذا ؛ مجهول الحال ، فربما يكون هو الواسطة بين مكحول وسمرة . وقد تكلمت على رجال إسناده إلى سليمان ، وما فيه من الضعف والجهالة في « ضعيف أبي داود » (٢٧٢) .

٥٥٠٣ ـ (أَكرمَ اللهُ عز وجل هذه الأُمَّةَ بالعَمَائمِ والأَلْوِيَةِ) .

ضعيف . أخرجه سعيد بن منصور في « السنن » (رقم ٢٥٢٨) : نا إسماعيل ابن عياش عن صفوان بن عمرو قال : سمعت خالد بن معدان وفضيل بن فضالة

---

(١) كان هنا الحديث : « لا تدخلوا على النساء وإن كنَّ كَنَائن . . . » ، وقد أعاد الشيخ ـ رحمه الله ـ تخريجه بفوائد زوائد في هذا المجلد برقم (٥٧٠٢) ، فرأينا حذفه من هنا . (الناشر) .

يقولان : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله : خالد بن معدان تابعي معروف ، وهو ثقة كاللذَيْن دونه .

وقد روي جله موصولاً من رواية عنبسة بن عبد الرحمن عن خالد بن كلاب أنه سمع أنس بن مالك يقول . . . فذكره مرفوعاً بلفظ :

« إن الله أكرم أمتي بالألوية » .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١١٧ - ١١٨) ، وابن عساكر (٢ / ١٤٤ / ١) . وقال العقيلي :

« خالد بن كلاب مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ » .

يعني هذا . وقال الذهبي :

« الحديث منكر ، وخالد تركه الأزدي » .

وكذا في « اللسان » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية العقيلي ، ونقل عنه هو وابن حجر أنه قال :

« حديثه ؛ لا أصل له » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (ق ٢٨٨ / ١) .

قلت : ولست أدري ! لماذا تتابعوا على الحمل في هذا الحديث على خالد هذا ، والراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن - وهو الأموي - معروف بالضعف الشديد بل

الوضع ؛ والحافظ نفسه قال فيه في « التقريب » :

« متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع » ؟

ثم إنهم قد خفي عليهم ـ جميعاً ـ حديث الترجمة ، وهو مما ينقد الحديث من الحكم عليه بالوضع كما هو ظاهر ، ولعله لذلك اقتصر الحافظ في « الفتح » (٦ / ١٢٧) على قوله في حديث أنس :

« إسناده ضعيف » .

وقد عزاه لرواية أبي يعلى ، وما وجدته في نسخة « مسنده » المصورة التي عندي ، ولا أورده الهيثمي في « مجمعه » (٥ / ٣٢١) ! وهو على شرطه ؛ لكن قد أورده الحافظ في « المطالب العالية » (٢ / ١٥١) من رواية أبي يعلى أيضاً ، ومنه تبين أنه عنده من الطريق المتقدمة طريق خالد بن كلاب ، ولم يذكر الراوي عنه : هل هو عنبسة بن عبد الرحمن أم غيره ؟ والذي يغلب على الظن أنه الأول . والله أعلم .

٥٥٠٤ ـ (إن اليهودَ تَعُقُّ عَنِ الغُلامِ ولا تَعُقُّ عنِ الجارِيَةِ ، فَعُقُّوا عن الغُلامِ شَاتَيْنِ ، وعَنِ الجارية شَاةً) .

غريب . أخرجه البزار (١٢٣٣) ، والبيهقي (٩ / ٣٠١ ـ ٣٠٢) من طريق الضحاك بن مخلد : ثنا أبو حفص سالم بن تميم عن أبيه عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال البزار :

« لا نعلمه عن الأعرج عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ووقع عنده : « أبو حفص الشاعر » ، ولم يسمِّه ، ولم أجد له ذكراً فيما عندي من كتب الرجال ، لا في الأسماء ولا في الكنى ، وليراجع له « الكنى » للدولابي .

وكذلك أبوه تميم ؛ لم أعرفه ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٥٨) :

« رواه البزار من رواية أبي حفص الشاعر عن أبيه ، ولم أجد من ترجمهما » .

قلت : أما الشطر الثاني من الحديث ؛ فهو صحيح من رواية عائشة وأم كُرْز الكعبية ، وهو مخرج في « الإرواء » (١١٦٦) و « صحيح أبي داود » (٢٥٢٢ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥) .

٥٥٠٥ - (مَنْ رفعَ رأسَهُ مِنَ الركوعِ قبلَ الإمامِ ؛ فلا صَلاةَ له) .

ضعيف . رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٣٧٥ / ٣٧٥٩) عن رجل عن محمد بن جابر قال : سمعت عبد الله بن بدر يحدث عن علي بن شيبان عن أبيه أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهر الضعف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يُسَمَّ .

وضعف محمد بن جابر ، وهو الحنفي اليمامي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، ذهبت كتبه ، فساء حفظه وخلط كثيراً ، وعمي فصار يلقن » .

ومن طريقه رواه بقي بن مخلد أيضاً ؛ كما في ترجمة شيبان بن محرز من « الإصابة » ؛ لكنه عزاه لابن ماجه أيضاً ! وهو من أوهامه رحمه الله .

٥٥٠٦ - (مَنْ زارَ القُبورَ ؛ فليسَ منا) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ٥٦٩ / ٦٧٠٥) عن قتادة أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ، فهو ضعيف .

ولعل الحديث - إن صح - كان في وقت النهي عن زيارة القبور ، ثم نسخ ذلك بإذن النبي ﷺ بزيارتها ، كما جاء في أحاديث كثيرة ، قد ذكرنا قسماً طيباً منها في « أحكام الجنائز » ؛ فليراجعها من شاء الوقوف عليها .

٥٥٠٧ - (كانَ يُصَافحُ النساءَ وعلى يدِهِ ثَوْبٌ) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٦ / ٩ / ٩٨٣٢) عن إبراهيم قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهو مرسل ؛ بل معضل ، والسند إلى إبراهيم صحيح .

٥٥٠٨ - (هذا سجاسج : وادٍ منْ أوديةِ الجنةِ ، قد صلَّى في هذا المسجد قَبْلِي سبعونَ نبياً ، ولقد مَرَّ به موسى بنُ عمران حاجاً أو معتمراً في سبعين ألفاً من بني إسرائيلَ على ناقةٍ له وَرْقَاءَ ، عليه عباءتان قِطْوَانِيَّتَانِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو إسحاق الحربي في « كتاب المناسك » (ص ٤٤٦ - تحقيق حمد الجاسر) من طريق كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده :

أن النبي ﷺ صلى في مسجد الروحاء الذي عند عرق الظبية ، وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ كثير هذا متروك ، كما هو معروف .

٥٥٠٩ - (نِعْمَ القوم حِمْيَر ؛ بأفواهِهِمُ السلامُ ، وبأيديهمُ الطعام) .

ضعيف جداً . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٢٢٠) : حدثني إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي : حدثني عمرو بن الحارث بن العلاء الزبيدي : حدثني عبد الله بن سالم عن الزبيدي - وهو محمد بن الوليد - : حدثنا أبو عون بن أبي عبد الله أن قيس بن الحارث الغامدي : حدثنا ابن الصّنابحي قال :

إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! الْعَنْ حميراً . فقال :

« يرحم الله حميراً » ! فقال : يا رسول الله ! العن حميراً . قال :

« يرحم الله حميراً » ! فقال : يا رسول الله ! إنما قلت : العن حِمْيَراً . فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق بن إبراهيم ؛ قال الحافظ :

« صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب » .

وعمرو بن الحارث بن العلاء - كذا وقع في الأصل - وأظنه خطأ ؛ فإنه : ابن الحارث بن الضحاك كما في « الجرح » (٣ / ١ / ٢٢٦) وغيره ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ إلا أن يكون (العلاء) من أجداده ، وهذا مِمّا لم يذكروه . وأشار الذهبي إلى أنه مجهول ؛ فقال في « الميزان » :

« تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ، ومولاة له اسمها (علوة) ، فهو غير معروف العدالة . وابن زبريق ضعيف » . وقال الحافظ فيه وفي أبي عون - واسمه عبد الله - :

« مقبول » .

ثم تأكد ما ظننته من الخطأ ؛ أنه وقع على الصواب في حديث آخر ، وهو الآتي بعده :

٥٥١٠ - (إذا سألتمْ ؛ فَسَلُوا اللهَ عز وجل الفردوسَ ؛ فإنها سرُّ الجنةِ ، يقولُ الرجلُ منكم لراعِيهِ : عليك بِسِرِّ الوادي ؛ فإنه أَعْشَبُهُ وأَمْرَعُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٣٤٨ - ٣٤٩) : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق (الأصل : رزيق ! وهو خطأ) قال : حدثني عمرو بن الحارث بن الضحاك قال : حدثني عبد الله بن سالم عن الزبيدي قال : حدثني عبد الرحمن بن أبي عوف أن سويد بن جبلة حدثهم أن عرباض بن سارية حدثهم ، يرده إلى رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ؛ كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله .

٥٥١١ - (بَلْ أنتَ عُتْبَةُ بنُ عَبدٍ) .

ضعيف . أخرجه الفسوي في « التاريخ » (٢ / ٣٤٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٢٠ / ٢٩٦) ، وابن قانع في « معجم الصحابة » من طرق عن محمد بن شعيب بن شابور : ثنا محمد بن القاسم الطائي قال : سمعت يحيى ابن عتبة بن عبد يحدث عن أبيه :

أنه أتى في أناس يريدون أن يغيروا أسماءهم ، قال : فلما رآني رسول الله ﷺ دعاني وأنا غلام حدث ، فقال :

« ما اسمك » ؟ فقلت : عتلة بن عبد . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره ، وزاد :

« أرني سيفك » . فسله ، فلما نظر إليه ؛ فإذا هو سيف فيه دقة وضعف ، فقال :

« لا تضرب بهذا ؛ ولكن اطعن به طعناً » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى هذا لا يعرف إلا في هذه الرواية ، وبها أورده ابن حبان في « ثقاته » على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولم يورده البخاري في « التاريخ » ، ولا ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، مع أنهما ذكراه في شيوخ الطائي الراوي عنه هنا . وذكر الثاني منهما أنه روى عنه أيضاً يحيى بن صالح الوحاظي الثقة وغيره ، فهو مجهول الحال ، ولعله في « ثقات ابن حبان » ؛ فقد قال الهيثمي (٨ / ٥٣) :

« رواه الطبراني من طرق ، ورجال بعضها ثقات » !

كذا قال ، وإنما له طريق واحدة ، هي طريق يحيى هذا ، وإنما الطرق التي أشار إليها عن ابن شابور فقط ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول التخريج .

٥٥١٢ - (كُلُّ سَارِحَةٍ وَرَائحةٍ على قَوْمٍ ؛ حَرَامٌ على غَيرِهِم) .

ضعيف جداً . أخرجه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٤٣١ - ٤٣٢) ، والطبراني في « الكبير » (٨ / ٢٠٧ / ٧٧٣٢) عن سليمان بن سلمة الحمصي قال : ثنا بقية قال : ثنا سلامة بن عميرة المنابحبي - حي من اليمن - عن لقمان ابن عامر الوصابي - حي من اليمن - عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته سليمان هذا ؛ فإنه متروك متهم ، وقد مضت له أحاديث في المجلد الثاني برقم (٥٨٦ ، ٥٩٤ ، ٧٧٩) ، وقول الهيثمي

(٤ / ١٦٣) بعد أن عزاه للطبراني :

« وفيه سليمان بن سلمة الخبائري ؛ وهو ضعيف » .

ففيه تساهل ؛ لأن الخبائري أسوأ حالاً ، بشهادة الهيثمي نفسه في بعض الأحاديث التي أشرت إليها آنفاً .

وقال المناوي بعد أن نقل قول الهيثمي المذكور :

« وقال غيره : فيه الحسن بن علي المعمري (الأصل : العمري ؛ وهو خطأ) ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : حافظ رفع موقوفات قليلة . وسليمان بن سلمة الخبائري تركه أبو حاتم وغيره . و (بقية) ضعفوه » .

ولنا عليه مؤاخذتان :

الأولى : إعلاله بالمعمري لا وجه له ؛ لأمرين :

أحدهما : أن رفعه موقوفات قليلة مع كثرة حفظه لا يخرجه من العدالة والاحتجاج به ، وما أحسن ما قال الحافظ البرديجي :

« ليس بعجب أن ينفرد المعمري بعشرين أو ثلاثين حديثاً في كثرة ما كتب » .

وقال الحافظ : في آخر ترجمته من « اللسان » :

« فاستقر الحال آخراً على توثيقه ؛ فإن غاية ما قيل فيه : إنه حدّث بأحاديث لم يتابع عليها ، وقد علمت من كلام الدارقطني أنه رجع عنها ، فإن كان أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها ، وإن كان مصيباً فيها كما كان يدعي فذاك أرفع له . والله أعلم » .

والآخر : أن المعمري لم يتفرد به ؛ فقد تابعه الحافظ الفسوي فقال : حدثني سليمان بن سلمة الحمصي به ، والسياق له .

والأخرى : إعلاله ببقية وقوله : « ضعفوه » ؛ فليس بجيد ؛ لأنه إنما ضعفوه لتدليسه ، وهنا قد صرح بالتحديث كما ترى .

وفي الحديث علة أخرى لم يتعرض لذكرها المناوي ولا الهيثمي ، وهي : سلامة ابن عميرة ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، فهو من مشايخ بقية المجهولين ، وقد قال العجلي :

« بقية ثقة ما روى عن المعروفين ، وما روى عن المجهولين فليس بشيء » . وقال يعقوب بن شيبة :

« صدوق ثقة ، ويتقى حديثه عن مشيخته الذين لا يعرفون ، وله أحاديث مناكير جداً » .

ومما سبق ؛ يظهر جلياً أن إسناد الحديث ضعيف جداً ، فقول المناوي في « التيسير » :

« إسناده ضعيف » ؛ مردود ، مع أنه قد ذكر في « الفيض » ـ كما تقدم ـ أن فيه الخبائري المتروك .

(تنبيه) : قوله : (المنابحبي) ؛ كذا وقع في « المعرفة » ولم أعرف هذه النسبة ، وأظنها محرفة ؛ فإني لم أجدها في شيء من كتب الأنساب وغيرها . والله أعلم .

٥٥١٣ ـ (مَنْ لَمْ يَقْرَأْ خَلْفَ الإمامِ ؛ فَصَلاتُهُ خِدَاجٌ) .

موضوع بذكر (الإمام) . أخرجه الفسوي (٢ / ٤٣٢) عن شيخه المتقدم سليمان الحمصي قال : حدثنا المؤمل بن عمر أو قعنب العتبي : حدثنا يوسف أبو

عنبسة خادم أبي أمامة قال : سمعت أبا أمامة يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لما علمت آنفاً من حال سليمان هذا ، وأنه متروك متهم .

واللذان فوقه ؛ لم أعرفهما .

لكني وجدت في ترجمة أبي أمامة صدي بن عجلان في « الإصابة » حديثاً آخر له ؛ من رواية وهب بن صدقة : سمعت جدي يوسف بن حزن الباهلي : سمعت أبا أمامة الباهلي يقول : . . . فذكره .

قلت : فالظاهر أنه هذا ؛ لكن لم أجد له ترجمة أيضاً ، ومثله حفيده وهب بن صدقة . فالله أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد آخر مظلم ؛ من طريق سليمان بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن سوار : نا عمرو بن ميمون بن مهران : حدثني أبي ميمون بن مهران عن أبيه مهران مرفوعاً به .

أخرجه البيهقي في « القراءة خلف الإمام » (٦٢ / ١٣١) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٣ / ٣٢٦ / ٢) ، وكذا الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٩٤ / ٩٤٢٢) ؛ دون قوله : « خلف الإمام » وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سليمان بن عبد الرحمن » .

قلت : الظاهر لي أنه التميمي الدمشقي ابن بنت شرحبيل ، وهو صدوق يخطئ ؛ كما في « التقريب » .

وقال الذهبي في « الكاشف » :

« مُفْتٍ ثقة ؛ لكنه مُكْثِرٌ عن الضعفاء » . وذكر في « الميزان » أن أبا حاتم قال :

« صدوق ؛ إلا أنه من أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين » .

قلت : وعبد الرحمن بن سوار ؛ لم أجد له ترجمة ، فالظاهر أنه من المجهولين الذين أشار إليهم أبو حاتم آنفاً .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٢ / ١١١) - بعد عزوه للطبراني - :

« وفي إسناده جماعة لم أعرفهم » .

كذا قال ! وليس فيه ممن لا يعرف سوى ابن سوار هذا .

وشيخ الطبراني الوليد بن حماد الرملي ؛ ترجمه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » برواية جماعة عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد تابعه عند البيهقي : عبد الله بن حماد الآملي ؛ إن لم يكن تحرف اسمه من الناسخ . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن علة هذا الإسناد ابن سوار هذا ، ومن فوقه ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير مهران والد ميمون الجزري ، فأورده في « الإصابة » وساق له حديثين بهذا الإسناد ، هذا أحدهما - من رواية ابن السكن - وقال :

« قال ابن السكن : لا يروى عن ميمون شيء إلا من هذا الوجه » .

قلت : وكأنه يشير إلى عدم ثبوت صحبته ، وقد ذكره البخاري في الصحابة ؛ كما قال البغوي ونقله العسقلاني ، ولم يورده البخاري في « التاريخ الكبير » . والله أعلم .

وإنما حكمت على الحديث بالوضع ؛ لوهاء سنده ، ولمخالفته للحديث الصحيح المعروف بلفظ :

« من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ؛ فهي خداج » يقولها ثلاثاً .

رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٧٩) ، وزاد في رواية :

« فقيل لأبي هريرة : إنا نكون وراء الإمام ؟ فقال : اقرأ بها في نفسك يا فارسي ! » .

قلت : فهذه الزيادة موقوفة على أبي هريرة ، فجعلها سليمان الحمصي وابن سوار في صلب الحديث مرفوعاً !

وأما حديث عبادة : « . . . فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » .

فهو ضعيف بهذا اللفظ ؛ له ثلاث علل ؛ كما شرحته في « ضعيف أبي داود » (١٤٦ ـ ١٤٨) ، وإنما صح مختصراً بلفظ :

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٨٠) ، ولو صح باللفظ الأول ؛ فهو لا يدل على وجوب قراءة المؤتم للفاتحة ، وإنما الجواز كما بينه العلامة اللكنوي في « إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام » (ص ٢٠٩) .

ويؤكد ذلك أنه صَحَّ بلفظ :

« فلا تفعلوا ؛ إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب » .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ١٢٨) ، وأحمد (٥ / ٤١٠) ، والبخاري في « جزء القراءة » ، والبيهقي في « القراءة خلف الإمام » (١٦١ / ١٢٩ ـ ١٣٠) وقوّاه .

وإسناده صحيح .

وعلى هذا اللفظ اعتمدت في كتابي « صفة الصلاة » ودلالته على الجواز ؛ بل الجواز المرجوح أوضح من اللفظ الأول كما هو ظاهر ؛ إذا لوحظ قوله : « إلا أن . . . » ، فلا يصح إذن اعتباره شاهداً لحديث الترجمة كما قد يتوهمه بعضهم ممن لا فقه عندهم !

نعم ؛ لو صح الحديث الآتي بعده لكان شاهداً قوياً له ؛ لكن فيه ما سأبينه .

٥٥١٤ ـ (لا صَلاةَ لمنْ لَمْ يقرأْ بفاتِحَةِ الكتابِ خَلْفَ الإِمَام) .

منكر بزيادة (الخلف) . أخرجه البيهقي في « القراءة خلف الإمام » (ص ٥٦) من طرق عن محمد بن سليمان بن فارس : حدثني أبو إبراهيم محمد بن يحيى الصفار ـ وكان جارنا ـ : ثنا عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت مرفوعاً . قال أبو الطيب : قلت لمحمد بن سليمان : (خلف الإمام) ؟ قال : (خلف الإمام) . وقال :

« إسناد صحيح » !

قلت : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن أبا إبراهيم محمد بن يحيى الصفار ما رأيت له ترجمة ، وهو من طبقة أبي عبد الله محمد بن يحيى النيسابوري الإمام المخرج له في « الصحيحين » ، وما أظن أن البيهقي توهم أنه هو لمعرفته بالرجال واختلاف كنيتيهما ، وتميز الأول عن الإمام بلقب (الصفار) .

والآخر : أنه قد خالفه الحسن بن مكرم فقال : أنا عثمان بن عمر به ؛ دون قوله : « خلف الإمام » .

والحسن هذا ؛ روى عنه جمع من الثقات الحفاظ ، ووثقه الخطيب ، فراجع « تاريخه » إن شئت (٧ / ٤٣٢) .

أخرجه البيهقي في « القراءة » (١٢ / ٢٢) .

وتابعه الإمام الدارمي ؛ فقال في « سننه » (١ / ٢٨٣) : أخبرنا عثمان بن عمر به ؛ دون الزيادة .

وعثمان هذا ؛ هو ابن عمر بن فارس العبدي ، ثقة من رجال الشيخين .

وتابعه جمع عن يونس به : عند البيهقي (١٣ / ٢٥) .

وتابعه أيضاً عبد الله بن وهب : أخبرني يونس به .

أخرجه مسلم (٢ / ٩) ، وأبو عوانة (٢ / ١٢٥) ، والدارقطني في « سننه » (١ / ٣٢٢ / ١٨) ، والبيهقي أيضاً (١٢ / ٢١) وكذا في « السنن » (٢ / ٦١) .

ويونس هذا ؛ ثقة ثبت محتج به في « الصحيحين » .

وقد تابعه معمر : عند عبد الرزاق (٢ / ٩٣ / ٢٦٢٣) ، ومسلم ، وأبي عوانة ،

والنسائي (١ / ١٤٥) ، والبيهقي أيضاً (١٣ / ٢٦ و ٢٧) وفي « السنن » (٢ / ٣٧٤) ، وأحمد (٥ / ٣٢٢) .

وصالح : عند مسلم ، وأبي عوانة ، والبيهقي (١٢ / ٢٣) وفي « السنن » (٢ / ٣٧٥) ، وأحمد (٥ / ٣٢١) .

وسفيان بن عيينة : عند الستة وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٨٠) . ورواه عنه : ابن الجارود أيضاً في « المنتقى » (١٨٥) .

وجمع آخر : عند البيهقي (١٤ / ٢٨ ـ ٣١) .

كل هؤلاء الثقات وغيرهم رووه عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة ؛ بدون الزيادة .

فهي زيادة منكرة ؛ بل باطلة دونما شك أو ريب .

ولعل أبا الطيب ـ وهو محمد بن أحمد الذهلي ـ كان يرى ذلك ؛ كما يشعر به سؤاله لمحمد بن سليمان عنها ، وكأنه كان سؤالاً استنكارياً . والله أعلم .

فإن قيل : هل خفيت على البيهقي هذه الروايات الدالة على خطأ الصفَّار هذا لو فرض أنه ثقة عنده ؟

فأقول : ما أظن ذلك يخفى على من دونه علماً ومعرفة ، ولكنه التعصب المذهبي يحمل صاحبه على تجاهل الحقيقة ؛ انتصاراً للمذهب . نسأل الله السلامة !

٥٥١٥ ـ (مَنْ أرادَ كَنْزَ الحديثِ ؛ فَعَلَيْهِ بـ « لا حَوْلَ ولا قوةَ إلا بالله ») .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٨٢ / ٩٧٠) تعليقاً ،

ووصله الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٤٤٥) ، والطبراني في « الكبير » (١٨ / ٣٠١ / ٧٧٣) من طريق خالد بن يزيد عن عبد الله بن مسروح عن ربيعة بن يورا عن فضالة بن عبيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ربيعة بن يورا ؛ أورده البخاري في « التاريخ » لهذه الرواية ، وكذا ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٤٧٥) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو في عداد المجهولين .

وأما ابن حبان ؛ فأورده في « الثقات » !

وعبد الله بن مسروح ؛ لعله خير من ربيعة ؛ فقد أورده البخاري وابن أبي حاتم لهذه الرواية أيضاً ؛ لكن قال أبو حاتم :

« أراه هو صاحب عقبة بن عامر » .

قلت : ترجمته عنده قبيل هذا ، وذكر أنه روى عنه مرثد بن عبد الله اليزني وخالد بن يزيد الصدفي . يعني : الراوي لهذا الحديث . وأظن أن (الصدفي) محرف (المصري) ؛ فإنه لم ينسبه النسبة الأولى أحد ممن ترجم له ، ومنهم ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٥٨) .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٩٩) :

« رواه الطبراني من طريق عبد الله بن يزيد عن ربيعة بن يورا ، وعبد الله ؛ لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

كذا وقع فيه : « عبد الله بن يزيد » ! وكأنه سبق نظر أو قلم ؛ ولذلك لم يعرفه ، وإنما هو عبد الله بن مسروح ، وقد ترجمه من ذكرنا ، ويحتمل احتمالاً كبيراً أن

يكون في « ثقات ابن حبان » .

(تنبيه) : تحرف اسم (يورا) في بعض المصادر ، فوقع في « المجمع » : (بورا) بالباء الموحدة ، وفي « المعرفة » : (نورا) بالنون ، وقال محققه الفاضل الدكتور العمري :

« هكذا في الأصل ، ولم أجده» !

وقوله : « الحديث » ؛ هكذا في المصادر الثلاثة ، وفي « المجمع » : « الجنة » !

٥٥١٦ ـ (يخرجُ ناسٌ مِنَ المشرقِ ، فَيُوَطِّئُونَ للمهديِّ سُلْطَانَهُ) .

ضعيف . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٤٩٧) ، وابن ماجه (٤١٣٩ ـ الأعظمي) من طريق ابن لهيعة عن أبي زرعة عمرو بن جابر الحضرمي عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل ابن لهيعة وشيخه ؛ قال البوصيري في « الزوائد » (٢٥٠ / ١) :

« هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عمرو بن جابر وابن لهيعة » .

قلت : ابن لهيعة ضعفه معروف . وأما الحضرمي ؛ فقد اختلفوا فيه ، والأكثرون على تضعيفه ، ووثقه الفسوي وغيره ، وقال ابن لهيعة نفسه :

« كان ضعيف العقل ، كان يقول : علي في السحاب . كان يجلس معنا فيبصر سحابة فيقول : هذا علي قد مرّ في السحاب . كان شيخاً أحمق » . وقال أحمد :

« روى عن جابر مناكير ، وبلغني أنه كان يكذب » .

وجزم الحافظ بضعفه في « التقريب » .

٥٥١٧ - (إنَّ العَبْدَ يَلْبَثُ مؤمناً أَحْقَاباً ، ثم أَحْقَاباً ، ثم يموتُ والله عنه سَاخِطٌ ، وإنَّ العبدَ يلبثُ كافراً أحقاباً ، ثم أحقاباً ، ثم يموتُ والله عنه راضٍ .

ومَنْ ماتَ همّازاً لَمّازاً ملقباً للناسِ ؛ كان علامَتُهُ يومَ القيامةِ أَنْ يَسِمَه اللهُ على الخُرْطُومِ مِنْ كلا الشّفتين) .

ضعيف . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٥١٥ - ٥١٦) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٥٩ / ٨٩٦٥) من طريق أبي صالح : حدثني الليث : حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الملك بن عبد الله عن عيسى بن هلال الصدفي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : أبو صالح هذا - وهو عبد الله بن صالح - ؛ كاتب الليث . ومن طريقه رواه ابن أبي حاتم ؛ كما في « تفسير ابن كثير » وغيره . وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٧ / ٢١٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه عبد الله بن صالح ، وثقه عبد الملك بن شعيب ؛ وضعفه غيره » .

قلت : وفيه كلام كثير ، والذي يتلخص منه وانتهى إليه الحفاظ المتأخرون أن فيه ضعفاً ، فقال الذهبي في « الميزان » :

« له مناكير » . وقال في « الكاشف » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة » .

الثانية : سعيد بن أبي هلال ؛ فإنه كان اختلط ؛ كما قال الإمام أحمد .

الثالثة : عبد الملك بن عبد الله ؛ هو التُّجيبي ؛ كما في ترجمة شيخه الصدفي من « تهذيب المزي » ، والظاهر أنه مصري ؛ لأن (التجيبي) نسبة إلى (تجيب) ، محلة بفسطاط مصر ؛ كما في « أنساب السمعاني » ، ولم أعرفه ، وفي « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥) جماعة من طبقته لم ينسب أحد منهم هذه النسبة ، ولم يحك فيهم جرحاً ولا تعديلاً .

وعيسى بن هلال الصدفي ؛ ذكره الفسوي في ثقات التابعين في مصر ، وفي ترجمته ساق الحديث . وكذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٩٣) ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق » .

قلت : فمثله حسن الحديث ؛ لكن أشار الذهبي إلى تليين توثيقه بقوله في « الكاشف » :

« وُثِّق » ؛ بل قال في حديث آخر له ذكره في « الكبائر » (ق ٢٨ / ٢) :

« ليس إسناده بذاك » . وقال أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (ق ١٩٨ / ١) :

« حديث غريب » .

ولعلي أتوجه إلى تخريج الحديث المشار إليه في مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى ، ولذلك لم ينشرح الصدر لتقوية حديث الترجمة لو صح إسناده إليه . والله أعلم .

قلت : والحديث من جملة الأحاديث الضعيفة التي سوَّد بها الشيخ الصابوني كتابه « مختصر تفسير ابن كثير » (٣ / ٥٣٥) ! زاعماً في المقدمة أنه جرد منه الأحاديث الضعيفة ! وهو في ذلك غير صادق ! ولا هو أهل لذلك ! كما شرحت ذلك بعض الشيء في مقدمة المجلد الرابع من « سلسلة الأحاديث الصحيحة » ، وقد تم طبعه ، وتداولته الأيدي في منتصف هذه السنة (١٤٠٤) ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وقد لقينا عنتاً كبيراً في سبيل طباعته لجهل القائمين على الطباعة بطرق تصحيح التجارب ، وإهمالهم وإخلالهم بالمواعيد ؛ بحيث أنه تحمل إخراجه إلى حيز الوجود أكثر من سنة ! والله المستعان .

٥٥١٨ - (إنَّ أبي إبراهيمَ - عليه السلامُ - همَّ أن يَدْعُوَ عليهم - يعني : أهلَ العِراقِ - ، فأوحَى اللهُ تعالى إليه : لا تَفْعَلْ ؛ فإنِّي جَعَلتُ خزائنَ علمي فيهم ، وأَسْكَنْتُ الرحمة في قُلوبهم) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١ / ٢٤ - ٢٥) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٦٢) عن أبي عمر محمد بن أحمد الحَليمي قال : نبأنا آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب عن معن بن الوليد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال : قال النبي ﷺ :

« اللهم بارك لنا في صاعنا ومُدِّنا ، وفي شامنا وفي يَمَنِنا ، وفي حِجَازِنا » .

قال : فقام إليه رجل فقال : يا رسول الله ! وفي عراقنا ؟ فأمسك النبي ﷺ . فلما كان في اليوم الثاني قالَ مثل ذلك ، فقام إليه الرجل فقال : يا رسول الله ! وفي عراقنا ؟ فأمسك النبي ﷺ . فلما كان في اليوم الثالث قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله ! وفي عراقنا ؟ فأمسك النبي ﷺ . فولى الرجل وهو يبكي ، فدعاه

النبي ﷺ فقال :

« أمن العراق أنت ؟ » .

قال : نعم . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ المتهم به الحليمي هذا ، من ولد حليمة السعدية ، ظئر النبي ﷺ ، قال السمعاني في « الأنساب » :

« حدث عن آدم بن أبي إياس أربعة أحاديث مناكير بإسناد واحد ، والحمل عليه فيها » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« يروي عن آدم بن أبي إياس أحاديث منكرة باطلة ، قال أبو نصر بن ماكولا : الحمل عليه فيها » . ثم ساق له الحديث التالي لهذا . وزاد في « اللسان » :

« وقال ابن عساكر : منكر الحديث » .

قلت : ومن فوقه كلهم ثقات من رجال البخاري ؛ غير معن بن الوليد ، ولم أجد له ترجمة ، وهو غير معن بن الوليد بن هشام الغساني الدمشقي ؛ فإنه متأخر عن هذا ، سمع منه أبو حاتم ، وترجمه ابنه (٤ / ١ / ٢٧٨) موثقاً .

وإن مما يؤكد وضع هذا الحديث أن طرفه الأول ، وهو دعاء النبي ﷺ بالبركة إلى قول الرجل : « وفي عراقنا » ؛ قد صح عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر وغيره ، كما خرجته في « الصحيحة » (٢٢٤٦) من طرق عنه ﷺ ، ليس في شيء منها هذه الزيادة في مدح العراق ؛ بل فيها قوله ﷺ جواباً على قول الرجل : « وفي عراقنا ؟ » :

« بها الزلازل والفتن ، وفيها يطلع قرن الشيطان » .

فثبت بطلان حديث الترجمة .

٥٥١٩ - (إذا كانَ يومُ القيامَةِ ؛ نُصِبَ لإبراهيم مِنْبَرٌ أمامَ العَرْشِ ، وَنُصِبَ لي مِنْبَرٌ أمامَ العرش ، ونُصِبَ لأبي بَكْرٍ كُرْسيٌّ فيجلسُ عليه ، وينادي منادٍ : يا لكَ من صِدِّيقٍ بين خليلٍ وحبيب !) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٤ / ٣٨٦ - ٣٨٧) بسند الذي قبله عن معاذ مرفوعاً .

وقد عرفت آفته .

٥٥٢٠ - (دَخَلَ إبليسُ العراقَ فقضى حاجَتَهُ ، ثم دخلَ الشامَ فَطَرَدُوه حتى بَلَغَ (بُسَاق) ، ثم دَخَلَ مصرَ فبَاضَ بها وفَرَّخَ وبسَطَ عَبْقَرِيَّهُ)[1] .

ضعيف . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٧٤٨ - ٧٤٩) ، وأبو الشيخ في « العظمة » (١٢ / ٢٨ / ٢) ، والطبراني في « الكبير » (١٢ / ٣٤٠ / ١٣٢٩٠) من طريق ابن شهاب عن **يعقوب بن عبد الله بن المغيرة بن الأخنس** عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير يعقوب بن عبد الله ؛ فإني لم أجده في شيء من كتب الرجال هكذا : (ابن عبد الله) ، وإنما فيها : (ابن عتبة ابن المغيرة بن الأخنس) ، وهو ثقة ، من السادسة عند ابن حجر في « التقريب » ، فإن كان هو فالإسناد منقطع ، ومن الغريب أن الحافظ الهيثمي مر على هذا دون أي تنبيه ؛ فقال (١٠ / ٦٠) :

---

(١) العَبْقَرِيُّ : ضَرْبٌ من البُسُط . كما في « القاموس » .

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ؛ من رواية يعقوب بن عبد الله بن عتبة بن الأخنس (!) عن ابن عمر . ولم يسمع منه ، ورجاله ثقات » .

كذا وقع في كتابه « المجمع » جمع بين (عبد الله) و (عتبة) فقال : (ابن عبد الله بن عتبة) ، ولم يذكر (المغيرة) ، وهو خلاف ما في كتب التراجم كما تقدم ، فالظاهر أنه خطأ مطبعي أو من تصرف بعض النساخ أو المصححين ؛ فقد وقع في نحوه الأستاذ صلاح الدين المنجد في تعليقه على « ابن عساكر » ؛ فإنه صحح اسم (عبد الله) فجعله (عتبة) وقال في التعليق :

« في الأصل (عبد الله) ، وهو خطأ » !

وإنما الخطأ ما فعل ؛ فإنه في الأصول كلها التي وقفنا عليها : (عبد الله) ؛ لاسيما وابن عساكر رواه من طريق الفسوي !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى : عند ابن عساكر ، يرويه بسنده عن خطاب بن أيوب : ثنا عباد بن كثير عن سعيد عن قتادة عن سالم عن ابن عمر به نحوه ؛ دون ذكر (بساق) .

وخطاب بن أيوب ؛ ذكره ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٨٦) بغير هذه الرواية ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وعباد بن كثير ؛ هو الثقفي البصري ؛ متروك ، قال أحمد :

« روى أحاديث كذب » .

هذا ؛ ولعل أصل الحديث موقوف ، وهم بعض الرواة فرفعه ؛ فقد قال أبو عذبة : قدمت على عمر بن الخطاب رابع أربعة من الشام ونحن حجاج ، فبينا نحن عنده

أتاه آتٍ من قبل العراق ، فأخبر أنهم قد حصبوا إمامهم ، وقد كان عمر عوضهم منه مكان إمام كان قبله فحصبوه ، فخرج إلى الصلاة مغضباً ، فسها في صلاته ، ثم أقبل على الناس فقال :

من ههنا من أهل الشام ؟ فقمت أنا وأصحابي ، فقال :

يا أهل الشام ! تجهزوا لأهل العراق ؛ فإن الشيطان قد باض فيهم وفرخ . ثم قال :

اللهم ! إنهم قد لبَّسوا علي ، فلبِّس عليهم ، وعَجِّل لهم الغلام الثقفي ؛ يحكم فيهم بحكم الجاهلية ، لا يقبل من محسنهم ، ولا يتجاوز عن مسيئهم !

أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٥٢٩ ، ٧٥٤) عن شريح بن عبيد ، و (٢ / ٧٥٥) عن عبد الرحمن بن ميسرة ؛ كلاهما عنه .

قلت : وهذا إسناد حسن : أبو عذبة ؛ أورده ابن أبي حاتم برواية شريح عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ لكن قد روى عنه أيضاً عبد الرحمن بن ميسرة ؛ كما ترى ، وذكره الفسوي في ثقات التابعين المصريين . والله أعلم .

٥٥٢١ - (إنما يَفْتَرِي الكَذِبَ مَنْ لا يؤمنُ ، إنَّ العبدَ يَزِلُّ الزَّلَّةَ ، ثم يرجعُ إلى ربِّهِ فيتُوبُ ، فيتوب الله عليه) .

موضوع . أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ١١٣ / ٢٣٥) : حدثني عمر بن إسماعيل الهمداني قال : حدثنا يعلى بن الأشدق عن عبد الله ابن جراد قال : قال أبو الدرداء : يا رسول الله ! هل يسرق المؤمن ؟ قال :

« قد يكون ذلك » . قال : هل يزني المؤمن ؟ قال :

« بلى ، وإن كره أبو الدرداء » . قال : هل يكذب المؤمن ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يعلى بن الأشدق أو الهمداني ؛ فإن الأول أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال البخاري : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : ليس بشيء . وقال ابن حبان : وضعوا له أحاديث يحدث بها ولم يَدْرِ » .

والآخر متروك ، وكان ابن معين يكذبه . انظر الحديث المتقدم : « أنا مدينة العلم . . » (٢٩٥٥) .

وإني متعجب جداً من إيراد الإمام الطبري لهذا الحديث ساكتاً عنه ، وفيه هذان المتهمان ، وأنا وإن كنت حديث عهد بالاطلاع على كتابه « التهذيب » ودراسته فقد بدأت أشعر بأن عنده شيئاً من التساهل في إيراد الحديث وتقويته ، ولا أدري إذا كان هذا الشعور سيزداد مع الدراسة أو سيضمحل ، ذلك ما سيكشف عنه ما سنخرجه من أحاديثه .

٥٥٢٢ - (إني قَدْ علمتُ ما لقيتَ في الله ورسُولِهِ ، وما ذَهَبَ مِنْ مالِكَ ، وقد طَيَّبْتُ لك الهديةَ ، فما أُهْدِيَ إليك مِنْ شيء ؛ فهو لك) .

موضوع . أخرجه الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ١٧٢ / ٣٧٥) من طريق الهيثم بن الربيع قال : حدثني الأصبغ بن زيد عن سليمان بن الحكم عن محمد ابن سعيد عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال :

لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال : . . . فذكره . وقال :

« هذا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله ؛ لوهي سنده ، وضعف كثير من نَقَلته ،

ومحمد بن سعيد ؛ هو المصلوب » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه ، وقال أحمد بن صالح : وضع أربعة آلاف حديث » .

وسليمان بن الحكم واهٍ باتفاقهم ؛ كما قال الذهبي في « الضعفاء » .

والهيثم بن الربيع ؛ الظاهر أنه العقيلي البصري ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

قلت : وأشار الطبري في كلمته السابقة إلى ضعفه وضعف اللذين قبله .

٥٥٢٣ - (اللهم ! مُشْبعَ الجَوْعَةِ ، [وقاضيَ الحاجَةِ] ، ورافعَ الوَضْعَةِ ، لا تُجعْ فاطمةَ بنتَ محمدٍ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ٤٢٠ / ٩٧٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٣٠ / ٢ / ٤١٥٦) من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني عن عتبة أبي معاذ البصري عن عكرمة عن عمران ابن حصين قال :

كنت مع رسول الله ﷺ قاعداً ، إذ أقبلت فاطمة رحمها الله ، فوقفت بين يديه ، فنظرتُ إليها ، وقد ذهب الدم من وجهها ، وغلبت الصفرة من شدة الجوع ، قال : فنظر إليها رسول الله ، فقال :

« ادني يا فاطمة ! » . فدنت حتى قامت بين يديه ، فرفع يده ، فوضعها على صدرها في موضع القلادة ، وفرَّج بين أصابعه ، ثم قال : . . . فذكره .

قال عمران : فنظرت إليها ، وقد غلب الدم على وجهها وذهبت الصفرة ، كما كانت الصفرة قد غلبت على الدم .

قال عمران : فلقيتها بعد ، فسألتها ؟ فقالت : ما جعتُ بعدُ يا عمران !

وقال الطبراني عقبه ـ والزيادة له ـ :

« لا يرويه عن عكرمة إلا عتبة أبو معاذ ، تفرد به مسهر بن عبد الملك ، ولا يروى عن عمران إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لأن مُسهراً ليِّن الحديث ؛ كما في « التقريب » .

وأما شيخه عتبة أبو معاذ ؛ فصدوق له أوهام . فهو خير منه ، ومع ذلك فالهيثمي ما أعله إلا به ؛ فقال في « المجمع » (٩ / ٢٠٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عتبة بن حميد ؛ وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله وثقوا » .

٥٥٢٤ ـ (مَنْ قلَّ مالُه ، وكَثُر عيالُهُ ، وحَسُنَتْ صَلاتُهُ ، ولم يَغْتَبِ المسلمينَ ؛ جاءَ يومَ القيامَةِ وهو مَعِيَ كهاتين) .

ضعيف جداً . رواه الطبري في « التهذيب » (١ / ٤٢٢ / ٩٨١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٦٥ / ٢) ، والأصبهاني في « الترغيب » (٢٣٤ / ١) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢٥٩) عن مسلمة بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لأن مسلمة بن علي هذا متروك ؛ كما قال

الحافظ في « التقريب » .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٥٦) ؛ دون أن يعزوه لأحد خلافاً للمعروف من عادته ، والظاهر أنه سقط من الناسخ أو الطابع .

٥٥٢٥ - (أدّوا الفَرائضَ ، واقبلُوا الرُّخصَ ، ودَعُوا النّاسَ ؛ فقد كُفِيْتُمُوهم) .

ضعيف . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٤ / ١ - زوائده) : حدثنا الحسن بن قتيبة : ثنا سفيان عن العلاء بن المسيب عن زيد بن أسلَم قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحسن هذا ؛ قال الذهبي :

« هو هالك » .

ثم هو مرسل إن كانت الرواية هكذا ، كما يشير إلى ذلك الناسخ بكتبه حرف (صـ) ؛ إشارة إلى أنه كذلك وقع في الأصل .

ولعله سقط منه (عن ابن عمر) ؛ فقد أورده السيوطي في « جامعيه » من رواية الخطيب في « التاريخ » عنه ، وذكر المناوي في « شرحيه » أن إسناده ضعيف . ولم يبين علته ، ولست أدري إذا كان عند الخطيب من هذا الوجه أو غيره ؛ فإني لم أره في « فهرس تاريخه » الذي وضعه الشيخ الغماري . والله أعلم .

٥٥٢٦ - (الأَقلفُ لا يحجُّ بيتَ الله حتى يَخْتَتِنَ) .

ضعيف . أخرجه الروياني في « مسنده » (٣٠ / ١٩ / ٢) ، والبيهقي (٨ /

٣٢٤) عن أحمد بن يونس : حدثتني أم الأسود قالت : سمعت **مُنْيَةَ بنت عبيد ابن أبي بَرْزَةَ** تحدث عن جدها أبي برزة عن النبي ﷺ **في الأقلف يحج بيت الله ؟ قال :**

« لا ؛ حتى يختتن » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علَّته منية هذه ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« لا يعرف حالها » .

قلت : لعل الأولى أن يقال :

« لا يعرف عينها » ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في « الميزان » :

« تفردت عنها أم الأسود » .

ولذلك ؛ نقل ابن القيم في « تحفة المودود » قول ابن المنذر بعدما عزاه له ، فقال :

« ثم قال ابن المنذر : لا يثبت ؛ لأن إسناده مجهول » .

وروى لها الترمذي حديثاً آخر في التعزية ، وقال :

« ليس إسناده بالقوي » . وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ٢١٧) .

٥٥٢٧ - (الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدةٌ ، فما تَعارفَ منها في الله ائْتَلفَ ، وما تناكَرَ منها في الله اخْتَلَفَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦ / ٣٢٤) من طريق

عبد الأعلى بن أبي المساور عن عكرمة عن الحارث بن عميرة قال :

انطلقت حتى أتيت المدائن ، وإذا أنا برجل عليه ثياب خلقان ، ومعه أديم أحمر يعركه ، فالتفت ، فنظر إلي ، فأومأ بيده : مكانك يا عبد الله ! فقمت ، فقلت لمن كان عندي : من هذا الرجل؟ قالوا : هذا سلمان ، فدخل بيته ، فلبس ثياباً بياضاً ، ثم أقبل وأخذ بيدي وصافحني وساءلني ، فقلت : يا أبا عبد الله ! ما رأيتني فيما مضى ولا عرفتني ؟! قال : بلى ؛ والذي نفسي بيده ! لقد عرف روحي رُوحَك حين رأيتُك ، ألستَ الحارثَ بنَ عميرة ؟ فقلت : بلى . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته ابن أبي المساور ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٨٨) ، وقال في مكان آخر (١٠ / ٢٧٣) :

« رواه الطبراني بأسانيد ضعيفة » .

قلت : لعل الصواب أن يقال : بإسنادين ضعيفين ؛ فإنه مع ما في تعبيره من الإجمال والتساهل الموهم أن إسناد هذا ضعيف فقط وليس بمتروك بخلاف تصريحه الأول ؛ فإن إسناده الآخر عند الطبراني (٦ / ٣٢٣ / ٦١٦٩) بلفظ :

« الأرواح جنود مجندة ، فما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » .

وهو ـ وإن كان فيه من لا يعرف ؛ فإنه ـ بهذا اللفظ صحيح ثابت عن النبي

ﷺ ؛ فقد أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٩) ، ومسلم (٨ / ٤١ - ٤٢) من طريقين صحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً . وأحدهما في « الأدب المفرد » للبخاري (٩٠١) .

ورواه البغوي في « شرح السنة » (١٣ / ٥٦) من طريق ثالثة عن أبي هريرة . وأبي داود في (الأدب) .

وعلقه البخاري في أول « الأنبياء » من حديث عائشة ، ووصله في « الأدب المفرد » (٩٠٠) من طريقين عن يحيى بن سعيد عن عمرة عنها . وأحدهما في « مسند أبي يعلى » (٣ / ١٠٨٢ - ١٠٨٣) ، وعنده : عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت :

كانت بمكة امرأة مزاحة ، فنزلت على امرأة مثلها ، فبلغ ذلك عائشة ، فقالت : صدق حبي ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكرته .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

وأخرجه الطبراني في « الكبير » (٩ / ٢٠٧ / ٨٩١٢) من حديث ابن مسعود .

وسقط من الناسخ رفعه إلى النبي ﷺ ؛ فقد عزاه إليه مرفوعاً من رواية الطبراني : الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٨٧) ، والسيوطي في « الجامع الصغير » . انظر « صحيح الجامع » (٢٧٦٥) .

قلت : وفي كل هذه الطرق لا يوجد فيها ما جاء في حديث الترجمة : « في الله » ، فهي زيادة منكرة ، ومن أجلها خرَّجتُ الحديث هنا .

وقد وجدت لها طريقاً أخرى ، ولكنها مثلها في الوهاء ، فلا بد من البيان لها :

فقد قال أبو يعلى في « المعجم » (ق ١٨ / ١) : ثنا الحسن بن خالد

السكري : ثنا بشر بن إبراهيم : ثنا عبد الله بن مهران عن أبي هاشم صاحب الرمان عن زاذان عن ابن عمر مرفوعاً مثل حديث الترجمة .

وآفة هذا الإسناد : بشر بن إبراهيم ، وهو الأنصاري البصري المفلوج ؛ قال العقيلي :

« يروي عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يتابع عليها » . وقال ابن عدي :

« هو عندي ممن يضع الحديث » .

قلت : ولعله سرقه من ابن أبي المساور المتقدم ذكره . والله أعلم .

ومما تفرد به هذا الوضاع : الحديث الآتي :

٥٥٢٨ - (يُوشِكُ أَنْ يَظْهَرَ الجَهْلُ ، ويخزنَ [العِلْمُ] ، ويتواصَلَ الناسُ بألسِنَتِهم ، ويتباعدونَ بقُلُوبهم ، فإذا فَعَلُوا ذلك ؛ طَبَعَ الله على قلوبهم وسَمْعِهم وأبصارِهم) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « المعجم » بإسناده السابق عن بشر بن إبراهيم بسنده المتقدم عن ابن عمر مرفوعاً .

وبشر هذا ؛ وضاع ؛ كما ذكرته آنفاً عن ابن عدي وغيره ، وكأنه سرقه أيضاً من بعض الضعفاء ، وغيّر من متنه شيئاً ؛ فقد رواه الحجاج بن فرافصة عن أبي عمر عن سلمان الفارسي مرفوعاً بلفظ :

« إذا ظهر القول ، وخزن العمل ، وائتلفت الألسنة . . . » والباقي نحوه .

أخرجه الطبراني (٦ / ٣٢٣ / ٦١٧٠) .

وأبو عمر ؛ لم أعرفه ، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (٧ / ٢٨٧) :

« رواه الطبراني في« الأوسط » ، و « الكبير » وفيه جماعة لم أعرفهم » .

وقد روي الحديث بزيادة أخرى ؛ بإسناد ضعيف أيضاً من حديث علي ، وقد تقدم برقم (٢٩٩٢) .

٥٥٢٩ - (إنَّ الخَضِرَ في البَحْرِ ، واليَسَعَ في البَرِّ ، يجتمِعَانِ كلَّ ليلةٍ عند الرَّدم الذي بناه ذو القرنينِ بينَ الناسِ وبين يأجوجَ ومأجوجَ ؛ يَحُجَّان ويَعتَمِرَانِ كلَّ عامٍ ، ويشربانِ من زمزم شربةً تكفيهما إلى قابلٍ) .

موضوع . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١١٠ / ١ - زوائده) : حدثنا عبد الرحيم بن واقد : ثنا القاسم بن بهرام : ثنا أبان عن أنس مرفوعاً به . قال الهيثمي عقبه :

« قلت : وقد ذهب من الأصل مقدار ثلث سطر » .

قلت : وكذلك أورده السيوطي في « الجامع الكبير» إلى قوله : « قابل » من رواية الحارث ، ثم قال :

« وفيه أبان ، وعبد الرحيم بن واقد ؛ متروكان » .

وهو حديث موضوع ؛ ككل أحاديث حياة الخضر عليه السلام ، على ما حققه العلماء الأجلاء ؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وقد أورد ابن الجوزي طائفة كبيرة منها في « الموضوعات » ، وتبعه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » ، وليس هذا فيها ، فكان عليه أن يورده في « ذيل الأحاديث الموضوعة » الذي استدرك فيه ما فات ابن الجوزي من الموضوعات ؛ فإن أبانَ هذا - وهو ابن أبي عياش - ؛ كان يكذب في الحديث ؛ كما قال شعبة .

٥٥٣٠ - (عُوَيْمِرٌ حَكِيمُ أُمتي ، وجُنْدُبٌ طَرِيدُ أمتي ؛ يعيشُ وَحْدَهُ ، ويموتُ وحدَهُ ، واللهُ وحده يكفِيه) .

ضعيف . أخرجه الحارث في « مسنده » (ق ١٢٠ / ٢ - زوائده) بسند صحيح عن صفوان عن أبي المثنى المليكي : أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى أصحابه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح إلى أبي المثنى ؛ فإن صفوان - وهو ابن عمرو السكسكي - ثقة ؛ لكنه مرسل ؛ على جهالة في أبي المثنى ، واسمه ضمضم الأملوكي ، روى عنه هلال بن يساف أيضاً كما في « الجرح والتعديل » على خلاف في ذلك تراه في « التهذيب » ، وقال ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٢١) :

« وهذا الذي يقال له (المليكي) » .

وكذا قال السمعاني في « الأنساب » .

ولم يرتض ذلك ابن أبي حاتم ؛ فقال :

« وقال ابن المبارك : (المليكي) ، وهو وهم » .

قلت : ويدفع هذا التوهيم رواية الحارث هذه ؛ فإنها من غير طريق ابن المبارك . فتأمل .

وجملة القول ؛ أن الحديث مرسل ، وبه أعله السيوطي في « الجامع الصغير » ، على جهالة في مرسله . والله أعلم .

(تنبيه) : هكذا وقع آخر الحديث في « زوائد المسند » :

« والله وحده يكفيه » . ووقع في « الجامع » بلفظ :

« والله يبعثه وحده » .

ولعل هذا هو الصواب ؛ لأنه يشهد له الحديث التالي :

٥٥٣١ - (رَحِمَ (يَرْحَمُ) اللهُ أبا ذَرٍّ ؛ يمشي وَحْدَهُ ، ويموتُ وحدَهُ ، ويُبْعَثُ وَحْدَهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن إسحاق في « السيرة » (٤ / ١٧٩ - ابن هشام) ، ومن طريقه ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥) ، وكذا الحاكم (٣ / ٥٠ - ٥١) - والسياق له - من طريق بريدة بن سفيان الأسلمي عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

لما سار رسول الله ﷺ إلى تبوك جعل لا يزال يتخلف الرجل فيقولون : يا رسول الله ! تخلف فلان . فيقول :

« دعوه ؛ إن يك فيه خير ؛ فسيلحقه الله بكم ، وإن يك غير ذلك ؛ فقد أراحكم الله منه» . حتى قيل : يا رسول الله ! تخلف أبو ذر ، وأبطأ به بعيره . فقال رسول الله ﷺ :

« دعوه ؛ إن يك فيه خير ؛ فسيلحقه الله بكم ، وإن يك غير ذلك ؛ فقد أراحكم الله منه » . فتلوم أبو ذر رضي الله عنه على بعيره ، فلما أبطأ عليه ؛ أخذ متاعه ، فجعله على ظهره ، فخرج يتبع رسول الله ﷺ ماشياً ، ونزل رسول الله ﷺ في بعض منازله ، ونظر ناظر من المسلمين فقال : يا رسول الله ! هذا رجل يمشي على الطريق ، فقال رسول الله ﷺ :

« كن أبا ذر » .

فلما تأمله القوم ؛ قالوا : يا رسول الله ! هو ـ والله ! ـ أبو ذر ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث .

فضرب الدهر من ضربته ، وسيّر أبو ذر إلى (الربذة) ، فلما حضره الموت أوصى امرأته وغلامه : إذا مت فاغسلاني وكفناني ، ثم احملاني ، فضعاني على قارعة الطريق ، فأول ركب يمرون بكم فقولوا : هذا أبو ذر . فلما مات فعلوا به كذلك . فاطلع ركب فما علموا به حتى كادت ركائبهم تطأ سريره ، فإذا ابن مسعود في رهط من أهل الكوفة ، فقالوا : ما هذا ؟ فقيل : جنازة أبي ذر . فاستهل ابن مسعود رضي الله عنه يبكي ، فقال : صدق رسول الله ﷺ : « يرحم الله . . . » الحديث ، فنزل ، فوليه بنفسه حتى أجنه ، فلما قدموا المدينة ذكر لعثمان قول عبد الله وما ولي منه . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : فيه إرسال » .

قلت : يشير إلى إعلاله بالانقطاع بين القرظي وابن مسعود ؛ لكن قد روى البخاري في « التاريخ » (١ / ٢١٦) بإسنادٍ قوي سماع القرظي منه ، فالأولى إعلاله ببريدة بن سفيان الأسلمي ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« قال البخاري : فيه نظر . وقال أبو داود : لم يكن بذاك ، وكان يتكلم في عثمان . وقال الدارقطني : متروك . وقيل : كان يشرب الخمر ، وهو مقل » .

واعتمد في كتابه « الكاشف » قول البخاري ، وفي « الضعفاء » قول

الدارقطني . وهذا يعني أنه ـ عنده ـ ضعيف جداً ، فهو أولى من قول ابن حجر فيه :

« ليس بالقوي » .

وبالجملة ؛ فهو علة الحديث ، وليس الإرسال ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « الإصابة » عند عزوه لابن إسحاق :

« بسند ضعيف » .

٥٥٣٢ ـ (اصْبِرُوا وأَبْشِرُوا ؛ فإنِّي قَدْ بَارَكْتُ على صَاعِكُمْ ومُدِّكُمْ ، فكُلُوا ولا تَفَرَّقُوا ؛ فإنَّ طعامَ الواحِدِ يكفي الاثنين ، وطعامَ الاثنينِ يكفي الأربعَةَ ، وطعامَ الأربعَةِ يكفي الخَمْسَةَ والسِّتَّةَ ، وإنَّ البَركةَ في الجماعةِ ، فَمَنْ صَبَرَ على لأوَائها وشِدَّتها ؛ كنتُ له شفيعاً أو شهيداً يومَ القيامةِ ، ومَنْ خرجَ عنها رغبةً عما فيها ؛ أَبْدَلَ اللهُ به مَنْ هو خيرٌ منه فيها ، ومَنْ أرادها بسوءٍ ؛ أذابَهُ اللهُ كما يذوبُ المِلْحُ في الماءِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (رقم ١١٨٥ ـ كشف الأستار) من طريق سعيد بن زيد عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر قال :

غلا السعر بالمدينة واشتد الجهد ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلمه عن عمر إلا من هذا الوجه ، تفرد به عمرو بن دينار ، وهو لين ، وأحاديثه لا يشاركه فيها أحد ، قد روى عنه جماعة » .

قلت : يشير إلى أنه عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير ، وهو مجمع على ضعفه ، وليس هو عمرو بن دينار المكي الثقة الحجة المحتج به في « الصحيحين » ؛ فإنه أقدم من الأول ، ولم يذكروا له رواية عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ولا ذكروا

في الرواة عنه سعيد بن زيد ، وإنما ذكروا ذلك في الأول ، وقد ذكروا فيه قول النسائي والفلاس :

« روى عن سالم أحاديث منكرة » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٧١) :

« كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات ، لا يحلُ كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » .

ويبدو أنه اختلط هذا على الهيثمي بعمرو بن دينار الثقة ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (٣ / ٣٠٦) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال (الصحيح) » !

وكأنه اغتر بقول المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٤٣) :

« رواه البزار بإسناد جيد » !

ولئن كان هذا غريباً من المنذري ؛ فهو من الهيثمي أغرب ؛ لأنه نقل في « الزوائد » عن البزار الإشارة إلى أنه عمرو بن دينار الضعيف كما تقدم ، ثم نسي ذلك ! فَجَلَّ من لا ينسى .

ثم جاء أحد المتأخرين من المغاربة ، وهو الشيخ عبد الله بن محمد الغماري ، فأورد هذا الحديث في كتابه الذي أسماه : « الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين » ! وزعم في مقدمته أنه جرد فيه الأحاديث الثابتة من « الجامع الصغير » ، وضم إليه أحاديث من مصادر أخرى ، منها : « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري ، وادعى فيها أنه لم يعتمد في صحة الحديث أو حسنه على رموز السيوطي في « الجامع » ؛ وإنما على تصريح الحفاظ ، أو على ما تقتضيه القواعد !! وهذا

الأخير لا أثر له في كتابه ، وإنما هو التقليد لبعض الحفاظ ، دون الرجوع إلى قواعدهم وأصولهم وتراجم رجالهم !! والأدلة على ذلك كثيرة ؛ فقد حشا الكتاب بعشرات الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، وحسبك دليلاً على ذلك هذا الحديث ؛ فإنه ليس في « الجامع » ، وإنما نقله من « الترغيب » لفظاً وتخريجاً ، واغتر بتجويد المنذريِّ لإسناده ، وجهل أو تجاهل تساهل المنذري في التصحيح والتحسين ، كما كنت بينته في مقدمة كتابي : « صحيح الترغيب والترهيب » (١ / ١٢ ـ ١٥ ، ٤٨ ـ ٥٤) ! ولعله ـ أعني : الشيخ الغماري ـ لم يتيسر له الوقوف على إسناد هذا الحديث ، وإلا ؛ لم يخفَ عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ وهاؤه ، ولم يغتر أيضاً بتجويد المنذري إياه . والله أعلم .

ثم إن سعيد بن زيد الراوي عن عمرو بن دينار ؛ وإن كان روى له مسلم ؛ ففيه ضعف ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

لكن إعلال الحديث بشيخه عمرو بن دينار أولى لشدة ضعفه ، ويبدو لمن أمعن النظر في متنه من العارفين بهذا العلم أن غالبه مركب من عدة أحاديث صحيحة ، ولعل هذا هو الذي غر الشيخ الغماري فركن إليه ، ولم يندفع إلى النظر في إسناده . والله أعلم .

ثم رأيت ابن ماجه قد أخرج في « سننه » (٣٢٥٥ ، ٣٢٨٧) من طريق سعيد بن زيد أيضاً الطرف المتعلق بالطعام ؛ لكنه قال : « ثنا عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير . . . » .

فأوضح أنه عمرو بن دينار الضعيف ، ولذلك ؛ تنبه له المنذري حينما أخرج

منه جملة التجمع على الطعام ، فقال (٣ / ١٢١ / ٢) :

« وفيه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير ؛ واهي الحديث » .

٥٥٣٣ - (إنَّ الشيطانَ حسّاسٌ لَحّاسٌ ، فَاحْذَرُوه على أَنْفُسِكُمْ ، مَنْ باتَ وفي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ ، فأصابَهُ شيءٌ ؛ فلا يلُومَنَّ إلا نَفْسَه)[1] .

موضوع . أخرجه الترمذي (١٨٦٠) ، والحاكم (٤ / ١١٩ ، ١٣٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٦٠٦) من طريق أحمد بن منيع : حدثنا يعقوب بن الوليد المدني عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » !!

كذا قال ! والذي نقله المنذري عنه في « الترغيب » (٣ / ١٣٠) إنما هو أنه قال :

« صحيح الإسناد » !

ولعل هذا هو الأصل ؛ فإنه - وإن يكن خطأ - ؛ فالأول أشد خطأً ؛ لأن يعقوب هذا ليس من رجال الشيخين مع ضعفه الشديد كما يأتي ، أقول هذا من باب حسن الظن بالحاكم ، وإلا ؛ فهو له من مثله من الأخطاء الفاحشة الشيء الكثير ، كما هو معروف عند الدارسين لكتابه الناقدين له حسب القواعد الحديثية ، وقد مضت له أمثلة كثيرة في هذا الكتاب الحافل بِبَيانِ الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وهذا منها ؛ فقد قال الذهبي عقب قوله المتقدم :

---

(١) وقد صحَّحَ الشيخ - رحمه الله - الشطر الأخير منه : « من بات . . . » في « صحيح الجامع » برقم (٦١١٥) . (الناشر) .

« قلت : بل موضوع ؛ فإن يعقوب كذبه أحمد والناس » . وأشار الترمذي إلى تضعيفه بهذا السياق ، فقال عقبه :

« هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وقد روي من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

قلت : يعني منه قوله ﷺ : « من بات . . . » إلخ ؛ فإنه الذي ترجم له في الباب بقوله : « باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده ريح غمر » .

فهذا القدر من الحديث هو الذي يعنيه الترمذي بقوله المذكور ، ويؤيده أمران اثنان :

الأول : أن حديث سهيل هذا الذي علقه الترمذي قد رواه جمع من الأئمة من طرق عدة عن سهيل به ؛ دون ما قبله الذي تفرد به ابن الوليد الكذاب !

هكذا أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٢٢٠) ، وأبو داود (٣٨٥٢) ، وابن حبان في « صحيحه » (١٣٥٤) ، وأحمد (٢ / ٢٦٣ ، ٥٣٧) ، والبيهقي في « السنن » (٧ / ٢٧٦) وفي « الشعب » (٣ / ١٨٢ / ١) ، وغيرهم ممن ذكرنا في « الروض النضير » تحت الحديث (٨٢٣) .

والآخر : أن الترمذي أتبع حديث سهيل بمتابعة الأعمش له عن أبي صالح به .

ساقه بإسناده الصحيح عنه به . دون ما تفرد به ذاك الكذاب ، وقال عقبه :

« هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه » .

قلت : قد رواه البيهقي أيضاً في « الشعب » من هذا الوجه ، وعلقه من وجه آخر عن الأعمش به .

فالإسناد صحيح .

ولهذا القدر من الحديث شواهد من حديث ابن عباس وغيره ، خرجتها في المصدر المشار إليه آنفاً .

وبالجملة ؛ فالذي استغربه الترمذي وضعفه إنما هو حديث الترجمة الذي تفرد ذاك الكذاب بذكر الزيادة أوله ، والذي استحسنه هو الشطر الثاني منه الذي رواه سهيل وغيره من الثقات كما ذكر ، واستحسنه أيضاً البغوي في « شرح السنة » (١١ / ٣١٧ / ٢٨٧٨) بعد أن رواه من طريق سهيل .

وإسناده صحيح على شرط مسلم ؛ كما قال الحافظ في « الفتح » .

واعلم أنني وقفت لبعض المؤلفين على أخطاء فاحشة حول حديث الترجمة ، فلا بد من بيانها ؛ نصحاً لقرائها :

الأول : الحافظ المنذري رحمه الله تعالى ؛ فإنه أورد الحديث في « الترغيب » (٣ / ١٣٠) من رواية الترمذي - واستغرابه إياه - ، والحاكم - وتصحيحه إياه - ، ثم تعقبه بقوله :

« يعقوب بن الوليد الأزدي ؛ كُذِّب واتهم ، لا يحتج به . لكن رواه البيهقي والبغوي وغيرهما من حديث زهير بن معاوية عن سهيل بن أبي صالح [عن أبيه][*] . عن أبي هريرة ؛ كما أشار إليه الترمذي ، وقال البغوي في « شرح السنة » : « حديث حسن » ، وهو كما قال رحمه الله ؛ فإن سهيل بن أبي صالح - وإن كان تكلم فيه ؛ فقد - روى له مسلم في « الصحيح » احتجاجاً واستشهاداً ، وروى له البخاري مقروناً . . . وقد روى عنه شعبة ومالك ، ووثقه الجمهور ، وهو

(*) ما بين المعقوفتين سقط من قلم الحافظ المنذري ، ولم ينبّه عليه الشيخ - رحمهما الله تعالى - . (الناشر) .

حديث حسن . والله أعلم » .

قلت : فاستدراكه بقوله : « لكن رواه البيهقي والبغوي . . . » إلى قوله : « وهو حديث حسن » ؛ صريح في أنه يعني حديث الترجمة ، ويؤكد ذلك أنه ساق قبله قوله ﷺ :

« من نام وفي يده ريح غمر . . . » من حديث أبي هريرة ؛ رواية أبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ، ومن حديث فاطمة رضي الله عنها برواية ابن ماجه ، ثم ساقه بعده من حديث ابن عباس وقواه ، ومن حديث أبي سعيد وحسَّن إسناده ، فلا يعقل أن يقصد باستدراكه المذكور هذا القدر من حديث الترجمة ؛ لأن هذا صحيح يقيناً عنده ولو بمجموع هذه الشواهد ، فهو - إذن - يعني بالاستدراك والتحسين الذي فيه الحديث بتمامه !

وهذا من أخطائه الفاحشة التي نبهنا على بعضها في مقدمة كتابي « صحيح الترغيب » ، فراجعها إن شئت .

ومن العجيب حقاً أن لا ينبه على هذا الخطأ الفاحش العلامة الحافظ الناجي تلميذ الحافظ العسقلاني في كتابه القيم « عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب ، على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه « الترغيب والترهيب » (ق ١٧٧ / ٢) ؛ بل لعله انطلى عليه الأمر كما انطلى على غيره ممن لا يذكر معه كما يأتي ؛ فإن غاية ما صنعه في هذا الباب أنه فسر كلمتي « حساس ، لحاس » فقال :

« (حساس) بالحاء المهملة ، لا بالجيم ؛ أي : شديد الحس والإدراك ، و (الحس) : الحركة ، والصوت الخفي . و (لحاس) ؛ أي : كثير اللحس لما يصل إليه . وشُدِّد ؛ للمبالغة » .

الثاني : المحقق المناوي ؛ فإنه بعد أن ذكر في « فيض القدير » تصحيح الحاكم للحديث ، وقال :

« واغتر به المصنف ؛ فلم يرمز لضعفه ! وما درى أن الذهبي رده عليه رداً شنيعاً [فقال] : بل هو موضوع . . . » ؛ قال :

« وقال الذهبي في موضع آخر : يعقوب بن الوليد الأزدي كُذِّبَ واتهمَ ، فلا يحتج به . قال : لكن رواه البيهقي والبغوي من وجه آخر . . . فهو من هذا الوجه حسن » .

قلت : هذا الذي عزاه للذهبي هو خطأ آخر من المناوي ، وإنما هو خلاصة كلام المنذري المتقدم ، وهي أصرح منه في الخطأ كما هو ظاهر ! وكأن المناوي رحمه الله تنبه لهذا الخطأ الفاحش حين اختصر كتابه « فيض القدير » إلى « التيسير بشرح الجامع الصغير » ؛ فإنه لم يزد فيه على قوله :

« وقال الحاكم : على شرطهما ! ورد بأنه ضعيف ؛ بل موضوع » .

فلم يعرج على الاستدراك المذكور ، فأصاب . والله تعالى هو الهادي إلى الصواب .

الثالث : الذين قاموا على نشر « الجامع الكبير » للسيوطي والتعليق عليه من دكاترة لجنة « الجامع » من مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ؛ فقد كتبوا على الحديث ما يدل على أنهم اغتروا باستثناء المنذري المتقدم ، فنقلوا (٢ / ١٨٥٣ / ١١٣٥ - ٥٦٢١) منه - دون أن يسموه - قول البغوي المتقدم : « حديث حسن » ! وقد عرفت أنه يعني الشطر الثاني منه ، فأوهموا القراء خلاف مراده تقليداً منهم للمنذري !

الرابع : الشيخ عبد الله الغماري في كتابه الذي أسماه : « الكنز الثمين » ، وادعى أن كل ما فيه من الأحاديث صحيح ثابت ! كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ، واستدللت به على أنها مجرد دعوى ، وهذا الحديث دليل آخر ، وما أكثر الأدلة على ذلك ؛ فإنه قلد المنذري في خطئه الذي سبق بيانه ، وإليك البيان :

أولاً : أورد الحديث في كتابه (٨٣٢) على أنه صحيح ! وهو موضوع ؛ فيه ذاك المتهم بالكذب .

ثانياً : الحديث ؛ ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » وكذا « الكبير » برواية (ت ك) ؛ أي : الترمذي والحاكم . فعدل هو عنهما ، فعزاه لـ (هب والبغوي) ؛ اغتراراً منه بقول المنذري :

« لكن رواه البيهقي والبغوي . . . وقال : حديث حسن » .

وجهل أن هذا الاستدراك خطأ من المنذري ، وأن المذكورَيْن لم يخرجا الحديث بتمامه ، وإنما الشطر الثاني منه ، وهو الذي قال فيه البغوي : « حديث حسن » ؛ كما سبق تحقيقه بالأرقام !

وهذا من شؤم التقليد الذي يدعي هو وإخوته محاربته ، ويجعل نفسه إماماً في العلم بمعرفة تصحيح الحديث وتحسينه الوارد في « معجم الطبراني » وغيره كما أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب (ص ف) ! وصرح فيها أنه ألَّفَه غريباً عن أهله بعيداً عن كتبه ، معتمداً على فضل الله - وفيه غناء (!) - ثم على ما جادت به ذاكرته . . ! فليصدق مَنْ شاء ! مع أنه يصرح أنه جرده من « الجامع الصغير » إلا قليلاً ! ولئن صدق فيما قال ؛ فهو دليل صريح على أنه لم يحقق أحاديث

كتابه ويراجع أسانيدها ويتتبع شواهدها وعللها ! فهو السبب في كثرة الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي وقعت فيه مما كنت أوردته في كتابي « ضعيف الجامع الصغير » بعد مزيد من البحث والتحقيق كما هو مشروح في مقدمته . ولله في خلقه شؤون !

الخامس : الأستاذ عزت الدعاس المعلق على « سنن الترمذي » ؛ فإنه علق على حديث الترجمة بقوله (٦ / ١٣٧) :

« وأخرجه أبو داود في « الأطعمة » . . . وابن ماجه » !

وإنما عندهما الشطر الثاني منه ! فإلى الله المشتكى من جهل المؤلفين بهذا العلم الشريف ، وكثرة الدخلاء فيه والمدعين له ! وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وسيأتي لهذا الكذاب ـ يعقوب ـ حديث آخر برقم (٦٠٩٥) .

٥٥٣٤ ـ (إنَّ للهِ عباداً يُجْلِسهُمُ اللهُ يومَ القيامَةِ على منابِرَ من نورٍ ، ويغشى وجوهَهُمُ النورُ ، حتى يَفْرُغَ مِنْ حسَابِ الخلائقِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٨ / ١٣١ / ٧٥٢٧) عن الحسين (الأصل : الحسن) ابن أبي السري العسقلاني : ثنا محمد بن حمير : ثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ رجاله ثقات غير ابن أبي السري ، وهو الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن أبو عبد الله بن أبي السري ؛ اتهمه أهله الأقربون ، فقال أخوه محمد بن أبي السري :

« لا تكتبوا عن أخي ؛ فإنه كذاب » . وقال أبو عروبة الحراني :

« هو خال أمي ، وهو كذاب » . وضعفه أبو داود وابن حبان .

ومنه يتبين خطأ قول المنذري (٤ / ٤٨) - وتبعه الهيثمي (١٠ / ٢٧٧) ، وقلده الغماري في « كنزه » (١٠١٣) - :

« وإسناده جيد » !

٥٥٣٥ - (إنّ مِنْ أُمتي مَنْ لو جَاءَ أحدَكُم فَسألَهُ ديناراً لم يُعْطِهِ ، ولو سألَهُ درهماً لم يُعْطِهِ ، ولو سألَهُ فِلْساً لم يُعطه ، ولو سأل الله الجنةَ لأعطاهُ الله إياها : ذو طِمْرَيْن لا يُؤْبَه له ، لو أَقْسَمَ على الله لأَبَرَّهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١١٦ / ٢ / ٧٦٩٩) بسند صحيح عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه ؛ قال الإمام أحمد :

« لم يسمع سالم من ثوبان ، ولم يلقه ؛ بينهما معدان بن أبي طلحة ، وليست هذه الأحاديث بصحاح » . وقال أبو حاتم :

« أدرك أبا أمامة ، ولم يدرك عمرو بن عَبَسَةَ ، ولا أبا الدرداء ولا ثوبان » .

وقد رواه هناد وابن صصري عن سالم بن أبي الجعد نحوه مرسلاً ؛ كما في « الجامع الكبير » (١ / ٢٧٣) .

وقد خفيت هذه العلة على الشيخ الغماري ، فأورد الحديث في « كنزه » - الذي زعم في مقدمته أنه جرده عن الضعيف والمعلل من الحديث - (رقم ١٠٧٥) ! وهو في الحقيقة لم يصنع شيئاً سوى مجرد النقل عن « الجامع الصغير » غالباً

و « الترغيب » أحياناً ، ولذلك ؛ نراه يخطئ بخطئهما ، ويقلدهما تقليداً أعمى ، وإن كان يتظاهر بمحاربة التقليد مطلقاً ، وهذا ما أصابه في هذا الحديث نفسه ؛ فإنه نقله عن « الترغيب » (٤ / ٩٤) ؛ فإنه قال فيه :

« رواه الطبراني ، ورواته محتج بهم في (الصحيح) » !

وصدره مع ذلك بصيغة (عن) التي ليست عنده نصاً في التحسين ؛ بله التصحيح ، كما كنت فَصَّلْتُ ذلك في مقدمة « صحيح الترغيب » ! ولعل الغماري يعلم ذلك ، وأما أن قوله : « رواته ثقات » ، أو : « محتج بهم في (الصحيح) » لا يكفي في صحة الحديث ؛ فهو على علم به ؛ لأنه نبه عليه في المسألة الرابعة من المقدمة (ص ن) ، فكيف جاز له أن يعتمد على المنذري ، فيورد الحديث فيما زعم أن كل أحاديثه صحيحة ؟!

وليس هذا فقط ! بل اغتر أيضاً بإطلاق المنذري العزو للطبراني ، الموهم أنه يعني « المعجم الكبير » - وكثيراً ما يفعل ذلك كما نبهت عليه في المقدمة المشار إليها آنفاً ، وذلك من مساوئ كتابه التي لا يعلمها جماهير المتأخرين المستفيدين من كتابه كالغماري هذا - ؛ فإن الحديث إنما رواه الطبراني في « الأوسط » فحسب !

لكن جملة (الطمرين) لها شواهد ، كنت ذكرتها تحت هذا الحديث في « الصحيحة » (٢٦٤٢) ؛ غير متنبه إلى أنه بحاجة إلى شواهد لسائره ، فلما تنبهت لهذا ولم أجدها ؛ رأيت لزاماً علي أن أودعه هنا . وأن أستثني من الضعف الجملة المشار إليها . والله هو الهادي .

٥٥٣٦ - (أنا زعيمٌ بِبَيْتٍ في رَبَضِ الجنَّة لمنْ تَركَ المِرَاءَ وهو مُحِقٌّ ، وببَيْتٍ في وسَطِ الجنةِ لمن ترك الكَذِبَ وهو مَازِحٌ ، وببيتٍ في أعلى الجنةِ لمن حَسُنَتْ سَرِيرَتُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٠ / ٢ / ٨٦٥) عن عتيق الزبيري قال : نا عقبة(*) بن علي عن عبد الله بن عمر عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عبد الله بن عمر إلا عقبة ، تفرد به عتيق » .

قلت : وثقه الدارقطني ، وروى عنه أبو زرعة ؛ لكن شيخه عقبة(*) بن علي ضعفه العقيلي ؛ فقال :

« لا يتابع على حديثه ، وربما حدث بالمنكر عن الثقات » .

وبه أعلّه الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (١ / ١٥٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عقبة بن علي ، وهو ضعيف » .

وشيخه عبد الله بن عمر ؛ لعله حفيد عمر ، فهو عبد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، فإن يكن هو ؛ فالعلة من عقبة ، كما ذكرنا .

وإن مما يشهد لضعفه وما قال العقيلي فيه : أن هذا الحديث قد جاء عن غير واحد من الصحابة مثله ؛ إلا الفقرة الأخيرة ؛ فقالوا فيها :

« . . . لمن حَسُنَ خُلُقُهُ » . مكان قوله :

(*) في أصل الشيخ - رحمه الله - : (علقمة) ، والتصحيح من المصادر المذكورة ، وسيذكره الشيخ على الجادة بعد أسطُر . (الناشر) .

« . . . لمن حسنت سريرته » .

فهو بهذا اللفظ من مناكير عقبة التي أشار إليها العقيلي فيما تقدم ، ولذلك خرجته هنا ، وإلا ؛ فالحديث ثابت بمجموع طرقه ؛ لكن باللفظ الذي ذكرته من رواية من أشرنا إليهم من الصحابة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٧٣) ، وله شاهد آخر من حديث أنس حسنه الترمذي ؛ لكن فيه نكارة من جهة أخرى ، ولذلك ؛ خرجته فيما تقدم من هذا الكتاب برقم (١٠٥٦) ، فراجعه إن شئت .

ومن هذا التخريج والتحقيق تعلم خطأ الشيخ الغماري في إيراده هذا الحديث المنكر في « كنزه » الذي زعم أنه كنز فيه الأحاديث الصحيحة فقط ! والواقع يشهد بخلاف ذلك ، وقد سبقت عدة أمثلة ، هذا منها ـ وليس آخرها ـ ، وكأنه اغتر بسكوت المنذري عليه ، ولم يعلم أن الهيثمي أبان عن علته ، وإن علم فالمصيبة أعظم . وإن ظن أنه ثابت بشواهده ؛ فهي عليه ، لا له !

٥٥٣٧ ـ (اهْجُرِي المعَاصِيَ ؛ فَإِنَّهَا أَفْضَلُ الهِجْرَةِ ، وحَافِظِي على الفَرَائضِ ؛ فإنها أفضلُ الجهَادِ ، وأكْثِري مِنْ ذِكْرِ الله ؛ فإنَّكِ لا تأتي اللهَ بشيءٍ أحَبَّ إليه من كَثْرَةِ ذِكْرِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٥ / ١٢٩ / ٣١٣) عن هشام ابن عمار : ثنا إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس : حدثني مربع عن أم أنس أنها قالت :

يا رسول الله ! أوصني . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ مربع هذا ؛ لم أجد من ذكره ، ومن المحتمل أنه محرف

من (مُرَقَّع) ، وهما اثنان :

أحدهما : التميمي الحنظلي ، وهو صدوق ؛ كما في « التقريب » .

والآخر : الأسدي ، ذكره ابن أبي حاتم برواية اثنين عنه : أحدهما ليث بن أبي سليم الضعيف ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو ـ في أحسن الأحوال ـ مجهول الحال .

وابن نسطاس ؛ متفق على ضعفه ؛ إلا الطبراني ؛ بل قال البخاري :

« فيه نظر » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال ـ بعد عزوه للطبراني (٤ / ٢١٨) ـ :

« وهو ضعيف » . وكذا قال في مكان آخر (١٠ / ٧٥) .

وأما المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ٢٣١) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد » !

كذا قال ! وهو خطأ واضح ، قلده فيه الغماري ، فأورد الحديث في « كنزه » (١٢٥٠) !

ثم رواه الطبراني (٢٥ / ١٤٩ / ٣٥٩) من طريق **محمد بن إسماعيل الأنصاري** عن يونس بن عمران بن أبي أنس عن جدته أم أنس به نحوه .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً ، أعله الهيثمي باللذين دون أم أنس فقال :

« وكلاهما ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً » .

قلت : وكذلك فعل البخاري من قبل ؛ لكنه أفاد أن الأنصاري هذا هو محمد بن إسماعيل بن مجمع . وذكر الحافظ في « اللسان » أن ابن المديني قال فيه :

« مجهول » . أي : مجهول الحال .

أما شيخه يونس ؛ فهو مجهول العين ؛ لأنه لم يروِ عنه غيره .

٥٥٣٨ - (أولادُ - وفي رواية : أطفالُ - المؤمنينَ في جَبَلٍ في الجنةِ يكفُلُهم إبراهيمُ وسَارة ، حَتَّى يَرُدَّهُمْ إلى آبائِهِمْ يوم القيامة) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الحاكم (١ / ٣٨٤) ، وعنه البيهقي في « البعث » (١٥٥ / ٢١٠) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٦٣) ، والديلمي (١ / ١ / ١١٨) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٩ / ٢١٩ / ٢) ، والحافظ عبد الغني في « تخريج حديثه » (ج ٧٣ / ٤٠ / ١) من طريق مؤمل بن إسماعيل : ثنا سفيان عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي !!

قلت : وهذا خطأ فاحش ، وبخاصة من الذهبي ؛ لأن مؤملاً هذا ليس من رجال الشيخين أولاً ، ثم هو شديد الخطأ ثانياً ؛ فقد قال فيه إمام المحدثين البخاري :

« منكر الحديث » .

وقد اعترف كل من ترجم له - حتى الذهبي - بأنه سيئ الحفظ ، فقال في « الميزان » :

« حافظ عالم يخطئ . وثقه ابن معين . وقال أبو حاتم : صدوق شديد في السنة ، كثير الخطأ . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

وقد اعتمد قول أبي حاتم المتقدم الذهبيُّ نفسه في « الكاشف » ، ثم أتبعه ببيان سبب كثرة خطئه فقال :

« وقيل : دفن كتبه ، وحدث حفظاً ؛ فغلط » .

قلت : فمثله لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف به إذا خالف ؟! فقد جاء بإسناد آخر حسن مختصراً بلفظ :

« ذراري المؤمنين يكفلهم إبراهيم في الجنة » .

أخرجه ابن حبان وغيره ، وسبق تخريجه في « الصحيحة » (٦٠٣) .

ثم إن الحديث يخالف بظاهره ما جاء في عدة أحاديث صحيحة : أن نبينا ﷺ هو أول من يدخل الجنة ، وأن أولاد الآباء يأبون أن يدخلوا الجنة إلا وآباؤهم معهم ، فيدخلون جميعاً .

فهذا من شؤم الأحاديث الضعيفة التي يحلو لبعضهم أن يملؤوا بها كتبهم دون تحقيق وبصيرة ؛ كالشيخ الغماري ؛ فإنه أورد الحديث هذا في « كنزه » (١٢٧٨) موهماً القراء بصحته ! وزاد ضِغثاً على إبالة أن عزاه لـ (حب) ؛ أي : ابن حبان ، وهو لم يروه إلا مختصراً من الطريق الأخرى كما ذكرت آنفاً ! ومثله في الوهم عزو السيوطي في « الجامعين » لـ (حم) ؛ أي : مسند أحمد ؛ فإنه لم يروه إلا بلفظ ابن

حبان الصحيح ! فمن المحتمل أن هذا الرمز (حم) تحرف على الغماري إلى (حب) ، فوقع في الوهم ؛ لأن كل ـ أو على الأقل : جل ـ مادة كتابه « الكنز » من « الجامع الصغير » ! فهو مقلد له ، فانضم هنا إلى التقليدِ الوهمُ على الوهمِ ، ظلمات بعضها فوق بعض !

وهناك مخالفة أخرى لمؤمل بن إسماعيل من جماعة من الثقات :

منهم : يحيى القطان قال : عن سفيان به موقوفاً .

أخرجه ابن عساكر .

ومنهم : وكيع . فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣ / ٣٧٩) : حدثنا وكيع عن سفيان به مختصراً بلفظ :

« أطفال المسلمين في جبل بين إبراهيم وسارة يكفلونهم » .

وقال العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٨ / ٥٦٧) بعد أن أشار إلى رواية وكيع هذه :

« ورواه ابن مهدي وأبو نعيم ؛ كلاهما عن الثوري ؛ فوقفاه . وقال الدارقطني : إنه أشبه » .

ووقع له مثل الوهم المتقدم ؛ فإنه بعد أن أقر الحاكم على تصحيح الحديث على شرطهما قال :

« وكذا صححه ابن حبان » !!

وقد عرفت أن ابن حبان إنما رواه باللفظ الصحيح .

وأقبح من هذا الوهم قولُ الشيخ (أبو الوفاء مصطفى المراغي) في تخريجه للحديث في شرحه لـ « بعث ابن أبي داود » (ص ٦٦) :

« أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد والحاكم . . . » فذكره ! فالظاهر أنه في أثناء النقل دخل عليه حديث في حديث ، فوقع في هذا الوهم الفاحش فعزاه للشيخين وابن ماجه !!!

٥٥٣٩ - (الأئمَّةُ مِنْ قُريش ، ولَهم عليكُمْ حَقٌّ عظيمٌ ، ولكم مثلُ ذلك ، فَأَطِيعُوهم ما عَمِلُوا بثلاث : إذا حَكَمُوا عَدَلُوا ، وإذا اسْتُرْحِمُوا رَحِمُوا ، وإذا عاهَدُوا وَفَّوا ، ومَنْ لم يفعلْ ذلكَ منهم ؛ فَعَلَيْهِ لعنةُ اللهِ والملائكَةِ والناسِ أَجْمَعِين) .

منكر بهذا السياق . أخرجه أبو عمرو الداني في « الفتن » (٣ / ٢) من طريق الأعمش عن سهل أبي الأسد عن بكير بن الحارث الجزري عن أنس بن مالك قال :

أتانا رسول الله ﷺ ونحن مجتمعون في بيت رجل من الأنصار ، فأخذ بعضادتي الباب وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علل :

الأولى : الاضطراب في إسناده ؛ فقد رواه وكيع عن الأعمش هكذا .

وتابعه : شيبان عن الأعمش به ؛ إلا أنه قال : بكير الجزري . لم ينسبه .

أخرجه البيهقي في « سننه » (٣ / ١٢١) ، وهو رواية لأحمد (٣ / ١٨٣) .

وخالفهما جرير فقال : عن الأعمش عن بكير الجزري عن أبي الأسد عن أنس قال : . . . فذكره نحوه ؛ دون قوله : (عظيم) ، (فأطيعوهم) ، وقلب إسناده .

أخرجه الداني أيضاً . وعلقه الدولابي في « الكنى » (١ / ١٠٦) وقال : « سهل أبي الأسد » .

وخالفهم شعبة فقال : عن علي أبي الأسد قال : حدثني بكير بن وهب الجزري قال : قال لي أنس بن مالك : . . . فذكره نحوه .

أخرجه أحمد (٣ / ١٢٩) ، والدولابي ، وابن عساكر (١٧ / ١٥٠ / ١) ، وعلقه البخاري في ترجمة بكير بن وهب الجزري من « التاريخ » (١ / ٢ / ١١٢) ، وذكر له وجوهاً أخرى من الاضطراب ، ومن المعلوم أن الاضطراب علة من العلل يضعف به الحديث ؛ لأنه يدل على أن الراوي لم يحفظه ، وسواء كان ذلك في الإسناد أو المتن .

الثانية : الاضطراب في متنه ، وهو تفرد جرير بقوله فيه : « عظيم » ، « فأطيعوهم » دون سائر الرواة . ومما لا شك فيه أن الأرجح رواية الأكثر ، فتكون هذه الزيادة منكرة .

الثالثة : الجهالة ؛ فإن كلاً من أبي الأسد ـ على اختلاف في اسمه ـ وبكير ابن وهب ـ على الاختلاف في اسم أبيه ـ فيهما جهالة ، وبخاصة الثاني منهما ، وقد قال الحافظ في كل منهما :

« مقبول » ؛ يعني : عند المتابعة .

وقد وجدت لهما متابِعِين كُثُراً ، ولا سيما على الفقرة الأولى من الحديث ؛

فقد خرجته في « إرواء الغليل » (٥٢٠) من ستة طرق ، ثم وجدت له طريقاً سابعاً في « كبير الطبراني » (٧٢٥) مثل رواية الأكثر دون الزيادة المنكرة ، ولذلك ؛ أوردته بدونها في « صحيح الجامع » (٢٧٥٥) من رواية أحمد والنسائي والضياء عن أنس .

وأما الشيخ عبد الله الغماري ؛ فأورده في « كنزه » بلفظ :

« الأئمة من قريش ، ولي عليكم حق عظيم ، ولهم ذلك ما فعلوا ثلاثاً ، . . » إلخ .

وعزاه لأحمد والطبراني في « الكبير » عن أنس ! وهذا من أخطائه الكثيرة أو تساهله ؛ فإنَّ هذا اللفظ ليس عندهما ولا عند غيرهما مِمَّن أخرج الحديث ، وأقرب شيء إليه حديث الترجمة ، ولعل قوله : « ولي » خطأ مطبعي ، صوابه : « ولهم » . وقوله : « ولهم » ؛ صوابه : « ولكم » .

٥٥٤٠ - (إنَّ الشياطينَ تَغْدُو بِرَايَاتِهَا إلى الأَسْوَاقِ ، فَيَدْخُلُونَ معَ أولِ دَاخِلٍ ، ويَخْرُجُونَ مع آخرِ خَارِجٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٦١ / ٧٦١٨) و « مسند الشاميين » (ص ١٠١) من طريق عبد الوهاب بن الضحاك : ثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد الوهاب بن الضحاك متروك ، وبه أعله الهيثمي (٤ / ٧٧) .

وشرحبيل بن مسلم ؛ فيه ضعف من قبل حفظه .

٥٥٤١ ـ (إنَّ لله ملائكةً تغدُو براياتِهَا إلى المسَاجِدِ ، فيدخُلونَ مع أول داخِلٍ ، ويخرُجُونَ مع آخرِ خارج) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ١٠١ ـ ١٠٢) بإسناده المتقدم في الحديث الذي قبله .

٥٥٤٢ ـ (لا يقطعُ صلاةَ المسلمِ شيءٌ ؛ إلا الحِمَار ، والكَافر ، والكَلْب ، والمرأة) .

منكر بذكر (الكافر) . أخرجه أحمد (٦ / ٨٤) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (ص ١٩٨) بسند صحيح عن راشد بن سعد المقرائي عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

فقالت عائشة : يا رسول الله ! لقد قُرِنَّا بدوابِّ سُوءٍ !

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن راشد بن سعد ـ وهو حمصي ـ ، وإن كان ثقة ؛ فما أراه سمع من عائشة ، وذلك لسببين :

الأول : أنه غير معروف السماع من عائشة رضي الله عنها ؛ بل لم يذكر الحافظ المزي في « التهذيب » له رواية عنها .

والآخر : أنهم ذكروا أنه روى عن ثوبان وسعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء ؛ فقال أبو حاتم والحربي :

« لم يسمع من ثوبان » . وقال أحمد :

« لا ينبغي أن يكون سمع منه » . وقال أبو زرعة :

« راشد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص ؛ مرسل » .

فقال الحافظ العسقلاني عقب ذلك :

« وفي روايته عن أبي الدرداء نظر » .

قلت : يبدو لي أن في هذا القول تسامحاً كبيراً ؛ فإن من المعروف عند العلماء أن مثله إنما يقال في الأمر المحتمل ، وليس فيما هو مجزوم به كما هو الشأن في هذه الرواية ؛ فإن في وفاته أقوالاً ، أكثرها أنه مات قبل عثمان بسنة ، وعثمان توفي سنة (٣٥) ، فيكون بين وفاتيهما نحو (٧٤) أربع وسبعين سنة ، فمثله لا يمكن أن يسمع منه من كانت وفاته سنة (١٠٨) كالمقرائي هذا ، إلا أن يكون مُعَمَّراً قديم الولادة ، وهذا غير معروف عنه ، والأصل عدمه . فهو لم يسمع منه جزماً ، وإذا كان من ذكرنا من الأئمة قد نفوا سماعه من ثوبان - ووفاته سنة (٥٤) - ، ومن سعد ابن أبي وقاص - ووفاته سنة (٥٥) - ، فكذلك يقال في روايته عن عائشة أنه لم يسمع منها ؛ لأنها توفيت سنة (٥٧) ، فأولى وأولى الجزم بأنه لم يسمع من أبي الدرداء ، وهو قديم الوفاة كما بينا .

وجملة القول ؛ أن هذا الإسناد علته الانقطاع ، فثبت ضعفه .

ثم إن في متن الحديث نكارة من ناحيتين :

الأولى : ذكر الكافر فيه ؛ فإن الحديث محفوظ من رواية جمع من الصحابة ؛ كأبي ذر وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم ؛ عن النبي ﷺ به نحوه دون ذكر الكافر ، وهذه الأحاديث في « صحيح مسلم » وغيره ، وبعضها مخرج في « صحيح أبي داود » (٦٦٩ ، ٧٠٠) .

نعم ؛ قد رويت هذه الزيادة (الكافر) في حديث آخر عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ؛ لكنه معلول أيضاً ، وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (١١٠) .

والأخرى : أنه قد جاء عن السيدة عائشة رضي الله عنها من طرقٍ صحيحة : عند الشيخين وغيرهما : أنه ذكر عندها ما يقطع الصلاة : الكلب والحمار والمرأة . فقالت عائشة :

قد شبّهتمونا بالحمير والكلاب ! والله ! لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة . . . الحديث .

وهو مخرج بنحوه في « صحيح أبي داود » (٧٠٦) ، فلو كانت سمعت من النبي ﷺ حديث الترجمة ؛ لما أنكرت الحديث وقد ذكروه أمامها بعد وفاة النبي ﷺ ، وتحتج على ذلك بالاضطجاع المذكور . فالظاهر أن أحد الرواة اختلط عليه ما ذكروه أمامها من الحديث المرفوع بقولها الذي أنكرته به ؛ فذكر أن النبي ﷺ هو الذي ذكر الحديث أمامها ، وأنها قالت ذلك بحضوره ﷺ ! وهذا منكر جداً . فالصواب أن الإنكار منها وقع بعده ﷺ ، وأن الحديث روي لها ولم تسمعه منه ﷺ ، وإلا ؛ لَسَلَّمَتْ به تسليماً ، ومما يؤكد ذلك قولها في رواية لمسلم بعدما ذكروا لها الحديث :

إن المرأة لدابة سوء ؛ لقد رأيتني بين يدي رسول الله ﷺ . . . .

فهذا عين ما جاء في آخر حديث الترجمة ، فهو يؤكد أن السيدة رضي الله عنها قالته بعد وفاته ﷺ ، فوهم الراوي ، فزعم أنها قالت ذلك بحضوره ﷺ ؛ كما وهم في نسبة الحديث لروايتها عنه ﷺ مباشرة .

وبالجملة ؛ فالحديث صحيح من رواية غيرها من الصحابة ، وبدون زيادة

(الكافر) ، وأن نسبة الحديث إلى روايتها عنه ﷺ مباشرة منكر ، لا يصح . والله تعالى أعلم .

ومن أوهام الهيثمي قوله (٢ / ٦٠) :

« رواه أحمد . ورجاله موثقون » .

وحقه أن يقول : « . . . ثقات » ؛ فإنه لا خلاف فيهم .

٥٥٤٣ ـ (إذا صَلَّى أحدُكُم ؛ فَلْيُصَلِّ إلى رَحْلِهِ ، أو لِيَخُطَّ خطاً في الأرضِ ، أو لِيَنْصِبْ سهماً من كنانتِهِ ، ولا يضرُّهُ ما وراءَ ذلك)(*) .

منكر بذكر (الخط) . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٢٦١ ـ ٢٦٢) و (٢ / ٢٥٨ / ١٢٩٨) من طريق محمد بن كثير الصنعاني : ثنا عبد الله ابن شوذب عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبو هارون هذا ـ واسمه عمارة بن جوين ـ ؛ قال الذهبي والعسقلاني :

« متروك » ، زاد الثاني :

« ومنهم من كذَّبه » .

قلت : وهذا الحديث بهذا الإسناد غريبٌ جداً ، لم أره في شيء من كتب

(*) أعاد الشيخ ـ رحمه الله ـ تخريج هذا الحديث مرة أخرى باختصار مع بعض الزيادات ، وكتب فوقه هناك : « سبق تخريجه بأوسع ، رقم (٥٥٤٣) ، فهو المعتمد ؛ لكن يؤخذ من تخريجه ما فيه من زيادة » . فقمنا بالدمج كما أراد الشيخ ـ رحمه الله ـ وانظر : « تمام المنة » (ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢) . (الناشر) .

السنن والمسانيد والمعاجم وغيرها .

والحديث محفوظ مفرقاً في أحاديث أخرى ؛ إلا الخط :

فقد روي من طريق أخرى من حديث أبي هريرة : عند أبي داود وغيره .

لكن في إسناده اضطراب شديد وجهالة ، ولذلك ؛ ضعفه جمع ؛ كما بينته في « ضعيف أبي داود » (رقم ١٠٧ ـ ١٠٨) بما لا يدع أي شك في ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج به ؛ ثم لما وقفت على هذا بادرت لإخراجه والكشف عن علَّتِهِ هذه ؛ خشيَةَ أن يعثر عليه أحد ممن لا علم عنده ، فيتوهم أنه يصلح شاهداً لحديث أبي هريرة ، فيقع في الخطأ ؛ لجهله بأنه لا يصلح للاستشهاد به لشدة ضعفه .

وفيه علة أخرى ؛ لكنها ليست مثل الأولى في الضعف . وهي ضعف محمد ابن كثير الصنعاني ؛ قال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ » .

فيحتمل أنه ـ لشدَّة وهمه ، وكثرة خطئه ـ انقلب عليه إسناده ، فجعله من حديث أبي سعيد الخدري ، وهو من حديث أبي هريرة . والله أعلم .

ومن تلك الأحاديث المحفوظة قوله ﷺ :

« إذا وضع أحدُكُم بين يديه مثلَ مؤخَّرة الرحل ؛ فليصلِّ ولا يبالِ مَنْ مَرَّ وراء ذلك » .

أخرجه مسلم وأبو عوانة في « صحيحيهما » ، وصححه الترمذي ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٦٨٦) .

هذا ؛ وقد ذكر الحافظ السخاوي في « فتح المغيث » (١ / ٢٢٤) لحديث أبي هريرة المشار إليه شاهدين :

أحدهما : من حديث إبراهيم بن أبي محذورة عن أبيه عن جده قال :

رأيت رسول الله ﷺ دخل المسجد من قبل باب بني شيبة ، حتى جاء إلى وجه الكعبة ، فاستقبل القبلة ، فخط من بين يديه خطاً عَرْضاً ، ثم كبر ، فصلى ؛ والناس يطوفون بين الخط والكعبة .

رواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » .

كذا قال ! ولم أره في الرواية المختصرة من « مسند أبي يعلى » ! وكأنه لذلك لم يورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » لا في « الصلاة » ولا في « الحج » ؛ لكن لم يورده الحافظ ابن حجر أيضاً في « المطالب العالية » ! مع أنه قد نص في المقدمة أنه يستدرك على شيخه الهيثمي ما فاته ذكره في « المجمع » ؛ لأنه يعتمد فيه على الرواية المختصرة . وكذلك لم يورده السيوطي في (مسند أبي محذورة) من « الجامع الكبير » . فالله أعلم .

وإبراهيم هذا ؛ هو ابن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة ، وهو مجهول ، وله حديث آخر في الأذان ؛ له طرق أخرى عن أبي محذورة ، خرجته من أجلها في « صحيح أبي داود » (٥١٥ ـ ٥٢٢) ، وهو ابن عم إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة ؛ كما صرح الحافظ المزي في « تهذيبه » ، وهو صدوق يخطئ ، وليس هو صاحب هذا الحديث ، وإنما هو الأول ؛ لكنهم لم يذكروا له رواية عن أبيه ، وإنما عن جده عبد الملك ، وقد صرح بسماعه منه في حديث الأذان المشار إليه ، فقوله هنا :

« عن أبيه عن جده » ؛ لعله خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ فإن المطبوعة سيئة جداً ؛ فيها أخطاء فاحشة ، فلعل الصواب :

« عن جده عن أبيه » . والله أعلم .

الشاهد الآخر : قال السخاوي عقب الشاهد المتقدم :

« وكذا عند الطبراني من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وفي سندهما ضعف ؛ لكنهما من طريقين : إحداهما مرسلة ، والأخرى مقطوعة يتقوى بها حديث أبي هريرة » !

قلت : وفيما قاله نظر من وجوه :

الأول : أن حديث أبي هريرة قَوْلِيٌّ ، كحديث الترجمة ، وحديث أبي يعلى فِعْلِيٌّ ، فشهادته قاصرة ، تدل على شرعية فعل الخط - لو صح - ، وليس على أن النبي ﷺ أمر به . وهذا مما يجب أن يتنبه له في الشواهد .

الثاني : حديث الطبراني لم نقف عليه ولا أورده الهيثمي أيضاً ؛ فإنه من شرطه ؛ لأن الطبراني إذا أطلق العزو إليه فالمراد « المعجم الكبير » له ، كما هو المصطلح عليه عند العلماء ، ومن المؤسف أن الجزء الذي فيه أحاديث أبي موسى - واسمه عبد الله بن قيس - لم يطبع منه .

الثالث : أنه لم يسق لفظه لننظر فيه ؛ أهو فعلي أو قولي ؟

الرابع : قوله : « لكنهما من طريقين . . . » إلخ . لم يتبين لي مراده ؛ فإن الشاهد الأول عن أبي محذورة ، والآخر عن أبي موسى ، فأين الإرسال والانقطاع ، وهذا نقوله إذا فسرنا قوله :

« مقطوعة » بـ « منقطعة » على اصطلاح البعض ، وإلا ؛ فإن كان المراد به « موقوفة على التابعي » على الاصطلاح الآخر ؛ فالأمر أشكلَ .

هذا ؛ وقد ذكر السخاوي قبل ذلك شاهدين آخرين مرفوعين من قوله ﷺ نحو حديث الترجمة ؛ لكن فيهما متروكان ، ولذلكَ لم يعرج السخاوي نفسه عليهما في الاستشهاد بهما . والله أعلم .

٥٥٤٤ - (اللهمَّ ! باركْ لنا في صَاعِنَا و . . . وفي شَامِنَا وفي يَمَنِنَا . فقال رَجُلٌ : يا رسولَ الله ! وفي العراقِ ومِصْرَ ؟ فقال : هناكَ يطلُعُ قرنُ الشيطانِ ، وثَمَّ الزلازلُ والفتن) .

منكر بذكر (مصر) . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٢٦٦) من طريق **أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي** : حدثني أبي عن أبيه : حدثني **أبو رَزين الفلسطيني** عن أبي عبيد حاجب سليمان بن عبد الملك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو فروة هذا ؛ أورده ابن أبي حاتم في كتابه (٤ / ٢ / ٢٨٨) بروايته عن جمع غير أبيه ؛ ثم قال :

« كتب إلى أبي وإلي » . ولم يزد !

الثانية : أبوه : محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي ؛ ليس بالقوي .

الثالثة : يزيد بن سنان الرهاوي ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

الرابعة : أبو رزين الفلسطيني ؛ لم أعرفه .

وبالجملة ؛ فهو إسناد واهٍ مظلم ، وذكر مصر في المتن منكر جداً ؛ فقد أخرجه البخاري (٧٠٩٤) ، وأحمد (٢ / ١١٨) ، والطبراني في « الكبير » (١٢ / ٣٨٤) من طريق ابن عون عن نافع به . دون ذكر مصر .

ولفظ البخاري وأحمد : (نجدنا) بدل : (عراقنا) ، وهو المراد بـ : (نجدنا) كما كنت بينته في « تخريج فضائل الشام » (الحديث الثامن) .

وكذلك رواه الطبراني في « الكبير » (١٢ / ٨٤ / ١٢٥٥٣) من حديث ابن عباس ؛ دون ذكر مصر . وبلفظ : « عراقنا » .

٥٥٤٥ - (تَعَيَّشُوا بِنِسَائِكُمْ ؛ فإنَّ الرَّجُلَ يعيشُ مع امرأَتِهِ أربعينَ سنةً ، فإنْ شاءَ أَفْسَدَهَا ، وإنْ شاءَ أَصْلَحَهَا ، فإنَّ المرأةَ خُلِقَتْ مِن ضِلْعٍ ، إنْ بُلَّ شهرينِ لم يَلِنْ ، وإنْ أُقيمَ لم يستَقِمْ ، فعاشِروهنَّ بأَخلاقِهنَّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٨٤ - ٤٨٥) : حدثنا عمرو بن إسحاق : ثنا أبو علقمة نصر بن خزيمة أن أباه حدثه عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ عن ابن عائذ قال : قال المقدام بن معدي كرب : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ نصر بن خزيمة وأبوه لم أعرفهما ، والأول أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٧٣) ، فقال :

« نصر بن خزيمة أبو إبراهيم الحضرمي الحمصي ، روى عن أبيه عن نصر بن علقمة . روى عنه أبو أيوب البهراني سليمان بن عبد الحميد الحمصي » .

ولم يزد على هذا ، وقد روى عنه عمرو بن إسحاق كما ترى ، فهو مجهول الحال .

وأما أبوه خزيمة ؛ فلم يترجمه ابن أبي حاتم ولا غيره ـ فيما علمت ـ ؛ مع أنه ذكره في « التهذيب » في الرواة عن نصر بن علقمة ، فقال :

« روى عنه ابن أخيه خزيمة بن جنادة بن محفوظ نسخة كبيرة » .

وقد روى له الطبراني حديثاً آخر (ص ٤٨٦) بهذا الإسناد ، ووقع فيه :

« أبو علقمة نصر بن خزيمة بن جنادة » .

٥٥٤٦ ـ (وَاكِلِي ضَيْفَكِ ، فإنَّ الضيفَ يَسْتَحِي أن يأكلَ وحْدَهُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٨٧) بإسناده المتقدم في الحديث الذي قبله عن ابن عائذ عن ثوبان :

أنه جاء إلى النبي ﷺ ، فقدم له طعاماً ، فقال النبي ﷺ لعائشة : . . . فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ فيه مجهولان كما تقدم بيانه آنفاً .

وفي متنه نكارة عندي ؛ لأنه يبعد أن يأمر النبي ﷺ عائشة أن تشارك ضيفها ثوبان في الطعام وهو ليس مَحْرَماً لها . والله أعلم .

٥٥٤٧ ـ (كُلُوا منها ثُلُثاً . يعني : الضَّحَايا) .

منكر . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٦١١) : حدثنا عبد الرحمن : ثنا بشر عن أبيه عن الزهري : أخبرني سالم عن أبيه قال : سمعت

رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قات : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير عبد الرحمن ، وهو ابن جابر الحمصي ؛ كما في حديث قبله عنده ، ولم أجد له ترجمة ، وهو علة هذا الحديث بهذا اللفظ ؛ فإنه منكر ؛ لما يأتي .

وبشر : هو ابن شعيب بن أبي حمزة .

والحديث هكذا ضبط في الأصل : (ثُلُثاً) ، وهو خطأ لا ندري أهو من بعض ناسخي الكتاب ، أم هكذا حدَّث به الحمصي المذكور ؟ وسواء كان هذا أو ذاك فهو منكر ؛ لأن الحديث جاء من طرق عن الزهري بلفظ :

« ثلاثاً » . أي : ثلاث ليـال . وليس : « ثُلُثَ الأضـحـيـة » . ولا بأس من أن أسوق بعضها :

أولاً : قال أبو عوانة في « صحيحه » (٥ / ٢٣٤) : حدثنا محمد بن عوف وأبو الحسن بن خالد بن خَلِيّ قالا : ثنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة عن أبيه عن الزهري . . . (قلت : فساقه بسند آخر عن علي مرفوعاً نحو الآتي ثم قال :) قال : وحدثنا بشر بن شعيب بإسناده الأول عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« كلوا منها ثلاثاً » .

قلت : كذا وقع فيه : (وأبو الحسن) . والمذكور في « التهذيب » وغيره أنه : (أبو الحسين) . ثم وقع فيـه : « قال : وحدثنا » ، فلعل الصواب : (قالا) ، كما يدل عليه السباق ، أي : محمد بن عوف ، وأبو الحسين ـ واسمه محمد أيضاً ـ ، وسواء

أكان المعنيَ أحدُهما أم كلاهما ؛ فهو ثقة ، وذلك دليل قاطع على خطأ من نسب إلى بشر بن شعيب أنه قال في هذا الحديث : « ثُلُثاً » ، ويؤكده ما يأتي :

ثانياً : قال إسحاق بن يحيى الكلبي : عن الزهري به بلفظ :

« كلوا منها ثلاثاً . يعني : لحوم الأضاحي » .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧) تحت (باب أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام) ؛ لكن وقع فيه : (ثلثاً) بإسقاط ألف اللام كتابة لا لفظاً ، ككتابة : ﴿ العٰلمين ﴾ في المصحف العثماني . فعلى هذا يرجح أن ما في الأصل كتب كذلك ؛ لكن أخطأ من ضبطه بضم الثاء واللام . والله أعلم .

ثالثاً : رواه ابن أخي ابن شهاب عن عمه ابن شهاب به بلفظ :

« كلوا من الأضاحي ثلاثاً » .

فكان ابن عمر يأكل حتى ينفر من منى من لحوم الأضاحي .

أخرجه البخاري (٥٥٧٤) ، ومسلم (٦ / ٧٩ - ٨٠) ، وأبو عوانة (٥ / ٢٣٢) .

وأخرجه أحمد (٢ / ٩) من طريق ابن عيينة عن الزهري بلفظ :

« لا يأكل من لحم أضحيته فوق ثلاث » .

وبمعناه رواه معمر عن الزهري به .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٢ / ٣٤) .

وتابعه : نافع عن ابن عمر به . وزاد :

« وكان عبد الله إذا غابت الشمس من اليوم الثالث لا يأكل من لحم هديه » .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٢ / ٨١) .

وهكذا رواه جمع آخر من الصحابة عن النبي ﷺ ، استوعب الكثير منها الطحاوي فساقها بأسانيده ، وبعضها في « الصحيحين » ، وكلها مجمعة على النهي عن أكل لحوم الأضاحي إلا في ثلاثة أيام مما يؤكد خطأ حديث الترجمة بالضبط الذي سبق بيانه .

واعلم أن هذا النهي قد صحت أحاديث تدل على أنه كان لزمن معين ثم نسخ ؛ منها حديث بريدة رضي الله عنه مرفوعاً :

« . . . ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فأمسكوا ما بدا لكم » .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » مع حديث ابن عمر برقم (١١٥٥) .

وفي معناه أحاديث أخرى عن جابر وغيره ، وهي مخرجة هناك ، وروي نحوه عن ابن عمر نفسه : عند الطبراني (١٢ / ٣٢٠ / ١٣٢٣٥) ؛ لكن فيه يزيد بن أبان ، وهو ضعيف .

٥٥٤٨ ـ (أُولئكَ قَوْمُنَا . يعني : بني العَنْبَر) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٥٧ / ٧٦٠٤) وفي « مسند الشاميين » (ص ٦٥٥) : حدثنا المقدام بن داود : ثنا حجاج الأزرق : ثنا مبارك بن سعيد عن عمر بن موسى عن مكحول عن أبي أمامة قال :

كنا مع النبي ﷺ ركباناً ، فمررنا بـ (هجمة)[1] فقال :

« لمن هذه » ؟ قالوا : لبني العنبر . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، أعله الهيثمي بمن ليس هو آفته ، فقال (١٠ / ٤٧) :

« رواه الطبراني عن شيخه المقدام بن داود ، وهو ضعيف ، وقال ابن دقيق في « الإمام » : وُثِّقَ . وبقية رجاله ثقات » .

كذا قال ! وإنما الآفة من عمر بن موسى - وهو الوجيهي الحمصي - ؛ فإنه لم يوثقه أحد ؛ بل قال فيه البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن عدي :

« هو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً » . وقال أبو حاتم :

« كان يضع الحديث » .

٥٥٤٩ - (كانَ يتعوَّذُ مِنْ مَوْتِ الفَجْأَةِ ، وكانَ يُعْجِبُهُ أن يَمْرَضَ قبلَ أنْ يموتَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧٦٠٣) بإسناده المتقدم في الحديث الذي قبله .

قلت : وقد عرفت أن فيه عمر بن موسى الوجيهي ، وأنه كان يضع الحديث .

وقد تابعه : عثمان بن عبد الرحمن عن مكحول به .

---

(١) كذا في « الكبير » و « المجمع » وهو الصواب ، ووقع في « مسند الشاميين » : « بهجرة » . وهو خطأ ، والهجمة من الإبل : قريب من المئة .

أخرجه الطبراني أيضاً فيه (٧٦٠٢) و « مسند الشاميين » أيضاً (ص ٦٥٥) من طريق عمر بن حفص عنه .

قلت : وهذه متابعة واهية لا تسمن ولا تغني من جوع ؛ فإن عثمان بن عبد الرحمن هذا هو الوقاصي المدني ، وهو في الضعف مثل الوجيهي ؛ فقد اتفقوا على تضعيفه ؛ بل قال ابن معين :

« لا يكتب حديثه ، كان يكذب » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث ذاهب » . وقال ابن حبان :

« كان يروي عن الثقات الموضوعات » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٢ / ٣١٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عثمان بن عبد الرحمن القرشي ، وهو متروك » .

قلت : وفاته أنه متابع للوجيهي عند الطبراني نفسه ، كما تقدم ، فكان عليه أن ينبه على ذلك .

ثم إن الراوي عن الوقاصي عمر بن حفص - وهو المدني - ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو عند الحافظ مقبول ، وهو غير المدني المؤذن ؛ فهذا فيه لين .

والحديث ؛ أورده الحافظ في « تخريج المختصر » (ق ٧٦ / ١) من رواية الطبراني من رواية الوقاصي فقط ، وقال :

« وهو متروك » .

ذكره في جملة أحاديث في موت الفجأة ، أعلها كلها ؛ غير حديث عبيد بن خالد رفعه مرة ، ومرة لم يرفعه بلفظ :

« مَوْتُ الفجأة أَخْذَةُ أَسَفٍ » . وقال :

« أخرجه أبو داود هكذا ، وسنده صحيح ، وليس في الباب حديث صحيح غيره » .

قلت : وهو مخرج في « المشكاة » (١٦١١) مصححاً ، وبرواية أحمد أيضاً والبيهقي .

٥٥٥٠ - (رَحِمَ اللهُ إخواني بقَزْوِينَ - يقولها ثلاثاً - ! ثم بكى ، فانصبتْ دمُوعُه على خَدِّه ، فَجعَلتْ تقْطُرُ مِنْ أطرافِ لِحْيَتِه ، فقال أصحابُ رسول الله ﷺ : بِأَبِينا وأمهاتِنا ! ما قزوينُ هذه ، ومَنْ إخوانُك الذينَ بها ؛ فإنكَ ذكرتَهُمْ حتى بكيتَ ؟ قال :

قَزْوِينُ بابٌ مِنْ أبوابِ الجنَّةِ ، وهي قريةٌ يقال لها : (الدَّيْلَمُ) ، وهي اليومَ في يَدِ المشركينَ ، وسيفتَحُهَا الله في آخرِ الزمانِ على أمتي ، فَمَن أدركَ ذلك الزمانَ ؛ فَلْيَأْخُذْ بنصيبِهِ مِنْ فضلِ الرباط بقَزْوِينَ)(*) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٦٨٣) من طريق أبي نعيم الخراساني عن مقاتل بن سليمان عن مكحول عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال :

(*) خرَّجَ الشيخُ - رحمه الله - هذا الحديث فيما سبق من هذه « السلسلة » (برقم ٣٢٤٧) ، وفي كلٍّ من الموضعين زوائد يسيرة على الآخر . (الناشر) .

بينا رسول الله ﷺ ذات يوم قاعداً معنا ؛ إذ رفع بصره إلى السماء كأنه يتوقع أمراً ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا حديث موضوع ، أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٩٣ ـ هندية) من طريق الطبراني ، وقال :

« مقاتل بن سليمان ؛ كذاب . والراوي عنه أبو نعيم الخراساني : عمر بن صبح ؛ كذاب وضاع أيضاً . قال الرافعي :

وقريب من هذا الحديث : ما روي عن عبد الرحمن بن أبي حاتم أنه أورد بإسناده عن هشام بن عبيد الله عن زافر بن سليمان عن عبد الحميد بن جعفر يرفعه إلى أبي هريرة وابن عباس قالا :

كنا عند رسول الله ﷺ ، فرفع بصره إلى السماء . . . » .

قلت : فذكره بنحوه ، ثم قال السيوطي :

« هذا الإسناد منقطع بين عبد الحميد بن جعفر وبين أبي هريرة وابن عباس . وزافر بن سليمان ؛ قال ابن عدي : لا يتابع على حديثه ، عامة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال ابن حبان : كثير الغلط ، واسع الوهم » .

قلت : بقي عليه أن يحط على هشام هذا أيضاً ؛ فقد أورده ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٩٠) ، وتبعه الذهبي فقال في « ضعفائه » (ص ٧١١ / ٦٧٥٤) :

« قال ابن حبان : « كثرت مخالفته للأثبات ، فبطل الاحتجاج به » . ثم روى له حديثين أراهما موضوعين ؛ أحدهما : عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر :

الدجاجُ غَنَمُ فقراءِ أمتي ، والجمعةُ حَجُّهم » .

قلت : لكن تعصيب الجناية في هذا الحديث بالراوي له عن هشام - وهو عبد الله (وفي الأصل : محمد ! وهو خطأ) ابن يزيد بن مَخْمِش - أولى ؛ لأنه متهم بالوضع ؛ فقد قال ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٥٣) :

« هذا الحديث كذب موضوع ، والحمل فيه على عبد الله بن يزيد ، ويلقب (محمش) » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٨) .

ثم إن حديث الترجمة ذكره السيوطي في « الذيل » (ص ٩٢) من رواية الحافظ أبي العلاء العطار بسنده عن داود بن سليمان الغازي : أنبأنا علي بن موسى الرضى . . . بسنده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً . وقال :

« قال في « الميزان » : داود بن سليمان الغازي ؛ شيخ كذاب ، له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضى » .

قلت : ومن تساهل السيوطي وتناقضاته العجيبة : أنه مع حكمه على هذا الحديث بالوضع من جميع طرقه ؛ فقد أورده من رواية ابن أبي حاتم المتقدمة عن أبي هريرة وابن عباس معاً ورواية العطار هذه عن علي في كتابه « الجامع الصغير » الذي ادّعى في مقدمته أنه صانه مما تفرد به كذاب أو وضاع ! وقد كنت بينت في مقدمة « ضعيف الجامع وزيادته » أنه لم يستطع الوفاء بهذا الشرط مع الأسف ! وهذا الحديث شاهد جديد على ذلك . والله المستعان .

٥٥٥١ - (لَيْسَ صَغِيرٌ بِصَغِيرٍ مَعَ الإِصْرَارِ ، ولَيْسَتْ كَبِيرَةٌ بكَبِيرةٍ مَعَ الاسْتِغْفَارِ ، طُوبى لمنْ وَجَدَ في كتابِهِ يومَ القيامَةِ استغفاراً كثيراً)[1] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٦٨٣) من طريق بشر بن عبيد الراسبي : ثنا أبو عبد الرحمن العنبري عن مكحول عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الراسبي هذا ؛ قال الذهبي :

« كذبه الأزدي . وقال ابن عدي : منكر الحديث عن الأئمة بيِّن الضعف جداً » .

ثم ساق له ثلاثة أحاديث منكرة ، وقال :

« وهذه أحاديث غير صحيحة ، فالله المستعان » . ثم أتبعها بحديث رابع ، وقال :

« وهذا موضوع » .

وبه أعله الحافظ السخاوي في « المقاصد » ، فقال :

« وهو متروك » .

قلت : وشيخه أبو عبد الرحمن العنبري ؛ لم أعرفه .

وللحديث بعض الشواهد دون جملة الاستغفار ، وقد تكلم عليها في « المقاصد » (ص ٤٦٧ / ١٣٠٨) ، فليراجعها من شاء .

---

(١) صحّحَ الشيخ - رحمه الله - الفقرة الأخيرة منه في « صحيح الجامع » برقم (٣٩٣٠) ، و« صحيح الترغيب والترهيب » برقم (١٦١٨ - ط : المعارف) .

أما الفقرةُ الأولى ، وكذا الوسطى منه ؛ فقد سبقتا برقم (٤٤٧٤ ، ٤٨١٠) من هذا الكتاب . (الناشر) .

٥٥٥٢ ـ (مَسْأَلَةُ الغَنِيِّ شَيْنٌ في وَجْهِهِ ،[ومَسْأَلَةُ الغَنِيِّ نار ،] إنْ أُعْطِيَ قليلاً فقليلٌ ، وإن أعطِيَ كثيراً فكثيرٌ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٤٣٥ / ٩٢٢ ـ كشف الأستار) ، وأبو الشيخ في « الأقران » (٢ / ١) ، والطبراني في « الكبير » (١٨ / ١٧٥ / ٤٠٠) من طرق عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمران بن حصين مرفوعاً . وقال البزار ـ والزيادة له ـ :

« لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن عمران ، وإسماعيل ليس بالقوي » .

قلت : وهو المكي أبو إسحاق ؛ قال في « التقريب » :

« ضعيف الحديث » .

قلت : وقد خالفه جمع من الثقات ؛ فرووه عن الحسن به ؛ دون الزيادة وما بعدها ، وزادوا :

« يوم القيامة » .

أخرجه أحمد (٤ / ٤٢٦ ، ٤٣٦) ، والطبراني في « الكبير » (١٨ / ١٦٤ / ٣٦٢) وفي « الأوسط » (٢ / ٢١٦ / ١ / ٨٣٤٢) .

وجوَّد المنذري في « الترغيب » (٢ / ٣) إسناده !

وفيه نظر ؛ لأن الحسن ـ وهو البصري ـ مدلس وقد عنعنه في كل الطرق عنه . لكن هذا القدر من الحديث له شاهد صحيح من رواية ثوبان مرفوعاً ؛ كما بينته في « التعليق الرغيب » .

ثم وجدت لإسماعيل متابعاً ، وهو أبو حمزة العطار قال : ثنا الحسن عن عمران بتمامه دون زيادة البزار .

أخرجه الطبراني (١٨ / ١٦٢ / ٣٥٦) .

وأبو حمزة اسمه إسحاق بن الربيع البصري ؛ ضعفه جمع ، منهم عمرو بن علي قال :

« ضعيف الحديث » . وقال ابن عدي :

« ومع ضعفه يكتب حديثه » .

وهذان النصان من هذين الإمامين يدفعان قول الحافظ في « التقريب » :

« تُكُلِّم فيه ؛ للقدر » .

وبالجملة ؛ فالحديث بتمامه لا يزال في مرتبة الضعف ؛ لعدم الشاهد .

٥٥٥٣ ـ (تَوَضَّأَ ﷺ ، فَمَسَحَ أَسْفَلَ الخُفِّ وأَعْلاه) .

منكر بزيادة (الأسفل) . أخرجه أحمد (٤ / ٢٥١) : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا ثور عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة به .

وأخرجه أبو داود (١٦٥) : حدثنا موسى بن مروان ومحمود بن خالد الدمشقي ، والترمذي (١ / ١٦٢ / ٩٧ ـ شاكر) : حدثنا أبو الوليد الدمشقي ـ واسمه أحمد بن عبد الرحمن بن بكار البسري ؛ ثقة ـ ، وابن ماجه (١ / ١٩٥) : حدثنا هشام بن عمار ، وابن الجارود (رقم ٨٤) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤١٩) من طريق عبد الله بن يوسف ، والدارقطني في « سننه » (١ / ١٩٥ /

٦ و ٧) عن داود بن رشيد وعيسى بن أبي عمران ، والبيهقي (١ / ٢٩٠) عن الحكم بن موسى وداود بن رشيد وأحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٩٦ / ٩٣٩) عن الهيثم بن خارجة وعبد الله بن يوسف ، وكذا في « مسند الشاميين » (ص ٨٣) ؛ كلهم قالوا : ثنا الوليد بن مسلم به .

إلا أنهم اختلفوا عليه في إسناده :

فمنهم من قال عنه : (عن) في جميع الرواة فيه ، كعبد الله بن يوسف والحكم بن موسى والهيثم بن خارجة .

ومنهم من صرح بالتحديث عن بعضهم ، ثم اختلفوا عليه فيه :

فأكثرهم قال : عنه : ثنا ثور . . . كما في رواية أحمد ، وتابعه محمود بن خالد الدمشقي وأبو الوليد الدمشقي وهشام بن عمار - وهو دمشقي أيضاً - وكذلك وقع في « مسند الشاميين » - عن ابن يوسف وابن خارجة .

وخالفهم جميعاً داود بن رشيد ، فقال : عنه عن ثور بن يزيد : ثنا رجاء بن حيوة . فذكر التحديث بين ثور ورجاء ، وليس بين الوليد وثور .

لكنه في رواية الحلواني عنه قال : (عن رجاء) . فلم يذكر التحديث بين ثور ورجاء ، فهو في ذلك موافق لرواية أحمد والثقات الذين معه .

فتكون روايته هذه أرجح من الأولى التي فيها التحديث بين ثور ورجاء . فتكون شاذة لمخالفته فيها الثقات الذين تابعوه في روايته عن الوليد بن مسلم ، وخالفوه في ذكره التحديث بين ثور ورجاء ، ولم نجد له متابعاً ؛ اللهم إلا ما في « التلخيص » لابن حجر (١ / ١٥٩) ؛ قال :

« وذكر الدارقطني في « العلل » أن محمد بن عيسى بن سُمَيْع رواه عن ثور كذلك » .

قلت : لكن ابن سميع هذا لا يحتج به ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه (٤ / ١ / ٣٨) ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطىء » .

ولذلك ؛ قال الدارقطني في « العلل » ـ كما في « نصب الراية » (١ / ١٨١) وغيره ـ :

« هذا حديث لا يثبت ؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد [قال : حدثتُ عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ] مرسلاً [ليس فيه المغيرة] » .

وما بين القوسين سقط من الأصل ، استدركته من « سنن الدارقطني » . وهو تلقاه عمن قبله ؛ كأحمد والبخاري ؛ كما يأتي .

وقال الأثرم :

« سمعت أحمد بن حنبل يضعّف هذا الحديث ، ويذكر أنه ذكره لعبد الرحمن ابن مهدي ، فذكر عن ابن المبارك عن ثور قال : حدثت عن رجاء . . . » فذكر مثل ما تقدم عن الدارقطني[1] .

وتتابع المحدثون الأئمة على إعلال هذا الحديث بعلة الانقطاع ؛ فقال أبو داود عقب الحديث :

« بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء » . وقال الترمذي :

(١) ورواه ابن حزم في « المحلى » (٢ / ١١٤) بسنده عن أحمد .

« وهذا حديث معلول : لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم ، وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل (يعني : الإمام البخاري) عن هذا الحديث ؟ فقالا : ليس بصحيح ؛ لأن ابن المبارك . . . » إلخ ما تقدم عن الدارقطني ؛ إلا أنه وقع في الترمذي خطأ نبه عليه الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على « الترمذي » (١ / ١٦٤) ؛ فراجعه إن شئت .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٥٤ / ١٣٥) عقب الحديث عن أبيه :

« ليس بمحفوظ ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح » .

قلت : وفيه إشارة إلى أن في الحديث علة أخرى وهي في متنه ؛ فإن المحفوظ عن المغيرة من طرق كثيرة جداً : أنه ﷺ مسح على الخفين . ليس فيها ذكر الأسفل . بل في بعضها : «على ظاهرهما » . وإسناده حسن صحيح كما كنت بينته في « صحيح أبي داود » (رقم ١٥١ ، ١٥٢) ، ونقل الحافظ في « التلخيص » أن البخاري قال في « التاريخ الأوسط » :

« وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة » .

قلت : ويؤكد ذلك أن عبد الملك بن عمير قد رواه عن ورّاد كاتب المغيرة عن المغيرة ، ولم يذكر أسفل الخف .

كذلك رواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عنه ؛ كما نبه عليه الدارقطني في « العلل » ، وحكاه عنه الحافظ ابن حجر في « النكت الظراف على الأطراف » (٨ / ٤٩٧ ـ ٤٩٨) .

وإسماعيل هذا ؛ وإن كان ضعيفاً ؛ فقد تابعه الحكم بن هشام الثقفي : حدثني

عبد الملك بن عمير به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٩٠ / ٩٢٣) من طريقين عنه .

والحكم هذا ؛ صدوق ، فالإسناد جيد .

وعزاه أخونا السلفي لأحمد وأبي داود والترمذي ! وهو تساهل منه ، فإنما أخرجوه من الطريق السابقة عن الوليد بن مسلم . . . !

هذا ؛ وإن مما يزيد الأمر تأكيداً : أنه قد روى المسح على الخفين عن المغيرة نحو ستين رجلاً ؛ كما حكاه الحافظ في « الفتح » (١ / ٣٠٧) عن البزار ، ورواه معه من الصحابة أكثر من الثمانين - ومنهم العشرة المبشرون بالجنة - ، ولذلك ؛ صرح جمع من الحفاظ بتواتره عن النبي ﷺ ، وقد ساق أحاديث كثيرين منهم : ابنُ أبي شيبة في « المصنف » (١ / ١٧٥ - ١٨٤) ، ولحديث المغيرة عنده طرق ، وكذلك عند النسائي في « الكبرى » (١ / ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٠٠ - ١٠١) ، كما استوعب الكثير منها عنه : الطبراني في « الكبير » (٨٥٨ ، ٨٦٤ - ٨٨٢ ، ٨٨٧ - ٨٨٩ ، ٩٤٤ - ٩٤٦ ، ٩٦٣ ، ٩٧١ ، ٩٧٦ ، ٩٨٥ ، ٩٩٠ ، ٩٩٢ - ٩٩٧ ، ١٠٠٠ - ١٠٠٢ ، ١٠٠٥ - ١٠٠٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٨ - ١٠٤١ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٦٢ - ١٠٦٤ ، ١٠٧٨ - ١٠٨١ ، ١٠٨٥) وفي « الأوسط » أيضاً (رقم ٥٢٩ ، ١١٣٣ ، ١٣٠٩ ، ١٣٩٢ ، ٢٠٢٨ ، ٢٨٠٥ ، ٣٢٥٨ ، ٣٥٩٢ ، ٣٦٦٩ ، ٣٧٦٣ ، ٥٢٧٢ ، ٥٤٢٠ ، ٥٤٥٢ ، ٥٥٣٥ ، ٩٠٩٦ ، ٩٢٦٤ - بترقيمي) .

أقول : فعدم ورود زيادة المسح أسفل الخفين في هذه الروايات المتواترة عن الصحابة بصورة عامة ، وعن المغيرة بصورة خاصة إلا في رواية الوليد هذه ؛ فهو مما لا يدع أي شك في شذوذها حسب قواعد علم الحديث الشريف .

وهذا لو كان إسناد الوليد بها صحيحاً ، فكيف وقد أعله الأئمة ـ كما تقدم ـ بالإرسال والانقطاع !

أما الإرسال ؛ فليس مسلماً عندي ؛ لمجيئه موصولاً من طريق عبد الملك بن عمير عن وراد ؛ لكن ليس فيه الزيادة كما سبق بيانه .

وكنت أود أن أفسر قولهم بالإرسال هنا بالانقطاع الذي هو من معانيه عند المتقدمين من علمائنا .

وبه فسره الإمام البغوي في « شرح السنة » (١ / ٤٦٣) ؛ فقد قال بعد أن ذكر الحديث معلقاً :

« والحديث مرسل ؛ لأنه يرويه ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة . وثور لم يسمع هذا من رجاء » .

كنت أود أن أفسره بالانقطاع ؛ لكن ظاهر كلامهم المتقدم صريح بأن الإرسال فيه غير الانقطاع ، فهما عندهم علتان .

وثمة علة ثالثة عند أبي حاتم ، وهي في المتن كما سبق بيانه ، وهي علة قادحة كما شرحنا . ومثلها : الانقطاع ، والمقصود به ما بين ثور ورجاء ؛ كما تقدم في رواية ابن المبارك .

وقد أجاب عن هذه العلة ابنُ التركماني في « الجوهر النقي » ، وتبعه أبو الحسن السندي في « حاشية ابن ماجه » ، ثم الشيخ أحمد شاكر في تعليقه ـ وقلده المعلق على « شرح السنة » للبغوي ـ فقالوا ـ واللفظ لأحمد شاكر ـ :

« إن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظاً متقناً ، فإن خالفه ابن المبارك في هذه

الرواية ؛ فإنما زاد أحدهما على الآخر ، وزيادة الثقة مقبولة » !

قلت : لقد فات هؤلاء كلهم - وبخاصة أحمد شاكر منهم - أمران هامّان جداً في هذا الحديث :

الأول : أن قاعدة (زيادة الثقة مقبولة) ليست على إطلاقها عند المحققين من المحدِّثين وغيرهم ؛ بل الصواب الذي صرح به الحافظ ابن كثير وابن حجر وغيرهما : تقييدها بما إذا لم يخالف الثقة من هو أوثق منه أو أكثر عدداً . وإلا ؛ كانت شاذة مردودة ، وسواء كان ذلك في الإسناد أو المتن ، ولذلك ؛ اشترطوا في تعريف الحديث الصحيح :

« أن لا يشذ » .

وعلى ذلك جروا في كتب العلل والتخريجات وغيرها ، كما يعلم ذلك من درس ذلك دراسة واعية . ومن لم يتنبه لهذا القيد ، أو لم يأخذ به ؛ كان مضطرباً أشد الاضطراب في التصحيح والتضعيف ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً لا ضرورة للتوسع في ذكرها ، وحسبك الآن - مثلاً - هذا الحديث ؛ فقد أعله ابن حزم بمخالفة الوليد بن مسلم لعبد الله بن المبارك ، تابعاً في ذلك الإمام أحمد وغيره ممن سبق ذكرهم ، فأصاب ؛ لكنه لم يشعر أنه خالف قاعدته التي قررها في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » ، وهي الأخذ بزيادة الثقة مطلقاً ؛ فقال (٢ / ٩٠ - ٩٦) :

« إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره ، فسواء انفرد بها ، أو شاركه فيها غيره ، مثله أو دونه أو فوقه ؛ فالأخذ بتلك الزيادة فرض . . . » !

وفي هذا الحديث يقول في « المحلى » :

« أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين . . . » .

ثم ساق بإسناده إلى أحمد روايته عن عبد الله بن المبارك عن ثور قال : حُدِّثت عن رجاء . . . إلخ ؛ كما تقدم ، ليس له دليل على التخطئة سوى مخالفته لابن المبارك الذي هو أحفظ من الوليد . فأصاب تفريعاً وأخطأ تأصيلاً ؛ بخلاف أحمد شاكر ؛ فإنه مع تأييده لابن حزم في قاعدته المذكورة في كتابه « الباعث الحثيث » (ص ٦٨) خالف المحدثين جميعاً ؛ فقدم رواية الوليد على رواية ابن المبارك ! فأخطأ تأصيلاً وتفريعاً !!

والأمر الآخر : أن الرواة اختلفوا على الوليد بن مسلم في مكان تصريحه بالتحديث في إسناد هذا الحديث ؛ فمنهم من ذكره بينه وبين ثور بن يزيد ، ومنهم من ذكره بين ثور ورجاء بن حيوة .

فهو إسناد مضطرب ، والمضطرب من أقسام الحديث الضعيف ؛ إلا إذا ترجَّحت رواية على أخرى ، وكانت الرواية الراجحة سالمة من علة أخرى تستوجب ضعفها .

وليس الأمر كذلك هنا ؛ فقد بينا في مطلع هذا التخريج أن الرواية الراجحة إنما هي التي صرح فيها الوليد بالتحديث بينه وبين شيخه ثور بن يزيد ، ولم يصرح بذلك بين ثور ورجاء ، بل عنعنه ، وأنت إذا تذكرت أن الوليد بن مسلم كان يدلس تدليس التسوية ؛ علمت أن الحديث يضعف بهذه العنعنة وحدها ، فلا يكفي تصريحه بالتحديث بينه وبين شيخه ؛ بل لا بد أن يصرح به بين شيخه وشيخ شيخه أيضاً ، ولهذا ؛ قال الحافظ في « تخريج المختصر » (ق ٢١ / ٢) في حديث آخر :

« وإسناده على شرط الصحيح ؛ فقد صرح الوليد بالتحديث له ولشيخه ، فَأُمِنَ

التدليسُ والتسويةُ » .

فكيف إذا انضم إلى ذلك تصريح الإمام ابن المبارك بالانقطاع في هذا الموضع نفسه؟!

(فائدة) : قال عبد الله بن أحمد في « مسائله » (ص ٣٣ - طبع المكتب الإسلامي) :

« سمعت أبي سئل عن المسح كيف هو ؟ قال :

خططاً بالأصابع ؛ كذا سمعنا . وأشار بيده ، وكان أبي لا يذهب إلى أن يمسح أسفل الخفين » .

قلت : وهذا مما يؤكد ضعف الحديث عند أحمد كما لا يخفى .

٥٥٥٤ - (كانَ قَبْلَ أن يبْني المسْجِدَ يُصَلِّي إلى خَشَبَةٍ ، فلما بنَى المسجدَ بُنِيَ له مِحْرَابٌ ، فتقدَّم إليه ، فَحَنَّتِ الخشَبَةُ حَنِينَ البعيرِ ، فَوَضَعَ رسولُ الله ﷺ يدَهُ عليها ، فسَكَنَتْ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦ / ١٥٥ / ٥٧٢٦) عن عبد المهيمن ابن عباس بن سهل بن سعد : حدثني أبي عن جدي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عبد المهيمن ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ليس بقوي » .

قلت : والسند إليه صحيح ، فهو من منكراته ؛ لأن قصة الخشبة وحنينها

صحيحة مشهورة من رواية جمع من الصحابة ، إن لم تكن متواترة لكثرة طرقها وتعدد مخارجها ، وفيها كلها أن ذلك كان حين اتُّخِذَ المنبر للنبي ﷺ وانتقل في خطبته من الخشبة إليه ، وليس فيها ذكر للمحراب مطلقاً ! فهو من أوهام عبد المهيمن بن عباس ، وكأنه كان يضطرب في روايته لهذه القصة .

فقد أخرجها ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٢٥١) ، والطبراني أيضاً (٥٧٢٧) من طريقين آخرين عن عبد المهيمن به مختصراً بذكر المنبر ؛ دون حنين الخشبة .

وكذلك رواه عبد الله بن عمر العمري عن العباس بن سهل به ؛ أتم منه .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٣٧) ، وعنه الطبراني (٥٧٣٢) .

وتابعهما سعد بن سعيد بن قيس عن عباس بن سهل به مطولاً ، وفيه ذكر المنبر والحنين .

أخرجه ابن سعد والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٥٥٩) بإسناد جيد على شرط مسلم .

وتابعه على قصة المنبر : أبو حازم بن دينار عن سهل بن سعد به ، وفيه صلاته ﷺ على المنبر ، وفيه :

فلما فرغ ؛ أقبل على الناس ، فقال :

« أيها الناس ! إنما صنعت هذا لتأتموا بي ، ولِتَعْلَمُوا صلاتي » .

أخرجه البخاري (٩١٧) ، ومسلم (٢ / ٧٤) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١٥٢١ و ١٥٢٢) ، وابن سعد (١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣) ، وأحمد (٥ / ٣٣٩) ، والطبراني (٥٧٥٢ ، ٥٧٩٠ ، ٥٨٨١ ، ٥٩١٣ ، ٥٩٧٧ ، ٥٩٩٢) ، وأبو نعيم في

« الدلائل » (ص ٣٤٣) من طرق عن أبي حازم به .

وفي بعض طرقه عند الطبراني :

« فلما جَلَسَ عليه ؛ حَنَّتِ الخشبةُ التي كان يقومُ عليها ، فجاءَ فوضعَ يدَهُ عليها حتى سَكَنَتْ » .

وهي زيادة صحيحة ثابتة في رواية بعض الصحابةِ المشار إليهم آنفاً ، وهي عند أبي نعيم أيضاً في « دلائل النبوة » (ص ٣٤٣) مثل رواية الطبراني ، والدارمي (١ / ١٩) مختصراً ، ومعناها أشار إليه أحمد في روايته بلفظ :

« فقيل لسهل بن سعد : هل كان من شأن الجِذْعِ ما يقول الناس ؟ قال : قد كان منه الذي كان » .

وإسناده صحيح على شرط مسلم .

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قد أفاض في « تخريج المختصر » في تخريج حديث حنين الخشبة والمنبر بأسانيده عن جمع من الصحابة (ق ٥٢ / ١ - ٥٧ / ٢) ، ونقل عن البيهقي أنه قال :

« أمره ظاهر ، نقله الخلف عن السلف ، وإيراد الأحاديث فيه كالتكلّف . يعني لشدة شهرته . وهو كما قال ؛ فقد وقع لنا من حديث :

١ - عبد الله بن عمر

٢ - وعبد الله بن عباس

٣ - وأنس بن مالك

٤ ـ وجابر بن عبد الله

٥ ـ وسهل بن سعد

٦ ـ وأبي بن كعب

٧ ـ وأبي سعيد

٨ ـ وعائشة

٩ ـ وأم سلمة » .

ثم أفاض في تخريجها وذكر طرقها وألفاظها ، وكلها ليس فيها ذكر المحراب ، فثبتت نكارته ، ولا يصح في المحراب وأنه كان في مسجده ﷺ حديثٌ ، وللسيوطي في ذلك رسالة نافعة مطبوعة . فلتراجع .

٥٥٥٥ ـ (لولا أنَّ بني إسرائيلَ قالُوا : ﴿ وإنَّا إنْ شاءَ الله لَمُهْتَدُونَ ﴾ ؛ ما أُعْطُوا أبداً ، ولو أنهم اعْتَرَضُوا بَقَرَةً من البَقَرِ فذَبَحُوها ؛ لأجْزَأَتْ عنهم ، ولكن شَدَّدُوا فشدد اللهُ عليهم) .

منكر . أخرجه ابن مردويه في « تفسيره » ـ كما في « تفسير ابن كثير » ، و « تخريج المختصر » لابن حجر (ق ١٧٢ / ١) ـ من طريق سرور بن المغيرة بن أخي منصور بن زاذان عن عباد بن منصور عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً .

وأخرجه البزار في « مسنده » (ق ٢٠٠ / ٢ ـ كشف الأستار) ، وتمام في « الفوائد » (١٢ / ٢) ومن طريقه ابن حجر وابن أبي حاتم من طريق أبي سعيد

الحداد أحمد بن داود : ثنا سرور بن المغيرة به مختصراً . وقال البزار :

« لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ فيه علل ثلاثة :

الأولى : عنعنة الحسن البصري .

الثانية : ضعف عباد بن منصور وعنعنته أيضاً ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، رمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بآخره » .

وبه أعله الحافظ في « تخريج الكشاف » ؛ لكنه أجمل القول فيه ، فقال (٤ / ٨) :

« وفي سنده عباد بن منصور ، وفيه ضعف » .

الثالثة : سرور بن المغيرة ؛ ليس بالمشهور ؛ أورده ابن أبي حاتم في « الجرح » (٢ / ١ / ٣٢٥) برواية الحداد هذا عنه ، وقال عن أبيه :

« شيخ » ! ولم يزد ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« ذكره الأزدي وتكلم فيه » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! وهو عمدة الهيثمي في توثيقه بقوله في « المجمع » (٦ / ٣١٤) :

« رواه البزار ، وفيه عباد بن منصور ، وهو ضعيف ، وبقية رجاله ثقات » !

على أن أبا سعيد الحداد هذا تركه أبو حاتم وغيره ؛ فقال ابنه (١ / ١ / ٥٠)

عنه وعن أبي زرعة :

« أدركناه ، ولم نكتب عنه » .

لكن وثقه ابن معين وابن سعد ؛ كما في « تاريخ بغداد » (٣ / ١٣٩) ، فالعلة ممن فوقه ، لا سيما وقد توبع ؛ كما يشعر بذلك قول ابن كثير بعد أن ذكره من طريقه :

« ورواه الحافظ ابن مردويه في « تفسيره » من وجه آخر عن سرور بن المغيرة . . . » إلخ . ثم قال عقبه مبيناً ضعفه :

« وهذا حديث غريب من هذا الوجه ، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة ، كما تقدم مثله عن السدي » .

ولذلك ؛ فإنه قد أساء الشيخ الصابوني كل الإساءة حين أورد الحديث في « مختصره » (١ / ٧٧) ! فأوهم القراء بذلك أنه صحيح كما نص عليه في المقدمة ! على ما كنت شرحت ذلك في مقدمة المجلد الرابع من « الصحيحة » ، ثم زاد في الإيهام بحذفه تضعيف ابن كثير إياه ، واقتصاره على تخريج الحديث فقط في حاشيته ! فهذا أسلوب جديد منه في الكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء ! فليُضَم إلى ما كنت ذكرته عنه هناك . والله المستعان .

ثم إن الحديث قد أخرجه ابن حجر بسند صحيح عن عَبيدة بن عمرو السَّلماني قال :

كان في بني إسرائيل رجل عقيم . . . القصة ، وفيها الحديث بنحوه موقوفاً عليه ، فهو من الإسرائيليات ، قال ابن حجر عقبها :

« ورواه عمرو بن الأزهر عن هشام بن حسان ، فقال : عن محمد بن سيرين عن عبيدة وأبي هريرة . ذكره الدارقطني في « العلل » ، وقال : وهم عمرو في ذكر أبي هريرة .

قلت (هو ابن حجر) : وهو ضعيف جداً ؛ لكن له طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعة متصلة مختصرة . . . » .

قلت : ثم ساق حديث الترجمة .

وعمرو بن الأزهر هذا ؛ له ترجمة سيئة جداً في « الميزان » و « لسانه » ، حتى قال الإمام أحمد :

« كان يضع الحديث » . وقال يحيى :

« كان كذاباً ضعيفاً » . وقال أبو سعيد الحداد المتقدم :

« كان يكذب مجاوبة . . . لا أكثر في المسلمين مثله » .

٥٥٥٦ - (لِدُوا للمَوْتِ ، وابْنُوا لِلْخَرَابِ) .

ضعيف . وهو قطعة من حديث أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٣٩٦ / ١٠٧٣١) من رواية موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي حكيم مولى الزبير رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« ما من صباح يصبح على العباد إلا وصارخٌ يصرخُ : لِدوا للموت ، واجمعوا لِلْفَنَاء ، وابنوا للخرابِ » .

وضعفه الحافظ ابن حجر في « تخريج المختصر » بقوله (ق ٢٠٢ / ١) :

« هذا حديث غريب ، وموسى وشيخه ضعيفان ، وأبو حكيم مجهول ، وقد أخرج الترمذي من طريق موسى هذا بهذا الإسناد حديثاً غير هذا واستغربه » .

قلت : يشير إلى الحديث المتقدم (٤٤٩٦) بلفظ :

« ما من صباح يصبح العبد إلا ومناد ينادي : سبحان الملك القدوس » .

وقد بينت هناك أن محمد بن ثابت هذا ليس هو البناني الضعيف ، وإنما هو آخر مجهول تفرد بالرواية عن أبي حكيم وعنه موسى بن عبيدة ، ولا هو أيضاً محمد بن ثابت العبدي كما وقع في ترجمة أبي حكيم هذا من « تهذيب التهذيب » لابن حجر ! وكأنه سبق قلم منه ؛ فإنه ليس في « تهذيب المزي » : (العبدي) .

ومن الغريب أن يتتابع المخرجون لهذا الحديث على تقليد الحافظ ابن حجر في تضعيفه في « تخريج المختصر » لمحمد بن ثابت هذا دون أن يتنبهوا أنه واهم في ذلك ، وأنه المجهول الذي صرح به في « التقريب » ! كالحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » (٣٣٢ / ٨٥٥) ، وعلي القاري في « الموضوعات الكبرى » (ص ٢٧٧ - تحقيق الصباغ) ، والمناوي في « فيض القدير » ، والشيخ الحوت في « أسنى المطالب » (ص ١٦٨) ، و العجلوني في « كشف الخفاء » وغيرهم !! والله المستعان .

ومن المفارقات العجيبة التي وقفت عليها في هذا الحديث قول الزرقاني في « مختصر المقاصد الحسنة » (١٥٧ / ٧٩١) إنه حديث صحيح ! وهذا مما لم يقله أحد قبله ، وأظنه أُتِيَ من ظاهر كلام السخاوي في حديث أبي هريرة الآتي كشاهد لهذا .

ويقابل هذا ما نقله الشيخ القاري ـ وقلده الشيخ القاوقجي في « اللؤلؤ المرصوع » (ص ٦٢) ـ عن الإمام أحمد أنه قال في حديث الترجمة :

« هو مما يدور في الأسواق ! ولا أصل له » !

وفي صحة هذا النقل عن الإمام أحمد نظر عندي ؛ لسببين :

الأول : أنني لم أره في شيء من المصادر القديمة المعتمدة .

والآخر : أن المروي عن الإمام أحمد أنه قال :

أربعة أحاديث تدور على رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل . . . فذكرها ، وليس منها حديث الترجمة . رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٣٦) بسنده عنه .

ومع ذلك ؛ فقد قال الحافظ العراقي في « التقييد والإيضاح » (ص ٢٢٣) ـ وأقره السيوطي في « اللآلي » ـ (٢ / ١٤٠) :

« لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد ؛ فإنه أخرج حديثاً منها في « المسند » . . . » إلخ ، فراجعه إن شئت ؛ فإنه لم يتعرض لنقده من حيث إسناده . فلينظر .

هذا ؛ وقد روي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« إن ملَكاً بباب من أبواب الجنة يقول : مَنْ يُقْرِضُ اليوم ؛ يُجْزَ غداً . . . » . الحديث .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦) ، وابن حبان (٨١٥) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٣٨٠ / ٨٩٣٥ ـ الحرمين) من طرق عن حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عنه به ؛ دون حديث الترجمة . ومن هذا الوجه : أخرجه النسائي في « الكبرى » ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٦٩ / ٢ / ٩٠٩٨) وقال :

« تفرد به حماد » .

قلت : وهو ثقة إمام ، ولذا ؛ قال الحافظ في « تخريج المختصر » :

« حديث صحيح » .

قلت : وهو في « الصحيحة » (٩٢٠) من رواية ابن حبان .

وقبله من رواية الشيخين من طريق أخرى عن أبي هريرة نحوه .

وله في « الأوسط » طريق أخرى عن أبي هريرة مختصراً ؛ لكن فيه (٢ / ١٦٤ / ١ / ٧٥٠٨) و (٧ / ٢٣٦ / ٧٣٧٤ ـ حرمين) داود بن الزبرقان ؛ وهو متروك .

ثم قال الحافظ :

« وأخرجه البيهقي في « الشعب » [١٠٧٣٠] من رواية مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة به ، وزاد :

وإن ملكاً بباب آخر يقول : يا أيها الناس ! هَلُمُّوا إلى ربكم ؛ فإن ما قَلَّ وكفى خير مما كثر وألهى . وإن ملكاً بباب آخر ينادي : يا بني آدم ! لدوا للموت ، وابنوا للخراب » .

قلت : سكت عنه الحافظ ؛ لظهور علته ؛ فإن مؤملاً هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

قلت : فمثله لا يحتَجُّ به عند التفرد ، فكيف وقد خالف الثقات وزاد عليهم في حديثهم ما ليس فيه ، فتكون زيادته منكرة .

والحديث ؛ ذكره السخاوي من رواية البيهقي عن مؤمل بن إسماعيل به ، وقال :

« وهو عند أحمد والنسائي في « الكبرى » بدون الشاهد منه ، وصححه ابن حبان ثم شيخنا » .

وعلى ضوء تخريجنا السابق يتبين أنه يعني الحديث بدون الشاهد ؛ خلافاً لما فهمه الزرقاني في « مختصره » فصحح الشاهد كما سبق .

٥٥٥٧ - (إن الرجلَ ليكونُ مِنْ أَهْلِ الصَّلاةِ والزكَاةِ والحَجِّ والعُمْرَةِ والصيامِ والجهادِ - حتى ذَكَرَ سهام الخير - ؛ وما يُجْزَى يومَ القيامةِ إلا بقدر عَقْلِهِ) .

باطل . أخرجه أبو أمية الطرسوسي في « مسند ابن عمر » (٢٠٤ / ١ - ٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ٤١٦) ، وابن حبان أيضاً (٣ / ٤٠) ، وابن أبي الدنيا في « العقل وفضله » (ص ١٢) ، و مشرق بن عبد الله الفقيه في « حديثه » (ق ٦٠ / ١) ، والخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٧٩) ، والواحدي في « تفسيره » (٤ / ١٥٦) ، وابن عساكر في « تاريخه » (٩ / ٤٥٨ / ٢) ، وابن الجوزي في

« منهاج القاصدين » (١ / ٢١ / ٢) وفي « الموضوعات » (١ / ١٧٢) من طريق الخطيب ؛ كلهم عن منصور بن صقير الجزري : حدثنا موسى بن أعين عن عبيد الله ابن عمرو عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به . وقال العقيلي :

« منصور هذا في حديثه بعض الوهم ، ولا يتابع عليه » . وقال ابن حبان :

« يروي عن موسى بن أعين وعبيدالله بن عَمر [و] المقلوبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث ليس بصحيح ، قال ابن حبان : . . . » إلى آخر كلامه .

ثم قال ابن حبان :

« وهذا خبر مقلوب تتبعته مرة ؛ لأن أجد لهذا الحديث أصلاً أرجع إليه ، فلم أره ؛ إلا من حديث إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر . وإسحاق بن أبي فروة ليس بشيء في الحديث ، وعبيد الله بن عَمرو سمع من إسحاق بن أبي فروة ، فكأن موسى بن أعين سمعه من عبيد الله بن عمرو في المذاكرة عن إسحاق بن أبي فروة فحكاه . فسمعه منصور عنه فَسقط عليه إسحاق بن أبي فروة ، فصار : عبيد الله عن نافع ! » .

قلت : قد وصله العقيلي من طريقين عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن نافع به ، وقال :

« هذه الرواية بهذا الحديث أشبه ، وابن أبي فروة أحمل » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال أبو زرعة وغيره ، فهو آفة الحديث ، وقد أسقطه منصور بن صقير ، فإن كان فعل ذلك عمداً ؛ لزم إلحاقه بالمدلسين تدليس التسوية ،

ولم يورده أحد فيهم فيما علمت ؛ حتى ولا الحافظ في « طبقات المدلسين » ، ولعل ذلك لعدم ظهور تعمده لإسقاطه ، والله أعلم .

والحديث ؛ قال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٢٩) :

« سمعت أبي سئل عن حديث رواه منصور . . . (فذكره وقال :) قال أبي : سمعت ابن أبي الثلج (اسمه محمد بن عبد الله بن إسماعيل ـ من شيوخ البخاري ـ) يقول : ذكرت هذا الحديث ليحيى بن معين فقال : هذا حديث باطل ؛ إنما رواه موسى بن أعين عن صاحبه عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، فرُفع إسحاق من الوسط فقيل : موسى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر . قال أبي : وكان موسى وعبيد الله ابن عمرو صاحبين يكتب بعضهما عن بعض ، وهو حديث باطل في الأصل .

قيل لأبي : ما كان منصور هذا ؟ قال : ليس بقوي ، كان جندياً ، وفي حديثه اضطراب » .

قال ابن أبي حاتم :

« حدثنا ابن أبي الثلج قال : كنا نذكر هذا الحديث ليحيى بن معين سنتين أو ثلاثاً فيقول : « هو باطل » ، ولا يدفعه شيء ، حتى قدم علينا زكريا بن عدي فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة ، فأتيناه فأخبرناه ، فقال : هذا بابن أبي فروة أشبه منه بعبيد الله بن عمرو » .

قلت : وزكريا بن عدي وهو أخو يوسف ؛ ثقة جليل يحفظ ، احتج به مسلم ، وقد ساق الإسناد على وجهه ، فساعد على الكشف عن علته التي لما وقف ابن معين عليها أكد قوله ببطلان الحديث ، وتبعه على ذلك العقيلي وأبو حاتم وابن

حبان وغيرهم كما تقدم ، ولعله أحد الطريقين المشار إليهما آنفاً عند العقيلي ، وليس كتابه بين يدي ـ وهو من مخطوطات الظاهرية العامرة ـ لأتأكد من ذلك(*) ، ولكنه قد توبع أيضاً . فقال الخطيب عقب قول أبي حاتم المتقدم :

« قلت : وقد روى حديث موسى بن أعين : بقية بن الوليد عن عبيد الله ابن عمرو عن إسحاق بن عبد الله ؛ كما ذكر يحيى بن معين ؛ إلا أنه خالفه في المتن » .

ثم ساقه بإسناده عن موسى بن سليمان : حدثنا بقية : حدثنا عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة به ، بلفظ :

« لا تعجبوا بإسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة عقله » .

لكن موسى بن سليمان هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صالح الحديث ؛ إلا عن بقية » .

قلت : لأنه تلقن في حديث رواه ابن عدي في « مقدمة الكامل » (ص ٦٣) عن شيخه محمد بن حاتم الهزهاز المنبجي ، فقال الشيخ في موسى :

« لقنوه ـ أصحاب الحديث ـ فتلقن ، ثم رجع عنه » .

لكني لم أجد لهذا الشيخ ترجمة ، وقد ذكر الذهبي في « التذكرة » جماعة بهذا الاسم (محمد بن حاتم) ، ليس فيهم هذا . والله أعلم .

(*) لا يشوشُ على كلام شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ هذا أنه ذكر « ضعفاء العقيلي » قبل ذلك ـ وبعد ـ ونقل عنه ؛ لأنه ـ كما هو معلوم عن شيخنا ـ يخرِّج الحديثَ ، ثم يتركُهُ ، ويرجعُ إليه بعد ذلك مرات ومراتٍ مُضيفاً وحاذفاً ، فلعلَّه كتبَ هذا لاحقاً ؛ خاصة أنه تُوفي قبل تهيئة الكتابَ للطبع . (الناشر) .

وقد توبع بقية على هذا اللفظ ؛ فأخرجه ابن أبي الدنيا (ص ١١) ، والعقيلي (ص ٣٦ ، ٤١٦) ، وابن عدي (ق ١٥ / ١) ، والحكيم الترمذي في « الرياضة » (٣٦٨) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٧٩ / ١ - ٢) من طريق خالد بن حيان عن عبيد الله بن عمرو . وقال بعضهم في لفظه :

« لا يعجبنَّكم إسلام امرئ . . . » إلخ . وقال العقيلي :

« منكر ، لا يتابع عليه ابن أبي فروة » .

قلت : قد رواه ابن عدي (١٠٥ / ١) من طريق حبيب بن رزيق : ثنا ابن أبي ذئب ومالك بن أنس عن نافع به . وقال :

« هذا باطل عن مالك وابن أبي ذئب ؛ حبيب هذا يضع الحديث ، وإنما يروي هذا عبيد الله بن عمرو الرقي عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع ، وإسحاق متروك الحديث » .

ثم إن بقية بن الوليد قد اتهم بالتدليس في هذا الحديث تدليس التسوية ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في « العلل » أيضاً (٢ / ١٥٤) :

« سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية قال : حدثني أبو وهب الأسدي قال : حدثنا نافع عن ابن عمر [عن النبي ﷺ قال] : « لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه » . قال أبي :

هذا الحديث له علة قلَّ من يفهمها : رواه عبيد الله بن عَمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب ، وهو أسدي ، فكأن بقية كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بني أسد ؛

لكيلا يفطن له ، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له ، وكان بقية من أفعل الناس لهذا .

وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية عن أبي وهب : « حدثنا نافع » ؛ فهو وهم ، غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ، ولم يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط وتكنيته عبيد الله بن عمرو ، فلم يتفقد لفظة بقية في قوله : « حدثنا نافع » أو : « عن نافع » » .

قلت : يتلخص من كلامه أمران :

١ ـ أن بقية كان يدلس الشيوخ والأسماء .

٢ ـ اتهامه بأنه كان يدلس تدليس التسوية ، كالوليد بن مسلم .

أما الأول ؛ فهو من المسلم به ؛ فقد ذكر ذلك عنه كثير ممن ترجم له من الأئمة ، القدامى منهم والمحدَثين ؛ لكن في شيوخه ، وليس في شيوخهم ، منهم الحافظ يعقوب الفسوي ؛ فقال في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٤٢٤) :

« وبقية يقارب إسماعيل والوليد في حديث الشاميين ، وهو ثقة إذا حدث عن ثقة ، فحديثه يقوم مقام الحجة ، يذكر بحفظ ؛ إلا أنه يشتهي المُلَح والطرائف من الحديث ، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف ، وكان يشتهي الحديث ، فيكني الضعيف المعروف بالاسم ، ويسمي المعروف بالكنية باسمه . وسمعت إسحاق بن راهويه قال : قال ابن المبارك : أعياني بقية ! كان يكني الأسامي ، ويسمي الكنى ، قال : حدثني أبو سعيد الوحاظي ، فإذا هو عبد القدوس .

وقد قال أهل العلم : بقية إذا لم يُسَمِّ الذي يروي عنه وكناه ؛ فلا يسوى حديثه شيئاً » .

ورواه عنه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٧ / ١٢٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ، ٢١٢ - ٢١٣) ، وتجد عندهما روايات أخرى في ذلك عن ابن معين وغيره .

وأما الآخر - وهو اتهامه بأنه كان يدلس تدليس التسوية - ؛ فما أعتقد أن ذلك صح عنه ، وذلك لأمور :

أولاً : أن استدلال أبي حاتم برواية إسحاق بن راهويه عن بقية - إن كانت محفوظة - لا تنهض بذلك ؛ لأن فيها تصريح أبي وهب - شيخ بقية - بالتحديث عن نافع ، وكذلك صرح بقية بالتحديث عن أبي وهب ، فهي رواية مسلسلة بالتحديث ، فأين التدليس المدَّعى ؟! والمدلس إذا أسقط من الإسناد راوياً - سواء كان شيخه أو شيخ شيخه - ؛ رواه بصيغة توهم السماع ؛ كأن يقول : قال فلان ، أو : عن فلان ، ونحوه . فلو قال مكان ذلك : سمعت ، أو : حدثني ، أو نحو تلك مما هو صريح في الاتصال ؛ كان كذباً ، وسقطت به عدالته[1] ، وبقية صدوق اتفاقاً ، وقد قال أبو زرعة :

« ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين ، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق ، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة » ؛ كما رواه عنه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٤٣٥) ، وتقدم نحوه عن يعقوب الفسوي .

ولذلك ؛ اضطر أبو حاتم إلى توهيم الإمام إسحاق بن راهويه في الإسناد : (حدثنا نافع) ؛ لتصوره الانقطاع بين أبي وهب ونافع ؛ الناتج من إسقاط بقية لابن أبي فروة من بينهما ! وإذا جاز مثل هذا التوهيم منه ، أفلا يجوز لغيره أن يقول :

---

(١) انظر « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » للعلائي (ص ١١٣) .

لعل الإسقاط المذكور كان من أبي حاتم مجرد دعوى ؛ فإن بقية قد ذكر ابن أبي فروة في إسناد الحديث كما تقدم في رواية موسى بن سليمان ، على ما فيها من الكلام الذي سبق بيانه ؟! وعلى افتراض سقوطه في رواية ابن راهويه عن بقية ؛ فليس هناك دليل على أنه كان مقصوداً من بقية ، فيمكن أن يكون وهماً منه كما تقدم مثله في أول هذا التخريج من منصور بن صقير ، وذلك لا يبرر اتهامه بتدليس التسوية كما لا يخفى على الناقد البصير بهذا الفن الشريف ، بل ويمكن أن يكون الإسقاط المدعى من غير بقية ؛ فقد أشار إلى ذلك الحافظ في « النكت على ابن الصلاح » ، فقال (٢ / ٦٢٢) :

« تنبيه آخر : ذكر شيخنا ممن عرف بالتسوية جماعة ، وفاته أن ابن حبان قال في ترجمة بقية : إن أصحابه كانوا يسوون حديثه » .

قلت : ذكر ذلك ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٠ - ٢٠١) بعد أن صرح بأن بقية كان مدلساً يسقط الضعفاء من شيوخه بينه وبين شيوخهم الثقات ، فقال :

« فرأيته ثقةً مأموناً ، ولكنه كان مدلساً ؛ سمع من عبيد الله بن عمرو وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة ، ثم سمع عن أقوام متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك ؛ مثل المجاشع بن عمرو ، والسري بن عبد الحميد ، وعمر بن موسى المَيتمي[1] وأشباههم ، وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى ، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء ، وكان يقول : قال عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقال مالك عن نافع ، فحملوا عن بقية عن عبيد الله ، وبقية عن

(١) الأصل : (المثيْمي) وهو خطأ ! والتصحيح من « تاريخ ابن عساكر » و « تهذيب المزي » وغيرهما ، وهو نسبة إلى (ميتم) : قبيلة من حمير .

مالك ، وأسقط الواهي بينهما ، فالتزق الموضوع ببقية ، وتخلص الواضع من الوسط .

وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه ، فالتزق ذلك كله به » .

قلت : هذا كله كلام ابن حبان رحمه الله ، وهو صريح في تبرئته من تدليس التسوية ، وأن ذلك كان من بعض تلاميذه . ولعل هذا هو سبب إعراض كل من ترجم عن رميه بهذا النوع من التدليس ، وبخاصة المتأخرين منهم الذين أحاطوا بكل ما قيل فيه من مدح وقدح من الأئمة المتقدمين ، واقتصروا على وصفه بتدليس شيوخه فقط ، فقال الذهبي في كتابه « الكاشف » :

« وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات ، وقال النسائي : إذا قال : (ثنا) و : (نا) ؛ فهو ثقة » .

وهذا الحافظ ابن حجر ؛ لما أورده في « طبقات المدلسين » ؛ لم يزد على قوله :

« وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين ، وصفه الأئمة بذلك » .

أورده في « المرتبة الرابعة » ، وهي التي يورد فيها :

« من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل ؛ كبقية بن الوليد » . كما قال في مقدمة الرسالة .

قلت : فلم يرمه لا هو ولا الذهبي بتدليس التسوية ، وقوله فيما تقدم نقله عنه في « النكت » : « ذكر شيخنا . . . » إنما يعني به الحافظ العراقي ؛ فإنه لما ذكر في كتابه « التقييد والإيضاح » (ص ٧٨ ـ الحلبية) تدليس التسوية ، ضرب على

ذلك مثالاً هذا الحديث نقلاً عن « العلل » لابن أبي حاتم ، وكان نقله عنه باختصار تبعه عليه السيوطي في « التدريب » (١ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥) ، وذلك ؛ أنهما لم ينقلا عنه قوله المتقدم : « وأما ما قال إسحاق في روايته . . . » إلخ . وبناء على ذلك تصرفا فيما نقلاه عنه ، فقالا : « عن نافع » بدل : « حدثنا نافع » ، وهو تصرف غير مرضي[1] ؛ لأنه خلاف ما وقع في رواية ابن راهويه عند أبي حاتم ولا يجوز تغييره إلا بالبيان كما فعل أبو حاتم في تمام كلامه ، فاختصارهما إياه من الاختصار المخل كما هو ظاهر ، ويكفي العاقل دليلاً على ذلك أن هذا التحقيق الذي أجريناه على كلامه ما كان بإمكاننا ذلك لو لم نقف عليه في « العلل » واعتمدنا فقط على ما نقلاه عنه !

ولذلك ؛ انطلى الأمر على بعض الطلاب في العصر الحاضر وأخذوا يعللون بعض أحاديث بقية التي صرح فيها بالتحديث عن شيخه بتدليس التسوية ! كحديث :

« وكاء السَّه العينان ، فمَنْ نام ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ » .

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٩٨) ، وأوردته في « صحيح الجامع » (٤٠٢٥) ، فلم يعجب ذلك بعضهم اغتراراً بأن فيه تدليس التسوية !

ونحوه تعليق بعضهم على ترجمة بقية في « سير أعلام النبلاء » بقوله (٨ / ٤٥٨) :

« بل قد وصفوه بأخبث أنواع التدليس ، وهو تدليس التسوية ، وهو أن يحذف من سنده غير شيخه . . . » .

---

(١) وكذلك فعل العلائي في « جامع التحصيل » (١١٨) ! ولعله سلفهما .

واستند في ذلك على « التدريب » ، وقد خفي عليه ما ذكرته من التحقيق . زد على ذلك أن أحداً من علماء التخريج لم يجر على إعلال حديث بقية بتدليس التسوية فيما علمت ، وإنما يعللونه بعنعنته عن شيخه ، فإذا صرح بالتحديث عنه صححوه ، فهو دليل عملي منهم على عدم الاعتداد بقول من اتهمه بتدليس التسوية ، ولا نذهب بك بعيداً في ضرب الأمثلة .

فهذا هو الإمام مسلم قد ذكر في مقدمة « صحيحه » (ص ١٤ ، ٢٠) بقية بالتدليس .

ثم روى في « النكاح » من « صحيحه » (٤ / ١٥٢) بسنده عن بقية : حدثنا الزبيدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً :

« من دُعي إلى عرس أو نحوه ؛ فَلْيُجِبْ » .

ولما أخرجه الذهبي في « السير » (٨ / ٤٦٧) من طريق أبي عوانة الحافظ بسنده عن جمع قالوا : حدثنا بقية : حدثنا الزبيدي به ؛ قال المعلق المشار إليه آنفاً :

« إسناده صحيح ؛ فقد صرح بقية بالتحديث » !!

وقد فاته إخراج مسلم إياه ! كما غفل عن اتهامه بتدليس التسوية كما تقدم نقله عنه ؛ فإن شيخ بقية (الزبيدي) لم يصرح بالتحديث !!

(تنبيه) : قال المحقق ابن قيم الجوزية في « المنار » (ص ٦٦ - ٦٧) :

« أحاديث العقل كلها كذب . . . » .

ثم ساق منها أحاديث ، هذا أحدها . وذكر عن أبي الفتح الأزدي وأبي جعفر العقيلي وابن حبان : أنه لا يصح في العقل حديث .

قلت : ومن تتبع الأحاديث التي أوردها ابن أبي الدنيا في كتابه « العقل » ودرس أسانيدها ؛ تبين له مصداق ما قاله هؤلاء الأئمة . فلا يهولنك تضليل الشيخ الكوثري في مقدمة الكتاب المذكور (ص ٤) :

« إن المعتزلة كما تغالوا في تحكيم العقل تغالى كثير من الرواة في رد كل ما ورد في فضل العقل ؛ نكاية في هؤلاء ، والحق بين طرفي الإفراط والتفريط » !

أقول : نعم ؛ الحق بينهما ، فما هو ؟! وهلا بينت للقراء ولو حديثاً واحداً من أحاديث العقل ؛ ثابتاً لا ينبغي رده ، لا سيما وقد ادعى ناشر الرسالة في طرتها أنك صححتها ، والواقع يشهد أنك لم تتكلم على حديث واحد منها مطلقاً لا بتحسين ولا بتضعيف !! وما أحسن ما قيل :

والدعاوي ما لم تقيموا عليها ... بينات أبناؤها أدعياء

(تنبيه آخر) : تقدم في كلام ابن عدي على رواية حبيب بن رزيق أن عبيد الله بن عمرو - هو الرقي ؛ لكن وقع عند ابن أبي الدنيا أنه العمري ، وهو الذي ذكره الخطيب والمزي وغيرهما في شيوخ بقية ، دون الأول . ووقع في « تاريخ ابن عساكر » : (عبيد الله بن عمر) مطلقاً غير منسوب ، وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فكلاهما ثقة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٥٥٨ - (إن لكل شيء آفة تُهْلِكُهُ ، وإن آفة هذا الدِّينِ الأهواءُ) .

ضعيف . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة في بيان المحجَّة » (ق ٤٦ / ١) عن عبيد الله بن الوليد الوصافي عن كُرْز بن وبرة الحارثي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل أو معضل .

الوصافي ؛ ضعيف ؛ كما في « « التقريب » .

وكرز ؛ أورده البخاري في « التاريخ » برواية الوصافي عنه ، وقال :

« مرسل » .

وهذا يفيد بظاهره أنه تابعي ، وهذا ما يفيده صنيع ابن حبان ؛ فإنه أورده في « ثقات التابعين » فقال :

« كرز بن وبرة العابد ، كوفي ، سمع أنس بن مالك ، روى عنه عبيد الله بن الوليد الوصافي ، سكن جرجان ، وبها مات » .

وهذا ينافي ظاهر ما ذكره ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٧٠) : أنه روى عن نعيم ابن أبي هند ، وقول أبي نعيم في « الحلية » (٥ / ٨٢) :

« أسند عن طاوس ، وعطاء ، والربيع بن خُثيم . ومحمد بن كعب القرظي ، وغيرهم » .

قلت : فهؤلاء كلهم من التابعين ، فالظاهر أن كرزاً من أتباعهم ، وهذا ما صرح به الحافظ ابن حجر في القسم الرابع من حرف الكاف من « الإصابة » فقال :

« . . . العابد ، من أتباع التابعين ، أرسل شيئاً . . . » .

خلافاً لقول الذهبي في « التجريد » :

« وهو تابعي » .

وكأنه تبع في ذلك ابن حبان ؛ فإنه أورده في وفيات سنة (أربعين ومئة) من كتابه العظيم « تاريخ الإسلام » (٥ / ٢٩٢) ، وقال :

« أحد الأولياء ، روى عن أنس بن مالك ، وطارق بن شهاب . . . و . . . و . . . » .

ثم رأيت ابن حبان تناقض ؛ فأورده في (مشاهير أتباع التابعين بخراسان) من كتابه « مشاهير علماء الأمصار » (ص ١٩٩ / ١٥٩٨) ، فقال :

« كرز بن وبرة الحارثي ؛ من أهل الكوفة ، سكن جرجان ، من المتجردين للعبادة ، والمتقشفين للزهادة » .

فلعله تبين له أن روايته عن أنس لا تصح . والله أعلم .

ثم إن الحديث من الأحاديث الكثيرة التي لم يوردها السيوطي لا في « الجامع الكبير » ولا في « الصغير » ولا في « ذيله » !

٥٥٥٩ - (إذا ظهرَ القولُ ، وخُزِنَ العملُ ، وائْتَلَفَتِ الألسنَةُ ، وتباغضَتِ القلوبُ ، وقَطَعَ كلُّ ذي رَحِمٍ رَحِمَهُ ، فعِنْدَ ذلك لعنهمُ اللهُ وأصَمَّهم ، وأعمى أبصارَهُم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣٢٣ / ٦١٧٠) ، والخرائطي في « مساوئ الأخلاق » (ق ٢٧ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٠٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٢٢٨ / ١) من طرق عن محمد ابن عبد الله بن عمار : ثنا عيسى بن يونس عن **محمد بن عبد الله بن عُلاثة** عن **الحجاج بن فُرافِصَة** عن أبي عمر عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، أعله الهيثمي بما ليس فيه ؛ فقال (٧ / ٢٨٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » !

قلت : بل كلهم معروفون مترجمون في « التهذيب » وغيره ، وإنما خفي عليه أبو عمر وابن عمار :

فأما الأول ؛ فجاء مسمى عند الخرائطي : (زاذان أبي عمر) ، وهو صدوق من رجال مسلم .

وأما الآخر ؛ فلم يعرفه هو وغيره ؛ لأنه وقع عند الطبراني منسوباً لجده : (محمد ابن عمار) ، وهو : (محمد بن عبد الله بن عمار) ؛ كما وقع عند أبي نعيم ، وهو الموصلي ، كما وقع عند الطبراني ، وهو أبو جعفر الأزدي ؛ ثقة حافظ من شيوخ النسائي ؛ كما في « التقريب » .

إذا عرفت هذا ؛ فإنما علة الحديث من الحجاج بن فُرافِصة أو الراوي عنه : ابن علاثة ، فالأول قال الحافظ :

« صدوق عابد يهم » .

والآخر : قال فيه :

« صدوق يخطىء » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ٦٥ - ٦٦) للحسن بن سفيان أيضاً مرفوعاً عن سلمان ، ولأحمد في « الزهد » وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عنه موقوفاً ، وعزاه ابن كثير في « تفسيره » للطبراني ؛ ساقه بإسناده إلى سلمان مرفوعاً كما تقدم .

وأما مختصِره الصابوني ؛ فعزاه فيه (٣ / ٣٣٥) للإمام أحمد ، وهذا كذب

عليه ؛ فإنه لم يروه في « مسنده » مطلقاً ، وهو المقصود عند العلماء عند إطلاق العزو إليه ، وإنما رواه في « الزهد » موقوفاً كما ذكرنا عن السيوطي ، فليتأمل القارئ كم في هذا العزو الموجز من جهالات !

وأخطر من ذلك كله أنه أورد الحديث في « مختصره » ! وقد تعهد في مقدمته أن لا يورد فيه إلا الصحيح ، وهيهات أن يستطيع الوفاء به ، وهو من أجهل الناس بهذا العلم الشريف كما كنت بينته في غير هذا المكان ! والله المستعان .

وإن مما يؤكد ما ذكرته في هذا الرجل ما يأتي بيانه في الحديث التالي :

٥٥٦٠ - (عليكم بـ (لا إلهَ إلا الله) والاستغفارِ ، فَأَكْثِرُوا منه ؛ فإنَّ إبليسَ قال : أَهْلَكْتُ الناسَ فأهلَكُوني بـ (لا إله إلا الله) والاستغفَارِ ، فلمَّا رأيتُ ذلك أهلكْتُهُم بالأهواءِ ، وهم يَحْسَبُونَ أنهم مُهْتَدون) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١ / ٤٣ - ٤٤) : حدثنا مُحرز ابن عون : نا عثمان بن مطر : نا عبد الغفور عن أبي نصير عن أبي رجاء عن أبي بكر مرفوعاً .

قلت : وأخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (رقم ٧ - بتحقيقي) ، ومن طريقه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة في بيان المحجة » (ق ٣٥ / ١) من طريق أخرى عن محرز بن عون به .

وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عبد الغفور هذا ، وهو ابن عبد العزيز أبو الصباح الواسطي ؛ كما في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٥٥) ، وروي عن ابن معين أنه قال :

« ليس حديثه بشيء » . وعن أبيه قال :

« ضعيف الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤٨) :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات » .

وعثمان بن مطر ؛ قريب منه ؛ قال ابن حبان (٢ / ٩٩) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وضعفه الجمهور ، وقال ابن عدي :

« متروك الحديث » .

وبه وحده أعله الهيثمي ، فقال (١٠ / ٢٠٧) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه عثمان بن مطر ، وهو ضعيف » !

وأما أبو نصير ؛ فهكذا وقع في مصورتنا من « مسند أبي يعلى » ، ووقع في « تفسير ابن كثير » (٤ / ١٧٧) وقد عزاه إليه : « أبو بصيرة » ، ووقع في « السنة » لابن أبي عاصم : « أبو بصير » ، وفي « الحجة » : « أبو نصير » بالصاد المهملة بعد النون ، ولعل هذا هو الصواب ؛ فقد وجدت في « باب النون » من « المقتنى في الكنى » للذهبي :

« أبو نصير الواسطي ، عن أبي رجاء ، وعنه سويد بن عبد العزيز وغيره » .

ويؤيد ما ذكرته من الاحتمال أن الراوي لهذا الحديث عن أبي نصير إنما هو عبد الغفور ، واسطي كما تقدم ، وأبو نصير رواه عن أبي رجاء ، واسمه عمران بن ملحان العطاردي .

لكنْ أبو نصير الواسطي لم أعرفه .

ثم تأكدت أنه ليس به ، وأن كل ما تقدم ذكره من الكنى الأربعة أصابها تحريف النساخ ، وأن الصواب فيها :

« أبو نُصَيرة الواسطي » .

فقد ترجمه الحافظ في كنى « التهذيب » وسماه مسلم بن عبيد تبعاً للدولابي في « الكنى » (٢ / ١٤٠) ، وذكر الحافظ في شيوخه أبا رجاء العطاردي ، وفي الرواة عنه أبا الصباح الواسطي ، وهو عبد الغفور الراوي لهذا الحديث عنه كما رأيت ، فهو هذا يقيناً . فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

ثم هو ثقة ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » تبعاً للإمام أحمد وغيره .

وهذا يؤكد أن العلة من أبي الصباح هذا كما تقدم .

(تنبيه) : هذا الحديث من جملة الأحاديث الكثيرة جداً ، التي صححها الشيخ الصابوني ببالغ جهله في اختصاره لـ « تفسير ابن كثير » ، بل وأوهم القراء أن ابن كثير نفسه قد صححه ، وزاد على ذلك أن عزاه لأبي يعلى في تعليقه عليه ، وإنما أخذه من ابن كثير بعد أن حذف إسناده الدال على وضعه ! والله المستعان .

وإن مما يدلك على عجزه في تخريج الأحاديث وجهله بها وأنه لا يخرج في ذلك عن تخريج ابن كثير الذي ينسبه لنفسه : أنك تراه يبيِّض للأحاديث التي لم يخرجها ابن كثير ولم يعزها لأحد ؛ كقول ابن كثير عقب حديث الترجمة :

« وفي الأثر المروي : قال إبليس : وعزتك وجلالك ! لا أزال أغويهم ما دامت

أرواحهم في أجسادهم . فقال الله عز وجل : وعزتي وجلالي ! لا أزال أغفر لهم ما استغفروني » .

قلت : فهذا الحديث أورده ابن كثير هكذا كما ترى دون عزو ، بل ظاهر عبارته أنه من الإسرائيليات ؛ لأنه قال فيه : « وفي الأثر . . . » بعد أن قال في حديث الترجمة وما قبله :

« وفي الحديث الآخر الذي رواه أبو يعلى . . . » .

فقلده الشيخ الصابوني على ذلك كله ، ولم يبين لقرائه هل هو حديث مرفوع إلى النبي ﷺ أم موقوف ، ولا ذكر من رواه ، فضلاً عن أن يميز صِحَّته من ضعفه ، بل قال : « وفي الأثر . . » .

والحق أنه حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ، رواه الإمام أحمد وغيره من حديث أبي سعيد الخدري من طريقين عنه يقوي أحدهما الآخر ، ولذلك ؛ أوردته في « صحيح الجامع » (١٦٤٦) ، وخرَّجته في « المشكاة » (٢٣٤٤) و « الصحيحة » (١٠٤) .

٥٥٦١ - (إِنْ جِئْتِ ولم تَجدِيني ؛ فَأْتِي أبا بكر ؛ فهو الخَلِيفَةُ بَعْدِي) .

منكر . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة » (ق ١٤٥ / ١) عن الفضل بن جبير الوراق : حدثنا يحيى بن كثير عن عطاء بن السائب عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال :

جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تسأله شيئاً ، فقال لها :

« تعودين » . فقالت : يا رسول الله ! إن جئتُ ولم أجِدْكَ - كأنها تعرض

بالموت ـ ؟ قال : . . . فذكره . وقال :

« واللفظة الأخيرة تفرد بها الفضل بن جبير من هذا الوجه » .

قلت : وهو غير معروف ؛ أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« قال العقيلي : لا يتابع على حديثه » .

ثم ساق له من رواية سلم بن سلام عنه عن خلف عن علقمة بن مرثد عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ؛ قال لرجل :

« انطلق ؛ فقل لأبي بكر : أنتَ خليفتي ، فَصَلِّ بالناس . . . » ، الحديث .

قلت : والحديث صحيح بدون ذكر : « فهو الخليفة بعدي » ؛ رواه جبير بن مطعم قال :

أتت امرأةٌ النبيَّ ﷺ ، فأمرها أن ترجع إليه ، قالت : أرأيتَ إن جئت ولم أجدك ـ كأنها تقول : الموت ـ ؟ قال ﷺ :

« إن لم تجديني ؛ فَأْتِي أبا بكر » .

أخرجه البخاري (٣٦٥٩ ، ٧٢٢٠ ، ٧٣٦٠) ، ومسلم (٧ / ١١٠) ، والترمذي (٣٦٧٧) ـ وصححه ـ ، والطيالسي (٩٤٤) ، وأحمد (٤ / ٨٢ ، ٨٣) ، وابن سعد في « الطبقات » (٣ / ١٧٨) .

وقد استدل بعض العلماء بهذا الحديث الصحيح على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي ﷺ ، وقال الحافظ في « الفتح » (١٣ / ٣٣٣) :

« وهذا صحيح ؛ لكن بطريق الإشارة لا التصريح ، فلا يعارض جَزْمَ عمرَ بأن

النبي ﷺ لم يستخلف (يعني كما في البخاري ٧٢١٨) ؛ لأن مراده نفي النص على ذلك صريحاً . والله أعلم » .

هذا ؛ وقد روى الأصبهاني أحاديث أخرى فيها التصريح بخلافة أبي بكر ، ولا يصح شيء من أسانيدها ، ومتونها منكرة ؛ بل باطلة ؛ كما يدل على ذلك جزم عمر المذكور . والله ولي التوفيق .

٥٥٦٢ - (ما صَحِبَ المرسلينَ أجمعينَ ، ولا صاحَبَ (يَس) - يعني : نَفْسَهُ - أفضلُ مِنْ أبي بكرٍ الصِّدِّيق) .

موضوع . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة » (ق ١٤٦ / ١) من طريق أحمد بن الحسن المصري : نا ابن عائشة : نا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المصري هذا ؛ قال ابن حبان (١ / ١٤٩ - ١٥٠) :

« من أهل الأُبُلَّة ، كذاب دجال يضع الحديث على الثقات وضعاً » . وقال الدارقطني :

« حدثونا عنه ، وهو كذاب » .

ومَنْ فوقه مِنْ رجال مسلم .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » للحاكم في « تاريخه » وكذا في « الجامع الكبير » ، وما أظنه إلا بهذا الإسناد .

وقد كنت أوردته في « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » (٥٠٨٥) مقتصراً

على تضعيفه ؛ نظراً لنكارة متنه ، والآن وقد تبين أن فيه هذا الكذاب ، فَلْيُشَرْ هناك إلى وضعه .

٥٥٦٣ - (إذا جَمَعَ اللهُ الأولين والآخِرِينَ يومَ القيامَةِ في صَعيدٍ واحد ؛ سَمِعُوا صَوْتَ منادٍ يَهْتِفُ من نَحْوِ العرشِ : ألا لا يَعْرِفَنَّ أحدٌ كتابَهُ قبلَ أبي بكرٍ وعمرَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الحجة » (ق ١٤٩ / ٢) من طريق الفضل بن جبير : نا داود بن الزبرقان عن مطر الوراق عن عطاء قال :

مر عمر رضي الله عنه برجل وهو يكلم امرأة ، فعلاه بالدرة ، فقال : يا أمير المؤمنين ! إنها امرأتي . قال : ها ؛ فاقتص . قال : قد غفرت لك يا أمير المؤمنين . قال : ليس مغفرتها بيدك ، ولكن إن شئت أن تعفوَ فَاعْفُ . قال : قد عفوتُ عنك يا أمير المؤمنين !

قال : ثم مر من فوره إلى منزل عبد الرحمن وهو يقول : ويل أمك يا عمر ! تضرب الناس ولا يضربونك ، وتشتم الناس ولا يشتمونك ، حتى دخل على عبد الرحمن ، فقص عليه القصة ، فقال : ليس بأس يا أمير المؤمنين ، إنما أنت مؤدب ، وإن شئت حدثتك بما سمعت من النبي ﷺ ، يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وله ثلاث علل :

الأولى : مطر الوراق ، وهو ضعيف من قبل حفظه .

الثانية : داود بن الزبرقان ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه الأزدي » .

قلت : فهو الآفة .

والثالثة : الفضل بن جبير ، وهو مجهول ؛ كما سبق بيانه قبل حديث .

٥٥٦٤ - (إني لأرجو إنْ طالتْ بي حياةٌ أن أُدْرِكَ عيسى ابنَ مريمَ عليه السلام ، فإن عَجِلَ بي موتٌ ؛ فَمَنْ لَقِيَهُ منكم ؛ فَلْيُقْرِئْهُ مني السلام) .

شاذ . أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٨) : ثنا محمد بن جعفر : ثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ لكن قد خولف في رفعه محمد بن جعفر - وهو : غندر - ، فقال أحمد عقبه مباشرة و (ص ٢٩٩) :

ثنا يزيد بن هارون : أنا شعبة به ؛ إلا أنه لم يذكر النبي ﷺ ؛ بل أوقفه على أبي هريرة .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولذا ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٥ ، ٢٠٥) :

« رواه أحمد بإسنادين : مرفوع وموقوف ، ورجالهما رجال الصحيح » .

قلت : ولعل الإمام أحمد رحمه الله تعالى أشار إلى ترجيح وقفه بإيراده إياه بعد المرفوع ، وهو الذي يترجح عندي ؛ لأنه جاء موقوفاً من طرق :

أولاً : قال كثير بن زيد : عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعاً :

« يوشك المسيح عيسى ابن مريم أن ينزل حَكَماً قسطاً ، وإماماً عدلاً ، فَيَقْتُلَ الخنزيرَ ، ويكسرَ الصليبَ ، وتكون الدعوة واحدة » . فأقرئوه ـ أو أقرئه ـ السلام من رسول الله ﷺ ، وأُحَدِّثُه فيُصَدِّقُني . فلما حضرته الوفاة قال : أقرئوه مني السلام .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٩٤) . قال الهيثمي (٨ / ٥) :

« وكثير بن زيد ؛ وثقه أحمد وجماعة ، وضعفه النسائي وغيره ، وبقية رجاله ثقات » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

قلت : فمثله حسن الحديث في الشواهد كما هنا .

ثانياً : قال عبد الوهاب : أخبرنا ابن عون قال : مررت على عامر في مجلس بني أعبد فقال : حدثني غير واحد من (الأصل : عن) هؤلاء : أن أبا هريرة قال :

« من لقي عيسى ابن مريم منكم ؛ فَلْيُقْرِئْهُ مني السلام » .

أخرجه الداني في « الفتن » (ق ١٤٤ / ١) .

وهذا إسناد جيد إن كان من دون عبد الوهاب ـ وهو ابن عطاء الخفاف ـ ثقاتاً ، فإنه قد أصاب بعض أسمائهم لطخ حالت بيننا وبين معرفتهم .

ثالثاً : قال علي بن معبد : حدثنا خالد بن حيان عن جعفر بن برقان عن يزيد ابن الأصم قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ (قلت : فذكر حديث نزول عيسى عليه السلام نحو حديث كثير) قال أبو هريرة :

أفلا تروني شيخاً كبيراً قد كادت أن تلتقي ترقوتاي من الكبر ، إني لأرجو أن

لا أموت حتى ألقاه ، وأحدثه عن رسول الله ﷺ ، فيصدقني ، فإن أنا مت [دون أن] ألقاه ولقيتموه بعدي ؛ فاقرؤوا عليه مني السلام .

أخرجه الداني أيضاً ، وسنده حسن أيضاً في المتابعات والشواهد .

رابعاً : قال محمد بن إسحاق : عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صبيّة (الأصل : حبيبة) قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : (قلت : فذكر حديث النزول بزيادة) :

« وليسلكن فجاً حاجاً أو معتمراً أو ليثنينهما[1] ، وليأتين قبري حتى يسلم علي ، ولأرُدَّنَّ عليه » . يقول أبو هريرة :

أي بني أخي ! إن رأيتموه فقولوا : أبو هريرة يقرئك السلام .

أخرجه الحاكم (٢ / ٥٩٥) ، وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وقلدهما جمع ؛ كالكشميري في « التصريح بما تواتر في نزول المسيح » ، وأبو غدة المعلق عليه (ص ١٠١ - ١٠٢) ، والغماري في كتابيه : « إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان » (ص ٣٣) ، و :

---

(١) الأصل : (أو بنيتهما) ، والتصويب من « صحيح مسلم » (٤ / ٦٠) ، وأحمد (٢ / ٢٤٠ ، ٢٧٢ ، ٥١٣) والداني (١٤٤ / ١) ؛ فقد أخرجوا الزيادة من طريق أخرى عن أبي هريرة دون ما بعد التثنية ، وفي رواية لأحمد (٢ / ٢٩٠) : « أو يجمعهما » . ومن المحتمل أن يكون الأصل صحيحاً ، ويكون معناه بمعنى رواية أحمد ؛ أي : بنيّةِ الحج والعمرة . يعني : يقرنهما ؛ كما قال الداني عقب الرواية الأولى : « أو ليثنينهما » .

ومن العجيب أن هذه اللفظة (أو بنيتهما) خفي معناها أو صوابها على جمع ممن نقلوا الحديث من « المستدرك » ؛ كالذهبي في « التلخيص » ، والشيخ الكشميري في « التصريح » (ص ١٠٢) ، والغماري في « إقامة البرهان » (٣٤) وغيره ، وكالسيوطي في « الدر » (٢ / ٢٤٥) ؛ فإنهم جميعاً حذفوها !

« عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى عليه السلام » ؛ بل إن هذا الأخير أورده في كتابه الآخر الذي سماه بـ « الكنز الثمين » (رقم ٣٢٤٥) الذي جَرَّدَهُ من الأحاديث الضعيفة بزعمه ! وكل ذلك إنما يقع من الجهل بهذا العلم الشريف أو إهمال التحقيق فيه ! وإلا ؛ فهل يخفى على المحقق الناظر في هذا السند أنه لا يصح ، وذلك من ناحيتين :

الأولى : عنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه مدلس مشهور بذلك .

والأخرى : جهالة عطاء مولى أم صبية ؛ فإن الذهبي نفسه قد أورده في « الميزان » وقال :

« لا يعرف ، تفرد عنه المقبري » . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ؟!

وقد وجدت له متابعاً على بعضه - بسند لا بأس به - خرجته في « الصحيحة » (٢٧٣٣) ، ولم أذكره هنا ؛ لأنه ليس فيه موضع الشاهد منه ، وهو قول أبي هريرة :

إن رأيتموه ؛ فقولوا : أبو هريرة يُقْرِئُك السلام .

وبالجملة ؛ فهذه الطرق الأربعة عن أبي هريرة - وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف ؛ فإن - مجموعها يعطي لما اتفقت عليه من متونها قوة وصحة لا ريب فيها ، فهي صالحة لترجيح أن حديث الترجمة موقوف غير مرفوع ، وقد خفي هذا التحقيق على الغماري ، فاغتر في كتابيه المشار إليهما آنفاً (ص ٣٤ ، ٩٣) بقول الهيثمي :

« رجال إسناده رجال (الصحيح) » !

فأورد الحديث في « كنزه » (١١٧٩) ؛ مع أنه قد صرح في مقدمته (ص ن) أنه لا يكفي في صحة الحديث أو حسنه مجرد ثقة رجاله ؛ بل لا بد أن يكون سالماً من النكارة والشذوذ والمخالفة كما هو مبين في علوم الحديث ! وهذا حق ؛ لكنه لم يلتزمه في هذا الكتاب ولا في غيره إلا ما ندر ، كما يتبين لكل ذي بصيرة من هذا الحديث وغيره مما تقدم وما قد يأتي .

وأما الشيخ الكشميري ؛ فقد تنبه لشيء من ذلك ؛ فقال (ص ١٨٠) - بعد أن ذكر الحديث من الطريقين موقوفاً ومرفوعاً - :

« ومن أمعن النظر في أحاديث الباب ؛ علم أن الإيصاء بإبلاغ السلام وقراءته على عيسى ابن مريم عليه السلام صحيح مرفوعاً وموقوفاً .

وأما الجملة من قوله : « إني لأرجو إن طال بي عمر أن ألقى عيسى ابن مريم عليه السلام » ؛ فالنظر في أحاديث الباب يحكم بأنها موقوفة لا مرفوعة » .

قلت : وفيما ادعاه من صحة الإيصاء مرفوعاً نظر عندي ؛ لأنه - أعني : الإيصاء - لم يرد في شيء من الأحاديث التي ساقها في كتابه ، وقد بلغ عددها خمسةً وسبعين حديثاً ، وزاد عليها المعلق أبو غدة عشرة أخرى ، فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع ، وفيه ما سكت عنه ولم يبين حاله ! أقول : في هذه الأحاديث كلها لم يرد الإيصاء إلا في حديثين اثنين(*) :

حديث الترجمة أحدهما ، وقد عرفت أنه ضعيف ؛ لشذوذه .

والآخر : الحديث (٦٧) ، وهو عن أبي هريرة أيضاً في قَتْلِ عيسى الدجالَ

(*) وهناك حديث ثالث صحيح عند الشيخ - رحمه الله - ، ذكره في « الصحيحة » (٢٣٠٨) ؛ رأيناه في « قصة المسيح » (ص ١٤٢) . (الناشر) .

وكَسْرِهِ الصليبَ . . . وفيه :

« ألا من أدركه منكم ؛ فليقرأ عليه السلام » .

قال : « أخرجه الطبراني ؛ كما في « الدر المنثور » » :

فذكر المعلّق عليه أن الهيثمي أورده في « المجمع » (٨ / ٢٠٥) من رواية الطبراني في « الأوسط » و « الصغير » وقال :

« وفي سنده محمد بن عقبة السدوسي ؛ وثقه ابن حبان ، وضعفه أبو حاتم » .

قال أبو غدة :

« وقال شيخنا الغماري في « عقيدة أهل الإسلام » (ص ٩٣) : إسناده حسن » !

قلت : كذا قال الغماري في الكتاب المذكور ، وما أحسن ! وأما في كتابه الآخر « إقامة البرهان » (ص ٣٤) ؛ فلم يحسِّنه ، وإنما ساق إسناد الطبراني فيه ، فأحسن ، وإنما نقل إعلال الهيثمي إياه بالسدوسي ، وهو وإن كان كافياً في تضعيف الحديث عند أهل المعرفة ؛ لما هو معلوم من تساهل ابن حبان في التوثيق من جهة ؛ ولأن أبا حاتم قال في السدوسي :

« تركت حديثه » .

فهو عنده شديد الضعف ؛ فهذا الجرح مقدم على توثيق ابن حبان ؛ لأنه جرح مفسر ، ولو فرض أن ابن حبان غير متساهل في التوثيق من جهة أخرى .

أقول : فهذا يكفي في تضعيف الحديث ورد تحسينه لمن تجرد عن التقليد ،

فكيف إذا عرف أن إعلال الهيثمي قاصر ؛ لأن شيخ السدوسي في الإسناد ـ وهو محمد بن عثمان بن سيار القرشي ـ مجهول ؛ كما قال الدارقطني ، وقد كنت بينت هذا في « الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير » قبل نحو نصف قرن من الزمان ، فأعللت الحديث بهاتين العلتين : السدوسي والقرشي ، والله تعالى ولي التوفيق ، وهو الهادي .

٥٥٦٥ ـ (يَأْتِي علَى النَّاسِ زمـانٌ يَسْتَخْفِي المؤمنُ فيـهم ، كـما يَسْتَخْفِي المنافقُ فيكُمُ اليومَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٦) : حدثنا محمد بن الجزر بن عمرو الطبراني : ثنا سعيد بن أبي زيدون القيصراني : ثنا محمد بن يوسف الفريابي : ثنا ابن ثوبان عن ابن أبي أنيسة قال : سمعت أبا الزبير يقول : سمعت جابر بن عبد الله يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن أبي زيدون ؛ لم أجد له ترجمة ، وكذلك الراوي عنه .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن السني وحده .

٥٥٦٦ ـ (لو استطعتُ ؛ لأَخْفَيْتُ عورتي من شِعَارِي) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٤) عن الوليد ابن الوليد : ثنا ابن ثوبان عن يحيى بن الحارث عن القاسم :

أن رجلاً قال لأبي هريرة : إن رجالاً يعرُّون نساءهم ؛ يأمرونهن يمشين بين

أيديهم ؟ ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الوليد هذا ـ وهو ابن موسى الدمشقي ـ ؛ قال الحاكم :

« روى عن ابن ثوبان أحاديث موضوعة » .

قلت : وهذا منها .

٥٥٦٧ ـ (بئسَ العبدُ المحتَكِرُ ، إنْ أَرْخَصَ اللهُ الأسعارَ ؛ حَزِنَ ، وإنْ أغلاها الله ؛ فَرِحَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٩٥ / ١٧٦) : حدثنا أحمد بن النضر العسكري : ثنا **سليمان بن سلمة الخبائري** : ثنا بقية بن الوليد : ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال :

سألت رسول الله ﷺ عن الاحتكار : ما هو ؟ قال :

« إذا سمع بِرُخْصٍ ؛ ساءه ، وإذا سمع بغلاءٍ ؛ فرح به . . . بئس العبد . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لأن الخبائري متروك .

وبه أعله الهيثمي ؛ كما كنت نقلته عنه في « غاية المرام » رقم (٣٢٦) ، وكنت ذكرت له متابعاً ضعيفاً ، والآن وقفت له على متابع آخر ، قرنه معه الطبراني في « مسند الشاميين » فقال (ص ٧٦) : حدثنا **إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي** : ثنا عمرو بن عثمان . (ح) : وثنا أحمد بن النضر العسكري : ثنا **سليمان بن سلمة الخبائري** ؛ قالا : ثنا بقية بن الوليد : ثنا ثور بن يزيد به .

وهذه متابعة قوية ؛ عمرو بن عثمان ـ وهو أبو حفص الحمصي ـ ؛ صدوق .

لكن الراوي عنه إبراهيم بن محمد بن عرق ؛ لم أعرفه .

٥٥٦٨ ـ (يَنْزِلُ عيسى ابنُ مريمَ على ثمانمئةِ رَجُلٍ ، وأربعمئةِ امرأةٍ ، خِيَار مَنْ على الأرضِ يَوْمئذٍ ، وكَصُلَحَاءِ مَنْ مَضَى) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٢٠ ـ ١٢١) ، وعلقه عنه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٣٢٤ ـ مصورة الجامعة) من طريق **محمد بن عمر** : ثنا سعيد بن بانك ، سمع المقبري يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ ؛ كذاب .

وسعيد بن بانَك ، بفتح النون ، وهو جده ، واسم أبيه مسلم ، وهو ثقة .

والحديث ؛ أورده الشيخ الكشميري في « التصريح » (٢٥٤ / ٦٩) معزواً للديلمي فقط نقلاً عن « كنز العمال » ! ففاته العزو إلى من علقه عنه ـ وهو أبو نعيم ـ أولاً ، والأهم منه : أنه سكت عليه ثانياً ! وعذره أنه لم يقف على إسناده ، ولعله لذلك أيضاً سكت عن أحاديث أخرى ، نبه المعلق عليه : الشيخُ أبو غدة على وضع أربعة منها ، أشار إليها في آخر الكتاب (ص ٢٧٢) ، ويمكن الاستدراك عليه بغير حديث الترجمة لو تفرغنا له !

٥٥٦٩ ـ (إذا عَطسَ العَاطِسُ ؛ فشمِّتْهُ ؛ مَنْ شمَّتَ عاطِساً ؛ ذَهَبَ عنهُ ذاتُ الجَنْبِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ١٠ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق معلل بن نفيل الحراني : ثنا **محمد بن محصن** عن إبراهيم

ابن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن محصن هذا ـ وهو العكاشي ـ ؛ كذاب وضاع .

ومعلل الحراني ؛ أورده الحافظ ابن حجر في الرواة عن العكاشي في ترجمة هذا ، ولم أجد من ترجمه ، ولعله في « تاريخ دمشق » لابن عساكر .

٥٥٧٠ ـ (نِعْمَ السّواكُ الزيتونُ ؛ مِنْ شَجَرةٍ مُباركةٍ ، يُطيِّبُ الفم ، ويُذْهِبُ الحَفَرَ ، وهو سوَاكِي وسوَاكُ الأنبياء قبلي) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » بسنده المتقدم عن محمد ابن محصن عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن عبد الرحمن ابن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن محصن ؛ كما عرفت من الحديث الذي قبله .

وأما الهيثمي ؛ فأعله بالراوي عنه : معلل بن نفيل الحراني ! فما أحسن ؛ قال في « المجمع » (٢ / ١٠٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه معلل بن محمد ، ولم أجد من ذكره » .

كذا وقع فيه : « ابن محمد » ! وهو خطأ ، ولعله مطبعي .

وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لـ «الأوسط» أيضاً ، وسكت عنه أيضاً كما هو الغالب عليه !

٥٥٧١ ـ (يدخلُ رَجُلٌ من هذه الأمةِ الجنةَ قبْلَ موته)(*) .

باطل منكر . أخرجه ابن حبان في « الثقات » ، (٤ / ٣٦١) والطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ٥٥ / ٥٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٧ / ٣٧٤) من طرق عن زهير بن عباد الرواسي : ثنا رُديح بن عطية عن إبراهيم بن أبي عبلة عن شريك بن خُباشة النميري :

أنه ذهب يستسقي من (جب سليمان) الذي في بيت المقدس ، فانقطع دلوه ، فنزل الجب ليخرجه ، فبينما هو يطلبه في نواحي الجب ، إذ هو بشجرة ، فتناول ورقة من الشجرة ، فأخرجها معه ، فإذا هي ليست من شجر الدنيا (!) فأتى بها عمر بن الخطاب ، فقال : أشهد أن هذا لهو الحق ، سمعت رسول الله ﷺ : . . . (فذكره) ، فجعل الورقة بين دفتي المصحف .

قلت : هذا متن باطل منكر ، وإسناد ضعيف ينتهي إلى مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وهو شريك بن خُباشة هذا ؛ فإنه لم يذكره أحد من المتقدمين ؛ كالبخاري في « التاريخ الكبير » ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ؛ إلا ابن حبان ؛ فقد ذكره في « ثقاته » على قاعدته في توثيق المجهولين . ولم يذكر هو فيه ما يدل على حاله سوى هذه الرواية . فالعجب من الذهبي كيف لم يذكره في « الميزان » مع روايته لهذا المتن الباطل بطلاناً جلياً ! ومن الحافظ كيف لم يستدركه عليه في « اللسان » !

وأعجب من ذلك : أنه أورده في القسم الثالث من « الإصابة » ، وهو الذي

(*) خرَّجَ الشيخُ ـ رحمه الله ـ هذا الحديثَ مرتين بزيادات في كل منهما على الآخر ، وكتب فوق المتن الثاني : « يُوحَّد مع التخريج القديم . فَفَعَلْنَا . (الناشر) .

يذكر فيه المخضرمين من الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه ، وسواء أسلموا في حياته أم لا ؟ وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق أهل العلم بالحديث !

ثم لم يذكر ما يدل على عدالته وثقته ! ولا بد من ذلك ما دام أنه ليس صحابياً ؛ ولكنه عقب عليه بقوله :

« وأخرجه ابن الكلبي من وجه آخر عن امرأة شريك بن خباشة قالت :

خرجنا مع عمر أيام خرج إلى الشام . . . فذكر القصة مطولة ، ولم يذكر المرفوع ، وفيه أن عمر أرسل إلى كعب فقال : هل تجد في الكتاب أن رجلاً من هذه الأمة يدخل الجنة في الدنيا ؟ قال : نعم ؛ وإن كان في القوم نبأتك به . قال : فهو فيهم ، فتأملهم . فقال : هو هذا . فجعل شعار بني نمير خضرة بهذه الورقة إلى اليوم » .

قلت : وسكت عنه أيضاً ؛ ومن الظاهر أن ذلك لظهور ضعفه ؛ فإن ابن الكلبي ـ واسمه هشام بن محمد بن السائب ـ معروف متهم بالوضع كأبيه ، فهو أوهى من الذي قبله .

وامرأة شريك ؛ لم أعرفها ، ومع ذلك ؛ فروايتها أشبه من حيث إنه ليس فيها الحديث المرفوع .

وقصة عمر مع كعب ، وأنه من الكتب المتقدمة ؛ أي : الإسرائيليات ؛ أشبه ؛ لكن ما فيها من أن كعباً عرف الرجل من الوصف المذكور في الكتاب ؛ من أبطل الباطل ؛ كما هو ظاهر .

ثم إن في الطريق الأولى زهيراً الرواسي ، وقد اختلفوا فيه ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال الدارقطني : مجهول . ووثقه آخرون » .

قلت : وضعفه ابن عبد البر ؛ كما في « اللسان » ، ولم يحك توثيقه إلا عن ابن حبان ، وهذا نفسه أشار إلى أن فيه ضعفاً في حفظه ، وذلك بقوله فيه :

« يخطئ ويخالف » .

فهو آفة الحديث أو شريك .

وأما حكمي على الحديث بالبطلان وتعجبي من سكوت الذهبي والعسقلاني عن الحديث وراويه ؛ فذلك ظاهر من وجوه ، أهمها : أن الجنة ليست في الأرض وتحت (جب سليمان) ! وإنما هي في السماء ، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة . والنصوص في ذلك كثيرة ؛ كقوله تعالى : ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى . عند سدرة المنتهى . عندها جنة المأوى ﴾ ، وهي في السماء السابعة ؛ كما جاء في حديث أنس في « صحيح البخاري » وغيره ، وانظر « فتح الباري » (٧ / ٢١٣) ؛ فإن آدم عليه السلام أهبط من الجنة التي وعد بها المتقون ، على القول الصحيح ، وفي الحديث الصحيح :

« . . فإذا سألْتُمُ اللهَ ؛ فاسألوه الفردوسَ ؛ فإنها أوسط الجنة - أو أعلى الجنة - ، فوقه عرش الرحمن » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٩٢١ - ٩٢٢) .

فكيف يصح أن تكون تلك الشجرة من الجنة وهي في الجب ؟!

وحديث الترجمة ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن عساكر وحده !

٥٥٧٢ - (كانَ يُشِيرُ بإصْبَعِهِ إذا دَعَا ، ولا يُحَرِّكُها) .

شاذ أو منكر (بنفي التحريك) . أخرجه أبو داود وغيره من طريق زياد بن سعد عن محمد بن عجلان عن عامر بن عبد الله عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد حسن لو سلم من المخالفة في موضعين من سنده :

الأول : أن زياد بن سعد - وإن كان ثقة ؛ فقد - خالفه أربعة من الثقات ؛ كلهم رووه عن ابن عجلان به ؛ دون قوله : « ولا يحركها » .

رواه مسلم وغيره ، وقد خرجت رواياتهم في « ضعيف أبي داود » (١٧٥) .

والآخر : أن ابن عجلان قد خالفه في هذه الزيادة ثلاثة من الثقات ، وهم : عثمان بن حكيم ، ومخرمة بن بكير ، وعمرو بن دينار ؛ فقالوا : عن عامر بن عبد الله به ؛ دون الزيادة .

وإن مما لا شك فيه : أن كل واحد من هؤلاء الثلاثة أوثقُ وأحفظُ عند العلماء من ابن عجلان ، فتكون روايته المخالفة لأحدهم شاذة أو منكرة ، فكيف إذا خالفهم جميعاً ، فكيف إذا وافقهم في رواية الأربعة عنه ، فقد سميناهم لك آنفاً ؟! ولذلك ؛ قال ابن القيم :

« في صحة هذه الزيادة نظر » .

ومما لا شك فيه أيضاً لدى أهل العلم بهذا الفن أن المخالفة والشذوذ يثبت بأقل مما بينا .

ومن الظاهر أن النووي لما صححه في « المجموع » (٣ / ٤٥٤) لم يتنبه لهذه المخالفة . وكذلك مَنْ قواه في التعليق على « شرح السنة » (٣ / ١٧٨) !

وإن مما يؤكد ذلك ؛ عدم ورود هذه الزيادة في شيء من أحاديث إشارته ﷺ في التشهد ، وهي كثيرة ، وبعضها في « صحيح مسلم » كما يأتي ، وانظر « مجمع الزوائد » (٢ / ١٣٩ - ١٤٠) .

من ذلك : حديث ابن عمر رضي الله عنه :

أن النبي ﷺ كان إذا جلس [في التشهد] في الصلاة ؛ وضع يده على ركبتيه ، ورفع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام ، فدعا بها ، ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٩٠٧) من رواية مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن عن ابن عمر .

وتابعه جماعة عن الحميدي في « مسنده » (٢٨٧ / ٦٤٨) عن ابن أبي مريم ، وتابع هذا عند مسلم وغيره : عبيدُ الله بنُ عمر عن نافع عن ابن عمر ، والسياق له ، والزيادة التي بين المعكوفتين لابن أبي مريم .

وقد رواه عنه كثير بن زيد ، فخالف في إسناده وزاد في متنه نفي التحريك .

أخرجه ابن حبان في « الثقات » في ترجمة ابن أبي مريم - من أتباع التابعين - من طريق أبي عامر العقدي : ثنا كثير بن زيد عن مسلم بن أبي مريم عن نافع عن ابن عمر :

أنه كان يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على ركبته اليسرى ، ويشير بإصبعه ولا يحركها ، ويقول : إنها مذبة الشيطان ، ويقول : كان رسول الله ﷺ يفعله .

قلت : وكثير بن زيد مختلف فيه ، وبالكاد أن يبلغ حديثه مرتبة الحسن ، وهذا عند التفرد ، وأما عند المخالفة ؛ فلا يحتج به ، ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب» :

« صدوق سيئ الحفظ » .

ويبدو لي أنه أصابه سوء حفظ في روايته لهذا الحديث سنداً ومتناً .

أ ـ أما السند ؛ فإنه خالف مالكاً ـ وهو جبل في الحفظ ـ في شيخ ابن أبي مريم ؛ فجعله نافعاً ! وهو عند مالك : علي بن عبد الرحمن ، ونافع ؛ إنما هو شيخ عبيد الله بن عمر كما تقدم ، فكأنه اختلط عليه أحد الشيخين بالآخر .

ب ـ وأما المتن ؛ فزاد فيه : « ولا يحركها » ، فهي زيادة منكرة ؛ لتفرد كثير بن زيد بها ؛ خلافاً لرواية نافع وعلي بن عبد الرحمن عند مسلم وغيره كما سبق .

وإن مما يؤكد ذلك أن كثيراً لم يثبت عليها ، فقد قال أبو أحمد الزبيري : ثنا كثير بن زيد عن نافع قال : كان ابن عمر . . . (فذكره) ، وأشار بإصبعه وأتبعها بصره ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ :

« لهي أشد على الشيطان من الحديد . يعني : السبابة » .

أخرجه أحمد (٢ / ١١٩) ، والبزار (١ / ٢٧٢ / ٥٦٣) ، وقال :

« تفرد به كثير بن زيد عن نافع ، وليس عنه إلا هذا » .

وأبو أحمد الزبيري ؛ ثقة ثبت ، فيبدو أن كثيراً كان ـ لسوء حفظه ـ يذكر هذه الزيادة تارة ، ولا يذكرها أخرى ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى ؛ لما سبق ، ولأنه صح التحريك من حديث وائل بن حجر بلفظ :

« فرأيته ﷺ يحركها يدعو بها » .

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧١٧) .

ثم رأيت في « مسند الروياني » (٢ / ٤٢٣ / ١٤٣٩) رواية مناقضة لرواية ابن حبان بلفظ :

« تحريك الإصبع في الصلاة مذعرة للشيطان » .

لكن راويه عن كثير (محمد بن عمر) ، وهو الواقدي متروك .

٥٥٧٣ - (انطَلِقْ إلى السُّوقِ واشْتَرِ له نَعْلاً ، ولا تَكُنْ سَوْدَاءَ ، واشْتَرِ له خَاتماً ، ولْيَكُنْ فَصُّهُ عقيقاً ؛ فإنهُ مَنْ تَخَتَّمَ بالعَقِيقِ لم يُقْضَ له إلا الذي هو أَسْعَدُ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في ترجمة نوفل الآتي في كتابه : « الثقات » (أتباع التابعين) من طريق محمد بن أيوب بن سويد : حدثني أبي : حدثني نوفل بن الفرات عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت :

أتى بعض بني جعفر إلى النبي ﷺ فقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! أرسل معي من يشتري لي نعلاً وخاتماً . فدعا النبي ﷺ بلالاً ، فقال : . . . فذكره ، وقال :

« البلية في هذا الخبر من محمد بن أيوب ؛ لأن نوفلاً كان ثقة ، وكان محمد ابن أيوب يضع الحديث ، وهذا الحديث موضوع » .

قلت : وذكر له في « الضعفاء » (٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠) أحاديث أخرى موضوعة .

وأقره الحافظ في « اللسان » على وضعها ، كما أقره على وضع هذا أيضاً . وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٥٨) ، وأعله بأبي محمد هذا أيضاً ، فقال :

« فأما أبوه أيوب ؛ فقال ابن المبارك : ارم به . وقال يحيى : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بثقة » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٧٢) ؛ لكنه ذكر للشطر الأخير منه شاهداً عزاه للبخاري في « التاريخ » : حدثنا أبو عثمان سعيد بن مروان : حدثنا داود بن رشيد : حدثنا هشام بن ناصح عن سعيد بن عبد الرحمن عن فاطمة الكبرى : قال رسول الله ﷺ :

« من تختم بالعقيق . . . » إلخ . وقال السيوطي :

« وهذا أصل [أصيل في الباب] ، وهو أمثل ما ورد في الباب » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧٦) ، والزيادة استدركتها منه .

وفي ثبوت هذا الشاهد وجعله أصلاً أصيلاً نظر عندي ؛ لأسباب :

أولاً : هشام هذا ؛ لم أجد له ترجمة ؛ إلا عند البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٩٦) برواية ابن رشيد هذا عنه عن سعيد بن عبد الرحمن عن فاطمة الصغرى . ولم يزد ؛ فلم يذكر الحديث ، ولا إسناده إلى داود .

فلعل ذلك في بعض النسخ من « التاريخ » ، أو أنه عنى به « التاريخ الأوسط » ، وهو غير مطبوع ، وليس هو في « التاريخ الصغير » أيضاً ؛ فإني قد راجعته في مظانه منه ، فلم أجده .

وعليه ؛ فهشام المذكور مجهول أو شبه المجهول . والله تعالى أعلم .

ثانياً : شيخه سعيد بن عبد الرحمن ؛ لم أعرف من هو .

ثالثاً : فاطمة الكبرى هي بنت النبي ﷺ ، ولا أدري إذا كان سعيد قد سمع منها ، هذا إذا كانت الكبرى كما في نقل السيوطي ، وأما إذا كانت الصغرى كما في « تاريخ البخاري » ؛ فيكون الإسناد مرسلاً ؛ لأنها فاطمة بنت الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم ، فهي تابعية ، فيكون الحديث مرسلاً . فهو علة أخرى فيه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذا ؛ وقد تقدمت أحاديث أخرى في فضل التختم بالعقيق ، وكلها باطلة ، كما سبق بيانه بالأرقام (٢٢٦ - ٢٣٠) .

٥٥٧٤ - (ما زالَ يَقْنُتُ في الفَجْرِ حتَّى فَارَقَ الدُّنيا) .

منكر . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ١١٠ / ٤٩٦٤) ، ومن طريقه أحمد (٣ / ١٦٢) ، وكذا الدارقطني في « سننه » (٢ / ٣٩) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره مرفوعاً .

وتابعه : أبو نعيم قال : ثنا أبو جعفر الرازي به .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ١٤٣) ، و الدارقطني أيضاً ، والحاكم في غير « المستدرك » ، وعنه البيهقي في « سننه » (٢ / ٢٠١) ، وكذا البغوي في « شرح السنة » (٣ / ١٢٣) ، ولفظه : عن الربيع بن أنس قال :

كنت جالساً عند أنس بن مالك ، فقيل له : إنما قنت رسول الله ﷺ شهراً ؟ فقال : . . . فذكره .

وأخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٤٤٤ / ٧٥٣) من طريق

عبد الرزاق المتقدمة ، ومن طريق النعمان بن عبد السلام أن أبا جعفر أخبرهم به نحوه ، وقال :

« حديث لا يصح ، قال أحمد : أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث . وقال ابن حبان : ينفرد بالمناكير عن المشاهير » .

قلت : وقال فيه الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ ، خصوصاً عن مغيرة » .

وإن مما يدل على سوء حفظه : اضطرابه في روايته لهذا الحديث ، فهو يذكر فيه صلاة الصبح تارة ، كما تقدم ، وتارة أخرى لا يذكرها ؛ فقال خالد بن يزيد : حدثنا أبو جعفر الرازي . . . فذكره عن الربيع قال :

سئل أنس عن قنوت النبي ﷺ أنه قنت شهراً ، فقال : ما زال النبي ﷺ يقنت حتى مات .

أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (٢ / ٣٠) .

وخالد بن يزيد هذا ؛ هو صاحب اللؤلؤ ؛ كما في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٣٦١) لابن أبي حاتم ، وقال :

« سئل عنه أبو زرعة ؟ فقال : ليس به بأس » .

وتابعه ؛ يحيى بن أبي بكير : ثنا أبو جعفر . . . بلفظ :

« قنت [ﷺ] حتى مات ، وأبو بكر حتى مات ، وعمر حتى مات » .

أخرجه البزار (١ / ٢٦٩) .

ويحيى هذا ؛ ثقة ، من رجال الشيخين .

وتارة أخرى يذكر الصبح ؛ لكن لا يذكر الموت ، ويزيد في المتن ، ويخالف في شيخه ، فيقول :

عن عاصم عن أنس قال :

قنت رسول الله ﷺ في الصبح بعد الركوع ، يدعو على أحياء من أحياء العرب ، وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل الركوع .

أخرجه عبد الرزاق أيضاً (٣ / ١٠٩ / ٤٩٦٣) ، ومن طريقه الحازمي في « الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار » (ص ٧١) .

وهو بهذا المعنى محفوظ عن عاصم ؛ فقد أخرجه البخاري وغيره من طريق أخرى عن عاصم أتم منه .

رواه البخاري (١٠٠٢) بلفظ :

« قنت بعد الركوع شهراً يدعو عليهم . . . » . ولم يذكر الصبح . وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٦٢) .

لكن له طرق أخرى عن أنس ، في بعضها ذكر الصبح ، فراجع المصدر المذكور إن شئت .

والطرق المشار إليها بلغت سبعة طرق عن أنس ، ليس فيها ما في حديث أبي جعفر الرازي من الاستمرار على القنوت في الصبح حتى فارق الدنيا ؛ بل في بعضها ما يخالفه كرواية أنس بن سيرين عن أنس بن مالك بلفظ :

« قنت شهراً بعد الركوع في صلاة الفجر يدعو على بني عصية » .

رواه مسلم وغيره . ونحوه من طريق عبد العزيز بن صهيب عنه عند البخاري .

فقد تبين أن أحداً من الرواة السبعة لم يذكر ما في حديث الترجمة ، ولا يشك ذو بصيرة بهذا العلم أن النكارة تثبت بأقل مما ذكرنا ، فلا يكاد عجبي ينتهي من تصحيح ابن جرير الطبري لهذا الحديث ! وهو من الأمثلة الكثيرة عندي على أنه من المتساهلين في التصحيح ، وأما الحاكم ومن نحا نحوه فهو مشهور بذلك ؛ فقد قال عقب الحديث كما في « البيهقي » :

« هذا حديث صحيح سنده ، ثقة رواته » ! كذا في نقله عنه ، وأما البغوي فقال :

« قال الحاكم : وإسناد هذا الحديث حسن »!

وهذا ـ وإن كان خطأ أيضاً ؛ فهو ـ أقرب من الذي قبله . وأبعد عن الصواب من كل ما سبق قول النووي ـ عفا الله عنا وعنه ـ في « المجموع » (٣ / ٥٠٤) عقب الحديث :

« حديث صحيح ، رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ، وممن نص على صحته الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي ، والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه ، والبيهقي ، ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة » !!

قلت : وهذه مجازفة عجيبة من الإمام النووي ما أحببتها له رحمه الله ! فإن الطرق التي أشار إليها بعيدة عن الصحة بُعدَ المَشْرِقين ، لا سيما وهي في الحقيقة ـ بعد طريق أبي جعفر الرازي ـ طريق واحد ؛ لأنها كلها تدور على عمرو بن عبيد

عن الحسن عن أنس ، كما سيأتي .

وهذا اصطلاح خاص للنووي رحمه الله في كثير من كتبه ؛ أنه يقول هذا القول في الحديث الذي ليس له إلى صحابيِّه إلا طريق واحدة ، لمجرد أنَّ له طرقاً إلى أحد رواته كما كنت بينت ذلك في مقدمة تحقيقي لكتابه « رياض الصالحين » (ص ـ ي ـ ل) مؤيداً ذلك بالنقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فليراجعه من شاء المزيد من التحقيق .

فهذه الطريق : أخرجها الطحاوي (١ / ١٤٣) عن عبد الوارث ، والدارقطني عن عبد الرزاق وقريش بن أنس جميعاً عن عمرو بن عبيد ، وفي رواية عن قريش : ثنا إسماعيل المكي وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس .

وهذه الرواية أخرجها البزار أيضاً في « مسنده » (١ / ٢٦٩ ـ كشف الأستار) وقال :

« هكذا رواه إسماعيل وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس ، ورواه محمد بن سيرين وأبو مجلز وقتادة عن أنس : أن النبي ﷺ قنت شهراً . وهؤلاء أثبات ، وإسماعيل لين ، وعمرو يستغنى عن ذكره لسوء مذهبه » .

قلت : وإسماعيل ؛ هو ابن مسلم المكي ، وهو ضعيف الحديث ، كما في « التقريب » .

وعمرو بن عبيد ؛ هو المعتزلي المشهور ، كان داعية إلى البدعة . قال الحافظ :

« اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً » .

قلت : فيُتعجب منه كيف ذكر حديثه هذا شاهداً لحديث الترجمة في

« التلخيص الحبير » (١ / ٢٤٥) ، وهو يعلم أن مثله لا يستشهد به لشدة ضعفه ! وكأنه استدرك ذلك على نفسه بعد أن ذكر أن بعض الرواة غلط فقال : « عن عوف » بدل : « عن عمرو » ؛ قال :

« فصار ظاهر الحديث الصحة ، وليس كذلك ، بل هو من رواية عمرو ـ وهو ابن عبيد ـ رأس القدرية ، ولا يقوم بحديثه حجة » !

قلت : وكذلك يتعجب من الحافظ الهيثمي حيث قال في « مجمع الزوائد » (٢ / ١٣٩) :

« رواه البزار ، ورجاله موثقون » !

فإن أحداً من الأئمة لم يوثق إسماعيل المكي ؛ بل تركه جمع ، منهم الخطيب في « الكفاية » (٣٧٢) ، ومثله ـ بل شر منه ـ عمرو بن عبيد ؛ فقد كذبه بعضهم .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى لم أر أحداً من المخرجين ذكرها ، وإن كانت مما لا يفرح به ولا يتقوى بها .

أخرجها الإسماعيلي في « معجمه » من طريق **صهيب بن محمد بن عباد ابن صهيب** : أخبرنا **حسين بن حكيم البصري** : حدثنا **السري بن عبد الرحمن** عن أيوب عن الحسن عن محمد عن أنس به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون أيوب لم أجد لهم ترجمة ؛ سوى السري بن عبد الرحمن ، فالظاهر أنه الذي في « تاريخ البخاري » (٢ / ٢ / ١٧٥) و« جرح ابن أبي حاتم » (٢ / ١ / ٢٨٢) :

«سري بن عبد الرحمن ؛ حجازي ، روى عن عباد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير ، روى عنه موسى بن يعقوب الزمعي » . ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكر ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٥١) :

« الحسين بن حكيم البلخي ، روى عن سفيان بن عيينة ، روى عنه علي بن ميسرة الهمداني الرازي » .

قلت : فيحتمل أن يكون هو هذا الراوي عن السري ، ويكون (البصري) محرفاً من (البلخي) ، أو العكس ، أو هو بصري بلخي . والله أعلم .

هذا ؛ ولقد أنصف البيهقي بعض الشيء حين قال عقب رواية إسماعيل وعمرو بن عبيد (٢ / ٢٠٤) :

« إلا أنا لا نحتج بإسماعيل المكي ، ولا بعمرو بن عبيد » .

ولكنه أبعد النجعة حين أتبعها بقوله :

« ولحديثهما هذا شواهد عن النبي ﷺ ، ثم عن خلفائه رضي الله عنهم » .

ثم ساقها وادعى صحتها ، وقد رد ذلك عليه ابن التركماني في « الجوهر النقي » وأطال البحث فيه ، وعلى فرض الصحة فهي كلها شواهد قاصرة ؛ لأن غاية ما فيها القنوت في الفجر وليس ذلك موضع بحث أو شك ، وإنما هو قوله : « حتى فارق الدنيا » كما تقدم ، ولعل الحافظ ابن حجر أشار إلى هذا كله بقوله في « الدراية » (١ / ١٩٦) :

« وذكر له البيهقي شواهد فيها مقال » .

وإنما يصح أن يذكر له شاهداً من حيث المعنى ، وليس المبنى : ما أخرجه الدارقطني (٢ / ٤١ / ٢٠) من طريق محمد بن مصبح بن هلقام البزاز : حدثنا أبي : ثنا قيس عن أبان بن تغلب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

« ما زال رسول الله ﷺ يقنت حتى فارق الدنيا » .

لكنه - كما ترى - لم يذكر الفجر ، فهو شاهد قاصر أيضاً مع وهاء إسناده ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني عقبه بقوله :

« خالفه إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد » .

ثم ساق إسناده إليه عن سعيد قال : أشهد أني سمعت ابن عباس يقول :

« إن القنوت في صلاة الصبح بدعة » .

لكن في الطريق إلى إبراهيم متروك كما قال البيهقي ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤٣٦) . فالأولى معارضته بما صح من طرقٍ عن سعيد بن جبير وغيره عن ابن عباس أنه :

كان لا يقنت في صلاة الصبح .

أخرجه ابن أبي شيبة (٢ / ٣٠٩ ، ٣١١) وعبد الرزاق (٣ / ١٠٧) ، والطبري (٢ / ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩) ، والطحاوي (١ / ١٤٨) بأسانيد صحيحة عنه .

وكذلك صح عن سعيد بن جبير أنه :

كان لا يقنت في صلاة الفجر .

أخرجه ابن أبي شيبة (٢ / ٣١٠ ، ٣١١) ، والطبري (٢ / ٤٠) من طرق

صحيحة أيضاً عنه .

وفي رواية للطبري عن أبي بشر قال :

سألت سعيد بن جبير عن القنوت ؟ فقال :

« بدعة » . وفي لفظ :

« لا أعلمه » .

قلت : فلو كان الشاهد المذكور ثابتاً عن سعيد بن جبير وابن عباس ؛ لكانا كلاهما عمل به . فذلك دليل قاطع على بطلان الشاهد المذكور .

وهذا لو كان إسناده قائماً ، فكيف وهو واهٍ بمرة ؛ فإن محمد بن مصبح وأباه ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا أعرفهما » .

وقيس بن الربيع فيه ضعف ، وقد جاء عنه نقيض ما روى عنه هذان المجهولان ؛ فقال الحافظ ابن حجر عقب قوله المتقدم في عمرو بن عبيد وطعنه في حديثه :

« ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان : قلنا لأنس :

إن قوماً يزعمون أن النبي ﷺ لم يزل يقنت في الفجر ؟ فقال :

كذبوا ؛ إنما قنت شهراً واحداً يدعو على حي من أحياء المشركين .

وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتهم بكذب . وروى ابن خزيمة في « صحيحه » من طريق سعيد عن قتادة عن أنس :

أن النبي ﷺ لم يكن يقنت ؛ إلا إذا دعا لقوم ، أو دعا على قوم .

فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت ، فلا يقوم بمثل هذا حجة » .

قلت : ويعكر أيضاً على حديث الترجمة وما في معناه : ما أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٤٥ / ٦٩٣) من طريق غالب بن فرقد **الطحان** قال :

كنت عند أنس بن مالك شهرين ، فلم يقنت في صلاة الغداة .

وغالب هذا ؛ لم أجد من ترجمه ، وكذا قال الهيثمي (٢ / ١٤٧) في حديث آخر له عن أنس .

وأما قول المعلق على « نصب الراية » (٢ / ١٣٢) :

« وقال النيموي : إسناده حسن » !

فهو تحسينٌ انتصاراً لمذهبه الحنفي ؛ نكاية بمخالفيه الذين انتصروا لمذهبهم الشافعي بتصحيح حديث الترجمة ، وهكذا يضيع الحق بسبب التعصب المذهبي ؛ والله تعالى هو المحمود على أن عافانا منه ، ورزقنا حب السنة ونصرتها ، والتعصُّب لها وحدها ، فللّه الشكر على ما أعطى ، وأسأله المزيد من فضله في الآخرة والأولى .

وجملة القول : أن حديث الترجمة منكر لا يصح ؛ لأنه ليس له طريق تقوم به الحجة ، بل بعضها أشد ضعفاً من بعض ، ثم هو إلى ذلك مخالف لما رواه الثقات عن أنس :

« أنه ﷺ قنت في الصبح شهراً » . كما تقدم . ولفظ ابن خزيمة :

« لم يكن يقنت إلا إذا دعا لقوم أو على قوم » .

وله عنده في « صحيحه » (٦١٩) شاهد من حديث أبي هريرة ، وإسناد كل منهما صحيح ؛ كما قال الحافظ في « الدراية » (١ / ١٩٥) ، وسبقه إلى ذلك ابن عبد الهادي ؛ فقال في « التنقيح » ـ كما في « نصب الراية » (٢ / ١٣٠) ـ :

« وسند هذين الحديثين صحيح ، وهما نص في أن القنوت مختص بالنازلة » .

وهو الذي نصره ابن القيم في « زاد المعاد » بأسلوب رائع وتحقيق متين . فليراجع من شاء المزيد من العلم ، وهو الذي انتهى إليه الحافظ ابن حجر الشافعي ـ وهو من إنصافه وتنزهه عن التقليد ـ ؛ فقال في « الدراية » :

« ويؤخذ من جميع الأخبار أنه ﷺ كان لا يقنت إلا في النوازل ، وقد جاء ذلك صريحاً ؛ فعند ابن حبان عن أبي هريرة . . . » . فذكر حديثه وحديث أنس المذكورين آنفاً .

(**تنبيهات**) :

أولاً : حديث أبي هريرة هذا عزاه لابن حبان الزيلعيُّ أيضاً (٢ / ١٣٠) ، ولم يورده الهيثمي في « موارد الظمآن » ، فلا أدري السبب !

ثانياً : حديث الترجمة عزاه الزيلعي وغيره للحاكم في « كتاب الأربعين » له ، وعزاه الحافظ في « التلخيص » (١ / ٢٤٤) إليه في « كتاب القنوت » له ؛ وكرر ذلك في موضع آخر يأتي الإشارة إليه قريباً . فلعل الحاكم رواه في كلٍّ من الكتابين المذكورين ، ويكون ذلك هو سبب الاختلاف في النقل عنه مرتبةً ، فالبيهقي نقل عنه التصحيح ، والبغوي التحسين كما تقدم ، فيكون التصحيح في أحد الكتابين المذكورين ، والتحسين في الكتاب الآخر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثالثاً : ثم قال الحافظ :

« عزا هذا الحديثُ بعض الأئمة إلى مسلم ؛ فوهم ! وعزاه النووي إلى « المستدرك » للحاكم ! وليس هو فيه ، وإنما أورده وصححه في جزء مفرد في « القنوت » ، ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم ، فظن الشيخ أنه في « المستدرك » .

رابعاً : تقدم حديث عمرو بن عبيد وإسماعيل المكي من رواية جمع ؛ منهم البزار ، فلما خرجه الشيخ الأعظمي في تعليقه عليه (١ / ٢٦٩) قال :

« قال الهيثمي : رواه أحمد والبزار . . . » ! فهذا خطأ مزدوج ؛ لأن الهيثمي لم يعزه لأحمد ؛ ولأن هذا لم يخرجه من هذا الوجه ، وإنما رواه من طريق الرازي التي أخرجها البزار أيضاً ، ولما علق عليه الأعظمي لم يعزه لأحمد ، فهذا خطأ آخر ، ظلمات بعضها فوق بعض ، والظاهر أنه انقلب عليه تخريج الهيثمي للحديثين ، فجعل ما لهذا لذاك ، وبالعكس !

خامساً : النيموي المتقدم ذكره ، هو من كبار متعصبة الحنفية في الهند ، يدل على ذلك كتابه « آثار السنن » الذي رد عليه العلامة المحدث محمد بن عبد الرحمن المباركفوري مؤلف « تحفة الأحوذي » في كتابه « أبكار السنن » ، بيَّن فيه جهل النيموي بهذا العلم الشريف ، وتضعيفه للأحاديث الصحيحة ، وتصحيحه للأحاديث الضعيفة ؛ اتباعاً للهوى ، وتعصباً للمذهب . ومثله الأعظمي المشار إليه آنفاً في بعض تآليفه .

٥٥٧٥ - (الحِجَامَةُ يومَ الثُّلاثاءِ لِسَبْعَ عشرةَ من الشهرِ دواءٌ لداءِ السَّنَةِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٤٨) ، وابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (٢ / ١١٦ / ١٣١٨) ، والطبراني في « المعجم

الكبير » (٢٠ / ٢١٥ / ٤٩٩) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٩ / ٣٤٠) من طريق ابن عدي وهذا في « الكامل » (١٤٤ / ٢) ؛ كلهم عن سلام بن سلم عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار مرفوعاً . وقال ابن جرير (٢ / ١٢٥) :

« سنده عندنا واهٍ ، لا يثبت بمثله في الدين حجة ، ولا نعلمه يصح » .

وأشار إلى أن علته سلام المدائني - وهو الطويل - ، وبه أعله البيهقي فقال :

« وهو متروك » .

وبه أعله ابن الجوزي أيضاً ، وقد أورده من طريق ابن عدي أيضاً في « الموضوعات » (٣ / ٢١٤) ؛ لكنه أعله أيضاً بزيد العمي فقال : قال ابن حبان :

« يروي أشياء موضوعة لا أصل لها ، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤١٢) ؛ لكنه تعقبه في حديث أنس الآتي بما لا ينهض ؛ كما سأبينه إن شاء الله تعالى ، وهو ما أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٠٩) من طريق محمد بن الفضل عن زيد العمي عن معاوية ابن قرة عن أنس مرفوعاً :

« من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة . . . » ؛ الحديث مثله .

أورده في ترجمة زيد العمي هذا ، وأعله به وتبعه على ذلك ابن الجوزي ، وقد رواه من طريقه ؛ لكنه زاد على ابن حبان في الإعلال فقال :

« ومحمد بن الفضل ؛ قال أحمد : ليس بشيء ؛ حديثه حديث أهل الكذب . وقال يحيى : كان كذاباً » .

قلت : وهو محمد بن الفضل بن عطية المروزي ، وقد قال فيه ابن حبان نفسه (٢ / ٢٧٨) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار ، كان أبو بكر بن أبي شيبة شديد الحمل عليه » .

قلت : وأنت إذا قابلت كلام ابن حبان هذا بكلامه المتقدم في زيد العمي تبين لك أنه أشد ضعفاً عنده من زيد العمي ، فتعصيب الجناية في هذا الحديث به وإيراده في ترجمته أولى من إيراده في ترجمة العمي وتعصيب الجناية به ، ولا سيما وقد قيل فيه :

« صالح » . ولذلك ؛ اقتصر الحافظ ابن حجر على قوله فيه :

« ضعيف » . وأما ابن الفضل فقال فيه :

« كذبوه » .

قلت : فهو آفة هذا الحديث . وأما تعقب السيوطي على ابن الجوزي بقوله في « اللآلي » :

« قلت : له متابع ، أخرجه البيهقي في « سننه » بسنده عن هشيم **عن زيد العمي** به . قال : ورواه أبو جزي نصر بن طريف بإسنادين له عن أبي هريرة مرفوعاً » .

قلت : لقد أساء السيوطي ـ ولا أقول : أخطأ ـ بهذا التعقّب من ناحيتين :

الأولى : أن هشيماً مدلس معروف بذلك حتى عند السيوطي في « تدريب الراوي » (١ / ٢٢٦) ، وذكره الحافظ العسقلاني في المرتبة الثالثة من مراتب

التدليس ، وهي كما قال في المقدمة من « طبقات المدلسين » :

« مَنْ أكثر مِنَ التدليس ، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع » .

وإذ الأمر كذلك ؛ فلا يجوز للسيوطي أن يجعل هشيماً متابعاً لمحمد بن الفضل ، إلا لو صرح بالتحديث ؛ لأنه يوهم من لا علم عنده بهذه الصناعة أنها متابعة قوية ؛ لأن هشيماً معروف الثقة عند عامة المشتغلين بها ، بخلاف تدليسه ؛ فقلَّ من يعرفه أو يتذكره ، بل إنه من المحتمل احتمالاً قوياً أن يكون سمعه من محمد بن الفضل ثم دَلَّسَه .

والأخرى - وهي أسوأ من الأولى - : أنه لم ينقل كلام البيهقي بتمامه ؛ بل بتر منه ما يدل صراحة أن ما رواه أبو جزي لا يصلح الاستشهاد به لِشِدَّة ضعفه ، فقال البيهقي :

« وهو متروك ، لا ينبغي ذكره » .

هذا هو تمام كلام البيهقي الذي نقله السيوطي عنه مبتوراً . عفا الله عَنّا وعنه بمنِّه وكرمه .

ولأبي جزي ترجمة سيئة جداً في « الميزان » و « اللسان » ، مما جاء فيها :

« وقال النسائي وغيره : متروك . وقال يحيى : من المعروفين بوضع الحديث » .

ومن الغريب أن الشيخ ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٦٠) أقر السيوطيَّ على دعواه متابعة هشيم لمحمد بن الفضل ! فيغلب على ظني الآن أنهما لم يتذكّرا ما شرحته من تدليس هشيم ، وعلى ذلك يحمل أيضاً ما كنت نقلته

تحت هذا الحديث برقم (١٤١٠) أن الذهبي جوّد إسناده ! فإنه ممن وصف هشيماً بالتدليس في « الكاشف » ، بالإضافة إلى أنه ضعف زيداً العمي كما نقلته عنه هناك .

نعم قد وجدت شاهداً لحديث الترجمة بلفظ حديث أنس المتقدم بزيادة :

« وتسع عشرة ، وإحدى وعشرين . . . » ؛ دون قوله : « يوم الثلاثاء » .

أخرجه أبو داود وغيره بسند حسن ، كما هو مبين في « الصحيحة » برقم (٦٢٢) . فدل ذلك على بطلان ذكر : (الثلاثاء) فيه .

(تنبيه) : لقد نقل المناوي في كلامه ونقده لحديث الترجمة ما تقدم من تضعيف ابن جرير إياه ، كما نقل مثله عن غيره ، وعن ابن الجوزي أنه موضوع ، ثم ذهل عن ذلك في كتابه الآخر : « التيسير بشرح الجامع الصغير » فحسَّن إسناده ! وهو وهم محض ، فلا يغتر به .

٥٥٧٦ - (مَنْ وافقَ منكم يومَ الثلاثاءِ لسبعَ عشرةَ مضتْ مِنَ الشهرِ ؛ فلا يُجَاوِزْهَا حتى يَحْتَجِمَ ، فاحتَجِمُوا فيه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٦٢ / ١١٣٦٦) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٥٨ - ٥٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢١٤) عن نافع أبي هرمز عن عطاء عن ابن عباس قال :

دخلت على رسول الله ﷺ وهو يحتجم يوم الثلاثاء ، فقلت : هذا اليوم تحتجم ؟! قال : « نعم ؛ من وافق . . . » الحديث .

أورده ابن حبان في ترجمة نافع هذا ، وقال :

« كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه كأنه أنس آخر » . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث لا يصح ، أبو هرمز ؛ قال يحيى : ليس بشيء ، كذاب . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : متروك » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤١٢) .

(تنبيه) : جاء الحديث في « مجمع الزوائد » (٥ / ٩٣) بهذا السياق ؛ إلا الجملة الأخيرة منه : « فلا يجاوزها . . . » ؛ فإنها فيه بلفظ :

« فهو دواء لداء السنة » . وبعده قوله :

« رواه الطبراني ، وفيه زيد بن أبي الحواري العمي ، وهو ضعيف ، وقد وثقه الدارقطني وغيره ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

وهذا خلط عجيب متناً وتخريجاً ! ولعله من الناسخ أو الطابع ، وأرى أنه سقط منه شيء ، ودخل عليه حديث في حديث ، وإليك البيان :

أولاً : لقد علق الناشر على قوله : « فهو » ، فقال :

« (فهو) غير موجودة في الأصل » .

ومعنى ذلك أنه : لما كان الكلام الأخير غير متصل بما قبله ؛ زاد الناشر هذه اللفظة (فهو) ؛ لربط الكلام بعضه ببعض ، ففيه إشعار أن في الكلام سقطاً ، فما هو ؟

والجواب في الآتي :

ثانياً : قد جاءت هذه الجملة الأخيرة : « دواء لداء السنة » في حديث معقل ابن يسار الذي تقدم قبيل هذا ، وجاء في تخريجه أنه رواه الطبراني ؛ كما رأيت بالأرقام ، وقد عزاه إليه السيوطي في « الجامع الصغير » ، ولما كان « المجمع » ملتزماً إيراد أحاديث الطبراني الزائدة على الكتب الستة ، فالمفروض أن يكون حديث معقل هذا فيه ، والواقع ليس كذلك .

ثالثاً : لقد جاء فيه عقب حديث ابن عباس هذا أن فيه زيد بن أبي الحواري ! وهذا خلاف الواقع كما رأيت في تخريجي إياه ؛ وإنما هو في إسناد حديث معقل المشار إليه آنفاً .

ومن هذه الحقائق نستنتج ما يلي :

لقد سقط من مطبوعة « مجمع الزوائد » شيئان :

الأول : تمام حديث ابن عباس الذي هو قوله : « فلا يجاوزها . . . » إلخ ، مع عزوه للطبراني وإعلاله بأبي هرمز .

والآخر : حديث معقل بن يسار بتمامه إلا الجملة الأخيرة منه الدالة عليه : « دواء لداء السنة » .

وعليه ؛ فقوله عقبها :

« رواه الطبراني ، وفيه زيد . . . » .

إنما هو تخريج حديث معقل ، وليس لحديث ابن عباس ، وأن تخريج هذا سقط من « المجمع » ، فوجب بيان ذلك والتنبيه عليه ؛ حتى لا يشكل ذلك على أحد .

ومن العجيب أن لا ينبه على هذا صاحبنا الشيخ حمدي السلفي في تعليقه

على حديث معقل المشار إليه في « المعجم الكبير » حين نقل عن الهيثمي في تخريجه وإعلاله بزيد ؛ وهو نقله عن المطبوعة من « المجمع » مشيراً إلى الجزء والصفحة منه ، وهو إنما وقع فيه عقب حديث ابن عباس كما بينته آنفاً ! وتبعه على ذلك المعلق على « تهذيب الآثار » !

٥٥٧٧ - (رأيتُهُ كَبَّر في أيامِ التشريقِ مِنْ صلاةِ الظُّهرِ يوم النَّحْرِ حتى خرج مِنْ مِنَىً ، يُكَبِّرُ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٥٨ / ٧٤١٧) من طريق سليمان بن داود الشاذكوني : ثنا عبد الواحد بن عبد الله الأنصاري : نا شرقي بن القطامي عن عمرو بن قيس عن مُحل بن وداعة عن شريح بن أبرهة قال : . . . فذكره مرفوعاً ، وقال :

« لا يروى عن شريح إلا بهذا الإسناد ، تفرد به شرقي بن القطامي » .

قلت : وبه أعله الهيثمي ، فقال (٢ / ١٩٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه شرقي بن قطامي ؛ ضعفه زكريا الساجي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكره ابن عدي في « الكامل » » .

كذا قال ! ولا فائدة كبرى من قوله : « وذكره ابن عدي . . . » ؛ ما دام أنه لم يذكر قوله فيه ، وهو :

« ليس له من الحديث إلا نحو عشرة ، وفي بعض ما رواه مناكير » .

وقد ضعفه غير الساجي أيضاً ؛ وكذبه شعبة واليوسفي . ومن مناكيره :

« من استنجى من الريح ؛ فليس منا » .

وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٨٦ / ٤٩) .

ثم إن في إسناد الحديث عللاً أخرى لم يتعرض الهيثمي لبيانها :

أولاً : محل بن وداعة ؛ لم أجده في شيء من كتب الرجال .

ثانياً : عبد الواحد بن عبد الله الأنصاري ؛ حاله كالذي قبله .

ثالثاً : الشاذكوني ؛ متروك ؛ مع حفظه ؛ بل كذبه ابن معين وصالح جزرة ، وغيرهما .

لكنْ ؛ لعل للحديث طريقاً أخرى إلى شرقي بن قطامي ؛ فقد ذكره الحافظ في ترجمة شريح من رواية ابن قانع وأبي نعيم عنه ، وقال :

« وإسناده ضعيف » .

٥٥٧٨ - (كان يُكبِّر في صَلاةِ الفَجْرِ يومَ عرفةَ إلى صلاةِ العصْرِ من آخرِ أيامِ التشريقِ ؛ حين يُسَلِّمُ مِنَ المكتوبات) .

موضوع . أخرجه الطبراني في جزء « فضل عشر ذي الحجة » (ق ١٣ / ١) ، والدارقطني في « سننه » (٢ / ٤٩ / ٢٧) ، والبيهقي (٣ / ٣١٥) عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عن علي بن حسين (وقال البيهقي : عن جابر عن عبد الرحمن بن سابط) عن جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« عمرو بن شمر ، وجابر الجعفي ؛ لا يحتج بهما » .

قلت : عمرو ؛ شَرٌّ منه ؛ فقد كذبه بعضهم ، وقال ابن حبان :

« رافضي ، يشتم الصحابة ، ويروي الموضوعات عن الثقات » . بل قال الحاكم :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره » .

وقد ساق له الذهبي في « الميزان » نماذج من أحاديثه التي أنكرت عليه ، هذا أحدها .

وفي رواية للدارقطني (٢٩) من طريق نائل بن نجيح عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر وعبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله بلفظ :

كان إذا صلى الصبح من غداة عرفة يقبل على أصحابه فيقول : « على مكانكم » ويقول :

« الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، الله أكبر ولله الحمد ، فيكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق » .

وبالإضافة إلى سوء حال عمرو بن شمر ، فقد اختلف عليه في إسناده على وجوه تقدم الإشارة إلى بعضها ، وهذا وجه آخر يرويه نائل بن نجيح ، وهو ضعيف . وسائر الوجوه قد ذكرها الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٢٤) ، وفيما ذكرنا كفاية .

٥٥٧٩ - (مَنْ لقيَ اللهَ وهو لا يُشْرِكُ به شيئاً ؛ دَخَلَ الجنةَ ، ولم تَضره معه خطيئةٌ ؛ كما لو لَقِيَهُ وهو مشركٌ به دَخَلَ النار ولم ينفَعْهُ معه حسنةٌ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ١٧٠) : ثنا أبو أحمد وأبو نعيم قالا : ثنا سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه - هذا في حديث أبي أحمد الزبيري - قال :

نزل رجل على مسروق ، فقال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . قال أبو نعيم في حديثه :

جاء رجل أو شيخ من أهل المدينة ، فنزل على مسروق ، فقال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : قال رسول الله ﷺ :

« من لقي الله لا يشرك به شيئاً ؛ لم تضره معه خطيئة ، ومن مات وهو يشرك به لم ينفعه معه حسنة » .

قال عبد الله (هو ابن الإمام أحمد) :

« والصواب ما قاله أبو نعيم » .

وأخرجه ابن جرير في « تهذيب الآثار » (٢ / ١٦٥ / ١٤٣٩) من طريقين آخرين عن أبي أحمد - وهو الزبيري - ، ثم من طريق معاوية بن هشام عن سفيان . به ، ولفظه :

« نزل شيخ على مسروق من أهل المدينة ، فحدَّثه عن عبد الله بن عمرو . . . » إلخ .

ولفظ أبي أحمد الزبيري قال :

« نزل عليَّ مسروق ضيفاً ، فقال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : . . . » .

قلت : وهو بهذا اللفظ مخالف للفظه عند أحمد ، وللفظ أبي نعيم ومعاوية بن هشام ؛ فإن ألفاظهم متفقة على أن مسروقاً هو المُضِيفُ ، والرجل هو الضيف ؛ بخلاف هذا اللفظ . فيمكن أن يكون قد سقط من الناسخ أو الطابع لـ « التهذيب » ذكر الرجل ، فيكون الأصل « نزل [رجل] على مسروق ضيفاً » . وبذلك يتفق

هذا اللفظ مع الألفاظ الأخرى .

ثم إن ظاهر هذه الألفاظ أن القائل : « سمعت عبد الله بن عمرو » ، والمحدث عنه : إنما هو الرجل الذي لم يسمَّ ، وليس مسروقاً كما جزم به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « المسند » (١٠ / ١٢٢ ـ ١٢٣) ، دون حجة ملزمة مقنعة ! بل هو خلاف الظاهر ؛ لأن كلام محمد بن المنتشر إنما هو عن نزول الرجل على مسروق ، وقوله : « سمعت عبد الله بن عمرو » ؛ فإعادة الضمير المستتر لـ « فقال » إلى أقرب مذكور ـ الذي هو مسروق ـ ؛ خلاف ما يقتضيه سياق الكلام والأسلوب العربي الذي أفهمه . أقول هذا وأنا متذكر لأصلي الأعجمي ! ولكن ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ . على أنه قد سبقني إلى هذا الفهم وجرى عليه الحافظ الهيثمي ـ وما يدريني لعله مستعرب مثلي ! ـ ؛ فإنه ابتدأ الحديث في « المجمع » (١ / ١٩) بقوله :

« وعن رجل قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص . . . » . فساق الحديث ، وقال :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح ؛ ما خلا التابعي ؛ فإنه لم يسمَّ ، ورواه الطبراني فجعله من رواية مسروق عن عبد الله بن عمرو » .

قلت : رواية الطبراني هذه لا أدري حال إسنادها ؛ فإن الجزء الذي فيه مسند ابن عمرو من « معجم الطبراني الكبير » لم يطبع بعد ، ولا أستبعد أن تكون كرواية أبي أحمد الزبيري عند ابن جرير ؛ فإنها صريحة بما قال الهيثمي ، ولكن قد علمت ما فيها من الشذوذ والمخالفة للروايات الأخرى .

وإلى أن يتبين لنا حال رواية الطبراني هذه ، نتوقف عن الحكم على هذا الإسناد بصحة أو ضعف .

ثم وقفت - والحمد لله - على رواية الطبراني ، ساقها السيوطي في « اللآلي » (١ / ٤٤) : قال الطبراني : حدثنا محمد بن إسحاق بن راهويه : حدثنا أبي : أنبأنا يحيى بن اليمان : حدثنا سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن مسروق قال : سمعت عبد الله بن عمرو فذكره . . . مرفوعاً بلفظ :

« لا يضر مع الإسلام ذنب ، كما لا ينفع مع الشرك عمل » .

وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ١٠٨) من طريق أخرى عن إسحاق به . وقال :

« تفرد به يحيى بن يمان ، وقال غير يحيى : نزل رجل على مسروق فقال : سمعت عبد الله بن عمر [و] يقول . . . » .

قلت : يشير إلى رواية أبي نعيم ومن تابعه عند أحمد وغيره . وهو يريد بذلك إعلال رواية يحيى المصرحة بسماع مسروق للحديث من جهة ، وبإسقاطه ذكر الرجل من جهة أخرى ، وكذلك فعل الطبراني ؛ فقال - كما في « اللآلي » - :

« هكذا رواه يحيى بن اليمان ، وخالفه الناس ؛ حدثنا علي بن عبد العزيز : حدثنا أبو نعيم . . . » .

قلت : فساقه كما تقدم في رواية أحمد .

وفي إعلال الطبراني وصاحبه أبي نعيم الأصبهاني لرواية يحيى بن اليمان بمخالفته لرواية أبي نعيم - واسمه الفضل بن دكين - دليل قاطع على أنهما يفهمان

[من][*] رواية أبي نعيم أن القائل : سمعت عبد الله بن عمرو إنما هو الرجل الذي أسقطه يحيى ، فصار القائل في روايته مسروقاً ، ولو كان الأمر كما فهم الشيخ أحمد شاكر ـ أن القائل في رواية أبي نعيم هو نفسه ـ ؛ لم يكن ثمة خلاف بين روايته ورواية ابن اليمان كما هو ظاهر ! فهو دليل صريح من هذين الإمامين إلى خطأ الشيخ في فهمه المذكور .

هذا ؛ وبالإضافة إلى مخالفة ابن اليمان لأبي نعيم ومَنْ تابعه ، فهو ضعيف لا يحتج به لسوء حفظه إذا تفرد ، فكيف إذا خالف ؟!

ثم إن قول عبد الله بن أحمد في آخر الحديث :

« والصواب ما قاله أبو نعيم » .

فلم يظهر لي كبير خلاف بين روايته ورواية أبي أحمد الزبيري حتى يصار إلى الترجيح ، لا سيما بعد أن تبين أن مرجع روايتيهما إلى الرجل الذي لم يسم . والله أعلم .

هذا ؛ ولما أورد السيوطي الحديث في « الجامع الكبير » برواية أحمد والطبراني قال :

« وصُحِّحَ » .

فأشار إلى تمريض تصحيحه ، وهو الصواب ؛ كما شرحناه لك شرحاً ربما لا تجده في كتاب .

(*) ما بين المعقوفتين ليست في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ . (الناشر) .

٥٥٨٠ - (الكلامُ في المسجِدِ لَغْوٌ ؛ إلا قراءةَ القرآنِ ؛ وذِكْرَ اللهِ عزَّ وجلَّ ؛ أو مسألةَ خَيْرٍ) .

منكر . أخرجه اللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (مجلد ٢ / ٦٢٨ / ١١٢١) : أخبرنا عبيد الله بن محمد بن أحمد : أخبرنا علي بن محمد ابن أحمد بن يزيد قال : ثنا أبي قال : ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ... فذكره .

قلت : وهذا حديث منكر ، وإسناد مظلم ؛ من دون سعيد بن أبي عروبة ؛ لم أعرفهم ، ومحمد بن أحمد بن يزيد والد علي ؛ يحتمل أن يكون هو الذي في « الميزان » :

« محمد بن أحمد بن يزيد البلخي ، عن عبد الأعلى النرسي . قال ابن عدي : يسرق الحديث ، كتبت عنه بدمشق ، وكان يقول : إنه من سامرا ، حدثنا بأشياء منكرة ، ولم يكن من أهل الحديث ، فحدثنا عن عبد الأعلى : حدثنا حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً :

« ائتمن الله على وحيه جبرائيل ومحمداً ومعاوية » » .

قلت : والظاهر أنه من شيوخ الطبراني أيضاً ؛ فقد ذكره الخطيب في « تاريخ بغداد » (١ / ٣٧٢) :

« محمد بن أحمد بن يزيد النرسي . حدث عن أبي عمرو الدوري المقري . روى عنه أبو القاسم الطبراني » .

ثم ساق له حديثاً آخر ، وهو في « صغير الطبراني » (ص ١٦٦) وفي « الروض

النضير » برقم (٤٤١) .

لكن يرد هنا إشكال ، وهو أن الحافظ ذكر في « اللسان » في مكان آخر أنه مات سنة ثلاث وأربعين وثلاث مئة . ومن المعلوم أن سعيد بن أبي عروبة مات سنة خمس وخمسين ومئة ، فبين وفاتيهما نحو قرن ونصف من الزمان ، فالظاهر أنه سقط راوٍ أو أكثر من بينهما . والله أعلم .

٥٥٨١ - (لُعِنَتِ القدريةُ على لِسَانِ سبعينَ نبياً ، آخرهم محمدٌ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ١٤٩) من طريق الدارقطني ، وهذا في كتابه « العلل » - كما في « الجامع الصغير » - بسنده عن **محمد بن عثمان** قال : نا عبادة بن زياد قال : نا أبو صالح الحراني (الأصل : الحراز) قال : نا شريك عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي عليه السلام عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال ابن الجوزي :

« حديث لا يصح ؛ فإن الحارث كذاب . قاله ابن المديني ، وكذلك محمد بن عثمان » .

ونقله عنه المناوي في « فيض القدير » وأقره . ولخص ذلك في « التيسير » فقال :

« في إسناده كذاب » .

وفي إطلاق ذلك نظر من ناحيتين :

الأولى : أن الحارث - وهو ابن عبد الله الأعور - ، وإن كان قال فيه ابن المديني :

« كذاب » . وقال الشعبي :

« كان يكذب » .

فإن العلماء لم يحملوا ذلك على الكذب في رواية الحديث ؛ فقال الذهبي في « الميزان » بعد أن حكى أقوال الموثقين والجارحين :

« والجمهور على توهين أمره ، مع روايتهم لحديثه في الأبواب ، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه ، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكايته ، وأما في الحديث النبوي فلا » . ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف » . وقال الذهبي في « تاريخ الإسلام » (٣ / ٤) :

« كان فقيهاً فاضلاً من علماء الكوفة ؛ ولكنه ليِّن الحديث » .

قلت : فهذا هو القول العدل فيه : إنه ضعيف ، ليس بكذاب ، ولا بثقة . وعلى ذلك جرى الحفاظ الذين جاءوا من بعد الأئمة المتقدمين ـ فيما أعلم ـ ؛ كالنووي والزيلعي والعراقي وغيرهم ممن ذكرنا ، فمحاولة بعض المعاصرين ـ كالمعلق على « التقريب » ـ ترجيح توثيقه والاحتجاج بحديثه حتى إن أحد المغاربة الغماريين ـ واغتر به بعض الطلبة ـ ألّف في ذلك رسالة خاصة بحجة أن تضعيف من ضعفه جرح غير مفسر ؛ فهي محاولة مردودة ؛ لأن اتفاق الحفاظ المشار إليهم بعد اختلاف مَن تقدمهم حجة لا يجوز مخالفتها ؛ ألا ترى إلى قول الحافظ ابن عدي فيه :

« عامة ما يرويه غير محفوظ » .

وهذا إنما قاله بعد أن سبر حديثه ، وقابله بأحاديث الثقات ، فهل يستطيع من يرجح خلافه أن يقول مثلاً :

« عامة ما يرويه محفوظ » ؟!

فرحم الله امرأً عرف حدَّه ، فوقف عنده .

والناحية الأخرى : قول ابن الجوزي :

« وكذلك محمد بن عثمان » .

ففيه نظر أيضاً ؛ فإن محمداً هذا هو ابن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر ، من الحفاظ المعروفين ؛ قال الخطيب :

« له تاريخ كبير ، وله معرفة وفهم » .

وثقه جماعة ؛ لكن كذبه عبد الله بن أحمد وغيره ؛ مثل الحافظ (مطين) ؛ لكنني رجحت في مقدمة كتابه « مسائل أبي جعفر شيوخه » أن هذا التكذيب كان بباعث البلدية والمعاصرة ، وإليه مال ابن عدي ، وقال :

« لم أر له حديثاً منكراً » .

وبه ختم ابن حجر ترجمته في « لسانه » مشيراً إلى أنه اختياره . والله أعلم .

ثم إن في الحديث علتين أخريين :

الأولى : اختلاط أبي إسحاق ـ وهو عمرو بن عبد الله السبيعي ـ وعنعنته ؛ فإنه كان مدلساً ، ولذلك ؛ قال أبو خيثمة :

« كان يحيى بن سعيد يحدث عن حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق : سمعت الحارث » . وقال شعبة :

« لم يسمع أبو إسحاق منه ؛ إلا أربعة أحاديث » .

والأخرى : عبادة بن زياد ـ وهو ابن موسى الأسدي ، ويقال فيه (عَبّاد) ـ ؛ قال فيه أبو داود :

« صدوق » . وقال موسى بن هارون :

« تركت حديثه » . وقال ابن عدي :

« له أحاديث مناكير في الفضائل » .

وللحديث شاهد يرويه محمد بن الفضل بن عطية عن كرز بن وبرة الحارثي عن محمد بن كعب القرظي قال :

ذكرت القدرية عند عبد الله بن عمر ، فقال :

« لعنت القدرية على لسان سبعين نبياً منهم نبينا ﷺ » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٤٩ / ٢ / ٧٣٠٤) ، واللالكائي في « شرح أصول السنة » (٢ / ٦٤٣ / ١١٥٩) ، وزاد الطبراني :

« وإذا كان يوم القيامة ، وجمع الله الناس في صعيد واحد ؛ نادى منادٍ يُسْمعُ الأولين والآخرين : أين خصماء الله ؟ فيقوم القدرية » . وقال :

« لم يروه عن كرز بن وبرة إلا محمد بن الفضل بن عطية » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي (٧ / ٢٠٦) وغيره .

وهذه الزيادة رواها بقية عن حبيب بن عمر الأنصاري عن أبيه عن ابن عمر عن عمر مرفوعاً مختصراً .

أخرجه ابن الجوزي في « العلل » (١ / ١٤٢ / ٢١٩) من طريق الدارقطني . وأعله بالاضطراب وجهالة حبيب .

وقد روي الحديث عن معاذ بن جبل وأبي هريرة ؛ بإسنادين ضعيفين ، وقد خرجتهما ، وبينت ضعفهما في « ظلال الجنة » (١ / ١٤٢ - ١٤٣ / ٣٢٥) ، فليرجع إليه من شاء .

وأحسن ما روي في الباب : حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ :

« ستة لعنتهم ، لعنهم الله ، وكل نبي مجاب الدعوة :

الزائد في كتاب الله ، والمكذب بقدر الله . . . » الحديث .

فقد صححه جمع ؛ لكن أعله الترمذي بالإرسال ، واستنكره الذهبي ، وقد بينت ذلك مع تخريجه في « ظلال الجنة » رقم (٤٤ ، ٣٣٧) .

وقد فات ابنَ الجوزي حديثُ عائشة هذا ، فأورده في « العلل » (١ / ١٤٣) من حديث علي رضي الله عنه ، وفي إسناده من يضع الحديث .

٥٥٨٢ - (إذا سَالتْ عليه الأمطارُ ، وجفَّفَته الرياحُ ؛ فلا بأس بالصلاة فيه . يعني : الحيطان تكون فيها العَذِرَة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٦٥ / ١ / ١١٩١) : حدثنا أحمد قال : ثنا عمرو بن عثمان الكِلابي قال : ثنا موسى بن أعين عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال : سئل ابن عمر عن الحيطان يكون فيها العذرة وأبوال الناس وروث الدواب ؟ قال : . . . فذكره ، وقال في آخره :

« يذكر ذلك عن النبي ﷺ » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن عبيد الله بن عمر إلا موسى ، تفرد به عمرو » .

قلت : وهو ليِّن ، تركه النسائي كما في « الكاشف » ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، وكان قد عمي » . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٢٨٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عَمرو بن عثمان الكلابي الرقي ؛ ضعفه أبو حاتم والأزدي ، ووثقه أبو حاتم بن حبان ، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة . وبقية رجاله رجال (الصحيح) ؛ خلا شيخ الطبراني » .

قلت : كذا سكت عنه ، وكأنه لم يعرفه ، وهو أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني ، ساق له الطبراني في « أوسطه » عشرات الأحاديث من رواية الكلابي هذا وغيره (١ / ٥٧ / ٢ - ٦٥ / ١ / ١٠١٥ - ١١٩١) ؛ هذا آخرها ، وأخرج أحدها في « معجمه الصغير » (ص ٥ - هندية) و (رقم ٨٠٨ - الروض النضير) ؛ كناه فيه بأبي الفوارس ، وقد أورده الذهبي في « الميزان » وفي « الضعفاء » وقال :

« قال أبو عروبة : ليس بمؤتمن على دينه » .

٥٥٨٣ - (لأَنْ أَحْرُسَ ثلاثَ ليالٍ مرابطاً مِنْ وراءِ بيضةِ المسلمينَ ؛ أحبّ إليّ مِنْ أنْ أُصلّيَ ليلةَ القدرِ في أَحَدِ المسجِدَيْنِ : المدينة أو بيت المقدس) .

موضوع . أخرجه الديلمي في آخر حرف (لا) من « مسند الفردوس » (ص ٢١٦ - مصورتي) من طريق أبي الشيخ بسنده عن مهدي بن جعفر : حدثنا

محمد بن شعيب بن شابور : حدثنا سعيد بن خالد بن أبي طويل أنه سمع أنس ابن مالك يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ فإن ابن أبي طويل هذا اتهمه غير واحد من الأئمة ؛ كما تقدم بيانه تحت حديثه هذا .

وقد رواه عنه بعضهم بلفظ آخر أغرق في النكارة من هذا (١٢٣٤) ، وأخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣١٧) بنحوه ، وقال فيه :

« يروي عن أنس بن مالك ما لم يتابع عليه ، لا يحل الاحتجاج به » . ولذا قال الحافظ :

« منكر الحديث » .

ومهدي بن جعفر ؛ صدوق له أوهام ، وقد خالفه غير واحد ؛ فرواه عن ابن شابور به بسياق آخر ، كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً .

ثم أخرجه الديلمي من طريق ابن شاهين بسنده عن يحيى بن صالح : حدثنا جميع عن خالد عن أبي أمامة رفعه مثله .

قلت : وهذا كالذي قبله في الضعف ، جميع هذا هو ابن ثوب السلمي ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

والحديث ؛ ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية أبي الشيخ عن

أنس ، وابن شاهين ، والبيهقي في « الشعب » عن أبي أمامة .

٥٥٨٤ - (لأَنْ أَلْعَقَ القصعةَ أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أتصدقَ بمثلها طعاماً) .

منكر . أخرجه الديلمي في « مسنده » (ص ٢١٧) من طريق الحسن بن سفيان : حدثنا نصر بن علي : حدثتني أم يونس بنت يقظان الجاشعية : حدثتني ريطة - وكان أبوها من أصحاب النبي ﷺ - عن أبيها رفعه .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ فوق نصر بن علي ؛ لم أعرفهم ، وقد ذكروا في المجهولات من النساء :

١ - ريطة بنت حريث .

٢ - أم يونس بنت شداد .

فراجع « الميزان » و « التقريب » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الكبير » للحسن بن سفيان .

٥٥٨٥ - (لأنْ أَمْرَضَ على سَاحلِ البَحْرِ ؛ أَحبُّ إليَّ من أن أَصِحَّ فأعتق مئة رجل ، ثم أُجَهِّزهم وخيولَهم في سبيلِ الله عز وجل) .

منكر . أخرجه الديلمي عقب الحديث السابق من طريق أبي الشيخ عن الحسين بن مدرك : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله القرشي : حدثنا عون بن حبان عن عاصم بن ضمرة عن علي رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ القرشي هذا منكر الحديث ؛ كما قال أبو حاتم وتبعه الحافظ .

وشيخه عون بن حبان ؛ كأنه مجهول ؛ لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم ، وأما ابن حبان فذكره في (ثقات أتباع التابعين) ، فقال :

« شيخ بصري ، يروي عن إبراهيم النخعي وبكر بن عبد الله المزني . روى عنه أبو وهب عبد العزيز بن عبد الله القرشي ، يُغْرِب » . وفي « اللسان » :

« وقال ابن عدي في ترجمة القرشي هذا : عون بن حبان ؛ عزيز الحديث المسند جداً ، ونسخته عشرون حديثاً بأسانيد مختلفة ، يرويها الحسن بن مدرك عن عبد العزيز القرشي عنه » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الكبير » للديلمي ، وحقه أن يعزوه لأبي الشيخ ؛ كما هو الملاحظ عليه في مثله مما سبق قريباً .

٥٥٨٦ - (لأنْ تَدْعُوَ أخاك المسلم فَتُطْعِمَهُ وتسقيَهُ ؛ أعظمُ لأَجْرِكَ من أن تتصدقَ بخمسةٍ وعشرينَ درهماً) .

منكر . أخرجه الديلمي عقب الحديث السابق بسنده عن يزيد الرقاشي عن أنس رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد الرقاشي ؛ قال الذهبي في « الكاشف » والعسقلاني في « التقريب » :

« ضعيف » .

٥٥٨٧ - (لأن يوسِّع أحدُكم لأخيه في المجلس ؛ خيرٌ له مِنْ عِتْقِ رقبة) .

منكر . أخرجه الديلمي (ص ٢١٨) من طريق ابن شاهين عن محمد بن

القاسم مولى بني هاشم : حدثنا عباس بن مطرف عن رِشدين بن سعد عن جرير عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رشدين هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، ورجح أبو حاتم عليه ابنَ لهيعة . وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين ؛ فخلط في الحديث » .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

والحديث ؛ عزاه السيوطي لابن شاهين .

واعلم أنني بادرت إلى تخريج هذا الحديث والأربعة التي قبله من « مسند الفردوس » ؛ لأنه أوردها في فصل (لا) مما لا يخطر طلبه فيه عند الحاجة .

٥٥٨٨ ـ (مَنْ قالَ : إنِّي مُؤْمِنٌ ؛ فهو كافِرٌ ، ومَنْ زَعَمَ أنه عَالِمٌ ؛ فهو جاهلٌ ، ومَنْ زعمَ أنه في الجنة ؛ فهو في النار) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير الطبري في « التهذيب » (٢ / ١٩٥ / ١٥٢٢) : حدثنا **ابن حميد** قال : حدثنا جرير عن مغيرة عن **موسى بن زياد أبي الديلم** عن الحسن قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرسال الحسن إياه ـ وهو ابن أبي الحسن البصري ، ومراسيله قالوا : كالريح ! ـ فإن السند إليه ضعيف ؛ موسى بن زياد ؛ أورده البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ٢٨٤) ، وابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٤٣) برواية مغيرة بن مقسم عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأورده الدولابي في كتابه بهذه الكنية : (أبي الديلم) . فهو في عداد المجهولين .

وابن حميد : هو محمد بن حميد الرازي ؛ حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه .

وقد وجدت للشطر الأخير منه طريقاً أخرى :

أخرجها البغوي في « حديث علي بن الجعد » (١٣ / ١٤٢ / ٢) من طريق أبي الأشهب عن الحسن به .

وأبو الأشهب ـ واسمه جعفر بن حيان العطاردي البصري ـ ثقة من رجال الشيخين ، فهو عن الحسن صحيح .

وقد وصله عنه بعض التلفاء ، وهو ضرار بن عمرو عن الحسن عن أنس مرفوعاً ، وزاد في أوله فقال :

« من قال : إنه في النار ؛ فهو في النار ، ومن قال : إنه في الجنة ؛ فهو في النار » .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٠٤ / ٢) وقال :

« ضرار ؛ منكر الحديث » . وقال البخاري والدولابي :

« فيه نظر » .

وذكر له الذهبي هذا الحديث من مناكيره .

وروي الحديث بتمامه من طريق نصر بن زكريا الخجندي : نا أحمد بن الحسن : نا عمرو بن عاصم عن همام عن ليث عن نعيم بن أبي هند عن عمر بن

الخطاب مرفوعاً .

أخرجه أبو علي النيسابوري في « جزء من فوائده » (٢ / ٢) بسنده عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الانقطاع بين نعيم بن أبي هند وعمر بن الخطاب ؛ فإن أكثر حديثه عن التابعين ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة غير أبيه ، مات سنة (١١٠) .

الثانية : ليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ؛ ضعيف وكان اختلط .

الثالثة : عمرو ـ وهو ابن عاصم الكلابي ـ ؛ فيه ضعف من قبل حفظه ، وقد خالفه في إسناده محمد بن كثير العبدي الثقة كما يأتي .

الرابعة : نصر بن زكريا الخجندي ؛ الظاهر أنه الذي في « الميزان » :

« نصر بن زكريا البخاري ، عن يحيى بن أكثم بخبر باطل هو آفته » .

ورواه ابن بطة في « الإبانة » (٧ / ٩١ / ٢) بإسناد صحيح عن قتادة : أن عمر بن الخطاب قال : . . . فذكره موقوفاً عليه ، قال :

فنازعه رجل فقال : إن تذهبوا بالسلطان فإن لنا الجنة ! قال : فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من زعم أنه في الجنة فهو في النار » .

ورجاله كلهم معروفون من رجال « التهذيب » ؛ غير شيخ ابن بطة : أبي ذر أحمد بن محمد بن الباغندي ، وهو ثقة ، له ترجمة في « تاريخ بغداد » (٥ / ٨٦) .

فالعلة الانقطاع بين قتادة وعمر .

وقد وجدت للجملة الثانية من حديث الترجمة طريقين آخرين :

الأول : رواه محمد بن كثير : نا همام عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر ـ لا أعلمه إلا ـ عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٢٩ / ١ / ٦٩٨٩) ، (٧ / ٤٣٣ / ٦٨٤٢ ـ ط) وقال :

« لا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن كثير » .

قلت : وهو العبدي البصري ، ثقة من رجال الشيخين ، وقد خالفه عمرو بن عاصم الكلابي ؛ فرواه عن ليث بإسناد آخر له عن عمر ، كما تقدم .

وهذا أصح ؛ لأن العبدي أوثق من الكلابي ، ومداره على ليث ، وقد عرفت ضعفه ، وبه أعله الهيثمي (١ / ١٨٦) .

والآخر : يرويه موسى بن إبراهيم المروزي قال : نا موسى بن جعفر عن جعفر ابن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي مرفوعاً ، وزاد :

« ومن قال : إني في النار ؛ فهو في النار » .

وهذا إسناد مسلسل بأهل البيت رضي الله عنهم ؛ لكن راويه المروزي هذا كذاب ، كما تقدم مراراً في عدة أحاديث ، فانظر مثلاً الأرقام (١٠٩ ، ٣١١ ، ٧٧٤) .

وتابعه كذاب مثله : داود بن سليمان الغازي عن علي بن موسى الرضا بإسناده عن آبائه ؛ دون الزيادة .

أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٤٩٥) .

ورواه بعض الضعفاء مقطوعاً عن يحيى بن أبي كثير موقوفاً عليه ، وزاد :

« ومن قال : إني جاهل ؛ فهو جاهل » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٣٤) من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي : ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عنه .

قلت : وهذا مع وقفه فإن المصيصي هذا كان يسرق الأخبار كما قال ابن حبان ، ثم إنه خالف من رواه عن محمد بن كثير بغير هذا الإسناد عن ابن عمر مرفوعاً ببعضه كما تقدم .

وجملة القول ؛ بأن حديث الترجمة لا يزال على ضعفه ؛ لأن كل هذه الطرق لا يوجد فيها ما يصلح الاعتضاد به ، لا سيما وكثير منها منقطع وفي طبقة واحدة . والله أعلم .

إذا عرفت ما سبق ؛ فمن الغريب جزم ابن الجوزي في كتابه « تلبيس إبليس » بنسبة الجملة الأولى إلى النبي ﷺ بقوله (١٨١) :

« وقد قال النبي ﷺ : من قال : إني في الجنة ؛ فهو في النار » !

ولقد كان الأولى به أن يورده في كتابه الآخر : « العلل المتناهية » ، أو « الأحاديث الموضوعة » ، ولكنه في الواقع يجمع في شخصيته العلمية بين النقيضين ، شأنه في ذلك شأن ابن حبان ؛ فكما أن هذا متساهل في التوثيق ، فهو متشدد في التجريح ،

فابن الجوزي بقدر ما يتشدد في الكتابين المذكورين فهو يتساهل في كتبه الأخرى فيروي فيها المنكرات والواهيات ؛ بل والموضوعات ، وقد صرح بنحو هذا الحافظ السخاوي ، فقال في « فتح المغيث » (١ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨) :

« ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » كثيراً مما أورده في « الموضوعات » ، كما أن في « الموضوعات » كثيراً من الأحاديث الواهية ؛ بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه » .

قلت : وقد خرجت بعض الأحاديث التي تصلح مثالاً لما ذكره السخاوي رحمه الله فيما يأتي ، فانظر الحديث الآتي برقم (٦٩١٩) وما بعده . ولذلك ؛ فقد أحسن أخونا أبو الحارث الحلبي صنعاً في حذفه الأحاديث الضعيفة من مختصره الذي سماه « المنتقى النفيس من تلبيس إبليس » .

٥٥٨٩ ـ (يا عليّ ! إنك سَتَقْدمُ على الله أنت وشِيعَتُك راضينَ مرضِيِّينَ ، ويَقْدمُ عليه عدوُّك غضاباً مقمحين) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٣٣ / ٢ / ٤٠٩١) من طريق عبد الكريم أبي يعفُور عن جابر عن أبي الطفيل عن عبد الله بن نجيّ :

أن علياً أتي يوم البصرة بذهب أو فضة ، فنكت وقال : ابيضّي واصفرّي ، وغرّي غيري . غري أهل الشام غداً لو ظهروا عليك . فشق قوله ذلك على الناس ، فذكر ذلك له ، فأذّن في الناس ، فدخلوا عليه ، فقال : إن خليلي ﷺ قال : . . . فذكره . وزاد :

« ثم جمع عليٌّ يده إلى عنقه يريهم كيف الإقماح » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي الطفيل إلا جابر ، تفرد به عبد الكريم أبو يعفُور » .

قلت : وهو عبد الكريم بن يعفور أبو يعفور الجعفي ؛ كما في « تاريخ البخاري » برواية قتيبة بن سعيد عنه ، وسكت عليه ، وروى عنه أيضاً أبو موسى الأنصاري ؛ كما في « جرح ابن أبي حاتم » (٣ / ١ / ٦١ / ٣٢٠) وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : هو من عتق الشيعة . قلت : ما حاله ؟ قال : هو شيخ ليس بالمعروف » .

وذكر أنه روى عن جابر بن زيد . كذا وقع فيه : (زيد) ، وأظنه خطأً مطبعياً ، والصواب : (يزيد) ؛ فإنه جابر بن يزيد ، وهو الجعفي . وفي « الميزان » :

« عبد الكريم الخزاز ؛ عن جابر الجعفي ؛ قال الأزدي : واهي الحديث جداً .

عبد الكريم ؛ شيخ الوليد بن صالح ، أراه (الخزاز) ؛ قال أبو حاتم : كان يكذب .

عبد الكريم بن يعفور الخزاز ؛ هو المذكور ؛ قال أبو حاتم : من عتق الشيعة » .

قلت : هذا هو الأول الراوي عن الجعفي يقيناً ؛ لكن ليس عند ابن أبي حاتم (الخزاز) .

وأما عبد الكريم الذي قبله ؛ فهو آخر ؛ فرق بينه وبين ابنِ يعفور ابنُ أبي حاتم نفسُه ، وقال عن أبيه :

« كان يكذب » .

وكلام الحافظ في « اللسان » مشوش لا يتحصل منه شيء واضح ، ولعله من النساخ .

وجملة القول ؛ أن ابن يعفور هذا مجهول الحال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وشيخه جابر ؛ هو الجعفي ؛ كما تقدم ؛ قال الحافظ :

« ضعيف رافضي » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« من أكبر علماء الشيعة ، وثقه شعبة ؛ فَشَذَّ ، وتركه الحفاظ » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٩ / ١٣١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه جابر الجعفي ، وهو ضعيف » .

وأقول : إن هذا الحديث ـ مع ضعف إسناده الشديد ـ لوائح الوضع الشيعي ظاهرة عليه ، كبعض الأحاديث الأخرى الآتية ، ولذلك يستغلها بعض متعصبة دعاتهم ، الذين يتظاهرون بالتقارب والتعاطف مع أهل السنة ، كالشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه « أصل الشيعة وأصولها » ؛ فإنه زعم فيه (ص ١٠٩ ـ ١١١ / طبعة ١٣٧٧) :

أن أول من وضع بذرة التشيع في الإسلام وتعاهدها حتى نمت وترعرعت في حياته ، ثم أثمرت بعد وفاته ، إنما هو رسول الله ﷺ !!

ثم استشهد على ذلك ببعض أحاديث نقلها عن السيوطي وغيره ، موهماً القراء صحتها وثبوتها عنده ، أعني : السيوطي ، ومن عزا الحديث إليهم من أهل السنة ، فقال :

« لا من طريق الشيعة والإمامية ، بل من أحاديث علماء السنة وأعلامهم ، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكةٍ فيها الكذب والوضع » .

ثم ساق بعضها معزوّة لابن عساكر وغيره ، ممن نص السيوطي نفسه في مقدمة « الجامع الكبير » أن مجرد العزو إليهم يعني ضعف حديثهم فيستغنى بالعزو إليها عن بيان ضعفه . فهل جهل الشيعي ذلك ، وهو الموصوف في طرة كتابه بـ « سماحة الإمام الأكبر » أم تجاهله لغاية في نفسه ؟! ثم لم يقنع بذلك حتى أوهم القراء أنها من الطرق الوثيقة !!

وهذا مما يؤكد ـ مع الأسف ـ أن الشيعة لا يزالون ـ كما وُصِف قدماؤهم ـ أكذب الطوائف في الحديث النبوي ، مع فارق في الوسيلة ؛ فأولئك بلصق الأسانيد وتركيبها على الأحاديث التي يضعونها انتصاراً لتشيعهم ، وهؤلاء بالتقاط الأحاديث المنكرة والموضوعة من كتب أهل السنة وإيهام القراء منهم ومن غيرهم أنها ثابتة عند أهل السنة !

وهؤلاء الشيعة يعلمون يقيناً أنه ليس كل حديث رواه أهل السنة في أي كتاب من كتبهم هو صحيح عندهم ، ولو كان له طرق أو أسانيد ، ولذلك ؛ ألفوا كتبهم المتنوعة لتمييز صحيحها من ضعيفها كما هو معلوم ، وما هذه « السلسلة » التي بيدك إلا سيراً على نهجهم واقتفاءً لآثارهم في نصحهم للأمة . فكيف جاز لـ « سماحة الإمام الأكبر » أن يتجاهل هذا كله ويوهم الناس جميعاً خلاف الحقيقة !!

وهذا نقوله فيما عزاه لمؤلفٍ من أهل السنة يروي الأحاديث بطرقه وأسانيده عادة ؛ كابن عدي وابن عساكر ، فما يقول القراء الكرام في هذا الشيعي إذا علموا أنه عزا حديث الترجمة لابن الأثير في « النهاية » فقط ، وهو لا يروي فيه

الأحاديث بالأسانيد ، وإنما يعلقها تعليقاً ليشرح منها لفظاً غريباً مثل (مقمحين) في هذا الحديث ؟! فهو كما لو عزا الحديث لـ « القاموس » أو « لسان العرب » وغيرها من كتب اللغة ! فهل يفعل ذلك عالم مخلص مهما كان مذهبه ؟! فكيف به وهو يوهم القراء أنه عند ابن الأثير بطريق من الطرق الوثيقة ، وقد عرفت أنه عند الطبراني من طريق غير وثيقة ؛ بل هي من رواية شيعي مجهول عن شيعي متروك متهم ؛ فرجع الحديث إلى أنه من طريق الشيعة ؟! ورواية أهل السنة إياه من الأدلة الكثيرة على تجردهم وإنصافهم ، ولهذا كان من علامة أهل السنة أنهم يروون ما لهم وما عليهم ، ومن علامة غيرهم أنهم يروون ما لهم ، ولا يروون ما عليهم !

قلت : والحديث الآتي من الأدلة الكثيرة على ذلك ، وهو في الوقت نفسه من أحاديث الشيعي المتقدم ذكره ، والتي زعم أنها من طرق أهل السنة الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع ! فتأمله لتعلم هل هو صادق فيما قال فيه أم لا ؟!

وقد وقفت لحديث الترجمة على طريق أخرى ؛ يرويه حرب بن الحسن الطحان : ثنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ قال لعلي : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

« أنت وشيعتك تردون عليَّ الحوض رواءً مرويين مبيضة وجوهكم ، وإن عدوك يردون عليَّ ظماءً مقبحين » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣١٩ / ٩٤٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالضعفاء وبعضهم أشد ضعفاً من بعض ، وأحدهم شيعي ، كما يأتي بيانه تحت الحديث (٥٥٩١) .

٥٥٩٠ - (يا عليّ ! أنتَ وأصحَابُك في الجنة ، أنت وشِيعَتُك في الجنة ؛ إلا أنه مِمَّنْ يزعمُ أنه يُحِبُّكَ أقوام يُضْفَزُون الإسلام ثم يَلْفِظُونَهُ ، يقرأون القرآنَ لا يجاوزُ تراقِيَهُمْ ، لهم نَبَزٌ ، يقال لهم : الرافضة ، فإن أدْرَكْتَهُم فجاهِدْهُمْ ؛ فإنهم مشركون .

فقلتُ : يا رسولَ الله ! ما العلامةُ فيهم ؟ قال : لا يشهدونَ جُمُعَةً ولا جماعةً ، ويَطْعَنونَ على السَّلَفِ الأول) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١١٢ / ٢ / ٦٧٤٩) ، والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٣٥٨) من طريق الفضل بن غانم : حدثنا سوار ابن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن أم سلمة قالت :

كانت ليلتي ، وكان النبي ﷺ عندي ، فأتته فاطمة ، فسبقها علي ، فقال له النبي ﷺ : . . . فذكره ، وقال الطبراني :

« لم يروه عن عطية عن أبي سعيد عن أم سلمة إلا سوار بن مصعب » .

قلت : وهو متهم ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي وغيره :

« متروك » . وقال ابن حبان (١ / ٣٥٦) :

« كان ممن يأتي بالمناكير عن المشاهير ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها » . بل قال الحاكم :

« روى عن الأعمش وابن خالد المناكير ، وعن عطية الموضوعات » .

قلت : وهذا من روايته عن عطية كما ترى ، فهو من موضوعاته ، على ضعف عطية .

والفضل بن غانم ؛ قريب منه ؛ قال الذهبي :

« قال يحيى : ليس بشيء . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . وقال الخطيب : ضعيف » .

وبه أعله الهيثمي (١٠ / ٢٢) ، والأولى إعلاله بشيخه ؛ لأنه متهم كما تقدم ، على أنه قد تابعه جميع بن عمير البصري ؛ لكن خالفه في إسناده ، فقال : حدثنا سوار عن محمد بن جحادة عن الشعبي عن علي مرفوعاً به . رواه عنه عصام بن الحكم العكبري .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٢٩) ، والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٢٨٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٩٧) وقال :

« حديث لا يصح ، وسوار ليس بثقة ؛ قال ابن نمير : جميع من أكذب الناس . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث » .

قلت : هذا خطأ فاحش ! تبعه عليه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٧٩) ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٣٦٦) ، وصاحبي المعلّق على « فضائل الصحابة » : وصي الله بن محمد عباس (٢ / ٦٥٥) وغيرهم ؛ فإن الذي قال فيه ابن نمير وابن حبان ما ذكر ؛ إنما هو جميع بن عمير التيمي الكوفي ، وهو تابعي ، روى عن ابن عمر وعائشة ! وأما جميع الراوي لهذا الحديث ؛ فهو مُتأخر عن هذا جداً ، من طبقة شيوخ الأئمة الستة ! ثم هو بصري والأول كوفي ! ووقع في رواية أبي نعيم :

« جميع بن عبد الله » ؛ فسمى أباه (عبد الله) ! فلعله خطأ من الناسخ أو الطابع .

ثم إن الحافظ قد أورده في « التهذيب » تمييزاً ، برواية آخر عنه ، وقال :

« قلت : له في « الموضوعات » لابن الجوزي حديث باطل في شيعة علي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما في « التقريب » ؛ فجزم بأنه ضعيف .

وهذا مما لا وجه له عندي ؛ فإنه لم يرو تضعيفه عن أحد ، وفي ظني أنه توهم أنه هو آفة هذا الحديث الباطل ؛ كما يشعر به كلامه في « التهذيب » ، وفاته أن الآفة من شيخه سوار بن مصعب ، وهو متهم كما تقدم ، فالصواب أن يقال فيه :

« مجهول الحال » .

كما هي قاعدة أهل الحديث ، وانظر الكلام الآتي على هانئ بن هانئ في الحديث (٥٥٩٤) .

ومثله العكبري الراوي عنه ؛ ففي ترجمته أورد الخطيب حديثه هذا ، وذكر أنه روى عنه ثلاثة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وإن مما يؤكد أن آفة الحديث إنما هو سوار هذا ، وأنه هو الذي اضطرب وتلون في روايته بأسانيد مختلفة : أن أبا بكر القطيعي أخرجه في زوائده في « فضائل الصحابة » بسند صحيح عنه ؛ فقال (٢ / ٦٥٤ / ١١١٥) :

حدثنا إبراهيم بن شريك قال : ثنا عقبة بن مكرم الضبي قال : ثنا يونس بن

بكير عن السوار بن مصعب عن أبي الجحاف . قال أبو مكرم عقبة ـ وكان من الشيعة ـ : عن محمد بن عمرو عن فاطمة الكبرى عن أم سلمة قالت : . . . الحديث .

قلت : وأبو الجحّاف اسمه داود بن أبي عوف سويد التميمي ، وهو صدوق شيعي . فالآفة السوار كما تقدم ، وقال السيوطي :

« سوار ؛ متروك » .

(تنبيه) : هذا الحديث من الأحاديث التي أوردها الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء الشيعي في كتابه « أصل الشيعة » ، زاعماً أنها عند أهل السنة من طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع ! كما تقدم نقله عنه والرد عليه في الحديث الذي قبله ، فهذا مثال آخر على كذبه على أهل السنة ، ولكن من يَهُنْ عليه الكذب على رسول الله ﷺ لا يصعب عليه بعده شيء !

ثم إنه لم ينقل منه إلا طرفه الأول : « يا علي ! أنت وأصحابك في الجنة » ! فهو من الأدلة الكثيرة على ما ذكرته هناك : أن أهل الأهواء يروون ما لهم دون ما عليهم !

(فائدة) : قوله : (يضْفَزُون الإسلام) ؛ أي : يلقنونه ثم يتركونه ولا يقبلونه . كذا في « النهاية » . وكان الأصل : « يصفون » ، وفي « المجمع » : « يرفضون » ! والتصحيح من « التاريخ » و « النهاية » .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى ؛ من رواية أبي جناب الكلبي عن أبي سليمان الهمداني أو النخعي عن عمه ! عن علي قال : قال لي النبي ﷺ :

« يا علي ! أنت وشيعتك في الجنة ، وإن قوماً لهم نبز يقال لهم : الرافضة ، إن أدركتهم ؛ فاقتلهم ؛ فإنهم مشركون » .

قال علي : ينتحلون حُبَّنَا أهل البيت وليسوا كذلك ! وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر .

أخرجه عبد الله بن أحمد في « السنة » (٣ / ١٩٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبو جناب الكلبي أو مَنْ فوقه ، واسمه يحيى بن أبي حية ، وهو بكنيته أشهر ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه ؛ لكثرة تدليسه » .

وشيخه أبو (وفي الأصل : ابن) سليمان الهمداني ؛ أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« عن أبيه عن علي . لا يُدرى من هو ؟ كأبيه . وأتى بخبر منكر » .

قلت : كأنه يشير إلى هذا . والله أعلم .

٥٥٩١ - (أَمَا تَرْضَى أَنْ تكونَ رابعَ أربعَةٍ ؟ أول من يدخلُ الجنةَ أنا ، وأنت ، والحسنُ ، والحسينُ ؛ وأزواجنا عن أيمانِنَا وعن شَمَائِلِنَا ، وذَرارِينا خَلْفَ أزواجِنَا ، وشيعتنا من ورائنا) .

موضوع . أخرجه أبو بكر القطيعي في زوائد « الفضائل » (٢ / ٦٢٤ / ١٠٦٨) : حدثنا محمد بن يونس قال : ثنا عبيد الله بن عائشة قال : أنا إسماعيل ابن عمرو عن عمر بن موسى عن زيد بن علي بن حسين عن أبيه عن جده عن

علي بن أبي طالب قال :

شكوت إلى رسول الله ﷺ حسد الناس إياي ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمر بن موسى ـ وهو الوجيهي ـ ، وهو كما قال ابن عدي :

« ممن يضع الحديث متناً وإسناداً » . وقال أبو حاتم :

« ذاهب الحديث ، كان يضع الحديث » .

وإسماعيل بن عمرو ـ وهو الأصبهاني ـ ؛ ضعيف ، وبه أعله السيوطي في « الجامع الكبير » ، وعزاه لابن عساكر . وإعلاله بشيخه الوجيهي أولى كما لا يخفى ، وما أظنه عند ابن عساكر إلا من طريقه .

وللحديث طريق أخرى مضى برقم (٤٩٣١) ، يرويه حرب بن الحسن الطحان : ثنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده : أن رسول الله ﷺ قال لعلي : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

« إن أول أربعة يدخلون الجنة . . . » الحديث .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣١٩ / ٩٥٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالضعفاء :

الأول : محمد بن عبيد الله ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً ، ذاهب » . وقال الدارقطني :

« متروك ، وله معضلات » .

قلت : وهذا من معضلاته !

الثاني : يحيى بن يعلى - وهو الأسلمي القطواني - ؛ متفق على تضعيفه ، وهو من شيعة الكوفة .

والثالث : حرب بن حسن الطحان ؛ قال الأزدي :

« ليس حديثه بذاك » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » .

وأعله الهيثمي به وبالذي قبله ؛ فقال في « المجمع » (٩ / ١٣١) :

« . . . وكلاهما ضعيف » .

قلت : وإعلاله بالأول أولاً أولى ؛ لأنه أشدهم ضعفاً . فتنبه .

٥٥٩٢ - (والذي نَفْسِي بيده ! لولا أنْ يقولَ فيك طوائفُ من أُمَّتي ما قَالتِ النصارى في عيسى ابن مريمَ ؛ لقُلْتُ فيك اليوم مقالاً ، لا تَمُرُّ بأحدٍ من المسلمينَ إلا أَخَذَ الترابَ مِنْ أثرِ قَدَمَيْكَ ؛ يَطْلُبُونَ به البَرَكَةَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني (١ / ٣٢٠ / ٩٥١) بإسناد الذي قبله .

وقد عرفت أنه مسلسل بالضعفاء ؛ أحدهم منكر الحديث جداً عند أبي حاتم ، متهم عند البخاري ، وآخر ؛ هو من شيعة الكوفة .

٥٥٩٣ - (عَلِيٌّ خَيْرُ البَرِيَّةِ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٤٠) ، وابن عدي (١ / ١٧٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٤٨ - ٣٤٩) ، وكذا ابن عساكر في « التاريخ » (١٢ / ٣١٣) من طريق أحمد بن سالم أبي سمرة : حدثنا شريك عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا باطل ظاهر البطلان ؛ آفته أحمد بن سالم هذا ، وفي ترجمته أورده ابن عدي ، وقال :

« له مناكير » . وقال ابن حبان :

« يروي عن الثقات الأوابد والطامات » . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ ، قال ابن حبان . . . » .

قلت : وكأنه توبع ، لكن من مثله ، ولعله سرقه أحدهم من الآخر ، فقال الذهبي عقبه :

« ويروى عن غير أحمد عن شريك ، وهذا كذب ، وإنما جاء عن الأعمش عن عطية العوفي عن جابر قال : « كنا نعد علياً من خيارنا » . وهذا حقٌّ » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

قلت : وروى ابن عساكر بإسناد مظلم عن أبي الزبير عن جابر نحوه ، وفيه أن قوله تعالى : ﴿ أولئك هم خير البرية ﴾ نزل في علي رضي الله عنه ، وقال :

« فكان أصحاب محمد ﷺ إذا أقبل علي قالوا : قد جاء خير البرية » .

وقد مضى برقم (٤٩٢٥) .

قلت : وهذا من الأحاديث التي سوّد بها السيوطي كتابه « الدر المنثور » (٦ / ٣٧٩) ساكتاً عنها ، ليأتي من بعده بعض الفرق الضالة ليستغلوها ، ويوهموا المسلمين صِحَّتها ؛ ليضلوا بذلك عن سبيل الله ، كما فعل الشيعي عبد الحسين في « مراجعاته » ، وقد خرجت منها نحو مئة حديث ما بين ضعيف وموضوع فيما تقدم (٤٨٨٢ ـ ٤٩٧٥) ، منها حديث أبي الزبير هذا المشار إلى رقمه آنفاً . وكذلك أورده الشيعي الآخر محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه « أصل الشيعة » (ص ١١٠) نقلاً عن كتاب السيوطي « الدر المنثور » في أحاديث أخرى تقدم آنفاً بعضها زاعماً أنها : « من أحاديث علماء السنة وأعلامهم ، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع » !

فاللهم ! لعنتك على الكذابين والوضاعين ، مهما تعدَّدت مذاهبهم ، وتنوَّعت أساليبهم ، وبخاصة منهم الرافضة ! قال العلامة ابن قيم الجوزية في « المنار » :

« وأما ما وضعه الرافضة في فضائل علي ؛ فأكثر من أن يعد » ، قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب « الإرشاد » :

« وضعت الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاث مئة ألف حديث » .

ولا يستبعد هذا ؛ فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك ؛ لوجدت الأمر كما قال » .

والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٥٥٩٤ - (ائْذَنُوا له ، مرحباً بالطَّيب الْمُطَيَّبِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٢٢٩) ، والترمذي (٣٧٩٩) ، وابن ماجه (١ / ٦٥) ، وابن جرير في « تهذيب الآثار » (مسند علي ١٥٥ / ١٤) ، وأحمد (١ / ٩٩ ، ١٢٥ ، ١٩٩) ، وأبو يعلى (١ / ١١٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٤٠) ، والحاكم (٣ / ٣٨٨) ، والخطيب في « التاريخ » (١ / ١٥١) من طرق عن سفيان عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن علي قال :

جاء عمار بن ياسر إلى النبي ﷺ يستأذن على النبي ﷺ فقال : . . . فذكره . لكنه شك في رفعه في رواية ابن يمان عن سفيان ؛ فقال : « أراه عن علي » .

أخرجه ابن جرير (١٥٥ / ١٥) .

لكن ابن يمان - واسمه يحيى - فيه ضعف ، لا سيما وقد خالف الثقات عن سفيان ؛ فلم يشكوا .

وقد تابعه شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت هانئ بن هانئ يقول : . . . فذكره ؛ دون قوله : « ائذنوا له » . ولم يذكر علياً .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١١٧) : حدثنا شعبة به مرسلاً .

لكن رواه محمد بن جعفر : حدثنا شعبة به مسنداً عن علي .

أخرجه أحمد (١ / ١٣٨) ، وابن جرير (١٥٦ / ١٦) .

وتابعه يحيى - وهو ابن سعيد - عن شعبة به .

أخرجه أحمد (١ / ١٢٣) .

وتابع سفيان وشعبة شريك ـ وهو القاضي ـ ؛ فقال : عن أبي إسحاق عن هانئ عن علي به .

أخرجه ابن جرير (١٥٦ / ١٧) .

وتابعهم الصُّبَيّ بن الأشعث عن أبي إسحاق به .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ١٥٥) .

وتابعهم الأعمش ؛ لكنه خالفهم في متنه فأوقفه على علي ؛ فقال : عن أبي إسحاق عن هانئ قال :

كنا عند علي ، فدخل عليه عمار بن ياسر ، فقال : مرحباً بالطيب المطيب ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إن عماراً ملئ إيماناً إلى مشاشه » .

رواه ابن جرير (١٥٧ / ٢٥٨) ، وأبو يعلى (١ / ١١٧) وغيرهما ، وهو مخرج ـ كشاهد ـ في « الصحيحة » (٢ / ٤٦٦ ـ ٤٦٧) من طريق عثام بن علي عن الأعمش .

وخالفه نوح بن دراج عن الأعمش به مرفوعاً ؛ دون زيادة الإيمان .

أخرجه الخطيب (١٣ / ٣١٥) .

لكنْ نوح هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وقد كذبه ابن معين » .

فلا قيمة لما تفرد به ، فكيف مع المخالفة لعَثّام بن علي وهو ثقة من رجال البخاري ؟! فروايته هي المحفوظة عن الأعمش ، لكن اتفاق سفيان ـ وهو الثوري ـ وشعبة وشريك على رفع الحديث تجعل رواية الأعمش شاذة ، فتكون روايتهم عن أبي إسحاق هي المحفوظة . والله أعلم .

فإن قيل : فإذا كانت رواية الجماعة هي الصواب فهل يثبت الحديث بذلك ؟

فأقول : كلا ، وإن كان قد صحَّحه الترمذي والطبري و الحاكم والذهبي وحسَّنه العسقلاني في « الإصابة » ، وكنت تبعته عليه في تعليقي على « المشكاة » ، والآن بدا لي أن ذلك لا يتماشى مع القواعد الحديثية التي تشترط في كل رجال الإسناد العدالة والضبط ، وهذا ما لم أجده متوفراً في هانئ بن هانئ ؛ فإنه مجهول عند المحدثين ، ولم يوثقه منهم إلا بعض المتساهلين ، وهذه ترجمته في « تهذيب التهذيب » :

« روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده . قال النسائي : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة قال : وكان يتشيع . وقال ابن المديني : مجهول . وقال حرملة عن الشافعي : لا يعرف ، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله » .

قلت : ومن الثابت في « علم المصطلح » : أن الراوي إذا تفرد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية ، فهو إذن مجهول العين ؛ لتفرد أبي إسحاق عنه كما عرفت من « تهذيب الحافظ » ، ولذلك ؛ فقوله في هانئ هذا في « التقريب » :

« مستور » !

غير مقبول منه ؛ لأن هذا إنما يقال في مجهول الحال ؛ كما نص هو عليه في مقدمة « التقريب » ؛ فإنه قال في صدد بيان مراتب الرواة :

« السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : (مستور) ، أو : (مجهول الحال) » . ثم قال :

« التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : (مجهول) » .

وقد يقول قائل : قوله في كل من المرتبتين : « ولم يوثق » ؛ يدل بمفهومه أنه لا يورد فيهما من كان موثقاً .

فأقول : نعم ، ولكن ذلك غير مضطرد عنده ، فهناك من وثق ، ومع ذلك أورده في إحديهما ، فهذا مثلاً :

أحمد بن عبد الرحمن القرشي المخزومي ؛ قال فيه : « مستور » ، مع أنه روى عنه اثنان : ابن ماجه والمحاملي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » !

والحارث بن مخلد الزرقي الأنصاري ؛ قال فيه :

« مجهول الحال » ؛ تبعاً لابن القطان مع أنه ذكر في « التهذيب » أن ابن حبان وثقه !

ومِمَّن قال فيه « مجهول » :

١ - **إبراهيم بن طريف الشامي** . مع أنه وثقه أحمد بن صالح وابن شاهين وابن حبان ! فهذا حاله كحال هانئ بن هانئ .

٢ - إسحاق بن يزيد الهذلي المدني . وثقه ابن حبان أيضاً .

٣ - إسماعيل بن أبي بكر الرملي . وثقه ابن حبان أيضاً .

والأمثلة غيرها كثيرة يجدها من يتتبعها . وفيما ذكرنا كفاية .

وبالجملة ؛ فهانئ هذا مجهول ؛ كما قال ابن المديني ، ولم نجد ما يصلح حجة لتوثيقه ، وبالتالي لتحسين حديثه ، بل وجدنا ابن سعد قد قال في « الطبقات » (٦ / ٢٢٣) بعد قوله المتقدم نقله عن « التهذيب » قال :

« وكان منكر الحديث » .

وهذه فائدة هامة تلحق بكلام ابن سعد ؛ فإنها سقطت من « التهذيب » . والله أعلم .

ثم إن مما يلفت النظر : أن الطبري مع تصريحه بصحة سند هذا الحديث عنده قد أعلَّه بخمس علل لم يُجِبْ عن شيء منها ، أقواها قوله :

« والخامسة : أن هانئ بن هانئ مجهول ، ولا تثبت الحجة في الدين إلا بنقل العدول المعروفين بالعدالة » .

فمع تسليمه بجهالة هانئ ، فلا أدري كيف يلتقي ذلك مع تصحيحه لإسناده ! وقد أشار إلى هذا محققه الفاضل محمود محمد شاكر ؛ فإنه قال بعد أن أشار إلى إعلال ابن جرير بما أشرنا إليه :

« ولكنه لم يأت بحجة في تصحيح إسناده » .

قلت : وذلك مما يكثر منه حتى ألقي في النفس أنه من المتساهلين .

٥٥٩٥ - (لِيَسْتَرْجِعْ أحدُكم في كل شيء ؛ حتى في شِسْعِ نَعْلِهِ [إذا انقطع] ؛ فإنه من المصائب) .

ضعيف جداً . أخرجه مسدد بن مسرهد في « مسنده » ؛ كما في « المطالب العالية » (٣ / ٢٣٢ / ٣٣٥٢) ، ومن طريقه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (ص ١١٥ / ٣٤٦) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢٢) ، والبزار في « مسنده » من طرق عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

والزيادة لابن حبان ، أورده في ترجمة يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي المدني ، وقال فيه :

« يروي عن أبيه ما لا أصل له - وأبوه ثقة - ، فلما كَثُرَ روايتَهُ عن أبيه ما ليس من حديثه ؛ سقط عن حد الاحتجاج به ، وكان سيئ الصلاة ، وكان ابن عيينة شديد الحمل عليه » .

ثم روى عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان يحدث عنه ثم ترك الرواية عنه .

ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه ، هذا أحدها ، وكذلك صنع الذهبي ؛ لكنه ذكره بلفظ :

« إذا انقطع شسع أحدكم فليسترجع ؛ فإنها من المصائب » .

ولعله لفظ ابن عدي في « الكامل » ؛ فقد عزاه إليه السيوطي في « الجامع الكبير » ، وإلى أبي الشيخ في « الثواب » ، والبيهقي في « شعب الإيمان » من هذا الوجه .

وقد أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ١٦١) من طريق أبي الشيخ .

ثم ذكر السيوطي أن هناداً رواه عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه مرسلاً .

قلت : وهذه علّة ثانية في الحديث ، وهي الإرسال .

وفيه علة ثالثة : وهي جهالة عبيد الله والد يحيى ، وإنْ وثقه ابن حبان كما تقدم في كلامه على يحيى ، ولذلك ؛ أورده في التابعين من « ثقاته » ؛ ولكنه لم يتابع على توثيقه إياه ؛ بل قال الشافعي :

« لا نعرفه » . وقال ابن القطان الفاسي :

« مجهول الحال » .

وأما قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٣٣١) :

« رواه البزار ، وفيه بكر بن خنيس ، وهو ضعيف » .

فأقول : هذا إعلال غير قادح ، وذهول عن العلة الحقيقية القادحة ، وهي انفراد يحيى بن عبيد الله به .

ومن طريقه أخرجه البزار ؛ فقد وقفت على إسناده في « كشف الأستار » للهيثمي نفسه ، أورده في « كتاب الأذكار » منه ، فتبين لي أن الهيثمي قد أبعد النجعة في الإعلال المذكور .

ثم إن البزار قد أخرج للحديث شاهداً من طريق خارجة بن مصعب : ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ مثله . وقال :

« لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم أحداً حَدَّثَ به عن خالد إلا

خارجة ، وليس هو بالحافظ » .

قلت : وبه أعله الهيثمي في « المجمع » ؛ فقال :

« وهو متروك » .

وكذا قال الحافظ في « التقريب » وزاد :

« وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

والحديث ؛ أشار إلى تضعيفه ابن قيم الجوزية في « الوابل الصيب » (ص ١٧٠ ـ المنيرية) بقوله :

« ويذكر عن أبي هريرة . . . » إلخ .

وكذلك قال قبله شيخه ابن تيمية في « الكلم الطيب » ، وهو الصواب خلافاً لما كنت علقته عليه (ص ٨١ / ١٤٠) غير متنبهٍ لشدة ضعفه أولاً ، ولا لكون الشاهد الذي قويته وحسنته من أجله ليس فيه الاسترجاع الذي في هذا ثانياً . ولذلك ؛ بادرت إلى بيان هذا نصحاً لنفسي وقرائي . والله تعالى أسأل أن يغفر لي خطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي ، وهو الغفور الرحيم .

على أنني كنت خرجته في « تخريج المشكاة » (١٧٦٠) من رواية أبي نعيم مضعفاً إياه كما هنا ، ويظهر أنه لم يتيسر لي يومئذٍ الرجوع إلى التخريج المذكور ، فوقع ما ذكرنا من الخطأ ، والله المستعان .

والشاهد المشار إليه هو من حديث أنس ، وقد مضى تخريجه والكشف عن علته برقم (١٣٦٢) .

٥٥٩٦ - (ضعْ يدكَ على رأسِكَ ؛ فإنَّ جبريلَ لما نزل بها إليَّ قال : ضع يدكَ على رأسِكَ ؛ فإنها شفاءٌ مِنْ كلِّ داءٍ إلا السام ، والسام : الموت . يعني : آية : ﴿ لو أَنْزَلْنا هَذَا القُرآن . . . ﴾) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٥٤ / ٤١٢) قال :حدثنا أبو الطيب أحمد بن يوسف المقرئ : ثنا إدريس بن عبد الكريم الحداد قال : قرأتُ على خَلَف فلما بلغتُ هذه الآية : ﴿ لَو أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرآن ﴾ قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على سُليم فلما بلغتُ هذه الآية قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على حمزة فلما بلغتُ هذه الآية قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على الأعمش فلما بلغتُ هذه الآية قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على يحيى بن وثاب فلما بلغتُ هذه الآية قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على علقمة والأسود فلما بلغتُ هذه الآية قالا : ضع يدك على رأسك ؛ فإنّا قرأنا على عبد الله فلما بلغنا هذه الآية قال : ضعا أيديكما على رؤوسكما ؛ فإني قرأت على النبي ﷺ فلما بلغت هذه الآية قال لي : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده أبو نعيم في ترجمة أبي الطيب هذا ، ولم يذكر فيه شيئاً سوى هذا الحديث ، فالظاهر أنه غير معروف .

ومن فوقه ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير إدريس بن عبد الكريم الحداد ، وهو ثقة ؛ كما في « اللسان » .

وسُليم ؛ هو ابن عيسى القارئ أورده ابن أبي حاتم برواية جمع من الثقات ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وسائرهم من رجال مسلم ، على ضعف في حمزة - وهو ابن حبيب الزيات

القارئ ـ ، وقد قال الحافظ :

« صدوق زاهد ، ربما وهم » .

وخلف ؛ هو ابن هشام البزار المقرئ .

ثم رأيت الحديث في « تاريخ بغداد » (١ / ٢٧٧) في ترجمة **محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر أبو الطيب المقرئ** ، يعرف بـ (غلام ابن شنبوذ) ، خرج عن بغداد وتغرب ، وحدث بجرجان وأصبهان عن إدريس بن عبد الكريم المقرئ وأبي الحسن بن شنبوذ . روى عنه أبو نصر بن محمد بن أبي بكر الإسماعيلي وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ الأصبهاني . أخبرنا أبو نعيم الحافظ قال : أنبأنا أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر المقرئ البغدادي ـ قدم علينا ـ قال : نبأنا إدريس بن عبد الكريم الحداد . . . الحديث ، وقال عقبه :

« ذكر بعض أصحابنا عن أبي نعيم قال : سمعت من هذا الشيخ في سنة تسع وأربعين وثلاث مئة » .

قلت : فهذا اختلاف عجيب في اسم هذا الشيخ أبي الطيب ؛ فتلميذه الراوي عنه مباشرة يورده في (الأحمدين) ، وتلميذ تلميذه الخطيب يورده في (المحمدين) ويقول في الترجمة وفي الرواية : إنه محمد بن أحمد . . . إلخ !!

وأعجب من ذلك أن الخطيب أورده في مكان آخر من « التاريخ » فقال (١ / ٢٧١) :

« محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الفرج المقرئ ، يعرف بـ (غلام الشنبوذي) .

روى عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ وغيره ، كتب في القراءات ، وتكلم الناس في رواياته . . . » .

لكن من الممكن الجمع بين هذه الترجمة والتي قبلها بأن يقال : لعل إبراهيم الجد هنا ، ويوسف الجد هناك ، إنما هذا أو ذاك الجد الأعلى .

ويبدو أن الذهبي يرى هذا ؛ فقد أورده في « الميزان » - كما في هذه الترجمة - ؛ ولخَّص فيها كلام الخطيب ، ثم قال :

« وقال الخطيب في ترجمته : خرج عن بغداد . . . » . فذكر خلاصة ما في الترجمة الأولى . ثم أعاده بعد ثلاث تراجم ، فقال :

« محمد بن أحمد بن يوسف أبو الطيب البغدادي غلام ابن شنبوذ . زعم أنه قرأ على إدريس بن عبد الكريم ، وروى عنه حديثاً باطلاً بإسناد ما فيهم متهم ! فالآفة هو . روى عنه أبو نعيم » .

فتعقبه الحافظ في « اللسان » ، فقال :

« وقد كرَّره المؤلف سهواً ، وهو محمد بن أحمد المقرئ المذكور قبل قليل ، والحديث الذي أشار إليه ؛ أورده الخطيب في ترجمته قال . . . » .

قلت : فساق الحديث كما تقدم نقلنا عنه .

ثم رأيت أبا نعيم قد أعاد ذكر شيخه أبا الطيب هذا في (المحمدين) ، فقال (٢ / ٢٨٨) :

« محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر البصري أبو الطيب المقرئ ، نزيل بغداد ، قدم علينا قبل الخمسين ، وسماعي منه سنة تسع وأربعين وثلاث مئة » .

فغلب على الظن أن هذا هو الصواب في اسمه : « محمد بن أحمد » . وأن إيراد أبي نعيم إياه في (الأحمدين) وهم ، لعل سببه أنه سقط من كتابه أو حفظه اسم (محمد) ، ولذلك ؛ لم يترجموه في (الأحمدين) . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن علة هذا الحديث إنما هو محمد بن أحمد هذا .

٥٥٩٧ - (تَحدثْنَ عند إحداكُنَّ ما بدا لَكُنَّ ، حتى إذا أردتُنَّ النوم ؛ فَلْتَؤُبْ كُلُّ امرأةٍ إلى بيتها) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٧ / ٣٦ / ١٢٠٧٧) عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال : قال مجاهد :

استشهد رجال يوم أحد ، فآمَّ نساؤهم ، وكن متجاورات في دار ، فجئن النبي ﷺ فقلن : إنا نستوحش يا رسول الله ! بالليل ، فنبيت عند إحدانا ، حتى إذا أصبحنا تبددنا [إلى] بيوتنا ؟ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ لكنه مرسل .

وابن جريج مدلس وقد عنعنه . لكن صرح بالتحديث في رواية عبد المجيد عنه : أخبرني إسماعيل بن كثير عن مجاهد به .

كذا قال : (إسماعيل بن كثير) ، مكان : (عبد الله بن كثير) ، وكلاهما ثقة ؛ لكن عبد المجيد - وهو ابن عبد العزيز بن أبي رواد - فيه ضعف ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطىء ، وكان مرجِئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .

أخرجه البيهقي (٧ / ٤٣٦) ، ومنه صححت بعض الأخطاء وقعت في رواية

« المصنَّف » .

(تنبيـه) : لقـد أعل ابن القـيم في « زاد المعـاد » (٣ / ٣١٦) الحـديث بالإرسال ؛ لكنه مال إلى تقويته ؛ فقال :

« وهذا وإن كـان مـرسلاً ، فالظاهر أن مجاهداً إما أن يكون سمعه من تابعي ثقة ، أو من صحابي ، والتابعون لم يكن الكذب معروفاً فيهم . . . » إلخ .

قلت : وهذا مردود باتفاق علماء الحديث في « المصطلح » : أن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف . وما ذاك إلا لاحتمال أن يكون بين التابعي الثقة وبين النبي ﷺ تابعي واحد أو أكثر ، واحتمال أن يكون الواسطة مجهولاً أو ضعيف الحفظ ، وليس من الضروري ليكون حديث التابعي ضعيفاً أن يكون متهماً كما لا يخفى ، ولذلك ؛ فما استظهره غير ظاهر ، بل هو من نمط تقويته لحديث الحسن البصري عن عمر مرفوعاً :

« لو لبث أهل النار عدد رمل عالج ؛ لكان لهم يوم يخرجون فيه » .

وقد مضى الرد عليه تحت الحديث (٦٠٧) في المجلد الثاني (صفحة ٧٣) .

ثم إن في متن سبب الحديث نكارة عندي ، وهو ما ذكرته النسوة من الوحشة ، وبناء على ذلك جاء الإذن بخروجهن عند إحداهن ، وقد صح في حديث فريعة المعروف في « السنن » أنه ﷺ نهاها عن الخروج ، وقال لها :

« امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » .

وهو مخرج في « الإرواء » (٢١٣١) .

وفي روايةٍ لعبد الرزاق (١٢٠٧٦) ، والطبراني في « الكبير » (٢٤ / ٤٤٢ /

١٠٨١) : أنها ذكرت نفس الشكوى : الوحشة ، وأشياء أخرى ، ومع ذلك أمرها أن لا تخرج من بيتها .

(تنبيه هام) : كنت ذهبت في « الإرواء » إلى أن إسناد حديث فريعة ضعيف ، ثم بدا لي أنه صحيح بعد أن اطلعت على كلام ابن القيم فيه ، وتحقيق أنه صحيح ، بما لم أره لغيره جزاه الله خيراً ، وازددت قناعة حين علمت أنه صححه مع الترمذيِّ ابنُ الجارود وابنُ حبان والحاكم والذهبي ، ومن قبلهم محمد بن يحيى الذهلي الحافظ الثقة الجليل ، وأقرهم الحافظ في « بلوغ المرام » ، والحافظ ابن كثير في « التفسير » ، واستعمله أكثر فقهاء الأمصار ؛ كما قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » ، ومنهم بعض الصحابة كابن عمر ؛ قال :

« لا تخرج المتوفى عنها في عدتها من بيت زوجها » .

أخرجه عبد الرزاق (٧ / ٣١ / ١٢٠٦٢) بإسناد « الصحيحين » . وقد صح غيره خلافه .

ولكن مما لا شك فيه أن الآثار إذا اختلفت عنهم ؛ فالأولى بالترجيح ما كان موافقاً للحديث ، ولا سيما إذا أنكر على المخالف في زمانهم .

فقد روى عبد الرزاق أيضاً (٧ / ٣٠ / ١٢٠٥٥) ، والبيهقي (٧ / ٤٣٦) من طريقين صحيحين عن القاسم بن محمد :

أن عائشة رضي الله عنها كانت تخرج المرأة وهي في عدتها من وفاة زوجها . قال : فأبى ذلك الناس ؛ إلا خلافها ، فلا نأخذ بقولها وندع قول الناس !

والقاسم بن محمد ؛ هو ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، أحد الفقهاء

بالمدينة ، وعائشة خالته ، ومع ذلك لم يأخذ بقولها ؛ لمخالفتها لقول الناس ، وإنما هم أصحاب النبي ﷺ كما هو ظاهر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٥٩٨ ـ (كانَ يقولُ في دُبُرِ الصَّلاةِ : لا إلهَ إلا اللهُ وحْدَهُ لا شريكَ له ، له الملكُ ، وله الحَمْدُ ، [وهو حيٌّ لا يموتُ ، بيده الخيرُ] ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، [ثلاثَ مرات]) .

شاذ بالزيادتين ، وصحيح جداً بدونهما . وإليك البيان :

لقد جاء الحديث في « الصحيحين » والسنن والمسانيد من رواية ورّاد كاتب المغيرة ؛ من طرق كثيرة جداً عنه عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً ؛ ليس في أكثرها الزيادتان ؛ وإنما شذ بعض الرواة بذكرهما في بعض الطرق ؛ خلافاً لأكثر الثقات فيها ، وهاك رواتها :

الأول : عبد الملك بن عمير عن وراد .

أخرجه البخاري (٢ / ٣٣٥ و ١٣ / ٢٦٤ ـ فتح) ، ومسلم (٢ / ٩٦) ، وأبو عوانة (٢ / ٢٦٥) ، والدارمي (١ / ٣١١) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٣٦٥) ، والبيهقي (٢ / ١٨٥) ، وأحمد (٥ / ٢٥١) ، والحميدي (رقم ٧٦٢) ، وعبد بن حميد (٥٤ / ١) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ١١٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣ / ٢٢٥) ، والطبراني في « الدعاء » (ق ٧٧ / ٢ ـ ٨٠ / ١) ، وكذا النسائي (١ / ١٩٧) لكن وقع فيه « عبد الملك بن أعين » ! وهو خطأ ؛ أخرجوه من طرق عنه ؛ دون الزيادة .

الثاني : المسيب بن رافع عن وراد .

أخرجه البخاري (١١ / ١٣٣) ، ومسلم (٢ / ٩٥) ، وأبو عوانة (٢ / ٢٦٥) ، وأبو داود (١٥٠٥) و (رقم ١٣٤٩ ـ صحيحه) ، والنسائي أيضاً وابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٢٣١) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٢ / ١٨٥) ، وأحمد (٤ / ٢٥٠) ، وعبد بن حميد أيضاً والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢) وفي « الدعاء » (ق ٧٩ / ٢ ـ ٨٠ / ٢) من طرق عنه .

الثالث : عامر الشعبي عنه .

أخرجه البخاري (١١ / ٣٠٦) ، والنسائي أيضاً وابن خزيمة وأحمد (٤ / ٢٥٠ ، ٢٥٤) ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤) وفي « المعجم الأوسط » أيضاً (١ / ٢١٥ / ٢ رقم ٣٨٦٣) و « الدعاء » (ق ٧٧ / ١) من طرق عنه .

الرابع : عبدة بن أبي لبابة عنه .

أخرجه البخاري (١١ / ٥١٢) ، ومسلم أيضاً وأبو عوانة والنسائي وابن خزيمة وعبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢٤٤) ، وأحمد (٤ / ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٥) ، والحميدي أيضاً وابن السني (١١٢) ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٣) و « الدعاء » (٨٠ / ١ و ٨١ / ١) من طرق عنه .

الخامس : أبو سعيد ـ وقد اختلف في اسمه ـ .

أخرجه مسلم وأبو عوانة وأحمد (٤ / ٢٤٧) ، والطبراني (٢٠ / ٣٩٤ ـ ٣٩٥) و « الدعاء » (ق ٧٩ / ٢) من طريق ابن عون عنه .

السادس والسابع والثامن والتاسع : سليم بن عبد الرحمن النخعي ، ومكحول ، وعبد ربه ، ورجاء بن حيوة .

أخرجه عنهم : الطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦) و« الدعاء » (٨٠ / ٢ - ٨١ / ١) .

قلت : وكل هؤلاء الرواة التسعة لم ترد عنهم الزيادتان المذكورتان ؛ إلا في بعض الروايات عنهم ؛ فالأولى جاءت عن المسيب بن رافع ، والأخرى عن الشعبي ؛ لكن الرواة عنهما لم يتفقوا عليهما ؛ بل إن أكثرهم لم يذكرهما ، فلا بد - إذن - من تحرير القول في ذلك إن شاء الله تعالى .

أما الزيادة الأولى ؛ فمدارها على منصور - وهو ابن المعتمر - ؛ تفرد بها عنه شيبان - وهو ابن عبد الرحمن النحوي - ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

أخرجه الطبراني (٢٠ / ٣٩٢ / ٩٢٦) .

وبقية رجاله ثقات حفاظ ، وقال الحافظ في « فتح الباري » (٢ / ٣٣٢) :

« ورواته موثقون » .

ولست أدري لم عدل عن قوله : « ثقات » إلى قوله : « موثقون » ؟! إلا أن يكون أشار بذلك إلى مخالفة النحوي للثقات ، ولا سيما وقد قال فيه الساجي :

« صدوق ، وعنده مناكير » .

فإن مثل هذا القول - وإن كان ظاهره مخالفاً لقول الجمهور الذين وثقوه ؛ فإنه - مما يستفاد منه في مثل ما نحن فيه من مخالفته للثقات الآخرين ، وهم :

١ ـ جرير بن عبد الحميد .

عند البخاري ومسلم والنسائي والبيهقي .

٢ ـ شعبة بن الحجاج .

عند أحمد (٤ / ٢٥٠) ، والطبراني (٢٠ / ٣٨٦ / ٩٠٦ ، ٣٩٢ / ٩٢٨) .

٣ ـ زائدة بن قدامة .

عند عبد بن حميد .

٤ ـ وجعفر بن الحارث النخعي .

عند الطبراني (٣٩٢ / ٩٢٧) .

كل هؤلاء الثقات ـ وفيهم شعبة ؛ أمير المؤمنين في الحديث ـ رووه عن منصور دون الزيادة ، فلا شك أن اجتماعهم على تركها دليل على شذوذها ، فما بالك إذا علمت أن الأعمش قد تابع منصوراً في روايته عن المسيب دونها ؟!

أخرجه مسلم وأبو عوانة وأبو داود والبيهقي وابن أبي شيبة والطبراني (٢٠ / ٣٨٩ / ٩٢٠ ، ٣٩٢ / ٩٢٥) .

ثم هل يبقى ريب في شذوذها إذا تذكرت أن سائر الرواة الثمانية الذين تابعوا المسيب في روايته عن وراد لم يذكروها أيضاً !! اللهم إلا ما في رواية ابن السني من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير وعبدة بن أبي لبابة : سمعا ورّاداً به ، فزاد :

« بيده الخير » . ولكنها شاذة أيضاً ؛ لوجوه :

الأول : أن ابن السني رواه عن شيخه أبي خليفة : حدثنا إبراهيم بن بشار الرمادي : حدثنا سفيان بن عيينة به .

وقد خالفه الطبراني عنه وعن غيره ؛ فقال (٢٠ / ٣٨٨ / ٩١٤) :

حدثنا أبو مسلم الكشي وأبو خليفة قالا : ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي به ؛ دون الزيادة .

وهذا أصح ؛ لأن الطبراني أحفظ من ابن السني ؛ ولأنه قرن مع أبي خليفة الكشي ، واثنان أحفظ من واحد .

الثاني : أن الرمادي ـ مع حفظه ـ له أوهام ؛ كما في « التقريب » .

وقد خالف الحفاظ الأئمة : أحمد والحميدي ؛ فقالا : ثنا سفيان به ؛ دون الزيادة .

وكذلك أخرجه أبو عوانة و النسائي وغيرهما من طرق أخرى عن سفيان به .

الثالث : أنه خالف جميع روايات الثقات المتقدمة عن وراد .

فثبت مما تقدم أن الزيادة الأولى شاذة لا تثبت .

وأما الزيادة الأخرى : « ثلاث مرات » ؛ فقد تفرد بها هشيم بإسناد له غريب :

فقال أحمد (٤ / ٢٥٠) : ثنا هشيم : أنا غير واحد ، منهم مغيرة عن الشعبي عن وراد به .

وهكذا أخرجه النسائي (١ / ١٩٧) من طريقين آخرين عنه به .

وابن خزيمة (١ / ٣٦٥ / ٧٤٢) عن راويين آخرين عنه به ؛ إلا أنه قال :

« منهم المغيرة ومجالد ورجل ثالث » .

وهكذا رواه البخاري (١١ / ٣٠٦ / ٦٤٧٣) من طريق أخرى عن هشيم به ؛ إلا أنه لم يسم مجالداً ؛ فقال :

« . . . وفلان . . . » ؛ لكن لم يذكر الزيادة ؛ لكنها جاءت في نسخة الصّغاني كما في « الفتح » (١١ / ٣٠٧) ، وهي في المطبوعة الإستانبولية (٧ / ١٨٤) .

ورواه الطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٨٣ / ٨٩٧) و « الأوسط » (١ / ٢١٥ / ٢ / ٣٨٦٣) من طريق الحسن بن علي بن راشد الواسطي : ثنا هشيم به ؛ لكنه قال :

« عن مغيرة وزكريا وإسماعيل ومجالد » . فذكر أربعة ! ولم يذكر الزيادة .

والحسن المذكور ؛ ثقة ؛ كما في « الفتح » .

قلت : ولهذه الزيادة عندي عدة علل :

الأولى : تفرد هشيم بها دون كل الطرق التي سبقت الإشارة إليها عن الشعبي وغيره عن وراد .

الثانية : اختلاف الرواة عليه في الزيادة ؛ فمنهم من لم يذكرها كالحسن الواسطي .

وتابعه يحيى بن أبي بكير : عند الطبراني (٢٠ / ٣٨٣ / ٨٩٨) ؛ على أنهما لم يذكرا أيضاً تصريحه بالتحديث !

الثالثة : اضطرابه هو أو الرواة عنه في ذكر عدد شيوخه .

الرابعة : عدم تصريحه بكون السياق لهم جميعاً أو لأحدهم وفيهم مجالد ـ وهو ابن سعيد ـ وليس بالقوي ، ومن المحتمل أن تكون الزيادة منه ، فتكون منكرة .

الخامسة : أنه كان مدلساً تدليساً غريباً ؛ سماه الحافظ ابن حجر وغيره تدليس العطف ، قال في « طبقات المدلسين » :

« ومن عجائبه في التدليس أن أصحابه قالوا له : نريد أن لا تدلس لنا شيئاً . فواعدهم ، فلما أصبح أملى عليهم مجلساً ، يقول في أول كل حديث منه : ثنا فلان وفلان عن فلان ، فلما فرغ قال : هل دلست لكم اليوم شيئاً ؟ قالوا : لا . قال : فإن كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته ، وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمعه منه » .

وعلى هذا فنستطيع أن نقول : هذه شهادة منه : أن من عطفهم على المغيرة عند ابن خزيمة والطبراني لم يسمعه منهم . وهم عند البخاري غير مُسَمَّين ، فتكون روايته عنهم معللة بـ (العنعنة) .

فإن قلت : هذه علة غير قادحة ما دام أنه صرح بالسماع من المغيرة .

قلت : هو كذلك لولا العلة التالية ، وهي :

السادسة : المغيرة ، هو ابن مقسم الضبي ؛ كما في « الفتح » ، وكان يدلس ؛ كما في « التقريب » ، وقد عنعنه عن الشعبي ، فالظاهر أنه لم يسمعه منه .

ويؤيد ذلك : أنه رواه أبو عوانة الوضاح بن عبد الله : عند الطبراني (٢٠ / ٣٨٢ / ٨٩٦) ، وعلي بن عاصم : عند أحمد (٤ / ٢٥٤) ؛ كلاهما عن مغيرة

عن شباك عن عامر به .

فأدخلا بين المغيرة وعامر الشعبي شباكاً ـ وهو الضبي الكوفي ـ ، وهو مدلس أيضاً ! يرويه عنه مدلس !!

السابعة : وإذا دار الحديث على المغيرة ورواه عنه هشيم بالزيادة ؛ فقد خالفه أبو عوانة وابن عاصم ؛ فلم يذكرا الزيادة ، فدلَّ ذلك أيضاً على شذوذها ؛ ولكن لعل الوهم ليس منه ؛ لأنه كان ثقة ثبتاً ، وإنما من أحد شيوخه الذين عطفهم على المغيرة ودلس عنهم ـ كما تقدم ـ أو من شيخ المغيرة الذي دلسه أيضاً ، وهذا بالإضافة إلى مخالفته للثقات من الرواة الذين رووه عن الشعبي بدونها كما ذكرنا في العلة الأولى .

وجملة القول ؛ أن هذه الزيادة يكفي في إثبات شذوذها وعدم صحتها بعض هذه العلل ، فكيف بها مجتمعة ؟ والله أعلم .

ثم استدركت فقلت : يمكن أن يضم إلى ما سبق من العلل في رواية هشيم علة ثامنة ، وهي :

أن أحد الرواة الذين بينه وبين الشعبي الذي جاء بهذه الزيادة الشاذة قد أسقط مكانها زيادة محفوظة رواها الوضاح وعلي بن عاصم المتقدم ذكرهما عن المغيرة بسنده عن الشعبي ، وهي ثابتة عند من تابعه من الرواة عن الوراد ، وهي قوله ﷺ :

« اللهم لا مانع لما أعطيتَ ، ولا معطي لما منعتَ ، ولا ينفع ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ » .

ومن عجيب المصادفات أنه أصاب هذا الشطر الثاني من روايات الثقات عن

الوراد ما أصاب الشطر الأول منها زيادة ونقصاً من بعضهم !

فقال عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٥٩ / ١) : أخبرنا عبد الرزاق : أنا معمر عن عبد الملك بن عمير : حدثني وراد كاتب المغيرة بن شعبة قال : كتب معاوية إلى المغيرة : أن اكتب إلي بشيء من حديث رسول الله ﷺ . قال : فكتب إليه : إني سمعت رسول الله ﷺ . . . (قلت : فذكر حديثين ، وثالثاً ، وهو :) قال : وسمعته يقول :

« اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا رادَّ لما قضيت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

قلت : فلم يذكر الشطر الأول من الحديث ، وزاد قوله :

« ولا راد لما قضيت » ، وحذف قوله :

« ولا معطي لما منعت » ! وهي المحفوظة في روايات الثقات في « الصحيحين » وغيرهما .

فالزيادة شاذة ، وقد ذكرها الحافظ في « الفتح » (٢ / ٣٣٣) ؛ دون أن يشير إلى شذوذها ! بل لعله أشار إلى تقويتها بقوله :

« ووقع عند الطبراني تاماً من وجه آخر ؛ كما سنذكره في (كتاب القدر) إن شاء الله تعالى » . وقال هناك (١١ / ٥١٣) :

« وقوله : « ولا معطي لما منعت » ؛ زاد فيه مسعر عن عبد الملك بن عمير عن وراد : « ولا راد لما قضيت » . أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه » .

قلت : كأن الحافظ ـ رحمه الله ـ نظر إلى ظاهر السند فصحَّحه ! وإلا ؛ فكيف يكون صحيحاً وهو شاذ ؟! والدليل عليه أن أحداً من أصحاب ابن عمير لم يذكر

هذه الزيادة ، وقد أخرجه الطبراني في « كبيره » (٩٠٩ - ٩٢٠) من طريق معمر وشريك وزائدة وأبي عوانة وابن عيينة وزيد بن أبي أنيسة والحكم بن هشام وعمرو ابن قيس والأعمش ؛ كلهم عن ابن عمير ؛ دون الزيادة ، وبعض رواياتهم في « الصحيحين » كما تقدم .

ثم إن رواية مسعر التي عزاها للطبراني ، لعلها في كتاب « الدعاء » له ؛ فإني لم أرها في « معاجيمه الثلاثة » ، بل هي في « كبيره » (رقم ٩٠٨) من رواية أبي نعيم عن مسعر دون الشطر الثاني كله .

ثم روى عقبها رواية عبد الرزاق عن معمر التي تقدمت برواية عبد بن حميد ؛ لكن ليس فيها : « ولا راد لما قضيت » . فذلك مما يؤكد شذوذها . والله أعلم .

وقد غفل عن هذا التحقيق الشيخ مصطفى العدوي في تخريجه على « مسند عبد بن حميد » (١ / ٣٥٥ / ٣٩١) فصححه ، ثم عزاه للشيخين !!

هذا ؛ وقد رويت بعض تلك الزيادات في أحاديث ، فرأيت من تمام الفائدة أن أتكلم عليها .

الأول : عن جابر : أن رسول الله ﷺ كان إذا صلى قال : « لا إله إلا الله . . . » إلخ ، وفيه زيادة :

« يحيي ويميت » .

أخرجه البزار (٤ / ٢١ - ٢٢ - الكشف) من طريق **ابن علاثة** عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جابر . وقال :

« لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف من أجل ابن علاثة ، واسمه محمد بن عبد الله بن علاثة ، وهو ضعيف ؛ تقدمت له بعض الأحاديث . وأما الهيثمي ؛ فقال (١٠ / ١٠٣) :

« رواه البزار ، وإسناده حسن » .

وأقول : أما بالزيادة هنا فلا ، أعني : دبر كل صلاة . وإنما صحت في صلاة الصبح والمغرب ؛ كما هو مخرج فيما سبق (٢٥٦٣) .

الثاني : عن ابن عباس قال : ... فذكره بزيادة :

« بيده الخير » .

أخرجه البزار أيضاً (٤ / ٢٢ / ٣٠٩٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ١٧٣ / ١٢٧٩٦) من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النكري عن أبيه عن أبي الجوزاء عنه . ولم يذكر الطبراني الزيادة ؛ ولكنه ذكر مكانها :

« يحيي ويميت » . وقال البزار :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف أيضاً ؛ يحيى بن عمرو هذا ضعيف ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » والحافظ في « التقريب » وزاد :

« ويقال : إن حماد بن زيد كذبه » .

وأما الهيثمي ؛ فقال بعدما عزاه للبزار والطبراني :

« وإسنادهما حسن » !

وهذا من تساهله .

ثم إن الزيادتين يقال فيهما ما قلته في الزيادة الأولى .

٥٥٩٩ - (ما يمنعُ أحدَكُم إذا عَرف الإجابةَ من نفسه ، فَشُفِي من مرضِهِ ، أو قدم من سَفَرٍ ؛ يقول : الحمد لله الذي بِعِزَّتِهِ وجَلاله تَتِمُّ الصالحات) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم في « المستدرك » (١ / ٥٤٥) من طريق عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً . وقال :

« عيسى بن ميمون ؛ غير متهم بالوضع » !

وكذا قال الذهبي !

أقول : إن سلم بذلك ، فهل يبرر للحاكم أن يستدرك بحديث مثله على الشيخين ؟! ولا سيما وقد ضعفه البخاري جداً ؛ فقال في « التاريخ الكبير » (٣ / ٢ / ٤٠١) و « الصغير » :

« منكر الحديث » . وقال الفلاس وأبو حاتم :

« متروك الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ١١٨) :

« يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات » . ثم روى عن ابن مهدي قال :

« استعديت على عيسى بن ميمون ، فقلت : هذه الأحاديث التي تحدث بها عن القاسم عن عائشة ؟! فقال : لا أعود ! » .

٥٦٠٠ - (كان إذا هاجَتْ ريحٌ استَقْبَلَها بوجْهِهِ ، وجَثَا على ركبتَيْهِ ، ومدَّ بيدَيْهِ ، وقال : اللهمَّ ! إني أسألُك خَيْرَ هذه الريح ، وخيرَ ما أُرسلَتْ به ، اللهمَّ ! اجعلها رَحْمَةً ، ولا تَجْعَلْهَا عذاباً ، اللهم ! اجْعَلْهَا رِيَاحاً ولا تجعلْها ريحاً)(*) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢١٣ / ١١٥٣٣) من طريقين عن أبي علي الرحبي - وهو الحسين بن قيس - عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحسين هذا - وهو الملقب بـ (حنش) - ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

وبه أعله الهيثمي (١٠ / ١٣٥ - ١٣٦) .

ومن طريقه أخرجه مسدد وأبو يعلى في « مسنديهما » - كما في « المطالب العالية » (٣ / ٢٣٨) والتعليق عليه - ، والخطابي في « غريب الحديث » (١ / ٦٧٩) ، وقال :

« قوله : « اجعلها رياحاً » ؛ يريد : اجعلها لقاحاً للسحاب . « ولا تجعلها ريحاً » ؛ يريد : لا تجعلها عذاباً . وتصديق هذا في كتاب الله عز وجل ، وبيانه ما ذكر ابن عباس . . . » .

ثم روى بإسناده الصحيح عن الشافعي : أخبرنا من لا أتهم : نا العلاء بن

(*) قُدِّر للشيخ - رحمه الله - تخريج هذا الحديث فيما سبق في هذه «السلسلة» برقم (٤٢١٧) . (الناشر) .

راشد عن عكرمة عن ابن عباس قال :

« في كتاب الله ـ يعني : آية الرحمة ـ : ﴿ وأرسلنا الرِّياح لواقح ﴾ . قال : ﴿ وهو الذي أرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته ﴾ . وقال ـ يعني : في آية العذاب ـ : ﴿ وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم ﴾ . وقال : ﴿ إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً ﴾ » .

قلت : وهذا الأثر لا يصح ؛ لا من حيث إسناده ، ولا من حيث دلالته .

أما الأول : فلأن فيه شيخ الشافعي الذي لم يسمه ؛ على الرغم من وصفه إياه بأنه غير متهم عنده ، ومن شيوخه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني ، وهو متروك متهم بالكذب ، فلا يبعد أنه يعنيه بذاك الوصف .

وشيخه العلاء بن راشد ؛ أورده البخاري في « التاريخ الكبير » وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما عدم صحته من حيث الدلالة ؛ فلأن هناك آية أخرى تدل على أنه لا فرق بين (الرياح) و (الريح) . فكما أن (الرياح) تستعمل في الرحمة ، فكذلك (الريح) ، وجرى العمل بذلك في الأحاديث الصحيحة .

وكأن الخطابي تلقى التفريق بين اللفظين عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ؛ فقد حكاه أبو جعفر الطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ٣٩٨) عنه ، واستشهد على ذلك أبو عبيد بحديث الترجمة ، فرد عليه الطحاوي بقوله :

« أما الحديث ؛ فلا أصل له ، وقد كان الأولى به ـ لجلالة قدره ولصدقه في روايته غير هذا الحديث ـ أن لا يضيف إلى رسول الله ﷺ ما لا يعرفه أهل

الحديث عنه !

ثم اعتبرنا في كتاب الله تعالى ما يدل على أن المعنى واحد فيهما ، فوجدنا الله تعالى قد قال : ﴿ هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجَرَيْنَ بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان ﴾ ؛ فكانت الريح الطيبة من الله تعالى رحمة ، والريح العاصف منه عز وجل عذاباً ، ففي ذلك ما قد دل على انتفاء ما رواه أبو عبيد مما ذكره [من الحديث] .

ثم اعتبرنا ما يروى عن رسول الله ﷺ مما يدخل في هذا المعنى ، فوجدنا . . . » .

قلت : ثم ذكر أحاديث في الدعاء إذا عصفت الريح :

« اللهم ! إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به » .

وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٧٥٦) .

وإن مما يؤكد ضعف حديث الترجمة وأثر ابن عباس ؛ بل بطلانهما : أنه صح عنه خلافهما ؛ فقال مجاهد :

هاجت ريح ، فَسَبُّوها . فقال ابن عباس :

« لا تسبوها ، فإنها تجيء بالرحمة وتجيء بالعذاب ، ولكن قولوا : اللهم اجعلها رحمة ، ولا تجعلها عذاباً » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٢١٧) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٨٣) بسند صحيح عنه .

٥٦٠١ - (مَنْ ساءَ خُلُقُهُ مِنَ الرقيقِ والدَّوَاب والصبيَان ؛ فاقرأوا في أُذُنَيْهِ : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ . . . ﴾) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٦ / ١ / ٦٤) من طريق الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي قال : نا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبي خلف عن أنس بن مالك مرفوعاً ، وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته أحد هؤلاء الثلاثة :

الأول : أبو خلف - وهو الأعمى - خادم أنس رضي الله عنه ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ورماه ابن معين بالكذب » .

الثاني : محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ١٤٢) و « الضعفاء الصغير » (ص ٢٧٥) :

« ليس بذاك الثقة » . ونقل الذهبي عنه أنه قال :

« منكر الحديث » . وعن النسائي :

« متروك الحديث » .

الثالث : الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ٢ / ٣٤٢) :

« قال لي سليمان بن عبد الرحمن : رأيته بدمشق ، عنده عجائب ، منكر

الحديث ؛ ذاهب . تركت أنا حديثه » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » . وقال أبو زرعة :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث » .

قلت : وسليمان بن عبد الرحمن هو الدمشقي ، وهو راوي هذا الحديث عن الحكم هذا .

وقد روي طرف من هذا الحديث من طريق **المنهال بن عيسى** : ثنا يونس بن عبيد قال :

ليس رجل يكون على دابة صعبة ، فيقول في أُذُنِهَا : ﴿ أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السماوات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه يرجعون ﴾ إلا وقفت بإذن الله تعالى .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم » (رقم ٥٠٤) .

قلت : وهذا مع كونه مقطوعاً موقوفاً على يونس بن عبيد ـ وهو تابعي ثقة ـ ؛ فالسند إليه لا يصح ؛ لأن المنهال بن عيسى مجهول ؛ كما قال أبو حاتم فيما نقله ابن علان في تخريج « الأذكار » (٥ / ١٥٢) عن الحافظ ابن حجر ، ثم ذكر عنه أنه قال :

« وقد وجدته عن أعلى من يونس ؛ أخرجه الثعلبي في « التفسير » بسنده من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

إذا استصعبت دابة أحدكم أو كانت شموساً ؛ فليقرأ في أذنها : ﴿ أفغير دين الله يبغون . . ﴾ الآية . وذكره القرطبي عن ابن عباس في « التفسير » بغير سند ولا

عزو لمخرج ، وهو مما يعاب به » .

قلت : الحكم هذا هو ابن عتيبة الثقة الثبت الفقيه ، فهل السند إليه صحيح ؟ وذلك ما لا أظنه . وإلا ؛ فما الفرق بين ما عابه على القرطبي ، وما فعله هو من حذفه السند الذي دون الحكم ؟! فلو أنه صرح بصحته لم يُعَبْ ذلك عليه ، أمَا وهو ما لم يفعله : فلا فرق حينئذ بين عدم ذكره بتمامه وبين عدم ذكر القرطبي إياه مطلقاً ! أقول هذا مع كون المفروض في حالة مثل هذا الحذف من السند أن يكون صحيحاً ، ولكننا نعلم بالتجربة أن ذلك ليس مضطرداً . والله أعلم .

ومن أحاديث المحاربيِّ المتقدمِ الحديثُ التالي :

٥٦٠٢ - (نهى عَنْ إرضَاعِ الحَمْقَاءِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٦ / ١ / ٦٥) من طريق سليمان بن عبد الرحمن : نا **الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي** قال : نا **أبو معمر عباد بن عبد الصمد التيمي** عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن سالم بن عبد الله إلا أبو معمر ، ولا عن أبي معمر إلا الحكم بن يعلى ، تفرد به سليمان بن عبد الرحمن » .

قلت : هو ثقة من شيوخ البخاري ؛ كما ذكرت في الحديث السابق .

وإنما الآفة من شيخه المحاربي ؛ فإنه متروك ؛ كما سبق آنفاً .

ومثله أو شر منه : شيخه عباد بن عبد الصمد ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٨٢) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ضعيف الحديث جداً ، منكر الحديث ، لا أعرف له حديثاً صحيحاً » . وقال ابن حبان (٢ / ١٧٠ - ١٧١) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، وما أراه سمع منه ، له عنه نسخة أكثرها موضوعة » .

ومنه تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٤ / ٢٦٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عباد بن عبد الصمد ، وهو ضعيف » !

فلعله سقط من الناسخ أو الطابع قوله : « جداً » ؛ فإنه هو اللائق بحاله المفهوم من كلام الأئمة ، كما سقط منه لفظ (ابن) المضاف إلى عمر ، حيث فيه : « وعن عمر . . . » ، فصار الحديث بسبب ذلك من مسند عمر ، وهو خطأ ظاهر .

وقد رواه بعض الضعفاء من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ :

« لا تسترضعوا الورهاء » ؛ أي : الحمقاء .

أخرجه الطبراني في « الصغير » (ص ٢٧ - هندية) عن أبي أمية بن يعلى الثقفي - بصري - عن هشام بن عروة عن أبيه عنها . وقال :

« لم يروه عن هشام إلا أبو أمية » .

قلت : كلا ؛ فقد تابعه عكرمة بن إبراهيم عن هشام به ، وزاد في متنه :

« فإن اللبن يورث » .

أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ١٦٩ / ١٤٤٦ - كشف الأستار) ، وقال :

« لا نعلمه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وعكرمة لين الحديث ، وقد احتمل حديثه » .

كذا قال ! وهو معارض برواية الطبراني المتقدمة ؛ لكن لعله يعني بهذه الزيادة .

ثم إن عكرمة هذا ؛ أجمع الأئمة النقاد على تضعيفه ؛ بل قال ابن معين وأبو داود :

« ليس بشيء » . وقال النسائي في رواية :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان (٢ / ١٨٨) :

« كان ممن يقلب الأخبار ، ويرفع المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به » .

وأما متابعه أبو أمية - واسمه إسماعيل - ؛ فهو أسوأ حالاً منه ؛ قال فيه ابن معين والنسائي والدارقطني :

« متروك » . وقال البخاري في « التاريخ الكبير » و « الصغير » :

« سكتوا عنه » .

وأما قول الذهبي في « الميزان » :

« وقد مشاه شعبة وقال : اكتبوا عنه فإنه شريف » .

فهو مما لا ينبغي الالتفات إليه ؛ لأنه لم يثبت عن شعبة ؛ فقد ذكر أبو عبيد

الآجري في « سؤالاته » أنه قال لأبي داود (ص ٣٦٧) :

« حكى رجل عن شيبان الأبلي أنه سمع شعبة يقول : اكتبوا عن أبي أمية ابن يعلى ؛ فإنه شريف لا يكذب ، واكتبوا عن الحسن بن دينار ؛ فإنه صدوق . قال أبو عبيد : غلام خليل حكى هذا عن شيبان . قال أبو داود : كذب الذي حكى هذا » .

قال عقبه الحافظ في « اللسان » متعقباً على الذهبي :

« قلت : وغلام خليل ـ كما تقدم ـ مجمع على تكذيبه ، فكيف جزم المؤلف أن شعبة قال : اكتبوا عنه » .

ثم إن الهيثمي ذكر حديث عائشة برواية البزار والطبراني ، ثم قال :

« وإسنادهما ضعيف » !

٥٦٠٣ ـ (﴿ وله أَسْلَمَ مَنْ في السَّماوات والأرض طَوْعَاً وكَرْهاً ﴾ . أما ﴿ مَنْ في السماوات ﴾ ؛ فالملائكة ، وأما من في ﴿ الأرض ﴾ ؛ فَمَنْ وُلِدَ على الإسلام ، وأما ﴿ كرهاً ﴾ ؛ فَمَنْ أُتي به مِنْ سبايا الأمم في السَّلاسِلِ والأغلالِ ؛ يُقَادُونَ إلى الجنةِ وهم كارِهون) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٩٤ / ١١٤٧٣) من طريق سعيد بن حفص النفيلي : ثنا محمد بن محصن العكاشي : ثنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العكاشي هذا ؛ فإنه كذاب كما تقدم مراراً في

أحاديث له ، فانظر (٤٠٨ ، ٤٩٧ ، ٦٦٢) ، وبه أعله الهيثمي فقال (٦ / ٣٢٦) :

« وهو متروك » .

والنفيلي ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، تغير في آخر عمره » .

لكن الآفة من شيخه كما سبق ، ولعل السيوطي خفيت عليه ؛ فقال في « الدر المنثور » (٢ / ٤٨) :

« أخرجه الطبراني بسند ضعيف » .

فإن لم يكن كذلك ؛ فهو تساهل كبير منه ، وما هو عن عادته ببعيد !

وأورده الحافظ ابن كثير في تفسير الآية المذكورة بإسناد الطبراني وسكت عنه ! لكنه استغرب معناه ، وقال :

« ولكن المعنى الأول للآية أقوى » .

يعني : أن المؤمن مستسلم بقلبه وقالبه لله ، والكافر مستسلم لله كرهاً ؛ فإنه تحت التسخير والقهر والسلطان العظيم الذي لا يخالف ولا يمانع .

٥٦٠٤ - (إذا أصَابَ أحدَكُم هَمٌّ أو حَزَنٌ ؛ فليَقُلْ سبعَ مراتٍ : اللهُ ربي لا أشركُ به شيئاً) .

منكر بزيادة (السبع) . أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٦٥٠ - طبع المغرب) : أخبرنا زكريا بن يحيى قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال :

أخبرنا جرير عن مسعر عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز قال :

جمع رسول الله ﷺ أهل بيته فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ زكريا بن يحيى ـ وهو السِّجْزِي ـ ثقة حافظ .

وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه الإمام الحافظ (انظر « تهذيب المزي » ٢ / ٣٧٣) .

وجرير ـ وهو ابن عبدالحميد الضبي ـ من رجال الشيخين ؛ لكن قال الحافظ :

« ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه » .

قلت : وطوّل الذهبي ترجمته في « الميزان » ، وهي تدل على أن الرجل ثقة ، وأن حفظه لا يخلو من شيء ، وبيض له في « الكاشف » !

ومسعر ـ وهو ابن كِدام الهلالي ـ ثقة ثبت احتج به الشيخان .

وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، احتج به الشيخان أيضاً ؛ لكن قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

وأما أبوه عمر بن عبد العزيز ؛ فهو الإمام العادل والخليفة الراشد ، التابعي الجليل ، ثقة مأمون ، احتج به الشيخان .

قلت : فالحديث مرسل .

لكن قد وصله جماعة من الثقات ، منهم : أبو نعيم ـ عند البخاري في « التاريخ » والنسائي في « اليوم والليلة » والطبراني وأبي نعيم في « الحلية » ـ ، ووكيع ـ عند ابن ماجه وابن أبي شيبة وأحمد ـ ، وعبد الله بن داود ـ عند أبي داود ـ ، ومحمد ابن بشر ـ عند ابن ماجه وابن أبي شيبة ـ ، وغيرهم من الثقات ؛ كلهم قالوا : عن عبد العزيز بن عمر عن هلال مولى عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن جعفر عن أمه أسماء بنت عميس مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« الله الله ربي ، لا أشرك به شيئاً » .

قلت : فدلَّت رواية هؤلاء الثقات على أن حديث الترجمة فيه ثلاث علل :

الأولى : الإرسال ؛ كما تقدم .

والثانية : الانقطاع بين عمر بن عبد العزيز وابنه عبد العزيز .

والثالثة : زيادة : « سبع مرات » ؛ فهي منكرة .

ويؤكد ذلك : أن الحديث قد جاء من طريق أخرى عن أسماء ، ومن حديث عائشة وغيرها دون الزيادة ، وقد خرجت ذلك كله في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » برقم (٢٧٥٥) ؛ فأغنى ذلك عن الإعادة .

٥٦٠٥ ـ (كنتَ إماماً ، فلو سجدتَ ؛ سجدتُ) .

ضعيف . أخرجه الإمام الشافعي في « مسنده » (١ / ١٠٢ ـ من ترتيبه) : أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار :

أن رجلاً قرأ عند النبي ﷺ السجدة ، فسجد النبي ﷺ ، ثم قرأ آخر عنده

السجدة ، فلم يسجد النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! قرأ فلان عندك السجدة فسجدتَ ، وقرأْتُ عندك السجدة فلم تسجد ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه إبراهيم بن محمد - وهو ابن أبي يحيى الأسلمي - ، وهو متروك .

لكن تابعه هشام بن سعد وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم به .

أخرجه البيهقي (٢ / ٣٢٤) .

وخالفهم جَمْعٌ فأعضلوه ؛ فقال عبد الرزاق (٣ / ٣٤٦ / ٥٩١٤) : عن معمر عن زيد بن أسلم قال : قرأ رجل . . . الحديث ، وقال :

وقاله ابن جريج عن عطاء .

وقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١٩) :

حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم به .

وقد روي موصولاً ولا يصح ، فقال البيهقي :

« رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة موصولاً ، وإسحاق ضعيف . وروي عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهو أيضاً ضعيف ، والمحفوظ من حديث عطاء بن يسار مرسل ، وحديثه عن زيد بن ثابت موصول مختصر » .

قلت : يشير إلى ما أخرجه البخاري في « صحيحه » (١٠٧٢ ، ١٠٧٣) من طريق يزيد بن عبد الله بن قُسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال :

« قرأت على النبي ﷺ ﴿ والنجم ﴾ ، فلم يسجد فيها » .

قلت : فهذا شاهد قوي لما في حديث الترجمة من عدم سجوده ﷺ للسجدة ، وأما سائره فلم أجد ما يقويه .

ولو صح عنه ﷺ ؛ فلا يدل على عدم شرعيَّة السجود لها إذا لم يسجد القارئ . وإنما على أن القارئ عليه أن يسجد ؛ سواء كان يرى وجوبها أو سنيتها - كما هو الراجح - ؛ ليسجد معه الذين يستمعون له ، وقد روى الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٢٠٨) بسندٍ جيد عن ابن أبي مليكة قال :

لقد قرأ ابن الزبير السجدة وأنا شاهد ، فلم يسجد ، فقام الحارث بن عبد الله فسجد ؛ ثم قال : يا أمير المؤمنين ! ما منعك أن تسجد إذ قرأتَ السجدة ؟ فقال : إذا كنتُ في صلاة سجدتُ ، وإذا لم أكن في صلاة فإني لا أسجد .

وأما ما علقه البخاري في « صحيحه » (٢ / ٥٥٦) ووصله في « التاريخ الكبير » (٢ / ١ / ١٥٣ و ٢ / ١٢٤) من طريقين عن مغيرة عن إبراهيم قال : قرأ تميم ابن حذلم - وهو غلام - على عبد الله ، فقرأ السجدة ، فقال ابن مسعود :

اسجد ؛ فأنت إمامنا فيها .

ووصله الحافظ من رواية سعيد بن منصور فقط ، وسكت عليه ؛ وفيه عندي علتان :

الأولى : الإرسال ؛ فإن إبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - لم يدرك عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه .

والأخرى : أن المغيرة - وهو ابن مقسم الضبي - كان يدلس ، ولا سيما عن

إبراهيم ؛ كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » .

نعم ؛ رواه البخاري (٢ / ٢ / ١٢٤) ، وكذا ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١٩) من طريق أبي إسحاق عن سليم بن حنظلة قال :

قرأت على عبد الله بن مسعود (سورة بني إسرائيل) ، فلما بلغت السجدة ؛ قال عبد الله :

اقرأها ؛ فإنك إمامنا فيها .

ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » (٣ / ٣٤٤ / ٥٩٠٧) عن معمر ، والبيهقي عن سفيان ؛ كلاهما عن أبي إسحاق عن سليمان بن حنظلة به .

كذا قالا : (سليمان) مكان : (سليم) . وفي (سليم) ترجمه البخاري - وفيها ساق له هذا الأثر - وابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٢١٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٠٠) .

والجواب عن هذا الأثر كالجواب عن الحديث . والله أعلم .

٥٦٠٦ - (إذا أَصْبَحَ أَحَدُكُم ؛ فَلْيَقُلْ : أَصْبَحْنَا وأَصبحَ الملكُ لله ربِّ العالمين ، اللهمَّ ! إني أسأَلُكَ خَيْرَ هذا اليَوْمِ : فَتْحَهُ وَنَصْرَهُ ونُورَهُ وبَرَكَتَهُ وهُداه ، وأعوذُ بكَ مِنْ شَرِّ ما فيهِ ، ومِنْ شَرِّ ما قبله وشر ما بعده . ثم إذا أمسى ؛ فَلْيَقُلْ مثلَ ذلك) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٥٠٨٤) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٦ /

٣٤٥٣) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) عن محمد بن إسماعيل : حدثني أبي - قال ابن عوف : ورأيته في أصل إسماعيل - قال : حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ضعف محمد بن إسماعيل .

والأخرى : الانقطاع بين شريح وأبي مالك .

أما الأولى : فقال المنذري في « مختصر السنن » (٦ / ٣٤١) :

« فيه محمد بن إسماعيل بن عياش وأبوه ، وكلاهما فيه مقال » !

قلت : لا يستويان ! فأبوه ثقة في روايته عن الشاميين وهذه منها ، فالعلة من ابنه ، وقد ضعفه أبو داود نفسه في رواية الآجري عنه ؛ قال :

« سئل أبو داود عنه ؟ فقال : لم يكن بذاك ، قد رأيته ودخلت حمص غير مرة وهو حي ، وسألت عمرو بن عثمان عنه ؟ فذمَّه » .

وذهل النووي عن هذا ، فقال في « الأذكار » :

« لم يضعفه أبو داود » !

وردَّه الحافظ في « نتائج الأفكار » بقوله (ق ١٧١ / ٢) :

« هذا حديث غريب ، ورواته موثقون ؛ إلا محمد بن إسماعيل فضعفه أبو داود ، وقال أبو حاتم الرازي : « لم يسمع من أبيه شيئاً » ؛ لكن أبو داود لما أخرجه استظهر بقول شيخه محمد بن عوف : قرأته في كتاب إسماعيل بن عياش .

قلت : ومع ضعف محمد فقد خالفه الحفاظ عن أبيه في سنده » .

قلت : ثم ساقه من طرق عن إسماعيل بن عياش : ثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي راشد الحبراني قال : أتيت عبد الله بن عمرو . . . فذكر الحديث بلفظ آخر يختلف عن هذا كل الاختلاف ، ليس فيه مما في هذا إلا أنه من أذكار الصباح والمساء ؛ فلفظه :

« يا أبا بكر ! قل : اللهم فاطر السماوات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، ربَّ كل شيء ومَلِيكَهُ ، أعوذ بك من شر نفسي ، ومن شر الشيطان وشِرْكِهِ ، وأن أقترف على نفسي سوءاً ، أو أَجُرَّه إلى مسلم » .

وهو مخرج مع غيره مما في معناه في « الصحيحة » (٢٧٦٣) ، وقد حسنه الحافظ ، ثم قال :

« وعجبت من عدول الشيخ عن هذه الطريق القوية إلى تلك الطريق الضعيفة » .

وأما الانقطاع ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٦٠) عن أبيه :

« شريح بن عبيد لم يدرك أبا أمامة ، ولا الحارث بن الحارث ، ولا المقدام » .

قال : وسمعته يقول :

« شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري ؛ مرسل » .

ونحوه ما ذكره المزي في « التهذيب » : أن محمد بن عوف سئل : هل سمع شريح من أبي الدرداء ؟ فقال : لا . قيل له : فسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : ما أظن ذلك ، وذلك أنه لا يقول في شيء من ذلك : سمعت . وهو ثقة » .

قلت : وقد أخرج الطبراني (٣ / ٢٩١ - ٢٩٨) لشريح عن أبي مالك أربعة وعشرين حديثاً عامتها بهذا الإسناد عنه ، لم يقل أيضاً في شيء منها : سمعت أبا مالك !

ولذلك ؛ تعقب المزيَّ الحافظُ ابن حجر في « تهذيبه » ، فقال عقب ما سبق عن أبي حاتم :

« وإذا لم يدرك أبا أمامة الذي تأخرت وفاته (يعني : إلى سنة ٨٦) ؛ فبالأَولى أَنْ لا يكون أدرك أبا الدرداء (مات في حدود سنة ٣٥) ، وإني لكثير التعجب من المؤلف كيف جزم بأنه لم يدرك من سمى ههنا ، ولم يذكر ذلك في المقداد وقد توفي قبل سعد بن أبي وقاص (مات سنة ٣٣) ، وكذا أبو الدرداء ، وأبو مالك الأشعري وغير واحد ممن أطلق روايته عنهم » .

قلت : وأنا بدوري أتعجب منه كيف نسي هذا الذي تعقبه على المزي ، فلم يُعِلَّ الحديث بهذه العلة الثانية ، ألا وهي الانقطاع ، بينما تنبه له في حديث آخر خرجته فيما سبق من هذه « السلسلة » (١٥١٠) . فأعله في « التلخيص الحبير » (٣ / ١٤١) بالانقطاع ، وَصَرَّح في « تخريج أحاديث المختصر » (ق ٢٤ / ١) - تبعاً للزركشي في « المعتبر » (ص ٥٨) - بأن العلة القادحة هي قول أبي حاتم الرازي : لم يسمع شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري !!

ولكن ؛ لا عجب ؛ فهذه طبيعة الإنسان ، ألا وهي النسيان ؛ فقد وقعت أنا في مثل ما وقع هو فيه من السهو ؛ فقد أوردت حديثاً في « الصحيحة » برقم (١٨١٧) وصححته تبعاً للحاكم والذهبي ، وهو من هذا الوجه المنقطع ! ومثله الحديث (٢٢٥ - الصحيحة) ، بينما تنبهت لانقطاعه في حديث آخر ذكرته شاهداً تحت

الحديث (١٥٠٢) : ولذلك قررت نقل الحديث (٢٢٥) من « الصحيحة » إذا لم أجد له شاهداً معتبراً ، وهو مما أستبعده ؛ فإن الحافظ استغربه أيضاً في « نتائج الأفكار » (٣٤ / ١) ، وأعلَّه بضعف محمد بن إسماعيل ، ولم يتنبه أيضاً لانقطاعه ولا لاستظهار أبي داود بقول شيخه ابن عوف : قرأته في كتاب إسماعيل ابن عياش . فجل من لا يسهو ولا ينسى ، وغفر لي خطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي .

وروى أبو داود بهذا الإسناد حديثاً آخر عن أبي مالك في (أذكار الصباح والمساء) بلفظ :

« اللهم ! فاطر السماوات . . . » .

ثم رأيت الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٢٩٧ ـ طبع الحلبي) ذهل أيضاً عن العلة ؛ فقال :

« إسناده جيد » !

٥٦٠٧ ـ (لا أخَافُ على أُمَّتي إلا ثلاثَ خِلال : أن يَكْثُرَ لهم من المال فيتَحَاسَدوا فَيَقْتَتِلُوا ، وأن يفتحَ لهم الكتاب ؛ يأخذُه المؤمنُ يبتغي تأويلَهُ : ﴿ وما يَعْلَمُ تأويلَه إلا الله والراسِخُونَ في العِلْم يقولونَ آمنا به كُلٌّ مِنْ عندِ ربنا وما يَذَّكَّرُ إلا أولو الألباب ﴾ ، وأنْ يروا ذا عِلْمِهم فيضيعوهُ ، ولا يُبَالون عليه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٣ / ٣٤٤٢) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣١) و (٢ / ٤٤٣ / ١٦٦٥) : حدثنا هاشم بن مرثد

الطبراني : ثنا محمد بن إسماعيل بن عياش : حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه ثلاث علل :

الأولى : الانقطاع بين شريح وأبي مالك ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله .

الثانية : ضعف محمد بن إسماعيل . وتقدم أيضاً .

الثالثة : هاشم هذا ؛ فإنه ضعيف أو أشد ؛ قال ابن حبان :

« ليس بشيء » .

ذكره عنه الذهبي . وانظر الحديث (١٥١٠) ؛ فإن هناك حديثاً آخر لمحمد بن إسماعيل .

ولحديث الترجمة شاهد من حديث عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٢ / ٢٨٨) . وقال :

« صحيح » ! وكذا في « التلخيص » للذهبي .

قلت : فالظاهر أنه سقط الحديث من « المستدرك » ؛ لأن نصه فيه موافق لنص « التلخيص » تماماً : إسناداً ولفظاً وتصحيحاً ! فيبدو لي ـ والله أعلم ـ أن الناسخ أو الطابع نقل نص « التلخيص » إلى « المستدرك » ، فظهر التماثل على خلاف الجادة ، ليس فيه بإسناد الحاكم إلى (عمر بن راشد) لننظر فيه .

لكن تصحيح الذهبي هنا من أوهامه ! فقد قال في « المغني » :

« عمر بن راشد اليمامي ، عن ابن أبي كثير ، ضعفوه ، وهو عمر بن أبي خثعم » .

٥٦٠٨ - (قالَ اللهُ عز وجل : ثلاثُ خِلالٍ غَيَّبْتُهنَّ عن عبادي ، لو رآهُنَّ رجلٌ ما عملَ سوءاً أبداً : لو كَشَفْتُ غطائي حتى يراني فَيَسْتَيْقِنَ ويعلمَ كيفَ أفعلُ لِخَلْقِي إذا أَمتُّهم ؟ وقبضتُ السماوات والأَرَضِينَ ثم قلتُ : أنا الملكُ مَنْ ذا الذي له المُلْكُ دوني ؟! ثم أُرِيهمُ الجنة وما أعدَدْتُ لهم فيها مِنْ كُلِّ خيرٍ فَيَسْتَيْقِنُونها ، وأريهمُ النارَ وما أعددتُ لهم من كلِّ شرٍّ فيستيقنونها .

ولكنْ عمداً غَيَّبْتُ ذلك عنهم ؛ لأعلمَ كيف يعملُونَ ، وقد بينتُه لهم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٩٤ / ٣٤٤٧) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٢) بإسناد الذي قبله .

قلت : وهو ضعيف فيه ثلاث علل ، وقد بينتها آنفاً .

٥٦٠٩ - (ما مِنْ رجُلٍ يستيقظُ من الليلِ فيوقظُ امرأَتَهُ فإنْ غَلَبَهَا النومُ نَضَحَ في وجْهِهَا من الماءِ ؛ فيقومانِ في بيتِهِمَا فَيَذْكُرانِ اللهَ عز وجل ساعةً من الليلِ ؛ إلا غُفِرَ لهما) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣/ ٢٩٥ / ٣٤٤٨) وفي « مسند الشاميين » (ص ٢٣٤) بإسناد الذي قبله .

قلت : وفيه ثلاث علل كما تقدم ، وأعله الهيثمي بواحدة منها ، وهي ضعف محمد بن إسماعيل بن عياش ! فانظر إن شئت « مجمع الزوائد » (٢ / ٢٦٣) .

٥٦١٠ - (إذا نامَ ابنُ آدم ؛ قال المَلَكُ للشيطان : أَعْطِني صحيفَتَكَ . فيعطيه إياها ، فما وَجَدَ في صحيفَتِهِ من حَسَنةٍ ؛ محا بها عَشْرَ سيئاتٍ من صحيفةِ الشيطانِ ، وكتبهنَّ حسناتٍ (!) ، فإذا أرادَ أحدُكم أن ينامَ ؛ فَلْيُكَبِّرْ ثلاثاً وثلاثين تكبيرةً ، ويَحْمَدْ أربعاً وثلاثينَ تحميدَةً ، ويُسَبِّحْ ثلاثاً وثلاثينَ تسبيحةً ، فتلك مئة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٣٩٦ / ٣٤٥١) وفي « مسند الشاميين » (ص ٣٣٢) بإسناد الحديث الذي قبله .

وفيه ثلاث علل ، أعله الهيثمي بواحدة منها كعادته ، فقال في « مجمعه » (١٠ / ١٢١) :

« وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش ، وهو ضعيف » .

٥٦١١ - (ليَقُلْ أحدُكم حينَ يريدُ أن ينامَ : آمنت بالله ، وكَفَرْتُ بالطاغُوتِ ، وَعْدُ الله حقٌّ ، وصَدَقَ المرسلون ، اللهم ! إني أعوذُ بكَ مِنْ طَوارقِ هذا الليلِ ، إلا طارقاً يَطْرُقُ بخيرٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٧ / ٣٤٥٤) وفي « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) بإسناد الذي قبله .

وأعله الهيثمي بمثل ما أعله (١٠ / ١٢٤) ، وفيه علتان أخريان كما تقدم بيانه .

٥٦١٢ - (والذي نَفْسُ محمَّدٍ بيدِهِ ! لَيُبْعَثَنَّ منكم يومَ القيامةِ إلى الجنةِ مثل الليلِ الأسودِ زُمرة جميعاً ، يخبطونَ الأرضَ ، تقولُ الملائكة : لِمَا جاء مع محمدٍ أكثرُ مما جاءَ مع الأنبياءِ !) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٧ / ٣٤٥٥) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) بإسناد ما قبله .

وضعفه الهيثمي (١٠ / ٤٠٤) بمثل ما ضعفه ، وقد عرفت أن فيه علتين أخريين لم يتنبه لهما .

٥٦١٣ - (إن الله عَـزَّ وجلَّ لا ينظرُ إلى أَجْسَـامِكُم ، ولا إلى أَحْسَابكم ، ولا إلى أَمْوَالِكُم ؛ ولكنْ ينظرُ إلى قُلُوبكُم . فَمَنْ كان له قَلْبٌ صالحٌ تَحَنَّنَ اللهُ عليه ، وإنما أنتمْ بنو آدمَ ، وأَحَبُّكُم إليَّ أتقاكم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٧ / ٣٤٥٦) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) بإسناد الذي قبله .

وقد عرفت علله الثلاثة ، وقد أعله الهيثمي هذه المرة بما ليس فيه ! فقال (١٠ / ٢٣١) :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ، وهو ضعيف » !

والشطر الأول من الحديث قد جاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « غاية المرام في تخريج الحلال والحرام » (٤١٠) .

٥٦١٤ ـ (اللهم ! حبِّبِ الموتَ إلى مَنْ يعلمُ أني رَسُولُكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٧ / ٣٤٥٧) و « مسند الشاميين » (٣٣٣) بإسناد الحديث الذي قبله .

قلت : وهو ضعيف ؛ فيه العلل الثلاثة المتقدم بيانها ، وأعله الهيثمي (١٠ / ٣٠٩) بالواحدة منها ؛ كما جرت عادته في هذا الإسناد خاصة . وقال المناوي في « فيض القدير » :

« رمز المصنف لضعفه ، وهو كما قال ؛ فقد قال الهيثمي : فيه محمد بن إسماعيل بن عياش ، وهو ضعيف » !

٥٦١٥ ـ (إنكمْ أمةٌ مرحُومةٌ مُعَافاةٌ ، فاستَقِيمُوا ، وخُذُوا طاقةَ الأَمْرِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٨ / ٣٤٦١) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) : حدثنا إبراهيم بن محمد بن عِرق الحمصي : ثنا عبد الوهاب بن الضحاك : ثنا إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن الضحاك ؛ قال أبو حاتم :

« كذاب » .

وبه أعله الهيثمي (١٠ / ٧٠) .

وابن عرق الحمصي ؛ لم أجد له ترجمة ، ولعله في « تاريخ دمشق » لابن عساكر ؛ فإنه على شرطه ، فليراجع من تيسر له ذلك .

٥٦١٦ - (عَلَّمَنَا إذا دَخَلَ أحدُنا الخلاءَ أن يَعْتَمِدَ اليُسْرَى ويَنْصِبَ اليُمْنَى) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ١٦٠ / ٦٦٠٥) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١ / ٩٦) من طريق زَمعَة بن صالح عن محمد ابن عبد الرحمن ؛ زعم أن رجلاً حدثه من بني مدلج قال : سمعت أبي يقول :

جاء سراقة بن مالك بن جعشم من عند [النبي ﷺ ، فقال : علمنا] رسول الله ﷺ كذا وكذا . فقال رجل - كالمستهزئ - : أما عَلَّمَكُم كيف تَخْرونَ ؟! قال : بلى ؛ والذي بعثه بالحق ! أمرنا أن نتوكأ على اليسرى ، وأن ننصب اليمنى .

والسياق للطبراني ، واللفظ الذي أعلاه للبيهقي ، وما بين المعكوفتين سقط من « المعجم » ، واستدركته من « المجمع » (١ / ٢٠٦) وأعله بقوله :

« وفيه رجل لم يسمّ » .

وتعقبه صاحبنا الشيخ حمدي السلفي بقوله :

« قلت : بل رجلان لم يسميا » . يعني : شيخ محمد بن عبد الرحمن وأباه .

وأقول : فيه علتان أخريان :

إحداهما : زمعة بن صالح ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

والأخرى : شيخه محمد بن عبد الرحمن ، وهو المدلجي ؛ ذكره الحافظ المزي في شيوخ زمعة ، ولم أجد له ترجمة .

ولذلك ؛ قالِ الحافظ في « بلوغ المرام » .

« إسناده ضعيف » . وقال في « التلخيص الحبير » (١ / ١٠٧) :

« قال الحازمي : لا نعلم في الباب غيره ، وفي إسناده مَنْ لا يُعْرَفُ » .

٥٦١٧ - (ليلةَ أُسْرِيَ بي رأيتُ على العَرْشِ مكتوباً : لا إله إلا الله محمدٌ رسولُ الله ، أبو بكرٍ الصديقُ ، عمرُ الفاروقُ ، عثمانُ ذو النورينِ يُقْتَلُ مظلوماً) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٢٦٤) من طريق إسحاق ابن إبراهيم الختلي ، وهذا في « الديباج » كما في « اللآلي » (١ / ٣٢٠) : حدثنا أبو بكر عبد الرحمن بن عفان الصوفي : حدثنا محمد بن مجيب الصائغ : حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أورده في ترجمة الصوفي هذا ، ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« كذاب ، يكذب ، رأيت له حديثاً حدث به عن أبي إسحاق الفزاري كذباً » .

فهو المتهم بهذا الحديث ، وبذلك صرح الحافظ ابن حجر في « اللسان » .

لكن شيخه محمد بن مجيب الصائغ ؛ ليس خيراً منه ؛ فقد قال فيه ابن معين أيضاً :

« كان كذاباً عدواً لله تعالى » . وقال أبو حاتم :

« ذاهب الحديث » .

قلت : فعلى هذا لا ينبغي تعصيب التهمة بالصوفي وحده ، وقد أشار إلى هذا ابن الجوزي بقوله في « الموضوعات » (١ / ٣٣٧) :

« هذا حديث لا يصح ، وأبو بكر الصوفي ومحمد بن مجيب كذابان ، قاله يحيى بن معين » .

ووافقه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٢٠) ، وتعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » بقوله (١ / ٣٥١) :

« قلت : قال الحافظ ابن حجر : المتهم به عبد الرحمن . والله أعلم » .

وفيه ما تقدم بيانه .

وللصوفي هذا حديث آخر في عثمان بلفظ آخر ، وهو :

٥٦١٨ - (لما عُرِجَ بي إلى السَّمَاء ، دخلتُ جنةَ عَدْن ، فَوَقَعَتْ في يدي تفاحةٌ ، فانفلقَتْ عن حَوْرَاءَ مرضيَّةٍ ، كأن أشفارَ عَيْنَيْهَا مقاديمُ أجنحَةِ النُّسُور ، فقلتُ : لمن أنتِ ؟ فقالتْ : أنا للخليفةِ من بعدِكَ المقتولِ عثمان بنِ عفان) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٢٠) من طريق عبد الرحمن ابن عفان قال : حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي عن ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً .

أورده في ترجمة الدمشقي هذا ؛ وقال :

« مجهول ، وحديثه موضوع لا أصل له » .

وكذا قال الذهبي ثم العسقلاني ، ثم السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣١٣) ، وتبعهم ابن عراق (١ / ٣٧٤) ، ومن قبلهم ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٣١) ؛ كلهم أعلوه بالدمشقي هذا !

وإعلاله بالراوي عنه عبد الرحمن بن عفان أولى ؛ لأنه كذاب ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ، وإن كان قد جاء من غير طريقهما :

فرواه عبد الله بن سليمان البغدادي : حدثنا الليث بن سعد به .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ٤٦٤) من طريقين عنه . ولم يذكر في ترجمته شيئاً سوى أنه ساق له هذا ، وقال :

« حديث منكر » . وقد قال فيه ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٥٤٥) :

« ليس بذاك المعروف » .

وأما ابن حبان ؛ فقد ذكره في « الثقات » ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« فيه شيء له حديث منكر » . ثم ساق له هذا ، ثم قال :

« وقد رواه خيثمة في « فضائل الصحابة » عن خليل بن عبد القاهر عن يحيى بن مبارك عن الليث » . قال الحافظ عقبه :

« فلم ينفرد به عبد الله بن سليمان ؛ لكن يحيى بن مبارك أيضاً ضعفه الدارقطني » .

(تنبيه) : قد أعل ابن الجوزي رواية الخطيب هذه بأن فيها عبد الله بن أحمد ابن ماهبزد ؛ فقال (١ / ٣٣١) :

« لا يوثق به » .

قلت : وهذا مردود بأمرين :

الأول : أنه لم يتفرد به ، لأنه قد توبع ؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

والآخر : أن الخطيب لما ترجمه في « تاريخه » قال (٩ / ٣٩٢) :

« وكان ثقة ، سألت البرقاني عنه ؟ فقال : كان يسمع معنا الحديث ببغداد ، وهو شيخ صدوق ؛ غير أنه لم يكن يعرف الحديث » .

ولذلك ؛ لم يورده الذهبي في « الميزان » ، ولا استدركه عليه الحافظ في « اللسان » ، فالعلة ممن فوقه كما عرفت ، وإن مما يؤكد ذلك أن له طريقاً ثالثة عن ابن سليمان ، فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ٢٨٥ / ٧٨٥) و « الأوسط » (١ / ١٧٥ / ١ / ٣٢٤١) : حدثنا بكر بن سهل : ثنا عبد الله بن سليمان بن يوسف العبدي به ؛ دون قوله : « المقتول عثمان . . » ، وقال :

« لم يروه عن الليث إلا عبد الله » .

كذا قال ! ولعله يعني بغير الزيادة المذكورة ، وإلا ؛ فقد تابعه اثنان : عبد الرحمن ابن إبراهيم الدمشقي ويحيى بن المبارك كما تقدم .

وتابعهم رابع ؛ فقال الغَسولّي في « جزئه » : حدثنا أسامة : حدثنا عبد الله بن أحمد : حدثنا زهير بن عباد : حدثنا محمد بن تمام عن الليث به .

ذكره السيوطي وسكت عنه .

ومن طريق زهير بن عباد أخرجه أبو العرب التميمي الإفريقي في كتاب

« المِحَن » (ص ٤٤ ـ ٤٥) ، وقال : « محمد بن تمام الدمشقي » ؛ لكن وقع في سنده بعض الأخطاء المطبعية ، والظاهر أنه الذي في « ميزان الذهبي » و « ضعفائه » :

« محمد بن تمام البهرائي الحمصي . قال ابن منده : حدث عن محمد بن آدم المصيصي بمناكير » .

وكذا في « اللسان » ؛ لكن وقع فيه « النهرواني » ! وأظنه خطأً مطبعياً .

وأما زهير بن عباد ـ وهو الرواسي ـ ؛ فمختلف فيه ؛ فقال الدارقطني :

« مجهول » .

وضعفه ابن عبد البر . وقال ابن حبان في « الثقات » :

« يخطئ ويخالف » .

وتابعهم خامس ؛ وهو عبد العزيز بن محمد الدمشقي عن ليث به .

رواه ابن بطة ؛ كما ذكر السيوطي ، وسكت عنه .

قلت : وإسناده مظلم ؛ فإن الدمشقي هذا لم أجد من ترجمه ، وكذا بعض من دونه .

وبالجملة ؛ فكل هذه المتابعات والطرق إلى الليث بن سعد ليس فيها ما يمكن الاعتماد عليه ، لأن عامتها تدور على مجهولين ، وغالبهم دمشقيون ، فمن الممكن أن يكون بعضهم سرقه من الآخر . فلا غرابة في حكم ابن الجوزي ومن قبله ومن بعده على الحديث بالوضع أو النكارة كما رأيت ، بل صرح ابن حبان وغيره ببطلانه وأنه لا أصل له .

فقد أورده ابن حبان في ترجمة العباس بن محمد العلوي من « الضعفاء » (٢ / ١٩١) بروايته عن عمار بن هارون المستملي عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً . وقال عقبه :

« لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، ولا من حديث أنس ، ولا ثابت ، ولا حماد بن سلمة » .

وتبعه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٣١) ، ثم الذهبي والعسقلاني في كتابيهما .

ثم رواه ابن حبان (٣ / ١٢٨ ـ ١٢٩) من طريق يحيى بن شبيب اليمامي عن سفيان الثوري عن حميد الطويل عن أنس به . وقال في اليمامي هذا :

« روى عن الثوري ما لم يحدث به قط ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وقال الذهبي ـ وقد ساق له هذا الحديث ـ :

« وهذا كذب » . وقال الحافظ عقبه :

« وهذا ظاهر البطلان » .

قلت : فمحاولة السيوطي تقوية الحديث بمثل هذه الطرق الواهية محاولة فاشلة ، وإن تبعه على ذلك ابن عراق في « تنزيه الشريعة » !

وإن مما يدل البصير على ما ذكرته : استشهاده بالحديث الآتي بعده .

لكن بقي حديث آخر ؛ يرويه محمد بن سليمان بن هشام : حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢٩٧/٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣٢٩/١) ، وقال الخطيب :

« منكر بهذا الإسناد ، وكل رجاله ثقات سوى ابن هشام ، والحمل فيه عليه » .

وأقره ابن الجوزي ، وأقر هذا الذهبي في « الميزان » في ترجمة ابن هشام هذا ؛ بل صرح بوضعه كما يأتي في آخر الحديث (٥٦٢٠) .

وابن هشام هذا هو الوراق المعروف بابن بنت مطر ، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان بسرقة الحديث ، فالظاهر أنه مما سرقه من بعض المتهمين به وركب عليه هذا الإسناد . والله أعلم .

٥٦١٩ ـ (بَيْنَا أنا جالسٌ إذ جَاءني جِبْريلُ ﷺ فَحَمَلَني ، فأدخلَني جنةَ ربي عز وجل ، فبينما أنا جالسٌ إذْ جُعلَتْ في يدي تفاحةٌ ، فانفلقتِ التفاحةُ بنصفينِ ، فخرجتْ منها جَاريةٌ لم أرَ جاريةً أحسنَ منها حُسْناً ، ولا أجملَ منها جَمَالاً ، تُسَبِّحُ تسبيحاً لم يَسْمعِ الأولونَ والآخرونَ بمثلِهِ . فقلتُ : من أنتِ يا جارية ؟ قالت : أنا من الحورِ العينِ ، خلقني الله عز وجل من نُورِ عَرْشِهِ ، فقلتُ : لمن أنتِ ؟ قالت : للخليفةِ المظلومِ عثمان بن عفان رضي الله عنه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢١٩ / ٥٩٨) : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري : ثنا إسحاق بن وهب العلاف : ثنا الفضل ابن سوار البصري : ثنا ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن أوس بن أوس الثقفي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ الفضل بن سوار ؛ لم أجد له ترجمة .

وكذا التستري شيخ الطبراني ، فأحدهما هو المتهم به .

ولا يعطيه قوة قول السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣١٤) - وإن تابعه ابن عراق (١ / ٣٧٥) - :

« وليس في رجاله متهم - وإسحاق بن وهب العلاف ؛ قال الذهبي : ثقة . وإنما المتهم بالوضع إسحاق بن وهب الطُّهُرْمسي ؛ وقد أخرجه أبو يعلى : حدثنا أبو وائل خالد بن محمد البصري : حدثنا موسى بن إبراهيم : أنبأنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن شداد بن أوس مرفوعاً به » .

قلت : والجواب من وجوه :

أولاً : لا يلزم من سلامة إسناده من متهم أن لا يكون المتن موضوعاً ؛ فكم من أحاديث حكم عليها العلماء بالوضع وليس فيها متهم ، ومن أقرب الأمثلة على ذلك الحديث الذي قبله ؛ فإن أكثر طرقه ليس فيها من اتهم ، ولكنهم نظروا في متنه وما فيه من النكارة ، فحكموا عليه بالبطلان ، وإن مما لا شك فيه أن يد الصنع والوضع ظاهرة في هذا الحديث أكثر من السابق كما لا يخفى على أحد .

ثانياً : إن كون إسحاق العلاف ثقة لا يجدي نفعاً ما لم يكن الراوي عنه ومن دونه ثقة ، وقد عرفت حال الفضل بن سوار الراوي عنه . وأنا أظن أنه من أولئك المجهولين الذين افتعل بعضهم هذا الحديث ثم سرقه منه الآخرون ، وافترق هذا عنهم بأنه جعل الحديث من مسند أوس بن أوس ، وأولئك جعلوه من مسند عقبة ابن عامر ! وحاشاهما منه ، وزاد عليهم بأن زاد في متن الحديث جملاً جديدة وزخرفاً من القول !

ثالثاً : لا يمكن إثبات أن إسحاق هذا هو العلاف الثقة وليس **الطهرمسي** ، إلا لو كان الراوي عنه ثقة أيضاً ، وهيهات ؛ فقد ذكرنا لك أنه غير معروف أيضاً ، فمن الممكن أن يكون وصفه إياه بـ (العلاف) وهماً منه إن لم يكن كذباً .

رابعاً : ويقال في إسناد أبي يعلى نحو ما سبق وأسوأ ؛ فإن شيخه أبا وائل لم أعرفه ؛ لكن موسى بن إبراهيم - وهو المروزي - كذبه يحيى ، وقال الدارقطني وغيره : متروك ؛ كما في « الميزان » و « اللسان » . فالعجب من الحافظ كيف سكت عليه في « المطالب العالية » (٤ / ٥٥) وفيه هذا المتهم ؟! وكذلك سكت عليه البوصيري كما ذكر المعلق عليه !! وقنع هو بذلك !

هذا ؛ وقد أعجب هذا الحديث وما فيه من المنقبة لعثمان رضي الله عنه بعضَ أهلِ الأهواء المغرضين ، فسرقه وجعله لعلي رضي الله عنه ، وركب عليه إسناداً آخر ، وهو الآتي بعده :

٥٦٢٠ - (لما أُسْرِيَ بي دخلتُ الجنةَ ، فناوَلَني جبريلُ تُفَّاحَةً ، فانْفَلَقَتْ بنصفينِ ، فخرجتْ منها حَوْرَاءُ ، فقلتُ لها : لِمَنْ أنتِ ؟ فقالتْ : لعلي بنِ أبي طالبٍ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٢٧٨ - ٢٧٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٣١ - ٣٣٢) بإسناده عن **أبي جعفر أحمد ابن عيسى بن علي بن ماهان الرازي** : حدثنا أبو غسان محمد بن عمرو (زُنيج) : حدثنا يحيى بن مغيرة : حدثنا جرير عن الأعمش عن **عطية** عن أبي سعيد مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، وأحسبه انقلب على بعض الرواة ، أو أدخله بعض المتعصبين على

سليمان (وهو الأعمش ، وفي الأصل : سليم !) ، وعطية قد ضعفه شعبة وأحمد ويحيى » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣١٥) ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٣٧٤) وزاد عليه فقال :

« وجاء هذا من حديث علي أيضاً ، وهو في تلك النسخة الموضوعة علي بن موسى الرضى . والله أعلم » .

قلت : وآفة الإسناد الأول إما عطية ؛ فإنه مع ضعفه كان شيعياً مدلساً ؛ كما في « التقريب » .

وإما ابن ماهان الرازي ؛ ففي ترجمته ساق الحديث ، وقال :

« سمعت أبا نعيم الحافظ يقول :

ابن ماهان صاحب غرائب وحديث كثير » .

قلت : وهذا ذكره أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١١١-١١٢) ، وساق له حديثين آخرين .

وأما الذهبي ؛ فساق له هذا الحديث ، وقال عقبه :

« هذا كذب ، وقد روي مثله لعثمان بدل علي ، بإسناد واهٍ يأتي في ترجمة عبد الله بن سليمان (يعني : الحديث المتقدم ٥٦١٨) ، ويروى بإسنادين ساقطين عن أنس ، ووضع من طريق نافع عن ابن عمر » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

والإسنادان المشار إليهما عن أنس تقدم تخريجهما في آخر الكلام على الحديث المشار إليه آنفاً ، وكذلك حديث ابن عمر .

٥٦٢١ - (لا يَجدُ عَبْدٌ صَرِيحَ الإيمانِ حتى يُحِبَّ للهِ ويُبْغِضَ للهِ ، فإذا أحبَّ للهِ وأبغض للهِ فقد استحقَّ الولايةَ مِنَ اللهِ عز وجل ، وإنَّ أَحِبَّائي وأوليائي من عِبَادي وخَلْقِي الذين يُذْكَرونَ بذِكرِي وأُذْكَر بذِكْرِهم) .

ضعيف . رواه ابن قانع في « معجم الصحابة » (ترجمة عبد الله بن الجموح) من طريق رشدين عن عبد الله بن الوليد التجيبي عن أبي منصور الأنصاري عن عبد الله بن الجموح أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

ومن هذا الوجه : رواه أحمد وابنه (٣ / ٤٣٠) نحوه ؛ لكنهما قالا : « عمرو ابن الجموح » ، وكذلك رواه الطبراني في « الكبير » كما في « المجمع » (١ / ٨٩) .

وأنا أظن أن هذا هو الصواب ؛ فإني لم أجد في كتب التراجم التي عندي « عبد الله بن الجموح » ؛ لا في « التاريخ الكبير » للبخاري ، ولا في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، ولا في « التجريد » للذهبي ، حتى ولا في قسم من أقسام « الإصابة » الأربعة ! وكان من حقه أن يورده للتنبيه عليه ؛ فإنه كثير النقل عن « معجم ابن قانع » هذا ، والخطأ فيه قديم من أحد رواته ؛ فإنه أورده في ترجمة عبد الله هذا . والله أعلم .

ثم إن إسناده مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع ؛ قال في ترجمة أبي منصور من « التعجيل » :

« ذكر البخاري أنه كان قاضي إفريقية ، وذكر أن حديثه مرسل . يعني : أنه لم

يَلْقَ عمرو بن الجموح » .

الثانية : جهالة أبي منصور هذا ؛ فإني لم أر من وثقه ، ولم يذكر له ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٤١) راوياً غير عبد الله بن الوليد هذا .

الثالثة : عبدَ الله هذا ؛ قال الحافظ :

« لين الحديث » .

الرابعة : رشدين ـ وهو ابن سعد المصري ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » أيضاً :

« ضعيف » .

وبه أعله الهيثمي .

٥٦٢٢ ـ (ما أخذتُ ﴿ ق والقرآنِ المجيدِ ﴾ إلا مِنْ وراءِ النبي ﷺ ؛ كان يُصَلِّي بها الصُّبحَ) .

منكر بذكر (الصبح) . أخرجه أحمد وابنه عبد الله في « المسند » (٦ / ٤٦٣) : ثنا الحكم بن موسى قال : ثنا عبد الرحمن بن أبي الرجال قال : ذكره يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت : فذكره .

وتابعه عمران بن يزيد قال : حدثنا ابن أبي الرجال به .

أخرجه النسائي (١ / ١٥١) .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبد الرحمن هذا ؛ فإن فيه كلاماً يسيراً ؛ أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله في « التقريب » :

« صدوق ربما أخطأ » .

قلت : وهذا الحديث من أخطائه عندي ؛ فقد خالفه سليمان بن بلال ويحيى ابن أيوب ـ كلاهما ـ عن يحيى بن سعيد به نحوه ؛ لم يذكرا صلاة الصبح ، وإنما قالا :

« يقرأ بها على المنبر في كل جمعة » .

أخرجه مسلم (٣ / ١٣) وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٠١٠ ، ١٠١١) . وفي حديثهما :

عن عمرة بنت عبد الرحمن عن أخت لعمرة قالت . . .

يعني : أم هشام بنت حارثة .

وهكذا رواه عنها آخران بإسنادين صحيحين عنهما : عند مسلم ، أحدهما من طريق محمد بن إسحاق وقال : حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم الأنصاري عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زارة عنها قالت :

لقد كان تَنورنا وتنور رسول الله ﷺ واحداً سنتين أو سنة وبعض سنة ، وما أخذت ﴿ ق والقرآن المجيد ﴾ إلا عن لسان رسول الله ﷺ ؛ يقرأها كل يوم جمعة على المنبر إذا خطب الناس .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١١٥) ، وعنه الطبراني في « الكبير » (٢٦ / ١٤٢ / ٣٤٤) ، وأحمد (٦ / ٤٣٥ ـ ٤٣٦) ، وابن راهويه في « مسنده » (٤ / ٢٥٠ / ١) ، وابن سعد في « الطبقات » (٣ / ٤٤٢) .

قلت : وإسناده جيد .

وإنما سقت الحديث هنا لبيان خطأ من رواه عن أم هشام بلفظ : « كان يصلي بها الصبح » ، وإلا ؛ فالحديث ثابت عن غيرها من الصحابة ، فانظر « صحيح مسلم » (٢ / ٣٩ - ٤٠) ، و « صفة الصلاة » .

(تنبيهان) :

الأول : لقد وقع حديث ابن أبي شيبة في « كبير الطبراني » بنفس سنده المتقدم ؛ لكن بلفظ آخر عنها قالت :

حفظت من النبي ﷺ (ق) في صلاة الصبح .

ولا أصل له عند ابن أبي شيبة بهذا اللفظ ، ولا عند غيره فيما علمت ، وإنما هو من حديث ابن أبي الرجال المذكور أعلاه ، اختلط على بعض النساخ في « المعجم » بإسناد ابن أبي شيبة ، والله أعلم .

الثاني : أنه وقع خطأ مطبعي في سنده المتقدم - أعني : ابن أبي شيبة - في يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، فجعله : يحيى بن عبد الله عن عبد الرحمن . . . ! وإنما هو : ابن عبد الرحمن كما في « مسلم » و « المعجم » وغيرهما .

ولم يتنبه لذلك صاحبنا حمدي السلفي ، فعلق عليه بقوله في حاشية « المعجم » :

« وبين إسناد المصنف هنا وإسناد ابن أبي شيبة في « المصنف » اختلاف ؛ فليراجع » .

وقد عرفت أنه لا اختلاف ، وإنما هو الخطأ المطبعي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٦٢٣ ـ (كانَ لا يزيدُ في الركعتينِ على التَّشَهُّدِ)(*) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٠٨١) : حدثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم : ثنا عبد السلام بن حرب عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ لكن فيه علل :

الأولى : مخالفة أبي معمر لغيره من الثقات في متنه ؛ فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٢٩٦) : حدثنا عبد السلام به ، ولفظه :

كان يقول في الركعتين التحيات . لم يذكر : « لا يزيد » .

الثانية : إن سلم من المخالفة الأولى ؛ فالعلة من عبد السلام بن حرب ؛ فإنه ـ وإن كان ثقة من رجال الشيخين ؛ فقد ـ كانت له مناكير ؛ كما في « التقريب » ، وقد خالفه جمع من الثقات في لفظه :

الأول : حسين المعلم عن بديل بلفظ :

. . . كان يقول في كل ركعتين التحية .

أخرجه مسلم (٢ / ٥٤) ، وأبو عوانة (٢ / ٢٢٢) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٣٤٦ / ٦٩٩) وغيرهم . وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ٢٠ ـ ٢١ / ٣١٦) ، و« صحيح أبي داود » (٧٥٢) . وهو رواية لأبي يعلى (٣ / ١١٤٧) .

الثاني : عبد الرحمن بن بديل عن أبيه به .

(*) قُدِّر للشيخ ـ رحمه الله ـ تخريج هذا الحديث فيما يأتي برقم (٥٨١٦) . (الناشر) .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٥٤٧) قال : حدثنا عبد الرحمن بن بديل العقيلي - بصري ثقة صدوق - عن أبيه .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ إن سلم من العلة الآتية .

الثالثة : الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة ؛ فإنه لم يسمع منها ؛ كما قال ابن عبد البر وابن حجر وغيرهما ، وتفصيل ذلك في المصدر السابق ، وفي شرحي لـ « صفة الصلاة » .

وأبو الجوزاء اسمه أوس بن عبد الله ، وقد تصحفت هذه الكنية على الهيثمي ، فقال في تخريج حديث الترجمة :

« رواه أبو يعلى من رواية أبي الحويرث عن عائشة ، والظاهر أنه خالد بن الحويرث ، وهو ثقة ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : والصواب أنه (أبو الجوزاء) ؛ كما وقع عند أبي يعلى في الموضعين ، وعند غيره .

وقد تمسك بهذا الحديث وبحديث ابن مسعود الآتي بعده بعض الشيوخ في السعودية على أنه لا تشرع الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ! كما كتب إلي بذلك بعضهم بتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٤٠٥ وطالباً الجواب ، وهذا مما لا يتيسر لي مع الأسف ؛ فالأسئلة التحريرية كثيرة ، ولا سبيل عندي للإجابة عنها ؛ لضيق الوقت ، وثقل اليد . والله المستعان .

وإذا عرف ضعف الحديث والذي يليه ؛ بقي ما كنا طبعناه في « صفة الصلاة » حول شرعية الصلاة عليه ﷺ في كل تشهد سالماً من أي اعتراض ، والحمد لله

رب العالمين ، ولم يكن ذلك إلا بعد الوقوف على هذا الحديث وكذا الذي يليه وعلى ما فيهما من ضعف وعلة ، بينت ذلك في الأصل الذي يعتبر « صفة الصلاة » كخلاصة له ؛ فقلما يوجد فيه ما ليس في الأول ، إلا ما استدركناه بعد وبالله التوفيق .

(تنبيه) : أشكل الانقطاع الذي سبق نقله عن ابن عبد البر وغيره على بعض الفضلاء ، لأنه وجد في « حلية الأولياء » (٣ / ٨١) تصريح أبي الجوزاء بالتحديث ، فكان الجواب : أنه من رواية أبان بن أبي عياش قال : ثنا أبو الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها ـ حدثته ـ : أن رسول الله ﷺ . . .

فقوله : « حدثته » زيادة من أبان بن أبي عياش ؛ فإنه متروك اتفاقاً ، مع أنه كان زاهداً ، وكان شعبة بن الحجاج سيئ الرأي فيه جداً ، وتنوعت عبارته فيه ، فمنها قوله فيه ـ وقد طلب منه الكف عنه ـ :

« لا يحل الكف عنه ؛ فإنه يكذب على رسول الله ﷺ » . وقوله :

« لأن أزني ؛ أحب إلي من أن أروي عنه » . وغير ذلك .

وتساءل[1] عن صحة قول الحافظ ابن عبد البر بأن أبا الجوزاء لم يسمع من عائشة .

فأقول : جزم بذلك في « التمهيد » (٢٠ / ٢٠٥) . وحكاه عن العلماء في رسالته « الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف » ، فقال (ص ٩) :

« يقولون : إن أبا الجوزاء لا يعرف له سماع من عائشة ، وحديثه عنها إرسال » .

---

(١) أي : بعض الفضلاء الذين أشار إليهم الشيخ ـ رحمه الله ـ بعد قوله : « تنبيه » . (الناشر) .

وأيد ذلك الحافظ في ترجمة أبي الجوزاء - واسمه أوس بن عبد الله - برواية القريابي عنه قال : أرسلت رسولاً إلى عائشة . . .

٥٦٢٤ - (كانَ يقول - إذا جَلَسَ في وَسطِ الصَّلاةِ وفي آخِرِهَا على وِرْكِهِ اليُسْرَى - : التحياتُ لله . . . - إلى قوله - : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - . قال : ثم إنْ كان في وسطِ الصلاة ؛ نَهَضَ حينَ يفرُغُ من تَشَهُّدِهِ ، وإنْ كان في آخِرِها دعا بعد تَشَهُّدِهِ بما شاء الله أَنْ يَدْعُوَ ، ثم يُسَلِّم) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أحمد (١ / ٤٥٩) ، وابن خزيمة (١ / ٣٥٠ / ٧٠٨) عن ابن إسحاق قال : حدثني عن تشهد رسول الله ﷺ في وسط الصلاة وفي آخرها عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال : علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، فكنّا : نحفظ عن عبد الله حين أخبرنا أن رسول الله ﷺ علمه إياه ، قال : فكان يقول . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ للخلاف المعروف في ابن إسحاق ؛ لكن قد ذكر في هذا المتن ما لم يرد ذكره في كل أحاديث التشهد الأخرى في « الصحيحين » وغيرهما ، حتى ما كان منها عن ابن إسحاق نفسه ، وعن ابن مسعود ذاته ، وقد خرجت طائفة طيبة منها في الأصل الذي أشرت إليه آنفاً في الحديث الذي قبله . فلنحصر الكلام على بعض طرق حديث ابن مسعود التي تدل على نكارة ذكر التورك في التشهد الأوسط ، والنهوض حين يفرغ منه ، ثم نتبع ذلك ببعض الأحاديث الأخرى التي تؤكد النكارة ، فأقول - وبالله التوفيق - :

أولاً : لقد روى عبد الأعلى هذا الحديث عن محمد بن إسحاق بإسناده المتقدم ، لم يذكر فيه التورك في الأوسط والنهوض بعده .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٩ / ٦٤ / ٩٩٣٢) ، وابن خزيمة (١ / ٣٤٨ / ٧٠٢) وأشار إليه عقب حديث الترجمة بتعليقه عليه مشيراً إلى شذوذ ذكر التورك في وسط الصلاة منه ، فقال :

« قوله : (وفي آخرها على وركه اليسرى) ؛ إنما كان يجلسها في آخر صلاته ، لا في وسط صلاته ؛ كما رواه عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن سعيد الجوهري عن يعقوب بن إبراهيم » .

ثانياً : رواه الجوهري - كما أشار ابن خزيمة فيما نقلته عنه آنفاً - فقال : نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق بلفظ :

إن رسول الله ﷺ كان يجلس في آخر صلاته على وركه اليسرى .

أخرجه ابن خزيمة (١ / ٣٤٧ / ٧٠١) .

ثالثاً : قال أحمد (٤ / ٥٧) : ثنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا أبي عن ابن إسحاق قال : حدثني - عن افتراش رسول الله ﷺ فخذه اليسرى ، ونصبه قدمه اليمنى ، ووضعه يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ونصبه أصبعه السبابة يوحد بها ربه عز وجل - عمران بن أبي أنس : أخبرني عامر بن لؤي - وكان ثقة - عن أبي القاسم مقسم مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل قال : حدثني رجل من أهل المدينة قال :

صليت في مسجد بني غفار ، فلما جلست في صلاتي افترشت فخذي

اليسرى ونصبت السبابة . قال : فرآني خفاف بن إيماء بن رحضَة الغفاري ـ وكانت له صحبة مع رسول الله ﷺ ـ وأنا أصنع ذلك ـ . قال : فلما انصرفت من صلاتي قال لي : أيْ بني ! لم نَصَبْتَ إصبعك هكذا ؟ قال : وما تنكر ؟! رأيت الناس يفعلون ذلك . قال : فإنك أصبت ؛ إن رسول الله ﷺ كان إذا صلى يصنع ذلك ، فكان المشركون يقولون : إنما يصنع هذا محمد بإصبعه يسحر بها ! وكذبوا ؛ إنما كان رسول الله ﷺ يصنع ذلك يوحِّد ربَّه عز وجل .

رابعاً : قال يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن عمران بن أبي أنس عن مقسم عن خُفاف بن إيماء بن رحضة الغفاري قال :

« كان رسول الله ﷺ إذا جلس في آخر صلاته يشير بإصبعه السبابة ، وكان المشركون يقولون : يسحر بها ! وكذبوا ؛ ولكنه التوحيد » .

أخرجه الطبراني (٤ / ٢٥٧ / ٤١٧٦) .

قلت : فهذا اختلاف شديد على ابن إسحاق إسناداً ومتناً .

١ ـ فتارة يجعله من مسند ابن مسعود ، وتارة من مسند خُفاف بن إيماء .

٢ ـ وتارة يذكر فيه التورك في التشهد الأوسط ، وتارة لا يذكره .

٣ ـ وتارة يذكر فيه النهوض فور فراغه من التشهد ؛ خلاف رواياته الأخرى .

وإن مما لا شك فيه أن هذا الاضطراب إنما هو من ابن إسحاق نفسه ، وليس من الرواة عنه ؛ فإنهم ثقات جميعاً ، وبخاصة ـ منهم ـ إبراهيم بن سعد الزهري ـ والد يعقوب ـ ؛ فإنه ثقة حجة ؛ كما في « التقريب » ، وقد رواه عنه مرة عن ابن مسعود ، وأخرى عن خُفاف ، كما تقدم .

وهذا مما يؤيد ما ختم الذهبي ترجمته بقوله :

« فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال ، صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ؛ فإن في حفظه شيئاً ، وقد احتج به أئمة » .

وقوله : « وما انفرد به . . . » إلخ ؛ إنما يعني مخالفاً فيه غيره ، ممن هو أوثق منه أو أكثر عدداً .

قلت : ولقد بلوت هذه المخالفة من ابن إسحاق في كثير من الأحاديث منذ القديم ، وكلما مضى الزمن ازددت يقيناً بهذه الحقيقة التي لم يتنبه لها إلا القليل من المشتغلين بهذا العلم الشريف .

وإن مما يؤكد لك هذه الحقيقة في هذا الحديث : أن تشهد ابن مسعود الذي تلقاه من رسول الله ﷺ مباشرة - وكفه بين كفيه ﷺ - قد جاء من طرق كثيرة عنه ، ليس في شيء منها ذكر التورك في التشهد الأوسط ، ولا النهوض حين يفرغ منه .

وقد ساق الكثير الطيب منها : الطبراني في « معجمه الكبير » (١٠ / ٤٨ - ٦٨) ، وبعضها في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٢ / ٢٦) ، و « صحيح أبي داود » (٨٨٩ - ٨٩١) .

بل إن في بعضها ما ينافي النهوض المذكور ، وهو قوله في رواية شقيق عن ابن مسعود في آخر التشهد مرفوعاً :

« ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه ، فيدعو به » .

متفق عليه ، (صحيح أبي داود ٨٨٩) .

وليس هذا خاصاً بالتشهد الأخير كما يظن البعض ؛ بل هو بإطلاقه يشمل التشهد الأول أيضاً ؛ بل إن هذا قد جاء صريحاً في رواية أبي إسحاق عن الأسود ابن يزيد ـ والد عبد الرحمن شيخ ابن إسحاق ! ـ عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

إذا جلستم في كل ركعتين فقولوا : التحيات لله . . . » إلخ « ثم يتخير . . . » إلخ .

أخرجه الطبراني (٩٨٨٨ ، ٩٩١٤) من طريق الثوري ويوسف بن أبي إسحاق ؛ كلاهما عن الأسود قرنا به أبا الأحوص . زاد يوسف : وعمرو بن ميمون وأصحاب عبد الله : أنهم سمعوه يقول : . . . فذكره .

وصرح يوسف بإخبار هؤلاء لأبي إسحاق ـ وهو السَّبيعي ـ ، فانتفت شبهة تدليسه .

والثوري سمع من السبيعي قديماً ، فانتفت شبهة اختلاطه .

فصح الإسناد والحمد لله .

على أنه قد تابعه شعبة قال : حدثنا أبو إسحاق : سمع أبا الأحوص قال : قال عبد الله : . . . فذكره .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٣٩ / ٣٠٣) ، وكذا أحمد (١ / ٤٣٧) وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٣٥٦ / ٧٢٠) .

وإسنادهم صحيح على شرط مسلم .

ورواه الطبراني (٩٩١٧) من طريق مرداذ بن جميل : ثنا محمد بن مناذر : ثنا شعبة به ؛ إلا أنه أدخل بين أبي الأحوص وابن مسعود أبا الكنود .

لكن ابن مناذر هذا ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » عن ابن معين :

« لا يروي عنه مَنْ فيه خير » .

وابن جميل ؛ لم أجد له ترجمة ، ولعله ممن أشار ابن معين إلى أنه لا خير فيهم ؛ فمثل هذه الطريق مما لا وزن لها ؛ ولا سيما مع مخالفتها رواية الطيالسي ومحمد بن جعفر عن شعبة .

وبالجملة ؛ فهي نص في مشروعية الدعاء في كل تشهد ؛ خلافاً لرواية ابن إسحاق الشاذة أو المنكرة .

وإن مما يؤكد خطأه في ذكر التورك في التشهد الأول ـ علاوة على ما سبق ـ : أنه ـ هو نفسه ـ روى بسنده الصحيح عن رفاعة بن رافع في حديث المسيء صلاته : أن النبي ﷺ قال :

« إذا أنت قُمْتَ في صلاتك فكبِّر . . . فإذا جلستَ في وسط الصلاة فاطمئن ، وافترش فخذك اليسرى ، ثم تشهد . . . » الحديث .

وهو مخرج في « الإرواء » (٣٣٧) .

قلت : فالافتراش خلاف التورك ، وقد اضطرب ابن إسحاق في أحاديثه فيها كما ترى .

والصواب الذي تدل عليه الأحاديث الصحيحة : أن الافتراش هو الأصل والسنة ؛ على حديث ابن عمر المخرج في « الإرواء » (٣١٧) ، ونحوه حديث عائشة الذي قبله (٣١٦) ؛ فيفترش في كل جلسة وفي كل تشهد ؛ إلا التشهد الأخير الذي يليه السلام ؛ كما جاء مفصلاً في حديث أبي حميد الساعدي :

« . . . فإذا جلس في الركعتين ؛ جلس على رِجْلِهِ اليسرى ونَصَبَ اليمنى ، وإذا جلس في الركعة الآخرة ؛ قَدَّمَ رِجْلَهُ اليسرى ونَصَبَ الأخرى ، وقعد على مقعدته » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٢٢) .

وبالجملة ؛ فَذِكْرُ ابنِ إسحاق في حديث الترجمة التوركَ في وسط الصلاة من أخطائه وشواذه التي خالف فيها بعضَ أحاديثه الأخرى وأحاديث الثقات الكثيرة .

وانظر من شواذه ومناكيره الحديث الآتي قريباً برقم (٥٦٢٩) .

٥٦٢٥ - (يا أُمَّ الفضل ! إنَّكِ حاملٌ بغُلام . قالت : يا رسولَ الله ! وكيفَ وقد تَحالفَ الفريقانِ أنْ لا يأتوا النساءَ ؟ قال :

هو ما أقولُ لك . فإذا وَضَعْتِيه ؛ فَأْتِيني به . قالتْ : فلما وضعتُه ؛ أتيتُ به رسولَ الله ﷺ ، فَأَذَّنَ في أذنهِ اليُمنى ، وأقامَ في أُذُنِهِ اليسرى ، [وألبأَهُ مِنْ ريقهِ ، وسَمَّاه عبدَ الله] ، وقال :

اذهبي بأبي الخلفاءِ . قالتْ : فأتيتُ العباسَ ، فأَعْلَمْتُه ، وكان رجلاً جميلاً لباساً ، فأتى النبيَّ ﷺ ، فلما رآه رسول الله ﷺ قام إليه ، فقَبَّلَ بين عَيْنَيْهِ ، ثم أَقْعَدَهُ عن يمينه ، ثم قال :

هذا عمي ، فمن شاء ؛ فَلْيُبَاهِ بعَمِّه . قالتْ : يا رسولَ اللهِ ! بعض هذا القول . فقال :

يا عباس ! لم لا أقولُ هذا القولَ وأنتَ عَمِّي وصِنْو أبي ، وخيرُ مَنْ

أَخْلُف بعدِي مِنْ أهلي . فقالَ : يا رسولَ الله ! ما شيء أخبَرَتْنِي به أمُّ الفضل عن مولودنا هذا ؟ قال :

نعم ؛ يا عباس ! [هو ما أخبَرَتْكَ ؛ أبو الخلفاء] ، إذا كانتْ سنةُ خمسٍ وثلاثينَ ومئة ؛ فهي لك ولِوَلَدِكَ ، منهم السَّفَّاحُ ، ومنهم المنصورُ ، ومنهم المهدي) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الدلائل » (ص ٤٨٢ - ٤٨٣) - والزيادتان له - ، والخطيب في « التاريخ » (١ / ٦٣ - ٦٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٢٩١) - من طرق عن أحمد بن راشد الهلالي قال : نبأنا سعيد ابن خُثَيم عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس قال : حدثتني أم الفضل بنت الحارث الهلالية قالت :

مررتُ بالنبيِّ ﷺ وهو في الحِجْرِ ، فقال : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ؛ حنظلة ؛ قال يحيى بن سعيد : كان اختلط . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أحمد : منكر الحديث يُحَدِّث بأعاجيب » .

قلت : هو السدوسي أبو عبد الرحيم ، وهو - على ضعفه - ما أظن أنه الجاني في هذا الحديث ، وإنما الآفة ممن دونه ، ألا وهو أحمد بن راشد الهلالي ؛ ففي ترجمته أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« خبر باطل ، وهو الذي اخْتَلَقَهُ بِجَهْلٍ » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ؛ لكنه قال :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » فقال :

روى عن عمه سعيد بن خثيم ووكيع ، كان عُلَيْك الرازي كثير الرواية عنه » !

ولقد تساهل ابن الجوزي - خلافاً لعادته - بإيراده هذا الحديث في « الواهيات » دون « الموضوعات » ! وأحسن السيوطي باستدراكه عليه ؛ فأورده في « ذيل الموضوعات » (ص ٧٧) ، ونقل كلام الذهبي وابن الجوزي المتقدمين ، وتبعه ابن عراق ، فأورده في « تنزيه الشريعة - الفصل الثالث » ، وقال عقب كلام الذهبي :

« قلت : وقال في « تلخيص الواهيات » : باطل بيقين ، والآفة فيه من أحمد ابن راشد ؛ إذ رواته معروفون ثقات سواه . والله أعلم » .

وفي هذا الإطلاق للتوثيق نظر لا يخفى على القارئ .

٥٦٢٦ - (يا عليّ ! إنَّ لكَ مِنْ عيسى مثلاً : أَبْغَضَتْهُ اليهودُ حتى بَهَتُوا أُمَّه ، وأَحَبَّتْهُ النصارى حتى أَنزلُوه بالمَنْزِلِ الذي ليسَ به) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ١ / ٢٨١ - ٢٨٢) ، والحاكم (٣ / ١٢٣) من طريق الحكم بن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي :

دعاني النبي ﷺ فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : الحكم ؛ وهّاه ابن معين » .

قلت : قال فيه : « ضعيف ليس بثقة ، وليس بشيء » . وقال يعقوب :

« ضعيف الحديث جداً ، له أحاديث مناكير » .

قلت : وشيخه ـ الحارث بن حصيرة ـ ؛ لعله هو آفة الحديث ؛ فقد كان من المحترقين في التشيع على ضعفه ؛ كما قال ابن عدي ، وكان يؤمن برجعة علي ؛ كما قال أبو أحمد الزبيري .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث والكشف عن علته : أن الشيخ محمد أحمد كنعان ـ حفظه الله ـ أورده في كتابه « قرة العينين على تفسير الجلالين » (ص ١٣٢) مغتراً بتصحيح الحاكم إياه ! وكان عليه أن يراجع ـ على الأقل ـ تعليق الذهبي عليه وهل هو موافق له أم مخالف ، وإن كان في كثير مما وافقه ما يُنْتَقَدُ ؛ كما مر في هذه « السلسلة » نماذج كثيرة . والله المستعان .

٥٦٢٧ ـ (نَزَلَتْ سُورةُ الأنعامِ ومَعَهَا كَوْكَبٌ مِنَ الملائكةِ سَدٌّ ما بينَ الخافِقَيْنِ ، لهم زَجَلٌ بالتسبيحِ والتَّقْديسِ ، والأرضُ [بهم] تَرْتَجُّ ، ورسولُ اللهِ ﷺ يقولُ : سُبحانَ اللهِ العظيمِ ، سبحانَ اللهِ العظيمِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٠٠ / ١ / ٦٥٩٣) ، والإسماعيلي في « المعجم » (ق ٦٤ / ٢) ، وابن مردويه ـ كما في « تفسير ابن كثير » ـ من طريق أبي بكر أحمد بن محمد بن سالم : حدثنا ابن أبي فديك : حدثنا عمر بن طلحة عن نافع أبي سهيل بن مالك عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« تفرد به أحمد بن محمد السالمي » .

قلت : ولم أعرفه ، وفي « مجمع الزوائد » (٧ / ٢٠) :

« رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبد الله بن عرس عن أحمد بن محمد

ابن أبي بكر السالمي ؛ ولم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وفي « أنساب السمعاني » و « لباب ابن الأثير » :

« أبو أحمد أحمد بن محمد بن سالم بن علي بن عبد الله بن سيار السالمي . نيسابوري ، سمع إسحاق بن راهويه وعمرو بن زرارة ، روى عنه أبو حامد بن الشرقي الحافظ وغيره » .

قلت : ومن الواضح أن هذا متأخر الطبقة عن أبي بكر السالمي مع اختلاف كُنْيَتَيْهِمَا .

وأما شيخ الطبراني : ابن عرس ؛ فقد تابعه إبراهيم بن درستويه : عند الإسماعيلي وابن مردويه ، وقد ترجمه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ٧١) برواية جمع عنه غير الإسماعيلي .

وأما قول الهيثمي : « وبقية رجاله ثقات » ؛ ففي هذا الإطلاق نظر ؛ لأن عمر ابن طلحة ـ وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي المدني ـ مختلف فيه ؛ قال أبو زرعة :

« ليس بالقوي » . وقال أبو حاتم :

« محله الصدق » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال ابن عدي :

« بعض حديثه مما لا يتابعه عليه أحد » .

ومع أنه روى عنه جمع ـ منهم علي بن المديني ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله ابن عبد الحكم ـ ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يكاد يعرف » !

وهذا قول غريب مخالف للقواعد ، حتى كدت لغرابته أن أقول : لعله مقحم من بعض النساخ ! ولكن حال دون ذلك أنني رأيته أعاد نحوه في كتابه « الضعفاء » ، فقال :

« فيه جهالة . وقال أبو حاتم : محله الصدق » !

والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما ما رواه الحاكم (٢ / ٣١٥) من طريق محمد بن عبد الوهاب العبدي : أنبأ جعفر بن عون : أنبأ إسماعيل بن عبد الرحمن : ثنا محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال :

لما نزلت سورة الأنعام ؛ سَبَّحَ رسولُ الله ﷺ ، ثم قال :

« لقد شَيَّعَ هذه السورةَ من الملائكة ما سَدَّ الأُفق » . وقال :

« صحيح على شرط مسلم » .

قلت : وأقره ابن كثير ! لكن رده الذهبي بقوله :

« قلت : لا والله ! لم يدرك جعفرٌ السديَّ ، وأظن هذا موضوعاً » .

قلت : والعبدي هذا - وإن كان ثقة ؛ فهو - ليس من رجال مسلم . فعلة الحديث الانقطاع ؛ فإن السدي إسماعيل مات سنة (١٢٧) وجعفر بن عون يومئذٍ صغير أو لم يولد بعد ؛ فقد قيل : إنه ولد سنة (١٢٠) أو (١٣٠) .

٥٦٢٨ - (خيرُ ما أَعَدَّتِ المرأةُ : الطاعةُ للزَّوْجِ ، والاعترافُ بحقِّهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٥٥ / ١٠٧٠٢) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٣ / ٣٢٨) من طريق هشام بن يوسف قال : حدثنا القاسم بن فياض عن خلاد بن عبد الرحمن بن جعدة عن سعيد بن المسيب : أنه سمع ابن عباس يقول :

إن امرأة قالت : يا رسول الله ! ما خير ما أعدت المرأة ؟ قال :

« الطاعة . . . » . إلخ ؛ والسياق لابن عبد البر . ولفظ الطبراني :

« ما جزاء غزو المرأة ؟ » . والباقي مثله .

وهكذا ذكره الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٣١٤ - ٣١٥) من رواية الطبراني وقال :

« وفيه القاسم بن فياض ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق ، وفيه من لم أعرفه » .

قلت : كل رواته مترجمون في « التهذيب » ؛ ما عدا شيخ الطبراني فيه : أبو خليفة الفضل بن الحباب ، وهو ثقة حافظ ، مترجم في « التذكرة » وغيره ، على أنه متابَع عند ابن عبد البر ، فليس فيه من لا يعرف !

نعم ؛ يمكن أن يوصف بذلك ابن فياض هذا نفسه ؛ فقد قال فيه ابن المديني :

« إسناده مجهول ، ولم يرو عنه غير هشام » .

ولذلك ؛ جزم الحافظ ابن حجر في « التقريب » بأنه مجهول . وذكر في « التهذيب » أن ابن معين قال :

« ضعيف » . وعن أبي داود :

« هو ثقة » . وقال النسائي :

« ليس بالقوي » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ! ثم ذكره في « الضعفاء » (٢ / ٣١٣) ، وقال :

« يروي عنه هشام بن يوسف قاضي صنعاء ، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بخبره » .

ولقد أساء محقق « التمهيد » محمد التائب السعيدي في تعليقه على هذا الحديث ؛ فإنه لم يذكر في ترجمة ابن فياض هذا سوى توثيق أبي داود إياه ، وعزاه لـ « تهذيب التهذيب » و « الخلاصة » !

٥٦٢٩ ـ (رأيتُهُ ﷺ حين استَسْقَى لنا أطالَ الدُّعاءَ وأكْثَرَ المسألَةَ ، ثم تَحوَّلَ إلى القِبلةِ ، وحَوَّلَ رِداءَهُ ، فَقَلَبَه ظَهْراً لِبَطْنٍ ، وتحوّلَ الناسُ معهُ ، [وبدأ بالصلاةِ قبلَ الخطبة]) .

شاذ بهذا السياق . يرويه ابن إسحاق قال : حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم الأنصاري ثم المازني عن عبد الله بن زيد بن عاصم ـ وكان أحد رهطه ، وكان عبد الله بن زيد من أصحاب رسول الله ﷺ قد شهد معه أحداً ـ قال : قد رأيت رسول الله ﷺ . . . الحديث دون الزيادة .

أخرجه الإمام أحمد (٤ / ٤١) : ثنا يعقوب قال : ثنا أبي عن ابن إسحاق به .

ثم قال : قرأت على عبد الرحمن : مالك . (ح) وحدثنا إسحاق قال : حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم يقول : سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول :

خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى ، واستسقى ، وحول رداءه حين استقبل القبلة . قال إسحاق في حديثه :

وبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم استقبل القبلة فدعا .

قلت : والإسناد الأول حسن ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير ابن إسحاق ، وهو حسن الحديث إذا لم يخالف ، كما تقدم بيانه قريباً تحت الحديث (٥٦٢٤) ، وقد خولف في متن هذا الحديث أيضاً كما يأتي تحقيق ذلك بإذن الله تعالى .

والإسناد الثاني عن مالك صحيح على شرط الشيخين من طريق عبد الرحمن - وهو ابن مهدي - ، وكذلك هو من طريق إسحاق عنه ، إن كان هو إسحاق بن سليمان الرازي ، وأما إن كان هو إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي ؛ فهو على شرط مسلم وحده ، وما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في « التلخيص الحبير » (٢ / ١٠٠) عن ابن دقيق العيد أنه قال في « الإلمام » :

« إسناده على شرط الشيخين » .

يشعر أنه يرى أنه إسحاق الرازي ، ولم أجد ما يرجحه ؛ فإن الإمام أحمد قد روى عنه كما روى عن البغدادي ، وكلاهما روى عن مالك ؛ كما أفاده الحافظ المزي في تراجمهم من « تهذيب الكمال » . والله أعلم .

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإني أرى - والعلم عند الله - أن تصريح إسحاق في

حديثه بأنه ﷺ (بدأ بالصلاة قبل الخطبة) شاذ غير محفوظ ، وحُجَّتي في ذلك عدة أمور :

الأول : مخالفته لكل الحفاظ الذين رووا الحديث عن مالك ؛ فإنهم جميعاً لم يذكروا ذلك ألبتة .

منهم : عبد الرحمن بن مهدي : عند أحمد ؛ كما تقدم ، وكذلك رواه عنه (ص ٣٩) .

ويحيى بن يحيى الليثي : في « موطأ مالك » (١ / ١٩٧) ، و « صحيح مسلم » (٣ / ٢٣) ، والبيهقي (٣ / ٣٥٠) .

وقتيبة ـ وهو ابن سعيد ـ : عند النسائي (١ / ٢٢٤)[1] .

والشافعي : عند البيهقي في « سننه » (٣ / ٣٥٠) .

كلهم رووه عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر به ؛ دون الزيادة .

فيبعد جداً أن يحفظ إسحاق ما لم يحفظه هؤلاء الحفاظ الثقات الأثبات . زد على ذلك ما يأتي :

الثاني : أن مالكاً قد توبع عليه من جمع من الثقات ؛ دون الزيادة :

منهم : سفيان بن عيينة : عند البخاري (١٠٠٥ ، ١٠١٢ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧) ، ومسلم أيضاً وكذا النسائي وابن ماجه (١ / ٣٨٣) ، وابن الجارود في « المنتقى » (رقم ٢٥٤) ، والبيهقي (٣ / ٣٥٠) ، وأحمد (٤ / ٣٩) ، والحميدي (٤١٥) ،

---

(١) ورواه البخاري (١٠٢٦) ؛ لكنه قَلَبَه ؛ فقال : « فصلى ركعتين ، وقلب رداءه » .

والبغوي في « شرح السنة » (٤ / ٣٩٨) ، وكذا الدارقطني (٢ / ٦٦) .

ومنهم : يحيى بن سعيد : عند الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ١٩١) ، والدارقطني (٢ / ٦٧) ، وابن خزيمة (١٤٠٦) .

ومنهم : شعبة : عند الطحاوي ، وكذا البخاري (١٠١١) ؛ لكن قال عنده : « عن محمد بن أبي بكر » مكان : « عبد الله بن أبي بكر » ، وهما أخوان كما ذكر الحافظ في « الفتح » (٢ / ٤٩٨) ، ولم يشر إلى رواية الطحاوي هذه التي يبدو لي أنها الأرجح ؛ لأن جُلَّ روايات هذا الحديث تدور عليه ، ثم على أبيه كما يأتي . وأما رواية أخيه محمد هذا ؛ فلم أرها في مكان آخر . والله أعلم .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات الثلاثة مع مالك في رواية الجماعة عنه المحفوظة مما يؤكد شذوذ رواية إسحاق عنه ؛ كما لا يخفى على من مارس هذا العلم الشريف وعرف علله ؛ بل هي مخالفة لظاهر رواية سفيان منهم ، فإنها بلفظ :

« خرج النبي ﷺ إلى المصلى ، فاستسقى واستقبل القبلة ، وقلب رداءه وصلى ركعتين » .

هذا لفظ مسلم والآخرين . ولفظ البخاري :

« فصلى ركعتين » . وفي آخر له :

« خرج إلى المصلى يستسقي ، واستقبل القبلة ، فصلى ركعتين وقلب رداءه » .
قال سفيان : فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال : جعل اليمين على الشمال .

قلت : فهذا اللفظ بظاهره يخالف سياق الجماعة المتقدم عن سفيان ، فإن لم يُؤَوَّلْ بحيث يتفق مع لفظهم ؛ فهو شاذ ، ولعله من الممكن أن يقال : إنما أَخَّر ذكر

القلب فيه ليتصل تفسير أبي بكر إياه به ، وذلك تصرف من شيخ البخاري فيه عن سفيان . وإن مما يؤكد ذلك أمران :

أحدهما : أن الدارقطني زاد عقب رواية الجماعة المتقدمة :

« قال سفيان : جعل اليمين على الشمال والشمال على اليمين » .

والآخر : أنه جاء كذلك مفسراً مفصلاً عقب الحديث في رواية لابن خزيمة (١٤١٤) عن سفيان قال : ثنا المسعودي ويحيى - هو الأنصاري - عن أبي بكر ، فقلت لعبد الله بن أبي بكر : حديث حدثنا يحيى والمسعودي عن أبيك عن عباد ابن تميم ؟ قال : أنا سمعته من عباد بن تميم يحدث أبي عن عبد الله بن زيد :

أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى فاستسقى ، فقلب رداءه وصلى ركعتين .

قال المسعودي : عن أبي بكر عن عباد بن تميم . قلت له : أخبرنا : أَجَعَلَ أعلاه أَسْفَلَهُ أو أسفَلَه أعلاه ، أم كيف جَعَله ؟ قال :

لا ؛ بل جعل اليمين الشمال ، والشمال اليمين .

قلت : فهذا كله يؤكد أن لفظ البخاري وقع فيه تقديم وتأخير ، وأن المعتمد لفظ الجماعة .

ومن الغريب - حقاً - أن لا يتعرض الحافظ ابن حجر لبيان ذلك ؛ بل هو على العكس أشار من طرف خفي إلى أنه لا شيء فيه حين قال تحته (٢ / ٥١٥) :

« قال ابن بطال : حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة ؛ لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب ردائه ، قال : وهو أضبط للقصة من ولده عبد الله بن أبي بكر ؛ حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة » .

وأغرب من ذلك أنه أقر ابن بطال على هذا الكلام ولم يعلق عليه بشيء ، مع كونه كلام بطال ؛ لأن حديث أبي بكر مثل حديث ابنه في أن كلاً منهما ذكر الخطبة قبل الصلاة ، أما حديث الابن فهو الذي كنا في صدده ، وأما حديث الأب فهو التالي !

وبالجملة ؛ فالطرق المتقدمة عن عبد الله بن أبي بكر كلها متفقة مع رواية مالك المحفوظة أنه ليس فيها أنه ﷺ بدأ بالصلاة قبل الخطبة ؛ فتأكد شذوذها .

ويزيد ذلك تأكيداً الأمر التالي ، وهو :

الثالث : أن عبد الله بن أبي بكر قد توبع على الرواية المحفوظة من جمع .

أولهم : أبوه أبو بكر بن محمد أن عباد بن تميم أخبره به .

أخرجه البخاري (١٠٢٨) ، ومسلم والدارمي (١ / ٣٦٠) ، وابن ماجه وابن خزيمة (١٤٠٧) ، والدارقطني (٢ / ٦٧ / ٩) ، وعبد الرزاق (٣ / ٨٣ / ٤٨٩٠) ، والحميدي (٤١٦) - وعنه البيهقي (٣ / ٣٥٠) - ، وأحمد (٤ / ٣٨ - ٣٩) من طرق عنه . بعضهم لم يسق لفظه ، وإنما أحال به على حديث سفيان المتقدم عن عبد الله بن أبي بكر بقوله : « بمثله » ؛ كابن ماجه ، أو قوله : « نحوه » ؛ كالدارقطني والحميدي ، وساق له البيهقي مثلما تقدم ، قال :

« . . . يستسقي ، فحول رداءه ، واستقبل القبلة ، وصلى ركعتين » .

وهكذا ساقه ابن خزيمة ، ولفظه أتم :

« خرجنا مع رسول الله ﷺ في الاستسقاء ، فخطب ، واستقبل القبلة ، ودعا واستسقى ، وحول رداءه ، وصلى بهم » .

ولفظ الشيخين ـ والسياق لمسلم ـ :

« خرج ﷺ إلى المصلى يستسقي ، وإنه لما أراد أن يدعو ؛ استقبل القبلة ، وحوّل رداءه » .

قلت : ومن هذا التخريج تبين خطأ ابن بطال الذي زعم أن حديث أبي بكر فيه الصلاة قبل الخطبة ؛ فإنك ترى بعض الروايات عنه مصرحة بخلاف ما زعم ، والأخرى لم تتعرض لذلك بذكر ؛ لا سلباً ولا إيجاباً .

وعلى كل حال ؛ فهو من الشواهد الكثيرة على خطأ رواية إسحاق المتقدمة عن مالك فتذكر ، أما على الروايات المصرحة فواضح ، وأما على الروايات الأخرى فالشذوذ بالزيادة على الثقات .

ثانيهم : عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم به نحو رواية الشيخين المذكورة آنفاً .

أخرجه البخاري (٦٣٤٣) .

ثالثهم : الزهري قال : أخبرني عباد بن تميم المازني : أنه سمع عمه ـ وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ـ يقول :

« خرج رسول الله ﷺ يستسقي ، فجعل إلى الناس ظهره ، يدعو الله ، واستقبل القبلة ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين [جهر فيهما بالقراءة] » .

أخرجه البخاري (١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥) ، ومسلم وأبو داود (١١٦١) ، والترمذي (٥٥٦) ، والنسائي (١ / ٢٢٤ ، ٢٢٦) ، والدارمي (١ / ٣٦١) ، وابن خزيمة (١٤١٠ ، ١٤٢٠) ، وابن الجارود (٢٥٥) ، والطحاوي (١ / ١٩٢) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٤٧٣) ، وعبد الرزاق (٤٨٨٩) ، والدارقطني (٢ /

٦٧) ، والبيهقي (٣ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩) ، والطيالسي (١١٠٠) ، وأحمد (٤ / ٣٩ ـ ٤١) من طرق عن الزهري به .

والسياق لمسلم وغيره ، والزيادة للبخاري وغيره ، وبعضهم اختصره .

ومعمر ـ من بينهم جميعاً ـ قَلَبَهُ فوصف الصلاة أولاً ، ثم وصف تحويل الرداء والدعاء ، خلاف رواية الجماعة ؛ فإنهم أخروا الصلاة على نحو السياق المذكور أعلاه ، وهو نص قاطع في تقديم الخطبة على الصلاة ، فإذا انضم هذا إلى ما تقدم من الطرق من رواية الثقات الآخرين حصل اليقين بأن رواية إسحاق المتقدمة عن مالك شاذة ؛ بل باطلة .

ثم إن الباحث ليزداد يقيناً بما ذكرنا حين يعلم أن للنص المذكور شواهد معتبرة صريحة في « السنن » وغيرها من حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهما ؛ بأسانيد صححها جمع ، وهما مخرجان في « الإرواء » (٦٦٥ ، ٦٦٨) و « صحيح أبي داود » (١٠٥٨ ، ١٠٦٤) ، فلا نطيل الكلام بتخريجهما .

ومن العجيب أن الحافظ في شرحه لحديث الزهري هذا وتعليقه على قوله فيه :

« ثم صلى ركعتين » قال (٢ / ٤٩٩ ـ ٥٠٠) :

« واستدل به على أن الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة ، وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين ؛ لكن وقع عند أحمد في حديث عبد الله ابن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه » .

قلت : حديث عبد الله بن زيد قد علمت أنه شاذ مخالف لروايات الثقات ، ومثله بل أسوأ منه : حديث أبي هريرة ؛ فقد شذ راويه **النعمان بن راشد** عن

جميع أصحاب الزهري الذين رووه عنه عن عباد عن عبد الله بن زيد كما تقدم ؛ فشذ هو عنهم جميعاً سنداً ومتناً ، وهذا ما سأقوم بتحقيقه في الحديث الآتي بعد هذا إن شاء الله تعالى .

بقي علينا بيان شذوذ سياق ابن إسحاق للحديث ، وفي ظني أن القارئ المتتبع للبحث السابق قد لمح ذلك من ثنايا الروايات الصحيحة وغيرها ؛ فإنه ليس فيها كلها ما ذكره ابن إسحاق من الإطالة والإكثار وتحول الناس معه ، ولا جاء ذلك في شيء من أحاديث صلاة الاستسقاء التي وقفت عليها ، والشذوذ ـ بل النكارة ـ تثبت بأقل من ذلك بكثير . والله تعالى ولي التوفيق .

وقد كنت حسنت هذا الحديث في « الإرواء » (٦٧٦) جرياً على ظاهر الإسناد ، وكنت غافلاً عما فيه من النكارة ، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، كما أن النووي سكت عنه في « المجموع » (٥ / ٨٠) ، وأوهم الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٤٢) أن الحاكم رواه بزيادة :

« وتحول الناس » . وقال :

« قال الحاكم : على شرط مسلم » .

فأقول : إنما روى الحاكم حديث تحويل الخميصة الذي ذكره الزيلعي قبله من رواية أبي داود ، وليس فيه الزيادة ، وهو في « صحيح أبي داود » (١٠٥٥) .

وأما قول الزيلعي ـ وتبعه ابن حجر في « الدراية » (١ / ٢٢٧) ـ :

« وقول المصنف رحمه الله (يعني صاحب الهداية) ، « لا يقلب القوم أرديتهم ؛ لأن النبي ﷺ لم ينقل عنه أنه أمرهم بذلك » . قلت : لم يأمرهم ؛

لكنهم فعلوه بحضرته فلم ينكره . أخرجه أحمد كما ترى » .

فأقول : هذا رد واهٍ ؛ لأن مجرد رواية أحمد له لا يستلزم صحته ، فكيف وقد بينا أنه شاذ لا يصح . فتنبه .

ومن العجيب أن ابن حزم ذكر قلب الناس لأرديتهم في صلاة الاستسقاء من « المحلى » (٥ / ٩٣) دون أن يذكر الحجة في ذلك ، وهو مذهب مالك ، وكذا الشافعي في « الأم » (١ / ٢٨٧) ، وزاد عليهم فقال (١ / ١٢٣) :

« ولا يحول رداءه إذا انصرف من مكانه الذي يخطب فيه ، وإذا حولوا أرديتهم أقروها محولة كما هي حتى ينزعوها متى نزعوها » !

٥٦٣٠ - (خرجَ نبيُّ الله ﷺ يوماً يستسقي ، فصلَّى بنا ركعتينِ بغَير أذانٍ ولا إقامةٍ ، ثم خَطَبَنَا ، ودعا الله ، وحوّل وجهَه نحو القبلةِ رافعاً يَدَهُ ، ثم قَلَّبَ رداءَهُ ، فجعلَ الأيمنَ على الأيسرِ ، والأيسرَ على الأيمنِ) .

منكر بذكر الخطبة بعد الصلاة . أخرجه أحمد (٢ / ٣٢٦) ، وابن ماجه (١ / ٣٨٤) ، وابن خزيمة (١٤٠٩ ، ١٤٢٢) ، والطحاوي (١ / ١٩٢) ، والبيهقي (٣ / ٣٤٧) من طريق النعمان بن راشد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : . . . فذكره . وقال ابن خزيمة عقبه :

« في القلب من النعمان بن راشد ؛ فإن في حديثه عن الزهري تخليطاً كثيراً » .
وقال البيهقي :

« تفرد به النعمان » .

قلت : قال البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٨٠) :

« في حديثه وهم كثير ، وهو صدوق في الأصل » . وقال أحمد :

« مضطرب الحديث ، روى مناكير » .

وضعفه آخرون . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

قلت : فمن كان هذا حاله فأحسن أحواله أن يستشهد بحديثه ويتقوى بغيره ، وأما أن يحتج به فلا ، ولذلك ؛ قال ابن خزيمة بعد تضعيفه إياه فيما نقلته عنه آنفاً :

« فإن ثبت هذا الخبر ؛ ففيه دلالة على أن النبي ﷺ خطب ودعا وقلب رداءه مرتين : مرة قبل الصلاة ، ومرة بعدها » .

وإنما قال هذا على فرض ثبوته ؛ توفيقاً بينه وبين حديث عبد الله بن زيد الذي ذكرته قبل هذا بألفاظ ، منها لفظ ابن خزيمة :

خرجنا مع رسول الله ﷺ في الاستسقاء ، فخطب ، واستقبل القبلة ، ودعا واستسقى ، وحول رداءه ، وصلى بهم .

والأَوْلَى أن يقال ـ إن ثبت ـ : إنه تجوز الصلاة قبل الخطبة والدعاء والتحول والتحويل ، كما يجوز العكس ؛ لثبوت هذا في ثلاثة أحاديث صحيحة كما تقدم بيانه في الحديث السابق . ومادام أنه لم يثبت هذا الحديث المخالف لها ؛ فلا يؤخذ به . هذا هو الذي يقتضيه قاعدة الجمع بين الأحاديث المقبولة التي ذكرها الحافظ في « شرح النخبة » ؛ فتنبه .

ولذلك ؛ فإني أقول :

لقد تبين لي وأنا أعد لهذا البحث والتحقيق : أن بعض العلماء لم يكن موقفهم تجاه هذا الحديث ونحوه الموقف الذي يوجبه التحقيق والتجرد والإنصاف ، لا من الناحية الحديثية ولا من الناحية الفقهية ، وإليك بعض الأمثلة بالقدر الذي تحصل به العبرة .

أما الناحية الحديثية ؛ فقد مر بك قول البيهقي في هذا الحديث أنه تفرد به النعمان بن راشد ، وما قاله أحمد والبخاري وغيرهما فيه من الضعف ، ومع ذلك فقد وجدت ما يأتي :

أولاً : نقل الحافظ في « التلخيص الحبير » (٢ / ٩٨) عن البيهقي أنه قال في كتابه « الخلافيات » :

« رواته ثقات » .

كذا قال ! وما أظن أنه خفي عليه الضعف المشار إليه آنفاً ، ومع ذلك أقره عليه الحافظ ! وهو القائل في راويه (النعمان) :

« صدوق سيئ الحفظ » ؛ كما تقدم .

ثم نقله عنه الشوكاني في « نيل الأوطار » (٤ / ٤) ، والشيخ البنا الساعاتي في « الفتح الرباني » (٦ / ٢٣٣) ؛ دون أي تعقيب أو تعليق ! وكذلك فعل الشيخ أحمد الغماري في « مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة» (ص ٨٩) وزاد عليهم أنه لم يعزه للحافظ ، فأوهم أنه نقله من « الخلافيات » مباشرة ! وكذلك فعل في تخريج سائر الأحاديث ، نقلها عن « تلخيص الحافظ » دون أي عزو إليه أو

ذكر له !!

ثانياً : لم يقف الأمر بالحافظ عند ما ذكرنا ؛ بل إنه زاد في الطين بِلّة ؛ فقال في كتابه « الدراية » (١ / ٢٢٦) :

« وإسناده حسن » !

قال هذا ، وهو يرى أصله الذي بين يديه (أعني : « نصب الراية » للزيلعي) يتعقب قول البيهقي : « تفرد به النعمان . . . » بقوله :

« قال البخاري : هو صدوق ؛ لكن في حديثه وهم كبير » .

وهذا الحديث مما يؤكد هذا القول ؛ فإن النعمان قد رواه عن الزهري بسنده عن أبي هريرة .

وقد رواه الثقات من أصحاب الزهري عنه بسندٍ آخر له عن عبد الله بن يزيد الأنصاري نحوه ، وفيه تقديم الخطبة على الصلاة ؛ كما تقدم بيانه وتحقيقه في الحديث الذي قبله .

فتفرد النعمان بهذا الإسناد والمتن عن الزهري دون أصحابه الثقات مما يجعل حديثه شاذاً لو كان ثقة ، فكيف وهو سيئ الحفظ بشهادة الحافظ نفسه ! فكيف يقول : « إسناده حسن » ؟! ليغتر به المعلق الفاضل على كتابه « فتح الباري » (٢ / ٥٠٠ ـ المطبعة السلفية) ، فيجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة المعارضة له بجواز الأمرين !

ثالثاً : وأنكر من ذلك كله : قول البوصيري في « الزوائد » (ق ٧٩ / ٢) و (١ / ١٥٠ ـ طبعة دار العربية) :

« هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ... ورواه الحاكم ... » .

ولم أره في « مستدرك الحاكم » ولا رأيت غيره عزاه إليه ! وكأنه لما رأى شيخَهُ الحافظَ سكت عن قول البيهقي : « رواته ثقات » ؛ استلزم منه صحة إسناده ! وليس بلازم كما لا يخفى على أهل العلم .

وقد اغتر به أبو الحسن السندي في « حاشية ابن ماجه » (١ / ٣٨٤) ، فنقل تصحيحه هذا ساكتاً عليه أيضاً !

وأما الناحية الفقهية ؛ فأغرب ، من حيث الابتعاد عن المنهج العلمي ، وهاك بعض الأمثلة :

الأول : عمل بهذا الحديث المنكر المالكية والشافعية ، فذهبوا إلى تأخير الخطبة عن الصلاة ، ونص على ذلك مالك في « الموطأ » ، والشافعي في « الأم » ، وتبعهم الإمام أبو يوسف كما نقله عنه أبو جعفر الطحاوي ، واحتج له بقياس صلاة الاستسقاء على صلاة العيدين[1] ! مع كونه يعلم أنه خلاف الأحاديث الصحيحة المتقدمة ، وقد خرجها كلها ، ومن بَدَهِيَّات الفقه : أنه لا اجتهاد ولا قياس في مخالفة النص .

ولقد كان أسعد الناس في هذه المسألة الإمام محمد بن الحسن ؛ فإنه وفَّق للسنة فيها ؛ فقد ذكر في كتابه « الحجة على أهل المدينة » مذهبهم فيها مثلما ذكرته عن مالك ، ثم قال (١ / ٣٣٣) :

« وقد كان أهل المدينة يقولون قبل هذا : يبدأ الإمام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة » . قال : « وقول أهل المدينة الآخر أحب إلينا من

(١) وذكر الباجي في « المنتقى » (١ / ٣٣٢) نحوه موجهاً لقول مالك وفق قول أبي يوسف .

قولهم الأول » .

ثم ساق حديث ابن عباس ، وحديث عبد الله بن زيد المازني المتقدمين ، مع شاهد لهما من فعل الصحابة يحسن أن أسوقه هنا إتماماً للفائدة ، فقال :

أخبرنا سفيان الثوري قال : حدثنا أبو إسحاق (السبيعي) عن عبد الله بن يزيد الأنصاري (وهو الخَطْميّ) قال :

خرج يستسقي بالكوفة ـ وقد كان رأى النبي ﷺ ـ ، فقام قائماً على رجليه على غير منبر ، فاستسقى واستغفر ، فصلى ركعتين . قال : ووافقنا زيد بن أرقم في الاستسقاء .

وتابعه : عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ٨٦) عن الثوري به ؛ لكن وقع في متنه خطأ بيَّنه الحافظ في « الفتح » (٢ / ٥١٣) ، فراجعه إن شئت .

وتابعه : زهير ـ وهو ابن معاوية الجعفي ـ قال : ثنا أبو إسحاق به . وزاد في أوله :

وخرج فيمن كان معه : البراء بن عازب ، وزيد بن أرقم . قال أبو إسحاق : وأنا معه يومئذٍ . وفي آخره :

« ونحن خلفه ، فجهر فيهما بالقراءة ، ولم يؤذِّن يومئذٍ ولم يُقِمْ » .

أخرجه البخاري (٢ / ٥١٣ / ١٠٢٢) ، والطحاوي (١ / ١٩٣) ، والبيهقي (٣ / ٣٤٩) وقال :

« ورواه الثوري عن أبي إسحاق قال : فخطب ثم صلى ، ورواه شعبة عن أبي إسحاق قال : فصلى ركعتين ، ثم استسقى ، ورواية الثوري وزهير أشبه » .

يعني أن شعبة انقلب عليه هذا الأثر ، فذكر الصلاة قبل الخطبة ، وهو خطأ منه على السبيعي ؛ كما أخطأ معمر على الزهري في قلبه لحديثه عن عباد عن عبد الله ابن زيد ؛ كما تقدم تحقيق ذلك في الحديث الذي قبله .

ويشير برواية الثوري إلى رواية عبد الرزاق المتقدمة عنه ، ولفظه :

فخطب ، ثم صلى بغير أذان ولا إقامة . قال : وفي الناس يومئذٍ البراء بن عازب وزيد بن أرقم .

ورواها ابن أبي شيبة في « المصنف » مختصراً فقال (٢ / ٤٧٣) : حدثنا وكيع قال : ثنا سفيان عن أبي إسحاق قال :

خرجنا مع عبد الله بن يزيد الأنصاري نستسقي ، فصلى ركعتين ، وخلفه زيد ابن أرقم .

ورواه الفسوي في « تاريخه » (٢ / ٦٣٠) : حدثنا قبيصة قال : ثنا سفيان به قال :

بعث عبد الله بن الزبير إلى عبد الله بن يزيدَ الخطمي : أن استسق بالناس ، فخرج وخرج الناس معه ، وفيهم زيد بن أرقم والبراء بن عازب .

ورواية شعبة التي أشار إليها البيهقي ؛ وصلها مسلم (٥ / ١٩٩) من طريق محمد بن جعفر عنه .

وقد خالفه سليمان بن حرب وأبو الوليد الطيالسي ومحمد بن كثير عن شعبة بلفظ :

وصلى بالناس ركعتين .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢١١ ـ ٢١٢) ؛ لكن سقط منه ذكر عبد الله بن يزيد ، ولعله من الناسخ أو الطابع .

قلت : فهذا اللفظ ليس صريحاً في مخالفة لفظ الثوري وزهير ، فليحمل عليه ، بخلاف لفظ محمد بن جعفر ؛ فإنه صريح في ذلك ؛ فلا بد من الترجيح ، ولا شك أن رواية الجماعة أرجح من رواية الفرد ، وبخاصة إذا كان فيه نوع كلام ؛ فقد قال الحافظ في ترجمته ـ أعني : ابن جعفر ، وهو المعروف بـ (غُنْدَر) ـ :

« ثقة صحيح الكتاب ؛ إلا أن فيه غفلة » .

وبالجملة ؛ فالصحيح المحفوظ في هذا الأثر تقديم الخطبة على الصلاة وفق الرواية المحفوظة في حديث عبد الله بن زيد المازني وحديث عائشة وابن عباس . فلا جرم أن يكون الإمام محمد أسعد الناس بالسنة ؛ لإيثاره إياها على ما خالفها .

الثاني : استمرار الشافعية والحنفية ـ خلافاً للإمام محمد ـ على ترجيح وتفضيل تقديم الصلاة على الخطبة ، وهم يعلمون أن ما في « الصحيحين » وغيرهما عن عبد الله بن زيد وعائشة وابن عباس أصح وأكثر ؛ كما تقدم بيانه ، ولو أنهم عكسوا لأصابوا ؛ لأنه ليس لهم حجة إلا ذاك الحديث الشاذ وهذا الحديث المنكر ، حتى إن الإمام الشيرازي لم يحتج في « المهذب » إلا به ، ومع أنه ذكره في موضع آخر منه ؛ فقد مر عليه النووي في شرحه عليه : « المجموع » (٥ / ٦٦ ، ٧٧) فلم يخرجه مطلقاً ، ولا استدل بغيره على مذهبه ؛ بل إنه صرح (٥ / ٩٣) بأنه الأفضل ؛ قال :

« فلو خطب قبل الصلاة ؛ صحت الخطبة ، وكان تاركاً للأكمل » ! وتبعه العيني في « عمدة القاري » (٤ / ٣٤) .

فلا أدري ـ والله ! ـ كيف يتجرأون على مثل هذا القول المخالف للأحاديث الصحيحة وفعل الصحابة كما تقدم في أثر عبد الله بن يزيد الأنصاري ، وليس بأيديهم ما يساويها ثبوتاً ، فضلاً عن أن تكون أقوى منها دلالة ؟ ! فلو أنها كانت ثابتة لما دلت على أكثر من الجواز ، فالأفضلية من أين ؟!

ومن ذاك القبيل : قول محدِّثهم الأكبر ـ بحق ـ في « فتح الباري » (٢ / ٥٠٠) :

« ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك بأنه ﷺ بدأ بالدعاء ، ثم صلى ركعتين ثم خطب ، فاقتصر بعض الرواة على شيء ، وبعضهم على شيء ، وعبّر بعضهم عن الدعاء بالخطبة ، فلذلك وقع الاختلاف » ! ونقله عنه الشوكاني (٤ / ٥) !

فأقول :

أولاً : الجمع فرع التصحيح ، فما دام أنه لم تثبت خطبته ﷺ بعد الصلاة ؛ فلا جمع ؛ لأنه يشترط فيه أن تكون الروايتان المختلفتان من قسم (المقبول) ؛ كما ذكر ذلك الحافظ نفسه في « شرح النخبة » .

وثانياً : يدفع الجمع المذكور برواية ابن خزيمة المتقدمة في أول هذا التخريج ؛ فإنها صرحت بأن النبي ﷺ لما استسقى خطب ودعا . فسقط الجمع المذكور ، فوجب الاعتماد على الأحاديث الصحيحة فقط والأثر الموافق لها . ولعل هذا مذهبُ الحافظ ابن المنذر ؛ فقد قال النووي عقب ما سبق نقله عنه :

« وأشار ابن المنذر إلى استحباب تقديم الخطبة ، وحكاه عن عمر بن الخطاب وغيره ، وحكاه العبدري عن عبد الله بن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والليث بن سعد » .

الثالث ـ وهو أغرب وأعجب ـ : استمرار الحنفية في متونهم على إنكار شرعية الجماعة في صلاة الاستسقاء ، كما في « شرح الكنز » للعيني (١ / ٦٣) ، و « البحر الرائق » لابن نجيم المصري (٢ / ٢٨١) ، و « الدر المختار » (١ / ٧٩٠) بشرحه « رد المحتار » وغيرها ! وقال ابن عابدين في « شرحه » (١ / ٧٩١) :

« وكلام المصنِّف لـ « الكنز » يفيد عدم المشروعية ؛ كما في « البحر » ، وتمامه في « النهر » ، وظاهر كلام « الفتح » ترجيحه » ! يعني : « فتح القدير » لابن الهمام .

كل ذلك منهم خلاف للأحاديث والآثار ؛ بل وخلاف قول الإمامين أبي يوسف ومحمد ، وتعصباً منهم للإمام أبي حنيفة ؛ فإنه تفرد بذلك من بين الأئمة ؛ بل إن ظاهر كلامه أنه ينكر شرعية الصلاة للاستسقاء مطلقاً ، وسلفه في ذلك إبراهيم النخعي ؛ فإنه كان لا يصليها ؛ فقد روى ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٤٧٤) بسنده الصحيح عن أسلم العجلي ـ وهو ثقة ـ قال :

خرج الناس مرة يستسقون ، فخرج معهم إبراهيم ، فلما فرغوا ؛ قاموا يصلون ، فرجع إبراهيم ولم يُصَلِّ معهم .

وفي رواية له : أن الإمام كان المغيرة بن عبد الله الثقفي .

وكذا رواه الإمام محمد في « الحجة على أهل المدينة » (١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٤) ؛ ولكنه قال : « المغيرة الثقفي » .

وإسنادهما منقطع . وقال محمد (١ / ٣٣٢) :

« قال أبو حنيفة : لا نرى في الاستسقاء صلاة . وكان يرى أن يخرج الإمام فيدعو » .

ثم ذكر مذهب أهل المدينة في صلاة الاستسقاء ـ وقد سبق نقله عنه ـ ، ثم قال :

« وكان إبراهيم النخعي يقول بقول أبي حنيفة : لا يرى في ذلك صلاةً » .

قلت : ورأيهما هذا لا يمكن توجيهه إلا على أنه لم تبلغهم تلك الأحاديث الصحيحة والآثار عن السلف ، وإلا ؛ لقالوا بها ، وكانوا مع الجماعة ؛ إذ من المقطوع به أنه لا عداء بين أحد وبين السنة ، وبخاصة من كان منهم من الأئمة ، كيف وهم القائلون :

« إذا صح الحديث فهو مذهبي » ؟!

وإن في موقفهما هذا من هذه الصلاة المسنونة تنبيهاً على أمرين هامين :

الأول : أن الأصل في العبادات المنع إلا لنص ، فلما لم يبلغهما ؛ وقفا مع الأصل ، ولولا ذلك لقالا فيها كما يقول كثير من الناس اليوم لأهل السنة حين ينكرون عليهم البدعة في العبادة : (يا أخي ! شو فيها ، كفاكم تشدداً ؟!) .

والآخر : قول الإمام الشافعي :

« ما من أحد إلا وتذهب عليه سُنَّةٌ لرسول الله ﷺ وتعزبُ عنه ، فمهما قلتُ من قول ، أو أصَّلتُ من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت ؛ فالقول ما قال رسول الله ﷺ ، وهو قولي » . ونحوه قول الأئمة المتقدم :

« إذا صح الحديث ؛ فهو مذهبي » . وقول أبي حنيفة :

« إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ ؛ فاتركوا قولي » . انظر تخريج هذه الأقوال في « صفة صلاة النبي ﷺ » ، المقدمة .

ولكن ؛ هل ائتمر أصحاب أبي حنيفة بأمره هذا لهم فتركوا قوله بعدم شرعية صلاة الاستسقاء ؟

لقد انقسموا فريقين :

أما المتقدمون منهم ؛ فقد تركوه وقالوا بها ؛ كالإمام محمد وأبي يوسف والطحاوي كما تقدم ، وكالحافظ الزيلعي من المتأخرين كما يأتي .

وأما المتأخرون منهم ؛ فكانوا متعصبين للإمام على اختلاف بينهم :

أ ـ فمنهم من انتصر للإمام وقلَّده فيما ذهب إليه من نفي الشرعية ، وتجاهل تلك الأحاديث والآثار الصحيحة ؛ بل ونفى ما لم ينفه الإمام ؛ كالمرغيناني في « الهداية » ؛ فقال (٢ / ٥٨ ـ بشرح فتح القدير) :

« ورسول الله ﷺ استسقى ، ولم ترو عنه الصلاة » !

فردَّ عليه الحافظ الزيلعي بقوله في « نصب الراية نتخريج أحاديث الهداية » (٢ / ٢٣٨) فقال :

« أما استسقاؤه عليه السلام ؛ فصحيح ثابت ، وأما أنه لم يرو عنه الصلاة ؛ فهذا غير صحيح ؛ بل صح أنه صلى فيه ؛ كما سيأتي » .

ثم ساق الأحاديث المتقدمة .

ب ـ ومنهم من لم يستطع أن ينكر روايتها ؛ لشهرتها في « الصحيحين » و« السنن » و« المسانيد » وغيرها ؛ ولكنه كابر فقال بشذوذها ؛ كابن الهمام في « الفتح » (٢ / ٥٩) ، والخوارزمي على « الهداية » (٢ / ٥٨) ! بل إن ابن الهمام نقل عن الإمام محمد أنه قال في « الكافي » ـ جمعه بعضهم من كلام محمد ـ :

« لا صلاة في الاستسقاء ، إنما فيه الدعاء ؛ بلغنا عن النبي ﷺ أنه خرج ودعا ، وبلغنا عن عمر أنه صعد المنبر فدعا واستسقى . ولم يبلغنا عن النبي ﷺ

في ذلك صلاة إلا حديث واحد شاذ لا يؤخذ به » .

قلت : وهذا مما لا أظنه ثابتاً عن الإمام محمد ، كيف وهو قد روى في « الحجة » حديثين اثنين بإسنادين ثابتين كما تقدم ؟! ومثل هذا النقل عن الإمام محمد مما يجعلنا نشك في كثير مما يذكره الحنفية في كتبهم معزواً لأئمتهم .

ثم ما هو هذا الحديث الواحد ؟ وما هو وجه شذوذه ؟!

ولئن سلم بالشذوذ فيه ؛ فكيف يمكن أن يقال به في أحاديث ثلاثة صحيحة الأسانيد كلها تلتقي في قضية واحدة ، وهي أنه ﷺ صلى صلاة الاستسقاء ، وفي أكثر من حادثة واحدة ؟! تالله ! لئن كان يصح في العلم أن يقال في مثله : « شاذ » ؛ فليس في الدنيا حديث صحيح غير شاذ !

ج ـ وبعضهم ـ لشدة تعصبه لإمامه ورفعه فوق مستوى الأئمة ـ صعب عليه أن يعتقد أن إمامه ينفي شرعية الصلاة ! لأن لازم ذلك الاعتراف بأنه لم يطلع على أحاديثها ، ثقل عليهم هذا ؛ فتأولوا كلامه بتأويلين ينبو كلامه عنهما :

الأوّل : أنه يعني نفي سنية الصلاة ، لا عدم جوازها !

والآخر : أنه لا يعني نفي شرعية الصلاة مطلقاً ، وإنما يعني صلاتها بجماعة ! (انظر « شرح الكنز » و « الهداية » وشروحها)[1] .

ولذلك ؛ نقموا على الحافظ الزيلعي إنكاره ما نسبوه إلى الإمام من إنكاره لإنكاره الذي ذكره في « الهداية » ! وليس يخفى على أحد أن ذلك كله تكلف بارد ، وأن عبارة الإمام صريحة في إنكار شرعية صلاة الاستسقاء ، فتأويل ذلك بما تقدم باطل ظاهر البطلان ؛ لمخالفته لعموم قوله : « لا نرى في الاستسقاء صلاة » .

---

(١) و« فيض الباري » للشيخ أنور الكشميري (٢/٣٧٧) .

كما قال محمد عنه ، ويزيده بياناً قوله عنه : « وكان يرى أن يخرج الإمام فيدعو » . فهذا فقط الذي يراه الإمام رحمه الله ، فكيف يصح أن ينسب إليه أنه يرى شرعية صلاة الاستسقاء لا سنيتها ، أو صلاتها انفراداً لا جماعة !

ثم ليت شعري كيف يجوز أن ينسب إليه شرعية صلاتها منفرداً وليس في ذلك خبر ولا أثر ؟!

وختاماً أقول :

كفاكم أيها القوم لفاً ودوراناً دفاعاً عن إمامكم مع أنه ليس بمُليم ؛ لأنه وقف عند ما علم ، فعليكم باتباع ما ثبت في السنة ؛ فإنها هي الأصل ، فإذا فاتت الإمام ؛ فلم تفتكم ، وقامت بها الحجة عليكم ، فقولوا للناس :

صلاة الاستسقاء سنة ؛ فعلها النبي ﷺ غير مرة ، وبين يديها خطبة ، ودعاء وتضرع ، فإن اقتصر على الدعاء جاز ؛ لكن ما ذكر من الخطبة والصلاة منه أفضل .

هذا هو الذي يتحصل من الأحاديث الواردة في هذا الباب . والله تبارك وتعالى هو الهادي إلى الصواب .

٥٦٣١ - (سُنَّةُ الاستسقاء سُنَّةُ الصَّلاةِ في العيدَين ؛ إلا أَنَّ رسولَ الله ﷺ قلبَ رداءَه ، فجَعَلَ يمينَهُ على يسَارِه ، ويسَارَهُ على يمينِه ، وصلَّى ركعتينِ ، وكبَّرَ في الأولى سبْعَ تكبيراتٍ ، وقرأ ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ ، وقرأَ في الثانيةِ ﴿ هَلْ أتاكَ حديثُ الغاشيةِ ﴾ ، وكبّر فيها خَمْسَ تكبيرات) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٣١٦ - كشف الأستار) ، والدارقطني في « السنن » (٢ / ٦٦) ، والحاكم (١ / ٣٢٦) ، والبيهقي (٣ /

٣٤٨) من طريق محمد بن عبد العزيز عن أبيه عن طلحة بن يحيى قال :

أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء ، فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ضُعِّف عبد العزيز » .

وأقول : عبد العزيز هذا ـ وهو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ـ ؛ ما علمت أحداً ضعفه ، ولا أورده الذهبي في « الضعفاء » ولا في « الميزان » ، ولذا ؛ استدركه عليه الحافظ في « اللسان » ، ولم يذكر في ترجمته سوى قول ابن القطان :

« مجهول الحال » .

فأنا أظن أنه سقط من قلم الذهبي أو الناسخ اسم ابن عبد العزيز : محمد ؛ فإنه هو المعروف بالضعف ، والمترجم في « الميزان » و « اللسان » ، وقال فيه الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفوه » . وهو بمعنى قوله في « التلخيص » :

« ضُعِّف » .

فهو هو . والله أعلم .

وبه أعل العلماء هذا الحديث ؛ فقال البيهقي عقبه :

« محمد بن عبد العزيز هذا غير قوي » . وقال النووي في « المجموع » (٥ / ٧٣) :

« قال [ابن] أبي حاتم في كتابه - يعني : « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٧) - سألت أبي عنه ؟ فقال :

هم ثلاثة إخوة : محمد ، وعبد الله ، وعمران ؛ بنو عبد العزيز ، والثلاثة ضعفاء ليس لهم حديث مستقيم » .

وبهذا أعله الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٤٠) ، وزاد فقال :

« قال فيه البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث » .

وبقول النسائي هذا أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٢ / ٢١٢) .

« رواه البزار ، وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري ، وهو متروك » .

قلت : فالسند ضعيف جداً ، ومتنه منكر كما يأتي بيانه .

ولقد ألان القول فيه بعض الشافعية ! ولعل المذهبية لا دخل لها في ذلك ، خلافاً لما تجلى من موقف الحنفية من أحاديث صلاة الاستسقاء ، كما شرحته في الحديث السابق ، وكما يأتي من بعضهم في الحديث التالي ! فقال النووي في المكان المشار إليه آنفاً من « المجموع » :

« حديث ضعيف » . وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢ / ٥٠٠) :

« فيه مقال » ! وسكت عنه في « الدراية » (١ / ٢٢٦) ؛ مع أن أصله - « نصب الراية » - أعله بالعلتين السابقتين !

وحاول البيهقي تقويته بقوله عقب ما نقلته عنه آنفاً :

« وهو بما قبله من الشواهد يقوى » !

وفيه نظر من وجوه :

الأول : أن الذي يقوى إنما هو الضعيف بسبب سوء حفظ الراوي ، وليس كذلك هنا ؛ فإن محمد بن عبد العزيز ضعيف جداً ؛ كما يشعر بذلك قول البخاري والنسائي المتقدم فيه ، ويؤكده قول ابن حبان فيه (٢ / ٢٦٤) :

« كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ، وإذا انفرد أتى بالطامات عن أقوام أثبات حتى سقط الاحتجاج به ، وهو الذي جُلِد مالك بمشورته » .

قلت : فمثله لا يتقوى حديثه بغيره ولا كرامة !

الثاني : أن البيهقي لم يذكر قبله ما يصح أن يقال فيه : « من الشواهد » ! اللهم إلا طريقاً أخرى عن ابن عباس بلفظ :

« خرج متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى جلس على المنبر ، فلم يخطب كخطبتكم هذه ؛ ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلي العيد » .

وإسناده حسن ؛ كما بينته في « صحيح أبي داود » (١٠٥٨) ، و « الإرواء » (٦٦٥) .

الثالث : أن جملة : « كما كان يصلي العيد » ؛ لا تصلح شاهداً لحديث الترجمة ؛ لأنها مجملة ، وتفصيلها في حديث الترجمة ، فلو أنه ثبت لكان مفسراً لها ، ومعناها : في العدد والجهر بالقراءة ؛ لأن هذا ثابت في الأحاديث الصحيحة ، والتشبيه لا يستلزم المماثلة من كل جانب ، ولذلك ؛ فقول العيني في « عمدة القاري » (٧ / ٣٤) عطفاً على ما ذكرته من المعنى :

« وفي كون الركعتين قبل الخطبة » ؛ غير مسلم ؛ لأمرين :

الأول : أنه خلاف المحفوظ في حديث عبد الله بن زيد المازني وغيره من الأحاديث الثابتة ؛ كما تقدم بيانه قبل حديث .

والآخر : قوله في حديث ابن عباس من الطريق الحسن :

« جلس على المنبر ، فلم يخطب كخطبتكم . . . » ؛ فهو بمفهومه يشعر بأنه خطب على المنبر ؛ ولكن ليس كالخطب المعتادة ، ولذلك ؛ قال أبو الحسن السندي في « حاشية ابن ماجه » :

« أي : بل كان جل خطبته الدعاء والاستغفار والتضرع » .

قلت : فإذا كان في حديث ابن عباس الحسن خطبة ؛ فقد كانت قبل الصلاة وفق الأحاديث الأخرى ، فسقط قول العيني المذكور . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فإسناد الحديث ضعيف جداً ، ومتنه منكر ، لخلوه من شاهد معتبر . والله ولي التوفيق .

وقد عارضه الحديث الآتي بعده .

وله شاهد من حديث أنس بنحوه أطول منه ؛ إلا أنه لم يذكر التكبيرات ، وقدّم الصلاة ، وأخّر قلب الرداء ، مع زيادات كثيرة ؛ فقال :

« وقلب رداءه ـ قال : لكي ينقلب القحط إلى الخصب ـ ، ثم جثا على ركبتيه ، ورفع يديه ، وكبّر تكبيرة قبل أن يستسقي ، ثم قال :

اللهم ! اسقنا . . . » . فذكر دعاءً طويلاً ، ثم قال :

« فما برحوا حتى أقبل قزع من السحاب ، ثم مطرت عليهم سبعة أيام لا تقلع عن المدينة . . . » . الحديث بطوله ، وآخره في « الصحيحين » بنحوه ويأتي الإشارة إليه تحت الحديث الآتي ، وفيه :

« اللهم ! حوالينا ولا علينا . . . » . الحديث .

أخرجه الطبراني في « الأحاديث الطوال » المطبوع في آخر (المجلد الخامس والعشرين) من « المعجم الكبير » (ص ٢٤٢ - ٢٤٣ رقم ٢٧) وفي « الأوسط » (٢ / ١٨١ / ٧٧٦٩) قال : حدثنا أبو يعلى محمد بن إسحاق بن إبراهيم شاذان : حدثني أبي : ثنا مجاشع بن عمرو : ثنا ابن لهيعة : ثنا عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أنس به . وقال :

« لم يروه عن الزهري إلا عقيل ، ولا عن عقيل إلا ابن لهيعة ، ولا عنه إلا مجاشع بن عمرو ، تفرد به شاذان » .

قلت : هذا لقب إسحاق بن إبراهيم ، قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢١١) :

« كتب إلي وإلى أبي ، وهو صدوق » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » . لكن قال الحافظ في « اللسان » :

« له غرائب ومناكير » .

قلت : ولعلها ممن فوقه ، كما هو الحال في هذا الحديث ؛ فإن مجاشع بن عمرو هو آفة هذا الحديث ؛ قال ابن معين :

« قد رأيته ، أحد الكذابين » .

وبه أعله الهيثمي (٢ / ٢١٣) .

وابن لهيعة ؛ ضعيف .

ومن الغرابة بمكان : أن الحافظ أورد منه جملة : « لكي ينقلب الجدب إلى الخصب » معزواً للطبراني في « الطوالات » ، وسكت عليه في « التلخيص » (٢ / ١٠١) مع علمه بضعفه الشديد !

٥٦٣٢ - (استَسْقَى ، فَخطبَ قبلَ الصَّلاةِ ، واستقبلَ القِبْلَةَ ، وحوَّلَ رداءَه ، ثم نَزَلَ ، فصلّى ركعتيْنِ ، لم يُكبِّرْ فيهما إلا تكبيرةً تكبيرةً) .

منكر بذكر (التكبيرة) . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٨١ / ١ / ٩٢٦٢) : حدثنا مسعدة بن سعد العطار : ثنا إبراهيم بن المنذر : نا محمد بن فليح : حدثني عبد الله بن حسين بن عطاء عن داود بن بكر بن أبي الفرات عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن حسين إلا محمد ، تفرد به إبراهيم » .

قلت : وعلته عبد الله هذا ؛ فإنه متفق على تضعيفه ؛ بل قال البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٧٢) :

« فيه نظر » . ولذلك ؛ جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » .

ومسعدة - شيخ الطبراني - ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم إن الحديث في « الصحيحين » وغيرهما من طرق أخرى عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر به بلفظ آخر مطول ، في استسقائه ﷺ وهو على المنبر يوم

الجمعة بطلب رجل وقوله :

يا رسول الله ! هَلَكَتِ الأموالُ وانقطعتِ السبل . . . الحديث بطوله .

وكذلك أخرجاه من طرق أخرى عن أنس به . وليس فيه قوله :

« واستقبل القبلة وحول رداءه . . . » إلخ .

فهو منكر من حديث أنس ؛ لكنه ثابت من حديث عبد الله بن زيد المازني في « الصحيحين » وغيرهما ـ كما تقدم تحقيقه تحت الحديث (٥٦٢٩) ـ دون قوله : « لم يكبر إلا تكبيرة تكبيرة » . ولم أجد شاهداً ، فهو منكر .

ومن الغريب : أن جماعة من الحنفية ذكروا هذا الحديث من رواية « الأوسط » ساكتين عنه ؛ كالزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٤٠ ـ ٢٤١) ، وابن الهمام في « الفتح » (٢ / ٥٩) ، والعيني في « عمدة القاري » (٧ / ٣٥) وعلي القاري في « مرقاة المفاتيح » (٢ / ٢٨٣) ! وهم نخبة محدثي الحنفية ، وكأن ذلك لموافقته لمذهبهم ! ولذلك ؛ عارضوا به حديث الشافعية الذي قبله ! ومع أن الحافظ ابن حجر لما ذكره في « الدراية » (١ / ٢٢٦) لم يضعفه ، ولا بيّن علته ؛ إلا أنه أشار إلى الرد عليهم بقوله :

« قلت : ولا حجة فيه ؛ فإنها كانت حينئذٍ صلاة الجمعة » .

وليس هذا بظاهر من الحديث ! بل هو حجة لهم لو صح ؛ ولكنه منكر كما ذكرنا . والله أعلم .

(تنبيه) : هذا الحديث من شرط الهيثمي في « المجمع » ؛ ولكنه لم يورده ! وكأنه ظن أنه مختصر من حديث شريك المشار إليه في « الصحيحين » ، وهذا

مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٤٤ - ١٤٥ / ٤١٦) ، وهو في كتابي « مختصر البخاري » برقم (٤٩٧ ج ١ طبع المكتب الإسلامي) سقته فيه سياقاً مطولاً ، جمعت إليه كل الزيادات والفوائد من كل الطرق والروايات المبعثرة في « البخاري » ، وذلك من توفيق الله وفضله .

٥٦٣٣ - (كانَ إذا استَسْقَى قال : اللهمَّ ! اسْقِنَا غَيْثاً مُغِيثاً مَرِيّاً ، تُوَسِّع به لعبادِكَ ، تُغْزِرُ به الضَّرْعَ ، وتحيي به الزرعَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (٣ / ٣٥٦) من طريق أبي الشيخ الأصبهاني وغيره عن **يعلى بن الأشدق** عن عبد الله بن جراد رفعه .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ كما قال الحافظ ، وآفته يعلى هذا ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال البخاري : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : ليس بشيء . وقال ابن حبان : وضعوا له أحاديث يحدث بها ولم يَدْرِ » .

٥٦٣٤ - (كانَ إذا استَسْقَى قال : اللهمَّ ! أَنْزِلْ في أرضِنا زِينتَهَا وسَكَنَها ، [وارزُقْنَا وأنتَ خيرُ الرازقينَ])(*) .

ضعيف . أخرجه البزار (٦٦١) ، والطبراني في « الكبير » (٧ / ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦) - والزيادة له في رواية - من طرق عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وكذا قال الحافظ في « التلخيص » (٢ / ١٠٠) ،

(*) خَرَّجَ الشيخُ - رحمه الله - هذا الحديث قبل ذلك برقم (٤١٦٨) . فليتنبه . (الناشر) .

وذلك ؛ لأن الحسن البصري مختلف في سماعه من سمرة ، ثم هو إلى ذلك مدلس وقد عنعنه .

ولا يقويه أن البزار رواه من طريق أخرى ، فقال (٦٦٢) : حدثنا خالد بن يوسف : حدثني أبي يوسف بن خالد : ثنا جعفر بن سعد بن سمرة : ثنا خبيب ابن سليمان عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة به .

وذلك ؛ أنه مسلسل بالضعفاء والمجهولين :

أولاً : سليمان بن سمرة ؛ مجهول الحال ؛ كما قال ابن القطان .

ثانياً : ابنه خبيب ؛ مجهول ؛ كما قال ابن حجر .

ثالثاً : جعفر بن سعد بن سمرة ؛ ليس بالقوي ؛ كما قال في « التقريب » .

رابعاً : يوسف بن خالد ـ وهو السمتي ـ ؛ قال الحافظ :

« تركوه ، وكذبه ابن معين ، وكان من فقهاء الحنفية » .

خامساً : ابنه خالد بن يوسف ؛ قال الذهبي :

« أما أبوه ؛ فهالك ، وأما هو ؛ فضعيف » .

من أجل ذلك لم يُحْسِنِ الهيثميُّ حين قال في « المجمع » (٢ / ٢١٥) ـ بعد أن عزاه للطبراني والبزار ـ :

« وإسناده حسن أو صحيح » !

ونقله عنه الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » وسكت عليه !

وذلك مما يدل القارئ على مبلغ معرفته بهذا العلم الشريف وتحقيقه فيه !

٥٦٣٥ - (اعتَمَرَ ﷺ من الجِعِرَّانة ، وقال : اعتَمَرَ منها سبعونَ نبياً) .

منكر بزيادة : (وقال . . .) إلخ . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٢ / ١٧٢) من طريق ابن لهيعة عن عياض بن عبد الرحمن عن محمد بن جعفر : أن النبي ﷺ اعتمر . . .

قلت وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى والثانية : محمد بن جعفر هذا ؛ لم أعرفه ، وهو تابعي فيما يبدو لي .

الثالثة : ضعف الراوي عنه ، وهو عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهري المدني نزيل مصر ، وهو مع كونه من رجال مسلم ؛ ففيه كلام ، حتى قال فيه البخاري :

« منكر الحديث » . ولذا ؛ قال الحافظ :

« فيه لين » .

الرابعة : ابن لهيعة ؛ وهو مشهور بالضعف .

وأما اعتماره ﷺ من (الجِعرانة) ؛ فثابت في « الصحيحين » وغيرهما من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس ، وهي مخرجة في « صحيح أبي داود » (١٧٣٩ - ١٧٤٠) . ولابن عباس حديث آخر في اعتماره ﷺ هو وأصحابه من الجعرانة ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٤ / ٢٩٢ / ١٠٩٤) .

(فائدة) : (الجِعرانة) بكسر أوله ، وأصحاب الحديث يكسرون عينه

ويشددون راءه ، وهما روايتان . وهي ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أقرب . نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين وأحرم منها . وهي من مكة على بريد من طريق العراق .

وفي حاشية « أخبار مكة » للأزرقي بقلم رشدي الصالح ملحس (١ / ١٨٥) :

« وهي في طريق الحج العراقي ، تبعد عن مكة خمسة عشر كيلو متراً ، فيها مسجد ، وبئر قديم ماؤه عذب ، وهو أحد متنزهات المكيين » .

وفي « النهاية » لابن الأثير :

« هو موضع قريب من مكة ، وهي في الحل ، وميقات للإحرام » .

قلت : وكأنه يعني أنه ميقات لمن أراد العمرة من أهل مكة . فيخرج إليها ليحرم بها منها . وهو ما صرح به في « المهذب » (٧ / ٢٠٤ - بشرح النووي) ! وفي ذلك نظر عندي من وجهين :

الأول : أن النبي ﷺ لم يخرج من مكة إلى (الجعرانة) ليعود إليها فيحرم منها ! بل إنه قدم إليها من الطائف (وبينها وبين مكة نحو (١٣٠) كيلو متراً) ، فإنه ﷺ لما لقي (هوازن) بوادي (حُنين) وهزمهم ؛ ذهب إلى الطائف فحاصرهم ، ثم رجع إلى (الجعرانة) ، فقسم فيها غنائم (حنين) ، ثم اعتمر من (الجعرانة) داخلاً إلى مكة . وكأنه ﷺ بدا له وهو فيها أن يعتمر ، وإلا ؛ فميقات القادم من الطائف إنما هو (قرن المنازل) ؛ كما هو معروف من حديث المواقيت (انظر « الإرواء » ٤ / ١٧٨) ، وقرن المنازل بينها وبين مكة أحد وخمسون ميلاً ؛ كما في « المعجم » (٤ / ٣٣٢) ، ولذلك ؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « الفتاوى » (٢٦ / ٤٥) :

« ومن الفقهاء من استحب لمن اعتمر من مكة أن يحرم من (الحديبية) أو (الجعرانة) ، محتجاً بعمرة النبي ﷺ ! وهو غلط ؛ فإن الحديبية كانت موضع حله لما أحصر ، ولم تكن موضع إحرامه . وأما (الجعرانة) ؛ فإنه أحرم منها داخلاً إلى مكة ؛ لأنه أنشأ العمرة من هناك . . . » .

والآخر : أنه ﷺ لما ذكر المواقيت قال :

« هُنَّ لَهُنَّ ، ولِمَنْ أتى عليهنَّ مِنْ غير أهلهنَّ ؛ ممن يريدُ الحجَّ والعمرةَ ، ومَنْ كان دون ذلك ؛ فمَهِلُّه مِنْ أهلهِ ، حتى أهل مكةَ مِنْ مكة » .

أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١٧٤ / ٩٩٦) .

قلت : فهذا نص في أن أهل مكة لا حاجة بهم إلى الخروج إلى (الجعرانة) أو غيرها للإحرام منها .

وأما أمره ﷺ لعائشة بأن تعتمر من التنعيم ؛ فهي قضية خاصة بها وبأمثالها من الحُيَّض إذا أصابها ؛ ما أصابها كما حققه ابن القيم في « زاد المعاد » .

٥٦٣٦ - (الدنيا دُوَلٌ ، فما كانَ منها لكَ ؛ أتاكَ على ضَعْفِكَ ، وما كان منها عليكَ ؛ لم تَدْفَعْهُ بِقُوَّتِكَ ، ومَنِ انقطعَ رجَاؤه فمات ؛ استراحَ بدَنُه ، ومن رضي بما رزقَهُ الله ؛ قَرَّتْ عيناه) .

موضوع . أخرجه الدينوري في « المنتقى من المجالسة » (٢٤ / ٢ - مخطوطة حلب) من طريقين عن الحسين بن موسى عن أبيه موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، ولعل المتهم به هو الدينوري نفسه ، واسمه أحمد بن مروان ؛ فقد قال الدارقطني فيه بعد أن اتهمه بحديث آخر :

« وهو عندي ممن كان يضع الحديث » . قال الذهبي :

« ومشاه غيره » .

قلت : والحسين بن موسى ؛ لم أعرفه ، ولا أورده الشيعة في كتبهم ؛ كالنجاشي في « رجاله » ، والحُلِّي أيضاً في « رجاله » ؛ لا في القسم الأول الخاص فيمن اعتمد على روايته ، ولا في القسم الثاني الخاص فيمن تركت روايته ، فيمكن أن يكون هو الآفة ! والله أعلم .

والحديث ؛ أورده الماوردي في « الأمثال والحكم » (ص ٦٩) من طريق علي ابن الحسين عن أبيه عن جده به . ولم يعزه لأحد ! وهو مما فات المعلق عليه الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد مخرجه ، فقال :

« لم أقف عليه » !

٥٦٣٧ - (الناسُ كشَجَرَةٍ ذاتِ جَنْيٍ ، ويوشكُ أن يَعُودوا كشجرةٍ ذاتِ شَوْكٍ ؛ إن ناقدتَهُم ناقَدُوك ، وإن تركتَهُم لم يترُكُوك ، وإنْ هربتَ منهم طلَبُوك . قالوا : وكيف المخرجُ مِنْ ذلك ؟ قال : تُقْرِضُهم عِرْضَك ليومِ فَقْرِك) .

ضعيف . أخرجه الخلعي في « الفوائد » (٢ / ٦٠ / ١) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥ / ٣١٤ / ١) عن بقية بن الوليد عن صدقة بن عبد الله عن أبي وهب عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ بقية ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

وصدقة بن عبد الله ؛ ضعيف .

ومكحول ؛ مدلس أيضاً ؛ بل قال أبو حاتم :

« لم ير أبا أمامة » .

وقيل : إنه رآه .

والحديث ؛ عزاه الحافظ في « المطالب العالية » (٣ / ١٥٢) لأبي يعلى ، وسكت عنه هو والمعلق عليه الأعظمي ! وعزاه العجلوني في « كشف الخفاء » (٢ / ٣٢٧) للديلمي ، ولم أره في النسخة المصورة التي عندي ، ثم إن العجلوني سكت عنه أيضاً ، فلا أدري من أين أخذ الدكتور فؤاد عبد المنعم تصديره إياه بقوله في تعليقه على « الحكم والأمثال » للماوردي (٦٩) :

« ضعيف » .

ولم ينقله عن أحد ، ولا هو بيّن سبب الضعف !

ونحو الفقرة الأولى من الحديث : ما رواه ابن حبان في « روضة العقلاء » (ص ٨٨) عن مالك بن أنس أنه بلغه عن أبي ذر قال :

« كان الناس ورقاً لا شوك فيه ، فهم اليوم شوك لا ورق فيه » .

٥٦٣٨ - (لِيرُدَّك - يا أبا ذر - عن الناسِ والقَوْل فيهم ما تعرفُ مِنْ نَفْسِك ، لا تَجِدْ عليهم فيما تأتي به ، فكفى بالمرءِ عيباً أن يكونَ فيه ثلاثُ خِصَالٍ :

١ ـ أن يعرفَ مِنَ الناسِ ما يجْهَلُهُ عن نفْسِهِ .

٢ ـ ويَجِدَ عليهم فيما يأتي .

٣ ـ ويؤذيَ جليسَهُ فيما لا يَعْنِيهِ) .

ضعيف جداً . أورده هكذا الماوردي في « الأمثال والحكم » (ص ٧٠) ، قال : روى أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

كذا ذكره بصيغة الجزم عن الخولاني ، وبالتالي عن رسول الله ﷺ ! وهو تساهل منه مخالف لما تقرر في علم المصطلح ، أو وهم ! اغتر به المعلق عليه الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ؛ فقال :

« حسن (!) أخرجه عبد (وفي الأصل : عبيد !) ابن حميد في « تفسيره » ، والطبراني في « الكبير » عن أبي ذر ، وهو جزء من حديث بلفظ : « . . . ليحجزك عن الناس ما تعرفه من نفسك . . . » . « الجامع الصغير » (٩٩) . وضعيف جداً في نظر الألباني « ضعيف الجامع » (٢٣٣) الحديث (٢١٢١) ، ويبدأ بلفظ :

أوصيك بتقوى الله تعالى . . . » !

فأقول ـ والله المستعان ـ :

في هذا التخريج على إيجازه مؤاخذات :

الأولى : قوله : « وهو جزء من حديث بلفظ » ؛ لغو لا قيمة له تذكر مع قوله بعد : « ويبدأ بلفظ . . . » ؛ فلو قال : « وهو جزء من حديث يبدأ بلفظ . . . » ؛

لكان أوجز وأفيد ، ولا سيما في مجال التعليق والاختصار ؛ إلا إن كان يعني بيان الفرق بين لفظ الحديث في « الأمثال » : « ليردك » . ولفظه في « الجامع الصغير » : « ليحجزك » ، وحينئذٍ نقول : إنّه فرق لفظي لا قيمة له من حيث المعنى ، ولا سيما وقد اقترن بإهمال ما ينبغي بيانه من الفروق كما يأتي في المؤاخذة الرابعة !

الثانية : أن عزوه الحديث للطبراني خطأ ، نتج من اعتماده في التخريج على « الجامع الصغير » كما رأيت ، وقد عزاه لـ « تفسير ابن حميد » ، و « معجم الطبراني الكبير » ، وهو حديث طويل فيه عديد من الوصايا الجميلة بعضها ثابت في غيره ، فانظر ـ مثلاً ـ الحديث (٥٥٥) في « الصحيحة » ، وعند الرجوع إلى « المعجم » تبين أنه ليس فيه هذا القدر الذي ذكره الماوردي ! وهذا من شؤم التقميش والتحويش والاعتماد على المختصرات من كتب التخريج دون الرجوع إلى الأصول للتثبت من اتفاق الروايات أو اختلافها ؛ لكيلا يقع في مثل هذا العزو الخاطئ !

الثالثة : وهي فرع من اعتماده السابق ؛ فإن الظاهر من بياننا الآنف الذكر : أن الحديث أو القدر المشار إليه ليس عند الطبراني وعند ابن حميد يقيناً . وليس ذلك بلازم ؛ فقد عزاه في « الجامع الكبير » لمصدرين آخرين أيضاً ، وهما (هب ، ابن عساكر) ، فيحتمل أن يكون القدر المشار إليه عند أحدهما ، وليس لابن حميد ، واحتمال كونه عند « شعب البيهقي » غير وارد ؛ لأنني رجعت إليه فوجدته لم يذكر منه إلا قوله : « ليحجزك عن الناس ما تعلم من نفسك » . كما يأتي الإشارة إلى ذلك قريباً بإذن الله تعالى ، فدار الاحتمال المذكور بين ابن حميد وابن عساكر ، فهل هو لهما كليهما معاً أم لأحدهما ؟ وإذا كان الثاني منهما فمن هو ؟ هذا ما لا يمكننا الإجابة عليه ؛ لعدم تيسر الوصول إلى كتابيهما لا مخطوطاً ولا مطبوعاً ، ولا

رأيت أحداً من الحفاظ نص عليه نصاً يمكن الاعتماد عليه في الإجابة .

وإنما قلت : إن ذلك ليس بلازم ؛ لأنني حين ألفت كتابيَّ : « صحيح الجامع » و « ضعيف الجامع » ؛ لاحظت كثيراً أنه يعزو الحديث لمؤلفَيْن فأكثر ، ويكون السياق أو اللفظ لبعضهم ؛ بل رأيته أحياناً يعزوه لبعضهم والسياق لغيره ممن ذكرهم في « الجامع الكبير » ، فبدا لي أن السبب أنه نقل أحاديث من « الكبير » إلى « الصغير » ، ولم ينقل معها كل مخرجيها ، وإنما بعضهم ، فيتفق أن المخرجين المذكورين في « الصغير » لا يكون عندهم - أو على الأقل عند بعضهم - السياق المنقول إليه ؛ كما هو الواقع في هذا الحديث . فثبت خطأ الدكتور فؤاد في عزوه للطبراني يقيناً ، ولابن حميد احتمالاً . والله أعلم .

الرابعة : وعلى التسليم بأن الحديث هو في رواية ابن حميد ؛ فهو يختلف عن لفظه في « الأمثال » في موضعين منه :

الأول : قوله في الخصلة الثانية : « ويجد عليهم فيما يأتي » ، وفي « ابن حميد » : « ويستحي لهم مما هو فيه » .

والآخر : ليس عنده في الخصلة الثالثة : « فيما لا يعنيه » .

فكان ينبغي على الدكتور أن يبيِّن هذه الفوارق ، ولا يشغل نفسه والقراء ببيان ما لا طائل تحته منها ؛ كما تقدم توضيحه في المؤاخذة الأولى .

الخامسة : أن الحديث في « صحيح ابن حبان » (٩٤ - موارد) و « حلية أبي نعيم » (١ / ١٦٧ - ١٦٨) - بطوله - دون الخصلة الثالثة .

السادسة : - وهي أهمها - تحسينه للحديث ! فإنه مما لا وجه له ألبتة من حيث

الصناعة الحديثية ؛ لأنه عند المذكورين آنفاً والطبراني أيضاً في « المعجم الكبير » (٢ / ١٥٧ / ١٦٥١) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني : حدثني أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني به .

قلت : فهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته إبراهيم هذا ؛ فقد قال فيه أبو حاتم وأبو زرعة :

« كذاب » .

ولم يوثقه غير ابن حبان والطبراني كما يأتي ، وهما من المتساهلين . ولذلك ؛ قال فيه الذهبي - في ترجمة يحيى بن سعيد الآتي من « الميزان » - :

« أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان ؛ فلم يصب » . وقال في « الضعفاء والمتروكين » :

« قال أبو حاتم وغيره : « ليس بثقة » ، وثقه الطبراني ، وحكى أبو حاتم ما يدل على أنه لا يعي الحديث » .

وأبوه هشام بن يحيى ؛ لم أجد له ترجمة(*) ؛ إلا قول الطبراني عقب حديث آخر رواه من طريق آخر عن ابنه إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني بإسناده عن عائشة ، في « المعجم الصغير » (ص ٨٩ - هندية) ، فقال عقبه :

« لم يروه عن يحيى بن يحيى - وكان من الثقات - إلا ولده ، وهم ثقات » .

وانظر « الروض النضير » (٧٨٣) .

(*) هو في « الجرح والتعديل » (٩ / ٧٠ / ٢٧٠) ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث » . (الناشر) .

وللحديث طريق أخرى واهية جداً كالتي قبلها : أخرجها ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٦٩٩) ، وأبو نعيم أيضاً (١ / ١٩٨ - ١٩٩) ، والحاكم (٢ / ٥٩٧) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٦٥ / ١) من طريق يحيى بن سعيد الكوفي السعدي : ثنا ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال :

دخلت المسجد وإذا رسول الله ﷺ جالس ، فقال لي :

« يا أبا ذر ! إن للمسجد تحية ؛ فقم فاركعها » . ثم ذكر الحديث الطويل في وصية أبي ذر .

قلت : هذا لفظ ابن حبان ، وابن عدي بنحوه ، لم يسق أحد منهم لفظه ؛ غير أن أبا نعيم قال : « مثله » ؛ أي : مثل حديث إبراهيم المتقدم .

وذكر الحاكم - بعد التحية - : الصلاةَ وأنها خير موضوع ، والإيمان ، وعدد الأنبياء والرسل . وقال عقبه :

« وذكر باقي الحديث » . وذكر البيهقي منه قوله :

« أوصيك بتقوى الله . . . » إلى قوله :

« ليحجزك عن الناس ما تعلم من نفسك » . وقال ابن عدي :

« وهذا حديث منكر » . وقال ابن حبان :

« ليس من حديث ابن جريج ولا عطاء ولا عبيد بن عمير ، وأشبه ما فيه رواية أبي إدريس الخولاني » .

أورده في ترجمة يحيى بن سعيد هذا ، وقال :

« يروي عن ابن جريج المقلوبات ، وعن غيره من الثقات الملزقات » . وقال العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٤٠٤) :

« لا يتابع على حديثه ، وليس بمشهور بالنقل » . وذكر الحافظ في « اللسان » أن ابن عدي قال فيه :

« ليس بالمعروف » .

وليس هذا في المطبوعة منه ، والذي فيها بعد حديث ابن جريج هذا :

« يعرف بهذا الحديث » .

ولعل الأصل : « لا يعرف إلا بهذا الحديث » .

وحينئذٍ يكون الحافظ ذكره بالمعنى . والله أعلم .

(تنبيه) : حديث أبي ذر من رواية إبراهيم بن هشام الغساني حديث طويل ، على ضعفه الشديد فيه مواعظ وفوائد كثيرة ، كثيرٍ منها قد صحت في أحاديث متفرقة ، وقد أشرت إليها في كتابي الجديد « صحيح موارد الظمآن » ، وهو تحت الطبع ، يسر الله نشره(*) .

٥٦٣٩ - (لا تكونُ لأَحَدٍ بعدَكُم . يعني : مُتْعَةَ الحج) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٣١ / ٨٥٧٣) من طريق صهيب بن محمد بن عباد بن صهيب : نا عباد بن صهيب : نا سعيد بن المرزبان

(*) وقد صدر الكتاب بعد وفاة الشيخ - رحمه الله - . والحمد لله .

أبو سعد البقال عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال :

مررنا على أبي ذر بـ (الربذة) ، فسألناه عن المتعة في الحج ؛ فقال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ ونحن مهلُّون بالحج ، فلما قدمنا مكة ؛ أمرنا ، فأحللنا ، ووطئنا النساء ، فلم يحل النبي ﷺ من أجل أنه ساق الهدي ، ثم قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه بهذا التمام عن أبي سعد إلا عباد بن صهيب ، تفرد به صهيب » .

قلت : لم أجد له ترجمة ؛ لكن قال عبدان في ترجمة جده عباد بن صهيب :

« لم يكذبه الناس ، وإنما لقنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر » . كما في « اللسان » .

لكن لينظر : هل صهيب هذا الذي اتهمه عبدان بالتلقين هو صهيب بن محمد ابن عباد بن صهيب المذكور في سند هذا الحديث ، الذي يكون صهيب حفيد عباد ابن صهيب ، وهذا جده ـ وهذا ما جاء مصرحاً به في حديث آخر لصهيب هذا قال : ثني جدي عباد بن صهيب . . . في « المعجم الصغير » للطبراني (رقم ٥٢٣ ـ الروض النضير) ـ ، وعليه : يكون عبدان قد أسقط جده المباشر ونسبه إلى جده الأعلى ، أم هو غيره كما يشعر بذلك قول الحافظ في آخر حرف الصاد من « اللسان » :

« صهيب بن محمد بن صهيب ابن أخي عباد بن صهيب . له ذكر في ترجمة عمه عباد بن صهيب » .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما عباد بن صهيب ؛ فقال الذهبي في « الضعفاء » :

« تركه غير واحد ، وبعضهم رماه بالكذب ، وأما أبو داود ؛ فقال : صدوق قَدَرِيٌّ » .

قلت : ونحوه : ما رواه الطبراني في « الصغير » عقب الحديث المشار إليه آنفاً : سمعت عبد الله بن أحمد يقول : سألت أبي عن عباد بن صهيب ؟ فقال :

« إنما أنكروا عليه مجالسته لأهل القدر ، فأما الحديث ؛ فلا بأس فيه » .

وهذه الرواية عن أحمد قد خلت منها كتب التراجم ، فلتستفد من الحافظ الطبراني الذي ليس بينه وبين الإمام أحمد سوى عبد الله بن أحمد .

وأبو سعد البقال ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ليس بالحجة . قال ابن معين : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : صدوق مدلس . وقال الفلاس : متروك » .

قلت : وأنا أرى أنه علة هذا الحديث ؛ فإنه - مع ضعفه الشديد ؛ فقد - خالفه جمع من الثقات ؛ رووه عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر موقوفاً عليه قال :

كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة .

أخرجه مسلم (٤ / ٤٦) وغيره ، ومنهم الطبراني في « المعجم الصغير » ، وقد خرجته في « الروض النضير » (رقم ٩٤٩ ، ٤٥٠) .

فهذا هو المحفوظ عن أبي ذر ؛ موقوف ، ثم هو مخالف لقوله ﷺ حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة وسأله سراقة بن مالك بن جعشم فقال : عمرتنا هذه لعامنا هذا أم لأبد الأبد ؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في أخرى ، وقال :

« دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، لا ؛ بل لأبد أبد (ثلاث مرات) » .

انظر كتابي « حجة النبي ﷺ كما رواها جابر رضي الله عنه » (ص ٦٠ ـ ٦٢) والتعليق عليه .

بل الحديث مخالف لقوله تعالى : ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ﴾ ! ولذلك ؛ قال الإمام أحمد : رحم الله أبا ذر ! هي في كتاب الرحمن : ﴿ فمن تمتع . . . ﴾ الآية . ذكره ابن القيم في « زاد المعاد » (١ / ٢٩٠) .

٥٦٤٠ ـ (كانَ بالمدينةِ تسعةُ مسَاجِدَ مع مَسْجدِ رسولِ الله ﷺ ، يَسْمَعُ أهلُهَا تأذينَ بلالٍ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ ، فيُصَلُّون في مساجِدِهِمْ ، أقربُهَا مسجدُ بني عمرو بن مبذول مِنْ بني النجار ، ومسجدُ بني ساعدةَ ، ومسجدُ بني عبيد ، ومسجدُ بني سلمةَ ، ومسجدُ بني راتج من بني عبدِ الأشْهَلِ . ومسجدُ بني زُرَيْقٍ ، ومسجدُ بني غِفَارٍ ، ومسجدُ أسْلَم ، ومسجدُ جُهَيْنَةَ . ويشك في التاسع) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « سننه » (٢ / ٨٥) من طريق أبي داود السجستاني ، وهذا في « المراسيل » (ص ٦ ـ مختصره) بسند صحيح عن ابن لهيعة : أن بكير بن الأشج حدثه : أنه كان في المدينة . . . إلخ .

قال في « التعليق المغني » لأبي الطيب العظيم أبادي :

« هذا حديث مرسل ، ورواته كلهم ثقات ؛ غير ابن لهيعة » !

قلت : هذا الاستثناء لا وجه له عندي ؛ لأنه من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة ، وهو صحيح الحديث عنه ، فهو ثقة أيضاً ، وإنما علة الحديث الإرسال فقط .

هذا ؛ ولعل هذا الحديث هو حجة من ابتدع الأذان الموحد في عمان ـ الأردن ،

دون غيرها من البلاد الإسلامية ؛ فإنهم يذيعون الأذان في مسجد أبي درويش في (الأَشْرَفِيَّة) ، فيعطلون الأذان في سائر المساجد ! ومع أن الحديث ضعيف كما بينّا ؛ فإنه ليس صريحاً في ذلك .

ولست أدري - والله ! - كيف تجرأ على إحداث هذه البدعة من أحدثها بعد هذه القرون الطويلة ، ومع استمرار سائر عواصم البلاد الاسلامية على المحافظة على الأذان في كل مسجد وإعلانه بواسطة مكبر الصوت !

٥٦٤١ - (خَيْرُ العَمَلِ ما نَفَعَ ، وخيرُ الهَدْيِ ما اتبعَ ، وخيرُ ما أُلْقِيَ في القلبِ اليقينُ) .

ضعيف . أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ١٠٠ / ٢) عن عبد الله بن نافع قال : نا عبد الله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني عن أبيه عن جده زيد بن خالد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة عبد الله بن مصعب ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث المتقدم برقم (٢٤٦٤) .

وأزيد هنا فأقول : وأبوه مصعب بن خالد ؛ ينبغي أن يكون مثله في الجهالة ؛ فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب التراجم التي عندي ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ولا في « الضعفاء » له ! ولا ذكره الحافظ المزي في الرواة عن أبيه خالد ابن زيد بن خالد ، الأمر الذي يدل على أنه غير معروف لديهم . والله أعلم .

(تنبيه) : أورد الماوردي هذا الحديث في « الأمثال » (ص : ٨٣) بلفظ :

« خير العلم . . . » ؛ دون جُملة : القلب .

من طريق مصعب بن منظور عن عقبة بن عامر مرفوعاً . فقال المعلق عليه الدكتور فؤاد :

« حسن ، أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » عن عقبة بن عامر ، إسعاف الطلاب ، كما أخرجه القضاعي في مسند الشهاب عن زيد بن خالد الجهني اللباب ١٨٩ و ٢٧٥ . وفيه « العمل » موضع « العلم » كما أخرجه الطبراني عن زيد بن خالد مرفوعاً . كشف الخفاء ١ : ٤٥٧ » !

قلت : فيه ملاحظات :

الأولى : تحسينه إياه ؛ مجرد دعوى ، وممن لا ممارسة له في هذا العلم ! ولا سيما وقد عرفت ضعف إسناد القضاعي .

الثانية : عزوه لـ « شعب الإيمان » ؛ نقله عن « إسعاف الطلاب » (ص ٢٧٥) ، والذي فيه (هق) أي : البيهقي في « السنن » ، وأما « شعب الإيمان » فالرمز له (هب) ! على أنني بحثت عنه في مظانه من « السنن » ؛ فلم أره ! وكذلك فتشت عنه في الجزء الأول المطبوع من « الشعب » وفي المجلد الثاني المصور منه ؛ فلم أعثر عليه لننظر في إسناده !

الثالثة : إن كان إسناده إلى عقبة من الطريق التي ساقها الماوردي ـ وهو الغالب على الظن ـ ؛ ففيها جهالة أيضاً ؛ لأن مصعب بن منظور لم أجد له ترجمة أيضاً في شيء من كتب الرجال ، ومنها « ثقات ابن حبان » و « الضعفاء » له .

وأما عزوه في « الكشف » للطبراني ؛ فهو تابع في ذلك للسخاوي في « المقاصد الحسنة » (ص ٢٠١) ؛ دون جملة : القلب ، وزاد :

« . . . وخيرُ الناس أنفعُهُم للناس » .

وأشار لضعفه ! وهذه الزيادة لها شواهد خرجتها في « الصحيحة » (٤٢٧) ، ولم يورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ولا رأيته في شيء من « معاجم الطبراني الثلاثة » ، فلعله في بعض كتبه الأخرى ؛ مثل « مكارم الأخلاق » و « مسند الشاميين » . والله أعلم .

٥٦٤٢ - (أيّما عَبْد جاءَتْهُ مَوْعِظَةٌ مِنَ اللهِ في دِينِهِ ؛ فإنما هي نِعْمَةٌ مِنَ اللهِ سِيقَتْ إليه ، فإنْ قَبِلَها بشُكْرٍ ، وإلا ؛ كانت حُجّةً مِنَ اللهِ [عليه] ؛ ليزدادَ بها إثماً ، ويزدادَ اللهُ عليه بها سَخَطاً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٤٠٧ / ١) من طريق **أبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح النحوي : ثنا محمد بن مصعب القرقساني** : حدثني الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو قال :

بعث إلي أمير المؤمنين وأنا بالساحل ، فلما وصلت إليه ؛ سلمتُ عليه بالخلافة ، فرد علي وأجلسني ، ثم قال : ما الذي بطّأ بك عنا يا أوزاعي ؟ قلت : وما الذي تريد يا أمير المؤمنين ؟ قال : أريد الأخذ عنكم ، والاقتباس من علمكم . قلت : فانظر يا أمير المؤمنين لا تجهل شيئاً مما أقول لك . قال : وكيف أجهل وأنا أسألك عنه ، وفيه وجهت إليك ، وأقدمتك له ؟ قلت : أن تسمعه ولا تعمل به يا أمير المؤمنين ! من كره الحق ؛ فقد كره الله ؛ إن الله هو الحق المبين . قال : فصاح بي الربيع وأهوى بيده إلى السيف ، فانتهره المنصور ، وقال : هذا مجلس مثوبة لا مجلس عقوبة . فطابت نفسي وانبسطتُ في الكلام . وقلت : يا أمير المؤمنين ! حدثني مكحول عن عطية بن بُسْرٍ قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن مصعب القرقساني ؛ صدوق كثير الغلط .

وأحمد بن عبيد ؛ لين الحديث ؛ كما في « التقريب » .

وعطية بن بسر ؛ كذا الأصل . لكن السين فيه بالمعجمة ! وهو خطأ من الناسخ . ويؤيده : أن الحديث أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٣٦) من طريق أحمد بن عبيد به .

وكذلك رواه ابن شاهين من طريق محمد بن مصعب به . ذكره الحافظ في ترجمة عطية بن بسر من « الإصابة » .

لكن أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر ، وفي « الجامع الكبير » من روايته ورواية ابن النجار عن عطية بن قيس !

وقد رأيته في « تاريخ دمشق » لابن عساكر (٥ / ١٥٢ / ١) بهذا الإسناد عن عطية بن قيس ! وقال المناوي في « فيض القدير » :

« (عن عطية بن قيس) أخي عبد الله المازني ، شامي ، وظاهر صنيع المصنف أن هذا لا يوجد مُخَرَّجاً لأشهرَ ولا أقدمَ من ابن عساكر ، ولا لأحدٍ ممن وضع لهم الرموز ، وهو عجب ! فقد خرجه البيهقي في « الشعب » باللفظ المزبور عن عطية المذكور » .

قلت : وفاته أمور :

الأول : عزوه لأبي نعيم ! وهو أقدم ممن ذكرهم .

الثاني : أنه ليس عند البيهقي عن عطية بن قيس ، وإنما عن عطية بن بسر كما تقدم .

الثالث : أن عطية بن قيس ليس أخا عبد الله المازني ، وإنما هو عطية بن بسر ! ويؤكد وهمه هذا : قوله في « التيسير » :

« عن عطية بن قيس المازني » .

وليس في الصحابة من اسمه عطية بن قيس المازني ؛ وإنما هو عطية بن بسر المازني .

وثمة خطأ آخر وقع له في « التيسير » ، وهو قوله عقب ما تقدم :

« ورواه عنه أيضاً البيهقي وغيره ، وإسناده حسن » !

وكأنه خفي عليه أن فيه القرقساني الكثير الخطأ ؛ لأنه في « الفيض » أعله بالراوي عنه أحمد بن عبيد ! ومع أن هذا ليِّن الحديث ، ولا يستحق حديثه التحسين ؛ فقد تابعه أحمد بن يزيد الحوطي : عند أبي نعيم ؛ لكنه شك فيه فقال :

حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا أحمد بن يزيد الحوطي - فيما أرى - : ثنا محمد بن مصعب القرقساني . . .

والحوطي هذا ؛ لم أعرفه ، وليس هو في شيوخ الطبراني في « معجمه الصغير » يقيناً ، ولا في « المعجم الأوسط » غالباً . والله أعلم .

وقد ذكر البيهقي عن الحاكم أن هذا الحديث تفرد به أحمد بن عبيد . فالله أعلم .

ثم روى أبو نعيم والبيهقي من طريق القرقساني بسنده المتقدم عن عطية بن بسر قال : قال رسول الله ﷺ :

« أيما والٍ باتَ غَاشّاً لِرَعِيَّتِه ؛ حرّم اللهُ عليه الجنةَ » .

لكن هذا له شواهد - يقوى بها - عن معقل بن يسار وعبد الله بن معقل ، فانظر « الصحيحة » (٢٦٣١) ، والحديث المتقدم (٥٢٣٦) .

٥٦٤٣ - (مَنْ لم يعرفْ [فَضْلَ] نِعْمَةِ اللهِ عليهِ إلا في مَطْعَمِهِ ومَشْرَبِهِ ؛ فقدْ قَصر عِلْمه ، ودنا عذابه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٩٢٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٦ / ٥٢) من طريق **عبد الرحيم بن هارون الغساني** : أخبرنا هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير الغساني هذا ؛ قال ابن عدي :

« روى أحاديث مناكير عن قوم ثقات » . وقال الدارقطني :

« متروك الحديث ، يكذب » .

قلت : ولقد أساء الماوردي في « أمثاله » (ص ٨٥) بإيراده الحديث بصيغة الجزم ؛ قال : « روى هشام بن عروة . . . » إلخ ! وحقه أن يقول : « روى عبد الرحيم ابن هارون . . . » إلخ .

ولم يخرجه المعلق عليه الدكتور فؤاد بشيء إلا بقوله :

« أورده ابن حنبل في الزهد ١٣٤ ونسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه » !!

وهذا خطأ من وجوه :

أولاً : أنه ليس عن علي ؛ بل عن أبي الدرداء !

ثانياً : أنه موقوف عليه في موعظة له ، وليس مرفوعاً .

ثالثاً : إسناده منقطع بين الحسن وأبي الدرداء .

وهذا الحديث من الأدلة الكثيرة على أن الدكتور قصير الباع في تخريج الأحاديث ومعرفة مصادرها ، وكل - أو على الأقل : جل - اعتماده في ذلك على غيره من المخرجين والمحققين !

٥٦٤٤ - (لا إِيمانَ لِمَنْ لا حَيَاءَ لَهُ) .

باطل منكر . أورده الماوردي في « الأمثال » (ص ٨٧) : روى **أبو مالك الأسدي** عن الزهري عن مجمع بن حارثة (!) عن عمه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« الحياء شعبة من الإيمان ، ولا إيمان . . . » .

عزا الدكتور فؤاد الشطر الأول منه لـ « صحيح الجامع » (٣ / ١٠٢) وغيره ، وأما الشطر الثاني ؛ فلم يتعرض له بذكر ؛ كما هي عادته في الأحاديث العزيزة الغريبة !

وهو إسناد مظلم ؛ لم أعرف منه غير الزهري الإمام ، واسمه محمد بن مسلم ابن شهاب ، ولم يذكر الحافظ المزي في ترجمته من شيوخه مجمع بن حارثة ، ولا في الرواة عنه أبا مالك الأسدي .

ثم ذكر بالسند نفسه - إلا أنه قال : مجمع بن جارية عن عمه رفعه - :

« إنما يُدْرَكُ الخيرُ كلُّه بالعقل ، ولا دينَ لمن لا عقل له » .

ثم رجعت إلى « معجم الحديث » الذي كنت جمعته من مخطوطات المكتبة الظاهرية وغيرها ، فوجدت هذا الحديث فيه من رواية أبي محمد الجوهري في « حديث ابن المظفر الحافظ » (١ / ٢ / ١ ـ ٢) عن **حسين بن بسطام** قال : ثنا **بشر بن غالب أبو مالك** عن الزهري عن مجمع بن جارية عن عمه به .

فانكشف لي ـ والحمد لله ـ أن قوله في الحديث الأول « حارثة » خطأ من الطابع أو الناسخ ، وأن أبا مالك اسمه بشر بن غالب ، وهو مجهول ؛ كما كنت ذكرت تحت الحديث الأول من هذه « السلسلة » ، وقد روى النسائي ـ وعنه الدولابي ـ الشطر الثاني منه ، وقال :

« حديث باطل منكر » . فراجعه .

وأزيد هنا فأقول :

إن حسين بن بسطام غير معروف عندنا ، وقد أورده ابن حجر في « اللسان » ، ولم يزد على قوله فيه :

« ذكره ابن النجاشي في رجال الإمامية ، وذكر أن له تصانيف في الطب » .

إذا عرفت هذا ؛ فقد تبين حال الحديث الأول ، وأنه باطل منكر كالحديث الآخر ؛ لأنهما بإسناد واحد .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

٥٦٤٥ ـ (قالَ لُقمانُ لابنِهِ : إنَّ العاقِلَ يُبْصِرُ ما لا يرى بِعَيْنِهِ بقَلْبِهِ ، والشاهدَ يرى ما لا يرى الغائبُ) .

منكر . ذكره الماوردي في « الأمثال » (ص ٨٧) : روى **أبو بلال العجلي**

عن حذيفة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : قال الذهبي في « الميزان » ـ وتبعه الحافظ في « اللسان » ـ :

« أبو بلال العجلي عن حذيفة ؛ مجهول . وأتى بخبر منكر » .

وأنا أظن أنه يعني هذا ؛ فإن الجملة الأخيرة منه : « الشاهد يرى ما لا يرى الغائب » ؛ هي من حِكَم نبينا ﷺ ؛ كما رواه البخاري في « التاريخ » ، والضياء في « المختارة » ، وغيرهما من حديث علي وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٩٠٤) .

٥٦٤٦ ـ (لا حَلِيمَ إلا ذُو عَثْرَةٍ ، ولا حكيمَ إلا ذو تَجْرِبَةٍ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٥٦٥ / ٢) ، والترمذي (٢٠٣٤) ، وابن حبان في « صحيحه » (٢٠٧٨ ـ موارد الظمآن) ، وفي « روضة العقلاء » (ص ٢١٨ ـ السنة المحمدية) وفي « الضعفاء » (١ / ١٦٤) ، والحاكم في « المستدرك » (٤ / ٢٩٣) ، وأحمد (٣ / ٨ ، ٦٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٢٤) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ٣٠١) ؛ كلهم من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ! وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث عمرو بن الحارث ، لم يروه عنه إلا عبد الله » .

قلت : هو ثقة معروف ، وكذلك من فوقه ؛ غير دراج ، وكنيته أبو السمح ؛ قال

الحافظ في « التقريب » ملخصاً أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ـ كعادته ـ :

« صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » .

ولذلك ؛ استنكر له ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٩٨٢) أحاديث ؛ هذا أحدها ، وقال المناوي في « الفيض » عقب تصحيح الحاكم والذهبي المتقدم :

« وليس كما قال ! ففي « المنار » ما حاصله : أنه ضعيف . وذلك ؛ لأنه لما نقل عن الترمذي أنه : حسن غريب ؛ قال : ولم يبين المانع من صحته ! وذلك ؛ لأن فيه دراجاً ، وهو ضعيف . وقال ابن الجوزي : تفرد به دراج . وقد قال أحمد : أحاديثه مناكير . وحكم القزويني بوضعه ؛ لكن تعقبه العلائي بما حاصله أنه ضعيف لا موضوع » .

قلت : ومع ضعف دراج ؛ فقد خالفه ابنُ زَحْر ـ وهو ضعيف أيضاً ـ ؛ فرواه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد قال : . . . فذكره موقوفاً عليه . ولعله الصواب .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٥٦٥ / ١) .

وأخرج البخاري أيضاً (٥٦٤) ـ والسياق له ـ ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٥٩٧) مختصراً ، وكذا ابن حبان في « الروضة » (ص ٢٢٠) عن هشام بن عروة عن أبيه قال :

كنت جالساً عند معاوية ، فحدَّث نَفْسَه ، ثم انتبه فقال :

« لا حكيم إلا ذو تجربة » .

وإسناده صحيح . وعلقه البخاري في « صحيحه » (١٠ / ٥٢٩ ـ فتح) بصيغة الجزم مختصراً أيضاً ، وهو مما يؤكد أن الحديث أصله موقوف ، ولعله كان

عندهم من الحكم المتداولة بينهم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذا ؛ ومع وضوح علة هذا الحديث وضعفه ؛ فقد اختلفت أقوال العلماء حوله ؛ ما بين مصحح ومحسن ومضعف كما رأيت ، ومن ذلك : أن الحافظ سكت عن التصحيح والتحسين المشار إليهما في « رده على القزويني » المطبوع في آخر « المشكاة » (٣ / ٣١٢ - بتحقيقي) . ولعل ذلك لأن همه كان متوجهاً لرد حكم القزويني عليه بالوضع ، وليس التحقيق في مرتبته ، وإلا ؛ فقوله المتقدم في راويه (دراج) يستلزم أن يكون الحديث ضعيفاً .

وهو الصواب الذي تقتضيه قاعدة : « الجرح المفَسَّر مقدَّم على التعديل » التي يتفرع عنها : أن التضعيف مقدم على التصحيح إذا تبينت العلة ؛ كما هنا .

ولذلك ؛ فقد أخطأ من قلد الترمذي في تحسينه - ولا سيما وهو من المتساهلين كابن حبان والحاكم - كالمعلق على « جامع الأصول » (١١ / ٦٩٩) ، والمعلق على « الأمثال والحكم » للماوردي (ص ٩٩) وقال :

« ويرى الألباني أن الحديث ضعيف ، ضعيف الجامع ٦ / ٧٩ » !!

ولم يقدم أي دليل في مخالفته لهذا التضعيف الذي يقتضيه قواعد هذا العلم الشريف كما ألمحت إليه آنفاً !

وأسوأ من ذلك كله : قول المناوي في « التيسير » :

« وإسناده صحيح » ! وقلده الزرقاني في « مختصر المقاصد » !

فكأنه نسي - أو لم يستحضر - رده على الحاكم والذهبي تصحيحهما إياه في « الفيض » كما نقلته عنه آنفاً !

ومن هذا القبيل : قول الشيخ فضل الله الجيلاني في تعليقه على « الأدب المفرد » (٢ / ٢٧) :

« أخرجه المصنف في أدب « الصحيح » ، والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان » !

فأوهم أن الحديث صحيح أخرجه البخاري في « الصحيح » ، وإنما أخرج فيه أثر معاوية معلقاً كما تقدم !

وهناك وهم آخر وقع للشيخ إسماعيل العجلوني ؛ فإنه عزا الحديث في « كشف الخفاء » (٢ / ٣٥٤) لابن ماجه ! ولم يروه من الستة إلا الترمذي ، كما أفاده الحافظ المزي في « تحفة الأشراف » !

٥٦٤٧ - (أربعٌ لا وَعْدَ فيهنَّ : نَنْظُرُ ، وعَسَى ، ويَقْضِي اللهُ ، وما شَاءَ اللهُ) .

موضوع . ذكره الماوردي في « الأمثال » (ص ١٠١) قال : روى أبان بن يونس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

بَيَّضَ له الدكتور فؤاد ! وذلك ؛ لأنه غير معروف في شيء من كتب السنة التي وقفت عليها من مطبوع أو مخطوط ؛ لكن سكوته عليه غير حسن ؛ فإنه ظاهر الوضع ركيك اللفظ ، وقد قال ابن الجوزي - كما في « تدريب الراوي » (١ / ٢٧٧) - :

« ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول ؛ فاعلم أنه موضوع . قال : ومعنى مناقضته للأصول : أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة » .

ثم إنني أرى أن قوله : « أبان بن يونس » خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ لأنه لا يوجد في الرواة من هو بهذا الاسم ! فأظن أن الصواب : « أبان عن أنس » . وهو أبان بن أبي عياش ، وهو معروف بالإكثار من الرواية عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، حتى قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٩٦) :

« لعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمس مئة حديث ، ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه » .

ولذلك ؛ اتهمه بعض الأئمة بالكذب ، وصرح جمع منهم بأنه متروك الحديث .

٥٦٤٨ - (الحِلْمُ والتُّؤَدَةُ مِنَ النُّبُوَّةِ ، ومَنْ عجّل ؛ فقد أخطأَ) .

ضعيف . ذكره الماوردي في « الأمثال » (ص ١٠١) معلقاً على سعيد بن بشير عن قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ فإن قتادة هو ابن دعامة السدوسي البصري ، وهو تابعي ثقة ، وليس صحابياً كما يشعر الترضي المقرون باسمه ! وهو من جهل الناسخ .

وسعيد بن بشير ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

والحديث ؛ لم يتكلم عليه الدكتور فؤاد بشيء ! إلا أنه ذكر حديثين آخرين :

أحدهما : « القصد ، والتؤدة ، وحسن السمت ؛ جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة » .

رواه مالك بلاغاً . ومع ذلك حسنه الدكتور ! مع مخالفته في عدد الأجزاء لحديث :

« السمت الحسن ، والتؤدة ، والاقتصاد ؛ جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة » .

أخرجه الترمذي - وحسنه - ؛ والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (١٠ / ٧ / ١) بإسناد حسن . وانظر « صحيح الجامع » (٣٠٠٧ ، ٣٥٨٦) .

والآخر : « كاد الحليم أن يكون نبياً » .

وعزاه لـ « ضعيف الجامع » (٤١٥١) . وهو مخرج في « الضعيفة » برقم (٤٠٨٠) ، ثم لم يذكر أي شاهد للجملة الأخيرة منه ، وأقرب شيء إليها قوله ﷺ :

« التأنِّي مِنَ الله ، والعَجَلَةُ مِنَ الشيطان » .

وإسناده حسن ؛ كما بينته في « الصحيحة » (١٧٩٥) .

٥٦٤٩ - (ليسَ مِنْ يوم يأتي على ابنِ آدمَ إلا ينادي فيه : يا ابنَ آدم ! أنا خَلْقٌ جَدِيدٌ ، وأنا فيما تعملُ عليك غداً شهيدٌ ، فاعمل فيَّ خيراً أشهد لك به غداً ؛ فإني لَوْ قد مضيتُ لم تَرَني أبداً . قال : ويقول الليلُ مثلَ ذلك) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٣٠٣) ، وابن سمعون في « الأمالي » (٢ / ١٩٠ / ١) عن سلام بن سليم عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث معاوية ، تفرد به عنه زيد ، ولا أعلمه روي مرفوعاً عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ آفته سلام بن سليم ـ وهو الطويل المدائني ـ ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٣٩) :

« يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها » . وقال الحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » .

وكذبه ابن خراش ، وضعفه جداً البخاري وغيره . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

وأما شيخه زيد ـ وهو ابن الحواري ـ ؛ فقريب منه ، وقال الحافظ ابن حجر :

« ضعيف » .

وقد ساق له ابن عدي عدة أحاديث منكرة في كتابه « الكامل » (٣ / ١٠٥٦) ، وقال في بعضها :

« ولعل البلاء فيها من سلام الطويل ، أو منهما جميعاً ؛ فإنهما ضعيفان » .

قلت : والحديث مما أورده الماوردي في « الأمثال » (ص ١٠٤) من طريق معاوية بن قرة به ! وهذا مما يدل على أن الماوردي ـ مع فضله ـ لم يكن عنده دراية أو اهتمام بهذا العلم ، وإلا ؛ فما فائدة البدء بمعاوية بن قرة من إسناده ـ وهو ثقة ـ دون من تحته وهما ضعيفان ؟! وقد مضى له نماذج أخرى من هذا النوع .

وأما المعلق عليه الدكتور فؤاد ؛ فلم يعلق عليه بشيء ؛ لأنه لم يره في شيء من

الكتب الجامعة ؛ كـ « الجامع الصغير » مثلاً ، وقد أورده السيوطي في كتابه الآخر : « الجامع الكبير » من رواية أبي نعيم وحده .

٥٦٥٠ - (مَنْ أحبَّ دنياهُ ؛ أَضَرَّ بآخِرَتِهِ ، ومَنْ أحبَّ آخِرَتَهُ ؛ أضرَّ بدنياه ، فآثروا ما يبقَى على ما يَفْنَى)(*) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٢٤٧٣) ، وابن أبي عاصم في « الزهد » (رقم ١٦٢) ، والحاكم (٤ / ٣٠٨ ، ٣١٩) ، والبيهقي في « الزهد الكبير » (ق ٥١ / ١ - ٢) ، وأحمد (٤ / ٤١٢) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٨٢/ ١) عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! وردّه الذهبي في « تلخيصه » فقال :

« قلت : فيه انقطاع » . وتبعه المناوي في « التيسير » .

وبينه المنذري في « الترغيب » فقال (٤ / ١٠٣) :

« المطلب بن عبد الله بن حنطب ؛ لم يسمع من أبي موسى » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٤٩) :

« رواه أحمد والبزار والطبراني ، ورجاله ثقات » .

قلت : وهو كما قال . وسبقه إلى ذلك المنذري ، قبيل إعلاله السابق بالانقطاع ، ومنه تعلم خطأ الدكتور فؤاد في تعليقه على « أمثال الماوردي » (ص ١١٦) :

(*) في أصل الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « نقل إلى الصحيحة » (٣٢٨٧) . وانظر آخر التخريج هنا . (الناشر) .

« حسن ، أخرجه الحاكم وأحمد والقضاعي عن أبي موسى الأشعري وقال المنذري في « الترغيب » : رواة أحمد ثقات . كشف الخفاء ٢ : ٢٠٧ و « ضعيف الجامع » ٥ : ١٤٩ يرى الألباني أنه ضعيف » .

ووجه الخطأ من جهتين :

الأولى : أنه نقل عن المنذري توثيقه لرواة أحمد دون جزمه بالانقطاع الذي يستلزم ضعف إسناده كما لا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف .

الثانية : إقدامه على تحسينه دون حجة علمية ، مع علمه بتضعيف من قضى نصف قرن من الزمان في هذا الفن ، مع مَنْ سبقه إلى التضعيف من المتقدمين ! الأمر الذي يحمل العالم المنصف على التأني في إصدار حكم على خلافهم ، فإن كان ولا بد من المخالفة إعمالاً لقاعدة : (ما من أحد إلا رد ورد عليه إلا النبي ﷺ) ؛ فلا مناص حينئذٍ من الإجابة عن عِلَّة الانقطاع ، وإلا ؛ صار العلم هوى ! والعياذ بالله تعالى .

ثم وجدت له شاهداً قوياً من حديث أبي هريرة نحوه ، فبادرت إلى إخراجه في « الصحيحة » (٣٢٨٧) . والحمد لله على توفيقه .

٥٦٥١ - (لو أنَّ عبداً جاءَ يومَ القِيامَةِ قد أدّى إلى الله عزَّ وجلَّ جَميعَ ما افترضَ عليه ، إلا أنه مُحِبٌّ للدنيا ؛ إلا أَمَرَ اللهُ له منادياً ينادي به على رؤوسِ أَهْلِ الجَمْعِ : ألا إن هذا فلان بنَ فلانٍ قد أحبَّ ما أَبْغَضَ اللهُ) .

باطل . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٨٠) عن بشر بن السري

(الأصل : بشير بن أبي السري ! وهو خطأ) قال :

اجتمعت أنا وسفيان ويحيى بن سليم في الحجر ـ أو قال : في الحطيم ـ ، فحدث يحيى سفيان عن ابن المنكدر يرويه : . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل ؛ لأن ابن المنكدر ـ واسمه محمد ـ تابعي ، وقوله : « يرويه » محمول على الرفع عند المحدثين ، ورجاله ثقات غير شيخ أبي نعيم : إسحاق بن إبراهيم بن يوسف ؛ فلم أعرفه ، فلعله آفة هذا الحديث ؛ فإنه منكر جداً مع إرساله ؛ بل موضوع ؛ فإن حُبَّ الدنيا ليس مذموماً لذاته ، وإنما لما يترتب عليه ـ عادة ـ من الانصراف عن الطاعات ، والانغماس في الشهوات . فإذا خلا حبها من هذه المحذورات ، بل اقترن مع القيام بجميع الفرائض المستلزم الابتعاد عن جميع المعاصي ؛ فما وجه التشهير بمثل هذا المحب ـ إن وجد ـ حينئذ ؟! ولعلَّ أصل هذا الحديث من الإسرائيليات ؛ فإنها ـ على الغالب ـ لا تخلو من مثل هذه المبالغات ، التي لا يجوز نسبتها إلى النبيِّ ﷺ . والله تعالى أعلم .

ثم يشاء الله تبارك وتعالى أن أكتشف أنه وقع خطأ مطبعي في أول إسناد الحديث ؛ فإنه هكذا : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يوسف : ثنا أحمد بن أبي الحواري قال : سمعت بشير بن أبي السري به !

والصواب : حدثنا إسحاق عن إبراهيم بن يوسف . . . دَلَّ عليه أثران آخران قبله ؛ قال :

حدثنا إسحاق بن أحمد بن علي : ثنا إبراهيم بن يوسف : ثنا أحمد بن أبي الحواري . . .

حدثنا إسحاق بن أحمد : ثنا إبراهيم بن يوسف : ثنا أحمد بن أبي الحواري . . .

فقد نسبه في الأثر الأول إلى جده ، وفي الثاني اقتصر على نسبته لأبيه ، وفي حديث الباب لم ينسبه مطلقاً ؛ لدلالة ما قبله عليه ؛ كما عادة المحدثين .

وإسحاق هذا ؛ ترجمه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٢١) ، وقال :

« سمع من الرازيين ، توفي لخمس خَلَوْنَ من ربيع الأول سنة ثمان وستين » . يعني : وثلاث مئة . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم ذكر له ثلاثة أحاديث أخرى ؛ الأولان منها من روايته عن إبراهيم هذا ، ونسبه في الأول منهما فقال : « إبراهيم بن يوسف بن خالد » . ولم أجد له ترجمة ، فلعله علة الحديث .

ثم رأيت الحديث أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٣٢) من طريق أبي عمرو سعيد بن محمد الأشج : حدثنا جعفر بن عاصم الدمشقي : حدثنا أحمد بن أبي الحواري به ؛ إلا أنه قال :

« عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً ، فأسنده ، وقال ابن الجوزي عقبه :

« قال النقاش : هذا حديث كذب موضوع ، ولعل سعيداً وضعه » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٣١٧) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٨٦) وزاد :

« قلت : لم أجد لسعيد هذا ذكراً في « الميزان » ولا في « اللسان » ، ولا في « المغني » و « ذيله » . والله تعالى أعلم » .

٥٦٥٢ - (كُلَّمَا طَالَ عُمُرُ المسلمِ ؛ كانَ خَيْراً لَه) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٥ / ٢٤٤) ، ومن طريقه الطبراني في « الكبير » (١٨ / ٥٧ / ١٠٤) عن النهاس بن قهم عن شداد أبي عمار قال : قال عوف بن مالك :

يا طاعون خذني إليك . فقالوا : أما سمعت رسول الله ﷺ قال : . . . ؟! فذكره . قال :

بلى ؛ ولكني أخاف ستاً : إمارة السفهاء ، وبيع الحكم ، وسفك الدم ، وقطيعة الرحم ، وكثرة الشرط ، ونشوءاً ينشأون يتخذون القرآن مزامير .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل النهاس هذا ؛ فإنه لينه أبو أحمد الحاكم ، وتركه القطان ؛ كما في « الضعفاء » للذهبي . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

ومن طريقه : رواه أحمد (٦ / ٢٢ ، ٢٣) بنحوه . ولم يعزه في « الجامع الكبير » وكذا « الصغير » إلا للطبراني ، فقال شارحه المناوي في « فيض القدير » :

« رمز المصنف لحسنه ! قال الهيثمي : فيه النهاس بن قهم ، وهو ضعيف . فرمْزُ المصنف لحسنه فيه ما فيه » .

قلت : وعليه كنت اعتمدت في إيراد الحديث في « ضعيف الجامع » (٤ / ١٥٦ / ٤٢٦٧) ؛ لأن « معجم الطبراني » لم يكن قد طبع يومئذٍ ، والآن تأكدت من اعتراضه على تحسين السيوطي له ، فالعجب منه - أعني : المناوي - كيف وقع في نفس الخطأ الذي أخذه على السيوطي ، فقال في شرحه الآخر المختصر من

« الفيض » والمسمى بـ « التيسير » :

« إسناده حسن » !

(تنبيـه) : قُدِّرَ لي أن أُعيدَ تخريج هذا الحديث مرة أخرى برقم (٥٩١٥) بزيادة في التخريج وبعض الفوائد ، فتركت الأمر كما قُدِّرَ .

٥٦٥٣ - (وُقِّتَ للنُّفَسَاءِ أربعونَ يوماً ؛ إلا أَنْ ترى الطُّهْرَ قبلَ ذلك) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٦٤٩) ، والدارقطني في « سننه » (١ / ٢٢٠ / ٦٦) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٣ / ٩٥٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٣٠١) ؛ كلهم من طريق أبي سعيد الأشج عبد الله بن سعيد : ثنا عبد الرحمن ابن محمد المحاربي عن سلامبهن سلم (وفي ابن ماجه : سلام بن سليم أو سلم . شك أبو الحسن) - وأظنه هو أبو الأحوص - عن حميد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الدارقطني :

« لم يروه عن حميد غير سلام هذا ، وهو سلام الطويل ، وهو ضعيف الحديث » .

قلت : بل هو متروك متهم ؛ لكنه قد توبع ؛ فرواه البيهقي (١ / ٣٤٣) من طريق زيد العمي عن أبي إياس عن أنس بن مالك به . وقال عقبه :

« وكذلك رواه سلام الطويل عن حميد عن أنس ، ورواه العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي هريرة وأبي الدرداء عن النبي ﷺ . وزيد العمي وسلام بن سليم المدائني والعلاء بن كثير الدمشقي ؛ كلهم ضعفاء » .

إذا عرفت هذا ؛ فقد أخطأ البوصيري خطأ فاحشاً حين قال في « زوائد ابن ماجه » (١ / ٨٣ - بيروت) :

« هذا إسناد صحيح ، [رجاله] ثقات » !

وظني أنه اغتر بقول أبي الحسن في إسناد ابن ماجه :

« وأظنه هو أبو الأحوص » !

فإن أبا الأحوص هذا اسمه سلام بن سليم الحنفي ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، ومن طبقة سلام الطويل ، فتوهم أنه أبو الأحوص بناء على ظن أبي الحسن هذا ، وهو علي بن إبراهيم بن سلمة القطان الحافظ الراوي عن ابن ماجه « السنن » ، وقد عرفت أنه مخالف لتصريح الإمام الدارقطني والبيهقي أنه سلام الطويل . وسبقهما إلى ذلك ابن عدي ؛ فإنه ساق الحديث في « الكامل » بسنده إلى سلام الطويل في ترجمته ، ذكره في جملة أحاديث أخرى له ، وقال في آخرها :

« وعامة ما يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه أحد عليه » .

والشطر الأول من الحديث : رواه الإمام أحمد في « مسائل ابنه عبد الله » (ص ٥٠ ـ المكتب الإسلامي) عن حبان بن علي عن شيخ قد سماه عن ابن أبي مليكة عن عائشة :

أن النبي ﷺ وقّت للنفساء أربعين يوماً .

وحبان بن علي ـ وهو العنزي ـ ضعيف .

لكن شيخه الذي لم يُسَمَّ ؛ الظاهر أنه **عطاء بن عجلان العطار البصري** .

فقد أخرجه ابن عدي في ترجمته (٥ / ٣٦٦) من طريق إسماعيل بن عياش عنه عن ابن أبي مليكة به . وقال فيه :

« عامة رواياته غير محفوظة » . وروى عن يحيى أنه قال فيه :

« ليس بشيء ، كذاب » .

لكن هذا القدر من الحديث يشهد له حديث أم سلمة :

كانت النفساء على عهد رسول الله ﷺ تجلس أربعين يوماً .

وإسناده حسن ؛ كما هو مبين في « صحيح أبي داود » (٣٢٩) .

٥٦٥٤ ـ (نهى أَنْ يُلْبَسَ السِّلاحُ في بلادِ الإسلامِ في العيدَيْنِ ؛ إلا أَنْ يكونوا[1] بِحَضْرَةِ العَدُو) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٣١٤) عن **نائل بن نجيح** : ثنا **إسماعيل بن زياد** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ آفته إسماعيل هذا ـ وهو قاضي الموصل ـ ؛ قال في « التقريب » :

« متروك ، كذبوه » .

قلت : وذكر له الذهبي في « الميزان » بعض أكاذيبه .

ونائل بن نجيح ؛ ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

قلت : ومنه تعلم الفرق بين التلميذ وشيخه في الضعف ، فتسوية البوصيري بينهما بقوله فيهما :

---

(١) في « تحفة الأشراف » (٥ / ٩٢ / ٥٩٣٣) و « مصباح الزجاجة » : « يكون » .

« وهما ضعيفان » !

مِمَّا لا يخفى ما فيه من التساهل وسوء التعبير المؤدي لغيره أو لمن وقف على كلامه أن يقتصر على تضعيف الحديث ، وهو أسوأ من ذلك كما بينا ، وهذا ما وقع لأبي الحسن السندي ؛ فقال في حاشيته على ابن ماجه عقب قول البوصيري المذكور :

« قلت : وذكر البخاري في « صحيحه » : قال الحسن البصري : نُهُوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدواً ، وذكر حديث ابن عمر أنه قال للحَجَّاج :

حملتَ السلاحَ في يوم لم يكن يُحْمَل فيه .

وقال العيني في « شرح البخاري » : « وروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال :

نهى رسول الله ﷺ أن يخرجوا بالسلاح يوم العيد »[1] .

وهذا يدل على أن للحديث أصلاً ، وإن كان هذا الإسناد ضعيفاً » !

فأقول : فتأمل كيف اقتصر السندي على تضعيف الإسناد وهو شديد الضعف كما عرفت ، ومثله لا يتقوى بمرسل الحسن الذي علقه البخاري لو صح إسناده ، فكيف وهو غير معروف كما يشعر بذلك كلام الحافظ في « الفتح » - وقد كنت نقلته في تعليقي على « مختصر البخاري » (١ / ٢٣٦ - طبع المكتب الإسلامي) - ؟!

وكذلك لا يتقوى بمرسل عبد الرزاق ؛ لأن في إسناده (٣ / ٢٨٩) **جويبراً** - وهو **ابن سعيد الأزدي** - ، وهو ضعيف جداً ؛ كما قال الحافظ أيضاً .

---

(١) انظر « عمدة القاري » (٦ / ٢٨٦) .

وحديث ابن عمر فيه أنه : ليس من السنة حمل السلاح يوم العيد . فهذا شيء ، والنهي عنه شيء آخر . فتأمل .

٥٦٥٥ - (أولئكَ رِجَالٌ آمنوا بالغَيْبِ . يعني : الذينَ تحوَّلوا في الصَّلاةِ لما جاءَهُمْ خَبَرُ تحولِ القِبْلَةِ إلى المسجدِ الحرام) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ٤٣ / ٨٢) ، ومن طريقه ابن مردويه - كما في « تفسير ابن كثير » (١ / ١٩٣) - عن **إسحاق بن إدريس** : ثنا إبراهيم بن جعفر : حدثني أبي عن جدته أم [أبيه] نُويلة بنت مسلم قالت :

صلينا الظهر أو العصر في مسجد بني حارثة ، فاستقبلنا مسجد إيلياء ، فصلينا ركعتين ، ثم جاءنا مَنْ يحدِّثنا : أن رسول الله قد استقبل البيت الحرام . فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال ، فصلينا السجدتين الباقيتين ونحن مستقبلون البيت الحرام ، فحدثني رجل من بني حارثة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واه جداً ؛ بل موضوع ؛ آفته إسحاق بن إدريس هذا ؛ قال البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٨٢) :

« تركه الناس ، وهو الأسواري أبو يعقوب » . وقال يحيى بن معين :

« كذاب يضع الحديث » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » ؛ وقال (٢ / ١٤) :

« وهو ضعيف متروك » .

وقد خالفه إبراهيم الزبيري فقال : ثنا إبراهيم بن جعفر بن محمود بن مسلمة الحارثي عن أبيه عن جدته أم أبيه تويلة بنت أسلم (كذا) - وهي من المبايعات - قالت : . . . فذكره مختصراً دون حديث الترجمة .

أخرجه الطبراني أيضاً (٢٤ / ٢٠٧ / ٥٣٠) : حدثنا **مصعب بن إبراهيم الزبيري** : حدثني أبي . . . إلخ .

وإبراهيم هذا صدوق ؛ من شيوخ البخاري ، ولذلك ؛ قال الهيثمي :

« ورجاله موثقون » .

لكنْ مصعب هذا لم أعرفه ؛ لكن يظهر أنه من شيوخ الطبراني المشهورين ؛ فقد روى له في « المعجم الأوسط » خمسة وعشرين حديثاً (٩٣٠٦ - ٩٣٣٠) . والله أعلم .

وإن مما يؤكد وهاء إسحاق بن إدريس : مخالفته لإبراهيم الزبيري في الإسناد والمتن .

أما الإسناد ؛ فقد سمى صحابية الحديث : (نُويلة بنت مسلم) . وسماها الزبيري : (تُويلة بنت أسلم) . والأولى بالنون ، والأخرى بالتاء المثناة من فوق . وقد رجح هذه الحافظ في « الإصابة » ؛ لأنها من رواية إبراهيم بن حمزة ، قال :

« وهو أوثق » . يعني : من إسحاق بن إدريس ! وفي العبارة تساهل لايخفى على اللبيب .

وأما المتن ؛ فقد زاد إسحاق فيه :

« فحدثني رجل من بني حارثة . . . » إلخ .

فهي زيادة منكرة ؛ بل باطلة . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده الحافظ في « الفتح » (١ / ٥٠٣ ، ٥٠٦ ـ ٥٠٧) نقلاً عن « تفسير ابن أبي حاتم » عن ثويلة بنت أسلم . . . فذكر الحديث مقطعاً في الموضعين دون حديث الترجمة . وقد وقع فيهما : (ثويلة) ! بالثاء المثلثة ، وأظنه تصحيفاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

واعلم أن هذا الحديث من جملة الأحاديث الكثيرة الواهية التي سوَّد بها مختَصِرَا « تفسير ابن كثير » كتابيهما ، ألا وهما : الشيخ محمد نسيب الرفاعي ، والشيخ الصابوني ؛ فقد أوهما القراء في « المقدمة » أنهما حذفا من كتابيهما الأحاديث الضعيفة التي وردت في كتاب ابن كثير ، وأنهما اقتصرا على الأحاديث الصحيحة فقط ! والواقع يشهد بخلاف قولهما ؛ إذ هما جاهلان بهذا العلم ، والأول منهما أنا من أعرف الناس به ؛ فقد عاش في الدعوة السلفية عشرات السنين ، وكان يحضر دروسي في حلب وغيرها ، واستفاد منها ما شاء الله تعالى إلا هذا العلم ! وكتابه هذا المختصر أكبر دليل على ذلك .

وأما الآخر : الصابوني ؛ فأمره أوضح ؛ فإنه أشعري خَلَفِيّ مُر ! وقد تقدمت بعض النماذج الأخرى التي تدل على ما ذكرنا من جهلهما وافتئاتهما على هذا العلم .

وقد زاد الرفاعي على زميله الصابوني سيئة أخرى ، وذلك أنه صرح بصحة الحديث في « فهرس الأحاديث » الذي وضعه في آخر المجلد ، وبناء عليه قال معلقاً على الحديث (١ / ١٢٠) :

« فما قول من يقول : إن من يعتقد عقيدة بحديث آحاد فهو آثم ؟! مع أن رسول الله ﷺ شهد للذين صدقوا خبر الواحد بأنهم رجال يؤمنون بالغيب » .

وأقول : العقيدة التي أشار إليها صحيحة ، ولنا في تأييدها رسالتان مطبوعتان ، وبهما عرف هو وغيره صحتها ، والحمد لله ؛ لكن لا يجوز أن يستدل عليها بما لم يصح عنه ﷺ ؛ إلا على مذهب بعض الفرق الضالة : (نحن لا نكذب على النبي ﷺ ؛ وإنما نكذب له) ! ومع الأسف ؛ فلهؤلاء أذناب في العصر الحاضر ﴿ ولَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ القَوْلِ ﴾ .

٥٦٥٦ - (إذا اسْتَجْمَرَ أحدُكُم ؛ فَلْيُوتِرْ ، وإنَّ الله وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ ، أَمَا ترى السماواتِ سَبْعاً ، والأرضَ سَبْعاً ، والطوافَ سَبعاً . وذكر أشياء) .

منكر بهذا التمام . رواه البزار في « مسنده » (١ / ١٢٧ / ٢٣٩ - زوائده) : حدثنا محمد بن معمر : ثنا روح بن عبادة : ثنا أبو عامر الخزاز - واسمه صالح بن رستم - عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً .

وأخرجه ابن حبان (١٣١ - زوائده) من طريق ابن معمر به . وعند أبي يعلى أيضاً (٩ / ٥٢٧٠) .

وتابعه الحارث بن أبي أسامة : ثنا روح بن عبادة به .

أخرجه الحاكم (١ / ١٥٨) ، ومن طريقه البيهقي (١ / ١٠٤) ، وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« منكر ، والحارث ليس بعمدة » !

قلت : إعلاله بالحارث لا وجه له ؛ لأمرين :

الأول : أن الحارث وثَّقه جمع ، والذهبي نفسه لما أورده في « الميزان » أثنى عليه خيراً ووثقه ؛ فقال :

« كان حافظاً عارفاً بالحديث ، عالي الإسناد بالمرة ، تُكُلِّمَ فيه بلا حجة » .

وذكر نحوه في « تذكرة الحفاظ » ، و « المغني » وزاد فيه :

« وقد أمر الدارقطني أبا بكر البرقاني بأن يخرج له في (صحيحه) » .

ولذلك ؛ كتب في « الميزان » مقابل اسمه (صح) . وهذا في اصطلاحه : أن العمل على توثيقه ؛ كما قال الحافظ في آخر ترجمته من « اللسان » .

والآخر : أنه قد تابعه محمد بن معمر كما رأيت ـ وهو القيسي البحراني ـ ، وهو ثقة من رجال الشيخين . ولذلك ؛ قال البزار عقب حديثه :

« لا نعلم رواه عن أبي عامر إلا روح » .

قلت : وهو ثقة أيضاً من رجال الشيخين ، وإنما علة الحديث أبو عامر الخزاز ؛ فإنه مختلف فيه ، ويتلخص مما جاء في ترجمته من « التهذيب » أنه ضعيف ؛ لسوء حفظه ، وهو ما انتهى إليه الحافظ في « التقريب » ، فقال :

« صدوق كثير الخطأ » .

على أنه من رجال مسلم ، وإلى ذلك أشار الهيثمي بقوله في « المجمع » (١ / ٢١١) :

« رواه البزار والطبراني في « الأوسط » وزاد : « والجمار » ، ورجاله رجال

(الصحيح) » !

ولم يتيسر لي الوقوف على إسناد « الأوسط » ، وغالب الظن أنه من طريق الخزاز هذا ، وقد تفرد به كما تقدم في كلام البزار ، ولذلك ؛ فإني في شك كبير من ثبوت قوله في آخر الحديث :

« أما ترى أن السماوات . . . » إلخ .

وذلك لأسباب :

الأول : أنني لا أجد فيه حلاوة كلام النبوة ، فإن صح الحديث ؛ فهو مدرج فيه .

الثاني : أن الشطر الأول منه قد جاء من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً به دون ما بعده .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٢٩٥) ، و « صحيح أبي داود » (١٢٨) .

الثالث : أن الشطر الثاني جاء من طرق أخرى عن أبي هريرة أيضاً دون ما بعده .

رواه الشيخان أيضاً وغيرهما ، وهو مخرج في « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (١ / ٢٠٦) .

قلت : فاتفاق هذه الطرق على رواية الحديث عن أبي هريرة بدون زيادة : « أما ترى . . . » إلخ ؛ لدليل قاطع على نكارتها أو إدراجها .

وإن مما يزيد الأمر تأكيداً : أن هذا الشطر الثاني قد جاء من حديث علي وابن مسعود أيضاً دون الزيادة .

وهما مخرجان في التعليق المذكور ، وفي « صحيح أبي داود » (١٢٧٤ ، ١٢٧٥) .

ثم وقفت على إسناد « الأوسط » ، فقال (٢ / ١٦٦ / ٢ / ٧٥٤٦) : حدثنا محمد بن أبان : ثنا إبراهيم بن بسطام الزعفراني : ثنا روح بن عبادة به . وقال :

« لم يروه عن أبي عامر إلا روح ، تفرد به إبراهيم » .

قلت : وثقه ابن حبان (٨ / ٨٥) ، وروى له في « الصحيح » حديثاً واحداً برقم (١٦٩ - الإحسان) . والشاهد منه أنه تحقق ظني أنه عند الطبراني من طريق روح أيضاً .

٥٦٥٧ - (كان يُجْنِبُ ، فيغتَسِلُ ، ثم يَسْتَدْفِئ بي قبلَ أَنْ أغتَسِلَ) .

ضعيف . وهو من حديث عائشة رضي الله عنها :

أخرجه علي بن الجعد في « مسنده » (٢ / ٨٥٥ / ٢٣٣٦) - وهو « حديث علي بن الجعد » - قال : أنا شريك عن حريث عن عامر عن مسروق عنها .

ومن طريق ابن الجعد أخرجه البغوي في « شرح السنة » (٢ / ٣٠) ؛ لكن وقع فيه : (حصين) مكان : (حريث) !

وهو تحريف لم يتنبه له الشيخ شعيب الأرناؤوط ؛ فإنه بعد أن خرجه من رواية الترمذي وابن ماجه من حديث وكيع (!) عن حريث قال :

« وحريث وهو ابن أبي مطر الحناط الفزاري ، ضعفه غير واحد ، لكن تابعه حصين بن عبد الرحمن في رواية المصنف وهو ثقة ، فيتقوى به » !

كذا قال ! وقد عرفت أن (حصين) تحريف (حريث) ، وعليه ؛ فقد بقي الحديث على ضعفه من أجل حريث هذا ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ؛ بل تركه النسائي وابن الجنيد وغيرهما .

ثم إن الحديث عزاه لابن ماجه من حديث وكيع . وهو وهم آخر منه ؛ فإنما هو عنده (٥٨٠) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا شريك . . . وكذا هو في « مصنف ابن أبي شيبة » (١ / ٧٦ - ٧٧) ، وكذلك أخرجه الحاكم (١ / ١٥٤) من طريق أخرى عن شريك وغيره به ، وقال :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي !!

وهذا عجب منهما - وبخاصة الذهبي - ؛ فإن حريثاً هذا مع كونه ليس من رجال مسلم فقد عرفت ضعفه ، والذهبي نفسه قال فيه في « الكاشف » :

« ضعفوه » . وقال في « الضعفاء » :

« متروك » .

ومما سبق تعلم تساهل الترمذي أيضاً في قوله عقب الحديث :

« ليس بإسناده بأس » .

ولذلك ؛ فقد أحسن صنعاً أبو بكر بن العربي بقوله في « شرحه » (١ / ١٩١) :

« حديث لم يصح ولم يستقم ، فلا يثبت به شيء » .

ونقله أحمد شاكر في « شرحه على الترمذي » (١ / ٢١١) وأقره .

٥٦٥٨ - (كانَ إذا خرجَ مِنَ الخَلاءِ قالَ : الحمدُ للهِ الذي أَذْهَبَ عَنَّا الحزنَ والأذى وعافاني) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٨ / ٢١) : أخبرنا أبو عبد الرحمن : حدثنا الحسين بن منصور : حدثنا يحيى بن أبي بكير عن شعبة عن منصور عن [**أبي**] **الفيض** عن أبي ذر قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الجهالة ؛ فإن أبا الفيض هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية عنه ، وقد قيل فيه : « **أبو علي الأزدي** » ، ولم يوثقه أحد قط إلا ابن حبان (٥ / ١٣٦) .

والأخرى : الاضطراب في إسناده ومتنه ؛ قال الحافظ المزي في « التحفة » (٩ / ١٩٥) - وفي « التهذيب » أيضاً نحوه - :

« رواه النسائي في « اليوم والليلة » عن حسين بن منصور عن يحيى بن أبي بكير . . . عن أبي الفيض به . وعن بندار عن غندر عن شعبة عن منصور قال : سمعت رجلاً يرفع الحديث إلى أبي ذر **قوله** : وعن بندار عن ابن مهدي ، وعن أحمد بن سليمان عن محمد بن بشر ؛ كلاهما عن سفيان عن منصور عن أبي علي الأزدي عن أبي ذر قوله » .

وهذا يبين أن شعبة قد اضطرب في إسناده ومتنه .

أما الإسناد ؛ ففي رواية ابن أبي بكير عنه سمى التابعي : أبا الفيض . وفي رواية غندر عنه قال : سمعت رجلاً . ولم يسمه .

وأما المتن ؛ ففي الرواية الأولى رفعه ، وفي الأخرى أوقفه .

ووافقه سفيان ـ وهو الثوري ـ على وقفه ، وخالفه في اسم التابعي فسماه (أبو علي الأزدي) ، وكذا رواه ابن أبي شيبة (١ / ٢) .

وإن مما لا شك فيه أن الموقوف أصح ؛ لموافقه شعبة في الرواية الأخرى للثوري ، وكذلك قوله ـ أعني : الثوري ـ : (أبو علي الأزدي) أصح من قول شعبة الذي اضطرب فيه .

ثم وقفت على الحديث في « العلل » لابن أبي حاتم ؛ ذكره (١ / ٢٧) من طريق شعبة بإسناده المتقدم موقوفاً ، فقال :

« سألت أبي وأبا زرعة عنه ؟ فقال أبو زرعة : وهم شعبة في هذا الحديث ، ورواه الثوري فقال : عن منصور عن أبي علي عبيد بن علي عن أبي ذر . وهذا الصحيح ، وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال .

وقال أبي : كذا قال سفيان ، وكذا قال شعبة ، والله أعلم أيهما الصحيح ! والثوري أحفظ ، وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال ، ولا يدرى هذا منه أم لا » .

قلت : الأرجح ما جزم به أبو زرعة ؛ لاتفاق أبي حاتم معه على أن الثوري أحفظ من شعبة ؛ ولأن هذا قد اضطرب في اسمه كما تقدم . ولذلك ؛ أقر الحافظ ابن حجر أبا زرعة في « نكته على الأطراف » (٩ / ١٩٤ ـ ١٩٥) .

ومعنى ذلك أن الصحيح في الحديث الوقف ، وأن راويه عن أبي ذر أبو علي الأزدي ، وهو مجهول ، فالعجب من الحافظ كيف حسن الحديث فقال في « نتائج الأفكار » (ق ٤٦ / ١) ما ملخصه :

« وأما حديث أبي ذر ؛ فهو حسن : أخرجه النسائي في « اليوم والليلة » موقوفاً ، ثم رواه مرفوعاً وموقوفاً ، ورجَّح أبو حاتم الموقوف » .

قلت : الذي رجح الموقوف إنما هو أبو زرعة ، وأما أبو حاتم ؛ فقد توقف كما تقدم بيانه .

وعلى كل حال ؛ فالحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً ؛ لأن مداره على أبي علي الأزدي على الراجح ، أو أبي الفيض على قول شعبة المرجوح . وقد قال الحافظ فيما نقله عنه ابن علان في « شرح الأذكار » (٢ / ٤٠٤) بعد أن ذكر رواية شعبة :

« وأبو الفيض لا يعرف اسمه ، ولا حاله ، ورجح أبو حاتم رواية سفيان على رواية شعبة ، وهذا منفي عنه الاضطراب » .

قلنا : نعم رواية سفيان لا اضطراب فيها ؛ لكن فيها العلتان : الوقف ، والجهالة ؛ فإن أبا علي هذا لم يوثقه غير ابن حبان كما تقدم ، ومعروف تساهله في التوثيق ، ولذلك ؛ لم يوثقه الحافظ في « التقريب » ؛ بل قال فيه :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث ؛ كما نص عليه في المقدمة . وقال النووي في « المجموع شرح المهذب » (٢ / ٧٥) :

« حديث ضعيف . رواه النسائي في كتابه « عمل اليوم والليلة » من طرق (!) بعضها مرفوع ، وبعضها موقوف على أبي ذر ، وإسناده مضطرب غير قوي » .

وتعقبه الحافظ بما تقدم عنه من نفي الاضطراب ، وقد ظهر لك أن ذلك لايجدي ؛ لبقاء العلتين المذكورتين .

وأما قول الحافظ بعدما تقدم نقله عنه :

« ويزداد قوة بشاهده من حديث حذيفة وأبي الدرداء . أخرجه ابن أبي شيبة عنهما موقوفاً بلفظ حديث أبي ذر » .

قلت : وهذا مما لايجدي أيضاً ؛ لشدة ضعف إسناده . أما حديث حذيفة ؛ فإنه من طريق جويبر عن الضحاك قال : كان حذيفة يقول : . . . فذكره دون قوله : « الحزن » .

وهذا مع انقطاعه بين الضحاك - وهو ابن مزاحم الهلالي - وحذيفة ؛ فإن جويبراً - وهو ابن سعيد الأزدي - ضعيف جداً ؛ كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » ، فلا يَصْلُحُ للاستشهاد به .

وأما حديث أبي الدرداء ؛ فهو من طريق هريم عن ليث عن المنهال بن عمرو قال : كان أبو الدرداء إذا خرج . . . الحديث ؛ وليس فيه أيضاً : « الحزن » .

وهذا كالذي قبله منقطع ؛ فإن المنهال بن عمرو لم يدرك أبا الدرداء ، وليث : هو ابن أبي سليم ؛ ضعيف لاختلاطه .

واعلم أن الباعث على تخريج هذا الحديث أمران اثنان :

الأول : أنني رأيت الشوكاني رحمه الله قد خبط خبط عشواء في هذا الحديث ، وحديث أنس نحوه عند ابن ماجه ؛ فقال في « السيل الجرار » (١ / ٧١) :

« إسناده صالح ، وأخرج نحوه النسائي وابن السني من حديث أبي ذر ، وإسناده صحيح » !

وكأنه اغتر بما وقع في بعض نسخ « الجامع الصغير » من الرمز له بالصحة ، فقال في « نيل الأوطار » (١ / ٦٤) بعد أن عزاه للنسائي وابن السني :

« ورمز السيوطي بصحته » !

وكأنه لا يعلم أن رموز « الجامع » لا قيمة علمية لها ؛ كما تراه محققاً في مقدمة « صحيح الجامع الصغير » و « ضعيف الجامع » .

وأما حديث أنس ؛ ففيه إسماعيل بن مسلم ، فتردد الشوكاني بين أن يكون العبدي الثقة ، وبين أن يكون البصري الضعيف . ولو سلم بهذا التردد ؛ فذلك مما يمنع القول بأن إسناده صالح . فكيف وهو غير مسلَّم ! وشبهته في ذلك : أن الحديث من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري . وكل من الإسماعيلين روى عن الحسن . ورُدٌّ هنا بأنه من رواية عبد الرحمن المحاربي عن إسماعيل ، وهو إنما يروي عن الضعيف فقط ، ولذلك ؛ قال النووي في « المجموع » :

« إسناده ضعيف » .

وتبعه على ذلك البوصيري في « الزوائد » ، ونقلت كلامه في ذلك على « المشكاة » (٣٧٤) ، و « إرواء الغليل » (٥٣) .

والأمر الآخر : أنني لما خرجت حديث أبي ذر من رواية ابن السني في « الإرواء » ما عرفت يومئذٍ أنه سقط من نسخة « ابن السني » أداة الكنية ، فوقع فيه : « عن الفيض » ؛ فلم أعرفه . فتبين الآن أنه أبو الفيض ، وأنه أخطأ فيه شعبة ، وأن الصواب : أبو علي الأزدي ، وأنه في حكم المجهول . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : لم يقع حديث أبي ذر هذا في كتاب « عمل اليوم والليلة » للنسائي الذي طبع في المغرب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة !

٥٦٥٩ - (إذا خَـرَجَ أحـدُكُم مِنَ الخَـلاءِ ؛ فَلْيَـقُلْ : الحـمـدُ للهِ الذي أَذْهَبَ عنِّي ما يُؤذيني ، وأَمْسَكَ عليَّ ما ينفعُني) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة (١ / ٢) من طريق زمعة عن سلمة بن وهرام عن طاوس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف ؛ لأن زمعة - وهو ابن صالح الجَنَدي - ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وقريب منه سلمة بن وهرام .

٥٦٦٠ - (لا يقطعُ الصَّلاةَ كلبٌ ، ولا حِمَارٌ ، ولا امرَأَةٌ ، وادرأْ ما مرَّ أمامَكَ ما استطعتَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٢٨) ، والدارقطني (١ / ٣٦٨ - ٣٦٩) من طريق إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث باطل ، وإسناد ضعيف جداً ، وذلك ؛ لأمور :

أولاً : إسحاق هذا - وهو ابن عبد الله بن أبي فروة - ؛ متروك متفق على تضعيفه ، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته - وقد ساق له أحاديث منكرة - :

« لا يتابعه أحد على أسانيدها ولا على متونها ، وسائر أخباره مما لم أذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها ، وهو بيِّن الأمر في الضعفاء » .

وهذا الحديث من تلك الأحاديث التي استنكرها ابن عدي ، وتابعه على ذلك

الذهبي في « الميزان » .

ثانياً : أن الحديث مقلوب ؛ قال ابن حبان في ترجمة ابن أبي فروة من « الضعفاء » (١ / ١٣٢) :

« قَلْبُ إسنادِ هذا الخبر ومتنه جميعاً ، إنما هو عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ :

« إذا كان أحدُكم يصلي ؛ فلا يَدَعنَّ أحداً يمرُّ بين يديه ؛ فإن أبى ؛ فلْيُقَاتِلْه ؛ فإنما هو شيطان » .

فجعل مكان أبي سعيد أبا هريرة ، وقلب متنه ، وجاء بشيء ليس فيه ، اختراعاً من عنده ، فضمه إلى كلام النبي ﷺ ، وهو قوله :

« لا يقطع الصلاة امرأة ولا كلب ولا حمار » .

والأخبار الصحيحة : أن النبي ﷺ أمر بإعادة الصلاة إذا مر بين يديه الحمار والكلب والمرأة » .

ونقله ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٤٤٩) عن ابن حبان وأقره ، وذكر معه حديثين آخرين بمعناه ، وقال :

« ليس في هذه الأحاديث شيء صحيح » .

قلت : وحديث أبي سعيد من رواية عطاء عنه أخرجه أبو داود وغيره ، وله متابعون في « الصحيحين » وغيرهما ، وأحاديثهم مخرجة في « صحيح أبي داود » (٦٩٤ - ٦٩٧) ، وأخرج بعضها ابن خزيمة في « صحيحه » (٨١٦ - ٨١٩) .

ثم استدركت فقلت : عطاء عند أبي داود : هو ابن يزيد الليثي ، وليس ابن يسار ، وقد رواه عنه الطحاوي (١ / ٢٦٧) .

ومما يؤكد ما ذكره من قلب ابن أبي فروة لمتنه : أن حديث أبي هريرة قد جاء عنه من طرق صحيحة مرفوعاً بلفظ :

« يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » . أخرجه إسحاق بن راهويه في « مسنده » (٤ / ٣٩ / ١) ، ومن طريقه مسلم (٢ / ٥٩) ، وكذا البيهقي (٢ / ٢٧٤) ، وأبو عوانة (٢ / ٥٢) ، وابن ماجه (رقم ٩٥٠) ، وأحمد (٢ / ٢٩٩ ، ٤٢٥) من طريقين عنه .

فهذا هو المحفوظ عن أبي هريرة ، فهو يبطل حديث ابن أبي فروة .

ولحديث أبي هريرة هذا شواهد من حديث أبي ذر : عند مسلم وغيره .

وابن عباس : عند أبي داود وغيره .

وهما مخرجان في « صحيح أبي داود » (٦٩٩ ، ٧٠٠) ، وصححهما ابن خزيمة .

وعبد الله بن مغفل : عند ابن ماجه وأحمد (٤ / ٨٦ و ٥ / ٥٧) .

وقد ساق ابن القيم هذه الأحاديث الصحيحة الأربعة ، وقال عقبها :

« ومعارض هذه الأحاديث قسمان : صحيح غير صريح ، وصريح غير صحيح ، فلا يترك العمل بها لمعارض هذا شأنه » .

يعني بالصحيح كحديث عائشة في صلاته ﷺ في الليل وهي معترضة بينه وبين القبلة راقدة على الفراش . متفق عليه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود »

(٧٠٥) . قال الحافظ في « الفتح » (١ / ٥٩٠) :

« والفرق بين المار وبين النائم في القبلة : أن المرور حرام ؛ بخلاف الاستقرار نائماً كان أو غيره ، فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبثها » .

ومثله : حديث ابن عباس في مروره بين يدي الصف ورسول الله ﷺ يصلي في عرفة ، وإرساله الأتان ترتع . متفق عليه أيضاً ، وهو مخرج أيضاً في المصدر السابق (٧٠٩) ، قال ابن خزيمة في « صحيحه » (٢ / ٢٣ ـ ٢٥) :

« ليس فيه أن الحمار مر بين يدي النبي ﷺ ، وإنما مر بين يدي أصحابه ﷺ ، وسترة الإمام سترة لمن خلفه » .

وإن من شؤم التقليد والجمود على المذهب : أن المعلق على « زاد المعاد » لم يُقْنِعْهُ بصحة كلام ابن القيم عقب الأحاديث الصحيحة الأربعة المتقدمة ما أشار إليه من ضعف الأحاديث الصريحة المعارضة لها ؛ بل إنه عكس ذلك ؛ فعارض الصحيحة وأعرض عنها بالأحاديث الضعيفة ! وهي أربعة :

الأول : حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً :

« لا يقطع الصلاة شيء ، وادرؤوا ما استطعتم ؛ فإنما هو شيطان » .

رواه أبو داود وغيره . قال المومى إليه عقبه :

« وفي سنده مجالد بن سعيد . وهو سيئ الحفظ ، لكن يتقوى بما أخرجه الدارقطني . . . » .

قلت : مجالد مع سوء حفظه كان قد تغيَّر في آخر عمره ؛ كما قال النووي في « المجموع » (٣ / ٢٤٦) ، وقال :

« وقد روى عنه أبو أسامة هذا ـ واسمه حماد بن أسامة ـ بعد أن تغير ؛ كما ذكر ابن مهدي » .

قلت : فمثله ينبغي التوقف عن الاستشهاد بحديثه خشية أن يكون أخطأ فيه وخالف فيه الثقات . وهذا هو الذي وقع له في هذا الحديث ، فرواه جمع من الثقات عن أبي سعيد بلفظ آخر ، ليس فيه هذه الزيادة : « لا يقطع الصلاة شيء » ؛ كما تقدم في أول هذا التخريج ، فهي منكرة إذاً ، لا يستشهد بها .

والثاني : حديث الترجمة هذا ، وقد عرفت أنه ضعيف جداً ، فلا يستشهد به أيضاً .

والثالث : مثله ـ كما سيأتي بيانه ـ هو والحديث الرابع بعد هذا إن شاء الله تعالى .

فقول المعلق عقبها :

« وهذه الشواهد يشد بعضها بعضاً فيتقوى بها الحديث » !

فأقول : كلا ! فإن شرط التقوّي أن لا يشتد ضعف مفرداتها ؛ كما هو معلوم في « المصطلح » ، وليس الأمر كذلك هنا كما بينا ، ولذلك ؛ لم يتجرأ على التصريح بعللها خلافاً لما صنع في حديث الخدري ! فلو فعل ؛ لتبين للقارئ شدة الضعف والنكارة . ولهذا ؛ لم يُقَوِّ الحافظُ الحديثَ بطرقه المذكورة وغيرها ، وإنما اكتفى بتضعيفها في « الفتح » بقوله (١ / ٥٨٨) ـ بعد أن أشار إليها ، ومنها حديث أنس المذكور تحت الحديث التالي ـ :

« وفي إسناد كل منها ضعف » .

على أنه لو سلمنا جدلاً ارتقاء الحديث إلى مرتبة الصحة بلفظ : « لا يقطع الصلاة شيء » ؛ فلا يكون صريحاً في معارضة أحاديث القطع ؛ لأنه عام وتلك خاصة ، فيبنى العام على الخاص ، ويكون الناتج من ذلك (لا يقطع الصلاة شيء إذا كان بين يديه سترة) ، وهذا قد جاء مصرحاً به في بعضها ؛ كحديث أبي هريرة :

« يقطع الصلاةَ المرأةُ والكلبُ والحمارُ ، ويقي من ذلك مثل مؤخرة الرحل » .

رواه مسلم كما تقدم ، ونحوه حديث أبي ذر .

وقد بحث الشوكاني في « النيل » هذا الموضوع بتفصيل ، وناقش أدلة المختلفين في هذه المسألة ، وبيَّن صحيحها من سقيمها ، وانتهى كلامه إلى هذا الجمع ، فليراجعه من أراد التفصيل ؛ إلا أن موقفه من حديث الترجمة كان ضعيفاً ؛ لأنه بعدما ساقه من رواية الدارقطني لم يزد على قوله عقبه (٣ / ١٢) :

« فإن صح كان صالحاً للاستدلال به على النسخ (يعني : لحديث القطع) إن صح تأخُّر تأريخه » .

فهذا وما تقدم نقله عن المعلق على « الزاد » كان من دواعي كتابة هذا التخريج والتحقيق . والله تعالى ولي التوفيق .

وإليك الآن تحقيق الكلام على الحديث الثالث من الأحاديث المشار إليها آنفاً :

٥٦٦١ - (لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ شيءٌ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٩٣ / ٧٦٨٨) ، والدارقطني في « السنن » (١ / ٣٦٨) من طريق **عفير بن معدان** عن سليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عفير هذا ؛ فقد اتفقوا على تضعيفه ، وقد بسط الحافظ المزي أقوال جارحيه في « تهذيب الكمال » ، وهو ممن سقطت ترجمته من « تهذيب التهذيب » للعسقلاني ، وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفوه . وقال أبو حاتم : لا يشتغل بحديثه » .

قلت : ونص قول أبي حاتم في رواية ابنه عنه في « الجرح » (٣ / ٢ / ٣٦) :

« ضعيف الحديث ، يكثر الزواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة بالمناكير مما لا أصل له ، لا يشتغل بروايته » .

قلت : فمثله لا يصلح للاستشهاد به ؛ خلافاً لما فعله المعلق على « زاد المعاد » كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي قبله ، وكذلك فعل في تعليقه على « شرح السنة » (٢ / ٤٦١ - ٤٦٢) ! ولم يكتف بذلك ؛ بل إنه نقل عن الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٦٢) أنه حسّن إسناده وأقره ! وأغلب الظن أنه لا يخفى عليه أن ذلك من أوهام الهيثمي أو تساهله . فلم أقره ؟! الجواب في قلب كل قارئ لبيب .

وهذا هو الحديث الثالث مما كان المعلق المشار إليه ذكره كشاهد لحديث الترجمة من رواية أبي سعيد الخدري الذي سبق بيان ضعف إسناده ونكارة متنه أيضاً في الذي قبله .

وأما الحديث الرابع الذي استشهد به ؛ فهو حديث الدارقطني عن أنس مرفوعاً مثل حديث الترجمة .

وسكت المومى إليه عنه أيضاً ، فلم يتكلم عليه بشيء أيضاً ؛ مكتفياً بادِّعاء كونه شاهداً . ولا يصلح لذلك ؛ لضعف في إسناده ونكارة في متنه ، وإليك البيان :

أخرجه الدارقطني (١ / ٣٦٧) ، والبيهقي (٢ / ١٧٧ ـ ١٧٨) ، والحافظ ابن المظفر في « زياداته على مسند عمر بن عبد العزيز » لابن الباغندي (ص ١٧) من طريق إبراهيم بن منقذ الخولاني : نا إدريس بن يحيى أبي عمرو المعروف بـ (الخولاني) عن بكر بن مضر عن صخر بن عبد الله بن حرملة : أنه سمع عمر ابن عبد العزيز يقول : عن أنس :

أن رسول الله ﷺ صلى بالناس ، فمر بين أيديهم حمار ، فقال عياش بن أبي ربيعة : سبحان الله (ثلاثاً) ، فلما سلَّم رسول الله ﷺ قال :

« من المسبِّح آنفاً : سبحان الله ؟ » قال : أنا يا رسول الله ! إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة . قال :

« لا يقطع الصلاة شيء » .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير إدريس بن يحيى هذا ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٦٥) :

« صدوق ، سئل عنه أبو زرعة ؛ فقال : رجل صالح من أفاضل المسلمين » . قال يونس بن عبد الأعلى :

« ما رأيت في الصوفية عاقلاً سواه » .

وصحح له الحاكم .

توفي سنة (٢١١) ؛ كما قال الذهبي في « الأعلام » (١٠ / ١٦٦) . وذكر

أنه كان أحد الأبدال ، كان يشبه ببشر الحافي في فضله وتَأَلُّهِهِ .

وغفل عن هذا الشيخ أحمد شاكر ، فقال في تعليقه على الترمذي (٢ / ١٦٥) :

« ولم أجد ترجمة لإدريس هذا » !

ولعله أراد الراوي عنه : إبراهيم بن منقذ ، فسبقه القلم ؛ فإن إبراهيم هذا عزيز الترجمة ؛ فقد ذكره الذهبي في « العبر » ، وتبعه ابن العماد في « الشذرات » في وفيات سنة (٢٦٩) ؛ قالا :

« وفيها توفي إبراهيم بن منقذ الخولاني المصري صاحب ابن وهب ، وكان ثقة » .

وهذا خلاصة ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٥٠٣) ، ووصفه فيه بـ « الإمام الحجة الخولاني أبو إسحاق ، مولاهم المصري العصفري » .

وذكر أنه روى عنه جماعة من الحفاظ وغيرهم ، قال أبو سعيد بن يونس :

« هو ثقة رضيّ » .

فالظاهر أنه في كتابه « تاريخ مصر » ، ولم يطبع بعد فيما علمت ، فهو - والله أعلم - عمدة الذهبي في توثيقه ، وذكر السمعاني في « الأنساب » ، مادة (العصفري) :

« كانت كتبه احترقت قديماً ، وبقيت له منها بقية ، كان يحدث بما بقي له من كتبه » .

قلت : وبالجملة ؛ فرجال هذا الإسناد ثقات كما تقدم منا ؛ ولكن متن الحديث منكر ؛ لما سبق بيانه ، وفي هذه الحالة لا بد للباحث أن يربط علته بأحد رجاله ، فأرى - والله أعلم - أن أولاهم بها إنما هو صخر بن عبد الله بن حرملة ؛ فإنه وإن وثقه

ابن حبان (٦ / ٤٧٣) ، والعجلي (٢٢٧ / ٦٩٤) ، وقال النسائي :

« صالح » ؛ كما في « تهذيب التهذيب » لابن حجر ، وكأنه وقف عند هذا التوثيق حين قال في كتابه « الدراية » (١ / ١٧٨) :

« وإسناده حسن » !

وتبعه في ذلك الشيخ الفاضل بديع الدين الراشدي في تعليقه على « مسند عمر بن عبد العزيز » (ص ١٦) ، وقلده المعلق الحلبي على « المسند » (ص ٥٥) ، ولم يتنبهوا جميعاً إلى أن التوثيق المذكور مما لا يقبل ، وبخاصة عند تعارض الأحاديث ؛ فإنه صادر ممن عرف بتساهله في التوثيق في راوٍ ليس بالمشهور بالرواية ، ولذلك ؛ سكت عنه البخاري في « التاريخ الكبير» ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« قليل الحديث ، لا يكاد يعرف ، قال ابن القطان : مجهول الحال لا يعرف ، ما روى عنه غير بكر بن مضر » . ولهذا ؛ قال في « الكاشف » :

« وثق » !

وهذا التعبير منه يعني أن توثيق من ذكرنا غير موثوق به ؛ كما يعرف ذلك من له ممارسة بتعابير الذهبي ودقته فيها . وكذلك قول الحافظ ابن حجر فيه في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : أن التوثيق المشار إليه غير مقبول عنده ، وإلا ؛ لقال فيه هو والذهبي : « ثقة » . أو نحو ذلك من العبارات التي تؤدي معناه ، ويؤكد ذلك بالنسبة للحافظ أنه صرح في مقدمته بمقصوده بقوله : « مقبول » ؛ فقال : « حيث

يتـابع ، وإلا ؛ فليِّن الحـديث » . وفي نقل تلمـيـذه الحـافظ الناجي عنه : « إن لم يتابع ؛ فليِّن الحديث » .

فلما لم يكن لصخر هذا متابع ، فحديثه ـ والحالة هذه ـ لين عند الحافظ ، وهو الذي يتفق مع تضعيفه إياه في « الفتح » كما تقدم ، وعبارته صريحة في ذلك .

وأما قول ذاك الحلبي : إنها توهم تضعيفه له ؛ فمن تحريفه لكلام العلماء ؛ اتباعاً لهواه ؛ فإن عبارته بعد أن ذكر أن حديث الترجمة ورد عن جمع من الصحابة سماهم ـ منهم أنس ـ قال :

« وفي إسناد كل منها ضعف » .

فأين التوهيم المزعوم ؟!

ومن تهوُّر هذا الزاعم وجرأته على العلماء قوله (ص ٥٥) ـ بعد أن نقل ما سبق من التوثيق عن ابن حبان وغيره ـ :

« ولم ينقل فيه غير ذلك ، فهو ثقة ، وليس كما قال في « التقريب » : مقبول » !

كأن الحافظ لا علم عنده بالتوثيق المذكور ، وهو إنما نقله عنه ! ولكن من جهل هذا الزاعم وتهوره أنه لم يفكر على الأقل لماذا لم يأخذ بالتوثيق المذكور وهو العليم به ، ولو فكّر لتبين له السبب ، وهو جهالة الموثَّق هذا ، وتساهل الموثِّقين له ، وقد سبقه إلى ذلك ابن القطان والذهبي كما سبق ؛ فإن من المعروف في « المصطلح » : أن الراوي إذا روى عنه واحد ؛ فهو مجهول جهالة عينية ، ومن روى عنه اثنان فأكثر فهو مجهول الحال . فلما لم يرو عن صخر غير بكر ، ولم يوثق بتوثيق معتبر ؛ لزم الحفاظ المتأخرون ـ ابن القطان والذهبي والعسقلاني ـ المعروفَ في المصطلح ، ولما

جهل ذلك المغرور المشار إليه ؛ خطَّأهم جميعاً في شخص الحافظ العسقلاني !!

ولقد جهل أمرين آخرين :

الأول : مخالفة هذا الحديث للأحاديث الصحيحة عن أبي ذر وغيره ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ؛ ففيها إثبات القطع .

والآخر : أنه صح عن أنس نفسه ما يوافق تلك الأحاديث الصحيحة ، ويخالف ما نسبه صخر إليه ، وهو ما روى شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس أن النبي ﷺ قال :

« يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة » .

أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٢٨١ / ٥٨٢ ـ كشف الأستار) : حدثنا يحيى بن محمد بن السكن : ثنا يحيى بن كثير : ثنا شعبة به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير ابن السكن ، وهو من شيوخ البخاري في « صحيحه » . ولهذا ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٦٠) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح » .

وأقره الحافظ في « زوائده » (ص ٥٤ ـ مصورة الهند) .

ولعله مما يزيد القارئ بصيرة بضعف هذه القصة التي تفرد بها صخر : معرفة أنه اضطرب في إسناده .

فمرة قال : إنه سمع عمر بن عبد العزيز عن أنس ، كما تقدم .

ومرة قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال : . . . فذكره .

أخرجه ابن الباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز » (١٧ / ٩) : حدثنا هشام بن خالد : نا الوليد بن مسلم عن بكر بن مضر المصري عن صخر بن عبد الله المدلجي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا منقطع أو مرسل ؛ لأن عمر بن عبد العزيز لم يدرك عياش بن أبي ربيعة ؛ فإنه قديم الوفاة مات سنة (١٥) .

وهذا يقال إن سلم من عنعنة الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية .

إذا عرفت هذا ؛ فقد أخطأ في هذا الحديث عالمان فاضلان لهما وزنهما عندي ، وهما : الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، والشيخ بديع الدين الراشدي .

أما الأول ؛ فمن ناحيتين :

الأولى : من حيث إسناده ؛ فإنه قال عقب رواية الوليد بن مسلم :

« وهذ إسناد صحيح ، إلا أن عمر بن عبد العزيز لم يسمع من عياش ، فقد مات سنة ١٥ ، ولكنه محمول على الرواية الأخرى عن أنس ، وكأن عمر لما سمعه من أنس صار يرويه مرة عنه ، ومرة يرسله عن عياش ، يريد بذلك رواية القصة ، لا ذكر الإسناد » .

قلت : هذا الحمل مسلَّم لو صح الإسناد عن عمر بهذا وهذا ، وهيهات ! فإن مدارهما على صخر ، وقد عرفت حاله .

والعجب من الشيخ كيف يصحح هذه الرواية ، وهو يعلم أن الوليد بن مسلم مدلس ، ويقول في أحد رواة الرواية الأولى عن أنس : « لم أجد له ترجمة » ! كما سبق نقله عنه مع الاستدراك عليه فيه ، فتذكر هذا ، وأن العلة الحقيقية هي من صخر !

ثم إذا كان الشيخ يحمل هذه الرواية على الرواية الأولى - وهي عن أنس - ؛ فكيف يجوز نسبة ذلك إليه بمثل هذا السند المعلل بصخر ، وقد صح عنه خلافه بسند قوي كالجبل ؛ كما سبق .

والناحية الأخرى : أنه جزم بنسخ أحاديث قطع الصلاة التي تقدم بعضها ببيان ذكره متبجحاً به ! وحق له ذلك لو صح ؛ ولكننا نقول : أثبت العرش ثم انقش !! أو : وهل يستقيم الظل والعود أعوج ؟! فإن ذلك البيان بناه على صحة الحديث ، وهيهات هيهات ! فقد تبين أنه ضعيف الإسناد منكر المتن ؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة في القطع بصورة عامة ، ولحديث أنس الصحيح فيه بصورة خاصة .

وأما الشيخ الراشدي حفظه الله ؛ فقد وافقه على الناحية الأولى ؛ إلا أنه اقتصر على تحسين إسناد الحديث إلى أنس ، وعلى الناحية الأخرى أيضاً تلميحاً لا تصريحاً ؛ لكنه جاء بعجيبة ؛ فإنه بعد أن صرح بضعف حديث الوليد - لتدليسه - قال في آخر تعليقه عليه :

« فهذا الحديث من جملة الشواهد في الباب » !

يقول هذا وهو يرى أن مداره على راو واحد ، هو صخر بن عبد الله في هذا الحديث وفي الذي قبله ، فقد جعل المشهود له شاهداً ، وبالعكس ! إلا أن يريد

بقوله : « الحديث » حديث عياش بغض النظر عن روايتيه والجملة الأخيرة منه وهي : « لا يقطع الصلاة شيء » ! فلا يصح الاستشهاد به ؛ لأنه منكر ؛ كما تقدم تحقيق ذلك في هذا التخريج . والله ولي التوفيق .

٥٦٦٢ - (صَلَّى قَبْلَ المغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ) .

شاذ . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (رقم ٦١٧ - موارد) : أخبرنا محمد ابن إسحاق بن خزيمة : حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث : حدثني أبي : حدثنا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة : أن عبد الله المزني حدثه : أن رسول الله ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين .

كذا أورده الهيثمي في « الموارد » وقال : عقبه :

« قلت : فذكر الحديث » .

قلت : يعني قوله ﷺ :

« صلوا قبل صلاة المغرب [ركعتين] » . قال في الثالثة :

« لِمَنْ شاءَ » ؛ كراهية أن يَتَّخِذَهَا الناسُ سُنَّةً .

أخرجه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١١٦١) ؛ أخرجوه دون حديث الترجمة ، وهي زيادة تفرَّد بها أحد رواة هذا الإسناد عند ابن حبان وكذا ابن نصر في « القيام » ، وقد كنت أشرت إلى شذوذها في « الصحيحة » رقم الحديث (٢٣٣) ؛ لمخالفة المشار إليه ، والآن اقتضى الأمر توضيح ذلك فأقول :

أولاً : لا أجد في هذا الإسناد من هو أولى بتعصيب الخطأ في هذه الزيادة ؛

لأنهم جميعاً ثقات لم يتكلم فيهم أحد بجرح ؛ سوى عبد الصمد بن عبد الوارث ؛ فإنه مع كونه من رجال الشيخين ؛ فقد قال فيه ابن قانع :

« ثقة يخطئ » . فإن لم يكن هو ؛ فابنه عبد الوارث ؛ لأنه قد خولف وأبوه توبع ؛ كما يأتي .

على أنه قد بدا لي أن في هذا الإسناد انقطاعاً أو سقطاً قديماً ؛ فإن ظاهر قوله : « ثني أبي » أنه يعني عبد الصمد بن عبد الوارث ، وأن هذا هو القائل : ثنا حسين المعلم . ولم يذكروا أن له رواية عنه ، ولا تاريخ وفاتهما يساعد على ذلك ؛ فإن وفاة عبد الصمد سنة (٢٠٧) ، ووفاة حسين سنة (١٤٥) ، فبين وفاتيهما (٦٢) سنة . وإنما ذكروا لأبيه عبد الوارث السماع منه ، وهو المحفوظ في هذا الإسناد من رواية جمع من الثقات عن عبد الوارث بن سعيد ، منهم ابنه عبد الصمد دون الزيادة ، وهاك البيان :

١ و ٢ ـ قال أحمد (٥ / ٥٥) : ثنا عبد الصمد : حدثني أبي : ثنا حسين ، وعفان : ثنا عبد الوارث : ثنا حسين به ؛ دون الزيادة .

ومن طريق عفان وحده أخرجه البغوي في « شرح السنة » (٣ / ٤٧١ / ٨٩٤) .

٣ ـ قال البخاري في « صحيحه » (١١٨٣) : حدثنا أبو معمر : حدثنا عبد الوارث به .

وأبو معمر هذا اسمه عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المِنْقَري .

ومن طريقه أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٢ / ٢٦٧ / ١٢٨٩) .

٤ ـ قال أبو داود في « سننه » (١٢٨١) : حدثنا عبيد الله بن عمر : حدثنا

عبد الوارث بن سعيد به .

وعبيد الله هذا هو القواريري .

ومن طريقه أخرجه الدارقطني (١ / ٢٦٥ / ٣) .

ومن طريق أبي داود : البيهقي (٢ / ٤٧٤) .

٥ ـ قال محمد بن نصر (ص ٢٦) : حدثنا محمد بن عبيد : ثنا عبد الوارث ابن سعيد به . ومحمد بن عبيد هو ابن حساب ؛ ثقة من شيوخ مسلم .

ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي في « مستخرجه » ؛ كما في « فتح الباري » (١٣ / ٣٣٩) ؛ لكن وقع فيه (حسان) بالنون بدل الباء ! وهو خطأ مطبعي .

قلت : فهؤلاء خمسة ثقات اتفقوا على رواية الحديث عن عبد الوارث بن سعيد دون الزيادة ، وهذا مما يلقي اليقين في القلب على شذوذها وخطأ من زادها في إسناد ابن حبان عن ابن خزيمة ، ولعل مما يؤكد ما ذكرت : أن ابن خزيمة أعرض عن إيرادها في « صحيحه » إلى رواية أبي معمر الخالية منها كما تقدم .

من أجل ذلك ؛ جزم ابن القيم رحمه الله بنفي ما تضمنته هذه الزيادة ؛ فقال في « زاد المعاد » :

« وأما الركعتان قبل المغرب ؛ فإنه لم ينقل عنه ﷺ أنه كان يصليهما ، وصح عنه أنه أَقَرَّ أصحابه عليهما . . . » .

وذكر نحوه الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢ / ١٠٨) .

وقد غفل عن هذا كله المعلق على « الزاد » ؛ فإنه قال في حديث ابن حبان :

« وإسناده صحيح » ! وما أُتي إلا من التقليد ، وعدم التحقيق !

ومثل هذا الحديث في الشذوذ ـ بل النكارة ـ ما تقدم (٢١٣٩) بلفظ :

« بين كل أذانين صلاة إلا المغرب » !

ثم تأكدت من السقط المشار إليه ، فراجع « الصحيحة » بالرقم المشار إليه الطبعة الجديدة سنة (١٤١٥) .

وقد تبين لي أن في إسناد « الموارد » سقطاً أيضاً ، وهو قول عبد الصمد أيضاً : حدثني أبي . . . أي : أن صواب الإسناد هكذا :

« . . حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث : حدثنا أبي : حدثني أبي : حدثنا حسين المعلم . . . » إلخ .

هكذا هو في « الإحسان » في كل من الطبعتين : طبعة بيروت وطبعة عمان . فاتصل الإسناد وزالت علة الانقطاع ، ومن الغريب أن هذا الانقطاع في « قيام الليل » أيضاً !

وبالجملة ؛ فإذا صح هذا الاتصال ، فتكون العلة القادحة هي الشذوذ ومخالفة الثقات ، وخفي ذلك على مُخَرِّج طبعة عمان من « الإحسان » ؛ فصحح إسناده ؛ بل وعزاه للبخاري وغيره ! وهو عنده من قوله ﷺ بلفظ الأمر المتقدم ، وبلفظ :

« بين كل أذانين صلاة » .

وهما مخرجان في « صحيح أبي داود » (١١٦١ ، ١١٦٣) .

وباللفظ الثاني أخرجه ابن خزيمة أيضاً (١٢٨٧) ، وابن حبان أيضاً (٣ /

٤٨ / ١٥٥٧ ـ ١٥٦٠) ، وزادا في رواية عقبه :

« وكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين » .

قلت : وإسناده صحيح . فهذا هو الصواب في هذه الزيادة : أنها من فعل ابن بريدة ، أدرجها الراوي في الحديث ورفعه !

٥٦٦٣ ـ (إن السُّوْرَ الذي ذَكَرَهُ الله في القرآنِ : ﴿ فَضُرِبَ بينهمْ بِسُورٍ له بابٌ باطِنُهُ فيه الرحْمَةُ وظاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ العَذَابُ ﴾ ؛ هو السور الشرقي : (يعني : مسجدَ بيتِ المقدس) ؛ باطنُه المسجد ، وظاهره وادي جهنم) .

موقوف باطل . أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٢٧ / ١٣٠) ، والحاكم (٤ / ٦٠١) من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس عن أبي العوام مؤذن بيت المقدس قال : سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنه يقول : . . . فذكره موقوفاً عليه . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : سعيد بن عبد العزيز هو التنوخي ؛ مع ثقته وإمامته كان قد اختلط في آخر عمره ؛ كما في « التقريب » ، فإن سلم من اختلاطه ؛ ففوقه أبو العوام ؛ ولم أعرفه ، وقد ذكر الذهبي في « المقتنى في الكنى » :

« أبو العوام . عن معاذ بن جبل ، وعنه روح بن عائذ .

أبو العوام . عن عبادة بن الصامت . كأنه الذي قبله ، روى عنه زياد بن أبي سودة » .

قلت: ويلقى في النفس أن اسمه بلال إن كان حفظه الراوي عنه ، وهو محمد ابن ميمون قال : عن بلال بن عبد الله مؤذن بيت المقدس قال :

رأيت عبادة بن الصامت رضي الله عنه في مسجد بيت المقدس مستقبل الشرق أو السور - أنا أشك - وهو يبكي ، وهو يتلو هذه الآية ﴿ فضرب بينهم بسور له باب ، باطنه فيه الرحمة ﴾ ، ثم قال :

« ههنا أرانا رسول الله ﷺ جهنم » .

أخرجه الحاكم (٢ / ٤٧٨) وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر ، وآخره باطل ؛ لأنه ما اجتمع عبادة برسول الله ﷺ هناك . ثم من هو ابن ميمون وشيخه ؟! وفي « نسخة أبي مسهر » : عن سعيد عن زياد بن أبي سودة قال :

رؤي عبادة على سور بيت المقدس يبكي ، وقال :

من ههنا أخبرنا رسول الله ﷺ [أنه] رأى جهنم .

فهذا المرسل أجود » .

قلت : زياد بن أبي سودة تابعي ثقة ؛ لكن الراوي عنه سعيد هو ابن عبد العزيز نفسه ، فالله أعلم هل هذا من سماعه قبل الاختلاط أم بعده .

ومحمد بن ميمون ؛ هذا قال فيه ابن أبي حاتم عن أبيه :

« مجهول » .

وأخرج ابن جرير أيضاً وعبد بن حميد ؛ كما في « الدر المنثور » (٥ / ١٧٤) من طريق أبي سنان قال :

كنت مع علي بن عبد الله بن عباس عند وادي جهنم ، فحدث عن أبيه أنه قال : ﴿ فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب ﴾ ، فقال :

« هذا موضع السور عند وادي جهنم » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته أبو سنان ـ واسمه عيسى بن سنان القَسْمَلِي ـ ؛ ليِّن الحديث ؛ كما في « التقريب » .

وبالجملة ؛ فهذه الأحاديث ـ مع ضعف أسانيدها ـ منكرة من حيث متونها ؛ لمخالفتها لما قبل الآية المذكورة وما بعدها ؛ قال تعالى في أول سورة الحديد :

﴿ يوم تَرَى المؤمنين والمؤمناتِ يَسْعَى نورُهُم بين أيديهم وبأيمانهم بُشْرَاكُمُ اليومَ جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم . يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انْظُرونا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً فضُرِب بينهم بِسُورٍ له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره مِنْ قِبَلِهِ العذاب ﴾ .

فهذا السياق صريح بأن ضرب السور إنما هو يوم القيامة . وأن (السور) حائط بين الجنة والنار ؛ كما رواه ابن جرير عن قتادة وغيره .

وهو الصحيح ؛ كما قال ابن كثير .

وما أحسن ما قاله الشوكاني في هذه الآثار :

« ولا يخفاك أن تفسير السُّوْر المذكور في القرآن في هذه الآية بهذا السور

الكائن ببيت المقدس فيه من الإشكال ما لا يَدْفَعُهُ مقال ، ولا سيما بعد زيادة قوله : ﴿ باطنه فيه الرحمة ﴾ : المسجد ؛ فإن هذا غير ما سيقت له الآية ، وغير ما دلت عليه ، وأين يقع بيت المقدس أو سوره بالنسبة إلى السور الحاجز بين فريقي المؤمنين والمنافقين ، وأي معنى لذكر مسجد بيت المقدس ههنا ، فإن كان المراد أن الله سبحانه ينزع سور بيت المقدس ويجعله في الدار الآخرة سوراً مضروباً بين المؤمنين والمنافقين ؛ فما معنى تفسير باطن السور وما فيه من الرحمة بالمسجد ؟! وإن كان المراد أن الله يسوق فريقي المؤمنين والمنافقين إلى بيت المقدس ، فيجعل المؤمنين داخل السور في المسجد ، ويجعل المنافقين خارجه ؛ فهم إذ ذاك على الصراط وفي طريق الجنة وليسوا ببيت المقدس . فإن كان مثل هذا التفسير ثابتاً عن رسول الله ﷺ قبلناه وآمنا به ، وإلا ؛ فلا كرامة ولا قبول » .

٥٦٦٤ - (إنَّ هذه أيامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ وذِكْرِ الله ، فلا تَصُوموا فيهنَّ إلا صَوْماً في هَدْي) .

منكر بذكر الاستثناء . أخرجه الدراقطني في « سننه » (٢ / ١٨٧ / ٣٥) من طريق سليمان أبي معاذ عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن حذافة السهمي :

أنَّ رسول الله ﷺ أمره في رهط أن يطوفوا في منى في حجة الوداع يوم النحر فينادوا : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته سليمان هذا - وهو ابن أرقم - ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« متروك » .

وقد تابعه من هو مثله أو قريب منه . وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١٣٣) .

وقد خالفهما معمر إسناداً ومتناً :

فراوه عن الزهري بسنده الصحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال :

أمر النبي ﷺ عبد الله بن حذافة أن يركب راحلته أيام منى . . . الحديث نحوه ؛ دون الاستثناء . وهو الصحيح .

رواه الطحاوي وأحمد .

ورواه الحاكم (٣ / ٦٣١) من طريق آخر عن الزهري .

ثم أخرجاه وكذا ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤ / ٢١) من طريق أخرى من حديث عبد الله بن حذافة نفسه .

وإسناده صحيح أيضاً .

وكذلك رواه جمع من الصحابة عن النبي ﷺ ؛ دون الاستثناء .

الأمر الذي يؤكد نكارة هذه الزيادة في هذا الحديث .

وقد خرجت بعض طرقه عن أولئك الصحابة في المصدر المشار إليه آنفاً برقم (٩٦٣) ، وأحدها في « صحيح مسلم » عن كعب بن مالك رضي الله عنه .

لكن معنى الحديث صحيح عندي ؛ لحديث البخاري وغيره عن عائشة وابن عمر قالا :

« لم يُرَخص في أيام التشريق أن يُصَمْنَ ؛ إلا لمن لم يَجِدِ الهدي » .

وهو - وإن لم يكن صريحاً في الرفع ؛ فهو - في حكم المرفوع عند الجمهور ، كما ذكرت في « الإرواء » (٤ / ١٣٢ - ١٣٣) ، وهو الذي اختاره ابن جرير الطبري ؛ بل إنه استصوب أنه لا يجوز أن يصوم غيرها ؛ لأنه قبل إحرامه بالحج إنما يكون معتمراً وليس متمتعاً بالعمرة إلى الحج ، والله عز وجل يقول : ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ﴾ ، وإذا صامها بعد فراغه من مناسكه ؛ فلم يصمها في الحج ، وذلك خلاف قوله تعالى في تمام الآية : ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج . . ﴾ . فراجع كلامه ؛ فإنه قوي رصين .

ويؤيده - في رأيي - أنها لا تنطبق إلا على من لم يجد الهدي يوم وجوبه ، وهو يوم النحر ، وأما قبل ذلك بأيام كثيرة أو قليلة ؛ فلا عبرة بذلك ؛ لأنه إن صام فيها ؛ فمن الممكن أن يجده من بعد ، فيجب عليه الهدي ، ويذهب ما قدمه من الصيام ، وما مثل هذا إلا مثل رجل معسر صام ثلاثة أيام ينوي بصومهن كفارة يمين ، ليمين يريد أن يحلف بها ويحنث فيها ، وذلك ما لا خلاف فيه أنه غير مجزئ من كفارة إن حلف بها بعد الصوم فحنث . إلى غير ذلك من الأمثلة التي ساقها ابن جرير في تأييده لما استصوبه من الحكم ، فراجعه ؛ فإنه قيم نفيس .

ومنه تعلم أنه لا وجه لتوقف الشوكاني في « السيل الجرار » (١ / ٢٢١ - ٢٢٢) عن الأخذ بجواز صيام الأيام الثلاثة للمتمتع لتردده بين أن تكون الآية المتقدمة عامة خصصت بأحاديث النهي عن صيام أيام التشريق نهياً عاماً في الأحاديث المشار إليها آنفاً ، أو أن تكون هذه الأحاديث مخصصة بالآية ! قال :

« ولا ينتهض لنسخ النهي عن صومها : ما ورد عن بعض الصحابة » .

يشير إلى أثر عائشة وابن عمر المتقدمين ، وقد عرفت أنهما في حكم المرفوع ،

وأنهما في معنى الآية ، فهي المخصصة لأحاديث النهي عن صيامها . ثم قال :

« نعم ؛ إن صح ما رواه الطحاوي والدارقطني والحاكم عن عبد الله بن حذافة مرفوعاً : « إن هذه أيام أكل . . . » (الحديث) ؛ كان هو المخصص لما ورد من النهي عن صومها » .

فأقول : قد عرفت أن الحديث لا يصح ، وأننا في غنية عنه بالأثر المشار إليه والآية .

وإن مما يجب التنبيه عليه : أن عزوه حديث الترجمة للطحاوي والحاكم خطأ فاحش ؛ لأنه عندهما دون الزيادة المنكرة ؛ كما تقدم بيانه في أثناء التخريج ، وكأنه اعتمد فيه على السيوطي ؛ فإنه كذلك عزاه في « الجامع الكبير » ! وهو من أوهامه رحمه الله . وزاد المعلق على « السيل » وهماً آخر أفحش من الأول ؛ فإنه علق على الحديث بقوله :

« يراجع مستدرك الحاكم في معنى الحديث ٤٣٤ / ١ » .

ولدى الرجوع إلى الصفحة التي أشار إليها لم نجد فيها ما ذكر ؛ بل فيها حديثان من الأحاديث الصحيحة التي سبقت الإشارة إليها وذكرنا بعضها ، وليس فيها كلها الاستثناء المذكور في هذا الحديث المنكر ، فهي مبطلة للمعنى الذي ادعاه لو تنبه !

٥٦٦٥ - (إذا عَطَسَ الرَّجُلُ والإمامُ يخطُبُ يوم الجمعة ؛ فَيُشَمِّته) .

ضعيف جداً . أخرجه الشافعي في « الأم » (١ / ١٨٠) ، ومن طريقه البيهقي (٣ / ٢٢٣) : أخبرنا إبراهيم بن محمد عن هشام عن الحسن عن النبي ﷺ به . وقال البيهقي :

« هذا مرسل » .

قلت : هذا إعلال قاصر جداً ؛ فإنما يكفي مثله في إسنادٍ رجاله ثقات ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ فإن إبراهيم بن محمد هذا ـ وهو ابن أبي يحيى الأسلمي المدني ـ ضعيف جداً ، وقد قال الحافظ فيه :

« متروك » .

ومن الغريب : أن الإمام الشافعي رحمه الله بنى على هذا الحديث حكماً ؛ فقال قبله :

« ولو عطس رجل يوم الجمعة ، فشمته رجل ؛ رجوتُ أن يسعه ؛ لأن التشميت سنة » ! ثم ساق الحديث !

وأغرب من ذلك أنه قال قبل ما سبق :

« ولو سلم رجل على رجل يوم الجمعة ؛ كرهتُ ذلك له ، ورأيت أن يرد عليه بعضهم ؛ لأن رد السلام فرض » !

ففرق الإمام هنا بين إلقاء السلام وتشميت العاطس ، فكره الأول دون الآخر ؛ مع أنهما كليهما سنة إن لم نقل واجب ؛ للأحاديث المعروفة ، ومنها قوله ﷺ :

« حق المسلم على المسلم ست : إذا لقيته فسلِّم عليه . . . وإذا عطس فحمد الله فشمته . . . » . الحديث ، رواه مسلم في « صحيحه » (٧ / ٣) ، وفي رواية :

« خمس تجب للمسلم على أخيه : رد السلام وتشميت العاطس . . . » .

فالتفريق المذكور غير ظاهر عندي ، فإما أن يقال بكراهة كل منهما أو بالجواز ،

وبكل منهما قال بعض السلف ، وقد ساق الآثار عنهم ابن أبي شيبة (٢ / ١٢٠ - ١٢١) ، وعبد الرزاق (٣ / ٢٢٦ - ٢٢٨) .

والذي يترجح عندي - والله أعلم - الأول ؛ لأنه إذا كان قول القائل : « أنصت » لغواً - كما في الحديث الصحيح ؛ مع أنه داخل في الأدلة العامة في الأمر بالمعروف - ؛ فبالأولى أن لا يشمت العاطس ولا يرد السلام ؛ لما يترتب من التشويش على الحاضرين بسبب الرد والتشميت . وهذا ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .

بل أرى عدم إلقاء السلام على المستمعين سداً للذريعة ؛ لأن أكثرهم لا يعلم أنه يجوز الرد إشارة باليد أو الرأس - كما يفعل المصلي - فيرد باللفظ ؛ لأنه لا يجد في نفسه ما يمنعه من ذلك ؛ بخلاف ما لو كان في الصلاة ؛ فإنه لا يرد ؛ لحرمة الصلاة ؛ بل إن أكثرهم لا يرد فيها ولو بالإشارة مع ورود ذلك في السنة ! فتأمل .

وهنا سؤال يطرح نفسه - كما يقولون اليوم - : فإن سلم الداخل والخطيب يخطب يوم الجمعة ؛ فهل يرد إشارة ؟ فأقول أيضاً : لا . وذلك ؛ لأن الرد هذا يفتح باب إلقاء السلام من الداخل ، وهذا مرجوح كما بينا .

ثم رأيت في « المجموع » للنووي (٤ / ٥٢٣ - ٥٢٤) عن الشافعية ما يوافق الذي رجحته ، فليراجعه من شاء ، وانظر من أجل العطاس كلام ابن دقيق في « الفتح » (١٠ / ٦٠٦) ؛ فإنه يوافق ما ذكرنا . والله أعلم .

٥٦٦٦ - (تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا ومنكَ . في العيد) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢٧٤) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣ / ٣١٩) ، وأبو بكر الأزدي الموصلي في

« حديثه » (ق ٣ / ٢) عن محمد بن إبراهيم الشامي : ثنا بقية عن ثور عن خالد بن معدان عن واثلة بن الأسقع قال :

لقيت النبي ﷺ في يوم عيد ، فقلت : يا رسول الله ! تقبل الله منّا ومنك . قال :

« نعم تقبل الله . . . » . وقال ابن عدي :

« هذا منكر ، لا أعلم يرويه عن بقية غير محمد بن إبراهيم هذا ، وهو منكر الحديث ، وعامة أحاديثه غير محفوظة » .

قلت : وقد خالفه سنداً ومتناً : نعيم بن حماد وحيوة بن شريح ؛ فقالا :

ثنا بقية عن حبيب بن عمر الأنصاري عن أبيه قال :

لقيت واثلة بن الأسقع في يوم عيد . . . الحديث بتمامه إلا أنهما أوقفاه .

أخرجه المحاملي في « كتاب صلاة العيدين » (٢ / ١٣٩ / ٢) ، وزاهر بن طاهر الشحامي في « تحفة العيد » (١٩٧ / ١) .

وهذا مع وقفه لا يصح ؛ حبيب هذا ؛ قال الدارقطني :

« مجهول » . وكذا قال أبو حاتم ؛ وزاد :

« ضعيف الحديث ، لم يرو عنه غير بقية » .

ومع تفرد بقية عنه ؛ أورده ابن حبان في « الثقات » (٦ / ١٨٣) !

ولذلك ؛ قال البيهقي بعد أن أشار إلى هذا الموقوف :

« ولا أراه محفوظاً » .

لكن قد ثبت ذلك من طريق أخرى قوية : أن الصحابة كانوا إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض :

« تقبل الله منا ومنك » .

أخرجه المحاملي وغيره ، وقد سقت إسناده وبينت صلاحه في آخر الجزء الثاني من « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » التحقيق الثاني .

٥٦٦٧ - (مَنْ لَقِيَ أخاهُ عند الانصرَافِ مِنَ الجمعةِ ؛ فلْيَقُلْ : يقبلُ الله منّا ومنْك ؛ فإنها فريضةٌ أدَّيْتُموها إلى ربِّكم عزَّ وجلَّ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٩) من طريق نهشل ابن سعيد الورداني (الأصل : الدارمي) عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته نهشل هذا ؛ قال أبو داود الطيالسي وإسحاق بن راهويه :

« كذاب » . وقال الحاكم :

« روى عن الضحاك المعضلات » . وقال أبو سعيد النقاش :

« روى عن الضحاك الموضوعات » .

قلت : وهذا منها كما ترى . وقال ابن حبان (٣ / ٥٢) :

« كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل كتابة حديثه إلا

على جهة التعجب ، كان إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يرميه بالكذب » .

والضحاك ؛ لم يسمع من ابن عباس .

والحديث ؛ مما فات السيوطي في « الجامع الكبير » ، ثم المناوي في « الجامع الأزهر » ؛ فلم يورداه ! مصداقاً للمثل السائر : (كم ترك الأول للآخر) . وعزاه السخاوي في « المقاصد الحسنة » (ص ١٦٧) للديلمي عن ابن عباس ، وسكت عليه فأساء ! وأما ابن الديبع ؛ فقد أحسن بحذفه وعدم ذكره إياه مطلقاً في « تمييز الطيب من الخبيث » .

٥٦٦٨ - (عَلِّمُوا نساءَكُم سُورةَ ﴿ الواقِعَةَ ﴾ ؛ فإنَّها سورةُ الغِنَى) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٢٧٨ - مصورة الجامعة الإسلامية) عن علي بن الحسن بن حبيب : حدثنا موسى بن فرقد البصري عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه جماعة لم أجد لهم ترجمة ، منهم موسى هذا ، والراوي عنه .

٥٦٦٩ - (فاتِحَةُ الكِتَابِ تُعدَلُ بثُلُثَي القرآنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٩٤ / ١) من طريق زائدة عن أبان عن شهر عن ابن عباس رفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبان هذا - وهو ابن أبي عياش البصري - ، وهو متروك متهم .

وشهر : هو ابن حوشب ، وهو ضعيف .

والحديث ؛ رمز لضعفه السيوطي في « الجامع الصغير » ، وقد ذكرنا مراراً أن رموزه لا يوثق بها ؛ لأسباب ذكرتها في مقدمة « ضعيف الجامع » و « صحيح الجامع » . وبيَّض له المناوي في شرحيه : « الفيض » و « التيسير » ، وكأنه لم يقف على إسناده ، وكذلك كنت فعلت لما قسمت « الجامع » إلى القسمين المذكورين ، ولكنني كنت قد ضعفته ؛ ناظراً إلى نكارة معناه ، والآن وقد وقفت على إسناده وتبين أنه ضعيف جداً ، فيضاف هذا المصدر إلى هناك مع لفظة (جداً) .

واعلم أن هذا الحديث مما تفرد به « الجامع الصغير » دون « الجامع الكبير » ! ومما لم يستدركه المناوي في « الجامع الأزهر » .

٥٦٧٠ ـ (شُدَّ حِقْوَكَ ولو بِعِقَالٍ . وفي رواية : بِصِرَارٍ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣١٤) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٢٢٦) ـ والرواية الأخرى له ـ من طريق يحيى بن راشد قال : حدثنا محمد بن حمران قال : حدثنا عمارة بن أبي المطرف عن يزيد بن أبي مريم السلولي عن أبيه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أورده العقيلي في ترجمة عمارة هذا ، وقال :

« لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به » .

ومنه قال الذهبي في « الميزان » ـ وتبعه الحافظ في « اللسان » ـ :

« لا يعرف » .

ثم ساقه العقيلي بإسناده عن قتادة قال : قال عمر بن الخطاب :

« ليشد أحدكم حقوه ولو بعقال » . وقال العقيلي :

« هذا أولى » . وأقره الحافظ .

قلت : وهو منقطع بين قتادة وعمر ، فهو غير صحيح لا مرفوعاً ولا موقوفاً ، ومع ذلك ؛ أورده الدكتور القلعجي في فهرس الأحاديث الصحيحة الذي وضعه في آخر كتاب « ضعفاء العقيلي » (ص ٥١٩) ، أورده فيه باللفظ الموقوف ، وكأنه توهم صحته من قول العقيلي فيه : « هذا أولى » !! وله من مثله نماذج أخرى ، ذكرت أحدها في مكان آخر متقدم .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الديلمي فقط .

٥٦٧١ - (يا أنس ! لِباسُ الملائكَةِ إلى أَنْصَافِ سُوقِها) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤٥٣ - بيروت) من طريق الفضل بن حرب البجلي : حدثنا عبد الرحمن بن بديل عن أبيه عن أنس بن مالك مرفوعاً . ذكره في ترجمة الفضل هذا ، وقال فيه :

« مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، لا يعرف إلا به » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٥٠) من طريق العقيلي ، وقال :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ؛ قال يحيى : عبد الرحمن بن بديل ضعيف . وقال ابن حبان : يروي عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات . قال العقيلي : وحديث الفضل بن حرب غير محفوظ » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٦٥) وابن عراق في « تنزيه الشريعة »

(٢ / ٢٧٤) بأن عبد الرحمن هذا وثِّق ، وبأن له شاهداً من حديث عبد الله بن عمرو . ولم يتعرضا بجواب عن العلة الأخرى وهي جهالة الفضل ! وقد قال فيه الذهبي :

« لا يعرف » . وأقره الحافظ .

فهو علة الحديث ، وهذا وحده وإن كان لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع من حيث إسناده ؛ فإن ابن الجوزي وغيره من النقاد ينظرون إلى المتن وما فيه من نكارة ، فباجتماع الأمرين ـ ضَعْف الإسناد ونكارة المتن ـ يحكمون على الحديث بالوضع أو البطلان ، وهذا مما يلاحظه الباحث كثيراً في كلامهم على الأحاديث .

وأما الشاهد الذي أشار إليه السيوطي ؛ فالقول فيه كالقول في هذا ؛ من حيث إنه ضعيف السند منكر المتن ، وقد تقدم تخريجه والكلام عليه برقم (١٦٥٣) .

وفي الحديث علة أخرى ، وهي أنه قد جاء بإسناد آخر صحيح عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« الإزار إلى نصف الساق . . . » الحديث ؛ ليس فيه ذكر الملائكة .

وهو مخرج في « الصحيحة » (١٧٦٥) .

فثبت بطلان حديث الترجمة ، وقد جزم الشوكاني في « الفوائد » (١٩٢) بوضعه .

وإن من طامات الدكتور القلعجي وجهالاته : أنه ذكره في جملة الأحاديث الصحيحة التي فهرسها في آخر « ضعفاء العقيلي » (ص ٥٢٥) ! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٥٦٧٢ - (غَطِّ رَأْسَكَ مِنَ الناسِ ، وإنْ لَمْ تَجِدْ إلا خَيطاً) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٤٩ - الظاهرية) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الأحاديث الواهية » (٢ / ١٩١ - ١٩٢) من طريق **عبد الصمد بن سليمان عن عبد الحميد بن يحيى عن عبد الله بن زيد عن زيد ابن ثابت مرفوعاً** .

ذكره في ترجمة عبد الحميد بن يحيى ، وقال فيه :

« مجهول بالنقل ، لا يتابع على حديثه هذا ، ولا يعرف بغير هذا الإسناد من وجه يثبت » . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث لا أصل له ؛ قال العقيلي . . . » فذكره .

قلت : عليه ملاحظتان :

الأولى : أنه كان الأولى به أن يورد الحديث في كتابه الآخر : « الموضوعات » ؛ لأنه الأليق بما لا أصل له كما هو ظاهر ، وله من مثل هذا النوع كثير !

والأخرى : أن إعلاله بالراوي عن عبد الحميد أولى ، وما روى عنه غيره كما قال الذهبي ، وهو عبد الصمد بن سليمان الأزرق ؛ فإنه واهٍ جداً ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » و « الصغير » :

« منكر الحديث » .

وكذا قال أبو حاتم . وقال الدارقطني :

« متروك » .

والحديث مع كونه في « ضعفاء العقيلي » الذي نشره الدكتور القلعجي ؛ فقد نجا من جوره الذي تجلى في فهرسيه اللذين وضعهما في آخره ؛ فإنه لم يورده في « الصحيحة » ولا في « الضعيفة » ، وفي كل منهما ما هو من حق الآخر عند أهل العلم ، والحديثان المتقدمان أقرب مثال مما أورده في « الصحيحة » ، وكان الأولى به أن يوردهما في « الضعيفة » لو كان أهلاً للتعليق والتحقيق !! وأما ما أورده من الأحاديث الصحيحة في « الضعيفة » ؛ ففيها مما هو متفق على صحته الشيء الكثير ، وقد كنت ذكرت مثالين منها فيما تقدم ، وأذكر الآن مثالين آخرين :

الأول : « اختصمت الجنة والنار . . . » الحديث .

رواه البخاري وغيره ؛ كما في « الجامع الكبير » (٧٨٧) وغيره .

والآخر : « إذا اشتد الحر ؛ فأبردوا بالظهر . . . » الحديث .

متفق عليه من حديث أبي هريرة وأبي ذر وابن عمر ؛ كما في « صحيح الجامع » (٣٣٦ ـ ٣٣٧) وغيره .

٥٦٧٣ ـ (يا عائشةُ ! اهْجُرِي المعَاصِيَ ؛ فإنَّها أفضَلُ الهِجْرَةِ ، وحَافِظِي على الصَّلاةِ ؛ فإنها أفضَلُ الجِهَادِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٤٩) من طريق **محمد بن يحيى بن يسار المديني ـ مولى عبد الله بن مسعود ـ قال : حدثني حسين بن صدقة بن يسار الأنصاري** قال : حدثني المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

ذكره في ترجمة المديني هذا ، وقال فيه :

« مجهول بالنقل . وحسين بن صدقة نحوه . وحديثه غير محفوظ » .

وذكر معنى هذا الذهبي في « الميزان » ، وأشار إلى حديثه هذا ، وقال : « منكر » .

ووافقه ابن حجر في « اللسان » .

وأما الدكتور القلعجي ؛ فخالفهما كعادته ؛ لجهله المطبق بهذا العلم ، فذكره في الأحاديث الصحيحة التي فهرسها في آخر « الضعفاء » (ص ٥٢٥) !!

٥٦٧٤ ـ (مَنْ دعِيَ إلى سُلْطانٍ ، فلَمْ يُجِبْ ؛ فهو ظالِمٌ ، لا حَقَّ له) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٢٧٢ / ٦٩٣٩) من طريق شاهين أبي حازم : ثنا روح بن عطاء بن أبي ميمونة عن أبيه عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن الحسن ـ وهو البصري ـ وإن كان قد سمع في الجملة من سمرة ـ وهو ابن جندب ـ ؛ فقد كان مدلساً ، وقد عنعنه .

الثانية : روح بن عطاء ؛ ضعفه ابن معين وغيره . وقال أحمد : « منكر الحديث » . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : « كان يخطىء » . وقال ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٠٠١ ـ ١٠٠٢) ـ وقد طول ترجمته ـ : « وما أرى برواياته بأساً » .

الثالثة : شاهين ـ وهو ابن حيان أخو فهد ـ ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« ضعيف الحديث » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٣١٤) .

ثم وجدت له علة أخرى ، وهي الإرسال ؛ فقد رواه ابن أبي حاتم بسنده عن مبارك : حدثنا الحسن قال :

كان الرجل إذا كان بينه وبين الرجل منازعة ، فدعي إلى النبي ﷺ ؛ أعرض ، وقال : « انطلق إلى فلان » ، فأنزل الله هذه الآية ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره نحوه .

وكذا رواه عبد بن حميد وابن المنذر ؛ كما في « الدر » (٥ / ٥٤) ، وقال ابن كثير عقب رواية أبي حاتم ـ وقد اختصرت منها ـ :

« وهذا حديث غريب ، وهو مرسل » .

قلت : وهذا أصح .

والحديث ؛ مما صححه الرفاعي في « مختصره » (٣ / ١٦٥) ! وتبعه الصابوني (٢ / ٦١٣) ! كفى الله شرهم وجهلهم من ابتلي بقراءة « مختصريهما » !!

ثم رأيت الحديث في « كشف الأستار » (٢ / ١٢٨ ـ ١٢٩) : حدثنا رجاء ابن محمد السقطي : ثنا رجل ـ قد سمّاه ، ذهب عني اسمه ـ : ثنا روح بن عطاء ابن أبي ميمونة به ؛ إلا أنه قال : (عمران بن حصين) مكان : (سمرة) ! وقال البزار :

« لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ متصل الإسناد إلا من هذا الوجه عن عمران ، وقد رواه غير واحد عن الحسن ، وأسنده روح ، وهو ليِّن الحديث » .

قلت : والراوي عنه ضعيف أيضاً ، وهو شاهين أبو حازم ، وقد نسي البزار اسمه .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف مسنداً ومرسلاً .

٥٦٧٥ - (كُنَّا زمانَ رسُولِ الله ﷺ ، وقليلٌ ما نَجِدُ الطعامَ ، فإذا نحنُ وجدناهُ ؛ لم يَكُنْ لنا مَنادِيلُ ؛ إلا أَكُفَّنَا وسواعِدُنا وأقدَامُنَا ، ثم نُصَلِّي ولا نَتَوَضَّأُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٢٨٢) من طريق عبد الله بن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره . وقال :

« غريب » .

وأخرجه البخاري (٥٤٥٧) من طريق إبراهيم بن المنذر قال : حدثني محمد ابن فليح قال : حدثني أبي : . . . فذكره .

قلت : ومحمد بن أبي يحيى هو ابن فليح ؛ لأن فليحاً يكنى أبا يحيى ، وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحارث ، وبهذا جزم أبو نعيم في « المستخرج » ؛ كما في « الفتح » (٩ / ٥٧٩) ، وقال :

« وقال غيره : هو محمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم شيخ الشافعي ، واسم أبي يحيى سمعان ، وكأن الحامل على ذلك كون ابن وهب يروي عن فليح

نفسه ، فاستبعد قائل ذلك أن يروي عن ابنه محمد بن فليح عنه ، ولا عجب في ذلك . والذي ترجح عندي الأول ؛ فإن لفظهما واحد » .

قلت : ولعل الحافظ يشير بقوله : « غيره » إلى الحافظ المزي ؛ فإنه ساق الحديث في ترجمة (سمعان أبي يحيى الأسلمي) من « التهذيب » (١٢ / ١٣٧ - ١٣٩) ، فإذا ثبت أنه الأول ؛ فينبغي أن نعرف حالهما ، وما قاله العلماء النقاد فيهما ، وبخاصة والد محمد ؛ فإن فيهما كلاماً كثيراً مع كونهما من رجال الشيخين :

أما فليح - وهو ابن سليمان المدني الأسلمي - ؛ فقال ابن معين :

« ضعيف » ، وفي رواية :

« ليس بالقوي ولا يحتج بحديثه » . وقال أبو حاتم :

« ليس بقوي » . وكذا قال النسائي ، وقال مرة :

« ضعيف » .

وكذا قال ابن المديني . وقال أبو داود :

« ليس بشيء » . وقال الحاكم أبو أحمد :

« ليس بالمتين عندهم » .

ومشاه غيرهم ؛ كالعقيلي وابن عدي ، ولم يأت الحافظ ابن حجر في « مقدمة الفتح » في الدفاع عنه بشيء ينفع في تقوية أمره ؛ بل ظاهر كلامه يميل إلى تضعيفه ؛ فقد قال (ص ٤٣٥) :

« احتج به البخاري ، وروى له مسلم حديثاً واحداً ، وهو حديث الإفك ، وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود . وقال الساجي : هو من أهل الصدق ، وكان يهم . وقال الدارقطني : مختلف فيه ، ولا بأس به . وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب ، وهو عندي لا بأس به . (قال الحافظ) :

قلت : لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما ، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب ، وبعضها في الرقاق » .

ويؤيد ما ذكرته : أنه قال فيه في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

وأصرح منه قوله في « الزوائد » (ص ١١٨) ـ وقد ساق له حديثاً آخر ـ :

« قلت : فليح ؛ لا يحتج بما تفرد به » .

وكذلك ضعفه من قبله الحافظ الذهبي ؛ فأورده في كتابه « الضعفاء » ، وقال :

« قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ليس بالقوي » .

وكذا قال في « الكاشف » .

ومثله أو قريب منه : ابنه محمد ؛ قال ابن معين :

« فليح ؛ ليس بثقة ، ولا ابنه » . وقال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : كان ابن معين يحمل على محمد . قلت : فما قولك فيه ؟ قال :

ما به بأس ، ليس بذاك القوي » .

ووثقه ابن حبان والدارقطني .

ولم يزد الحافظ في « المقدمة » على هذا شيئاً . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ليّنه ابن معين » . ولم يزد . وقال في « الضعفاء » :

« ثقة . قال أبو حاتم : ليس بذاك القوي . وقال ابن معين : ليس بثقة ولا أبوه » .

قلت : ومن المحتمل أن يكون ضعفه بسبب أبيه ؛ فإن المضعّفين له أكثر بكثير من الموثقين ، ولعله لذلك استغرب ابن ماجه هذا الحديث ، فلا تطمئن النفس بعد ذلك لحديثه إلا إذا توبع ، وهيهات !

بل قد جاء الحديث من طرق أخرى عن جابر في ترك الوضوء من ما مسته النار ، وليس فيها هذا الذي في حديث فِليح من المناديل !

٥٦٧٦ ـ (« السِّجل » : كَاتِبٌ كانَ للنبي ﷺ) .

منكر . روي من حديث ابن عباس وابن عمر .

١ ـ أما حديث ابن عباس ؛ فيرويه عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عنه .

وله عن النكري طريقان :

الأولى : يحيى بن عمرو بن مالك النكري عن أبيه به .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٤٢٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٦٦٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢٧٩٠) ، والبيهقي في « السنن

الكبرى » (١٠ / ١٢٦) . وضعفه العقيلي بقوله في يحيى :

« لا يتابع على حديثه » . وروى عن يحيى بن معين أنه قال فيه :

« ضعيف » .

وكذلك رواه ابن عدي عنه وعن النسائي . وضعف الحديث أيضاً بقوله :

« ليس بمحفوظ » . وقال الذهبي :

« ضعفه أبو داود وغيره ، ورماه حماد بن زيد بالكذب » .

ثم ساق له مناكير ؛ هذا أحدها .

والأخرى : يزيد بن كعب عن عمرو بن مالك به .

أخرجه أبو داود (٢٩٣٥) ، ومن طريقه البيهقي ، والنسائي في « التفسير » من الكبرى ـ كما في « تحفة المزي » (٤ / ٣٦٦) ـ ؛ كلاهما عن شيخهما قتيبة ابن سعيد : ثنا نوح بن قيس عنه .

وتابعه : نصر بن علي قال : ثنا نوح بن قيس به .

أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (١٧ / ٧٨) .

وفي رواية له : حدثنا نصر بن علي قال : ثنا نوح بن قيس قال : ثنا عمرو بن مالك به نحوه ؛ لم يذكر بينهما يزيد بن كعب . ولفظه :

﴿ يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب ﴾ ؛ قال : كان ابن عباس يقول :

« هو الرجل » .

وهو رواية للنسائي عن قتيبة بن سعيد به ؛ لم يذكر يزيد بن كعب أيضاً كما في « التحفة » ؛ لكنه لم يقل نوح بن قيس عنده : (ثنا) ؛ وإنما عنعنه ، فإن كان التحديث محفوظاً عند ابن جرير ؛ فهو مختصر جداً ليس فيه ما في حديث الترجمة : أن (السجل) كاتب للنبي ﷺ . فعلته بهذا اللفظ يزيد بن كعب ؛ فإنه مجهول ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وقد أورده البخاري وابن أبي حاتم في « كتابيهما » برواية نوح هذا فقط ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولذلك ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يدرى مَنْ ذا أصلاً ، انفرد عنه نوح بن قيس الحداني » .

٢ ـ وأما حديث ابن عمر ؛ فرواه الخطيب في « التاريخ » (٨ / ١٧٥) في ترجمة حمدان بن سعيد البغدادي حدثهم عن ابن نمير عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال :

كان للنبي ﷺ كاتب يقال له : (سجل) ؛ فأنزل الله تعالى : ﴿ يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب ﴾ . وقال الخطيب :

« قال أبو الفتح الأزدي : تفرد به ابن نمير ، إن صح » .

وأقول : أنّى له الصحة وحمدان هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية ! ولذلك ؛ قال الذهبي في ترجمته من « الميزان » .

« أتى بخبر كذب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . . . » .

قلت : فذكره .

وتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« وهذا المتن لا يجوز أن يطلق عليه الكذب ؛ فقد رواه النسائي في « التفسير » وأبو داود في « السنن » من طريق أخرى عن ابن عباس . وأما هذه الطريق ؛ فتفرد بها حمدان ؛ لكن لم أر من ضعَّفه قبل المؤلف » !

وأقول : فهل رأيت من وثقه ؟! ألا يكفي أنه مجهول ؛ لم تعرفه - وأنت الحافظ - إلا في هذه الرواية المنكرة ؟!

أما حديث ابن عباس ؛ فقد سبق أن في الطريق الأولى من اتهم ، وفي الطريق الأخرى مجهول أيضاً .

ولذلك ؛ قال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » عقب حديث ابن عمر :

« وهذا منكر جداً من حديث نافع عن ابن عمر ؛ لا يصح أصلاً ، وكذلك ما تقدم عن ابن عباس من رواية أبي داود وغيره لا يصح أيضاً . وقد صرح جماعة من الحفاظ بوضعه ، وإن كان في « سنن أبي داود » ، منهم شيخنا الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي ، وقد أفردت لهذا الحديث جزءاً على حدته ولله الحمد .

وقد تصدى الإمام أبو جعفر بن جرير للإنكار على هذا الحديث ورده أتم رد ، وقال : « لا يعرف في الصحابة أحد اسمه (السجل) ، وكُتّاب النبي ﷺ معروفون ، وليس فيهم أحد اسمه (السجل) » . وصدق رحمه الله في ذلك ، وهو من أقوى الأدلة على نكارة هذا الحديث ، وأما من ذكره في أسماء الصحابة ؛ فإنما اعتمد على هذا الحديث لا على غيره ، والله أعلم .

وقال ابن القيم في « تهذيب السنن » (٤ / ١٩٦ - ١٩٧) :

« سمعت شيخنا أبا العباس ابن تيمية يقول :

هذا الحديث موضوع ، ولا يعرف لرسول الله ﷺ كاتب اسمه (السجل) قط ، وليس في الصحابة من اسمه (السجل) ، وكتاب النبي معروفون ، لم يكن فيهم من يقال له : (السجل) . قال : والآية مكية ، ولم يكن لرسول الله كاتب بمكة ، و (السجل) : هو الكتاب المكتوب . واللام في قوله : ﴿ للكتب ﴾ ؛ بمعنى على . والمعنى : نطوي السماء كطي السجل على ما فيه من الكتاب . كقوله تعالى : ﴿ وتلَّه للجبين ﴾ (٣٧ : ١٠٣) . وقول الشاعر :

... ... فخر صريعاً لليدين والفم

أي : على اليدين وعلى الفم . والله أعلم » .

قلت : وتابع هؤلاء الحفاظ النقاد الإمامُ الشوكانيُّ في تفسيره « فتح القدير » (٣ / ٤١٨) ؛ فإنه نقل كلام ابن كثير المتقدم ، وسلم به وارتضاه ، وهو حري بذلك لما فيه من العلم والتحقيق .

وكأنه لذلك لم يورد سجلاً هذا ابنُ عبد البر في كتابه « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » . وخالف الحافظ ابن حجر كما تقدم النقل عنه من « اللسان » في تعقبه للذهبي في « ميزانه » في حكمه على الحديث بأنه كذب ؛ فإنه وإن كان ليس صريحاً في كونه يرى صحته ؛ فقد صرح بها في كتابه « الإصابة » ؛ فإنه قال بعد ذكر حديث ابن عباس وابن عمر :

« فهذا الحديث صحيح بهذه الطرق ، وغفل من زعم أنه موضوع . نعم ؛ ورد ما يخالفه . . . » .

ثم ذكر بعض الآثار في أن (السجل) ملك ، وعن ابن عباس ومجاهد :

السجل : الصحيفة .

قلت : لو صح شيء منها - وبخاصة أثر ابن عباس - ؛ لكان دليلاً آخر على بطلان الحديث ! ولكنه لم يصح .

وأما تصحيح الحافظ إياه ؛ فهو غفلة منه عما تقدم نقله عن الحفاظ الذين أبطلوه بالنظر إلى متنه ، وبخاصة قولَ شيخ الإسلام ابن تيمية :

« والآية مكية ، ولم يكن لرسول الله ﷺ كاتب بمكة » .

فوجود مثل هذه النكارة في الحديث مما يجعل النفس لا تطمئن لتصحيحه من حيث إسناده ، ولا سيما ومداره على مجهولين ، ومتهم بالكذب ، والطريق السالمة من ذلك ليس فيها حديث الترجمة الذي فيه النكارة . والله أعلم .

(تنبيه) : ذكر السيوطي في « الدر المنثور » (٤ / ٣٤٠) في جملة من روى الحديث : البيهقي في « سننه » وصححه . ولم أر تصحيحه في المكان الذي سبقت الإشارة إليه ، وأستبعد جداً صدوره منه . فالله أعلم .

٥٦٧٧ - (مَنْ حَجَّ عَنْ والدَيْه بعدَ وفَاتِهِمَا ؛ كتبَ اللهُ له عِتْقاً مِنَ النار ، وكان للمَحْجُوج عنهم أَجْرُ حَجَّة تامَّة ؛ من غير أنْ ينتقصَ من أجورِهِمَا شيء . وما وَصَلَ ذو رَحِمٍ رَحِمَهُ بأفضلَ مِنْ حجَّةٍ يُدْخِلُها عليهِ بعدَ مَوْتِهِ في قَبْرِهِ) .

منكر . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٤٨ / ١) من طريق أحمد بن يزيد بن دينار أبو العوام : ثنا محمد بن إبراهيم عن حنظلة بن أبي سفيان السدوسي عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً .

وذكره السيوطي في « الجامع الكبير » بزيادة في آخره :

« ومن مشى على راحلته عقبه ؛ فكأنما أعتق رقبة » . وقال :

« رواه (هب) وضعفه ، و (ابن عساكر) عن عبد العزيز . . . » .

كذا قال ! وعبد العزيز هذا ثقة ؛ كما في « التقريب » وغيره ، فكان الأولى به أن يذكر من إسناده ما يتبين منه موضع علته ! كما فعلنا نحن ، وإلا ؛ اقتصر على ذكر اسم صحابيِّه ، كما هو غالب صنيعه ! والعلة ممن دون حنظلة (ووقع في الأصل : أبي حنظلة ! وهو خطأ من الناسخ) ؛ قال الحافظ في « لسان الميزان » :

« أحمد بن يزيد بن دينار أبو العوام المدني . روى عن محمد بن إبراهيم الحارثي . . . قال البيهقي :

أحمد وشيخه ؛ مجهولان » .

٥٦٧٨ - (أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، وعَلِيٌّ سَيِّدُ العَرَبِ) .

موضوع . روي من حديث عائشة ، وجابر ، والحسن والحسين ابني علي ، وابن عباس ، وأنس ، وسلمة بن كهيل مرسلاً .

١ - أما حديث عائشة ؛ فله عنها طريقان :

الأولى : قال الحاكم في « المستدرك » (٣ / ١٢٤) : حدثنا أبو العباس محمد ابن أحمد المحبوبي : ثنا **محمد بن معاذ** : ثنا **أبو حفص عمر بن الحسن الراسبي** : ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عنها : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . وفي إسناده عمر بن الحسن ، وأرجو أنه صدوق ، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين » !

وتعقبه الذهبي في « تلخيصه » ؛ فقال رداً لقوله : « صدوق » :

« قلت : أظن أنه هو الذي وضع هذا » .

وأقره الحافظ ابن حجر في « اللسان » .

وتعقبهما الشيخ عبد الله الغماري المغربي في كتيبه « الرد المقنع » ، فقال (ص ٦) :

« وهو تعنت شديد ، وقول بالظن ، والظن أكذب الحديث ، والعجب من الحافظ كيف وافق الذهبي على هذا الحكم المتعنت ، وغفل عما تقتضيه القاعدة في هذا المقام » .

وأقول : العجب منك ! والغافل إنما هو أنت إن لم تكن متغافلاً أو متجاهلاً ! وإلا ؛ فما هي القاعدة التي تضلل القراء بالإشارة إليها ، وتتهم الحافظ بالغفلة عنها ، وأنت تعلم تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث وتوثيق بعض الرواة ؟!! وما نقلته عن ابن أبي حاتم لا يفيدك شيئاً . وقولك عقبه : « ولم يجرحه بشيء » - وهو بمثابة ما لو قال : « مجهول » أو : « لا أعرفه » - فهذا ليس جرحاً ؛ نعم ، ولا تعديلاً أيضاً ؛ كما يفيده كلامه المذكور في « باب بيان درجات رواة الآثار » (١ / ٣٨) ، على أن الراوي عنه محمد بن موسى الجرشي مجروح عنده ؛ كما يفيده قوله في ترجمته (٤ / ١ / ٨٤) :

« شيخ » . فما قيمة مثل هذا الراوي الذي لم يعرفه ابن أبي حاتم إلا من طريق هذا المجروح ؟!

ولذلك ؛ قال الحافظ الذهبي ـ وتبعه الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ :

« لا يعرف . وأتى بخبر باطل متنه : علي سيد العرب » .

فهو ـ إذن ـ مجهول عندهما تبعاً لابن أبي حاتم ، فتعلق الغماري بقول الحاكم « أرجو أنه صدوق » ؛ كالذي يحاول التمسك بخيوط القمر ! على أن الحاكم لم يجزم بصدقه ؛ كما يدل عليه قوله : « أرجو . . . » .

ثم إن في الإسناد علة أخرى ، لعل الغماري لم يتنبه لها ، وهي أن الراوي عن الراسبي محمد بن معاذ ليس هو العنبري الثقة من شيوخ مسلم ، كما يقتضيه قول الغماري عقب تصحيح الحاكم المتقدم :

« قلت : إسناد الحديث نظيف ، ليس فيه كذاب ولا متهم ، وعمر بن الحسن هو الراسبي . . . » إلخ كلامه السابق .

قلت : العنبري هذا توفي سنة (٢٢٣) ، والمحبوبي ـ شيخ الحاكم الذي قال : ثنا محمد بن معاذ ـ مات سنة (٣٤٦) ، فبينهما (١٢٣) سنة ، فلم يدركه ! وفي الرواة بهذا الاسم والنسبة جماعة ، وليس فيهم في هذه الطبقة التي يتمكن المحبوبي من السماع منهم ؛ سوى محمد بن معاذ بن فهد الشعراني أبو بكر النهاوندي ؛ قال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

« واهٍ ، روى عن إبراهيم بن ديزيل ، بقي إلى سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة » .

قلت : فهو ـ إذن ـ آفة هذا الحديث إن سلم من شيخه الراسبي المجهول .

فأين النظافة التي ادعاها الغماري لهذا الإسناد ، وفيه هذا الواهي عند الحافظين ، وقد ساق له الحافظ حديثاً آخر قال فيه الحافظ ابن عساكر :

« حديث منكر جداً » .

وسيأتي له حديث آخر مثله في النكارة برقم (٥٧٠٦) ؟!!

هذه هي حال الطريق الأولى ، فلننظر إلى الطريق :

الأخرى : يرويها **أحمد بن عبيد بن ناصح** : ثنا **الحسين بن علوان** عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به .

رواه الحاكم شاهداً للطريق الأول ، فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : وضعه ابن علوان » .

قلت : وقال الحافظ في « اللسان » :

« وابن علوان تقدم أنه كذاب » .

قلت : والراوي عنه أحمد بن عبيد بن ناصح ؛ ليِّن الحديث ؛ كما في « التقريب » .

٢ - وأما حديث جابر ؛ فذكره الحاكم أيضاً شاهداً لحديث عائشة الذي قبله من رواية **عمر بن موسى الوجيهي** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : عمر وضاع » . وقال الحافظ :

« كذبوه » .

قلت : واستشهاد الحاكم بحديث عمر هذا وحديث ابن علوان من أكبر الأدلة على تساهله في التصحيح ، هذا التساهل الذي استغله الغماري فطعن بسببه على الذهبي ونسبه إلى التعنت الشديد لحكمه على الحديث بالوضع ، ثم ألحق به

الحافظ العسقلاني لموافقته الذهبي على الوضع كما تقدم !!

٣ ـ وأما حديث الحسن بن علي ؛ فيرويه محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني : ثنا قيس بن الربيع عن ليث بن أبي سليم عن أبي ليلى عنه به نحوه . وزاد :

فلما جاء علي رضي الله عنه ؛ أرسل رسول الله ﷺ إلى الأنصار ، فأتوه ، فقال لهم :

« يا معشر الأنصار ! ألا أدلكم على ما إنْ تمسكتم به لن تضلوا بعده ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله . قال :

« هذا علي ؛ فأحبُّوه بحبي ، وكرِّموه لكرامتي ؛ فإن جبريل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عز وجل » .

رواه الطبراني (٢٧٤٩) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء :

١ ـ ليث ؛ ضعيف ؛ كان اختلط .

٢ ـ قيس بن الربيع ؛ ضعيف .

٣ ـ إبراهيم بن إسحاق الصيني ؛ قال الذهبي :

« قال الدارقطني : متروك » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٣٢) ؛ لكن تحرّف اسمه عليه أو على الناسخ أو الطابع ؛ فقال :

« رواه الطبراني ، وفيه إسحاق بن إبراهيم الضبي (كذا) ، وهو متروك » .

٤ ـ محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ وهو شيخ الطبراني فيه ـ؛ تكلم بعضهم فيه ، كما بينته في مقدمة كتابه « سؤالات ابن أبي شيبة شيوخه » ، والحمل فيه على شيخه هو المتوجه .

٤ ـ وأما حديث الحسين بن علي ؛ فيرويه حسين الأشقر : ثنا قيس بن الربيع عن زبيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحسين بن علي قال : قال رسول الله ﷺ :

« يا أنس ! إن علياً سيد العرب » . فقالت عائشة رضي الله عنها : ألست سيد العرب ؟ قال : . . . فذكره .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٣٨) : حدثنا عبد الوهاب بن العباس الهاشمي : ثنا أحمد بن الحسين الصوفي : ثنا محمد بن خلف بن عبد العزيز المقرئ : ثنا حسين الأشقر به . وقال :

« غريب من حديث زبيد ، تفرد به قيس » .

قلت : شيعي ضعيف ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق تغير لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به » .

قلت : والسند إليه غير صحيح ؛ فيه من تكلم فيه :

الأول : حسين الأشقر ـ وهو ابن الحسن ـ؛ قال الحافظ :

« صدوق يهم ، ويغلو في التشيع » .

الثاني : أحمد بن الحسين الصوفي ـ وهو أبو الحسن ، يعرف بالصوفي الصغير ـ؛

له ترجمة في « تاريخ بغداد » (٤ / ٩٨ ـ ٩٩) ، و « الميزان » ، و « اللسان » ، قال ابن المنادي :

« كتبت عنه على معرفة بِلِينِهِ ، والذين تركوه أحمد وأكثر » .

الثالث : عبد الوهاب بن العباس الهاشمي ؛ ترجمه الخطيب (١١ / ٢٩) برواية اثنين آخرين ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

٥ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للدارقطني في « الأفراد » ، وقد رواه من طريقه ابن الجوزي في « العلل » بسنده عن خارجة ابن مصعب عن ابن جريج عن عطاء عنه مرفوعاً به . وأعله ابن الجوزي بقوله :

« قال يحيى : خارجة ليس بثقة . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به » .

قلت : هو أسوأ حالاً مما يفيده هذا النقل عن ابن حبان ؛ فقد قال في « المجروحين » (١ / ٢٨٨) :

« كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره ، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم ، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل[١] الاحتجاج بخبره » . ولهذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكان يدلس عن الكذابين . ويقال : إن ابن معين كذبه » .

٦ ـ وأما حديث أنس ، فيرويه عبيد الله بن يوسف الجبيري قال : حدثنا عمر ابن عبد العزيز الذارع قال : ثنا خاقان بن عبد الله بن الأهتم[٢] قال : نا حميد

---

(١) كذا الأصل ، وفي « التهذيب » : « لا يجوز » . وكذا في « العلل » كما تقدم .

(٢) الأصل : (ابن إبراهيم)! والتصويب من « الجرح » و « المجمع » .

الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال :

« من سيد العرب ؟ » قالوا : أنت يا رسول الله ! قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن حميد إلاّ خاقان ، ولا عن خاقان إلا عمر بن عبد العزيز ، تفرد به عبيد الله الجُبَيْري » .

قلت : هو صدوق ؛ كما في « التقريب » ، والعلة ممن فوقه ، وأعله الهيثمي (٩ / ١١٦) بخاقان ، فقال :

« ضعفه أبو داود » .

قلت : ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٤٠٥) برواية جمع عنه غير عمر الذارع هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ووقع في « الميزان » منسوباً لجده : (الأهتم) ، وقال :

« خاقان بن الأهتم ؛ ضعفه أبو داود . ولا أعرفه » .

وكذا في « اللسان » ؛ لكن وقع فيه (خازم بن الأهتم) .

هكذا (خازم) وبعد (ابن) بياض ، وزاد على الذهبي فقال :

« قال الدارقطني في « العلل » : ليس بالقوي . قلت : روى عن علي بن زيد ، وعنه مسدد » .

وبالجملة ؛ فأمر هذا الرجل دائر بين الضعف وجهالة الحال .

لكن الراوي عنه عمر بن عبد العزيز الذارع لم أجد له ترجمة فيما عندي من

المصادر ، فالظاهر أنه مجهول ، فهو آفة هذه الطريق . والله أعلم .

ثم إن الحديث قد روي مرسلاً أيضاً بلفظ آخر ، هو أقرب من لفظه ؛ ولكنه لا يصح أيضاً من قبل إسناده ، وهو التالي :

٧ ـ وأما حديث سلمة بن كُهيل ؛ فيرويه أحمد بن خالد الحروري : حدثنا محمد بن حميد : حدثنا يعقوب بن عبد الله الأشعري عن جعفر عن سلمة بن كهيل قال : مر علي بن أبي طالب على النبي ﷺ وعنده عائشة ، فقال لها :

« إذا سرّكِ أن تنظري إلى سيد العرب ؛ فانظري إلى علي بن أبي طالب » . فقالت : يا نبي الله ! ألست سيد العرب ؟ فقال :

« أنا إمام المسلمين ، وسيد المتقين . إذا سرك . . . » إلخ .

أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١١ / ٨٩ ـ ٩٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٢١١ ـ ٢١٢) وقال :

« لا أصل له ، وإسناده منقطع ، ومحمد بن حميد ؛ قد كذبه أبو زرعة وابن وارة . وقال ابن حبان : ينفرد عن الثقات بالمقلوبات » .

قلت : وجعفر : هو ابن أبي المغيرة القُمي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وكذا قال في يعقوب بن عبد الله الأشعري .

وأحمد بن خالد الحروري ؛ أورده الأمير ابن ماكولا في هذه النسبة من « الإكمال » (٣ / ٣١ ـ ٣٢) وقال :

« لست أدري إلى أي شيء نسب » .

ونقله عنه السمعاني ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . والله أعلم .

وقول ابن الجوزي : « منقطع » ؛ يعني : أنه مرسل ؛ لأن سلمة بن كهيل تابعي لم يدرك القصة .

والخلاصة : أن الحديث ضعيف من جميع طرقه ، لا يصلح شيء منها لتقويته ، فقول الغماري (ص ٦) :

« فالحديث بطريق أنس وطريق عائشة لا يبعد أن يكون من قبيل الحسن لغيره » !

محاولة فاشلة ؛ لأن مدار الطريقين المشار إليهما على مجهولين لا يعرف حالهما ، ومن المحتمل كونهما من الشيعة ؛ فإن الحديث لو صح كان دليلاً على تفضيل علي رضي الله عنه على الخلفاء الثلاثة ! وهذا باطل ؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة ، وقد كنت أشرت إلى بعضها في مقدمة تعليقي على رسالة « بداية السول » (ص ٢٨) ، وهو وَجْهُ حُكْمِ الذهبيِّ والعسقلاني بالبطلان على الحديث ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ الغماري ولم يستطع الجواب عنه مطلقاً إلا مراوغة ؛ فإنه قال :

« . . . فمعنى قوله : « علي سيد العرب » أنه ذو الشرف والمجد فيهم » !

فتجاهل الشطر الأول من الحديث : « أنا سيد ولد آدم . . . » ! فإنه صريح في تفضيله ﷺ على ولد آدم جميعهم ، وهو الوجه الأول الذي استدل به العز بن عبد السلام رحمه الله على تفضيله ﷺ على الأنبياء في رسالته المذكورة آنفاً ؛ فقال عقب الحديث :

« والسيِّد : من اتصف بالصفات العلية ، والأخلاق السَّنية . وهذا مشعر بأنه أفضل منهم في الدارين . . . » إلخ .

فلو صحَّ الشطر الثاني من الحديث ؛ كان دليلاً واضحاً على تفضيل علي على العرب جميعهم ، ومنهم أبو بكر وعمر ! وذلك باطل بداهة ، لا يخفى على الغماري لولا غلبة الهوى ، والتعصب للشيعة ! وهذا جلي جداً في رسائله وتعليقاته ، ومنها رده هذا ؛ فإنه زعم فيه أنه لا يجوز الصلاة على الصحابة تبعاً للنبي ﷺ وآله ، وادعى أنها بدعة ! فقال ما نصه بالحرف الواحد (ص ٩ ـ ١٠) :

« وننبه هنا على خطأ وقع من جماهير المسلمين ، قلّد فيه بعضهم بعضاً ، ولم يتفطن له إلا الشيعة ، ذلك أن الناس حين يصلون على النبي ﷺ يذكرون معه أصحابه ، مع أن النبي ﷺ حين سأله الصحابة فقالوا : كيف نصلي عليك ؟ أجابهم بقوله : « قولوا : اللهم صل على محمد وآل محمد » وفي رواية : « اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته » ولم يأت في شيء من طرق الحديث ذكر أصحابه ، فذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ زيادة على ما علمه الشارع واستدراك عليه ، وهو لا يجوز » .

فأقول :

أولاً : الصلاة المذكورة هي من الصِّيغ التي علمها النبي ﷺ أصحابه أن يقولوها بعد التشهد ، ولا أعلم أحداً من المسلمين يذكرون فيها أصحابه ﷺ ، فهي فرية منه عليهم تضاف إلى فرياته الأخرى ، وما أكثرها !

ثانياً : إن فرض أن أحداً فعل ذلك ؛ فنحن معه في الإنكار عليه ؛ لأنه بدعة ، واستدراك على الشارع الحكيم كما قال هو ، ولذلك ؛ فنحن ننكر زيادة السيادة في

الصلوات الإبراهيمية ، فما بال هذا الشيخ ينكر علينا إنكارنا هذا (ص ٢٠) ويبالغ في ذلك وينسبنا إلى الجهل بقواعد علم الأصول ، فيقول :

« فنحن حين نذكر السيادة في الصلاة على النبي ﷺ لم نزدها من قبل أنفسنا ، ولكن من قوله ﷺ : « أنا سيد ولد آدم » . فضممنا هذا الحديث إلى حديث الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وعملنا بالدليلين » ! ثم قال :

« والمبتدع الألباني ، وقع في البدعة التي ينعاها علينا ، وهو لا يشعر لضعف فهمه ، وقلة إدراكه ، فهو حين يصلي على النبي ﷺ في خطبة كتبه يصلي على أصحابه معه ، وزيادة الصحابة بدعة لما تقدم بيانه » !!

هذا كلامه عامله الله بما يستحق ! وأقل ما يقال فيه : (رمتني بدائها وانسلت) ؛ فإنه ينسبني إلى البدعة ويسميني مبتدعاً - وأنا بفضل الله تعالى من أشد الناس تمسكاً بالسنة ومحاربة للبدعة ، يعلم ذلك القاصي والداني - ؛ لأني أصلي على أصحابه ﷺ معه ، وهو مذهب جماعة من العلماء ، ومنهم الإمام البخاري ، وفي ذلك أحاديث معروفة ، من ذلك قوله ﷺ :

« اللهم ! صلِّ على آل أبي أوفى » .

كما بينه الحافظ العسقلاني في « فتح الباري » (١١ / ١٦٩ - ١٧٠) ، والحافظ السخاوي في « القول البديع » وغيرهما ، وعليه جرى كثير من أهل العلم في كتبهم ؛ كالإمام الشافعي في كتابه العظيم « الرسالة »[1] ، والشاطبي - القائل بعموم : « كل بدعة ضلالة » في كتابيه : « الاعتصام » و « الموافقات » - ، وابن تيمية في كثير من رسائله وفتاويه ، وابن حجر في « الفتح » ، والسخاوي في

---

(١) على ما نقله السخاوي في كتابه المذكور .

« القول البديع » وغيرهم كثير وكثير جداً ، أفمبتدعة هؤلاء - ويحك ! - أم هو التعصب والتشيع ؟!

وإن مما يدل القارئ على أنه هو المتصف بما رماني به من البدعة وضعف الفهم والإدراك : أنه احتج على زعمه بدعية ذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ بقوله : « إنها زيادة على تعليمه ﷺ واستدراك عليه » !

فهذه الحجة في غير محلها ؛ لأن ذكر الصحابة ليس في الصلاة الإبراهيمية التي علمها رسول الله ﷺ أصحابه ، ولا أحد يزيدها فيها ، وموضع إنكاره إنما هو خطبة الكتاب كما سبق ، وهي ليست من تعليمه ﷺ ، ولذلك ؛ تتنوع الخطب من العلماء ؛ لأنه لا توقيف فيها ، وما ذِكْرُهُم فيها معه ﷺ في الصلاة عليه إلا كالترضي عنهم .

وقوله المذكور ؛ هو صحيح في نفسه ؛ بل هي قاعدة هامّةٌ عند أهل السنة ؛ ولكن يظهر أنه نقله عن غيره ؛ دون أن يؤمن به إلا لإقامة الحجة على خصمه بزعمه ! وإلا ؛ لما أجاز لنفسه أن يزيد في الصلوات الإبراهيمية لفظ : « سيدنا » ! ولم تصح فيها ، ويسوغ ذلك بقوله (ص ٢٠) :

« . . لم نزدها من قبل أنفسنا ، ولكن قوله ﷺ : أنا سيد ولد آدم » !

فنسي أو تناسى أنها : « زيادة على ما علّمه الشارع ، واستدراك عليه ، وهو لا يجوز » !

وما مثله إلا مثل من يزيد في التشهد ألفاظاً هي في نفسها حق ؛ ولكن الشارع الحكيم لم يشرعها ؛ كما لو قال : « التحيات لله [الخالق البارئ المصور] والصلوات . . . » ! فهل يفعل هذا إلا مبتدع أنوك ! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة

إلا بالله .

ثم بدا لي وجهٌ آخر يتأكَّد به بطلان قوله : « وعلي سيد العرب » رواية ، وذلك : أن الشطر الأول من حديث الترجمة : « أنا سيد ولد آدم » قد تواتر عنه ﷺ من رواية جمع من الصحابة بأسانيدَ صحيحة عنهم ، وهم :

أولاً : أبو هريرة : رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة » (٧٩٢) .

ثانياً : جابر بن عبد الله . من طريق أخرى غير طريق الراسبي : عند الحاكم أيضاً ، ووهّاه الذهبي .

ثالثاً : أنس بن مالك : رواه أحمد والدارمي والبخاري في « التاريخ » ؛ وأحد إسناديه جيد .

رابعاً : عبد الله بن سلام : عند ابن حبان ، وهو مخرج في « الظلال » (٧٩٣) .

خامساً : أبو سعيد الخدري : رواه الترمذي وحسنه . وهو مخرج مع ما قبله في « الصحيحة » (١٥٧١) .

سادساً : حذيفة بن اليمان : رواه أحمد (٥ / ٣٨٨) ، والطبراني في « الأوسط » ، والحاكم (٤ / ٥٧٣) .

سابعاً : عبادة بن الصامت : رواه الحاكم أيضاً (١ / ٣٠) .

قلت : فمجيء الحديث بهذه الطرق دون زيادة « وعلي سيد العرب » ؛ يؤيد أنها زيادة منكرة باطلة ، دسها فيه من لا خَلاق له من الشيعة الرافضة .

٥٦٧٩ ـ (أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخْرَ ، وأبوكِ ـ يعني : أبا بكر ـ سَيِّدُ كُهُولِ العَرَبِ ، وعليٌّ سيدُ شبابِ العربِ) .

ضعيف جداً . أخرجه القطيعي في « زوائده على فضائل الصحابة لأحمد » (١ / ٣٩٤ / ٥٩٩) قال : حدثنا محمد بن سليمان قال : ثنا عبد الملك بن عبد ربه أبو إسحاق الطائي قال : خلف بن خليفة قال : سمعت ابن أبي خالد يقول : نظرت عائشة إلى النبي ﷺ فقالت : يا سيد العرب ! فقال لها رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ؛ مسلسل بالعلل من أوله إلى آخره :

الأولى : الإرسال ؛ لأن ابن أبي خالد ـ واسمه إسماعيل ـ تابعي لم يدرك القصة .

الثانية : خلف بن خليفة ؛ وإن كان من رجال مسلم ؛ فإنما أخرج له في الشواهد ، ثم إنه كان اختلط .

الثالثة : عبد الملك هذا ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« منكر الحديث ، له خبر واهٍ في « خصائص النسائي » ، وآخر عن الوليد بن مسلم موضوع » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

الرابعة : محمد بن سليمان ـ وهو ابن بالويه أبو بكر العلاف ـ ؛ له ترجمة في « تاريخ بغداد » (٥ / ٣٠٠) ، مات سنة (٣٠٧) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » بزيادة :

« والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة إلا ابنَي الخالة يحيى وعيسى » وقال :

« رواه ابن عساكر عن عائشة » .

٥٦٨٠ - (إن يمينَ ملائكةِ السَّمَاءِ : والذي زيَّن الرِّجَالَ باللحى ، والنساءَ بالذوائِب !) .

منكر جداً . رواه ابن عساكر في ترجمة الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشبي : قال الخليل بن أحمد البستي : ثنا أبو عبد الله **محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي** - وسمعته يقول : لي مئة وعشرون سنة ، وقد كتبت الحديث ، ولقيت أبا الوليد الطيالسي والقعنبي وجماعة من هذه الطبقة . ثم ذكر أنه تصوف ودفن الحديث الذي كتبه أول مرة ، ثم كتب الحديث بعد ذلك وأنه حفظ من الحديث العتيق حديثاً واحداً ، وهو ما حدثنا به - عن محمد بن المنهال الضرير : ثنا يزيد بن زريع : ثنا روح بن القاسم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : . . . فذكره . قال ابن عساكر :

« هذا حديث منكر جداً ، وليت النهاوندي نسيه فيما نسي ؛ فإنه لا أصل له . والله أعلم » .

كذا في ترجمة محمد بن معاذ هذا من « اللسان » زيادة على ما في « الميزان » ، ووافقه على قوله فيه :

« واهٍ ، روى عن إبراهيم بن ديزيل ، بقي إلى سنة ٣٣٤ » .

قلت : كذا وقع في « اللسان » موقوفاً ، فلينظر هل هو كذلك في « تاريخ دمشق » لابن عساكر ، فإن المجلد الذي فيه ترجمة « عبد العزيز » لم يطبع بعد[1] ، والمخطوطة لا سبيل إليها وأنا في عمان .

٥٦٨١ - (دعا نبيٌّ مرةً على قَوْمِهِ ، فقيل له : يُسلَّط عليهم عدواً من غيرهم ؟ فقال : لا . فقيل : الجوع ؟ فقال : لا . فقيل : فما تريد ؟ قال : موتاً ذفيفاً ؛ يَحْرِقُ القَلْبَ ويقلُّ العدَدَ . فأرسلَ عليهم الطوفان) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع الصيداوي في « معجم الشيوخ » (ص ٨٤ - ٨٥) من طريق مقدام بن داود : حدثنا أسد بن موسى : حدثنا روح بن مسافر : حدثنا أبو إسحاق عن عمارة بن عبد عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه ثلاث علل :

الأولى : عُمارة بن عبد ؛ مجهول ؛ لم يرو عنه غير أبي إسحاق ، وهو السبيعي .

الثانية : روح بن مسافر ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو داود وغيره : متروك » .

الثالثة : مقدام بن داود ؛ قال ابن أبي حاتم ، وابن يونس :

« تكلموا فيه » . بل قال النسائي :

« ليس بثقة » .

---

(١) ثم طُبع ، والحديث فيه (٣٦ / ٣٤٦) - موقوفاً - . (الناشر) .

٥٦٨٢ ـ (إِنَّهمْ كَانوا لأَصْحَابِنَا مُكْرِمِينَ ، وإني أحبُّ أَنْ أُكافِئَهُمْ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٩٧) من طريق **طلحة بن زيد** عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي قتادة قال :

قدم وفد النجاشي على النبي ﷺ . فكان يخدمهم ، فقال له أصحابه : نحن نكفيك يارسول الله ! قال : . . . فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته طلحة بن زيد ـ وهو الرقي ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك . قال أحمد ، وعلي ، وأبو داود : كان يضع الحديث » .

٥٦٨٣ ـ (أتاني جِبريلُ ، فَحَمَلَني على جَنَاحِهِ الأيمنِ ، فكنتُ مِنْ ربي عز وجل كقاب قوسينِ أو أدنى . . . وذكر الحديث) .

باطل . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ١٣٦ ـ ١٣٧) قال : حدثنا **محمد بن العباس** : حدثنا محمد بن أبي الثلج : حدثنا يوسف بن موسى القطان : حدثنا وكيع بن الجراح عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره هكذا ، لم يذكر تمامه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير محمد بن العباس ، وهو أبو علي البغدادي ، وفي ترجمته ساق ابن جميع هذا الحديث ، وهو على شرط الخطيب ؛ ولكنه لم يورده ، ولذلك ؛ قال الدكتور المعلق عليه :

« لم أجد له ترجمة » .

وفاته أنه أورده الذهبي في « الميزان » لهذه الرواية ، فقال :

« . . . عن محمد بن أبي الثلج ، بغدادي . عن يوسف بن موسى القطان بخبر باطل . وعنه ابن جميع » .

قلت : يشير إلى هذا الحديث ، ووافقه الحافظ في « اللسان » ، ووقع فيه (محمد ابن أبي المليح) ! وهو تحريف مطبعي .

ووجه حكمهما على الحديث بالبطلان بعد جهالة راويه محمد بن العباس أنه مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على أن الذي دنا وصار بينه وبين محمد ﷺ قدر قوسين إنما هو جبريل عليه السلام . انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية .

٥٦٨٤ ـ (رأيتُ على بَابِ الجنَّةِ مكتوباً : لا إلهَ إلا اللهُ محمدٌ رسولُ اللهِ ، عليٌّ أخو رسولِ اللهِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٠٣) ، وابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (٢ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠) ، والقطيعي في « زوائده على فضائل الصحابة لأحمد » (٢ / ٦٦٥) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٦ / ١٨ / ٢) عن أبي يعلى حمزة بن داود الأبلي قال : ثنا سليمان بن الربيع النهدي الكوفي قال : ثنا كادح بن رحمة قال : حدثنا مسعر عن عطية عن جابر مرفوعاً به . وقال ابن عدي :

« كادح ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه في أسانيده ولا في متونه » . وقال الحاكم وأبو نعيم :

« روى عن مسعر والثوري أحاديث موضوعة » .

قلت : وهذا منها ؛ كما جزم الذهبي وتبعه العسقلاني .

وسليمان بن الربيع النهدي ؛ تركه الدارقطني .

وحمزة بن داود ؛ قال الدارقطني :

« ليس بشيء » .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد قال ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ١٤٣) : حدثنا محمد بن موسى أبو بكر - أمير ساحل الشام بصيدا - : حدثنا أبو نصر فتح بن أبلج : حدثنا داود بن سليمان : حدثني سليمان بن الربيع به .

لكن من دون ابن الربيع لم أعرفهم ؛ غير أبي بكر الأمير ؛ فله ترجمة مختصرة جداً في « الأنساب » (١ / ٥١٩) ، وفي « تاريخ دمشق » أوسع منه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم إن الحديث ؛ رواه القطيعي (١١٣٥) بإسناده السابق الواهي عن كادح قال : نا الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به . وقال في آخره :

« علي أخي ، وصاحب لوائي » .

فذكر الحسن بن أبي جعفر - وهو ضعيف - مكان مسعر . وأبا الزبير - وهو مدلس - مكان عطية - وهو ضعيف - .

وبالجملة ؛ فآفة هذا الحديث كادح هذا ، وقد عرفت أنه يروي الأحاديث الموضوعة عن الثقات ، وقد قال ابن حبان في كتابه « المجروحين» (٢ / ٢٢٩) :

« كان ممن يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان

المتعمد لها ، أو غفل عن الإتقان حتى غلب عليه الأوهام الكثيرة ، فكثر المناكير في روايته ، فاستحق بها الترك » .

ثم ساق له أحاديث ـ هذا منها ـ من الطريق الأولى ، وقال :

« له نسخة كتبناها عنه ، أكثرها موضوعة ومقلوبة » .

(تنبيه) : نقل الدكتور تدمري في تعليقه على « معجم الشيوخ » عن الشيخ محمد الباقر المحمودي ـ والظاهر أنه شيعي ـ أنه خرج الحديث بروايتين ساقهما ، ولفظهما واحد ! عزا الأولى لابن عدي في « الكامل » ، والأخرى للإمام أحمد في (باب فضائل علي رضي الله عنه) ! فأقول ـ والله المستعان ـ :

في هذا التخريج ثلاثة أوهام فاحشة :

الأولى : سكوتهما عن الحديث ! وهو موضوع بشهادة الحفاظ المتقدمين : ابن حبان ، والذهبي ، والعسقلاني .

الثانية : إيهامهما القراء أن للحديث روايتين ! والحقيقة أنها رواية واحدة مدارها على كادح ؛ كما سبق .

الثالثة : عزوهما الحديث للإمام أحمد في الباب المذكور ! وهذا خطأ ؛ لأن أحمد لا دخل له في الحديث ، ولا رواه ، وإنما هو من زوائد القطيعي عليه ؛ كما سبق ذكره في تخريجي إياه .

ومثل هذا الوهم يقع فيه كثير من المتعلِّقين بهذا العلم ، وبخاصة الشيعة منهم ، وبعضهم قد يفعلون ذلك عمداً تدلسياً وتضليلاً !

وبهذه المناسبة أقول :

إن الأحاديث المروية في كتاب « فضائل الصحابة » للإمام أحمد ثلاثة أنواع :

الأول : من رواية أبي بكر القطيعي عن عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه .

الثاني : من رواية القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن شيوخه غير أبيه .

الثالث : من رواية القطيعي عن شيوخه غير عبد الله بن أحمد .

ومن لا علم عنده بالأسانيد وطبقات الرواة يتوهم من مجرد رؤيته الحديث في كتاب « الفضائل » أنه من رواية أحمد ! وليس كذلك . فينبغي التنبه لهذا حتى لا ينسب للإمام أحمد من الحديث ما لم يروه فيساء إليه ، كما هو الشأن في هذا الحديث الموضوع . والله ولي التوفيق .

٥٦٨٥ - (يا مُعَاذُ ! إنَّ المؤمنَ لدى الحقِّ أسِيرٌ ، إنَّ المؤمنَ قيَّده القرآنُ عن كثيرٍ من شَهَوَاتِهِ ، وأن يهلَكَ فيما يهوى .

يا معاذ ! إنَّ المؤمنَ لا تَسْكُنُ روعَتُهُ ولا اضطرابُهُ حتى يخلفَ الجِسْرَ وراءَ ظَهْرِهِ ، فالقرآنُ دَلِيلُهُ ، والخوفُ مَحَجَّتُهُ ، والشَّوْقُ مطيَّتُهُ ، والصلاةُ كهفُهُ ، والصومُ جنتُه ، والصدقةُ فكاكُه ، والصِّدْقُ أميرُه ، والحياءُ وزيره ، وربُّهُ وراءَ ذلك بالمرصاد .

يا معاذ ! إنَّ المؤمنَ يُسْألُ يومَ القيامةِ عن جَميعِ سَعْيِهِ ؛ حتى كُحْلِ عينيهِ .

يا معاذُ ! إني أحبُّ لك ما أحبُّ لنَفْسِي ، وأنهيتُ إليكَ ما أنهى إليَّ جبريلُ ، فلا أَلْفَيَنَّكَ تأتي يومَ القيامةِ وأَحَدٌ أسعدُ بما آتاه اللهُ منكَ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٣١) من طريق إسحاق بن

أبي حسان : ثنا أحمد بن أبي الحواري : ثنا يونس الحذاء عن أبي حمزة عن معاذ ابن جبل مرفوعاً .

وتابعه على الفقرتين الأخيرتين : أبو حاتم الرازي برواية ابنه عنه - كما في « تفسير ابن كثير » (٢ / ٥٥٩) - : حدثنا أحمد بن أبي الحواري به نحوه . وقال : (أبي حمزة الشيباني) .

قلت : ولم أعرفه ، ولم يذكره الدولابي في « الكنى » ولا الذهبي في « المقتنى » .

وكذلك لم أعرف الراوي عنه : يونس الحذاء .

وابن أبي الحواري ؛ ثقة من رجال « التهذيب » .

وكذا إسحاق بن أبي حسان ؛ وثَّقه الدارقطني ، وأبو حسان جده ، واسم أبيه إبراهيم ، وكنية إسحاق أبو يعقوب الأنماطي ، مات سنة (٣٠٢) كما في « تاريخ بغداد » (٦ / ٣٨٤ - ٣٨٥) .

ومع جهالة تابعي الحديث والراوي عنه تجرأ الشيخ نسيب الرفاعي في « مختصر ابن كثير » فصحَّحه ليس بإيراده فيه فقط ؛ بل وبتصريحه بذلك في فهرسه (٢ / ٤٦٢) ! وتبعه على ذلك بلديه الصابوني ؛ فأورده في « مختصره » أيضاً (٢ / ٣١٩ - ٣٢٠) ! وإن مما لا شك فيه أن تصحيحهما إياه لم يقم على بحث منهما في تراجم رجاله ؛ فإنهما من أبعد الناس عن هذا العلم ، وإنما كان ذلك منهما اعتباطاً ، أو استحساناً عقلياً ، أو اغتراراً بسكوت ابن كثير عليه ! جاهلين أنه قد ساقه بإسناده فبرئت ذمته منه . والله تعالى هو الهادي .

ثم رواه أبو نعيم (١ / ٢٧) من طريق أبي عبد الله القشيري عن أبي

حاجب عن عبد الرحمن عن معاذ ، وعن غالب بن شهر عن معاذ ، وعن مكحول عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ به نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم كالذي قبله .

أبو عبد الله القشيري ، وأبو حاجب ، وغالب بن شهر ؛ لم أعرفهم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٦٨٦ - (إنَّ اللهَ يُصلِّي على مَيَامِنِ الصُّفُوفِ) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وإنما هو من التحريفات الكثيرة للأحاديث النبوية التي وقعت في كتاب « مختصر تفسير ابن كثير » للشيخ نسيب الرفاعي (٣ / ٣٨٦) بسبب العجلة في الاختصار والنقل أولاً ، وجهله بالأحاديث ثانياً ! وأصل هذا الحديث في أصله « تفسير ابن كثير » إنما هو بلفظ :

« إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف » .

وهو حديث معروف ، وإن كان ابن كثير لم يخرجه ، فقد رواه أبو داود وغيره عن عائشة رضي الله عنها ؛ ولكنه بهذا اللفظ خطأ أيضاً ، والصواب فيه :

« . . . على الذين يَصِلون الصفوف » .

وقد كنت بينت ذلك في « المشكاة » برقم (١٠٩٦) .

٥٦٨٧ - (ما بَغَتِ امْرَأَةُ نبيٍّ قط) .

موقوف . أخرجه الطبري في « التفسير » (١٢ / ٣١) من طريق أبي عامر الهمداني عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

وكذا أورده السيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ٣٣٥) من رواية عبد الرزاق والفريابي وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن عساكر . وزادوا :

وقوله : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾ يقول : إنه ليس من أهلك الذين وعدتُك أن أنجيهم معك .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين الضحاك وابن عباس ؛ فإنه لم يلقه ؛ كما أفاده غير واحد .

وأبو عامر الهمداني ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في « الكنى » ، ولا الذهبي في « المقتنى » ، وفي الرواة عن الضحاك بن مزاحم عطية بن الحارث أبو روق الهمداني ، فمن المحتمل أن يكون هو هذا ، ويكون له كنيتان . والله أعلم .

ثم رواه الطبري من طريق ابن يمان عن سعيد عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس به ؛ دون الزيادة .

وهذا ضعيف أيضاً ؛ ابن يمان اسمه يحيى ، وشيخه سعيد اثنان ذكرهما المزي في شيوخه : أحدهما أبو سنان سعيد بن سنان الشيباني ، والآخر سعيد بن الوليد الضبعي ، وهذا لم أجد له ترجمة ، والأول من رجال مسلم ، ولم يتبين لي أيهما المراد هنا .

وأما يحيى بن يمان ؛ فهو من رجال مسلم أيضاً ؛ لكن قال الحافظ :

« صدوق عابد يخطئ كثيراً ، وقد تغير » .

قلت : وقد خولف في إسناده ومتنه ؛ فأخرجه الطبري والحاكم (٢ / ٤٩٦) من طريق الثوري وابن عيينة عن موسى بن أبي عائشة عن سليمان بن قَتَّة

قال : سمعت ابن عباس يسأل - وهو إلى جنب الكعبة - عن قول الله تعالى :
﴿ فخانتاهما ﴾ قال :

« أما إنه لم يكن بالزنا ؛ ولكن كانت هذه تخبر الناس أنه مجنون ، وكانت هذه تدل على الأضياف » .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير سليمان بن قتة ، وثقه ابن معين وغيره ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٣١١) ، وله ترجمة في « التعجيل » .

وبالجملة ؛ فالحديث باللفظ الأول ضعيف السند مع وقفه ، وأما قول نسيب الرفاعي في فهرس « مختصره » (٢ / ٣٤٠) :

« وروي مرفوعاً » ؛ فمما لا أصل له ألبتة ؛ بل هو من كيسه !

٥٦٨٨ - (غَفَرَ لكَ ولصاحِبِكَ . قاله لمن دعا لصَاحِبِهِ الذي حملَهُ أنْ يدعوَ له عند الركنِ والمقام) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٢٤) من طريق قريش بن إسماعيل بن زكريا عن الحارث بن عمران عن محمد بن سوقة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

كنت أطوف مع النبي ﷺ ، فسمع رجلاً يقول : اللهم ! اغفر لفلان . فقال : « مه ؟ » . فقال : يا رسول الله ! رجل حَمَّلني أن أدعو له عند الركن والمقام . فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ قريش هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ لكن الحارث بن

عمران - وهو الجعفري - اتهمه ابن حبان ؛ فقال في « الضعفاء » (١ / ٢٢٥) :

« كان يضع الحديث على الثقات » . وقال ابن عدي (٢ / ١٩٥) بعد أن ساق له بعض الأحاديث :

« والضعف على رواياته بيِّن » .

ثم وجدت لقريش متابعاً : أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٢١٣ - ٢١٤) من طريق زكريا بن يحيى صاحب الأكسية : حدثنا **الحارث بن عمران الجعفري** به .

قلت : فانحصرت الآفة في الجعفري هذا . قال البرقاني في « سؤالاته للدارقطني » (٢٤ / ١٠٣) :

« كوفي متروك » .

٥٦٨٩ - (مَنْ ختَمَ عملَهُ ، فلم يَرْضَخْ لقرابَتِهِ ممنْ لم يَرِثْهُ ؛ خُتِمَ عملُه بمعصيةٍ . قال ابن مسعود : اقرأوا إن شئتم : ﴿ وإذا حَضَرَ القسمة أولو القربى . . . ﴾ الآية) .

منكر . أخرجه ابن جميع في« معجم الشيوخ » (ص ٢٨٢) من طريق عبد الله ابن صالح : حدثنا **عمرو بن هاشم** : حدثنا **سليمان بن أبي كريمة** عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وهو مسلسل بالعلل :

الأولى : سليمان بن أبي كريمة ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١) عن أبيه :

« ضعيف الحديث » . وقال ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١١١٢) في آخر ترجمته - وقد ساق له أحاديث منكرة من طريق عمرو بن هاشم البيروتي هذا ، وذكر أنه روى عنه خمسة أحاديث منكرة مسندة في التفسير وغيره .

قلت : وأظن أنه يشير إلى أن هذا منها - :

« وعامة أحاديثه مناكير ، يرويها عنه عمرو بن هاشم البيروتي ، وعمرو ؛ ليس به بأس ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد تكلموا فيمن هو أمثل بكثير ، لم يتكلموا فيه ؛ لأنهم لم يخبروا حديثه » .

يشير إلى أن الآفة من سليمان ، وليس من عمرو ، وهو كذلك ؛ لكن هذا متكَلَّم فيه ، ولذلك ؛ قلت :

العلة الثانية : عمرو بن هاشم ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

الثالثة : عبد الله بن صالح - وهو المصري - ، وهو صدوق كثير الغلط ؛ كما تقدم مراراً .

(تنبيه) : علق الدكتور تدمري على هذا الحديث ، فقال :

« أخرجه البخاري ٥ / ٢٩٠ في الوصايا باب قول الله تعالى : ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى . . . ﴾ . . . » !

قلت : وهذا تخريج عجيب غريب موهم أن الحديث رواه البخاري ! ولا شيء من ذلك ألبتة ؛ فإنك إذا رجعت إلى المكان الذي أشار إليه من « البخاري » ؛ لم تجد فيه إلا حديث ابن عباس الموقوف عليه في تفسير الآية المذكورة ؛ قال :

« هي محكمة ، وليست بمنسوخة » .

ثم إن الحديث مما فات السيوطي والمناوي ؛ فلم يورداه في « جوامعهم » : « الجامع الكبير » ، و « الجامع الصغير » ، و « الزيادة عليه » ، و « الجامع الأزهر » ، ولا ذكره في « الدر المنثور » .

٥٦٩٠ - (نَهَى عَنِ الإقْنَاعِ والتَّصْوِيبِ في الصَّلاةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٣٠٣) من طريق فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال : . . . فذكره مرفوعاً . وزاد :

« يعني : (الإقناع) : رفع الرأس إذا كان قائماً ، و (التصويب) : أن ينظر إلى جيب قميصه » .

قلت : وهذا التفسير من المؤلف أو من أحد رواته ؛ فقد أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٠٤٩) من طريق أخرى عن الفرات به ؛ دون الزيادة . وقال في آخر ترجمته :

« أحاديثه عن ميمون بن مهران مناكير » . وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٠٧) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، ويأتي بالمعضلات عن الثقات ! لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني وغيره :

« متروك » .

قلت : فالإسناد ضعيف جداً .

(تنبيه) : قد عزا الدكتور تدمري في تعليقه على « المعجم » هذا الحديث للترمذي والنسائي والدارمي ! وهو خطأ محض يشبه خطأه المذكور في الحديث الذي قبله ؛ فإني لما رجعت إلى السنن الثلاثة التي أشار إلى موضع الحديث فيها تبين أنه يعني حديث أبي حميد الساعدي ؛ قال :

« كان النبي ﷺ إذا ركع اعتدل : فلم ينصب رأسه ، ولم يقنعه » !

وهذا كما ترى حديث آخر مخرجاً ومعنى ، وقد فاته أن يعزوه لأبي داود أيضاً ! فقد أخرجه في حديث أبي حميد الطويل ، وهو مخرج في « المشكاة » (٨٠١) وغيره .

وذلك يدل ـ كالحديث السالف ـ أن الدكتور لا معرفة له بهذا العلم ، أو على الأقل بفن التخريج ! فهو يخبط فيه خبط العشواء في الليلة الظلماء ، وإلا ؛ كيف استجاز عزو حديث قولي إلى من لم يروه لمجرد كونهم رووا في الباب حديثاً آخر من فعله ﷺ ؟!

٥٦٩١ ـ (إذا تَطَهَّرَ أحدُكُم ؛ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللهِ تعالى ؛ فإنهُ يطهر جسدهُ كلّه ، وإذا لم يذكُرِ اسمَ الله تعالى على طهُورِه ؛ لم يطهرْ إلا ما مَرَّ عليه الماءُ ، وإذا فَرَغَ أحدُكُم من طهورِه ؛ فَلْيَشْهَدْ أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، ثم ليصَلِّ عليه ، فإذا قالَ ذلك ؛ فُتحتْ له أبوابُ الجنةِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٢٩٢) ،

والبيهقي في « السنن » (١ / ٤٤) من طريق يحيى بن هاشم : حدثنا الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يحيى بن هاشم ـ وهو السمسار الغساني ـ ؛ كذاب وضاع يسرق الحديث كما قال الأئمة ، وقال البيهقي عقبه :

« وهذا ضعيف ، لا أعلمه رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم ، وهو متروك الحديث » .

قلت : وتعقبه الذهبي في « المهذب » (ق ٩ / ٢) : بقوله

« قلت : بل كذاب » .

وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للشيرازي في « الألقاب » والبيهقي فقط ! وقد أخرجه الدارقطني أيضاً (١ / ٧٣ / ١١) من الوجه المذكور ؛ لكن ليس فيه قوله : « ثم ليصل عليه » .

ورواه أبو محمد المخلدي في « الفوائد » (ق ٢٤٥ / ٢) دون قوله : « وإذا فرغ . . . » .

والحديث ؛ روي نصفه الأول من حديث أبي هريرة وابن عمر .

١ ـ **أما حديث أبي هريرة** ؛ فيرويه أبو بكر محمد بن عبد الله الزهيري : نا مرداس بن محمد بن عبد الله بن أبي بردة : نا محمد بن أبان عن أيوب بن عائذ الطائي عن مجاهد عنه مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطني وعنه البيهقي .

وهذا إسناد ضعيف ؛ علته مرداس هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا أعرفه . وخبره منكر في التسمية على الوضوء » .

قلت : وكأنه تبع في تجهيله إياه ابن القطان ؛ فإنه قال :

« لا يعرف ألبتة » . فتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« قلت : هو مشهور بكنيته (أبو بلال) ، من أهل الكوفة ، يروي عن قيس بن الربيع والكوفيين . روى عنه أهل العراق . قال ابن حبان في « الثقات » : « يغرب ويتفرد » . وليَّنه الحاكم أيضاً . وقول ابن القطان : « لا يعرف ألبتة » ؛ وهم ؛ فإنه معروف » .

٢ ـ وأما حديث ابن عمر ؛ فيرويه عبد الله بن حكيم أبو بكر عن عاصم بن محمد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطني ، والبيهقي وقال :

« وهذا أيضاً ضعيف ؛ أبو بكر الداهري غير ثقة عند أهل العلم بالحديث . وروي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً » .

قلت : أبو بكر هذا ؛ متروك متهم بالكذب . وقال أبو نعيم الأصبهاني :

« روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات » .

٥٦٩٢ ـ (يا غلامُ ! مَنْ أَنا ؟ فقال : أنتَ رسولُ اللهِ . فقالَ له : باركَ اللهُ فيكَ . ثم إنَّ الغلامَ لم يتكلَّم بعدها) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع في « معجمه » (ص ٣٥٤) ، ومن طريقه البيهقي في « الدلائل » (٦ / ٥٩ ـ ٦٠) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٤٤٤)

قال : حدثني العباس بن محبوب ـ بمكة ـ : حدثنا أبي : حدثني جدي شاصونة ابن عبيد : حدثني معرض بن عبيد الله بن معيقيب اليمامي عن أبيه عن جده قال :

حججت حجة الوداع ، فدخلت داراً بمكة ، فرأيت فيها رسول الله ﷺ ووجهه كدارة القمر ، فسمعت منه عجباً : أتاه رجل من أهل اليمامة بغلام يوم ولد ، وقد لفه في خرقة ، فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مظلم ، مسلسل بالضعفاء والمجهولين :

أولاً : العباس بن محبوب ؛ قال الحافظ في « اللسان » :

« . . . أبو الفضل المعروف بـ (ابن شاصونة) ، بصري الأصل ، سكن جُدَّة . قال مسلمة بن قاسم : ضعيف الحديث ، لا يكتب حديثه ، وكان لي صديقاً » .

وأما الدكتور تدمري ؛ فقال في تعليقه على « المعجم » :

« لم أجد له ترجمة » !

وكم له من مثل هذا النفي !!

ثانياً : أبوه محبوب ـ وهو ابن عثمان بن شاصونة ـ ؛ قال الحافظ أيضاً :

« . . . عن جده . وعنه إسحاق بن شاهين ؛ مجهول » .

ثالثاً : جده شاصونة ـ وهو ابن عبيد ـ ؛ مجهول أيضاً ؛ كما يأتي عن الحافظ العسقلاني .

رابعاً وخامساً : معرض بن عبيد الله وأبوه ؛ قال الحافظ في « الإصابة » :

« مجهولان ، وكذلك شاصونة » . وقال :

« وأخرجه الحاكم في « الإكليل » من وجه آخر عن العباس بن محمد بن شاصونة » .

قلت : وقد روي من طريق آخر : أخرجه البيهقي والخطيب من طرق عن محمد بن يونس الكديمي : حدثنا شاصونة بن عبيد أبو محمد اليمامي به . وزاد في آخره :

« حتَّى شَبَّ » .

قلت : والكديمي ؛ قال الذهبي :

« هالك . قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

قلت : فلا قيمة لمتابعته ، ولذلك ؛ قال الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » (٦ / ١٥٨) ـ وقد ذكره من الطريقين ـ :

« حديث غريب جداً » . وأشار البيهقي إلى ذلك بقوله :

« إن صحَّت الرواية » .

ونقل الحافظ عن ابن السكن أنه قال في ترجمة معرض بن معيقيب :

« له حديث في أعلام النبوة ، لم أجده إلا عند الكديمي عن شيخ مجهول ، فلم أتشاغل بتخريجه » .

٥٦٩٣ - (مَنْ أدخلَ على أخيه المسلم فرحاً أو سُروراً في دار الدُّنيا ؛ خَلَقَ اللهُ عز وجل مِنْ ذلك خَلْقاً يدفعُ به عنه الآفاتِ في الدنيا ، فإذا كانَ يوم القيامة كانَ منه قريباً ، فإذا مَرَّ به هَوْلٌ يُفْرِقه قال : لا تَخَفْ . فيقولُ له : مَنْ أنتَ ؟ فيقولِ : أنا الفرحُ - أو السُّرورُ - الذي أَدْخَلْتَهُ على أخيكَ في دارِ الدنيا) .

منكر . أخرجه ابن جميع في « معجمه » (ص ٣٦٥) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٢٧٣) : حدثني مؤنس بن وصيف بـ (تنّيس) قال : حدثنا الحسن بن عرفة قال : كنت أكتب عن يزيد بن هارون عن أبي حفص الأبار ، فلقيته بمكة . قال الحسن : فحدثني أبو حفص الأبار عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ليث - وهو ابن أبي سليم - ؛ وهو ضعيف مختلط .

والأخرى : مؤنس هذا ؛ وفي ترجمته ساقه الخطيب ، ولم يزد فيها على ذلك ، فكأنه مجهول ، ولم أره في « الميزان » و « اللسان » ، وقد صرح بذلك ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٢٣) ؛ فإنه أخرجه من طريق الخطيب ثم قال :

« هذا حديث لا يصح ، ومؤنس بن وصيف مجهول » .

٥٦٩٤ - (مَنْ غَزا غزوةً في سَبيلِ الله عز وجل ؛ فَقَدْ أدّى إلى اللهِ عز وجل جَمِيعَ طاعَتِهِ ، ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾) .

موضوع . أخرجه ابن جميع في « معجمه » (ص ٣٦٦) من طريق القاسم

ابن بهرام عن قتادة عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته القاسم هذا ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢١٤) :

« القاسم بن بهرام أبو همدان . شيخ كان على القضاء بـ (هيت) يروي عن أبي الزبير العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

ثم ساق له حديثاً موضوعاً في فضل معاوية .

وأورده ابن عدي في كنى « الكامل » ، وقال (٧ / ٢٧٤٩) :

« أبو همدان ؛ كذاب » .

وأقره الحافظان : الذهبي والعسقلاني .

والحديث ؛ عزاه الدكتور تدمري في تعليقه على « المعجم » لابن ماجه في الجهاد ! وهذا كذب على ابن ماجه ؛ سببه الجهل بهذا العلم ؛ فإن الذي عند ابن ماجه في الباب المشار إليه ، إنما هو حديث آخر برقم (٢٧٦١) من رواية جمع من الصحابة ؛ ليس منهم أنس ، وفيه :

« ومن غزا بنَفْسِهِ في سبيل الله ، وأنفقَ في وَجْهِ ذلك ؛ فَلَهُ بكلِّ درهم سبع مئة ألف درهم ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ واللهُ يضاعفُ لمن يشاء ﴾ » .

ومع ذلك ؛ فإسناده ضعيف ؛ كما في « المشكاة » (٣٨٥٧) وغيره .

فتأمل كم في هذا العزو من تخليط ، وكم له من تخاليط سبق بيان بعضها ! ومن ذلك أنه عزا حديث :

« من زار قبري وجبت له شفاعتي » في تعليقه عليه لـ « المسند » ! فقال (ص ٤١٩) :

« رواه أحمد في « مسنده » ٤ / ١٠٨ » ! وهو يشير بذلك إلى حديث :

« مَنْ صلَّى على محمد وقال : اللهم ! أَنْزِلْهُ المقعدَ المقرَّبَ عندكَ يوم القيامة ؛ وَجَبَتْ له شفاعتي » .

فقد استجاز عزو الحديث الأول لأحمد لمجرد التقائه مع حديثه في قوله : « وجبت له شفاعتي » !! فهل يفعل ذلك إلا جاهل بهذا العلم ؟!!

والحديث الأول موضوع ، وهو مخرج في « الضعيفة » تحت الحديث (٤٧) ، و « الإرواء » تحت الحديث (١١٢٨) .

والحديث الآخر ضعيف ؛ فيه وفاء بن شريح الحضرمي ؛ ولم يوثقه غير ابن حبان ، وفي الطريق إليه ابن لهيعة . انظر التعليق على « فضل الصلاة على النبي ﷺ » (ص ٢١) .

وتقدم الكلام عليه مفصلاً برقم (٥١٤٢ / ١) .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للديلمي عن أنس ؛ دون قوله : ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ .

٥٦٩٥ - (مَنْ لَمْ يَرْعَوِ عندَ الشَّيْبِ ، ولم يَسْتَحِ مِنَ العَيْبِ ، ولم يَخْشَ اللهَ بالغَيْبِ ؛ فليسَ للهِ عز وجل فيه حاجةٌ) .

موضوع . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٣٧٥) ، وعنه

الذهبي في « الميزان » : حدثني يوسف بن إسحاق بـ (حلب) قال : حدثنا محمد بن حماد الطهراني : حدثنا عبد الرزاق : أنبأنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن جابر مرفوعاً به .

أورده الذهبي في ترجمة يوسف هذا ، وقال :

« الخبر باطل ، والآفة من يوسف ؛ فإن الباقين ثقات » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

وأما الدكتور تدمري ؛ فلم يزد على قوله في تعليقه على ترجمة الشيخ الحلبي هذا :

« لم أجد له ترجمة » !

وهذا مما يدل الباحث على أن الرجل لا معرفة عنده بعلم الجرح والتعديل ، وما أذكر أني رأيته جرح راوياً لحديث ما ولو كان كذاباً ! وكل ما صنعه في تخريج هذا الحديث أنه قال :

« ذكره الديلمي بلا سند عن جابر مرفوعاً . (تمييز الطيب من الخبيث ٢١٤) » .

وصاحب « التمييز » تابع فيما قال لأصله « المقاصد الحسنة » للسخاوي رقم (١١٧٧) ، وتبعهما العجلوني في « كشف الخفاء » (٢٦١١) ؛ إلا أنه قال :

« قال ابن الفرس : ضعيف » !

وجاء من بعدهم الشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني ليقول في كتابه « مختصر المقاصد الحسنة » (١٠٧٧) :

« وارد » !!

وفي هذا الاختصار ما لا يخفى من إيهام أن للحديث أصلاً ، كما هو في اقتصار ابن الفرس على تضعيفه ، وهو حديث باطل بشهادة الحافظ النقاد الإمام الذهبي ، وموافقة العسقلاني عليه . وليت أن أخانا الدكتور محمد الصباغ نقل ذلك عنهما في مراجعه التي أحال إليها في تعليقه على « المختصر » ، وإن كان قد قارب الصواب في قوله : « والحديث لا أصل له » ؛ فقد تبين أن له أصلاً ؛ أي : سنداً ؛ ولكن قد عرفت آفته ، وهو من الفوائد التي استفدناها من « معجم ابن جميع » رحمه الله تعالى .

٥٦٩٦ - (أُنْشِدُ اللهَ رجالَ أُمَّتي لا يَدْخُلُوا الحمَّامَ إلا بِمِئْزَرٍ ، وأُنْشِدُ اللهَ نساءَ أمتي أنْ لا يَدْخُلْنَ الحَمَّامَ) .

ضعيف . أخرجه ابن جميع في « معجمه » (ص ٢٥١) من طريق بكر بن سهل : حدثنا عمرو بن هاشم : حدثنا موسى بن وردان عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عمرو بن هاشم - وهو البيروتي - ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

والأخرى : بكر بن سهل هذا ؛ قال النسائي :

« ضعيف » . وقال الذهبي :

« مقارب الحال » !

والحديث ؛ كنت أوردته في « ضعيف الجامع الصغير » (١٣٤٥) ـ وقد عزاه لابن عساكر ، وأظن الآن أنه عنده من طريق ابن جميع ـ بناء على القاعدة المعروفة أن ما تفرد به ابن عساكر ، فهو ضعيف ، وهذه القاعدة وإن كانت تشذ أحياناً ، فهذا التخريج أكدها في هذا الحديث . والله الموفق .

٥٦٩٧ ـ (مَنْ لَبِسَ الصُّوفَ ، وانْتَعَلَ المخصُوفَ ، ورَكِبَ حِمَارَهُ ، وحَلَبَ شاتَهُ ، وأكلَ مع عِيالِهِ ؛ فَقَدْ نَحّى اللهُ عنه الكِبْرَ .

٢ ـ أنا عبدٌ ابنُ عَبْدٍ ، أَجْلِسُ كَجِلْسَةِ العَبْدِ ، وآكلُ أكلةَ العبدِ .

٣ ـ وذلك أنَّ النبي ﷺ لم يَطْرُقْ طعاماً قط ، إلا وهو حابٍ على ركبتيهِ .

٤ ـ إنَّ الله عز وجل قَدْ أوحى إليَّ : أَنْ تواضَعُوا ، ولا يَبْغِي أَحَدٌ على أحدٍ .

٥ ـ إنَّ يدَ الله مَبْسُوطَةٌ على خَلْقِهِ ، فَمَنْ رفعَ نَفْسَهُ ؛ وَضَعَهُ اللهُ عز وجل ، ومَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ ؛ رفعَهُ الله عز وجل .

٦ ـ ولا يمشي امرؤٌ على الأرضِ يَبْغِي بها سُلْطَانَ اللهِ عز وجل إلا أَكَبَّهُ اللهُ عز وجل) .

ضعيف جداً ـ أو موضوع ـ بهذا السياق والتمام . رواه السكن بن جميع في « حديثه » (ص ٤٢٠) من طريق سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير ابن مرة عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ آفته سعيد بن سنان هذا - وهو أبو مهدي الحمصي - ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ؛ ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

قلت : ويد الصنع ظاهرة في حديثه هذا ؛ فقد سرق بعض الأحاديث الصحيحة ، وضمها إليه بهذا السياق والإسناد ، والكلام عليها لا مجال الآن إليه فأكتفي بالإشارة إليها ، وهي :

الفقرة الثانية تراها في « مجمع الزوائد » (٩ / ١٩ ، ٢١) .

والفقرة الرابعة مخرجة في « الصحيحة » (٥٧٠) .

والخامسة خرجتها في « ظلال الجنة » (٦١٥ - ٦١٧) ، و « الإرواء » (٢٢٠٠) ، و « الصحيحة »(٢٣٢٨) ، وهي مركبة من حديثين .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لـ (تمام وابن عساكر عن ابن عمر) ، ووقعت فيه الفقرة السادسة بلفظ :

« ولا يمشي امرؤ على الأرض شبراً يبتغي به سلطان الله . . . » . ولعله الصواب ؛ فقد ذكر المعلق على « المعجم » تعليقاً على قوله : « بها » أن الأصل : « به » . والله أعلم .

٥٦٩٨ - (رَكْعَتَانِ مِنَ الضُّحَى ؛ تَعْدِلانِ عندَ اللهِ بِحَجَّةٍ وعُمْرَةٍ مُتَقَبَّلَتَيْنِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١٧٥ - مصورة

الجامعة) عن يوسف بن ميمون الحنفي : حدثنا زياد بن ميمون عن أنس مرفوعاً .

قلت : زياد هذا ؛ وضاع باعترافه ؛ كما تقدم مراراً ، فانظر الأحاديث (١٧٦ ، ٢٩٦) .

ويوسف بن ميمون الحنفي ؛ قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث جداً » .

ويغني عنه حديث أبي أمامة مرفوعاً :

« من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبة ؛ فأجره كأجر الحاج المحرم ، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إلا إياه ؛ فأجره كأجر المعتمر . . . » الحديث ؛ انظر « صحيح الترغيب » (٣١٨) ، و« صحيح أبي داود » (٥٦٧) .

٥٦٩٩ - (ركعتَانِ بعمَامَةٍ خيرٌ مِنْ سبعينَ ركعةً بغيرِ عِمَامَةٍ) .

موضوع . رواه الديلمي في « المسند » (٢ / ١٧٦) معلقاً ، فقال : قال أبو نعيم : حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا عن جعفر بن أحمد عن أحمد بن صالح عن طارق بن عبد الرحمن عن محمد بن عجلان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن صالح هذا ؛ فإنه كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان . وهو غير أحمد بن صالح المصري الحافظ ؛ كما نبه عليه ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٥ - ٢٦) ، وتقدم له حديث آخر برقم (٣٤١٢) ، كما تقدم حديثه هذا أيضاً برقم (١٢٨) ؛ لكن لم أكن وقفت على إسناده ، فاعتمدت في تضعيفه على المناوي ، وقد أعله بمن فوقه ، فكأنه ظنه الحافظ المصري ، ولم

أطمئن لإعلاله بذلك ، ولا لقول السخاوي فيه :

« لا يثبت » . ولذلك ؛ حكمت عليه بالوضع هناك أيضاً لما ذكرته في أول تخريجه ، واستظهرت ثَمة أن علة الحديث طارق بن عبد الرحمن هذا ، وهو الحجازي ، وأشرت إلى احتمال أن تكون دونه ؛ فقد تحقق الآن هذا الاحتمال ، كما تأكد حكمي على الحديث بالوضع هناك من حيث المعنى بعد أن تبين أنه من رواية ذاك الكذاب ، وتطابق ذلك مع حكم الإمام أحمد على الحديث بالبطلان كما سبق هناك ، فالحمد لله تعالى على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله وهدايته .

ومما سبق من التحقيق ؛ يتبين للقارئ تساهل المناوي في نقده لهذا الحديث ، وقد أشرت آنفاً إلى السبب ، وبناء على ذلك اقتصر في « التيسير » على قوله :

« وهو غريب » !

وقد اغترَّ بكلامه الشيخ عبد الله الغماري في رسالته : « إزالة الالتباس » ؛ فقال (ص ٢١) عقب قول المناوي هذا وقول السخاوي الذي قبله :

« قلت : وهذا الحديث مع ضعفه أقوى ما ورد في هذا الباب » !

وإنما قال هذا اعتماداً منه على قول المناوي المتقدم هناك ، ولو وقف على إسناده ؛ لحكم - إن شاء الله - بوضعه .

نقول هذا إحساناً للظن به ، وإلا ؛ فالرجل قد تبين لي من رسائله أنه خَلَفِيٌّ صُوفيٌّ ، حاقدٌ ، حاسد ، أفاك . فإن شئت الوقوف على الأدلة على هذا الذي نقول ؛ فانظر مقدمتي للمجلد الثالث من هذه « السلسلة » . والله المستعان .

ثم إن في الحديث علتين أخريين :

إحداهما : عنعنة أبي الزبير .

والأخرى : جعفر بن أحمد الراوي عن أحمد بن صالح ؛ فقد أورده أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٤٩) فقال :

« جعفر بن أحمد بن أبي الشروب البغدادي . روى عن أحمد بن صالح المسمومي (!) المكي . ذكره بعض أصحابنا » .

ثم ساق له الحديث الآتي بعده ، فالظاهر أنه مجهول . والله أعلم .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١٤٤٤١) لأبي نعيم عن جابر . وعلقت عليه اللجنة كلام المناوي في « الفيض » ولم تزد !

(تنبيه) : المسمومي . كذا وقع في الأصل ! والراجح أنه : (الشمومي) ؛ لما يأتي بيانه في الحديث التالي :

٥٧٠٠ - (مَنْ صَلَّى الضُّحَى أَرْبَعَ ركعَاتٍ في يومِ الجُمُعَةِ في دهرِهِ مرةً واحدةً يقرأُ بفاتحةِ الكتاب . . . فذكره بطوله) .

موضوع . أخرجه هكذا أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٤٩) قال : حدث عبد الله بن محمد بن زكريا : ثنا **جعفر بن أحمد بن أبي الشروب الزعفراني** : ثنا **أحمد بن صالح** : حدثني عبد الله بن عيسى والوليد بن أبي النجم قالا : ثنا سعد بن سعيد الجرجاني عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن صالح ، وهو غير أحمد بن صالح المصري

الثقة الحافظ كما تقدم في الحديث الذي قبله .

ويحتمل أن تكون الآفة من سعد بن سعيد الجرجاني ؛ قال البخاري :

« لا يصح حديثه » .

وذكر له الذهبي حديثاً موضوعاً ، واتهمه به . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١١٢) بإسناده ، وذكره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٣٥) من طريقه ، وساق سنده من طريق الفضيل ابن عياض : حدثنا أبو عبد الله الخراساني عن سفيان الثوري به . وساق الحديث بطوله ، وقال ابن الجوزي ـ وتبعه السيوطي وغيره ـ :

« موضوع بلا شك ، فلا بارك الله فيمن وضعه ، فما أبرد هذا الوضع وما أَسْمَجَهُ ! وكيف يحسن أن يقال : من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى . وفيه مجاهيل ، أحدهم قد عمله » .

قلت : لعله يعني شيخ الفضيل أبا عبد الله الخراساني ومن دونه ، ولعل (أبو عبد الله الخراساني) هو سعد بن سعيد الجرجاني الذي في طريق أبي نعيم ، أو آخر من المتروكين سرقه أحدهم من الآخر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ؛ ذكره أبو نعيم في ترجمة جعفر بن أحمد بن أبي الشروب البغدادي وقال :

« روى عن أحمد بن صالح المسمومي المكي . ذكره بعض أصحابنا » .

قلت : فهو في حكم المجهولين .

وهذه النسبة (المسمومي) لم أعرفها ، ووقع في « الثقات » (٨ / ٢٦) ، و« التهذيب » : (الشمومي) وفي « المجروحين » (١ / ١٤٩) ، و « التقريب » : (الشموني) بالنون . ولعل الصواب ما قبله ؛ فقد جاء في مادة (الأشمومي) من « التبصير » :

« . . نسبة إلى (أشموم الرمان)[1] بحري مصر ، ونسب إليها من المتقدمين (الشمومي) بلا ألف » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٧٠١ ـ (ما مِنْ عَبْدٍ يَبْسُطُ كفَّيْهِ دُبُرَ كلِّ صَلاة ، ثم يقول : اللهمَّ إلهي وإله إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ ، وإله جبرائيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ ـ عليهم السلام ـ ! أسأَلُكَ أنْ تستجيبَ دعوتي ؛ فإني مُضطر ، وتعصمَني في ديني ؛ فإني مُبْتَلى ، وتنالَني برَحْمَتِك ؛ فإني مُذنبٌ ، وتنفي عني الفقرَ ؛ فإني مُتَمَسْكنٌ ؛ إلا كان حقاً على الله عز وجل أَنْ لا يَرُدَّ يديْهِ خَائبتين) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ١٣٥) عن أبي يعقوب إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي : ثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي عن خُصيف عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء :

الأول : خُصيف ـ وهو ابن عبد الرحمن الجزري ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ ، خلط بآخره » .

---

(١) وهي مشهورة على ألسنة أهلها المصريين الآن بـ (أشمون الرمان) .

الثاني : عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« اتهمه الإمام أحمد . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة » . ثم ساق له حديثاً بلفظ :

« مَنْ تَقَلَّدَ سيفاً في سبيل الله ؛ قلّده الله وِشَاحَيْنِ يوم القيامة من الجنة ، لا تقوم لهما الدنيا وما فيها . . . » الحديث . وقال الذهبي :

« هو من بلاياه » .

الثالث : إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٣٧) :

« روى غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ ، ورواياته تدل بأنه ضعيف » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ١٢٠) .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » ، وعزاه لأبي الشيخ أيضاً والديلمي وابن عساكر وابن النجار ، وقال :

« وهو واهٍ » !

قلت : ومن هذا التخريج والتحقيق ؛ تعلم أن قول الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن مقبول الأهدل اليماني في رسالته « سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة » (ص ١٣١ - إتقان الصنعة) :

« وفي إسناده عبد العزيز بن عبد الرحمن فيه مقال ( ) ، وصريح في « ميزان الاعتدال » وغيره بأنه حديث ضعيف ، لكنه يعمل به في فضائل الأعمال » !

وأقره الشيخ عبد الله الغماري الذي قدم له وعلق عليه !

وفيه دلالة ظاهرة على جهل هذا الرجل بهذا العلم أو تجاهله ؛ فإن مقتضى قول الذهبي في عبد العزيز هذا :

« اتهمه أحمد . . » إلخ كلامه المتقدم : أن حديثه يكون من قسم الضعيف جداً ، فما عزاه الأهدل لـ « الميزان » مما يرفضه الميزان المستقيم ، ولا سيما وفي الحديث العلتان الأخريان !

وعلى ذلك ؛ فقوله : « لكنه يعمل به . . » ؛ فاسد الاعتبار ؛ لأن من شروط العمل بالحديث الضعيف ـ عند من يقول به ـ : أن لا يشتد ضعفه كما ذكر ذلك الغماري نفسه في بعض رسائله ، مثل كتيبه « القول المقنع » (ص ٤) ـ وقد حشاه كذباً وزوراً وسفاهة وقلة حياء ـ ! فراجع إن شئت مقدمة المجلد الثالث من هذه « السلسلة » . وأما هنا في تعليقه على رسالة « سنية الرفع » ؛ فقد كتم هذا الشرط (ص ١٣٣) !!

ثم رأيت المدعو (عبد الوهاب مهية) الجزائري نحا نحوهما في رسالة له سماها « كشف الأكِنَّة عما قيل إنه بدعة وهو سنة » ! فأعلَّ الحديث بعبد العزيز هذا فقط ! بل تبين لي أنه مقلد له في كثير من بدعه التي زعم أنها سنة ؛ تمسكاً منه بعمومات لم يَجْرِ عَمَلُ السلف عليها ، أو بأحاديث واهية لا يجوز العمل بها ولو في فضائل الأعمال لشدة ضعفها ؛ كهذا .

ومن ذلك : أن الشيخ الغماري قال (ص ١٣١) من رسالته المتقدمة :

« أخرج الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في « مصنفه » عن الأسود العامري عن أبيه قال :

صليت مع رسول الله ﷺ الفجر ، فلما سلَّم انحرف ورفع يديه ودعا . . . الحديث » .

كذا قال ! وفيه كذب وخطأ مكشوفان :

أما الكذب ؛ فقوله : « ورفع يديه ودعا » ! فإن هذه الزيادة لا أصل لها في « المصنف » ولا عند غيره ممن أخرج الحديث ، وإنما هي مما أملاه عليه هواه - والعياذ بالله تعالى - ! فالحديث في موضعين من « المصنف » بإسناد واحد :

فقال في « الموضع الأول » (١ / ٣٠٢) : حدثنا هُشَيم قال : أنا يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد [بن] الأسود العامري عن أبيه قال : . . . فذكر الحديث إلى قوله : « فلما سلَّم انحرف » . ولم يزد .

ثم ساقه في الموضع الآخر (٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥) - وبالسند نفسه - نحوه مطولاً ، وفيه :

« فلما قضى صلاته وانحرف ؛ إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصلِّيَا معه . . » الحديث .

وهكذا أخرجه أحمد (٤ / ١٦٠ - ١٦١) ، وابن سعد في « الطبقات » (٥ / ٥١٧) من طريق هشيم به .

وتابعه : جماعة عن يعلى بن عطاء به .

أخرجه أصحاب السنن وغيرهم مختصراً ومطولاً ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٥٩٠ ، ٦٢٧) .

ورواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٣٢ - ٢٣٥) عن هشيم وغيره .

قلت : فهذا كله مما يؤكد بطلان تلك الزيادة وبطلان ذكرها في الحديث . وأما هل كان ذلك عمداً من الشيخ أم عن سهو ؛ فذلك مما لا يعلمه إلا العليم بما في الصدور ، وإن كان تَعَمُّدُهُ ليس ببعيد عن أمثاله من أهل الأهواء ، ولا سيما وقد صرح بين يديه بأنه يقوي حديث الترجمة !! (كالمستجير بالرمضاء من النار) !

ذلك هو الكذب في الحديث .

وأما الخطأ ؛ فهو في إسناده ؛ فإنه جعله من مسند (الأسود العامري عن أبيه) ! وهذا الابن جاهلي لم يذكر في الصحابة ، فماذا يقال عن أبيه ؟! وإنما هو من مسند ابنه (يزيد بن الأسود العامري) كما تقدم في إسناد « المصنَّف » ، وكذلك هو عند كل مخرجي الحديث ممن ذكرنا وغيرهم ، وفي كتب التراجم أيضاً كـ « الإصابة » وغيره . فالحديث ليزيد بن الأسود ، وليس لـ (أبي الأسود) !

وهذا مما يدل على جهل بالغ أو على قلة التحقيق . وأحلاهما مر !

ولقد قلَّده في ذلك كله في الكذب والخطأ ذاك الجزائري ؛ فساق الحديث (ص ٢٣) : (عن الأسود العامري . . .) بالزيادة ! وعزاه لابن أبي شيبة في « مصنفه » !!

ولم يكتف بذلك ؛ بل أتبعه بحديث آخر ضعيف ؛ مغتراً بتحسين بعضهم إياه جاهلاً أو متجاهلاً تضعيف البخاري والعقيلي وابن عبد البر في بحث مبسط أجريته عليه فيما سيأتي برقم (٦٥٤٦) .

ثم تطاول على بعض أفاضل العلماء ؛ فقال :

« قلت : وهذا يرد قول الشيخ بن (كذا !) باز حفظه الله : ولم يصح عن النبي

ﷺ أنه كان يرفع يديه بعد صلاة الفريضة ، وما يفعله بعض الناس من رفع أيديهم بعد صلاة الفريضة بدعة لا أصل لها . ا هـ (من مخالفات الطهارة والصلاة ١ / ١٩٠) . وأنت خبير بضعف هذا الكلام ـ مع جلالة قائله ـ بما سبق ذكره ـ فتنبه ولا تغتر بقول حتى تعرف مستنده » !

قلت : وهذا التنبيه حق ؛ لكنه هو أحق به ؛ لأنه اغتر بأحاديث ضعيفة لا يعرف ضعفها ؛ لجهله بهذا العلم أو تجاهلها ، ولعمومات لم يجر عمل السلف بها ، فما أشبهه بمن يرفع يديه إذا جلس للتشهد الأخير ؛ عملاً بالعمومات التي تشبث بها !

وهذا هو شبهة الذين يستحسنون البدع في الدين ، ولا يقيمون وزناً للنصوص القاطعة بكمال الدين ، ولا يعتبرون بأقوال السلف الناهية عن الإحداث في الدين كقول ابن مسعود رضي الله عنه :

« اقتصادٌ في سُنَّةٍ ؛ خيرٌ من اجتهادٍ في بدعةٍ » .

وهو منهج الشيخ عبد الله الغماري ومن جرى مجراه من المبتدعة الذين لا يفرقون بين العادة والعبادة ، أو بين المباحات والطاعات ، فيقيسون هذه على تلك التي لم يأت النبي ﷺ لبيانها وتفصيل القول في جزئياتها ؛ بل قال :

« أنتم أعلم بدنياكم » . رواه مسلم . وقال في العبادات :

« مَنْ أَحْدَثَ في أمرنا هذا ما ليس منه ؛ فهو رد » . رواه مسلم .

نسأل الله لنا ولهم الهداية .

٥٧٠٢ - (لا تَدْخُلُوا على النِّسَاءِ وإنْ كُنَّ كَنَائنَ . قلنا : يا رسولَ الله ! أفرأيتَ الحمْوَ ؟ قال : حَمْوُهُنَّ الموتُ) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٥٥ / ٧٣٦) من طريق النضر بن عبد الجبار : ثنا ابن **لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره في (مسند أنس) !

ولا أدري كيف وقع ذلك ، وإن كان يقع مثله أحياناً في « مسند أحمد » وغيره !

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومتن منكر ، وهو من أوهام ابن لهيعة .

فقد خالفه جماعة من الثقات ؛ فرووه عن يزيد بن أبي حبيب به نحوه ؛ دون ذكر (الكنائن) .

هكذا أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « غاية المرام » (١٨١) . وكذلك رواه أحمد (٤ / ١٤٩ ، ١٥٣) ، والطبراني في « المعجم » (١٧ / ٢٧٧ / ٧٦٢ - ٧٦٥) .

وفي رواية له (٧٦٤) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا عبد الله بن يوسف : ثنا ابن **لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب بإسناده بلفظ :

« لا تتحدثوا عند النساء » .

وهذا منكر أيضاً ؛ مخالف لحديث الثقات ، فإن لم يكن من ابن لهيعة ؛ فهو من بكر بن سهل ؛ فقد ضعفه النسائي .

قلت : ولو صحت زيادة : « وإن كن كنائن » ؛ لكان لها وجه في المعنى ، وذلك ؛ أن (الكنائن) جمع (كَنة) - بفتح الكاف - : وهي امرأة الابن أو الأخ ؛ كما في « القاموس » وغيره ، فلو صحت ؛ حُمِلَ على امرأة الأخ ؛ ضرورة أن والد الابن محرم بالنسبة لامرأة ابنه ، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال :

« لا يخلُوَنَّ رجلٌ بامرأةٍ إلا مع ذي مَحْرَمٍ » .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الغاية » (برقم : ١٨٢) ، وانظر : « فتح الباري » (٩ / ٣٣١ - ٣٣٢) .

(تنبيه) : لقد اختلفوا في المراد بـ (الحمو) في هذا الحديث الصحيح على أقوال ذكرها الحافظ في « الفتح » (٩ / ٣٣١ - ٣٣٢) ؛ منها : أنه أبو الزوج . وكأن الحافظ مال إليه ، ولو صح حديث الترجمة ؛ لكان حجة رافعاً للخلاف ، وإن مما يبطل حديث الترجمة أمرين :

الأول : أن أحد رواته عن يزيد بن أبي حبيب - وهو الإمام الليث بن سعد - قال - كما في رواية لمسلم - :

« (الحمو) أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج : ابن العم ونحوه » .

وذكر نحوه الترمذي (٤ / ١٥٢ - حمص) ، ونقله عنه الحافظ على الصواب ، ثم ذهل فعزا إليه في نفس الصفحة بأن الحمو أبو الزوج ! وقال النووي :

« اتفق أهل العلم باللغة على أن (الأحماء) أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوه » .

والآخر : أن أبا الزوج من المحارم ؛ بصريح الآية الكريمة : ﴿ . . . ولا يبدين

زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن . . . ﴾ ، فيبعد جداً أن يجوز لزوجة الابن أن تبدي زينتها لوالد زوجها ، ولا يجوز له أن يدخل عليها كما في حديث الترجمة ، فدل ذلك على أنه منكر . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد وقع في « الترغيب » (٣ / ٦٦) من الخطأ مثل ما وقع للحافظ ؛ فقد ذكر أن الليث بن سعد فسَّر (الحمو) بأنه أبو الزوج ومن أدلى به كالأخ والعم وابن العم ونحوهم ! فهذا خلاف ما سبق في رواية مسلم عنه ، فلعل لفظ (أبو) تحريف من الناسخ أو الطابع .

(تنبيه آخر) : علق أخونا حمدي السلفي على حديث الترجمة ، فقال : « رواه أحمد . . والبخاري . . ومسلم . . والترمذي . . » ! وهذا غير جيد ؛ لأنه يوهم أنه عندهم بهذه الزيادة المنكرة ! فوجب التنبيه .

٥٧٠٣ - (إذا ظَهَرَ فِيكُمْ ما ظَهَرَ في بني إسْرَائيلَ ؛ إذا كانَتِ الفاحشةُ في كِبَارِكُمْ ، والْمُلْكُ في صِغَارِكُمْ ، والعِلْمُ في رُذَّالِكُمْ . يعني : يُترَكُ الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكر يومئذٍ) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (٤٠١٥) ، وأحمد (٣ / ١٨٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٨٠٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٨٥) ، وابن عبد البر في « الجامع » (١ / ١٥٧) من طرق عن الهيثم بن حميد : حدثنا أبو مُعَيد حفص ابن غيلان الرعيني عن مكحول عن أنس بن مالك : قال : قيل : يارسول الله ! متى نترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ قال : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث مكحول ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف ، رجاله موثقون ؛ إلا أن مكحولاً كان يدلس ؛ كما قال العلائي في « جامع التحصيل » (ص ٣٥٢) ، وسبقه إلى ذلك ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٤٧) ، والبزار . انظر « التهذيب » .

فعنعنته هي علة هذا الحديث ، فمن قوّاه فكأنه لم يتنبه لها ، أو أنه تغاضى عنها ؛ كالحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٤٣) ، وأقره الزبيدي في « شرح الإحياء » (١ / ٢٨٤) ؛ فإنه قال :

« إسناده حسن » ! وأغرب منه قول البوصيري في « الزوائد » (ق ٢٤٤ / ١) و (٤ / ١٨٥ - طبع بيروت) :

« إسناده صحيح ، رجاله ثقات » !

(تنبيه) : هذا الحديث صححه الدكتور فؤاد في تعليقه على « أمثال الماوردي » (ص ٨٨) تقليداً لـ « الزوائد » ! ولكنه أخطأ في مؤلفه ، أو ظن أنه « مجمع الزوائد » ؛ فقال :

« وقال الهيثمي في « الزوائد » : صحيح رجاله ثقات . « سنن ابن ماجه » ٢ / ١٣٣١ برقم ٤٠١٥ » !!

يعني بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، وذلك إن دل على شيء - كما يقولون اليوم - فهو أن الدكتور حديث عهد بتعلقه بهذا العلم . فهو لا يعلم أن « الزوائد » هو غير « مجمع الزوائد » ، وأن مؤلف الأول هو البوصيري ، فلما رأى الدكتور محقِّق « سنن ابن ماجه » قال : « قال في « الزوائد » : صحيح . . . » إلخ ؛ توهم أنه يعني « مجمع الزوائد » ، فزاد من عنده « الهيثمي » ! وأوهم أن المحقق أراد « المجمع » !! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى لا يفرح بها : يرويها **خليل بن يزيد الباقلاني** قال : حدثنا **الزبير بن علي الحميدي** قال : ذكره هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

قلت : يا رسول الله ! متى لا نأمر بالمعروف . . . الحديث .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٩١) في ترجمة الزبير هذا ، وقال :

« حديثه غير محفوظ » . وقال عقب حديثه هذا :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » . قال الحافظ في « اللسان » :

« وقال النّباتي عقب كلام العقيلي :

لعمري إنه لباطل موضوع يشهد له القرآن والسنة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

قلت : نعم ؛ ذكره فيهم في « أتباع التابعين » (٦ / ٣٣١) من رواية سلمة بن شبيب عن الخليل بن يزيد عنه . فهو على قاعدته في توثيق المجهولين ؛ فإنه لم يذكر له راوياً غير الخليل هذا .

والخليل بن يزيد ؛ لم أجد أحداً ذكره إلا ابن حبان ؛ فإنه أورده في تبع أتباع التابعين (٨ / ٢٣١) بروايته هذه عن الزبير بن عيسى ولم يزد ؛ سوى أنه كناه بـ (أبو خلاد) . ولم يورده الدولابي في « الكنى » ، ولا الذهبي في « المقتنى » .

ومن الغريب : أنه لم يذكر في ترجمته من روى عنه على خلاف عادته ، وقد ذكر في ترجمة الزبير هذا أنه روى عنه سلمة بن شبيب كما تقدم آنفاً ، فليضم ذلك إلى ترجمة الخليل من « الثقات » وقد روى عنه محمد بن إسماعيل شيخ العقيلي في الطريق الأخرى ، وهو الترمذي أو الصائغ وكلاهما روى عنهما

العقيلي ؛ كما في « تذكرة الحفاظ » ، وهما ثقتان . وهذه فائدة تخرج الخليل من الجهالة العينية إلى الجهالة الحالية .

قلت : وحُكْمُ النَّباتي ـ وهو الحافظ الناقد أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي ـ على الحديث بالبطلان ، وإقرار الحافظ إياه ؛ ليس ببعيد عن الصواب ؛ لما أشار إليه من مخالفته للقرآن والسنة ، فمن ذلك قوله تعالى في اليهود : ﴿ لُعِنَ الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عَصَوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتَنَاهَوْنَ عن منكر فعلوه لَبِئْسَ ما كانوا يفعلون ﴾ .

وأما الأحاديث ؛ فكثيرة معروفة ، ومن أشهرها قوله ﷺ :

« من رأى منكم منكراً ؛ فليغيِّره بيده ، فإن لم يستطع ؛ فبلسانه ، فإن لم يستطع ؛ فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « تخريج أحاديث مشكلة الفقر » (٦٦) و « صحيح أبي داود » (١٠٣٤) .

قلت : فهذا صريح أو كالصريح في إبطال حديث الترجمة ؛ فإنه جعل آخر مراتب الإنكار أن ينكر بقلبه ، فترك المؤمن له مما لا يتصور وقوعه ؛ كما في حديث ابن مسعود بنحو هذا ؛ قال فيه :

« وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » . رواه مسلم (١ / ٥٠ ـ ٥١) .

وكذلك يقال في المرتبتين اللتين قبل هذه ؛ فإنهما مقيدتان بالاستطاعة ؛ فقد يستطيع الإنكار في أسوأ الظروف ، وقد لا يستطيع ، فكيف يقال بجواز ترك النهي مطلقاً في تلك الظروف ؟!

٥٧٠٤ - (إذا خَرَجَ أحدُكُم يتغوَّط أو يبول ؛ فلا يستقبِلِ القِبْلَةَ ولا يَستدْبِرْهَا ، ولا يَستقبلِ الريحَ ، ولْيَتَمَسَّحْ ثلاثَ مراتٍ .

وإذا خرجَ الرجُلانِ جميعاً ؛ فَلْيَتفَرَّقَا ، ولا يَجْلِسْ أحدُهُمَا قريباً من صَاحِبِه ، ولا يتحدَّثان ؛ فإنَّ اللهَ يمقتُ على ذلك) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الدولابي في « الكنى » (١ / ٢٦ - ٢٧) من طريق محمد بن يزيد بن سنان قال : أنا يزيد عن يحيى بن أبي كثير قال : أخبرني خلاد : أنه سمع أباه يقول : إن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن يزيد بن سنان وأبوه ؛ ضعيفان ، والابن أشد ضعفاً من أبيه .

وقد خولفا ؛ فرواه عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض قال : حدثني أبو سعيد الخدري مرفوعاً بفقرة الرجلين .

وفي إسناده جهالة واضطراب ؛ كما سبق بيانه برقم (٥٠٣٥) .

وما قبل هذه الفقرة ثابت في أحاديث معروفة ؛ إلا قوله :

« ولا يستقبل الريح » .

وروى البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ٢ / ١٥١) من طريق قتادة عن خلاد بن السائب الجهني عن أبيه عن النبي ﷺ :

« الاستنجاء بثلاثة أحجار » .

قلت : وهذا إسناد صحيح . فدل على أن جملة التمسح ثلاثاً لها أصل عن

السائب والد خلاد ، وأن زيادة فقرة الرجلين من زيادات محمد بن يزيد بن سنان المنكرة . والله أعلم .

٥٧٠٥ - (كانَ يأْمُرُنَا إذا حَاضَتْ إحدَانا أَنْ تَتَّزِرَ بإزار واسعٍ ، ثم يَلْتَزِمْ صَدْرَهَا وثَدْيَيْهَا) .

منكر . أخرجه النسائي (١ / ١٨٩ - القلم) من طريق أبي بكر بن عياش عن **صدقة بن سعيد** : حدثنا **جميع بن عمير** قال :

دخلت على عائشة مع أمي وخالتي ، فسألتاها : كيف كان رسول الله ﷺ يصنع إذا حاضت إحداكن ؟ قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله ثلاث علل :

الأولى : جميع بن عمير - وهو التيمي الكوفي - ؛ مختلف فيه ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« روى الناس عنه ، وأحسبه صادقاً ، وقد رماه بعضهم بالكذب . فالله أعلم » . وقال في « الكاشف » :

« واهٍ . قال خ : فيه نظر » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ ويتشيع » .

الثانية : صدقة بن سعيد ؛ مختلف فيه أيضاً ؛ قال البخاري :

« عنده عجائب » .

وضعفه ابن وضاح . وقال الساجي :

« ليس بشيء » . وقال أبو حاتم :

« شيخ » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« صدوق» . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

قلت : وهذا هو الأقرب : أن حديثه مقبول عند المتابعة ، وضعيف عند التفرد ؛ بله المخالفة ، وحديث الترجمة من هذا القبيل كما يأتي .

الثالثة : الاضطراب في متنه ؛ فرواه أبو بكر بن عياش هكذا ، وخالفه عبد الواحد بن زياد عن صدقة ، فرواه بلفظ :

« . . . ثم الْتَزَمَتْ رسولَ اللهِ ﷺ بيدَيْهَا ونَحْرِهَا » .

أخرجه أحمد (٦ / ١٢٣) .

فنسب الالتزام للزوجة ، وليس للنبي ﷺ . ولعل هذا أصح إن ثبت الحديث ؛ لأن عبد الواحد بن زياد أوثق من ابن عياش ؛ قال الحافظ في الأول منهما :

« ثقة . في حديثه عن الأعمش وحده مقال » .

واحتج به الشيخان . وقال في الآخر :

« ثقة عابد ؛ إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح » .

واحتج به البخاري دون مسلم .

والحديث ؛ في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عائشة وميمونة وأم حبيبة ؛ دون جملة الالتزام ، فهي زيادة منكرة عندي ، سنداً ومتناً .

أما السند ؛ فظاهر مما سبق .

وأما المتن ؛ فلمخالفته لأحاديث الثقات عن أمهات المؤمنين ؛ فإن أحداً منهم لم يذكرها . والروايات عنهن في « صحيح أبي داود » (٢٥٩ ـ ٢٦٣) .

٥٧٠٦ ـ (لا يَأْبى الكَرَامَةَ إلا حِمَارٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٨٦) من طريق أبي بكر محمد بن معاذ بن فهد الشعراني النهاوندي قال : ذكر محمد بن عبد الله الأويسي ـ وسمعته منه مذاكرة ـ : حدثنا أبو بكر المنادي : حدثنا عبد الله ابن إدريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رفعه : . . . فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته النهاوندي هذا ؛ فإنه واهٍ شديد الضعف ، وقد سبق له حديث آخر برقم (٥٦٧٨) ، وليس هو محمد بن معاذ العنبري كما توهم الشيخ عبد الله الغماري أو زعمه ! كما تقدم رده هناك .

ومحمد بن عبد الله الأويسي ؛ لم أعرفه ، وما ذكره السمعاني في « الأنساب » .

والحديث ؛ سكت عليه السيوطي في « الجامع الكبير » ، وكذا السخاوي في « المقاصد الحسنة » ومن تبعه ؛ كابن الدّيبع ؛ لكن ذكر السخاوي أن الديلمي قال عقب الحديث :

« ويقال : إنه من قول علي » .

قلت : وليس هذا في نسختنا المصورة من « مسند الديلمي » . ثم قال السخاوي :

« قلت : هو كذلك في « سنن سعيد بن منصور » عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي قال :

ألقي لعلي وسادة ، فقعد عليها . . . وقال ذلك » .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، ومحمد بن علي : هو ابن علي بن أبي طالب ، المعروف بابن الحنفية ، فهذا هو أصل الحديث : موقوف ، رفعه ذاك النهاوندي الواهي .

ومن هذا التحقيق ؛ تعلم أن الزرقاني لم يصنع شيئاً حين قال في « مختصر المقاصد » (٢٠٤ / ١٢٠٥) :

« ورد موقوفاً على علي ، ومرفوعاً من حديث ابن عمر » .

بل إنه أوهم صحته ؛ لتصديره إياه بصيغة الجزم « ورد » ، وليس بصيغة التمريض : « روي » !

٥٧٠٧ ـ (لا يَفْقَه الرجلُ كلَّ الفِقْهِ حتى يَتْرُكَ مجلسَ قومِهِ عشيةَ الجمُعَةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٦٢٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٨٤) من طريق الحكم بن عبد الله : حدثني الزهري

عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً .

ذكره ابن عدي في جملة أحاديث للحكم هذا ـ وهو الأيلي ـ ، وقال :

« كلها موضوعة » . وهكذا قال الإمام أحمد :

« أحاديثه كلها موضوعة » . وقال أبو حاتم وغيره :

« كذاب » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في رسالته « خصائص الجمعة » (١ / ٢٢٢ ـ المجموعة المنيرية) من رواية الديلمي ساكتاً عليه ! فأساء .

٥٧٠٨ ـ (لا يَفْقَه العبدُ كلَّ الفِقْهِ حتى يبغضَ الناسَ في ذاتِ الله ، ثم يرجعَ إلى نَفْسِهِ فتكون أَمْقَتَ عنده مِنَ الناسِ أجمعينَ) .

منكر . أخرجه الديلمي (٣ / ١٨٤) من طريق ابن لال : حدثنا علي بن عامر حدثنا عبد الملك بن يحيى بن بكير : حدثنا أبي : حدثنا الحكم بن عبدة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن جابر رفعه .

قلت : وهذا منكر ؛ علي بن عامر وشيخه عبد الملك بن يحيى ؛ لم أعرفهما .

والحكم بن عبدة ؛ من رجال ابن ماجه ، وقد روى عنه جمع ولم يوثقه أحد ، وقال الأزدي :

« ضعيف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مستور » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » ؛ لقول الأزدي المذكور ! ولا يخفى ما فيه .

والحديث ؛ ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية ابن لال ، وسكت عنه كعادته . ثم ساقه بنحوه من رواية الخطيب في « المتفق والمفترق » عن شداد ابن أوس .

٥٧٠٩ - (لما خَلَقَ اللهُ الأرضَ واستَوَى إلى السمَاءِ ، فسوّاهُنَّ سبعَ سماواتٍ ، وخَلَقَ العرشَ ؛ كَتَبَ على سَاقِ العرشِ : محمدٌ رسولُ الله ؛ خاتمُ الأنبياءِ . وخَلَقَ الجنةَ التي أَسْكَنَهَا آدمَ وحواءَ ، فكتبَ اسمي على الأبوابِ والأوراقِ والقبَابِ والخيامِ ؛ وآدم بينَ الروحِ والجسَدِ ، فلما أحياهُ الله تعالى ؛ نَظَرَ إلى العَرشِ فرأى اسمي ، فأخبره الله أنه سيِّدُ وَلَدِكَ . فلَمَّا غَرَّهُمَا الشيطانُ ؛ تابا واسْتَشْفَعَا باسمي إليه) .

منكر . رواه أبو الحسين بن بشران ، ومن طريقه الشيخ أبو الفرج في « الوفا بفضائل المصطفى » : حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو : حدثنا أحمد بن إسحاق ابن صالح : ثنا محمد بن صالح : ثنا محمد بن سنان العَوَقي : ثنا إبراهيم بن طهمان عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق عن ميسرة قال :

قلت : يا رسول الله ! متى كُتِبْتَ نبياً ؟ قال : . . . فذكره .

نقلته من « مجموع فتاوى ابن تيمية » (٢ / ١٥٠) ، وهو في رسالة له في بيان حقيقة مذهب الاتحادية وبطلانه ، محفوظة في « الكواكب الدراري » (٣٩ / ١٠٣ / ١) لابن عروة الحنبلي ، ومنه صححت بعض الأخطاء وقعت في « المجموع » ومن كتب الرجال .

وهذا الإسناد رجاله كلهم معروفون ثقات ؛ غير محمد بن صالح ؛ فلم أعرفه ، ومن فوقه من رجال « التهذيب » .

وأما أحمد بن إسحاق بن صالح ؛ فهو أبو بكر الوزان البغدادي ؛ قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٤١) :

« كتبتُ عنه مع أبي ، وهو صدوق » . وقال الدارقطني :

« لا بأس به » . كما في « التاريخ » (٤ / ٢٨) .

وأما أبو جعفر محمد بن عمرو ؛ فهو ابن البختري الرزاز ، ترجمه الخطيب (٣ / ١٣٢) وقال :

« وكان ثقة ثبتاً » .

فالظاهر أن الآفة من محمد بن صالح الذي لم أعرفه ، ولم يذكره الخطيب في شيوخ الوزان ، ولذلك قلت : إن الحديث منكر . فلو فرض أنه ثقة ؛ فهو شاذ ؛ لأنه قد خالفه جمع من الثقات فرووه مختصراً جداً بلفظ :

« كُتِبْتُ (وفي لفظ : كنتُ) نبياً وآدم بين الروح والجسد » .

فقال البخاري في « التاريخ » : قال محمد بن سنان : . . . فذكره .

وقال ابن سعد في « الطبقات » : أخبرنا معاذ بن هانئ البهراني قال : حدثنا إبراهيم بن طهمان به .

وقد توبع على ذلك إبراهيم بن طهمان من جمع ، وقد خرجت رواياتهم في « الصحيحة » (١٨٥٦) ، وكلها أجمعت على رواية الحديث بهذا اللفظ المختصر ،

ولم يذكر أحد منهم هذا اللفظ الطويل المنكر . والله أعلم .

وإن مما يستغرب حقاً : أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بعد أن ذكر الحديث بلفظه المختصر الصحيح المذكور آنفاً أتبعه بهذا اللفظ الطويل المنكر ، وبحديث آخر عن عمر بلفظ :

« لما أصابَ آدم الخطيئة ؛ رفع رأسه فقال : يا رب ! بحق محمد إلا غفرت لي ! فأوحى إليه : وما محمد ؟ فقال : يا رب ! إنك لما أتممت خَلْقِي ؛ رفعتُ رأسي إلى عرشك فإذا عليه مكتوب : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . . . » . الحديث ؛ وفيه : « ولولاه ما خلقتك » . وقال ابن تيمية عقبه :

« فهذا الحديث يؤيد الذي قبله ، وهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة » !

قلت : وحديث عمر هذا موضوع ؛ كما قال الذهبي وغيره ، وقد كنت نقلت ذلك حين خرجته في أول هذه « السلسلة » برقم (٢٥) ، ونقلت هناك قول ابن تيمية أن هذا الحديث مما أنكر على الحاكم تصحيحه إياه ، وأن الحاكم نفسه قال في راويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم :

« روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه » .

قلت : فهل نسي شيخ الإسلام هذا ، أم أنه لم يكن يوم سكت عن هذا الحديث الموضوع وقوى به ما قبله من أهل الصنعة ؟

(تنبيه) : رجعت من أجل تصحيح بعض الأخطاء المطبعية إلى النسخة المطبوعة من كتاب « الوفا بفضائل المصطفى » طبع سنة (١٣٨٦ هـ) ، فتبين أنه

مختصر « الوفا » ؛ لأنه محذوف الأسانيد ، وهو مما لم يتنبه له محققه الفاضل مصطفى عبد الواحد . والله أعلم .

ثم رأيت الشيخ الغماري عزا في رسالته « إتحاف الأذكياء » (ص ١٩) للحافظ أنه قوّى إسناده . ولم يذكر الكتاب ، ولم أعثر عليه في « الفتح » بعد البحث عنه في مظانه .

٥٧١٠ ـ (يا عليّ ! إني أَرْضَى لكَ ما أرضَى لِنَفْسِي ، وأَكْرَهُ لكَ ما أكرهُ لنَفْسِي : لا تقرأ القرآنَ وأنتَ جُنُبٌ ، ولا أنت راكعٌ ، ولا أنت سَاجِدٌ ، ولا تُصَلِّ وأنت عاقِصٌ شَعْرَكَ ، ولا تَدَبَّحْ تَدْبِيحَ الحِمَارِ) .

ضعيف جداً بهذا التمام . أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ١١٨ ـ ١١٩) من طريق أبي نعيم النخعي عبد الرحمن بن هانئ : نا أبو مالك النخعي عبد الملك بن حسين : حدثني أبو إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي .

قال أبو مالك : وأخبرني عاصم بن كليب الجرمي عن أبي بردة عن أبي موسى .

قال أبو نعيم : وأخبرني موسى الأنصاري عن عاصم بن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى ؛ كلاهما قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذه الأسانيد الثلاثة كلها ضعيفة جداً ؛ لأن مدارها على عبد الرحمن النخعي ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ليس بشيء . وكذبه يحيى بن معين . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

قلت : وقد أشار إلى شدة ضعفه الإمام البخاري بقوله ـ كما في « التهذيب » ـ :

« فيه نظر . وهو في الأصل : صدوق » .

قلت : وكأنه يعني : أنه صدوق في نفسه ، شديد الضعف في حفظه .

ثم إن في إسناده الأول والثاني شيخه أبا مالك النخعي عبد الملك بن حسين ، وهو مثله في الضعف أو أشد ؛ فقد قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

مع أنه ألان القول في أبي نعيم الراوي عنه ؛ فقال فيه :

« صدوق له أغلاط . أفرط ابن معين فكذبه » .

وأما شيخه في إسناده الثالث : موسى الأنصاري ؛ فالظاهر أنه موسى بن أبي كثير الأنصاري مولاهم أبو الصباح ؛ فإنه كوفي مثل أبي نعيم الذي دونه ، وعاصم الذي هو شيخه ، وهو صدوق .

فالآفة من أبي نعيم ؛ لأن من فوقه ثقات .

وفي إسناده الأول ثلاث علل على التسلسل :

الأولى : أبو مالك النخعي ؛ وقد عرفت أنه متروك .

الثانية : أبو إسحاق السبيعي ؛ وهو ثقة ؛ لكنه مدلس مختلط .

الثالثة : الحارث ـ وهو الأعور ـ ؛ وهو ضعيف ، وقد كذبه بعضهم .

والحديث ؛ روى منه البزار (٣٢١ ـ كشف الأستار) الفقرة الأولى .

ورواه بتمامه (٥٤٦) إلا جملة الحمار من طريق عبد الرحمن بن هانئ

النخعي عن أبي مالك بإسناديه .

وإنما خرجت الحديث هنا من أجل هذه الفقرة والفقرة الأخيرة . وأما ما بينهما ؛ فهي صحيحة في أحاديث أخرى معروفة .

ومن أحاديث هذا الواهي - عبد الرحمن بن هانئ - الحديث التالي :

٥٧١١ - (مَنْ قَتَلَ ضُفْدعاً ؛ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، مُحْرِماً كانَ أو حَلالاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ١٦٢٣) : ثنا ابن دُحيم : ثنا **محمد بن علي العسقلاني** : ثنا **عبد الرحمن بن هانئ** : ثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . قال سفيان :

« يقال : إنه ليس شيء أكثر ذكراً لله منه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد الرحمن هذا ؛ وقد عرفت في الحديث السابق أنه شديد الضعف ، وفي ترجمته أورده ابن عدي في جملة أحاديث له ، ثم قال في آخرها :

« وله غير ما ذكرت ، وعامة ما له لا يتابعه الثقات عليه » .

وابن حبان - مع أنه أورده في « الثقات » (٨ / ٣٧٧ - ٣٧٨) ؛ فقد - استنكر له هذا الحديث ؛ فقال :

« ربما أخطأ ، في القلب منه ؛ لروايته عن الثوري . . . » فذكره .

ومحمد بن علي العسقلاني ؛ لم أعرفه . وقد خالفه **إسحاق بن سيار** ؛ فقال : ثنا أبو نعيم عبد الرحمن بن هانئ عن **أبي مالك النخعي** وسفيان الثوري عن أبي

الزبير به مختصراً بلفظ :

« من قتل ضفدعاً ؛ فعليه جزاؤه » .

وهذا أشبه بالصواب مع كونه ضعيفاً جداً ؛ لأن فيه أبا مالك النخعي ، وهو متروك أيضاً ؛ كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله .

وإسحاق بن سيار ؛ مجهول ؛ كما في « الجرح والتعديل » .

٥٧١٢ - (وَهُنَّ شَرُّ غَالِبٍ لِمَنْ غَلَبَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ق ٢ / ٦١) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٥٣) ، وعبد الله بن أحمد (٢ / ٢٠١ - ٢٠٢) ، وأبي يعلى (١٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨) من طريق أبي معشر البراء : حدثني صدقة بن طَيْسَلَة : حدثني معن بن ثعلبة المازني - والحيُّ بعد - قال : حدثني الأعشى المازني قال :

أتيتُ النبيَّ ﷺ ، فأنشدته :

يا مالك الناس وديّان العرب !	إني لقيت ذِربةً من الذرب
غدوت أبغيها الطعام في رجب	فخلفتني بنزاع وهرب
أخلفت العهد ولطت بالذنب	وهن شر غالب لمن غلب

قال : فجعل يقول : « وهن شر . . . » إلخ .

قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٣٣٢)(*) :

(*) أملى الشيخ - رحمه الله - بجانب هذا العزو - : « وانظر (٨ / ١٢٧ - ١٢٨) » . (الناشر) .

« رواه عبد الله بن أحمد ، ورجاله ثقات » !

وتبعه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » ؛ فقال (١١ / ١١٣) :

« وإسناده صحيح ، وهو من زيادات عبد الله بن أحمد . . . » .

قلت : وأرى أن ذلك من تساهلهما ، واعتدادهما بتوثيق ابن حبان . ومن المعلوم أن ابن حبان يوثق المجهولين في كثير من الأحيان ، كما تقدم التنبيه على ذلك مراراً في هذه « السلسلة » وغيرها ، فلا بد من النظر فيما يتفرد به من التوثيق ؛ فإن صدقة هذا ؛ ذكره البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢٩٥) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤) ، وابن حبان في أتباع التابعين من « الثقات » (٦ / ٤٦٨) برواية أبي معشر هذا فقط ، فهو حسب القواعد الحديثية مجهول ، ولا يخرجه من الجهالة توثيقُ ابن حبان ؛ لما ذكرنا من عادته في توثيق المجهولين . فتأمل .

ثم ساق عبد الله بن أحمد (٢ / ٢٠٢) للحديث إسناداً آخر بنحوه مطولاً ؛ ولكنه إسناد مظلم ، وقال فيه الهيثمي :

« فيه جماعة لم أعرفهم » .

وقد بسط الكلام عليهم جداً الشيخ شاكر رحمه الله ، وغالبه نقله من « التعجيل » للحافظ ابن حجر ، وخلاصته : أن أربعة منهم على نسق واحد مجهولون ، وهم : أبو سلمة عبيد بن عبد الرحمن الحنفي : حدثني **الجنيد بن أمين بن ذِروة بن طريف ابن بهصل الحرمازي** : حدثني **أبي أمين** بن ذِروة عن أبيه **ذروة بن نضلة** عن أبيه نضلة بن طريف : أن رجلاً منهم يقال له الأعشى . . . الحديث بطوله .

قلت : والقول بجهالة المذكورين لا مناص من التسليم به ؛ لأنه لا يوجد لدي ما ينافيه سوى الأول منهم ، فبالإضافة إلى أنه ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال :

« روى عنه البصريون » ؛ كما ذكره الشيخ عن الحافظ ؛ فقد قال هذا :

« روى عنه عباس بن عبد العظيم العنبري ، وعمرو بن علي الفلاس وغيرهما » .

ورواية عباس هي رواية عبد الله بن أحمد هذه عن عبيد بن عبد الرحمن هذا . وأما رواية الفلاس ؛ فقد عزاها الشيخ لابن سعد (٧ / ١ / ٣٦ ـ ٣٧) . يعني : من الطبعة الأوربية ، وهي في طبعة بيروت (٧ / ٥٣) ، رواها عنه بواسطة أحمد بن محمد بن أنس .

وقد وجدت له متابعاً قوياً ؛ بل حافظاً جليلاً ، وأفادنا فائدة عزيزة جداً :

فقال ابن أبي عاصم في كتابه « الآحاد والمثاني » (٢ / ٤٢٢ / ١٢١٥) : حدثنا عمرو بن علي : نا عبيد بن عبد الرحمن أبو سلمة الحنفي ـ قال : وكان ثقة ـ : نا الجنيد بن أمين بن ذروة . . . إلخ .

قلت : فهذه الفائدة تقود إلى التسليم بتوثيق ابن حبان إياه ؛ لمتابعة هذا الحافظ الفلاس إياه ، ورد قول أبي حاتم بجهالته ، وأن علة الحديث من الثلاثة الذين فوقه .

(تنبيه) : عزا المعلق على « مسند أبي يعلى » الحديث من الوجهين للإمام أحمد ، وعزاه غيره من الوجه الآخر إليه ! اغتراراً منهم بخطأ مطبعي وقع في الطبعة القديمة ، وهو زيادة : (حدثني أبي) بين عبد الله بن أحمد وشيخه . روى الوجه الأول عن شيخه محمد بن أبي بكر المقدمي ، والآخر عن العباس بن عبد العظيم

العنبري ؛ وكلاهما من شيوخ عبد الله ؛ بل العنبري من شيوخه الإمامُ أحمدُ ؛ كما في « تهذيب المزي » .

ولذلك ؛ عزا الهيثمي الوجهين لعبد الله بن أحمد ، وعلى هذا جرى الحافظ في « التعجيل » وغيره ، ثم الشيخ أحمد شاكر ؛ فنص على خطأ ما في الطبعة المذكورة ، وأن الحديث من رواية عبد الله ، وليس من رواية أبيه .

ولم يكتف المومى إليه بخطئه في العزو المذكور ؛ بل زاد (ضغثاً على إبالة) فقال :

« وقد وهم الحافظ إذ نسبه في « الإصابة » ٦ / ٩ إلى عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند » !

وهو الواهم كما عرفت ؛ على أن الحافظ قد عزاه في ترجمة الأعشى المازني لأحمد أيضاً !! فكأنه تنبه فيما بعد لهذا الخطأ ، فرجع عنه إلى الصواب في الموضع الذي أشار إليه المومى إليه !

ومن غرائبه : أنه عقب توهيمه للحافظ نقل عن شيخه الهيثمي عزوه إياه لعبد الله بن أحمد من الوجهين دون أي تعليق !!

٥٧١٣ - (لا تُوضَعُ النواصِي إلا في حَجٍّ أو عُمرةٍ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣١ / ١١٣٤ - كشف الأستار) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٧٠) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٢١ / ١ - مجمع البحرين) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢١٣ - ٢٢١٤) من طرق عن محمد بن سليمان بن مسمول : ثنا عمر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن

جابر مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير ابن مسمول هذا ؛ قال ابنُ عدي ـ بعد أن ساق له عدة مناكير هذا منها ـ :

« وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه في إسناده ومتنه » . وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٦٧) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، ضعيف الحديث ، كان الحميدي يتكلم فيه » .

وضعفه الجمهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٤٣٩) ، وابن شاهين في « ثقاته » (٢٩٨ / ١٢٤٧) ، وذكر عن ابن معين أنه :

« ثقة » . وأشار الحافظ في « اللسان » إلى شكه في ذلك !

ولا وجه لذلك عندي ؛ فإنه قد ذكر عنه يزيد البادي في كتابه « من كلام أبي زكريا يحيى بن معين » (٥١ / ٨٧) نحوه ؛ فذكر عنه أنه قال :

« ليس به بأس » .

فلعل ابن معين لم يقف على تلك المنكرات التي ذكرها ابن عدي والأخرى التي أشار إليها ، ولذلك ؛ لم يعتمده من جاء بعده من الحفاظ كأبي حاتم وغيره . وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفوه » .

وقد خالفه نافع بن محمد ؛ فقال : عن عمر بن محمد بن المنكدر عن أبيه

قال : . . . فذكره موقوفاً على المنكدر .

أخرجه العقيلي عقب المرفوع ، وقال :

« وهذا أولى » .

قلت : وفيه ـ كما ترى ـ نافع بن محمد ؛ ولم أجد له ترجمة .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الدارقطني فقط في « الأفراد » عن جابر .

ثم ذكر له شاهداً من رواية الشيرازي في « الألقاب » وأبي نعيم في « الحلية » عن ابن عباس .

قلت : وهو في « الحلية » (٧ / ١٣٩) من طريق علي بن إبراهيم بن الهيثم : ثنا حماد بن الحسن : ثنا عمر بن بشر المكي : ثنا فضيل بن عياض قال : سمعت عبد الملك بن جرير : حدثني عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« لا توضع النواصي إلا لله في حج أو عمرة ، فما سوى ذلك ؛ فَمُثْلَةٌ » . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث الفضيل ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو واهٍ جداً ؛ آفته ابن الهيثم هذا ـ وهو أبو الحسن البلدي ـ ؛ قال الذهبي :

« اتهمه الخطيب » .

قلت : يشير إلى ما رواه الخطيب في « تاريخه » (١١ / ٣٣٧ ـ ٣٣٨) في

ترجمة البلدي هذا ؛ بسنده عنه بإسناده عن ابن عمر مرفوعاً بحديث :

« لا تضربوا أولادكم على بكائهم ؛ فبكاء الصبي أربعة أشهر شهادة أن لا إله إلا الله ، وأربعة أشهر الصلاة على محمد ﷺ ، وأربعة أشهر دعاء لوالديه » . وقال الخطيب عقبه :

« هذا الحديث منكر جداً ، ورجال إسناده كلهم مشهورون بالثقة ؛ سوى أبي الحسن البلدي » . وقال الحافظ في « اللسان » عقبه :

« قلت : هو موضوع بلا ريب » .

(تنبيه) : كان من البواعث على تخريج هذا الحديث وتحقيق الكلام عليه : أنني رأيت الدكتور عبد المعطي قلعجي قد صححه بإيراده إياه في (فهرس الأحاديث الصحيحة . .) الذي وضعه في آخر « الضعفاء » للعقيلي ، وأتبعه بفهرس آخر لـ (الأحاديث الضعيفة والمنكرة والتي لا أصل لها) ! وقد أورد في كل منهما ما حقه أن يذكر في الآخر !! الأمر الذي يدل على جهل بالغ بهذا العلم وجرأة عجيبة وتهور لا نعرف له مثيلاً . والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، لا مجال الآن للإكثار منها ، فحسبك هذا الحديث المنكر الذي لم يَقُلْ بصحته عالم ، ولا يساعد عليه إسناده كما رأيت !

وأما الأحاديث الصحيحة التي ضعفها وأوردها في « الضعيفة » ؛ فحدث ولا حرج ، منها :

« إذا اشتد الحر ؛ فأبردوا بالظهر » (انظر « صحيح الجامع » ٣٣٦ - ٣٣٧) .

و « إذا بويع لخليفتين ؛ فاقتلوا الآخر منهما » (صحيح الجامع ٤١٤) .

وفي ظني أنني ذكرت أمثلة أخرى في مكان آخر .

ولقد بلغني عن هذا القلعجي أنه ليس دكتوراً بالمتبادر من هذه اللفظة أو اللقب - أي دكتور في الحديث ، أو على الأقل في الشريعة - وإنما هو طبيب ! فإن صح هذا ؛ فهو تدليسٌ حديثٌ خبيثٌ ، لا نعرف له مثيلاً في المتهمين بالتدليس من رواة الحديث أو المؤلفين فيه !! والله المستعان .

(فائدة) : ظاهر الحديث أنه لا يشرع حلق الرأس إلا في الحج أو العمرة . فهو مخالف لقوله ﷺ :

« احلقوه كله ، أو اتركوه كله » .

وهو حديث صحيح مخرج في « الصحيحة » (١١٢٣) .

ولو ثبت ؛ أمكن حمله على معنى أنه لا يشرع قصد التقرب إلى الله بحلق الشعر ، كما كان يفعل بعض مشايخ الطرق حين يُدْخِلون أحداً في الطريق ؛ فإنهم يأمرونه بحلق شعره تذللاً !

٥٧١٤ - (إنَّ لكلِّ أُمة مَجُوساً ، ومَجُوسُ هذه الأمةِ الذينَ يقولون : لا قَدَرَ ، فَمَنْ مرضَ منهم ؛ فلا تَعُودوه ، ومن ماتَ منهم ؛ فلا تشهدُوه ، وهم شيعةُ الدَّجَّالِ ، حقاً على الله عز وجل أن يُلْحِقَهُمْ بهِ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أبو داود (٤٦٩٢) ، وأحمد (٥ / ٤٠٦ - ٤٠٧) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٣٢٩ - بتحقيقي) عن سفيان الثوري عن عمر بن محمد عن عمر مولى غفرة عن رجل من الأنصار عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل الأنصاري ، وضعف عمر مولى غفرة

ـ وهو ابن عبد الله ـ ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

قلت : ومع ضعفه فقد اضطرب في إسناده ؛ فقد رواه هكذا .

ورواه مرة عن عبد الله بن عمر مرفوعاً به ؛ دون قوله : « وهم شيعة الدجال . . . » .

ومرة أخرى أدخل بينه وبين ابن عمر نافعاً ، ولم يذكر الزيادة أيضاً .

وتابعه على الوجه الأخير زكريا بن منظور ؛ فقال : حدثنا أبو حازم عن نافع به ؛ دون الزيادة .

فالحديث حسن دونها ، ومن أجلها أوردته هنا ، وإلا ؛ فهو مخرج في « الظلال » (٣٢٩ ـ ٣٣٨) .

٥٧١٥ ـ (لَوْلا أنهَا تُعْطَى المهاجِرِينَ ؛ ما أَخَذْتُهَا) .

ضعيف . أخرجه النسائي (٥ / ٣٤ / ٢٤٦٦) من طريق إبراهيم بن ميسرة عن عثمان بن عبد الله بن الأسود عن عبد الله بن هلال الثقفي قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : كدتُ أُقتل بعدك في عَناق أو شاة من الصدقة . فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الاختلاف في صحبة الثقفي هذا ؛ فأثبتها بعضهم ؛ كابن حبان في « الثقات » (٣ / ٢٤٠) ، ونفاها جمع ، قال ابن عبد البر في ترجمته من « الاستيعاب » :

« يُعَدُّ في المكيين ، حديثه عندهم مرسل ، لم يُذْكر فيه سماع ولا رؤية » .

والأخرى : عثمان بن عبد الله بن الأسود ـ وهو الطائفي ـ ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ما روى عنه سوى إبراهيم بن ميسرة » .

قلت : يشير إلى أنه مجهول . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« مقبول ، من الخامسة » . فلم يوثقه ؛ مع أنه قال في « التهذيب » :

« ذكره ابن حبان في (الثقات) » .

وذلك لما عرف من تساهل ابن حبان في توثيق المجهولين . كهذا .

ولقد تنبهت وأنا أكتب هذا البحث لنكتتين هامتين جداً :

الأولى : أن الحافظ عده من التابعين بقوله آنفاً :

« من الخامسة » .

ولا مستند له في ذلك ـ فيما أعلم ـ إلا كونه روى عن عبد الله بن هلال الثقفي ، ولا يستقيم ذلك في نقدي إلا إذا وجد أمران اثنان :

أولهما : ثبوت صحبة الثقفي هذا . ولا سبيل إلى ذلك ؛ لأنه لم يذكر فيه سماعاً ولا رؤية .

وثانيهما : أن يذكر عثمان هذا سماعه من الثقفي . وهذا ما لم يفعل كما ترى . نقول هذا على افتراض ثبوت الصُّحبة . وهيهات !

والنكتة الأخرى : أنني رأيت ابن حبان قد أورد عثمان هذا في ثقات أتباع التابعين (٧ / ١٩٧) قائلاً :

« يروي عن عبد الله بن هلال . روى عنه إبراهيم بن ميسرة » .

فإن كان ابن الأسود من أتباع التابعين ، وابن هلال صحابياً ؛ فيكون الإسناد منقطعاً بينهما ، وبمثله لا تثبت الصحبة لو صرح بما يدل عليها . أو يكون المؤلف أخطأ في جزمه بصحبته ، ويكون تابعياً ، وهذا هو الأقرب ؛ كما يستفاد من كلام ابن عبد البر المتقدم .

وبالجملة ؛ فهذا الحديث لا يثبت عن النبي ﷺ ؛ لإرساله وجهالته . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٧١٦ - (تَعَبَّدَ قبلَ أنْ يموتَ بشَهْرَينِ ، واعْتَزَلَ النساءَ حتى صَارَ كالحِلْسِ[1] البالي) .

منكر . أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٢ / ١٤٠) من طريق **العباس بن إسماعيل بن حماد البغدادي** : حدثنا محمد بن الحجاج - مولى بني هاشم - : حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن سفينة عن أبيه عن سفينة قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم مجهول :

ما بين عبد الرحمن والعباس البغدادي ؛ لم أجد لهما ترجمة .

وأما عبد الرحمن ؛ فذكره ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٤٠) برواية جعفر والد

---

(١) الحِلْس : ما يُبْسَطُ في البيت من حصير ونحوه تحت كريم المتاع .

عبد الحميد فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولم يورده ابن حبان في « ثقاته » .

وأما العباس بن إسماعيل ؛ ففي ترجمته أورد الخطيب هذا الحديث ، ولم يزد ! وذكره الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« قال ابن حبان في « الثقات » : يعتبر به ، حدثنا عنه ابن قتيبة » .

قلت : أورده في (الطبقةِ الرابعة) (٨ / ٥١٤) وهي الخاصة بـ (تبع أتباع التابعين) ، وليس في النسخة المطبوعة منه قوله : « يعتبر به » . فالظاهر أنها سقطت من الناسخ أو الطابع .

ثم رأيت الحديث في « كشف الأستار » (٣ / ١٢٢ / ٢٣٨٤) قال : حدثنا محمد بن سفيان بن محمد المسعري : ثنا محمد بن الحجاج : ثنا محمد بن عبد الرحمن بن سفينة به بلفظ :

« . . . كالشن البالي » .

فقد توبع العباس بن إسماعيل من المسعري هذا ؛ ولكني لم أجد له ترجمة . وقال الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٢٧٠ ـ ٢٧١) :

« رواه البزار من رواية محمد بن عبد الرحمن بن سفينة عن أبيه عن جده . ولم أجد من ذكرهما ، وفيه محمد بن الحجاج ؛ قال يحيى بن معين : ليس بثقة » .

قلت : في الرواة (محمد بن الحجاج) جمع ، وفيهم اثنان ؛ قال ابن معين في كل منهما :

« ليس بثقة » .

أحدهما : محمد بن الحجاج اللخمي الواسطي ، صاحب حديث الهريسة ، الكذاب ، وتقدم برقم (٦٩٠) .

والآخر : محمد بن الحجاج المصغر ، فلا أدري أيهما الذي يعنيه الهيثمي ، ولا عرفت أنا من هو من ذلك الجمع ، وبخاصة أنه ليس فيهم أحد نسب إلى بني هاشم ولاء كما وقع في رواية الخطيب . والله أعلم .

٥٧١٧ - (مَنْ شَهِدَ لهُ خُزَيمةُ ، أو شَهِدَ عليه ؛ فهو حَسْبُه) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٨٦ - ٨٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ١٠١ / ٣٧٣٠) ، والحاكم (٢ / ١٨) ، وعنه البيهقي (١٠ / ١٤٤) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ١٨٦ / ٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥ / ٣٠٥ / ١) من طريق زيد بن الحباب : حدثني **محمد بن زرارة بن عبد الله بن خزيمة بن ثابت** : حدثني عمارة بن خزيمة عن أبيه خزيمة بن ثابت رضي الله عنه :

أن رسول الله ﷺ ابتاع من سواء بن الحارث المحاربي فرساً ، فجحد ، فشهد له خزيمة بن ثابت ، فقال له رسول الله ﷺ :

« ما حملك على الشهادة ولم تكن معه ؟ » .

قال : صدقت يا رسول الله ؛ ولكن صدقتُكَ بما قلتَ ، وعرفتُ أنك لا تقول إلا حقاً . فقال : . . . فذكره .

سكت عنه الحاكم والذهبي ! وقال الهيثمي (١٠ / ٣٢٠) :

« رواه الطبراني ، ورجاله كلهم ثقات » .

كذا قال ! وتبعه المناوي في « الجامع الأزهر » ! وقلده الغماري فأورده في « كنزه » (٣٧٦٢) !

ومحمد بن زرارة ؛ لم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٤١٤) ، ولم يذكر له هو والبخاري وابن أبي حاتم راوياً غير زيد بن حباب ، فهو في عداد المجهولين . فالإسناد ضعيف .

وله علة أخرى : وهي المخالفة في إسناده ومتنه ؛ فقد رواه الزهري عن عمارة بن خزيمة : أن عمه حدثه ـ وهو من أصحاب النبي ﷺ ـ : أن النبي ﷺ ابتاع . . . الحديث بأتم منه ؛ دون حديث الترجمة ، وجعله من مسند عمه ، وليس من مسند أبيه ! وزاد :

« فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين » .

أخرجه أبو داود (٣٦٠٧) ، والنسائي (٧ / ٣٠١ ـ ٣٠٢) ، والحاكم (٢ / ١٧ ـ ١٨) ، وعنه البيهقي أيضاً وأحمد (٥ / ٢١٥) . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » .

قلت : ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا .

(تنبيه) : لقد وقفت على أوهام لبعضهم حول هذا الحديث ، فرأيت التنبيه عليها :

أولاً : عزاه الحافظ لأبي داود من طريق الزهري عن عمارة أن عمه حدثه . . . بحديث الترجمة !

فأخطأ مرتين : عزوه لأبي داود وللزهري ! وإنما روياه بالقصة والزيادة دون حديث

الترجمة كما سبق ، وزاد عليه صاحبنا السلفي فعزاه في تعليقه على الطبراني للنسائي أيضاً !

ثانياً : عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لأبي يعلى والطبراني والباوردي والحاكم والبيهقي وابن عساكر والضياء عن خزيمة بن ثابت عن أبيه . فزاد : (عن أبيه) ! وهو خطأ ، ولعله من الناسخ .

ثالثاً : عزاه الغماري لابن خزيمة أيضاً ! وهو خطأ مخالف لما ذكرته آنفاً عن « الجامع الكبير » ولما في « الجامع الأزهر » !

رابعاً : لم يرد الحديث في « فهرس الحاكم » و « فهرس البيهقي » ـ كلاهما للدكتور المرعشلي ـ ؛ مع وروده في كتابيهما كما رأيت ! والموفق الله .

٥٧١٨ ـ (دَرَجُ الجنَّةِ على قَدْرِ آيِ القُرآنِ ، لِكُلِّ آيةٍ درجةٌ ، فتلكَ سِتَّةُ آلافٍ ومِئَتَا آيةٍ وست عشْرَةَ آيةً ، بينَ كلِّ درجتَيْنِ مقدارُ ما بينَ السماءِ والأرضِ ، فينتهي به إلى أعلى عِلِّيِّينَ ، لها سبعونَ ألفَ رُكْنٍ ، وهي ياقوتةٌ تضيءُ مسيرةَ أيامٍ وليالٍ)(*) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ١٤٥ ـ المجلد الثاني) من طريق ابن شاهين : حدثنا الحسن بن محمد بن سعيد الأنصاري : نا أبو إسماعيل الهمذاني : حدثنا الفيض بن وثيق : ثنا فرات بن سلمان عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، ومتن موضوع ؛ جزم الشيخ علي القاري في « المرقاة »

(*) في الأصل : «وليالي» . (الناشر) .

(٢ / ٥٨٩) بأن « في سنده كذاب » .

وكأنه يشير إلى الفيض هذا ؛ فقد قال فيه ابن معين :

« كذاب خبيث » .

ومن أجل هذا ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » ؛ لكنه مشى حاله في « الميزان » . ووثقه ابن حبان . فانظر تعليقنا على ترجمته في « تيسير انتفاع الخلان بكتاب (ثقات ابن حبان) » ، وهو تحت التأليف ، نرجو الله تعالى أن ييسر لنا إتمامه بمنه وكرمه .

لكنْ أبو إسماعيل الهمذاني ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في « الكنى » ، ولا السمعاني في مادة (الهمذاني) بالمعجمة ولا في (الهمداني) بالمهملة ، ولا الذهبي في « المقتنى » ، فيمكن أن يكون هو الآفة .

٥٧١٩ - (إذا بَلَغَ البُنْيَانُ سَلْعاً ؛ فَاخْرُجْ مِنها) .

ضعيف . رواه الحاكم (٣ / ٣٤٤) ، وعنه البيهقي في « دلائل النبوة » (٣ / ١٨٦ / ٢) عن أبي عامر - وهو صالح بن رستم الخزاز - عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت قال : قالت أم ذر :

والله ! ما سيَّر عثمانُ أبا ذر ؛ ولكن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . فلما بلغ البنيان سلعاً وجاوز ؛ خرج أبو ذر إلى الشام . وذكر باقي الحديث بطوله في خروجه إلى الربذة وموته بها . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي !

وقد وهما ؛ فإن عبد الله بن الصامت وصالح بن رستم إنما أخرج لهما البخاري تعليقاً .

ثم إن صالحاً فيه ضعف من قبل حفظه ؛ وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم وابن أبي شيبة وغيرهم ، وهو في ذات نفسه ثقة ، وفي « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

وأم ذر ؛ لم تثبت صحبتها ؛ كما بينته في التعليق على ترجمتها من « تيسير الانتفاع » .

٥٧٢٠ - (يُؤْتى بالرَّجُلِ مِنْ أُمتي يومَ القيامة وما له من حسنَة تُرْجَى له الجنةُ ، فيقول الرَّبُّ تعالى : أَدْخِلُوه الجنةَ ؛ فإنهُ كان يرحَمُ عيالَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الإسماعيلي في « المعجم » (ق ١٠٦ / ٢) قال : حدثني عبد الرحمن بن قريش الهروي أبو نعيم : حدثنا محمد بن عبيد الله البغدادي : حدثنا موسى بن عثمان العثماني : حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً به .

وأخرجه ابن جُمَيْع في « معجم الشيوخ » (٣١٣) ، والخطيب في « التاريخ » (٢ / ٣٣٠) من طريق أبي نعيم هذا .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ عبد الرحمن هذا ؛ ترجمه الخطيب (١٠ / ٢٨٢) برواية جمع من الثقات عنه ، وقال :

« وفي حديثه غرائب وأفراد ، ولم أسمع فيه إلا خيراً » . لكن قال الذهبي في

« الميزان » :

« اتهمه السليماني بوضع الحديث » .

قلت : ولعل الآفة ممن فوقه كهذا الحديث ؛ فإن شيخه محمد بن عبيد الله البغدادي لا يدرى من هو ! أورده الخطيب في « تاريخه » بهذا الحديث ولم يزد !

وموسى بن عثمان العثماني - كذا وقع في الإسماعيلي و « التاريخ » ، وفي « معجم الشيوخ » : (موسى بن محمد العثماني) . فالله أعلم - ؛ فإني لم أر له ترجمة .

والحديث ؛ ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » برواية ابن لال والخطيب وابن عساكر عن ابن مسعود .

٥٧٢١ - (مَنْ أَكَلَ مما تَحْتَ مائِدَتِه ؛ أَمِنَ مِنَ الفَقْرِ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٥٥) من طريق أحمد ابن مويس - إمام مسجد بيت المقدس من ولد شداد بن أوس - : سمعت هُدْبَةَ يقول :

حضرتُ غداءَ أمير المؤمنين المأمون ، فلما رفع المائدة ؛ جعلت التقط ما في الأرض ، فنظر إليَّ المأمون فقال : أيها الشيخ ! أما شبعت ؟ فقلت : نعم يا أمير المؤمنين ! إنما شبعت في فنائك وكنفك ؛ ولكني حدثني حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره . فأشار إلى خادم له ، فجاء ، وناولني بدرة فيها ألف دينار ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! وهذا من ذلك .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير أحمد بن مويس المقدسي ؛ لم أجد له ترجمة ، فهو الآفة .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الخطيب في « المؤتلف » عن هدبة به . وقال :

« على شرط مسلم ، والمتن منكر ، فينظر فيمن دون هُدْبَة » .

قلت : قد عرفت ما دونه !

ثم ذكره من حديث الحجاج بن علاط السلمي وابن عباس وأبي هريرة بنحوه ؛ وسكت عنها إلا الأخير منها ؛ كما يأتي بيانه في الحديث الذي يليه .

ثم رأيته قد أوردها كلها مع غيرها مما في معناه في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٣٨ - ١٣٩ - هندية) ، وكأنه تجرأ على ذلك - مع أنه لا يوجد في بعضها متهم - لما فيها من النكارة الظاهرة ، وسلفه في ذلك الحافظ العراقي ؛ فإنه لما أخرجه من حديث الحجاج بن علاط وحديث جابر ؛ قال في « تخريج الإحياء » (٢ / ٦) :

« وكلاهما منكر جداً » .

وتبعه السخاوي في « المقاصد » ؛ فقال - وقد خرجه عنهما ، وعن ابن عباس ، وأنس ، وأبي هريرة - :

« وكلها مناكير » .

٥٧٢٢ - (مَنْ أَكَلَ ما يسقُطُ مِنَ المائدةِ ؛ عاشَ في سَعَةٍ ، وعُوفِيَ مِنَ الحُمْقِ في وَلَدِهِ ، وفي جارِهِ ، وجارِ جارِهِ ، ودُوَيْرَاتِ جارِهِ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤ / ٣٩٠ / ٢) من طريق إسحاق بن نجيح عن عطاء بن ميسرة عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسحاق هذا ؛ قال ابن حبان (١ / ١٣٤) :

« دجال من الدجاجلة ، كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ صراحاً » .

قلت : وسبقت له أحاديث تدل على حاله .

والحديث ؛ هكذا رأيته في « التاريخ » لابن عساكر ، وقد عزاه إليه في « الجامع الكبير » بلفظ :

« . . . في ولده وولد ولده » .

فالله أعلم : هل هو عنده بهذا اللفظ رواية أخرى ، أم هو من اختلاف نسخ « التاريخ » ؟

ثم رأيته قد أورده في « الذيل » (١٣٨) وزاد على ما في « الجامع » :

« وفي جاره . . . » إلخ الزيادة التي أعلاه . ثم قال السيوطي :

« وفيه إسحاق بن نجيح ؛ كذاب » .

ولقد أحسن بالكشف عن آفته خلافاً لعادته ، وبخاصة في « كبيره » هذا ؛ فكم من حديث فيه مثل هذا الكذاب سكت عنه في « صغيره » فضلاً عن هذا ! ومن ذلك : أنه ساق الحديث فيه بلفظ ابن عساكر عنده ، وقال :

« رواه الباوردي عن الحجاج بن علاط السلمي » .

وسكت عنه ! وفيه مروان بن سالم - وهو الغفاري - ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ورماه الساجي وغيره بالوضع » .

أخرجه الرافقي في « جزئه » (ق ٣١ / ١ - مجموع الظاهرية ١٠٧) من طريقه عن إسماعيل بن أمية عن بعض ولد الحجاج بن علاط عن الحجاج بن علاط به . وساقه بلفظ :

« . . . نفى عنه الفقر ، ونفى عن ولده الحمق » . وقال :

« رواه الحسن بن معروف في « فضائل بني هاشم » والخطيب وابن النجار عن ابن عباس » .

قلت : قال ابن معروف هذا في « الفضائل » (١ / ١٦٢ / ١) : حدثنا إبراهيم : حدثني أبي قال : حدثتني زينب بنت سليمان الهاشمية قالت : حدثني أبي عن جدي عن عبد الله بن عباس به .

ومن هذا الوجه : أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٩١) ، وابن النجار في « الذيل » (١٠ / ١٢٩ / ٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » أيضاً (١٩ / ٢١٤ / ٢) . ومن طريق الخطيب : رواه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٧٨ - ١٧٩) ، وقال :

« لا يصح ؛ قال الخطيب : عبد الصمد ؛ قد ضعفوه » .

قلت : عبد الصمد هذا ؛ هو ابن موسى بن محمد الهاشمي ؛ ترجمه الخطيب (١١ / ٤١) برواية ابنه إبراهيم فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فلا أدري أين ضعفه الخطيب ، ولم يذكره الذهبي في « الميزان » ولا الحافظ في « اللسان » ؛

وإنما ذكره العقيلي في « الضعفاء » لحديث آخر سبق ذكره برقم (٢٨٩٨) .

وزينب بنت سليمان ؛ ترجمها الخطيب (١٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥) ، وقال :

« كانت من أفاضل النساء » .

ومَنْ فوقها ؛ من رجال « التهذيب » .

وقد توبع عبد الصمد متابعة لا تسمن ولا تغني من جوع ، من **محمد بن الوليد بن أبان** قال : حدثتني زينب بنت سليمان به .

أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ٥٣٣) .

وابن أبان هذا : هو القلانسي البغدادي ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢٨٧) :

« يضع الحديث ويوصله ، ويسرق ، ويقلب الأسانيد والمتون » .

وساق له أحاديث كثيرة صرح ابن عدي أنه سرق بعضها ، فالظاهر أن هذا الحديث سرقه من عبد الصمد . والله أعلم .

وللحديث طريق آخر : يرويه **عمرو بن بحر الجاحظ** : نا **أبو يوسف القاضي** قال :

تغديتُ عند **هارون الرشيد** ، فسقطت من يدي لقمة ، فانتثر ما كان عليها من الطعام فقال : يا يعقوب ! خذ لُقْمَتَكَ ؛ فإن **المهدي** حدثني عن **أبيه المنصور** عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن عبد الله عن أبيه ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« من أكل ما سقط من الخوان ، فرزق أولاداً ؛ كانوا صِباحاً » .

أخرجه الخطيب (١٢ / ٢١٣ - ٢١٤) ، وابن عساكر (١٣ / ٢٠٢ / ٢) ، وكذا الشيرازي في « الألقاب » - كما في « الجامع الكبير » - .

قلت : وهذا إسناد تالف ؛ آفته هذا الجاحظ ، وهو الكاتب الشهير صاحب التصانيف ؛ لكنه غير موثوق به في الرواية ؛ قال ثعلب :

« ليس بثقة ولا مأمون » .

وضعفه غيره . فانظر « لسان الميزان » .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٣٩) من رواية الديلمي بإسناده عن بشر بن الوليد : حدثنا **يوسف بن أبي يوسف القاضي** : حدثنا المأمون عن **الرشيد** عن **المهدي** به بلفظ :

« . . . صِباح الوجوه ، ونفي عنه الفقر » . وقال السيوطي :

« يوسف بن أبي يوسف ؛ قال في « المغني » : مجهول » !

كذا قال ! ولم أره في « المغني » ولا في غيره من كتب الجرح المعروفة ، وإنما أورده الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٢٩٦ - ٢٩٧) ، وقال :

« كان قد نظر في الرأي ، وفقه ، وسمع الحديث من يونس بن أبي إسحاق السبيعي والسري بن يحيى ونحوهما ، وولي القضاء . . . » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وهو ابن أبي يوسف القاضي يعقوب المذكور في إسناد ابن عساكر ، وهو الفقيه المشهور صاحب أبي حنيفة ، وهو مختلف فيه ؛ فوثقه بعضهم ، وضعفه آخرون ؛ كما تراه مشروحاً في « اللسان » و « المغني » .

قلت : ويحتمل عندي أن يكون أبو يوسف هذا هو الذي في إسناد الديلمي أيضاً ؛ لأن الراوي عنه بشر بن الوليد تلميذه ويروي عنه . ويظهر أن قوله فيه « يوسف ابن أبي يوسف . . . » خطأ من بعض النساخ أو الرواة ؛ وأن الصواب : (أبو يوسف القاضي) . والله أعلم .

ومن فوقه ودون محمد بن علي ؛ غير معروف حالهم في الرواية .

هذا ؛ وقد روي حديث أبي هريرة بلفظ غريب ، وهو :

٥٧٢٣ ـ (مَنْ أَكَلَ وتَحَتَّم ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ) .

موضوع . لم أقف على إسناده الآن ؛ فقد أورده الديلمي أبو شجاع في « الفردوس » (رقم ٥٨٤١) من حديث أبي هريرة دون إسنادٍ كعادته ، والمفروض أن ابنه أبا منصور قد أسنده في كتابه الذي أسند فيه أحاديث أبيه « مسند الفردوس » . وليس عندي ـ مع الأسف ـ القسم الذي فيه الأحاديث المبتدأة بـ (من) ، وغالب الظن أنه لا يصح ، وقد أورده الخطابي في « غريب الحديث » (٣ / ١٩٨) ، وقال :

« سمعت أبا عُمر يرويه عن بشر بن موسى بإسناد له لا أحفظه » .

قلت : ليته حفظه لنتبين علته ، ومن الغريب أن لا يورده السيوطي في « الجامع الكبير » ولا في « ذيل الأحاديث الموضوعة » الذي زاد فيه على ما في « الجامع » ؛ وأحدهما مما عزاه للديلمي بإسناده .

(تنبيه) : قوله : « وتحتم » بالحاء المهملة ؛ قال ابن الأثير :

« التحتم : أكل الحُتامة ، وهي فتات الخبز الساقط على الخوان » .

وقد تحرف ـ بل تصحف ـ هذا الحرف على طابع « الفردوس » ! فوقع فيه بالخاء المعجمة « تختم » ! فاختلف المعنى ؛ فأتى بنكارة أخرى !

وقد رُوي الحديث بلفظ أنكر من كل ما سبق ، وهو التالي :

٥٧٢٤ ـ (مَنْ أكَلَ لُقْمَةً ـ أو قال : كِسْرَةً . يعني : وجدها في مَجْرَى الغَائطِ أو البَوْلِ ، فأماطَ الأذى عنها ، وغَسَلَهَا غسلاً ناعِماً ، ثم أكلَها ـ ؛ لم تَسْتَقِرَّ في بَطْنِهِ حتى يُغْفَرَ له) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٤ ـ مخطوط) عن وهب ابن عبد الرحمن القرشي عن جعفر عن أبيه عن الحسن عن فاطمة مرفوعاً . وقال :

« وهب هذا : هو ابن وهب ، أبو البختري القاضي » .

قلت : وهو كذاب وضاع خبيث ؛ مشهور عند العلماء بذلك ، وهذا مما وضعه بقلة حياء .

ويغني عن هذا الحديث ونحوه مما قبله : قوله ﷺ :

« إذا سقطتْ لقمةُ أحدِكُم ؛ فَلْيُمِطْ ما بها من الأذى ولْيَأْكُلْهَا ، ولا يَدَعْهَا للشيطان . . . » الحديث .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٩٧٠) .

٥٧٢٥ ـ (لَتَـزْدَحِـمَنَّ هذه الأمـةُ على الحَـوْضِ ازْدِحَـامَ إِبلٍ وَرَدَتْ لِخَمْسٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (٧١٩٥ ـ الإحسان) ، والطبراني في « المعجم

الكبير » (١٨ / ٢٥٣ / ٦٣٢) من طريقين له عن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق : ثنا عمرو بن الحارث : ثنا عبد الله بن سالم عن الزبيدي : ثنا لقمان بن عامر عن سويد بن جبلة عن عرباض بن سارية مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير ابن زبريق هذا ؛ فإنه مختلف فيه ، وإليك ما قيل فيه :

قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٠٩) عن أبيه :

« سمعت يحيى بن معين ـ وأثنى على إسحاق بن الزبريق خيراً ـ وقال : الفتى لا بأس به ؛ ولكنهم يحسدونه . وسئل أبي عنه ؟ فقال : شيخ » .

هذا قول أبي حاتم فيه في رواية ابنه عنه ، ونقل في « التهذيب » عنه أنه قال :

« لا بأس به ، ولكنهم يحسدونه » .

وهذا ـ كما تقدم ـ إنما هو من كلام ابن معين . فالله أعلم .

وتمام ما في « التهذيب » :

« وقال النسائي : ليس بثقة . وقال محمد بن عوف : ما أشك أن إسحاق بن زبريق يكذب . وذكره ابن حبان » .

قلت : وابن عوف أعرف به ؛ لأنه ابن بلده (حِمص) ؛ لكن لعله كان كثير الخطأ حتى يتوهم أنه يكذب ، ولذلك ؛ قال الحافظ :

« صدوق يهم كثيراً » .

فلم يتبنَّ توثيق ابن حبان وغيره ، ولا تكذيب ابن عوف له ، فمثله لا تطمئن

النفس للاحتجاج به ، ولذلك ؛ كنت ضعفت إسناد الحديث لما خرجته في « الصحيحة » برقم (٢١٤٥) إلا أنني استدركت فقلت هناك :

« لكن قال الهيثمي (١٠ / ٣٦٥) :

رواه الطبراني بإسنادَين ، وأحدهما حسن » .

ولم يكن يومئذٍ قد طبع « معجم الطبراني الكبير » لنتحقق من الإسنادين اللذين أشار إليهما ، وغلب على الظن أن الإسناد الذي أشار إلى ضعفه هو هذا الذي فيه ابن زبريق ، وأنه يتقوى بالإسناد الآخر الذي حسنه ، فأوردته في « الصحيحة » ، فلما قدم للطبع ؛ لفت نظري أحد المصححين ـ جزاه الله خيراً ـ إلى أنه ليس للطبراني فيه إسنادان . فلما رجعت إليه وجدت الأمر كما قال ، وأنه ليس له فيه إلا الطريقان المشار إليهما في مطلع هذا التخريج ، وهما شيخان للطبراني ، تابعهما شيخ آخر عند ابن حبان ، ثلاثتهم عن إسحاق بن زبريق هذا . فإطلاق القول بأن له إسنادين أحدهما حسن ـ ومدارهما على هذا الضعيف ـ ؛ مما لا يخفى ما فيه ! وما أظن أن ذلك صدر منه إلا توهماً . وقد وقع منه مثله في حديث آخر نبهت عليه في « الصحيحة » (٢٠٨٨) .

ومن الغريب : أن صاحبنا حمدي السلفي أقر الهيثمي على قوله في الحديثين !! وتبناه المناوي في هذا الحديث ؛ فقال في « فيض القدير » ـ وقد عزا متنه للطبراني ـ :

« رمز المصنف لحسنه ، قال الهيثمي : رواه بإسنادين أحدهما حسن » !

واختصره في « التيسير » كما هي عادته ، فقال :

« الطبراني بإسنادين أحدهما حسن » !!

وكذلك قال في « الجامع الأزهر » (٢ / ٩٩ / ١) !

فإن قيل : لعل الهيثمي يعني بقوله السابق : « بإسنادين » ؛ أي : الطريقين إلى ابن زبريق ، وأن ابن زبريق عنده حسن الحديث .

فأقول : هذا بعيد من وجوه :

الأول : أننا ذكرنا أنه عند الطبراني عن شيخين له عن ابن زبريق . وليس من عادته حين يتكلم على أسانيد الطبراني بتوثيق رجاله أو تصحيح وتحسين إسناده أنه يعني بذلك شيوخ الطبراني أيضاً ؛ بدليل أنه يقول أحياناً : « رجاله رجال (الصحيح) » ، وشيوخ الطبراني ليسوا من رجال «الصحيح» ؛ لأنهم دونهم في الطبقة ، وقد نبهت على ذلك في غير موضع ، وانظر على سبيل المثال : « الصحيحة » الحديث (٢١٦٤) .

الثاني : أن الشيخين المشار إليهما ؛ أحدهما : عمرو بن إسحاق هذا . والآخر : عبد الرحمن بن معاوية العتبي . وهذا مجهول العدالة ؛ كما يفيده كلام السمعاني ، والأول ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد يكون في « تاريخ دمشق » لابن عساكر ؛ فليراجع .

والمقصود أنه ليس فيهما ذو ثقة حتى يصح قول الهيثمي المتقدم على افتراض أن ابن زبريق حسن الحديث ، وهذا مردود بالوجه الآتي :

الثالث : أننا لم نجد الهيثمي قد حسن حديثاً من الأحاديث التي ذكر أن فيها ابن زبريق هذا ؛ وإنما هو يذكر الخلاف فيه ؛ كمثل قوله في حديث شداد بن أوس

في الإسراء والمعراج (١ / ٧٣ ـ ٧٤) :

« . . . وفيه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء ؛ وثقه يحيى بن معين ، وضعفه النسائي » .

ونحوه في أحاديث أخرى ، انظرها ـ إن شئت ـ في محالها (١ / ٤٦ و ٥ / ٢٢٠) .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف ؛ لأن مدار طرقه على ابن زبريق هذا ، وإني أستغفر الله تعالى من تقويتي إياه سابقاً ، ولو أن ذلك كان تبعاً لغيري ، فالحمد لله الذي وفقني للرجوع عن خطئي الذي ترتب عليه خطأ آخر بذكره في « صحيح الجامع الصغير » (٥٠٦٨) ، فمن كان عنده نسخة منه ؛ فليضرب ، ولينقله إلى الكتاب الآخر إن كان لديه : « ضعيف الجامع » . والله ولي التوفيق .

٥٧٢٦ ـ (لَوْ تعلمُ المرأةُ حَقَّ الزوجِ ؛ ما قعَدَتْ ما حَضَرَ غَداؤه وعَشاؤُه حتى يَفْرُغَ) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص ١٥٤ ـ زوائده) : حدثنا حمدان بن علي : ثنا عبد الرحمن : ثنا فضيل : ثنا موسى بن عقبة عن عبيد بن سلمان عن أبيه عن معاذ بن جبل مرفوعاً . وقال الهيثمي في « الزوائد » :

« عبيد ؛ لا أعرفه ، وأبوه ؛ لا أعرف له من معاذ سماعاً » .

وكذا قال في « المجمع » (٤ / ٣٠٩) ، وقلده المناوي ، ثم الأعظمي في « كشف الأستار » (٢ / ١٨٠ / ١٤٧١) ، وتعقبه الحافظ ؛ فقال عقب كلام « الزوائد » :

« قلت : بل عبيد معروف ، والإسناد حسن » .

قلت : وهو كما قال ؛ فإن رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبيد بن سلمان - وهو الأغر - ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٤٠٧) عن أبيه :

« لا أعلم في حديثه إنكاراً ، يحول من « كتاب الضعفاء » الذي أَلَّفَهُ البخاري إلى الثقات » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١٥٦) ، وقال في « التقريب » :

« صدوق » .

وفضيل ؛ هو ابن عياض .

وعبد الرحمن ؛ هو ابن مهدي .

وحمدان ؛ الظاهر أنه محمد بن علي بن عبد الله بن مهران ، أبو جعفر الوراق ؛ قال الخطيب (٣ / ٦١) :

« يعرف بـ (حمدان) ، وكان فاضلاً حافظاً عارفاً ثقة ، من نبلاء أصحاب أحمد ، قال الدارقطني : ثقة . مات سنة ٢٧٢ » .

قلت : ولعله قد توبع عند الطبراني ؛ فقد عزاه إليه الهيثمي .

هذا ما كنت كتبته في « الصحيحة » قبل سنين ، وفي هذه السنة يسر الله لنا طبع المجلد الخامس منه بعد صبر طويل وإلحاح شديد من أهل العلم وطلابه ، ولما قُدِّمت إليَّ التجربة الأولى منه لتصحيحها ؛ وقفت عند هذه الجملة الأخيرة وما فيها من الرجاء والترقب ؛ فإن « المعجم الكبير » للطبراني لم يكن مطبوعاً يومئذٍ ،

والمجلد الذي فيه أحاديث معاذ لا يوجد في مخطوطات المكتبة الظاهرية التي استفدت منها ما لم يستفده أحد غيري في العصر الحاضر فيما أعلم ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

ثم يسر الله للأخ الفاضل حمدي السلفي أن قام بطبعه جزاه الله خيراً ، وبذلك قدم لعلماء السنة وطلاب علم الحديث كنزاً ثميناً طالما كانت نفوس المحبين للحديث النبوي متشوقة للوقوف عليه والاستفادة منه ، ولعلي أنا من أكثر المستفيدين منه إن لم أكن أكثرهم على الإطلاق ، وهذا هو المثال بين يديك أيها القارئ الكريم ؛ فإني ما كدت أقف عند الجملة المشار إليها آنفاً حتى سارعت بالرجوع لمراجعة الحديث في (مسند معاذ) من « المعجم الكبير » ، لأجد فيه ما كنت رجوته :

فقد قال الطبراني (٢٠ / ١٦٠ / ٣٣٣) : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي : ثنا فضيل بن سليمان النميري : ثنا موسى بن عقبة . . . بالإسناد المتقدم عن البزار .

فهذا إسناد صحيح إلى الفضيل ، ومتابعة قوية لحمدان وعبد الرحمن من عبد الله بن أحمد ومحمد بن أبي بكر المقدمي ، وهما ثقتان مشهوران .

بيد أن الفائدة التي جنيتها من مراجعة « المعجم » أعظم بكثير من فائدة تحقق ما ترقبته من المتابعة ، ألا وهي أنني اكتشفت بذلك خطأً وقعتُ فيه ، لعله جرني إليه خطأ وقع فيه الحافظ من قبلي ، وهو تحسينه إسناد البزار كما رأيت !

ذلك ؛ أنني لما تكلمت على رجال إسناد البزار ؛ قلت في فضيل ـ الراوي عن موسى بن عقبة ـ : إنه فضيل بن عياض . وما ذاك إلا لأن الراوي عنه عبد الرحمن .

وقلت فيه : إنه ابن مهدي ؛ لأنهم ذكروا أنه يروي عن ابن عياض ، ولم يذكروا ذلك في ترجمة فضيل بن سليمان . وكنت على علم بأن هذا روى عن موسى بن عقبة ، وأنه من المحتمل أن يكون هو صاحب هذا الحديث ؛ ولكني وجدت نفسي لا تميل إلى تبني هذا الاحتمال ؛ لأنه يتنافى مع تحسين الحافظ لإسناده ؛ فإنه ضعيف عنده ؛ كما يدل على ذلك قوله في « التقريب » :

« صدوق ، له خطأ كثير » .

وفي ظني أنه لولا هيبة « الصحيح » لربما قال الحافظ فيه أكثر مما قال ! فمثل هذا يكون عند الحافظ من المرتبة الخامسة ، التي يكون حديث أصحابها ضعيفاً يمكن الاستشهاد به كما هو معروف عند أهل العلم ، فلما رأيته حسّن إسناد حديث فضيل ؛ مِلْتُ إلى تبني أنه فضيل بن عياض .

والآن وقد حصحص الحق ، وتبين أنه ليس به ، وأنه فضيل بن سليمان النميري ؛ لم يبق هناك وجه للقول بتحسين إسناده ؛ فإن النميري تكاد أقوال الأئمة تتفق على تضعيفه ، وهاكها كما جاءت في « تهذيب التهذيب » :

« قال ابن معين : ليس بثقة . وقال أبو زرعة : ليِّن الحديث ، روى عنه ابن المديني وكان من المتشددين . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ؛ ليس بالقوي . وقال أبو داود : كان عبد الرحمن لا يحدث عنه . وقال النسائي : ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال صالح جزرة : منكر الحديث ، روى عن موسى بن عقبة مناكير . وقال ابن معين في رواية : ليس هو بشيء ، ولا يكتب أحاديثه . وقال الساجي : كان صدوقاً ، وعنده مناكير . وقال ابن قانع : ضعيف » .

قلت : فأنت ترى أنهم أجمعوا على تضعيفه ، على اختلاف عباراتهم

وألفاظهم ، ولم يوثقه أحد منهم غير ابن حبان ، ولا يخفى على أهل العلم أنه لا قيمة لتوثيقه إذا تفرد ؛ فكيف إذا خالف؟!

فإن قيل : فقد أخرج له الشيخان .

فنقول : نعم ، وقد خالفهما الأئمة المذكورون ، فلعل إخراجهما اختياراً منهما لبعض أحاديثه أو استشهاداً ومتابعة ، وقد صرح الحافظ بشيء من هذا في خصوص البخاري ؛ فقال في « مقدمة فتح الباري » (ص ٤٣٥) :

« ليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها . . . » . ثم ذكرها .

وبناء على ما تقدم : أخرجتُ الحديثَ من « الصحيحة » إلى « الضعيفة » ؛ لأنني لم أجد ما يشهد له . والله أعلم .

٥٧٢٧ - (لا تُسَافِرُ امرأَةٌ بريداً إلا ومَعَهَا مَحْرَمٌ يَحْرُمُ عليها) .

شاذ بلفظ (البريد) . رواه أبو داود (١/ ٢٧٣) ، وابن خزيمة (٢٥٤ / ١) ، والحاكم (١ / ٤٤٢) ، وابن عساكر (١٦ / ٧٤ / ١) عن **سهيل بن أبي صالح** عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي . وقال ابن خزيمة :

« البريد : اثنا عشر ميلاً بالهاشمي » .

ثم تبينت أن الحديث بلفظ : « بريداً » شاذ ، والمحفوظ بلفظ :

« . . . يوم وليلة . . . » ؛ كما هو مبين في « ضعيف أبي داود » (٣٠٤) ، و« صحيح أبي داود » (١٥١٦ - ١٥١٨) .

والخطأ من سهيل بن أبي صالح ؛ لأنه كان تغير حفظه بأَخَرَة ، ولذلك ؛ روى له البخاري مقروناً بغيره وتعليقاً ؛ فقد خالفه الإمام الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد بلفظ :

« . . . يوم وليلة . . . » .

وهذا هو المحفوظ ، وما قبله شاذ ، وقد أشار الحافظ إلى ذلك في « فتح الباري » (٢ / ٥٦٦ ـ ٥٦٧ ـ ٥٦٩ ـ الطبعة السلفية) ، وذكر عن ابن عبد البر : أن سهيلاً اضطرب في إسناده ومتنه . فراجعه إن شئت المزيد .

٥٧٢٨ ـ (إنَّ اللهَ عز وجل يُحِبُّ الصَّمْتَ عندَ ثلاثٍ : عندَ تِلاوةِ القُرآنِ ، وعندَ الزَّحْفِ ، وعندَ الجنازة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٤٢ / ٥١٣٠) من طريق معتمر بن سليمان : ثنا ثابت بن زيد عن رجل عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ظاهر الضعف ، وله علتان :

الأولى : جهالة الرجل الذي لم يسم ، وبه ـ فقط ـ أعله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٩) ! فقصّر .

والأخرى : ضعف ثابت بن زيد ـ وهو ابن ثابت بن زيد بن أرقم ـ ؛ أورده العقيلي في « الضعفاء » (١ / ١٧٤) ، وروى بسنده الصحيح عن الإمام أحمد أنه قال :

« حدثنا عنه معتمر ، له أحاديث مناكير . قيل له : تحدث عنه ؟ قال : نعم . قيل : أهو ضعيف ؟ قال : أنا أحدِّث عنه » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٦ ـ ٢٠٧) :

« يروي المناكير عن المشاهير ، حدث عنه ابن أبي عروبة والمعتمر بن سليمان ، كان الغالب على حديثه الوهم ، لا يحتج به إذا انفرد » .

وأورده الذهبي في « ضعفائه » لقول أحمد المتقدم فيه :

« له مناكير » . ونقل المناوي في « فيض القدير » عن ابن الجوزي أنه قال :

« قال أحمد : ليس بصحيح » . وأما ما نقله عن ابن حجر أنه قال :

« في سنده راوٍ لم يسم ، وآخر مجهول » ، واعتمده في « التيسير » فليس بدقيق ؛ لأنه ليس فيه من يحتمل أن يكون مجهولاً غير ثابت بن زيد ، وقد علمت أنه معروف بالضعف .

(تنبيه) : من أعجب ما رأيت من الأخطاء والأوهام في تخريج الأحاديث النبوية ، ومن دائرة رسميَّة مسؤولة : ما جاء في تخريج هذا الحديث في رسالة المفتي العام في الأردن المسماة : « فتوى شرعية في أحكام القبور والجنائز » ، قال (ص ١٠) :

« رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن عن عقبة » !

وهذا محض اختلاق ، لا أدري كيف وقع له ، ولعله من بعض الموظفين عنده ، وإن كان ذلك لا يعني رفع مسؤوليته عنه !

وهذه الرسالة تقع في خمس صفحات صغيرة ، وهي في الجملة مفيدة ؛ إلا

فيما تفرد به المؤلف ، كقوله في الكتابة على القبر :

« ونرى أنه لا مانع من كتابة اسم الميت وتاريخ وفاته على حجر يثبت فوق القبر » .

وهذه جرأة عجيبة ، وتقدم بين يدي النبي ﷺ ؛ فإنه يعلم أنه عليه السلام قد نهى أن يكتب على القبر ، وقد ذكره المؤلف نفسه من قبل ، ثم أقدم على مخالفته بمجرد الرأي ، تسليكاً لواقع الناس ! والله المستعان .

وقد يدعي مُدَّعٍ أن ذلك لضرورة معرفة القبر حين تكثر القبور . فنقول : نعم ؛ ولكن ألا يكفي في ذلك كتابة الاسم فقط ؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما بال كتابة تاريخ وفاة الميت ؟!

وراجع لهذه المسألة كتابي « أحكام الجنائز وبدعها » (ص ٢٠٦) .

ثم إن مما يلفت النظر في الرسالة المذكورة : أن مادتها ـ على صغر حجمها ـ منقولة من بعض الكتب المطبوعة ، مصرح بأسمائها في التعليق عليها ، اللهم إلا واحداً منها لم يشر إليه مطلقاً ، ألا وهو كتابي « أحكام الجنائز » ، والسبب مما لا يخفى على كل قارئ لبيب ! فقد جاء في أول صفحة منها ، وأول تعليق عليها ـ ما نصه ـ تخريجاً لحديث جابر في اللحد ، ورفع القبر نحواً من شبر :

« (١) رواه ابن حبان (وقع في التعليق : ابن جابر !) في صحيحه (٢١٦٠) والبيهقي (٣ / ٤١٠) وإسناده حسن . نيل الأوطار : الشوكاني ٤ / ١٢٥ ، ١٢٦ » .

وهذا العزو لـ : « نيل الأوطار » باطل من وجهين :

الأول : أن التخريج المذكور لا وجود له في الموضعين المشار إليهما من « النيل » ،

وغاية ما فيه قوله في تخريج أحاديث اللحد :

« وعن جابر عند ابن حبان شاهد بنحو حديث سعد بن أبي وقاص » .

قلت : وحديث سعد ليس فيه رفع القبر نحواً من شبر !

والآخر : أن التخريج المذكور بأرقامه يستحيل صدوره من الإمام الشوكاني ؛ لعدم وجود المطابع في زمانه كما هو ظاهر بداهة . فلمن هذا التخريج ؟!

هو لكاتب هذه السطور في كتابه السابق الذكر « أحكام الجنائز » ، نقله المؤلف منه (ص ١٥٣) بالحرف الواحد ! ثم لم يعزه إليه ، وإنما إلى الشوكاني ، ولو اطلع الشوكاني أو غيره من الفضلاء الأتقياء عليه ؛ لبالغ في الإنكار على فاعله ـ وما إخاله المفتي ! ـ ولنصحه بنصيحة شعيب عليه السلام لقومه :

﴿ أَوْفُوا الكَيْلَ ولا تكونوا من المُخْسِرِينَ . وَزِنُوا بالقِسْطَاسِ المستقيمِ . ولا تبخسوا الناسَ أشياءهم ولا تَعْثَوْا في الأرض مفسدين ﴾ .

٥٧٢٩ ـ (خيرُ هذه الأمةِ فُقراؤها ، وأسرعُهَا تَضَجُّعاً في الجنةِ ضُعفاؤها) .

ضعيف . أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ١٣٨) من طريق أبي يعفور عن زياد أبي النضر الجعفي عن أبيه أو جده أو عمه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ زياد هذا أورده البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » بهذه الرواية عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا

تعديلاً ، فهو مجهول . وأما ابن حبان ؛ فذكره على قاعدته في « ثقات التابعين » (٤ / ٢٥٣) !

(تنبيه) : الحديث أورده التاج السبكي في فصل خاص عقده في ترجمة الإمام الغزالي في « طبقات الشافعية الكبرى » (٤ / ١٤٥ - ١٨٢) ، قال تحته :

« جمعت فيه جميع ما وقع في « كتاب الإحياء » من الأحاديث التي لم أجد لها إسناداً » .

وهذا الحديث فيه (ص ١٧٤) تحت (كتاب الفقر والزهد) . وتبعه على ذلك الحافظ العراقي ؛ فقال في كتابه « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » (٤ / ١٩٤) :

« لم أجد له أصلاً » !

وكأنه لذلك لم يورده السيوطي في « الجامع الكبير » فضلاً عن غيره ، ولا استدركه المناوي في « الجامع الأزهر » عليه . وهذا مما يؤكد قول المثل السائر : (كم ترك الأول للآخر) ، ويبطل قول بعض المقلدة : « علم الحديث نضج واحترق » !

٥٧٣٠ - (بُطْحانُ على تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الجنةِ) .

ضعيف . وقد كنت حسنته في « الصحيحة » (٧٦٩) ، ثم تبين لي أن له علة تقدح في ثبوته ، وهاك البيان :

قلت هناك :

« رواه ابن حيويه في « حديثه » (٣ / ٨ / ١) ، والديلمي (٢ / ١ / ١٦)

عن يعقوب بن كاسب : نا المغيرة بن عبد الرحمن : ثنا الجعد بن عبد الرحمن عن الأحنف بن قيس عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير يعقوب ـ وهو ابن حميد بن كاسب ـ ؛ فإنما أخرج له البخاري في « خلق أفعال العباد » ، وهو صدوق ربما وهم ؛ كما في « التقريب » .

وفي المغيرة بن عبد الرحمن ـ وهو ابن الحارث بن عبد الله بن عباس ـ كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع » بلفظ :

« بطحان على بِرْكَةٍ من بِرَكِ الجنة » .

برواية البزار عن عائشة . وقال المناوي :

« قال الهيثمي : فيه راوٍ لم يسم » .

قلت : روايتنا هذه سالمة منه . والحمد لله على توفيقه » .

أقول : هذا ما كنت قلت هناك ، ثم تبين لي ما يأتي :

أن الأحنف الذي في هذا الإسناد ليس هو ابن قيس كما وقع في رواية ابن كاسب هذه ؛ بل هو وهم من أوهامه التي تبينت لي بفضل الله تعالى وتوفيقه ؛ وذلك من وجوه :

الأول : أنه خالفه في نسبته إلى (قيس) جمع من الثقات ؛ فقال البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ٢ / ٥١) في ترجمة (الأحنف من آل أبي المعلى)

ـ وساق له هذا الحديث عن عروة به ـ :

« قاله لي أحمد بن أبي بكر عن مغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد ابن أبي هند ، أو الجعيد : أخبرني رجل من آل أبي المعلى عن عروة . . وقال المكي : حدثنا الجعيد عن رجل أحنف من آل أبي المعلى عن عروة . . » إلخ .

وقال البزار في « مسنده » (١٢٠٠ ـ كشف الأستار) : حدثنا محمد بن إسحاق : ثنا الجعيد بن عبد الرحمن عن رجل ـ أحسبه من آل المعلى (كذا) ـ عن عروة به .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ١٤) :

« رواه البزار ، وفيه راوٍ لم يسم » .

قلت : ويبدو لي أنه وقع سقط في « الكشف » من إسناده بين محمد بن إسحاق ـ وهو الصاغاني شيخ البزار ـ ، وبين الجعيد ؛ فإنه لم يدركه ؛ فإن بين وفاتيهما أكثر من أربعين ومئة سنة ؛ كما يتبين من ترجمتيهما .

قلت : فقد كشفت لنا هذه الروايات ـ وبخاصة روايتي البخاري الصحيحتين عن الجعيد ـ أن الأحنف هذا إنما هو أحنف آل أبي المعلى ، وليس هو الأحنف بن قيس كما وهم ابن كاسب ، ووهمنا نحن بوهمه فَحَسَّنَّا الحديث فيما سبق !

ويؤيد وهمه :

الوجه الثاني : أن الأحنف بن قيس مخضرم ؛ قديم الوفاة (سنة ٦٧) يروي عن كبار الصحابة : عمر وعثمان وعلي وغيرهم ، ولم يذكروا له رواية عن عروة بن الزبير ؛ بل ولا عن أحد من التابعين .

ويزيده تأييداً :

الوجه الثالث : أن الجعيد ـ ويقال : الجعد ـ ابن عبد الرحمن لم يذكروه أيضاً في الرواة عن الأحنف بن قيس ، ولا هو بإمكانه أن يدركه ؛ بله أن يروي عنه ؛ لأن الظاهر أنه ولد بعد وفاة الأحنف بسنين ؛ لأنه مات سنة (١٤٤) ، فبين وفاته ووفاة الأحنف (٧٧) سنة !

والوجه الرابع : أن الحافظ المزي ذكر في « تهذيبه » أن الجعيد هذا روى عن الأحنف : رجل من آل أبي المعلى ، وليس عن الأحنف بن قيس .

وهو الذي ذكره ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٢٣) ؛ قال :

« الأحنف : من آل أبي المعلى . روى عن عروة ، روى عنه الجعيد بن عبد الرحمن » .

وكذا في « أتباع التابعين » من « ثقات ابن حبان » (٦ / ٧٥) ؛ إلا أنه قال : « . . . مولى آل أبي المعلى . . . » ؛ لكن وقع فيه :

« . . . روى الجعيد بن عبد الرحمن عن رجل عنه » .

فأدخل الرجل بين الجعيد والأحنف . فلا أدري أهو خطأ من الناسخ أو الطابع ، أم هكذا وقعت الرواية له ! فإن كان هكذا فالعجب منه كيف يذكره في « الثقات » برواية رجل لم يسم عنه ؟! ولكن لا عجب ، فهذا من منهجه في « ثقاته » ، ألا وهو توثيقه للمجهولين الذين لم يرو عنهم إلا واحد ، حتى ولو كان الراوي عنه ضعيفاً لا يوثق به ، أو مجهولاً لا يدرى من هو !! وسوف أتولى شرح هذا وبيانه بالأمثلة الكثيرة إن شاء الله في مشروعي الجديد الذي بدأت فيه منذ سنتين أو

أكثر ، بمساعدة أحد الإخوان المصريين جزاه الله خيراً ، وقد سميته « تيسير انتفاع الخلان بكتاب (ثقات ابن حبان) » ، يسر الله تعالى لي إتمامه بفضله ومنه .

وخلاصة هذا البحث والتحقيق : أن هذا الحديث ضعيف الإسناد ، وعلته الأحنف المولى ؛ فإنه مجهول العين لم يرو عنه غير الجعيد بن عبد الرحمن ، ولا يعرف إلا من طريقه ، ومن كان كذلك كان مجهولاً مردود الرواية ؛ كما هو مقرر في « علم المصطلح » ، حتى لو كان معروف الاسم والنسب ، فذلك مما لا يخرجه عن الجهالة في الرواية .

ويغلب على ظني أن هذا مجهول الاسم أيضاً ، ولذلك ؛ لم يسم في رواية البزار ورواية البخاري الأولى ، وأما قوله في الرواية الأخرى :

« عن رجل أحنف . . . » .

فهو صريح في أن « أحنف » ليس اسماً له ، وإنما هي صفة له ، وإسناده بذلك صحيح ؛ لأنه من روايته عن المكي عن الجعيد عنه ؛ كما تقدم .

والمكي : هو ابن إبراهيم البلخي الحافظ ، من شيوخ البخاري المتفق على توثيقهم ، وهذه فائدة تفرد بها البخاري دون غيره ممن ترجم للأحنف هذا .

فوائد :

الأولى : (بُطحان) بالضم والسكون عند المحدِّثين : وادٍ في المدينة ، وهو أحد أوديتها الثلاثة ، وهي العقيق ، وبطحان ، وقناة ؛ كما في « معجم البلدان » .

الثانية : (ترعة) ؛ في « النهاية » :

« الترعة في الأصل : الروضة على المكان المرتفع خاصة ، فإذا كانت في

المطمئن ؛ فهي روضة » .

الثالث : (الأحنف) من (الحَنَف) : وهو إقبال القدم بأصابعها على القدم الأخرى ؛ كما في « النهاية » .

٥٧٣١ - (مَنْ كان عليه تحريرُ رقبةٍ مِنْ وَلَدِ إسماعيل ؛ فَلْيَعْتِقْ نَسَمةً من بَلْعَنبر) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٣٠٨ / ٥٢٩٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٤٢ - الثالثة) ، وكذا البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ١ / ٤٤٧) من طريق موسى بن إسماعيل : ثنا شعيث بن عبيد الله بن زُبَيب بن ثعلبة عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شعيث هذا ؛ ليس له راوٍ غير موسى هذا ، وهو التبوذكي ، وغير ابنه عمار ، قال الذهبي في « الميزان » :

« أعرابي . يكتب حديثه ، ما كان حجة . وقد روى عنه النضر بن محمد وأبو سلمة التبوذكي ، وذكره ابن عدي ، فساق له حديثين منكرين » . وقوله :

« النضر بن محمد » .

أخشى أن يكون سبق قلم منه ؛ فإني لم أر من ذكره راوياً عن شعيث ؛ وإنما روى عنه مع التبوذكي ابنه عمار بن شعيث ؛ كما في « التهذيب » وفروعه ، ومنها « الكاشف » للذهبي .

وعمَّار ؛ لم يوثقه أحد ؛ بخلاف أبيه شعيث ؛ فقد وثقه ابن حبان (٦ / ٤٥٣) على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولذلك ؛ لم يعتد بتوثيقه الذهبي كما رأيت ، وأشار إلى ذلك في « الكاشف » بقوله :

« وُثق » . وكذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث كما هنا .

وقد وقع لابن حبان وهم في هذه الترجمة نبَّهت عليه في كتابي « تيسير انتفاع الخلان » .

وعبيد الله بن زبيب ؛ كذا وقع عند الطبراني في هذا الحديث ، وكذلك وقع في حديث آخر لشعيث عند أبي داود (٣٦١٢) ، ووقع عند البخاري وابن عدي في هذا الحديث (عبد الله) مكبراً ، وكذا في ترجمته من « تاريخ البخاري » و « الجرح والتعديل » و « ثقات ابن حبان » (٥ / ٢٠) ، ولم يذكروا له راوياً غير ابنه شعيث ، فهو مجهول العين . ولم يذكر الهيثمي عنه شيئاً ولا عن ابنه ؛ بل أوهم أنه ثقة ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٤٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الله بن زبيب (!) وبقية رجاله ثقات » !

وبعد كتابة ما سبق بدا لي أن للحديث أصلاً عن النبي ﷺ ولكن مختصراً :

فقد روى عبيد بن الحسن عن ابن معقل عن عائشة رضي الله عنها :

أنه كان عليها رقبة من ولد إسماعيل ، فجاء سبي من اليمن من خولان ، فأرادت أن تعتق منهم ، فنهاها النبي ﷺ ، ثم جاء سبي من مضر من بني العنبر ، فأمرها النبي ﷺ أن تعتق منهم .

أخرجه أحمد في « المسند » ، (٦ / ٢٦٣) ، والبزار (٣ / ٣١٣ / ٢٨٢٧ - كشف الأستار) ؛ كلاهما من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير : ثنا مسعر عن عبيد بن الحسن . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٤٦) :

« رواه أحمد والبزار بنحوه ، ورجال أحمد رجال الصحيح » . .

كذا قال ! وفيه نظر من وجهين :

الأول : أنه لا داعي للتفريق بين إسناد أحمد والبزار ؛ فإن إسنادهما واحد ، مداره على أبي أحمد الزبيري كما رأيت .

والآخر : أن البزار أعله بالإرسال ؛ فقال عقبه :

« رواه شعبة عن عبيد بن حسن عن ابن معقل قال : كان على عائشة محرر من ولد إسماعيل ، فقدم سبي من بلعنبر ، فقال النبي ﷺ :

« إن سرَّكِ أن تفي بنذرك ؛ فأعتقي من هؤلاء » .

ولم يقل : عن عائشة » .

قلت : هكذا علقه البزار ، ووصله الحاكم (٢ / ٢١٦) من طريق وهب بن جرير : أنبأنا شعبة به .

ذكره متابعاً لرواية مسعر المتقدمة ؛ ولكنها عنده من طريق يزيد بن هارون : أنبأ مسعر به مثل رواية شعبة ،لم يقل : عن عائشة . ومع ذلك قال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

ثم إن قول الهيثمي المتقدم :

« ورجاله رجال الصحيح » .

كأنه بناه على أن ابن معقل هذا هو عبد الله بن معقل بن مقرن المزني ؛ فإنه تابعي من رجال الشيخين ، ويساعده على ذلك أنه وقع مسمى في رواية شعبة عند الحاكم بـ (عبد الله بن معقل) . ويخدج عليه أن الراوي عبيد بن الحسن لم يذكروه في الرواة عن عبد الله بن معقل ، وإنما في الرواة عن عبد الرحمن بن معقل ابن مقرن المزني ، والظاهر أنه أخوه ، وإن لم يصرحوا به ، وهو ثقة من رجال أبي داود .

وعلى كل حال ؛ فسواء كان هذا أو ذاك فالإسناد صحيح ؛ ولكنه مرسل على الراجح .

إلا أنه قد جاء موصولاً من حديث ابن مسعود وابن عمر : عند البزار (٢٨٢٥ ، ٢٨٢٦) ، وأبي هريرة : عند الحاكم (٤ / ٨٤) وقال :

« صحيح على شرط مسلم » . وبيَّض له الذهبي .

وفيه أحمد بن نجدة القرشي ؛ ولم أعرفه .

فبها يتقوى حديث عائشة المرسل . والله أعلم . ثم رأيت ابن نجدة قد وثقه الذهبي في « السيَر » (١٣ / ٥٧١) . ثم خرجته في « الصحيحة » (٣١١٤) .

وحديث ابن مسعود : يرويه علي بن عابس عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله بن مسعود قال : كان على عائشة محرر من ولد إسماعيل ، فقدم سبي بَلْعَنبر ، فأمرها النبي ﷺ أن تعتق منهم ، وقال :

« من كان عليه محرر من ولد إسماعيل ؛ فلا يعتق من حِمْيَر أحداً » .

أخرجه البزار (٣ / ٣١٢ / ٢٨٢٥) ، والطبراني في « الكبير » (١٠ / ٢٢٨ / ١٠٤٠٠) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٤٤٢) وقال :

« قال أبي : هذا خطأ ؛ ليس فيه ابن مسعود ، إنما هو مرسل » .

قلت : وعلي بن عابس ؛ ضعيف ، وسائر رجاله ثقات ، وليس عند البزار قوله : « من كان عليه . . . » . وعلقه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٨٩) في ترجمة علي بن عابس بلفظ :

« من كان عليه محرر ؛ فليعتق من بَلْعنبر » . وروى عن ابن معين أنه قال :

« علي بن عابس ؛ ليس بشيء » . وعن السعدي :

« ضعيف الحديث واهٍ » . وعن النسائي :

« ضعيف » . وختم هو ترجمته بقوله :

« وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

٥٧٣٢ - (مَنْ جَاءني زائراً لا يُعمِلُهُ حَاجَة إلا زيارتي ؛ كان حقاً عليَّ أَنْ أكونَ له شفيعاً يومَ القيامة) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٢٩١ / ١٣١٤٩) و « الأوسط » (١ / ٢٧٧ / ٢ / ٤٦٨٣ - بترقيمي) ، والخلعي في « الفوائد » (ق / ١١١ / ١) ، وابن النجار في « تاريخ المدينة » (٣٨٧) من طريق مسلمة بن سالم الجهني : حدثني عبيد الله بن عمر (وقال بعضهم : عبد الله ابن عمر) عن نافع عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن عبيد الله إلا مسلمة » .

قلت : ويقال فيه : (مسلم) ، وهو ضعيف جداً ؛ قال أبو داود :

« ليس بثقة » .

ذكره في « التهذيب » ، ومن قبله الذهبي في « الميزان » ، ثم ساق له هذا الحديث من طريق الخلعي بسنده عن الدارقطني ، وذكر أن الدارقطني أخرجه في « سننه » ! وما أظنه إلا وهماً ؛ فإنه ليس فيه ، ولا جاء له ذكر في فهارسه التي وضعها الدكتور المرعشلي .

والحديث ؛ قد بسط الكلام عليه ابن عبد الهادي في « الصارم المنكي » وبيَّن ضعفه ؛ بل بطلانه ، فمن شاء الاطلاع عليه رجع إليه .

(تنبيه) : ذكرنا أن بعض الرواة جعلوا الحديث من رواية عبد الله بن عمر ؛ المكبَّر ، وهو الذي جزم به الضياء في « الأحكام » وقبله البيهقي ؛ كما ذكر الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٢٦٧) ، فإذا صَحَّ ذلك فهو علة أخرى في الحديث .

ويمكن استخراج علة ثالثة له ، وهي الاضطراب في متنه :

فقد روي عنه بلفظ الترجمة المذكور أعلاه .

وروي عنه بلفظ :

« من زار قبري ؛ وجبت له شفاعتي » .

وهو مخرج في « الإرواء » (١١٢٨) .

وروي من حديث أنس نحو حديث الترجمة ، وقد مضى برقم (٥٧٣٢) .

ومن طريق أخرى واهية عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ :

« من حج ، فزار قبري بعد موتي ؛ كان كمن زارني في حياتي » .

ومضى أيضاً في أول الكتاب برقم (٤٧) ، وذكرت هناك كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في أحاديث الزيارة ، وأنها كلها ضعيفة ، فراجعه .

ووجه الاضطراب في المتن هو أن حديث الترجمة وما في معناه ـ كحديث أنس المشار إليه آنفاً ـ ظاهر أن المقصود به زيارته عليه الصلاة والسلام في حياته ، فلو أنه صح ؛ لم يصلح شاهداً لأحاديث زيارة قبره ﷺ كما هو ظاهر لا يخفى على أحد .

وإذا تبين ضعف الحديث ، وانكشفت علته ؛ فلا ينبغي لطالب العلم أن يغتر بما نقله السندي في « حاشيته على ابن ماجه » (٢ / ٢٦٨ ـ التازية) عن الدميري : أن الحديث صححه عبد الحق وأبو علي بن السكن ، وقولِه :

« وقولهما أولى من قول من طعن في ذلك » !

لأنه مجرد دعوى لا دليل عليها ، بل البحث العلمي يرفضه رفضاً باتاً ؛ كما يدلك عليه هذا التخريج والتحقيق .

ومن المؤسف أن كلام السندي هذا نقله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على « ابن ماجه » (٢ / ١٠٣٩) مسلماً به ، الأمر الذي يدل القارئ أنه لم يكن على معرفة بهذا العلم الشريف ، ثم تورط به أخونا الأستاذ زهير الشاويش فنقله حرفياً في تعليقه على « صحيح ابن ماجه » (٢ / ١٩٧) ، حيث اعتمد فيه أكثر تعليقات الأستاذ ، ومنها هذا التعليق المخالف للمنهج العلمي الذي لا يخالفنا

فيـه إن شاء الله ، ومقتضى حسن الظن به أنه طبع دون علمه ، وأن ذلك كان من بعض الموظفين لديه ، وكل الأمر إليه ، وهو - فيما يبدو - ليس على هذا المنهج العلمي ، وهناك تعليقات من هذا النوع أو قريب منه في الخطأ وقعت في التعليقات على « صحيح ابن ماجه » كما وقعت أخطاء أخرى في صلب « الصحيح » أثناء اختصار أسانيده ، بعضها فاحش جداً ، لا أدري مَن هو المختصِر ، ولا من هو المسؤول عنها ، فإن عملي الذي كُلِّفت به من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج ، إنما هو وضع مرتبة كل حديث بجانبه ، مع ذكر أسماء الكتب التي شرحتُ المرتبة فيها ، كما بينت ذلك في مقدمتي لـ « صحيح ابن ماجه » .

٥٧٣٣ - (جَزاءُ غَزْوَةِ المرأةِ : طاعةُ الزوْجِ ، واعترافٌ بِحَقِّهِ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ١٦٢ / ٧٢٥) : قال علي : نا هشام بن يوسف : حدثني القاسم بن فياض بن جندة عن خلاد بن عبد الرحمن بن جندة عن سعيد بن المسيب سمع ابن عباس :

قالت امرأة : يا رسول الله ! ما جزاء غزوة المرأة ؟ قال : « طاعة الزوج . . . » إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير القاسم بن فياض ؛ فهو مجهول ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وفي ترجمته أورده البخاري ساكتاً عنه .

وهو من الأدلة الكثيرة على أن من سكت عنه البخاري فليس ذلك منه توثيقاً له عند أهل العلم ؛ خلافاً لمن لا علم عنده بهذا الفن من المعاصرين ، وبخاصة إذا ضعفه غيره ؛ كهذا ؛ فقد أورده ابن حبان في كتابه « الضعفاء » وقال (٢ / ٢١٣) :

« كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بخبره » . ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بشيء » .

ثم تناقض ابن حبان فيه ، فأورده في « الثقات » أيضاً (٧ / ٣٣٤) ! ومن الظاهر أن ذلك كان منه قبل أن يسبر حديثه ويعرفه بناء على قاعدته في توثيق المجهولين ، وقد قال ابن المديني في حديث آخر له :

« إسناده مجهول ، ولم يرو عنه غير هشام » .

انظر « المشكاة » (٣٥٧٨ ـ التحقيق الثاني) .

وضعفه ابن معين في رواية ابن أبي حاتم عنه ، وقال النسائي :

« ليس بالقوي » ، واستنكر الحديث المشار إليه . وشذَّ أبو داود فقال فيه :

« ثقة » !

والحديث ؛ أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٥٥ / ١٠٧٠٢) من طريق أخرى عن علي بن المديني به . وقال الهيثمي (٤ / ٣١٥) :

« وفيه القاسم بن فياض ، وهو ضعيف وقد وثق ، وفيه من لم أعرفهم » !

كذا قال ! وغير القاسم كلهم ثقات حفاظ .

وقد روي الحديث مطولاً نحوه من طريق أخرى عن ابن عباس وغيره ، وسيأتي (٦٢٤٢) .

٥٧٣٤ ـ (كانَ إذا سُقِي قال : ابدَأُوا بالكَبِيرِ ، أو قال : بالأَكَابِرِ) .

شاذ . أخرجه أبو يعلى (١٢٢ / ١ ـ المصورة الثانية) : ثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم : ثنا عبد الله بن المبارك : ثنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال : . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣٩٣٩ ـ بترقيمي) : حدثنا علي بن أحمد بن النضر الأزدي قال : نا محمد بن سهم الأنطاكي به ، ثم أشار إلى تفرد الأنطاكي به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير محمد بن عبد الرحمن ـ وهو ابن حكيم بن سهم الأنطاكي ـ ؛ فإنه من رجال مسلم ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة يغرب » . وقال في « الفتح » (١٠ / ٧١) :

« أخرجه أبو يعلى بسند قوي » . وقال شيخه الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٨١) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، ورجال أبي يعلى رجال (الصحيح) » .

وقال العراقي في « طرح التثريب » (٦ / ٢٥) :

« رواه أبو يعلى في « مسنده » من حديث ابن عباس بإسناد صحيح » .

قلت : ولابن عباس حديث آخر يخالف ظاهره حديثه هذا ، وهو من رواية علي ابن زيد عن عمر ـ وهو ابن أبي حرملة ـ عن ابن عباس قال :

دخلت مع رسول الله ﷺ أنا وخالد بن الوليد على ميمونة ، فجاءتنا بإناء من لبن ، فشرب رسول الله ﷺ ، وأنا على يمينه ، وخالد على شماله ، فقال لي :

« الشربة لك . فإن شئت آثرت بها خالداً » . فقلت : ما كنت أوثر على سؤرك أحداً .

أخرجه أحمد (١ / ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٨٤) ، والترمذي (٣٤٥١) وقال :

« حديث حسن » .

قلت : كأنه يعني أنه حسن لغيره ؛ فإن علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ فيه ضعف ؛ لكن له طريق آخر بنحوه خرَّجته في « الصحيحة » (٢٣٢٠) ، و شواهد تقويه .

منها : عن أنس بن مالك ، وسهل بن سعد : في « الصحيحين » وغيرهما .

ومنها : عن عبد الله بن بسر ، وعبد الله بن أبي حبيبة : عند أحمد (٤ / ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢٢١) .

ولفظ حديث أنس في رواية للبخاري : . . . فأعطى الأعرابي فضله (يعني لأنه كان عن يمينه وهو ﷺ الساقي) ، ثم قال :

« الأيمنون ، الأيمنون ، ألا فَيَمِّنوا » !

قال أنس : فهي سنة ، فهي سنة (ثلاث مرات) . « مختصري للبخاري » (٥١ ـ الهبة / ٤ ـ باب) .

وقد يجمع بين حديث الباب والأحاديث الأخرى بأن يحمل على الحالة التي يكون القوم جالسين فيها متساوين ، إما بين يدي الساقي ، أو عن يساره كلهم ، فتخصص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن . وقيل غير ذلك . انظر « الفتح » ، و« المحلى » لابن حزم (٧ / ٥٢١ ـ ٥٢٢) .

هذا ما كنت كتبته قديماً ؛ جريت على ظاهر الإسناد فَصَحَّحْته كما فعل جماعة من قبلي كما رأيت ، وكذلك فعل المعلق على « مسند أبي يعلى » (٤ / ٣١٥) ، ونقل توثيق ابن سهم عن الخطيب وابن حبان . وهو كما ذكر ؛ لكنه قصر فيما يتعلق بابن حبان ؛ فإنه لما ذكره في « الثقات » (٩ / ٨٧) قال :

« ربما أخطأ » . ومنه أخذ الحافظ قوله المتقدم :

« ثقة يغرب » .

وقد ثبت لدي ـ ولو بعد حين ـ أنه أخطأ في هذا الحديث متناً ؛ فقد رواه الوليد ابن مسلم وغيره عن عبد الله بن المبارك به مختصراً بلفظ :

« البَرَكَةُ مع أكَابِرِكُمْ » .

أخرجه تسعة من الحفاظ من طرق عن ابن المبارك به .

خرجته في « الصحيحة » (١٧٧٨ ـ الرابع) ، ولذلك ؛ بينت هناك أن حديث الترجمة شاذ لمخالفته الثقات .

وقول ابن حبان المتقدم في ابن سهم :

« ربما خالف » .

فلقد بدا لي هنا أنه يمكن أن نأخذ منه أنه أشار بذلك إلى خطئه في هذا الحديث على الأقل ، وذلك بملاحظة أنه لم يخرجه في « صحيحه » في الأبواب التي عقدها لحديث أنس وسهل المتقدمين ، ولا عقد له فيه باباً خاصاً مترجماً عنه كما هي عادته (انظر الإحسان ٧ / ٣٦٢ ـ ٣٦٣) ، فلو كان ثابتاً عنده لأورده في مكان منه كما فعل بحديث الوليد : « البركة مع أكابركم » ؛ فإنه أورده فيه مترجماً

عنه بقوله :

« ذكر استحباب التبرك للمرء بِعِشْرَةِ مشايخِ أهل الدين والعقل » .

فإذا ثبت أن الحديث شاذ لا يصح ؛ فلا داعي للجمع بينه وبين الأحاديث المعارضة له بلفظها العام :

« الأيمن فالأيمن » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٧٣٥ - (الخَلْقُ عِيالُ اللهِ ، فَأَحَبُّ عِيالِهِ أَلْطَفُهُمْ بأهلِهِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٦٢) من طريق **محمد بن سيار الشَّيزري** قال : ثنا عامر بن سيار : ثنا **أبو عمرو القرشي** عن حماد بن أبي سليمان عن شقيق عن ابن مسعود مرفوعاً .

ذكره في ترجمة أبي عمرو هذا - وهو عثمان بن عبد الرحمن الجمحي - مع أحاديث أخرى له ، وقال عقبها :

« وهذه الأحاديث عامتها لا يوافقه عليها الثقات ، وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه مناكير ، إما إسناداً وإما متناً » .

قلت : وقد مضى بنحوه من حديث أنس وابن مسعود برقم (٣٥٩٠) .

وعامر بن سيار ؛ قال أبو حاتم - وتبعه الذهبي - :

« مجهول » .

لكن تعقبه الحافظ في « اللسان » بأنه روى عنه الحافظ بقي بن مخلد وغيره ، وذكره ابن حبان في « الثقات » فقال :

« ربما أغرب » .

وأما محمد بن سيار الشيزَري ؛ فإني لم أعرفه .

٥٧٣٦ - (عن جبريلَ عن الله تعالى قال : إن هذا الدِّينَ ارتضَيْتُهُ لنَفْسِي ، ولن يَصْلحَ له إلا السَّخاءُ وحُسْنُ الخُلُقِ ، فَأَكْرِمُوه بهما ما صَحِبْتُمُوهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم - ٩٠٨٣) : حدثنا مقدام : نا عبد الملك بن مسلمة الأموي : ثنا إبراهيم بن أبي بكر بن المنكدر : حدثني عمي محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله يحدث عن رسول الله ﷺ به . وقال :

« لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبد الملك بن مسلمة » .

قلت : وهو منكر الحديث ؛ كما قال ابن يونس ، وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٣٤) :

« يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عني بعلم السنن » .

قلت : وشيخه إبراهيم بن أبي بكر ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٩٠) برواية جمع من الثقات ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما المقدام ؛ فهو ضعيف .

لكن تابعه ابن قتيبة : عند ابن حبان .

٥٧٣٧ ـ (كان رَجُلٌ من أصحابهِ ﷺ من الأنصار يكنى (أبا معلق) ، وكان تاجراً يَتَّجِرُ بمال له ولغيره يضربُ به في الآفاق ، وكان ناسكاً ورعاً ، فخرجَ مرةً ، فلقيه لِصٌّ مقنعٌ في السِّلاح ، فقال له : ضَعْ ما معكَ ؛ فإني قاتِلُكَ ! قال : ما تريدُ إلى دمي ؟ شأنك بالمالِ . قال : أما المالُ ؛ فَلِي ، ولستُ أريدُ إلا دَمَكَ . قال : أما إذا أبيتَ ؛ فَذَرْني أُصَلِّي أربعَ ركعاتٍ . قال : صَلِّ ما بدا لك . فتوضأ ، ثم صلَّى أربعَ ركعاتٍ ، فكان مِنْ دُعَائه في آخر سجدة أن قال :

يا ودودُ ! يا ذا العَرْشِ المجيد ! يا فعالٌ لما يريد ! أسألُكَ بِعِزِّكَ الذي لايُرَامُ ، ومُلْكِكَ الذي لا يُضَامُ ، وبِنُورِكَ الذي ملأ أركانَ عرشِكَ أنْ تكفِيَنِي شرَّ هذا اللصِّ ، يا مغيثُ أَغِثْنِي ! (ثلاث مرات) . قال : دعا بها ثلاث مراتٍ ، فإذا هو بفارسٍ قد أقبلَ بيدِهِ حَرْبَةٌ واضعها بين أُذُنَيْ فرسِهِ ، فلما بَصُرَ به اللصُّ أقبلَ نحوه ، فطعنَه ، فقتله . ثم أقبلَ إليه فقال : قُمْ . قال : من أنت بأبي أنت وأمي ؟ فقد أغاثني اللهُ بك اليوم . قال : أنا ملكٌ من السَّماءِ الرابعَةِ ، دعوتَ بدعائكَ الأول ، فَسُمِعَتْ لأبوابِ السماءِ قَعْقَعَةٌ ، ثم دعوتَ بدعائك الثاني ، فسُمِعتْ لأهل السماء ضجةٌ ، ثم دعوتَ بدعائك الثالثَ ؛ فقيل لي : دعاءُ مكروب . فسألتُ اللهَ أن يولِيني قَتْلَهُ .

قال أنس : فاعلمْ أنه مَنْ توضأ وصلَّى أربعَ ركعاتٍ ، ودعا بهذا الدعاءِ ؛ استُجيبَ له ، مكروباً كان أو غيرَ مكروب) .

موضوع ، لوائح الوضع والصنع عليه ظاهرة . أخرجه ابن أبي الدنيا في

« مجابي الدعوة » (٣٨ / ٢٣) : حدثني عيسى بن عبد الله التميمي : أخبرني فهير بن زياد الأسدي عن موسى بن وردان عن الكلبي ـ وليس بصاحب التفسير ـ عن الحسن عن أنس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ لم أعرف أحداً ممن دون الحسن ؛ غير موسى بن وردان ، وهو مختلف فيه ، وقد قال فيه أبو حاتم :

« ليس به بأس » .

فالآفة إما من (الكلبي) المجهول ، وإما ممن دونه .

والحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ، وقد عنعن ، فالسند واهٍ .

فمن الغريب أن يذكر (أبو معلق) هذا في الصحابة ، ولم يذكروا ما يدل على صحبته سوى هذا المتن الموضوع بهذا الإسناد الواهي ! ولذلك ـ والله أعلم ـ ؛ لم يورده ابن عبد البر في « الاستيعاب » . وقال الذهبي في « التجريد » (٢ / ٢٠٤) :

« له حديث عجيب ؛ لكن في سنده الكلبي ، وليس بثقة ، وهو في كتاب (مجابي الدعوة) » .

ويلاحظ القراء أنه قال في الكلبي : « ليس بثقة » . وفي هذا إشارة منه إلى أنه لم يلتفت إلى قوله في الإسناد :

« وليس بصاحب التفسير » .

لأن الكلبي صاحب التفسير هو المعروف بأنه « ليس بثقة » ، وقد قال في « المغني » :

« تركوه ، كذبه سليمان التيمي وزائدة وابن معين ، وتركه ابن القطان وعبد الرحمن » .

ومن الغرائب أيضاً : أن يذكر هذه القصةَ ابنُ القيم في أول كتابه « الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي » من رواية ابن أبي الدنيا هذه ، مُعَلِّقاً إياها على الحسن ، ساكتاً عن إسنادها !

٥٧٣٨ ـ (مَنْ أقرَّ بالخَرَاجِ وهو قَادرٌ على أن لا يقرَّ به ؛ فعليه لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعينَ ، لَا يقبلُ اللهُ منه صَرْفاً ولا عَدْلاً) .

منكر . قال صالح بن الإمام أحمد في « مسائله » (ص ٢١ ـ دار الحديث المكية) :

« وسألته عن حديث رواه نُصير بن محمد الرازي ـ صاحب ابن المبارك ـ عن عثمان بن زائدة عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك رفعه قال : . . . فذكره . فقال : ما سمعنا بهذا ، هذا حديث منكر » .

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير نصير هذا ، وقد ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٤٩٣) فقال :

« نصير بن محمد خادم عبد الله بن المبارك ، روى عن عثمان بن زائدة ، روى عنه أبو هارون محمد بن خالد الخراز » .

قلت : والخراز هذا ؛ صدوق عند ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٤٥) ، فالعلة : جهالة نصير هذا .

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد ذكر في « العلل » أنه قال (٢ / ٤٤١) :

« سألت أبي ، قلت : حدثنا صالح بن أحمد قال : سألت أبي . . . » .

قلت : فذكره كما تقدم ، ثم قال :

« فقال أبي : هذا حديث باطل لا أصل له » .

قلت : وهو بمعنى حديث أخرجه أبو داود عن معاذ مرفوعاً نحوه ، وسنده ضعيف ؛ فيه مجهول وآخر مقبول عند الحافظ ، وبيانه في « ضعيف أبي داود » ، وهو في « المشكاة » (٣٥٤٥) .

٥٧٣٩ - (إن لله تعالى أرضاً مِنْ وراءِ أرضِكُم بيضاء ، نورُهَا وبياضُهَا مسيرةُ شَمْسِكم هذه أربعينَ يوماً - قالوا : كأن رسول الله ﷺ يعني مثلَ الدنيا أربعينَ مرةً - ، فيها عبادٌ لله تعالى لم يَعْصُوه طرفةَ عَيْن . [قالوا : يا رسول الله ! مِنَ الملائكة هُمْ ؟ قال : ما يعلمونَ أنَّ الله خَلَقَ الملائكة . قالوا : أَفَمِنْ وَلَدِ آدم هم ؟] قال : ما يعلمونَ أن الله خَلَقَ آدمَ ولا إبليسَ ، هم قوم يقالُ لهم : الرَّوْحَانِيُّونَ ، خَلَقَهمُ اللهُ مِنْ ضَوْءِ نُورِهِ)(*) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في « العظمة » (ق ١٦٨ - ١٦٩ / ١) من طريق مسلمة بن عُلَي عن عبد الرحمن الخراساني عن مقاتل بن حَيان عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مسلمة بن علي - وهو الخشني - ، وهو متروك مجمع على تركه ، وقال ابن حبان (٣ / ٣٣) :

(*) كتب الشيخ - رحمه الله - بخطه فوق هذا المتن - ملاحظةً لنفسه - : « انظر « إتحاف السادة المتقين » (١٠ / ٦٢) ، و« الفردوس » (١ / ١٨٩ - ط) » .

« كان ممن يقلب الأسانيد ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ؛ توهماً ، فلما فَحُشَ ذلك منه بَطُلَ الاحتجاج به » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وهو كناية منه عن شدة ضعفه .

وشيخه عبد الرحمن الخراساني ؛ لم أعرفه .

ثم أخرجه من طريق محمد بن زياد الزيادي : حدثنا معتمر عن المغيرة بن سلمة قال : أخبرني أبو أمية مولى شبرمة - واسمه الحكم - عن بعض أئمة الكوفة قال : . . . فذكره نحوه .

قلت : وهذا إسناد واهٍ : أبو أمية وشيخه الكوفي ؛ لم أعرفهما .

والزيادي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

ويد الصنع والمبالغة في الحديث ظاهرة . والله أعلم .

(تنبيه) : ما بين المعكوفتين [ ] نقلته من « الجامع الكبير » للسيوطي ؛ فإنه لم يكن في مسودتي ، وإنما كان مشاراً إليها بقولي : « الحديث » اختصاراً مني ، فوجب بيانه .

٥٧٤٠ - (إذا كانتْ لكَ حَاجةٌ ؛ فاسألِ اللهَ عز وجل ؛ فقد جَفَّ القَلَمُ بما هو كائنٌ ، لو جهدَ الخَلْقُ أن ينفعوكَ بغيرِ ما كَتَبَ اللهُ لك لم يَقْدِرُوا ، ولو جهدُوا أن يضرُّوكَ لم يقدِرُوا) .

منكر . أخرجه البخاري معلقاً في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١١٧) ، ووصله

العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٩١ - ٩٢) من طريق عبد المؤمن بن عباد قال : حدثنا سعيد بن أنس عن عكرمة عن ابن عباس قال : مسح رسول الله ﷺ رأسي بيده ، ودعا لي ، وقال : . . . فذكره . وقال البخاري :

« لا يتابع عليه » . وقال العقيلي :

« أسانيد الخبر عن ابن عباس لينة ، وقد روي عن غير ابن عباس أيضاً بأسانيد فيها لين » .

قلت : يشير إلى حديث ابن عباس المشهور بلفظ :

« يا غلام ! إني أعلمك كلمات : احفظ الله يحفظك . . . » الحديث ، وفيه قوله : « فقد جف القلم . . . » إلخ بنحوه بتقديم وتأخير دون ما قبله ، وهو مخرج في « ظلال الجنة » (٣١٦ - ٣١٨) .

والحديث ؛ مما خلت منه الجوامع الثلاثة !

٥٧٤١ - (إذا أَلِفَ العَبْدُ الإعراضَ عَنِ اللهِ تعالى ؛ ابتلاهُ بالوقيعَةِ في الصَّالحينَ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٤ / ٣٣١ / ١) عن الحسين بن إبراهيم بن محمد بن كلمون الديرعافولي : نا أبو عبد الله الحسين الموازيني الفقير إلى الله قال : حدثني أبو بكر أحمد بن نصر الروياني قال : سمعت الأشج قال : سمعت علي ابن أبي طالب قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث منكر ، وأكثر رواته مجاهيل ، والأشج أبو الدنيا لا يثبت سماعه من علي ، وقد وقعت إلينا نسخته بعلو ، وليس هذا الحديث فيها ، والله يعيذنا من

الكذب برحمته ! » . وفي « ذيل الأحاديث الموضوعة » للسيوطي (ص ١٧٦) :

« وقال ابن النجار في « تاريخه » : قال السِّلَفي : هذا حديث منكر ، عرضته على أبي نصر المؤتمن بن أحمد الساجي الحافظ فقال : « هذا باطل ، وقد كتبناه من طرق عن بعض مشايخ الصوفية ، وأما عن رسول الله ﷺ فليس له [أصل] » . والذي قاله المؤتمن صحيح لا شك فيه ولا ريب ، وإسناده مظلم ، وفي الأشج مقنع ، فكيف إذا انضم إليه غيره ممن يشاكله . ا هـ » .

وأبو الدنيا الأشج ؛ قال الذهبي :

« كذاب طرقي ، كان بعد الثلاث مئة وادعى السماع من علي بن أبي طالب ، واسمه عثمان بن خَطاب . وقال في ترجمته من الأسماء :

« طَيْرٌ طَرَأَ على أهل بغداد ، وحدَّث بقِلَّةِ حياء بعد الثلاث مئة عن علي بن أبي طالب ، فافتضح بذلك ، وكذبه النقادون » .

وأطال ترجمته الحافظ في « اللسان » ؛ فليراجعها من شاء .

وأحمد بن نصر الروياني ؛ قال الحافظ في « اللسان » :

« شيخ لا وجود له ! اختلق اسمه بعض الكذابين » .

وأقره السيوطي في « الذيل » .

٥٧٤٢ - (كان إذا أرادَ أن يبُولَ فَأَتى عَزَازاً مِنَ الأرضِ ؛ أخذَ عُوداً ؛ فَنَكَتَ به حتى يثرى ، ثم يَبُول) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٧١ / ١) من طريق الوليد بن

سليمان بن أبي السائب عن طلحة بن أبي قَنان : أن النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ فإن طلحة هذا مجهول لا يدرى من هو ؛ كما في « الميزان » و « التقريب » ، وصنيع ابن حبان يشعر بأن الحديث معضل ؛ لأنه ذكر طلحة في « أتباع التابعين » من « ثقاته » (٦ / ٤٨٨) ! والله أعلم .

٥٧٤٣ - (مَنْ توضأ ، ثم توجَّه إلى مسجد يُصَلِّي فيه الصلاةَ ؛ كان له بكل خُطْوةٍ حَسنةٌ ، ويُمحى عنه سَيِّئةٌ ، والحسنةُ بِعَشْرٍ ، فإذا صلَّى ثم انصرف عند طلوع الشمس ؛ كُتِبَ له بكل شَعْرةٍ في جسده حسنةٌ ، وانقلبَ بِحَجَّةٍ مبرورة ، وليس كلُّ حاج مبروراً ، فإنْ جلسَ حتى يركعَ ؛ كُتب له بكل حسنةٍ أَلْفَا ألفيْ حسنةٍ ، ومن صلى صلاة الفجرِ ؛ فله مثلُ ذلك ، وانقلبَ بِعُمْرةٍ مبرورةٍ ، وليس كلُّ مُعْتَمِرٍ مبروراً) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٧ / ١١٢ / ١) عن محمد بن شعيب : أخبرني سعيد بن خالد بن أبي طويل أنه سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال في صلاة الصبح : . . . فذكره .

أورده في ترجمة سعيد هذا ، وروى عن أبي حاتم أنه قال :

« لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق ، منكر الحديث . وأحاديثه عن أنس لا تعرف » . وعن أبي زرعة أنه قال :

« ضعيف الحديث ، حدَّث عن أنس بمناكير » . وقال الحاكم :

« روى عن أنس أحاديث موضوعة » .

٥٧٤٣/م - (ما خَيْرٌ للنساءِ؟ فقالتْ فاطمةُ : أنْ لا يَرَيْنَ الرجالَ ولا يَرَوْنَهُنَّ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٤٠ - ٤١) من طريق يعقوب ابن إبراهيم بن عباد بن العوام : ثنا عمرو بن عون : ثنا هُشيم : ثنا يونس عن الحسن عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :

« ما خير للنساء ؟ » . فلم ندر ما نقول ، فسار علي إلى فاطمة ، فأخبرها بذلك ، فقالت : فهلا قلت له : خير لهن أنْ لا يريْن . . . إلخ ؟! فقال له :

« من علّمك هذا ؟ » قال : فاطمة . قال :

« إنها بَضْعَةٌ مِنّي » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير يعقوب هذا ؛ فإني لم أجد له ترجمة .

ومن فوقه ؛ كلهم ثقات كما ذكرت ، وهم من رجال الشيخين ؛ لكن الحسن - وهو البصري - مدلس .

ثم رواه أبو نعيم عقبه وفي (ص ١٧٥) من طريق أبي حصين محمد بن الحسن الوادعي قال : ثنا يحيى الحماني قال : ثنا قيس - يعني : ابن الربيع - عن عبد الله بن عمران عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه : أنه قال لفاطمة - رضي الله تعالى عنها - : ما خير للنساء ؟ قالت : أن لا يَرينَ الرجالَ ولا يرونهنَّ . . . فذكره للنبي ﷺ فقال :

« إنما فاطمة مني » .

قلت : وهذا إسناد فيه علل :

الأولى : علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ضعيف ، تابعي مدني .

الثانية : عبد الله بن عمران ؛ أظنه الذي في « ثقات ابن حبان » (٧ / ١٩) :

« عبد الله بن عمران بن محمد بن طلحة بن عبيد الله ، يروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهل العراق ، وولي القضاء ببغداد بعد أبيه ، مات سنة تسع وثمانين ومئة » .

ولعل قوله : « وولي القضاء . . » إلخ مقحم من بعض النساخ ؛ فإنه لم يذكره في « التهذيب » .

الثالثة : قيس بن الربيع ؛ وهو ضعيف ، عراقي كوفي .

الرابعة : يحيى الحماني ـ وهو ابن عبد الحميد ـ ؛ كان حافظاً ؛ ولكنه كان يسرق الحديث ، وكذبه أحمد .

وأما أبو حصين محمد بن الحسن ؛ فكذا وقع في « الحلية » ! والصواب : « الحسين » ؛ كما في « تاريخ بغداد » (٢ / ٢٢٩) و « أنساب السمعاني » ، وذكرا عن الدارقطني أنه قال :

« كان ثقة » .

قلت : وهذا الحديث من الأحاديث الضعيفة الكثيرة التي حشرها الشيخ التويجري في كتابه « الصارم المشهور » (ص ٣١ / الطبعة الأولى ، ص ٣٤ / الطبعة الثانية) دون أن يبين عللها ، أو على الأقل أن يصرح بضعف سندها ؛ نصحاً وتحذيراً من أن يقول المسلم على رسول الله ﷺ ما لم يقل !

وبعد كتابة ما تقدم أفادني الأخ علي الحلبي - جزاه الله خيراً - أن الحديث رواه البزار في « مسنده » ، فرجعت إليه ، فوجدت فيه متابعاً قوياً للحماني :

فقال البزار : (٢ / ١٥٩ / ٥٢٦) : حدثنا محمد بن الحسين الكوفي قال : نا مالك بن إسماعيل قال : نا قيس به ؛ إلا أنه خالفه في أوله فقال :

عن علي أنه كان عند رسول الله ﷺ فقال : « أي شيء خير للمرأة ؟» فسكتوا ، فلما رجعتُ قلتُ لفاطمة : أي شيء خير للنساء ؟ . . . والباقي مثله . وقال البزار :

« لا نعلم له إسناداً عن علي رضي الله عنه إلا هذا » .

قلت : وقد عرفت أنه ضعيف ؛ ولكن بهذه المتابعة برئت ذمة الحماني منه ، وتعلقت بمن فوقه .

ومن الغريب قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٩ / ٢٠٢ - ٢٠٣) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » !

وأقره الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » (٣ / ٢٣٦) ! وكم له من مثل هذا الإقرار الدال على أنه إمعة ، وأنه لا تحقيق معه !

وشتان بينه وبين الدكتور محفوظ الرحمن زين الله ؛ فإنه تعقبه بما نقله عن الحافظ ابن حجر أنه قال في « مختصر زوائد البزار » متعقباً على الهيثمي :

« قلت : قيس : هو ابن الربيع ، وشيخه مُوَثَّق ، وعلي بن زيد ضعيف » .

أقول : فليس في إسناد البزار مَنْ لا يعرف ؛ لكن تعقب الحافظ من هذه

الحيثية لا يكفي ؛ لأنه تكلم عمن هو معروف بجرح ؛ من قيس فما فوق ، فما حال من دونهم ـ كما قد يخطر في البال ـ؟ فالجواب :

أن مالك بن إسماعيل ثقة من رجال الشيخين ، لا يخفى حاله على الهيثمي .

ومحمد بن الحسين الكوفي ؛ أظن أنه الذي أشار إليه الهيثمي بقوله المتقدم ؛ ولكنه مع ذلك معروف ، ترجمه ابن أبي حاتم وقال فيه :

« صدوق » ، وكذا ترجمه الخطيب (٢ / ٢٢٥ ـ ٢٢٦) ، وكناه بأبي جعفر الخزاز المعروف بـ (الحنيني) ، وروى عن الدارقطني أنه قال :

« كان ثقة صدوقاً » .

مات سنة (٢٧٧) .

(تنبيه) : قد صح من الحديث قوله ﷺ :

« إنما فاطمة بَضْعَةٌ مني ، يُؤْذِيني ما آذاها » .

أخرجه مسلم ، والبخاري بنحوه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٦٧٦) .

وحديث الترجمة ؛ مما عزاه الشيخ التويجري (ص ٣١) لأبي نعيم ، ساكتاً عنه!

وذكره الحافظ ابن القطان في كتابه القيم « النظر في أحكام النظر » (ق ١٥ / ٢) من رواية البزار ، وساق إسناده من قيس بن الربيع ، ثم قال :

« ولم يصح . . . » . ثم أعله بابن الربيع وابن جدعان .

٥٧٤٤ - (إذا كنتَ تُصلِّي ، فَدَعَاكَ أَبَوَاكَ ؛ فَأَجِبْ أُمَّكَ ولا تُجِبْ أباك) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٧٣) من طريق حمزة بن أبي حمزة عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حمزة بن أبي حمزة - وهو النصيبي - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« متهم واه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، متهم بالوضع » .

قلت : وتقدمت له بعض الأحاديث الموضوعة مع بعض أقوال الأئمة فيه ، فانظر الأحاديث : (٦١ ، ٨٠٠ ، ١٧٣٨) .

وقال ابن عدي في مطلع ترجمته من « الكامل » (٢ / ٣٧٦) :

« يضع الحديث » . وختمها بقوله :

« وكل ما يرويه أو عامته مناكير موضوعة ، والبلاء منه ؛ ليس ممن يروى عنه ، ولا ممن يروي هو عنهم » .

٥٧٤٥ - (إن هذا الحيَّ مِنَ الأنصارِ يُحِبُّون الغِنَاءَ) .

منكر . أخرجه ابن حبان (٢٠١٦ - موارد) والسياق له ، وأحمد (٦ / ٢٦٩) من طريق ابن إسحاق قال : حدثني محمد بن الحارث التيمي عن إسحاق بن

سهل بن أبي حثمة عن أبيه عن عائشة قالت :

كان في حجري جارية من الأنصار فزوجتها ، قالت : فدخل علي رسول الله ﷺ يوم عرسها ، فلم يسمع غناء ولا لعباً ، فقال :

« يا عائشة ! هل غَنَّيْتُمْ عليها ؟ أَوَلا تغنون عليها ؟ ثم قال : . . . فذكره » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات معرفون ؛ غير إسحاق بن سهل بن أبي حثمة ، فهو مجهول لا يعرف إلا برواية التيمي هذه عنه . كذلك أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٩٠) من ثلاثة طرق عن ابن إسحاق به ؛ إلا أنه لم يسق لفظه . وكذلك أورده ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٢) من رواية التيمي عنه . ووقع في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٢٣) :

« روى عن أبيه عن عائشة ، روى عنه محمد بن إسحاق » .

فجعل محمد بن إسحاق مكان التيمي ! وهو وهم محض ؛ فإن ابن إسحاق بينه وبين إسحاق بن سهل التيمي محمد بن الحارث ؛ كما ترى في الإسناد وعند البخاري وابن حبان .

واعلم أن أحمد لم يذكر لفظة : « الغناء » ؛ لا في كلام عائشة ، ولا في الحديث المرفوع . أما الأول ؛ فوقع فيه :

« فلم يسمع لعباً » فقط . وأما الآخر ؛ فقال :

« يحبون كذا وكذا » . كأنه يكني عن الغناء واللعب .

ويغلب على ظني أن هذا وما قبله من تصرف الإمام أحمد ؛ إشارة منه إلى

نكارة المتن ، وهو حري بذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ورويت القصة من طريق أخرى عن ابن عباس أو جابر ؛ اضطرب فيه الراوي ، بلفظ آخر نحوه ، وقد سبق تخريجه برقم (٢٩٨١) .

(تنبيه) : حديث الترجمة لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة ، فهو على شرط الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ومع ذلك فإنه لم يورده !

ونحوه راويه إسحاق بن سهل بن أبي حثمة ؛ فإنه على شرط الحافظ في « التعجيل » ! ولم يورده أيضاً . وله من نحوه أمثلة !

والقصة في « صحيح البخاري » وغيره عن عائشة من طريق أخرى عنها نحوه ؛ ليس فيه ذكر الغناء ، وهو مخرج في « آداب الزفاف » (ص ١٨٠ ـ الطبعة الجديدة) .

٥٧٤٦ ـ (إذا وَسَّعَ اللهُ عليكُم ؛ فَأَوْسِعُوا على أَنْفُسِكُم ، جَمَعَ رَجُلٌ عليه ثيابَهُ ، صلَّى رَجُلٌ في إزارٍ ورِدَاءٍ ، في إزارٍ وقميصٍ ، في إزارٍ وقَبَاءٍ ، في سراويلَ وقميصٍ ، في سراويلَ ورداءٍ ، في سراويلَ وقَبَاءٍ ، في تُبَّانٍ وقميصٍ ، في تُبّان وقَبَاء . ـ قال : وأحسبه ـ في تُبَّانٍ ورداءٍ) .

موقوف على عمر ، رفعه بعضهم خطأً . قال ابن حبان في « صحيحه » (٣ / ١٠٧ / ١٧١١ ـ الإحسان) : أخبرنا أبو يعلى : حدثنا أبو خيثمة : حدثنا إسماعيل ابن علية : حدثنا أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال :

سأل رجل رسول الله ﷺ : أيصلي أحدنا في الثوب الواحد ؟ قال : « إذا وسع الله . . . إلخ » .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ؛ غير أبي يعلى ، وهو حافظ ثقة معروف ؛ لكن وقع في روايته هذه سقط عجيب أضاع جواب النبي ﷺ للرجل ، وأحل محله جواب عمر لسائل آخر لم يذكر في الرواية ، وهو حديث الترجمة ، ولبيان هذا خرجته هنا ؛ حتى لا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يَقُلْ . وبيان ذلك من وجوه :

الأول : أن المحفوظ عن أبي هريرة من طرق عنه : أن جواب النبي ﷺ للرجل إنما هو :

« أَوَكُلُّكم يَجِدُ ثَوْبَيْن ؟! » .

وقد خرجته في « صحيح أبي داود » (٦٣٦) من ثلاثة طرق عنه ؛ منها طريق محمد هذه ـ وهو ابن سيرين ـ ، وكذلك رواه الشيخان عنه كما يأتي . وصح أيضاً مثله من حديث طلق بن علي : عند ابن حبان (٢٢٩٤) وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » أيضاً (٦٤٠) .

الثاني : أن بعض الرواة في « الصحيحين » قد رووا الحديث بتمامه ، بحيث أبانوا الخطأ والسقط المشار إليه .

فأخرجه مسلم (٢ / ٦١) من طريق شيخه زهير بن حرب ـ وهو أبو خيثمة ـ شيخ أبي يعلى في الحديث ، قال زهير : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ـ وهو ابن علية ـ بإسناد ابن حبان وسؤال الرجل ؛ إلا أنه زاد :

« فقال : أوكلكم يجد ثوبين ؟! » .

وهكذا أخرجه أحمد بهذا التمام ؛ فقال (٢ / ٢٣٠) : ثنا إسماعيل به .

الثـالث : أنه قـد تابع ابنَ عليـة حـمـادُ بنُ زيد عن أيوب به ؛ لكنه زاد على الزيادة المذكورة :

« ثم سأل رجلٌ عمرَ فقال : إذا وسع الله . . . » إلخ .

أخرجه البخاري (١ / ٤٧٥ / ٤٦٥) ، والبيهقي (٢ / ٢٣٦) .

وقد توبع حماد عن أيوب ، وهذا عن محمد بن سيرين :

فقال ابن حبان (٤ / ٢٧ / ٢٢٩٥) : أخبرنا أبو خليفة قال : حدثنا داود بن شبيب قال : حدثنا حماد بن سلمة قال : حدثنا عاصم الأحول وأيوب وحبيب بن الشهيد وهشام عن ابن سيرين به مثله .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله رجال « الصحيح » .

وقد توبع حماد من يزيد بن زريع : ثنا هشام القُرْدُوسِي به .

أخرجه الدارقطني (١ / ٢٨٢ / ١) .

وإسناده صحيح على شرط البخاري .

فهـذه الزيادة الثـانية قد أكدت أن الزيادة ثابتة عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، كـمـا بينت أن الزيادة الثـانيـة هي من قـول عـمـر رضي الله عنه أدرجت في حديث الترجمة فصارت مرفوعة إلى النبي ﷺ بسبب سقوط الزيادة الأولى ! وهو من أغرب الأخطاء التي وقعت في « صحيح ابن حبـان » ، ولذلك ؛ بادرت إلى الكشف عنه أداء للأمانة العلميـة أولاً ، ولأحيل إلى هذا الموضع ثانياً في تحقيـقي لكتاب « موارد الظمـآن إلى زوائد ابن حبـان » الذي أنا على وشك

الانتهاء منه بفضل الله وكرمه[1] .

٥٧٤٧ - (كانَ إذا أكلَ معَ قومٍ ؛ كان آخرَهُم أكْلاً) .

ضعيف . أخرجه ابن معين في « التاريخ والعلل » (ق ٦٤ / ٢) - ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ١٢٢ / ٦٠٣٧) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (١٠ / ٢٣٩ - ٢٤٠) ؛ كلاهما عن عباس بن محمد الدوري : حدثني يحيى بن معين - : ثنا عبد الرحمن بياع الهَرَوي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : . . . فذكره . وقال - يعني : الدوري - « قلت : ليحيى : من بياع الهروي ؟ فقال : كان ببغداد » .

قلت : في جواب يحيى هذا إشارة قوية إلى أنه لا يعرف شيئاً عن الهروي إلا أنه كان ببغداد ، فلا غَرْوَ أن خلت كتب التراجم التي تحت يدي من ترجمته ، فهو إذن مجهول لا يعرف .

ثم إن الحديث مرسل ؛ لأن جعفر بن محمد هو ابن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب . وأبوه محمد بن علي بن الحسين مات سنة بضع عشرة بعد المئة .

٥٧٤٨ - (مَنْ أحبَّ أنْ يتمثَّلَ له الرجالُ بين يديه قياماً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النار) .

منكر ؛ بل باطل بزيادة (بين يديه) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٥٣ / ٢ / ٤٣٦٦) : حدثنا علي بن إبراهيم الخزاعي الأهوازي قال : [حدثنا] عبد الله بن داود بن دِلهاث قال : حدثني أبي عن أبيه [دِلهاث]

(١) وقد طبع الكتاب مؤخَّراً ، والحمد لله . (الناشر) .

عن أبيه إسماعيل [عن أبيه] : أن أباه مسرع بن ياسر حدثه عن عمرو بن مرة الجهني قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن عمرو بن مُرَّة الجهني إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد منكر مظلم ؛ كل مَنْ دون عمرو بن مرة الجهني مجهولون لا يعرفون ، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله في « المجمع » (٨ / ٤٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : وهم :

أولاً : مسرع بن ياسر ؛ قال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

« مجهول » .

قلت : لأنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد : عن ابنه عبد الله [به] ، ولم يُذكر في « اللسان » ، ولا في « الجرح » (٢ / ٢ / ٤٨) ؛ ولكنه ذكر في « اللسان » في ترجمة حفيده الأدنى عبد الله بن داود .

ثانياً : عبد الله بن مسرع بن ياسر ؛ استدركه الحافظ في « اللسان » على « الميزان » ، ولم يذكر فيه شيئاً سوى أنه : تقدم في (دلهاث) وابنه (داود) الآتيين . وذلك يعني أنه مجهول .

ثالثاً : إسماعيل بن عبد الله بن مسرع ؛ استدركه الحافظ أيضاً ، ولم يذكر فيه سوى أنه روى عنه ابنه « دلهاث » . فهو مجهول أيضاً ، وسقط من أول ترجمته حرف (ز) التي ترمز إلى أنه مستدرك .

رابعاً : دِلهاث بن إسماعيل ؛ استدركه الحافظ أيضاً ، وسقط من الطابع حرف (ز) ، وقال :

« مجهول . قاله النباتي » .

خامساً : داود بن دِلهاث ؛ قال الذهبي - وأقره العسقلاني - :

« عن آبائه . لا يصح حديثه . قاله الأزدي » .

سادساً : عبد الله بن داود بن دِلهاث ؛ استدركه الحافظ ، وسقط حرف (ز) أيضاً ، وساق نسبه كما في إسناد الحديث مع الزيادتين المحصورتين بالأقواس استدركتهما من « مجمع البحرين » ؛ لكنه زاد فيه (عبد الله بن مسرع) ؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول أيضاً ، وكذلك ترجمه ابن أبي حاتم ؛ وسكت عنه ؛ لكنه ساق نسبه - كما تقدم بإسقاط بعضهم - إلى عمرو بن مرة الجهني ، عن النبي ﷺ خمسة أحاديث . قال : كتب إلينا من (الرها) بذلك .

سابعاً : علي بن إبراهيم الخزاعي الأهوازي ؛ لم أقف له على ترجمة ، ويبدو لي أنه من شيوخ الطبراني المجهولين ؛ فإنه لم يرو له في « الأوسط » إلا هذا الحديث ، وروى له آخر في « المعجم الصغير » بإسناد آخر ، وفيه عمرو بن جميع ، وهو كذاب وضاع (٨١٣ - الروض النضير) .

وجملة القول : أن هذا الإسناد من غرائب الأسانيد برواية الأبناء عن الآباء ! وكلهم مجهولون ، ليس لهم ذكر بين الرواة والعلماء ، وليس هذا فقط ؛ بل إنهم لم يعرفوا إلا برواية هذا الحديث بهذه الزيادة : « بين يديه » ! وهي منكرة جداً ، تدين أحدَهم بسوء الحفظ ، وربما بتعمُّد الكذب ؛ فإنها لم ترد في الحديث من

رواية الثقات .

فقد صح من طريقين عن معاوية رضي الله عنه دونها . وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٥٧) .

وهو يدل على بطلان هذه الزيادة ؛ لأنه احتج به على من قام له من بعض الجالسين حين دخل عليهم ، وقد تأوله بعضهم بما يلتقي مع هذه الزيادة ، وهو تأويل باطل كما حققته في تعليقي على كتابي « صحيح الأدب المفرد » (٧٦٤) يسر الله لي إتمامه(*) ، فأخشى أن يكون أحد أولئك السبعة روى الحديث بالمعنى متأثراً بذاك التأويل ، أو تعمد حشو تلك الزيادة فيه انتصاراً له ، وأحلاهما مر !

ومن الغرائب أن بعض الكذابين قد عارضه ؛ فروى الحديث بزيادة أخرى ألحقها به انتصاراً للمعنى الصحيح الذي ذكرته آنفاً .

فروى الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٣٢٠ / ٧٢٤) من طريق بقية بن الوليد عن مبشر بن عبيد عن بشر بن عبيد عن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن جده عن معاوية مرفوعاً بلفظ :

« من سرّه إذا رأته الرجال مقبلاً أن يتمثلوا له قياماً ؛ فليتبوأ بيتاً في النار » .

وأصل الحديث عند البخاري في « الأدب المفرد » (٩٧٧) وغيره بلفظ :

« من سرَّه أن يَمْثُل (وفي رواية : يتمثل) له عباد الله قياماً ؛ فليتبوأ بيتاً من النار » .

فتأمل الفرق بين هذا اللفظ الصحيح ، واللفظ الذي قبله ، وهو موضوع ؛ آفته

(*) ثم طبع الكتاب بعد ذلك قبل وفاة الشيخ - رحمه الله - بعدة أعوام . (الناشر) .

بشر بن عبيد ـ وهو الدارسي ـ ؛ فقد اتهمه الذهبي ببعض الأحاديث ، منها حديث :

« بادروا أولادكم بالكنى . . » . وفيه نظر بينته فيما تقدم برقم (١٧٢٨) .

فَالأَوْلَى الحَمْلُ فيه على الراوي عنه مبشرِ بنِ عبيد ؛ فقد قال فيه الإمام أحمد :

« يضع الحديث » .

وقد تقدمت له بعض الموضوعات ، فانظر مثلاً (٧٣٩ ، ٧٩٧) .

وبقية بن الوليد مدلس ، وقد عنعن ؛ ولكن إن كان قد أسقط مَنْ بينه وبين مبشر هذا ؛ فسوف لا يكون شراً من مبشر هذا !

ولم يتنبه لهذا التحقيق أخونا الفاضل حمدي السلفي . فعلق على حديث هذا الوضاع بقوله :

« سيأتي (٨١٩) وأنه صحيح » !

يشير إلى اللفظ الصحيح المتقدم ذكره مني عن معاوية . وكنت أود له أن يبين وضعه بهذا اللفظ ، وأن لا يسكت عن المتهم به وإن كان معناه مطابقاً للراجح مما فسر به اللفظ الصحيح كما تقدم ؛ لأن هذا هو الذي عليه أهل الحديث أن يذكروا الحقائق سواء كانت لهم أو عليهم ؛ خلافاً لأهل الأهواء ، كما يذكر ذلك ابن تيمية كثيراً في رده عليهم .

ولقد أعجبني جداً ما ذكره الذهبي في آخر ترجمته للإمام يحيى بن سعيد القطان الحافظ النقَّاد من « سيره » (٩ / ١٨٨) :

« لا تنظروا إلى الحديث ، ولكن انظروا إلى الإسناد ، فإن صح الإسناد ، وإلا ؛

فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد » .

وهذا ـ عندي ـ في منتهى الحكمة والقوة ، وهو بمعنى قول الإمام عبد الله بن المبارك ـ أو غيره ـ :

« الإسناد من الدِّين ، لولا الإسناد ؛ لقال مَنْ شاء ما شاء » .

فإن كثيراً من العلماء ـ فضلاً عن غيرهم ـ ينظرون إلى متن الحديث ومعناه ، دون الإسناد ورواته ، فإذا راقهم أو وافق هواهم ؛ احتجوا به ، وبنوا عليه علالي وقصوراً ، وإلا ؛ رفضوه ، ونبذوه نبذ النواة !

ويعود السبب في ذلك إلى جهلهم بهذا العلم ، وعدم اعتدادهم بأقوال المتخصصين في هذا العلم المظلوم من غير أهله ، وقد ينضم إلى ذلك الهوى وحب الظهور بالمعرفة والنقد ، وهو مما ابتلي به كثير من الضُّلال ، وبخاصة منهم الذين لهم نوع مشاركة واشتغال بهذا العلم ، وإمامهم في ذلك الشيخ محمد الغزالي ؛ فقد اتخذ ـ مع الأسف ـ إلهه هواه ، فسلطه على الأحاديث المسندة من الأئمة ، يُضَعِّفُ مِنْ صحيحها ما يشاء ، ويُصَحِّحُ من ضعيفها ما يهوى ، ولو كان اتفاق العلماء على مر القرون على خلاف ما شاء وهوى ! هداه الله .

ولقد خلفه في ذلك من هو شر منه وأجرأ على مخالفة سبيل المؤمنين عقيدة وحديثاً وفقهاً ، وهو المدعو بـ (حسن السقاف) ، ويظهر أن معه من يساعده على تسويد رسائله وطبعها ونشرها على الناس بأبخس الأثمان ، بل وبدون أي ثمن ، مما حمل بعض الأساتذة المخلصين أن يظن أنه مدفوع من الصهاينة ؛ لإفساد دين المسلمين وإلقاء الفتنة في صفوفهم وبخاصة العوام منهم ، وصدق الله العظيم :

﴿ إن الذين اتقوا إذا مَسَّهُمْ طائفٌ مِنَ الشيطانِ تَذَكَّروا فإذا هُم مبصرون . وإخوانُهم يَمُدُّونَهُم في الغَيِّ ثم لا يُقْصِرُون ﴾ ؛ عاملهم الله بما يستحقون ، وكفى المسلمين شرهم ، ورد كيدهم في نحورهم .

٥٧٤٩ ـ (سَمِّه مُسْرِعاً ؛ فقد أَسْرَعَ في الإِسْلامِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٧٧ / ٧١١) بإسناد الحديث الذي قبله عن أبيه عبد الله عن أبيه مسرع عن أبيه ياسر بن سويد : أن رسول الله ﷺ وجهه في خيل أو سرية ، وامرأته حامل ، فولد له مولود ، فحملته أمه إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! قد ولد هذا المولود وأبوه في الخيل ، فَسَمِّه . فأخذه النبي ﷺ ؛ فأَمَرَّ يده عليه ، وقال :

« اللهم أَكْثِر رجالهم ، وأقلَّ أَيَامَاهُم[1] ، ولا تحوجهم ، ولا تُرِ أحداثهم خصاصة » .

فقال : « سمِّه . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ كل رجاله مجاهيل ؛ كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٤١٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

٥٧٥٠ ـ (إنما هَلَكَ مَنْ كانَ قبلَكُم بأَنَّهُمْ عظَّمُوا مُلُوكَهم ؛ بأن قامُوا وقَعَدُوا) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٧ / ٢ /

---

(١) جمع (أيم) : هي التي لا زوج لها ، بكراً كانت أو ثيباً ، مطلقة كانت أو متوفى عنها . « نهاية » .

٦٨٢٤) : حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة : ثنا أبي : ثنا **سويد بن عبد العزيز** عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن يحيى بن أبي كثير إلا الأوزاعي ، ولا عنه إلا سويد » .

قلت : وهو واهٍ جداً ؛ كما قال الذهبي في « الميزان » .

لكن قد أخرجه ابن عدي في ترجمة أيوب بن سويد الرملي (١ / ٣٦٢) بإسناد الطبراني هذا وشيخه ؛ إلا أنه جعل أيوب هذا مكان سويد ، فكأنه انقلب على أحد الرواة ، فجعل مكان (سويد بن عبد العزيز) : (أيوب بن سويد) ! وليس هو إلا الحسن بن قتيبة ، وليس هو الخزاعي المدائني المترجم في « تاريخ بغداد » (٧ / ٤٠٤) و « الميزان » ، وهذا قال فيه :

« هو هالك » . فقال الحافظ عقبه في « اللسان » :

« وليس هذا والد محمد بن الحسن بن قتيبة شيخ ابن حبان وابن عدي ، ذاك شيخ آخر قليل الرواية » . ثم ساق له هذا الحديث من رواية ابن عدي .

قلت : فالاختلاف المذكور في راويه عن الأوزاعي ؛ الظاهر أنه منه ؛ إذ لا سبيل إلى تعصيب الخطأ بابنه محمد ؛ فإن له ترجمة في « تاريخ ابن عساكر » (١٥ / ٢٤٠) ، وروى عن الدارقطني أنه قال :

« ثقة » . وذكر في شيوخه ابنه الحسن هذا .

فالله أعلم أيهما الراوي عن الأوزاعي : أهو سويد أم هذا ؟

فقد عرفت أن الأول شديد الضعف .

أما هذا ؛ فأحسن منه حالاً ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، وهي الانقطاع بين يحيى بن أبي كثير وأنس ؛ فإنه لم يسمع منه . ولم يتنبه الهيثمي لهذه العلة ، فقال في « المجمع » (٨ / ٤٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الحسن بن قتيبة ، وهو متروك » !

كذا قال ! وهذا وهم منه ؛ اختلط عليه الحسن هذا بالمدائني ؛ كما سبق التنبيه عليه من الحافظ رحمه الله ، فالصواب إعلال رواية الطبراني - مع علّة الانقطاع - بسويد بن عبد العزيز ؛ لشدَّة ضعفه ، ومع ذلك ؛ فإن الحافظ أورده في « الفتح » (١١ / ٥١) برواية الطبراني ، وسكت عنه ! وهذا يجعل قاعدة : (أن ما سكت عنه فهو حسن) ؛ أنها غير مضطردة . والله أعلم .

(تنبيه) : في آخر الحديث : « قاموا وقعدوا » . هكذا الحديث في كل المصادر التي وقفت عليها مما ذكر أو لم يذكر ؛ إلا « الفتح » ؛ فإنه فيه بلفظ :

« قاموا وهم قعود » . فالظاهر أنه رواه بالمعنى . والله أعلم .

٥٧٥١ - (ثَلاثةٌ - يا عَلِيّ - لا تُؤَخِّرْهُنَّ : الصّلاةُ إذا آنَتْ ، والجَنَازةُ إذا حَضَرتْ ، والأيم إذا وجَدَتْ كُفؤاً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ١٧٧) ، والترمذي (١ / ٢١٥ / ١٧١) ، وابن ماجه (١ / ٤٧٦ / ١٤٨٦) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٢٣) ، وأحمد (١ / ١٠٥) ، وعنه الحاكم (٢ / ١٦٢ - ١٦٣) ، وعبد الله بن

أحمد أيضاً عن شيخ أبيه ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ٧٧٤ ـ ٧٧٥) ، والبيهقي في « السنن » (٧ / ١٣٢ ـ ١٣٣) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ١٧٠) ، وابن عساكر أيضاً من طرق عن عبد الله بن وهب : حدثني سعيد بن عبد الله الجهني : أن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثه عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . والسياق لأحمد ، وليس عند ابن ماجه إلا الجملة الثانية بلفظ :

« لا تؤخروا الجنازة إذا حضرت » . وقال الترمذي :

« حديث غريب حسن » ! وتبعه العراقي ؛ فقال في « تخريج الإحياء » (٢ / ١٦) ـ بعد ما عزاه للترمذي فقط ـ :

« وسنده حسن » !

وتعقبه الزبيدي في « شرح الإحياء » (٥ / ٢٥٢) بما سأذكره عن الحافظ . وأما الحاكم ؛ فقال :

« حديث غريب صحيح » ! ووافقه الذهبي !

وتبعه أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ؛ فقال في تعليقه على « المسند » (٢ / ١٤٤) :

« إسناده صحيح ، سعيد بن عبد الله الجهني ؛ مصري ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات » !

فأقول : نعم ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٦١) ، وخالفه من هو أعلم بالرجال منه : أبو حاتم الرازي ؛ فقال ابنه (٢ / ١ / ٣٧) عنه :

« مجهول » .

وتبعه الذهبي في « الميزان » و« المغني » ، والعسقلاني في « التلخيص » (١ / ١٨٦) ، وهذا هو الصواب ؛ لأن الرجل لا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه ، فهو مجهول العين . وابن حبان معروف عند العلماء بتساهله في توثيق المجهولين ، وهو أمر ظاهر جداً لمن تتبع كتابه « الثقات » ؛ فقد وثّق فيه ـ أو بعبارة أدق : أورد فيه ـ المئات من المجهولين ، وفيهم جمع كثير لا يعرفون إلا برواية من هم مثلهم في الجهالة ، أو من الضعفاء المعروفين عند الحفاظ بالضعف . تبين لي هذا وأنا في صدد ترتيب رجاله على الحروف وتعليقي على كثيرين منهم . يسر الله لي إتمامه .

وللتاريخ أقول : لقد كنتُ التقيتُ الشيخَ أحمدَ ـ رحمه الله تعالى ـ في مكة في حَجتي الأولى ـ وذلك قبل أكثر من أربعين سنة ـ ، وزرته في الفندق الذي كان نازلاً فيه ، وعرّفته بنفسي وأني أرغب أن أعرف رأيه بالتفصيل في اعتداده بتوثيق ابن حبان ، فاعتذر بمرض زوجته ! ثم قدر لي أن سافرت بعد الحج إلى المدينة لزيارة المسجد النبوي ، فأخبرت بأن الشيخ نازل في فندق لا أذكر اسمه ، فزرته ، وطلبت منه أن يشرح لي وجهة نظره في توثيق ابن حبان ، وذكرته بما قاله فيه الحافظ ابن عبد الهادي ، وابن حجر العسقلاني ، فلم يأت بشيء ! سوى أنه قال : لا يجوز للمتأخرين إلا أن يعتدوا بجهود العلماء المتقدمين وعلمهم ، فوافقته في هذا بداهة ، ولما لفتُّ نظره إلى أن هذا شيء وما نحن فيه شيء آخر ؛ لأن ابن حبان خالف العلماء كما شرحه الحافظان المشار إليهما ، فإذا هو ـ سبحان الله ـ شعلة نار ، لايمكن مناقشته ! فجلستُ قليلاً ، ثم استأذنت منصرفاً بخُفَّيْ حُنَيْنٍ !

هذا ؛ ولعله لما ذكرت من الجهالة أشار البيهقي في كتاب النكاح قبيل سوقه للحديث إلى تضعيفه بقوله :

« وفي اعتبار الكفاءة أحاديث لا تقوم بأكثرها الحجة » .

ثم ساقه ، وأقره النووي في « المجموع » (٥ / ١٢١) .

ثم إن الترمذي بعد أن حسنه كما تقدم - وذلك في كتاب الصلاة - فإنه عاد فضعفه في آخر « الجنائز » (٤ / ٣٠ / ١٠٧٥) ، فقال :

« حديث غريب ، وما أرى إسناده بمتصل » .

كذا قال . ومع أنه قد أقره الزيلعي في « نصب الراية » (١ / ٢٤٤) ، ثم الحافظ في « الدراية » (١ / ١٠٥) ؛ فإنه لم يظهر لي الانقطاع الذي يشير إليه .

وإن مما يستغرب إنكار الشيخ المباركفوري في « تحفة الأحوذي » (١ / ١٥٥) عبارة الترمذي هذه أن تكون في النسخ المطبوعة أو المخطوطة ، مع أنها موجودة في المكان المشار إليه من « الجنائز » ، حتى في النسخة التي شرحها هو (٢ / ١٦٥) ! فكأنه لم يستحضر ذلك حينما شرح الحديث في المكان الأول .

ولِمَا ذكرتُ من الجهالة ؛ جزم الحافظُ بضعفه ، فقال في مكان آخر من « الدراية » (٢ / ٦٣) :

« أخرجه الترمذي والحاكم بإسناد ضعيف » .

وقد أفصح عن علته في « التلخيص الحبير » ، فقال (١ / ١٨٦) - بعد أن ذكر إسناده ، وإعلال الترمذي إياه بالانقطاع - :

« وسعيد ؛ مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في « الضعفاء » فقال : (سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله) . ورواه الحاكم من هذا الوجه ، فجعل مكانه : (سعيد ابن عبد الرحمن الجمحي) ! وهو من أغلاطه الفاحشة » .

قلت : ولم يبين الحافظ سبب ذلك ، ولا بد لي من بيانه ، وهو يعود إلى

أمرين :

الأول ـ وهو الأهم ـ : أن الحاكم رواه من طريق أحمد وابنه كما تقدم ، وهما روياه عن شيخهما هارون بن معروف ـ وهو ثقة من رجال الشيخين ـ عن ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهني ، هكذا على الصواب ، فرواية الحاكم عن أحمد خلافه وخلاف رواية ابنه عنه يكون خطأ بلا شك .

والآخر : أنه مخالف لكل المتابعين لهارون في الطرق المشار إليها في أول التخريج : قتيبة بن سعيد : عند البخاري والترمذي ، وحرملة بن يحيى : عند ابن ماجه ، وعيسى بن أحمد العسقلاني : عند الخطيب . وكلهم ثقات ، فمن المستحيل ـ عادة ـ أن يخطئ هؤلاء والحفاظ الذين رووه عنه أيضاً ، والحاكم هو المصيب ، كما هو ظاهر لكل لبيب !

وهذا كله يرد على رواية ابن حبان أيضاً ؛ فإنه قال : حدثناه ابن خزيمة : ثنا محمد بن يحيى الذهلي قال : ثنا هارون بن معروف : ثنا ابن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي . . . إلى آخر الإسناد .

هكذا ساقه في ترجمة (سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي . . .) .

ولهذا ؛ كنت أود للحافظ أن يقرن نسبته هذه (الجمحي) مع اسمه ؛ حتى لا يتبادر إلى ذهن القارئ أن الحاكم تفرد بذلك الغلط الفاحش ، وأن غاية ما عند ابن حبان أنه سمى جده عبد الله ، وأباه عبد الرحمن : فيقول قائل : الخطب في مثل هذا سهل ؛ فإن من قال في نسبه : (سعيد بن عبد الله) يكون قد نسبه إلى جده ، وأما أبوه ؛ فهو عبد الرحمن ؛ كما وقع عند الحاكم وكذا ابن حبان ـ فلكيلا يقول قائل هذا ؛ قلت : كنت أود أن يقرن مع اسمه نسبته (الجمحي) ـ ؛ لأنها

هي التي تكشف عن الحقيقة ، وأنه غير سعيد بن عبد الله الجهني .

وبالجملة ؛ فخطأ ابن حبان عندي أفحش من خطأ الحاكم ، وذلك ؛ لأنه زاد عليه أنه ذكر الحديث في ترجمة (الجمحي) مؤكداً الخطأ الذي ورد في إسناده للحديث ! ثم إنه زاد في الطين بِلَّةً - كما يقال - ، بإساءته القول في المترجم فقال :

« يروي عن عبيد الله بن عمرو وغيره من الثقات أشياء موضوعة يتخايل إلى من يسمعها أنه كان المتعمد لها » !

مع أن الجمحي هذا معروف ؛ وثَّقه غير واحد ، وأخرج له مسلم ، ولذلك ؛ قال الذهبي بعد أن نقل توثيقه عن ابن معين وغيره :

« وأما ابن حبان ؛ فإنه خساف قصاب » !

والخلاصة : أن علة الحديث جهالة سعيد بن عبد الله الجهني ، وأن من جعله سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ؛ فقد وهم ! ولو أن الحديث كان من روايته ؛ لكان حسناً في أسوأ أحواله . والله أعلم .

(تنبيه) : جاء في « شرح الإحياء » للزبيدي ما نصه :

« قال الذهبي : وسعيد مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء . ا هـ » .

كذا فيه ! وأظنه وهم في قوله : « الذهبي » ؛ فإن هذا إنما هو قول الحافظ كما تقدم . على أن هذا النقل فيه اختصار مخل ؛ لأنه يوهم أن الذي ذكره ابن حبان في « الضعفاء » هو سعيد الجهني ، والواقع أنه سعيد الجمحي ، وأن الجهني إنما أورده في « الثقات » ؛ كما تقدم بيانه .

٥٧٥٢ - (إنَّ اللهَ تعَالى يقولُ في كُلِّ يَوْمٍ : أنا العزِيزُ ، فَمَنْ أرادَ عِزَّ الدَّارينِ ؛ فَلْيُطعِ العَزِيزَ) .

موضوع . أخرجه الخليلي في « الإرشاد » (٣ / ٩٢١ / ٢٣٤) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ١٧١) ، وعنه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ١٤٨) ، وكذا ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٢٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٢١) من طريق **أبي مالك سعيد بن هبيرة العامري** : حدثنا همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً به . وقال الخليلي :

« لا يعرف إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو واه ؛ سعيد بن هبيرة ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« اتهمه ابن حبان وابن عدي » . وقال ابن الجوزي عقبه :

« قال ابن عدي : كان يحدِّث بالموضوعات . وقال ابن حبان : كان يحدث بالموضوعات عن الثقات ، لا يحل الاحتجاج به بحال » .

قلت : كلام ابن حبان هذا في « ضعفائه » (١ / ٣٢٦ - ٣٢٧) . وأما كلام ابن عدي ؛ فلا أدري أين هو ، فليس لسعيد هذا ترجمة في « كامله » ، ولا ذُكِرَ في « الميزان » و « اللسان » . والله أعلم .

وله طريق آخر علقه الديلمي فقال : رواه أبو عبد الرحمن السلمي : **أخبرنا حصن بن محمد بن يحيى بن عتاب النيسابوري** - ساكن بلخ ، قدم حاجاً - : أخبرنا أبو منصور طلحة بن سعيد : حدثنا عباد بن عبد الحميد : حدثنا عوف بن مالك عن أنس بن مالك رفعه . . . فذكره .

سكت عنه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٣) ! وسنده ضعيف جداً ؛ أبو عبد الرحمن السلمي ؛ متهم بالوضع .

وعباد بن عبد الحميد ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« مجهول . قال البخاري : فيه نظر » .

ومن بينه وبين السلمي ؛ لم أعرفهما .

وذكر له ابن الجوزي طريقاً ثالثاً ، وذكر أن فيه وضاعاً .

٥٧٥٣ - (كانَ إذا سُلِّم علَيهِ وهو في القَوْمِ ؛ قالوا : السلامُ عليكُم . وإذا كانَ وحْدَهُ ؛ قالوا : السلامُ عليكَ يا رسولَ اللهِ !) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٤٥٧ / ٨٨٨٧) من طريق موسى بن محمد الأنصاري عن شيخ يقال له : إسحاق قال :

دخل ابن سيرين على ابن هبيرة وعنده الناس ، فقال : السلام عليكم . فغضب ابن هبيرة . وأرسل إليه ، فدخل على ابن هبيرة وهو وحده ، فقال : السلام عليك أيها الأمير ! فقال ابن هبيرة : جئتني وعندي الناس ، فقلت : السلام عليكم . وجئت الآن فقلت : السلام عليك أيها الأمير؟!

فقال ابن سيرين : إن رسول الله ﷺ كان . . . الحديث . وقال البيهقي :

« وهذا إن صح إسناده ؛ فهو بالمتابعة أولى ؛ غير أنه منقطع ، وفي بعض رواته نظر » .

قلت : كأنه يشير إلى إسحاق هذا ، الراوي عن ابن سيرين ؛ فإني لم أعرفه .

ووصفه لهذا الخبر بأنه منقطع ؛ إنما يعني أنه مرسل ؛ لأن ابن سيرين ـ واسمه محمد ـ تابعي لم يدرك النبي ﷺ .

لكن البيهقي من عادته أن يسميه منقطعاً . وهذا اصطلاح خاص به ؛ لأنه في اصطلاح عامة المحدِّثين أخص من المرسل ، وهو أن يسقط دون الصحابي راوٍ واحد أو أكثر ؛ كما هو مفصل في علم المصطلح .

ويعجبني بهذه المناسبة : ما أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٠٣٧) ـ والسياق له ـ ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٢٥ ـ ٢٦) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٣٠١) بسندٍ صحيح عن معاوية بن قرة قال : قال لي أبي :

يا بني ! إذا مرَّ بك الرجل فقال : السلام عليكم ؛ فلا تقل : وعليك ، كأنك تخصه بذلك وحده ؛ فإنه ليس وحده ، ولكن قل : السلام عليكم .

ورواه ابن أبي شيبة (٨ / ٦١١ / ٥٧٣٧) .

وهذا له شاهد مرفوع عن النبي ﷺ بلفظ :

« إذا لقي الرجل أخاه المسلم ؛ فليقل : السلام عليكم ورحمة الله » .

أخرجه الترمذي وصححه ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٤٠٣) .

ثم رأيت الأثر مختصراً في « مصنف عبد الرزاق » (١٠ / ٣٩١ / ١٩٤٥٦) من طريق أيوب : أن ابن سيرين دخل على ابن هبيرة فلم يُسَلِّم عليه بالإمارة قال : السلام عليكم ورحمة الله .

ورواه ابن أبي شيبة (٨ / ٦١٤ ـ ٦١٥) من طريق خالد بن [أبي] الصلت قال :

دخل ابن سيرين على ابن هبيرة فقال : السلام عليكم . فقال ابن هبيرة : ما هذا السلام ؟ فقال :

« هكذا كان يُسَلِّم على رسول الله » .

وخالد هذا ؛ فيه جهالة ، وله حديث منكر مخرج فيما تقدم في المجلد الثاني رقم (٩٤٧) .

٥٧٥٤ ـ (لا يُغَطِّيَنَّ أَحَدُكُمْ لحيَتَهُ في الصَّلاةِ ؛ فإنَّ اللحيةَ مِنَ الوجْهِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٩٨ ـ الغرائب) من طريق جعفر بن محمد بن الحسين بن إسماعيل الأبهري قال : حدثنا إبراهيم بن أبي حماد : حدثنا محمد بن عبد بن عامر : حدثنا محمد بن سلام البيكندي : حدثنا عطاف بن خالد المخزومي عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ما بين الأبهري والمخزومي ليس لهم ذكر في شيء من كتب الرجال ؛ إلا البيكندي ؛ فهو ثقة .

أما الأبهري ؛ فقد ترجمه الذهبي في « السير » (١٧ / ٥٧٦) بما يدل على أنه من الصوفية الزهاد ، وأنكر عليه أنه عمل له خلوة ، فبقي خمسين يوماً لا يأكل شيئاً ! وقال عقبه :

« قَلَّ من عمل هذه الخلوات المبتدعة إلا واضطرب ، وفسد عقله ، وجف دماغه ، ورأى مرائي ، وسمع خطاباً لا وجود له في الخارج ، فإن كان متمكناً من العلم والإيمان ؛ فلعله ينجو بذلك من تزلزل توحيده ، وإن كان جاهلاً بالسنن

وبقواعد الإيمان ؛ تزلزل توحيده ، وطمع فيه الشيطان ، وادعى الوصول ، وبقي على مزلة قدم ، وربما تزندق وقال : أنا هو ! نعوذ بالله من النفس الأمارة ، ومن الهوى ، ونسأل الله أن يحفظ علينا إيماننا . آمين » .

قلت : فأخشى ما أخشاه أن يكون هذا الحديث من آثار خلوته ؛ فإنه لا وجود له في شيء من دواوين الإسلام ، وعن شيخه وشيخ شيخه اللذين لا ذكر لهم في كتب الرجال ! أقول هذا ، وإن كان الذهبي قدم قبل هذا النقد عن (شيرويه) أنه وثقه . فإني أعتقد أن توثيق المتأخرين ليس في القوة والتحري كتوثيق المتقدمين ، لا سيما إذا كان مثل (شيرويه) هذا ؛ فإن كتابه « الفردوس » يدل على أنه كان حاطب ليل جمع فيه من الأحاديث الشيء الكثير جداً مما لا سنام له ولا خطام ، وفيها كثير من الموضوعات من رواية الكذابين والوضاعين والمتروكين كما يعلم ذلك من تتبّعها في كتاب ابنه « مسند الفردوس » ؛ فضلاً عن روايته أحاديث تفرد بروايتها المجهولون كهذا الحديث .

وإن مما يؤكد لك شهادتي هذه فيه أنه ذكر في مقدمة « فردوسه » (ص ٧) أنه نقلها من بعض الصحف المروية عن النبي ﷺ كـ «صحيفة علي بن موسى الرضا » ، و (أبان بن أبي عياش) ! وهي من الموضوعات .

وأغرب من ذلك : أنه أنكر على أهل بلده أنهم جهلوا الصحيح والضعيف ! فإذا هو واقع في المنكر نفسه ! والله المستعان .

ثم رأيت الحافظ الذهبي قد ألمح إلى شيء مما ذكرت ؛ فقال في ترجمة شيرويه ـ هذا الديلمي ـ في « تذكرة الحفاظ » و« السير » (١٩ / ٢٩٥) ـ واللفظ له ، بعد أن وصفه بـ « المحدث العالم الحافظ المؤرخ » ـ :

« قلت : هو متوسط الحفظ ، وغيره أبرع منه وأتقن » .

وأما عطاف بن خالد ؛ فقد اختلف فيه ، وفي « تقريب الحافظ » :

« صدوق يهم » .

والحديث ؛ قد ذكر في بعض كتب الشافعية بلفظ :

أنه ﷺ رأى رجلاً غطى لحيته في الصلاة ، فقال :

«اكشف لحيتك ؛ فإنها من الوجه » . فقال الحافظ في « التلخيص الحبير » (١ / ٥٦) :

« لم أجده هكذا . نعم ؛ ذكره الحازمي في تخريج أحاديث « المهذب » فقال : « هذا الحديث ضعيف ، وله إسناد مظلم ، ولا يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء » . وتبعه المنذري وابن الصلاح والنووي وزاد : « وهو منقول عن ابن عمر » ، يعني : قوله : وقال ابن دقيق العيد : « لم أقف له على إسناد ، لا مظلم ولا مضيء » . انتهى » .

ثم ذكره الحافظ برواية الديلمي المذكورة أعلاه ، ثم قال :

« وإسناده مظلم ؛ كما قال الحازمي » .

٥٧٥٥ - (لا يصُومُ صَاحِبُ البيتِ إلا بإذْنِ الضَّيْفِ) .

منكر . أخرجه الديلمي (٣ / ١٩٤) من طريق عبد الرحمن بن واقد : حدثنا الصلت بن الحجاج : حدثنا أبو محمد بن الصلت الكوفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : عبد الرحمن بن واقد : هو أبو مسلم البغدادي ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٣٨٣) ، وقال ابن عدي (٤ / ٣١٨) :

« حدث بالمناكير عن الثقات ، وسرق الحديث » .

واعتمده الذهبي في « المغني » . وأما الحافظ فقال في « التقريب » :

« صدوق يغلط » .

وشيخه : الصلت بن الحجاج ؛ ذكره أيضاً ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٤٧٢) ، وقال ابن عدي في آخر ترجمته (٤ / ٨٣) بعد أن ساق له بعض الأحاديث :

« وله غير ما ذكرت ، وليس بالكثير ، وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه ؛ بل عامته كذلك ، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره » .

قلت : وأما قوله في إسناد الحديث : « حدثنا أبو محمد بن الصلت » ؛ فأخشى أن يكون لفظ « حدثنا » مقحماً فيه من الناسخ أو الطابع ؛ لأن هذه الكنية هي كنية الصلت نفسه ؛ فقد ذكره ابن عدي هكذا :

« صلت بن الحجاج ؛ أبو محمد بن الصلت » .

كذا فيه ، والأمر بعد بحاجة إلى مزيد من البحث ؛ فإن هذه الكنية لم ترد في ترجمة الصلت بن الحجاج هذا من « الميزان » و « اللسان » . والله أعلم .

٥٧٥٦ - (يُسَلِّمُ الرِّجالُ على النسَاءِ ، ولا يُسَلِّم النساءُ على الرجالِ) .

موضوع . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٨٢ / ٢٤٠) ، وابن

حبان في « الضعفاء » (١ / ٩٠) من طريق بشر بن عون : ثنا بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة بن الأسقع به مرفوعاً .

أورده ابن حبان في ترجمة بشر هذا ، وقال :

« روى عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة نسخة فيها ست مئة حديث ، كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال منها . . . » .

قلت : فساق أربعة أحاديث هذا أحدها ، وقد ذكره أبو الفضل المقدسي في « تذكرة الموضوعات » (ص ١١٢) ، وقال :

« فيه بشر بن عون الشامي ، عنده نسخة موضوعة » .

وشيخه بكار بن تميم ، مجهول ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ٤٠٨) : سألت أبي عنه ؟ فقال :

« بكار بن تميم وبشر ؛ مجهولان » .

قلت : فهو ـ إذن ـ شريك بشر في تحمل مسؤولية وضع هذا الحديث . فاتهام بشر به دونه غير ظاهر . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٣٤) :

« رواه أبو نعيم في « عمل يوم وليلة » من حديث واثلة مرفوعاً . وسنده واهٍ ، ومن حديث عمرو بن حريث مثله موقوفاً عليه . وسنده جيد » .

قلت : قد صح تسليم النبي ﷺ على النساء ، كما صح تسليمهن عليه ﷺ ، وقد عقد البخاري في « الأدب المفرد » لذلك بابين اثنين .

وروى بسند حسن عن الحسن : أن النساء كن يسلمن على الرجال .

وهذا خلاف هذا الحديث ، وفي الباب آثار أخرى مختلفة ، والعلماء كذلك مختلفون : فمنهم من منع مطلقاً ، ومنهم من أجاز مطلقاً - وهو الأصل - ومنهم من فصَّل - وهو الأصح - . وقد بينت ذلك في تعليقي على الأثر المذكور في « صحيح الأدب المفرد » (رقم ٨٠٠) .

٥٧٥٧ - (هذهِ أَثَرَةٌ ، ولا أُحِبُّ الأَثَرَةَ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١١٤٦) ، ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢٧٥ / ٣٥٢٩) : حدثنا عمر بن قيس عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال :

كنت مع النبي ﷺ في الطواف ، فانقطعت شِسْعُه ، فقلت : ناولني أصلحه ، قال : . . . فذكره .

وخالفه عمر بن علي المقدمي ، فقال : حدثنا عمر مولى آل منظور بن سيار عن عاصم بن عبيد الله به ؛ إلا أنه قال :

« فأخرج رجل شسعاً من نعله ، فذهب يشده في نعل النبي ﷺ ، فانتزعها ، وقال : . . . فذكره .

أخرجه أبو إسحاق الحربي في « غريب الحديث » (٥ / ٢٠٤ / ٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ١٦٢ / ٧٢٠٤) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٦٠ / ١ / ٢٩٨٨) وقال :

« لم يروه عن عاصم إلا عمر مولى آل سيار ، تفرد به عمر بن علي » .

كذا قال ! وخفي عليه متابعة الطيالسي إياه ، وإن خالفه في شيء من متنه ـ كما ترى ـ ، وفي إسناده ، وهما وإن اتفقا على تسمية شيخهما بـ (عمر) ، إلا أنهما اختلفا في نسبه ، فالطيالسي قال :

« . . . ابن قيس » ، والمقدمي قال :

« . . . مولى آل منظور بن سيار » ، وهذا مجهول لم أجد له ترجمة ، والأول (عمر بن قيس) وهو المعروف بـ (سندل) ، فهو متروك ، فإن كان متابعاً للآخر ؛ فلا تنفع متابعته ؛ لشدة ضعفه .

وإنما قلت : « فإن كان . . . » ؛ لأنهم ذكروا أن الطيالسي مع كونه ثقة حافظاً ؛ فقد كانت له أوهام في بعض الأحاديث ، فأخشى أن يكون وهم في تسمية شيخه بـ (عمر بن قيس) مخالفاً في ذلك المقدمي . على أن هذا قد رموه بالتدليس ، فلا ندري إن كان سمعه من عمر المولى مباشرة ، أو تلقاه عن غيره من المجهولين عنه . ولا يقال : إنه قد صرح بالتحديث ؛ لأن تدليسه كان من نوع عجيب لا ينفع فيه التحديث ! وهو المسمى بتدليس السكوت ! فقال ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٢٩١) :

« كان يدلس تدليساً شديداً يقول : سمعت ، وحدثنا ؛ ثم يسكت ، فيقول : هشام بن عروة ، والأعمش » !

وقد خفي هذا على المعلق على « مسند أبي يعلى » ، فلم يعرج على إعلاله به !

وجملة القول : أن الاختلاف المذكور إن كان مداره على راوٍ واحد اختلف في نسبه ، أو على راويين ؛ فلا قيمة لذلك ؛ لما سبق بيانه .

على أنه لو فرض أن أحدهما يتقوى بالآخر ؛ فالعلة من شيخهما عاصم بن عبيد الله ؛ فإنه ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني :

« مديني يترك » .

(تنبيه) :

١ ـ وقع (عمر مولى آل منظور) في « مسند أبي يعلى » : (عَمرو مولى . . .) . والصواب (عمر) ؛ كما في مخطوطة « غريب الحديث » و « المعجم الأوسط » .

٢ ـ وكذلك وقع في « مسند الطيالسي » : (عمرو بن قيس) ! والصواب أيضاً (عمر . . .) ؛ لأنه المذكور في الرواة عن عاصم بن عبيد الله ؛ ولأنه على الصواب وقع عند البيهقي من طريق الطيالسي ؛ كما تقدم .

ومن الغريب : أن هذا الخطأ بعينه وقع في حديث آخر للطيالسي ؛ أخرجه قبيل هذا ، وكنت خرجته في « الإرواء » (١ / ٣٢٣) دون أن أتنبه له ، ثم نبهني عليه أحد إخواني الطيبين إن شاء الله تعالى وجزاه خيراً .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٤٤) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه عاصم بن عبيد الله ، وهو ضعيف » .

وفيه تقصير واضح ؛ لأنه لم يتعرض للراوي عنه .

ثم رأيت الحديث عند البزار (٣ / ١٥٧ / ٢٤٦٨ ـ كشف الأستار) قال :

حدثنا أحمد بن عبدة : ثنا عمر بن علي : حدثني **علي بن عبد الله مولى آل منظور** عن عاصم بن عبيد الله . . .

قلت : وهذا اختلاف آخر في اسم هذا المولى مما يؤكد جهالته ، وإليه أشار الهيثمي في مكان آخر من « مجمعه » (٣ / ٢١) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » .

٥٧٥٨ - (أَبغضُ الخَلْقِ إلى اللهِ ، لَمَن آمنَ ثُمَّ كَفَرَ) .

ضعيف . أخرجه تمام في « الفوائد » (٣ / ٣٩ / ٨٣٦ - ترتيب الفوائد) ، ومن طريقه ابن عساكر في « التاريخ » (٨ / ٢٧٤) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ١١٤ / ٢٢٦) من طريق **صدقة بن عبد الله** عن نصر بن علقمة عن أخيه عن ابن عائذ قال : حدثني عمرو بن الأسود عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ صدقة بن عبد الله - وهو أبو معاوية السمين - ؛ ضعيف ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » ، والحافظ في « التقريب » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٦ / ٢٦٠ - ٢٦١) :

« رواه الطبراني ، وفيه صدقة بن عبد الله السمين ؛ وثقه أبو حاتم وجماعة ، وضعفه غيرهم ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وفي قوله : « وثقه أبو حاتم » نظر ؛ لأنه يوهم أنه صرح بأنه ثقة ، وليس كذلك ؛ فإنه إنما قال فيه (٢ / ١ / ٤٣٠) :

« محله الصدق » .

وقد صرح ابنه في مقدمة « الجرح » (١ / ٣٧) : أن من قيل فيه : صدوق أو محله الصدق ؛ فهو في مرتبة دون مرتبة من قيل فيه : « ثقة » ، وأنه يكتب حديثه وينظر فيه ؛ وهي المنزلة الثانية . هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ؛ فقد روى ابن عساكر (٨ / ٢٧٨) في ترجمة صدقة هذا قال :

« ذكر أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصبهاني أنه سأل أبا حاتم الرازي عن صدقة بن عبد الله السمين ؛ قال : ليس يكتب حديثه ، ولا يحتج به » .

قلت : وهذا هو الصواب ؛ لموافقته للأئمة النقاد الذين جرحوه ، مثل الإمام أحمد وقال فيه :

« ضعيف جداً » .

ومثل يحيى بن معين وأبي زرعة والبخاري والنسائي ومسلم ودحيم ويعقوب والعقيلي وابن عدي . والجماعة الذين أشار إليهم الهيثمي موثِّقين مع قلتهم لا يقرنون مع أولئك الأئمة في المعرفة بالرجال ونقدهم ، فلا يعتد بمخالفتهم .

وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ غير ابن عائذ ـ واسمه عبد الله ـ ؛ ذكره الحافظ في شيوخ محفوظ بن علقمة أخي نصر ، وليس بالمشهور عندي ؛ فقد أورده ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٤١٥) على أنه من الصحابة ، ولم يذكر له سنداً في ذلك ، ومحفوظ ؛ لا يذكر بالرواية عن أحد من الصحابة ، وكأنه لذلك ضعف ابن حبان القول بصحبته ، وأورده في « طبقة التابعين » من « ثقاته » ، فقال (٥ / ٣٩) :

« يقال : إن له صحبة . . روى عنه راشد بن سعد وأهل الشام » .

ثم ساق له حديثاً غريباً في التحذير من الكذب على النبي ﷺ من طريق أخرى عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة عن ابن عائذ عن المقدام بن معدي كرب به .

وإذا عرفت ما تقدم من البيان والتحقيق ؛ يتبين لك أنه لا وجه لقول المناوي في « فيض القدير » بعد أن نقل كلام الهيثمي :

« وبه يتجه رمز المؤلف لحسنه » !

فهو قول غير وجيه ، والحديث ضعيف غير حسن ! ولعله لذلك بيض له في كتابه الآخر « التيسير » ، ولم يحسنه .

٥٧٥٩ - (لستُ بِنَبِيءِ اللهِ ، ولكنْ أنا نبيُّ الله) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٨١ / ١٠٥٠) : حدثنا جدي قال : حدثنا عبد الرحيم بن حماد الثقفي قال : حدثنا الأعمش عن الشعبي عن عبد الله بن عباس :

أن رجلاً قال : يا نبيء الله ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده العقيلي في ترجمة الثقفي هذا ، وقال :

« قال جدي : قدم علينا من السند ، شيخ كبير » . ثم قال :

« روى عن الأعمش مناكير ، وما لا أصل له من حديث الأعمش ، وقد روي هذا بإسناد ليِّن » .

قلت : كأنه يشير إلى ما رواه علي بن حمزة الكسائي : حدثني حسين بن علي

الجعفي عن حمران بن أعيَن عن أبي الأسود الديلي عن أبي ذر رضي الله عنه قال :

جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (٢ / ٢٣١) بسند صحيح عن الكسائي به ، وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » !

كذا وقع فيه ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر لم يصح ؛ قال النسائي : حمران ؛ ليس بثقة . وقال أبو داود : رافضي » .

قلت : وضعفه ابن معين أيضاً ، وفي رواية عنه :

« ليس بشيء » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٧٩) ، وقال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٦٥) عن أبيه :

« شيخ » . زاد في « التهذيب » عنه :

« صالح » . فالله أعلم . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ليس بصحيح » .

وعلي بن حمزة الكسائي ؛ هو الإمام النحوي المشهور ، له ترجمة جيدة في « تاريخ بغداد » ، وفي « سير أعلام النبلاء » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٥٧) .

وقد خالفه حمزة الزيات فقال : حدثني حمران بن أعين :

جاء رجل من أهل البادية إلى النبي ﷺ . . . فذكر نحوه . كذا قال ، لم يجاوز حمران ، فأعضله !

كذا رواه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٤٣٦ - ٤٣٧ و ٤٣٧) . أورده في ترجمة حمران هذا ، وساق له أحاديث أخرى ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وليس بالكثير ، ولم أر له حديثاً منكراً جداً فيسقط من أجله ، وهو غريب الحديث ؛ ممن يكتب حديثه » .

وحمزة الزيات ؛ هو ابن حبيب القارئ ، وهو ثقة من رجال مسلم ؛ لكن قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق زاهد ، ربما وهم » .

قلت : فلا أدري إذا كان الإعضال المشار إليه من وهمه ، أو من وهم حمران نفسه كما يترجح عندي ؛ فكان تارة يسنده ، وتارة يعضله ؛ الأمر الذي يؤكد ضعفه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : تقدم أن الحاكم صححه على شرط الشيخين . فأخشى أن يكون قوله : « على شرط الشيخين » مقحمة من بعض النساخ ؛ لأن الذهبي لم يحك عنه في « تلخيصه » سوى قوله : « صحيح » ، ثم رده كما تقدم . هذا أولاً .

وثانياً : وقع عنده : (. . . أبي الأسود) ، فأخشى أيضاً أن يكون سقط من الناسخ (أبي حرب بن) ؛ لأنهم لم يذكروا لحمران رواية إلا عن أبي حرب بن أبي الأسود . والله أعلم .

ثم إن القرطبي قال في « جامعه » (١ / ٤٣١) :

« قال أبو علي : ضعف سند هذا الحديث » .

قلت : أبو علي هذا أظنه الحافظ ابن السكن ـ واسمه سعيد بن عثمان بن سعيد البغدادي ، نزيل مصر ـ ؛ قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (٣ / ٩٣٨) :

« وقع كتابه « الصحيح المنتقى » إلى أهل الأندلس » .

٥٧٦٠ ـ (لا تَدْخُلْ على النِّسَاءِ إلا بإذْنٍ . قاله لأنسٍ صبيحةَ اليومِ الذي احتَلَمَ فيه) .

منكر بهذا التوقيت . أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٥١ ـ هندية) وفي « الأوسط » (١ / ١٦٧ / ٢ / ٣١١٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٢٣٢) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ٤٩٥) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٣ / ١٦٤) من طريق زافر بن سليمان : ثنا مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد عن أنس قال :

لما كان صبيحة اليوم الذي احتلمت فيه ؛ أخبرت النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره ، قال : فما أتى علي يوم كان أشد منه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٣٢٦) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » ، وفيه زافر بن سليمان ؛ وهو ثقة ، وفيه ضعف لا يضر ، وبقية رجاله ثقات » !

كذا قال ! والحق أن الضعف الذي فيه يضر ؛ لكثرة وهمه ؛ يدلك على ذلك

أقوال الأئمة الآتية :

الأول : قال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى :

« ولزافر غير ما ذكرت ، وأحاديثه مقلوبة الإسناد ، مقلوبة المتن ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه ، ويكتب حديثه مع ضعفه » .

الثاني : قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣١٥) :

« كثير الغلط في الأخبار ، واسع الوهم في الآثار ، على صدق فيه ، والذي عندي في أمره : الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات ، وتنكب ما انفرد به من الروايات » .

الثالث : قال الساجي :

« كثير الوهم » .

الرابع : النسائي ؛ فقد أورده في « الضعفاء والمتروكين » ، وقال :

« عنده حديث منكر عن مالك » .

قلت : وهو هذا ؛ كما قال الحافظ في ترجمته من « التهذيب » (٣ / ٣٠٤) . وليس نكارة الحديث من جهة تفرد زافر به فقط ، ولو أن هذا يكفي في ذلك على مذهب من يطلق النكارة على ما تفرد به الضعيف ـ كما هو مذهب أحمد ـ ، وإنما هو من جهة مخالفته أيضاً للثقات .

فقد جاء من غير طريق عن أنس أن النبي ﷺ قال له :

« لا تدخل علي . . . » ، بمناسبة نزول آية الحجاب في قصة بنائه ﷺ على

زينب ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٩٥٧) .

٥٧٦١ - (مَنْ حَجَّ واعْتَمَرَ ، وصلَّى بِبَيْتِ المَقْدِسِ ، ثُمَّ جَاهَدَ ؛ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ جميعَ سُنَّتِي) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٨٤) : ثنا ابن قتيبة قال : ثنا **محمد بن أيوب بن سويد** قال : ثنا أبي : أنبأ يونس بن يزيد قال : ثنا حوشب ابن [أبي] زياد عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن أيوب بن سويد - وهو الرملي - ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٩٩) :

« يروي عن أبيه والأوزاعي الأشياء الموضوعة ، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه » .

قلت : فالعجب منه كيف يورد في « ثقاته » راوياً لا يعرف إلا من رواية هذا الذي يتهمه بالوضع - أعني : حوشباً هذا - ، وقد سبقه إلى اتهامه بذلك أبو زرعة الدمشقي - كما يأتي في الحديث الذي بعده -؟! فكان من الواجب أن لا يذكره .

وأبوه - أيوب بن سويد - ؛ صدوق يخطئ ؛ كما في « التقريب » .

وأما حوشب بن أبي زياد ؛ فلا يعرف إلا في هذا الإسناد الموضوع كما عرفت ، فما أحسن ابن حبان بذكره إياه في « الثقات » ! ومن المحتمل عندي أن يكون هو حوشب بن زياد أبو الحسن القسري . قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٨١) :

« روى عن يزيد الرقاشي . قال أبي : هو مجهول لا أعرفه » .

٥٧٦٢ ـ (إذا تَناولَ العَبْدُ كأْسَ الخَمْرِ ؛ ناشَدَهُ الإيمانُ مِنْ قَلبِهِ : سَأَلتُكَ باللهِ ! أنْ لا تُدْخِلَهُ عَلَيَّ ؛ فإنِّي لا أَسْتَقِرُّ أنا وهو في مَوْضعٍ وَاحِدٍ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٤٢) من طريق الحاكم ؛ كلاهما عن **محمد بن أيوب بن سويد الرملي** عن أبيه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه . وقال ابن حبان :

« وهذا حديث موضوع لا أصل له . وكان أبو زرعة يقول : محمد بن أيوب أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري ، وكان يحدث بها » .

وأقره ابن الجوزي ، ثم السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥) .

وله أحاديث أخرى ، تقدم أحدها آنفاً ، وآخر في المجلد الأول رقم (١٧٢) ، وهو أبطل من هذا ، ويأتي له آخر عقبه إن شاء الله تعالى .

٥٧٦٣ ـ (انْطَلِقْ إلى السُّوقِ ، واشْتَرِ لَهُ نَعْلاً ، ولا تَكُنْ سَوْدَاءَ ، واشْتَرِ لهُ خاتماً ، ولْيَكُنْ فَصّه عقيقاً ؛ فإنّه مَنْ تختَّمَ بالعقِيقِ ؛ لم يُقْضَ لَهُ إلا الذي هو أَسْعَدُ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٥٤٠ ـ ٥٤١) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٨ / ١ / ٦٨٣٥) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٥٧) من طريق الخطيب ، كلهم عن محمد بن أيوب بن سويد قال : حدثني أبي : حدثني نوفل بن الفرات عن القاسم ابن محمد عن عائشة قالت :

أتى بعض بني جعفر إلى النبي ﷺ فقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! أرسل معي من يشتري لي نعلاً وخاتماً . فدعا النبي ﷺ بلالاً ، فقال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« تفرد به محمد بن أيوب » .

قلت : وهو موصوف بالوضع ؛ كما تقدم نقله عن أبي زرعة وابن حبان في الحديثين قبله . وقال عقب هذا ـ وقد ساقه في ترجمة نوفل بن الفرات ـ :

« البلية في هذا الخبر من محمد بن أيوب بن سويد ؛ لأن نوفلاً كان ثقة ، وكان محمد بن أيوب يضع الحديث ، وهذا الحديث موضوع » .

ووافقه ابن الجوزي ، وأقره الحافظ في « اللسان » (٥ / ٨٧) .

وعلق عليه المصحح بقوله :

« رجعنا إلى ترجمة نوفل ، فلم نجد في هذا الكتاب (الثقات) ترجمة نوفل ابن الفرات » .

قلت : وهذا منه غريب ؛ فقد ذكره ابن حبان في موضعين من « الثقات » :

الأول : في طبقة (أتباع التابعين) ، وهو الذي ساق فيه الحديث ، وقد أشرت إليه بالجزء والصفحة .

والآخر : طبقة (تبع أتباع التابعين) (٩ / ٢٢١) .

وله ترجمة جيدة في « تاريخ ابن عساكر » (١٧ / ٦٧٦ ـ ٦٧٧) ، وساق فيها هذا الحديث ، وذكر عقبه فائدة تستدرك على « اللسان » ، فقال :

« قال ابن المقرئ : سمعت حمد بن عمرو بن جابر الرملي الحافظ يحلف بالله أن محمد بن أيوب بن سويد كذاب » .

وأما الهيثمي ؛ فلم يوف ابن أيوب هذا حقه من الجرح ! فقال في « المجمع » (٥ / ١٥٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن أيوب بن سويد ؛ وهو ضعيف جداً » .

وأما السيوطي ؛ فقد تعقب ابن الجوزي بقوله في « اللآلي » (٢ / ٢٧٢) :

« قلت : أخرجه الطبراني في « الأوسط » (قلت : وهذا لا شيء . قال) : وقال البخاري في « تاريخه » : حدثنا أبو عثمان سعيد بن مروان : حدثنا داود بن رشيد : حدثنا هشام بن ناصح عن سعيد بن عبد الرحمن عن فاطمة الكبرى : قال رسول الله ﷺ :

« من تختم بالعقيق ؛ لم يقض له إلا بالتي هي أحسن » .

وهذا [أصل] أصيل [في الباب][1] ، وهو أمثل ما ورد في الباب . والله أعلم » .

وأقول : لي عليه مؤاخذات :

الأولى : للبخاري ثلاثة كتب في التاريخ : « الكبير » و « الأوسط » و « الصغير » ، فهو أطلق العزو إليه ، والمتبادر في هذه الحالة هو « الكبير » ولم أر الحديث فيه ، وقد ترجم في « الكبير » ترجمة مختصرة جداً ، فقال (٣ / ٢ / ١٩٦) :

---

(١) هاتان الزيادتان استدركتهما من « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧٦) .

« هشام بن ناصح . روى عنه داود بن رشيد . يروي عن سعيد بن عبد الرحمن عن فاطمة الصغرى » .

فأقول : هشام هذا ؛ لم أر له ذكراً في شيء من كتب التراجم الأخرى المتأخرة منها أو المتقدمة ، حتى « ثقات ابن حبان » منها ! وعليه ؛ فهو مجهول . ومثله شيخه سعيد بن عبد الرحمن ؛ فإني لم أعرفه في جملة من الرواة بهذا الاسم .

الثانية : قوله : (فاطمة الكبرى) وهم ! ولعله من بعض الناسخين ؛ فقد تقدم عن « تاريخ البخاري » أن سعيداً هذا روى عن فاطمة الصغرى . وهي فاطمة بنت [حسين بن](*) علي بن أبي طالب رضي الله عنهما . وأما فاطمة الكبرى ؛ فهي فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ ورضي عنها .

الثالثة : يتبين مما سبق أن هذا الإسناد مظلم ومنقطع . فقول السيوطي :

« وهذا أصل أصيل . . .» إلخ ؛ ساقط الاعتبار ، وإن نقله ابن عراق وارتضاه !

وقد مضى الحديث مختصراً بألفاظ متقاربة ، وبأسانيد مختلفة ؛ أحدها عن فاطمة رضي الله عنها ، وكلها باطلة ، فرأيت من تمام الفائدة أن أخرج حديث الترجمة هنا ؛ لأن فيه زيادة في المتن عليها ، وأن ألحقها بها ، فانظر المجلد الأول ، رقم (٢٢٦ ـ ٢٣٠) .

٥٧٦٥ ـ (قَالَ داودُ النبيُّ ﷺ : السَّيِّئَاتُ غَصَّةٌ : شَوْكُهَا وحَسَكُهَا) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٢٩١ ـ ٢٩٢) قال : ثنا العباس بن الخليل الطائي ـ بحمص ـ قال : ثنا نصر بن خزيمة بن علقمة بن

(*) ما بين المعكوفتين سقط من قلم الشيخ ـ رحمه الله ـ . (الناشر) .

محفوظ بن علقمة الحضرمي قال : ثنا أبي عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ ابن علقمة عن ابن عائذ عن غضيف بن الحارث عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون نصر بن علقمة ؛ غير معروفين :

أولاً : العباس بن الخليل الحمصي ؛ أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

ثانياً : نصر بن خزيمة ؛ كناه في « الجرح » بـ (أبو إبراهيم الحضرمي الحمصي) ، وقال :

« روى عن أبيه عن نصر بن علقمة . روى عنه أبو أيوب البهراني سليمان بن عبد الحميد الحمصي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولم يذكره ابن حبان في « ثقاته » ، وهو على شرطه !

ثالثاً : خزيمة بن علقمة بن محفوظ ؛ لا يعرف ، ولم يذكره أحد من المترجمين ؛ حتى ولا ابن حبان !

٥٧٦٦ - (لَقَدْ قَبَضَ اللهُ داودَ مِنْ بينِ أصحَابِه ، فما فُتِنُوا وَلا بَدَّلُوا ، ولقد مَكَثَ أصحابُ المسيحِ على سُنَّتِهِ وهَدْيِه مِئَتَيْ سَنَةٍ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١٠٢ / ٢٣٤٢) ، وابن

حبان (٦٢٠٣) ، وابن عدي (٦ / ٢٦٩ - ٢٧٠ و ٧ / ٨٩) من طريق الوليد بن مسلم قال : نا الهيثم بن حميد عن الوضين بن عطاء [وحفص بن غيلان] عن نصر بن علقمة عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، وفي الوضين بن عطاء كلام يسير من جهة حفظه ، ولا سيما وقد تابعه حفص بن غيلان ، وهو صدوق . ولما أورده ابن عدي في الموضع الثاني في ترجمة الوضين ختمها بقوله :

« وله أحاديث غير ما ذكرت ، وما أرى بأحاديثه بأساً » .

قلت : فقول ابن كثير في « البداية » (٢ / ١٨) :

« هذا حديث غريب ، وفي رفعه نظر ، والوضين بن عطاء كان ضعيفاً في الحديث . والله أعلم » .

قلت : ففيه نظر من وجهين :

أحدهما : جزمه بضعف الوضين ! وليس كذلك .

والآخر : أنه لم يتفرد به كما عرفت ، فليس هو علة الحديث . وأورده ابن عدي في الموضع الأول في ترجمة محمد بن وهب الدمشقي ، وقال فيه :

« وله غير حديث منكر ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد تكلموا فيمن هو خير منه » . وتبعه الذهبي ؛ فأورد الحديث في ترجمته ، وقال :

« هذا حديث منكر فرد » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

وأنا أوافق على نكارة الحديث ، ولكن ليس علة الحديث ابن وهب أيضاً ؛ لأنه قد توبع عند الأولين من دحيم ، وهو رواية لابن عدي !

فالأقرب ما أعله به أبو حاتم الرازي ؛ فقال ابنه في « المراسيل » (ص ١٣٦) :

« سألت أبي عن حديث يرويه نصر بن علقمة عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء . . . فذكر الحديث؟ قال أبي :

نصر بن علقمة عن جبير بن نفير ؛ مرسل . وفي موضع آخر : نصر بن علقمة ؛ لم يدرك جبير بن نفير » .

قلت : فالعلة القادحة إنما هي الانقطاع بشهادة هذا الإمام : الرازي .

ويمكن أن تكون العلة أو الانقطاع من الوليد بن مسلم ؛ فإنه موصوف بأنه كان يدلس تدليس التسوية ، فمن المحتمل أن يكون هو الذي أسقط الواسطة بين نصر وجبير ، أو من بين آخرين غيرهما . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فالحديث كما قال ابن كثير في مكان آخر من « بدايته » (٢ / ١٠٠) :

« وهذا حديث غريب جداً ، وإن صححه ابن حبان » .

وأما قول الهيثمي (١ / ١٩٢) :

« رواه الطبراني ، ورجاله موثوقون » .

فهو مما لا يروي ولا يشفي كغالب عادته ! وقد فاته أنه رواه البزار أيضاً (١ / ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ الكشف) وقال :

« لا نعلمه يروى من وجه متصل إلا بهذا الإسناد عن أبي الدرداء . وإسناده حسن ؛ كل من فيه مشهور معروف بالنقل » .

٥٧٦٧ ـ (كانَ إذا أرادَ أن يقُومَ لحاجَةٍ[1] وأرادَ أنْ يَرْجِعَ ؛ وَضَعَ نَعْلَيْهِ في مجْلسِهِ ، أو بَعْضَ ما يكونُ عليه) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٤) وفي « الثقات » (٥ / ٣٣٥) من طريق مبشر بن إسماعيل عن تمام بن نجيح عن كعب بن دُهل الإيادي عن أبي الدرداء قال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود (٤٨٥٤) ، وعنه البيهقي في « السنن » (٦ / ١٥١) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٤٢٦ ـ ط) مختصراً . ولفظ أبي داود :

« كان رسول الله ﷺ إذا جلس وجلسنا حوله ، فقام ، فأراد الرجوع ؛ نزع نعليه أو بعض ما يكون عليه ، فيعرف ذلك أصحابه ، فيثبتون » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الذهبي في ترجمة كعب هذا من « الكاشف » : « مجهول ، وتمام واهٍ » .

قلت : وهذا هو الصواب فيهما . وأما قول الحافظ في كعب :

« فيه لين » .

فهو نابٍ عن القواعد العلمية ؛ لأنه لم يرو عنه غير تمام هذا الواهي ، فقد

---

(١) وفي «الثقات» : (الجماعة) ! وهو خطأ .

ضعفه الجمهور ؛ بل قال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً ، يروي أشياء موضوعة عن الثقات كأنه الـمتعمد لها » .

قلت : ثم ساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها ، والآخران تقدما برقم (٢٢٣٧ ، ٢٣٨٨) .

وإن من عجائب ابن حبان وتساهله في « ثقاته » أن يورد فيهم كعباً هذا المجهول ، ومن طريق تمام هذا ، وهو ذاكر لضعفه ! فإنه قال في ترجمة كعب :

« . . . روى عنه تمام بن نجيح ، وتمام ضعيف » !

فكيف يكون شيخ هذا الضعيف ـ بل المتهم عند ابن حبان ـ ثقة ولم يرو عنه غيره؟!

وأعجب من هذا العجب أن يوثق راوياً آخر لا يعرف إلا في إسناد فيه من يضع بشهادة ابن حبان وغيره كما تقدم قريباً برقم (٥٧٦١) .

(تنبيه) : ذكر الهيثميُّ الحديثَ في « المجمع » (٧ / ١٠ ـ ١١) لزيادة فيها نزول آية : ﴿ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه . . . ﴾ الآية ، وفيه :

« وإن زنى وإن سرق . . على رغم أنف أبي الدرداء » . وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه مبشر بن إسماعيل ؛ وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه البخاري وغيره » !

قلت : وفي هذا الإعلال نظر من وجوه :

الأول : إعلاله بمبشر ـ وهو الحلبي ـ ليس بشيء ؛ لأنه ثقة ؛ كما قال الذهبي

وغيره ، ومن رجال الشيخين ؛ إلا أن البخاري روى له متابعة .

الثاني : قوله : « ضعفه البخاري وغيره » ؛ فهو بالنسبة للبخاري وهم محض ! لأنه ليس له أصل في شيء من كتب الرجال التي هي من مراجعه ، وأوسعها « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ، والأئمة على توثيقه ؛ كابن معين كما تقدم عنه هو وأحمد وغيرهما ، ولم يضعفه أحد غير ابن قانع ، وقوله غير مقنع ؛ لأنه كان اختلط ، وترجمته في « الميزان » و «اللسان » وغيرهما ، وإذا عرفت ذلك فقوله : « . . . وغيره » قد يشعر أن هناك مضعِّفِين غير ابن قانع ، ولا سيما إذا نظر إلى قوله بعد توثيق ابن معين : « وغيره » ؛ فإنهم جمع ، فتأمل ! وقد أشار الذهبي في « الميزان » إلى رد تضعيف ابن قانع بقوله في مبشر :

« صدوق عالم مشهور ، تُكُلِّمَ فيه بلا حُجَّةٍ ، خرج له البخاري مقروناً » .

وقوله : « مقروناً » ؛ ليس دقيقاً ؛ لأن البخاري إنما روى له في الحديث (١١٥٢) متابعة ، وهذا مما استفدته من الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٤٤٣) ؛ فإنه قال متعقباً الذهبيَّ في قوله : « تكلم فيه بلا حجة » ، قال الحافظ :

« كذا قال ! ولم يذكر من تَكَلَّم فيه ، ولم أر فيه كلاماً لأحد من أئمة الجرح والتعديل ؛ لكن قال ابن قانع في « الوفيات » : إنه ضعيف . وابن قانع ليس بمعتمد ، وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن الأوزاعي في (كتاب التهجد) بمتابعة عبد الله بن المبارك » .

الثالث : أنه كان عليه ـ بديل إعلاله بمبشر ـ أن يعله بمن فوقه : تمام وشيخه كعب ، كما فعلنا ؛ فإن طريق الزيادة طريق المزيد عليه ؛ فقد عزا السيوطي الحديث في « الدر المنثور » (٢ / ٢١٩) لأبي يعلى والطبراني وابن منده .

ثم وقفت على إسناد ابن منده في « تفسير ابن كثير » (١ / ٥٥٣) ، فإذا هو عن مبشر عن تمام بتمامه . وقال عقبه :

« هذا حديث غريب جداً من هذا الوجه بهذا السياق ، وفي إسناده ضعف » .

الرابع : أن في متن الزيادة نكارة لا يجوز نسبتها إلى النبي ﷺ ؛ فإنها بلفظ :

« . . . أتاني آتٍ من ربي فقال : ﴿ ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً ﴾ [٤ / ١١٠] ، وقد كانت شقت علي الآية التي قبلها : ﴿ من يعمل سوءاً يجزَ به ﴾ [٤ / ١٢٣] ، فأردت أن أبشر أصحابي » . قلت : يا رسول الله ! وإن زنى وإن سرق ثم استغفر غُفِرَ له؟ قال :

« نعم » . ثم ثَلَّثْتُ ، قال :

« رغم أنف أبي الدرداء » .

والنكارة في موضعين منها :

الأولى : كون الآية الثانية قبل الأولى ، والواقع في القرآن الكريم خلافه ؛ كما هو ظاهر من أرقامهما .

والأخرى : أن الثابت في « الصحيحين » وغيرهما : أن الإرغام المذكور إنما كان لأبي ذر لما سمع من النبي ﷺ قوله :

« ما من عبد قال : لا إله إلا الله ، ثم مات على ذلك ؛ إلا دخل الجنة » .

قال أبو ذر : قلت : وإن زنى وإن سرق؟ قال :

« وإن زنى وإن سرق » . (ثلاثاً) . ثم قال في الرابعة :

« على رغم أنف أبي ذر »[1] .

ليس فيه : « ثم استغفر غفر له؟ » فهذه الزيادة - حديثياً - منكرة أيضاً .

(تنبيه) : لم يتنبه الشيخ نسيب الرفاعي للفرق بين حديث أبي ذر هذا الصحيح ، وبين حديث أبي الدرداء هذا المنكر ؛ فإنه قواه في « مختصر تفسير ابن كثير » (١ / ٤٣٩) ، فإنه أورده فيه خلافاً لما ادعاه في مقدمته أنه ضرب صفحاً عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة ! فقد تعقب تضعيف ابن كثير المتقدم بقوله :

« ولكنّ له شاهداً من الصحيح سبق ذكره عن أبي ذر » !

وفي هذا التعقب منتهى الجرأة في الرد على الحافظ ابن كثير بغير علم ! والله المستعان .

٥٧٦٨ - (اسْمَعُوا وأَطِيعُوا ؛ فَإِنَّ رَأْسَ الإِسْلامِ الطَّاعَةُ ، والطاعةُ مِفْتَاحُ الجَنَّةِ ، وخيرُ أعمَالِكُمُ الجِهَادُ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٥٥) : ثنا العباس بن الخليل بن جابر الطائي بحمص - من أصل كتابه - قال : ثنا نصر بن خزيمة بن علقمة بن محفوظ بن علقمة الحضرمي قال : ثنا أبي عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة عن ابن عائذ قال : قال موهب أبو عمران : ثنا حنظلة الكاتب أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون نصر بن علقمة غير معروفين ، وقد

---

(١) وهو مخرج بنحوه من طرق عن أبي ذر في « الصحيحة » (٨٢٦) .

سبق الكلام عليهم تحت الحديث (٥٧٦٥) ؛ فإنه بهذا الإسناد ؛ إلا أن تابعي هذا غير الذي هناك ، فهذا موهب أبو عمران ، ولم نجد له ذكراً إلا هنا ، فهو مجهول . والله أعلم .

٥٧٦٩ - (إذا حَلَفَ لكَ الرَّجُلُ ؛ فـلا يَحِلُّ لكَ إلا أَنْ تُصَـدِّقَـهُ وإِنْ كَذَبَ) .

منكر جداً . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٣٣) بإسناده المتقدم عن ابن عائذ (الأصل : أبي عائذ) قال : ثنا ميسرة بن يزيد عن يزيد بن فروة : أن معاوية حدث عن النبي ﷺ به .

قلت : أورده في ترجمة يزيد بن فروة هذا ، وقال :

« روى عنه أهل الشام » ! وذكره الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« مجهول » . ثم ساق له هذا الحديث ، ولم يعزه لأحد ، وقال :

« هذا حديث منكر جداً » . وذكره ابن عساكر في « التاريخ » (١٨ / ٣٦١) ، وقال :

« مولى بني مروان ، كان بدمشق أيام غلب عليها يزيد بن الوليد وقتل ابن عمه الوليد ، له ذكر ، حكى عنه عبد الله بن واقد الجرمي » .

ثم أسند إليه قصة القتل ، ولم يزد !

وميسرة بن يزيد ؛ لم أجد له ترجمة .

والسند إليه مظلم ؛ كما تقدّمت الإشارة إليه في الحديث الذي قبله .

٥٧٧٠ - (نَزَلَ القُرآنُ بِلِسَانِ مُضَر) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٠٢) من طريق **الحسين ابن أبي السري** : ثنا **الحماني** عن **محمد بن أبان** عن علقمة بن مرثد عن العيزار ابن جرول عن سويد بن غفلة عن علي بن أبي طالب عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون علقمة - ثلاثتهم - ؛ ضعفاء :

١ - محمد بن أبان : هو ابن صالح الجعفي الكوفي ؛ ضعفه أبو داود وابن معين وغيرهما ، وذكره ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٦٠ - ٢٦١) ، وله ترجمة في « التعجيل » و «اللسان » .

٢ - الحماني : هو يحيى بن عبد الحميد ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« حافظ ؛ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » .

٣ - الحسين بن أبي السري : هو ابن المتوكل ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » . وكذبه بعضهم .

٥٧٧١ - (مَنْ كَانَ وُصْلَةً لأخيهِ المسلِم إلى ذِي سُلْطانٍ في مَبْلَغ بِرٍّ ، أو تيسير عُسْرٍ ؛ أَجَازه اللهُ على الصِّرَاطِ يومَ القِيَامَةِ عندَ دَحْضِ الأقدام) .

ضعيف جداً . روي من حديث عائشة وعبد الله بن عمر وأبي الدرداء .

١ - **أما حديث عائشة** ؛ فيرويه **إبراهيم بن هشام الغساني قال** : حدثنا أبي

عن عروة بن رويم اللخمي عن هشام بن عروة عن أبيه عنها مرفوعاً .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (١ / ٣٧٢ / ٥٣١ ـ الإحسان و ٢٠٦٩ ـ الموارد) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٩٠ ـ هند) و « الأوسط » (١ / ٢٠٥ / ٢ / ٣٧٢٠) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ١١٢ / ٨٦) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٣١٥ / ٥٣٠ ـ ٥٣٢) . وقال الطبراني :

« تفرد به إبراهيم بن هشام » .

قلت : قال الذهبي عنه في ترجمة يحيى بن سعيد القرشي من « الميزان » ـ وأقره الحافظ في « اللسان » ـ :

« هو أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان ! فلم يصب » .

وقد كذبه أبو حاتم وأبو زرعة . ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٩ / ٨٦٠) ، وقال :

« لا يثبت ؛ قال أبو زرعة : إبراهيم بن هشام ؛ كذاب ، وغيره يرويه عن عروة ابن رويم ؛ مرسلاً » .

٢ ـ وأما حديث ابن عمر ؛ فيرويه عبد الوهاب بن هشام بن الغاز عن أبيه [عن نافع] عنه مرفوعاً به .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٧٧) ، وابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٠٩ ـ ٤١٠) ، والبيهقي في « السنن » (٨ / ١٦٧) وفي « الشعب » (٦ / ١١٤ / ٧٦٤٩) .

ذكره ابن حبان في ترجمة عبد الوهاب هذا ، ولم يذكر فيه أكثر من هذا الحديث ! فهو على هذا مجهول ، وعليه يدل صنيع العقيلي ؛ فإنه قال :

« لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به » . وأما أبو حاتم ؛ فقال فيه :

« كان يكذب » .

فتأمل الفرق بين هذا القول وبين توثيق ابن حبان إياه ؛ بل قال الحافظ :

« وأخرج حديثه في « صحيحه » ، وهذه مباينة عظيمة من أبي حاتم » .

٣ ـ وأما حديث أبي الدرداء ؛ ففيه من كان معروفاً بالكذب . ويختلف لفظه في آخره عن هذا بعض الشيء ، وقد مضى (٥٣٩٤) .

٥٧٧٢ ـ (ما مِنْ أَحَد بأكسَبَ مِنْ أَحَد ، وما مِنْ عام بأمطرَ من عام ، ولكنَّ اللهَ يصرفُهُ حيثُ يشاءُ ، وإنَّ الله يُعْطِي المالَ مَنْ يُحِبُّ ومَنْ لا يحبُّ ، ولا يعطي الإيمان إلا مَنْ يحبُّ ، فإذا أحبَّ الله عبداً ؛ أعطاهُ الإيمانَ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٢٨) ، وابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٦٢) من طريق **علي بن حميد السلولي** : حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

أورده ابن حبان في ترجمة السلولي هذا ، ولم يزد على أن ساق له هذا الحديث قائلاً :

« يغرب » . وقال العقيلي :

« لا يتابع على رفع حديثه » .

ثم ساق له هذا . ثم رواه من طريق عمرو بن مرزوق قال : حدثنا شعبة به نحوه موقوفاً . وقال :

« وهو أولى » . وذكره الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال أبو زرعة : « لا أعرفه » ، وذكره العقيلي ، وروى له حديثاً منكراً » .

ثم ساق إسناده إلى السلولي ، ثم قال :

« غريب جداً » . وأقره الحافظ في « اللسان » وقال :

« قلت : وهو معروف من كلام عبد الله ، موقوف » .

٥٧٧٣ - (إِنَّ اللهَ قالَ : يا جبريلُ ! ما ثوابُ عبدِي إذا أَخَذْتُ كَرِيمَتَيْهِ إلا النظَرَ إلى وَجْهِي ، والجِوَارَ في دَارِي) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٦٣ / ٢ / ٩٠١٩) : حدثنا مقدام بن داود : ثنا أسد بن موسى : ثنا أشرس بن الربيع أبو شيبان الهذلي : ثنا أبو ظلال القسملي : أنه دخل على أنس بن مالك فقال له : يا أبا ظلال ! متى أصيب بصرُك ؟ قال : لا أعقله . قال : أفلا أحدثك حديثاً حدثنا به نبي الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن ربه تعالى قال : . . . فذكره . فلقد رأيت أصحاب النبي ﷺ يبكون حوله ، يريدون أن تذهب أبصارهم . وقال :

« لم يروه عن أشرس إلا أسد بن موسى » .

قلت : هو صدوق .

وأشرس ؛ مثله ـ عندي ـ ؛ فقد روى عنه أربعة من الثقات ، وذكره ابن حبان فيهم (٦ / ٨١) ، وإنما علة الحديث من شيخه أبي ظلال ـ واسمه هلال بن أبي هلال ـ ؛ وقيل غير ذلك ، قال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٥) :

« كان شيخاً مغفلاً ، يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وهذا غير هلال بن أبي هلال ، يروي عن أنس أيضاً ، وعنه يحيى بن المتوكل . هكذا ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٠٤) ؛ فقد فرق بينه وبين الذي قبله ، وبه جزم الحافظ ، فقال في « التقريب » :

« بصري مجهول ، لم يرو عنه إلا يحيى بن المتوكل ، ووهم من خلطه بالذي قبله » .

يشير إلى الذهبي ؛ فقد قال في « الكاشف » :

« ضعفوه ؛ سوى ابن حبان » .

وتبعه على ذلك الهيثمي ؛ فقال عقب الحديث (٢ / ٣٠٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أشرس بن الربيع ، ولم أجد من ذكره ، وأبو ظلال ؛ ضعفه أبو داود والنسائي وابن عدي ، ووثقه ابن حبان » !

وقوله : « لم أجد من ذكره » من غرائبه ! فقد وثقه ابن حبان كما سبق إلا أنه لم يُسَمِّ أباه ، وذكره بكنيته : أبي شيبان ، وكذا البخاري أيضاً في « التاريخ » (١ / ٢ / ٤٢) ، وتبعه ابن أبي حاتم إلا أنه سمى أباه (ربيعة) .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى : أخرجها ابن حبان في ترجمة غفيرة بنت

واقد من « الثقات » (٩ / ٤) : حدثنا عبد الملك بن محمد بن سميع الدمشقي : ثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي عنها قالت : حدثتني **حميدة بنت ثابت** قالت : كان أنس وأبو ظلال في بيت ثابت ، فقال أنس : يا أبا ظلال ! متى فقدت بصرك؟ فقال : وأنا صبي أعقل . قال : فهل أحدثك حديثاً حدثنيه حبيبي ﷺ ، يرويه عن جبرئيل ، وجبرئيل يرويه عن الله عز وجل وعلا؟ قال :

« يا جبرئيل ! ما جزاء من سلبت كريمتيه؟ فقال : ﴿ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ . قال : جزاؤه الخلود في داري ، والنظر إلى وجهي » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ غفيرة ؛ لا تعرف إلا في هذه الرواية ، وحميدة بنت ثابت مثلها ، ذكرها ابن حبان برواية غفيرة هذه (٦ / ٢٥٠) .

٥٧٧٤ - (نَزَلَ القُرآنُ على لُغَةِ (الكعبَيْن) : كَعْبِ بن لؤيٍّ ؛ وهو أبو قريش ، وكعبِ بنِ عمرو ؛ وهو أبو خُزَاعَةَ) .

منكر . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ١٧٣ - ١٧٤) من طريق **أحمد بن عبد الجبار العطاردي** : حدثني أبي عن **سهل بن شعيب** عن **ابن سفيان الأسلمي** مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

١ - الأسلمي هذا ؛ لم أعرفه ، وفي « الفردوس » : أبو سفيان !

٢ - سهل بن شعيب ؛ ترجمه ابن أبي حاتم فقط برواية ثلاثة من الثقات ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣ ـ عبد الجبار العطاردي ـ وهو ابن عمر ـ ؛ وهّاه أبو زرعة وغيره .

٤ ـ وابنه أحمد ؛ ضعيف .

٥٧٧٥ ـ (لا تقومُ الساعةُ حتى تكُونَ خُصُومَاتُ الناسِ في رَبِّهم) .

ضعيف . أخرجه ابن عبد البر في « الجامع » (٢ / ٩٣ ـ ٩٤) ، والهروي في « ذم الكلام » (٤ / ٧٠ / ٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٦٨) من طريق **أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي** : حدثنا **حسين بن حفص الأصبهاني** قال : حدثنا سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير الرقاشي هذا ؛ فقد اختلفوا فيه ؛ قال أبو داود :

« صدوق أمين مأمون ، كتبت عنه بالبصرة » . وقال الدارقطني :

« صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون ، كان يحدث من حفظه ؛ فكثرت الأوهام في روايته » .

وتبنى الذهبي في « المغني » قول الدارقطني هذا .

وجمع بينه وبين ما قبله الحافظ ؛ فقال في « التقريب » :

« صدوق يخطئ ، تغير حفظه لما سكن بغداد » .

وقد أشار ابن حبان إلى أن في حفظه ضعفاً ؛ فقال في « الثقات » (٨ / ٣٩١) :

« كان يحفظ أكثر حديثه » .

فأقول : لعل كثرة خطئه تعود إلى كثرة حديثه ؛ فقد قال فيه ابن جرير الطبري :

« ما رأيت أحفظ منه » .

وكذلك قال ابن الأعرابي . وقال مسلمة :

« كان راويةً للحديث متقناً ثقة ، يحفظ حديث شعبة كما يحفظ السورة » .

وذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » .

أو يعود ذلك إلى أنه كان اختلط في بغداد لما خرج إليها من البصرة ، ولذلك ؛ قال الأبناسي :

« فمن سمع منه بالبصرة ؛ فسماعه صحيح . . . » .

ذكره ابن الكيال في « الكواكب » ، ثم ذكر من سمع منه بالبصرة ، ومن سمع منه ببغداد .

وقد أشار إلى شيء من هذا أبو الشيخ ابن حيان في ترجمة الحسين بن حفص الأصبهاني شيخ أبي قلابة الرقاشي ، فقال في « طبقات الأصبهانيين » (١ / ١٨٩) :

« وكان الحسين بن حفص صاحب كتاب ، قليل الخطأ ، يخطئ عليه الغرباء ، من ذلك حديث رواه أبو قلابة بإسناده . . . » .

قلت : فذكر هذا الحديث ، وذكر أنه أخرجه في « فوائد الأصبهانيين » .

قلت : ولم يبين وجه الخطأ ، وظاهر ما في رواية ابن عبد البر أن الخطأ ممن فوق الرقاشي ؛ فقد جاء فيها عقب الحديث :

« قال عبد الملك : فذكرت ذلك لعلي بن المديني ، فقال :

« ليس هذا بشيء ؛ إنما أراد حديث محمد بن الحنفية : « لا تقوم الساعة حتى تكون خصومتهم في ربهم » » .

يعني : أن الحديث موقوف على ابن الحنفية ، ولكنه لم يبين ممن الخطأ ! والله أعلم .

فإذا صح هذا عن ابن المديني ؛ ففيه تقوية لحال الرقاشي ؛ لأنه لم ينكر الحديث عليه ، وإنما أنكره على من فوقه . هذا ما بدا لي . فالله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٧٧٦ - (لا تقومُ الساعةُ حتى تكثُرَ فيكُمْ أولادُ الجِنِّ مِن نسائكُمْ ، ويَكثُرَ نَسَبُهُمْ فيكُم ؛ حتى يُجَادِلُوكُم بالقُرآنِ ؛ حتى يرُدُّوكُم عن دِينكُمْ) .

منكر جداً . أخرجه أبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (ق ٣٨١ / ١) من طريق خلف بن سليمان النسفي أبي سعيد : ثنا محمد بن المصفى : ثنا بقية ابن الوليد : ثنا عمران أو ابن عمران : ثني كُرْز عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ عمران أو ابن عمران ؛ لم أعرفه ، فهو من مشايخ بقية المجهولين الذين من طريقهم كثرت المناكير في تحديث بقية عنهم بتدليسه إياهم ، أو بتصريحه بالتحديث عنهم ؛ كما هنا .

أقول هذا على افتراض أن هذا السند إليه صحيح ، وليس كذلك ؛ فإن خلف ابن سليمان النسفي ليس له ذكر في شيء من كتب التراجم التي عندي ، فهو الآفة إن سلم من شيخ بقية .

(فائدة) : ذكر الذهبي في « الميزان » من رواية الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد قال : سمعت شيخنا أبا محمد بن عبد السلام السلمي (يعني : عز الدين) يقول ـ وجرى ذكر ابن عربي الطائي ـ :

« وهو شيخ سوء شيعي كذاب . فقلت له : وكذاب أيضاً ؟ قال : نعم ؛ تذاكرنا بدمشق التزويج بالجن ، فقال ابن العربي : هذا محال ؛ لأن الإنس جسم كثيف والجن روح لطيف ، ولن يعلق الجسم الكثيف الروح اللطيف . ثم بعد قليل رأيته وبه شجَّة ! فقال : تزوجت جنية فرزقت منها ثلاثة أولاد ، فاتفق يوماً أني أغضبتها ، فضربتني بعظم حصلت منه هذه الشجة ، وانصرَفَتْ ، فلم أرها بعد » .

وعلق الذهبي رحمه الله على تكذيب العز بن عبد السلام للشيخ ابن عربي بقوله :

« وما عندي أنِ محيي الدين تعمَّد كذباً ؛ لكن أثرت فيه الخلوات والجوع فساداً وخيالاً وطرف جنون » .

والغرض من ذكر هذه الفائدة إنما هو تذكير القراء بأن العلماء يستنكرون أشد الاستنكار إمكانية التزاوج بين الإنس والجن ؛ لاختلاف طبيعة خَلْقِهِمَا ، حتى اتهموا من ادعى ذلك بالكذب أو بنوع من الجنون ، وأحلاهما مر .

فما نسمعه في هذا الزمان من أن بعض النسوة يشعرن وهن في فراش الزوجية بالمجامعة ممن لا يرينه ، إن هو إلا من وسوسة الشيطان ، وتلاعبه ببني الإنسان ،

ويستغل ذلك بعض أولئك الذين يتعاطون مهنة استخراج الجني من الإنسي ، ويرتكبون في أثناء ذلك أموراً - غير تلاوة القرآن والمعَوِّذات - مما هو غير واردٍ في السُّنَّةِ ، مثل : مكالمة الجني وسؤاله عن بعض الأمور الخفية ، وعن دينهم ومذهبهم ! وتصديقهم في كل ما يخبرون به ! وهم من عالم الغيب ، لا يمكن للإنس أن يعرفوا مؤمنهم من كافرهم ، والصادق من الكاذب منهم ، وإذا كان النبي ﷺ قد حرم إتيان الكهان وتصديقهم ؛ لأنهم ممن يوالون الجن ، وهؤلاء كانوا يسترقون السمع ويلقون إلى أوليائهم من الإنس ما استرقوا ويخلطون معه أكثر من مئة كذبة ؛ كما في « الصحيح » .

أقول : إذا كان إتيان هؤلاء محرماً ؛ فبالأولى أن يكون محرماً إتيان أوليائهم من الإنس الذين يخاطبون الجن مباشرة ويستخدمونهم ، ويقضون لهم بعض مصالحهم ، ليضلوهم عن سبيل الله ؛ كما كان الأمر في الجاهلية ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وأنه كانَ رجالٌ مِنَ الإنسِ يعوذونَ برجالٍ من الجنِّ فزادُوهُم رَهَقاً ﴾ .

٥٧٧٧ - (إذا جَـامَعَ الرَّجُلُ ولم يُسَمِّ ؛ انطَوى الجـانُّ علَى إحْلِيلهِ ، فجَامَعَ معهُ ، فذلك قوله : ﴿ لم يَطمِثهُنَّ إنسٌ قَبْلَهُمْ ولا جَانٌّ ﴾) .

منكر مقطوع . أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٢٧ / ٨٨) : حدثني محمد بن عمارة الأسدي : ثنا سهل بن عامر : ثنا يحيى بن يعلى الأسلمي عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد مقطوع ضعيف مظلم ؛ من دون عثمان بن الأسود ؛ ضعفاء لا يحتج بهم ؛ غير محمد بن عمارة الأسدي ؛ فإني لم أعرفه ، ومن طبقته ما في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١١٢) :

« محمد بن عمارة بن صبيح الكوفي . يروي عن وكيع . حدثنا عنه أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان بـ (جرجان) .

قلت : فيحتمل أن يكون الأسديٌّ هذا . والله أعلم .

وأما سهل بن عامر ؛ فهو البجلي ؛ قال البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ٢٢٦) :

« منكر الحديث ، لا يكتب حديثه » .

ونقله ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٤٤٢) عنه ، وقال :

« ولسهل أحاديث عن مالك بن مغول وغيره ليست بالكثيرة . وأرجو أن لا يستحق تصريح كذبه » .

كذا فيه : « تصريح كذبه » ! وفيه ركة ظاهرة ، ولفظه في نقل « اللسان » عنه :

« . . . لا يستحق الترك » .

ولا أستبعد أن يكون رواية بالمعنى .

وقال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٢٠٣) عن أبيه :

« ضعيف الحديث ، روى أحاديث بواطيل ، أدركته بالكوفة ، وكان يفتعل الحديث » .

وشذ عن هؤلاء ابن حبان ، فذكره في « الثقات » (٨ / ٢٩٠) ! ولذلك ؛ لم يلتفت إليه الذهبي في « الميزان » ، وتبنى قول أبي حاتم في « المغني » ؛ فقال :

« رماه أبو حاتم بالكذب » .

وعليه يدل قول البخاري المتقدم ، فهو متروك . والله أعلم .

ويحيى بن يعلى الأسلمي ؛ ضعيف بالاتفاق ، فهو آفة هذا الأثر إن لم يكن الراوي عنه .

واعلم أن إيرادي لهذا الأثر في هذه « السلسلة » - وإن كان ليس من شرطي ، فقد وجدت نفسي مضطراً لتخريجه والكشف عن وهائه - ؛ لأنني رأيت بعض العلماء من المفسرين وغيرهم قد ساقوه مساق المسلمات ؛ كالقرطبي في « جامعه » (١٠ / ٢٨٩) ، والشوكاني في « فتح القدير » (٣ / ٢٣٣) ، والآلوسي في « روح المعاني » (١٤ / ١١٩) ! وفسروا به قوله تعالى لإبليس الرجيم في سورة الإسراء : ﴿ . . . وشاركهم في الأموال والأولاد ﴾ ! بل وكذلك الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٩ / ٢٢٩) لما ذكر اختلاف العلماء في تفسير قوله ﷺ :

« لم يضره شيطان أبداً » ؛ في دعاء إتيان الرجل أهله[1] ، فكان آخر ما ذكر منها قوله :

« وقيل : لم يضره بمشاركة أبيه في جماع ؛ أمه كما جاء عن مجاهد . . . (فذكره . وقال) : ولعل هذا أقرب الأجوبة » !

فأقول : قوله : « كما جاء . . . » بصيغة الجزم ؛ يخالف حال إسناده ! فكان الواجب على الحافظ أن يشير إلى ذلك بقوله : « كما روي » ؛ كما هو المقرر في المصطلح ، وكما هي عادته الغالبة ، ولكن غلبته طبيعة كل إنسان ، والكمال لله وحده .

---

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٠١٢) .

على أنه لو صح ذلك عنه ؛ فهو مقطوع موقوف عليه ، فلا حجة فيه ، ولو أنه رفعه ؛ لكان مرسلاً ، والمرسل ضعيف عند المحدِّثين ، ولا سيما في مثل هذا الأمر الغيبي الغريب ، وهذا كله لو صح السند بذلك إليه ، فكيف وهو مقطوع واهٍ ؟! وقد أشار العلامة الآلوسي إلى رده بقوله : « ثم إن دعوى أن الجن تجامع نساء البشر جماعاً حقيقياً مع أزواجهن إذا لم يذكروا اسم الله تعالى غير مسلَّمة عند جميع العلماء ، وقوله تعالى : ﴿ وشاركهم في الأموال والأولاد ﴾ غيرُ نَصٍّ في المراد كما لا يخفى » .

وما قاله من التعميم مخالف لما تقدم ، ووقع في وهم آخر ، وهو أنه نسب أثر مجاهد للحسن أيضاً ـ وهو البصري ـ ؛ قرنهما معاً !

وهذا خطأ ؛ فإن أثر الحسن ذكره الحافظ قبيل أثر مجاهد بلفظ آخر نحو حديث ابن عباس المشار إليه آنفاً ؛ إلا أنه قال في آخره :

« فكان يرجى إن حملت أن يكون ولداً صالحاً » .

وعزاه الحافظ لعبد الرزاق ، وهو في « مصنفه » (٦ / ١٩٤ / ١٠٤٦٧) بسند صحيح عنه .

ثم إن الآلوسي ـ رحمه الله ـ جاء بغريبة أخرى ؛ فقال :

« ولا شك في إمكان جماع الجني إنسية بدون أن يكون مع زوجها الغير الذاكر اسم الله تعالى ، ويدل على ذلك ما رواه أبو عثمان سعيد بن داود الزبيدي قال :

كتب قوم من أهل اليمن إلى مالك يسألونه عن نكاح الجن ، وقالوا : إن هاهنا رجلاً من الجن يزعم أنه يريد الحلال ؟ (!) فقال : ما أرى بذلك بأساً في الدِّين ؛

ولكن أكره إذا وُجِدَت امرأةٌ حامل قيل : مَنْ زَوْجُكِ ؟ قالت : من الجن! فيكثر الفساد في الإسلام » .

ووجه الغرابة استدلاله على الإمكان المذكور بهذا الأثر عن مالك ! وهو باطل ـ في نقدي ـ سنداً ومتناً .

أما السند ؛ فإن سعيد بن داود الزبيدي ضعفه ابن المديني ، وكذبه عبد الله ابن نافع الصائغ في قِصَّةٍ مذكورة في ترجمته في « تاريخ بغداد » و « التهذيب » . وقال الحاكم :

« روى عن مالك أحاديث موضوعة » . وقال الخطيب وغيره :

« حدث عن مالك ، وفي أحاديثه نكرة » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٢٥) :

« لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار » .

وأما المتن ؛ فإني أستبعد جداً ـ على فقه الإمام مالك ـ أن يقول في تزويج الإنسية بالجني : « ما أرى بذلك بأساً في الدين » ! ذلك لأن من شروط النكاح ـ كما هو معلوم ـ الكفاءة في الدِّين على الأقل . فلا يجوز تزويج مسلمة بكافر ، بل ولا بفاسق ، فمن أين لوليها وللشهود أيضاً أن يعلموا أن هذا الجني كفؤ لها ، وهم لا يعرفونه ؟! فإنه قد ظهر لهم بصورة رجل خاطب وجميل ! ولا يمكن رؤيته على حقيقته بنص القرآن الكريم .

وقد يتمثل بصورة أخرى إنسانية أو حيوانية ، وحينئذٍ كيف يمكن تطبيق الأحكام المعروفة في الزوجين ـ كالطلاق والظهار والنفقة وغيرها ـ مع اختلاف

طبيعة خَلْقِهما ؟! تالله ! إنها من أغرب الغرائب أن يخفى مثل هذا البُطْل ـ بل السُّخْف ـ على العلامة الآلوسي ـ غفر الله لنا وله ـ .

وأغرب من ذلك كله قول ابن تيمية في رسالة « إيضاح الدلالة في عموم الرسالة » (ص ١٢٥ ـ مجموعة الرسائل المنيرية) :

« وقد يتناكح الإنس والجن ، ويولد بينهما ولد ، وهذا كثير معروف » !!

وأقول : نعم ؛ هو معروف بين بعض النسوة الضعيفات الأحلام والعقول ، ولكن أين الدليل الشرعي والعقلي على التوالد أولاً ، وعلى التزواج الشرعي ثانياً ؟! هيهات هيهات !

وقد علمت مما ذكرته تحت الحديث السابق قبل هذا إنكار العز بن عبد السلام والذهبي على ابن عربي الصوفي ادعاءه أنه تزوج جنية !! وأنه رزق منها ثلاثة أولاد !! وأنه لم يعد يراها فيما بعد !!! وانظر كلام المازري المبطل لدعوى ابن عربي فيما يأتي تحت الحديث التالي ، وهو من الأحاديث التي تساعد على تصديق خرافة التزاوج بين الإنس والجن ؛ كمثل أثر مجاهد هذا والحديث الذي قبله .

٥٧٧٨ ـ (كانَ أَحَدُ أبوَيْ بلْقِيس جِنِّياً) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (١٩ / ١٠٦) ، وأبو الشيخ في «العظمة » (٥ / ١٦٥٣) ، والثعلبي في « التفسير » (٣ / ٩ / ٢) من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن بشير ؛ مختلف فيه ، وهو كما قال

البخاري :

« يتكلمون في حفظه ، وهو محتمل » . وقال بلَدِيُّه أبو مسهر .

« لم يكن في بلدنا (دمشق) أحدٌ أحفظ منه ، وهو منكر الحديث » .

قلت : وبخاصة فيما تفرد به عن قتادة ؛ قال ابن نمير :

« يروي عن قتادة المنكرات » .

ولهذا ؛ قال الحافظ ابن كثير في « البداية » (٢ / ٢١) بعد أن عزاه للثعلبي :

« وهذا حديث غريب ، وفي سنده ضعف » .

قلت : ومما يؤكد ضعفه ونكارته : أنه قد خالفه معمر فقال : عن قتادة قال :

بلغني أنها امرأة يقال لها : بلقيس ؛ أحد أبويها من الجن ، مؤخر أحد قدميها كحافر الدابة .

أخرجه ابن جرير (١٩ / ٩٥) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » (٦ / ١٣٤ / ٢) .

قلت : وإسناده صحيح موقوفاً على قتادة . فيقال فيه ما قلته في أثر مجاهد الذي قبله وزيادة ، وهي : أن الغالب على هذا وأمثاله مما يتعلق ببلقيس أنه من الإسرائيليات ، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان في تفسيره « البحر المحيط » (٧ / ٦٧) بعد أن ذكر معنى هذا الأثر :

« وقد طولوا في قصصها بما لم يثبت في القرآن ولا في الحديث الصحيح » .

وقال الماوردي :

« والقول بأن أم بلقيس جنية مستنكر من العقول ؛ لتباين الجنسين واختلاف الطبعين ، وتفارق الحِسَّين ؛ لأن الآدمي جسماني والجن روحاني ، وخلق الله الآدمي من صلصال كالفخار ، وخلق الجان من مارج من نار ، ويمتنع الامتزاج مع هذا التباين ، ويستحيل التناسل مع هذا الاختلاف » .

حكاه القرطبي عنه (١٣ / ٢١٣) ، ثم رده بما لا يسمن ولا يغني من جوع فقال :

« العقل لا يحيله مع ما جاء من الخبر في ذلك » .

فأقول : نعم العقل لا يحيله ، ولكنه أيضاً لا يدركه ؛ بل إنه يستبعده كما تقدم ، فالإيمان به يتطلب نصاً صحيحاً صريحاً ، والخبر الذي أشار إليه لا يصح ، وهو حديث أبي هريرة هذا .

ثم أشار إلى أثر مجاهد المخرج قبله ، وقد عرفت نكارته ، وإلى النص القرآني : ﴿ وشاركهم في الأموال والأولاد ﴾ ، وسبق جواب العلامة الألوسي عنه تحت الأثر المذكور .

ثم رأيت الآلوسي قد صرح بإنكار حديث الترجمة ؛ فقال بعد أن ذكره وقول أبي حيان المتقدم :

« والذي ينبغي أن يعول عليه عدم صحة الخبر » . ثم ذكر قول أبي حيان المتقدم ، وزاد :

« . . . وأن ما ذكر من الحكايات أشبه شيء بالخرافات ؛ فإن الظاهر على تقدير

وقوع التناكح بين الإنس والجن الذي قيل ؛ يصفع السائل عنه ؛ لحماقته وجهله أن لا يكون توالد بينهما » .

وأقول : عبارته من قوله : « يصفع . . . » إلخ ؛ غير سليمة ؛ فإن السائل لم يذكر في السياق ! فلينظر .

٥٧٧٩ - (إنِّي أَعْلَمُ آيةً لم تَنزِلْ على نَبِيٍّ قَبلي بعدَ سليمانَ بنِ داودَ . فقلتُ : يا رسولَ الله ! أي آيةٍ ؟ قال : سأُعَلِّمُكَهَا قبلَ أن أَخرُجَ من المسجد . فانتهينا إلى الباب ، فأَخرجَ إحدَى قَدَمَيْه ، فقلتُ : أنسي ؟ ثم التَفَتَ إليَّ ، فقال : ﴿ إنَّهُ مِنْ سليمانَ وإنهُ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (٦ / ١٨٨ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٨٦) من طريق أبي يوسف عن سلمة بن صالح عن عبد الكريم أبي أمية عن ابن بريدة عن أبيه قال :

كنت مع رسول الله ﷺ وهو يمشي في المسجد ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء :

أولاً : عبد الكريم أبو أمية - وهو ابن أبي المخارق المعلم البصري - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعيف ، تركه بعضهم » .

ثانياً : سلمة بن صالح - وهو الواسطي الأحمر - ؛ قال الذهبي أيضاً :

« متروك الحديث » .

ثالثاً : أبو يوسف ـ وهو يعقوب بن إبراهيم القاضي ، صاحب أبي حنيفة ـ ؛ قال الذهبي :

« قال الفلاس : صدوق كثير الغلط . وقال (خ) : تركوه . وقال المزني : أبو يوسف أتبع القوم للحديث . وقال عمرو الناقد : كان صاحب سنة . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه » .

قلت : فالعلة ممن فوقه . والله أعلم . وقد قال الحافظ ابن كثير عقب رواية ابن أبي حاتم :

« هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف » .

٥٧٨٠ ـ (تجيءُ ـ وفي لفظ : تُعْرَضُ ـ الأعمالُ يومَ القيامةِ ، فتجيءُ الصلاةُ فتقولُ : ياربِّ ! أنا الصَّلاةُ . فيقولُ : إنَّكِ على خَيْرٍ . فتجيءُ الصَّدقةُ فتقولُ : ياربِّ ! أنا الصدقة . فيقولُ : إنكِ على خيرٍ . ثم يجيءُ الصِّيَامُ فيقولُ : أي ربِّ ! أنا الصيَامُ . فيقول : إنكَ على خير . ثم تجيءُ الأعمالُ على ذلك ، فيقول الله عز وجل : إنكِ على خير . ثم يجيءُ الإسلامُ فيقولُ : ياربِّ ! أنتَ السَّلامُ ، وأنا الإسلامُ . فيقول الله عزَّ وجلَّ : إنكَ على خير ، بِكَ اليومَ آخُذُ ، وبكَ أُعْطِي . قال الله عز وجل في كتابه : ﴿ ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإسلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ منهُ ، وهو في الآخرةِ من الخاسِرينَ ﴾) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٣٦٢) ، وأبو يعلى (١١ / ١٠٤ / ٦٢٣١) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٨٠ / ١ ـ ٢) من طرق عن عباد بن راشد : ثنا

الحسن : ثنا أبو هريرة ـ إذ ذاك ونحن بالمدينة قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .
وقال الطبراني :

« لم يروه عن عباد بن راشد إلا حجاج بن نصر » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لكن ليس كما قال الطبراني ؛ فإنه متابع من ثقتين عند أحمد وأبي يعلى كما أشرت إلى ذلك بقولي : « من طرق » . وإنما علة الحديث الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة ؛ فقد قال عبد الله بن أحمد عقب الحديث :

« عباد بن راشد ثقة ؛ لكن الحسن لم يسمع من أبي هريرة » .

قلت : وهذا هو المقرر عند العلماء : أنه لم يسمع من أبي هريرة ؛ لكن قد صح عن الحسن أنه قال : لم أسمع من أبي هريرة غير حديث واحد ، وهو حديث : « المختلعات . . . » . وقد خرجته في « الصحيحة » برقم (٦٣٢) ، وذكرت هناك تصحيح الحافظ لإسناده ؛ فراجعه . وعليه ؛ يبدو أن توثيق عبد الله بن أحمد لعباد هذا يتنافى مع جزمه بأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة . ولذلك ؛ فإني أقول : لو كان عباد ثقة دون ضعف فيه ؛ لكان ينبغي أن يلحق هذا الحديث بحديث : « المختلعات » ؛ ولكن ليس الأمر كذلك ؛ فإن فيه اختلافاً كثيراً كما ترى أقوالهم في « التهذيب » ، ولذلك ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« تركه القطان ، وضعفه أبو داود ، وقوّاه أحمد » .

ولذلك ؛ لم يَسَع الحافظ إلا أن يذكر الخلاف فيه بأبسط من هذا في كتابه « مقدمة الفتح » ، وأفاد أن البخاري روى له حديثاً واحداً متابعة ، وقال في « التقريب » مستخلصاً من تلك الأقوال :

« صدوق له أوهام » .

قلت : فيخشى أن يكون وهم في تصريح الحسن بالتحديث عن أبي هريرة ، وقد ذكر له ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٦٣) حديثاً آخر عن الحسن قال : حدثنا سبعة من أصحاب النبي ﷺ منهم عبد الله بن عمر . . . فذكره ، فقال عقبه :

« والحسن رحمه الله لم يُشافِه ابن عمر ولا أبا هريرة ، ولا . . . » إلخ ، وقال فيه :

« كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، فبطل الاحتجاج به » .

قلت : ولعل مما يدل على وهمه أنه في رواية الإمام أحمد - وهي المذكورة أعلاه - أدرج الآية في الحديث كما هو ظاهر ؛ بينما هو في رواية أبي يعلى واللفظ الآخر له - وسنده إليه صحيح - فصلها عن الحديث ؛ فقال :

« ثم قال الحسن : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام . . . ﴾ إلخ .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٤٥) :

« رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، وفيه عباد بن راشد ؛ وثقه أبو حاتم وغيره ، وضعفه جماعة ، وبقية رجال أحمد رجال (الصحيح) » .

قلت : ويؤخذ عليه أنه لم يذكر قول عبد الله بن أحمد الذي عقب به على الحديث مبيناً الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة .

٥٧٨١ - (إنما نَهَى النبيُّ ﷺ عَنِ الجُلُوسِ على القُـبُـورِ لِبَـوْلٍ أوْ غَائطٍ) .

منكر . أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٢٩٦ - ٢٩٧) من طريق الخصيب قال : ثنا عمر بن علي قال : ثنا عثمان بن حكيم عن أبي أمامة أن زيد ابن ثابت قال :

هلم - يا ابن أخي ! - أخبرك ، إنما نهى . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد معلول ومتن منكر ، وقد كنت تكلمت عليهما بكلام جيد إن شاء الله تعالى في المجلد الثاني تحت الحديث رقم (٩٦٦) ، وتعلقت هناك في إعلال إسناده بعمر بن علي هذا ، مبيناً أنه المقدمي ، وأنه كان يدلس تدليساً غريباً من نوعه ، يسميه بعضُهم تدليس السكوت ، وشرحته هناك بما لا داعي لإعادته هنا ، وجعلته السبب في عدم تصحيح الحافظ لهذا الإسناد ، واقتصاره على قوله فيه :

« رجاله ثقات » .

والآن أريد أن أزيد على ما تقدم أمرين اثنين : أحدهما يتعلق بهذا الحديث ، والآخر يتعلق بالحديث المشار إليه بالرقم المذكور ، فأقول :

أما الأول : فيمكن إعلال إسناده بالراوي عن المقدمي أيضاً ، وهو الخَصِيب ، وهو ابن ناصح الحارثي البصري ؛ فإنه ليس مشهوراً بالحفظ والضبط ، بل قد تُكلِّم فيه ، فذكره ابن حبان في « ثقاته » (٨ / ٢٣٢) قائلاً :

« ربما أخطأ » . وأشار إلى هذا أبو زرعة بقوله :

« ما به بأس إن شاء الله تعالى » . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطىء » .

ومن المعروف عند أهل العلم بهذا الفن : أن خطأ الراوي الثقة فضلاً عمن دونه ؛ كذا الصدوق الذي يخطىء - يظهر بمخالفته لمن هو أوثق منه ، فكيف به إذا خالف الثقات في أحاديثهم ؛ فإن الكثير منهم قد رووا عنه ﷺ النهي عن الجلوس والقعود والوطأ على القبور ، وقد كنت خرجت ثلاثة منها في « أحكام الجنائز » (٢٠٩ - ٢١٠) ورابعاً في آخر الكلام على هذا الحديث في المجلد المشار إليه آنفاً ، ثم خرجته تخريجاً علمياً دقيقاً في المجلد السادس برقم (٢٩٦٠) ، وهو من رواية عمرو بن حزم قال :

رآني رسول الله ﷺ على قبر فقال :

« انزل عن القبر ، لا تؤذ صاحب القبر » .

وإسناده صحيح ؛ كما حققته هناك تحقيقاً لا تراه في كتاب . وهو نص قاطع يبطل تأويل تلك الأحاديث الصحيحة بأن المراد بها إنما هو الجلوس للغائط أو البول ، بهذا الحديث المنكر ، وصنوه الآخر ، وعَدْتُ بزيادة الكلام عليه ، فأقول :

أما الآخر : فقد وقفت على طريق أخرى ، فرأيت أنه لا بد من بيان حاله ، فأقول : روى الروياني في « مسنده » (ق / ٢١٩ / ٢) فقال : نا أحمد بن عبد الرحمن : نا عمي : نا محمد بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة : أن رسول الله ﷺ قال :

« من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط ؛ فكأنما جلس على جمرة من نار » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ . قال ابن حبان في ترجمة عبيد الله بن زحر (٢ / ٦٢ - ٦٣) :

« منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسنادِ خَبَرٍ عبيد الله بن زحر ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن ؛ لا يكون ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم » .

وتعقبه الحافظ في « التهذيب » بقوله :

« وليس في الثلاثة من اتهم إلا علي بن يزيد ، وأما الآخران ؛ فهما في الأصل صدوقان ، وإن كانا يخطئان » .

ومحمد بن أيوب ، فيهم كثرة ؛ فلم أعرفه . وتبادر إلى ذهني احتمال أنه محمد ابن أيوب بن سويد الرملي المتهم ، وقد تقدمت له أحاديث (١٧٢ ، ٥٧٦٢ ـ ٥٧٦٣) ، ولكني لم أجد ما يؤكد ذلك ؛ بل وجدت في ترجمة عبيد الله بن زحر أنه روى عنه يحيى بن أيوب المصري ، فألقي في نفسي أنه لعله تحرف اسم : (يحيى) على الناسخ إلى : (محمد) ؛ لتقارب الشبه بينهما ، وقد عهدنا مثل هذا التحريف في بعض المخطوطات . والله أعلم بحقيقة الحال .

٥٧٨٢ ـ (خَلَقَ اللهُ آدمَ مِنْ أديمِ الأرضِ كلِّها ، فَخَرَجَتْ ذُرِّيَّتُهُ على حسبِ ذلك ؛ منهمُ الأبيضُ ، والأسودُ ، والأسمرُ ، والأحمرُ ، ومنهم بينَ ذلك ، ومنهمُ السَّهْلُ ، والخبيثُ ، والطيِّبُ) .

منكر باختصار (القبضة) . أخرجه الحاكم (٢ / ٢٦١) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » (٩ / ٣) عن إسحاق بن إبراهيم : أنبأ عبد الرزاق : أنبأ معمر : أخبرنا عوف العبدي عن قسامة بن زهير عن أبي موسى الأشعر رضي الله عنه مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : في تصحيحه من هذا الوجه نظر :

الأول : أن إسحاق بن إبراهيم - وهو الدَّبَري - في سماعه من عبد الرزاق كلام ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق . قال ابن عدي : « استصغر في عبد الرزاق » . قلت : سمع من عبد الرزاق كتبه وهو ابن سبع سنين أو نحوها ، وروى عنه أحاديث منكرة ، فوقع التردد فيها هل هي من قِبَلِ الدَّبري وانفرد بها ، أو هي محفوظة مما انفرد به عبد الرزاق ؟ وقد احتج بالدبري جماعة من الحفاظ ؛ كأبي عوانة وغيره » .

وذكر الحافظ في « اللسان » عن ابن الصلاح أنه قال :

« وقد وجدت فيما روى الدبري عن عبد الرزاق أحاديث أستنكَرها جداً ، فأحلت أمرها على الدَّبَري ؛ لأن سماعه منه متأخر جداً »[1] .

وعليه ؛ فإني أقول :

إن هذا الحديث بالاختصار المشار إليه هو من تلك المنكرات ، وذلك ؛ لمخالفته لروايات الثقات لهذا الحديث عن عوف العبدي بسنده المذكور مرفوعاً بلفظ :

« إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض . . . » الحديث والباقي مثله . وهو مخرج في « الصحيحة » (١٦٣٠) ، فأسقط الدبري منه جملة القبضة ، فدل ذلك على سوء حفظه وقلة ضبطه ، فلا يحتج به عند تبين خطئه ومخالفته .

---

(١) انظر « مقدمة ابن الصلاح » (ص ٤٠٨) ، وشرح العراقي عليه .

وقد استغل هذا السقط ذاك الجاحد لصفات الله ، والمستلزم جحده لوجوده سبحانه وتعالى ؛ فقد رأيته أخرج هذا الحديث الصحيح الذي فيه (القبضة) في تعليقه على « دفع الشبه » (ص ١٦٣) ، ومع أنه ذكر تصحيح الترمذي والحاكم والذهبي إياه ، فقد ضرب بذلك عرض الحائط ، جاحداً تلك الجملة الصحيحة بقوله :

« والظاهر أنها من تصرف الرواة ؛ رووه بالمعنى بدليل رواية الحاكم . . . » .

ثم ساق حديث الترجمة ؛ لأنه ليس فيه الجملة !

لقد أكد الجاحد باستدلاله بهذا الحديث المنكر على أنه لا يزال سادراً في جحده وضلاله وغيه ، تارة بتأويله لآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وتعطيل معانيها ، وتارة بادعاء أن حديث الآحاد لا تثبت به العقيدة ، وتارة باختلاق علة للحديث الصحيح لا وجود لها إلا في مخه ، وتارة بتقوية الحديث المنكر ؛ ليضرب به الحديث الصحيح كما فعل هنا ؛ فإنه لما لم يستطع أن يوجد له علة قادحة يتشبث بها لرده ؛ اختلق زعمه بأنه من تصرف الرواة ، وكذب والله ! ثم استدل على ذلك بالحديث المنكر موهماً القراء صحته ! ولو أنه كان صحيح السند لم يجز الاستدلال المذكور لما هو مقرر في علوم الحديث : أن زيادة الثقة مقبولة . ولكن هذا الجاحد لا يقيم لهذا العلم ولا لغيره وزناً إذا تعارض مع جحده وهواه !!

وإن مما يؤكد هذا : أنه قوى إسناد أثر ابن مسعود عند ابن سعد (٢٦/١٠) بلفظ :

« إن الله بعث إبليس ، فأخذ من أديم الأرض ، فخلق منه آدم » .

فقال عقبه :

« سنده حسن » !

كذا قال ! وفيه شيخ ابن سعد : حسين بن حسن الأشقر ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« واهٍ . قال (خ) : فيه نظر » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وفوقه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير ؛ قال الحافظ أيضاً :

« صدوق يهم » .

قلت : لكن قال في « التهذيب » :

« قال ابن منده : ليس بالقوي في سعيد بن جبير » .

وهذا ـ كما ترى ـ من روايته عن سعيد .

ثم إنه لم يكتف بتقوية هذا الأثر ، وإنما فعل ذلك ليضم إلى جنايته السابقة في ضربه الحديث الصحيح بالحديث الضعيف جناية أخرى ، وهي ضرب الحديث الصحيح المرفوع بالأثر الحسن عنده ! فقال (ص ١٦٤) :

« والظاهر أن الضارب هو إبليس الذي بعثه الله فأخذ من أديم الأرض كما مر في الأثر قبل هذا بسند حسن » !

فتأمل أيها القارئ الكريم ! كيف يستظهر ما في الأثر غير المرفوع ـ على ما فيه من ضعف ـ ويضرب به الحديث الصحيح ! عامله الله بما يستحق .

وانظر بهذه المناسبة أحاديث القبضتين في « الصحيحة » (٤٦ ـ ٥٠) .

٥٧٨٣ - (لاتَجْعَلُوني كَقَدَحِ الراكِبِ ، يملأُ قدحَهُ ، فإذا فَرَغَ ، وعلَّقَ معالِيقَهُ ، فإنْ كانَ له في الشرابِ حاجةٌ ، أو الوضوء ، وإلا ؛ أهراقَ القدحَ . أحسبُه قال : فاذكروني في أولِ الدعاءِ ، وفي وسطهِ ، وفي آخر الدعاء) .

منكر . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢١٥ / ٣١١٧) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٣ / ٦٥ / ١١٣٠) ، وابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي » (٥٥ / ٧١) ، والبزار (٤ / ٤٥ / ٣١٥٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٦١ / ٥٧) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٢١٦) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٩٢ / ١٦٦٨) ، وأبو حفص المؤدب في « المنتقى من حديث محمد بن إسماعيل الفارسي » (ق ٢٢٩ / ٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢ / ٨٩ / ٩٤٤) من طرق عن **موسى بن عبيدة عن إبراهيم بن محمد** بن إبراهيم عن أبيه عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته أحد الرجلين :

١ - إما إبراهيم بن محمد هذا - وهو التيمي - ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٢٥) عن أبيه :

« منكر الحديث ، لم يثبت حديثه » .

قلت : يعني والله أعلم ؛ فقد قال البخاري في ترجمة إبراهيم هذا من « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٣٢٠) و « الصغير » (٢٥١) :

« لم يثبت حديثه ، روى عنه موسى بن عبيدة ؛ ضعِّف لذلك » .

قلت : وهذا رواه العقيلي عنه ، ثم ساق له هذا الحديث .

وظاهر كلام ابن حبان أنه مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فقال في « الضعفاء » (١ / ١٠٨) :

« منكر الحديث ، ولا أعلم له راوياً إلا موسى بن عبيدة الربذي ، وموسى ؛ ليس بشيء في الحديث ، ولا أدري البلية في أحاديثه والتخليط في روايته منه أو من موسى ؟ ومن أيهما كان ؛ فهو وما لم يرو سيان » .

٢ ـ وإما من موسى بن عبيدة ؛ كما تقدم آنفاً عن ابن حبان ، وهو ضعيف مع صلاحه وعبادته ، وبه أعله السخاوي في « القول البديع » ؛ فقال (ص ١٦٥) :

« وهو ضعيف ، والحديث غريب » . وقال في مكان آخر (ص ٧٩ ـ ٨٠) في موسى هذا :

« ضعيف جداً » .

وهو ظاهر كلام ابن حبان المتقدم فيه ، وكذا كلام غيره ، فراجع « التهذيب » .

ثم قال السخاوي :

« وقد رواه سفيان بن عيينة في « جامعه » من طريق يعقوب بن زيد بن طلحة يبلغ به النبي ﷺ قال :

« لا تجعلوني كقدح الراكب ، اجعلوني في أول دعائكم ، وأوسطه وآخره » .

وسنده مرسل أو معضل ، فإن كان يعقوب أخذه من غير موسى ؛ تقوت به رواية موسى » !

كذا قال ! ولا فائدة من هذه التقوية ، لأن يعقوب لو فرض أنه أخذه من غير موسى ، فسيبقى فوقه إبراهيم بن محمد التيمي ، وهو منكر الحديث كما تقدم ، فلعله أراد أن يقول : « غير إبراهيم » فسبقه القلم فقال : « غير موسى » !

على أنه لو سلمنا بأنه أراد هذا ؛ فلا يتقوى الحديث بذلك ، لأن يعقوب تابعي صغير ، عامة رواياته عن التابعين ، ليس له رواية عن الصحابة ، وإنما روى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، ولم يسمع من النبي ﷺ ، ولد قبل وفاته ﷺ بعامين ، ولذلك ؛ قال المزي :

« روى عن النبي ﷺ مرسلاً » .

فأقول : فأحسن أحوال رواية يعقوب هذه الإرسال ، فلا يتقوى بها حديث إبراهيم ؛ لاحتمال أن يعود إلى الرواية عنه للسبب المذكور في بيان سبب عدم صلاحية الاحتجاج بمرسل التابعي في « المصطلح » ، على أن الأرجح أن روايته معضلة ، فيقوى الاحتمال حينئذٍ . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده ابن القيم في « جَلاء الأفهام » (ص ٤١ ـ ٤٢ / دار الكتب العلمية) من رواية ابن أبي عاصم والطبراني فقط ، ساقه بإسناديهما اللذين يلتقيان عند موسى بن عبيدة . وسكت عليه ، وإسناد الطبراني من طريق عبد الرزاق . وإلى هذا عزاه في مكان آخر (٢١١) ، وسكت عنه أيضاً ، ولعل ذلك لشهرة موسى بالضعف . ولعله لهذا السبب أيضاً سكت الحافظ عن الحديث في « المطالب العالية » (٣ / ٢٢٢) ! لكن هذا أبعد عن أن يعذر ؛ لأنه لم يسق إسناده الذي يمكن الواقف عليه من العلماء من معرفة علته كما لا يخفى . ونقل الشيخ الأعظمي في تعليقه عليه عن البوصيري أنه قال :

« ومدار سنده على موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف (٢ / ٧٥) » .

وفاته العلة الأخرى ! وكذلك فاتت الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٥٥) وعزاه للبزار فقط !

ثم رأيت ابن طاهر المقدسي قد أورد الحديث في « تذكرة الموضوعات » (ص ١٠٥) ، وأعله بموسى هذا ؛ قال :

« تكلم فيه أحمد ويحيى » .

٥٧٨٤ - (الجَنَّةُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ فَاحِشٍ أَنْ يَدْخُلَهَا) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٧٩ / ٣٢٢) : حدثني عصمة بن الفضل : حدثني يحيى بن يحيى : حدثنا **ابن لهيعة** عن عياش بن عباس عن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ إلا أن ابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه . وقد خالفه الليث بن سعد فقال : عن عياش بن عباس به موقوفاً على ابن عمرو .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٨٨) : حدثنا **محمد بن معمر** : ثنا موسى بن هارون : ثنا قتيبة بن سعيد : ثنا الليث بن سعد به .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير محمد بن معمر - وهو السامي - ؛ وهو مجهول الحال ؛ كما يأتي في الحديث التالي ، وقد أورده الخطيب في « تاريخ بغداد » (٣ / ٣٠٤) برواية محمد بن مخلد عنه ، وساق له الحديث المشار إليه

واستنكره كما يأتي ، وصرح الذهبي بتجهيله كما سترى . والله أعلم .

والحديث ؛ عزاه العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٢١) لابن أبي الدنيا ، وأبي نعيم في « الحلية » . وسكت عنه ؛ لكن نقل المناوي عنه أنه قال :

« سنده لين » .

واعتمده في « التيسير » .

٥٧٨٥ - (مَنْ شَارَكَ ذِمِّيّاً فتَواضَعَ له ؛ إذا كانَ يومُ القيامةِ ضُرِبَ فيما بينهُما وادٍ من نارٍ ، فقيلَ للمسلمِ : خُضْ إلى ذلك الجانبِ حتى تُحاسِبَ شَرِيكَكَ) .

باطل . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٣٠٤) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠) من طريق محمد بن مخلد : حدثنا **محمد ابن معمر بن محمد بن عبد الله السامي** : حدثنا **يحيى بن حفص بن أخي هلال الكوفي** : حدثنا يعلى بن عبيد : حدثنا مسعر عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الخطيب :

« حديث منكر ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد » .

وأقره ابن الجوزي ، ثم السيوطي (٢ / ١٥٣) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٨٨) . وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن حفص هذا :

« لا يعرف ، روى عن يعلى بن عبيد خبراً باطلاً ، وهو (ثم ذكر هذا) . وقال : آفته يحيى ، وإلا ؛ فالسامي ؛ فإنه مجهول الحال أيضاً » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

٥٧٨٦ - (كانَ الذي أصابَ سليمانَ بنَ داودَ عليه السلام في سَبَبِ امرأة من أَهلِه يقالُ لها جرادة . وكانتْ أحبَّ نسائه إليه ، وكانَ إذا أرادَ أنْ يأتيَ نساءَهُ أو يدْخُلَ الخلاءَ ؛ أعْطَاهُمُ الخاتمَ ، فجاءَ أناسٌ مِنْ أهلِ الجرادةِ يخاصِمُونَ قوماً إلى سليمان عليه السلام ، فكانَ هَوى سليمانَ أنْ يكونَ الحقُّ لأهلِ الجرادةِ فيقضيَ لهم ، فعُوقِبَ حينَ لم يكنْ هواهُ فيهم واحداً ، فجاءَ حينَ أرادَ اللهُ أن يبتَلِيَهُ فأعطاها الخاتمَ ، ودخلَ الخلاءَ ، وتمثلَ الشيطانُ في صورةِ سليمانَ ، قال : هاتي خاتمي . فأَعْطَتْهُ خاتمَهُ ، فلمَّا لبسَهُ ؛ دانَتْ له الشياطينُ والإنسُ والجنُّ ، وكلُّ شيءٍ . . . الحديث بطوله ؛ وفيه : أنَّ الشيطانَ كانَ يأتي نساءَ سليمانَ وهُنَّ حُيَّض) .

منكر موقوف . أخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (٦ / ٢٨٧ / ١٠٩٩٣) ، وكذا ابن أبي حاتم في « التفسير » ؛ كما في « ابن كثير » (٤ / ٣٦) ، وابن جرير (١ / ٣٥٧) من طريق أبي معاوية : حدثنا الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير المنهال بن عمرو ؛ فهو من أفراد البخاري ، وفيه كلام يسير ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ربما وهم » .

ولذا ؛ قال الحافظ ابن كثير :

« إسناده إلى ابن عباس قوي ؛ لكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس رضي الله

عنهما ـ إن صح عنه ـ من أهل الكتاب ، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه الصلاة والسلام ، فالظاهر أنهم يكذبون عليه ، ولهذا ؛ كان في هذا السياق منكرات : من أشدها ذكر النساء . . . وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة من السلف رضي الله عنهم : كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين ، وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب » .

قلت : ويؤيد ما ذكره من التلقي : ما روى عبد الرزاق وابن المنذر ؛ كما في « الدر » (٥ / ٣١٠) عن ابن عباس قال :

أربع آيات من كتاب الله لم أدر ما هي ؟ حتى سألت عنهن كعب الأحبار . . . وسألته عن قوله تعالى : ﴿ وألقينا على كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثم أناب ﴾ ؛ قال : الشيطانُ أخذَ خاتم سليمان عليه السلام الذي فيه مُلْكُهُ . . . الحديث مختصراً[1] ؛ ليس فيه ذكر النساء . قال العلامة الآلوسي في « تفسيره » (١٢ / ١٩٩) :

« ومعلوم أن كعباً يرويه عن كتب اليهود ، وهي لا يوثق بها ، على أن إشعار ما يأتي بأن تسخير الشياطين [كان] بعد الفتنة يأبى صحته هذه المقالة كما لا يخفى .

ثم إن أمر خاتم سليمان عليه السلام في غاية الشهرة بين الخواص والعوام ، ويستبعد جداً أن يكون الله تعالى قد ربط ما أعطى نبيه من الملك بذلك الخاتم ! وعندي أنه لو كان في ذلك الخاتم السر الذي يقولون ؛ لذكره الله تعالى في كتابه » .

قلت : أو نبيُّه ﷺ في حديثه . والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

---

(١) ثم وقفت على إسناده في « تفسير عبد الرزاق » (٣ / ١٦٥ ـ ١٦٦) قال : أخبرنا إسرائيل عن فرات القزاز عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . وهذا سند صحيح على شرط الشيخين .

وقال أبو حيان في « تفسيره » (٧ / ٣٩٧) :

« نقل المفسرون في هذه الفتنة وإلقاء الجسد أقوالاً يجب براءة الأنبياء منها ، وهي مما لا يحل نقلها ، وهي من أوضاع اليهود والزنادقة » . قال الآلوسي عقبه :

« وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتى يلتبس أمره على الناس ، ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي ! ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي . نسأل الله تعالى سلامة ديننا وعقولنا ! ومن أقبح ما فيها : تسلُّط الشيطان على نساء نبيه حتى وطئهن وهن حيَّض ! الله أكبر ! هذا بهتان عظيم ، وخطب جسيم . ونسبة الخبر إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا تسلم صحتها ، وكذا لا تسلم دعوى قوة سنده إليه ، وإن قال بها من سمعت » .

يشير إلى ما كان نقله عن ابن حجر والسيوطي أنهما قالا :

« سنده قوي » .

والحافظ ذكر هذا في « تخريج الكشاف » (٤ / ١٤٢) . والسيوطي في « الدر المنثور » (٥ / ٣١٠) ، وهما تابعان في ذلك الحافظ ابن كثير كما تقدم . ولا أوافق الآلوسي في عدم تسليمه بقوة السند ، لأنه الذي يقتضيه علم الحديث والجرح والتعديل ، لا سيما وهو موقوف ، وليس كل موقوف هو في حكم المرفوع كما هو معلوم ، وبخاصة إذا احتمل أنه من الإسرائيليات كهذا ، وهو مما نقطع به ؛ لما فيه من المخالفات للشرع كما تقدم ، وبخاصة أنه صح سنده عن ابن عباس أنه سأل كعباً كما تقدم .

ولتمام الفائدة أقول :

قال أبو حيان في تمام كلامه السابق :

« ولم يبين الله الفتنة ما هي ، ولا الجسد الذي ألقاه على كرسي سليمان ، وأقرب ما قيل فيه : أن المراد بالفتنة كونه لم يستثن في الحديث الذي قال : « لأطوفن الليلة على سبعين امرأة ، كل واحدة تأتي بفارس مجاهد في سبيل الله . ولم يقل : إن شاء الله . فطاف عليهن ، فلم تحمل إلا امرأة واحدة وجاءته بشق رجل . . . » فالمراد بقوله : ﴿ ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً ﴾ ؛ هو هذا ، والجسد الملقى هو المولود : شق رجل » .

وهو الذي استظهره الآلوسي وغيره ؛ كالشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله ـ في « أضواء البيان » (٤ / ٧٧ و ٧ / ٣٤ ـ ٣٥) ، وقال بعد أن أشار إلى القصة :

« لا يخفى أنه باطل لا أصل له . . . يوضح بطلانه قوله تعالى : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾ ، واعتراف الشيطان بذلك في قوله : ﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ » .

(تنبيه) : لقد ذكر البغوي في « تفسيره » (٤ / ٦٤) حديث الترجمة بنحوه بقوله :

« وروي عن سعيد بن المسيب قال : احتجب سليمان عن الناس ثلاثة أيام . . . (الحديث وفيه :) وذكر حديث الخاتم وأخذ الشيطان إياه كما روينا » .

فعلق عليه المعلقان اللذان غررا بطلاب العلم بتسويد اسميهما على هذه الطبعة الجديدة من « التفسير » بطبعهما تحت اسم المؤلف « إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك . مروان سوار » ! فقالا :

« وهذا جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٤ / ١٧٦ ـ ١٧٧ ـ و جـ ٥ / ٦٨ ـ ٢٣٩ » .

وهذا كذب صرف على «مسند» الإمام ، لا أدري والله هل كان ذلك قصداً منهما تشبعاً بما لم يعطيا ، أم هو الغفلة عن التحقيق المدعى والتصحيح ؟! لقد حاولت أن التمس لهما عذراً ، فحاولت أن أجد في صفحة التعليق وفي التي بعدها حديثاً مرفوعاً يمكن ربط التعليق به ، والاعتذار عنهما بأنهما أراداه به ، ولكنهما لم يتنبها لخطأ الطابع ، ولكني لم أجد في الصفحتين ما يمكن ربط التعليق به . والله المستعان .

٥٧٨٧ ـ (مَنْ قرَأ آيةَ الكرسيِّ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ ؛ كانَ بمنزلَةِ مَنْ قَاتَلَ عنْ أنبياءِ اللهِ عزَّ وجلَّ حتى يُسْتَشْهَدَ) .

موضوع . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٤٢ / ١٢٠) من طريق علي بن الحسن بن معروف : حدثنا عبد الحميد بن إبراهيم أبو التقى : حدثنا إسماعيل بن عياش عن داود بن إبراهيم الذهلي : أنه أخبره عن أبي أمامة : صدي بن عجلان الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم مسلسل بالعلل :

الأولى : داود بن إبراهيم الذهلي ؛ لم أعرفه ، ولا أستبعد أن يكون الذي في « الميزان » .

« داود بن إبراهيم عن عبادة بن الصامت . لا يعرف ، وقال الأزدي : لا يصح حديثه » .

الثانية : إسماعيل بن عياش ؛ ضعيف في غير الشاميين ، ولعل روايته هذه عنهم .

الثالثة : أبو التقى هذا ؛ قال الحافظ :

« صدوق ؛ إلا أنه ذهبت كتبه وساء حفظه » .

الرابعة : علي بن الحسن بن معروف ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم إن المحفوظ من طريق أخرى صحيحة عن أبي أمامة إنما هو بلفظ :

« . . . لم يحل بينه وبين دخول الجنة إلا الموت » .

رواه النسائي وابن السني وغيرهما بسند صحيح ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٩٧٢) .

(**تنبيه**) : لقد أطلعني بعض الإخوان على رسالة بعنوان « آية الكرسي معانيها وفضائلها » للحافظ السيوطي ، تحقيق وتعليق يوسف البدري ، مراجعة د . محمد أحمد عاشور . دار الاعتصام . ذكر في المقدمة أنهما نقلاها عن « الدر المنثور » للسيوطي ، وأنهما لم يتقيدا بترتيبه وتأليفه ؛ بل استفادا من باقي التفاسير ، كالطبري . . . وغيره ، وذكرا في « خاتمة » الكتيب :

« ونلاحظ أننا أمام أحد كبار الحفاظ . . ومع ذلك ؛ فقد ورد في كتابه بعض الروايات الضعيفة ، فزدنا عليه ما صح (!) وعقبنا أسفل كل صفحة بحال ما أورده من الآثار أو الأخبار (!) . . » .

وفي هذا الكلام على اختصاره ما يخالف الواقع :

أولاً : أنهما لم يبينا حال أكثر الآثار والأخبار المذكورة في «كتيبهما» ، ولا هما أهل لذلك ؛ لجهلهما بهذا العلم ، كما يدل على ذلك بعض تعليقهما ، وجل ما فعلا إنما هو التخريج ، والقليل الذي بينوا حاله إنما هو النقل عن بعض الحفاظ كابن كثير وغيره . وهناك أكثر من ستين رواية اكتفوا بتخريجها نقلاً عن الغير (!) ولم يبينا حالها من الصحة والضعف ، وفيها بعض الموضوعات مثل حديث الحسن بن علي ، وحديث أنس ، وحديث علي ، الواردة فيه على نسق واحد (ص ٤٢) ، ثلاثتها موضوعة ، وهي مخرجة عندي في « الضعيفة » بالأرقام التالية : (٥١٣٥ ، ٦١٧٤ ، ٦١٧٥) !

ثانياً : قولهما : « فزدنا عليه ما صح » ؛ كذب صراح مع الأسف ! لترويج « الكُتَيِّب » ، وليوهما القراء أنهما أتيا بشيء جديد فاقوا به الحافظ السيوطي ! ففيما زادا ما هو موضوع أيضاً ؛ كحديث أبي موسى في فضل آية الكرسي أيضاً (ص ٤٤) ، ونقلا فيها عن الحافظ ابن كثير أنه قال : « منكر جداً » ! فأين الصحة المدعاة ؟! وهو مخرج في « الضعيفة » أيضاً (٣٩٠١) .

وأسوأ من ذلك أنهما قالا في تخريج حديث الترجمة :

« رواه ابن حبان والدارقطني والطبراني ، ورواية ابن حبان على شرط الشيخين . . . » .

وهذا مما يدل على جهلهما البالغ بهذا العلم ، حتى في نقل التخريج ! فإن المذكورين إنما أخرجوا الحديث مختصراً بالسند الآخر الصحيح كما تقدم ذكره قبيل هذا التنبيه . مع أن قوله في رواية ابن حبان : « على شرط الشيخين » خطأ ؛ فإنما هو على شرط البخاري فقط ، مع العلم بأنه ـ أعني : ابن حبان ـ لم يروه في

« صحيحه » ؛ كما كنت نبهت عليه هناك في « الصحيحة » (٩٧٢) . والله المستعان .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن السني والديلمي عن أبي أمامة ، وسكت عنه كعادته ، وللحكيم عن زيد المروزي معضلاً !

٥٧٨٨ ـ (مَنْ صَلَّى عليّ حين يُصْبِحُ عَشراً ، وحيَن يُمسي عَشراً ؛ أَدْرَكَتْهُ شَفَاعَتي يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » من طريق **إبراهيم بن محمد ابن زياد الألهاني قال** : سمعت خالد بن معدان يحدث عن أبي الدرداء قال : . . . فذكره مرفوعاً ؛ كما في « جلاء الأفهام » لابن قيم الجوزية (ص ٢٥٠ ـ طبع مكتبة أنصار السنة) ، وسكت عنه ؛ لأنه ساقه بإسناده ليُنْظَر فيه ، ففعلت ، فتبين أنه ضعيف ؛ خلافاً لقول المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٣٢) :

« رواه الطبراني بإسنادين ، أحدهما جيد » !

وتبعه على ذلك الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٤٠) ، وزاد :

« ورجاله وثِّقوا » ! وقلدهما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٥١٥) !

قلت : وفيه علتان :

الأولى : أشار إليها الهيثمي بقوله المذكور : « وثقوا » ! وهي : إبراهيم بن محمد الألهاني ؛ فقد أورده البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٢٣) ، وابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٢٧) برواية اثنين من الثقات ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ١٧) برواية أحدهما . وهناك عنه راو ثالث وهو بقية بن الوليد ، روى عنه هذا الحديث مصرحاً بالتحديث ، والسند إليه صحيح .

العلة الثانية : الانقطاع بين خالد بن معدان وأبي الدرداء ، وبها أعله الحافظ العراقي ؛ فقال في « تخريج الإحياء » (١ / ٣٣٤) :

« رواه الطبراني ، وفيه انقطاع » .

وأقره الحافظ الناجي في كتابه « عجالة الإملاء » (ص ٩٦ ـ مخطوط) ، ثم الزبيدي في « شرح الإحياء » (٥ / ١٣٢) ، ومِنْ قبلهما الحافظ السخاوي في « القول البديع » ؛ فقال (ص ٩١) :

« رواه الطبراني بإسنادين ، أحدهما جيد ؛ لكن فيه انقطاع ؛ لأن خالداً لم يسمع من أبي الدرداء ، وأخرجه ابن أبي عاصم أيضاً ، وفيه ضعف » .

وأشار إلى الانقطاع في ترجمة (خالد) من « التهذيب » ، والعلائي في « جامع التحصيل » (٢٠٦) . ثم نقل عن الإمام أحمد أنه قال فيه :

« لم يسمع من أبي الدرداء » .

(تنبيه) : لم يطبع بعد أحاديث أبي الدرداء من « المعجم الكبير » للطبراني . فنقلته بإسناده من كتاب « الجلاء » ، وذلك من فوائده ، وقدر لي أنني نقلته عند تخريجه من طبعة دار الكتب العلمية (ص ٢٣٤) ، وقد وقع فيها اسم تابعيه (محمد بن معدان) ، فجرى التخريج عليه ، ثم لفت نظري أحد الإخوان لي أنه في طبعة أنصار السنة (خالد بن معدان) ، فوجدته مطابقاً لما كنت نقلته في آخر

التخريج عن « القول البديع » ، فاعتمدته ، وعدلت التخريج عليه . والله الهادي .

٥٧٨٩ - (خَرَجَ يومَ فِطْرٍ أو أَضْحَى ، فَخَطَبَ قائماً ، ثُمَّ قَعَدَ قِعْدَةً ، ثُمَّ قَامَ) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (١٢٨٩) من طريق أبي بحر : ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي : ثنا إسماعيل بن مسلم الخولاني : ثنا أبو الزبير عن جابر قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة أبي الزبير .

الثانية : ضعف إسماعيل بن مسلم الخولاني ، والظاهر أنه المكي أبو إسحاق والبصري ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ، وبه أعله الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٨٦) ، وإن كنت لم أر من ذكر أنه خولاني ؛ كالسمعاني في « الأنساب » ، وأفاد أنهم قبيلة نزل أكثرهم الشام .

الثالثة : أبو بحر - واسمه عبد الرحمن بن عثمان البكراوي - ؛ وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وبهذه العلة والتي قبلها أعله البوصيري في « زوائده » ، فقال :

« فيه إسماعيل بن مسلم ، وقد أجمعوا على ضعفه . وأبو بحر ؛ ضعيف » .

والحديث ؛ أورده الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٢١) بإسناد ابن ماجه ، وعقب عليه بقوله :

« قال النووي في « الخلاصة » : وروي عن ابن مسعود : أنه قال : « السنة أن يخطب في العيدين خطبتين ؛ فيفصل بينهما بجلوس » ؛ ضعيف غير متصل ، ولم يثبت في تكرير الخطبة شيء ، ولكن المعتمد فيه القياس على الجمعة . انتهى كلامه » .

ومن الغرائب أن الحافظ في « الدراية » (١ / ٢٢٢) تعقبه بحديث جابر هذا ، فقال :

« وهذا يرد قول النووي : إنه لم يرد في تكرير الخطبة يوم العيد شيء ، وإنما عمل فيه بالقياس على الجمعة » !

وأقول : لي على ما تقدم ملاحظات :

الأولى : قوله : (ابن مسعود) ؛ أظنه محرفاً من (المسعودي) ؛ فإن الأثر المذكور أخرجه الإمام الشافعي في « الأم » (١ / ٢١١) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » (٣ / ٢٩٩) : أخبرنا إبراهيم بن محمد قال : حدثني عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الله عن إبراهيم بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : . . . فذكره .

قلت : وعبيد الله هذا : هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، وهو تابعي ثقة ، فلعله الذي عناه النووي ، بدليل قوله :

« ضعيف غير متصل » . يعني : أنه مرسل تابعي . والله أعلم .

ثم إن السند إليه واهٍ بمرة ؛ فإن اللذين دونه لم أعرفهما .

وإبراهيم بن محمد : هو ابن أبي يحيى الأسلمي ؛ متروك ، وكذبه بعضهم .

الثانية : أنني لاحظت فرقاً بين قول النووي : « لم يثبت . . . » الذي نقله الزيلعي عنه ، وبين قوله : « لم يرد . . . » في نقل الحافظ عنه ! فهذا التعبير - إن صح عن النووي - يرد عليه رد الحافظ ؛ بخلاف التعبير الأول ؛ فإن نفي الثبوت لا يستلزم نفي الورود كما هو ظاهر . فالله أعلم أيهما هو قول النووي .

الثالثة : لم يعجبني سكوت الحافظ عن سند حديث جابر - وهو ضعيف عنده - ، وبخاصة أنه كان في صدد رده على النووي ؛ فإنه لا يخطر في بال عامة القراء إلا أنه حديث قوي ! وإلا ؛ لما رد به عليه !

ثم وجدت لابن أبي يحيى هذا أثراً آخر عن ابن عتبة بنفس إسناده المذكور عنه ؛ لكنه أسقط إبراهيم بن عبد الله ، فقال عبد الرزاق في « مصنفه » (٣ / ٢٩٠ - ٢٩١) : عن ابن أبي يحيى عن عبد الرحمن بن محمد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال :

« السنة التكبير على المنبر يوم العيد : يبدأ خطبته الأولى بتسع تكبيرات قبل أن يخطب ، ويبدأ الآخرة بتسع » !

وهذا أشد نكارة من رواية الشافعي عنه ؛ فإنه زاد عليها التكبير ، وعلى المنبر ، ولم يثبت ذلك في السنة المحمدية فيما علمت .

وللحديث شاهد من حديث سعد : أن النبي ﷺ صلى العيد بغير أذان ولا إقامة ، وكان يخطب خطبتين قائماً يفصل بينهما بجلسة .

أخرجه البزار في مسنده المسمى بـ « البحر الزخار » (٣ / ٣٢١ / ١١١٦) : حدثنا عبد الله بن شبيب قال : نا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال : وجدت في كتاب أبي قال : حدثني مهاجر بن مسمار عن عامر بن سعد عن أبيه ، وقال :

« لا يروى عن سعد إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : محمد بن عبد العزيز ـ وهو القاضي المدني ـ ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » .

الثانية : ابنه أحمد بن محمد بن عبد العزيز ؛ ذكره الخطيب في رواية له عن أبيه في ترجمة هذا (٢ / ٣٤٩) ، وهذه فائدة تضاف إلى ترجمة أبيه في « اللسان » ، وإن كنت لم أقف على ترجمته لأحمد هذا ، ويبدو أن الهيثمي لم يعرفهما ؛ فقال في « المجمع » (٢ / ٢٠٣) :

« رواه البزار وجادة ، وفي إسناده من لم أعرفه » .

وفي قوله : « وجادة » ؛ تسامح ظاهر ، لأنه يوهم أن البزار هو الذي قال : « وجدت . . . » ، وإنما هو أحمد بن عبد العزيز .

الثالثة : عبد الله بن شبيب ـ وهو الربعي الأخباري ـ ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ . قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » .

لكن الجملة الأولى من حديثه : « صلى العيد بغير أذان ولا إقامة » ؛ قد ثبتت في أحاديث أخرى :

منها : حديث جابر : عند مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ٩٩ - ١٠٠ ، ١١٩) من طريق أخرى عنه .

ومنها : حديث جابر بن سمرة : عند أبي داود وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٠٤٢) .

(**تنبيه**) : استدل ابن خزيمة في « صحيحه » (٢ / ٣٤٩) للخطبتين في العيدين بحديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ كان يخطب الخطبتين وهو قائم ، وكان يفصل بينهما بجلوس .

وأقول : وهذا استدلال مستند إلى العقل ، ولا عموم له ، ولا سيما وقد جاء الحديث في بعض رواياته الصحيحة مقيداً بيوم الجمعة كما في رواية مسلم (٣ / ٩) ، وأحمد (٢ / ٣٥) وغيرهما ، وقد أشار إليها البخاري في « صحيحه » بالترجمة للحديث بقوله (٢ / ٤٠٦ ـ فتح) :

« باب : القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة » .

مع أن الحديث عنده ليس فيه القيد المذكور ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ٧٠ ـ ٧١) ، وله فيه شاهد من حديث جابر بن سمرة ، وفي بعض رواياته الصحيحة عند أحمد وغيره ذكر يوم الجمعة ، والمنبر أيضاً ، والحديثان مخرجان أيضاً في « صحيح أبي داود » (١٠٠٣ ـ ١٠٠٥) ، وقد كنت نبهت في تعليقي على « صحيح ابن خزيمة » أنه لا وجه لما ذهب إليه من الاستدلال ، فقلت :

« فقوله في الحديث : « الخطبتين » ؛ اللام فيه للعهد ، وليس للاستغراق . فتنبه » .

٥٧٩٠ ـ (نَهى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ وإنْ كانَ ضَارِياً) .

منكر . أخرجه الطحاوي في « شرح الآثار » (٢ / ٢٢٥) من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر : أن صفوان بن سليم أخبره عن نافع عن ابن

عمر مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٣٨٦) ، وقال : « قال أبي : هذا حديث منكر » . وأقره الحافظ في « الفتح » (٤ / ٤٢٧) ، وقال : « وسنده ضعيف » .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير ابن لهيعة ، وهو ضعيف من قبل حفظه ، فلا يقبل منه إلا ما وافق فيه الثقات ، وليس هذا من ذاك ؛ فقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن ثمن الكلب ، بعضها صحيح ـ وهي مطلقة ـ ، وبعضها ضعيف ـ وهي مقيدة بغير كلب الصيد ـ ، فهو مستثنى من النهي . ومن رواة هذا البعض ابن لهيعة نفسه ، وقد خرجت هذا والذي قبله ، وميزت صحيحه من ضعيفه في « الصحيحة » (٢٩٧١) .

وها نحن الآن نرى ابن لهيعة يخالف تلك الأحاديث كلها : مطلقها ، ومقيدها بهذا الاستثناء : «وإن كان ضارياً » . وهذا مع ضعفه رواية ، فهو ضعيف أيضاً دراية ؛ بخلاف الاستثناء الذي قبله ؛ فهو ضعيف رواية ، صحيح دراية ، كما تراه محققاً هناك .

٥٧٩١ ـ (إنَّ المؤمنينَ وأَولادَهُمْ في الجنَّةِ ، وإنَّ المشـركينَ وأولادَهُم في النارِ . ثم قَرَأَ رسولُ اللهِ ﷺ : ﴿ والذينَ آمَنُوا واتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بإيمانٍ أَلْحَقْنَا بِهِم ذُرِّيَّاتِهِم ﴾) .

منكر بهذا التمام . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد مسند أبيه » (١ / ١٣٤ ـ ١٣٥) من طريق محمد بن فضل عن محمد بن عثمان عن زاذان عن علي

رضي الله عنه قال :

سألت خديجة النبي ﷺ عن ولدين ماتا لها في الجاهلية ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« هما في النار » . فلما رأى الكراهية في وجهها قال :

« لو رأيتِ مكانهما ؛ لأبغضتِيهما » . قالت : يا رسول الله ! فولدي منكَ ؟ قال :

« في الجنة » .

قال : ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير محمد بن عثمان هذا ؛ فهو مجهول ؛ قال الذهبي :

« لا يدرى من هو ؟ فتشت عنه في أماكن ، وله خبر منكر » .

ثم ساق له هذا الحديث . وعقب عليه الحافظ بقوله :

« قلت : والذي يظهر لي أنه هو الواسطي المتقدم » .

قلت : هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٤٣٨) ، وذلك مما لا يخرجه من الجهالة ؛ لما عرف من قاعدة ابن حبان في توثيق المجهولين .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢١٧) :

« رواه عبد الله بن أحمد ، وفيه محمد بن عثمان ، ولم أعرفه » !

وعزاه الخطيب التبريزي في « المشكاة » (١١٧) لرواية أحمد ! وذلك من أخطائه ، كما كنت نبهت عليه هناك منذ أكثر من ثلاثين سنة . ومع أن الحافظ ابن كثير عزاه في تفسير سورة (الطور) لعبد الله بن أحمد ؛ فقد أغرب مختصِرُه الشيخ نسيب الرفاعي (٤ / ٢٤٩) فعزاه للإمام أحمد ! فأخطأ مرتين :

إحداهما : هذه .

والأخرى : إيراده إياه على أنه صحيح ؛ كما نص عليه في المقدمة ! غفر الله له ، فقد لقي وجه ربه .

أما ابن كثير ؛ فلا اعتراض عليه ، لأنه ساقه بإسناده ، وإنما الاعتراض بحق على الحافظ ابن حجر ؛ فإنه أورده في « الفتح » (٣ / ٢٤٥) برواية عبد الله دون أن يسوق إسناده ؛ بل وموهماً صحته بقوله عقبه :

« وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية ، وبه جزم ابن عباس » .

وإنما يصح هذا الكلام إذا ما حمل على أولاد المؤمنين ؛ فإنه الذي جزم به ابن عباس رضي الله عنه ، فيما رواه عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في هذه الآية : ﴿ والذين آمنوا أتبعناهم ذرياتهم بإيمان ﴾ ، قال :

« إن الله تبارك وتعالى يرفع للمؤمن ذريته وإن كانوا دونه في العمل ؛ لِيُقِرَّ الله بهم عَيْنَه » .

أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (٢٧ / ١٥) ، والحاكم (٢ / ٤٦٨) من طرق عن عمرو به .

وهذا إسناد صحيح موقوف . وقد روي مرفوعاً من طريق قيس بن الربيع عن

عمرو بن مرة به مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

أخرجه البزار (٣ / ٧٠ ـ ٧١) ، وقال :

« لا نعلم أسنده إلا قيس . وقد رواه الثوري عن عمرو بن مرة موقوفاً » .

قلت : وقيس بن الربيع سيئ الحفظ ؛ لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف مثل الثوري وغيره ! قال الهيثمي (٧ / ١١٤) :

« رواه البزار ، وفيه قيس بن الربيع ؛ وثقه شعبة والثوري ، وفيه ضعيف » . ولكنه في حكم المرفوع ، ولذلك ؛ خرجته في « الصحيحة » (٢٤٩٠) .

هذا ؛ وإن مما يضعف حديث محمد بن عثمان هذا : أنه خالفه ابن غزوان ؛ فقال : عن زاذان عن علي به . لم يزد على قراءة الآية بصيغة الجمع : ﴿ ذرياتهم ﴾ . وهي قراءة صحيحة ؛ كما قرره ابن جرير الطبري .

أخرجه الحاكم (٢ / ٢٤٩) ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

ولسؤال خديجة رضي الله تعالى عنها طريق آخر : يرويه سهل بن زياد الحربي : حدثني الأزرق بن قيس عن عبد الله بن نوفل ـ أو : عن عبد الله بن بريدة ، شك سهل ـ عن خديجة بنت خويلد قالت :

قلت : بأبي ! أين أطفالي منك ؟ قال :

« في الجنة » . قالت : وسألته : أين أطفالي من أزواجي المشركين ؟ قال :

« في النار » . قلت : بغير عمل ؟ قال :

« الله أعلم بما كانوا عاملين » .

أخرجه أبو يعلى (١٢ / ٥٠٤ / ٧٠٧٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ١٦ / ٢٧) بنحوه ؛ دون قوله : « أو عن عبد الله بن بريدة » ـ لم يشك ـ . وقال الهيثمي (٧ / ٢١٧) :

« رواه الطبراني وأبو يعلى ، ورجالهما ثقات ؛ إلا أن عبد الله بن الحارث بن نوفل وابن بريدة لم يدركا خديجة » .

قلت : فهو مرسل ، وقال الذهبي في « السير » (٢ / ١١٣) بعد أن عزاه لأبي يعلى :

« فيه انقطاع » .

قلت : وسهل بن زياد هذا : هو أبو زياد الطحان ؛ قال أحمد :

« لا أعلم إلا خيراً » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٩١) ، ووثقه إسحاق بن أبي إسرائيل في روايته عنه هذا الحديث عند أبي يعلى . انظر « تيسير انتفاع الخلان » .

وروي الحديث عن عائشة رضي الله عنها باختصار شديد ، من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن بُهيّة عن عائشة أنها ذكرت لرسول الله ﷺ أطفال المشركين ، فقال :

« إن شئتِ أسمعتُكِ تضاغيهم في النار » .

أخرجه أحمد (٦ / ٢٠٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر جداً ، وله علتان :

الأولى : بُهية هذه ؛ مجهولة لا تعرف إلا برواية أبي عقيل هذا ؛ كما في « الميزان » و « التقريب » .

والأخرى : أبو عقيل يحيى بن المتوكل ؛ فهو ضعيف ، وبه أعله الهيثمي ، وقال الحافظ في « الفتح » (٣ / ٢٤٦) :

« وهو حديث ضعيف جداً ؛ لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية ، وهو متروك » . وقد سبق تخريجه برقم (٣٨٩٨) .

واعلم أن حديث الترجمة قد حسّن إسناده بعض الأفاضل من المعاصرين المتساهلين ، وأنكر على الذهبي استنكاره إياه ، فرددت عليه في « ظلال الجنة » (١ / ٩٤ ـ ٩٥) بما لا حاجة لإعادته هنا ، وذكرت هناك أن القولَ الراجح في أطفال المشركين أنهم في الجنة ، فضلاً من الله ورحمة . وقد جاء في بعض الأحاديث :

« أطفال المشركين خدم أهل الجنة » . وهو صحيح بطرقه ؛ رغم أنف من أنكره من المعاصرين الذين لا سابغة لهم في هذا العلم ـ والله المستعان ـ ، وهو مخرج في المجلد الثالث من « الصحيحة » (١٤٦٨) .

٥٧٩٣ ـ (يا بَنِي عبدِ المطلبِ ! إني بعثْتُ إليكُم خاصةً ، وإلى الناس عامةً ، وقد رأيتُم من هذه الآيةِ ما قد رأيتُم ، فأيُّكُم يُبايعُنِي على أنْ يكونَ أخي وصَاحِبِي ووَارِثي ؟) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ١٥٩) ، والنسائي في « الخصائص » (١٣)

ـ والسياق له ـ ، وابن جرير في « التاريخ » (٢ / ٣٢١) ، وابن عساكر (١٢ / ٦٧ / ١ ـ ٢) ، والضياء المقدسي في « المختارة » (١ / ١٦٢) عن أبي عوانة عن عثمان ابن المغيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد : أن رجلاً قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين ! لم وَرِثْتَ دون أعمامِك ؟ قال :

جَمَعَ رسولُ الله ﷺ ، أو قال : دعا رسول الله بني عبد المطلب ، فصنع لهم مداً من الطعام ، فأكلوا حتى شبعوا وبقي الطعام كما هو كأنه لم يمس ، ثم دعا بغُمَرٍ ، فشربوا حتى رووا ، وبقي الشراب كأنه لم يمس أو لم يشرب ، فقال : . . . فذكره .

فلم يقم إليه أحد ، فقمتُ إليه ـ وكنت أصغر القوم ـ ، فقال :

« اجلس » . ثم قال ثلاث مرات ، كل ذلك أقوم إليه ، فيقول :

« اجلس » . حتى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي ، ثم قال : فبذلك ورِثْتُ ابنَ عمِّي دون عمِّي .

وليس عند أحمد والضياء ذكر للوراثة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير ربيعة بن ناجد ، قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يكاد يعرف ، وعنه أبو صادق بخبر منكر فيه : علي أخي ووارثي »

يشير إلى هذا الحديث . وصرح في « الكاشف » بأنه لم يرو عنه غير أبي صادق هذا . وقال في « الضعفاء والمتروكين » :

« فيه جهالة » .

وللوراثة شاهد من رواية أبي إسحاق قال : سألت قثم بن العباس : كيف وَرِثَ عليٌّ رسولَ الله ﷺ دونكم ؟ قال : لأنه كان أوَّلَنا به لحوقاً ، وأشدَّنا به لزوقاً .

أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٥) من طريقين عنه . وقال :

« صحيح الإسناد » ، ووافقه الذهبي .

قلت : وهو كما قالا ، إن كان أبو إسحاق - وهو السبيعي - حدث به قبل اختلاطه ، وهو غير ظاهر . والله أعلم .

٥٧٩٤ - (إنَّ قَبْرَ إسماعيلَ في الحِجْرِ) .

ضعيف . عزاه في « الجامع الكبير » (٢٣١٣ - ٦٧٩٩) للحاكم في « الكنى » والديلمي عن عائشة . وعزاه في « الصغير » للحاكم وحده .

وبَيّض له المناوي في « الفيض » ، وجزم في « التيسير » بأن إسناده ضعيف ، ولم يذكر علته ، وكذلك فعل السخاوي في « المقاصد » ، وتبعه مَنْ بعده ؛ كابن الدّيبع في « تمييزه » ، والزرقاني في « مختصره » ، والعجلوني في « كشفه » ، و« تذكرة الموضوعات » للفتني (ص ٢٢٠) .

وهو في « الفردوس » برقم (٤٦٤٦) ، والمجلد الذي فيه حرف القاف من مصورة « مسند الفردوس » غير موجود عندي لنبدي رأينا فيه ؛ فقد يكون إسناده أسوأ مما ذكروا ، وإلى أن نقف عليه فلا بد من التسليم بضعفه . وفوق كل ذي علم عليم .

ومن الغرائب : ما رواه صالح بن الإمام أحمد في « مسائله » (ص ٤٢) قال : حدثني أبي قال : حدثنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان عن عبد الرحمن ابن سابط عن عبد الله بن ضمرة السلولي قال :

ما بين المقام إلى الركن إلى زمزم إلى الحجر قبر تسعة وتسعين نبياً جاؤوا حاجين فقبروا هناك . قال صالح :

« قال أبي : لم أسمع من يحيى بن سليم غير هذا الحديث » .

قلت : وهو موقوف - كما ترى - على السلولي ، وهو تابعي وثقه ابن حبان والعجلي وروى عنه جمع ، فهو مقطوع ؛ لكن يحيى بن سليم صدوق سيىء الحفظ ؛ وإن كان من رجال الشيخين ؛ كما في « تقريب الحافظ » . فهو ضعيف الإسناد مع وقفه .

ثم وقفت على إسناد الحديث في « الكنى والأسماء » لأبي أحمد الحاكم (٥ / ٢) في ترجمة أبي إسماعيل الكوفي من طريق علي بن الجعد : نا أبو إسماعيل الكوفي عن ابن عطاء عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« ابن عطاء ؛ أراه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح الفهري » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » وغيره .

وأبو إسماعيل الكوفي ؛ أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« شيخ لعلي بن الجعد ، لا يعرف ، والخبر غريب » .

يشير إلى هذا ، وأقره الحافظ في « اللسان » .

٥٧٩٥ - (إنَّ فيهم (يعني : قُريشاً) لَخِصَالاً أربعةً : إنهم أصْلَحُ الناسِ عند فِتْنَةٍ ، وأسْرَعُهُمْ إفَاقَةً بعدَ مُصيبةٍ ، وأوشَكُهُم كَرَّةً بعدَ فَرَّةٍ ، وخيرُهم لمسكينٍ ويَتِيمٍ ، وأمنَعُهم مِنْ ظُلْمِ الملُوكِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٢٠٧ - بترقيمي) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٢٩) قال : حدثنا **أحمد بن رشدين** قال : نا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال : ثنا عبد الله بن وهب قال : الليث بن سعد قال : حدثني موسى بن عُلَيّ بن رباح عن أبيه قال : قال المستورد الفهري : سمعت رسول الله ﷺ يقول : - وذكر قريشاً - فقال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الليث إلا ابن وهب ، تفرد به عبد الملك بن شعيب بن الليث » .

قلت : هو ثقة من شيوخ مسلم ، وكذا من فوقه هم من رجاله ، وإنما آفة الحديث شيخ الطبراني أحمد بن رشدين ، وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال ابن عدي : كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء . قلت : فمن أباطيله . . . » ؛ فذكر له حديثاً في فضل الحسن والحسين .

قلت : لكن فوقه واهٍ ؛ كما قال الذهبي نفسه ، وآخر ضعيف ، فلا يصلح تعصيب الجناية بابن رشدين هذا ؛ بخلاف حديث الترجمة ؛ فهو الآفة . ويدلك على ذلك أمور :

أولاً : ما تقدم من تكذيب العلماء له ، وقد يكون الكذب منه عن غير قصد .

ثانياً : ذكر في أول الحديث (خصالاً أربعة) ، فلما ساقها جعلها خمسة ، فهذا

يدل ـ على أحسن الاحتمالات ـ أنه يخلط في حفظه ، فيمكن أن يكون هو السبب الذي حَمَلَ العلماء على تكذيبه ، ومن التأويل القبيح قول المعلقين على « الجامع الكبير » (٦٣١٢ ، ٦٧٩٨) :

« ذكر خمس خصال لا أربع ، ولعله أدخل بعضها في بعض » !

ولو علموا آفة الحديث لما تكلفوا مثل هذا التأويل ، ولَتَذَكَّروا قولَ بعضهم : (هذا الميت ما يستحق هذا العزاء) !

ونحوه : قول الدكتور المعلق على « المعجم الأوسط » (١ / ١٦٥) :

« لم يذكر الهيثمي قوله : « وخيرهم لمسكين ويتيم » وهو المناسب ؛ لأنه بذكرهم (!) تصبح الخصال خمساً لا أربعاً » !

قلت : هذه الجملة ثابتة في الرواية عند الطبراني وأبي نعيم وفي « الجامع الكبير » كما تقدم ، ولو كان الدكتور على علم بهذا الفن الشريف لجعل ما فيه من الاختلاف بين العدد والمعدود دليلاً آخر على ضعف الحديث ، غير ضعف راويه ابن رشدين الذي نقله عن الهيثمي (١٠ / ٢٦) ، ولكن هيهات !! فإن فاقد الشيء لا يعطيه ، ولذلك ؛ فهو للهيثمي أتبع من ظله ! وإن مما يدلك على ذلك : أنه علق على قوله في آخر الحديث : « ظلم الملوك » ، فقال :

« في « مجمع الزوائد » : « المملوك » بدل « الملوك » وهو الأوجه » !

فأقول : كلا ؛ بل الصواب ما في « المجمع » ؛ فإنه كذلك في المصدرين الآخرين اللذين سبق ذكرهما ، ثم هو مطابق لرواية مسلم وغيره الآتية فيما يلي :

ثالثاً : أن ابن رشدين قد خولف في متنه من الإمام مسلم وغيره ؛ فأوقفوه على

عمرو بن العاص رضي الله عنه :

فقال في « صحيحه » (٨ / ١٧٦) : حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث : حدثني عبد الله بن وهب : أخبرني الليث بن سعد : حدثني موسى بن علي عن أبيه قال : قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« تقوم الساعة والروم أكثر الناس » .

فقال له عمرو : أَبْصِرْ ما تقول ! قال : أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ قال : لئن قلت ذلك ؛ إن فيهم لخصالاً أربعاً : إنهم لأحلم الناس عند فتنة ، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة ، وأوشكهم كَرَّة بعد فرة ، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف ، وخامسة حسنة جميلة : وأمنعهم من ظلم الملوك » .

وأخرجه أحمد (٤ / ٢٣٠) من طريق أخرى عن ليث بن سعد به ؛ إلا أنه لم يذكر خصلة الإفاقة ، وقال في الخصلة الأخيرة : « والرابعة حسنة جميلة : وإنهم لأمنع الناس من ظلم الملوك » .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (٨٨٣١) من طريق عبد الله بن صالح : حدثني الليث به . وقال :

« لا يروى عن المستورد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به موسى بن عُلي » .

كذا قال ، ولعله يعني بهذا التمام ، وإلا ؛ فقد أخرجه هو في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٠٩ / ٧٣٦) ، ومسلم أيضاً من طريق عبد الله بن وهب : حدثني أبو شريح : أن عبد الكريم بن الحارث حدثه : أن المستورد القرشي قال : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكر المرفوع ، وفيه : فقال عمرو :

« لئن قلت ذلك ! إنهم لأحلم الناس عند فتنة ، وأجبر (وقال الطبراني :

وأصبر) الناس عند مصيبة ، وخير الناس لمساكينهم ولضعفائهم » .

والمرفوع منه أخرجه الطبراني (٧٣٧) من الوجه الأول من طريق أخرى عن الليث به .

ومن هذا التخريج يتبين أن ابن رشدين أخطأ في أمور :

الأول : رفع الحديث ! وهو موقوف .

الثاني : جعله من رواية المستورد ! وهو من قول عمرو .

الثالث : جعله في قريش ! وهو رضي الله عنه إنما قاله في الروم !

الرابع : أسقط منه قوله : « وخامِسَةٌ حسنة جميلة . . . » ! فجاء الإشكال الذي حكيناه عن المعلقين على « الجامع الكبير » وعلى « المعجم الأوسط» ، ولم يحسنوا الإجابة الصحيحة ؛ لقلة بضاعتهم في هذا العلم الشريف ، فكان ذلك من دواعي هذا التحقيق .

(تنبيه) : قوله : « إفاقة » ؛ هكذا الحديث في « الأوسط » ، وفي « مجمع البحرين » ، و« مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٦) ؛ وهو الصواب . ووقع في « الحلية » لأبي نعيم : « إقامة » ! وهو تحريف ، وكذلك وقع في « الجامع الكبير » من رواية « الحلية » ، فكأنه خطأ وقع فيه من قديم !

٥٧٩٦ - (مَنْ زَوَّجَ كريمَتَهُ مِنْ فَاسِقٍ ؛ فقَدْ قَطَعَ رحِمَهَا)(*) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢ / ٧٣٤) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ /

(*) كتب الشيخ ناصر - رحمه الله - بخطه فوق هذا المتن : «تقدم برقم (٢٠٦٢) ، وفي هذا زيادة» . (الناشر) .

٢٣٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٦٠) بإسناده عن **الحسن بن محمد البلخي** : ثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ » .

وآفته البلخي هذا ؛ قال ابن حبان :

« يروي عن حميد وعوف الأعرابي الأشياء الموضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال ، وهذا شيخ ليس يعرفه إلا الباحث عن هذا الشأن » .

ثم ساق له حديثين ـ هذا أحدهما ـ ، وقال :

« وهذا قول الشعبي ، ورفعه باطل » .

قلت : وأقروه ؛ حتى السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٦٣) ، وتبعه ابن عراق (٢ / ٢٠٠) وغيرهما . وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث منكر ، وإنما يروى هذا عن الشعبي رحمه الله قوله . والحسن ابن محمد ؛ ليس بمعروف ، منكر الحديث عن الثقات » .

قلت : وقد وقفت على إسناد أثر الشعبي في « مسائل الإمام أحمد » لابنه صالح ؛ قال : حدثني أبي قال : حدثنا **علي بن مجاهد الكابلي من أهل الري أبو مجاهد** في سنة ثنتين وثمانين ومئة قال : أخبرنا الخليل بن زرارة عن مطرف عن الشعبي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الكابلي هذا ؛ اتهمه غير واحد بالكذب والوضع ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه » .

قلت : لكن قد تابعه يحيى بن ضريس عن الخليل بن زرارة به .

أخرجه ابن حبان في ترجمة الخليل هذا من كتابه « الثقات » (٨ / ٢٣٠) ، ولم يذكر فيه البخاري وابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً ، وقال ابن معين :

« لا بأس به » . فيمكن أن يصير هذا الأثر بهذه المتابعة حسناً . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد تناقض ابن حبان في الحسن بن محمد البلخي هذا ؛ فإنه أورده في كتابه « الثقات » أيضاً (٨ / ١٦٨) بزيادة (الليثي) في نسبه ، والظاهر أنه هو نفسه لا غيره ، ولذلك ؛ قال الحافظ في « اللسان » :

« وقد غفل ابن حبان فذكره في (الثقات) » !

٥٧٩٧ - (يا كعبَ بنَ عُجْرَةَ ! الصلاةُ قربانٌ ، والصدقةُ برهانٌ ، والصومُ جُنَّةٌ ، والصدقةُ تطفئُ الخطيئةَ كما يَذْهَبُ الجليدُ على الصَّفا) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه ابن حبان (٥٥٤١ - الإحسان) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٢٨٨٦ - بترقيمي) ، وكذا في « الكبير » (١٩ / ١٦٢ / ٣٦١) مختصراً من طريق معتمر بن سليمان قال : سمعت عبد الملك بن أبي جميلة يحدث عن أبي بكر بن بشير عن كعب بن عجرة مرفوعاً به .

وهو الطرف الأخير من حديث له جاء من طرق عن كعب ، يزيد بعضهم على بعض ، وفي بعضها :

« والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار » .

وهو المحفوظ عن كعب وعن جابر أيضاً ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٨٤٥) و « التعليق الرغيب » (٢ / ٢٢) .

وإنما سُقْتُه باللفظ المذكور أعلاه لأبين علته ؛ لأن المنذري عزاه في « الترغيب » لابن حبان في « صحيحه » مصدراً إياه بقوله : « عن » . وساكته عليه ! ولقول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٣٠ ـ ٢٣١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

كذا قال ! وعبد الملك بن أبي جميلة ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، ولم يرو عنه غير المعتمر بن سليمان ، ولذلك ؛ قال الذهبي وغيره :

« مجهول » .

ومثله : شيخه أبو بكر بن بشير ؛ فإنه لم يرو عنه غير عبد الملك هذا .

ثم إن قوله : « الصلاة قربان » ؛ هكذا وقع عند ابن حبان ، ووقع في « المعجمين » : « الصلاة برهان ، والصوم جنة » ؛ ليس فيهما : « والصدقة برهان » ! وما في « المعجمين » خطأ ؛ فإن المحفوظ في « صحيح مسلم » وغيره في حديث أبي مالك الأشعري بلفظ :

« . . . والصلاة نور ، والصدقة برهان . . . » . الحديث ، وهو مخرج في « تخريج مشكلة الفقر » (٥٩) .

وأما جملة : « الصوم جنة » ؛ فهي ثابتة في أحاديث كثيرة صحيحة في « الصحيحين » وغيرهما ، فانظر « الترغيب والترهيب » (٢ / ٥٧) .

٥٧٩٨ - (لا يُؤَذِّنْ لكُم مَنْ يُدْغِمُ الهاءَ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١٦) ، وتمام في « الفوائد » (ق ١٥٨ / ٢) ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ق ٨٥ / ٢) من طريق علي ابن جميل الرقي : حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن حبان :

« هذا خبر باطل موضوع لا شك فيه ؛ علي بن جميل يضع الحديث وضعاً ، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه بحال » . وقال الحاكم :

« هذا حديث منكر ، لا أعرف له أصلاً ، فالله يرحم علي بن جميل ؛ فلقد أحال على شيخ ثقة جليل بحديث منكر لا يقبله القلب » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٨٧) من طريق الدارقطني : حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث : حدثنا علي بن جميل به . وقال ابن أبي داود :

« هذا حديث منكر » . وقال ابن الجوزي :

« قلت : والمتهم به علي بن جميل » .

ثم ذكر مختصر كلام ابن حبان وابن عدي المتقدمين ، وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١١) ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٧٧) وغيره .

٥٧٩٨/م - (عليٌّ بابُ عِلْمِي ، ومُبَيِّنٌ لأُمَّتي ما أُرْسِلْتُ به مِنْ بَعْدِي ، حُبُّهُ إيمانٌ ، وبُغضُهُ نِفاقٌ ، والنظرُ إليه رَأْفَةٌ)(*) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (٢ / ٢٩٩ - زهر الفردوس) عن

(*) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن بخطه : « مضى برقم (٤٩١٣) » . (الناشر) .

محمد بن عبد الله : حدثنا **أحمد بن عبيد الثقفي** : حدثنا **محمد بن علي بن خلف العطار** : حدثنا **موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله ابن جعفر بن أبي طالب** : حدثنا **عبد المهيمن بن العباس** عن أبيه عن جده سهل بن سعد عن أبي ذر مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، فيه علل :

١ ـ عبد المهيمن بن العباس ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ليس بالقوي » .

٢ ـ موسى بن جعفر بن إبراهيم الجعفري ؛ قال العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٥٥) :

« في حديثه نظر » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« تفرد عن مالك بخبر منكر جداً » .

٣ ـ محمد بن علي بن خلف ؛ قال الخطيب في « تاريخه » (٣ / ٥٧) :

« سمعت محمد بن منصور يقول : كان ثقة مأموناً حسن العقل » .

لكن قال ابن عدي في ترجمة حسين الأشقر (٢ / ٧٧٢) ـ وساق له حديثاً منكراً من رواية محمد العطار هذا عنه بسنده ؛ فقال عقبه ـ :

« ومحمد بن علي عنده من هذا الضرب عجائب ، وهو منكر الحديث ، والبلاء فيه ـ عندي ـ من محمد بن علي بن خلف » .

قلت : والأشقر - وإن كان صدوقاً - ؛ فقد كان يغلو في التشيع ويهم في الحديث ؛ كما في « التقريب » ، فتعصيب الجناية به دون الأشقر غير مسلم . والله أعلم .

٤ - ومن دونه ؛ لم أعرفهم .

٥٧٩٩ - (قِيامُ الليلِ فريضَةٌ على حَامِلِ القُرآنِ وإنْ ركعَتَيْنِ) .

موضوع . أخرجه أبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ق ٢٨٥ / ١) من طريق **أبي عبد الله محمد بن الفضل البخاري المذكر** : نا **حاشد بن عبد الله البخاري** : نا أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث منكر ، وفي محمد بن الفضل وحاشد نظر ، ولا يدرى من هما » .

قلت : اتهم به الذهبي محمد بن الفضل هذا ، فقال :

« روى عن حاشد بن عبد الله بإسناد نظيف مرفوع . . . » فذكره .

وقال في ترجمة حاشد :

« معدود في طبقة صاحب « الصحيح » . قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر » .

وتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« لم أر لحاشد بن عبد الله في « تاريخ بخارى » ذكراً ، وإنما فيه حاشد بن إسماعيل ، وهو من أقران البخاري ، واسم جده عيسى .

وأخرج غنجار في « تاريخ بخارى » من طريق العباس بن سورة : سمعت أبا جعفر المسندي يقول :

« حفاظ بلدنا ثلاثة : محمد بن إسماعيل ، وحاشد بن إسماعيل ، ويحيى ابن سهل » .

ومات حاشد في سنة إحدى أو اثنتين ومئتين يرحمه الله تعالى .

قلت : حاشد بن إسماعيل ؛ أورده الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ، ووصفه بأنه :

« محدث الشاش أحد أئمة الأثر ، وله رحلة واسعة . . . » .

ثم ذكر من روى عنه من الحفاظ .

قلت : فمثله لا يخفى على أبي أحمد الحاكم ، فالظاهر أنه غير حاشد بن عبد الله الذي في هذا الحديث ، أو أن محمد بن الفضل وهم في تسمية أبيه (عبد الله) أو أنه فعل ذلك عمداً تدليساً !

وبالجملة : فالحديث موضوع ؛ كما قال الذهبي ووافقه العسقلاني ، وقد كنت حكمت بوضعه في « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » قبل الوقوف على إسناده ؛ فإن السيوطي عزاه في « الزيادة » للديلمي في « مسند الفردوس » ، والمجلد الذي فيه حرف القاف منه ليس عندي ، فاكتفيت يومئذٍ بقولي تحته :

« موضوع متناً » .

فالحمد لله أن وافق حكم الحافظين الجليلين : الذهبي والعسقلاني رحمهما الله تعالى .

٥٨٠٠ - (اللهمَّ ! باركْ لنا في شَامِنَا ويَمَنِنَا . فقالَ رَجُلٌ : وفي مَشْرِقِنَا يا رسولَ اللهِ ! قال : مِنْ هُناكَ يطلعُ قَرْنُ الشيطانِ ، وبها تسعةُ أعشارِ الشَّرِّ) .

منكر بزيادة (الأعشار) . أخرجه الروياني في « مسنده » (ق ٢٤٩ / ١) : نا أبو إسحاق إبراهيم بن منقذ : حدثني المقرئ أبو عبد الرحمن عن سعيد بن أبي أيوب : حدثني عثمان بن عطاء عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن عطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - ؛ ضعيف ، وأظن أنه منقطع بينه وبين نافع ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عن نافع ، وإنما هي لأبيه عنه ، وقد تقدمت له رواية في « الروياني » (٢٤٧ / ٢) عن أبيه عن عبد الله بن عمر ، وكأنه سقط من بينهما نافع . والله أعلم .

والحديث ؛ قد صح دون هذه الزيادة من طريق أخرى عن نافع به .

أخرجه البخاري والطبراني في « الكبير » (١٢ / ٣٨٤ / ١٣٤٢٢) .

وأخرجه أبو نعيم وغيره من طريق أخرى عن ابن عمر ، وهو مخرج في « تخريج فضائل الشام » (الحديث الثامن) .

ثم تبين لي أن (عثمان) محرف في « مسند الروياني » من (**عبد الرحمن**) فقد أخرج الحديث الإمام أحمد (٢ / ٩٠) ، وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (١ / ١٢٥) عن أبي عبد الرحمن بإسناده ، وفيه : (عبد الرحمن بن عطاء) ، وهذا هو الصواب ؛ فقد جاء في ترجمته من « التهذيب » أنه روى عن نافع وعنه سعيد بن أيوب .

ويظهر أن التحريف المشار إليه قديم ؛ فإنه كذلك رواه ابن عساكر أيضاً من طريق الروياني ، فلعل الخطأ من شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن منقذ ؛ فإني لم أعرفه .

وعبد الرحمن بن عطاء : هو ابن كعب ؛ قال ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٧١) :

« مصري ، أصله من المدينة ، يعتبر حديثه إذا روى عن غير عبد الكريم بن أمية » . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« شيخ مديني » .

ففي كلامهما إشارة قوية إلى أنه يستشهد به ، ولا يحتج به ، وقد فرقا بين هذا وبين عبد الرحمن القرشي الراوي عن محمد بن جابر بن عبد الله خلافاً للبخاري والنسائي وابن سعد ؛ كما في « التهذيب » ؛ لكنه قرن معهم ابن حبان ! وهذا وهم منه ؛ فإنه ذكر الثاني في مكان آخر من « ثقاته » (٧ / ٨٠) .

ثم إن الحديث الصحيح ؛ أخرجه ابن عساكر (١ / ١١٩ - ١٢٨) من طرق عن نافع به ؛ دون الزيادة ، وكذلك غير نافع عن ابن عمر ، وغير هذا عن النبي ﷺ ، فهي زيادة منكرة ؛ بل باطلة .

ومثلها زيادة (مصر) في رواية ابن عساكر (١ / ١٢٤) بلفظ :

« فقال رجل : يا رسول الله ! العراق ومصر ؟ فقال : هناك ينبت قرن الشيطان ، وثم الزلازل والفتن » .

وفي إسناده محمد بن يزيد بن سنان عن يزيد أبيه . وكلاهما ضعيف .

٥٨٠١ - (تحريكُ الإصْبَعِ في الصَّلاةِ مذْعرَةٌ للشيطانِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الروياني في « مسنده » (ق ٢٤٩ / ٢) ، والبيهقي في « سننه » (٢ / ١٣٢) ، والخطيب في « تلخيص المتشابه » (٢٨١) من طريق **محمد بن عمر الواقدي** : نا كثير بن زيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال البيهقي :

« تفرد به الواقدي ، وليس بالقوي » .

قلت : هو أسوأ مما قال ؛ فإنه متروك متهم ، وقد خولف في متنه ؛ **فقال الإمام** أحمد (٢ / ١١٩) : ثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري : **ثنا كثير بن زيد** به . بلفظ :

كان عبد الله بن عمر إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ، وأشار بإصبعه ، وأتبعها بصره ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ :

« لهي أشد على الشيطان من الحديد » . يعني : السبابة .

وأخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٢٧٢ / ٥٦٣ - الكشف) ، وأبو جعفر البختري في « الأمالي » (ق ٦٠ / ١) ، والطبراني في « الدعاء » (ص ٧٣ / ١) ، والمقدسي في « السنن » (ق ١٢ / ٢) . وقال البزار :

« تفرد به كثير بن زيد » .

قلت : وهو مختلف فيه ، وقال الهيثمي (٢ / ١٤٠) :

« وثقه ابن حبان ، وضعفه غيره » .

قلت : واقتصاره على ذكر توثيق ابن حبان قد يشعر أنه لم يوثقه من هو أعلى طبقة وأرضى علماً ! وليس كذلك ؛ فقد وثقه ابن معين في رواية ، وابن عمار الموصلي ، وقال أحمد : ما أرى به بأساً . وضعفه آخرون . فهو حسن الحديث إذا لم يخالف .

هذا ؛ وقال البيهقي عقب حديث الترجمة :

« ورُوِّينا عن مجاهد أنه قال : تحريك الرجل إصبعه في الجلوس في الصلاة مقمعة للشيطان » .

فلعل هذا أصل الحديث ، أخطأ الواقدي فرفعه ، إن لم يتعمده . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والتحريك ثابت في حديث وائل بن حُجْرٍ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ في « السنن » و« صحيح ابن خزيمة » و« ابن حبان » وغيرهما ، وهو مخرج في « صفة الصلاة » وغيره بلفظ :

« فرأيتُهُ يحرِّكُها يدعو بها » .

وأما قول البيهقي :

ويحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة فيها ، لا تكرير تحريكها ، فيكون موافقاً لرواية ابن الزبير . والله تعالى أعلم » .

قلت : هذا الاحتمال غير متبادر ، وحديث ابن الزبير :

« . . . لا يحركها » ؛ منكر ، أو شاذ ـ على الأقل ـ ، كما هو مبين في غير موضع .

٥٨٠٢ - (يا شَيبُ ! امحُ كُلَّ صُورَةٍ فيها إلا ما تحتَ يدي ، فَرَفَعَ يدَهُ عن عيسى وأُمِّهِ) .

منكر . أخرجه الروياني في « مسنده » (ق ٢٦٦ / ١) من طريق ابن جريج قال : أخبرني بعض الحجبة عن نافع بن عبد الله عن شيبة بن عثمان قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ نافع بن عبد الله ؛ أظنه نافع بن هرمز المترجم في « اللسان » ترجمة سيئة ؛ فقد قال :

« نافع بن عبد الله ، أو ابن عبد الواحد ؛ هو نافع بن هرمز ، يأتي » .

ثم ترجمه هناك ، ومما جاء فيها :

« ضعفه أحمد وجماعة ، وكذبه ابن معين مرة ، وقال أبو حاتم : متروك ذاهب الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة » .

ثم ساق له تبعاً لأصله أحاديث مما أنكر عليه ، ثم قال :

« وسماه ابن عدي في رواية : نافع بن عبد الله ، وقال ابن عدي : الضَّعْفُ على رواياته بيِّن » .

وهذه الرواية متنها غير هذا ، وهو الآتي بعده .

ثم إن الراوي عنه : الحجبي ، لم يسم ؛ فهو مجهول .

٥٨٠٣ - (لو أَذِنَ اللهُ للسماواتِ والأرضِ أَنْ يتكلَّمَا ؛ لَبَشَّرَتَا صَائمي رمضَانَ بالجنةِ) .

موضوع . ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الخطيب في « المتفق »

عن أبي هدبة عن أنس .

قلت : وسكت عنه ! فأساء ؛ لأن أبا هدبة مشهور بأنه كذاب وضاع ، وبخاصة أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات من ثلاثة طرق ـ هذه أولها ـ ، وقال :

« هذا حديث لا يصح ، والمتهم به إبراهيم بن هدبة ، قال ابن عدي : حدث عن أنس بالبواطيل . وقال ابن حبان : دجال من الدجالين ، يضع على أنس . . . » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٠٣) ، وقال :

« ابن هدبة كذاب » .

والطريق الثاني : عن عبد السلام بن عبد الله المذحجي : حدثنا أبو عمرو عن أنس به .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٦٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي . وقال العقيلي ـ وأقره ابن الجوزي ـ :

« إسناد مجهول ، [وحديث] غير محفوظ » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« عبد السلام ؛ لا يدرى من هو ، ولا شيخه » .

وسقطت هذه الترجمة من « اللسان » ، وليس لها ذكر في « التهذيب » .

وأما الطريق الثالث : فهو من رواية نافع بن عبد الله عن أنس به .

أخرجه ابن عدي في ترجمة نافع السلمي أبي هرمز (٧ / ٢٥١٣) بسند صحيح عنه . فهو آفته ، وقد عرفت أنه متروك متهم من الحديث الذي قبله ، وقال ابن الجوزي ـ ووافقه السيوطي ـ :

« والظاهر أنه سرقه من إبراهيم » .

٥٨٠٤ - (يقُولُ اللهُ عزَّ وجلَّ : يا ابنَ آدمَ ! فَرِّغْ مِنْ كَنْزِكَ عندِي ، ولا حَرقَ ولا غَرقَ ولا سَرقَ ، أُوَفِّيكَهُ أحوجَ ما تكونُ إليه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢٢ - باب ق ١٥١ / ٢) بالسند الصحيح عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ يروي ذلك عن ربه عز وجل أنه يقول : . . . فذكره ، وقال :

« هذا مرسل » .

قلت : والمراسل ضعيف عند المحدثين ، وبخاصة مرسل الحسن البصري ؛ فقد قال بعض الأئمة :

« مراسيل الحسن البصري كالريح » .

وهذا الحديث كأنه أصل ما اشتهر عند العامة في سوريا من قولهم :

(المال الحلال لا بِانْحِرقْ ولا بِانْسِرِقْ !) .

وهو على إطلاقه منكر ؛ مخالف لقوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بشيءٍ من الخَوْفِ والجوعِ ونَقْصٍ منَ الأموالِ والأنْفُسِ والثمراتِ . . . ﴾ الآية .

٥٨٠٥ - (تَحِلُّ الصَّـدَقَـةُ مِنْ ثلاثٍ : مِنَ الإمـامِ الجـامعِ ، ومِنْ ذي الرَّحِمِ لِرَحِمِهِ ، ومِنَ التاجِرِ المُكْنِزِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢٢ - باب ق ١٨٢ / ٢) من طريق يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن أبي عثمان عن ثوبان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته يزيد بن ربيعة ، وهو الرحبي ؛ وهو متروك شديد الضعف ؛ كما تقدم بيانه تحت أحاديثه المتقدمة برقم (٣١٠ ، ١٠٨٣ ، ١١٨٧ ، ١٣٨٤) .

والحديث ؛ مما بَيَّضَ له السيوطي في « الجامع الكبير » (٩٦ - ١٢٤٢٤) ! وتبعته اللجنة القائمة على طبعه !

٥٨٠٦ - (تَحَفَّظُوا مِنَ الأرض ؛ فإنَّها أُمُّكُمْ ، وإنهُ ليسَ أَحَدٌ عَامِلٌ عليها خَيراً أو شراً إلا وهي مُخْبِرَة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٦١ / ٤٥٩٦) من طريق **ابن لهيعة** : حدثني الحارث بن يزيد : أنه سمع **ربيعة الجرشي** يقول : إن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ابن لهيعة ؛ لسوء حفظه .

والأخرى : ربيعة الجرشي - وهو ابن عمرو . ويقال : ابن الغاز - ؛ مختلف في صحبته ، وثقه الدارقطني وغيره .

وهذا ؛ والشطر الأول منه منكر عندي ، ولعله من حفظ ابن لهيعة ؛ فإنه مخالف لحديث سلمان مرفوعاً بلفظ :

« تمسحوا بالأرض ؛ فإنها بكم برة » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (١٧٩٧) .

والشطر الثاني منه كأنه مقتبس من قوله تعالى : ﴿ **إذا زلزلت الأرض زلزالها . وأخرجت الأرض أثقالها . وقال الإنسان ما لها . يومئذ تحدث أخبارها . بأن ربك أوحى لها** ﴾ ، وانظر الحديث المتقدم (٤٨٣٤) .

٥٨٠٧ - (مَنْ سُئِلَ باللهِ فَأَعْطَى ؛ كُتِبَ له سبعُونَ حَسَنَةً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢٢ - باب / ١٨٦ / ٢) من طريق **محمد بن مسلم الطائفي** عن إبراهيم بن ميسرة عن يعقوب بن عاصم عن عبد الله بن عمرو - قال : ولا أعلم إلا أنه رفعه - : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ إلا أن الطائفي قال فيه الذهبي في « الكاشف » :

« فيه لين ، وقد وثِّق له في (م) حديث واحد » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، يخطىء من حفظه » .

وذكر أيضاً أنه من رجال مسلم ، فأوهم أنه احتج به ! وليس كذلك ؛ فقد ذكر في أصله « تهذيب التهذيب » أنه ليس له في (م) إلا حديث واحد متابعة . وكذلك ذكر الذهبي في « الميزان » ، وهذا مما ينبغي أن يقيد به كلامه المتقدم في « الكاشف » !

وأما قول الحافظ في يعقوب بن عاصم هذا - وهو الثقفي - :

« مقبول » !

فهو مرفوض منه ؛ لأنه تقصير في حقه ؛ فإنه مع إخراج مسلم له ، وتوثيق ابن

حبان إياه ؛ روى عنه جماعة من الثقات ، فمثله لا ينبغي التوقف في توثيقه ، ولذا ؛ قال الذهبي في « الكاشف » فيه :

« ثقة » .

وهو من الأمثلة الكثيرة التي ذكرت بعضها - في الرد على بعض من ضعف حديث العجن من المعاصرين - : أن من روى عنه جمع من الثقات ، فَمَحلّهُ الصدق ؛ حتى يتبين أن فيما رواه نكارة ، ولو لم يوثقه ابن حبان ، ذكرت هناك عشرة أمثلة كشواهد لهذا ، فليراجعها من شاء في « تمام المنة » ؛ فإنها مسألة هامة قد لا يجدها القراء في مكان آخر .

(تنبيه) : وقع في متن « الجامع الصغير » (هب - عن ابن عمر) . وفي شرحه « فيض القدير » : (ابن عمرو) ، وكذا في « الجامع الكبير » ، وهو الصواب الموافق لما في « الشعب » .

ثم إن المناوي أعله في « فيضه » بالطائفي ، وأما في « تيسيره » ؛ فقال :

« . . . بإسناد صحيح » !

وهذا من أوهامه الكثيرة ، وقد سبق التنبيه على جملة كبيرة منها .

٥٨٠٨ - (ما اسْتَوْدَعَ اللهُ عبداً عقلاً ؛ إلا اسْتَنْقَذَهُ بِهِ يوماً ما) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٨٠) ، والديلمي في « مسنده » (٣ / ٣٣ / ١) من طريق **أبي حذيفة أحمد بن إسماعيل السهمي** : ثنا حاتم بن إسماعيل عن **سلمة بن وردان** عن أنس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« لا أعرف يرويه غير أبي حذافة هذا ، وحدث عن مالك وغيره بالبواطيل » .

قلت : له طريق أخرى عند الديلمي بسنده عن إبراهيم بن أحمد المقرئ : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل المدني عن سلمة به ؛ إلا أنه قال :

« علماً » مكان : « عقلاً » .

قلت : وإسحاق هذا ؛ لم أعرفه ، وإبراهيم بن إسماعيل المدني ؛ اثنان :

أحدهما : أبو إسماعيل المدني .

والآخر : أبو إسحاق المدني . وكلاهما ضعيف ، ولعل الأقرب هذا الآخر ؛ لتكنيه باسم إسحاق الراوي عنه ، والله أعلم .

ثم إن مدار الطريقين على سلمة بن وردان ، وهو ضعيف .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الكامل » بلفظ :

« ما استودع الله عبدٌ خلقاً . . . » !

فهذا مثال آخر من تحقيقات اللجنة المختصة ! وانظر الحديث الذي قبله .

٥٨٠٩ - (فَضْلُ ثيابِكَ على الأَدِيم صَدَقَةٌ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٧٩) من طريق أحمد بن محمد بن أيوب : ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« هذا حديث منكر ، لا يرويه غير أحمد بن محمد بن أيوب وحدث عن أبي

بكر بن عياش بالمناكير » وهو مع هذا صالح الحديث ليس بمتروك » . وكذا قال أبو حاتم لما قيل فيه : ثقة هو ؟ قال :

« روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكرة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، كانت فيه غفلة ، لم يدفع بحجة . قاله أحمد » .

قلت : فالظاهر أن المناكير التي أشار إليها ابن عدي إنما هي من غفلته ، وليست من كذبه ، وإن كان بعضهم رماه به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الكامل » بلفظ[1] :

« فضل بيانك عن الأرحم غنم صدقة » .

وهذا كما يرى القراء كلام لا يمكن أن يفهم أحد منه شيئاً ، ومع ذلك لا يخجل الناشر من أن يغرر القراء ويوهمهم أن لديه لجنة من المحققين وتحت إشرافه ! وهذا مثال واحد من مئات الأمثلة تضحك منها الثكلى ، فيطبع على الوجه الأول من كل مجلد :

« تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المختصين بإشراف الناشر » !

ما شاء الله ! ـ وإنا لله وإنا إليه راجعون ـ على هذه الحالة التي وصل إليها بعض الناشرين من الجشع والطمع على جمع المال من أي سبيل مشروع أو غير مشروع ! وصدق رسول الله ﷺ إذ قال :

« يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجلُ مِنْ أين أصاب المال ؛ من حلال أو حرام » .

---

(١) واللفظ المذكور أعلاه نقلته من « الميزان » .

رواه البخاري وغيره .

٥٨١٠ - (إنَّ كَثْرَةَ الأكْلِ شُؤْمٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٤٣ - ٢٤٤) في ترجمة إبراهيم بن هراسة أبي إسحاق الشيباني ؛ من طريق علي بن الجعد : ثنا **أبو إسحاق** - أظنه قال : **الشيباني** - عن يعقوب بن محمد بن طحلاء عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة :

أن رسول الله ﷺ أراد أن يشتري غلاماً ، فألقى بين يديه تمراً ، فأكل الغلام وأكثر ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . فأمر بردِّه .

ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (ق ١٦١ / ١) ، وقال تبعاً لابن عدي :

« وأبو إسحاق الشيباني هذا هو إبراهيم بن هراسة ، كناه علي بن الجعد ؛ لضعفه ، ولئلا يعرف ! ولا أعلم يرويه غيره ، وقد ضعفه الناس ، والضعف على رواياته بيِّن » .

قلت : وهو متروك الحديث ؛ كما قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٤٣) عن أبيه ، وكذبه بعضهم . فقول السيوطي في « الجامع الكبير » (٢٣٣٩ - ٦٨٢٥) بعد أن عزاه للبيهقي فقط :

« وضعف » .

تقصير حكماً وتخريجاً ، كما هو ظاهر .

٥٨١١ - (السُّجُودُ على سَبْع : الجَبْهَةِ والعَيْنَيْنِ والكَفَّيْنِ والرُّكْبَتَيْنِ وصُدُورِ القَدَمَيْنِ ، فَمَنْ لم يُمَكِّنْ شيئاً منه مِنَ الأرضِ ؛ أَحْرَقَهُ اللهُ بالنَّارِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٦٦) من طريق إبراهيم ابن نافع : ثنا عمر بن موسى بن وجيه عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

أورده في ترجمة إبراهيم بن نافع أبي إسحاق الجلاب ، وقال فيه :

« منكر الحديث عن الثقات وعن الضعفاء » .

قلت : وشيخه عمر بن موسى ؛ هو ممن يضع ؛ كما قال ابن عدي وغيره ، فهو الآفة .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للدارقطني في « الأفراد » عن ابن عمر . وبيض له المناوي في « شرحيه » !!

٥٨١٢ - (نهى عن قَتْلِ الخفّاشِ والخطّافِ ؛ لأنهُمَا كانا يُطْفِئانِ النارَ عَنْ بيتِ المقْدِسِ حين أُحْرِقَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢ / ٧٨٦) من طريق حمزة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« حمزة بن أبي حمزة النصيبي ؛ يضع الحديث » .

وذكر نحوه ابن حبان والبيهقي ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث المتقدم برقم (٦١) .

وقد روي مختصراً مرسلاً بلفظ :

« نهى عن قتل الخطاطيف » .

وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٢٤٩١) ؛ دون حديث حمزة هذا ، وقد أشار إليه البيهقي ؛ كما كنت نقلته عنه هناك ، وقال فيه :

« كان يُرمى بالوضع » .

ولم أكن قد وقفت على لفظه وإسناده ، فلما وقفت عليه بادرت إلى إخراجه . والله الموفق .

٥٨١٣ - (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ، فلَمْ يَكُنْ بينَ يَدَيْهِ ما يَسْتُرُهُ ؛ فَلْيَخُطَّ خَطاً ، ولا يضرُّه ما مَرَّ بينَ يدَيهِ) .

ضعيف(*) . أخرجه أبو داود والطيالسي في « مسنده » (٢٥٩٢) : حدثنا همام عن أيوب بن موسى عن ابن عم لهم كان يكثر أن يحدثهم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته ابن العم هذا ؛ فإنه لم يسم ، فهو مجهول العين .

وأيوب بن موسى ؛ إن كان هو الغافقي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، فهو ثقة عند ابن معين وابن حبان ، وروى عنه جماعة من الثقات ، ومع ذلك ؛ بيض له الذهبي في « الكاشف » ، وقال الحافظ في « التقريب » :

(*) وانظر تضعيف الشيخ - رحمه الله - له أيضاً في كتابه : « تمام المنة » (ص ٣٠٠ - ٣٠١) . (الناشر) .

« مستور » .

وإن كان غيره ؛ فلم أعرفه .

وهمام : هو ابن يحيى البصري ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

والخلاصة : أن علة هذا الإسناد شيخ أيوب الذي لم يسم ، وقد سماه إسماعيل بن أمية في روايته عن **أبي عمرو بن محمد بن حريث** : أنه سمع جده **حريثاً** يحدث عن أبي هريرة به .

أخرجه أبو داود وغيره . وقد اضطرب الرواة على إسماعيل هذا في إسناده اضطراباً شديداً على وجوه شرحتها في « ضعيف أبي داود » (١٠٧ ـ ١٠٨) ، ولذلك ؛ ضعفه جمعٌ من الأئمة وغيرهم ؛ بل قال الإمام مالك :

« الخط باطل » .

فلا نعيد الكلام هنا ، والشاهد منه أن حريثاً هذا مجهول ، وكذلك حفيده أبو عمرو ؛ كما في « التقريب » للحافظ ، فالعجب منه كيف تغاضى عن هذه العلة الواضحة فحسّن الحديث في « بلوغ المرام » قائلاً :

« وصححه ابن حبان ، ولم يصب من زعم أنه مضطرب ، بل هو حسن » !

وأقول : أنى له الحسن وفيه المجهولان باعترافه ! هذا لو سلمنا بأنه غير مضطرب ، وقد أعله به شيخه الحافظ العراقي ، ومن قبله ابن الصلاح وغيرهما ؛ كما تراه مبيناً في المصدر المذكور آنفاً . وقد شرح الحافظ وجهة نظره في نفي الاضطراب في كتابه « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٧٧٢ ـ ٧٧٤) بما لا فائدة كبرى من نقله ومناقشته ؛ لكن المهم منه قوله :

« (تنبيه) : قول ابن عيينة لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ، ولم يجئ إلا من هذا الوجه » ؛ فيه نظر ؛ فقد رواه الطبراني من طريق أبي موسى الأشعري ، وفي إسناده أبو هارون العبدي ، وهو ضعيف » !

قلت : وهذا منه عجب أيضاً من ناحيتين :

الأولى : أنه ألان القول في العبدي هذا ، واسمه عمارة بن جوين ـ ، وهو أسوأ مما ذكر ؛ فقد قال فيه في « التقريب » :

« مشهور بكنيته ، متروك ، ومنهم من كذبه » .

والأخرى : أنه يعلم أن من شرط الشاهد أن لا يشتد ضعفه ، وهذا مفقود هنا كما ترى .

على أنه قد روى معمر عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال :

« كنا نستتر بالسهم والحجر في الصلاة ، أو قال : كان أحدنا يستتر بالسهم والحجر في الصلاة » .

وروى جعفر بن سليمان عنه قال :

قلت لأبي سعيد الخدري : ما يستر المصلي ؟ قال : مثل مؤخرة الرحل ، والحجر يجزئ ذلك ، والسهم تغرزه بين يديك » .

أخرجهما عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ١٣ ـ ١٤) . ثم قال الحافظ :

« ثم وجدت له شاهداً آخر ـ وإن كان موقوفاً ـ أخرجه مسدد في « مسنده الكبير » قال : ثنا هُشَيْم : ثنا خالد الحذاء عن إياس بن معاوية عن سعيد بن جبير قال :

« إذا كان الرجل يصلي في فضاء ؛ فليركز بين يديه شيئاً ؛ فإن لم يكن معه شيء ؛ فليخط خطاً في الأرض » .

« رجاله ثقات » .

قلت : فيه أولاً : الصواب بأن يقال فيه : « مقطوع » ؛ لأنه موقوف على التابعي ؛ كما هو معروف في علم المصطلح .

وثانياً : هو أن يكون علة في الحديث أقرب من أن يكون شاهداً له ؛ لأنه لو كان موقوفاً على صحابي الحديث ؛ لكان علة ظاهرة فيه ، فكيف به وهو مقطوع ؟! فتأمل .

على أنه قد روي عن أبي هريرة موقوفاً كوجه من وجوه الاضطراب فيه ؛ ولكنه وجه مرجوح ، كما بينته هناك .

ثم قال الحافظ :

« ولهذا صحح الحديث ابن حبان والحاكم وغيرهما » .

قلت : تساهلهما في التصحيح والتوثيق مما لا يخفى على طلاب هذا العلم ؛ فضلاً عن الحافظ ! هذا إذا لم يكن هناك علة ظاهرة تدفع التصحيح ، فكيف بها وهي قائمة باعتراف الحافظ كما سبق؟! على أن عزوه للحاكم فيه نظر ؛ فإننا لم نره في « مستدركه » ـ وهو المقصود عند إطلاق العزو إليه ـ بعد مزيد البحث عنه فيه ، ولا جاء ذكره في فهرسته الذي وضعه المعاصرون .

ثم قال الحافظ :

« وذلك مقتضٍ لثبوت عدالته عند من صححه ، فما يضره مع ذلك أن لا

ينضبط اسمه إذا عرفت ذاته . والله تعالى أعلم » .

أقول : الشطر الأول من هذا الكلام مسلَّم لا غبار عليه ، ولكن ذلك مما لا ينفق في النقاش العلمي القائم على قواعد علم الحديث ؛ لما سبق بيانه آنفاً من تساهل ابن حبان والحاكم .

وأما الشطر الثاني منه ؛ فجوابنا عليه :

نعم ؛ لا يضر ذلك إذا عرفت ذاته ؛ ولكنها فرضية تخالف واقع الراوي ؛ بل الراويين ؛ فإنهما مجهولان حتى عند الحافظ كما تقدم .

فسامحه الله ! لقد كان بحثه حول هذا الحديث على خلاف ما نعهده منه من العلم والتحقيق ، حتى لكأنه ابن حجر آخر !

وجاء من بعده الشيخ الغماري : أحمد ، فأخرجه في كتابه : « الهداية في تخريج أحاديث البداية » (٢ / ٣٩٢ ـ ٣٩٣) تخريجاً مختصراً جداً ، يُحْسِنُ كثيرٌ من الطلبة خيراً منه ، وقال عقبه مغتراً بتحسين الحافظ له :

« وصححه ابن حبان وغيره ، وحسنه الحافظ ، وضعفه بعض المتقدمين ؛ لصورة الاضطراب الواقع في إسناده ؛ لكنه عند الطيالسي من وجه آخر .

والحديث صحيح كما قال ابن حبان » !

كذا قال ! وأظن أنه ـ كغيره ـ لم يعط لهذا البحث حقه من المراجعة والتحقيق ، وإلا ؛ لما خفي عليه ـ على الأقل ـ الجهالة التي في سند ابن حبان ، ومن قرنهم معه ، وتشبثه بالوجه الآخر عند الطيالسي لا يفيده شيئاً ؛ لجهالة تابعيه ، الذي يمكن أن يكون هو عين حريث الذي في طريق الآخرين كما تقدم .

وإن فرض أنه غيره ؛ فلا يقوي أحدهما الآخر ؛ لاحتمال أن تعود روايتهما إلى أحدهما ، أعني : أن يكون أحدهما رواه عن الآخر .

فاغتنم هذا التحقيق ؛ فإنك قد لا تراه في مكان آخر ، والله تعالى هو الموفق .

٥٨١٤ - (صَلَّى في فَضَاءٍ لَيسَ بينَ يدَيْهِ شَيءٌ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٢٢٤) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٢٧٨) ، وأبو يعلى (٢٦٠١) ، والبيهقي في « سننه » (٢ / ٢٧٣) من طريق أبي معاوية عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن يحيى الجزار عن ابن عباس رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ صلى . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٦٣) :

« رواه أحمد وأبو يعلى ، وفيه الحجاج بن أرطاة ، وفيه ضعف » .

وفاته أنه رواه الطبراني أيضاً ؛ أخرجه في « الكبير » (١٢ / ١٤٩ / ١٢٧٢٨) من طريق أبي شهاب عن الحجاج به .

وابن أرطاة ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ والتدليس » .

وقد تابعه شعبة بن الحجاج ؛ لكنه خالفه في إسناده ومتنه ؛ فقال الطيالسي في « مسنده » (٢٧٦٢) : حدثنا شعبة عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن صهيب - قلت : مَنْ صهيب ؟ قال : رجل من أهل البصرة - عن ابن عباس :

أنه كان على حمار هو وغلام من بني هاشم ، فمر بين يدي النبي ﷺ وهو

يصلي ، فلم ينصرف لذلك » .

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد والنسائي والطحاوي ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧١٠) ، وبينت هناك أنه صحيح الإسناد ، وأن لشعبة فيه شيخاً آخر يرويه عن عمرو بن مرة عن يحيى الجزار قال : قال ابن عباس . . . فذكره نحوه لم يذكر صهيباً في إسناده ، وأزيد هنا فأقول :

وهكذا رواه علي بن الجعد في « حديثه » (١ / ٢٨٨ / ٩٢) ، ومن طريقه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ٣١١ / ٢٤٢٣) ؛ إلا أنه زاد في آخره :

« قال رجل لشعبة : كان بين يديه عَنَزَة ؟ قال : لا » .

ولم يذكر فيه أبو يعلى : « لشعبه » .

قلت : وفي ثبوت هذه الزيادة عن شعبة نظر ؛ بل هي شاذة ؛ لتفرد ابن الجعد بها دون الطرق المشار إليها آنفاً عن شعبة .

ومثلها : رواية سليمان بن حرب عن شعبة بإسناده الصحيح المذكور آنفاً ؛ بل رواه كذلك علي بن الجعد نفسه في مكان آخر من « حديثه » (١ / ٣١٤ / ١٦٣) : أخبرنا به . موصولاً بذكر صهيب فيه ؛ دون الزيادة .

ولعل أصل هذه الزيادة ما رواه منصور بن المعتمر عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن أبي الصهباء ـ وهو صهيب المتقدم ـ . . . فذكر الحديث بلفظ :

« يصلي بالناس في أرض خلاء » .

أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحيهما » ، وغيرهما ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » أيضاً ، وليس عنده هذا اللفظ ، وليس فيه نفي السترة والعنزة

كما هو ظاهر ، وإنما فيه نفي البنيان والجدران ، فهو مثل رواية البخاري بلفظ :

« يصلي بمنى إلى غير جدار » .

ويأتي قريباً إن شاء الله بيان ما فيها .

فتوهم بعض الرواة أن ذلك يعني أنه صلى إلى غير سترة ، كما هو ظاهر حديث الترجمة ، وليس صريحاً ، وقد روى مصرحاً به في بعض الطرق ، والعجيب حقاً أن البيهقي عقب الحديث حديث الترجمة :

« وله شاهد بإسناد أصح من هذا عن الفضل بن عباس ، وسيرد بعد هذا إن شاء الله تعالى » .

ثم رواه (٢ / ٢٧٨) من طريق أبي داود بسنده عن **عباس بن عبيد الله بن عباس عن الفضل** نحوه بلفظ :

« فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة ، وحمارة لنا وكليبة تعبثان بين يديه ، فما بالى ذلك » .

ووجه التعجب أن عباساً هذا لم يلق عمه الفضل ؛ كما قال ابن حزم في « المحلى » (٤ / ١٣) ووافقه الحافظ ، ولذلك ؛ خرجته في « ضعيف أبي داود » (١١٤) .

واقتصر المعلق على « شرح السنة » (٢ / ٤٦١) على إعلاله بجهالة العباس فقط ، وهو تقصير ظاهر !

وأعجب من ذلك أن الشيخ أحمد الغماري في « تخريجه أحاديث بداية المجتهد » (٢ / ٣٩٣) سكت عنه أولاً ، وعزاه لأحمد والنسائي ثانياً ، وليس

عندهما موضع الشاهد منه وهو الذي أورده ابن رشد بقوله :

« وقد روي أنه صلى لغير سترة » !

وشايعه على ذلك المحققان اللذان أشرفا على تخريج الكتاب ببيان أماكن الأحاديث في المصادر التي عزاها الغماري إليها !

ولقد كان الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم أقرب إلى الصواب في تخريجه إياه في كتابه : « طريق الرشد » ؛ فإنه عزاه فيه (ص ٨٨) لأبي داود وحده ؛ ولكنه أخطأ في قوله :

« وللنسائي نحوه ، وكذا عبد الرزاق في « مصنفه » ، والطحاوي في « معاني الآثار » ، ولا يخلو سنده من مقال » !

قلت : رواية النسائي إسنادها صحيح من رواية صهيب كما تقدم ؛ ولكن ليس فيها موضع الشاهد كما تقدم وكذلك رواية الطحاوي ، فقوله : « نحوه » ؛ لا يفيده شيئاً لأنه يعني في اصطلاح المحدثين : مثله في المعنى ، وليس في اللفظ . وهو ليس مثله في المعنى وأما رواية عبد الرزاق ؛ ففيها موضع الشاهد ؛ لكن ليس فيها عباس بن عبيد الله ، فزاد انقطاعاً على انقطاع !

ومن أحاديث الباب : ما رواه ابن جريج قال : أخبرني **عبد الكريم** : أن مجاهداً أخبره عن ابن عباس قال :

« جئت أنا والفضل على أتان ، فمررنا بين يدي رسول الله ﷺ بعرفة وهو يصلي المكتوبة ، ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه » .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢٨ / ٢٣٥٧) ، وابن خزيمة في

« صحيحه » (٢ / ٢٥ / ٨٣٨ - ٨٣٩) وضعفه بقوله :

« غير جائز أن يحتج بعبد الكريم عن مجاهد على الزهري عن عبيد الله بن عبد الله » .

يشير إلى أن المحفوظ أن المرور المذكور كان في منى ؛ كما في حديث الزهري الآتي إن شاء الله ، ثم قال :

« لأن عبد الكريم قد تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره » .

يشير إلى أنه عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية ؛ فإنه هو الذي تكلموا فيه ؛ بل أجمعوا على ضعفه ، حتى قال النسائي والدارقطني :

« متروك » .

وليس هو عبد الكريم بن مالك الجزري ؛ فإنه ثقة متقن ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وكأن الدكتور الأعظمي في تعليقه على « صحيح ابن خزيمة » ذهب إلى أنه هو ؛ فإنه قال :

« إسناده صحيح . انظر « مجمع الزوائد » ٢ : ٦٣ » .

ويشير بالإحالة إلى « المجمع » إلى زيادة أبي يعلى في آخر حديث يحيى الجزار المتقدم :

« فقال رجل : أكان بين يديه عنزة ؟ قال : لا » .

وقد عرفت أنها شاذة لا تصح » .

والمقصود أن تصحيحه لحديث عبد الكريم هذا من الظاهر أنه يرى أنه الجزري

الثقة ، ولعله تبع في ذلك الحافظ ؛ فإنه ذكره برواية البزار بلفظ :

« والنبي يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره » .

وسكت عنه في موضعين من « الفتح » (١ / ١٧١ ، ٥٧١) ، والقاعدة عنده : أن ما سكت عنه فيه فهو حسن ، وهذا محتمل ؛ لأن عبد الكريم هذا لم ينسب عند مخرجيه ، فيحتمل أنه الجزري ، وهو ابن مالك الثقة ، ويحتمل أنه ابن أبي المخارق أبو أمية البصري ، وهو ضعيف ، ومن الاتفاقات الغريبة أن كلاً منهما روى عن مجاهد ، وعن كل منهما ابن جريج ، وليس من السهل الجزم بأنه أحدهما والحالة هذه ، وقد أشار إلى هذه الحقيقة الذهبي في « الميزان » ، وقال الحافظ في « التقريب » في أبي أمية :

« ضعيف ، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ ، فربما التبس به على من لا فهم له » .

والأرجح عندي أنه هذا الضعيف ، وذلك لسببين :

الأول : أنه لو كان الثقة لبادر ابن جريج إلى التصريح بنسبته .

الثاني : أن ابن خزيمة جزم بأنه هو ؛ كما تقدم نقله عنه ، ثم أكد ذلك بقوله :

« وهذا الفعل الذي ذكره عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عباس قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قد زجر عن مثل هذا الفعل في خبر سهل بن أبي حثمة أن النبي ﷺ قال :

« إذا صلى أحدكم ؛ فَلْيُصَلِّ إلى سترة ، ولْيَدْنُ منها ؛ لا يقطع الشيطان عليه صلاته » . وفي خبر أبي جحيفة :

أن النبي ﷺ ركز عَنَزَة ، فجعل يصلي إليها ، يمر من ورائها الكلب والمرأة والحمار . وفي خبر أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ :

« إذا صلى أحدكم ؛ فَلْيُصَلِّ إلى سترة ، وليدن منها » . وفي خبر ابن عمر : قال رسول الله ﷺ :

« لا تُصَلُّوا إلا إلى سُترة » .

وقد زجر النبي ﷺ أن يصلي المصلي إلا إلى سترة ، فكيف يفعل ما زجر عنه ؟! » .

وهذه الأحاديث كلها صحيحة ، وهي مخرجة عنده (٧٩٨ ، ٨٠٠ ، ٨٠٣ ، ٨١٠ ، ٨٢٠) ، وبعضها في « الصحيحين » ، ومُخرَّجةٌ عندي في « صحيح أبي داود » (٦٨٨ ـ ٦٨٩ ، ٦٩٢ ، ٦٩٤) ، فلا يجوز إهدار العمل بها لمثل حديث أبي أمية وغيره مما تقدم .

فإن قيل : إذا كان الأمر كما ذكرت ؛ فما قولكم في حديث عبد الله بن عباس قال :

« أقبلت راكباً على حمارٍ أتانٍ ، وأنا يومئذٍ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار ، فمررتُ بين يدي بعض الصف ، فنزلتُ ، وأرسلتُ الأتان ترتع ، ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك عليَّ أحدٌ » ؟

أخرجه البخاري في « صحيحه » (٧٦ ، ٤٩٣ ، ٨٦١) من طرق عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس .

والجواب من وجهين :

الأول : أنه ليس صريحاً في نفي السترة مطلقاً ؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول هذا التخريج ، وإنما هو ينفي سترة الجدار بخاصة ، ولذلك ؛ لما روى البيهقي (٢ / ٢٧٣) عن الإمام الشافعي قوله :

« قول ابن عباس : « إلى غير جدار » يعني - والله أعلم - إلى غير سترة » .

فتعقبه ابن التركماني بقوله :

« قلت : لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة[1] ، ولا أدري ما وجه الدليل في رواية مالك على أنه صلى إلى غير سترة » .

قلت : ويؤيده صنيع البخاري ؛ فإنه ترجم للحديث بقوله :

« بابُ سترة الإمامِ سترةُ مَنْ خَلْفَه » .

فهذا يعني أن الإمام البخاري لم يفهم من الحديث نفي السترة ، ووجه الحافظ بقوله (١ / ٥٧١ - ٥٧٢) :

وكأن البخاري حمل الأمر في ذلك على المألوف المعروف من عادته ﷺ أنه كان لا يصلي في الفضاء إلا والعنَزة أمامه . ثم أيَّد ذلك بحديثي ابن عمر وأبي جحيفة . وفي حديث ابن عمر ما يدل على المداومة ، وهو قوله بعد ذكر الحربة : « وكان يفعل ذلك في السفر » ، وقد تبعه النووي فقال في « شرح مسلم » في كلامه على فوائد هذا الحديث : فيه أن سترة الإمام سترة لمن خلفه . والله أعلم » .

والوجه الآخر : أن قول ابن عباس في هذا الحديث : « إلى غير جدار » ؛ قد اختلف الرواة عن مالك فيه ، فمنهم من ذكره عنه ، ومنهم من لم يذكره ، وها أنا

---

(١) وكذا قال ابن دقيق العيد في « شرح عمدة الأحكام » (٢ / ٤٥٨) .

أذكر أسماءهم :

أولاً : الذين ذكروه :

١ ـ إسماعيل بن أبي أويس . البخاري (٧٦) .

٢ ـ عبد الله بن يوسف . البخاري (٤٩٣) .

٣ ـ عبد الله بن مسلمة . البخاري (٨٦١) ، وبعضهم لم يذكره عنه ؛ كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

٤ ـ مطرف بن عبد الله . السراج في « مسنده » (٣ / ٤١ / ٢) ، وهذا فيما يغلب على الظن ؛ فإن النسخة المصورة لم يظهر فيها ما بين عبد الله بن مطرف وعبيد الله بن عبد الله .

٥ ـ ابن بكير .

ثانياً : الذين لم يذكروه :

١ ـ يحيى بن يحيى . في « موطأ مالك » (١ / ١٧١) ، وعنه مسلم (٢ / ٥٧) ، والبيهقي (٢ / ٢٧٧) .

٢ ـ ابن القاسم عنه . في « المدونة » (١ / ١١٤) ، وكذا النسائي في « الكبرى » ؛ كما في « تحفة الأشراف » (٥ / ٥٩) .

٣ ـ يحيى بن قزعة . البخاري (٤٤١٢) .

٤ ـ القعنبي : عبد الله بن مسلمة . أبو داود « صحيح أبي داود » (رقم ٧٠٩) ، والبيهقي (٢ / ٢٧٧) .

٥ ـ ابن وهب . أبو عوانة في « صحيحه » (٢ / ٦٠) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٨٣٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١ / ٢٦٦) .

٦ ـ عبد الرحمن بن مهدي . ابن خزيمة أيضاً وأحمد (١ / ٣٤٢) .

٧ ـ أحمد بن أبي بكر . ابن حبان (٤ / ٥٥ / ٢٣٨٦ ـ الإحسان) ، والبغوي في « شرح السنة » (٢ / ٢٤٩) .

قلت : فأنت ترى أن هؤلاء الذين لم يذكروا تلك الزيادة أكثر عدداً وأجل قدراً من أولئك الذين ذكروها ، وبخاصة أن فيهم من هو ألصق بالإمام مالك ، وبرواية « الموطأ » أشهر ؛ مثل يحيى بن يحيى ـ وهو النيسابوري ـ ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي على الخلاف عليه فيها كما تقدم .

الأمر الذي يلقي في النفس أن روايتهم أصح ، أو ـ على الأقل ـ هو مما يبعد القول بجواز أنهم لم يحفظوا تلك الزيادة عن مالك ، كما أن اتفاق أولئك الثلاثة على روايتها عنه يبعد القول أيضاً بجواز خطئهم على مالك فيها .

فالأقرب إلى الصواب أن يقال : إن مالكاً رحمه الله هو نفسه كان يذكرها تارة ، ولا يذكرها أحياناً ، فحفظ كل من هؤلاء وهؤلاء ما سمعوا منه . وكأن البيهقي أشار إلى هذه الحقيقة عقب رواية ابن بكير التي فيها هذه الزيادة بقوله :

« وهذه اللفظة ذكرها مالك بن أنس رحمه الله في هذا الحديث في (كتاب المناسك) ، ورواه في (كتاب الصلاة) دون هذه اللفظة ، ورواه الشافعي رحمه الله عنه في القديم كما رواه في (المناسك) ، وفي الجديد كما رواه في (الصلاة) » .

قلت : ولم أر في (مناسك الموطأ) هذا الذي ذكره البيهقي ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذا ؛ ولعل في رواية الإمام الشافعي للحديث دون الزيادة في مذهبه الجديد ما يشير إلى أن الإمام مالكاً كان يرويه كذلك في آخر أمره ، وسواء ثبت هذا أو لم يثبت ، فهو الراجح عندي واللائق بمنزلة الإمام مالك في العلم والحفظ ؛ لمتابعة جمع من الثقات والأئمة الحفاظ له على رواية الحديث دون الزيادة ، ولا بأس من ذكر أسماء الذين وقفت عليه منهم ، مع التخريج :

١ ـ ابن أخي ابن شهاب (واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم) . البخاري (١٨٥٧) ، وأحمد (١ / ٢٦٤) ، والسراج في « مسنده » (٣ / ٢٤١) .

٢ ـ يونس بن يزيد . مسلم (٢ / ٥٧) ، وأبو عوانة (٢ / ٦٠) ، والبخاري تعليقاً (١٨٥٣ ، ٤٤١٢) .

٣ ـ سفيان بن عيينة . مسلم أيضاً وأبو عوانة وأبو داود (رقم ٧٠٩ ـ صحيحه) ، والنسائي (٢ / ٦٤) ، والدارمي (١ / ٣٢٩) ، وابن ماجه (٩٤٧) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٨٣٣) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٦٦ / ١٦٨) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٢٦٦) ، والبيهقي (٢ / ٢٧٦) ، وأحمد (١ / ٢١٩) ، والحميدي (٢٧٥) ، وابن أبي شيبة (١ / ٢٧٨ ، ٢٨٠) ، وأبو يعلى (٤ / ٢٦٩ / ٢٣٨٢) ، والسراج أيضاً .

٤ ـ معمر بن راشد . عبد الرزاق (٢ / ٢٩ / ٢٣٥٩) ، ومن طريقه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة ، وأحمد (١ / ٣٦٥) عنه وعن عبد الأعلى ، وصححه الترمذي (رقم ٣٣٧) .

قلت : فاتفاق كل هؤلاء الثقات على عدم ذكر تلك الزيادة مما لا يجعل النفس تطمئن لثبوتها ؛ بل إن ذلك لما يرجح بكل تأكيد أنها شاذة غير محفوظة ، حتى ولو فرض اتفاق الرواة عن مالك بذكرها ، فكيف وقد اختلفوا عليه فيها ، فكيف وأكثرهم على عدم ذكرها كما سبق بيانه ، والشذوذ يثبت بأقل من هذا ؛ كما لا يخفى على العلماء العارفين بهذا الفن الشريف .

ولذلك ؛ أعرض عنها جمهور المؤلفين في « الصحيح » ؛ كمسلم وأبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ؛ بل إن ابن خزيمة أشار في « صحيحه » إلى عدم ثبوتها ؛ بجزمه أنه ﷺ كان يستتر بالحربة ؛ كما تقدم كلامه عند تخريج حديث عبد الكريم ، وقال أيضاً بعد أن ساق الحديث دون زيادة ، ونفى أن يكون النبي ﷺ رأى الأتان تمر بين يدي الصفوف (٢ / ٢٥) :

« فإن كان في الخبر أن النبي ﷺ علم بمرور الحمار بين يدي بعض من كان خلفه ؛ فجائز أن تكون سترة النبي ﷺ كانت سترة لمن خلفه ؛ إذ النبي ﷺ قد كان يستتر بالحربة إذا صلى بالمصلى ، ولو كانت سترته لا تكون سترة لمن خلفه ؛ لاحتاج كل مأموم أن يستتر بحربة كاستتار النبي ﷺ بها ، فحمل العنزة للنبي ﷺ يستتر بها دون أن يأمر المأمومين بالاستتار خلفه ؛ كالدال على أن سترة الإمام تكون سترة لمن خلفه » .

وختاماً أقول : تبين مما تقدم أنه لا يصح حديث صريح في صلاته ﷺ إلى غير سترة ، والزيادة التي عند البخاري ليست صريحة في ذلك ، وعلى التنزل فهي شاذة لا تصح ، ولذلك ؛ أعرض عنها جمهور المؤلفين في « الصحيح » ، والله أعلم .

(تنبيه) : لقد عزا كثير من المؤلفين حديث ابن عباس بزيادة البخاري للمتفق

عليه ؛ كالحافظ عبد الغني المقدسي في « عمدة الأحكام » ، ومر عليه شراحه ؛ كابن دقيق العيد والصنعاني (٢ / ٤٥٥ ـ ٤٦٥) ، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام في « تيسير العلام » ، ومحمد فؤاد عبد الباقي في « اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان » (١ / ١٠٠ / ٢٨٢) ، وبالغ ابن تيمية (الجد) فقال في « المنتقى » :

« رواه الجماعة » !

ومر عليه الشوكاني أيضاً في « شرحه » (٣ / ١٢) !

٥٨١٥ ـ (إنَّ أهلَ المعرُوف في الدنيا هُمْ أهلُ المعروفِ في الآخِرَةِ ، وإنَّ أولَ أهلِ الجنةِ دُخُولاً الجنةَ أهلُ المعروفِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٣١٢ / ٨٠١٥) : حدثنا يحيى بن محمد الحنائي : ثنا شيبان بن فروخ : ثنا عيسى بن شعيب عن حفص بن سليمان عن يزيد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علل :

الأولى : عيسى بن شعيب ـ وهو أبو الفضل البصري الضرير ـ ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٢٠) :

« كان ممن يخطئ حتى فحش خطؤه ، فلما غلبت الأوهام على حديثه استحق الترك » .

ونقله مختصراً الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » وأقره .

الثانية : حفص بن سليمان ؛ أخشى أن يكون أبا عمر القارئ الكوفي وسكن بغداد ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو متروك الحديث ، ويحتمل أن يكون حفص بن سليمان المنقري البصري الثقة ؛ فإنه قريب من هذه الطبقة . والله أعلم .

الثالثة والرابعة : يزيد بن عبد الرحمن وأبوه ؛ فإني لم أعرفهما ، وإليهما أشار الهيثمي بقوله في « المجمع » (٧ / ٢٦٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه » .

ومن غرائبه أنه قال في حديث آخر رواه الطبراني قبيل هذا بالسند نفسه ، ومع ذلك قال - الهيثمي - (٣ / ١١٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وإسناده حسن » !

ولم يتنبه لهذا التناقض والخطأ صاحبنا الشيخ السلفي في تعليقه على الطبراني ، وقد نقل عن الهيثمي حكميه المتناقضين على الحديثين وهما بين يديه بإسناد واحد !

ثم رأيت المنذري في « الترغيب » (٢ / ٣١) قد حسنه أيضاً ، فظننت أنه هو سبب خطأ الهيثمي ؛ أي أنه اعتمد عليه في التحسين ، ولم يبحث عن رجال إسناده ، ولو أنه فعل ؛ لم يقل - إن شاء الله - ما قال في الأول . والله أعلم .

لكن الشطر الأول منه صحيح ، جاء عن جمع من الصحابة ، خرجت أحاديث بعضهم في « الروض النضير » (١٠٢٠ ، ١٠٨٢) .

٥٨١٦ - (كانَ لا يزيدُ في الركعَتَيْنِ على التَّشَهُّدِ)(*) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١ / ٣٣٧) من طريق عبد السلام ابن حرب عن بُدَيل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة ؛ فإنه لا يعرف له سماع منها ؛ كما قال ابن عبد البر وغيره .

والأخرى : تفرد عبد السلام بن حرب بهذا السياق ، وهو إن كان ثقة حافظاً فله مناكير ؛ كما في « التقريب » .

قلت : وهذا منها في نقدي ؛ فإنه قد خولف في متنه ؛ فقال الطيالسي في « مسنده » (١٥٤٧) : حدثنا عبد الرحمن بن بديل العقيلي - بصري ثقة صدوق - عن أبيه عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت :

« كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير . . . » الحديث ، وفيه :

« وكان يقول في كل ركعتين التحيات . . . » الحديث .

وقد تابعه حسين المعلم عن بديل به .

أخرجه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة (٦٩٩) ، وابن حبان (١٧٦٥ - الإحسان) في « صحاحهم » ، وهو رواية لأبي يعلى (٤٦٦٧) ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣١٦) ، و « صحيح أبي داود » (٧٥٢) .

(*) كتب الشيخ الألباني - رحمه الله - بخطه فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٥٦٢٣ ، ٥٦٢٤) » . (الناشر) .

(تنبيه) : خفيت هاتان العلتان على المعلق على « مسند أبي يعلى » ، فقال في « الموضعين » : « إسناده صحيح » ! وقلده السقاف فيما أسماه بـ « صحيح صلاة النبي ﷺ » (ص ١٩٧) ، وكذلك المعلق على « المقصد العلي » (١ / ١٧١ / ٣٨٥) ، وكذلك الحافظ الهيثمي إلا أنه انقلب عليه اسم تابعيه ! فقال في « مجمع الزوائد » (٢ / ١٤٢) :

« رواه أبو يعلى من رواية أبي الحويرث عن عائشة ، والظاهر أنه خالد بن الحويرث ، وهو ثقة ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : فتحرف عليه أو على كاتب نُسخته (أبو الجوزاء) إلى أبي الحويرث ! وخالد بن الحويرث ؛ لم أر من كناه بأبي الحويرث ، ولا في « كنى الدولابي » ، ولا أنه روى عن عائشة !

ثم هو لا يعرف ؛ كما قال ابن معين ، وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٩٨) .

ثم إنه قد ثبت زيادة الصلاة على النبي ﷺ في التشهد ، وكذا الدعاء في الجملة ، فراجع « صفة الصلاة » .

ونحو حديث الترجمة حديث ابن إسحاق قال : حدثني عن تشهد رسول الله ﷺ في وسط الصلاة وفي آخرها عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال :

علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، فكنا نحفظ عن عبد الله حين أخبرنا أن رسول الله علمه إياه ، قال : فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى :

التحيات لله . . . (فذكر التشهد) قال :

ثم إن كان في وسط الصلاة ؛ نهض حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ، ثم يسلم .

أخرجه أحمد (١ / ٤٥٩) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٣٥٠ / ٧٠٨) من طريق يعقوب (وهو ابن إبراهيم بن سعد) قال : حدثني أبي عن ابن إسحاق . .

قلت : وهذا إسناد حسن ، صرح به ابن إسحاق بالتحديث ، فأمن تدليسه ، ولذلك ؛ حسنه صاحبنا الدكتور الأعظمي فيما علقه على « الصحيح » ، وأما ذاك السقاف فصححه بكل صفاقة (ص ١٩٦) ! ولكن في هذا السياق نكارة من وجهين :

الأول : قوله : « في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى » ؛ فإنه مخالف لحديث أبي حميد الساعدي الصريح في الافتراش في وسط الصلاة ، والتورك في آخرها . رواه البخاري (٤٤٨ ـ مختصره) .

وليس هذا فقط ؛ بل إن ابن إسحاق نفسه قد اضطرب في هذه الجملة ؛ فقد قال ابن خزيمه عقبه :

« قوله : « . . . وفي آخرها على وركه اليسرى » ؛ إنما كان يجلسها في آخر صلاته لا في وسطها ؛ كما رواه عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن سعيد الجوهري عن يعقوب بن إبراهيم » .

قلت : رواية عبد الأعلى تقدمت عنده برقم (٧٠٢) ، وهي ظاهرة فيما ذكر ؛ فإنها بلفظ :

« كنا نحفظه عن عبد الله بن مسعود كما نحفظ حروف القرآن : الواو ، والألف ، فإذا جلس على وركه اليسرى ؛ قال :

« التحيات لله . . . » ، ثم يدعو لنفسه وينصرف » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٠ / ٦٤ / ٩٩٣٢) .

ورواية الجوهري صريحة في ذلك على اختصارها الشديد ؛ فإنها عنده (٧٠١) بلفظ :

« أن رسول الله ﷺ كان يجلس في آخر صلاته على وركه اليسرى » .

وهذه الرواية الأخيرة إذا حملت على رواية البخاري الموضحة أن التورك في التشهد الثاني الأخير ؛ استقام معناها ، وإلا ؛ فهي منكرة بإطلاقها .

والآخر : قوله : « نهض حين يفرغ من تشهده » .

فإنه **أولاً** : مخالف لكل طرق حديث ابن مسعود في تعليمه ﷺ إياه صيغة التشهد ، وقد استقصى الحافظ الطبراني طرقه أو أكثر طرقه عنه في « المعجم الكبير » ؛ فقد عقد له باباً خاصاً ؛ خلافاً لغالب عادته في المجلد العاشر (ص ٤٨ - ٧٠ رقم ٩٨٨٣ - ٩٩٤٢) .

وثانياً : هو مخالف لطريق أبي الأحوص عن ابن مسعود في هذا التعليم بلفظ :

« إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا : « التحيات لله . . . ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه ، فليدع به » .

ورواه غيره أيضاً بسند صحيح ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٨٧٨) ، وله

شاهد ذكرته في « صفة الصلاة » الطبعة الجديدة .

وهذا الحديث من جملة أحاديث كثيرة لابن إسحاق ، لا يسع الواقف عليها والباحث فيها إلا أن يشهد للحافظ الذهبي بسعة حفظه ، ودقة نقده للرجال ؛ فإن المعروف عند المتأخرين أن ابن إسحاق إذا صرح بالتحديث فقد جاوز القنطرة ، ونجا حديثه من العلة ، وليس ذلك على إطلاقه ! فتأمل قول الحافظ الذهبي بعد أن ساق أقوال الموثقين والجارحين لابن إسحاق في « ميزانه » :

« فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال ، صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ؛ فإن في حفظه شيئاً ، وقد احتج به أئمة ، فالله أعلم ، وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ، ذكرها في (صحيحه) » .

قلت : فاظفر بهذا التحقيق ، وعض عليه بالنواجذ ، ولا يغرنك حماسة بعض القاصرين والناشئين الذين يتسرعون إلى إنكار ما لم يحيطوا بعلمه ، كالاحتجاج ببعض المبادئ العامة التي جهلوا أنها ليست على إطلاقها وشمولها ؛ كهذا الذي شرحناه من حال ابن إسحاق ، والله أعلم .

٥٨١٧ - (يا عائشةُ ! أَرْخِي عَلَيَّ مِرْطَكِ . قالتْ : إني حَائضٌ . قال : عِلَّةً وبُخْلاً ! إنَّ حَيْضَتَكِ ليستْ في يَدَيْكِ) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٧ / ٤٥٨) من طريق حماد عن أبي حمزة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : أن رسول الله ﷺ كان يصلي فوجد القر ، فقال : . . . فذكره .

ومن هذه الطريق أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٢٣٩) وقال مُضَعِّفاً :

« غريب من حديث إبراهيم ، لم يروه عنه إلا أبو حمزة ميمون » .

قلت : وهو ضعيف اتفاقاً ، وإلى ذلك أشار الذهبي بقوله في « الكاشف » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

فالعجب من الهيثمي في قوله (٢ / ٥٠) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن » !

فلعله توهمه غيره ، وإلا ؛ فالحديث منكر ، لأنه قد جاء من طرق عن عائشة : أنه ﷺ قال لعائشة :

« ناوِلِيني الخُمْرَةَ مِنَ المسجدِ » . قالت : إني حائضٌ . فقال :

« إن حيضَتَكِ ليستْ في يَدِكِ » .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٩٤) ، وهو رواية لأبي يعلى (٤٤٨٨ ، ٤٦٦٦) ، وله شاهد من حديث أبي هريرة وميمونة ، وهما مخرجان في المصدر المذكور .

فهذا هو المحفوظ ، ليس فيه ذكر المرط و« علة وبخلاً » .

٥٨١٨ ـ (لَمَّا أخَذَ اللهُ مِيثَاقَ العِبَادِ ؛ جُعِلَ في الحَجَرِ ، فَمِنَ الوَفاءِ بالبيعَةِ استلامُ الحَجَرِ) .

موضوع . أخرجه الدولابي في « الذرية الطاهرة » (ق ٢٧ / ٢) من طريق

سعيد بن خُثيم عن إسماعيل بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن أبيها مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد منكر ؛ بل موضوع ؛ آفته إسماعيل بن أبي يحيى ، وهو الكعبي ؛ قال ابن عدي (١ / ٣٣١) :

« حدث عن جماعة من الثقات مناكير » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٣٧) :

« روى عنه علي بن معبد ، ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات ، ويأتي عن الأئمة المرضيين بما هو من حديث الضعفاء والكذابين ، لا تحِلُّ الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار » .

ثم غفل ابن حبان عن هذا ، فذكره في « الثقات » أيضاً (٨ / ١٠٩) ؛ من رواية علي بن معبد عنه ، وانتقده لذلك الحافظ في « اللسان » ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« هالك » .

٥٨١٩ - (أنتَ أَعْلَم . قاله لمنْ سأَلَهُ عن أَفْضَلِ الأعمالِ ، فأجابه بـ « الجهَاد في سبيلِ الله » . قال الرجل : فإنَّ لي والِدَيْنِ . قال ﷺ : « آمُرُكَ بالوالدَيْنِ خيراً » . قال : والذي بعثَكَ بالحقِّ نبياً ! لأُجَاهِدَنَّ ، ولأَتْرُكَنَّهُما . قال : . . . فذكره) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٢٥٨ - موارد) ، وأحمد (٢ / ٧٢) من طريقين عن حيي بن عبد الله : أن أبا عبد الرحمن حدثه : أن عبد الله

ابن عمرو قال :

إن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فسأله عن أفضل الأعمال ؟ فقال رسول الله ﷺ : الصلاة . ثم قال : مه ؟ قال :

« الصلاة » . ثم قال : مه ؟ قال :

« الصلاة » . (ثلاث مرات) . قال : فلما غلب عليه ؛ قال رسول الله ﷺ :

« الجهاد في سبيل الله » . قال الرجل : . . . الحديث .

قال الهيثمي (١ / ٣٠١) بعد أن عزاه لأحمد :

« وفيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف ، وقد حسن له الترمذي ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : ابن لهيعة لم يتفرد به ؛ كما تقدمت الإشارة إليه ؛ فقد تابعه ابن وهب : عند ابن حبان .

وإنما علة الحديث حيي بن عبد الله ، وهو :

أولاً : ليس من رجال « الصحيح » .

وثانياً : مختلف فيه ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

قلت : فهو وسط ، فمثله يحسن حديثه ؛ إلا عند المخالفة ، وأنا أرى ـ خلافاً للحافظ ـ أنه وهم في هذا الحديث مرتين :

الأولى : أنه خلط بين حديث من سأل عن العمل ، وحديث من استأذن النبي ﷺ عن الجهاد معه ؛ فالأول من حديث ابن مسعود نحوه ؛ دون قوله : (ثلاث مرات) . ورواه الشيخان ، وهو مخرج في « الإرواء » (١١٩٨) .

والأخرى : قد جاء من طرق أربعة أخرى عن ابن عمر مختصراً بلفظ :

جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فاستأذنه في الجهاد ، فقال :

« أحي والداك ؟ » قال : نعم . قال :

« ففيهما فجاهد » .

رواه الشيخان أيضاً ، وهو مخرج في المصدر السابق (١١٩٩) مع شواهد له ، وكلها لم تذكر : « والذي بعثك بالحق . . . » إلخ ؛ بل في بعضها من حديث أبي سعيد :

« ارجعْ إليهما ؛ فاستأذِنْهُمَا ، فإنْ أَذِنا لك ؛ فَجَاهِدْ ، وإلا ؛ فَبِرَّهُمَا » .

من أجل ذلك رأيت أن حديث الترجمة منكر . وأما الحافظ ؛ فقد استشهد به ؛ فقال في « الفتح » (٦ / ١٤٠) تحت حديث الشيخين المتقدم ، وقد ترجم له البخاري بـ (باب الجهاد بإذن الأبوين) ؛ قال الحافظ عقب حديث أبي سعيد :

« قال جمهور العلماء : يحرم الجهاد إذا منع الأبوان أو أحدُهما ؛ بشرط أن يكونا مسلمين ؛ لأن بِرَّهُمَا فرضُ عينٍ ، والجهاد فرض كفاية ، فإذا تعيّن الجهاد ؛ فلا إذن ، ويشهد له ما أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو . . . (فذكره ، وقال :) وهو محمول على جهاد فرض العين ؛ توفيقاً بين الحديثين » .

قلت : التوفيق فرع التصحيح ؛ كما هو معلوم ، ولم يتحقق هذا في حديث

الترجمة كما تقدم . والله أعلم .

٥٨٢٠ - (مَنْ قَامَ [مِنَ] الليلِ ، فتوضَّأَ ، ومَضْمَضَ فَاهُ ، ثُم قالَ : سُبْحَانَ الله (مئةَ مرَّةٍ) ، والحمد لله (مئةَ مَرَّة) ، ولا إله إلا الله (مئةَ مرَّةٍ) ، والله أكبر (مئة مرَّةٍ) ؛ غُفِرَتْ له ذُنُوبُهُ ؛ إلا الدِّماءَ والأَمْوَالَ ؛ فإنَّها لا تبطلُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٦٣ / ٥٤٨٤) من طريق **محمد بن سعد العوفي** : حدثني أبي : ثنا عمي **الحسين** عن **يونس بن نفيع الجدلي** عن سعد بن جنادة قال :

شهدت مع النبي ﷺ حنيناً ، فسمعته وهو يقول : . . . فذكره .

وروى قبله حديثاً آخر بهذا الإسناد بلفظ :

كنت في أول من أتى النبي ﷺ من أهل الطائف ، فخرجت من أهلي من السراة غدوة ، فأتيتُ منىً عند العصر ، فصاعدت في الجبل ، ثم هبطتُ ، فأتيتُ النبيَّ ﷺ ، فأسلمتُ ، وعلَّمَني ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و ﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها ﴾ ، وعلَّمني هؤلاء الكلمات :

« سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » . وقال :

« هُنَّ الباقياتُ الصالحاتُ » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء من الحسين - وهو ابن الحسن ابن عطية - إلى سعد - وهو ابن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة - ؛ فإنهما ضعيفان مترجمان في « اللسان » ، ولعلهما من ضعفهما جاءا برجل في

الإسناد لا يوجد له ذكر في شيء من كتب الرجال ، وهو يونس بن نفيع الجدلي ، ولهما ترجمة في « تاريخ بغداد » (٨ / ٢٩ ـ ٣٢ و ٩ / ١٢٦ ـ ١٢٧) .

وأما العوفي الأدنى : محمد بن سعد العوفي ؛ فقال الخطيب (٥ / ٣٢٣) :

« كان ليناً في الحديث ، وذكر الحاكم أبو عبد الله أنه سمع الدارقطني ذكره فقال : لا بأس به » .

ثم ذكر له الخطيب حديثاً وهم في اسمه أحد رواته .

ومما سبق ؛ تعلم تقصير الهيثمي في إعلال الحديثين بأحد الضعفاء المتقدمين ؛ فقال (٢ / ٢٦٤ و ٧ / ١٦٦) في كل منهما :

« رواه الطبراني ، وفيه الحسين بن الحسن العوفي ؛ وهو ضعيف » .

وساقهما ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ٨٦ ـ ٨٧) ساكتاً عنهما ، فاغتر به مختصره الرفاعي ؛ فأورده في « كتابه » (٣ / ٧٧) موهماً القراء صحتهما بما سوّده في مقدمته !

وفي كون « سبحان الله . . . » ـ إلى آخره ـ الباقيات الصالحات ؛ أحاديث أخرى ، بعضها صحيح ، خرجت بعضها في « الروض النضير » (١٠٩٢) ، وانظر « صحيح الجامع » (٣٢٠٩) .

٥٨٢١ ـ (إنَّ أبغضَ عبادِ اللهِ إلى اللهِ العِفْرِيتُ النِّفْرِيتُ ، الذي لم يُرْزَأْ في مَالٍ ولا وَلَدٍ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢ / ١٤٦ / ٢) من

طريق محمد بن يونس : ثنا سعيد بن عامر : ثنا شعبة عن عاصم الأحول عن أبي عثمان :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ دحيمان فلان (كذا) ، فقال له النبي ﷺ :

« ما رُزِيتَ في مال ولا ولد ؟ » قال : لا . قال : . . . فذكره .

قلت : هذا مرسل موضوع ؛ آفته محمد بن يونس ـ وهو الكديمي ـ ، وهو وضاع مشهور ، وتقدمت له أحاديث عديدة ، وهو ممن سوَّد السيوطي بأحاديثه كتابه « الجامع الصغير » ، وبعضها مما حكم هو بوضعها في غيره ؛ ككتابه « ذيل الأحاديث الموضوعة » ؛ فقد أخرج له فيه حديثاً تقدم برقم (٣٦٨) ، ثم قال عقبه :

« الكديمي ؛ متهم » .

والحديث ؛ مما أورده السيوطي في « الجامع الصغير » وأعله بالإرسال ، ولم يتكلم على إسناده المناوي بشيء ، ولذلك ؛ كنت أشرت في « ضعيف الجامع » (١٣٥٨) إلى ضعفه ؛ لإرساله ، والآن وقد يسر الله الوقوف على سنده وتبين أن فيه ذاك الوضاع الكديمي ؛ فقد عدلت عن تضعيفه إلى الحكم عليه بالوضع .

٥٨٢٢ ـ (الكيِّسُ مَنْ عَمِلَ لما بَعْدَ الموتِ ، والعَاري العَاري مِنَ الدِّين) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣ / ٧٠ / ١) من طريق محمد بن يونس : ثنا عون بن عمارة القيسي : ثنا هشام بن حسان عن ثابت عن أنس بن مالك قال :

جاءت بي أم سُليم إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! خادمك أنس ، فادع له وهو كيس ، وهو عارٍ يا رسول الله ! فإن رأيت أن تكسوه رازقتين يستتر بهما ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وزاد في آخره :

« اللهم ! لا عيشَ إلا عيش الآخرة ، اغفر للأنصار والمهاجرة » . وقال :

« ابن عمارة ؛ ضعيف ، وله شاهد من حديث شداد بن أوس في بعض ألفاظه » .

قلت : لي على ذلك ملاحظتان :

الأولى : أن قوله : « في بعض ألفاظه » ؛ ليس كما ينبغي ، والصواب أن يقال : « وللجملة الأولى منه . . . » .

والأخرى : أن هذا الشاهد في نفسه ضعيف ؛ كما هو مبين في « الروض النضير » ، فلا ينفع حديث الترجمة ولا يعطيه قوة ؛ لأنه أشد ضعفاً من هذا ، وإعلاله بابن عمارة فقط تقصير ظاهر ؛ فإن الراوي عنه محمد بن يونس أسوأ حالاً منه ؛ لأنه مشهور بالوضع ؛ كما تقدم في الذي قبله .

وخفي هذا على المناوي ؛ فقلد البيهقي في الاقتصار المذكور ، وزاد عطفاً على تضعيف البيهقي ؛ فقال :

« وممن ضعفه أبو حاتم وغيره » .

وكنت أثبته في ذلك لما خرجت « ضعيف الجامع الصغير » ، فاقتصرت فيه على تضعيفه ، والآن بدا لي - وقد وقفت على سنده - أن في ذلك تساهلاً ظاهراً لحال الكديمي ؛ إلا أن يكون وقف له على متابع ، وذلك مما أستبعده ، والله أعلم .

وأما الزيادة فهي صحيحة ؛ لأن لها شواهد منها حديث أنس رضي الله عنه في قصة بناء المسجد النبوي ، وفيه :

« وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون والنبي ﷺ معهم :

اللهم لا خـيـر إلا خـيـر الآخـرة فـانصـر الأنصـار والمهـاجـرة »

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٤٧٨) .

وفي حديث آخر بلفظ :

« إنما العيشُ عيش الآخرة » .

٥٨٢٣ - (حَقِيقٌ بالمَرْءِ أنْ يكُونَ له مَجَالِسُ يَخْلُو فيها ، ويذكُر ذنُوبَه ؛ فَيَسْتَغفر الله منها) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (١ / ١ / ١٥٣ / ٢) : أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي : أنا أبو منصور الضبعي : ثنا أحمد بن يحيى بن سيرين : ثنا أحمد بن يونس : ثنا زائدة عن الأعمش عن مسروق قال :

كفى بالمرء علماً أن يخشى الله ، وكفى بالمرء جهلاً أن يعجب بنفسه . قال : وقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم موضوع ؛ آفته أبو عبد الرحمن السلمي ؛ فإنه كان يضع للصوفية كما تقدم مراراً ، فانظر الأحاديث المتقدمة (٧٨٤ ، ٨٢٣ ، ٩١٥) .

ومَنْ بينه وبين أحمد بن يونس ؛ لم أعرفهما .

ولعل أصل الحديث موقوف على مسروق كما تقدم قبله ؛ **فقد ساقه البيهقي** من طريق شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن مسروق قال : . . . **فذكره كما تقدم ؛ إلا أنه قال** : « بعمله » مكان : « بنفسه » .

والحديث من الأحاديث التي كنت أوردتها في « ضعيف الجامع الصغير » متمسكاً في ذلك بكونه مرسلاً ، والآن فقد تبين أن فيه ذاك المتهم مع المخالفة في الرفع ، ولم يتكلم عليه المناوي بشيء !

٥٨٢٤ ـ (سَبعةٌ يُظِلُّهمُ اللهُ تحتَ ظِلِّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظلّه : إمامٌ مُقسِطٌ ، ورَجُلٌ لَقِيَتْهُ امرأةٌ ذاتُ جَمالٍ ومَنْصِبٍ ، فعرضَتْ نَفْسَهَا عليه ، فقال : إني أخَافُ الله ربَّ العالَمينَ ، ورجلٌ قَلْبُه مُتَعَلِّقٌ بالمساجِدِ ، ورجلٌ تعلَّم القرآنَ في صِغَرِهِ فهو يتلُوه في كِبَرِهِ ، ورجلٌ تصدَّقَ بصَدَقَةٍ بيمينهِ فأَخْفَاهَا عن شِماله ، ورجلٌ ذَكَرَ اللهَ في بريةٍ ففاضَتْ عيناهُ ؛ خشيةً من الله عزَّ وجلَّ ، ورجلٌ لَقِيَ رجلاً فقال : إني أُحِبُّكَ في اللهِ . فقال له الرجل : وأنا أُحِبُّكَ في الله) .

منكر بهذا السياق . أخرجه البيهقي في « الشعب » (١ / ١ / ١٦٠ / ١) من طريق **عبد الله بن عامر الأسلمي** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به . وقال :

« غريب من هذا الوجه ، وهو حديث صحيح من حديث حفص بن عاصم عن أبي هريرة » .

قلت : حديث ابن عاصم محفوظ في « الصحيحين » وغيرهما ، وليس فيه

الفقرة الرابعة ، ولا السابعة ، ولا قوله في السادسة : « في برية » ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٨٨٧) ، ولذلك ؛ قلت في سياق حديث الترجمة : إنه منكر . وعلته عبد الله بن عامر الأسلمي ؛ فإنه مجمع على ضعفه ؛ بل أشار البخاري إلى أنه ضعيف جداً بقوله :

« ذاهب الحديث » . ولقد عرفه ابن حبان جيداً ؛ فقال في « الضعفاء » (٢ / ٦) :

« كان ممن يقلب الأسانيد والمتون ، ويرفع المراسيل والموقوف » .

ومن الواضح أن هذا مما انقلب عليه متنه وإسناده ، والله أعلم .

٥٨٢٥ - (إنَّ مِنَ أَشَـرٍّ الناسِ عندَ اللهِ مَنزِلَةً يومَ القيـامَـةِ : الرجُلَ يُفْضِي إلى امرأَتِهِ ، وتُفْضِي إليهِ ، ثم يَنْشُرُ سِرَّها) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤ / ٣٩١ - هندية) : حدثنا مروان بن معاوية عن عمر بن حمزة العمري قال : عبد الرحمن بن سعد - مولى لأبي سفيان - قال : سمعت أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه مسلم (٤ / ١٥٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٣٦ - ٢٣٧) .

وخالفه في اللفظ الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني : ثنا مروان بن معاوية الفزاري به ؛ إلا أنه قال :

« إن أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة رجل يفضي . . . » الحديث .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٧ / ١٩٣ - ١٩٤) .

وتابع الزعفرانيَّ : يحيى بنُ معين فقال : ثنا مروان بن معاوية به ؛ إلا أنه زاد في أوله (مِن) ؛ فقال :

« إن من أعظم . . . » الحديث .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٩٧ / ٦٠٨) . وقال أحمد (٣ / ٦٩) : ثنا إسماعيل بن محمد - يعني : أبا إبراهيم المعقب - : ثنا مروان - يعني : ابن معاوية الفزاري - به .

وأبو إبراهيم هذا ؛ وثقه أحمد ، وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (٦ / ٢٦٥ - ٢٦٦) ، و« التعجيل » .

وتابع مروان بن معاوية على هذا اللفظ : أبو أسامة عن عمر بن حمزة به .

أخرجه مسلم وأبو داود (٢ / ٢٩٧ - التازية) ، وأبو نعيم أيضاً (١٠ / ٢٣٦) .

قلت : يبدو جلياً من هذا التخريج أن اللفظ الأخير أرجح مما قبله ؛ لمتابعة أبي أسامة لمروان عليه ؛ لكن مدارها كلها على عمر بن حمزة العمري ؛ وهو ممن ضعف من رجال مسلم ؛ فقال الذهبي في كتابه « الكاشف » :

« ضعفه ابن معين والنسائي . وقال أحمد : أحاديثه مناكير » . وكذا قال في « الميزان » ، وزاد :

« قلت : له عن عبد الرحمن بن سعد عن أبي سعيد مرفوعاً : « من شرار الناس منزلة يوم القيامة رجل يفضي إلى المرأة . . . » الحديث . فهذا مما استنكر لعمر » .

قلت : ولذلك ؛ جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » ؛ فقال :

« ضعيف » .

وهو بذلك يعطي القارئ خلاصة الأقوال التي قيلت في الرجل من تعديل وتجريح .

قلت : وروايته لهذا الحديث على اللفظين المتقدمين :

١ ـ « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة . . . » .

٢ ـ « إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة . . . » .

أقول : فاضطرابه في روايته لهذا الحديث الواحد على هذين اللفظين وشتان ما بينهما من حيث المبنى والمعنى ؛ لَدَلِيلٌ واضحٌ على سوء حفظه ، وقلة ضبطه ، وتقدم له حديث آخر في النهي عن الشرب قائماً ، زاد فيه :

« فمن نسي ؛ فليستقئ » (رقم ٩٢٧) .

فلا جرم أنه ضعفه من تقدم ذكرهم من الأئمة والحفاظ المتقدمين والمتأخرين ، وعليهم كنت اعتمدت في تضعيف الحديث في « آداب الزفاف في السنة المطهرة » .

ثم اقتضى ما أوجب إعادة الكلام عليه بزيادة في التحقيق والتخريج ، ذلك أن أحد الإخوان الأفاضل ـ جزاه الله خيراً ـ أرسل إلي بالبريد المسجل كتاباً بعنوان : « تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم » ، تأليف محمود سعيد ممدوح ، فعرفت من اسم الكتاب ومؤلفه أنه حاقد حاسد من أولئك المبتدعة الذين

يتتبعون العثرات ، ويبغونها عوجاً ، ولما تصفَّحته رأيت فيه العجب العجاب من التحامل وسوء الظن والتجهيل والتطاول علي ، وغير ذلك مِمّا لا يمكن وصفه وحصره في هذه الكلمة العجالة ، وأصل ذلك أنه وضع قاعدة من عنده نسبني من أجلها إلى مخالفة الإجماع ، وما هو إلا الذي حل في مخه ؛ فقال (ص ٧) :

« أما مخالفته للإجماع فإن الأمة اتفقت على صِحَّةِ ما في مسلم من الأحاديث وأنها تفيد العلم النظري ، سوى أحرف يسيرة معروفة وهي صحيحة ، لكنها لا تفيد العلم » !

كذا قال المسكين من عندياته : « وهي صحيحة » !

وبناء عليه تهجم علي في بعض الأحاديث التي كنت انتقدتها في بعض مؤلفاتي ، منها حديث الترجمة ؛ فإنه سوّد أكثر من أربع عشرة صفحة في تقوية عمر بن حمزة هذا ، سارداً أقوال مَنْ عدّله ، ونصب نفسه مجتهداً أكبر ليرد على أولئك الحفاظ الذين ضعفوه ، ولكن بطرق ملتوية كثيرة ، حتى ألقي في نفسي أنه من أولئك المقلدة الذين يتأولون نصوص الكتاب والسنة حتى لا تخالف أهواءهم ؛ فقد صنع المذكور مثل صنيعهم ؛ فقد نصب نفسه لتوثيق عمر الذي ضعفوه ؛ نكايةً وتشهيراً بالألباني مهما كانت السبل التي يسلكها في سبيل ذلك ، فالغاية عنده تبرر الوسيلة ! والعياذ بالله تعالى .

وشرح هذا الإجمال وبيان ما في كلامه من اللف والدوران والظلم ، وتحريف الكلام وإخراجه عن دلالته الظاهرة ؛ مما يحتاج إلى فراغ ومراجعة لكتب العلماء في المصطلح وغيره ، وهذا مما لا أجده في غمرة ما أنا فيه من تحقيق لمشروعي العظيم « تقريب السنة بين يدي الأمة » ، هذا في نقده في صفحاته السوداء المشار إليها

آنفاً ، فما بالك لو أردنا أن نرد على كتابه كله . فلعل الله يسخر له من إخواننا من يكشف ما فيه من الجهل والطعن والتحامل والظلم ؛ ليرد الحق إلى نصابه .

ولكن لا بد من أن أضرب على ذلك مثلاً أو أكثر - إن تيسر - حول هذا الحديث الضعيف .

لقد تقدم نقلي عن الذهبي أنه قال في عمر بن حمزة :

« ضعفه ابن معين والنسائي . وقال أحمد : أحاديثه مناكير » .

فحرف المذكور قول أحمد هذا : « أحاديثه مناكير » بأنه يعني بالنكارة التفرد . ثم نقل عن الحافظ ابن حجر وكذا ابن رجب ما يؤيد به وجهة نظره بزعمه ، وهو - لبالغ جهله بهذا العلم الذي يبدو من كتابه هذا أنه حديث عهد به مع غلبة العجب والغرور عليه - لا يفرق بين من قيل فيه : « يروي مناكير » - وهو ما نقله عن أحمد - وبين من قيل فيه : « منكر الحديث » ! فهذا غير ذاك ، ومثله - بل أبلغ منه - قول أحمد في عمر : « أحاديثه مناكير » ؛ فإنه وصف شامل لجميع أحاديثه ، فمثله لا يكون ثقة ألبتة ، وهذا مما نبه عليه أبو الحسنات اللكنوي رحمه الله في « الرفع والتكميل » ، فقال (ص ٩٤) :

« وقال السخاوي في « فتح المغيث » : قال ابن دقيق العيد في « شرح الإلمام » : قولهم : « روى مناكير » ؛ لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه : « منكر الحديث » ؛ لأن « منكر الحديث » وصف في الرجل يستحق الترك لحديثه ، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة . كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : يروي أحاديث مناكير ، وهو ممن اتفق عليه الشيخان . . . » .

فتأمل أيها القاري الكريم كيف فرق الإمام ابن دقيق العيد بين من يقال فيه : « منكر الحديث » وبين من قال فيه أحمد : « يروي مناكير » ، مع كونه ثقة ؛ يتبيَّنْ لك أن الرجل لا يوثق بنقله ؛ لأنه يُمَوِّهُ به على الناس ويُبْعِدُ بهم عن الحقيقة التي كان عليه أن لا يكتمها ، وإن مما لايرتاب فيه ذو فقه في اللغة أن قول أحمد في عمر : « أحاديثه مناكير » مثل قول من قيل فيه : « منكر الحديث » ؛ بل لعل الأول أبلغ ، فهو يستحق الترك لحديثه ؛ فإن هذا ممن قال فيه أحمد : « يروي مناكير » .

ذاك مثال من تلاعب الرجل بأقوال العلماء وتدليسه بها على القراء .

ومثله تحريفه لكلام الذهبي المتقدم في حديث الترجمة :

« فهذا مما استنكر لعمر » .

فإنه تأوله بأنه أراد أنه من مفاريد عمر ! بعد أن سود صفحة كاملة في بيان معاني (النكارة) ؛ تمويهاً وتضليلاً ، جاهلاً أو متجاهلاً - وأحلاهما مر - أن الذهبي قال هذه الكلمة بعد أن ضعّف عمر كما تقدم ، وإنما يمكن أن يؤول ذاك التأويل لو قاله في عمر وهو عنده ثقة ، وهيهات !

وإن من عجائب هذا الرجل أنه أيد تحريفه المذكور بقوله (ص ١٤٧) :

« ثم ختم الترجمة بقوله : واحتج به مسلم » . وعقب عليه بقوله :

« ومن المعلوم أن مسلماً لا يحتج إلا بثقة عنده » !

نقول : نعم ؛ وهل البحث في كونه ثقة عند مسلم ؟! هذا أمر مفروغ منه ، وإنما ذلك من الذهبي لمجرد البيان ، فأين التأييد المزعوم بعد ذاك التضعيف الصريح في

كتابيه : « الكاشف » و « الميزان » مع استنكاره لحديثه ؟!

ومما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه من قلبه للحقائق العلمية : **أنه رد على قولي** في آخر الحديث في « الآداب » :

« ولم أجد حتى الآن ما أشد به هذا الحديث . والله أعلم » .

فرد بأمرين (ص ١٥٤) :

« **الأول** : أن عمر بن حمزة قد يكون توبع ، ولكن الشيخ الألباني لم يقف على المتابعة . . . » .

فأقول : نعم ؛ وإلى الآن لم نجد له متابعاً ، فهل وجدت أنت ذلك مع شدة حرصك على الكشف عن أخطاء الألباني والتشهير به ؟! لو وجَدْتَ ؛ لبادَرْتَ إلى ذكره ، فما فائدة قولك حينئذٍ : « قد يكون توبع » إلا الشغب ! وهل تستطيع أن تحكم على حديث بالضعف إلا وعاد عليك قولك : « قد يكون توبع » ! أو تقول : قد يكون له شواهد ! كما قلت نحوه هنا ، وهو :

« **الثاني** : أن هناك شواهد كثيرة . ونقول تأدباً مع « صحيح مسلم » يتقوى بحديث مسلم ولا يتقوى بها » !

فأقول : هذا تأدب بارد مع « الصحيح » من حيث أراد تعظيمه ؛ **لأن قوله** : « ولا يتقوى بها » خطأ من ناحيتين :

الأولى : من حيث قصده ، والأخرى : من حيث حقيقة الشواهد المزعومة .

أما الأولى : فكل عارف بهذا العلم الشريف لا يخفى عليه أن الحديث ولو

كان صحيحاً فإنه يتقوى بالشواهد إلى درجة أنه قد يصير بها مشهوراً أو متواتراً ، وهل أُلِّفَتِ المستخرجات على « الصحيحين » إلا تقويةً لهما ؛ كما هو مفصل في « علم المصطلح » ، فكيف يقول هذا المتعالم : إن حديث مسلم لا يتقوى بالشواهد التي أشار إليها لو كانت شواهد حقاً ؟!

أما الناحية الأخرى : فقد أجرى الله بحكمته على لسان ذاك المتعالم رغم أنفه الحق في قوله : « إن تلك الشواهد لا يتقوى بها حديث مسلم » ، وذلك ؛ لأنها شواهد قاصرة ؛ فإن أحدها عن أبي هريرة بلفظ :

« هل منكم الرجل إذا أتى أهله فأغلق عليه بابه وألقى عليه ستره واستتر بستر الله . . ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا . . الحديث » .

والآخر بلفظ :

« لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله ، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها ؟ . . فلا تفعلوا فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون » .

قلت : فهذان حديثان مختلفان سياقاً ومتناً كما هو ظاهر ، فكيف يصح جعلهما شاهدين للحديث وفيه ذاك الوعيد الشديد : « إن من أشر الناس عند الله منزلة . . . » ، وفي اللفظ الآخر : « إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة . . . » ؟! ذلك مما لا يصح مطلقاً عند من يفهم ما يخرج من فمه !

نعم ؛ هما يلتقيان معه ـ دون شك ـ في التحذير عن نشر السر ، وفي مثل ذلك يقول الترمذي بعد أن يذكر حديثاً في باب من الأبواب : وفي الباب عن فلان وفلان . فإنه لا يريد بذلك تقوية حديث الباب برمته ؛ خلافاً لما يفهمه بعض الطلبة ! وقد بيَّن ذلك الحافظ العراقي في « شرح مقدمة علوم الحديث » ؛ فقال

(ص ٨٤ ـ حلب) ـ بعد أن أشار إلى ما ذكرته عن الترمذي ـ :

« فإنه لا يريد ذلك الحديث العين ، وإنما يريد أحاديث أخر تصح أن تكتب في ذلك الباب ، وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه في أول الباب . وهو عمل صحيح ؛ إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث الذي رواه أول الباب بعينه ! وليس الأمر على ما فهموه ؛ بل قد يكون كذلك ، وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب » .

وهذه فائدة جليلة من الحافظ العراقي ما أظن هذا المعتدي علينا على علم بها ، وإلا ؛ لكان ذلك أكبر منبه له أن لا يخلط ذلك الخلط الفاحش فيجعل شاهداً ما ليس كذلك ! وإنما كان ينبغي أن يقال : وفي الباب عن فلان وفلان . ولكنه لو فعل ذلك لم يستفد من ذلك شاهداً ، ومن جهة أخرى لقلنا له : قد ذكرنا ذلك في « آداب الزفاف » عقب حديث الترجمة ! ولكنه كتم ذلك عن قرائه ليوهمهم أن الألباني لا علم له بها ، وله من مثل هذا الكتمان الشيء الكثير ! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم رأيت الحافظ ابن القطان الفاسي في « الوهم والإيهام » (٢ / ١٧ / ١ ـ ٢) قد أخذ على الحافظ عبد الحق الإشبيلي سكوته على الحديث وقد عزاه إلى مسلم ؛ لأن فيه عمر بن حمزة هذا ، وذكر خلافاً فيه ، ثم قال :

« فالحديث حسن » ! وهذه عادة له إذا لم يتيسر له ترجيح أحد وجهي الاختلاف ، ثم رأيته في مكان آخر منه (٢٠٩ / ٢) قال :

« وهو ضعيف » . فأصاب .

٥٨٢٦ - (إذا كانَ يومُ القيامَةِ ؛ كنتُ أوَّلَ مَنْ ينشَقُّ الأرضُ عنه ولا فَخْرَ ، ويتبعُني بلالٌ المؤذن ، ويتبعُهُ سائرُ المؤذنينَ وهو واضعٌ يدَهُ في أُذُنِهِ وهو ينادي : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، أرسله بالهدى ودينِ الحقِّ ؛ ليظهره على الدِّين كُلِّهِ ولو كَرِهَ المشركونَ . وسائرُ المؤذِّنينَ يُنَادُونَ معَهُ ويتبعُونَهُ حتى يأتيَ أبوابَ الجنةِ ، فأكُون أنا أولَ ضَاربٍ حلقةَ بابِ الجنةِ ولا فَخْرَ ، وتَلَقَّانا الملائكةُ بخيولٍ ونُوقٍ من ألوانِ الجوْهَرِ ، صَهِيلُهَا التسبيحُ حتى يسلّم علينا ، ويقال : ادخُلوا بِسَلامٍ آمنينَ ؛ هذا يومُكمُ الذي كُنتم تُوعَدُون) .

كذب . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٠٠) من طريق حكامة بنت عثمان بن دينار أخي مالك بن دينار - البصرة - قالت : حدثني أبي عثمان ابن دينار عن أبيه مالك بن دينار عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال العقيلي في ترجمة عثمان بن دينار :

« تروي عنه حكامة ابنته أحاديث بواطيل » . وقال في آخر الحديث :

« أحاديث حكامة تشبه حديث القصاص ، ليس لها أصول » .

وقال الذهبي في ترجمة عثمان :

« والد حكامة لا شيء ، والخبر كذب بيِّن » .

وأقره الحافظ ابن حجر في « اللسان » ، وصرح بأن الخبر الذي أشار إليه الذهبي هو هذا .

ومن الغرائب : أن ابن حبان أورد عثمان هذا في « الثقات » (٧ / ١٩٤) ، وقال :

« روت عنه ابنته حكامة بنت عثمان ، وحكامة لا شيء » !

فهو لا يعرف إلا من طريقها ، فكيف ثبتت عدالته عنده فوثقه ؟!

٥٨٢٧ - (عليكُم بالأَبكَارِ ؛ فإنهنَّ أنتقُ أَرْحَاماً ، وأَعذبُ أفواهاً ، وأقلُّ خِبّاً ، وأَرضى باليسير) .

ضعيف جداً بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٨٥ / ٢ / ٧٨٢٧) : حدثنا محمد بن موسى الإصطخري : ثنا **محمد بن سهل بن مخلد الإصطخري** : ثنا **عصمة بن المتوكل** عن **بحر السقا** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن بحر إلا عصمة » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال العقيلي :

« قليل الضبط للحديث ، يهم وهماً ، قال أحمد : لا أعرفه » .

قلت : فلعله علة هذا الحديث ؛ فإن له أصلاً من طرق أخرى ، وإن كانت لا تخلو من ضعف مفرداتها ؛ فإن مجموعها يدل على ثبوته ؛ كما كنت بينته في « الصحيحة » (٦٢٣) ؛ ولكن ليس في شيء منها قوله : « وأقل خباً » ؛ فهو منكر ، ولذلك ؛ خرجته هنا ، ولأمر آخر يتعلق بتخريج الحديث الواقع في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٥٩) معزواً للطبراني من طريق أبي بلال الأشعري ، وملت هناك إلى أن هذا التخريج خطأ مطبعي لأمرين ذكرتهما ثمة ، وهذا سبب ثالث ، وهو أنه مخالف لهذا الإسناد الذي نقلته عن « المعجم الأوسط » مباشرة ، وليس فيه أبو بلال كما ترى .

ثم إن فوق عصمة المذكور : بحر السقا ؛ قال النسائي والدارقطني :

« متروك » .

ولذلك ؛ لما أورده الذهبي في « الضعفاء » قال :

« تركوه » .

فتعصيب الجناية به أولى .

ثم إن فوقه عنعنة أبي الزبير ، وهو مدلس باعترافه .

ومحمد بن سهل بن مخلد الإصطخري ؛ لم أعرفه ، ولم يورده السمعاني ، ولا شيخ الطبراني في مادة (الإصطخري) . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع هذا الحديث معزواً لـ « طس ، والضياء » عن جابر في « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » (٣٧٥٦) الذي كنت اعتمدت فيه على « الفتح الكبير » للنبهاني . ثم رأيت الحديث في « الجامع الصغير » الذي عليه شرحا المناوي : « فيض القدير » و « التيسير » ؛ دون ذكر « الضياء » . وكذا في طبعة البابي الحلبي من « الجامع » ، فغلب على الظن أن عزوه لـ « الضياء » خطأ من بعض الناسخين ، مع استبعادي إخراج الضياء في « الأحاديث المختارة » للحديث بهذا الإسناد الواهي .

٥٨٢٨ ـ (إنَّ حقاً على المؤمنينَ أَنْ يتَوَجَّعَ بعضُهُم لبعضٍ ؛ كما يأْلَمُ الجَسَدُ للرأسِ) .

ضعيف . أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في « التوبيخ » (٨٦ / ٥٣ ـ مصر) : حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن : ثنا **أحمد بن سعيد** : ثنا ابن وهب قال :

أخبرني ابن لهيعة عن أبي رافع عن محمد بن كعب : **أن النبي ﷺ قال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله ثلاث علل :

الأولى : الإرسال ؛ فإن محمد بن كعب ـ وهو القرظي ـ تابعي ثقة .

الثانية : أبو رافع اسمه : إسماعيل بن رافع المدني ؛ ضعيف من قبل حفظه ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعيف واهٍ » .

الثالثة : أحمد بن سعيد ـ وهو ابن بشر الهمداني ـ ؛ مختلف فيه ؛ كما ترى أقوال الأئمة فيه في « التهذيب » ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« لا بأس به ، قد تفرد بحديث الغار . وقال النسائي : غير قوي ، لو رجع عن حديث الغار لحدثت عنه » .

قلت : فالظاهر أن العلة ممن قبله ، ولا يعل بابن لهيعة ؛ لأنه صحيح الحديث برواية العبادلة عنه ، وهذا من رواية عبد الله بن وهب عنه كما ترى .

وأما أحمد بن محمد بن الحسن ؛ فهو المعروف بابن مَتّويه ، وهو من الحفاظ المشهورين الذين ترجم لهم الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ، وترجم له أبو الشيخ نفسه في « طبقات الأصبهانيين » (٣١٦ / ٤٢٧) وقال :

« وكان فاضلاً خيراً » .

وكذا في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم (١ / ١٨٩) .

٥٨٢٩ - (دَخَلَ رَجُلٌ الجنةَ في ذُبابٍ ، ودخَلَ النارَ رجلٌ في ذُباب . قالوا : وكيفَ ذلك ؟ قال : مَرَّ رجُلانِ [مسلمانِ] [ممن كان قبلكم] على قَوم لهم صَنَمٌ (وفي رواية : يعكُفُونَ على صَنَم لهم) لا يَجُوزُه أحدٌ حتى يُقَرِّبَ له شيئاً ، فقالوا لأحدهمَا : قَرِّبْ [شيئاً] ، قال : ليس عندي شيءٌ . فقالوا له : قرِّبْ ولو ذباباً . فقرَّب ذباباً . فخلّوا سبيلَه . قال : فدخل النار . وقالوا للآخر : قرِّب ولو ذباباً . قال : ما كنتُ لأُقَرِّبَ لأحدٍ شيئاً دون اللهِ عز وجل . قال فضربوا عُنُقَهُ ، قال : فدخل الجنة) .

موقوف . أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٥ - ١٦) : حدثنا أبو معاوية : حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عن سلمان قال : . . . فذكره موقوفاً عليه . وقال ابنه عبد الله في كتاب « العلل » (١ / ٢٤٠) لأبيه :

« سمعته يقول في حديث أبي معاوية عن الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عن سلمان قال : « دخل رجل الجنة في ذباب . . . » ؛ قال الأعمش : « دباب » ؛ يعني : أن سلمان كان في لسانه عجمة » .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير سليمان بن ميسرة ؛ قال ابن معين :

« ثقة » . كما في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ١٤٣ - ١٤٤) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٣١٠) وقال :

« يروي عن طارق بن شهاب الأحمسي ، وله صحبة ، وعنه الأعمش » .

وروى عنه حبيب بن أبي ثابت أيضاً ، ووثقه آخرون . انظر « التعجيل » (ص ١٦٨ / ٤٢٣) ، فالإسناد صحيح .

وقد تابع أبا معاوية : جرير ـ وهو ابن عبد الحميد الضبي ـ : عند أبي نعيم في « الحلية » (١ / ٢٠٣) ؛ قرنه بأبي معاوية ، وقال عقبه :

« رواه شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق مثله . ورواه جرير عن منصور عن المنهال بن عمرو عن حبان بن مرثد عن سلمان نحوه » .

والزيادة الثانية لأبي نعيم .

وللأعمش فيه شيخ آخر ؛ فقال ابن الأعرابي في « معجمه » (ق ١٧٧ / ١) : نا عباس : نا محاضر بن المورع : نا الأعمش عن الحارث بن شبيل عن طارق بن شهاب قال : قال سلمان : . . . فذكره موقوفاً أيضاً . وفيه الزيادة الأولى .

قلت : وهذا إسناد صحيح أيضاً . رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير عباس ـ وهو ابن محمد الدوري ـ ، وهو ثقة حافظ .

وقد توبع هذان الشيخان من قيس بن مسلم ؛ كما تقدم عن أبي نعيم معلقاً .

وتابعهم أيضاً مخارق بن خليفة ؛ فقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » (١٢ / ٣٥٨) : حدثنا وكيع قال : ثنا سفيان عن مخارق بن خليفة عن طارق بن شهاب عن سلمان قال : . . . فذكره موقوفاً أيضاً .

وهذا صحيح أيضاً . رجاله رجال الشيخين ؛ غير مخارق هذا ، وهو ثقة من رجال البخاري . وفيه الزيادة الثالثة ، والرواية الثانية . وهذه عند ابن الأعرابي أيضاً .

وبالجملة ؛ فالحديث صحيح موقوفاً على سلمان الفارسي رضي الله عنه ؛ إلا أنه يظهر لي أنه من الإسرائيليات التي كان تلقاها عن أسياده حينما كان نصرانياً .

ولقد كان الداعي إلى تخريجه هنا وبيان كونه موقوفاً : أنه كثر السؤال عنه في كثير من البلاد الإسلامية ، وشاع تداوله ؛ وذلك لأنه ذكره الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في كتابه النافعِ « التوحيد » مرفوعاً معزواً لأحمد ! فقال :

« وعن طارق بن شهاب : أن رسول الله ﷺ قال . . . (فذكره) . رواه أحمد » .

وقال شارحه الشيخ سليمان : حفيد محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تبارك وتعالى في « التيسير » (ص ١٦٠) :

« هذا الحديث ذكره المصنف معزواً لأحمد ، وأظنه تبع ابن القيم في عزوه لأحمد ؛ قال ابن القيم : قال الإمام أحمد : حدثنا أبو معاوية . . . عن طارق بن شهاب يرفعه . . . وقد طالعت « المسند » فما رأيته فيه ، فلعل الإمام رواه في « كتاب الزهد » أو غيره » .

قلت : وفي هذا العزو أمور :

أولاً : قوله : « يرفعه » خطأ واضح كما يتبين من تخريجنا هذا .

ثانياً : إطلاق العزو لأحمد فيه نظرٌ ؛ لأنه يوهم بإطلاقه أنه في « مسنده » ، وليس فيه كما قال الشيخ سليمان رحمه الله تعالى ، ولو كان فيه ؛ لأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، وليس فيه أيضاً ، وإنما هو في « الزهد » له كما تقدم .

ثالثاً : لم يتعد في إسناده طارق بن شهاب ، فأوهم أنه من مسنده ! وإنما هو من روايته عن سلمان موقوفاً ؛ كما رأيت عند مخرجيه ومن جميع طرقه .

هذا ؛ وإني لأستنكر من هذا الحديث : دخول الرجل النار في ذباب ؛ لأن ظاهر

سياقه أنه إنما فعل ذلك خوفاً من القتل الذي وقع لصاحبه ، كما أنني استنكرت قول الإمام محمد بن عبد الوهاب في المسألة : « الحادية عشر : أن الذي دخل النار مسلم ؛ لأنه لو كان كافراً ؛ لم يقل : « دخل النار في ذباب » » !

فأقول : وجه الاستنكار أن هذا الرجل لا يخلو حاله من أمرين :

الأول : أنه لما قدم الذباب للصنم ، إنما قدمه عبادة له وتعظيماً ، فهو في هذه الحالة لا يكون مسلماً ؛ بل هو مشرك ، وهو ظاهر كلام الشارح الشيخ سليمان رحمه الله (ص ١٦١) :

« في هذا بيان عظمة الشرك ولو في شيء قليل وأنه يوجب النار ، ألا ترى إلى هذا لما قرب لهذا الصنم أرذل الحيوان وأخسه وهو الذباب كان جزاؤه النار ؛ لإشراكه في عبادة الله ؛ إذ الذبح على سبيل القربة والتعظيم عبادة ، وهذا مطابق لقوله تعالى : ﴿ إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار ﴾ » .

والآخر : أنه فعل ذلك خوفاً من القتل كما تقدم مني ، وهو في هذه الحالة لا تجب له النار ، فالحكم عليه بأنه مسلم دخل النار في ذباب يأباه قوله تعالى : ﴿ من كفر بالله بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان . . . ﴾ الآية ، وقد نزلت في عمار بن ياسر حين عذبه المشركون حتى يكفر به ﷺ ، فوافقهم على ذلك مكرهاً ، وجاء معتذراً إلى النبي ﷺ ؛ كما في « تفسير ابن كثير » وغيره ، وأخرجها في « الدر » (٤ / ١٣٢) من طرق .

فإن قيل : إنما أراد الإمام أنه كان مسلماً ثم كفر بتقديمه الذباب كما تقدم في الأمر الأول ؛ وحينئذٍ يرد عليه ما ذكرته في الأمر الآخر ، وقصة عمار . ويشبهها ما روى ابن أبي شيبة (١٢ / ٣٥٧ ـ ٣٥٨) بسند صحيح عن الحسن ـ وهو البصري ـ :

أن عيوناً لمسيلمة أخذوا رجلين من المسلمين فأتوه بهما ، فقال لأحدهما : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . فقال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . قال : أتشهد أني رسول الله ؟ قال : فأهوى إلى أذنيه فقال : إني أصم ! قال : ما لك إذا قلتُ لك : تشهدُ أني رسولُ الله قلت : إني أصم ؟! فأمر به فقُتِلَ . وقال للآخر : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . فقال : أتشهد أني رسول الله ؟ قال : نعم . فأرسله . فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! هلكتُ . قال :

« وما شأنك » ؟ فأخبروه بقصته وقصة صاحبه ، فقال :

« أما صاحبُك ؛ فمضى على إيمانه ، وأما أنت ؛ فأخذتَ بالرخصة » .

قلت : وهذه قصة جيدة ؛ لولا أنها من مراسيل الحسن البصري ؛ لكن الآية السابقة وسبب نزولها يشهدان لصحتها . والله أعلم . وقد روى الشطر الأول منها ابن إسحاق في « السيرة » (٢ / ٧٤ ـ ٧٥) بسندٍ حسن عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة مرسلاً أيضاً ، وسمى صاحبها حبيب بن زيد ؛ أي : ابن عاصم الأنصاري المازني شهد العقبة ، وقد ذكرها ابن كثير في تفسير الآية ، وابن حجر في ترجمة حبيب من « الإصابة » جازمين بها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٨٣٠ ـ (لا يُمْلِيَنَّ مصاحِفَنا إلا غِلْمَانُ قُريشٍ وثَقِيفٍ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ١٥٥) في ترجمة محمد بن جعفر بن الحسن بن صالح أبي الفرج ، عنه عن أحمد بن محمد بن بشار بن أبي العجوز قال : نبأنا الحسن بن هارون بن عقار قال : نبأنا جرير بن عبد الحميد عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة مرفوعاً . وقال :

« وهذا الحديث تفرد برفعه ابن أبي العجوز ! وهو محفوظ من قول عمر بن الخطاب » .

قلت : ابن أبي العجوز ؛ ثقة ؛ كما قال الدارقطني والخطيب نفسه في ترجمته (٤ / ٤٠١) ، وبخاصة أنه قد توبع كما يأتي ، فلعله أراد الحسن بن هارون فسبقه القلم ، ويؤيده أمران :

الأول : أن الحسن هذا لما ترجمه الخطيب (٧ / ٤٤٩) ؛ لم يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً صريحاً ، وإن كان ابن حبان قد ذكره في « الثقات » (٨ / ١٨٤) وقال :

« يروي عن أبي خالد الغرائب » .

والآخر : أن الخطيب لما ساق له هذا الحديث من طريق ابن أبي العجوز أيضاً عنه بإسناده المتقدم ؛ لم يذكر تفرد ابن أبي العجوز به ؛ بل أشار إلى أن العلة والمخالفة من شيخه ابن عقار بقوله :

« ورواه سعيد بن منصور عن جرير عن عبد الملك عن جابر بن سمرة عن عمر ابن الخطاب قوله » .

ثم ساقه بإسناده عن سعيد به موقوفاً . ثم قال :

« وخالفه جرير بن حازم ؛ فرواه عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن مغفل (الأصل : معقل) عن عمر بن الخطاب » .

ثم ساقه بإسناده عن وهب بن جرير بن حازم : حدثنا أبي قال : سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن عبد الله بن مغفل (الأصل أيضاً : معقل) قال :

قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : كذا وقع فيه مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولم يذكر فيه عمر رضي الله عنه ! وهذا يخالف كلامه المتقدم ؛ فإن ظاهره أن كلاً من جرير بن عبد الحميد ، وجرير ابن حازم أوقفاه على عمر ، وإنما اختلفا في الراوي له عن عمر ، فالأول ذكر أنه جابر بن سمرة ، والآخر ذكر أنه عبد الله بن مغفل ، فلو أن هذا خالف الأول في وقفه وأنه رفعه لبين ذلك ؛ فالظاهر أن رفعه وعدم ذكر عمر فيه خطأ . والله أعلم .

٥٨٣١ - (لا يَمُوتَنَّ أحدُكم إلا وهُو يُحْسِنُ بالله الظَّنَّ ؛ فإنَّ قوماً قد أَرْدَاهُم سُوءُ ظَنِّهِم بالله عز وجل ، [فقال الله تعالى] : ﴿ وذلكَ ظَنُّكُمُ الذي ظَنَنْتُمْ بربِّكمْ أَرْدَاكُمْ فأَصْبَحْتُم منَ الخاسِرينَ ﴾) .

منكر بهذا السياق . أخرجه أحمد (٣ / ٣٩٠ - ٣٩١) فقال : ثنا النضر ابن إسماعيل القاص - وهو أبو المغيرة - : ثنا ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه مدلس ، وقد صرح بالتحديث بدون قوله : « فإن قوماً . . . » إلخ كما يأتي ، فهو به منكر .

الثانية : ابن أبي ليلى - وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى - ، وهو ضعيف لسوء حفظه ؛ مع جلالة قدره في الفقه .

الثالثة : النضر هذا ؛ قال الذهبي في « الكاشف » ، والحافظ في « التقريب » :

« ليس بالقوي » . وفيه يقول ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٥١) :

« كان ممن فحش خطؤه ، وكثر وهمه ، فاستحق الترك من أجله » .

قلت : فهو أو شيخه آفة هذه الزيادة ؛ فقد صح الحديث بدونها من طريقين عن جابر رضي الله عنه ؛ أحدهما من رواية أبي الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« لا يموتنَّ أحدُكم إلا وهو يُحْسِنُ الظنَّ بالله » .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٣٤) : ثنا روح : ثنا ابن جريج : أخبرني أبو الزبير به .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرجه في « صحيحه » (٨ / ١٦٥) من طريق واصل عن أبي الزبير عن جابر به ؛ هكذا معنعناً . فتصريحه بالسماع مما احتفظ به « مسند أحمد » رحمه الله .

وقد أخرجاه من طريق أخرى عن جابر به .

وقد خرجته في « صحيح أبي داود » (٢٧٢٦) .

(تنبيه) : قد ساق الحافظ ابن كثير حديث الترجمة في « تفسيره » (٤ / ٩٧) من رواية أحمد بإسناده ، ومنه استفدت الزيادة التي بين المعكوفتين ، ولم أره في « مجمع الزوائد » وهو من شرطه ! وقد سكت ابن كثير عن الحديث ؛ لأنه ساق إسناده ، فاغتر به الحلبيان اللذان اختصرا « تفسيره » ، فأورداه محذوف السند موهمين القراء أنه صحيح بما ذكراه في المقدمة ! هداهما الله تعالى .

وأفحش منه : أن السيوطي ساقه في « الدر » (٥ / ٣٦٢) معزواً لأحمد والطبراني وعبد بن حميد ومسلم وأبي داود وابن ماجه وابن حبان وابن مردويه عن

جابر به ! وقلده في ذلك الشوكاني في « فتح القدير » (٤ / ٤٩٩) ! إلا أنه ذكر أبا داود الطيالسي مكان الطبراني ، ولعله أصح ؛ لأني لم أره في « معجم الطبراني الكبير » ، وقد رواه الطيالسي كما رواه مسلم وسائر من ذكرهم السيوطي ؛ غير ابن منده ؛ فإني لم أقف على إسناده .

ونحو هذه الزيادة في النكارة والبطلان : ما رواه أبو نواس الشاعر المشهور قال : نبأنا حماد بن سلمة عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث الصحيح ، وزاد :

« فإن حُسْنَ الظن بالله ثَمَنُ الجنة » .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١ / ٣٩٦) من طريق **إسماعيل بن علي ابن علي أبي القاسم الخزاعي** قال : نبأنا **أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن كثير الصيرفي** - ببغداد بـ (باب الشام) - سنة ثلاث وسبعين ومئتين قال : نبأنا أبو نواس الحسن بن هانئ به .

أورده في ترجمة محمد بن إبراهيم هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وإنما أشار إلى جهالته بقوله عقب الحديث :

« لم يرو عن محمد بن إبراهيم هذا إلا إسماعيل بن علي الخزاعي ، وإسماعيل غير ثقة » . وقال الذهبي فيه :

« لا يعرف » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وأشار إلى هذا الحديث ، وقال :

« قلت : أظن الآفة من شيخه إسماعيل ؛ فقد تقدم أنه كان غير موثوق به » .

وقال الذهبي في ترجمة إسماعيل هذا :

« قال الخطيب : ليس بثقة . قلت : متهم ، يأتي بأوابد » .

قلت : وفوقه أبو نواس ؛ قال الذهبي :

« فسقه ظاهر ، وتهتكه واضح ، فليس بأهل أن يروى عنه » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ، والسيوطي في « الجامع الكبير » ، وعزاه لابن جُمَيْعٍ أيضاً في « معجمه » وابن عساكر .

٥٨٣٢ ـ (إذَا وَلجَ الرجُلُ في بَيْتِهِ ؛ فَلْيَقُلْ : اللهمَّ ! إني أسأَلُكَ خيرَ المولَج ، وخيرَ المخرَج ، باسمِ الله وَلجنا ، وباسمِ اللهِ خَرجنا ، وعلى الله ربنا توكَّلْنَا . ثم ليُسَلِّم على أهلِهِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « سننه » (رقم ٥٠٩٦) عن إسماعيل : حدثني ضمضم عن شريح عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات . وإسماعيل : هو ابن عياش ، وهو صحيح الحديث عن الشاميين ، وهذا منها ؛ فإن ضمضماً ـ وهو ابن زرعة بن ثوب ـ شامي حمصي .

وشريح : هو ابن عبيد الحضرمي الحمصي ؛ ثقة ، فالسند كله شامي حمصي .

(تنبيه) : الحديث كما ترى من أوراد دخول البيت ، وبذلك ترجم له أبو داود ، فأورده في (باب ما جاء فيمن دخل بيته ما يقول) ، وفي مثله أورده النووي وصديق خان وغيرهما ، وقد وهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ؛ حيث جعل

الحديث من أوراد الدخول إلى المسجد ؛ فإنه قال في « الرد على الأخنائي » (ص ٩٥) :

« وعن محمد بن سيرين : كان الناس يقولون إذا دخلوا المسجد : صلى الله وملائكته على محمد ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، باسم الله دخلنا ، وباسم الله خرجنا ، وعلى الله توكلنا ، وكانوا يقولون إذا خرجوا مثل ذلك » .

قلت : فقال ابن تيمية بعد أن ذكر هذا :

« قلت : هذا فيه حديث مرفوع في « سنن أبي داود » وغيره ؛ أنه يقال عند دخول المسجد : اللهم إني أسألك خير المولج . . . » .

وعزاه مخرجه فضيلة الشيخ اليماني لـ « سنن أبي داود » ! ولم يتنبه لهذا الذي نبهنا عليه .

(**تنبيه هام**) : كنت أوردتُ هذا الحديث في « الصحيحة » برقم (٢٢٥) ، ثم لفت نظري بعض الطلبة ـ جزاه الله خيراً ـ إلى أن فيه انقطاعاً بين شريح وأبي مالك ، وقد تنبهت له في حديث آخر ، كنت ذكرته شاهداً للحديث المذكور في « الصحيحة » برقم (١٥٠٢) ، فسبحان من لا يضل ولا ينسى ، أسأل الله تعالى أن لا يؤاخذني في الدنيا والأخرى .

والعمدة في ذلك قول ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٦٠ ـ ٦١) عن أبيه :

« شريح بن عبيد الحضرمي لم يدرك أبا أمامة ولا الحارث بن الحارث ولا المقدام ، وهو عن أبي مالك الأشعري مرسل » .

وأقره العلائي في « جامع التحصيل » (٢٣٧ / ٢٨٣) .

ونحوه قول محمد بن عوف لمن سأله : هل سمع شريح من أحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال :

« ما أظن ذلك ، وذلك ؛ لأنه لا يقول في شيء من ذلك : سمعت . وهو ثقة » . كما في « التهذيب » .

قلت : والتاريخ يؤيد ذلك ؛ فإن أبا مالك الأشعري هذا قديم الوفاة ، مات في طاعون عمواس سنة (١٨) ، وشريح مات بعد المئة ، فبين وفاتيهما نحو ثمانين سنة ! فيبعد عادة أن يدركه ، ولذلك ؛ تعَجَّبَ الحافظُ ابن حجر في « تهذيبه » من الحافظ المزي في ذكره أبا مالك هذا في جملة الصحابة الذين روى عنهم شريح بن عبيد ، مع تصريحه بأنه لم يدرك سعد بن أبي وقاص وقد تأخرت وفاته إلى سنة (٥٥) ، وأبا ذر وقد مات سنة (٣٦) !

وأما ما ذكره أحد طلبة الجامعة الإسلامية في خطاب أرسله إلي بتاريخ (٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٥) أن ابن عساكر قال :

« والصحيح أن شريحاً سمع من الصحابة ؛ كما ذكره ابن فنجويه والعسكري والحاكم والدارقطني » .

فإنه إن صح عن ابن عساكر ؛ فإنه لا يعني بداهة أنه سمع من جميع الصحابة ، فلا يخالف ما تقدم من نفي سماعه من أبي مالك الأشعري . ولم أر هذا النقل عن ابن عساكر في النسخة المصورة من « تاريخ دمشق » لابن عساكر ، التي نشرتها مكتبة الدار بالمدينة النبوية . والله أعلم .

٥٨٣٣ ـ (الكَنُودُ : الذي يَأْكُلُ وَحْدَهُ ، ويمنَعُ رِفْدَهُ ، ويَضْرِبُ عَبْدَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٣٠ / ١٨٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٩٢ / ٧٩٥٨) من طريقين عن **جعفر بن الزبير** عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ﷺ ؛ ذكر عنده (الكنود) فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ آفته جعفر هذا ؛ متروك ؛ بل كذاب ، تقدمت له أحاديث موضوعة ، فانظر مثلاً (٣٤٥ ، ٦٠٧) . وقال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » بعد أن عزاه لابن أبي حاتم وابن جرير من طريق جعفر :

« وهو متروك ، فهذا إسناد ضعيف ، وقد رواه ابن جرير أيضاً من حديث حريز ابن عثمان عن حمزة بن هانئ عن أبي أمامة موقوفاً » .

قلت : وهذا هو الأشبه إن صح عن أبي أمامة ، ويأتي بيان ما فيه .

ثم أخرجه الطبراني (٨ / ٢٢١ / ٧٧٧٨) من طريق **محمد بن مسمع الصفار البصري** : ثنا الوليد بن مسلم عن أبي عمرو عن القاسم به .

وترجم له الطبراني بقوله :

« عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن القاسم » !

يشير إلى أن (أبا عمرو) الراوي عن القاسم هو الأوزاعي الإمام ، وكأن ذلك ؛ لأنه يكنى بأبي عمرو ، ولأن الوليد بن مسلم مكثر من الرواية عن الأوزاعي ، ولم أجد أحداً من أهل العلم صرح بأن الأوزاعي روى عن القاسم ، وقد ترجم لهذا ابن عساكر في « تاريخه » ترجمةً طويلة (١٤ / ٣٣٤ ـ ٣٣٨) ، ثم الحافظ المزي في

« تهذيبه » ، فإذا صح ما ذكره الطبراني ، فتكون علة الحديث رواية الوليد عن الأوزاعي عن القاسم معنعناً .

ذلك ؛ لأن الوليد بن مسلم - مع كونه ثقة ؛ فقد - كان له مذهب عجيب في التدليس عن الأوزاعي ، كما تراه مبسوطاً في ترجمته ، أعني : تدليس التسوية ؛ فقد كان يروي عن الأوزاعي ما روى هذا عن بعض الضعفاء عن بعض الثقات ، فيسقط الوليدُ الضعيفَ الذي بين الأوزاعي والثقة ، فيظهر الإسناد سالماً من العلة ! قال أبو مسهر :

« كان الوليد بن مسلم يحدِّث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلِّسها عنهم » .

وله في تبرير ذلك جواب عجيب ، فانظره في « التهذيب » إن شئت .

والخلاصة : أن في هذا الإسناد علة قادحة ، وهي العنعنة .

وفيه علة أخرى : وهي جهالة محمد بن مسمع الصفار ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله في « المجمع » (٧ / ١٤٢) :

« رواه الطبراني بإسنادين : في أحدهما جعفر بن الزبير ؛ وهو ضعيف ، وفي الآخر من لم أعرفه » .

وقد فاتته العلة الأولى في هذا الإسناد الثاني .

وثمة علة ثالثة : وهي الوقف ؛ كما تقدم في كلام ابن كثير ؛ فقد أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٦٠) ، وابن جرير - أيضاً - من طريق حريز بن عثمان قال : ثني حمزة بن هانئ عن أبي أمامة أنه كان يقول : . . . فذكره .

والسياق لابن جرير ، ولم يسم البخاريُّ حمزةَ ، وإنما قال : « ابن هانئ » . ولذلك ؛ أورده في « التهذيب » في (باب من نسب إلى أبيه ، أو جده . . .) برواية ابن حريز هذه ؛ ولم يزد . وكذلك صنع في « التقريب » ، وقال :

« لا يعرف » .

ولم يذكر اسمه ! ولذلك ؛ أورده مسمى في « اللسان » ؛ تبعاً لأصله « الميزان » ؛ فقال :

« حمزة بن هانئ عن أبي أمامة الباهلي ؛ مجهول . انتهى .

وإنما قال فيه أبو حاتم : « لم يرو عنه غير حريز بن عثمان » وفَرْق بيْن الكلامين ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقد قال الآجري عن أبي داود : شيوخ حريز كلهم ثقات » .

قلت : لعل هذا التوثيق المجمل لا يفيد هنا ؛ ما دام أنه لم يرو عنه غير حريز ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله :

« شيخ لحريز ؛ لا يعرف » .

٥٨٣٤ ـ (إنما كُرِهتِ الصلاةُ بينَ الأسَاطِينِ للواحِدِ والاثنَيْنِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ٣٠٠ / ٩٢٩٦) من طريق شريك عن أبي إسحاق عن معدي كرب عن عبد الله قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مع وقفه على عبد الله ـ وهو ابن مسعود رضي الله عنه ـ . وذلك ؛ لسوء حفظ شريك ـ وهو ابن عبد الله القاضي ـ . فقول الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٩٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وإسناده حسن » !

فهو مردود ؛ لما ذكرتُ من حال شريك ، وأيضاً فقد خالفه في متنه جمع من الثقات ، فرواه معمر والثوري وابن عيينة وشعبة عن أبي إسحاق به ؛ بلفظ :

« لا تصفّوا بين السواري » ؛ دون قوله : « للواحد والاثنين » .

أخرجه عبد الرزاق (٢ / ٦٠ / ٢٤٨٧ - ٢٤٨٨) ، وابن أبي شيبة (٢ / ٣٧٠) ، والطبراني أيضاً (٩٢٩٣ - ٩٢٩٥) ، والبيهقي (٢ / ٢٧٩ و ٣ / ١٠٤) وقال :

« وهذا - والله أعلم - لأن الأسطوانة تحول بينهم وبين وصل الصف ، فإن كان منفرداً ، أو لم يجاوزوا ما بين الساريتين ؛ لم يكره إن شاء الله تعالى ؛ لما روينا في الحديث الثابت عن ابن عمر قال :

سألت بلالاً : أين صلى رسول الله ﷺ - يعني في الكعبة - ؟ فقال : بين العمودين المقدَّمَين » .

قلت : فالمحفوظ عن أبي إسحاق - وهو السبيعي - إنما هو ما رواه الجماعة عنه ، وهذا - يقال - إن سلم من شيخه معدي كرب ؛ فإنه في عداد المجهولين وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٥٨) ؛ فإنه لم يذكر له هو ولا غيره راوياً غير أبي إسحاق .

نعم ؛ الرواية المحفوظة دون حديث الترجمة لها ما يشهد من الأحاديث المرفوعة ، فراجع إن شئت « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » (ص ٢٨٦ - طبع عمان) .

ثم رأيت الأثر في « التاريخ الكبير » للبخاري (٤ / ٢ / ٤١) في ترجمة معدي كرب بلفظ :

« لا تُصَلِّ بين الأساطين ، إما أن تقدمها ، وإما أن تؤخرها » .

٥٨٣٥ - (لا تَكْرَهُوا الفِتنةَ في آخِرِ الزمَانِ ؛ فإنَّها تبيرُ المنافقينَ) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (٣٤٢ / ٤٦٣) ، ومن طريقه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١١٣ - ١١٤) ، وعلقه عليه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٥٤) قال أبو الشيخ : حدثنا عبد الرحمن بن أحمد قال : حدثنا أبو حفص عمر بن زياد الأزدي الزعفراني - بـ (همذان) - قال : حدثنا إبراهيم بن قتيبة قال : حدثنا قيس عن العباس بن ذَريح عن شُريح ابن هانئ عن علي مرفوعاً .

أورداه في ترجمة عبد الرحمن بن أحمد الزهري أبي صالح الأعرج ، وذكرا أنه توفي سنة ثلاث مئة ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبو حفص عمر بن زياد ؛ وقع في « الأخبار » : (محمد بن زياد) الزعفراني ، ولم أجد له ترجمة .

وإبراهيم بن قتيبة ؛ الظاهر أنه الذي في « اللسان » :

« إبراهيم بن قتيبة الأصبهاني ؛ ذكره الطوسي في مصنفي الشيعة الإمامية » .

قلت : فهو مجهول أيضاً .

وقيس : هو ابن الربيع ؛ ضعيف ؛ قال في « التقريب » :

« صدوق ، تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه ؛ فحدث به » .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، لا أدري من المتهم به ، أهو قيس هذا أم من دونه ؟ فإن الفتن قد أمرنا بالاستعاذة منها ما ظهر منها وما بطن في غير ما حديث ، ومن أبواب البخاري في « صحيحه » في « كتاب الفتن » (١٥ ـ باب التعوذ من الفتن) . قال ابن بطال عقبه ـ كما في « فتح الباري » (١٣ / ٤٤) ـ :

« في مشروعية ذلك الرد على من قال : اسألوا الله الفتنة ؛ فإن فيها حصاد المنافقين ، وزعم أنه ورد في حديث ، وهو لا يثبت رفعه ؛ بل الصحيح خلافه » .

ثم ذكر الحافظ عقبه حديث علي هذا من رواية أبي نعيم فقط ، وقال :

« وفي سنده ضعيف ومجهول » .

وكذا قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » (٤٦٤ / ١٢٩٨) ، ونقل عن شيخه الحافظ في « الفتح » أنه نقل عن ابن وهب : أنه سئل عنه ؟ فقال :

« إنه باطل » . وأقره . قال السخاوي :

« وهو كذلك » . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٨ / ١٢٦ ، ٣٨١) :

« هذا ليس معروفاً عن النبي ﷺ » .

ونقل عنه السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٠٣) أنه جعله من الأحاديث الموضوعة ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٥١) . وهو حري بذلك . والله أعلم .

٥٨٣٦ - (عَليكُمْ بالصَّوْمِ ؛ فإنهُ مَحْسَمَةٌ للعِرْقِ ، مَذْهَبَةٌ للأَشَرِ) .

ضعيف . أخرجه الحسين المروزي في « زوائد الزهد » (رقم ١١١٢) : أخبرنا محمد بن أبي عدي قال : حدثنا حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن شداد ابن عبد الله :

أن نفراً من أسلم أتوا النبي ﷺ ليستأذنوه في الاختصاء ، فقال : . . . فذكره .

وأخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٢٤ / ٢) من طريق روح بن عبادة عن حسين المعلم به .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ لكنه مرسل ؛ شداد بن عبد الله - وهو القرشي الدمشقي - ؛ صحب أنس بن مالك ، وروى عن أبي هريرة وغيره ، وله ترجمة واسعة في « تاريخ ابن عساكر » (٨ / ٧ - ١٠) .

وقد وهم السيوطي في « الجامع الصغير » ؛ فعزاه لأبي نعيم عن عبد الله بن شداد ! هكذا أطلقه ولم يقيده ، فأوهم أن عبد الله هذا صحابي وأن الحديث مسند وهو مرسل ! كما كنت نبهت عليه في التعليق على « ضعيف الجامع » (٤ / ٤٦ / ٣٧٧٣) . وكذلك فعل المناوي في « فيض القدير » ، والسيوطي أيضاً في « الجامع الكبير » (١٥٥٧٦) .

ثم وقفت على خطأ أفحش للمناوي في كتابه الآخر : « التيسير » ، فقد وقع فيه : (عبد الله بن أوس) ! وقال : « بفتح وضم » !

وعبد الله بن أوس ؛ صحابي شامي أيضاً ، مترجم أيضاً عند ابن عساكر ، فصار الحديث بذلك عنده موصولاً مسنداً !

وإن من جهل بعض المعلِّقين والمخرِّجين الذين يذكرنا جهلهم بهذا العلم بالمثل المعروف في بعض البلاد العربية : (تَزَبَّبَ قبل أن يَتَحصْرَمَ) ! فقد علقت اللجنة المكلفة بتحقيق « الجامع الكبير » للسيوطي على هذا الحديث بقولها :

« أخرج ابن المبارك في « الزهد » رقم ١١١٢ فقال : أخبركم أبو عمرو بن حيويه قال : حدثنا يحيى قال : حدثنا الحسن (كذا) قال : أخبرنا محمد بن أبي عدي . . إلخ » !

فلم يعلم هؤلاء المساكين أن ابن المبارك لا علاقة له بهذا الحديث ، وأنه من زيادات الحسين (لا الحسن) المروزي عليه ، وأن ابن المبارك توفي سنة (١٨١) وابن حيويه مات سنة (٣٨٢) ! فاعتبروا يا أولي الأبصار !

ويغني عن الحديث : قوله ﷺ لمن لم يستطع الزواج من الشباب :

« . . . فعليه بالصوم ؛ فإنه له وِجَاءٌ » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٧٨١) .

٥٨٣٧ - (لايَمْنَعَنَّ أحَدُكُم - أو : لا يمتَنِعَنَّ أحدُكم - مِنَ السَّائلِ أَنْ يُعْطِيَهُ ، وإنْ رأى في يَدِهِ قُلْبَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٤٥٢ / ٩٥٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٣٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٢١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٩٦) من طريق **الحسن بن علي الهاشمي** عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه إلا من هذا الوجه » . وقال العقيلي ـ وقد ساقه في ترجمة الهاشمي هذا ـ :

« لا يحفظ إلا عنه » . وقال ابن عدي :

« وحديثه قليل ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » . وقال فيه البخاري :

« منكر الحديث » .

وهو متفق على ضعفه ؛ بل هو متهم ؛ فقال الحاكم وأبو سعيد النقاش :

« يحدث عن أبي الزناد بأحاديث موضوعة » .

ولهذا ؛ قال الحافظ عقب الحديث في « مختصر الزوائد » (١ / ٣٨٥) :

« والحسن ؛ ضعيف جداً » .

وأما ما ذكره في « التهذيب » عن ابن حبان أنه قال :

« حديث باطل » .

فأظن أنه وهم عليه ؛ فإن ابن حبان لم يخرج هذا الحديث في ترجمة الحسن هذا ، وإنما أخرج له حديثين آخرين ، قال فيها :

« إنهما حديثان باطلان » .

أقول هذا بياناً للواقع ، وإن كنت أرى أن هذا الحديث أحق منهما بالبطلان .

٥٨٣٨ ـ (إنَّ ما تَكْرَهُونَهُ في الجمَاعةِ خيرٌ مِمّا تُحِبُّونَهُ في الفُرْقَةِ) .

لا أعرفه مرفوعاً . وإنما رواه الآجري في « الشريعة » (ص ١٣) من طريق **مجالد بن سعيد** عن الشعبي عن ثابت بن قطبة قال : إن عبد الله بن مسعود قال في خطبته : . . . فذكره موقوفاً عليه بلفظ :

« يا أيها الناس ! عليكم بالطاعة والجماعة ؛ فإنها حبل الله عز وجل الذي أمر به ، وما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة » .

قلت : هذا مع وقفه فيه مجالد بن سعيد ؛ وليس بالقوي ؛ كما في « التقريب » .

٥٨٣٩ ـ (مَنْ آتاهُ اللهُ وَجْهاً حَسَناً ، واسماً حَسَناً ، وجَعَلَهُ في مَوْضعٍ غيرِ شَاينٍ له ؛ فهوَ في حَضْرَةِ اللهِ عز وجل) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في ترجمة **الفضل بن محمد الباهلي الأنطاكي** من « تاريخ دمشق » (١٤ / ٢٥١ ـ النسخة المصورة ، المدينة) بسنده عن **خلف بن خالد العبدي** : حدثنا **سليمان بن مسلم المكي** عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً به . وزاد :

ثم أنشأ ابن عباس يقول :

« أنت شرط النبي إذ قال يوماً   اطلبوا الخير عند حِسَان الوجوه » .

وذكر ابن عساكر أن الأنطاكي هذا توفي سنة (٣٠٧) ، وعن ابن عدي قال :

« له أحاديث عداد ـ غير ما ذكرت ـ لا يتابعه الثقات عليها » .

قلت : وابن عدي ذكر هذا في آخر ترجمة الأنطاكي من « كامله » (٦ / ٢٠٤٣) ، وقال في أولها :

« حدثنا بأحاديث لم نكتبها عن غيره ، ووصل أحاديث ، وسرق أحاديث ، وزاد في المتون » .

قلت : وفي مثله يقول الذهبي : « وكل بلاء فيه » !

وذكر الحافظ في « اللسان » عن ابن عدي والدارقطني أنه كذاب .

قلت : وخلف بن خالد العبدي ؛ مستور ؛ كما في « التقريب » .

وسليمان بن مسلم ـ هكذا وقع في النسخة ! وهو خطأ نسخي ؛ والصواب (سَليم بن مسلم) ـ ؛ له ترجمة سيئة في « الجرح » (٢ / ١) ، و« اللسان » (٣ / ١١٣) ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه .

٥٨٤٠ ـ (ما اسْتَخْلَفَ عَبْدٌ في أَهْلِه من خليفةٍ أحبّ إلى الله تعالى مِنْ أربَع ركعاتٍ يُصلِّيهنَّ في بيتِهِ إذا شَدَّ عليه ثيابَ سَفَرِهِ ، يقرأُ فيهنَّ بـ ﴿ فاتحةَ الكتاب ﴾ ، ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، ثم يقول :

اللهم ! إني أتقربُ إليكَ بهنَّ ، فاخْلُفْني بهِنَّ في أَهلِي ومالي .

فهنَّ خليفَتُهُ في أهْلِهِ ، ومَالِهِ ، ودارِهِ ، ودُورٍ حَوْلَ دارِهِ ؛ حتى يَرْجِعَ إلى أَهْلِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم في « تاريخ نيسابور » في ترجمة (**نصر بن باب**) بموحدتين بينهما ألف ليِّنة ، من طريقه قال : حدثنا **سعيد بن مرتاس** عن

إسماعيل بن محمد عن أنس بن مالك :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إني نذرت سفراً ، وقد كتبت وصيتي ، فإلى من أدفعها ؛ إلى أبي ، أم إلى أخي ، أم إلى ابني ؟ فقال ﷺ : . . . فذكره .

كذا في « الفتوحات الربانية على الأذكار النووية » لابن علان ؛ نقلاً عن « نتائج الأفكار » للحافظ ابن حجر العسقلاني ، وقال :

« قال الحافظ : هذا حديث غريب ، وسعيد هذا ؛ لم أقف على ترجمته ، ولست على يقين من ضبط اسم أبيه .

ونصر بن باب ؛ ضعفوه ، وقد تابعه المعافى ؛ ولا أعرف حاله ، وقد ذكر الغزالي هذا الحديث في أدب السفر من (الإحياء) » .

قلت : وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٥٣) :

« أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » ، وفيه من لا يعرف » . وقال في موضع آخر (١ / ٢٠٦) :

« . . . وهو ضعيف » .

قلت : وليس هو في الجزء المطبوع من « مكارم الأخلاق » . وفي هذا الموضع إنما ذكره العراقي شاهداً لقول الغزالي :

« وركعتان عند ابتداء السفر » . وفي هذا أربع ركعات كما ترى ، فكان الأولى به أن يستشهد بحديث :

« ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً »

وهو ضعيف أيضاً ؛ لإرساله ؛ كما تقدم بيانه برقم (٣٧٢) .

ثم إن نصر بن باب ؛ قد كذبه بعضهم ؛ فقال البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١٠٦) :

« كان بنيسابور ، يرمونه بالكذب » .

فهو ضعيف جداً ؛ كما يشير إلى ذلك البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ٢٠٩) :

« سكتوا عنه » . ومثله قول ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٦٩) عن أبيه :

« متروك الحديث » .

وله ترجمة مبسوطة في « تاريخ بغداد » ، و « لسان الميزان » .

٥٨٤١ - (مَنْ بَلَغَهُ عنِّي حَدِيثٌ ، فكَذَّبَ به ؛ فقد كَذَّب ثلاثةً : الله ، ورسُوله ، والذي حدَّث بهِ) .

منكر . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٧٩ / ٢ / ٧٧٤٦) ، وابن عساكر (٩ / ٧٢ / ١) عن بقية بن الوليد عن **محفوظ بن الميسور** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ محفوظ هذا ؛ لا يعرف ؛ قال الذهبي :

« أتى عن ابن المنكدر بخبر منكر ، وعنه بقية بصيغة عن ، لا يدرى من ذا » .

وكأنه يشير إلى هذا الخبر . وأقره الحافظ في « اللسان » .

وبقية ؛ مدلس ، وقد عنعنه ، وهو يدلس عن مثل **المجاشع بن عمرو** الكذاب **والسري بن عبد الحميد** المتروك وغيرهما من الضعفاء كما ذكر ابن حبان .

فللحديث علتان : الجهالة ، والتدليس ؛ بخلاف ما أوهمه كلام الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٤٩) ؛ فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محفوظ بن ميسور ، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً » .

فلم يتعرض لبيان التدليس ! وتبعه الغماري في رسالة « حديث الأعمى » ، فنقل (ص ٤) هذا الكلام عن الهيثمي دون أن يعزوه إليه ! ودون أن يتعقبه بشيء ! وهو متعقب في أمرين :

الأول : تدليس بقية ؛ كما سبق .

والآخر : أن محفوظ بن ميسور لم يرد له ذكر في نسخة « الجرح والتعديل » المتداولة اليوم ، ولا عزاه إليه الحافظان الذهبي والعسقلاني . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٨٤٢ - (يَأْتي على الناس زَمَانٌ يُخَيَّرُ فيه الرَّجُلُ بين العَجْزِ والفُجُورِ ، فمَنْ أدركَ ذلك الزمانَ ؛ فَلْيَخْتَرِ العَجْزَ على الفُجُورِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٤٣٨) ، وأحمد (٢ / ٢٧٨ ، ٤٤٧) من طريق سفيان الثوري ، وأبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٥١٦) من طريق عبد الرحيم

ـ وهو ابن سليمان ـ ؛ كلاهما عن داود بن أبي هند قال : أخبرني **شيخ** سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ؛ فإن الشيخ الذي لم يسمه سفيان عن داود بن أبي هند هو **سعيد بن أبي خيرة** » . الأصل : (جبيرة) .

ثم ساقه من طريق **الحسن بن ميمون** : ثنا سعيد بن سليمان : أنبأ عباد بن العوام عن داود بن أبي هند عن **سعيد بن أبي خيرة** (الأصل : جبيرة أيضاً) عن أبي هريرة به .

قلت : الحسن بن ميمون هذا ؛ لم أجد له ترجمة فيما لدي من المراجع ، فإن كان محفوظاً عن سعيد بن سليمان ـ وهو الضبي ـ ؛ فهو شاذ ؛ لمخالفةِ عباد بن العوام للثوري وعبد الرحيم ، وكلهم ثقة ، فإن وجد لعباد متابع ؛ فقد يكون الوهم من داود بن أبي هند ؛ فإنه مع كونه ثقة من رجال مسلم ؛ فقد تكلم فيه أحمد وابن حبان من قبل حفظه ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« ثقة متقن ؛ كان يهم بأخرة » .

قلت : فلعل عباداً سمعه منه بآخر حياته .

فإن حفظه بذكر سعيد بن أبي خيرة بينه وبين أبي هريرة ؛ فالجواب من وجهين :

الأول : الانقطاع بينه وبين أبي هريرة ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عن غير الحسن البصري ، وله في « السنن » حديث آخر من رواية داود عنه عن الحسن عن أبي هريرة ، وهو مخرج في « أحاديث البيوع » وغيره ، ولذلك ؛ أورده ابن حبان في

(أتباع التابعين) من كتابه « الثقات » (٦ / ٣٦٠) .

والآخر : أنه لم يذكر له هو والبخاري راوياً غير داود هذا ، وجزم ابن المديني بأنه لم يرو عنه غيره ؛ لكن تعقبه الحافظ في « التهذيب » بأنه روى عنه أيضاً عباد ابن راشد وسعيد بن أبي عروبة .

وأقول : لعل ذكر عباد من الرواة عنه سبق نظر أو قلم ؛ فإنك تراه في هذا الإسناد راوياً عن داود ، وليس عن سعيد بن أبي خيرة . وكأنه لذلك أشار الذهبي إلى تليين توثيق ابن حبان إياه - كما هي عادته - بقوله في « الكاشف » :

« وُثق » . والحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف الإسناد ؛ لجهالة شيخ داود من الطريق الأولى ، أو الانقطاع وعدم ثبوت عدالة سعيد بن أبي خيرة من الطريق الأخرى إن كانت محفوظة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ٢٨٧) ، وقال :

« رواه أحمد وأبو يعلى عن شيخ عن أبي هريرة ، وبقية رجاله ثقات » .

٥٨٤٣ - (إذا توضَّأْتَ ؛ فَسَالَ مِنْ قَرْنِكَ إلى قَدَمِكَ ؛ فلا وُضُوءَ عليكَ . يعني : سَيَلان الناسُور) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٠٩ / ١١٢٠٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٥) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٩٤٥) ،

وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٥٣٣ / ١ ـ ٢ مصورة المدينة) من طريق **عبد الملك بن مهران** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس .

أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن بي الناسور ، وإني أتوضأ فيسيل مني ؟ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ساقه العقيلي مع حديثين آخرين لابن مهران هذا ، ثم قال :

« كلها ليس لها أصل ، ولا يعرف منها شيء من وجه يصح » . وقال أبو حاتم ، وابن عدي :

« عبد الملك بن مهران مجهول » . وقال ابن السكن :

« منكر الحديث » . وقال ابن عدي :

« وهذا منكر ؛ لا أعلم رواه عن عمرو غير عبد الملك » .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٤٧) ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عبد الملك بن مهران ؛ قال العقيلي : صاحب مناكير » .

وقد مضى له حديث آخر حكم أبو حاتم ببطلانه ، فانظره برقم (٤٥٦٠) .

٥٨٤٤ ـ (كُفِّن ﷺ في ثَوْبَيْنِ سَحُولِيَّيْنِ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٣٠٢٤ ـ الإحسان) من طريق أبي إسماعيل المؤدِّب عن **يعقوب بن عطاء** عن أبيه عن ابن عباس عن الفضل بن

العباس : أن النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومتن منكر ؛ علته يعقوب هذا ـ وهو ابن عطاء بن أبي رباح المكي ـ ، وقد اتفقوا على تضعيفه ؛ وإن تنوعت عباراتهم . وشذ ابن حبان فأورده في « ثقاته » (٧ / ٦٣٩) ، وقال :

« ربما أخطأ » .

قلت : وهذا من أخطائه يقيناً ؛ لمخالفته لحديث عائشة رضي الله عنها :

أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سُحُولية ، ليس فيها قميص ولا عِمَامة .

أخرجه الشيخان وسائر الستة وغيرهم ، وكذا ابن حبان (٣٠٢٦) ، وهو مخرج في « الجنائز » (ص ٦٣) ، و « الإرواء » (٧٢٢) .

ومثله في النكارة : حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب :

أن النبي ﷺ كُفِّن في سبعة أثواب .

أخرجه أحمد (١ / ٩٤ ، ١٠٢) ، وابن سعد في « الطبقات » (٢ / ٢٨٧) ، والبزار (١ / ٤٠١ / ٨٥٠) وقال :

« لا نعلم أحداً تابع ابن عقيل على روايته هذه » .

قلت : والأصل فيه أنه حسن الحديث إلا إذا خولف كما هنا ، وقد أحسن الكلام فيه الحافظ ابن حجر في « التلخيص » (٢ / ١٠٨) ؛ فقال :

« وابن عقيل سيئ الحفظ يصلح حديثه للمتابعات ، فأما إذا انفرد فَيُحَسَّن ، وأما إذا خالف فلا يقبل » .

ولذلك ؛ لما أخرج الحديث الحافظ الجورقاني في كتابه « الأباطيل والمناكير » (٢ / ٥٤ ـ ٥٥) من طريقه قال :

« هذا حديث منكر ، تفرد به ابن عقيل . . . » .

قلت : والظاهر أن الهيثمي لم يتنبه لنكارة حديثه هذا ، فجرى فيه على الجادة ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٣) :

« رواه أحمد ، وإسناده حسن ، والبزار » !

وتفريقه بين رواية أحمد ورواية البزار يشعر بأن في إسناد البزار ما يمنع تحسينه عنده ! وهذا خطأ آخر ؛ فإن رواية البزار من طريق عفان بن مسلم ، وهو أحد شيوخ أحمد في هذا الحديث ، والراوي عنه هو العباس بن عبد العظيم ، وهو ثقة من شيوخ مسلم . فالتفريق المذكور خطأ لا مسوغ له ، فإما أن يحسنه مطلقاً ، وإما أن يضعفه كما فعلنا ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

ونحوه : ما جاء في « فتح الباري » (٣ / ١٣٣) تحت شرح حديث أم عطية رضي الله عنها في قصة غسلها لابنة النبي ﷺ (زينب) وقول النبي ﷺ بعد أن ألقى إليها إزاره :

« أشعرنها إياه » . قال الحافظ :

« وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت :

« فكَفَّنَّاها في خمسة أثواب ، وخَمَّرناها كما يُخَمَّر الحيُّ » .

وهذه الزيادة صحيحة الإسناد » .

قلت : لكنها ليست صحيحة المتن ، وربما يكون سندها غير صحيح - أيضاً - على ما سيأتي بيانه :

أما الأول : فلشذوذها ومخالفتها لرواية الثقات للقصّة ، وقد كنت خرجتها في « أحكام الجنائز » (ص ٤٨) من رواية أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، واستخرجت منها مختلف الزيادات التي وردت في طرقهم ، ووضعت كل زيادة في مكانها اللائق من القصة ، وليس منها هذه الزيادة ، فسألني أحد الطلبة - بارك الله فيه - عنها وعن تصحيح الحافظ لها ، فكتبت هذا التحقيق جواباً عنه ، وهاك البيان .

فاعلم أيها القارئ الكريم أن مدار القصة في الكتب المشار إليها آنفاً على محمد وحفصة ابني سيرين عن أم عطية ، ولكل واحد منهما طرق عديدة ، وكلها ليس فيها تلك الزيادة ، ففي هذه الحالة يجب على الباحث أن ينظر في الإسناد الذي تفرد بها ، من هو محل شبهة الوهم فيها ، فلم نجد إلا رجلين :

أحدهما : هشام - وهو ابن حسان القردوسي - ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين ، على كلام يسير فيه لبعضهم كما يأتي .

والآخر : إبراهيم بن حبيب بن الشهيد ، وهو من رجال النسائي فقط ؛ ووثقه هو وغيره ، ولم أر أحداً تكلم فيه .

وإذا كان الأمر كذلك ، فيتردد النظر في تعصيب الخطأ في هذه الزيادة بين هذا أوْ ذاك .

أما هشام ؛ فقد قال فيه شعبة :

« لم يكن يحفظ » . مع كونه من رجال « الصحيحين » كما تقدم ، وقد أخرجا هذه القصة عنه دون الزيادة ؛ هما وغيرهما من الأئمة عن جمع من الثقات ؛ بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً وهم :

١ ـ يحيى بن سعيد . رواه البخاري (١٢٦٣) ، والنسائي (١ / ٢٦٦) ، وأحمد (٦ / ٤٠٨) .

٢ ـ يزيد بن هارون . رواه مسلم (٣ / ٤٨) وأحمد أيضاً .

٣ ـ عبد الأعلى . أبو داود (٢١٤٤) .

٤ ـ يعلى . ابن الجارود (٥٢٠) .

٥ ـ الثوري . مصنف عبد الرزاق (٣ / ٤٠٢) .

٦ ـ محمد بن جعفر . أحمد (٥ / ٨٤) .

٧ ـ إسحاق بن يوسف الأزرق . أحمد (٦ / ٤٠٧) .

قلت : فإذا نظرنا إلى اتفاق هؤلاء الثقات السبعة على روايتهم القصة عن هشام دون الزيادة ؛ حملنا ذلك على تعصيب الخطأ بإبراهيم بن حبيب الذي تفرد بروايتها عنه دونهم ، فتكون الزيادة شاذة ؛ لمخالفة الثقة للثقات ، ونزداد تأكداً من شذوذها إذا استحضرنا متابعة أيوب السختياني وغيره له في « الصحيحين » وغيرهما ، ومتابعة محمد بن سيرين لأخته حفصة على ذلك أيضاً عندهما ، كل هؤلاء لم يذكروا تلك الزيادة ، فهي شاذة يقيناً ، أخطأ بها إبراهيم بن حبيب على هشام .

لكن يمكن أن يقال : ما دام أن إبراهيم لم يتكلم فيه أحد ، بخلاف هشام ؛ فقد عرفت مما سلف تَكَلُّمَ شعبة في حفظه[1] ، فيمكن أن يكون الوهم منه . أي : أنه على الغالب كان يحدث بالقصة دون الزيادة ، فتلقاها عنه كذلك أولئك الثقات السبعة ، ومرة أخرى حدث بها مع الزيادة فتلقاها عنه بها إبراهيم بن حبيب . هذا محتمل ؛ لكن النفس إلى الاحتمال الأول أميل . والله أعلم .

وثمة **احتمال ثالث** : وهو أن الخطأ ليس من هشام ولا من إبراهيم ؛ وإنما من الوسيط بينهما ؛ فإن إبراهيم لم يذكروا له رواية عن هشام ، وإنما عن أبيه فقط ، وحديثه عنه مخرج في « الصحيحة » (٤٦٢) ، وحكى الحافظ في « التهذيب » عن الخطيب أنه ذكر روايته عن مالك . فيحتمل أن يكون بين إبراهيم وهشام غير أبيه ومالك ممن لا يعرف ، فيكون هو علة هذا الإسناد ، فتكون الزيادة منكرة من أجله ، ولا علاقة لإبراهيم وهشام بها . وهذا الاحتمال مبني على افتراض أنه لم يسقط من « الفتح » من الناسخ أو الطابع قول إبراهيم : « عن أبيه » . ويُبعده أن العيني نقله في « العمدة » (٨ / ٤٦) عن « الفتح » تلويحاً لا تصريحاً ـ كما هي عادته ـ كما نقلته أنا . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن هذه الزيادة لا تصح ؛ لشذوذها أو نكارتها على التفصيل الذي سبق بيانه . والله ولي التوفيق .

والواجب من الناحية الفقهية الوقوف عند حديث عائشة المتقدم : أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب . وعدم الزيادة على الثلاثة ؛ اتباعاً للسنة ومحافظة على المال . وما أحسن ما روى ابن أبي شيبة (٣ / ٢٥٩) بسند صحيح عن راشد بن

---

(١) ثم رأيت الحافظ أورده في « طبقات المدلسين » الطبقة الثالثة ، فهذه علة أخرى ؛ فإنه قد عنعن هذه الزيادة .

سعد قال : قال عمر :

« يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ، لا تعتدوا ؛ إن الله لا يحب المعتدين » .

وفي مثلها كفن أبو بكر الصديق رضي الله عنه . ومما لا شك فيه أن النساء في ذلك كالرجال ؛ لأنه الأصل ؛ كما يشعر بذلك قوله ﷺ :

« إنما النساء شقائق الرجال » . وهو حديثٌ صحيح مخرج في « المشكاة » (٤٤١) ، و « صحيح أبي داود » (٢٣٤) وغيرهما .

ونحو قولِ عمر رضي الله عنه قولُ صديق حسن خان في « الروضة الندية » (١ / ١٦٥) :

« ليس تكثير الأكفان والمغالاة في أثمانها بمحمود ؛ فإنه لولا ورود الشرع به لكان من إضاعة المال ؛ لأنه لا ينتفع به الميت ، ولا يعود نفعه على الحي ، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال : « إن الحي أحق بالجديد » لما قيل له عند تعيينه لثوب من أثوابه في كفنه : (إن هذا خَلَق !) » .

وهذا أخرجه البخاري وغيره في قصة وفاة أبي بكر رضي الله عنه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٧٢١) .

٥٨٤٥ - (يا أنسُ ! إذا صَلَّيْتَ ؛ فَضعْ بَصَرَكَ حيثُ تسجُد . قال : قلتُ : يا رسولَ الله ! هذا شديدٌ ، وأخشى أَنْ أَنظرَ كذا وكذا ؟ قال : نعم ؛ في المكتوبَةِ إذاً يا أنس !) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤٢٧) ، والبيهقي في « السنن » (٢ / ٢٨٤) من طريق **الربيع بن بدر عن عنطوانة** عن الحسن عن

أنس بن مالك مرفوعاً . وقال البيهقي :

« رواه جماعة عن الربيع بن بدر عن عنطوانة ، والربيع بن بدر ؛ ضعيف » .

كذا قال ! والربيع متروك ؛ كما في « التقريب » وغيره ، وأورده العقيلي في ترجمة (عنطوانة) وقال :

« مجهول بالنقل حديثه ، غير محفوظ ، روى عنه الربيع بن بدر ، والربيع متروك ، ولا يعرف إلا به » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« لا يدرى من هذا ؟ تفرد عنه عُليلة بن بدر ؛ واهٍ » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وأفاد أن (عليلة) هو الربيع بن بدر .

وفاتهما أن ابن حبان ذكر (عنطوانة) في « الثقات » (٧ / ٣٠٦) من رواية الربيع بن بدر عنه ، وهذا من تساهل ابن حبان المعروف !

كما فاتهما أن ابن أبي حاتم ذكر في « الجرح » لعنطوانة راوياً آخر عنه ، وهو عبيد بن عَقيل . والله أعلم .

٥٨٤٦ - (يا أنسُ ! . . صَلِّ صَلاةَ الضُّحَى ؛ فإنَّهَا صَلاةُ الأوَّابِينَ قَبلكَ ، وارْحَمِ الصغِيرَ ، وَوَقِّرِ الكبيرَ ؛ تَكُنْ مِنْ رُفَقَائي يومَ القيامةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٠١٩) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٩٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣ / ٧٩ / ١ - ٢) من طريق عَوْبد (ويقال : عُوَيد) ابن أبي عمران الجوني عن أبيه : قال لنا أنس :

أوصاني النبي ﷺ فقال : . . . فذكره بتمامه . وقد حذفت منه ما قبل المذكور ؛ لأني أخشى أن يكون له شواهد .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (عوبد) هذا ، وقد اختلفوا في ضبطه على أقوال مذكورة في « تيسير الانتفاع » ، والمهم هنا أنه متفق على ضعفه ؛ بل قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال النسائيّ في « الضعفاء » (٢٩٩ / ٤٤١) :

« متروك الحديث » .

وتناقض فيه ابن حبان ، فأورده في « الثقات » (٨ / ٥٢٦) ! وأنكره عليه الحافظ في « اللسان » ؛ لكن خفي عليه أنه أورده في « الضعفاء » أيضاً وساق له هذا الحديث كما ترى ، وقال فيه :

« كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه ؛ توهماً ، على قلة روايته ، فبطل الاحتجاج بخبره » ! وقال ابن عدي :

« وعويد بيِّن على حديثه الضعف » .

واعلم أنه لم يوثقه أحد غير ما ذكرته عن ابن حبان ، وأما ما جاء في التعليق على « الكامل » من قبل لجنة تحقيقه ! من قولهم فيه :

« وقواه الجوزجاني » !

فهو مما يدل على جهلهم بهذا العلم وقلة فهمهم لأقوال أهله ؛ فإن الجوزجاني إنما قال فيه :

« آية من الآيات » ! ذكره في « الميزان » بعد قوله :

« قال ابن معين : ليس بشيء . وقال البخاري : منكر الحديث » . ثم أتبعه بقوله :

« وقال النسائي : متروك الحديث » .

فوقوع قوله المذكور بين هذه الأقوال الصريحة في التجريح ، كيف يجوز تفسيره بأنه قواه ؟! ﴿ لو كانوا يعلمون ﴾ ! ومراده واضح ؛ وهو أنه آية في كثرة الخطأ ، أو روايته للمنكرات ، وربما يعني أنه آية في الكذب .

ومثل هذا الفهم من اللجنة يدل العاقل على مبلغ صدق ناشر الكتاب في تزيينه واجهة الكتاب بقوله :

« تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المتخصصين بإشراف الناشر » !!

وماذا يستطيع الباحثون أن يشهدوا في هذا الكلام ، وهم يرون السطر الذي فوقه قد جاءت نسبة المؤلف فيه (الجَرجاني) ! هكذا بفتح الجيم ؟! والله المستعان على المتاجرين بالعلم في هذا الزمان .

هذا ؛ وقد كنت خرَّجت فقرة صلاة الضحى من الحديث من طرق أخرى عن أنس فيما تقدم برقم (٣٧٧٣) ، وحققت هناك ثبوت وصيته ﷺ بصلاة الضحى دون الأمر بها ، وصحة كونها صلاة الأوابين ، فراجعه .

(تنبيه) : عزا الحديث السيوطي في « الجامع الكبير » لابن عدي والبيهقي في « السنن » برمزه له بـ (هق) . وأظنه محرفاً عن (هب) ؛ فإني لم أره في « السنن » .

ثم رأيت العراقي في تخريج الحديث في « المغني » (٢ / ٢٠٢) يقول :

« أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » والبيهقي في « الشعب » ، وإسناده ضعيف » .

فتحققت من ظني المذكور وأن صواب الرمز (هب) . والله أعلم .

٥٨٤٧ - (مَنْ مَاتَ في بيتِ المَقْدِسِ ؛ فكَأنما ماتَ في السَّمَاءِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٣٨٤ / ٨١٠) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٤ / ٨ - المصورة) من طريق **يوسف بن عطية الصفار** عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه إلا بهذا الإسناد عن أبي هريرة ، ويوسف ؛ ليس بالحافظ ، وهو قديم ، بصري ، روى عن الحسن وابن سيرين » .

قلت : وهو متروك عند النسائي وغيره ؛ كما تقدم تحت الحديث (٧٠٠) ، وكذا قال الحافظ في « التقريب » .

وعيسى بن سنان ؛ ليِّن الحديث ، وقد وثق .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للبزار فقط ، وسكت عليه كغالب عادته ! وعزاه للديلمي عن أبي هريرة أيضاً بلفظ :

« من مات ببيت المقدس وما حولها باثني عشر ميلاً ؛ كان بمنزلة من قُبِضَ في السماء » .

وسكت عنه أيضاً ! وهو أنكر من الأول . والله أعلم .

٥٨٤٨ - (إنَّ اللهَ اسْتَقْبَلَ بيَ الشَّامَ ، وَوَلَّى ظَهْريَ اليَمَنَ ، ثم قالَ لي : يا مُحمدُ ! إني قَدْ جَعَلْتُ لكَ ما تجاهَكَ غنيمَةً ورِزْقاً ، وما خَلْفَ ظَهْرِكَ مدداً . ولا يزالُ اللهُ يزيدُ - أو قال : يُعِزُّ - الإسلامَ وأهلَهُ ، وينقصُ الشِّرْكَ وأهلَهُ ، حتى يسيرَ الراكبُ بينَ كذا - يعني : البحرينِ - لا يخشى إلا جَوراً ، وليَبْلُغَنَّ هذا الأمرُ مَبْلَغَ الليل) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (٨ / ١٧٠ / ٧٦٤٢) و « مسند الشاميين » (ص ١٦٨) من طريق عبد الله بن هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة ، وأبو نعيم (٦ / ١٠٧ - ١٠٨) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ط) من طريق أبي عمير النحاس (وهو عيسى بن محمد بن إسحاق) عن ضمرة عن السيباني عن عمرو بن عبد الله الحضرمي عن أبي أمامة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث السيباني ، تفرد به عنه ضمرة بن ربيعة » .

قلت : وهو ثقة ، وكذا السيباني - وهو بفتح المهملة - ، ووقع في « الحلية » و « التاريخ » في مواطن عدة : (الشيباني) ؛ بالمعجمة ! وهو تصحيف ، واسمه يحيى بن أبي عمرو .

وأما الحضرمي هذا ؛ فوثقه العجلي وابن حبان ؛ لكن قال الذهبي :

« ما علمت روى عنه سوى يحيى » .

وأعله الهيثمي (١٠ / ٦٠) بابن هانئ ؛ وقد تابعه أبو عمير ؛ وهو ثقة ، فلا

ضير ، وإنما العلة من الحضرمي ؛ فإنه في عداد المجهولين ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي المذكور آنفاً ، وهو في « الميزان » (٣ / ٢٧٠) ، وأقره الحافظ في « التهذيب » ؛ بل قال الذهبي في الصفحة التي تلي الصفحة المشار إليها :

« لا يعرف » . كما أشار إلى تضعيف توثيقه في « الكاشف » بقوله :

« وثق » . ولذلك ؛ لم يوثقه الحافظ في « التقريب » ؛ بل قال فيه :

« مقبول » .

يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث ، وقد كنت منذ أكثر من ثلاثين سنة أوردت هذا الحديث في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » برقم (٣٥) ؛ اغتراراً بتوثيق ابن حبان والعجلي ، ولم أكن يومئذٍ ـ كغيري إلا من شاء الله ـ عرفت تساهل ابن حبان وكذا العجلي في التوثيق ، والآن وقد تبين لي تساهلهما في توثيق المجهولين ، فقد رجعت عن تصحيح حديثه ، وأودعته في هذه « السلسلة الضعيفة » .

وبهذه المناسبة أقول : بعد طبع كتاب « التاريخ » للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي ودراستي إياه تبين لي أنه يكاد أن يكون مثل المذكورين في التساهل ؛ فقد مرت بي أمثلة عديدة على ذلك أذكر منها الآن ما نحن في صدده ؛ فقد ذكر إسناداً له (٢ / ٤٣٧) فقال عن السيباني يحيى بن أبي عمرو :

« شامي ثقة ، ويروي يحيى عن عمرو بن عبد الله الحضرمي ـ شامي ثقة ـ عن أبي أمامة ، ويروي السيباني عن **أبي العجماء** قال : قيل . . وأبو العجماء مجهول لا يدرى من هو ؟ » .

قلت : فتأمل كيف قال في الحضرمي : « شامي ثقة » ! وهذا عين كلام

العجلي في « ثقاته » (٣٦٥ / ١٢٧١) ؛ سوى أنه زاد : « . . . تابعي . . . » .

وبَيَّنَ (أبا العجماء) ؛ فقال بأنه مجهول ، وكلاهما روى عنهما السيباني ؟ ! ولا يعرفان إلا بهذه الرواية !

(تنبيهات) :

الأول : أن ابن عساكر أخرج الحديث من الطريقين المشار إليهما عن ضمرة ، والطريق الأولى عنده من روايته بإسناده عن الطبراني : نا سلامة بن ناهض المقدسي : نا عبد الله بن هانئ عن أبي أمامة . . فسقط من الإسناد ثلاثة على التوالي ضمرة ، والسيباني ، والحضرمي !!

وهذا من شؤم من يتولى تحقيق كتب الحديث من الأدباء الذين لا معرفة عندهم بهذا العلم الشريف ؛ فإنه سَقْطٌ مجسد مُجَسَّم يظهر بأدنى نظر لمن كان عنده علم بطبقات الرواة ، فكيف يعقل أن يكون بين الطبراني المتوفى سنة (٣٦٠) وبين الصحابي واسطتان فقط ؟!

ويظهر أنه سقط قديم ؛ فإنه كذلك في النسخة المصورة عن إحدى مخطوطتي الظاهرية (١ / ١٨١) ، فالظاهر أنها كذلك أيضاً .

الثاني : علمت ـ مما سبق ـ قول الذهبي أنه لم يرو عن الحضرمي غير يحيى ، وقد وقع في كتابه « الكاشف » أنه روى معه طائفة ! فهذا خطأ من الناسخ أو الطابع ، فلا تغتر به .

الثالث : قوله : (أبي العجماء) في « التاريخ » وقع فيه (أبو العجفاء) في الموضعين ! وهو خطأ فاحش لعله من الناسخ ، وقد خفي ذلك على محققه

الفاضل ، فعلق عليه قوله : « ترجمته في تهذيب التهذيب » (١٢ / ١٦٥) ، وإذا رجعنا إلى ترجمة أبي العجفاء التي في « التهذيب » ؛ وجدناه قد وثقه ابن معين وغيره ، وروى عنه جمع من الثقات ليس منهم السيباني الذي روى عن أبي العجماء ! ولذلك ؛ لم يذكر الحافظ قول الفسوي بجهالة أبي العجماء في ترجمة أبي العجفاء ، فدل ذلك على خطأ النسخة وغفلة المعلق عنه ، والمعصوم من عصمه الله عز وجل .

الرابع : علق الفاضل المشار إليه على قول الحافظ الفسوي المتقدم : « عن أبي أمامة » ؛ فقال :

« إياس بن ثعلبة البلوي الأنصاري » !

وهذا خطأ أيضاً ؛ وإنما هو صدي بن عجلان ، وهو بهذه الكنية أشهر من البلوي ، وفي ترجمته ذُكر الحديث عند الطبراني وغيره .

قلت : ولشطره الثاني شواهد تقدم أحدها في « الصحيحة » (رقم ٣) .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ١٤١ / ١) للطبراني في « الكبير » أيضاً وابن عساكر .

٥٨٤٩ - (لا تَزالُ طائفَةٌ مِنْ أُمتي على الدِّينِ ظَاهِرينَ ، لِعَدُوِّهِمْ قاهرينَ ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالفهمْ ؛ إلا ما أصَابَهُمْ من لأوَاء ؛ حتى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وهُم كذلكَ . قالوا : يا رسُولَ اللهِ ! وأينَ هُم ؟ قال : بِبَيْتِ المَقْدِسِ ، وأكنَافِ بيْتِ المَقْدِسِ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٩) : حدثني مهدي بن جعفر

الرملي : ثنا ضمرة عن السَّيباني - واسمه يحيى بن أبي عمرو - عن عمرو بن عبد الله الحضرمي عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الحضرمي ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث الذي قبله .

ومهدي بن جعفر الرملي ؛ فيه كلام يسير ، أشار إليه الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

لكن تابعه أبو عمير عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس : ثنا ضمرة به ؛ دون قوله : « وأكناف بيت المقدس » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٧١ / ٧٦٤٣) . وقال الهيثمي بعد أن عزاه لأحمد والطبراني :

« ورجاله ثقات » .

كذا قال ! وعمدته توثيق ابن حبان للحضرمي ! وقد سبق بيان ما فيه ، فلا يشكلن عليك الأمر .

واعلم أنني إنما أخرجت الحديث هنا لجهالة إسناده ونكارة الاستثناء الذي فيه ، وإلا ؛ فالشطر الأول صحيح بل متواتر ، وقد رواه جمع كبير من الصحابة ، وخرجت أحاديث بعضهم في « الصحيحة » تحت عنوان : (الطائفة المنصورة) ؛ فانظر الأحاديث (١٩٥٥ - ١٩٦٢) .

٥٨٥٠ ـ (مَنْ تَرَكَ دَيْناً فعَلَيَّ ؛ وعلَى الوُلاةِ مِنْ بَعْدِي مِنْ بيْتِ مَالِ المسلِمينَ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٩٤ / ٦١٠٣) من طريق أبي الصباح عبد الغفور بن سعيد الأنصاري عن أبي هاشم الرماني عن زاذان عن سلمان قال :

أمرنا نبي الله ﷺ أن نفدي سبايا المسلمين ، ونعطي سائلهم ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد موضوع ؛ آفته أبو الصباح هذا ؛ فإنه ممن يضع الحديث ، وتقدّم له بعض الأحاديث (٣٤٤ ، ٦٣١) ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ٣٣٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الغفور أبو الصباح ؛ وهو متروك » .

وأما نكارة متنه ؛ فقد جاء الحديث عن جمع من الصحابة في « الصحيحين » وغيرهما دون قوله : « وعلى الولاة . . » ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٤١٦ ، ١٤٣٣ ، ١٥٥٥ / ٢) ، و « الجنائز » (ص ٨٦) ، وقد خرج بعضها الشوكاني في « نيل الأوطار » (٤ / ٢١ ـ الحلبية) ومنها حديث الترجمة ، ولكنه سكت عليه ولم يبيِّن درجته ! فكان ذلك من دواعي إخراجه وبيان حاله ، وكذلك سكت عنه السيوطي في « الجامع الكبير » ، وما كان ينبغي لهما ! وفي الأحاديث الصحيحة المشار إليها غنية عنه كما بينه الشوكاني نفسه .

٥٨٥١ - (لَوْلا أنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ بالحجَابَةِ لِبَنِي طَلْحَةَ ؛ لَجَعَلْتُهَا لكَ ، وإنَّ لكَ في السِّقَايَةِ أُسْوَةً حَسَنَةً) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « العلل » (٢ / ١٥٠ - ١٥١) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح قال : ثنا **يحيى بن جناح** : ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن ابن مسعود قال : قال النبي ﷺ للعباس : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ لولا أن يحيى بن جناح - وهو الرعيني - لم نجد له ترجمة فيما عندنا من المصادر ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ، وهو مرجع هام لمعرفة كثير من المجهولين وغيرهم ممن لم يرد لهم ذكر في المصادر الأخرى .

وقد خالفه **عبيد بن صدقة** ؛ فقال : عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عمر .

وعبيد هذا ؛ حاله كحالِ مخالفه الرعيني ، ولذلك ؛ قال الدارقطني بعد أن ذكر المخالفة :

« وكلاهما غير ثابت » .

وقد رُوي شيء منه من مرسل الحسن البصري في تفسير قوله تعالى : ﴿ أجعلتم سقاية الحاج . . . ﴾ الآية ؛ قال :

نزلت في علي وعباس وشيبة ، تكلموا في ذلك ، فقال العباس : ما أُراني إلا تاركَ سقايتِنا . فقال رسول الله ﷺ :

« أقيموا على سقايتكم ؛ فإن لكم فيها خيراً » .

أخرجه عبد الرزاق في « التفسير » (١ / ١٠٠) عن معمر عنه ، وعزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ٢١٩) لأبي الشيخ عن الحسن .

ولعل أصل هذا الحديث ما رواه البخاري في « صحيحه » (رقم ١٦٣٥) عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ جاء إلى السقاية فاستسقى . فقال العباس : يا فَضْلُ ! اذهب إلى أمك فأتِ رسولَ الله ﷺ بشراب من عندها . فقال :

« اسقني » . قال : يا رسول الله ! إنهم يجعلون أيديهم فيه . قال :

« اسقني » . فشرب منه ، ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها ، فقال :

« اعملوا ؛ فإنكم على عمل صالح (ثم قال :) لولا أن تغلبوا ؛ لنزلتُ حتى أضع الحبل على هذه » - يعني : عاتقه - ، وأشار إلى عاتقه .

واستدركه الحاكم (١ / ٤٧٥ - ٤٧٦) فوهم ! كما نبه على ذلك الذهبي في « تلخيصه » . وهو في حديث جابر الطويل في حجة النبي ﷺ الذي أخرجه مسلم وغيره ، ورسالتي في ذلك معروفة مطبوعة .

٥٨٥١/م - (إذا بَكَى اليَتِيمُ ؛ وقَعَتْ دُمُوعُهُ في كَفِّ الرحمن تَعالَى ، فيقولُ : مَنْ أَبْكَى هذا اليَتيمَ الذي وارَيْتُ والِدَيْهِ تحتَ الثّرى ؟ مَنْ أَسْكَتَهُ ؛ فَلَهُ الجَنّةَ) .

كذب . أخرجه الخطيب (١٣ / ٤٢) من طريق موسى بن عيسى البغدادي : حدثنا يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث منكر جداً ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، ورجاله كلهم ثقات معروفون ؛ إلا موسى بن عيسى ؛ فإنه مجهول ، وحديثه عندنا غير مقبول » .

وفي ترجمته أورد الذهبي هذا الحديث ، وقال :

« خبر كذب . قال الخطيب : هو المتهم به » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

ومن قبلهما أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٦٨ - ١٦٩) من طريق الخطيب ، وأقره .

وأما السيوطي ؛ فتعقبه في « اللآلي » (٢ / ٨٤) بحديث لابن عمر ، لو أنه صح إسناده لكان شاهداً قاصراً ، فكيف وهو غير صحيح !! وهاك البيان :

٥٨٥٢ - (إنّ اليتيمَ إذا بَكَى ؛ اهْتَزَّ عَرْشُ الرحمَن لِبُكَائه ، فيقُولُ اللهُ عزَّ وجلَّ لملائكَتِه : مَنْ أَبْكَى عَبْدِي ؛ وأنا قَبَضْتُ أباهُ وواريَتُهُ في التُّرابِ؟! فيقولونَ : ربَّنا ! لا عِلْمَ لنا . فيقولُ الربُّ تعالى : اشْهَدُوا : لَمَنْ أَرْضَاهُ ؛ أُرْضِيه يَومَ القيامةِ) .

منكر جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصفهان » (٢ / ٢٩٩) : حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن جعفر : ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الكريم : ثنا أبو يوسف القلوسي : ثنا عمرو بن سفيان القطعي : ثنا الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا متن منكر جداً ، يشبه الذي قبله في النكارة مع ضعف إسناده الشديد . وفيه علل :

الأولى : ضعف علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ واختلاطه . ووقع في « اللآلي » (٢ / ٨٤) : « علي بن أبي زيد » ! وهو خطأ مطبعي ، وما أكثر الأخطاء فيه .

الثانية : الحسن بن أبي جعفر ـ وهو الجُفري ـ ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » .

وقد ساق له الذهبي أحاديث أنكرت عليه ، قال في بعضها :

« إنها من بلاياه » !

الثالثة : عمرو بن سفيان القطعي ؛ لم أجده إلا في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٤٨١) :

« يروي عن الحسن بن أبي جعفر ، روى عنه عقبة بن مكرم العمي والعراقيون » .

فهو مجهول الحال . والله أعلم .

الرابعة : محمد بن أحمد بن جعفر شيخ أبي نعيم ، وفي ترجمته ساق الحديث ـ ونسبه (الغزال) ـ ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أره عند غيره ؛ فهو مجهول .

وبقية رجاله ثقات معروفون .

أما سعيد بن المسيب ؛ فأشهر من نار على علَم ثقة وعلماً .

وأما أبو يوسف القلوسي ؛ فهو يعقوب بن إسحاق البصري ؛ قال الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٤ / ٢٨٥) :

« وكان حافظاً ثقة ضابطاً . . . » .

ووقع في « اللآلي » : (أبو يوسف الطوسي) !

وأما عبد الله بن محمد بن عبد الكريم ؛ شيخ شيخ أبي نعيم ؛ فقد قال في ترجمته (٢ / ٧٦) :

« هو أبو القاسم بن أخي أبي زرعة . . كثير الحديث صاحب أصول ؛ ثقة » .

وكذا في « طبقات أبي الشيخ » (٤٣٧ / ٦٣٠) ، وكأنه أخذه منه .

قلت : ومن هذا التحقيق ؛ يتبين لك أن قول ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٣٦) بعد أن عزاه لأبي نعيم تبعاً لأصله « اللآلي » :

« قلت : في سنده من لم أقف لهم على ترجمة » .

فيه غفلة ظاهرة عن العلة الأولى والثانية ؛ لشهرة ابن جدعان والجفري ، وتقصير في البحث عن بقية الرواة غير المشهورين منهم ، وقد يسر الله لي الوقوف على ترجمتهم ، وبيان أحوالهم ، فله الحمد والمنة .

وإذا عرفت ذلك ؛ يظهر لك جلياً خطأ السيوطي في استشهاده به للحديث الذي قبله وسكوته عليه ، ودفاع ابن عراق عنه رداً على ابن الجوزي وقول الخطيب المتقدم ثمة بقوله :

« تعقب بأن هذا لا يقتضي الحكم على حديثه بالوضع » !

فإننا نقول : نعم ؛ ولكن ذلك إذا كان المتن معروفاً في الشرع مقبولاً ، وأما إذا كان منكراً تنفر منه العلماء الذين جرى حديث النبي ﷺ في عروقهم مجرى

الدم ؛ فهم يحكمون على الحديث في هذه الحالة بالوضع بعد أن يثبت لديهم نكارة إسناده أيضاً ، وعلم الجرح قسم كبير منه قائم على هذه الملاحظة ؛ كما يتبين لمن تتبع ألفاظ النقاد للرواة ، وبخاصة منهم ابن حبان في « ضعفائه » ، ومن تبعهم من المحققين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما ، وانطلاقاً من هذه الملاحظة حكم الخطيب على الحديث بأنه منكر جداً ، والذهبي والعسقلاني بأنه كذب . وهذا من دقائق هذا العلم الشريف ، فتنبه ولا تكن من الغافلين .

ومن ذلك ؛ تعلم أنه لا ينفعه ولا يقويه قول ابن عراق في تمام كلامه المتقدم :

« وله شاهد من حديث [ابن] عمر » !

وذلك لسببين :

الأول : أنه منكر مثله .

والآخر : أن شهادته قاصرة ؛ لأن فيه : « إذا بكى اليتيم اهتز عرش الرحمن » وفي ذاك : « . . . وقعت دموعه في كف الرحمن » ! فهذا يدل على أنه مفتعل ، وأن أحد رواته سرقه من الآخر ، وغاير في اللفظ ؛ تضليلاً وستراً لسرقته !!

٥٨٥٣ ـ (إنما لِلْمَرْءِ ما طَابَتْ بهِ نَفْسُ إِمَامِه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ٢٤ / ٣٥٣٣) و « الأوسط » (٢ / ١٢١ / ٦٨٨٣) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧ / ٤٢٢) من طرق عن هشام بن عمار : ثنا عمرو بن واقد : حدثني موسى بن يسار

عن مكحول عن جنادة بن أبي أمية قال :

نزلنا دابق وعلينا أبو عبيدة بن الجراح ، فبلغ حبيب بن مسلمة أن ابن (الأصل : بنت) صاحب (قبرس) خرج يريد بطريق (أذربيجان) ومعه زمرد وياقوت ولؤلؤ وذهب وديباج ، فخرج في خيل فقتله ، وجاء بما معه ، فأراد أبو عبيدة أن يخمسه ، فقال حبيب : لا تحرمني رزقاً رزقنيه الله ؛ فإن رسول الله ﷺ جعل السلب للقاتل ، فقال معاذ : [مهلاً] يا حبيب ! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن معاذ وحبيب إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمرو بن واقد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال في « مجمع الزوائد » (٥ / ٣٣١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه عمرو بن واقد ؛ وهو متروك » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وكذبه بعضهم . ولذا ؛ قال الذهبي في آخر ترجمته من « الميزان » :

« هالك » .

قلت : والمستنكر من الحديث قول معاذ لحبيب : « مهلاً . . . » إلخ .

فإن حديث حبيب صحيح ؛ له شاهد من حديث عوف بن مالك في مسلم وغيره ، وفيه قصة تشبه قصة حبيب مع ابن صاحب قبرس ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٢٢٣) .

٥٨٥٤ ـ (كانَ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ ما اسْتَطَاعَ في شَأْنِهِ كُلِّهِ : في طهُورِهِ ، وتَرَجُّلِهِ ، ونَعْلِهِ ، [وسوَاكِهِ]) .

شاذ بهذه الزيادة . أخرجه أبو داود في « سننه » (٤١٤٠) : حدثنا حفص ابن عمر ومسلم بن إبراهيم قالا : حدثنا شعبة عن الأشعث بن سُليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : . . . فذكره إلى قوله : « ونعله » . وقال عقبه :

« قال مسلم : وسواكه . ولم يذكر : في شأنه كله » .

قلت : مسلم بن إبراهيم هذا هو الفراهيدي ؛ وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين ، فلو أنه كان المخالف له حفص بن عمر هذا فقط ؛ لحكمنا على هذه الزيادة بالصحة ؛ لأنها زيادة من ثقة ، وهي مقبولة ؛ غير أنه قد خالفه جماعة آخرون من الثقات رووه جميعاً عن شعبة به ؛ كما رواه حفص دون الزيادة :

أخرجه الشيخان وأبو عوانة (١ / ٢٢٢) ، وابن خزيمة (١ / ٩١ / ١٧٩) في « صحاحهم » ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ١٣١ / ٩٣) .

قلت : فهي زيادة شاذة لا تصح ؛ لمخالفة الثقة من هو أكثر عدداً منه ، وكلهم ثقات ، ولعله لذلك تجنبها أصحاب « الصحاح » .

وإن مما يؤكد شذوذها أن جماعة آخرين من الثقات قد تابعوا شعبة على رواية الحديث دون الزيادة ، ولا بأس من ذكر من تيسر لي الوقوف عليه .

١ ـ أبو الأحوص عن الأشعث به . أخرجه مسلم (١ / ١٥٧ ـ ١٥٨) ، والترمذي (رقم ٦٠٨) ، وابن ماجه (٤٠١) وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

٢ ـ محمد بن بشر عنه نحوه. أخرجه النسائي (٥٠٥٩) .

٣ ـ إسرائيل عنه به . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٥٤٣٢ ـ الإحسان) .

٤ ـ مليح والد وكيع عنه . أخرجه أحمد (٦ / ٢١٠) .

قلت : وبهذا التخريج والتحقيق نتأكد من شذوذ هذه الزيادة وضعفها .

ولقد كان من البواعث على تحرير الكلام فيها أنني رأيت الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١ / ٢٦٩) والعيني في « العمدة » (٣ / ٣١) قد ذكراها في شرح الحديث من رواية أبي داود ساكتين عليها ، موهمين بذلك ثبوتها . فاقتضى التحقيق والتنبيه .

٥٨٥٥ ـ (كانَ إذا صَلَّى العِشَاءَ ؛ رَكَعَ أربعَ ركعاتٍ ، وأَوْتَرَ بسَجْدَةٍ ، ثمّ نامَ حتى يُصلِّيَ بعدُ صَلاتَهُ بالليلِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦ / ٤) ، والبزار (١ / ٣٥٢ / ٧٣٢) من طريق نافع بن ثابت عن عبد الله بن الزبير قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير نافع هذا ، وقد ذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٥ / ٤٧١) ، وقال :

« يروي عن ابن الزبير ، وعنه ابن المبارك وابن أبي الموالي » .

وما أرى إلا أنه وهم في قوله : « يروي عن ابن الزبير » ؛ لأنه يوهم أنه سمع منه ! ولذلك ؛ أورده في (التابعين) ، وليس منهم . كيف وقد قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٥٧) :

« مات بالمدينة سنة (١٥٥) وهو ابن (٧٣) » .

وهذا معناه أنه ولد سنة (٨٢) أي : بعد وفاة عبد الله بن الزبير بتسع سنين ؛ فإنه قتل سنة (٧٣) . ولذلك ؛ لم يذكر له ابن أبي حاتم - وكذا البخاري قبله - رواية إلا عن بعض التابعين ، منهم أبوه ثابت ، فإن كان هو الواسطة بينه وبين جده عبد الله بن الزبير ؛ فهو مجهول لا يعرف ؛ كما يؤخذ من تفرد إسحاق بن عبد الله العامري والد عباد بالرواية عنه ؛ كما في « التاريخ » وغيره كابن حبان ؛ فإنه أورده في « الثقات » (٤ / ٩٠) على قاعدته في توثيق المجهولين . وسكت عنه ابن أبي حاتم . وإن لم يكن هو الواسطة بين ابنه نافع وأبيه عبد الله بن الزبير ؛ فهو منقطع كما سبق . وبه أعله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٢٧٢) ؛ فقال :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » . وفيه نافع بن ثابت ، وثابت : هو ابن عبد الله بن الزبير ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » ، ولم يسمع نافع من جده عبد الله بن الزبير ولم يدركه ، وإنما روى عن أبيه ثابت » .

قلت : والحديث عندي منكر ؛ لأن قوله : « حتى يصلي بعدُ صلاته بالليل » ؛ يشعر أنه كان يصلي صلاته المعهودة ؛ أي : غير الركعتين اللتين كان يصليهما بعد الوتر ، وهذا غير معروف في الأحاديث الصحيحة . والله أعلم .

٥٨٥٦ - (مَنْ قَرَأَ في لَيْلَة : ﴿ فَمَنْ كانَ يرجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عملاً صَالحاً ولا يُشْرِكْ بعبادَةِ ربِّهِ أحداً ﴾ ؛ كانَ له نورٌ مِنْ (عدن أبين) إلى مكةَ حَشْوُهُ الملائكةُ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ٢٥ / ٣١٠٨ - الكشف) من طريق النضر بن شميل : ثنا أبو قرة عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب

مرفوعاً . وقال :

« لا نعلمه مرفوعاً إلا عن عمر بهذا الإسناد » .

قلت : وهو منكر ضعيف ؛ أبو قرة - وهو الأسدي الصيداوي - ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« مجهول ، تفرد عنه النضر بن شميل » . وكذا في « التقريب » ، وقال في « التهذيب » :

« وأخرج ابن خزيمة حديثه في « صحيحه » وقال : لا أعرفه بعدالة ولا وجرح » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٢٦) .

٥٨٥٧ - (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ في يَوْمِ جُمُعَةٍ وليلَةِ جُمُعَةٍ مئةً مِنَ الصلاةِ ؛ قَضَى اللهُ له مئةَ حاجَةٍ : سبعينَ مِنْ حَوَائجِ الآخِرَةِ ، وثلاثينَ مِنَ حَوائج الدنيا ، ووكَّل اللهُ عز وجل بذلكَ ملكاً يُدْخِلُه على قَبْرِي كما يُدْخلُ عليكُم الهدايا ؛ إنَّ عِلْمِي بعدَ مَوْتِي كَعِلْمِي في حَيَاتي) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٨٤ / ١٦٤٧) ، والديلمي في « مسند الفردوس » - كما في « الجامع الكبير » - من طريق **إبراهيم ابن محمد بن إسحاق البصري** قال : حدثتنا **حكامة بنت عثمان بن دينار** [عن أبيها **عثمان بن دينار**] عن أخيه مالك بن دينار عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد باطل لا أصل له ؛ فقد قال العقيلي في ترجمة عثمان بن

دينار هذا من « ضعفائه » (٣ / ٢٠٠) :

« تروي عنه حكامة ابنته أحاديث بواطيل ليس لها أصل » .

ثم ساق له حديثاً قال عقبه :

« أحاديث حكامة تشبه حديث القصاص ؛ ليس لها أصول » .

وتقدم الحديث المشار إليه برقم (٥٨٢٦) ، وأن الذهبي قال فيه :

« خبر كذب » .

وأقره الحافظ كما تقدم .

وإبراهيم بن محمد بن إسحاق البصري ؛ لم أجد له ترجمة . وقد خالفه محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ ؛ فقال : حدثتنا حكامة بنت عثمان بن دينار به ؛ إلا أنه لم يذكر الجملة الأخيرة منه :

« إن علمي بعد موتي . . . » إلخ ، وقال مكانها :

« . . . يخبرني من صلى علَيَّ باسمِهِ ونَسَبِهِ إلى عشيرته ، فأُثْبِتُهُ عندي في صحيفة بيضاء » .

أخرجه البيهقي في رسالته « حياة الأنبياء » (ص ١٠) .

والصائغ هذا ؛ صدوق ؛ كما في « التقريب » ، فروايته أرجح ؛ لكن فوقه ما عرفت من الآفة ، فالحديث غير صحيح بروايتيه .

(تنبيه هام) : لقد تكشفت لي وأنا أتابع البحث في هذا الحديث أوهام وقعت

لبعض العلماء ، فلا بد من ذكرها إتماماً للفائدة :

١ ـ لقد ألان القول في إسناده الحافظ السخاوي في « القول البديع » (ص ١١٨) ؛ فاقتصر على تضعيف إسناده ، وهو شر من ذلك كما رأيت ، أقول هذا وأنا أعلم أن مطلق التضعيف لا ينافي الضعف الشديد بل الموضوع ؛ لأنهما من أقسام الضعيف كما هو معلوم من علم المصطلح ، ولكني لا أحب هذا الإطلاق ؛ لما فيه من الإيهام بخلاف واقع إسناده عند من لا يعلم ، ومِن استغلال أهل الأهواء والبدع إياه .

٢ ـ وأسوأ منه ما فعله السيوطي في « مختصر القول البديع » (ص ٩) ؛ فإنه لم يذكر فيه تضعيف السخاوي لإسناده ، فأوهم سلامته منه ! وكذلك سكت عنه في رسالته : « إنباء الأذكياء بحياة الأنبياء » (٢ / ٣٢٨ ـ الحاوي للفتاوي) !

٣ ـ جزم الشيخ عبد الله الغماري به في بعض رسائله ، وإيهامه قُرَّاءَهُ صحتَهُ حين استدل به على أن حياته ﷺ في قبره كحياته في الدنيا قبل وفاته . فقال في « مصباح الزجاجة » (ص ٣٨) :

« الثاني : الأحاديث التي تدل على عرض أعمال أمته عليه ، وأن علمه بعد انتقاله كعلمه في الدنيا . وهي مبسوطة في محلها من كتب الحديث والفضائل النبوية . وانظر كتابنا (نهاية الآمال في صحة حديث عرض الأعمال) » !

فأقول :

أولاً : حديث عرض الأعمال ؛ ضعيف لا يصح ؛ كما كنت بينت ذلك في المجلد الثاني من هذه « السلسلة » (رقم ٩٧٥) ، وزدته بياناً في رسالتي التي أوشكت على الانتهاء منها : « غاية الآمال في بيان ضعف حديث عرض

الأعمال ، والرد على الغماري في تصحيحه إياه بصحيح المقال » .

ثانياً : لم يتعرض لحديث الترجمة بذكر في « نهايته » ! فذلك من أوهامه أو تدليسه ، وإنما ذكره في كتابه : « الرد المحكم المتين » (ص ٢٤٦) ساكتاً عن بيان حال إسناده ؛ تمويهاً على قرائه ، وكتماناً للعلم ، واتباعاً لهواه !

ثالثاً وأخيراً : كلامه يوهم أن جملة العلم وردت في أحاديث ! وليس كذلك ؛ فإنها لم ترد إلا في هذا الحديث الباطل ، ولكن أهل الأهواء والبدع يتعلقون ولو بخيوط القمر ! والله المستعان .

٥٨٥٨ - (كانَ إذا صَلَّى في الحِجْرِ ؛ قَامَ عمرُ بنُ الخطاب علَى رَأْسِهِ بالسَّيْفِ حتَّى يُصَلِّيَ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « العلل » (٢ / ٢٣٢) من طريق **علان بن المغيرة** : ثنا **نعيم بن حماد** : ثنا حرمي بن عمارة عن شعبة عن **محمد بن إبراهيم الهاشمي** عن إدريس الأودي عن أبيه عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ أبو إدريس الأودي - واسمه يزيد بن عبد الرحمن - ؛ مجهول ، يقول الحافظ فيه :

« مقبول » .

ومحمد بن إبراهيم الهاشمي ؛ لا يعرف ؛ كما قال الذهبي تبعاً لأبي حاتم .

ونعيم بن حماد ؛ ضعيف مع إمامته في السنة ؛ لكنه قد توبع كما يأتي .

وعلان بن المغيرة ؛ لم نجد له ترجمة فيما عندنا من المصادر ، وقد خولف ؛ فقد

أخرجه الدارقطني والخطيب في « موضح الأوهام » (١ / ١٠ - ١١) من طريقين عن نعيم بن حماد به مرسلاً ؛ لم يذكر عمر بن الخطاب . قال الدارقطني :

« وهو أشبه بالصواب » .

قلت : ويؤيده متابعة أبي زيد عمر بن شبة في « تاريخ المدينة » (١ / ٣٠٠) قال : حدثنا حرمي بن عمارة به مرسلاً .

فالحديث ضعيف مرسلاً وموصولاً .

٥٨٥٩ - (لبثَ عيسى ابنُ مريمَ في قَوْمِهِ أربعينَ سَنَةً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ١٤٥) من طريق نوح بن قيس : نا **الوليد** عن ابن امرأة زيد بن أرقم عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ابن امرأة زيد بن أرقم .

والوليد : هو ابن صالح ، وفي ترجمته أورده البخاري ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك ترجمه ابن أبي حاتم ، فهو مجهول ، وإن وثقه ابن حبان (٥ / ٤٩١ و ٧ / ٥٥١) .

وقد وجدت له شاهداً ؛ ولكنه مرسل :

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٥٩٣) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤ / ٨٨) : حدثنا الحسين بن الأسود : نا عمرو بن محمد العَنْقَزي : نا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال : **قالت فاطمة**

بنت النبي ﷺ : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الهيثمي (٨ / ٢٠٦) :

« رواه أبو يعلى عن الحسين بن علي بن الأسود ؛ ضعفه الأزدي ، ووثقه ابن حبان ، ويحيى بن جعدة ؛ لم يدرك فاطمة » .

قلت : هذه هي العلة : الانقطاع ؛ فإن ابن الأسود قد توبع : عند ابن عساكر من رواية محمد بن عمار المكي : حدثنا سفيان به .

لكن محمد بن عمار المكي إن لم يكن محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ المدني الثقة ؛ فلم أعرفه . وقد رواه ابن عساكر من طريق الأعمش عن إبراهيم قال : . . . فذكره موقوفاً على إبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - .

ولعله أصح ؛ فقد صح أن هذه المدة يمكثها عيسى عليه السلام بعد نزوله إلى الأرض :

فروى الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٣٤ / ٥٥٩٥ - بترقيمي) ، وابن عساكر (١٤ / ١٠٥) من طريقين عن عقبة بن مكرم : حدثنا يونس بن بكير : حدثنا هشام بن عروة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« ينزل عيسى ابن مريم ، فيمكث في الناس أربعين سنة » .

وهذا إسناد جيد ، وله إسناد آخر صحيح في أثناء حديثٍ لأبي هريرة في صفة عيسى عليه السلام ونزوله ، وقتله الدجال . رواه أبو داود وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢١٨٢) .

وله شاهد من حديث عائشة نحوه . أخرجه ابن عساكر (١٤ / ٩٤ - ٩٥) .

٥٨٦٠ - (صَدَقْتَ ؛ فَوَاللهِ ! ما فَهِمْتُ منهَا إلا الذي فَهِمْتَ) .

لا أعرف له أصلاً بهذا التمام . وقد أورده هكذا بعض الكاتبين المعاصرين في رسالة له دون عزوٍ كما هي عادته ! وإنما وجدته بلفظ :

« صدقت » . فقط ؛ ومع ذلك فإنه لا يصح إسناده ؛ لأنه من رواية هارون بن عنترة عن أبيه قال :

لما نزلت : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ، وذلك يوم الحج الأكبر ؛ بكى عمر ، فقال له النبي ﷺ : ما يبكيك ؟ قال : أبكاني أنا كنا في زيادة من ديننا ، فأما إذ كمل ؛ فإنه لم يكمل شيء إلا نقص . فقال :

« صدقت » .

أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٦ / ٥٢) من طريقين عن هارون به .

ورجاله ثقات ؛ غير هارون بن عنترة ؛ فوثقه الجمهور ، وقال الحافظ :

« لا بأس به » .

وأبوه عنترة ؛ قال الحافظ :

« ثقة من الثانية ، وهم من زعم أن له صحبة » .

قلت : فعلة الحديث الإرسال ، وفيه نكارة ؛ لتفرده بهذا السياق دون سائر الأحاديث الصحيحة ، وبعضها في « الصحيحين » ، وأنكر ما فيه قوله : « وذلك يوم الحج الأكبر » ؛ فإن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر ؛ كما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٧٠٠) ، وله شواهد

مذكورة هناك . والآية المذكورة إنما نزلت يوم عرفة ؛ كما في « الصحيحين » وغيرهما ، وكأنه لما تقدم من التحقيق أشار القرطبي في « جامعه » (٦ / ٦١) إلى ضعف الحديث .

ومن ذلك ؛ تعلم خطأ الشيخ الصابوني في إيراده لهذا الحديث في « مختصر ابن كثير » وقد زعم في مقدمته أنه لا يذكر فيه إلا الأحاديث الصحيحة ! وأنى له ذلك ! فإن فاقد الشيء لا يعطيه ! وقد قدمنا له من هذا النوع أمثلة كثيرة ، هداه الله ، وعرّفه بحقيقة ما عنده من العلم !

٥٨٦١ - (اقْرَأُوا علَى مَوْتَاكُمْ ﴿ يس ﴾) .

ضعيف . رواه أبو داود (٣١٢١) ، وابن ماجه (١٤٤٨) ، والحاكم (١ / ٥٦٥) ، وأحمد (٥ / ٢٧) ، وعبد الغني المقدسي في « السنن » (٩٩ / ١ - ٢ ، ١٠٥ / ١) عن سليمان التيمي عن **أبي عثمان - وليس بالنهدي - عن أبيه** عن معقل بن يسار مرفوعاً . وقال المقدسي :

« وهو حديث حسن غريب » .

قلت : كلا ؛ فإن أبا عثمان هذا مجهول ؛ كما قال ابن المديني ، وكذا أبوه ؛ فإنه لا يعرف . ثم إن في إسناده اضطراباً ، كما كنت بينته في « الإرواء » (٦٨٨) ، فأنى للحديث الحسن ؟!

ورواه أحمد (٥ / ٢٦) مطولاً من رواية معتمر عن أبيه عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعاً بلفظ :

« البقرة سنام القرآن وذروته ، ونزل مع كل آية منها ثمانون مَلَكاً ، واستخرجت

﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ من تحت العرش ، فَوُصِلَتْ بها ـ أو فوصلت بسورة البقرة ـ ، و ﴿ يس ﴾ قلب القرآن ، لا يقرؤها رجل يريد الله تبارك وتعالى والدار الآخرة إلا غُفِرَ له ، واقرأوها على موتاكم » .

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (١٠٧٥) مختصراً .

(تنبيه) : وأما قول الدكتور فاروق حمادة في تعليقه على « عمل اليوم والليلة » :

« وفي فضل ﴿ يس ﴾ أحاديث لا تخلو من صحيح » !

فهو مردود عليه ، وليس هو من أهل الاستقراء والاستقصاء في هذا العلم ، فلا يقبل قوله إلا بالحجة والدليل ، ولا سيما وهناك قول الإمام الدارقطني :

« ولا يصح في الباب شيء » .

كما كنت نقلته في المصدر السابق ، فاقتضى التنبيه .

٥٨٦٢ ـ (أَقِرُّوا الطَّيْرَ على مَكِناتِهَا) .

ضعيف(*) . أخرجه أحمد (٦ / ٣٨١) ، والحميدي (٣٤٧) قالا : ثنا سفيان : ثنا عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن ثابت : سمعت أم كرز الكعبية تحدث عن النبي ﷺ ، قالت : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

وأخرجه أبو داود (٢٨٣٥) ، والرامهرمزي (ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩) ، وابن حبان

(*) صَحَّح الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ هذا الحديثَ في «صحيح الجامع» (١١٧٧) ، و«صحيح سنن أبي داود» ، و«الإرواء» (٤/٣٩١) . والتخريج هنا متأخر عن تخريجه هناك ـ كما يظهر من خلال خط الشيخ ـ ، أضف إلى هذا : أن كلامه هنا فيه زيادة بيان وتحقيق ؛ مما يرجِّح أن التضعيف هو الصواب . (الناشر) .

في « صحيحه » (٦٠٩٣ ـ الإحسان) من طرق أخرى ، والحاكم (٤ / ٢٣٧) ـ من طريق الحميدي ـ عن سفيان به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وفي « التلخيص » :

(د ، س) ! فلم يصنع شيئاً ؛ فقد قال في ترجمة سباع بن ثابت هذا :

« لا يكاد يعرف ، تفرد به عبيد الله بن أبي يزيد المكي . وله علة ؛ فرواه ابن عيينة عن عبيد الله عن أبيه عن سباع عنها ، فقيل : وهم ابن عيينة . وقال ابن جريج : عن عبيد الله عن سباع عن محمد بن ثابت عنها في شطر من الحديث في العقيقة ، صححه الترمذي . وقال حماد بن زيد : عن عبيد الله عن سباع عنها . والصحيح عن ابن جريج ، بحذف محمد بن ثابت » .

وحديث العقيقة مخرج في « الإرواء » (٤ / ٣٩١) .

وبالجملة ؛ فالحديث فيه علتان : الاضطراب ، والجهالة .

أما الاضطراب فكما تقدم عن الذهبي ، وخلاصته : أنه من رواية عبيد الله بن أبي يزيد ، فمنهم من يرويه عنه عن سباع عن أم كرز ، ومنهم من يدخل بين عبيد الله وسباع أبا يزيد والد عبيد الله ، ومنهم من يدخل بين سباع وأم كرز محمد ابن ثابت ـ وهو ابن سباع ـ .

فإن كان المحفوظ الأول ؛ فالعلة جهالة سباع ، وإن كان المحفوظ الثاني ؛ كان فيه علة ثانية ، وهي جهالة أبي يزيد ؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٦٥٧) . وإن كان المحفوظ الوجه الأخير ، كان فيه علة ثالثة ، وهي جهالة محمد بن ثابت هذا ؛ فإنه لم يرو عنه غير ابنته جبرة ، وإلا سباع بن ثابت إن كان محفوظاً . وبرواية ابنته

عنه ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٣٦٩) ، وقد أشار الذهبي إلى ضعف توثيقه إياه في « الكاشف » ، وأما الحافظ ؛ فقال في « التقريب » : « صدوق » . وفيه نظر عندي . والله أعلم .

٥٨٦٣ - (إذا فَسَدتْ صَلاةُ الإمَامِ ؛ فسَدَتْ صَلاةُ مَنْ خَلْفَهُ) .

موضوع . أخرجه ابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (٢٧ / ٢) من طريق **محمد بن خلف بن رجاء** قال : نا **أبي** قال : نا **الحسن بن صالح** عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع على الإسناد الصحيح ، المتهم به عندي الحسن بن صالح ، وهو أبو سعيد العدوي الكذاب ، قد يأتي منسوباً هكذا : (ابن صالح) ، وهو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح بن عاصم بن زفر ؛ نسب لجد أبيه كما يستفاد من « اللسان » ، وقد وضع على أبي الربيع الزهراني ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني وغيرهما من الثقات بعض الأحاديث ذكرها ابن حبان في ترجمته من « الضعفاء والمتروكين » ، ثم قال في آخرها (١ / ٢٤١) :

« حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث سوى المقلوبات » .

قلت : ومحمد بن خلف وأبوه ؛ لم أجد لهما ترجمة .

والحديث ؛ لم يقف على إسناده ابن الجوزي ، فقال في « التحقيق » (١٥٠ - ١٥١) :

« لا يعرف » .

وأقول : والسنة الصحيحة تشهد ببطلان هذا الحديث ؛ كمثل قوله ﷺ في الأئمة :

« يُصلّون بكم ، فإن أصابوا ؛ فلكم ولهم ، وإن أخطأوا ؛ فلكم وعليهم » . وقوله :

« الإمام ضامن . . . » . وكذلك قصة عمر رضي الله عنه حين تبين له أنه صلى بالناس صلاة الفجر وهو جنب ، أعاد هو صلاته ولم يأمر الناس بالإعادة .

٥٨٦٤ ـ (إمَامُ القَومِ وافِدُهُم إلى اللهِ ، فَقَدِّمُوا أفضَلَكُم) .

موضوع . أخرجه الحارث في « مسنده » (١٧ / ١ ـ ٢ ـ زوائده) : حدثنا داود بن المحبر : ثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن علاق بن أبي مسلم عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ علاق هذا ؛ مجهول .

واللذان دونه ؛ متهمان بالكذب .

٥٨٦٥ ـ (إنَّ أَحْمَقَ الحُمْقِ وأضَلَّ الضَّلالَةِ قومٌ رغبُوا عما جاءَ بهِ نَبِيُّهم إلى نبيٍّ غير نبيِّهِم ، وإلى أُمَّةٍ غيرِ أُمَّتِهِم . ثم أنزلَ اللهُ عز وجل : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِم أنا أنزلْنا عليكَ الكتابَ يُتْلَى عليهم ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الإسماعيلي في « المعجم » (١٢٨ / ١) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣) من طريق إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة عن أبي هريرة قال :

كان ناس من أصحاب النبي ﷺ يكتبون من التوارة ، فذكروا له ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته إبراهيم هذا ـ وهو الخوزي المكي ـ ؛ وهو متروك الحديث .

٥٨٦٦ ـ (إنَّ اللهَ إذا جَعَلَ لقَومٍ عمَاداً ؛ أعانَهُم بالنَّصْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن قانع في « المعجم » من طريق سيف بن عمر : نا عمر بن عبد الله عن سعد بن مطير عن أبيه عن صفوان بن صفوان بن أسيد قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سيف بن عمر ؛ هو التميمي صاحب كتاب « الردة » ، وهو متروك .

ومن بينه وبين صفوان الصحابي ؛ لم أعرفهم ، والظاهر أن فيه تحريفاً :

أولاً : عمر بن عبد الله . لعله مقلوب ؛ فقد ذكر في « تهذيب التهذيب » (عبد الله بن عمر العمري) في شيوخ سيف بن عمر .

ثانياً وثالثاً : (سعد بن مطير عن أبيه) ؛ لم أعرفهما ، ووقع في « الإصابة » ـ وقد ساق الحديث من رواية ابن قانع ـ : (شعيب بن مطير) . ولم أجدهما أيضاً . لكن في « الجرح والتعديل » : « شعيث بن مطير . روى عن أبيه . روى عنه معدي بن سليمان صاحب الطعام . سألت أبي عنه فقال : شعيث ومطير أعرابيان كانا يكونان في بعض قرى المدينة » .

قلت : فالظاهر أنه هذا ، وأبوه مطير ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٥٣) .

٥٨٦٧ ـ (إنَّ اللهَ إذا قَضَى على عَبْدٍ قَضَاءً ؛ لم يكُنْ لِقَضَائِهِ مَرَدٌّ) .

ضعيف . أخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » من طريق عمار بن هارون بإسناده المتقدم في « الضعيفة » (الحديث ٤٥٧٥) ، مع بيان أنه ضعيف ؛ فيه اثنان لا يعرفان .

٥٨٦٨ ـ (أَمَا إنَّ اللهَ ورسُولَهُ غنيّانِ عَنها (يعني : المُشَاوَرَةَ) ؛ ولكنْ جَعَلَهَا اللهُ رحمَةً لأُمتي ، فَمَنْ شَاورَ منهم ؛ لم يعدمْ رُشْداً ، ومَنْ تَرَكَ المشُورَةَ منهم ؛ لم يعدمْ غياً) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢٣٨ / ١) عن عباد بن كثير الرملي عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ وشاورهم في الأمر . . . ﴾ الآية ؛ قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« حديث غير محفوظ ، وعباد هذا ؛ خير من عباد البصري » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » . وأورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » بقول النسائي :

« ليس بثقة » .

قلت : فتحسين السيوطي لإسناده في « الدر المنثور » (٢ / ٩٠) هو من تساهله الذي عرف به .

٥٨٦٩ - (**أَمَا لَوْ كُنتَ تَصِيدُ بالعَقِيقِ ؛ لَشَيَّعْتُكَ[1] إذا ذَهَبْتَ ، وتَلَقَّيْتُكَ إذا جِئْتَ ؛ فإنِّي أُحِبُّ العَقِيقَ**) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٦ / ٦٢٢٢) من طريق محمد بن طلحة التيمي : حدثني **موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث ابن خالد التيمي** عن أبيه[2] عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن سلمة بن الأكوع قال :

كنت أرمي الوحش أصيدها ، وأهدي لحومها إلى رسول الله ﷺ ، ففقدني رسول الله ﷺ ، فقال :

« سلمة ! أين تكون ؟ » .

فقلت : نبعد على الصيد يا رسول الله ! فإنما نصيد بصدور[3] قناة ، من نحو بيت ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ موسى بن محمد التيمي ؛ متفق على تضعيفه ؛ بل قال البخاري :

« منكر الحديث » ؛ كما في « العقيلي » (٤ / ١٦٩) . وفي رواية ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٣٤٣) عنه :

---

(١) الأصل : « لسبقتك » ، وكذا في « المجمع » (٤ / ١٤) ، والتصحيح من « الترغيب » .

(٢) في الأصل زيادة : « عن أبي إبراهيم بن محمد بن الحارث بن خالد التميمي عن أبيه » ! وهي خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ فحذفتها .

(٣) في « المجمع » : « بصدر » . والله أعلم .

« عنده مناكير » .

وكذا في « تاريخ البخاري الكبير » (٤ / ١ / ٢٩٥) . وقال الدارقطني :

« متروك » .

واعتمده الذهبي في « المغني » ؛ فلم يذكر غيره .

وأما الحافظ ؛ فاعتمد في « التقريب » قول البخاري في العقيلي ، وهو بمعنى « متروك » ؛ أي : شديد الضعف .

إذا عرفت هذا ؛ فأستغرب جداً قول الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » بإسناد حسن » .

وتبعه الهيثمي !

وقلدهما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » في طبعتهم الجديدة المنمقة ! (٢ / ١٩٤ / ١٨١٩) !

٥٨٧٠ ـ (إنَّ لِكُلِّ شَيءٍ قَلْباً ، وإنَّ قَلْبَ القُرآنِ ﴿ يس ﴾ ، ومَنْ قرأَ ﴿ يس ﴾ وهو يريدُ بها اللهَ عز وجل ؛ غَفَرَ اللهُ له ، وأُعْطِيَ مِنَ الأَجْرِ كأنما قَرَأَ القرآنَ اثنتي عَشْرَةَ مرةً ، وأيما مُسلم قُرِئَ عندَهُ إذا نزلَ به مَلَكُ المَوْتِ سورةَ ﴿ يس ﴾ ؛ نزلَ بكلِّ حَرفٍ مِنْ سُورةِ ﴿ يس ﴾ عشرةُ أملاك يقُومونَ بين يدَيه صُفوفاً ويَستغفرونَ له ، ويشهدون غُسْلَه ، ويُشيِّعونَ جنازَتَهُ ، ويُصلُّونَ عليه ، ويَشهدونَ دَفْنَهُ . وأيما مسلمٍ قرأَ ﴿ يس ﴾ وهو في سَكَراتِ

الموتِ ؛ لم يَقبضْ ملَكُ الموتِ رُوحَهُ حتى يجِيئَهُ رِضْوَانُ خَازِنُ الجنةِ بشَرْبَةٍ من شَرابِ الجنةِ فيَشربُها وهو على فِرَاشِه ، يقبضُ ملَكُ الموتِ رُوحَه وهو ريّان ، ويمكثُ في قَبْرِهِ وهو ريّان ، ويبعثُ يومَ القيامةِ وهو ريّان ، ويُحَاسَبُ وهو ريّان ، ولا يحتاجُ إلى حَوضٍ من حِياضِ الأنبياءِ حتى يدخلَ الجنةَ وهو ريّان) .

موضوع . رواه القضاعي (٨٧ / ١ ـ ٢) من طريق زكريا بن يحيى قال : نا شبابة قال : نا مَخْلَد بن عبد الواحد عن علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ المتهم به مخلد هذا ؛ قال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً » . ثم ساق له بهذا السند حديثاً أشار إليه بقوله :

« بذاك الخبر الطويل الباطل في فضل السور ، فما أدري من وضعه إن لم يكن مخلد افتراه ؟! » .

والحديث ؛ جزمَ بوضعه الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على البيضاوي (٢٢٦ / ١) . وقول الخفاجي في حاشيته (٧ / ٢٥٦) :

« رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه ، وفيه : « كُتبتْ له قراءةُ القرآن عشر مرات » » .

يوهم أن الترمذي رواه بتمامه ! وليس الأمر كذلك ، وإنما رواه مختصراً جداً كما رواه القضاعي في رواية ، وقد تقدمت برقم (١٦٩) .

٥٨٧١ - (إنَّ خِيَارَ أَئمَّةِ قُريشٍ خِيارُ أئمَّةِ النَّاسِ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٢٨ / ٧٥١٧) ، ومن طريقه الحافظ العراقي في « محجة القُرَب إلى محبة العرب » (١٩ / ٢) : ثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي : حدثني أبي : ثنا إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن الحارث بن الحارث وكثير ابن مرة وعمرو ابن الأسود عن و (كذا الأصل) أبي أمامة مرفوعاً . وقال العراقي :

« حديث حسن ، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيحة عند الجمهور » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٩٥) - وقد ذكره عن الحارث بن الحارث ، وكثير بن مرة وعمرو بن الأسود وأبي أمامة - :

« رواه الطبراني وإسناده حسن » .

قلت : كان يكون حسناً لو أن شريح بن عبيد سمع من أبي أمامة . وذلك مما لم يثبت ؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٦٠) عن أبيه :

« لم يدرك أبا أمامة ولا المقدام ولا الحارث بن الحارث » .

وكثير بن مرة وعمرو بن الأسود ؛ من التابعين ، وعلى ذلك ؛ فرواية شريح بن عبيد [من طريقهما] مرسلة ؛ لأنهما لم يدركا النبي ﷺ ، وروايته عن الحارث ابن الحارث وأبي أمامة منقطعة ؛ لأنه لم يدركهما .

٥٨٧٢ - (إنَّ للمُنَافقِينَ عَلامَات يُعْرَفُونَ بها : تحيَّتُهم لَعنةٌ ، وطَعَامَهم نهبةٌ ، وغَنِيمَتُهم غلولٌ ، ولايَقْرَبُونَ المساجدَ إلا هجراً ، ولا يأتونَ الصلاةَ إلا دُبراً ، مُسْتكبرينَ ، لا يَأْلَفُونَ ولا يُؤْلَفُونَ ، خُشُبٌ بالليلِ ، صخبٌ بالنهارِ) .

ضعيف الإسناد . أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٣) ، والبزار (١ / ٦١ / ٨٥) عن عبد الملك بن قدامة الجمحي عن إسحاق بن بكر بن أبي الفرات عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ لضعف عبد الملك بن قدامة الجمحي من قبل حفظه .

وشيخه إسحاق بن بكر بن أبي الفرات ؛ لم أجد له ترجمة ، ولم يورده الحافظ في « تعجيل المنفعة » مع أنه على شرطه ! والظاهر أنه لا يعرف ، وقد أشار إلى ذلك البزار بقوله عقب الحديث :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، وإسحاق بن بكر ؛ لا نعلم حدث عنه إلا عبد الملك » .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٠٧) ، وقال :

« رواه أحمد والبزار ، وفيه عبد الملك بن قدامة الجمحي ؛ وثقه يحيى بن معين وغيره ، وضعفه الدارقطني وغيره » .

ومن طريقه أخرجه ابن بشران أيضاً في « الأمالي » (ق ٦ / ١) .

٥٨٧٣ ـ (إنَّ لهذا القُرآنِ شِرَّةً ، ثم إنَّ للناسِ عنه فَتْرَةً ، فَمَنْ كانتْ فَتْرَتُهُ إلى القَصْدِ ؛ فَنِعِمّا هو ، ومَنْ كانتْ فَتْرَتُهُ إلى الإعْرَاضِ ؛ فأولئكُم بورٌ) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٦٥٥٧) ، والخطابي في « الغريب » (٢ / ٣٧) عن أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو معشر ـ واسمه نجيح ـ ؛ ضعيف ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ١٦٨) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه أبو معشر ؛ وهو ضعيف يعتبر حديثه » .

قلت : وروايته لهذا الحديث بهذا اللفظ مما يدل على ضعفه ؛ فقد ثبت عن أبي هريرة وغيره بلفظ آخر ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٨٥٠) .

٥٨٧٤ ـ (إنَّ مَثَلَ العلمَاءِ في الأرضِ كَمَثَلِ النُّجُومِ يُهتدَى بها في ظُلماتِ البَرِّ والبحْرِ ، فإذا انْطَمَسَتِ النجومُ ؛ أوشكَ أنْ تَضِلَّ الهُدَاةُ) .

ضعيف . رواه أحمد في « المسند » (٣ / ١٥٧) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (٦٩ / ١ ـ ٢) من طريق رشدين بن سعد عن عبد الله بن الوليد عن أبي حفص حدثه : أنه سمع أنس بن مالك فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ من أجل رشدين بن سعد ؛ فإنه أحد الضعفاء ؛ كما قال الحافظ .

وعبد الله بن الوليد ؛ قال إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » (١ / ٦) :

« لا أعرفه » .

وأبو حفص ؛ قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٩) :

« لم أعرفه » . قال الناجي :

« قلت : قد سماه ابن الجوزي عمر بن مهاجر النصري ، روى عن أنس : أنه رآه صلى متربعاً . روى عنه سفيان الثوري والحسن بن صالح . انتهى » .

قلت : وأبو حفص هذا ؛ ذكره ابن أبي حاتم في « الكنى » من « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٣٦١) ولم يسمه ، ويحتمل أن يكون هو عمر بن عبد الله ابن أبي طلحة ؛ كما نبه عليه الحافظ في « التعجيل » ، فإن كان هو ؛ فهو ثقة ، فعلَّة الحديث ممن دونه .

٥٨٧٥ - (إنَّ مِنْ هَوَانِ الدنيا على اللهِ أَنَّ يَحْيَى بنَ زكريًا قَتَلَتْهُ امرأةٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٧ / ٣٢٧ / ١٠٤٧٤) ، وابن عساكر (١٨ / ٥١ / ١) عن الحسن بن قتيبة : نا أبو بكر الهذلي عن الحسن عن أُبي بن كعب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبو بكر الهذلي - اختلف في اسمه - أو الحسن بن قتيبة ، والأول من رجال ابن ماجه ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« أخباري ، متروك الحديث » .

والآخر من رجال « الميزان » ، وقال :

« هو هالك . قال الدارقطني : متروك الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف . وقال الأزدي : واهي الحديث . وقال العقيلي : كثير الوهم » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

٥٨٧٦ ـ (إنَّ مِنَ السُّنَّةِ في الصَّلاةِ وَضْعَ الأَكُفِّ على الأَكُفِّ تحتَ السُّرَّةِ) .

ضعيف . رواه الضياء في « المختارة » (١ / ٢٦٠) عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد السوائي عن أبي جحيفة عن علي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علل :

الأولى : زياد بن زيد السوائي ؛ فإنه مجهول .

والثانية : عبد الرحمن بن إسحاق ـ وهو الواسطي ـ ؛ ضعيف اتفاقاً ؛ كما قال النووي .

والثالثة : اضطراب الواسطي في إسناده ، وقد بينتُ ذلك في « ضعيف أبي داود » (١٢٩) ، وإنما تكلمت عليه هنا لكيلا يغتر أحد بإخراج الضياء له في « المختارة » ؛ فإن ذلك من تساهله الذي تبيَّن لي من طول ممارستي لكتابه ، وتخريج أحاديثه ، حتى كاد يصير عندي قريباً من الحاكم في التساهل وتصحيح الأحاديث الضعيفة ؛ بل هو في ذلك كابن حبان ؛ فإنه يغلب عليهما تصحيح أحاديث المجهولين !!

٥٨٧٧ ـ (إنَّ منَ السُّنَّةِ في الصَّلاةِ المكتُوبةِ إذا نَهَضَ الرجُلُ في الركعَتينِ الأوْلَيْينِ أنْ لا يعتَمِدَ على الأرضِ إلا أنْ يكونَ شيخاً كبيراً لا يَستطيع) .

ضعيف . رواه الضياء في « المختارة » (١ / ٢٦٠) عن **عبد الرحمن بن إسحاق** عن **زياد بن زيد** عن أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه ثلاث علل كما تقدم بيانه في الذي قبله ، منها ضعف عبد الرحمن بن إسحاق ـ وهو الواسطي ـ ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٦١٤) وقد أخرج له أحاديث هذا أحدها :

« وله غير ما ذكرت ، وبعض ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه ، وتكلم السلف فيه ، وفيمن كان خيراً منه » .

٥٨٧٨ ـ (إنَّ هذَا لا يَصْلُحُ . يعني : شَرْطَ المرأةِ لزوجها أنْ لا تتزوجَ بعده) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الصغير » (ص ٢٣٨) و « الكبير » (٢ / ٢٩ / ١١٨٦ و ٢٥ / ١٠٢ / ٢٦٧) : حدثنا يحيى بن عثمان : ثنا **نعيم بن حماد** : ثنا عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أم مبشر الأنصارية :

أن النبي ﷺ خطب أم مبشر بنت البراء بن معرور فقالت : إني اشترطت لزوجي أن لا أتزوج بعده ؛ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله بن إدريس ، تفرد به نعيم » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لكثرة خطئه ، وأما قول الهيثمي (٤ / ٢٥٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الصغير » ، ورجاله رجال (الصحيح) » .

ففيه تساهل كبير ؛ لأن يحيى بن عثمان ـ وهو السهمي المصري ـ ؛ لم يروَ له في أحد « الصحيحين » مطلقاً ، ونعيم بن حماد ؛ إنما أخرج له البخاري مقروناً ؛ كما قال المنذري في « خاتمة الترغيب » ، ثم هو ضعيف من قبل حفظه ؛ كما يشير إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

٥٨٧٩ ـ (إنهُ ستُفْتَحُ مِصْرُ بعدِي ، فانْتَجِعُوا خَيْرَهَا ، ولا تتخِذُوها داراً ؛ فإنَّهُ يُسَاقُ إليها أقلُّ الناسِ أعماراً) .

ضعيف جداً . رواه ابن منده في « المعرفة » (١٤ / ٢) عن **مطهر بن الهيثم الكتاني** قال : نا موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال :

« حديث غريب ، تفرد به مطهر » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

٥٨٨٠ ـ (إني دَعَوتُ للعرَبِ فقُلتُ : اللهمَّ ! مَنْ لَقِيَكَ مُعترِفاً بكَ ؛ فاغْفِرْ له أيامَ حياتِهِ ، وهي دعوةُ إبراهيمَ وإسماعيلَ عليهما السلام ، وإنَّ لِواءَ الحَمْدِ يومَ القيامةِ بيدي ، وإنَّ أقربَ الخَلْقِ مِنْ لِوائي يومئذٍ العربُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » ، ومن طريقه الحافظ العراقي في « محجة القرب إلى محبة العرب » (٩ / ٢) : ثنا محمد بن

الحسن بن البُسْتَنْبَان وعبد الله بن الحسن المصيصي قالا : ثنا الحسن بن بشر : ثنا مروان بن معاوية عن ثابت بن عمارة عن غنيم بن قيس عن أبي موسى مرفوعاً . قال العراقي :

« ورويناه في « مسند البزار » قال : أبنا رزق الله بن موسى قال : ثنا الحسن بن بشر بن سلم ؛ فذكره مختصراً بلفظ :

« اللهم ! من لقيك منهم مصدقاً مؤمناً ؛ فاغفر له » . ولم يذكر ما بعده . وقال : « لا نعلم رواه عن ثابت إلا مروان ، ولا عنه إلا الحسن بن بشر » . انتهى .

والحسن بن بشر البجلي ؛ روى عنه البخاري في « صحيحه » ، قال أبو حاتم الرازي : « صدوق » . وذكره ابن حبان في « الثقات » . ومروان بن معاوية الفزاري ؛ احتج به الشيخان . وثابت بن عمارة الحنفي ؛ لا بأس به ؛ قاله أحمد والنسائي . وقال ابن معين : « ثقة » . وغنيم بن قيس ؛ احتج به مسلم ، ووثقه ابن سعد والنسائي وابن حبان ، فالحديث - إذاً - إسناده جيد » .

قلت : له علة خفيّة ؛ فإن مروان بن معاوية - وإن احتج به الشيخان ؛ فإنه - كان يدلس أسماء الشيوخ ؛ كما في « التقريب » ، وبيانه في « التهذيب » :

قال الدوري : سألت يحيى بن معين عن حديث مروان بن معاوية عن علي ابن أبي الوليد ؟ قال : هذا علي بن غراب ! والله ! ما رأيت أحيل للتدليس منه .

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : كان مروان يغيِّر الأسماء ؛ يعمِّي على الناس ، كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد ، وإنما هو حكم بن ظهير !

وقال الآجري عن أبي داود : كان يقلب الأسماء .

قلت : فهو علة الحديث .

على أن ثابت بن عمارة ـ إن سلم من تدليس مروان لاسمه ـ قال فيه الذهبي في « الكاشف » :

« صدوق » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق فيه لين » .

وفي متن الحديث عندي نكارة ، ورواية البزار (٢٨٣٣ ـ كشف الأستار) سالمة منها . والله أعلم .

ثم رأيت الحافظ قال في « مختصر زوائد البزار » (٢ / ٣٨٤) :

« قلت : هذا إسناد حسن » .

٥٨٨١ ـ (أَوَّلُ بُقْعَةٍ وُضِعَتْ في الأرض مَوْضِعَ البيتِ ، ثم مُدَّتْ منها الأرضُ ، وإنَّ أولَ جَبَلٍ وَضَعَهُ اللهُ على وَجْهِ الأرضِ أبو قُبَيْسٍ ، ثم مُدَّتْ منه الجبالُ) .

ضعيف . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ١١) ، وابن عساكر (١٠ / ٣١ / ١) عن سليمان بن عبد الرحمن : نا **عبد الرحمن بن علي بن عجلان القرشي** ـ دمشقي ثقة ـ : نا عبد الملك بن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : عبد الرحمن هذا ؛ قد وثق في هذا السند كما ترى ، ولم أجده في غيره ، وفي « الميزان » للذهبي :

« فيه جهالة ، وحديثه غير محفوظ » . ثم ساق هذا الحديث . ثم قال :

« وله خبر باطل من ترجمة تاريخ بغداد » .

قلت : والحديث ؛ ساقه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٤١ / ٩٤٠) من الوجه المذكور . وليس فيه التوثيق المذكور فيه ، وقال في راويه عبد الرحمن بن علي ابن عجلان :

« مجهول بنقل الحديث ، حديثه غير محفوظ ؛ إلا عن عطاء من قوله ، وهذا أولى » .

والخبر الباطل الذي أشار إليه الذهبي لم أقف عليه ، ولا دندن حوله الحافظ العسقلاني في « اللسان » .

٥٨٨٢ - (ألا أُخْبِرُكُم عَنِ الأَجْوَدِ الأجْودِ ؟ اللهُ الأجودُ الأجودُ ، وأنا أجودُ وَلَدِ آدمَ ، وأجودُهُم مِنْ بَعْدِي رَجُلٌ عُلِّم عِلْماً فنشَرَ عِلْمَهُ ، يُبعثُ يومَ القيامةِ أُمَّةً وحدَهُ ، ورجُلٌ جادَ بنفْسِهِ في سبيلِ اللهِ حتى يُقْتَلَ) .

موضوع . عزاه السيوطي في « الجامع » لأبي يعلى عن أنس ، وقال شارحه المناوي :

« قال المنذري : ضعيف . وقال الهيثمي وغيره : فيه سويد بن عبد العزيز ؛ وهو متروك الحديث » .

قلت : تعصيب الجناية بسويد هذا يوهم أنه ليس في الإسناد من يستحق

الحمل عليه غيره ! وليس كذلك ؛ فقد أخرج الحديث الضياء المقدسي في الجزء الثالث من « الأحاديث والحكايات » (٣٩ / ٢) عن **سويد بن عبد العزيز** قال : ثنا **نوح بن ذكوان** عن أخيه **أيوب بن ذكوان** : ثنا الحسن عن أنس مرفوعاً .

ثم وقفت عليه في « مسند أبي يعلى » (٥ / ١٧٦ / ٢٧٩٠) ، وفي « الكامل » لابن عدي (١ / ٣٥٠) من طريقه : حدثنا **محمد بن إبراهيم الشامي العباداني** : حدثنا سويد بن عبد العزيز به .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً مسلسل بالضعفاء :

١ ـ **أيوب بن ذكوان** ؛ ضعيف جداً ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وكذا في « الضعفاء » لابن حبان ، قال (١ / ١٦٧ ـ ١٦٨) :

« روى عنه أخوه نوح بن ذكوان ؛ منكر الحديث ، يروي عن الحسن وغيره المناكير ، لا أعلم له راوياً غير أخيه ، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من أخيه ، وهو الذي يروي عن الحسن عن أنس . . . » .

ثم ساق له حديثين ـ هذا أحدهما ، والآخر يأتي بعده ـ ، وقال :

« وهذان منكران باطلان ، لا أصل لهما » .

٢ ـ **نوح بن ذكوان** ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

٣ ـ **سويد بن عبد العزيز** ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« واهٍ جداً » .

٤ ـ محمد بن إبراهيم الشامي ؛ قال الحافظ :

« منكر الحديث » .

قلت : لكن قد تابعه محمد بن هاشم البعلبكي : عند ابن حبان ؛ فبرئت ذمته ، وتعصبت العلة فيمن فوقه .

ومن طريق ابن حبان أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٣٠) وذكر إبطال ابن حبان إياه المذكور آنفاً ، وأقره ، وهو حري بذلك . وأما السيوطي فقال عقبه في « اللآلي » (١ / ٢٠٧) :

« أخرجه أبو يعلى » ! فلم يصنع شيئاً ! ثم سود به « جامعه » !!

٥٨٨٣ ـ (يقولُ اللهُ تباركَ وتَعالى : إنِّي لأَسْتَحيي مِنْ عبدِي وأَمَتِي يَشيبانِ في الإسْلام ؛ فَتشِيبُ لِحْيَةُ عبدِي ورأسُ أَمَتِي في الإسْلامِ ، [ثم] أُعَذِّبُهُمَا في النارِ بعدَ ذلك) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢٧٦٤) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٦٨) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٤٩ ـ ٣٥٠) من طريق **سويد بن عبد العزيز** عن **نوح بن ذكوان** عن أخيه **أيوب بن ذكوان** عن الحسن عن أنس مرفوعا . وقال ابن حبان ـ كما تقدم في الذي قبله ـ :

« منكر باطل ، لا أصل له » .

قلت : وهو مسلسل بثلاثة ضعفاء على نسق واحد ، آخرهم أشدهم ضعفاً ،

وهو سُوَيد كما تقدم آنفاً . وقال ابن عدي :

« وأيوب بن ذكوان ؛ عامة ما يرويه لا يتابع عليه » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٥٩) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه نوح بن ذكوان وغيره من الضعفاء » .

ولم يتفرد به ؛ فقد رواه يحيى بن خِذام قال : حدثنا **محمد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري** قال : ثنا مالك بن دينار عن أنس به نحوه .

أخرجه ابن حبان أيضاً (٢ / ٢٦٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨) وقال :

« لم يروه عن مالك إلا أبو سلمة الأنصاري ، تفرد به عنه يحيى بن خذام » .

قلت : يحيى هذا ؛ ذكره ابن حبان في الثقات (٩ / ٢٦٦) ؛ لكن وقع فيه (ابن حزام) بالحاء المهملة والزاي ! وهو تصحيف ؛ كما حققته في « تيسير الانتفاع » ، وهو صدوق ؛ كما قال الذهبي في « الميزان » ، وقول الحافظ :

« مقبول » ؛ مرفوض غير مقبول ؛ فقد روى عنه جماعة من الثقات والحفاظ منهم ابن خزيمة ، والعلة من شيخه أبي سلمة ، وفي ترجمته ساق الحديث ابن حبان ، وقال :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٧ - ١٧٨) من طريق ابن حبان من الوجهين عن أنس . ونقل كلامه المتقدم وأقره .

وأما السيوطي في « اللآلي » ؛ فقد قعقع هنا (١ / ١٣٣ - ١٣٧) بكلام لا طائل تحته ، فجمع فيه ما هب ودب من الطرق ، حشرها حشراً دون أن يتكلم عليها ببيان حالها ! وهي كما قال المعلمي في تعليقه على « الفوائد المجموعة » (ص ٤٨٠) :

« كلها هباء » . ثم بيَّن - جزاه الله خيراً - عللها واحدة بعد أخرى ، ثم قال :

« ويكفي في هذا الباب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ والله لا يستحي من الحق ﴾ » .

٥٨٨٤ - (إنَّ شُهَداءَ البَحْرِ أفضلُ عندَ اللهِ مِنْ شُهَداءِ البَرِّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٦٤ / ٥٤٨٦ / ١) من طريق **محمد بن سعد** : ثنا أبي ثنا عمي الحسين عن يونس بن نفيع عن سعد ابن جنادة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يونس بن نفيع ؛ لا وجود له في شيء من كتب الرجال ، ولا نعرف له ذكراً إلا في هذا الإسناد ، وهو مسلسل بالضعفاء ؛ كما تقدم بيانه في الحديث (٥٨٢٠) ، وقد أخرجه الطبراني أيضاً بهذا الإسناد .

وقد روى بهذا الإسناد أحاديث أخرى منها الحديث التالي :

٥٨٨٥ - (إنَّ اللهَ زوَّجَنِي في الجَنةِ مريمَ بنتَ عِمْرانَ ، وامرأةَ فِرْعونَ ، وأُختَ مُوسى) .

ضعيف . في إسناده مجهول وضعفاء ؛ كما تقدم بيانه آنفاً .

وأما الهيثمي ؛ فقال في كل من الحديثين (٥ / ٢٩٦ و ٩ / ٢١٨) :

« وفيه من لم أعرفهم » !

وقد روي الحديث بإسناد آخر عن أبي أمامة مرفوعاً نحوه ؛ لكنه أشد ضعفاً من هذا ؛ فيه كذاب ، وغيره . وتقدم تخريجه برقم (٨١٢) .

ثم روى الطبراني بإسناده المتقدم حديثاً آخر ، وهو :

٥٨٨٦ - (مَنْ فارقَ الجماعةَ ؛ فهو في النارِ على وَجْهِهِ ؛ لأنَّ اللهَ عز وجل يقولُ : ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ المضطرَّ إذا دَعَاهُ ويَكْشِفُ السُّوءَ ويَجْعَلُكُم خُلَفَاءَ الأرضِ ﴾ ؛ فالخلافةُ من الله ، فإنْ كانَ خيراً ؛ فهو يذهبُ بهِ ، وإن كانَ شراً ؛ فهو يُؤْخَذُ به ، عليكَ أنتَ بالطاعَةِ فيما أَمَرَكَ اللهُ تعالى بهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني بإسناده المشار إليه آنفاً ، وفيه مجهول لا يعرف وضعفاء كما تقدم ، وقصر الهيثمي كما فعل في اللذين قبله ؛ فقال فيه (٥ / ٢٢١) :

« وفيه جماعة لم أعرفهم » .

وكلهم معروفون ؛ ولكن بالضعف ؛ إلا تابعي الحديث يونس بن نفيع ؛ فهو الذي لا يعرف .

٥٨٨٧ - (والذي نَفْسِي بيدِه ! لو أنَّ مَوْلُوداً وُلِدَ في فقْهٍ أربعينَ سَنَةً مِنْ أهلِ الدِّين يعملُ بطاعةِ الله كلِّها ، ويَجْتَنِبُ المعاصِيَ كلَّها إلى أنْ يُرَدَّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ . أو يُرَدَّ إلى أنْ لا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شيئاً ؛ لم يَبْلُغْ أحدُكم هذه الليلةَ . قاله يومَ بدرٍ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ٣٣٨ / ٤٤٣٥) في

ترجمة جعفر بن مقلاص ، من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن **أبي بكر الديري** عن **جعفر بن مقلاص** عن رافع بن خديج : أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ جعفر هذا ؛ لم أجد له ترجمة فيما عندي من المراجع ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٦ / ١٠٦) بعد أن عزاه للطبراني :

« وفيه جعفر بن مقلاص ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

وأقول : أبو بكر الديري ؛ لم أعرفه أيضاً ، وأخشى أن يكون نسبة (الديري) محرفاً من (الداهري) ؛ فإن كان كذلك فأبو بكر الداهري ـ وهو عبد الله بن حكيم ـ ليس بثقة ولا مأمون ؛ كما في كنى « الميزان » و « اللسان » .

وعليه ؛ يكون الإسناد ضعيفاً جداً .

ثم عطف الطبراني على هذا الحديث الحديث التالي ، فقال :

٥٨٨٨ ـ (إنَّ للمَلائكَةِ الذينَ شَهِدُوا بَدْراً لَفَضْلاً على مَنْ تَخَلَّفَ مِنهُم) .

منكر . وإسناده إسناد الذي قبله ، وهو ضعيف ؛ فيه ذاك المجهول ، إن لم يكن أبو بكر الديري هو أبا بكر الداهري ؛ فإنه إن يكن هو يكون الإسناد حينئذٍ ضعيفاً جداً ؛ لما تقدم من سوء حاله .

وقد استنكرت منه قوله : « من تخلف منهم » ؛ لأمرين :

الأمر الأول : أنه قد صح الحديث دون هذه اللفظة ، من طريق عباية بن رفاعة

عن جده رافع ابن خديج قال :

« جاءَ جبريلُ أو ملكٌ إلى النبيِّ ﷺ ، فقال : ما تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بدراً فيكُم ؟ قالوا : خِيارنا . قال : كذلك هم عندنا خيار الملائكة » .

أخرجه ابن ماجه (١٦٠) ، وابن حبان في « صحيحه » (٧١٨٠ ـ الإحسان) ، وأحمد (٣ / ٤٦٥) من طريق سفيان عن يحيى بن سعيد عن عَبَاية به .

وخالفه جرير ، فقال : عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي عن أبيه ـ وكان أبوه من أهل بدر ـ قال : . . . فذكره .

أخرجه البخاري (٣٩٩٢) ، والبيهقي في « الدلائل » (٣ / ١٥١ ـ ١٥٢) ، وعلقه ابن حبان وقال :

« وسفيان أحفظ من جرير بن عبد الحميد وأتقن وأفقه ، كان إذا حفظ الشيء لا يبالي بمن خالفه » .

قلت : لكن تابع جريراً حمادُ بنُ زيد عن يحيى عن معاذ به .

أخرجه البخاري (٣٩٩٣) ، والبيهقي وقال :

« وكذلك رواه يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد موصولاً » .

وقد استظهر الحافظ في « الفتح » (٧ / ٣١٢) أن رواية حماد بن زيد موصولة ، فراجعه . وحينئذٍ لا مجال لترجيح رواية سفيان على رواية الثلاثة : جرير وحماد ويحيى بن أيوب ، فالجمع أولى ، فيقال : يحيى بن سعيد له فيه شيخان : عباية بن رفاعة ومعاذ بن رفاعة . والله أعلم .

والأمر الآخر : أن التخلف هو التأخر ؛ في اللغة ، فأخشى أن يوهم ذلك ما ينافي عصمة الملائكة . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع في متن الحديث في « الجامع الصغير » و « الجامع الكبير » (٧٠٣٨) زيادة : « في السماء » بعد لفظ : « بدراً » ؛ خلافاً لما في « المعجم الكبير » و « مجمع الزوائد » ، فاقتضى التنبيه .

٥٨٨٩ - (حُبُّ أبي بَكْرٍ وعُمَر إيمانٌ ، وبُغْضُهُمَا نِفَاقٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٩٤٣) من طريق محمد بن عبد الرحمن الحماني - أخو عبد الحميد - قال : حدثنا أبو إسحاق الحُمَيسي عن مالك بن دينار عن أنس مرفوعاً به .

أورده في ترجمة أبي إسحاق هذا ، واسمه خازم - بالخاء المعجمة ، ووقع في « فيض القدير » بالمهملة - ابن الحسين ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بشيء » . ثم ساق له أحاديث - هذا أحدها - ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وعامتها لا يتابعه أحد عليه ، وهي شبه الغرائب » .

وهو مترجم في « التهذيب » مضعفاً من جمع من الأئمة ، وفاته قول ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٨٨) :

« منكر الحديث على قلة روايته ، كثير الوهم فيما يرويه ، لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته ، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات » .

قلت : ومحمد بن عبد الرحمن الحماني ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره السمعاني في هذه النسبة (الحماني) بروايته هذه عن أبي إسحاق الحميسي ، ولم يزد ؛ فكأنه مجهول لا يعرف . والله أعلم .

٥٨٩٠ ـ (الحَرِيصُ : الذي يَطْلُبُ المَكْسَبَةَ مِنْ غَيرِ حِلِّها) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٨٠٦) والطبراني في « معجمه » (٢٢ / ٧٨ / ١٩٣) من طريق أبي الأشعث أحمد بن المقدام العجلي : نا **عبيد بن القاسم** : نا **العلاء بن ثعلبة** عن أبي المليح الهذلي عن واثلة ابن الأسقع قال :

تراءيت للنبي ﷺ بمسجد الخيف ، فقال لي أصحابه : إليك يا واثلة ! ـ أي : تنح عن وجه النبي ﷺ ـ فقال النبي ﷺ :

« دعوه ؛ فإنما جاء يسأل » . قال : فدنوت ، فقلت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! لَتُفْتِنَا عن أمرٍ نأخذه عنك من بعدك . قال :

« لِتُفْتِكَ نَفْسُك » . قال : قلت : وكيف لي بذلك ؟ قال :

« دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ، وإن أفتاك المفتون » . قلت : وكيف لي بعلم ذلك ؟ قال :

« تضع يدك على فؤادك ؛ فإن القلب يسكن للحلال ، ولا يسكن للحرام ، وإن الورع المسلم يدع الصغير مخافة أن يقع في الكبير » . قلت : بأبي أنت وأمي ما العصبية ؟ قال :

« الذي يعين قومه على الظلم » . قلت : فمن الحريص ؟ قال . . . فذكر

الحديث . قلت : فمن الورع ؟ قال :

« الذي يقف عند الشبهة » . قلت : فمن المؤمن ؟ قال :

« من أمنه الناس على أموالهم ودمائهم » . قلت : فمن المسلم ؟ قال :

« من سلم المسلمون من لسانه ويده » . قلت : فأي الجهاد أفضل ؟ قال :

« كلمة حق عند إمام جائر » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبيد بن القاسم - وهو الأسدي الكوفي - ؛ قال العقيلي (٣ / ١١٦) :

« كان كذاباً » .

وكذا قال ابن معين ؛ كما في « التهذيب » . وفي « التقريب » :

« كذبه ابن معين ، واتهمه أبو داود بالوضع » .

وقد روي الحديث من طريق أخرى بلفظ :

« والحريص على الدنيا : الذي يطلبها من غير حل » .

أخرجه الطبراني - أيضاً - برقم (١٩٧) من طريق بقية بن الوليد : حدثني إسماعيل بن عبد الله الكندي عن طاوس عن واثلة قال : . . . فذكره .

وفيه بعض الفقرات المتقدمة في الطريق الأولى .

وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل هذا ؛ لا يعرف إلا برواية بقية عنه ، فهو من شيوخ بقية المجهولين . فقول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٩٤) :

« رواه الطبراني ، وفيه إسماعيل بن عبد الله الكندي ؛ وهو ضعيف » !

غير دقيق ؛ لأن أحداً لم يضعفه فيما علمت ، وغاية ما قال فيه الذهبي :

« وعنه بقية بخبر عجيب منكر » .

وهذا ليس نصاً في التضعيف ؛ لاحتمال أن تكون العلة من غيره ، ويؤيده أن الخبر المشار إليه هو من روايته عن أبان عن أنس ، وأبان ؛ متروك . فانظر ـ إن شئت ـ ترجمة إسماعيل في « اللسان » .

وقال الهيثمي في الطريق الأولى :

« رواه أبو يعلى والطبراني ، وفيه عبيد بن القاسم ، وهو متروك » .

قلت : وفيه علة أخرى ، وهي شيخه العلاء بن ثعلبة ؛ فإنه لا يعرف إلا في هذه الرواية ، وقد قال فيه ابن أبي حاتم (٣ / ٣٥٣) عن أبيه :

« مجهول » .

وكذا في « الميزان » و« اللسان » ، وبه أعله الحافظ ابن حجر ؛ لكنه تحرف عليه اسم (عبيد بن القاسم) إلى (عبثر بن القاسم) ، وذلك فيما نقله الأخ الفاضل حمدي السلفي ، فقال في تعليقه على الطريق الأولى :

« ورواه أبو يعلى (٣٥٢ / ١) ، والحافظ في المجلس (٣١) من « الأمالي » وقال :

« حديث حسن غريب ، ورجاله رجال الصحيح إلا العلاء بن ثعلبة فقال أبو حاتم الرازي : إنه مجهول . وإنما حسنته ؛ لأن لجميع ما تضمنه المتن شواهد مُفَرَّقة » .

قلت : وقد أعله في « المجمع » بعبثر بن القاسم وقال : هو متروك ، وتحرف عبثر إلى عبيد في « المجمع » والأصل أيضاً » .

وأقول ـ وبالله التوفيق ـ : فيه أمور :

أولاً : مدار الحديث في المصدرين السابقين : « مسند أبي يعلى » و « معجم الطبراني » على أحمد بن المقدام العجلي عن عبيد بن القاسم كما سبق ، والتحريف على عكس ما ذكر الأخ السلفي ؛ فإن الصواب أنه عبيد بن القاسم ؛ كما وقع في الأصل الذي أشار إليه ، ويعني به : « المعجم » ، وهو الموافق لما في نسختنا من « مسند أبي يعلى » ، ويبعد عادة أن يتفق مثل هذا التحريف المزعوم فيهما .

ثانياً : لم يرد في ترجمة (عبثر) أنه روى عن ثعلبة وعنه أحمد بن المقدام ؛ وإنما جاء ذلك في ترجمة عبيد بن القاسم ؛ كما في « تهذيب الحافظ » ! وقد روى له ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٧٥) حديثين ، وابن عدي (٥ / ١٩٨٧ - ١٩٨٨) آخرين من رواية أحمد بن المقدام عنه .

ثالثاً : قوله : « وقد أعله في « المجمع » بعبثر . . وقال : هو متروك . . . » ؛ خطأ فاحش ، لا يجوز نسبته إلى الهيثمي ؛ لأنه ـ أعني : (عبثر) ـ ثقة من رجال الشيخين ، فكيف يقال : إنه قال فيه : متروك ؟! فكان على الأخ أن يقول : وقد أعله بعبيد بن القاسم . . دفعاً للإيهام ، ثم يذكر أنه تحرف اسمه على « المجمع » وأن الصواب فيه (عبثر) ، وقد علمت أن الصواب خلاف ذلك ، وأنه لا تحريف في « المجمع » ولا في « المعجم » ولا في « المسند » ، والظاهر أن التحريف وقع أولاً عند الحافظ ، ثم تبعه السلفي تعظيماً له ، فحمله ذلك على تخطئة الأصل و« المجمع » !! ولا أدري الذي وقع في نسخته من « مسند أبي يعلى » !

رابعاً : تعليل الحافظ تحسينه للحديث مع الاعتراف بضعفه لشواهده ؛ فيه نظر عندي بالنسبة لبعض فقراته ، وبخاصة حديث الترجمة ؛ فإني لا أعرف له شاهداً إلا الطريق الأخرى ، ولا يصحُّ تقويتها بالطريق الأولى ؛ لشدة ضعفها . والله أعلم .

٥٨٩١ - (الحَسَنُ والحُسَينُ شَنْفَا العَرْشِ ، وليسَا بِمُعَلَّقَيْنِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢١ / ١ / ٣٣١) : حدثنا **أحمد بن رشدين** قال : حدثني **حميد بن علي البجلي** قال : نا **ابن لهيعة** عن أبي عشانة عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن ابن لهيعة إلا حميد بن علي » .

قلت : وكلاهما ضعيف ، والأول من رجال « التهذيب » ؛ مشهور بضعف حفظه .

وأما حميد بن علي البجلي ؛ ففي « الميزان » و« اللسان » :

« حميد بن علي الكوفي . عن ابن لهيعة . قال ابن معين : ليس حديثه بشيء » .

قلت : فالظاهر أنه هذا البجلي ، وأنه ليس هو حميد الأعرج الكوفي القاص الملائي ، وهو حميد بن عطاء . ويقال : ابن علي . ويقال : ابن عبد الله . ويقال : ابن عبيد . فإن هذا أعلى طبقة من الأول ، وهو متروك ، مترجم في « التهذيب » .

وأحمد بن رشدين : هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين أبو جعفر المصري ؛ قال ابن عدي :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

كذا في « الميزان » ، وذكر له من أباطيله الحديث التالي ، وذكرهما ابن الجوزي في « الموضوعات » كما يأتي :

٥٨٩٢ ـ (إذا اسْتَقَرَّ أَهْلُ الجنَّةِ في الجنة ، قالت الجنةُ : يا ربِّ ! وَعَدْتَني أنْ تُزَيِّنَني بِرُكْنَيْنِ مِنْ أَرْكَانِكَ . قال : أَوَلَمْ أُزَيِّنْكِ بالحَسَنِ والحُسَيْنِ ؟! [فماسَتِ الجنةُ ميساً كما تميسُ العروسُ]) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » بإسناد الذي قبله ، وأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٢٣٨) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٤٠٥) من طريق الطبراني وغيره ، والزيادة له . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح من كل الوجوه » .

وذكره الذهبي من أباطيل ابن رشدين ؛ كما تقدم آنفاً ، وأقره الحافظ في « اللسان » .

وأما الهيثمي ؛ فأعله بغيره ، فقال (٩ / ١٨٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه حميد بن علي ، وهو ضعيف » !

٥٨٩٣ ـ (دَعُوا الحَسْنَاءَ العَاقِرَ ، وتَزَوَّجُوا السَّوْدَاءَ الوَلُودَ ؛ فإنِّي أُكَاثِرُ بكُمُ الأُمَمَ يومَ القيامةِ ، حتى السَّقط يظلُّ مُحْبَنْطِئاً ؛ أي : متغضباً ، فيقالُ له : ادْخُلِ الجنةَ . فيقول : حتى يَدْخُلَ أبواي . فيقالُ : ادخُلْ أنتَ وأبواكَ) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٦ / ١٦٠ / ١٠٣٤٣) عن

هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ ولكنه مرسل ، وقد روي موصولاً من حديث ابن مسعود ، وفي إسناده متهم بالوضع ، وتقدم تخريجه برقم (١٤١٣) ، ومن حديث معاوية بن حيدة بلفظ :

« سوداء ولود خير من حسناء لا تَلِدُ ؛ إني مكاثر بكم . . . » الحديث .

وإسناده ضعيف ، وتقدم تخريجه برقم (٣٧١١) ، ونبهت هناك على أن لحديث (السقط) شاهداً بنحوه ، ولذلك ؛ ذكرته في كتابي الجديد : « مختصر صحيح ابن ماجه » .

وله شاهد آخر من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً بلفظ :

« تزوجوا ؛ فإني مكاثر بكم الأمم ، وإن السقط لَيُرى محبنطئاً بباب الجنة ، فيقال له : ادخل . فيقول : حتى يدخل أبواي » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٥١ / ١ ـ ٢ / ٥٨٧٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم العقيلي : نا عبد العظيم بن حبيب قال : نا موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي عن سهل بن حنيف . . . وقال ـ وساق قبله حديثاً آخر يأتي ذكره عقب هذا ـ :

« لا يروى هذان الحديثان عن سهل إلا بهذا الإسناد ، تفرد بهما عبد العظيم ابن حبيب » .

قلت : قال الدارقطني :

« ليس بثقة » ؛ كما في « الميزان » للذهبي ، وقال :

« ومن بلاياه . . . » ؛ ثم ساق له حديثاً آخر فيه :

« . . . ومن مات يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؛ شهيد » !

وموسى بن عبيدة ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » ، وبه أعله الهيثمي (٤ / ٢٥٣) ، وهو تقصير ظاهر !

وشيء آخر : وهو أنه لم يسقه بتمامه ، وإنما الطرف الأول منه الخاص بالتزوج . وكذلك وقع له في « مجمع البحرين » !!

وأما الحديث الذي قبل هذا في « المعجم » ؛ فلفظه :

٥٨٩٤ ـ (مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنكُمْ فَرطٌ لَمْ يدخُلِ الجنةَ إلا تصْرِيداً . فقالَ رجُلٌ : يا رسولَ الله ! ما لِكُلِّنَا فرطٌ ؟ قال : أوليسَ مِنْ فرطِ أحدِكُم أنْ يفقِدَ أخاهُ المسلِمَ ؟!)(*) .

إسناده ضعيف جداً كالذي قبله . وقد ذكرت له ثمة عِلَّتين ، وأن الهيثمي قصر في إعلاله إياه بعلة واحدة ، وكذلك صنع في هذا أيضاً ، فقال (٣ / ١٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه موسى بن عُبيدة ، وهو ضعيف » .

ثم تذكرت أن له علة ثالثة ، وهي : جهالة إسحاق بن إبراهيم العقيلي ؛ فإني لم أجد له ذكراً فيما عندي من المراجع .

٥٨٩٤/م ـ (تَزَوَّجُوا ولا تُطَلِّقوا ؛ فإنَّ الطلاقَ يَهْتَزُّ منهُ العَرْشُ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٧٦٤) ، والخطيب في

(*) قُدِّر للشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ أن خرَّج هذا الحديث مرة أخرى فيما يأتي برقم (٦٠٠٠) . (الناشر) .

« التاريخ » (١٢ / ١٩١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ٣٠ - الغرائب) من طريق عمرو بن جميع عن جويبر عن الضحاك عن النزال عن علي عن النبي ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن جميع أو شيخه جويبر ؛ فإنهما متروكان ، وفي ترجمة الأول أورده ابن عدي ، وروى عن ابن معين أنه قال :

« كان كذاباً خبيثاً » .

وقال في آخر الترجمة :

« وعامة رواياته مناكير ، وكان يتهم بوضعها » . وقال الخطيب :

« كان يروي المناكير عن المشاهير ، والموضوعات عن الأثبات » .

٥٨٩٥ - (رَحِمَ اللهُ قَيْساً ، رحِمَ الله قَيساً ! قيل : يا رسولَ الله ! تَرَحَّم على قيس ؟ قال : نعم ؛ إنهُ كان على دِينِ أبي إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ خليل الله ، يا قيسُ ! حي يمناً ، يا يمنُ ! حي قيساً ، إنَّ قيساً فرسانُ اللهِ في الأرضِ ، والذي نفسي بيده ! ليَأْتِيَنَّ على الناسِ زَمانٌ ليسَ لهذا الدِّين ناصِرٌ غير قَيس ، إنَّ للهِ عز وجل فُرْسَاناً مِنْ أهلِ السماءِ مُسَوَّمِينَ ، وفُرساناً من أهلِ الأرضِ مُعَلَّمِين ، فَفُرْسَانُ الله من أهلِ الأرضِ قيسٌ ، إنما قيسٌ بيضَةٌ تَفَلَّقَتْ عنا أهل البيتِ ، إنَّ قيساً ضِراء اللهِ في الأرضِ . يعني : أسد الله) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٨ / ٢٦٥ / ٦٦٣) وفي « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٠٦ / ٢ / ٨١٨١) من طريق قتيبة بن سعيد : ثنا عبد المؤمن

ابن عبد الله أبو الحسن : ثنا عبد الله بن خالد العبسي عن **عبد الرحمن بن مقرن المزني** عن غالب بن أبجر قال :

ذكرت قيساً عند رسول الله ﷺ **فقال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عبد الرحمن بن مقرن المزني ؛ لم أجد له ترجمة .

والأخرى : عبد المؤمن بن عبد الله أبو الحسن ـ وهو الكوفي ـ ؛ قال ابن أبي حاتم : « وهو ابن عبد الله بن خالد العبسي . . . سألت أبي عنه ؟ فقال :

« مجهول » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٤١٧) .

وأما قول الهيثمي (١٠ / ٤٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

قلت : فهو من أوهامه ! وكنت أود أن أقول : من تساهله ، لو أن ذاك الذي لم أجد له ترجمة كان ممن وثقه ابن حبان ؛ فإن الهيثمي كثير الاعتماد على توثيقه ؛ لكن حتى هو لم يذكره في « ثقاته » !

والحديث ؛ روى منه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٩٨) من الوجه المذكور الجملة الأخيرة منه :

« إن قيساً ضراء الله . . . » .

وعزاه السيوطي بتمامه في « الجامع الكبير » (١٤٣٥٠) لابن منده أيضاً وابن عساكر . وذكر منه في « الجامع الصغير » - وكذا النبهاني في « الفتح الكبير » - الطرف الأول ، ووقع فيه : (قساً) مكان : (قيساً) ! وهو تصحيف ، وانطلى أمره على المناوي فشرح الحديث على أنه قس بن ساعدة ، وساق فيه حديث ابن عباس :

« أيكم يعرف القس بن ساعدة . . . » ! ولا يصح ، ولعله يتيسر لي تخريجه فيما يأتي . (انظر الحديث ٥٩٠٦) .

٥٨٩٦ - (إنَّ داودَ سَأَلَ ربَّه فقالَ : يا ربِّ ! إنه يُقَالُ : ربُّ إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ ، فاجْعَلْني رابِعَهُمْ حتى يقالَ : وربُّ داودَ . فقالَ : يا داودُ ! إنكَ لَمْ تبلُغْ ذلك ؛ إنَّ إبراهيمَ لم يَعْدِلْ بي شيئاً قطّ ، ألا ترى إليه إذ يقُولُ : [﴿ أَفَرَأَيْتُمْ ما كُنتم تعبُدونَ أنتم وآباؤكُم الأَقْدَمُونَ فإنَّهُمْ عَدُوٌّ لي إلا ربَّ العالمينَ ﴾] . يا داودُ ! وأما إسحاقُ ؛ فإنه جَادَ بنَفْسه لي في الذَّبح . وأما يعقوبُ ؛ فإني ابْتَلَيْتُهُ ثمانينَ سَنَةً ، فلم يُسِئ بِيَ الظَّنَّ ساعةً قط ؛ فلنْ تبلُغَ ذلكَ يا داودُ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٩٣ - ٩٤) من طريق **عبد المؤمن العبسي** عن الأعمش عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

« حديثه غير محفوظ » . يعني : هذا . وقال أبو حاتم :

« مجهول » .

وشذَّ ابن حبان ، فذكره في « الثقات » ! كما تقدم في الحديث الذي قبله .

ثم وجدت له طريقاً أخرى : عند الدولابي (١ / ١٩٠) عن أبي سعيد التميمي - وهو الحسن بن دينار - عن علي بن زيد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً لا يساوي فلساً ؛ آفته الحسن بن دينار هذا ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٣٠) :

« يحدث بالموضوعات عن الأثبات ، ويخالف الثقات في الروايات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، تركه ابن المبارك ووكيع ، وأما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ؛ فكانا يُكَذِّبانه » .

قلت : ومن نكارة هذا الحديث : أن فيه أن الذبيح إسحاق ! وقد روي في هذا أحاديث أخرى كلها ضعيفة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ؛ كما سبق بيانه في :

« الذبيح إسحاق » رقم (٣٣٢) .

وذكرت هناك أن الصواب عند المحققين : أن الذبيح إنما هو إسماعيل عليه السلام . فراجعه .

٥٨٩٧ - (سَوُّوا القُبُورَ على وَجْهِ الأَرْضِ إذا دَفَنْتُمْ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٣١٤ / ٨١٢) من طريق عبد الحميد بن جعفر : أخبرني أبو إبراهيم السبائي عن أبي علي الهمداني عن فضالة بن عبيد مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير أبي إبراهيم السبائي ؛ فذكره

البخاري في « كنى التاريخ » (٤ / ٩) وابن أبي حاتم بهذه الرواية ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبو علي الهمداني ؛ اسمه عَريب بن حميد .

وقد رواه ابن لهيعة قال : ثنا يزيد بن أبي حبيب : أن أبا علي الهمداني أخبره : أنه رأى فضالة أمر بقبور المسلمين فسوِّيت بأرض الروم ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« سوّوا قبوركم بالأرض » .

وابن لهيعة سيئ الحفظ .

ورواه الطبراني (٨١٠) من هذا الوجه ولم يقل : « بالأرض » ، وهو الأرجح عندي . لموافقته لروايتين أخريين عند الطبراني عن يزيد ابن أبي حبيب عن ثمامة ابن شفي عن فضالة به نحوه .

وكذلك رواه مسلم وغيره عن ثمامة به .

وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٢٠٨) .

٥٨٩٨ - (إنهُ سيكُونُ رجُلٌ من بني أُميةَ بـ (مِصْرَ) [أخنس] يلي سُلطاناً ، ثم يُغْلَبُ على سُلْطانِهِ أو يُنْزَعُ منه ، ثم يَفِرُّ إلى الروم ، فيأتي بالروم إلى (وفي رواية : فيأتي بهم الإسكندريَّةَ ، فيُقَاتل) أهلَ الإسلامِ [بها] ، فتلكَ أوَّلُ الملاحِمِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢١٢ / ٢ / ٨٢٨٧) من

طريق ابن لهيعة عن كعب بن علقمة قال : سمعت أبا النجم : أنه سمع أبا ذر رضي الله عنه يقول أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ، وأبو النجم ؛ لم أعرفه ، وكذا قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣١٨) . ويبدو أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد ؛ كما يشعر به كلام ابن يونس الآتي .

وللحديث علة ثالثة : وهي الاختلاف في إسناده ؛ فقد رواه الوليد بن مسلم : نا ابن لهيعة عن كعب بن علقمة : حدثني حسان بن كريب قال : سمعت أبا ذر به . فأسقط (أبا النجم) وأنزل مكانه (حسان) .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٣٩٢ ـ المصورة) من طريق محمد بن هارون الروياني .

ثم أخرجه من طريق أخرى عن الوليد به ؛ إلا أنه أدخل (حسان) بين كعب وأبي النجم ، ثم قال :

« قال أبو سعيد بن يونس : (أبو النجم) يروي عن أبي ذر الغفاري ، والحديث معلول » . قال المناوي عقبه :

« إلى هنا كلام ابن عساكر ، وأقره عليه الذهبي ، فَرَمْزُ المصنِّف لحُسْنِهِ مع قطع مخرجه بأنه معلول غيرُ مقبول » .

وأقول : لعل الرمز المشار إليه لم يصدر من السيوطي ؛ فإنه غير موجود في كثير من نسخ « الجامع الصغير » ، ومنها النسخة المطبوع عليها شرح المناوي ، ويؤيد ذلك

أنه - أعني : السيوطي - قد نقل هو نفسه في « الجامع الكبير » (١٤٨٤٦) إعلال ابن عساكر إياه وأقره .

وراجع مقدمة كتابي « صحيح الجامع الصغير » أو « ضعيفه » ؛ لتعلم أنه لا قيمة لرموز السيوطي في « الجامع » من وجوه ، منها : شك المناوي نفسه فيها فالعجب منه كيف يعتمد بعد ذلك على رموزه ثم ينتقد رمزه !!

(تنبيه) : الزيادات والرواية استفدتها من (ابن عساكر) ، وقد عزا الحديث إليه وإلى الروياني فقط في « الجامعين » ؛ ففاته « المعجم الأوسط » .

٥٨٩٩ - (سَيِّدُ السِّلْعَةِ أحَقُّ أنْ يُسْتَامَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (١٦٦) ، ومن طريقه البيهقي (٦ / ٣٥ - ٣٦) معلقاً ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٧ / ١٤) من طريق ابن المبارك عن عبد الله بن عمرو بن علقمة عن ابن أبي حسين قال : **قال رسول الله** ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ لكنه معضل ؛ ابن أبي حسين : هو عمر بن سعيد الكوفي المكي ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ لكنه ليس له رواية عن الصحابة ، وإنما عن التابعين ، ولذلك ؛ أورده ابن حبان فيهم (٧ / ١٦٦) ؛ فهو معضل كما ذكرنا .

(تنبيه) : وقع في « الجامع الصغير » و« الكبير » (١٤٧٩٣) : (أبي حسين) فسقط من قلم السيوطي لفظ : (ابن) ، ومشى عليه شارحه المناوي ، ففسره بقوله :

« العُكلي بضم المهملة : زيد بن الحباب (الأصل : الحبابة !) . وفي نسخة :

(أبي حصين) ـ بفتح أوله ـ ابن أحمد بن عبد الله بن يونس : اسمه عبد الله ، يروي عنه أبو داود » !

وكلاهما خطأ هنا ، وبخاصة الثاني منهما .

٥٩٠٠ ـ (السَّكِينَةُ في أَهْلِ الشَّاءِ والبَقَرِ) .

منكر بذكر (البقر) . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ١١٤ / ١٣٣١ ـ كشف الأستار) من طريق أبي عامر : ثنا كثير بن زيد عن الوليد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « والسكينة . . . » .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات على ضعف في كثير بن زيد ، وهو الأسلمي المدني ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٦٦) :

« رواه البزار ، وفيه كثير بن زيد ، وثقه أحمد وجماعة ، وفيه ضعف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

لكن شيخه الوليد إن كان ابن رباح ؛ فالإسناد متصل ، وإن كان ابن كثير ؛ فهو منقطع ، والله أعلم .

قلت : وأنا أرى أن ذكر البقر في هذا الحديث منكر ، تفرد به ابن زيد هذا إسناداً ومتناً ، وكأن الهيثمي رحمه الله أشار إلى ذلك في « الكشف » بقوله عقب الحديث :

« قلت : أخرجته لذكر (البقر) » .

وقد ذكره بزيادة الواو في أوله : « والسكينة . . . » . كأنه يشير إلى أنه قطعة من حديث في « مسند البزار » ، [و] الحديث ليس على شرطه ؛ بخلاف هذه الزيادة : (والبقر) ؛ فإنها لم ترد في « الصحيحين » ولا في بقية الستة ، حتى ولا في « مسند أحمد » وقد استوعب فيه كثيراً من طرقه (٢ / ٣١٩ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ، ٤١٨ ، ٤٥٧ ، ٤٨٠ ، ٥٠٦) من طرق أخرى عن أبي هريرة دون الزيادة ، وأكثرها في « صحيح البخاري » (٣٣٠١ ، ٣٤٩٩ ، ٤٣٨٨) ، و« صحيح مسلم » (١ / ٥١ ـ ٥٣) ، و« صحيح أبي عوانة » (١ / ٥٩ ـ ٦٠) بألفاظ متقاربة .

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري .

أخرجه أحمد (٣ / ٤٢ ، ٩٦) من طريق حجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد عنه .

ومما سبق تعلم أن رمز السيوطي للحديث بالحسن في بعض نسخ « الجامع الصغير » مما لا قيمة له ، ولعله تبع فيه ما نقله في « الجامع الكبير » (١٠٩٣٩) عن الحافظ ابن حجر أنه حسّن إسناده ، فإذا صح هذا عن الحافظ ؛ فيكون ذلك منه وقوفاً عند ظاهر السند ، دون التأمل بما وقع فيه من المخالفة ، وإلا ؛ فما هو الحديث المنكر ـ أو على الأقل الشاذ ـ إن لم يكن هذا؟!

٥٩٠١ ـ (شَفَاعَتِي لأَهْلِ الذُّنُوبِ مِنْ أُمَّتِي . قالَ أبو الدرداء : وإنْ زَنَى وإنْ سَرقَ ؟ فقال : نعم ، وإنْ زنى وإن سرقَ على رَغْمِ أَنْفِ أبي الدرداء) .

موضوع بهذا السياق . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١ / ٤١٦) من

طريق إبراهيم بن حبان بن طلحة قال : نبأنا شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته إبراهيم هذا ، وهو إبراهيم بن البراء بن النضر ابن أنس بن مالك ، اختلفوا في نَسَبِهِ ؛ تعمية لحاله ؛ كما أوضحه الخطيب في « موضحه » ، وقال في خاتمة ترجمته منه (١ / ٤٠١) :

« وإنما كثر الاختلاف في نسب هذا الرجل لأجل ضعفه ، ووهاء رواياته ، وحدّث أحاديث منكرة عن مالك وشعبة والحمادَيْن ، فغيَّر نَسَبَهُ من سمع منه ؛ تدليساً للرواية عنه » . وقال العقيلي (١ / ٤٥) :

« يحدث عن الثقات بالأباطيل » . وقال ابن عدي (١ / ٢٥٤) :

« أحاديثه كلها مناكير موضوعة ، ومن اعتبر حديثه ؛ عَلِمَ أنه ضعيف جداً ، وهو متروك الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١١٧) :

« يحدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات » .

قلت : هذا هو علة الحديث ، ولم يتنبه لها المناوي في « شرح الجامع الصغير » ؛ فأخذ يضعف الحديث ببعض من دونه ! وقلدته في ذلك اللجنة القائمة على تحقيق « الجامع الكبير » (١٤٩٣٥) ، فنقلت كلامه ، وأقرته كما هي عادتها !!

(تنبيه) : الشطر الأول قد صح في عدة روايات بلفظ :

« شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » . وهو مخرج في « ظلال الجنة » (٨٣٠ - ٨٣٢) .

وجملة : « وإن زنى وإن سرق » ؛ هي من تمام حديث أبي ذر في « الصحيحين » ،

وفي رواية لابن حبان (أبي الدرداء) ؛ عن النبي ﷺ قال :

« أتاني جبريل ، فَبَشَّرني أنَّ مَنْ مات مِنْ أُمتك لا يشرك بالله شيئاً ؛ دخل الجنة . فقال : وإن زنى . . . » الحديث ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٨٢٦) .

قلت : فالظاهر أن إبراهيم هذا لَفَّق من هذين الحديثين الصحيحين حديثه هذا الذي لا أصل له ، وافتراه على شعبة بسنده المذكور ، وهو لا علم له به !

٥٩٠٢ - (الشُّهَدَاءُ عندَ اللهِ على مَنَابِرَ مِنْ ياقُوتٍ في ظِلٍّ عَرْشِ اللهِ ، يومَ لا ظِلَّ إلا ظلُّه ، على كَثِيبٍ مِنْ مِسْكٍ ، فيقولُ لهم الرَّبُّ : أَلَمْ أفِ لكم وأَصْدُقْكم ؟ فيقولون : بلى ؛ ورَبِّنَا !) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١ / ١٠٢ - ١٠٣) : حدثنا **المقدام بن داود** قال : حدثنا أسد بن موسى قال : حدثنا **إسماعيل بن عياش** عن **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة** عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً به .

ذكره في ترجمة إسحاق هذا ، وروى عن أحمد أنه قال :

« لا تحل الرواية عنه » . وفي « التقريب » للحافظ :

« متروك » .

قلت : وإسماعيل بن عياش ؛ قال الذهبي :

« منكر الحديث في الحجازيين » .

قلت : وإسحاق ؛ حجازي مدني .

والمقدام بن داود ؛ متكلَّم فيه .

٥٩٠٣ ـ (ضَعِي يَدَكِ اليُمْنى على فُؤادِكِ وقُولي : باسم الله ، اللهمَّ ! دَاوِني بِدَوَائكَ ، واشْفِنِي بشِفَائكَ ، وأَغْنِنِي بفَضْلِكَ عمَّن سِوَاكَ ، واحْذُرْ عَنِّي أَذَاكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ٣٩ / ٧٢) : حدثنا **محمد بن حيان المازني** : ثنا **المنتجع بن مصعب المازني** : **حدثتني ربيعة بنت يزيد** : حدثتني مية عن ميمونة بنت [أبي] عسيب مولاة رسول الله ﷺ :

أن امرأة من حريش أتت رسول الله ﷺ على بعير ، فنادَتْ : يا عائشة ! أعينيني بدعوة من رسول الله ﷺ تسكنيني أو تطمنيني ، وأنه قال لها : . . . (فذكره) قالت ربيعة : فدعوت به ، فوجدته جيداً . قال المنتجع : وأرى أن ربيعة قالت في هذا الحديث : إن المرأة كانت غيرى .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون ميمونة ؛ لم أجد لهم ترجمة ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٨٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

وعزاه الحافظ في « الإصابة » لأبي نعيم ، وسكت عنه ! وبعض الأسماء فيه يختلف عما هنا . والله أعلم .

(الحريش) ـ وكذا في « الإصابة » ـ : وهي قرية من أعمال الموصل . ووقع في « المجمع » : (الجرش) . ولعله الصواب : وهي من أرض البلقاء في طريق الذاهب من عمان إلى دمشق .

٥٩٠٤ - (اطْوُوا ثِيابَكُم ؛ تَرْجِعْ إليها أَرْوَاحُهَا ؛ فإنَّ الشيطانَ إذا وجَدَ الثوبَ مَطْوِياً ؛ لم يَلْبَسْهُ ، وإذا وجَدَهُ منشُوراً ؛ لَبِسَهُ) (*) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٤٩ / ١ - ٢ / ٥٨٨٧) من طريق عبد الملك بن الوليد البجلي قال : ثنا يحيى بن كهمس عن عمر بن موسى عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن أبي الزبير إلا عمر بن موسى بن وجيه ، ولا يروى إلا بهذا الإسناد » .

قلت : عمر بن موسى هذا ؛ من الوضاعين المعروفين بالوضع ، ولذا ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٣٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمر بن موسى بن وجيه ، وهو وضاع » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر عن جابر نحوه . وقال في « الجامع الكبير » (١١٠٣٩) :

« وفيه ياسين بن معاذ الزيات ؛ متروك ؛ قال (حب) : يروي الموضوعات » .

ورواه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٩٦ / ١١٤١) مختصراً جداً بإسناده من طريق أخرى عن عمر بن موسى بلفظ :

« طيُّ الثوبِ راحَتُهُ » .

وكذلك رواه الديلمي في « مسند الفردوس » ؛ كما في « الجامع » ، وهو في « الفردوس » برقم (٣٩٥٧) ، ثم قال ابن الجوزي :

(*) قُدِّر للشيخ الألباني - رحمه الله - تخريج هذا الحديث مرة أخرى فيما سبق برقم (٢٨٠١) . (الناشر) .

« حديث لا يصح ؛ عمر بن موسى ـ هو الوجيهي ـ قال يحيى : ليس بثقة . وقال النسائي والدارقطني : متروك . وقال ابن عدي : هو في عداد من يضع الحديث » .

قلت : فالعجب من ابن الجوزي إذ لم يورده في « الموضوعات » ، وهذا من تناقضه ! فتارة يورد الحديث في « العلل » ، وحقه أن يورده في « الموضوعات » كهذا ، وتارة يورد فيها ما حقه أن يورده في « العلل » !

وأما السيوطي ؛ فقد سود كتابه « الجامع الصغير » بالروايتين : المطولة والمختصرة ؛ مع علمه أن في الرواية الأولى ذاك الوضاع !

٥٩٠٥ ـ (الضَّحِكُ ضَحِكَان : ضَحِكٌ يحبُّه اللهُ ، وضَحِكٌ يَمْقُتُ اللهُ عليه ، فأما الضَّحِكُ الذي يحبُّه الله ؛ فالرَّجُلُ يَكْشُرُ في وَجْه أخيه حِدَاثَةَ عَهْده به ، وشَوْقاً إلى رؤيته . وأما الضَّحِكُ الذي يمقُتُ اللهُ به عليه ؛ فالرجُلُ يتكلَّم بكلمةِ الجفَاءِ ، أو الباطل ؛ لِيَضْحَكَ أو يُضْحِكَ ، فَيَهْوِي بها في جَهَنَّمَ سبعينَ خريفاً) .

ضعيف جداً . أخرجه هناد في « الزهد » (٢ / ٥٥٢ / ١١٤٣) : حدثنا المحاربي عن عباد بن كثير عمن حدثه عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عباد بن كثير هذا ـ وهو الثقفي البصري ـ ؛ متروك ؛ كما في « التقريب » .

وشيخه ؛ مجهول العين لم يُسَمَّ .

والحسن ؛ هو البصري ، فالحديث مع ضعف إسناده الشديد مرسل ، وبخاصة أنه من مراسيل الحسن البصري ، وهي كالريح ؛ كما يقول العلماء .

٥٩٠٦ - (أَفيكُمْ أَحَدٌ يَعرِفُ القُس بنَ ساعِدَةَ الإيادِيّ ؟ قالوا : نعم ؛ كُلّنا نعْرِفُهُ . قال : ما فَعَلَ ؟ قالوا : هلك . قال : ما أَنساهُ بسُوق عكَاظ ، في الشهرِ الحرَام ، على جَمَلٍ أحمرَ ، يخطبُ الناسَ وهو يقولُ : أيها الناسُ ! اجتَمِعُوا ، واسْمَعُوا ، وعُوا ، كلّ مَنْ عاشَ ماتَ ، وكل مَنْ مَات فاتَ ، وكلّ ما هو آتٍ آت ، إنَّ في السماءِ لَخبَراً ، وإن في الأرض لعِبَراً ، مهادٌ موضوعٌ ، وسقفٌ مرفوعٌ ، ونجومٌ تمورُ ، وبحارٌ لا تَغورُ ، أَقْسَمَ قُس حقاً ! لئنْ كانَ في الأرْضِ رضاً ؛ ليكُوننَّ سخطٌ ، وإنَّ لله ديناً هو أحبّ إليه مِنْ دينكُمُ الذي أنتم عليه ، ما لي أرى الناسَ يَذْهبونَ فلا يَرجِعُونَ ؟ أرَضُوا بالمقامِ فَأَقامُوا ، أم نَزلُوا فناموا ؟ ثم أنشأَ يقول :

فـي الـذاهـبـينَ الأوَّلـينَ	**من القُـرون لَنَا بصـائـرْ**
لما رأيـتُ مـــوارداً لِلْمـ	**ـوت ليس لهـا مَـصـادِرْ**
ورأيت قـومـي نحـوهـا	**يَسعى الأكابر والأصاغرْ**
لا يـرجـع الماضـي إلـيك	**ولا من البَاقــين غـابـرْ**
أيقنـتُ أني لا مـحـالةَ	**حيثُ صارَ القومُ صائِرْ) .**

موضوع . أخرجه البزار (٣ / ٢٨٦ / ٢٧٥٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ١٢٥٦١) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٥٥) ، وعنه البيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ١٠٤) من طريق محمد بن الحجاج اللخمي عن مجالد

عن الشعبي عن ابن عباس قال :

قَدِمَ وفدُ عبد القيس على رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره . والسياق للبزار ، وقال :

« لا يروى إلا من هذا الوجه ، ومحمد بن الحجاج حدث بأحاديث لم يتابع عليها » . وكذا قال البيهقي ؛ إلا أنه قال في ابن الحجاج :

« متروك » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٤١٩) :

« رواه الطبراني والبزار ، وفيه محمد بن الحجاج اللخمي ، وهو كذاب » .

ومجالد بن سعيد - وهو الهمداني - ؛ ليس بالقوي ، وما نسبه الدكتور القلعجي في تعليقه على « الدلائل » للميزان : أنه شيعي كذاب ، فهو كذب محض على « الميزان » ! ولعله من جهله بهذا العلم ، وليس بسوء قصد ؛ فإن الذهبي برأه من الكذب حين ساق له حديثاً من رواية عبد الله بن جرير بسنده عنه ، فقال الذهبي :

« قلت : هذا كذب صريح ، وما كان ينبغي أن يذكر هذا الحديث في ترجمة مجالد ، فالآفة من ابن جرير » .

هذا ؛ وللحديث طريق آخر : يرويه القاسم بن عبد الله بن مهدي : حدثنا أبو عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحوه .

أخرجه البيهقي (٢ / ١٠٢) .

قلت : وإسناده واهٍ بمرة ؛ آفته القاسم هذا ؛ اتهمه الذهبي بحديثين باطلين . وأبو حمزة الثمالي ـ واسمه ثابت بن أبي صفية ـ ؛ ضعيف رافضي .

وأخرجه البيهقي (٢ / ١٠١) من طريق سعيد بن هبيرة قال : حدثنا معتمر ابن سليمان عن أبيه عن أنس بن مالك به مختصراً نحوه .

وآفة هذا سعيد بن هبيرة ؛ قال ابن حبان (٢ / ٣٢٧) :

« يحدث بالموضوعات عن الثقات ، كأنه كان يضعها أو توضع له فيجيب فيها » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١١٣ ـ ١١٤) من الطريق الأولى ، ومن حديث أبي هريرة نحوه . ثم قال :

« وهذا الحديث من جميع جهاته باطل ، قال أبو الفتح الأزدي الحافظ : هو حديث موضوع لا أصل له » .

ثم بيَّن عللها . وقال الحافظ في ترجمة (قس) من « الإصابة » :

« وقد أفرد بعض الرواة طرق حديث قس ، وفيه شعره وخطبته ، وهو في (المطولات) للطبراني وغيرها ، وطرقه كلها ضعيفة » .

قلت : وقد خرجها السيوطي في « اللآلي » (١ / ١٨٣ ـ ١٩٣) ، وقد بيَّن عللها كلها إلا الأخيرة منها وهي أطولها وفيها زيادات كثيرة ؛ فقد سكت عنها ، وكأنه لظلمة إسنادها ، وجهالة بعض رواتها ، ونكارة متنها . ويد الصنع والتكلف ظاهرة عليها . والله أعلم .

٥٩٠٧ - (الضِّرَارُ في الوَصِيَّةِ مِنَ الكَبائِرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبري في « التفسير » (٨ / ٦٦ / ٨٧٨٨) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » ؛ كما في « ابن كثير » (١ / ٤٦١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ١٨٩) ، والبيهقي في « السنن » (٦ / ٢٧١) من طريق عمر ابن المغيرة المصيصي عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

أورده العقيلي في ترجمة عمر هذا ، وقال :

« لا يتابع على رفعه ، رواه الناس عن داود موقوفاً ، لا نعلمه رفعه غير عمر » .

قلت : قال فيه البخاري :

« منكر الحديث ، مجهول » . وقال الحافظ في « التهذيب » (١ / ٢٣١) :

« ضعيف جداً ، فالحمل فيه عليه ، وقد رواه الثوري وغيره عن داود موقوفاً » .

قلت : وقد اتفقت أقوال الحفاظ على أن الصواب فيه موقوف على ابن عباس .

والموقوف : أخرجه النسائي في « الكبرى » (٦ / ٣٢٠ / ١١٠٩٢) من طريق علي بن مسهر ، والبيهقي أيضاً من طريق هشيم ؛ كلاهما عن داود بن أبي هند به . وزاد النسائي :

« ثم تلا : ﴿ تلك حدود الله فلا تعتدوها . . . ﴾ . وقال البيهقي :

« هذا هو الصحيح موقوف » .

قلت : وتطاول الجهلةُ الثلاثةُ المعلقون على طبعتهم المبرقشة لـ « الترغيب والترهيب » للمنذري ، فضعفوا بجهل بالغ الموقوف أيضاً ، تعليقاً على الحديث

ـ وقد وقع في « الترغيب » (٤ / ١٦٦ / ٦) مرفوعاً معزواً للنسائي ـ ! فقال الجهلة في تعليقهم عليه (٤ / ٢٢٤) :

« موقوف ضعيف ، رواه النسائي (١١٠٩٢) في « السنن الكبرى » موقوفاً ، وفي إسناده علي بن مسهر : له غرائب بعدما أَضرَّ ، وداود بن أبي هند : كان يهم بأَخَرة » !!

كذا قالوا ـ عاملهم الله بما يستحقون على تطفلهم على هذا العلم ـ ! فإنهم قد أضرُّوا كثيراً في تعليقهم على هذا الكتاب بسبب جهلهم وقَفْوِهم ما لا علم لهم به . وهذا هو الدليل أمامنا ـ من مئات الأدلة ـ ؛ فإنهم مع مخالفتهم لتصحيح الأئمة لهذا الموقوف تشبثوا بما لا مطعن فيه في جرح المذكورين ! فإن كون الراوي له غرائب ، أو يهم وبأخرة ، فإن ذلك لا يستلزم رد حديثه إذا كان ثقة كما هو الشأن هنا ؛ فإن داود من رجال مسلم ، وعلي بن مسهر من رجال الشيخين .

ثم إنهم لم يؤدوا الأمانة العلمية ؛ فما ذكروه فيهما نقلوه عن الحافظ في « التقريب » ، وهو قد وثقهما ؛ فقال في الأول : « ثقة ، كان . . . » ، وفي الآخر : « ثقة له . . . » ، فهل كان هذا الكتمان عن قصد ، أم عن جهل ؟! أحلاهما مر .

ثم إن هذا قد تابعه هشيم : عند البيهقي ؛ كما تقدم ، فهل كتموه أيضاً ؟ ذلك مما لا أظن ؛ لأنهم لا يُحْسِنُون البحث !!

٥٩٠٨ ـ (عَفْوُ الملُوكِ أبقى للمُلْكِ) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ١٠١) من طريق السيد أبي علي عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسن بن الحسين بن

جعفر بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بروايته عن آبائه واحداً عن واحد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : من دون جعفر بن عبد الله ؛ لم أعرفهم . أورده الرافعي في ترجمة **المظفر بن المطرف بن أحمد الخليلي أبي محمد** ، وقال فيه :

« كان تفقه في مبدأ أمره ، ورقت حاله في شيخوخته على كثرة العيال ، وكف بصره سنين في آخر عمره » .

٥٩٠٩ - (لما مَاتَ النبيُّ ﷺ ؛ [زُرِّرَ عليهِ قَمِيصُهُ الذي كُفِّنَ فيهِ]) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٩٢) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٤ / ٢٥٩) من طريق **أحمد بن عبيد** عن الأصمعي عن ابن عون عن محمد عن أبي هريرة به . قال محمد : فأنا زَرَرْتُ على أبي هريرة . قال ابن عون : فأنا زررت على محمد . قال الأصمعي : فذكرت ذلك لحماد بن زيد ، فقال : أنا زررت على ابن عون .

قلت : والسياق لابن عدي ؛ لكن سقط منه الجملة التي بين المعكوفتين . فاستدركتها من « التاريخ » وترجمة الأصمعي من « الميزان » .

وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر .

أما الضعف ؛ فمن أحمد بن عبيد - وهو ابن ناصح النحوي - ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« صويلح » . وقال الحافظ :

« ليِّن الحديث » . وقال الخطيب :

« تفرد برواية هذا الحديث مرفوعاً ، ولا يصح . وقال أبو أحمد الحافظ النيسابوري : « لا يتابع في جل حديثه » ، ورواه غيره عن الأصمعي به موقوفاً . لم يذكر فيه أبا هريرة ولا النبي ﷺ ، وهو الصحيح » .

وأما النكارة ؛ فقال الذهبي في ترجمة الأصمعي :

« وهذا حديث منكر ؛ قد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام كُفِّنَ في ثلاثةِ أثوابٍ ليس فيها قميص . فأحمد بن عبيد ؛ ليس بعمدة » .

ونقله الحافظ في « التهذيب » وأقره .

وتكفينه ﷺ في ثلاثة أثواب ؛ هو من حديث عائشة في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٦٣) . فلم يكن هناك قُمْصَانٌ ولا أزرارٌ !

وأما حديث جابر بن سمرة قال :

« كُفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض وإزار ولفافة ، وكُفِّن عمر في ثوبين » .

فرواه البزار (١ / ٣٨٤ / ٨١١ - كشف الأستار) من طريق أبي عبد الله عن سماك بن حرب عنه . وقال :

« لا نعلم أحداً رواه هكذا إلا جابر بن سمرة ، وناصح ؛ ضعيف » .

قلت ؛ وناصح : هو ابن عبد الله أبو عبد الله المُحَلِّمي ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

(تنبيه) : كذا وقع الحديث في « الكشف » و« مجمع الزوائد » (٣ / ٢٣) : « و إزار » . فإذا صح هذا ؛ فلا نكارة في حديثه . والله أعلم .

٥٩١٠ - (لَسَفْرَةٌ في سَبيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ خَمْسِينَ حَجَّةً) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في « أخبار قزوين » (٤ / ٢٠٨) في ترجمة يحيى ابن حامد بن علي بن نصر ، قال :

« روى عن أبي خليفة بـ (قزوين) ، حدث عنه أبو الحسن الصيقلي في « الأربعين » من جمعه ، فقال : ثنا يحيى بن حامد هذا - بـ (قزوين) - : ثنا [أبو] خليفة الفضل بن حباب الجمحي : ثنا طالوت بن عباد : ثنا عباس بن طلحة : ثنا أبو معن صاحب الإسكندرية قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف .

أولاً : أبو معن صاحب الإسكندرية ؛ اسمه عبد الواحد بن أبي موسى ، قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢٤) :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : ثقة فاضل ، روى عنه ابن المبارك » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١٢٤) برواية أسامة بن زيد عنه .

ثانياً : عباس بن طلحة ؛ هو القرشي ؛ كأنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم (٣ / ٢١٥) بروايته هذه عن أبي معن ، وقال :

« روى عنه مسلم بن إبراهيم . قال مسلم : وكان من خيار المسلمين » .

ثالثاً : طالوت بن عباد ؛ هو الصيرفي الضبعي ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٩٥) :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : « صدوق » . روى عنه أبي » .

رابعاً : أبو خليفة : الفضل بن حباب الجمحي ؛ حافظ إمام ثقة . ترجمه الذهبي في « التذكرة » .

خامساً : يحيى بن حامد هذا ؛ يبدو أنه مجهول ؛ فلم أجد له ترجمة ، أو ذكراً في شيء من المصادر التي عندي ؛ والقزويني لم يحكِ فيه شيئاً كما ترى . لكنه لم يتفرد بهذ الإسناد :

فقد ذكر الحافظ في ترجمة أبي معن هذا من « الإصابة » أنه تابعي أرسل حديثاً ، ذكره المستغفري في « الصحابة » ، وتبعه أبو موسى ؛ من طريق **سعيد بن العلاء** : حدثني **الحسين بن إدريس** شيخ طالوت بن عباد : حدثنا العباس بن طلحة القرشي : حدثنا أبو معن صاحب الإسكندرية قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر حديثاً آخر ، لفظه :

« أعمالُ البرِّ كلها ، مع الجهاد في سبيل الله ؛ كَبَصْقَةٍ في بحر جرار » . قال : وبهذا الإسناد :

« كل نعيم مسؤول عنه إلا النعيم في سبيل الله » . قال المستغفري :

« مع براءتي من عهدة إسناده . . . » .

وهذا الرجل اسمه عبد الواحد بن أبي موسى ، ذكره ابن يونس في « تاريخ مصر » ، وقال : إنه أدرك عمر بن عبد العزيز ، روى عنه الليث بن سعد وغيره ، وذكر أبو أحمد الحاكم في « الكنى » أنه روى عن عبد الله بن عمر . انتهى ما في « الإصابة » .

(تنبيه) : تحرف (أبو معن) على السيوطي في « جامعيه » إلى (أبو مضاء) ! فلم يعرفه المناوي ولا مقلدوه المعلقون على « الجامع الكبير » (١٧٠٧٩) فقال :

« لم أر في « الصحابة من يكنى بـ (أبي مضاء) ؛ فليحرر » .

فأقول : قد عرفت أنه (أبو معن) ، وأنه تابعي ، ولذلك ؛ أورده الحافظ في (القسم الرابع) من الصحابة .

ثم إنني أظن أن قوله فيه : « . . (الحسين بن إدريس شيخ طالوت) » ؛ فيه شيء من السقط ، وأن الحسين هذا مختلف فيه . وسعيد بن العلاء الراوي عنه ؛ لم أعرفه . والله أعلم .

والخلاصة : أن علة حديث الترجمة الإرسال أولاً ، وجهالة يحيى بن حامد ثانياً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٩١١ - (في كتَابِ اللهِ عز وجل ثماني آيات لِلْعَيِنِ ، لا يقرَأُهَا عبدٌ في دَارٍ فَيُصِيبهم ذلكَ اليوم عَينُ إنسٍ أو جِنٍّ : فاتحَةُ الكتابِ سَبْعُ آياتٍ ، وآيةُ الكرسيِّ آيةٌ) .

منكر . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ٨٣ / ١) من طريق

إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي : حدثنا علي بن طاهر : حدثنا أحمد بن محمد بن مخلد : حدثنا أحمد بن محمد الهاشمي عن محمد بن صالح الكبتي (!) عن جعفر بن محمد البصري عن زياد الأعلم عن الحسن عن عمران رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مَنْ دون زياد الأعلم ؛ لم أعرفهم ، وفي « تاريخ بغداد » (٥ / ١٠٥) :

« أحمد بن محمد بن مخلد التوزي . . روى عنه ابنه عبيد الله ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فلعله هذا .

والحسن البصري ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

(**تنبيه**) : لقد أخل السيوطي بإيراده الحديث مختصراً في موضعين من « الجامع الصغير » لم يلتزم فيهما لفظه ، مع عزوه إياه فيهما للديلمي ! وقد أورده في « الجامع الكبير » بتمامه (١٥٩١٥) .

٥٩١٢ - (الفَضْلُ في أنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ ، وتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ ، وتَعفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ) .

ضعيف . أخرجه وكيع في « الزهد » (٣ / ٧١٨ / ٤١٠) ، وعنه هناد في « زهده » (٢ / ٤٩٣ / ١٠١٥) : حدثنا ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل ضعيف الإسناد ؛ ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه مع جلالته في الفقه .

ولم أجد له شاهداً مرفوعاً بلفظ : « الفضل » ، وقد ذكر له محقق « الزهد » الفاضل ستة شواهد ليس فيها اللفظ المذكور ! ويغني عنه حديث عقبة الصحيح :

« . . . صِلْ مَنْ قطعكَ ، وأَعْطِ مَنْ حرمكَ ، واعفُ عمن ظلمك » .

وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٨٩١) . وروي بزيادة في أوله عن عقبة ، وعلي وغيرهما ، وهو مخرج في المجلد الرابع عشر برقم (٦٦٦٠) .

٥٩١٣ ـ (قال يَحْيَى بنُ زكَرِيَّا لعيسَى ابنِ مريَم : أنتَ روحُ اللهِ وكَلِمَتُهُ ، وأنتَ خيرٌ مِنِّي . [فقال عيسَى : بَلْ أنتَ خيرٌ منِّي] ، سلَّم اللهُ عليك ، وسلَّمتُ على نَفْسِي) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٨ / ٨٣ ـ المصورة) من طريق الحسين بن إدريس : أنا محمد بن عبد الله بن عمار : نا وهب بن جرير : حدثني أبي قال : سمعت الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأنه من مرسل الحسن ـ وهو البصري ـ ؛ ومراسيله عند العلماء كالريح ؛ كما تقدم مراراً ، ورجاله ثقات ؛ غير الحسين بن إدريس ـ وهو الأنصاري الهروي ـ ؛ وثقه الدارقطني وغيره ، وتكلم فيه ابن أبي حاتم ، فانظر « اللسان » .

ثم رواه ابن عساكر من طريق عبد الرزاق : أنا معمر عن قتادة عن الحسن : أن يحيى قال : . . . فذكره مقطوعاً موقوفاً على الحسن ، وهو الأشبه .

٥٩١٤ - (كُلُّ طعَام لا يُذْكَرُ اسمُ اللهِ عليه فإنَّما هُوَ داءٌ ؛ ولا بَرَكَةَ فيه ، وكَفارةُ ذلكَ : إنْ كَانت المائدةُ موضُوعةً أن تُسَمِّيَ وتعيدَ يدَكَ ، وإنْ كانتْ قد رُفِعَتْ أنْ تسمِّيَ اللهَ وتَلْعَقَ أصَابِعَكَ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧ / ٢٢٢) من طريق **منصور بن عمار** : نا **ابن لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة ابن عامر عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ومنصور بن عمار ؛ قال ابن عدي (٦ / ٢٣٨٩) :

« منكر الحديث » .

ثم ساق له أحاديث تدل على أنه واهٍ في الحديث ؛ كما قال الذهبي في « الميزان » .

ومن نكارة هذا الحديث : أنه ذكر الداء فيه والتفصيل الصريح بين ما إذا كانت المائدة مرفوعة ، وما إذا كانت موضوعة ؛ فقد جاءت أحاديث عدة في الأمر بالتسمية لمن نسيها على الطعام أن يقول :

« بسم الله أوله وآخره » . وليس فيها التفصيل المذكور .

روى بعضها النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٢٨١ ، ٢٨٢) ، وابن حبان في « صحيحه » وغيرهما ، وهي مخرجة في « الصحيحة » (١٩٨) ، و« الإرواء » (١٩٦٥) .

٥٩١٥ - (كُلَّمَا طالَ عُمُرُ المسلمِ كانَ له خَيرٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٥٧ / ١٠٤) من طريق النهاس بن قَهم عن شداد أبي عمار قال : قال عوف بن مالك : يا طاعون ! خذني إليك ! فقالوا : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره ؟ قال : بلى .

وأخرجه أحمد (٦ / ٢٢) من هذا الوجه بلفظ :

« ما عُمِّرَ المسلمُ كان خيراً له » . وزاد بعد قوله : « بلى » :

« ولكني أخاف ستاً : إمارة السفهاء ، وبيع الحكم ، وكثرة الشرط ، وقطيعة الرحم ، ونشواً ينشأون يتخذون القرآن مزامير ، وسفك الدم » .

وله بعدها من طريق أخرى عن النهاس به بلفظ :

« إن المؤمن لا يزيده طول العمر إلا خيراً . . . » . الحديث .

قلت : ومداره - كما ترى - على النهاس بن قهم ؛ وهو ضعيف اتفاقاً ، وقال الدارقطني :

« مضطرب الحديث ، تركه يحيى القطان » .

قلت : وروايته لهذا الحديث على هذه الألفاظ الثلاثة تدل على ضعفه واضطرابه في روايته ، وكأنه كان يدندن حول :

« خيرُ الناسِ مَنْ طالَ عمُرُه وحسُنَ عملُه » .

رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما من حديث عبد الله بن بُسر . وهو مخرج في « الصحيحة » (١٨٣٦) .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، وهي الانقطاع بين شداد وعوف ؛ فإنه لم يسمع منه ؛ كما قال صالح جزرة ، على ما في « جامع التحصيل » (٢٣٦ / ٢٧٩) وغيره . وقوله في الإسناد : « قال : قال عوف » مشعر بذلك .

وقوله : « ولكني أخاف ستاً . . . » إلخ . قد جاء مرفوعاً من طريق زاذان عن عابس الغفاري . وأحد أسانيده صحيح ؛ كما بينته في « الصحيحة » (٩٧٩) .

(تنبيه) : ثم اكتشفت أن الحديث سبق تخريجه برقم (٥٦٥٢) ؛ لكن وقع في كل من الموضعين بعض الفوائد التي لا توجد في الموضع الآخر ، فرأيت تركهما على حالهما .

٥٩١٦ - (كلُّ نَفْسٍ تُحْشَرُ على هَواهَا ، فَمَنْ هَوِيَ الكُفْرَ ؛ فهوَ معَ الكَفَرَةِ ، ولا يَنْفَعُهُ عملُهُ شيئاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٧٢ / ٢ / ٩١٤٠) : حدثنا **المقدام** : ثنا عبد الله بن يوسف : ثنا ابن **لهيعة** عن خالد بن أبي عمران عن **أبي عياش** قال : سمعت جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ أبو عياش ؛ لا يعرف اسمه ولا حاله ، ولم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ! وقال الحافظ :

« مقبول » .

وابن لهيعة ؛ ضعيف ؛ لسوء حفظه .

والمقدام - وهو ابن داود الرعيني ، أبو عمرو المصري الفقيه - ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . وتكلم فيه غيره .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في ثلاثة مواطن من رواية « **الأوسط** » :

ففي الموضع الأول (١ / ١١٣) أعله بضعف ابن لهيعة .

وفي الموضع الثاني (١٠ / ٢٧٥) قال :

« وفي إسناده ضعفاء ؛ وقد وثقوا » .

وأقره المناوي !

وفي الموضع الثالث (١٠ / ٣٣٢) بيَّض له ، فلم يتكلم عليه بشيء ! وقلده المعلق على « الجامع الكبير » (١٦٧٠٦) !

٥٩١٧ - (كَمْ مِنْ ذي طِمْرَين لا يُؤْبَهُ لَهُ ، لَوْ أَقْسَمَ علَى اللهِ ؛ لأَبَرَّهُ ، منهُم عمَّارُ بنُ ياسِرٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٤٨ / ١ / ٥٨١٦) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٢ / ٦٣١) من طريق **عيسى بن قرطاس** قال : حدثني عمرو بن صُليع قال : سمعت عائشة تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عيسى بن قرطاس » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وقد كذبه الساجي » . وبه أعله الهيثمي فقال (٩ / ٢٩٤) :

« متروك » .

وأما قول المناوي :

« قال الهيثمي : وسنده ضعيف ؛ لكنه ينجبر بتعدده ؛ فقد رواه الرافعي في « أماليه » أيضاً » !

فأقول : فيه أمور :

أولاً : إن ما عزاه للهيثمي من التضعيف فيه قصور واضح في التعبير ! وحقه أن يقول : ضعيف جداً . لأن هذا هو وصف حديث المتروك .

ثانياً : أوهم أن قوله : « لكنه ينجبر . . . » إلخ ؛ من تمام كلام الهيثمي ! وليس كذلك ، فكان عليه الفصل والبيان .

ثالثاً : أن كون الرافعي رواه أيضاً لا يعتبر جابراً عند أهل العلم إلا إذا كان بإسناد آخر يصلح للجبر ، وهذا ما لم يبينه !

رابعاً وأخيراً : لو كان يصلح جابراً ؛ فلا يصلح هنا ؛ لشدة ضعف المجبور كما عرفت آنفاً .

وقد نقل المعلق على « الجامع الكبير » (١٦٨٠) كلام المناوي هذا دون عزوه إليه ! ثم أقروه !

٥٩١٨ ـ (الكَمْأَةُ مِنَ المنِّ ، والمنُّ مِنَ الجنَّةِ ، ومَاؤُها شِفَاءٌ لِلعَيْنِ) .

منكر بزيادة (والمن من الجنة) . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٦ / ١ ـ

٢) من طريق عبد الحميد بن الحسن عن أبي بسر عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : أبو بسر هذا ؛ لم أعرفه .

وعبد الحميد بن الحسن : هو الهلالي ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤٢) :

« كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد » .

قلت : فكيف به إذا خالف ؟! فقد أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٣) ، وأحمد (٣ / ٤٨) من طريق أسباط بن محمد : ثنا الأعمش عن جعفر بن إياس عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد وجابر مرفوعاً به ؛ دون زيادة : « المَن » .

وتابعه شعبة عن جعفر به .

أخرجه النسائي في « الكبرى » (الوليمة) ؛ كما في « التحفة » .

ثم أخرجه ابن ماجه من طريق أخرى عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد وحده به . والأول أصح .

ثم أخرجه الترمذي (٢٠٦٩) وحسنه ، وابن ماجه (٣٤٥٥) ، وأحمد (٢ / ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٢٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٤٢١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥١١) من طرق أخرى عن شهر عن أبي هريرة .

ومما يؤكد نكارة هذه الزيادة وصحة رواية شهر - على اضطرابه في إسناده - : أن سعيد بن زيد رضي الله عنه روى الحديث عن النبي ﷺ دونها .

أخرجه البخاري (٤٤٧٨ ، ٤٦٣٩ ، ٥٧٠٨) ، ومسلم (٦ / ١٢٤) ، والترمذي (٢٠٦٨) ، وابن أبي شيبة (٨ / ٨٨ / ٣٧٤٥) ، وأحمد (١ / ١٨٧ ، ١٨٨) . وقال الترمذي :

« حسن صحيح » .

ورواه ابن ماجه (٣٤٥٤) - وهو رواية لمسلم - من طريقٍ عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد بلفظ :

« الكمأة من المن الذي أنزل الله تبارك وتعالى على بني إسرائيل ، وماؤها شفاء للعين » .

وخالف عطاء بن السائب في إسناده ومتنه ؛ فقال : عن عمرو بن حريث قال : ثني أبي عن رسول الله ﷺ قال :

« الكمأة من السلوى ، وماؤها شفاء للعين » .

أخرجه أحمد (١ / ١٨٧) .

قلت : وهذا من تخاليط ابن السائب ؛ فإنه كان اختلط .

(تنبيه) : وقع حديث أبي سعيد وجابر في بعض نسخ « الجامع الصغير » حتى التي عليها شرح المناوي ، و« الجامع الكبير » (١١٥٢٦) ، و« الفتح الكبير » - وبالتالي في « صحيح الجامع » (٤٤٨٩) - معزواً لـ (ق) ؛ أي : « الصحيحين » ! وهو خطأ فاحش ، والظاهر أنه مقحم من بعض النساخ الجهلة ؛ ففي « الجامع الكبير » : « حم ، ق ، هـ ، ابن منيع ، ض عن شهر عن أبي سعيد وجابر » .

فقوله : « عن شهر » من الصواب المشعر بأن عزوه لـ (ق) خطأ عند أهل العلم .

وأما في « شرح المناوي » نفسه ؛ فوقع على الصواب « حم ، ن ، هـ » . ولم يتنبه لذلك المعلقون على « الجامع الكبير » ؛ فمشوا الخطأ الذي وقع فيه !

ثم رأيت الحديث في « مصنف ابن أبي شيبة » (٨ / ٨٨ / ٣٧٤٦) ، وعنه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٥٠١ / ١٣٤٨) ، وعنه ابن حبان (٣٤٠ / ١٤٠٢ - موارد) : حدثنا عبيد الله بن موسى : حدثنا شيبان عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي سعيد الخدري قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده أكمؤ ، فقال :

« هؤلاء من المن ، وماؤها شفاء للعين » .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

وهو شاهد آخر على نكارة تلك الزيادة في حديث الترجمة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٩١٩ - (عَلَيْكُمْ بالكَمْأَةِ الرَّطبةِ ؛ فإنَّها مِنَ المنِّ ، وماؤُها شِفاءٌ للعينِ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٦ / ٢) من طريق دفاع بن دغفل السدوسي عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب عن أبيه عن جده صهيب الخير مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الحميد بن صيفي ؛ لين الحديث .

ودفاع بن دغفل ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

قلت : وقوله : « الرطبة » ؛ منكر ؛ لعدم وروده في كل طرق الحديث المذكورة في الذي قبله .

٥٩٢٠ - (كانَ أحبَّ الشّرابِ إليهِ اللبن) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ١٢٧ / ١) من طريق عون بن عمارة : ثنا حفص بن جميع عن ياسين الزيات عن عطاء عن ابن عباس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته ياسين الزيات ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي وابن الجنيد :

« متروك » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات » .

وحفص بن جميع ؛ ضعيف . ومثله : عون بن عمارة .

٥٩٢١ - (الدُّهْنُ يذهبُ بالبُؤْسِ ، والكِسْوةُ تُظْهِرُ الغِنَى ، والإحسانُ إلى الخادمِ مما يَكْبِتُ اللهُ به العدُوَّ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٠ / ٢) من طريق أبي عبد الرحمن القرشي : ثنا عبد الرحمن بن مسهر : ثنا طلحة بن يحيى بن طلحة عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد الرحمن بن مسهر - وهو أخو علي ابن مسهر - ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٩١) :

« قال ابن معين : ليس بشيء . قال أبي : متروك الحديث ، لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : يضرب على حديثه » . وفي « الميزان » :

« تركه النسائي . وقال البخاري : فيه نظر » .

وذكر له قصة تدل على أنه كان خفيف العقل ، فراجعه إن شئت .

وأما الراوي عنه أبو عبد الرحمن القرشي ؛ فلم أعرفه .

وقد روي من حديث قيس الكندي مرفوعاً به .

أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣٦٩ / ٢٩٦٥) : حدثنا محمد بن تميم المَعْني : ثنا سليمان بن عبيد الله المعني عن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ، ولا روي هذا الصحابي إلا هنا » .

قلت : يشير ـ والله أعلم ـ إلى أن جد محمد بن الأشعث ـ واسمه قيس بن معدي كرب الكندي ـ لم يذكر أنه صحابي إلا في هذه الرواية ، وهي واهية كما يأتي ، وكأنه لذلك لم يذكره المؤلفون في الصحابة فيما علمت ، وإنما أشار الحافظ إليه في ترجمة محمد بن الأشعث إشارة سريعة إلى أنه غير قيس الكندي والد الأشعث أبي محمد ، ولا دليل على ذلك . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٣٢) :

« رواه البزار ، وفيه سليمان بن عبيد الله أبو أيوب الرقي ، وهو ضعيف » .

كذا قال ! وأراه من أوهامه ؛ فإن الرقي هذا متأخر الطبقة ، لا يمكنه أن يدرك

محمد بن الأشعث ، وهو تابعي كبير أدرك أبا بكر الصديق . وقد أشار الحافظ إلى هذا بقوله في محمد :

« من الثانية » ، وقوله في الرقي :

« من العاشرة » ؛ فشتان ما بينهما . ولذلك ؛ فإني أرى أن سليمان ؛ هذا إنما هو سليمان بن عبيد الله بن أبي سليمان أبو عمر الكندي ؛ قال في « الجرح » (٢ / ١ / ١٢٧ / ٥٥٠) :

« روى عن كميل بن زياد ، وعنه مروان بن معاوية » .

وكذا في « تاريخ البخاري » و« ثقات ابن حبان » (٦ / ٣٩٠) ذكره في (الطبقة الثالثة) ، وهم الذين رووا عن التابعين ، ومما يؤيد ما ذكرت : أن شيخه محمد بن الأشعث كندي أيضاً .

ثم هو مجهول وإن وثقه ابن حبان . فهو علة الحديث إن سلم من الراوي عنه محمد بن تميم المعني ؛ فإني أرى أنه الذي ذكره ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٣٠٦) :

« محمد بن تميم بن سليمان السعدي الفاريابي : يضع الحديث . . . » .

وكذا قال غيره ، فانظر « اللسان » .

وروي من حديث عائشة أيضاً ، ولا يصح ؛ لأنه من رواية عبد السلام بن عبد القدوس عن هشام بن عروة عن أبيه عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

« اللباس يظهر الغنى ، والدهن . . . » الحديث . وقال :

« لم يروه عن هشام إلا عبد السلام بن عبد القدوس » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ كما قال الهيثمي .

٥٩٢٢ - (كانَ إذا رَضِيَ شَيْئاً سَكَتَ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٨٧ / ١) عن عمر ابن قيس عن سعد بن سعيد - أخي يحيى بن سعيد - عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب . قال : سمعت سهيل بن سعد أخا سهل يقول :

دخلت المسجد والنبي ﷺ في الصلاة ، فصلَّيت ، فلما انصرف النبي ﷺ رآني أركع ركعتين ، فقال :

« ما هاتان الركعتان ؟ » .

قلت : يا رسول الله ! [جئت] وقد أقيمت الصلاة ، فأحببت أن أدرك معك الصلاة ثم أصلي ، فسكت . وكان . . . الحديث .

وقال :

« هذا وهم ، والصحيح : ما رواه سفيان بن عيينة وابن نمير عن سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن قيس بن عمرو - جد سعد بن سعيد - قال :

أبصرني رسول الله ﷺ وأنا أصلي ركعتين بعد الصبح . . . فذكره نحوه » .

قلت : وكذلك رواه غير ابن عيينة وابن نمير ، وأعله الترمذي بالانقطاع بين محمد بن إبراهيم وقيس بن عمرو ؛ لكن يتقوى بمجيئه من طرق أخرى كما شرحته في « صحيح أبي داود » (١١٥١) ، وهي متفقة على أن صاحب القصة

هو قيس بن عمرو رضي الله عنه ، وليس سهيل بن سعد كما قال عمر بن قيس ، ولذلك ؛ حكم أبو نعيم بوهمه ، وأما قول الحافظ عقبه في « الإصابة » :

« قلت : إن كان حفظه ؛ فلا مانع من التعدد » .

وأقول : مثل هذا يحسن أن يقال فيمن الأصل في حديثه أن يحتج به ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ فإن راويه عمر بن قيس ـ وهو أبو جعفر المكي المعروف بـ (سندل) ـ متروك ؛ كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » .

وإذا عرفت ذلك ؛ فحديث الترجمة قد تفرد هو به دون سائر الطرق المشار إليها ، فهو منكر جداً .

(تنبيه) : وقع في « أسد الغابة » و« الإصابة » : (عمرو بن قيس) ؛ وهو خطأ مطبعي ، صوابه : (عمر بن قيس) كما تقدم .

٥٩٢٣ ـ (كانَ إذا رمدَتْ عَيْنُ امرأَةٍ مِنْ نِسَائهِ لَمْ يَأْتِهَا حَتَّى تَبْرَأَ عَيْنُهَا) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٩ / ١) عن إسحاق بن محمد بن مروان : ثنا أبي : ثنا حصين بن مخارق عن الأعمش عن أبي صالح عن أم سلمة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حصين بن مخارق ، كنيته أبو جنادة ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (٣ / ١٥٥) :

« روى عن الأعمش ما ليس من حديثه ، لا يجوز الرواية عنه » . وقال الدارقطني :

« يضع الحديث » .

وإسحاق بن محمد بن مروان ؛ لم أجد له ترجمة .

وأما أبوه محمد بن مروان ؛ فأظنه السدي الأصغر ، وهو معروف بالوضع ، وقد تقدم له أحاديث .

وكنت قديماً حكمت على الحديث بالوضع من حيث معناه ، مع تفرد أبي نعيم به . والآن قد وافق ذلك النقد الحديثي العلمي لمبناه ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

٥٩٢٤ ـ (كانَ إذا ظَهرَ في الصَّيفِ استَحَبَّ أن يَظْهَرَ ليلةَ الجمُعةِ وإذا دَخَلَ البيتَ في الشتاءِ استحَبَّ أنْ يدخُلَ ليلةَ الجمعةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٢٨ / ١) من طريق إبراهيم بن المنذر : ثنا مصعب بن عثمان الزهري : ثنا عامر بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عامر بن صالح هذا : هو الزبيري المدني ؛ قال في « التقريب » :

« متروك الحديث ، أفرط فيه ابن معين فكذبه » .

ومصعب بن عثمان الزهري ؛ لم أقف له على ترجمة فيما لدي من المراجع ، وقد ذكره المزي في الرواة عن عامر بن صالح من « تهذيبه » .

ثم أخرجه أبو نعيم من طريق عثمان بن عبد الرحمن الحراني : ثنا عمر بن

موسى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« كان يخرج إذا دخل الصيف ليلة الجمعة ، وإذا دخل الشتاء دخل ليلة الجمعة » .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمر بن موسى - وهو الوجيهي - ؛ كذاب يضع الحديث ، كما تقدم مراراً ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الأوسط » ؛ كما في « المجمع » (٨ / ٩٩) ، وقال فيه :

« وهو وضاع » .

وقد روي من طريق أخرى عن ابن عباس بزيادة في متنه ، وقد سبق تخريجه (٢٣٨١) .

٥٩٢٥ - (رأَيتُهُ ﷺ إذا قَامَ اتَّكَأَ علَى إِحْدَى يَدَيْهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٩ / ٩٥) من طريق **أحمد بن يحيى الصوفي** : ثنا علي بن قادم : ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد غريب ، رجاله ثقات ؛ غير أحمد بن يحيى الصوفي هذا ؛ فلم أجد له ترجمة ، وليس هو أحمد بن يحيى المعروف بـ (ابن الجلاء) ، والمترجم في « تاريخ بغداد » (٥ / ٢١٣ - ٢١٥) ، و « تاريخ دمشق » (٢ / ٢٧٣ - ٢٧٨) ؛ فإنه أحد مشايخ الصوفية الكبار ، وليس يذكر له رواية ، مات سنة (٣٠٦) ؛ فلم يدرك علي بن قادم ؛ فإنه توفي سنة (٢١٣) أو قبلها .

ومن شطحات هذا الصوفي أنه لما سئل عن الذين يدخلون البادية بلا زاد ولا

عدة ، ويزعمون أنهم متوكلون ، فيموتون ؟ قال :

« هذا فعل رجال الحق ، فإن ماتوا ؛ فالدية على القاتل » !!

قلت : والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني بلفظ :

« كان إذا قام . . . » . وكأنه ذكره بالمعنى ؛ فإن لفظه كما أوردته أعلاه ، ولم يورده الهيثمي في « مجمعه » إطلاقاً ، ولذلك ؛ بيّض له أخونا حمدي السلفي فلم يعلق عليه بشيء !

ثم إن الطبراني ساقه في جملة أحاديث من رواية عاصم ، تتعلق في كيفية الصلاة ، فكأنه أشار بذلك إلى أن القيام المذكور إنما هو من صفة الصلاة ، فإن كان كذلك ؛ فهو مخالف لحديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه عند البخاري وغيره ؛ فإن فيه :

أنه ﷺ كان ينهض معتمداً على يديه . وليس « إحدى يديه » .

وكنت ـ وأنا في المدينة النبوية ـ أرى أحد المشايخ الأفاضل عندي ينهض في صلاته على إحدى يديه ، فأتساءل في نفسي : ترى هل هذا منه على وجه التعبد أم العادة ؟ حتى رأيت هذا الحديث ، فقلت : لعل هذا هو عمدته في ذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٩٢٦ ـ (كانَ إذَا نَزَلَ عليهِ الوَحْيُ صُدِعَ ؛ فَيُغَلِّفُ رأْسَهُ بالحنَّاءِ) .

ضعيف . أخرجه البزار (٣ / ٣٩١ / ٣٠٢٨) ، والطبراني في « الأوسط »

(٢ / ٤٤ / ١ / ٥٧٥٩) ، وأبو نعيم في « الطب » (ق ٤٤ / ١ ـ ٢) من طريق **الأحوص بن حكيم** عن أبي عون عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ الأحوص ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضُعِّف » .

وأبو عون : هو ابن أبي عبد الله الأنصاري ؛ وهو ثقة ؛ كما قال الذهبي على ما رجحته في « تيسير الانتفاع » ؛ خلافاً للحافظ ، ولم يعرفه الهيثمي ، كما خفي عليه أنه عند الطبراني ؛ فقال في « المجمع » (٥ / ٩٥) :

« رواه البزار ، وفيه الأحوص بن حكيم ، وقد وثق ، وفيه ضعف كثير ، وأبو عون ؛ لم أعرفه » .

٥٩٢٧ ـ (كانَ حَسَنَ السَّبَلَةِ . وكانتِ العربُ تُسمِّي اللحيةَ : السَّبَلَةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ١٤ / ١٩) من طريق قيس بن حفص الدارمي : ثنا سليمان بن الحارث : ثنا **جهضم بن الضحاك** قال :

مررت بـ (الرجيع) ، فرأيت به شيخاً ، قالوا : هذا العداء بن خالد بن هوذة ، فقال :

رأيت رسول الله ﷺ ، فقلت : صفه لي . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ابن الضحاك وابن الحارث ؛ لم أجد من ذكرهما ، وإليهما أشار الهيثمي بقوله (٨ / ٢٨١) :

« رواه الطبراني . وفيه من لم أعرفهم » .

(تنبيه) : وقع في الأصل (بـ النرجيج) . والمثبت من « المجمع » ، ولعله الصواب ، و (الرجيع) : ماء لهذيل قرب الهدأة بين مكة والطائف ، ووادٍ قرب خيبر . كما في « معجم البلدان » .

٥٩٢٨ - (كانَ رُبَّمَا أَخَذَتْهُ الشَّقِيقَةُ ، فَيَمْكُثُ اليومَ واليومينِ لا يَخْرُجُ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « الطب » معلقاً فقال (ق ٤٤ / ١) : وروى محمد بن عبد الله بن نمير : ثنا يونس بن بكير : ثنا المسيب بن دارم قال : حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته - مع كونه معلقاً - ابن دارم هذا ؛ فإنه مجهول الحال ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« لا أعلم روى عنه غير أبي خلدة » .

قلت : وهذه الرواية ترده ، فلعلها لم تثبت عنده ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« مجهول » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٥ / ٤٣٧) على قاعدته في توثيق المجهولين ، من رواية أبي خلدة فقط عنه .

والحديث ؛ من الأحاديث الكثيرة التي في « زاد المعاد » التي يكتفي بذكرها دون أن يخرِّجها ويبين مرتبتها ، وتارة يخرِّجها ويسكت عن مرتبتها ، كهذا ؛ فإنه عزاه لأبي نعيم ، وتابعه على ذلك الشيخان الأرنؤوطيان ، فلم يعلقا عليه بشيء كما هو شأنهما في أكثر أحاديث الكتاب .

٥٩٢٩ - (كانَ يَبْدَأُ بالشَّرَابِ إذا كانَ صَائماً ، وكان لا يَعُبُّ ، يَشربُ مرتينِ أو ثلاثاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٣٣٢ / ٧٦٦ ، ٧٦٧) بإسنادين له عن **المعلى الأسدي** عن معاوية بن قرة عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ المعلى : هو ابن عُرفان الأسدي ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ١٦) :

« كان ممن يروي عن عمه أبي وائل ما لم يحدث به عمه ، وعن الأثبات » . يعني : المنكرات .

قلت : وتقدمت روايته عن عمه عن ابن مسعود بلفظ آخر ، فانظره برقم (٤٢٠٣) .

وخفيت هذه العلة القادحة على الهيثمي ؛ فأعله في موضعين من كتابه بمن دون المعلى الأسدي ؛ بل ووثقه ! فقال (٣ / ١٥٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ؛ وفيه

كلام » . ثم قال (٥ / ٨٠) :

« رواه الطبراني ؛ بإسنادين ، وشيخه في أحدهما أبو معاوية الضرير ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » . وأقره المناوي في « فيضه » !

قلت : المعلى ؛ لم يوثقه أحد ؛ بل هو ضعيف جداً .

وأبو معاوية الضرير ؛ ليس في كل من الإسنادين ، وإنما في أحدهما أبو عمر الضرير ، واسمه محمد بن عثمان بن سعيد الكوفي ، روى له الطبراني في « المعجم الأوسط » عشرة أحاديث (٢ / ٥٨ / ١ - ٩٩ / ١ / ٥٩٨٣ - ٥٩٩٣) ، ومن الحديث الأخير يمكن تصحيح اسم شيخ أبي عمر هذا في الإسناد الثاني ؛ فإنه وقع فيه : (أبو يونس) والصواب : (أحمد بن يونس) .

وأما أبو معاوية الضرير ؛ فهو سبق قلم من الهيثمي فيما أظن ، واسمه محمد ابن خازم (بمعجمتين) ، وهو أعلى من هذه الطبقة ؛ فإنه من شيوخ الإمام أحمد !

(تنبيه) : وقع في « تيسير المناوي » : « (طب عن أم حكيم) بإسناد ضعيف » ! وإنما هو : « عن أم سلمة » كما رأيت .

٥٩٣٠ - (كانَ يتيَمَّمُ بالصَّعِيدِ ، فلَمْ أَرَهُ يمسحُ يدَيْهِ ووَجْهَهُ إلا مَرَّةً واحِدَةً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٦٨ / ١٢٦) من طريق محمد بن سعيد عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن سعيد ، وهو المصلوب ، وهو كذاب يضع الحديث ، كما تقدم مراراً .

ويغني عن هذا الحديث من الناحية الفقهية قوله ﷺ :

« التيمم ضربة للوجه والكفين » .

أخرجه أبو داود وغيره ، ومعناه في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرَّجٌ في « الإرواء » (١٦١) .

٥٩٣١ - (كـانَتْ لهُ كُلَّ ليلَةٍ مِنْ سـعـدِ بنِ عُـبَـادة صَـحْـفَـةٌ ، فكانَ يخطِبُ النساءَ ويقولُ : لكِ كـذا وكـذا ؛ وجـفنةُ سـعـدٍ تدورُ معيَ إليكِ كلما دُرْتُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ١٤٨ / ٥٧٠١) من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته عبد المهيمن هذا ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٨٢) - وتبعه في « التقريب» - :

« ضعيف » .

٥٩٣٢ - (كانَ يُصلِّي علَى الرَّجُلِ يَراهُ يخْدُمُ أصحَابَهُ) .

ضعيف . أخرجه وكيع في « الزهد » (٣ / ٨٠١ / ٤٩٠) ، وعنه هناد في « زهده » (٢ / ٤٠٧ / ٧٨٨) : حدثنا موسى بن عُلي بن رباح اللخمي عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ لكنْ عُلي - بضم أوله - تابعي ، فهو مرسل .

٥٩٣٣ - (كانَ يُحِبُّ أنْ ينظُرَ إلى الخُضْرَةِ ، وإلى الماءِ الجاري) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٧٤١) ، وأبو نعيم في « الطب » (ق ٢٧ / ٢) من طريقين عن الحسن بن عمرو - بالبصرة - : ثنا القاسم بن مطيب عن منصور بن صفية عن أبي معبد عن ابن عباس مرفوعاً به . وقال ابن عدي :

« والحسن بن عمرو هذا له غرائب ، وأحاديثه حسان ، وأرجو أنه لا بأس به ، ورضيه ابن معين » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٧١) .

قلت : لكن كذبه ابن المديني والبخاري ، وقال أبو حاتم وأبو أحمد :

« متروك الحديث » . ثم قال ابن عدي :

« والقاسم بن مطيب ؛ عزيز الحديث » .

قلت : قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢١٣) :

« يخطئ عمن يروي على قلة روايته ، فاستحق الترك لما كثر ذلك عنه » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن السني وأبي نعيم عن ابن عباس بلفظ :

« كان يعجبه النظر . . . » إلخ ، فالظاهر أنه لفظ ابن السني ، وبهذا اللفظ أورده

الغزالي في « الإحياء » ، ولما خرجه العراقي (٤ / ٢٩٨) ذكره بلفظ الترجمة ، وقال :

« رواه أبو نعيم ، وإسناده ضعيف » !

كذا قال ، وأقره المناوي في « الفيض » ، وقلّده في « التيسير » !!

٥٩٣٤ ـ (كانَ يُعَبِّرُ على الأَسْمَاءِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ١٠ / ٢١١٧) من طريق عبد الحميد (الأصل : عبد الرحمن) **ابن الربيع** : ثنا **عبد الله بن يحيى بن زيد** عن عكرمة بن عمار عن إسحاق عن أنس مرفوعاً .

قال البزار : « يعني : الرؤيا » . وقال :

« لم يروه غير أنس ، ولا نعلمه عن إسحاق إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لجهالة عبد الحميد ، وشيخه عبد الله ، وقد ذكرهما العقيلي في « الضعفاء » وساق لهما حديثاً آخر عن عكرمة بسند آخر له ، وقال (٣ / ٤٨) :

« مجهولان ، والحديث غير محفوظ » . ولم يعرفهما الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٧ / ١٨٣) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » . وأقره المناوي في « التيسير » . وقال :

« فقول المؤلف : « حسن » ؛ فيه نظر » .

وكذلك أقره الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » !

٥٩٣٥ - (كانَ يَكْرَهُ التثاؤبَ في الصَّلاةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٥٥) من طريق حسان بن إبراهيم عن عبد الكريم عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : مكحول - وهو الشامي ، وهو ثقة ؛ لكن - رمي بالتدليس .

الثانية : العلاء بن الحارث ؛ ثقة ، وكان اختلط .

الثالثة : عبد الكريم - وهو ابن أبي المخارق ؛ كما في ترجمة حسان من « تهذيب الكمال » - ؛ وهو ضعيف ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٨٦) ، وكذا شيخه العراقي في « شرح الترمذي » كما نقله المناوي ، ولذلك ؛ قال في « التيسير » :

« إسناده ضعيف ؛ خلافاً للمؤلف » .

٥٩٣٦ - (لَسْتُ أخافُ على أُمَّتي جُوعاً يقْتُلُهُمْ ، ولا عدُواً يَجْتَاحُهُم ، ولكنِّي أخافُ على أُمتي أئمةً مُضِلِّينَ ؛ إنْ أطاعُوهم ؛ فَتَنُوهُم ، وإن عَصَوْهُم ، قَتَلُوهُم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٧٦ / ٧٦٥٣) من طريق أبي المغيرة : ثنا عبد الله بن رجاء الشيباني قال : سمعت شيخاً يكنى أبا

عبد الله : مريح ؛ يحدث : أنه سمع أبا أمامة يحدث : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الشيباني هذا ، لم يرو عنه غير أبي المغيرة هذا وإسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الضعيف ، فهو مجهول الحال إن لم يكن مجهول العين ، وهو ظاهر ما نقله في « الميزان » عن أبي حاتم أنه مجهول . ولم أره في « الجرح » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » دون « الكبير » من رواية الطبراني عن أبي أمامة بهذا اللفظ ، وأورده الهيثمي (٥ / ٢٣٩) ؛ ولكن وقع في طرفه الأول تحريف كأنه اختلط بحديث آخر ، وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه » .

وكأنه يشير إلى الشيباني .

وأما شيخه أبو عبد الله ؛ فهو مريح بن مشرف ، روى عنه جمع من الثقات ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٦٤) .

٥٩٣٧ ـ (لعَلَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ بعْدِي مَدَائِنَ عِظَاماً ، وتَتَّخِذُونَ في أسْوَاقِهَا مجَالِسَ ، فإذا كانَ ذلك ؛ فرُدُّوا السَّلامَ ، وغُضُّوا أبصَارَكُم ، واهْدُوا الأعمَى ، وأَعِينُوا المظلومَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ١٣٨ / ٣٦٧) من طريقين عن وحشي بن حرب بن وحشي عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حرب بن وحشي ؛ مجهول ؛ ما روى عنه غير ابنه وحشي ؛ كما في « الميزان » ، وأما الحافظ ؛ فقال في « التقريب » :

« مقبول » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٧٣) ! فتساهل .

وأما ابنه وحشي ؛ فقد روى عنه جمع من الثقات ، وقال العجلي :

« لا بأس به » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٥٦٤) فأصاب . فالعلة من أبيه حرب ابن وحشي ، وقد قال ابن عبد البر عنه في ترجمة أبيه وحشي رضي الله عنه :

« وهو الذي يحدث عنه ولده (حرب) ، وهو إسناد ضعيف لا يحتج به ، وقد جاء بذلك الإسناد أحاديث منكرة ، لم ترو بغير ذلك الإسناد » .

فقول الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٦٢) بعد عزوه للطبراني :

« ورجاله كلهم ثقات ، وفي بعضهم ضعف » !

والضعف الذي يشير إليه إنما هو في حرب بن وحشي ؛ فالتعبير لا يخلو من ضعف ؛ لأن الرجل مجهول كما تقدم ، ولا أعرف له مضعفاً .

٥٩٣٨ - (يا وَحْشِيُّ ! اخْرُجْ ؛ فقَاتِلْ ؛ في سَبيلِ اللهِ كما قَاتَلْتَ لِتَصُدَّ عَنْ سبيلِ اللهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٢ / ١٣٩ / ٣٧٠) من طريق

صدقة بن خالد عن وحشي بن حرب عن أبيه عن جده قال :

أتيت رسول الله ﷺ فقال لي :

« وحشي ؟ » فقلت : نعم . قال :

« أقتلت حمزة ؟ » قلت : نعم ؛ والحمد لله الذي أكرمه بيدي ، ولم يُهِنِّي بيديه . فقالت له قريش : أتحبه وهو قاتل حمزة ؟! فقلت : يا رسول الله ! فاستغفر لي ! فتفل في الأرض ثلاثة ، ودفع في صدري ثلاثة ، وقال : . . . فذكره .

ورواه هو (٣٦٩) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٧٣٨) من طريق ابن أبي هريرة الحمصي : حدثنا وحشي بن حرب به مختصراً ، وفيه التفل في وجهه وقوله : « لا تريني وجهك » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة حرب بن وحشي ؛ كما تقدم بيانه في الذي قبله ، فقول الهيثمي في « المجمع » (٦ / ١٢١) بعد أن عزاه للطبراني :

« وإسناده حسن » ؛ غير حسن .

وفي المتن نكارة ظاهرة : وهي التفل في وجه وحشي ثلاثاً ، وقد جاءت قصة قتله لحمزة رضي الله عنه من طريق أخرى عنه دون التفل ، ودون حديث الترجمة ، وبلفظ :

« فهل تستطيع أن تغيِّب وجهك عني » .

أخرجه البخاري (٤٠٧٢) ، وأحمد (٣ / ٥٠٠) ، والطيالسي أيضاً (١٣١٤) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٧٣٧ ـ ٤٧٠) ولفظهما :

« يا وحشي ! غَيِّبْ عني وجهَك » .

٥٩٣٩ - (لكُلِّ بابٍ مِنْ أبوابِ البِرِّ بابٌ مِنْ أبوابِ الجنةِ ، وإنَّ بابَ الصَّوْمِ يُدْعَى الريَّان) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٣٧ / ٥٩٧٠ / ٢) من طريق **يحيى الحماني** : ثنا وكيع عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير يحيى - وهو ابن عبد الحميد الحماني - فمن رجال مسلم ؛ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ؛ كما في « التقريب » ، وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« حافظ ، منكر الحديث . وقد وثقه ابن معين وغيره . وقال أحمد : كان يكذب جهاراً . وقال النسائي : ضعيف » .

قلت : ومن مناكيره الشطر الأول من هذا الحديث ؛ فقد رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣ / ٥) : حدثنا وكيع به ؛ دون الشطر الأول .

وكذلك أخرجه هو والبخاري (١٨٩٦ ، ٣٢٥٧) ، ومسلم (٣ / ١٥٨) ، والترمذي (٧٦٥) ، وابن خزيمة (١٩٠٢) ، وأحمد (٥ / ٣٣٣) ، والطبراني (٥٧٥٤ ، ٥٧٦٤ ، ٥٧٩٥ ، ٥٨١٩ ، ٥٨٢٦) وغيرهم من طرق عن أبي حازم به مختصراً ومطولاً ؛ دون الشطر الأول .

لكن قد صح من حديث أبي هريرة أجزاء أو أمثلة من هذه الكلية التي تفرد بها الحماني ، وذلك بلفظ :

« فمن كان من أهل الصلاة ؛ دعي من باب الصلاة ، و . . . » . ثم ذكر مثله في الجهاد ، والصدقة ، والصيام . وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٨٧٨) .

٥٩٤٠ - (لِلْحُرَّةِ يَوْمَانِ ، ولِلأَمَةِ يَومٌ) .

موضوع . ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » و« الكبير » من رواية ابن منده عن الأسود بن عويم الساعدي . وقال في « الكبير » :

« وسنده واهٍ » .

قلت : وعلقه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » في ترجمة الأسود ، فقال (١ / ٦٨ / ١) :

« روى حديثه علي بن قرين عن حبيب بن عامر بن مسلم السدوسي عن الأسود بن عويم قال :

سألت رسول الله ﷺ عن الجمع بين الحرة والأمة ؟ فقال : . . . فذكره .

قال الحافظ في « الإصابة » :

« وعلي بن قرين ؛ قد كذبه ابن معين » .

قلت : وكذبه أيضاً موسى بن هارون وغيره . وقال العقيلي وابن قانع :

« كان يضع الحديث » .

انظر « اللسان » و« ضعفاء العقيلي » و« تاريخ الخطيب » .

ومن عجائب المناوي قوله في « التيسير » :

« وإسناده ضعيف ؛ لكن اعتضد » !

كذا قال ، ولا أعلم له ما يعضده ، فإن كان ؛ فما هو ؟ ثم إنه واهٍ جداً ، فلا يؤثر ولا يقويه العاضد !! وقد كنت اعتمدته في تضعيفه لما وضعت « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » ، والآن وقد وقفت على إسناده وعلمت آفته ؛ فقد رجعت عنه .

ثم إن حبيب بن عامر بن مسلم ؛ لم أعرفه ، ووقع في « أسد الغابة » : (حبيب ابن حبيب بن عامر بن مسلم السدوسي) ، وفي « الإصابة » : (حبيب السدوسي) . فالله أعلم .

٥٩٤١ - (لَنْ يزالَ العَبْدُ في فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ ما لَمْ يَشربِ الخَمْرَ ؛ فإذا شَرِبَها ؛ خَرَقَ اللهُ عنه سِتْرَهُ ، وكانَ الشيطانُ وليَّهُ وسَمْعَهُ وبصَرَهُ ورِجْلَهُ ، يسوقُه إلى كلِّ شرٍّ ، ويَصْرِفُهُ عن كُلِّ خيرٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٤ / ٢١) من طريق قتادة بن الفضل الرهاوي عن أبيه عن عم أبيه هشام بن قتادة عن قتادة بن عائش (!) الجرشي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ هشام بن قتادة ؛ لا يعرف إلا برواية الفضل هذا عنه ؛ كما يؤخذ من « التاريخ » و« الجرح » ، ومع ذلك ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٠٣ و ٧ / ٥٦٩) على قاعدته في توثيق المجهولين !

ومثله : الراوي عنه الفضل : وهو ابن قتادة الرهاوي ؛ لا يعرف أيضاً إلا برواية قتادة هذا ؛ عنه كما يؤخذ من المصادر الثلاثة التي ذكرت آنفاً ، وهو في « أتباع التابعين » من « الثقات » (٧ / ٣١٧) .

وأما قتادة بن الفضل الرهاوي ؛ فهو مترجم في « التهذيب » وغيره برواية جمع عنه ، وقال في « التقريب » :

« مقبول » .

وأما صحابي الحديث ؛ فهو قتادة بن عباس - بموحدة ثم مهملة ، أو مثناة تحتية ثم معجمة ؛ أي : (عياش) ؛ كما في « الإصابة » - . ووقع في « الطبراني » : (ابن عائش) ! والظاهر أنه خطأ مطبعي .

ثم إن الظاهر أن صحبته لا تعرف إلا من هذا الحديث ، وقد أثبتها له البخاري وأبو حاتم وابن حبان ، وشك فيها ابن السكن ؛ فقال :

« يقال : له صحبة ، مخرج حديثه عن ولده ، وليس يروى إلا من هذا الوجه » .

٥٩٤٢ - (لَو طُرِحَ فِرَاشٌ مِنْ أعلاها ؛ لَهَوى إلى قَرارِهَا مِئةَ خَرِيفٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٨٩ / ٧٩٤٦) من طريق **إسماعيل بن عمرو البجلي** : ثنا إسرائيل عن **جعفر بن الزبير** عن القاسم عن أبي أمامة قال :

سئل رسول الله ﷺ عن الفُرُشِ المرفُوعة ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع ؛ آفته جعفر بن الزبير ؛ وهو متروك ؛ بل كذبه بعضهم . فقول الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٢٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه جعفر بن الزبير الحنفي ، وهو ضعيف » !

تقصير ظاهر ! كيف لا وهو نفسه يقول في تخريج غير ما حديث واحد له : « كذاب » . كما يتبين للدارس لكتابه ، وتجد أمثلة من ذلك فيما علقه الأخ الفاضل حمدي السلفي على أحاديثه على « المعجم الكبير » (٨ / ٢٨٧ ـ ٢٩٦) ، وقد تقدمت له أحاديث تدل على حاله كالحديث (٣٤٥) و (٦٠٧) .

ثم إن إسماعيل بن عمرو البجلي ضعيف ، وهو مترجم في « اللسان » ، فيمكن أن يكون هو الآفة .

فقد رواه وكيع عن جعفر بن الزبير به ؛ إلا أنه أوقفه ولم يرفعه إلى النبي ﷺ .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٤٠) ، وهناد في « الزهد » (١ / ٨٠ / ٧٩) .

وهذا أولى . والله أعلم .

ثم رأيت المنذري قال في « الترغيب » (٤ / ٢٦٢) :

« وهو أشبه بالصواب » .

قلت : وهو ضعيف جداً مرفوعاً وموقوفاً . فتنبه .

٥٩٤٣ ـ (يا عَائشةُ ! لوْ كانَ الحيَاءُ رجُلاً ؛ لكَانَ رجُلاً صَالحاً ، ولَوْ كانَ البَذَاءُ رجُلاً ؛ لكانَ رجُلَ سُوءٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (١٩٠ / ٨٩) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٤٠ ـ هندية) و« الأوسط » (١ / ٢٩٠ /

١ / ٤٨٥٤) ، والخطيب (٢ / ٣٥٥) بالشطر الأول ؛ من طريق يحيى بن بكير : ثنا **عبد الله بن لهيعة** عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن يحيى ابن النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو ليِّن ؛ كما قال الهيثمي (٨ / ٢٧) ؛ وقد عزاه لـ « المعجمين » ؛ ولكن لم يذكر منه الشطر الثاني ! ولم يتنبه لذلك المعلق على « المعجم الصغير » (٢ / ٤ / ٦٧٤) ! وأعجب منه أن السيوطي لم يذكر من الحديث في « الجامع الصغير » إلا هذا الشطر ، وبلفظ :

« لو كان العُجب . . . » ؛ مكان : « البذاء » !

وعزاه لـ : « صغير الطبراني » في نسخة المناوي وغيرها ، وضعَّف إسناده ، وفي نسخة « الفتح الكبير » للنبهاني عزاه لـ : « كبير الطبراني » ! وهو خطأ ؛ فإنه لا أصل له في « المعجم الكبير » له .

وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لأبي نعيم عن عائشة بلفظ حديث الترجمة .

وإن من أخطاء المناوي الفاحشة : أنه أعل « الصغير » بقوله :

« وفيه عبد الرحمن بن معاوية ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال : قال مالك : ليس بثقة . وابن معين وغيره : لا يحتج به » .

قلت : وهذا المضعف كنيته أبو الحويرث المدني ، ولا وجود له في إسناد

الحديث ، وإنما فيه شيخ الطبراني قال : « حدثنا عبد الرحمن بن معاوية التيمي المصري : ثنا يحيى بن بكير . . . » إلخ ، وهذا متأخر الطبقة عن أبي الحويرث ؛ كما هو ظاهر لكل ناظر ، وإنما علة الحديث ابن لهيعة كما تقدم . والله أعلم .

ثم إن هذا الشطر الثاني من الحديث قد أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٨١ / ٣٣١) من طريق أخرى عن ابن لهيعة به ؛ إلا أنه قال :

« الفحش » ؛ مكان : « البذاء » . وله طريق آخر خرجته في « الصحيحة » (٥٣٧) .

وقد روي عن عائشة بإسناد آخر في أثناء حديث فيه طول ، تقدم تخريجه برقم (٣٨٨٩) .

ثم رواه ابن أبي الدنيا (٦٥٧) بإسناد آخر عنها ولفظ آخر ، فقال : حدثنا أبو سعيد المديني : حدثنا العلاء بن [عبد] الجبار : حدثني نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً :

« لو كان الفحش خُلُقاً ؛ لكان شَرَّ خَلْقِ اللهِ » .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي سعيد المديني ؛ فلم أعرفه ، وأظنه الآفة ، كما أظن أن لفظ : (الفحش) تحرف على السيوطي إلى : (العجب) . والله أعلم .

(فائدة) : (البذاء) : فُحْشُ الكلام ، وقلة الحياء . كما في « الترغيب » للأصبهاني (ق ١١١ / ٢) .

ثم وجدت له طريقاً آخر : فقال الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٢٢ / ٣٣٣) قال : حدثنا أحمد بن رشدين قال : حدثنا أحمد بن صالح قال : حدثنا

عبد الله بن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن أيوب بن موسى عن ابن أبي مليكة عن عائشة به نحوه .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أحمد بن صالح - وهو المصري - ؛ فمن شيوخ البخاري ، وإلا أحمد بن رشدين ؛ فهو ضعيف ، اتهمه بعضهم ؛ لكن يبدو من تعقيب الطبراني أنه لم يتفرد به ؛ فقد قال :

« لم يروه عن أيوب بن موسى إلا عمرو بن الحارث ، تفرد به ابن وهب » .

فإن كان ابن رشدين قد توبع من ثقة ؛ فالسند صحيح ، وهذا ما أستبعده ، والله أعلم .

لكن جملة الفحش لها طريق آخر عن ابن أبي مليكة بسند حسن ؛ كما بينت في « الصحيحة » (٥٣٧) .

٥٩٤٤ - (لَيْسَ على المرأةِ حُرُمٌ إلا في وَجْهِهَا) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣٧٠ / ١٣٣٧٥) و« المعجم الأوسط » (٢ / ٧٨ / ١ / ٦٢٥٨) : حدثنا **محمد بن زكريا الغلابي** : ثنا عبد الله بن رجاء : ثنا **أيوب بن محمد أبو الجمل** عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يرفع هذا الحديث إلا أيوب أبو الجمل ، تفرد به عبد الله بن رجاء » .

قلت : وهو صدوق يهم قليلاً ؛ كما في « التقريب » .

لكن الراوي عنه الغلابي متهم بالكذب ؛ لكنه قد توبع ، فالعلة من أبي الجمل .

فقد أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١ / ١١٦) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٤٩) ، ومن طريقه البيهقي (٥ / ٤٧) ، والخطيب في « التاريخ » (٧ / ٩) من طريقين عن عبد الله بن رجاء به . وذكر الخطيب عن الدارقطني أنه قال :

« لم يرفعه غير أبي الجمل وكان ضعيفاً ، وغيره يرويه موقوفاً » . وقال البيهقي :

« وأيوب بن محمد أبو الجمل ؛ ضعيف عند أهل العلم بالحديث ؛ فقد ضعفه يحيى بن معين وغيره ، وقد روي الحديث من وجه آخر مجهول عن عبيد الله بن عمر مرفوعاً ، والمحفوظ موقوف » .

ثم رواه هو من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله به موقوفاً على ابن عمر . وقال عقبه :

« هكذا رواه الدراوردي وغيره موقوفاً على ابن عمر » .

قلت : وهو يلتقي مع ما صح عن ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً بلفظ :

« لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٠١٢) .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢١٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » ، وفيه أيوب بن محمد اليمامي ، وهو ضعيف » .

(تنبيه) : قوله : « حُرُم » ؛ كذا في كل المصادر المتقدمة ، ومنها « ضعفاء العقيلي » ؛ لكن المعلق عليه الدكتور القلعجي صححه بزعمه إلى « إحرام » !

معتمداً في ذلك - كما قال - على « الميزان » ! وكذلك وقع في « الجامعين » ! والظاهر أنه رواية بالمعنى ، أو غفلة عنه ؛ ففي « النهاية » :

« و(الحُرُم) ؛ بضم الحاء وسكون الراء : الإحرام بالحج . وبالكسر : الرجل المحرم . يقال : أنت حل ، وأنت حِرم . والإحرام : مصدر أحرم الرجل يحرم إحراماً إذا أهل بالحج أو العمرة وباشر أسبابهما وشروطهما ؛ من خلع المخيط واجتناب الأشياء التي منعه الشرع منها ؛ كالطيب والنكاح والصيد وغير ذلك » .

والحديث من طريق هشام بن حسان الموقوف عند البيهقي ؛ هو عنده من طريق علي بن عمر الحافظ : ثنا الحسين بن إسماعيل : ثنا أبو الأشعث : ثنا حماد بن زيد عن هشام بن حسان .

وعلي بن عمر الحافظ ؛ هو الإمام الدارقطني ، وقد أخرجه في « سننه » (٢٦٠) بهذا الإسناد ؛ لكن وقع فيه مرفوعاً هكذا : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره !

فالظاهر أن رفعه فيه خطأ مطبعي .

والخلاصة : أن الحديث صحيح موقوفاً . وقد قال ابن الهمام في « فتح القدير » (٢ / ٤٠٥) :

« ولا شك في ثبوته موقوفاً » .

قلت : ويشهد له قول عائشة رضي الله عنها :

« المحرمة تلبس من الثياب ما شاءت ؛ إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ، ولا تتبرقع ، ولا تتلثم ، وتسدل الثوب على وجهها إن شاءت » .

أخرجه البيهقي في « سننه » (٥ / ٤٧) بسند صحيح عنها .

قلت : وهذا القول منها يدل على أمرين اثنين :

الأول : أنه لا يجوز للمحرمة أن تتبرقع وأن تتلثم . وهذا يوافق حديث ابن عمر المار آنفاً :

« لا تنتقب المرأة المحرمة . . . » .

فما يفعله كثير من المحرمات السعوديات في الحج والعمرة من الانتقاب أو التلثم خلاف الشرع . ولعل ذلك بسبب تشديد علماء تلك البلاد على النساء في إيجابهم عليهن أن يسترن وجوههن ، وتحريمهم عليهن أن يراهن الرجال .

والآخر : أنه لا يجب على المحرمة أن تسدل الثوب على وجهها ؛ لقولها : « إن شاءت » . وهذه فائدة هامة من أم المؤمنين ، على أولئك العلماء أن يتمسكوا بها ، وأن يبثوها بين طلبة العلم ؛ لأن أكثرهم عنها غافلون ، ولمدلولها مخالفون .

وأيضاً : فهي تدل على أن ما روي عنها أنها كانت تسدل هي ومن كان معها من المحرمات على وجوههن ؛ أن ذلك كان منهن عملاً بالأفضل والأستر والأحشم . وهو الذي كنا ذهبنا إليه في كتاب « حجاب المرأة المسلمة » في فصل خاص عقدته فيه ، فلم يعجب ذلك كثيراً من العلماء السعوديين وغيرهم ، فحملوا علينا حملات شعواء حتى نَسَبَنَا بعضُهم إلى أنني من الدعاة إلى السفور ! ولم يصدهم عن ذلك تلك الشروط القاسية التي وضعتها لحجاب المرأة المسلمة ، والتي لا يقوم بها كثير من النساء حتى من زوجات بعض الشيوخ الكبار ! هدانا الله وإياهم سواء الصراط .

وأنا الآن في صدد تهيئة رد عليهم ، وبيان غلوهم في الدِّين في هذه المسألة في

مقدمة الطبعة الجديدة للكتاب المذكور : « الحجاب » . يسرها الله لي ، وتقبلها مني ، ونفع بها إخواني المسلمين(*) .

٥٩٤٥ - (لِيَقُمِ الأَعْرَابُ خَلْفَ المهاجِرينَ والأنصَارِ ؛ لِيَقْتَدُوا بِهِم في الصَّلاةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ /٢٥٨ / ٦٨٨٧) من طريقين عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة الحسن - وهو البصري - ، وضعف سعيد بن بشير ، وقد رواه مرة بلفظ :

« كان يعجبه أن يَلِيَهُ المهاجرون والأنصارُ في الصلاة ؛ ليأخذوا عنه » .

أخرجه الطبراني (٦٨٨٢) .

ثم أخرجه هو (٧٠٨٥) ، والبزار (٥٠٦) من طريق جعفر بن سعد بن سمرة : ثنا خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب به . وقال البزار :

« لا نعلمه مرفوعاً إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (٢ / ٩٤) ، وفيه جهالة وضعف تقدم بيانه في غير ما حديث .

(*) طُبع الكتاب في حياة الشيخ - رحمه الله - بعنوان : « جلباب المرأة المسلمة . . . » ، ثم طبع الرد المشار إليه في كتاب خاص بعد وفاته بعنوان : « الردُّ المفحم على من خالف العلماء وتشدد . . . » . (الناشر) .

٥٩٤٦ - (ما اخْتَلَفَتْ أُمَّةٌ بعدَ نَبِيِّهَا إلا ظَهَرَ أهلُ باطِلِهَا على أَهلِ حَقِّهَا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٩٠ / ٢ / ٧٩١٢) من طريق إسحاق بن الضيف : نا منصور بن أبي زائدة : نا أبو بكر بن عياش عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« تفرد به منصور بن أبي زائدة » .

قلت : كذا وقع في « الأصل : « ابن أبي زائدة » ! والصواب : « ابن أبي نويرة » ؛ كما في « مجمع البحرين » (١ / ١٤ / ١) ، و« تهذيب الكمال » (٢ / ٤٣٧) وغيره من كتب الرجال . وقد أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٧٩) من روايته عن أبي بكر بن عياش ، وكذا ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٧٢) وقال :

« مستقيم الحديث » .

وهل هو منصور بن يعقوب بن أبي نويرة الذي ترجمه ابن عدي (٦ / ٢٣٨٨) بروايته عن شريك وأسامة بن زيد بن أسلم وساق له حديثين ، وقال :

« وله غير ما ذكرت ، ويقع في حديثه أشياء غير محفوظة » .

ورواهما عنه إبراهيم بن بشير الكسائي .

ولخص كلامَ ابن عدي الذهبيُّ في « المغني » ؛ فقال فيه :

« منكر الحديث » . والله أعلم .

فإن النفس تميل إلى أنه ثقة ؛ كما قال ابن حبان ؛ لرواية جمع عنه ؛ فإن الحديثين اللذين ذكرهما له - إن كان هو ابن أبي نويرة - أحدهما معروف من رواية غيره ، وهو :

« ما أسكر كثيره ؛ فقليله حرام » .

وهو مخرج في « غاية المرام » (٥٨) و« الإرواء » .

والآخر : غير محفوظ حقاً ؛ ولكن ذلك مما لا يسقط حديثه ؛ لأنه خطأ منه ، ومن ذا الذي لا يخطئ ؟!

وعلة الحديث : موسى بن عبيدة ؛ فإنه ضعيف ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٥٧) .

وإسحاق بن الضيف ؛ صدوق يخطئ .

٥٩٤٧ - (ما أَصَابَ المؤمِنَ مما يَكْرَهُ ؛ فهوَ مُصِيبةٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٤٠ / ٧٨٢٤) من طريق عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال :

انقطع قبال رسول الله ﷺ فاسترجع ، فقالوا : أمصيبة يا رسول الله ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف علي بن يزيد - وهو الألهاني - ، وعبيد الله ابن زحر ؛ بل قال فيه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٦٢) :

« منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات . . . » .

وله طريق أخرى لا يتقوى بها ؛ لشدة وهائها ، يرويها **أبو نعيم النخعي** : ثنا **العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي أمامة قال :**

خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فانقطع شسع النبي ﷺ ، **فقال :**

« إنا لله وإنا إليه راجعون » . **فقال له رجل : هذا الشسع ! فقال رسول الله ﷺ :**

« **إنها مصيبة** » .

أخرجه الطبراني أيضاً (٧٦٠٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ العلاء بن كثير ؛ **قال ابن حجر في « التقريب »** :

« متروك ، رماه ابن حبان بالوضع » . وبه أعله الهيثمي (٢ / ٣٣١) .

وأبو نعيم النخعي : **هو عبد الرحمن بن هانئ ، سبط إبراهيم النخعي ؛ قال الحافظ :**

« صدوق له أغلاط . أفرط ابن معين فكذبه . وقال البخاري : **هو في الأصل صدوق** » .

٥٩٤٨ - (ما رَفَعَ قومٌ أَكُفَّهُم إلى الله تعالى يَسألونَهُ شيئاً إلا كانَ حَقَّاً على اللهِ أَنْ يضَعَ في أيديهمُ الذي سَأَلُوا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣١٢ / ٦١٤٢) : **حدثنا يعقوب بن مجاهد البصري** : ثنا المنذر بن الوليد الجارودي : **ثنا أبي : ثنا شداد أبو طلحة الراسبي عن الجريري** عن أبي عثمان عن سلمان **رضي الله عنه مرفوعاً .**

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال (الصحيح) ؛ كما قال في « المجمع » (١٠ / ١٦٩) ، ولم يستثن كما هي عادته في شيوخ الطبراني ، وهم دون طبقة شيوخ أصحاب (الصحيح) ؛ كما هو معلوم عند العارفين بهذا العلم .

ويعقوب بن مجاهد هذا ؛ لم أجد له ترجمة فيما وقفت عليه من المصادر ، وهو من غير المشهورين من شيوخ الطبراني ؛ فإنه لم يرو عنه في « المعجم الأوسط » إلا ستة أحاديث (٩٦٣٨ ـ ٩٦٤٣) ، فيمكن أن تكون علة هذا الحديث منه ، ويمكن أن تكون ممن فوقه ، والاحتمال يدور بين اثنين :

أحدهما : شداد أبو طلحة ـ وهو ابن سعيد البصري ـ ؛ فإنه مع كونه من رجال مسلم قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

والآخر : الجُريري ـ واسمه سعيد بن إياس ، وهو من رجال الشيخين ـ ؛ قال الحافظ :

« ثقة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين » .

قلت : فلعله حدَّث به في اختلاطه فخالف في لفظ الحديث ؛ فقد رواه ثلاثة من الثقات عن أبي عثمان بلفظ :

« إن ربكم حيي كريم ، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً » .

حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٣٧) .

٥٩٤٩ ـ (ما طُلِبَ الدَّوَاءُ بشَيءٍ أفضَلَ مِنْ شَرْبَةِ عَسَلٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٣٢ / ١) من طريق إبراهيم ابن حكيم : ثنا سعيد بن سلام : ثنا عمر بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سعيد بن سلام ـ وهو العطار ـ ؛ قال أحمد :

« كذاب » . وقال البخاري :

« يُذْكَر بوضع الحديث » . وروى ابن عدي (٣ / ١٢٣٩) عن محمد بن عبد الله ابن نمير أنه قال فيه :

« كذاب ، كذاب » .

وشيخه عمر بن محمد ؛ قريب منه ، وهو عمر بن صهبان بن محمد ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وكذا قال أبو حاتم ، وقال هو والدارقطني :

« متروك الحديث » .

والراوي عنه إبراهيم بن حكيم : هو إبراهيم بن فهد بن حكيم ؛ قال ابن عدي (١ / ٢٦٨) :

« سائر أحاديثه مناكير ، وهو مظلم الأمر ، كان ابن صاعد إذا حدثنا عنه ينسبه إلى جده ؛ لضعفه » . وقال البردعي ؛ كما في « اللسان » :

« ما رأيت أكذب منه » !

٥٩٥٠ - (مَا مِن امْرِىءٍ يُحْيِي أَرضاً ، فَيَشْرَبُ منه كَبِدٌ حَرّى ، أو يُصيبُ منه عافية ؛ إلا كتبَ اللهُ له بهِ أجراً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٣٩٧ / ٩٤٩) من طريق **موسى بن يعقوب** : حدثتني **عمتي قريبة بنت عبد الله** : أن أباها قالت له أم سلمة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة قريبة بنت عبد الله ؛ كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في « الميزان » .

« تفرد عنها ابن أخيها موسى بن يعقوب » .

وموسى هذا : هو الزَّمْعي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ١٥٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه موسى بن يعقوب الزمعي ؛ وثقه ابن معين وابن حبان ، وضعفه ابن المديني ، وتفرد عن قريبة : شيخته » .

قلت : كذا وقع فيه معزواً لـ « أوسط الطبراني » فقط ! وقد أورده في « مجمع البحرين » (١ / ٩٦ / ٢) من طريق شيخ الطبراني عمرو بن أبي الطاهر بن السرح بسند « الكبير » نفسه عن موسى بن يعقوب به ، وقال :

« تفرد به موسى » .

وقد ساق الطبراني لشيخه هذا في « الأوسط » (١ / ٣٠٣ / ١ - ٢) أحاديث أربعة (٥٠٣٥ - ٥٠٣٨) ليس منها هذا الحديث ؛ لكن الورقة التي تلي المشار إليها من « الأوسط » غير موجودة في نسختي المصورة ، فالظاهر أن الحديث فيها ، ثم رأيت الهيثمي عزا حديثاً آخر عن هذا الشيخ ، ولم أره في المصورة أيضاً ، وسيأتي برقم (٥٩٨٥) .

٥٩٥١ - (ما مِن امْرَأَةٍ تَخْرجُ في شُهْرَةٍ من الطِّيبِ ، فَينظرُ الرجالُ إليها ؛ إلا لَمْ تَزلْ في سخطِ اللهِ حتى تَرجعَ إلى بَيْتِهَا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ٣٨ / ٧١) من طريق موسى بن عبيدة عن أيوب بن خالد عن ميمونة بنت سعد عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف موسى بن عبيدة ، وأيوب بن خالد - وهو المدني - ؛ فيه لين ؛ كما في « التقريب » .

٥٩٥٣ - (فُضِّلْتُ على الأنبيَاءِ بِخَمْسٍ . . . ونصرت بالرعب شهراً أمامي وشهراً خلفي . . .) .

منكر بذكر (الشهرين) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ١٨٣ / ٦٦٧٤) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يزيد بن خصيفة : أنه أخبره عن السائب بن يزيد به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن أبي فروة هذا ؛ متروك ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٥٩) ، وسكت عنه الحافظ في « الفتح » (٦ / ١٢٨) فما

أحسن ! كما سكت عن حديث آخر ، فقال :

« ووقع في الطبراني من حديث أبي أمامة : شهراً أو شهرين » !

قلت : وهذا إنما هو من حديث ابن عباس : عند الطبراني .

ثم هو منكر أيضاً ؛ فإنه في « المعجم الكبير » (١١ / ٦١ / ١١٠٤٧) من طريق عبد الله بن حماد بن نمير : ثنا حصين بن نمير : ثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي . . . » الحديث ، وفيه :

« ونُصِرْتُ بالرعب ، حتى إن العدو ليخافني من مسيرة شهر أو شهرين . . . » .

وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن حماد هذا ؛ لم أعرفه .

وابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن ؛ وهو سيئ الحفظ . والظاهر أن قوله : « شهراً أو شهرين » ؛ هو من سوء حفظه .

وإن مما يؤكد ذلك : أن الإمام أحمد أخرجه (١ / ٣٠١) من طريق أخرى عن ابن عباس بلفظ : « شهر » . ولم يشك . وقال الهيثمي (٨ / ٢٥٨) :

« ورجال أحمد رجال (الصحيح) ؛ غير يزيد بن أبي زياد ، وهو حسن الحديث » .

وكذلك أخرجه الطبراني (١١٠٨٥) من طريق أخرى ، وإن كان إسناده واهياً .

ومثل ما تقدم في النكارة : حديث يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن

عمر بن الخطاب عن خازم بن خزيمة البصري عن مجاهد عن أبي هريرة به مثل حديث الترجمة .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢٦ ـ ٢٧) ، والعسكري في « تصحيفات المحدثين » (٢ / ٥٤٧ ـ ٥٤٨) ؛ ذكراه في ترجمة خازم هذا . وقال العسكري :

« قليل الحديث » . وقال العقيلي :

« يخالف في حديثه » . وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٢٣٢) ، وقال :

« روى عنه البخاريون ، ربما أخطأ » .

ولم يُسَمِّ أحداً روى عنه ، وكذا البخاري وابن أبي حاتم ، لم يذكرا راوياً عنه مطلقاً ، فسيتفاد من هذه الرواية أنه روى عنه يحيى بن عبد الله العمري . وهو مدني ثقة .

وتابعه عند العقيلي : عبدُ الجبار بنُ عمر الأيلي . وهو ضعيف . وليس بخارياً كما هو ظاهر من نسبته . ولم يذكر في « الميزان » غيره راوياً عنه ، فهو العلة ـ : أعني خازماً ـ ؛ فإن الحديث متواتر عن أبي هريرة :

رواه مسلم (٢ / ٦٤) وحده من خمسة طرق عنه بلفظ : « . . . شهر . . . » .

ثم هو متواتر كذلك عن جمع آخر من الصحابة ؛ منهم جابر : عند الشيخين ، وأبو ذر وابن عمر : عند أحمد . وأحاديثهم مخرجة في « الإرواء » (١ / ٣١٥ ـ ٣١٧) .

وفي الباب عن جمع آخر ، فانظر - إن شئت - « مجمع الزوائد » (٨ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٢٦٩) .

واعلم أن الدافع على تخريج هذه الزيادة المنكرة - بل الباطلة - : « . . . أمامي ، وشهراً خلفي » : أن الحديث معروف الصحة غاية بدونها ، ولكني لما رأيت بعضهم أوهم صحتها كتبتُ هذا التحقيق :

أولهم : الحافظ ابن حجر ؛ بسكوته عليها كما تقدم .

ثانيهم : المعلق على « تصحيفات المحدثين » ؛ فإنه لما خرج حديث الترجمة المنكر ؛ ذكر أن أصله في « الصحيح » : في البخاري عن جابر ، وعن أبي هريرة ، قال : « وفيه : ونصرت بالرعب . . . » ! فأوهم أنه في « الصحيح » بالزيادة المنكرة التي أشار إليها بالنقط « . . . » ؛ لأن هذا هو الذي يتبادر لكل قارئ لا يعرف التفصيل المتقدم !

وثالثهم : صاحبنا السلفي ؛ فإنه نقل في تخريج حديث ابن أبي ليلى المتقدم وفيه : « . . . مسيرة شهر أو شهرين . . . » تخريج الحافظ الهيثمي الذي فيه ميله إلى تحسين حديث يزيد بن أبي زياد ، وليس فيه زيادة : « أو شهرين » ؛ كما تقدم بيانه ، فكان من الواجب أن يبين ذلك ؛ حتى لا يُدْخِلَ في الحديث الصحيح ما ليس منه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومن ذاك القبيل : تعقيب أخينا الفاضل حمدي السلفي عقب نقله إعلال الهيثمي للحديث بابن أبي فروة بقوله :

« قلت : وله شواهد » !

وإن مما يؤكد نكارة حديث الترجمة ـ بل بطلانه ـ : أنه في رواية للبيهقي وغيره من حديث أبي أمامة المشار إليه آنفاً بلفظ :

« . . . مسيرة شهر يسير بين يدي » .

وإسناده صحيح . وهو مخرج في « الإرواء « (١ / ٣١٦) .

٥٩٥٤ ـ (مَنْ حَكَمَ بينَ اثنينِ تحاكَمَا إليه وارتْضيَا بهِ ، فَلَمْ يَقُلْ بينهما بالحقِّ ؛ فعَلَيْهِ لَعنةُ اللهِ) .

منكر . أخرجه العسكري في « التصحيفات » (٢ / ٦٧٣) عن يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جراد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ؛ آفته يعلى هذا ؛ قال العسكري :

« تكلموا فيه » .

قلت : اتهمه ابن حبان ؛ فقال (٣ / ١٤١) :

« يروي عن عبد الله بن جراد ، فلما كبر ؛ اجتمع عليه من لا دين له ، فدفعوا إليه شبيهاً بمئتي حديث عن عبد الله بن جراد وأعطوه إياها ، فجعل يحدث بها وهو لا يدري » . وقال ابن عدي (٧ / ٢٧٤٢) :

« روى عن عمه عبد الله بن جراد أحاديث كثيرة مناكير ، وهو وعمه غير معروفين » .

٥٩٥٥ ـ (كانَ موسى عليه السلام يَدْعُو ويؤمِّن هارونُ عليه السلام ، وما أُعْطِيَهُما غيري وغيرهما) .

ضعيف . أخرجه العسكري في « التصحيفات » (١ / ٥٧١) من طريق زَربي أبي يحيى قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زربي هذا ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« واهٍ » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

٥٩٥٦ ـ (مَنْ صلَّى في مَسْجِدِ قُبَاء يومَ الاثنينِ والخَميسِ ؛ انقلَبَ بأَجْرِ عُمرةٍ) .

موضوع بذكر (اليومين) . أخرجه العسكري في « التصحيفات » (٢ / ٧٢٣) من طريق الواقدي عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن غنمة الجهني عن ظهير بن رافع قال : حدثني حارثة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الواقدي ؛ فإنه كذاب ، وروايته لهذا الحديث بزيادة اليومين يؤكد كذبه ؛ فإن الحديث صحيح دونها ، من حديث أسيد بن ظهير ـ وحَسَّنه الترمذي ـ ، وسهل بن حنيف ـ وصححه الحاكم والذهبي ـ ، وابن عمر ـ وصححه ابن حبان (١٠١٨) ـ ، وهي مخرجة في « الترغيب » (٢ / ١٣٨ ـ ١٣٩) .

وله عن ابن عمر طريق أخرى ضعيفة : عند العقيلي (١ / ٩٨) ، ضعفه من أجلها الدكتور القلعجي في (فهرس الأحاديث الضعيفة) الذي وضعه في آخر « ضعفاء العقيلي » (٤ / ٥٥٧) ، وهو حاطب ليل في هذا العلم !! فكم من حديث صحيح أورده في هذا الفهرس ، وعلى العكس فكم من حديث ضعيف أورده في (فهرس الأحاديث الصحيحة) مما لا يقول به عالم !! والله المستعان .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن سعد عن ظهير بن رافع . وغالب الظن أن فيه الواقدي أيضاً ، ولم أره في فهرس « طبقات ابن سعد » المطبوع منه ، ولا في القسم الذي طبع أخيراً كتتمة لبعض المفقود منه ، وليس فيه من الحديث المسند إلا النزر القليل جداً ، حتى لقد أُلقي في النفس : لعله مختصر من الأصل ، فليحقق .

٥٩٥٧ ـ (إذا تُوُفِّيَت المرأةُ ، فأرادُوا أن يغسلُوها ؛ فَلْيَبْدَأُوا ببَطْنِهَا ، فَلْيُمْسَحَ بطنُها مَسحاً رَقيقاً إن لَمْ تكُنْ حُبْلى ، فإنْ كانتْ حُبلى ؛ فلا تحركنَّها ، فإنْ أردتِ غسْلَها فابدئي بسفلَتِها ، فأَلْقِي على عَوْرتها ثوباً ستيراً ، ثم خُذِي كُرْسُفاً فاغسِلِيهَا ، فأَحْسِنِي غسلَها ، ثم أَدْخِلي يدكِ منْ تحتِ الثوبِ ، فامْسَحِيها بكُرسف ثلاثَ مرات ، فأَحْسني مَسْحَها قبلَ أنْ توضئيها ، ثم وضّئيها بماءٍ فيه سدرٌ ، ولْتُفْرِغِ الماءَ امرأةٌ وهي قائمةٌ لا تلي شيئاً غيره حتى تنقي بالسّدْرِ وأنت تغسلينَ ، ولْيَلِ غسلَها أَوْلى النسَاء بها ، وإلا ؛ فامرأةٌ وَرِعةٌ ، فإنْ كانتْ صغيرةً أو ضعيفةً ؛ فلْتَلِها امرأةٌ وَرِعَةٌ مسلمةٌ ، فإذا فرغَتْ من غسلِ سِفلتِهَا غسلاً نقياً بماءٍ وسدرٍ ؛ فلْتوضِّئْها وضُوءَ الصلاة ؛ فهذا بيانُ وضُوئها ، ثم اغسِليها بعدَ ذلكَ ثلاثَ مراتٍ

بماءٍ وسِدْرٍ ، فابدَئي برَأْسِهَا قبلَ كلِّ شيءٍ فأنقي غَسْلَه من السِّدْرِ بالماءِ ، ولا تُسَرِّحِي رأسَهَا بمشط ، فإنْ حدَثَ بها حدَثٌ بعد الغَسْلاتِ الثلاثِ ؛ فاجْعليها خمساً ، فإنْ حدَثَ في الخامسة ؛ فاجْعَليها سبعاً ، وكل ذلك فليكُن وتراً بماءٍ وسدرٍ ، فإن كان في الخامسة أو الثالثة ؛ فاجْعَلي فيه شيئاً منْ كافُور وشيئاً من سدْرٍ ، ثم اجْعَلي ذلك في جَرٍّ جديدٍ ، ثم أَقْعِدِيها فَأَفْرِغِي عليها وابدَئي برَأْسِهَا حتى تبلُغِي رِجْلَيْهَا ، فإذا فرغْتِ منها ؛ فأَلْقِي عليها ثوباً نظيفاً ، ثم أَدْخِلي يدَكِ من وراءِ الثوبِ فانزعِيهِ عنها ، ثم احشِي سِفلَتَهَا كُرْسفاً واحشِي كُرسُفَهَا من طِيبِها ، ثم خُذِي سبيةً طويلةً مغسولةً فارْبِطِيها على عَجُزِها كما تُربطُ على النطاقِ ، ثم اعقُدِيها بينَ فَخْذَيْها وضُمِّي فَخذَيها ، ثم أَلْقِي طَرفَ السبيةِ عن عجزِها إلى قريبٍ مِنْ رُكْبَتَيْهَا ، فهذا شأنُ سفلَتِها ، ثم طَيِّبِيها وكَفِّنيها واطْوِي شعرَهَا ثلاثةَ أقرنٍ : قصةً وقرنين ، ولا تُشَبِّهيها بالرجال ، وليَكُنْ كَفَنُهَا في خَمْسَةِ أثوابٍ : أحدها الإزارُ تلفي به فَخْذَيْهَا ، ولا تَنْقُضِي من شَعْرِها شيئاً بنَوْرَةٍ ولا غيرها ، وما يسقُطُ من شَعْرِهَا ؛ فاغْسِلِيه ، ثم اغْرِزِيه في شَعْرِ رَأْسِها ، وطيبي شَعْرَ رَأْسِهَا ، فأَحْسِنِي تَطْيِيبَهُ ولا تَغْسليهَا بماءٍ مُسَخَّنٍ واخْمِرِيها وما تُكَفِّنيها به بسَبع نبذاتٍ إنْ شئْتِ ، واجْعَلي كلَّ شيءٍ منها وتراً ، وإن بدا لك أن تخمديهَا في نَعْشِهَا فاجْعَليه وتراً . هذا شأنُ كَفَنِها ورأسِهَا ، وإنْ كانتْ محدُورةً أو مَخْصُوفةً أو أشباه ذلك ؛ فخُذِي خِرقةً واحدةً واغْمِسيهَا في الماءِ واجْعَلِي تَتَبَّعِي كلَّ شيءٍ منها ، ولا تُحَرِّكِيهَا ؛ فإنِّي أَخشى أَنْ يتَنَفَّس منها شَيءٌ لا يُستَطاعُ رَدُّهُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ١٢٤) من طريق جنيد

ابن أبي وهرة ، وليث ؛ كلاهما عن عبد الملك بن أبي بشير عن حفصة بنت سيرين عن أم سليم أم أنس قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من الطريقين ؛ ففي الأولى جنيد ـ وهو ابن العلاء ـ ؛ مختلف فيه ؛ فقال البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٣٦) في ترجمته :

« قال أبو أسامة : كان صاحبي أوثق مني » . وقال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٥٢٨) عن أبيه :

« صالح الحديث » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ١٥٠) . ثم أورده في « الضعفاء » (١ / ٢١١) ، وقال :

« كان يدلس عن محمد بن أبي قيس المصلوب ، ويروي ما سمع منه عن شيوخه ، فاستحق مجانبة حديثه على الأحوال كلها ؛ لأن ابن أبي القيس كان يضع الحديث » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« له حديث في غسل الميت طويل منكر » .

قلت : يعني : هذا . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« قال الأزدي : لين الحديث » .

قلت : وفي الطريق الأخرى ليث ـ وهو ابن أبي سُليم الحمصي ـ ؛ وهو ضعيف مختلط ، ولا أستبعد أن يكون جنيد بن العلاء تلقاه عنه ثم دَلَّسَهُ ، فيرجع الحديث إلى طريق واحدة .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٣ / ٢٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » بإسنادين ، في أحدهما ليث بن أبي سليم ؛ وهو مدلس ، ولكنه ثقة ، وفي الآخر جنيد ؛ وقد وثق ، وفيه بعض كلام » .

وأقول : لا أعلم أحداً رمى ليثاً بالتدليس ، وإنما بالاختلاط . وكذلك لا أعلم مَن أطلق فيه التوثيق . فراجع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في « التهذيب » .

٥٩٥٨ - (أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا ؟! أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ ؟!) .

منكر . أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي في « الكبرى » (٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ - المصورة) وأحمد وغيرهم ؛ كأبي يعلى في « مسنده » (٦٩٢٢) ، ومن طريقه ابن حبان (١٩٦٨) ومن طريقِ غيره أيضاً (١٤٥٧) ، والطبراني في « الكبير » (٢٣ / ٣٠٢ / ٦٧٨ و ٤٠٠ / ٩٥٦) ، وابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٧٥ - ١٧٦) كلهم من طريق نبهان عن أم سلمة قالت :

كنت : أنا وميمونة عند النبي ﷺ ، فجاء ابن أم مكتوم يستأذن - وذلك بعد أن ضُرِبَ الحجاب - فقال :

« قوما » . فقلنا : إنه مكفوف لا يبصرنا . فقال : . . . فذكره . وقال النسائي :

« ما نعلم أحداً روى عن نبهان غير الزهري » . وأقره المزي في « التهذيب » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة نبهان هذا ، كما كنت بينته في « الإرواء » (١٧٦٩ ، ١٨٠٦) بزيادة في تخريج الحديث في الموضع الثاني ، وإنما أعدت تخريجه هنا لأمرين .

الأول : أن بعض ذوي الأهواء والمتشددين في موضوع وجه المرأة وكفيها ، القائلين بأن ذلك منها عورة احتجوا بهذا الحديث ؛ مغترين بتصحيح من صححه ؛ كالترمذي وغيره من المتقدمين ، وكالحافظ العسقلاني من المتأخرين ! فأقول :

كانت حُجَّتي - ولا تزال - في تضعيف هذا الحديث جهالةَ نبهان هذا ؛ كما صرح بها ابن حزم ، وأقره الذهبي في « الضعفاء » .

ثم رأيت فائدة هامة في كتاب « شرح منتهى الإرادات » للشيخ منصور بن يونس البهوتي ، فأحببت أن أسجلها هنا ؛ لعزتها : قال رحمه الله تعالى (٣ / ٦) بعد أن ذكر الحديث برواية أبي داود :

« وقال أحمد : نبهان روى حديثين عجيبين : هذا الحديث . والآخر :

« إذا كان لإحداكن مكاتَب ؛ فلتحتجب منه » . كأنه أشار إلى ضعف حديثه ؛ إذ لم يرو إلا هذين الحديثين المخالفين للأصول . وقال ابن عبد البر : نبهان مجهول ، لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث[1] ، وحديث فاطمة صحيح ؛ فالحجة به لازمة . . . » .

قلت : وهذه الفائدة قد ذكرها الشيخ البهوتي في كتابه الآخر : « منار السبيل » (٢ / ١٤٠) الذي خرجت أحاديثه في كتابي « إرواء الغليل » ، وقد فاتني ذكرها في التخريج ؛ لأن الذي نسخ الأحاديث منه لم يذكرها مع الحديث . ولكل أجل كتاب .

فإن قيل : كيف قال ابن عبد البر : « لا يعرف إلا برواية الزهري عنه » ؛ وقد ذكر الحافظ له راوياً آخر عنه ، وهو محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة ؟

---

(١) قلت : قد أشار ابن عبد البر إلى هذا الحديث في كتابه العظيم « التمهيد » وقال (١٦ / ٢٣٦) : « لم يروه إلا نبهان مولى أم سلمة ، وليس بمعروف بحمل العلم ، ولا يعرف إلا بهذا الحديث وحديث آخر» .

قلت : نعم ؛ هو تابع في ذلك لابن أبي حاتم ؛ خلافاً للبخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١٣٥) ؛ فإنه لم يذكر غير الزهري ، وتبعه ابن حبان في « ثقاته » (٥ / ٥٨٦) ، وهذا هو الصواب . وذلك ؛ لأن حديث المكاتب الذي أشار أحمد إلى إنكاره بتعجبه منه ومن حديث الترجمة على نبهان مولى أم سلمة مدار طريقه على الزهري عنه .

ومنها : طريق سفيان الثوري عند أبي داود والبيهقي وغيرهما .

لكن خالف قبيصة بن عقبة فقال : عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن مكاتب مولى أم سلمة يقال له : نبهان . . . فذكر الحديث .

أخرجه الطبراني (٢٣ / ٣٠٢ / ٦٧٧) . فأسقط الزهري وجعل محله محمداً هذا . قال البيهقي (١٠ / ٣٢٧) :

« وذكر محمد بن يحيى الذهلي أن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة روى عن الزهري قال : كان لأم سلمة مكاتب يقال له : نبهان . ورواه محمد بن يوسف عن سفيان عنه . فعاد الحديث إلى رواية الزهري » .

قلت : ومما لا شك فيه أن ما رواه الجماعة مع محمد بن يوسف هذا - وهو الفريابي - أولى بالقبول من رواية قبيصة ، وبخاصة أنه قد تكلم في روايته عن سفيان ؛ فقال ابن معين :

« قبيصة ؛ ثقة في كل شيء إلا في سفيان ؛ فإنه سمع منه وهو صغير » .

وقال أحمد نحوه . انظر « التهذيب » . ولذلك ؛ قال البيهقي :

« وحديث نبهان قد ذكر فيه معمر سماع الزهري من نبهان ؛ إلا أن الشيخين

لم يخرجا حديثه في « الصحيح » ، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما ؛ إذ لم يخرج من حد الجهالة برواية عدل عنه ، وقد روى غير الزهري عنه إن كان محفوظاً . . . » .

ثم ذكر رواية قبيصة ، وقد عرفناك شذوذها . وذكر عن الشافعي أنه قال :

« لم أر مَنْ رَضِيتُ مِنْ أهل العلم يثبت هذا الحديث » .

إذا عرفت ما تقدم يتبين لك خطأ قول الذهبي في ترجمة نبهان هذا من « الكاشف » : « ثقة » ! ولعل الأصل : « وُثِّق » ؛ كما هي عادته فيمن تفرد بتوثيقه ابن حبان ، ولم يكن روى عنه جمع من « الثقات » ، ثم انحرف ذلك على الناسخ أو الطابع إلى : « ثقة » ؛ لأنه مخالف لإيراده إياه في « الضعفاء » وإقراره لتجهيل ابن حزم إياه . وقد وافقه على ذلك ابن عبد البر ، وسبقهما البيهقي كما تقدم ، وتبعهم الحافظ في « التقريب » ؛ فقال فيه :

« مقبول » ؛ أي : إذا توبع ، وإلا ؛ فهو ليِّن الحديث ؛ كما نص عليه في مقدمة « التقريب » . وقال في « التلخيص » (٣ / ١٤٨) :

« وثِّق » ؛ أي : لا يوثق به .

إذا تبين لك ما ذكرنا من التحقيق ؛ فلا يهمنك تصحيح من صحح الحديث ؛ فإنه إما لتساهل عرف به كالترمذي وابن حبان ، وإما لشبهة تعلق بها ؛ كقول الحافظ في « الفتح » (٩ / ٣٣٧) :

« وإسناده قوي ، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان ، وليست بعلة قادحة ؛ فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ، ولم يجرحه أحد ؛ لا ترد روايته » !

كذا قال ! وليس يخفى على البصير أن وصف الزهري لنبهان بما ذكر ليس له علاقة بالتوثيق بوجه من الوجوه مطلقاً ، وهل هو إلا كما لو قال : « عبد فلان » أو « أخو فلان » ؛ بل و« ابن فلان » ونحو ذلك من الأوصاف التي لا تسمن ولا تغني من جوع في التعديل والتوثيق ! وكل من له معرفة بهذا العلم وتتبع لتراجم الرواة يجد أمثلة كثيرة من هذا النوع ؛ مثل أبي الأحوص مولى بني كعب ، وأبي عثمان ابن سنة الخزاعي الكعبي ؛ فقد روى عنهما الزهري ، ومع ذلك لم يوثقهما الحافظ ؛ بل قال فيهما كما قال في نبهان :

« مقبول » ؛ أي : غير مقبول إلا إذا توبع ! هذا هو مراده كما تقدم .

وما أحسن ما قال ابن القطان في أبي الأحوص هذا في « الوهم والإيهام » (٢ / ١٨٣ / ٢) :

« لا يعرف له حال ، ولا قضى له بالثقة قول الزهري : سمعت أبا الأحوص يحدث في مجلس سعيد بن المسيب » . وأقره الذهبي في « الميزان » .

قلت : وفي قول ابن القطان رد مباشر على تقوية الحافظ لحديث نبهان بكلامه السابق ، وإن كان ابن القطان متقدماً عليه في الزمن ، ولكنه حافظ ماهر نقاد ، فإذا كان الزهري إذا حدَّث عن أبي الأحوص وقد سمعه يحدث في مجلس ابن المسيب ؛ لا يلزم منه أن أبا الأحوص ثقة ؛ فمن باب أولى أنه لا يلزم من وصف الزهري لنبهان بأنه مكاتب أم سلمة أنه ثقة ، كما هو ظاهر لا يخفى على أهل النهى .

ومما سبق ؛ تعلم خطأ تجويد إسناد الحديث من المعلق على « مسند أبي يعلى » ، ثم في تعليقه على « موارد الظمآن » (٦ / ٢٥٨ ـ ٢٦١) وكأنه كان متأثراً بتقوية

الحافظ لإسناده غير مفكر فيما تقتضيه الصناعة الحديثية ، وكذلك فعل جمهور ممن ذهب إلى القول بأن وجه المرأة عورة ؛ كالشيخ التويجري وغيره من المقلدين حديثاً وفقهاً ! ولعلهم ظنوا لما رأوا تصحيح من صححه ممن سبقت الإشارة إليه أنه لا خلاف في ذلك ، وذلك لضيق عطنهم ، وعدم درايتهم بأقوال المضعفين ، وعلى رأسهم الإمام أحمد ثم البيهقي وابن عبد البر ! ولعل بعضهم عرف ذلك ثم تجاهله لغاية في نفسه ، ومنهم - مع الأسف - الشيخ عبد القادر السندي في « رسالة الحجاب » (ص ٤٩ / الطبعة الخامسة) ؛ فقد صرح بأن إسناده صحيح ، ونقل كلام الحافظ في تقوية إسناده ، وكلامه في « تهذيب التهذيب » ، وكذا كلام المزي في « تهذيبه » ، وليس فيها أكثر مما سبق بيانه : أنه روى عن نبهان محمد بن عبد الرحمن أيضاً ، وأنه وثقه ابن حبان ، وعزا إلى المزي - بناء على ذكره هذا الحديث وحديث المكاتب في ترجمة نبهان وتصحيح الترمذي لهما - أنه ثقة يحتج بحديثه ! وفيه تحميل لصنيع المزي ما لا يريده ؛ فإن كتابه خاص بذكر ما قيل في المترجم من توثيق أو تجريح ، وليس أنه يذكر فيه ما يتبناه هو لنفسه ، ألا ترى أن الحافظ كما حكى توثيق ابن حبان في « التهذيب » لم يتبنه في « التقريب » فلم يوثقه فيه ؛ بل لينه كما تقدم بيانه ، والسبب هو ما ذكرته !

هذا ؛ وإنما نسبت المذكور إلى تجاهل علة الحديث لأمرين اثنين ذكرت آنفاً أحدهما . والآخر : أنه عزا الحديث للبيهقي بالجزء والصفحة (٧ / ٩١ - ٩٢) ، وهناك لا بد أنه رأى تعقب ابن التركماني للبيهقي بقوله :

« قلت : في سنده نبهان ، سكت عنه البيهقي هنا ، وقال في (أبواب المكاتب) : « صاحبا (الصحيح) لم يخرجا عنه ، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما . . . » إلى آخر كلامه المتقدم منا ، وإذ الأمر كذلك ؛ فلا بد أنه رجع إلى الأبواب المشار إليها ،

ووقف على من ينبهه إن كان غافلاً على كون نبهان لم يصح أنه روى عنه غير الزهري ، وأنه لذلك مجهول عند البيهقي ، فكان عليه أن يبينه ولا يكتمه ، وأن يجيب عنه إن كان لديه جواب !

وقد وقفت له على تدليس آخر أرجو أن لا يكون بقصد منه ، وهو أنه لما نقل عن المزي الحديثين اللذين أحدهما هذا والآخر حديث المكاتب ؛ قال ـ عن المزي طبعاً ـ :

« وأخرجه النسائي من وجوه أخرى . انتهى كلام الإمام المزي » .

وكل من قرأ هذا التخريج لا يفهم منه إلا أن له طرقاً أخرى عن غير نبهان يتقوى بها ! والواقع يشهد أنه ليس كذلك ، ولا هو قصد النسائي ولا المزي ؛ فإن تمام كلام النسائي عنده :

« وأخرجه النسائي من وجوه أُخر عن الزهري » .

فإذن ؛ هذه الوجوه مدارها على الزهري عن نبهان ، فلا تعطي للحديث قوة ؛ خلافاً لما رمى إليه بحذفه زيادة « عن الزهري » !

وكنت أود أن يكون حذفه إياها إنما وقع منه سهواً ، ولكنني رأيته قد أعادها مرة أخرى في الصفحة ذاتها ! والله المستعان .

ثم إنني لا أستبعد منه ـ وهذا بعض ما فعل ـ أو من غيره من المقلدين أن يكونوا قد وقفوا على قول الحافظ في مكان آخر من « الفتح » (١ / ٥٥٠) عقب الحديث :

« وهو حديث مختلف في صحته » .

فإن فيه تنبيهاً وحافزاً على معرفة أسباب الخلاف ، ثم اختيار ما هو أقرب إلى الصواب ، وهذا ما أنا في صدده بإعانة الله تعالى وتوفيقه .

هذا هو الأمر الأول .

والآخر : أن الحديث مع ضعف إسناده ؛ منكر في متنه ؛ لمخالفته حديث فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس رضي الله عنهما في قصة طلاقها من زوجها ، وفيه :

أن النبي ﷺ أمرها أن تنتقل إلى أم شريك ، ثم أرسل إليها : إن أم شريك يأتيها المهاجرون الأولون ، فانطلقي إلى ابن أم مكتوم الأعمى ؛ فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك ، فانطلقت إليه . . . الحديث .

رواه مسلم (٤ / ١٩٦) وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٨٠٤) .

فهو مخالف لحديث نبهان من وجهين :

الأول : إذنه ﷺ لفاطمة بأن تقضي عدتها عند ابن أم مكتوم . وفي حديث نبهان أنه قال لأم سلمة وميمونة حين دخل ابن أم مكتوم : « قوما » !

والآخر : أن إذنه ﷺ لها يستلزم جواز نظرها إلى ابن أم مكتوم ، وفي حديث نبهان : « ألستما تبصرانه ؟ ! » .

ولذلك ؛ قال في « شرح منتهى الإرادات » (٣ / ٦) :

« ويباح لامرأة نظر من رجل إلى غير عورة ؛ لقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس . . . (فذكر الحديث) . وقالت عائشة :

« كان رسول الله ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد » . متفق عليه .

ولأنهن لو منعن النظر ؛ لوجب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء ؛ لئلا ينظرن إليهم » .

ثم ذكر حديث نبهان وتضعيف أحمد وابن عبد البر إياه ـ كما تقدم ـ ونقله عنه ، ثم قال :

« وحديث فاطمة صحيح ، فالحجة به لازمة . ثم يحتمل أن حديث نبهان خاص بأزواج النبي ﷺ ، بذلك قال أحمد وأبو داود » .

قلت : وهذا الجمع إنما يصار إليه لو صح الحديث ، وإذ لا ؛ فلا .

(تنبيه) : لقد أورد الحديثَ مُخْتَصِرًا « تفسير ابن كثير » : الحلبيان ؛ زاعميْن أنه حديث صحيح ! وكم لهما من مثل هذا التصحيح الذي لا يشهد له علم الحديث ولا فقهه ، وإن كان لهما هنا عذر وإنما هو التقليد ، ومعلوم أنه لا يقلد إلا جاهل ! ولكن لا يسعه إلا ذلك !

ومثلهما ذاك الحائر المتفقه المسمى محمد أديب كلكل في كتابه : « فقه النظر في الإسلام » ! فقد زاد عليهما أنه قال عقب الحديث (ص ١٣٢) :

« وهذه القصة تؤيدها رواية أخرى في « الموطأ » للإمام مالك رضي الله عنه وهي :

أن رجلاً أعمى دخل على عائشة رضي الله عنها ، فاحتجبت منه . فقيل لها : لماذا تحتجبين منه وهو لا ينظر إليك ؟ قالت : لكني أنظر إليه » !

قلت : وهذا كذب على « موطأ الإمام مالك » رحمه الله ؛ فإنه ليس فيه يقيناً ؛ فقد قلبته ـ للتأكد ـ صفحة صفحة ، ودققت فيه حديثاً حديثاً وأثراً أثراً ، فلم أجد له أثراً ! بل ولا أظن أن له أصلاً في شيء من دواوين السنة التي تروي الأحاديث والآثار بالأسانيد ، ويمكن أن يكون المؤلف نقلها من بعض كتب المتأخرين التي تروي من الروايات ما لا سنام لها ولا خطام ! والله المستعان .

ثم رأيت هذا الأثر قد ذكره ابن القطان في « النظر في أحكام النظر » (ق ٦٣ / ٢) فقال :

« وروي عن مالك : واحتجبت عائشة رضي الله عنها من أعمى . . . » إلخ .

فهذا يعني أنه ليس في « الموطأ » كما هو ظاهره ، ونحوه قول الحافظ في « التلخيص » عقب ما نقلته عنه آنفاً من التوثيق :

« وعند مالك . . . » . ولعل قوله : « وعند » محرف من : « وعن » . والله أعلم .

٥٩٥٩ ـ (كُنتُ رِدْفَ رسولِ الله ﷺ وأعرابيٌّ معهُ ابنةٌ له حَسْنَاء ، فَجعلَ يعرِضُهَا لرسولِ الله ﷺ رجَاءَ أن يتزوَّجَهَا . قال (الفضلُ بن عباس) : فجعلتُ أَلْتَفِتُ إليها ، وجعلَ رسولُ الله ﷺ يأخذُ برأسي فَيَلْوِيه) .

منكر بزيادة (العرض) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٢ / ٩٧) : حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد (وهو ابن أبي شيبة) : حدثنا قبيصة بن عقبة عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ له عدة علل :

الأولى : اختلاط أبي إسحاق ـ وهو عمرو بن عبد الله السبيعي ـ ، وقد وصفه بذلك جمع من الحفاظ ؛ منهم ابن الصلاح وابن كثير والعسقلاني في « التقريب » وغيرهم .

الثانية : عنعنة أبي إسحاق ؛ فإنه مدلس ؛ ذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من رسالته في المدلسين ؛ أي : فيمن لا يحتج به إلا إذا صرح بالتحديث ، وهنا قد عنعن .

الثالثة : ضَعْفٌ في يونسَ بنِ أبي إسحاق ؛ فإنه وإن كان من رجال مسلم فقد اختلفوا كما ترى أقوالهم فيه في « التهذيب » و« الميزان » للذهبي ؛ بل وأورده في « الضعفاء » أيضاً ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم قليلاً » .

قلت : فهو وسط يحتج بحديثه إذا لم يخالف ، وقد خالف كما سأبينه . ومما قيل فيه :

قال الأثرم : سمعت أحمد يضعف حديث يونس عن أبيه ، وقال :

« حديث إسرائيل أحب إليَّ منه » . وقال أبو طالب عن أحمد :

« في حديثه زيادة على حديث الناس » .

قلت : يقولون : إنه سمع في الكتب ؛ فهي أتم[1] . قال :

---

(١) هذه الجملة غير مفهومة في « تهذيب الحافظ » ، فصححتها من « تاريخ الفسوي » (١٧٣/٢) .

« إسرائيل قد سمع وكتب ، فلم يكن فيه زيادة مثل يونس » . وقال فيه يحيى :

« كانت فيه غفلة شديدة » .

ووثقه آخرون ، والعدل ما تقدم عن الحافظ بالشرط الذي ذكرته ، وهو مفقود هنا كما يأتي .

الرابعة : المخالفة : فقد رواه ابنه إسرائيل عن أبي إسحاق به ؛ دون جملة العرض ، ولفظه :

« كنت رديف النبي ﷺ حين أفاض من المزدَلِفة ، وأعرابي يسايره ، وردفه ابنة له حسناء ، قال الفضل : فجعلت أنظر إليها ، فتناول رسول الله ﷺ بوجهي يصرفني عنها » .

أخرجه أحمد (١ / ٢١٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٨٨ / ٧٣٩) من طرق عن إسرائيل به .

قلت : وهذا أصح من رواية يونس بن أبي إسحاق ؛ لما علمت من ترجيح الإمام أحمد لرواية إسرائيل على رواية أبيه يونس ، وللغفلة الشديدة التي كانت في الأب ، وزيادته في حديثه على حديث الناس ، وهذا كله يجعل قوله في الحديث :

« فجعل يعرضها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها » ؛ زيادة شاذة إن لم نقل : منكرة ، ولعله لذلك لما ساق الطبراني حديث يونس هذا عقب حديث إسرائيل (رقم ٧٤٠) ساق الطرف الأول منه إلى قوله : « وأعرابي معه » فقط وقال : « فذكر

الحديث » . فأحال بتمامه على رواية إسرائيل التي قبله ، إما لأنها لم تقع في روايته هذه الزيادة ، فتكون رواية الأب على هذا مطابقة لرواية الابن ، أو أنه لم يسق الحديث بتمامه ؛ إشارة منه إلى شذوذ الزيادة . يحتمل هذا وهذا ، والله أعلم .

ومما يؤيد شذوذها أن هذه القصة جاءت في « الصحيحين » وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن ابن عباس به أتم منه دون الزيادة . وهي مخرجة في « جلباب المرأة المسلمة » (ص ٦١ ـ ٦٣) ، وهو حديث الخثعمية .

وتابعه الحكم بن عتيبة عن ابن عباس به نحوه دونها .

أخرجه أحمد (١ / ٢١١) بسند صحيح عنه ؛ فإن الحكم من المرتبة الثانية من المدلسين عند الحافظ .

وتابعه : عطاء بن أبي رباح عنه .

أخرجه أحمد أيضاً (١ / ٢١٣) . وإسناده جيد .

وتابعه : مجاهد عن ابن عباس .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٦٩ / ٦٧٧) بسند جيد .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات على عدم ذكر تلك الزيادة في هذه القصة ـ خلافاً ليونس بن أبي إسحاق ، مع ما فيه من الضعف الذي سبق بيانه ، ومخالفة ابنه إياه فيها ـ مما لا يدع أدنى شك في نكارتها وعدم ثبوتها .

ولذلك ؛ فقد وهم الحافظ في قوله في « الفتح » (٤ / ٦٨) :

« رواه أبو يعلى بإسناد قوي » !

وهذا منه غريب جداً ؛ فإنه إن كان جرى على ظاهر الإسناد وتساهل في عدم الاعتداد بما ذكره هو من اختلاط أبي إسحاق وتدليسه ، فكيف خفي عليه هذه المخالفة ، وهو الحافظ الذي لا يبارى ؟!

واعلم أن لفظة « قوي » في إسناد ما ، لا يعني بالضرورة أنه صحيح ؛ بل قد يعني هذا ، وقد يعني أنه حسن ، فهو يساوي قولهم : « يحتج به » ؛ الشامل للصحيح والحسن ، هذا الذي نفهمه من تصرفات العلماء في كتب التخريج ، وقد ذكر ذلك بعض المؤلفين في علم المصطلح .

وإذا عرفت هذا ؛ فقد زاد خطأً على الحافظ من صرح بصحة هذا الإسناد من المتأخرين ؛ مثل المعلق على « مسند أبي يعلى » ؛ فقال :

« إسناده صحيح » !

ومن الغريب أنه عقب عليه بقوله :

« وأخرجه أحمد (١ / ٢١٣) من طريق . . . إسرائيل . . . » ! غير متنبه لكون هذه الطريق من الموانع عن التصحيح المذكور كما سبق بيانه . وأقل ما في هذا التخريج أنه يوهم أن في رواية إسرائيل تلك الزيادة المنكرة !

وإن أعجب من هذا ما صنعه الشيخ عبد القادر السندي مؤلف « رسالة الحجاب » ؛ فقد عقد فيها فصلاً في حديث الخثعمية الذي رواه الشيخان كما سبقت الإشارة إليه ؛ ليثبت صحة هذه الزيادة في حديث الترجمة في بحث طويل من صفحة (٢٨ ـ ٤٣) ، وأكثره مما لا فائدة فيه ، مع استطرادات كثيرة فيها لكنة أعجمية ظاهرة ، لا يكاد القارئ يفهم مراده من عبارته أحياناً ، وفيه كثير من الأخطاء والمغالطات التي لا مجال هنا لبيانها ؛ لكن لا بد من التعرض لرد ما أخطأ

فيه مما له علاقة بهذا الحديث ، ويمكن حصر ذلك في أمور :

أولاً : أوهم أن لتلك الزيادة أسانيد (ص ٢٩) ! والواقع خلافه .

ثانياً : صرح (ص٤٢) بأن إسناده صحيح على شرط الشيخين ! وكان قبل ذلك قد ذكر (ص ٣٢) أن راويها يونس بن أبي إسحاق لم يرو له البخاري في « صحيحه » ، وهذا هو الصواب .

ثالثاً : قال في يونس هذا (ص ٣٢) :

« وقد قبل الناس انفراده قديماً وحديثاً . . . » ! فتجاهل بهذا تضعيفَ أحمد ويحيى إياه كما تقدم . أم أن هذين الإمامين ليسوا عنده من « الناس » ؟!

رابعاً : قال (ص ٣٣) بعد أن نقل عن الحافظ ابن حجر وصفه لأبي إسحاق السبيعي بالاختلاط :

« رواية يونس لم تكن في حالة الاختلاط » .

قلت : هذا النفي مما لم يسبق إليه ، ولا له دليل عليه ، فما كان كذلك ضرب به عرض الحائط ، فمن كان كذلك من الرواة فحكمه عند المحدثين حكم من عرف أنه روى بعد الاختلاط كما بينه ابن الصلاح في آخر مقدمته .

خامساً : وأما قوله في تأييد ما نفاه :

« وأكبر دليل على ذلك ما قاله الحافظ . . قال إسرائيل : « كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن » . قلت : هذا هو ابن يونس بن أبي إسحاق يحفظ حديث جده ، فكيف بأبيه ؟ » .

قلت : هذا هراء ما بعده هراء ! فإن كون الابن حافظاً لا يلزم منه أن يكون أبوه كذلك حافظاً ، وهذا أمر بدهي جداً ؛ وبخاصة عند من عنده معرفة بتراجم الرواة ، فهذا الإمام علي بن المديني مثلاً ، من كبار الحفاظ المشهورين ، وأما أبوه عبد الله ؛ فهو على النقيض من ذلك : ضعيف الحفظ مشهور بذلك . فلا أدري كيف يخفى مثل هذا على الشيخ السندي وهو المدرس في الجامعة الإسلامية ؟!

ثم نقول : هب أن الأب كان يحفظ حديث أبي إسحاق كالابن ، وأن الجد أبا إسحاق كان يحفظ أيضاً حديثه كما يحفظ السورة من القرآن . فما فائدة ذلك؟! وأين الدليل في كل ذلك أن الجد لم يكن قد اختلط ؟!

ويؤكد هذا قول الإمام أحمد في إسرائيل :

« فيه لين ، سمع من أبي إسحاق بأخرة » . ذكره الحافظ في « التهذيب » .

فثبت أنه لا تلازم بين حفظ الحفيد ونفي اختلاط الجد عند كل من يعقل !

سادساً : وأعجب من كل ما سبق : قوله عقب ما ذكرته آنفاً :

« ولم أقف على اختلاط أبي إسحاق السبيعي مع أنه ذكره ابن الكيال في كتابه « الكواكب النيرات » (ص ٣٤ ـ ٣٥٦) » .

قلت : وكذلك ذكره ابن الصلاح والحافظ كما تقدم ، وغيرهم كثير .

فكيف يصح هذا النفي مع العزو إلى « الكواكب » وهو فيمن اختلط ؟! فلعله أُتِيَ من العجمة .

سابعاً : سوّد صفحتين من رسالته في بيان خطأ الحافظ ابن حجر في إيراده لأبي إسحاق السبيعي في المرتبة الثالثة من المدلسين ـ كما تقدم ـ ! وشبهته في

ذلك : أن الحافظ يعقوب الفسوي قال بعد أن ذكره في جملة من المدلسين (٢ / ٦٣٣ ـ تاريخه) :

« والتدليس من قديم » . فقال السندي :

« ومن هذا نعرف أن تدليس أبي إسحاق لم يكن ضاراً » !

قلت : هذا فهمه الذي لا يغبط عليه ! ولو سلمنا له به فذلك مما لا يصحِّح قوله فيما بعد :

« وهو لم يكن بحال من الأحوال من الطبقة الثالثة ، وإنما في الأولى » .

قلت : وذلك ؛ لأن مثل هذه المخالفة من مثل هذا المتأخر زمناً وعلماً مما لا سبيل إليه إلا بالرجوع إلى أهل الاختصاص الحفاظ ؛ الذين بوسعهم الاطلاع على تدليسات الراوي ثم إيداعه في المنزلة التي يستحقها بالنظر إلى تدليسه قلة و كثرة ، لذلك ؛ أقول للشيخ السندي : (ليس هذا عشك فادرجي) .

نعم ؛ للمتمكن في هذا العلم أن يرجح قولاً على قول للمتقدمين ، وأما أن يعارضهم برأي من عنده وليس بالرجوع إلى قواعدهم ، فهذا مما لا يجوز أن يقع فيه طالب العلم كما صنع هذا السندي .

وإذا كانت الجرأة اللاأدبية حملته على تخطئة الحافظ ابن حجر بغير حجة ، فماذا يقول في الحافظ صلاح الدين العلائي الذي قال في كتابه القيم : « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » (ص ٣٠٠) وقد ذكر أبا إسحاق هذا :

« مكثر من التدليس » !

وقد ذكر هو والحافظ الفسوي من قبل بعض الروايات التي دلس فيها باعترافه !

ولذلك ؛ جرى الحفاظ أثناء تخريجهم للأحاديث على إعلال بعضها بتدليس أبي إسحاق واختلاطه ، فانظر على سبيل المثال إعلال الحافظ البوصيري لحديث ابن ماجه (رقم ١٢٣٥) .

ثامناً وأخيراً : إن مما يدل على أن هذا الرجل لا معرفة له بهذا العلم : تعليله لصحة إسناد هذا الحديث وأنه لا علة فيه ولا شذوذ - بزعمه ! - فقال (ص ٣٦) :

« قال . . الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٧٧) : رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح » !

قلت : لقد علم كل من له معرفة بهذا العلم الشريف أن مثل هذا القول لا ينفي أي علة في الإسناد كالانقطاع والتدليس ونحوهما ؛ فضلاً عن مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ؛ كما نبهت على ذلك مراراً !

ثم رأيت الحديث قد أورده الحافظ في « المطالب العالية » (٢ / ١٧) معزواً لأبي بكر بن أبي شيبة . يعني : في « مسنده » ، وسكت عنه ، ولم يقوه كما فعل في « الفتح » حين عزاه لأبي يعلى ، وهو إنما رواه من طريق ابن أبي شيبة كما عرفت ، وكأن الشيخ الأعظمي قلده في تعليقه على « المطالب » ؛ فقال :

« إسناده لا بأس به ، وسكت عليه البوصيري » .

وأقول : ليتك سكت مثله ! إذن ؛ لسترت هواك أو جهلك بهذا العلم الشريف ؛ فإنك لا تحسن إلا التقليد - الذي قد طبعت به - أو التخريج الذي يحسنه المبتدؤون بهذا العلم ؛ كما يدل على ذلك تعليقاتك الكثيرة على بعض كتب السنة ؛ كهذا الكتاب : « المطالب » ، ومثله : « كشف الأستار » و« مصنف عبد الرزاق » و« مسند الحميدي » .

وأغرب من كل ما تقدم : سكوت الحافظ ابن القطان عن هذا الحديث في كتابه « النظر » (ق ٥٦ / ١ ـ ٢) ؛ مع أنه معروف بدقة نظره ، وبعده عن الهوى والتقليد ! فسبحان من لا يسهو ولا ينسى .

٥٩٦٠ ـ (يا ابنَ أَخِي ! إنَّ هَذا يومٌ ؛ مَنْ مَلَكَ فِيهِ سَمْعَهُ وبَصَرَهُ ولسَانَهُ ؛ غُفِرَ لَه) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٤ / ٢٦١ / ٢٨٣٢ ـ ٢٨٣٤) ـ وتبرأ من عهدة راويه كما يأتي ـ ، وأحمد (١ / ٣٢٩ ، ٣٥٦) ، وأبو يعلى (٤ / ٣٣٠ / ٢٤٤١) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (٢٩٤ / ٦٦٤) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٨٨ / ٧٤١) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١ / ٦٩ / ١) (٣ / ٤٦١ ـ ٤٦٢) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (١ / ١٨٥ / ٣٧٦) من طريق سُكين بن عبد العزيز قال : حدثني أبي قال : سمعت ابن عباس قال :

كان فلان (وفي رواية : الفضل بن عباس) رديف رسول الله ﷺ يوم عرفة ، قال : فجعل الفتى يلاحظ النساء وينظر إليهن . قال : وجعل رسول الله ﷺ يصرف وجهه بيده من خلفه مراراً . قال : وجعل الفتى يلاحظ إليهن . قال : فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن خزيمة :

« سكين بن عبد العزيز البصري ؛ أنا بريء من عهدته وعهدة أبيه » .

قلت : وأما سكين ؛ فقد جاوز القنطرة بتوثيق من وثقه من الأئمة ؛ مثل وكيع وابن معين وابن نمير وغيرهم ، ولا يضره أنه لم يعرفه ابن خزيمة ، وتضعيف من ضعفه وهم قلة . ولذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، يروي عن ضعفاء » .

وأما أبوه عبد العزيز بن قيس العبدي ؛ فهو مختلف عن ابنه ؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي . وتساهلهما معروف . وقول المعلق على « مسند أبي يعلى » :

« روى عنه جماعة » ؛ كان يمكن أن يعطيه قوة لو كانوا من الثقات ، وليس فيهم منهم غير ابنه ، وآخران أحدهما مجهول ، والآخر لا يعرف ؛ كما بينته في « تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان » ، فالإسناد ضعيف .

وقد ترتب من وراء ذاك التساهل : أن صحح إسناد الحديث الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٢٩) ، وتبعه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » (٥ / ١٧) ، وقلدهما المعلق على « مسند أبي يعلى » !! والله المستعان ، وهو ولي التوفيق .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٥١) بعد ما عزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني :

« ورجال أحمد ثقات » .

فهو مع كونه لا يعني تصحيحه ، فإن تخصيصه رجال أحمد بالتوثيق تقصير ؛ فإن رجال أبي يعلى كذلك ، مع ملاحظة تساهل الهيثمي المعروف في اعتداده بتوثيق ابن حبان !

وللمنذري خطأ آخر غير تصريحه بصحة إسناده : ألا وهو عزوه إياه لابن خزيمة في « صحيحه » ؛ دون أن يبيِّن تبرأه من راويه ؛ كما تقدم مني نقله عنه ، فأوهم أن الحديث صحيح عند ابن خزيمة ! وليس كذلك ، وكثيراً ما يقع مثل هذا العزو المطلق

إلى « صحيح ابن خزيمة » ويكون هو قد تبرأ من عهدته ببيان علته كما فعل في هذا الحديث .

هذا ؛ وفي رواية لأحمد (١ / ٣٥٦) من الوجه المذكور عن ابن عباس بلفظ :

إن النبي ﷺ رأى الفضل بن عباس يلاحظ امرأة عشية عرفة ، فقال النبي ﷺ هكذا بيده على عين الغلام . قال : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

« إن هذا يوم ؛ مَنْ حفظ فيه بصره ولسانه ؛ غفر له » . ولفظ ابن أبي الدنيا :

« . . . من ملك سمعه إلا من حق ، وبصره إلا من حق ، ولسانه إلا من حق ؛ غفر له » . وهو رواية للبيهقي ، وعزاه إليه المنذري ، وتبعه السيوطي بلفظ :

« مَنْ حفظ لسانه وسمعه وبصره يوم عرفة ؛ غفر له من عرفة إلى عرفة » .

ولم أره عنده في الموضع الذي تقدمت الإشارة إليه ، فلعله عنده في موضع آخر من « شعب الإيمان » ، والله أعلم .

ثم رأيته فيه (٣ / ٣٥٨ / ٣٧٦٨) من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه عن رجل من عبد قيس عن الفضل بن عباس مرفوعاً .

٥٩٦١ - (إنَّ الملائكةَ لَتُصَافِحُ رُكَّابَ الحجَّاجِ ، وتَعْتَنِقُ المُشَاةَ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١ / ٧٤) من طريق أبي الحسن أحمد بن إسحاق السقطي (الأصل : الضبي) وأبي علي حامد بن محمد الرفاء قالا : ثنا محمد بن يونس : أنا موسى بن هارون بن أبي الجراح بن خالد بن عثمة : نا يحيى بن محمد المديني : نا صفوان بن سُليم عن عروة بن

الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« وهذا إسناد فيه ضعف » !

كذا قال ! وفيه تساهل ظاهر ، وكأنه كان لا يرى محمد بن يونس - وهو القرشي الكُديمي - أنه متهم بالوضع ؛ تبعاً لمن كان حسن الظن به ؛ فقد قال الدارقطني :

« كان يتهم بوضع الحديث ، ما أحسن القول فيه إلا من لم يخبر حاله » . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث ، لعله قد وضع على الثقات أكثر من ألف حديث » .

وشيخه موسى بن هارون بن أبي الجراح ؛ لم أعرفه .

ويحيى بن محمد المديني ؛ إن كان الشجري ؛ فضعيف ، وإن كان المحاربي ؛ فصدوق يخطئ كثيراً ، كما في « التقريب » .

والحديث ؛ مما سوَّد به السيوطي « الجامع الصغير » ، وقد تعقبه المناوي في « فيض القدير » بقوله بعد أن نقل عبارة البيهقي في تضعيف إسناده :

« هذه عبارته ، فحَذْفه لذلك من كلامه من سوء التصرف ، وسبب ضعفه أن فيه محمد بن يونس ، فإن كان الجمال ؛ فهو يسرق الحديث كما قال ابن عدي ، وإن كان المحاربي ؛ فمتروك الحديث كما قال الأزدي ، وإن كان القرشي ؛ فوضاع كذاب كما قال ابن حبان » .

وأقول : هو القرشي الكديمي يقيناً ؛ فإنهم ذكروه في شيوخ اللذين رويا هذا الحديث عنه : السقطي والرفا ، وهما مترجمان في « تاريخ بغداد » .

ولهذا التردد ؛ لم يزد في « التيسير » على حكاية تضعيف البيهقي لإسناده !

(تنبيه) : هكذا وقع في « الفيض » : (المحاربي) ! وهو خطأ مطبعي صوابه : (الحارثي) ؛ كما في « الميزان » و« اللسان » .

٥٩٦٢ ـ (إذا خَطَبَ إليكُم كُفؤٌ ؛ فلا تَرُدُّوهُ ، فَنَعُوذُ باللهِ مِنْ بَوَارِ البنَاتِ) .

موضوع . أخرجه المسمى بـ (**الربيع بن حبيب الأزدي البصري**) في الكتاب المنسوب إليه تحت اسم : « الجامع الصحيح » من كتب الإباضية (ص ١٣٨ / ٥١٣) :

أبو عبيدة عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله لا يصح ؛ فيه علتان :

الأولى : أن الربيع هذا نكرة ؛ لا يعرف في شيء من كتب تراجم علمائنا ، حتى الإباضيون لم يستطيعوا أن يذكروا لنا شيئاً من تاريخ حياته ؛ سوى أنهم تكلفوا جداً في ذكر شيوخه ومن روى عنه اعتماداً منهم على مصادرهم الخاصة بهم والمتأخرة جداً عن عصر الربيع هذا ، ولم يعزوا ترجمته إلى كتاب من كتب التراجم والتاريخ المعروفة !

وأما قول الأستاذ عز الدين التنوخي رحمه الله في تقدمته للكتاب (ص د) أنه من ثقات التابعين ؛ فأظن أنه صدر منه مجاملة لشارحه الشيخ عبد الله بن حميد السالمي العُماني الإباضي ! وإلا ؛ فهذا التوثيق لم ينقله عن أحد من أهل العلم ، حتى ولا من أحد من الإباضيين صراحة ، وإن كان الشارح المذكور قد قال

في مقدمة شرحه ما يتضمن ذلك ، وهو قوله :

« أما بعد ، فإن الجامع الصحيح ، مسند الإمام الكامل والهمام الفاضل الشهير بين الأواخر والأوائل (!) الربيع بن حبيب . . . من أصَحِّ كتب الحديث سنداً وأعلاها مستنداً . . . لشهرة رجاله بالفقه الواسع ، والعلم النافع . . . والعدل والأمانة والضبط والصيانة » !!

وقال في التنبيه الأول المطبوع في أول الكتاب : « المسند الصحيح » (!) :

« هذا حكم المتصل من أخباره . وأما المنقطع بإرسال أو بلاغ فإنه في حكم الصحيح لتثبت راويه ، ولأنه قد ثبت وصله من طرق أخر (!) لها حكم الصحة . فجميع ما تضمنه الكتاب صحيح باتفاق أهل الدعوة (يعني : الإباضية) وهو أصح كتاب من بعد القرآن العزيز ، ويليه في الرتبة الصحاح من كتب الحديث » !!!

كذا قال ! وهو يدل على تعصُّبٍ بالغ وادعاء باطل ، لا يخفى بطلان كلامه في (المنقطع) على أحد عرف شيئاً من علم المصطلح .

وأما قوله : « ولأنه قد ثبت وصله من طرق أخر لها حكم الصحة » ؛ فكذب مزدوج مخالف للواقع ، كما سيأتيك من كلام الشارح نفسه ما يدل على ذلك .

وإن مما يبطل كلامه : أن أكثر أحاديث الكتاب هي من رواية الربيع عن شيخه أبي عبيدة ـ واسمه مسلم بن أبي كريمة التيمي ـ ؛ وهو مجهول لا يعرف عند علمائنا ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » قائلاً :

« مسلم بن أبي كريمة عن علي مجهول » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وزاد :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » قال : إلا أني لا أعتمد عليه . يعني : لأجل

التشيُّع » !

كذا قال ! ولعله سبق قلم ، فالرجل خارجي إباضي كما ترى ، وروايته عن علي في هذا « المسند » (١٠٩ / ٤١٢) هكذا :

« أبو عبيدة ، قال : سئل علي بن أبي طالب : بأي شيء بعثك رسول الله ﷺ . . . » .

هكذا وقع فيه معلقاً : « أبو عبيدة » وهي كنية مسلم بن أبي كريمة ، وظاهره الانقطاع ، ويؤيده أنه في حديث آخر (١٣٩ / ٥١٨) أدخل بينه وبين علي جابراً ، وهو ابن زيد أبو الشعثاء الأزدي الثقة .

والخلاصة : أن أبا عبيدة هذا مع كونه لم تثبت تابعيته ، فهو مجهول العين كما تقدم عن الذهبي ، وسلفه في ذلك أبو حاتم الرازي في « الجرح والتعديل » . وهو العلة الثانية .

ويمكن استخراج علة ثالثة : وهي تفرد « مسند الربيع » هذا بالحديث دون كل كتبنا نحن أهل السنة ، حتى المختصة منها بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ! مع ما عرفت من جهالة الربيع ! وفي اعتقادي أن الإباضية ليس لهم - على الأقل - إسناد معروف يرويه ثقة حافظ في كتاب متداول عندهم - على الأقل - عن المؤلف ، فكيف يعتمد على مثله لو كانت أسانيد المؤلف فيه صحيحة ! وهيهات هيهات ؛ فأكثرها تدور على هذا المجهول (مسلم بن أبي كريمة) .

وإن مما يحسن ذكره بهذه المناسبة : أن الإباضية كما حاولوا توثيق المؤلف (الربيع ابن حبيب) بالكلام المزخرف ، كذلك حاولوا رفع طبقته والعلو بإسناده ، فمرة جعلوه تابعياً كما حاول ذلك شارحه السالمي في مقدمته ، وصرحوا بذلك حين

طبعوا تحت اسمه في « مسنده » :

« أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة » ! ثم عدلوا ذلك وصححوه فطبعوا تحت اسم من « شرحه » :

« من أئمة المائة الثانية للهجرة » !

ومع الأسف الشديد فقد شايعهم على ذلك الأستاذ عز الدين التنوخي ؛ فجعله من ثقات التابعين كما تقدم !

ولست أدري - والله ! - كيف يتجرأ هؤلاء على ما ذكرنا وهم يرون أن الربيع يروي في « المسند » (ص ٢١٦و ٢٢٨) عن سفيان بن عيينة وهو قد مات في آخر القرن الثاني سنة (١٩٨) ! ويروي (ص ٢٢٢) عن بشر المريسي المبتدع الضال المشهور بضلاله ، وقد مات في آخر الربع الأول من القرن الثالث سنة (٢١٨) ! ومثله : روايته (ص ٢١٢) : أخبرنا بشر عن إسماعيل ابن علية . . وإسماعيل ابن علية توفي أيضاً في آخرالقرن الثاني سنة (١٨٣) ! فيكون الراوي عنه من القرن الثالث ، سواء كان هو المريسي المذكور آنفاً أو غيره ، وقد وجدت في « الميزان » و« اللسان » :

« بشر بن إسماعيل بن علية . عن أبيه . قال أبو حاتم : مجهول » .

فكيف يعقل أن يروي من كان تابعياً - بل وتابع تابعي - أن يروي عمن مات في القرن الثالث ؛ إلا إذا كان طويل العمر على خلاف المعتاد ، وهذا ما لم يذكروه ولو تلويحاً ؛ بل إنهم لم يذكروا له تاريخاً لولادته ولا لوفاته ! وذلك مما يدل البصير على أن الرجل مغمور لا يعرف ، حتى إن العلامة الزركلي - وهو من أعلم من عرفنا في العصر الحاضر بتراجم الأعلام قديماً وحديثاً - لما ترجم للربيع هذا ، لم يذكر فيه

سوى كليمات أخذها من شرح السالمي المتقدم ذكره لا غير ! ووضع ثلاث نقاط مكان تاريخ ولادته ووفاته (. . . . . . .) ! إشارة منه إلى أنه غير معروف ، فكيف مع هذه الجهالة صفة وعيناً يقول السالمي في « مسنده » : « إنه أصح كتاب من بعد القرآن الكريم » ! ويجعله أصح من « الصحيحين » ؛ خلافاً لجماهير المسلمين ؛ مضاهاة منه للشيعة الذين يجعلون كتاب كُلَيْنِيهِمْ هو الأصح عندهم ؟!!

وكيف يصف السالمي مؤلفه الربيع بما تقدم من الأوصاف التي منها : « . . . الشهير بين الأواخر والأوائل » ، وهو مغمور ليس معروفاً لا عند الأوائل ولا الأواخر؟! أليس هذا كذباً وزوراً ، ومن الكبائر التي يكفر بها المسلم ويخلد في النار مع المشركين عندهم ؟!

وبهذه المناسبة أقول : من غرائب هذا الزمان وعجائبه أن يتجرأ أحد الإباضيين وهو الشيخ أحمد بن حمد الخليلي ويؤلف كتاباً سماه بغير اسمه : « الحق الدامغ » ! انتصر فيه لمذهبه في إنكارهم رؤية المؤمنين لربهم في الجنة ، وقولهم بخلق القرآن ، وبخلود أهل الكبائر في النار . وقد سلك فيه طريقة أسلافه من المعتزلة وغيرهم من أهل الأهواء في تأويل أدلة أهل السنة ، وجعلها ظنية الدلالة أو الثبوت ، فيقول مثلاً فيما كان من القرآن وأخرجه عن دلالته الظاهرة على الأقل : « والدليل إذا اعتراه الاحتمال سقط به الاستدلال » ! (ص ٥٠) وغيرها . وأما ما استدل به هو من الآيات فتأولها ؛ لتوافق مذهبه ؛ كمثل تأويله لقوله تعالى : ﴿ وجوهٌ يومئذٍ ناضرةٌ . إلى ربها ناظرةٌ ﴾ ؛ فإنه تأول قوله : ﴿ ناظرة ﴾ أي : منتظرة ! ومع ذلك فهي عندهم قطعية ! وفيما كان من السنة والحديث وتبين له أن التأويل غير ناجح فيه استعمل فيها معول الهدم ، وهو قوله (ص ٦٢) :

« ومهما يكن فإن هذه الأحاديث آحادية ، والآحادي لا تنهض به حجة في

الأمور الاعتقادية . . . » !

شنشنة نعرفها من أخزم ، يلهج بذلك أهل الأهواء والبدع في كل زمان ، وبخاصة زماننا هذا الذي كثرت فيها الفرق والطوائف !

(وكل يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا) !

وإن عجبي من هؤلاء لا يكاد ينتهي ، يردون الاستدلال بالأحاديث الصحيحة بتلك الحجة الواهية ، ومن جهة أخرى هم يستدِلّون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وما لا أصل له في السنة الصحيحة ؛ بل وبالآثار الموقوفة الواهية ، وكتاب الخليلي المذكور آنفاً مشحون بما لا يصح من المرفوع والموقوف ، ولم لا وهو يستقي من كتاب إمامه « المسند الصحيح » .

ولقد كان اسمه « المسند » ، فأضافوا هم من عند أنفسهم : « الصحيح » ؛ ليضلوا الناس ، وليضاهوا عندهم أهل السنة في كتابهم : « المسند الصحيح » للإمام البخاري ! وشتان ما بينهما ، ويكفي المنصف أن يعلم أن أكثر أحاديث صحيحهم تدور على مسلم بن أبي كريمة المجهول ، والأسانيد الأخرى ـ مع أن أكثرها مراسيل أو معاضيل ؛ فـ ـ فيها كثير ممن عرفوا بالضعف الشديد ؛ مثل أبان بن أبي عياش (ص ٢١٧ ، ٢١٨) ، وزيد بن عوف العامري البصري ، ومحمد بن يعلى (ص ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٤٢) ، وجويبر (٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، ٢٤٢) ، وإسماعيل بن يحيى (ص ٢١٩) ، وعبد الغفار الواسطي (ص ٢١٩) أيضاً ، وأبو بكر الهذلي (ص ٢٢٠) ، وبشر المريسي كما تقدم ، والحسن بن دينار عن خصيب بن جحدر (ص ٢٢٢) ، والكلبي (ص ٢٢٣ ، ٢٣٦) . وبعضهم من الكذابين المعروفين كهذا الكلبي والثلاثة الذين قبله ! هذا ؛ فضلاً عما فيه من الضعفاء والمجاهيل مما لا يتَّسعُ

المجال لحصرهم ، ولا فائدة كبرى من ذكرهم ؛ فإن فيما ذكرنا من المتروكين والكذابين كفاية للتعريف بهذا « المسند » الذي كذبوا يقيناً في تسميتهم إياه بـ « المسند الصحيح » ! كما تجرأوا على ادعاء أن ما فيه من المرسل والمنقطع قد ثبت وصله من طرق أخر لها حكم الصحة ! لقد كذبوا ـ والله ! ـ فهذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام حول مصدره ، قد قال فيه الشارح السالمي (٣ / ١٠ / ٤) :

« الحديث مرسل عند المصنف ، وهو مما تفرد به فيما يظهر » !

ويأتي قوله في الحديث التالي :

« الحديث أيضاً مرسل عند المصنف ، ولم أجده عند غيره » !

قلت : فهلا أثبتّ صدق قولك المتقدم في الوصل ، أو على الأقل عدالته بما يتناسب مع واقع تلك المعاضيل والمراسيل ؟!

واعلم أن الشطر الثاني من الحديث قد علقه الخطابي في « غريب الحديث » (١ / ٢٠٠) في مادة (بور) ؛ فقال :

« ومنه الحديث : نعوذ بالله من بوار الأيم » .

وهذا التعليق يشعر الواقف عليه والعارف بأسلوب الخطابي : أنه يسند الأحاديث التي فيها اللفظ الغريب الذي يريد بيانه وشرحه ، فتعليقه إياه دليل على أنه لا إسناد له . فتنبه .

وأما الشطر الأول منه ؛ فيغني عنه قوله ﷺ :

« إذا خطب إليكم مَنْ ترضون دينه وخُلُقه فزوجوه ؛ إلا تفعلوا ؛ تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » .

أخرجه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، وهو حسن لغيره ؛ كما بينته في « إرواء الغليل » (٦ / ٢٦٦ / ١٨٦٨) .

٥٩٦٣ - (الأَحْرَارُ مِنْ أَهلِ التوحيدِ كلُّهم أَكْفَاءُ إلا أربعةً : المولَى ، والحجَّامَ ، والنَّسَّاجَ ، والبَقَّالَ) .

موضوع . ذكره الربيع في « مسنده » (١٣٨ / ٥١٣) عقب الحديث السابق دون إسناد ، فقال : وقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : فهذا معضل ، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الإسناد السابق ، وقد عرفت أنه لا قيمة له عندنا ، وعلى هذا الاحتمال جرى الشارح السالمي ؛ فقال كما تقدم :

« الحديث أيضاً مرسل عند المصنف ، ولم أجده عند غيره » .

قلت : هذا دليل منه على أن قوله في مقدمة شرحه : « إن ما في « المسند » من معضل أو مرسل قد صح وصله » ؛ ليس بصحيح على إطلاقه ؛ إذ إنه لو كان له أصل موصولاً ؛ لبادر إلى تخريجه ؛ دعماً لحديث إمامه أولاً ، وتصديقاً لقوله المشار إليه في المقدمة ثانياً . فهذا الحديث كالذي قبله من جهة أنه لا أصل له موصولاً ، وأنه لا يصح متنه ؛ لأنه لا إسناد له - حتى عند الإباضي - لننظر فيه ، حتى ولو كان له عنده بإسناده ؛ فلا قيمة له ؛ لأن راويه الربيع الإباضي مجهول كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله .

واعلم أن الأستاذ التنوخي - غفر الله لنا وله - قد علق على قول الشيخ السالمي المتقدم : « . . ولم أجده عند غيره » ؛ فقال :

« وفي « سنن البيهقي الكبرى » (٧ / ١٣٥) عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :

« العرب للعرب أكفاء ، والموالي أكفاء للموالي إلا حائك أو حجام » .

قلت : وسكت عنه التنوخي ! وهو الذي لا يسعه غيره ؛ لأنه لا شأن له بهذا العلم ، وإنما هو كاتب أديب لغوي ؛ لكنه مع ذلك أساء في سكوته عنه ؛ لأن الذي عزاه إليه ـ وهو البيهقي ـ لم يسكت عنه ؛ بل قال عقبه :

« وهو ضعيف » .

مع أنه قد تساهل في هذا التعبير ؛ لأن فيه من قال أحمد فيه :

« أحاديثه كلها موضوعة » .

وهو مخرج مع غيره مما في معناه في « إرواء الغليل » (١٨٦٩) .

والحديث مع وضعه مخالف لحديث الترمذي المتقدم آنفاً :

« إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه . . . » الحديث ؛ بل ولظاهر قوله تعالى : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ .

وللسنة العملية التي جرى عليها الصحابة في عهده ﷺ ؛ كما في البخاري وغيره :

أن أبا حذيفة أنكح سالماً ابنة أخيه الوليد بن عتبة وهو مولى لامرأة من الأنصار .

وهو مخرج في « الإرواء » (١٨٦٣) .

وصح أنه ﷺ أمر فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة ، فنكحها بأمره .

رواه مسلم ، وعزاه في « منار السبيل » للمتفق عليه ! وهو وهم كما نبهت عليه في « الإرواء » (١٨٠٤ ، ١٨٦٤) .

وقد خالف ذلك من اعتبر الكفاءة في النسب ، وهم الجمهور ؛ كما نقله الشوكاني (٦ / ١١٠) وغيره . وقال الشافعي :

« ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأرد به النكاح ، وإنما هو تقصير بالمرأة والأولياء ، فإذا رضوا ؛ صَحَّ ، ويكون حقاً لهم تركوه ، فلو رضوا إلا واحداً ؛ فله فَسْخُه . قال : ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنَّسَبِ حديث » .

قلت : ومع أن قول الشافعي هذا أعدل من مذهب الجمهور ؛ فقد تعقبه الشيخ السالمي الإباضي في « شرحه على مسند الربيع » بقوله عقبه (٣ / ١٣) :

« قلت : بل ثبت ذلك عند المصنف ، وإن لم يسمعه الشافعي » !

فيقال له : أخطأت من وجهين :

الأول : أن قول الشافعي : « ولم يثبت . . . » ؛ لا يعني أنه لم يسمعه ، وإنما هو العكس تماماً : سمع به ولم يثبت عنده .

والآخر : كيف ترد تلك الأحاديث الصحيحة المؤيَّدة بالآية الكريمة : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ ؟!

وأخيراً : مَنْ هذا المصنِّف حتى تعارض بحديثه غيرِ المسندِ عِلْمَ الإمامِ الشافعي الذي ملأ الآفاق ؟! حتى ولو أسنده لم تقم به حجة ؛ لجهالته ، كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله .

ثم رأيت الشوكاني قد مال في « السيل الجرار » (٢ / ٢٩١ - ٢٩٥) إلى ما أشرنا إليه من الحق في بحث طويل له ، ومن قبله الإمام الصنعاني في « سبل السلام » ؛ فليراجعها من شاء زيادة في التحقيق .

وأما أثر عمر الذي عزاه السالمي إليه من رواية الدارقطني بلفظ :

« لأمنعن تزوج ذوات الأنساب إلا من الأكْفَاءِ » ؛ فقال السالمي عنه :

« وهذا يدل على أنه رضي الله عنه كان يعتبر الكفاءة في النسب ؛ بخلاف ما تقدم عنه » .

يعني : أنه من الذين يعتبرون الكفاءة في الدِّين فقط .

فأقول : هذا هو الصواب ؛ لما تقدم من الأدلة ، وأما هذا الأثر ؛ فيقال للسالمي : أثبت العرش ثم انقش ! فإن إسناده لا يصح ؛ كما حققته في « الإرواء » (١٨٦٧) .

ثم إليك نموذجاً آخر من أحاديث الإباضيين الباطلة في « مسند ربيعهم » في إنكارهم لشفاعة النبي ﷺ :

٥٩٦٤ - (لَيْسَتِ الشفاعةُ لأَهْلِ الكَبائرِ مِنْ أُمَّتِي) .

باطل . ذكروه في « مسند الربيع بن حبيب » الذي سموه بـ « المسند الصحيح » ! ولا صلة له بالصحيح من الحديث إلا ما كان فيه مسروقاً من كتب أهل السنة ؛ فقد جاء فيه (٢٧٩ / ١٠٠٤) :

جابر بن زيد عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وزاد :

يحلف جابر عند ذلك : ما لأهل الكبائر شفاعة ؛ لأن الله قد أوعد أهل الكبائر

النار في كتابه ، وإن جاء الحديث عن أنس بن مالك أن الشفاعة لأهل الكبائر ؛ فوالله ! ما عنى القتل والزنى والسحر وما أوعد عليه النار !

قلت : والكلام عليه من وجوه :

الأول : أن هذا الحديث النافي للشفاعة مفترى على جابر بن زيد رحمه الله تعالى ؛ فإنه ثقة إمام ، أحد الأعلام ، أثنى عليه ابن عباس وغيره من السلف ، وله ترجمة عطرة في « تذكرة الحفاظ » وغيره . فلا يعقل أن ينكر الشفاعة وأحاديثها مشهورة متواترة !

والربيع بن حبيب مع أنه غير معروف عندنا أهل السنة ؛ فإنه مع ذلك لم يذكر إسناده إليه ، فهو منقطع . وبينهما في غالب أحاديثه مسلم بن أبي كريمة ؛ وهو مجهول كما تقدم .

الثاني : أنه قد صح الحديث عن النبي ﷺ من رواية جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ؛ منهم أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وأبو الدرداء ، وكعب بن عجرة ، وله عن أنس وحده طريقان ، صحح أحدهما الترمذي وابن حبان والحاكم والذهبي ، والآخر إسناده حسن . وهي مخرجة في « المشكاة » (٥٥٩٨ ـ ٥٥٩٩) ، و« ظلال الجنة » (٨٣٠ ـ ٨٣٢) ، و« الروض النضير » (٤٥ ، ٦٥) .

الثالث : لقد اعترف المؤلف بحديث أنس : أن الشفاعة لأهل الكبائر ، ولكنه نفى أن تكون لمن قتل أو زنى أو سحر ، أو أتى ما أوعد عليه بالنار . فهذا معناه أن الكبائر نوعان : هذا أحدهما ، والآخر ما ليس كذلك . وهذا التقسيم مما لا تقول به الإباضية فيما نعلم ، وهو الظاهر من كلام الشيخ الخليلي في كتابه الذي أسماه :

« الحق الدامغ » (ص ١٨٣ ـ ٢٢٦) . وكما تناقض هنا إمامه في الكبائر فجعلها قسمين ، أحدهما تشمل أهلها الشفاعة ؛ تناقض هو على النقيض من ذلك ؛ فإنه لما استدل لمذهبه في تكفير جميع مرتكبي الكبائر وأنهم خالدون في النار مع الكفار بقوله تعالى : ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ أورد على نفسه اعتراضين :

أحدهما : أن (السَّيِّئة) هنا هي الشرك ؛ كما روي عن طائفة من المفسرين ، وإذا كان هذا الوعيد للمشركين فهو لا يعم الموحدين .

فأجاب بقوله ما ملخصه :

« إن لفظ : (سيئة) نكرة مطلقة في سياق الشرط فهي تفيد العموم » .

فأقول : فإذا كانت عامة فهي تشمل الصغائر أيضاً التي تكفر بالحسنات كما قال تعالى : ﴿ إن الحسناتِ يُذْهِبْنَ السيئات ﴾ ، وأنتم لا تقولون بذلك ! فإذا خصصتموها بالكبائر سقط جوابكم ، وسلم اعتراض أهل السنة عليكم . والغريب أنه كرر هذا الجواب الساقط في أكثر من موضع ؛ كقوله (ص ٢٢٠) :

« وهذا الحكم يصدق على من أتى أي سيئة ، فإن السيئات جنس غير محصورة أفراده ، وما كان كذلك فحكمه يصدق على كل فرد من أفراده سلباً أو إيجاباً » .

يقول هذا ويكرره وهو لا يشعر أنه ضد مذهبه ؛ بل ومذاهب المسلمين جميعاً !! لأنه يستلزم أن الذي ينجو من الخلود إنما هو المعصوم عن كل سيئة صغرت أو كبرت ! وما يحمله على الوقوع في هذه المزالق أو المضايق إلا شغفه في الانتصار لمذهبه ، والرد على أهل السنة . والله المستعان .

٥٩٦٥ - (كانَ إذا سَمِعَ النِّدَاءَ كأَنهُ لا يَعْرِفُ أَحَداً مِنَ النَّاسِ) .

منكر . أخرجه أبو زرعة الدمشقي في « تاريخ دمشق » (١ / ٦٥٩ / ١٩٧٥) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ٦٣) من طريق **عبد الله بن الزبرقان** قال : حدثني **أسامة بن أبي عطاء** :

أنه كان عند النعمان بن بشير إذ أقبل سويد بن غَفَلَة بن أمية ، فأرسل إليه فدعاه - والنعمان يومئذٍ أمير - ، فقال له : ألم يبلغني أنك صليت مع رسول الله ﷺ ؟ قال : أوَ مرة ؟! لا ؛ بل مراراً ، كان . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن الزبرقان ؛ قال الذهبي :

« ضعفه الأزدي ، لا يعرف » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« ولفظ الأزدي : ضعيف مجهول » .

وأسامة بن أبي عطاء ؛ كأنه مجهول أيضاً ؛ فقد أورده البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٢٢) من رواية عبيدة عنه عن علي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كغالب عادته . وكذلك أورده ابن حبان في (أتباع التابعين) من « الثقات » (٦ / ٧٤) ، وذكر رجلاً بين عبيدة بن الأسود وعلي . وفرق ابن أبي حاتم بين أسامة الذي روى عن علي وعنه عبيدة بن مُعَتِّب ، وبين أسامة بن أبي عطاء ؛ فقال :

« هو أنطاكي روى عن . . . روى عنه عطاء بن مسلم وأبو رجاء وأبو الصباح مؤذن مسجد حزم » .

فالله أعلم ؛ هل هو واحد أم اثنان ؟

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث عائشة قالت :

« كان إذا كان عند عائشة كان في مهنة أهله ، فإذا نودي للصلاة ؛ كأنه لم يعرفهم » .

أخرجه محمد بن المظفر في « غرائب شعبة » (٥ / ٢) عن يحيى بن حماد : ثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به .

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ لكن قد خالف يحيى بن حماد جماعةً من الثقات عن شعبة ؛ فقالوا :

« . . . فإذا حضرت الصلاة ؛ خرج إلى الصلاة » . وفي رواية :

« فإذا سمع الأذان ؛ خرج » .

أخرجه البخاري (٦٧٦ ، ٥٣٦٣ ، ٦٠٣٩) - والرواية الأخرى له - ، ومن طريقه البغوي في « شرح السنة » (١٣ / ٢٤٤ / ٣٦٧٨) ، والترمذي (٢٤٩١) - وصححاه - ، وأحمد (٦ / ٤٩ ، ١٢٦ ، ٢٠٦) .

قلت : فتكون رواية ابن المظفر شاذة ، هذا إن كان إسناده إلى يحيى بن حماد صحيحاً ؛ فإنه ليس في مسودتي ، وإلا ؛ فهو منكر .

٥٩٦٦ - (إنِّي أمَرْتُ بِبُدْنِي التي بَعَثْتُ بها أن تُقَلَّدَ اليومَ ، وتُشْعَرَ على [مكان] كذا وكذا ، فَلَبِسْتُ قَمِيصِي ونسيتُ ، فلَمْ أكُنْ لأُخْرِجَ قَمِيصِي مِنْ رَأْسِي)(*) .

منكر . أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٣٧٠) من طريق حاتم

(*) كتب الشيخ ناصر - رحمه الله - فوق هذا المتن بخطه : « خرج برقم (٤٨٤٤) بأوسع مما هنا » . (الناشر) .

ابن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة عن عبد الملك بن جابر ، عن جابر بن عبد الله قال :

كنت عند النبي ﷺ جالساً في المسجد ، فقدّ قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجليه ، فنظر القوم إلى النبي ﷺ فقال : . . . فذكره .

وأورده ابن عبد البر في « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » (١٧ / ٢٢٤) من رواية عبد الرزاق : أخبرنا داود بن قيس عن عبد الرحمن بن عطاء : أنه سمع ابني جابر يحدثان عن أبيهما جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره مختصراً .

قلت : كذا وقع في « التمهيد » هنا : « ابني جابر يحدثان عن أبيهما » . وقد أشار إلى الحديث في مكان آخر منه (١٧ / ٢٢٦) ، فوقع فيه : « ابن جابر عن جابر » . وهذا مطابق لرواية الطحاوي ، ولم أره في « مصنف عبد الرزاق » المطبوع لنقابله به ، وفيه خرم كبير في كتاب « المناسك » منه و« الطهارة » وغيرهما ، فإن صح ذلك فيه ؛ فلعله من قبل داود بن قيس ، وهو الصنعاني ، وليس المديني ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦ / ٢٨٨) . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

يعني : عند المتابعة ، ولم يتابع على « ابني جابر » من قبل حاتم بن إسماعيل ، وهو صدوق من رجال الشيخين .

وقد أشار الطحاوي إلى تضعيف الحديث ، وصرح الحافظ في « الفتح » (٣ / ٥٤٦) بضعف إسناده ، وأعله ابن عبد البر بعبد الرحمن بن عطاء هذا ، فقال :

« ليس عندهم بذاك ، وترك مالك الرواية عنه ؛ وهو جاره ، وحسبك هذا » .

قلت : وهو مختلف فيه ؛ كما تراه في « تهذيب التهذيب » ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« وثقه النسائي . وقال البخاري : فيه نظر » . ولخّص الحافظ أقوال الأئمة المختلفة فيه ـ كما هي عادته في « التقريب » ـ ؛ فقال :

« صدوق ، فيه لين » .

قلت : والحديث منكر ؛ لمخالفته حديث عائشة رضي الله عنها :

« كان رسول الله ﷺ يُهدي من المدينة ، فأَفْتِلُ قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم » . وفي طريق أخرى عنها :

« ثم أصبح فينا حلالاً يأتي ما يأتي الرجل من أهله » .

أخرجه الشيخان وأبو داود وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٥٤١ ـ ١٥٤٣) .

قال ابن عبد البر :

« لم يلتفت مالك ومن قال بقوله إلى حديث عبد الرحمن بن عطاء هذا ، وردوه بحديث عائشة ؛ لتواتر طرقه عنها وصحته ، وما يصحبه من جهة النظر إلى ثبوته من طريق الأثر » .

ثم ذكر من رواه من التابعين عن عائشة رضي الله عنها ، ثم روى بسنده الصحيح عن مسروق قال :

قلت لعائشة : إن رجالاً ههنا يبعثون بالهدي إلى البيت ، ويأمرون الذين يبعثونهم أن يعرِّفوهم اليوم الذي يقلدونها ، فلا يزالون مُحْرِمِينَ حتى يحل الناس !

فصفقت بيدها ، فسمعت ذلك من وراء الحجاب فقالت : سبحان الله ! لقد كنت أفتل . . . الحديث نحو ما تقدم .

وقد أخرجه البخاري (١٧٠٠) ، ومسلم (٤ / ٩٠) من طريق عمرة بنت عبد الرحمن : أن زياد [بن أبي سفيان] كتب إلى عائشة : أن عبد الله بن عباس قال : من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدي ، وقد بعثت بهديي ، فاكتبي إليَّ بأمرك . قالت عمرة : قالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ؛ أنا فتلت . . . الحديث .

وما أحسن ما روى البيهقي (٥ / ٢٣٤) عن الزهري قال :

أول من كشف العمى عن الناس وبيَّن لهم السنة في ذلك عائشة زوج النبي ﷺ . . . ثم روى الحديث عن عروة وعمرة عنها ، وزاد في آخره :

« فلما بلغ الناس قول عائشة هذا ؛ أخذوا بقولها وتركوا فتوى ابن عباس » .

قال ابن عبد البر رحمه الله (١٧ / ٢٢١) :

« فيه من الفقه : أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يختلفون في مسائل من الفقه ؛ فلا يعيب بعضهم بعضاً بأكثر من رد قوله ومخالفته إلى ما عنده من السنة في ذلك . وهكذا يجب على كل مسلم » .

٥٩٦٧ - (نَعم ؛ (حُجِّي عَنْ أبيكِ) ، إنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْراً ؛ لَمْ تَزِدْهُ شَرّاً) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٢٤٥) : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا أبي : أنا عبد الرزاق : أنا سفيان الثوري عن

الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس :

أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! أحج عن أبي ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ لكن المتن منكر ، أو على الأقل شاذ ؛ لمخالفته كل الطرق المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما في السؤال المذكور ، ومع أنه وقع الخلاف فيها : أكان السائل رجلاً أم امرأة ـ والثاني هو الراجح الموافق لما في « الصحيحين » ، وهو مخرج في « الإرواء » (٩٩٢) ، و« جلباب المرأة المسلمة » ؛ أقول : ومع ذلك ـ فليس في شيء منها هذه الزيادة : « إن لم تزده خيراً ، لم تزده شراً » . فدل ذلك على نكارتها أو شذوذها .

فإن قيل : فممن العلة ؟

قلت : قد بينها الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في كتابه القيم « التمهيد » ؛ فقال (٩ / ١٢٩) بعد أن ذكره من طريق عبد الرزاق :

« أما هذا الحديث ؛ فقد حملوا فيه على عبد الرزاق ؛ لانفراده به عن الثوري من بين سائر أصحابه ، وقالوا : هذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد ؛ إلا في كتاب عبد الرزاق ، أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبد الرزاق ، ولم يروه أحد عن الثوري غيره ، وقد خطأوه فيه ، وهو عندهم خطأ ، فقالوا :

هذا لفظ منكر ، لا يشبه ألفاظ النبي ﷺ : أن يأمر بما لا يدرى هل ينفع أم لا ينفع » .

ثم روى بإسناده عن عبيد بن محمد الكشوري أنه قال :

« لم يروه أحد غير عبد الرزاق عن الثوري ، ولم يروه عن الثوري لا كوفي ولا بصري ولا أحد » .

والحديث ؛ لم أره في « مصنف عبد الرزاق » المطبوع ، وفيه خرم كبير في بعض كتبه مثل « المناسك » و« الطهارة » . وليس في « مسند أحمد » ؛ فالظاهر أنه رواه في بعض كتبه الأخرى ، ولا هو في « مجمع الزوائد » مع أنه على شرطه ! فلعله لم يورده ؛ لأن الجملة الأولى منه في « الصحيحين » كما تقدم . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث قد عزاه الحافظ في « الفتح » (٤ / ٧٠) لعبد الرزاق ، ثم ضعفه بقوله :

« جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة » .

٥٩٦٨ - (لا يَجْتَمِعُ ملأٌ فَيَدْعُو بعضُهُم ، ويُؤَمِّنُ سَائرُهُم ، إلا أجَابَهُمُ اللهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ٢٦ / ٣٥٣٦) : حدثنا بشر بن موسى : ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ : ثنا ابن لهيعة : حدثني ابن هبيرة عن حبيب بن مسلمة الفهري - وكان مستجاباً - : أنه أُمِّرَ على جيش ، فدرب الدروب ، فلما لقي العدو ؛ قال للناس : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره . ثم إنه حمد الله وأثنى عليه فقال :

« اللهم ! احقن دماءنا ، واجعل أجورنا أجور الشهداء » . فبينما هم على ذلك إذ نزل (الهنباط) أمير العدو ، فدخل على حبيب سرادقه . وقال الطبراني :

« (الهنباط) بالرومية : صاحب الجيش » .

ومن طريق الطبراني رواه ابن عساكر في ترجمة حبيب من « تاريخ دمشق » (٤ / ١٨٨ ـ مصورة المدينة) ، والحاكم (٣ / ٣٤٧) ، ومن طريقه البيهقي في « دلائل النبوة » (٧ / ١١٣ ـ ١١٤) ، ومن طريقهما ابن عساكر أيضاً من طريق أخرى عن بشر بن موسى به .

سكت عنه الحاكم والذهبي ، وقال الهيثمي (١٠ / ١٧٠) بعدما عزاه للطبراني :

« ورجاله رجال (الصحيح) ؛ غير ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث » .

قلت : بل هو ثقة في رواية العبادلة عنه ، ومنهم أبو عبد الرحمن المقرئ ، وهو عبد الله بن يزيد المصري ، وكذلك سائر رجاله كلهم ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير بشر بن موسى ؛ وهو ثقة ، وثقه الدارقطني والخطيب في « التاريخ » (٧ / ٨٦ ـ ٨٧) ، والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٣ / ٣٥٢) .

وابن هبيرة : اسمه عبد الله ؛ أبو هبيرة ، وهو وإن كان ثقة فإنه لم يدرك حبيب ابن مسلمة ؛ فإنه ولد سنة (٤١) سنة الجماعة ، وبعدها بسنة مات ابن مسلمة ، فالإسناد منقطع ، فلعله لذلك سكت عنه الحاكم والذهبي ، والله أعلم .

وقد اختلفوا في صحبة حبيب بن مسلمة ؛ فمنهم من أثبتها ، ومنهم من نفاها . والأول هو الراجح ، وبه قال البخاري ؛ فقد صح سماعه منه ﷺ لحديث :

« كان ينفل الربع بعد الخمس . . . » . وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٤٥٥ ـ ٢٤٥٦) .

٥٩٦٩ ـ (نَهى أن يُحِدَّ الرَّجُلُ النظَرَ إلى الغُلامِ الأَمْرَدِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٥٥٧ ـ ٢٥٥٨) من طريق خطاب بن سيار الحراني : ثنا بقية عن الوازع عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : . . . فذكره مرفوعاً .

أورده في ترجمة الوازع هذا ـ وهو ابن نافع العقيلي الجزري ـ في جملة أحاديث ساقها له ، وقال :

« عامتها مناكير غير محفوظة » . وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بثقة » . وعن أحمد :

« ليس حديثه بشيء » . وعن البخاري :

« منكر الحديث » . وعن النسائي :

« متروك الحديث » . وقال الحاكم وغيره :

« روى أحاديث موضوعة » .

قلت : وأرى أن هذا منها .

وبقية : هو ابن الوليد ؛ وهو مدلس ؛ ولكن لو أراد أن يدلس لأسقط الوازع هذا ! ولكن لقائل أن يقول : من المحتمل أنه لا يعرفه ، وحينئذٍ فيمكن أن يكون بينه وبينه راوٍ لا يرضاه فأسقطه . والله أعلم .

وخطاب بن سيار الحراني ؛ لم أجد له ترجمة . وفي الرواة خطاب بن القاسم الحراني الثقة ؛ لكن يبدو أنه ليس به ؛ لأنه أعلى طبقة منه ، روى عن عبد الكريم

الجزري والأعمش وزيد بن أسلم .

٥٩٧٠ ـ (النَّظْرَةُ الأُولى خَطَأٌ ، والثانيـةُ عَمْدٌ ، والثالثةُ تُدَمِّرُ . نَظَرُ المؤمنِ إلى مَحَاسنِ المرأةِ سهمٌ مِن سِهام إبليسَ مَسْمُومٌ ، مَنْ تركَها مِنْ خَشيةِ الله ، ورجَا ما عندَهُ ؛ أثابَهُ اللهُ بذلكَ عِبادةً تبلُغُه لذَّتُها) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٠١) من طريق **أبي مهدي** عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو مهدي ـ واسمه سعيد بن سنان الحمصي ـ ؛ وهو متهم بالوضع ، وقد تقدمت له أحاديث (٢٩٤ ، ٥٥٥ ، ٦٠٤ ، ٦١٦ ، ٩٥٧ ، ١١١٥) .

٩٥٧١ ـ (ما مِنْ عَبْدٍ يكُفُّ بصَرَهُ عن مَحَاسنِ امْرَأةٍ ، ولو شَاءَ أنْ يَنْظرَ إليها نَظرَ ؛ إلا أدْخَلَ اللهُ تعالى قلْبَهُ عِبادةً يَجِدُ حَلاوَتَها) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٨٧) من طريق **عصمة بن محمد** قال : ثنا موسى ـ يعني : ابن عقبة ـ عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عصمة بن محمد ؛ قال يحيى بن معين :

« كذاب يضع الحديث » . وقال العقيلي :

« يحدث بالبواطيل عن الثقات » . وقال الدارقطني وغيره :

« متروك » .

كذا في « الميزان » ، وساق له من أباطيله أحاديث ؛ منها :

« اطلبوا الخير عند حِسَانِ الوجوه » !

٥٩٧٢ - (لَمَّا سُحِرَ ﷺ أتاهُ جبريل عليه السَّلامُ بخَاتمٍ ، فقالَ : لا يُصِيبُكَ شَيءٌ ما دامَ هذا في يَدِكَ) .

موضوع . أخرجه بحشل الواسطي في « تاريخ واسط » (ص ٦٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٨٨١) من طريق **بشر بن محمد بن أبان الواسطي** قال : ثنا **خالد بن محدوج أبو روح الواسطي** عن أنس بن **مالك قال** : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

« هذا حديث لا أعرفه إلا بهذا الإسناد ، ولا أدري البلاء فيه من خالد أو بشر ابن محمد ، ولخالد غير ما ذكرت ، وليس بالكثير ، وعامة ما يرويه مناكير » .

قلت : هو ضعيف جداً ؛ كما قال أبو حاتم وابن عبد البر ، وقال البخاري :

« كان يزيد بن هارون يرميه بالكذب » . وقال النسائي :

« متروك » .

وبشر بن محمد ؛ لعله خير منه ؛ فقد قال الذهبي في ترجمته :

« صدوق إن شاء الله تعالى » .

مع أنه قال عنه في ترجمة شيخه خالد :

« أحد الواهين » .

٥٩٧٣ ـ (خَلَقَ اللهُ الأرضَ يومَ الأحَدِ والإثنين ، وخَلَقَ الجبالَ يومَ الثُّلاثاءِ ومَا فِيهنَّ مِنْ منَافعَ ، وخَلَقَ يومَ الأربعَاء الشَّجَرَ والمدَائنَ والعُمْرَانَ والخرَابَ ؛ فهذه أربعةٌ ، ثم قال : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بالذي خَلَقَ الأرضَ في يَومينِ وتَجْعَلُونَ له أَندَاداً ذلكَ ربُّ العَالَمينَ . وجَعَلَ فيها روَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وبَارَكَ فيها وقَدَّرَ فيها أَقْوَاتَهَا في أَرْبَعَةِ أيَّام سَوَاءً للسَّائلينَ ﴾ لِمَنْ سَأَلَ ، وخَلَقَ يومَ الخَمِيسِ السَّمَاءَ ، وخَلَقَ يومَ الجُمُعَةِ النجُومَ والشمسَ والقمرَ والملائكَةَ إلى ثلاثِ سَاعاتٍ بَقِيَتْ منهُ ، فَخَلَقَ في أَوَّلِ سَاعةٍ من هذه الثلاثةِ الآجَالَ حينَ يموتُ مَنْ مَاتَ ، وفي الثانيةِ أَلْقَى الآفَةَ على كُلِّ شَيءٍ مما ينتَفِعُ بِهِ الناسُ ، وفي الثالثة : آدمَ ، وأسْكَنَهُ الجنةَ ، وأمرَ إبليسَ بالسُّجُودِ لهُ ، وأخرَجَهُ منها في آخر ساعة . قالَتِ اليهودُ : ثُمَّ ماذا يا محمد ؟ قال : ثم ﴿ اسْتَوى على العَرْشِ ﴾ . قالوا : قَدْ أَصَبْتَ لو أَتْمَمْتَ ؛ قالوا : ثم اسْتَرَاح . فَغَضِبَ النبيُّ ﷺ غَضَباً شَدِيداً ؛ فنزَلَ : ﴿ ولَقَدْ خَلَقْنَا السمَاوات والأَرْضَ وما بينهُمَا في سِتَّةِ أيامٍ وما مَسَّنا مِنْ لُغُوبٍ . فَاصْبِرْ على ما يَقُولُونَ ﴾) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٢٤ / ٦١) و« تاريخه » (١ / ٢٣) : حدثنا هناد بن السري قال : ثنا أبو بكر بن عياش عن **أبي سعيد البقال** عن عكرمة عن ابن عباس ـ قال هناد : قرأت سائر الحديث على أبي بكر ـ :

أن اليهود أتت النبي ﷺ ، فسألته عن خلق السماوات والأرض ؟ قال : . . . فذكره .

وأخرجه الحاكم (٢ / ٥٤٣) ، وعنه البيهقي في « الأسماء والصفات » (٣٥٧)

من طريق أخرى عن هناد بن السري به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أبو سعيد البقال ؛ قال ابن معين : لا يكتب حديثه » .

وتابعه : ابن عيينة عن أبي سعيد عن عكرمة به نحوه .

أخرجه الحاكم أيضاً (٢ / ٤٥٠) ، وقال :

« هذا حديث قد أرسله عبد الرزاق عن ابن عيينة عن أبي سعيد ؛ ولم يذكر فيه ابن عباس ، وكتبناه متصلاً من هذه الرواية » .

قلت : فهذه علة أخرى : وهي الإرسال . والموصول عند الحاكم من طريق الحسن بن إسماعيل بن صبيح اليشكري : حدثني أبي : ثنا ابن عيينة . . .

وإسماعيل هذا ؛ صدوق ؛ كما في « التقريب » ، فلعل العلة من ابنه الحسن ، وقد ذكره المزي في الرواة عن أبيه ، ولم أجد له ترجمة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ؛ أورده ابن كثير في « تفسيره » من رواية ابن جرير وحده ، وقال :

« هذا الحديث فيه غرابة » .

قلت : ومع ذلك ذكره الشيخ الصابوني في « مختصره » (٣ / ٢٥٨) الذي زعم في مقدمته أنه لا يورد فيه إلا الأحاديث الصحيحة !

ثم إنه سقط منه - تبعاً لأصله ! - قوله :

« فخَلَق في أولِ ساعةٍ من هذه الثلاثة : الآجالَ حين يموتُ من مات » .

كما سقط من أصله قوله :

« على أبي بكر » .

وتحرف فيه قوله :

« يا محمد ! » إلى : « يا خالد ! » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٥ / ٣٦٠) للنحاس أيضاً في « ناسخه » وأبي الشيخ في « العظمة » وابن مردويه .

ثم إن (أبو سعيد البقال) الذي في إسناد هذا الحديث ؛ كذا وقع فيه : (أبو سعيد) ، فأشكل ذلك على بعض إخواننا ؛ لأن المذكور في كتب التراجم أن كنية البقال : (أبو سعد) ، وليس : (أبو سعيد) . واسمه سعيد بن المرزبان . لكني وجدت في « تهذيب الكمال » (١١ / ٥٣ ، ٥٤) في موضعين منه وقع في أثناء ترجمته : (أبو سعيد) ، وكان يمكن أن يكون ذلك خطأً من الطابع أو الناسخ لولا أنه وقع كذلك في ترجمته من « الجرح والتعديل » ؛ كما نبه عليه معلِّقه اليماني رحمه الله (٢ / ١ / ٦٢) . فألقي في النفس أنه خلاف قديم ، أو أنه يكنى بالكنيتين معاً ، فهو (أبو سعد) و (أبو سعيد) . ولعل هذا هو السبب في اختلاف حافظين معروفين قديمين في الراوي لحديث آخر عن عكرمة عن ابن عباس ، هل هو أبو سعد أو (أبو سعيد) ، كما كنت بينت ذلك في أثناء تخريج الحديث المشار إليه ، وقد تقدم برقم (٧٨٣) .

وقد ذكرت لأبي سعد البقال هذا أحاديث أخرى سبقت برقم (٤٥٨ ، ١٣٤٤ ، ١٤٣٤ ، ١٨٨١) ، وجاء تحتها بعض ما قيل في تضعيفه ، ومختصر ذلك ما في « التقريب » أنه :

« ضعيف مدلس » .

ثم رأيت الحافظ قد أورد الحديث في « الفتح » (٨ / ٥٥٨) من رواية عبد الرزاق من طريق أبي سعيد به . وقال :

« وهو ضعيف ؛ لضعف أبي سعيد ، وهو البقال » .

ثم رأيت الحديث في « تاريخ الطبري » (١ / ٢٣) ؛ رواه عن هناد بن السري بإسناده المتقدم ؛ لكن وقع فيه : (أبو سعد البقال) على المشهور من كنيته . والله أعلم .

ثم إن الطبري أشار إلى الحديث (ص ٢٥) وصرح بصحته ! ولعل ذلك لأنه رواه (ص ٢٦) بإسناد آخر ، فقال : حدثنا ابن حميد قال : حدثني مهران عن أبي سنان عن أبي بكر قال :

جاء اليهود إلى النبي ﷺ فقالوا : يا محمد ! . . . الحديث بتمامه .

وكذلك رواه في « التفسير » (٢٦ / ١١١) .

فأقول : لكنه إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع بين أبي سنان وأبي بكر رضي الله عنه ؛ فإن أبا سنان ـ وهو الشيباني البرجمي ـ ؛ لم يدرك أبا بكر ؛ فهو من أتباع التابعين ، يروي عن طاوس وسعيد بن جبير وطبقتهما .

الثانية : أبو سنان هذا ؛ مع كونه من رجال مسلم ـ واسمه سعيد بن سنان ـ ؛ فقد تكلم فيه الإمام أحمد وغيره ، وقال الحافظ :

« صدوق ، له أوهام » .

الثالثة : مهران ـ وهو ابن أبي عمر العطار الرازي ـ ؛ قال الحافظ :

« له أوهام ، سيئ الحفظ » .

الرابعة : ابن حميد ـ واسمه محمد الرازي ـ ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« من بحور العلم ، وهو ضعيف » . وقال الحافظ :

« حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه » .

قلت : ولعل أصل الحديث من الإسرائيليات ، وهم بعض الرواة فرفعه إلى النبي ﷺ ؛ فقد روى الطبري أكثره عن عبد الله بن سلام موقوفاً عليه . والله أعلم .

٥٩٧٤ ـ (مَنِ اسْتَغْفَرَ للمُؤمنينَ والمؤمنَاتِ كُلَّ يوم سبعاً وعشرينَ مرةً ، أو خَمْساً وعشرينَ مرةً ـ أحَدَ العَدَدَيْنِ ـ ؛ كانَ مِنَ الذينَ يُسْتَجَابُ لهُم ، ويُرْزَقُ بهِمْ أهلُ الأرْضِ) .

منكر . قال في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢١٠) :

« رواه الطبراني . وفيه **عثمان بن أبي العاتكة** ، وقال فيه : « **حُدِّثْتُ** عن أم الدرداء » (يعني : عن أبي الدرداء) ، وعثمان هذا ؛ وثقه غير واحد ، وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله المسمين ؛ ثقات » .

قلت : وقال الذهبي في ترجمة عثمان من « الميزان » :

« قال يحيى : ليس بشيء . ونسبه دُحيم إلى الصدق . وقال النسائي :

ضُعِّف . وقال أحمد : لا بأس به ؛ بليته من علي بن يزيد . قلت : يروي عن علي ابن يزيد كثيراً » . وقال الحافظ :

« صدوق ، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني » .

وأقول : لا أستبعد أن يكون هو شيخه الذي حدثه بهذا الحديث المنكر الذي لم يسمه في الإسناد . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فعلة الحديث هو هذا الشيخ أولاً ، ثم ابن أبي عاتكة ثانياً . فإعلال الشوكاني في « تحفة الذاكرين » (ص ٥٠) إياه بابن أبي عاتكة تقصير ظاهر ؛ موهم أنه ليس فيه علة أخرى هو بها أحرى وأولى ! وهو في ذلك تابع للمناوي في « فيض القدير » !

وإنما نبهت على هذا التقصير خشية أن يظن من لا علم عنده ولا تحقيق لديه أن العلة فقط من عثمان ، ويظن من توثيق من وثقه أنه حسن الحديث ، فيحسِّنَ حديثه هذا ، فيقع في الخطأ .

ومن مناكير عثمان بن أبي العاتكة هذا : الحديث الآتي :

٥٩٧٥ - (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يَجْلِسُ يومَ القِيَامَةِ على القَنْطَرَةِ الوُسْطَى بَينَ الجنةِ والنارِ . . . وذكَرَ حديثاً طويلاً) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٢١) ، وعنه ابن الجوزي (١ / ١٢٧) من طريق هشام بن عمار قال : حدثنا صدقة بن خالد قال : حدثنا عثمان ابن أبي العاتكة أبو حفص عن سليمان بن حبيب المحاربي (الأصل : المحارمي !) عنْ أبي أمامة مرفوعاً . أورده في : ترجمة عثمان هذا ، وقال :

« لا يتابع عليه » .

وأعله ابن الجوزي بقول ابن معين المتقدم في الحديث الذي قبله :

« ليس بشيء » .

وهذا لا يستلزم أن يورده في « الموضوعات » ، فالظاهر أنه لاحظ ما في متنه من النكارة ، وهي نسبة الجلوس إلى الله تعالى ، وبين الجنة والنار !! وهو مما لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة . فمتنه حري بالوضع . وهذا مما لم يلاحظه السيوطي ، أو لاحظه ولم يعتد به ! وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ١٤٦) ! فذكر له السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٣) شاهداً من رواية يزيد بن ربيعة : حدثنا أبو الأشعث الصنعاني : سمعت ثوبان يحدث عن رسول الله ﷺ قال :

« يُقْبِلُ الجبارُ عز وجل يوم القيامة ، فَيَثْنِي رِجْلَهُ على الجسر ، ويقول : وعزتي وجلالي ! لا يجاوِزُني اليوم ظالم . فينصف بعضهم من بعض حتى إنه لينصف الشاةَ الجلحاءَ من العضباءِ بنطحةٍ نطحتها » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٩٥ / ١٤٢١) .

قلت : سكت عنه السيوطي ! فما أحسن ؛ لأن يزيد بن ربيعة هذا ضعيف جداً ، وقد تقدمت له أحاديث برقم (٣١٠ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٧ ، ١٣٨٤ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢) ، منها هذا ، وهو بالرقم الذي قبل الأخير .

٥٩٧٦ - (مَنِ اسْتَغْفَرَ للمُؤْمنينَ ؛ رَدَّ اللهُ عليهِ من آدمَ فما دُونَهُ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢١٩) ، والعقيلي في

« الضعفاء » (٢ / ١٨٢) من طريق إسحاق بن راهويه : أنا عمر بن عبيد الطنافسي عن شعيب بن كيسان عن أنس بن مالك مرفوعاً . أورداه في ترجمة شعيب هذا وقالا :

« لا يعرف له سماع من أنس ، ولا يتابع عليه » .

والحديث ؛ أورده العراقي في « المغني » (١ / ٣٢١) من رواية أبي الشيخ بن حيان في « الثواب » والمستغفري في « الدعوات » من حديث أنس :

« من استغفر للمؤمنين والمؤمنات ؛ رد الله عليه عن كل مؤمن مضى من أول الدهر ، أو هو كائن إلى يوم القيامة » .

قلت : وهذا يبين أن في حديث الترجمة اختصاراً مخلاً . ثم قال العراقي :

« وسنده ضعيف » .

والظاهر أنه عندهما من طريق كيسان هذا ، وفي ترجمته أورده الذهبي في « الميزان » بلفظ :

« من استغفر للمؤمنين والمؤمنات ؛ رد عليه من آدم فمن دونه من الإنس » . وقال :

« رواه إسحاق بن راهويه عن عمر ، والعجب أن البخاري روى هذا في « الضعفاء » عن أحمد بن عبد الله بن حكيم عن عمر ، وأحمد متهم » .

قلت : وشعيب بن كيسان ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٣٥١) عن أبيه :

« صالح الحديث » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » في (الطبقة الثانية) ؛ يعني التابعين . لكن ذكر البخاري - كما تقدم ، وتبعه أبو حاتم - أن روايته عن أنس مرسلة . فيكون علة الحديث الانقطاع . والله أعلم .

٥٩٧٧ - (إذَا قَالَ الإمَامُ : سَمِعَ اللهُ لمنْ حَمِدَهُ ؛ فَلْيَقُلْ مَنْ وَرَاءَهُ : سَمِعَ اللهُ لمنْ حَمِدَهُ ، [اللهمَّ ! ربَّنَا ولكَ الحَمْدُ] ») .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ / ٥ ، ٦) : ثنا أبو طالب الحافظ أحمد بن نصر : نا أحمد بن عمير الدمشقي : ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو : ثنا يحيى بن عمرو بن عمارة بن راشد أبو الخطاب قال : سمعت **عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان** يقول : حدثني عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به ؛ دون الزيادة .

ثم قال : حدثنا أبو طالب الحافظ أيضاً : ثنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد : ثنا يحيى بن عمرو بن عمارة : سمعت ابن ثابت بن ثوبان . . . فذكره بالزيادة فقط ؛ دون جملة التسميع . وقال الدارقطني عقبه :

« هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد . والله أعلم » .

قلت : وهذا الاختلاف في لفظ الحديث إنما هو من عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ؛ فإن سائر رجال الإسناد ثقات ، أما هو فمختلف فيه ، وقد لخص أقوال العلماء فيه الحافظ ابن حجر ؛ فقال في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

وإنما رجح الدارقطني روايته الثانية بشيء خارج عن هذا الإسناد - فيما يغلب

على ظني ـ ، وهو : أن الحديث قد رواه الشيخان وغيرهما من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً أتم منه بلفظ :

« إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر ؛ فكبروا ، وإذا ركع ؛ فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ؛ فقولوا : ربنا لك الحمد . . . » الحديث .

وكذلك رواه ستة آخرون من الثقات عن أبي هريرة رضي الله عنه ؛ كما هو مخرج في « إرواء الغليل » (٢ / ١١٨ ـ ١٢٢) ، وكذلك رواه أبو عوانة في « صحيحه » (٢ / ١٢٠ ـ ١٢١) عن أبي هريرة .

ومن هذه الطرق المتواترة عنه رضي الله عنه ، يتبين أن ابن ثوبان لم يحفظ من الحديث إلا ما في حديث الترجمة فيها مع اضطرابه فيه ، فتارة يذكر التسميع ، وتارة يذكر التحميد ، وهذا الثاني هو الموافق للرواية المتواترة ، ولذلك ؛ قال الدارقطني ـ كما تقدم ـ :

« هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد » .

يعني : إسناد الأعرج عن أبي هريرة لرواية أبي الزناد عنه . فما بالك وقد تابعه أولئك الثقات المشار إليهم آنفاً .

ونخرج من هذا التحقيق : أن حديث الترجمة من حيث إفادته أمر المؤتمين بالتسميع وراء الإمام غير معروف ، ومن حيث إفادته أمرهم بالتحميد هو المحفوظ .

فإن قيل : فهل يشرع للمقتدي أن يجمع بين التسميع والتحميد كما في حديث الترجمة مع ضعفه ؟

فأقول : نعم ؛ وذلك للأسباب التالية :

الأول : أنه قد صح عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة أيضاً أنه :

« كان يقول : (سمع الله لمن حمده) حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : (ربنا ولك الحمد) . . . » الحديث .

رواه الشيخان وأبو عوانة وغيرهم ؛ كما تراه مخرجاً في « الإرواء » (٢ / ٣٦) .

ولما كنا مأمورين أن نقتدي به ﷺ في كل العبادات ، ومنها الصلاة كما في الحديث المشهور :

« صلوا كما رأيتموني أصلي » . رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » أيضاً (١ / ٢٢٧ / ٢١٣) .

فعموم هذا الحديث يوجب علينا العمل بما في حديث أبي هريرة الذي قبله ، كما هو ظاهر . ويؤيده التالي :

الثاني : أنه ثبت العمل به من بعض السلف والأئمة ؛ فروى ابن أبي شيبة (١ / ٢٥٣) ، والدارقطني (١ / ٣٤٥ / ٥) ، ومن طريقه البيهقي (٢ / ٩٦) بالسند الصحيح عن محمد بن سيرين قال : . . . فذكر مثل حديث الترجمة بتمامه . وقد علقه الترمذي في « سننه » (٢ / ٥٦) عن ابن سيرين وغيره ، وقال :

« وبه يقول الشافعي وإسحاق » .

وروى عبد الرزاق (٢ / ١٦٧ / ٢٩١٥) ، ومن طريقه البيهقي بسند رجاله ثقات عن سعيد بن أبي سعيد : أنه سمع أبا هريرة وهو إمام الناس في الصلاة يقول : « سمع الله لمن حمده ، اللهم ! ربنا لك الحمد » . يرفع بذلك صوته وتابعه معاً .

ثم روى عبد الرزاق (٢٩١٩) عن عطاء نحوه .

ثم قال البيهقي :

« وروي عن أبي بردة بن أبي موسى أنه كان يقول خلف الإمام : « سمع الله لمن حمده » . وقال عطاء : يجمعهما أحب إليَّ ، وروي فيه حديثان ضعيفان قد خرجتهما في الخلاف » .

قلت : أظن أنه يعني هذا وحديث بريدة الآتي بعده .

وقد أشار الحافظ إلى ضعفهما في « الفتح » (٢ / ٢٨٤) ؛ فإنه قال بعد أن ذكر عن الشافعي مثل ما تقدم عن الترمذي :

« لكن لم يصح في ذلك شيء . ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال : إن الشافعي انفرد بذلك ؛ لأنه قد نقل في « الإشراف » عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم » .

الثالث : أننا إذا نظرنا إلى سنته ﷺ الفعلية في هذا الركن ، وهو الرفع من الركوع ، على ضوء حديث أبي هريرة المتقدم - وما في معناه - ؛ لوجدنا أن محل (التسميع) إنما هو في أثناء الاعتدال من الركوع ، وأن محل التحميد إذا استتَمَّ قائماً ، فإذا قيل : إنه لا يشرع للمؤتم أن يقول (التسميع) ؛ لزم منه مخالفتان اثنتان لا بد منهما :

الأولى : تعطيل أحد المحلَّيْنِ من وِرْدِهِ .

والأخرى : إحلال (التحميد) محل (التسميع) ! وهو مما يقع فيه جماهير المصلين ، كما هو مشاهد ؛ فإنهم يقولون : (ربنا ولك الحمد) في أثناء رفعهم من

الركوع ، ويبقى قيامهم بعده عطلاً عن ورده ! وهذا خلاف نظام الصلاة ؛ فإنه ليس فيها مكان شاغر من الذكر ، كالجلوس بين السجدتين فضلاً عن غيره . فيتأمل هذا ؛ فإنه مفيد إن شاء الله تعالى .

٥٩٧٨ ـ (إذا جَامَعَ أحَدُكُم ؛ فَلْيَسْتَتِرْ ، ولا يَتَجَردا تَجَرُّدَ البَعِيرَيْنِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٩٤) : أخبرنا محمد ابن عمر : حدثني الثوري عن عاصم الأحول عن أبي قلابة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ ؛ وهو كذاب .

وقد روي بسند أحسن حالاً من هذا بلفظ :

« إذا أتى أحدكم أهله ؛ فَلْيستتر ، ولا يتجرد تجرد العِيرَيْن » .

أخرجه ابن ماجه . وقد تكلمت على إسناده في « الإرواء » (٢٠٠٩) ، و« آداب الزفاف » (ص ١٠٩ ـ طبعة المكتبة الإسلامية / عمان) . وقد سرقها أحدهم وحذف منها ما شاء له هواه ! ، وكان من قبل ينكر ذلك على غيره ! والله المستعان .

والحديث ؛ أورده الغزالي في « الإحياء » (٢ / ٥٠) بهذا اللفظ ؛ إلا أنه أظهر المفعول به فزاد : « أهله » . فقال العراقي في تخريجه ـ وأقره الزبيدي في « شرحه » (٥ / ٣٧٢) ـ :

« أخرجه ابن ماجه من حديث عتبة بن عبد بسند ضعيف » .

قلت : عزوه إلى ابن سعد أولى ؛ لأن لفظه أقرب إلى لفظ « الإحياء » من لفظ ابن ماجه كما ترى .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث أنني رأيت أحد المتعالمين في هذا العصر قد نقل هذا الحديث من « الإحياء » في كتابه الذي أسماه « فقه النظر في الإسلام » (ص ١٠٨) ! ولا علم عنده ولا فقه ؛ سوى مجرد النقل ، مع كتم العلم الصحيح ! يَدُلُّكَ على هذا جزمه بنسبة هذا الحديث إلى الرسول ﷺ دون أي عزو لأحد ، أو بيان لحاله ، وهو يعلم تضعيف الحافظ العراقي لإسناده كما تقدم ! أفلا يصدق عليه قوله ﷺ :

« مَنْ حَدَّثَ عنِّي بحديثٍ يرى أنه كذبٌ ؛ فهو أحدُ الكذابِين » .

رواه مسلم .

ويأتي له حديث آخر نحوه بعد قليل برقم (٦٠٧٥) .

٥٩٧٨ /م - (يا بُريدَة ! إذا رَفَعْتَ رأسَكَ مِنَ الركُوعِ ؛ فَقُلْ : سَمِعَ اللهُ لمنْ حَمِدَهُ ، اللهمَّ ! ربَّنا ولكَ الحمدُ ، مِلْءَ السماواتِ وملءَ الأرضِ وملءَ ما شِئْتَ مِنْ شَيءٍ بَعْدُ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني أيضاً (١ / ٣٣٩ / ٤) من طريق سعيد بن عثمان الخزاز : ثنا عمرو بن شمر عن جابر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن شمر هذا ؛ فإنه متروك الحديث اتفاقاً ؛ بل قال الحاكم :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره » .

واتهمه بالوضع أيضاً ابن حبان وأبو نعيم وغيرهما .

وجابر : هو ابن يزيد الجعفي ؛ وهو واهٍ ، وكذبه أبو حنيفة وغيره .

وسعيد بن عثمان الخزاز ؛ قال الحافظ الذهبي في « الميزان » :

« روى عن عمرو بن شمر في الجهر بالبسملة » . كذا قال ؛ ولم يزد ! وعقب عليه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« قال ابن القطان : لا أعرفه » .

قلت : وحديث البسملة ؛ أخرجه الدارقطني أيضاً عنه (١ / ٣١٠) بهذا الإسناد ! وكذا الحديث التالي :

٥٩٧٩ - (يا بُريدَةُ ! إذا جَلَسْتَ في صَلاتِكَ ؛ فَلا تَتْرُكَنَّ التَّشهدَ والصَّلاةَ عليَّ ؛ فإنَّها زَكَاةُ الصَّلاةِ ، وسَلِّمْ على جَميعِ أنبياءِ اللهِ ورُسُلِهِ ، وسَلِّمْ على عبادِ اللهِ الصَّالحينَ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني (١ / ٣٥٥ / ٣) بإسناد الحديث الذي قبله عن بريدة - وهو ابن الحصيب - مرفوعاً .

وقد بينت آنفاً أن فيه وضاعاً وواهياً ومجهولاً ، ظلمات بعضها فوق بعض ! ومع ذلك سكت عنه صاحب « التعليق المغني » وعن الذي قبله ! ولعل ذلك كان عن سهو منه ؛ فإنه قد أعل حديثه في البسملة المشار إليه آنفاً بعمرو بن شمر

وجابر .

(تنبيه) : ساق السيوطي في « الجامع الكبير » هذا الحديث والذي قبله سياقاً واحداً ، ودون قوله : « فإنها زكاة الصلاة . . . » إلخ . وقال :

« رواه الدارقطني - وضعفه - عن عبد الله بن بريدة » .

ولم أر هذا التضعيف في المكانين المشار إليهما . والله أعلم .

٥٩٨٠ - (لا تَقُولي هَذا يا عَائِشَةُ ! فَإِنَّهَا قَدْ أَسْلَمَتْ ، وحَسُنَ إسْلامُهَا) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٢٦) : أخبرنا محمد ابن عمر : حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار قال :

لما قدم رسول الله ﷺ من خيبر ومعه صفية ؛ أنزلها في بيت من بيوت حارثة ابن النعمان ، فسمع بها نساء الأنصار وبجمالها ، فجئن ينظرن إليها ، وجاءت عائشة منتقبة حتى دخلت عليها ، فعرفها ، فلما خرجت ؛خرج رسول الله ﷺ على أثرها ، فقال :

« كيف رأيتها يا عائشة ؟ » .

قالت : رأيت يهودية ! قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ كذاب ، كما تقدم مراراً .

وأسامة بن زيد بن أسلم - وهو العدوي مولاهم المدني - ؛ قال الحافظ :

« ضعيف من قبل حفظه » .

وعطاء بن يسار ؛ تابعي جليل ؛ فالحديث مرسل .

وقد روي موصولاً بإسناد خير من هذا ؛ أخصر منه ؛ **فقال مبارك بن فضالة : عن علي بن زيد** عن **أم محمد** عن عائشة قالت :

لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وهو عروس بصفية بنت حيي ؛ جئن نساء الأنصار ، فأَخْبَرْنَ عنها . قالت : فتنكرتُ ، وتنقبتُ ؛ فذهبتُ ، فنظر رسول الله ﷺ إلى عيني ؛ فعرفني . قالت : فالتفتَّ ؛ فأسرعتُ المشيَ ؛ فأدركني ؛ فاحتضنني ، فقال :

« كيف رأيتِ ؟» .

قالت : قلت : أرسِلْ ، يهودية وسط يهوديات !

أخرجه ابن ماجه (١٩٨٠) . وضعفهُ البوصيري في « الزوائد » (٢ / ١١٨) بقوله :

« فيه علي بن زيد بن جدعان ؛ وهو ضعيف » .

قلت : وفيه علتان أخريان :

الأولى : أم محمد هذه ؛ لم يوثقها أحد ؛ حتى ولا ابن حبان ! وبيض لها الحافظ في « التقريب » ، فلم يقل فيها ولا مقبولة ! وذكرها الذهبي في « النسوة المجهولات » .

والأخرى : مبارك بن فضالة ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، يدلس ويسوي » .

وهذا الحديث مع حديث عائشة مما حشا به التويجري كتابه الذي سماه بـ « الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور » (ص ١٨١ ـ الطبعة الأولى) مع السكوت عنها كما يفعل سائر المؤلفين الذين لا علم عندهم بالحديث الشريف ، وكأنهم ينطلقون من القاعدة الغربية الكافرة :

« الغاية تبرر الوسيلة » !

وإلا ؛ كيف يستجيزون أن ينسبوا إلى النبي ﷺ ما لا يعلمون صحته مع علمهم بقوله ﷺ :

« مَنْ حدَّث عني بحديث يرى أنه كذبٌ ؛ فهو أحدُ الكذابِين » .

رواه مسلم وغيره .

ومن ذلك : ما ذكره عقب الحديث بقوله :

« وأخرج ابن سعد أيضاً من طريق عبد الله بن عمر العمري قال :

« لما اجتلى رسول الله ﷺ صفية رأى عائشة رضي الله عنها منتقبة بين النساء ، فعرفها فأدركها فأخذ بثوبها فقال : كيف رأيت » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ معضل ، إن كان عبد الله بن عمر العمري هو الراوي ؛ فإنه ضعيف من أتباع التابعين ، ولكن الذي في « ابن سعد » (٨ / ١٢٨) : « عمر ابن عبد الله قال » غير منسوب برواية عبد الرحمن بن أبي الرجال ، وهذا لم يذكروا له رواية عن عبد الله بن عمر العمري ، وإنما عن عمر بن عبد الله مولى غفرة ، وهو تابعي ضعيف ، فهو مرسل . فالظاهر أنه انقلب اسمه على بعض الرواة ،

فظنه من نقله التويجري عنه أنه العمري ، ولعله الحافظ في « الإصابة » ، فزاد هذه النسبة من عنده !

٥٩٨١ - (لا يَلِجَنَّ مِنْ هذا البَـابِ مِنَ الرِّجَـالِ أَحَـدٌ . يعني : بابَ النساءِ في المسجْدِ النبويِّ) .

منكر . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٨٢٩) ، ومن طريقه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (١ / ٣١٣) : حدثنا عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ لما بنى المسجد جعل له باباً للنساء ، وقال : . . . فذكره .

قال نافع : فما رأيت ابن عمر داخلاً من ذلك الباب ولا خارجاً منه .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عبـد الله بن نافع : هو العـدوي مـولاهم المدني ، قـال الذهبي في « الكاشف » و« الضعفاء » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

قلت : وتركه النسائي والدارقطني . وقال البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٢١٤) وأبو أحمد الحاكم :

« منكر الحديث » .

قلت : وهذا الحديث من مناكيره عندي ؛ فقد خالفه أيوب في لفظه فقال : عن نافع به بلفظ :

« لو تركنا هذا الباب للنساء » .

قال نافع : فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات .

أخرجه أبو داود (٤٦٢ ، ٥٧١) . وأعله بالوقف ، والراجح عندي الرفع كما بينته في « صحيح أبي داود » (٤٨٣) .

ولفظ الموقوف عند البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ٦٠) من طريق محمد ابن عبد الرحمن : أن رجلاً حدثه ـ حسبته محمد بن أبي حكيم ـ سمع ابن عمر عن عمر قال :

« لا تدخلوا المسجد من باب النساء » .

قلت : وهذا إسناد موقوف ضعيف ؛ محمد بن أبي حكيم ؛ مجهول لم يرو عنه غير هذا الرجل الذي لم يسم . ومحمد بن عبد الرحمن ؛ هو ابن نوفل أبو الأسود الثقة . وابن أبي حكيم هذا ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٣٦٦) ؛ لكن سقط منه الرجل الذي بينه وبين ابن نوفل ! وعلى كل حال فهو مجهول كما ذكرت ، حتى على افتراض أنه سمع منه ابن نوفل .

وأخرجه أبو داود (٤٦٣ ، ٤٦٤) من طريقين عن نافع : أن عمر بن الخطاب كان ينهى أن يدخل من باب النساء .

وهذا منقطع . ولذلك ؛ أوردته في « ضعيف سنن أبي داود » (٧٢ ـ ٧٣) .

والخلاصة : أن النهي الصريح عن الدخول من باب النساء رفعه عن النبي ﷺ لا يصح . والصحيح حضّه على ذلك بقوله : « لو تركناه للنساء » كما تقدم . والله أعلم .

والحديث مع الموقوف على عمر مما سود به الشيخ التويجري كتابه أيضاً (ص

١٣٣) دون أن يبين ضعفه !

٥٩٨٢ ـ (ما مِنْ عَبْدٍ ولا أَمَةٍ دعا الله تباركَ وتعالى ليلةَ عرفاتٍ بهذه الدَّعَواتِ ـ وهي عَشْرُ كلماتٍ ألفَ مرَّةٍ ؛ إلا لَمْ يسْألِ اللهَ شيئاً إلا أعطَاهُ إيَّاه ؛ إلا قطيعَةَ رَحِمٍ أو إِثْماً :

سُبْحانَ الذي في السَّماءِ عَرْشُه ، سُبْحانَ الذي في الأَرض مَوْطِئُه ، سُبْحانَ الذي في البَحْرِ سَبيلُه ، سُبحان الذي في السَّماء سُلطانُه ، سُبحانَ الذي في الجنةِ رحْمَتُه ، سُبْحانَ الذي في القُبُورِ قَضَاؤُه ، سُبحانَ الذي في الهَواءِ روحُه ، سُبحانَ الذي رَفَعَ السَّماءَ ، سُبحانَ الذي وضَعَ الأرضَ ، سُبحانَ الذي لا مَنْجَى ولا مَلْجَأَ منهُ إلا إليهِ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ٦٥) ، ومن طريقه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤١٢) من طريق **عزرة بن قيس اليَحْمدي ـ صاحب الطعام** ـ قال : حدثتني **أم الفيض مولاة عبد الملك بن مروان** قالت : سمعت عبد الله بن مسعود يقول : . . . فذكره مرفوعاً . أورداه في ترجمة عزرة هذا ، وقالا :

« لا يتابع عليه » . وروى العقيلي عن يحيى أنه قال :

« عزرة . . أزدي بصري ضعيف » . وقال ابن عدي :

« لا يعرف إلا بهذا الحديث » !

كذا قال ! وله حديث آخر يأتي بعده .

وأم الفيض مولاة عبد الملك ؛ لم أعرفها .

٥٩٨٣ - (إذا بَلَغَ العبْدُ الأربعينَ ؛ خفَّفَ اللهُ عنه حِسَابَهُ ، فإذا بلَغَ السِّتِّينَ ؛ رزَقَهُ اللهُ الإنابةَ إليه ، فإذا بلَغَ سبعينَ ؛ أَحَبَّهُ أهلُ السَّمَاءِ ، فإذا بلَغَ ثمانينَ سنةً ؛ ثَبَّتَ اللهُ حَسَنَاته ، ومَحَا عنه سَيِّئَاته ، فإذا بلغَ تسعينَ سنةً ؛ غَفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ من ذَنْبِهِ وما تأخَّرَ ، وشَفَّعَهُ في أهلِ بيتِهِ ، وكُتِبَ في أهلِ السَّماءِ : أَسيرُ اللهِ في أرْضِهِ) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » ؛ كما في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٠٥) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٨٠) من طريق البغوي ؛ كلاهما عن عزرة بن قيس الأزدي قال : حدثنا أبو الحسن الكوفي عن عمرو بن أوس قال : قال محمد بن عمرو بن عثمان عن عثمان بن عفان عن النبي ﷺ . وقال ابن الجوزي :

« هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ؛ عزرة بن قيس ضعفه يحيى ، وأبو الحسن الكوفي مجهول » .

ومحمد بن عمرو نسب إلى جده ، وهو محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ابن عفان ؛ وفيه ضعف ؛ كما يأتي في الحديث الذي بعده .

وأعله الهيثمي بالأزدي فقط ، فقال :

« وهو ضعيف » .

وقد تعقب السيوطي في « اللآلي » (١ / ١٣٩ - ١٤٦) ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ، واستوعب الكلام على طرقه وشواهده الكثيرة ،

ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه يتعذر الحكم من مجموعها على المتن بأنه موضوع ، وتبعه في ذلك الشوكاني في « الفوائد المجموعة » (ص ٤٨١ ـ ٤٨٣) ! وأبى ذلك محققه العلامة عبد الرحمن اليماني ، فقال :

« واعلم أن هذا الخبر يتضمن معذرة وفضيلة للمسنين ، وإن كانوا مفرطين أو مسرفين على أنفسهم ، فمن ثَمَّ أولع به الناس ، يحتاج إليه الرجل ليعتذر عن نفسه ، أو عمن يتقرب إليه ، فإما أن يقويه ، وإما أن يركب له إسناداً جديداً ، أو يلقنه من يقبل التلقين ، أو يدخله على غير ضابط من الصادقين ، أو يدلسه عن الكذابين ، أو على الأقل يرويه عنهم ، ساكتاً عن بيان حاله . . . » .

ثم أطال النفس جداً ، في تلخيص الكلام على تلك الطرق ، والكشف عن عللها ، وضعف رواتها ، فراجعه ؛ فإنه نفيس جداً (ص ٤٨٢ ـ ٤٨٦) .

ولذلك ؛ وجدت نفسي لا تطمئن لتصحيح هذا الحديث ، وإن كان معناه يوافق هوى النفس ؛ فقد بلغت الخامسة والسبعين ! أضف إلى ذلك أنه لا يلتقي مع قوله ﷺ :

« أعذر الله إلى امرئ أُخِّرَ أجلُه حتى بلغ ستينَ سنةً » .

رواه البخاري وغيره . وهو مخرج مع بعض شواهده في « الصحيحة » برقم (١٠٨٩) . قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٤٠) :

« الإعذار : إزالة العذر . والمعنى : أنه لم يبق له اعتذار ، كأن يقول : لو مد لي في الأجل لفعلتُ ما أُمِرْتُ به . يقال : أعذر إليه ؛ إذا بلغه أقصى الغاية في العذر ومكنه منه . وإذا لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمر الذي حصل له ؛ فلا ينبغي له حينئذ إلا الاستغفار والطاعة ، والإقبال على الآخرة بالكلية » .

وإليك حديثاً آخر بمعنى الذي تقدم :

٥٩٨٤ - (مَا مِنْ مُعمَّرٍ يُعَمَّرُ في الإسْلام أربعينَ سنةً ؛ إلا صَرَفَ اللهُ عنهُ ثلاثةَ أنواعٍ من البَــلاءِ : الجنونَ ، والجُــذَامَ ، والبَــرَصَ . فــإذا بلَغَ خمسينَ سنةً ؛ لَيَّنَ اللهُ عليـه الحسَابَ . فإذا بلغَ ستينَ ؛ رزقَـهُ اللهُ الإنابةَ إليهِ بما يُحِبُّ . فإذا بلَغَ سبعينَ سنةً ؛ أحبَّهُ الله وأحبَّهُ أهلُ السَّمَاءِ . فإذا بلغَ الثمانينَ ؛ قَبِلَ اللهُ حسنَاته وتجاوزَ عن سَيِّئاتِه . فإذا بلَغَ تسعينَ ؛ غَفَرَ اللهُ لهُ ما تقدَّم من ذنبِـه وما تأخرَ ، وسُمِّيَ أسِيرَ اللهِ في أرضِـهِ ، وشَفعَ لأهلِ بَيتِهِ) .

منكر . أخرجه أحمد (٣ / ٢١٧ - ٢١٨) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٩) ، والبزار في « مسنده » (٤ / ٢٢٥ - كشف الأستار) ، وأبو يعلى (٧ / ٢٤١ / ٤٢٤٦ / ٤٢٤٧) من طريق يوسف بن أبي ذرة الأنصاري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٣١ - ١٣٢) ، وقال :

« يوسف بن أبي ذرة ؛ منكر الحديث جداً ، ممن يروي المناكير التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » . وقال ابن معين :

« يوسف ؛ ليس بشيء » .

ورواه الفرج - وهو ابن فضالة - واضطرب في إسناده ؛ فقال مرة : ثنا محمد بن عامر عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن جعفر عن أنس بن مالك قال :

« إذا بلغ الرجل المسلم أربعينَ سنةً ؛ آمَنَهُ اللهُ من أنواع البلايا . . . » . الحديث نحوه موقوفاً .

وقال مرة : حدثني **محمد بن عبد الله العامري** عن **محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان** عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ مثله .

أخرجهما أحمد (٢ / ٨٩) .

والفرج ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » ، مع اضطرابه في إسناده ، وفي وقفه ورفعه .

ومحمد بن عامر أو ابن عبد الله العامري ؛ لم أعرفه ، ولكنه قد توبع :

فأخرجه البزار وأبو يعلى (٤٢٤٨) من طريق محمد بن موسى عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أنس مرفوعاً به . وقال :

« لا نعلم أسند جعفر عن أنس إلا هذا الحديث » .

قلت : هو ثقة من رجال الشيخين ؛ لكن الراوي عنه **محمد بن عبد الله بن عمرو** ـ وهو ابن عثمان بن عفان الملقب بـ (الديباج) ـ ؛ ذكره الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« وثقه النسائي . وقال مرة : ليس بالقوي . وقال البخاري : لا يكاد يتابع في حديثه » .

قلت : فهو علة هذه الطريق الثانية عن جعفر بن عمرو ، وقد أسقطه من الإسناد في روايتين أخريين عند أبي يعلى (٤٢٤٩ ، ٤٢٥٠) ؛ فقال : عن **محمد ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان** عن أنس به .

فصار الإسناد بذلك منقطعاً !

وقد تابعه على ذكره في الإسناد : يوسف بن أبي ذرة ؛ كما في الرواية الأولى لأبي يعلى وغيره ؛ كالبزار ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٠٥) :

« رواه البزار بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات » !

وتعقبه الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » ، فقال :

« قلت : في إسناد أحدهما يونس بن أبي ذرة ولم أعرفه ، وانظر هل الصواب يونس بن أبي فروة ؟» !

قلت : ومثل هذا التعقيب يدل على أن المعلق لا تحقيق عنده ألبتة ؛ بل هو لا يحسن شيئاً حتى النقل ، ففي الصفحة نفسها التي نقل منها قول الهيثمي ثم تعقبه ذكر الهيثمي أن في أحد أسانيد أبي يعلى يوسف بن أبي ذرة ! فإن كان لم يقع بصره على هذا فأين البحث والتحقيق المدعى ؟!

وللحديث طريق ثان عن أنس : يرويه عباد بن عباد المهلبي عن عبد الواحد ابن راشد عن أنس به مرفوعاً .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٧٠ - ٧١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٩) . وأعله بعباد بن عباد ؛ قال ابن حبان :

« غلب عليه التقشف ، وكان يحدث بالتوهم . . . » .

لكنهم قد خطأوه ؛ لأن هذا الذي ضعفه ابن حبان غير المُهلبي الذي روى هذا الحديث ؛ فإنه ثقة من رجال مسلم . ووثقه ابن حبان نفسه (٧ / ١٦١) ، وقد وقع

له مثل هذا الوهم في حديث آخر يأتي برقم (٦٧٨٥) . وإنما العلة من شيخه عبد الواحد بن راشد ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ليس بعمدة » .

ثم ذكر له هذا الحديث .

وطريق ثالث : عند البزار (٣٥٨٨) . فيه أبو قتادة الحراني (الأصل : العذري !) ـ واسمه عبد الله بن واقد ـ ؛ قال في « التقريب » :

« متروك . وكان أحمد يثني عليه ، وقال : لعله كبر واختلط ، وكان يدلس » .

وشيخ البزار عبد الله بن شبيب ؛ واهٍ ؛ كما في « الميزان » .

وطريق رابع : عند أبي يعلى (٣٦٧٨) . وفيه خالد الزيات : حدثني داود بن سليمان . قال في « اللآلي » (١ / ١٤٤) :

« وهما مجهولان » .

ولم يحسن الكلام على هذه الطريق المعلق على « مسند أبي يعلى » .

وطريق خامس : يرويه الوليد بن موسى الدمشقي عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن الحسن عن أنس مرفوعاً بالجملة الأولى منه .

أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٢) في ترجمة الوليد ، وقال :

« وهذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ » .

٥٩٨٥ - (لَوْ رَحِمَ اللهُ أحداً مِنْ قَومِ نُوحٍ ؛ لَرَحِمَ أمَّ الصَّبِيِّ ، كانَ نوحٌ مكَثَ في قَومِهِ ألفَ سنة إلا خَمسينَ عاماً ؛ يدْعُوهم ، حتى كانَ آخر زمَانه غرسَ شجرةً ؛ فعَظُمَتْ وذهبتْ كلَّ مَذْهَبٍ ، ثم قَطَعَهَا ، ثم جعلَ يَعملُها سفينةً ، ويمرونَ فيَسْألُونُه ؟فيقولُ : أعملُها سفينةً . فَيسخَرُونَ منه ، ويقولونَ : تعملُ سفينةً في البرِّ ؟! وكيف تجري ؟! قال : سوف تعلَمونَ . فلما فَرَغَ منها فارَ التَّنُّورُ ؛ وكَثُرَ الماءُ في السِّكَكِ ، فَخَشِيَتْ أمُّ الصَّبيِّ عليهِ ، وكانتْ تحبُّهُ حُباً شديداً ، فخَرَجَتْ إلى الجبَلِ حتى بَلَغَتْ ثُلُثَهُ (الأصل : ثُلْمَة) ، فلمَّا بلَغَها الماءُ ؛ خَرَجَتْ بهِ حتى اسْتَوَتْ على الجبَلِ ، فلمَّا بلغَ الماء رَقَبَتَهَا ؛ رفَعَتْهُ بيدِهَا حتى ذَهَبَ بهِمَا الماءُ ، فلَوْ رَحِمَ اللهُ منهم أحداً ؛ لرَحِمَ أمَّ الصَّبِيِّ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٢ / ٣٤٢) ، وكذا الطبراني في « الأوسط » ، وابن جرير في « التفسير » (١٢ / ٢١) ، وابن أبي حاتم ؛ كلهم من طريق **موسى بن يعقوب الزمعي** : حدثني فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع أن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة أخبره : أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« تفرد به موسى بن يعقوب الزمعي » . قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٠٠) :

« وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه ابن المديني ، وبقية رجاله ثقات » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » !ورده الذهبي بقوله :

« قلت : إسناده مظلم ، وموسى ليس بذاك » . وقال في ترجمته في « الكاشف » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

قلت : وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ؛ ثقة ، أخرج له البخاري ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦/ ٦) ، وقد روى عنه جماعة من الثقات ؛ كما في « تهذيب الكمال » (٢ / ١٣٣) . فالعجب من الحافظ كيف أقر ابن القطان على قوله : « لا يعرف حاله » ؛ بل وتبعه عليه حين قال في « تقريبه » :

« مقبول » !

وكذلك يتعجب من الذهبي ؛ لأنه بيض له في « الكاشف » !

وأشار الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٢ / ٤٤٧) إلى تضعيفه للحديث بقوله :

« وهذا حديث غريب » .

وجهل معنى هذا الاستغراب - أو تجاهله - الشيخ الصابوني حين أورد منه في « مختصره » (٢ / ٢٢١) الطرف الأول منه بزعم أنه صحيح !

وكذا استغربه في « تاريخه » (١ / ١١٤) ، وزاد :

« وقد روي عن كعب الأحبار ومجاهد وغير واحد شبيه لهذه القصة ، وأحرى بهذا الحديث أن يكون موقوفاً متلقى عن مثل كعب الأحبار » .

وأما قول الحافظ ابن كثير في الإسناد الذي ساقه في تفسير سورة نوح عليه السلام من رواية ابن أبي حاتم عن ابن وهب : أخبرني شبيب بن سعيد عن أبي

الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً به نحوه مختصراً مع اختلاف في بعض الألفاظ ، فقال ابن كثير ـ وقلده الصابوني ـ :

« هذا حديث غريب ، ورجاله ثقات » !

فأقول : فيه علة خفية ، وهي أن شبيباً هذا ، وإن كان ثقة من رجال البخاري ، فقد تكلم فيه إذا كانت روايته من طريق ابن وهب عنه ، كما كنت شرحت ذلك في كتابي « التوسل » (ص ٨٦ ـ ٨٧) ، واستشهدت على ذلك بكلام ابن عدي عليه في « الكامل » ، وبقول الحافظ في « التقريب » :

« لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب » .

على أن قول الحافظ هذا ليس على إطلاقه ؛ بل هو مقيد بأن يكون من روايته عن يونس بن يزيد ، ومن هذا الوجه روى له البخاري كما بينته هناك .

والخلاصة : أن كون رجال هذا الإسناد ثقاتاً ، لا يعني أن إسناده صحيح ؛ لما ذكرته آنفاً ؛ خلافاً لظن ذاك الجاهل حيث فهم منه أن ابن كثير صححه ، فأورده المشار إليه في « مختصره » الذي اشترط في مقدمته أن لا يذكر فيه إلا ما صح ! وأيم الله ! إن ذلك فوق طاقته ، وإنه لا يستطيع أن ينهض به ، كما يشهد بذلك هذا الحديث بروايته عن عائشة وابن عباس ، وغيره كثير وكثير . والله المستعان .

٥٩٨٦ ـ (كانَ يقُولُ إذا قَضَى صَلاتَهُ :

اللهمَّ ! بحقِّ السائلينَ عليكَ ؛ فإنَّ للسَّائِلِ عليكَ حَقاً ، أيما عَبدٍ أو أمةٍ مِنْ أَهلِ البرِّ والبحرِ تَقَبَّلْتَ دعوتَهُم ، واسْتَجَبْتَ دُعَاءَهم : أَنْ تُشْرِكَنَا في صَالِحِ ما يدعُونَكَ ، وأَنْ تُشْرِكَهُم في صَالحِ ما ندعُوك فيه ، وأنْ تعافِيَنَا

وإيّاهُم ، وأَنْ تَقْبَلَ منَّا ومنهم ، وأَنْ تُجَاوِزَ عنا وعنهم ؛ فإنَّنا آمَنا بما أنزلتَ واتَّبَعْنَا الرسُولَ ، فاكْتُبْنَا معَ الشَّاهِدِينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٩٠ / ١ - ٢) من طريق عمرو بن عطية العوفي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ كان يقول : . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمرو بن عطية هذا ؛ روى العقيلي في « الضعفاء » عن البخاري أنه قال :

« في حديثه نظر » .

وهذا كناية عن أنه شديد الضعف عنده . وفي « اللسان » أن هذا من قول العقيلي ، والصواب ما ذكرته آنفاً ، وفي « الميزان » :

« ضَعَّفه الدارقطني وغيره » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « مسند أبي سعيد الخدري » من « الجامع الكبير » من رواية الديلمي ، وزاد في آخره :

« وكان يقول :

لا يتكلم بها أحد من خلق الله تعالى ؛ إلا أشركه الله تعالى في دعوة أهل بحرهم وأهل برهم ، وهو مكانه » . وقال عقبه :

« قال في « المغني » : عمرو بن عطية العوفي ؛ ضعفه الدارقطني » .

قلت : وهو من أولاد عطية العوفي ، وله ولدان آخران :

عبد الله بن عطية ، **والحسن بن عطية** ؛ وكلهم ضعفاء كما بينه الحافظ ابن رجب في « شرح علل الترمذي » (٢ / ٧٩١ - ٧٩٢) .

فكأنهم ورثوا الضعف من أبيهم !

والحديث ؛ ذكره السيوطي بالزيادة في « الدر المنثور » من رواية **ابن مردويه** . وعزاه إليه نقلاً عن « الدر » أخونا علي حسن الحلبي في « **التعقيب على رسالة الأنصاري** » حول حديث عطية المعروف : « **اللهم ! إني أسألك بحق السائلين** » (ص ٢٥) وقال عقبه :

« قلت : ويغلب على الظن أنه من طريق العوفي أيضاً ؛ إذ لم أقف على سنده » .

ولقد أصاب كما ترى ، زاده الله توفيقاً . وحديث أبيه سبق تخريجه في المجلد الأول برقم (٢٤) بلفظ مخالف لهذا من رواية فضيل بن مرزوق ، وقد شغب الأنصاري حولها وحاول تحسينها ، ثم نكص على عقبيه ، كما يتبين لمن وقف على هذا التعقيب ، وعلى ردي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد المذكور .

٥٩٨٧ - (قُلْ : اللهمَّ ! إني أسأَلُكَ بمحمَّدٍ نبيِّكَ ، وإبراهيمَ خَليلِكَ ، ومُوسَى نَجِيِّكَ ، وعيسَى رُوحِكَ وكَلِمَتِكَ ، وبكتَابِ مُوسى ، وإنجيلِ عيسَى ، وزَبُورِ داودَ ، وفُرْقَانِ محمدٍ ، وبكُلِّ وَحْيٍ أَوْحَيْتَهُ ، أو قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ ، أو سَائلٍ أَعْطَيْتَهُ . . . - الحديث ؛ وفيه : - أَنْ تَرْزُقَنِي القُرآنَ والعِلْمَ . . .) الحديث .

موضوع . أخرجه الديلمي (١ / ١٩٨) من طريق أبي الشيخ معلقاً عليه بسنده عن **عبد الملك بن هارون بن عنترة** عن أبيه :

أن أبا بكر أتى النبي ﷺ فقال : إني أتعلم القرآن فينفلت مني؟فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الملك هذا ؛ قال ابن حبان (٢ / ١٣٣) :

« كان ممن يضع الحديث ، لا يحلُّ كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار » .وقال يحيى :

« كذاب » . وقال السعدي :

« دجال كذاب » .

٥٩٨٨ ـ (يَأْتِي علَى النَّاسِ زَمَانٌ يكونُ عامَّتُهم يقرأُونَ القرآنَ ، ويَجْتَهِدُونَ في العبادَةِ ، ويشْتَغلُونَ بأهلِ البِدَعِ ، يُشْرِكُونَ مِنْ حيثُ لا يعلمونَ ، يأخذونَ على قِرَاءَتِهم وعِلْمِهِم الرزقَ (الأصل : وعليهمُ الوِزْرُ) ، يَأْكُلُونَ الدنيا بالدِّينِ ، هُم أتباعُ الدَّجَّالِ الأَعْورِ . قلتُ : يا رسولَ الله ! كيفَ ذاكَ وعندَهَمُ القرآنُ ؟قال : يُحَرِّفُونَ تفسيرَ القرآنِ على ما يُريدونَ كما فَعَلَتِ اليهودُ ؛ حَرَّفُوا التوراةَ ، فَضَرَبَ اللهُ قلوبَ بعضِهِمْ على بعضٍ وَلَعَنَهُمْ على لسانِ داودَ وعيسى ابنِ مريمَ ؛ ذلك بما عَصَوْا وكانوا يعتدُونَ) .

موضوع . أخرجه الإسماعيلي في « معجم شيوخه » (ق ٨٠ / ٢ ـ ٨١ / ١) : قال حدثنا الحسن بن سهل بن سعيد بن مهران الأهوازي بـ (عسكر مكرم) أبو علي بخبر منكر : حدثنا أحمد بن منصور : ثنا عبد الوهاب بن عطاء : حدثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات مترجمون في « التهذيب » ؛ غير

الأهوازي هذا ؛ فأورده الحافظ في « اللسان » لهذا الحديث ، وذكر أنه خبر منكر ، وهو قول الإسماعيلي نفسه في الإسناد كما ترى ، وهو عندي موضوع ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وإن كان معناه يصدق على كثير من ذوي الأهواء اليوم - كأسلافهم - ، ومنهم بعض المعروفين بأنهم من الدعاة إلى الإسلام !

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للإسماعيلي والديلمي ، وقال :

« قال في « اللسان » : هذا خبر منكر » .

وأقره ، وقد عرفت أنه قول مخرجه الإسماعيلي نفسه .

٥٩٨٩ - (ما يُتَخَوَّفُ مِنَ العَمَلِ أشدُّ مِنَ العَمَلِ ؛ إنَّ الرَّجُلَ مِنْ أُمتي يعمَلُ في السِّرِّ ، فَتَكْتُبُ الحفَظَةُ في السِّرِّ ، فإذا حَدَّثَ به الناسَ يُنْسَخُ من السِّر إلى العَلانيةِ ، فإذا أُعْجِبَ به نُسِخَ من العلانيةِ إلى الرياءِ ؛ فَيبطُل ، فاتقوا الله ، ولا تُبْطِلُوا أعمالَكُم بالعُجْبِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ٦٣ - ٦٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٥٤) من طريق إسماعيل بن أبي زياد عن أبان ابن أبي عياش عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، وإنما يروى نحوه عن الثوري ، وأبان ؛ فنهاية في الضعف ، وإسماعيل ؛ قال الدارقطني : كذاب متروك . وقال ابن حبان : لا يحل ذكر إسماعيل إلا بالقدح » .

قلت : زاد ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٢٩) :

« شيخ دجال » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٣٣٣) - ثم ابن عراق (٢ / ٣٠٨) - بأن له شاهداً في « شعب البيهقي » عن أبي الدرداء نحوه .

قلت : ويأتي الكلام عليه في التالي .

والحديث ؛ أورده الغزالي في « الإحياء » (١ / ٢١٥) ببعض اختصار ، فقال العراقي في « تخريجه » :

« أخرجه الخطيب في « التاريخ » من حديث أنس بإسناد ضعيف » !

كذا قال ! ولا يخفى على أحد ما فيه من التساهل ؛ فإن إسناده أسوأ مما قال كما تبين من هذا التحقيق ؛ فقد اغتر به الشيخ إسماعيل الأنصاري فنقل تضعيفه إياه وأقره عليه في تعليقه على « الوابل الصيب » (ص ٣٢) مع أنه ساق إسناد الخطيب به . وهذا إن دل على شيء فهو أن الشيخ لا معرفة عنده بهذا العلم ، أو أنه لا يهتم بالتحقيق ، وذلك مما ينافي النصح المأمور به في غير حديث ، وجعله الدين كله في قوله ﷺ :

« الدين النصيحة . قالوا : لمن؟قال : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم » .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٦) وغيره .

قال الحافظ ابن رجب في « شرح الأربعين » (ص ٥٧) :

« ومن أنواع النصح لله تعالى وكتابه ورسوله - وهو مما يختص به العلماء - رد الأهواء المضلة بالكتاب أو السنة على موردها ، وبيان دلالتهما على ما يخالف الأهواء كلها ، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات العلماء ، وبيان دلالة الكتاب

والسنة على ردها ، ومن ذلك بيان ما صح من حديث النبي ﷺ وما لم يصح ، ومنه تبيين حال راويه ؛ مَنْ تقبل روايته منهم ومن لا تقبل رواياته منهم ، وبيان غلط من غلط من ثقاتهم الذين تقبل رواياتهم » .

٥٩٩٠ - (الإبقَاءُ على العَمَلِ أشدُّ مِنَ العمَلِ ؛ إنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ العمَلَ فيُكْتَب عملٌ صَالحٌ معمُولٌ به في السِّرِّ ، يُضَعَّف أجرُه سبعينَ ضِعفاً ، فلا يزالُ به الشيطانُ حتى يَذْكُره للناسِ ويُعْلِنَه ، فتكْتَب لهُ علانيةً ، ويُمحا تضعيفُ أجرِه كلُّه ، ثم لا يزالُ به الشيطانُ حتى يَذْكُره للناسِ الثانيةَ ويحبَّ أنْ يُذْكَر ويُحْمَدَ عليه ، فيُمْحَا العلانية ويكتب رياءً ، فاتقَى اللهَ امرؤٌ صَانَ دِينَهُ ، وإنَّ الرِّيَاءَ شِرْكٌ) .

منكر . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣١٦ / ١ - ٢ و ٣٢٤ / ١ - ٢) من طريق بقية عن سلام بن صدقة عن زيد بن أسلم عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً . وقال البيهقي :

« هذا من أفراد بقية عن شيوخه المجهولين » .

يشير إلى جهالة سلام بن صدقة ، ولم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ، فلتستفد من هنا .

٥٩٩١ - (لا تُشْرِكُوا باللهِ شَيئاً وإنْ قُطِّعْتُمْ أو حُرِّقْتُم أو قُتِّلْتُم .

ولا تَتركُوا الصلاةَ المكتوبةَ متعمِّدينَ ، فَمَنْ تَركَهَا متعمِّداً ؛ فقَدْ خَرَجَ مِنَ المِلَّةِ .

ولا تَركَبُوا المعصِيَةَ ؛ فإنَّها مِنْ سخطِ اللهِ .

ولا تَشْربوا الخَمْرَ ؛ فإنها رَأْسُ الخطايا كلِّها .

ولا تَفِرُّوا مِنَ القَتْلِ والموتِ وإن كنتُم فيهِ .

ولا تَعصِينَّ والدَيْكَ ، وإنْ أَمَرَاكَ أنْ تخرُجَ مِنَ الدنيا كلِّها ؛ فاخْرُجْ .

ولا تَضَعْ عصاكَ عن أهلِكَ ؛ وأَنْصِفْهُم من نَفْسِك) .

منكر بهذا السياق . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٧٥) ، وابن نصر في « الصلاة » (ق ٢٤٠ / ١) ، وابن عبد الحكم في « فتوح مصر » (٢٧١) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » (ق ١٢٢ / ١ - الجامعة) ، والطبراني في « المعجم الكبير » من طريق يزيد بن قوذر عن سلمة بن شريح عن عبادة بن الصامت قال :

أوصانا رسول الله ﷺ بسبع خصال ، قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة سلمة بن شريح ، ويزيد بن قوذر ؛ وقد ذكرهما ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٣١٨ و ٧ / ٦٢٦) .

والأول مجهول العين ، وفي ترجمته أخرج البخاري الطرف الأول من الحديث ، وقال :

« لا يعرف إسناده » .

ولذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » - وأقره الحافظ في « اللسان » - :

« لا يعرف » .

وأما الآخر ؛ فهو مجهول الحال ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٨٤) :

« روى عنه عبد الله بن عياش بن عباس ، وسيار بن عبد الرحمن الصدفي » .
وقال ابن حبان :

« روى عنه المصريون » .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢١٦) .

« رواه الطبراني . وفيه سلمة بن شريح ؛ قال الذهبي : « لا يعرف » ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

كذا قال ! وهو وهم ظاهر ؛ فإن ابن قوذر ؛ ليس من رجال (الصحيح) ؛ بل ولا هو من رجال بقية الستَّة !

ومما سبق ؛ تعلم خطأ قول المنذري في « الترغيب » (١ / ١٩٤ ـ ١٩٥) :

« رواه الطبراني ومحمد بن نصر في « كتاب الصلاة » بإسنادين لا بأس بهما » !

وقوله : « بإسنادين » خطأ آخر ؛ فإنه لا يعرف إلا من هذا الوجه .

والمستنكر من الحديث جملتان :

إحداهما : الخصلة الثانية : « ولا تركبوا المعصية . . . » .

والأخرى : قوله في الخصلة الأولى : « فقد خرج من الملة » .

فقد جاء الحديث بطرق مختلفة عن جمع من الصحابة ، خرج أحاديثهم

العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٦ / ٣٩٢ - ٣٩٣) من رواية أمّ أيمن ، وأبي الدرداء ، وأميمة ، ومعاذ ، وأبي ريحانة ، وكلهم قالوا :

« فقد برئت ذمة الله منه » .

وليس عندهم الخصلة الثانية .

وقد كنت خرجته في « الإرواء » (٢١٢٦) عن معاذ وأبي الدرداء وأم أيمن ، ومكحول أيضاً مرسلاً .

واعلم أن الباعث على تخريج هذا الحديث هنا بهذا اللفظ المستنكر ، بعد أن كنت أخرجته في « الإرواء » باللفظ المحفوظ : إنما هو أن أحد الطلبة السعوديين - جزاه الله خيراً - أرسل إليَّ رسالة مصورة عن رسالة مطبوعة في حكم تارك الصلاة لأحد العلماء الأفاضل في تلك الديار ، فرأيته قد استدل به في أحاديث أخرى على أن تارك الصلاة كسلاً مع إيمانه بفرضيتها كافر كفراً مخرجاً من الملّة .

فقلت في نفسي : إن صح هذا الحديث فينبغي أن لا يتوقف العالم به عن تكفير تارك الصلاة ، ولم يكن في حفظي إلا اللفظ الصحيح منه : « فقد برئت ذمة الله منه » .

فاندفعت أراجع الحديث في مظانه في كتب السنة ، فكان من ذلك هذا المقال الذي يتبين منه لكل باحث أن الحديث لا يصح باللفظ المذكور ، وأنه لا يصح الاستشهاد به - بله الاستدلال - ؛ لنكارته ومخالفته للأحاديث الأخرى ، وبالتالي لا يجوز ذكره مع السكوت عن بيان حاله ؛ لما في ذلك من التغرير بعامة القراء .

ومنه ؛ تعلم أيضاً خطأ المعلِّقين الثلاثة على « الترغيب » الذين يرتجلون

التصحيح والتحسين ارتجالاً ، ولا ينظرون إلى أبعد من أرنبة أنفهم ! فقالوا في الحديث :

« حسن بشواهده » !

٥٩٩٢ - (فِتْنَةُ سليمَانَ عليه السَّلام : أنهُ كَانَ في قَومِهِ رجُلٌ كَعُمرَ ابنِ الخطابِ في أُمتي ، فلمَّا أنكَرَ حَالَ الجانِّ الذي كانَ مكانَهُ ؛ أرسَلَ إلى أفاضِلِ نسَائه فقال : هل تُنْكِرْنَ مِنْ صَاحِبِكُنَّ شيئاً ؟ قلن : نعم ؛ كانَ لا يأتينا حيّضاً ، وهذا يأتينا حيّضاً . فاشْتَمَلَ على سَيْفِهِ لِيَقْتُلَهُ ، فردَّ اللهُ على سليمانَ مُلْكَهُ ، فأقبلَ ، فوجَدَهُ في مكانِهِ ، فأخبرَه بما يُريد) .

باطل . أخرجه عبد بن حميد عن عبد الرحمن بن رافع رضي الله عنه قال :

بلغني أن رسول الله ﷺ حدث عن فتنة سليمان عليه السلام قال : إنه كان في قومه . . . الحديث . كذا في « الدر المنثور » (٥ / ٣١٢) .

فأقول : قوله : « رضي الله عنه » ؛ يوهم أن عبد الرحمن بن رافع صحابي ؛ لأن الترضي في اصطلاح العلماء خاص بالصحابة رضي الله عنهم ، وهذا ليس منهم ، فلعله من بعض الناسخين لـ « الدر » .

ثم إن عبد الرحمن هذا مع كونه ليس صحابياً فهو متكلَّم فيه ، وترجمته في « الميزان » و« التهذيب » ، وهو التنوخي ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » (٣ / ١ / ٢٨٠) :

« حديثه مناكير » .

قلت : وهذا الحديث مع كونه من بلاغاته لم يسنده إلى أحد من أصحاب النبي ﷺ ، فهو منكر جداً ؛ لما فيه من تمثل الشيطان من الجن في صورة سليمان عليه السلام ، وإتيانه لنسائه وهن حيض !!

ومن الغريب أنه رويت في ذلك آثار كثيرة موقوفة في فتنة سليمان عليه وعلى أبيه السلام فسَّروا بها قوله تعالى : ﴿ ولقد فَتَنَّا سليمانَ وأَلْقَيْنَا على كُرْسِيِّه جَسَداً ثم أناب ﴾ ، فقيل : إن الجسد هو هذا الشيطان ، جلس على كرسي سليمان يحكم بين الناس أياماً وهم لا يشعرون أنه شيطان ، حتى رابهم منه شيء وكان أخذ خاتم سليمان من إحدى زوجاته ، وكان ملكه في خاتمه ، فلما وضعه في يده ؛ خضع له الإنس والجن ، فلما رابهم أمره ؛ سألوا نساءه عنه ؟ فأَجَبْنَ بما في الحديث أنه يأتيهن في حالة الحيض ، فثاروا عليه ، فهرب وسقط منه الخاتم في البحر ، فالتقمته سمكة ، فوقعت في يد سليمان الذي كان خرج إلى ساحل البحر ليعتاش ! فلما شق بطنها ؛ وجد الخاتم ، فوضعه في إصبعه ، فعاد إليه ملكه ! في قصة طويلة ، عزاها السيوطي للنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم ، وقوى السيوطي إسنادها تبعاً لابن كثير وابن حجر في « تخريج الكشاف » (٤ / ١٤٢) ! لكن ابن كثير استدرك فقال :

« ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس رضي الله عنهما - إن صح عنه - من أهل الكتاب ، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه الصلاة والسلام ، فالظاهر أنهم يكذبون عليه ، ولهذا كان في هذا السياق منكرات ، ومن أشدها ذكر النساء . وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة من السلف ؛ كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين ، وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب » .

وذكر نحوه في تاريخه « البداية » (٢ / ٢٦) .

فإن قيل : فما معنى الآية المتقدمة ؟

والجواب : ما قاله العلامة الآلوسي في « تفسيره » (٢٣ / ١٩٨) :

« أظهر ما قيل في فتنته عليه السلام أنه قال : « لأطُوفنَّ الليلةَ على سبعين امرأة تأتي كل واحدة بفارس يجاهد في سبيل الله . ولم يقل : إن شاء الله . فطاف عليهن ، فلم تحمل إلا امرأة ، وجاءت بشِقِّ رَجُلٍ » . رواه الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً . فالمراد بالجسد ذلك الشق الذي وُلِدَ له ، ومعنى إلقائه على كرسيه : وضع القابلة له عليه ؛ ليرَاهُ » .

وذكر نحوه ابن حيان الأندلسي في تفسيره « البحر المحيط » (٧ / ٣٩٧) .

ثم قال الآلوسي بعد أن ساق القصة من رواية ابن عباس :

« قال أبو حيان وغيره :

إن هذه المقالة من أوضاع اليهود والزنادقة ، ولا ينبغي لعاقل أن يعتقد صحة ما فيها ، وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتى يلتبس أمره على الناس ، ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي ؟! ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي ، نسأل الله سلامة ديننا وعقولنا ، ومن أقبح ما فيها زعم تسلط الشيطان على نساء نبيه حتى وطئهن وهن حيّض ! الله أكبر ، هذا بهتان عظيم ، وخطب جسيم !!

وجاء عن ابن عباس برواية عبد الرزاق وابن المنذر ما هو ظاهر في أن ذلك من أخبار كعب ، ومعلوم أن كعباً يرويه عن كتب اليهود ، وهي لا يوثق بها ، على أن إشعار ما يأتي بأن تسخير الشياطين بعد الفتنة يأبى صحة هذه المقالة كما لا يخفى .

ثم إن أمر خاتم سليمان عليه السلام في غاية الشهرة بين الخواص والعوام ، ويستبعد جداً أن يكون الله تعالى قد ربط ما أعطى نبيه عليه السلام من الملك بذلك الخاتم ، وعندي أنه لو كان في ذلك الخاتم السر الذي يقولون ؛ لذكره الله عز وجل في كتابه . والله تعالى أعلم بحقيقة الحال » .

قلت : وقد روي في حديث مرفوع ما يوافق تفسير قوله : (جسداً) بأنه ولد سليمان عليه السلام ؛ ولكنه حديث منكر ، أو موضوع . اقتصر السيوطي على تضعيف إسناده في « الدر » ، ووافق ابن الجوزي على وضعه في « اللآلي » ، وهو الأقرب كما ستراه عقب هذا .

٥٩٩٣ ـ (وُلِدَ لسليمانَ بنِ داودَ وَلَدٌ ، فقالَ للشياطينِ : أينَ نُواريهِ مِنَ الموت ؟ فقالوا : نذهبُ بهِ إلى المشْرِقِ ! . فقال : يَصِلُ إليه الموتُ . قالوا : إلى المغربِ . قال : يَصِلُ إليه الموتُ . قالوا : إلى البِحَارِ . قال : يَصِلُ إليه . قالوا : نَضَعُهُ بينَ السَّمَاءِ والأَرْضِ ؟ [قال : نعم . قال : فصَعَدُوا به] . ونزلَ عليه ملكُ الموتِ فقالَ : ابنَ داودَ ! أُمِرْتُ بقَبضِ نَسمةٍ طلَبْتُهَا في المشْرِقِ فلَمْ أُصِبْهَا ، فطلَبتهُا في المغرب فلمْ أُصِبهَا ، وطلبتُها في البحَارِ ، وطلبتُهَا في تخُومِ الأرضِ فلم أُصِبْهَا ، فَبَيْنَا أنا أصْعَدُ إذْ أصَبْتُهَا فقبضْتُهَا . وجاءَ جَسدُه حتى وقعَ على كُرسيِّه ، فهو قولُ اللهِ عز وجل ﴿ ولَقد فتنا سليمانَ وألقينا على كُرْسِيِّهِ جسَداً ثم أنابَ ﴾) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٦٥ / ١ / ٦٠٩٨ - بترقيمي) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٤٢٤) من طريق كثير بن يحيى أبي مالك صاحب البصري قال : ثنا أبي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي

هريرة مرفوعاً ـ والسياق للطبراني ـ . وقال :

« لم يروه عن محمد بن عمرو إلا يحيى بن كثير ، تفرد به ابنه » . وقال العقيلي ـ والزيادة له ـ :

« لا يتابع عليه يحيى بن كثير أبو النضر ، وهو منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٣٠) :

« يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢١٨) من طريق العقيلي ، وقال :

« موضوع ، ولا يجوز أن ينسب إلى سليمان ـ وهو نبي كريم ـ أنه يفر من الموت ، ولا أنه يقر على أن كونه بين السماء والأرض يدفع الموت » .

ثم أعل إسناده بكلام ابن حبان المتقدم في يحيى بن كثير .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤١٤) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٦٢) . فلا يلتفت إلى قول السيوطي في « الدر » (٥ / ٣١٦) بعد أن عزاه للطبراني وابن مردويه :

« . . . بسند ضعيف » !

فإنه وقف عند قول الحافظ في يحيى هذا في « التقريب » :

« ضعيف » .

وحاله أسوأ من ذلك لو رجع إلى ترجمته في « التهذيب » ، ولذلك ؛ لما أورده

الذهبي في « الضعفاء » قال :

« قال الدارقطني : متروك » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٩٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه يحيى بن كثير صاحب البصري ، وهو متروك ، وابنه كثير ضعيف أيضاً » .

٥٩٩٤ - (كانَ لا يَرى بأساً بقَضَاءِ رمضَانَ في عَشْرِ ذي الحِجَّةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٤٢ / ١ - ٢ / ٥٧٢٩) قال : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال : نا **إبراهيم بن إسحاق الصيني** قال : ثنا **قيس بن الربيع** عن الأسود بن قيس عن أبيه عن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إبراهيم بن إسحاق » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الدارقطني .

وشيخه قيس بن الربيع ؛ ضعيف من قبل حفظه ، فالحمل فيه على الصيني أولى ، وفي ترجمته أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : رواه مرة بلفظ :

« كان إذا فاته شيء من رمضان ؛ قضاه في عشر ذي الحجة » .

أخرجه الطبراني في « الصغير » : ثنا محمد بن أحمد بن نصر أبو جعفر

الترمذي الفقيه : ثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني به .

وأبو جعفر الترمذي هذا ثقة ؛ لكنه كان اختلط في آخر عمره اختلاطاً عظيماً ، فلا أدري إذا كان حدث بهذا قبل الاختلاط أم بعده ؟ فإن كان حَفِظَهُ ؛ فهو من الصيني . والله أعلم .

٥٩٩٥ ـ (كانَ جَدْيٌ في بني إسْرائيلَ تُرْضِعُهُ أُمُّهُ فترويهِ ، فانفلتَ يوماً فرضعَ غنماً كثيرةً ، فلم يروَ ، فأوحيَ إلى رجُلٍ منهم : إنَّ مَثَلَ هذا الجَدْيِ مثلُ قومٍ يأتونَ مِنْ بعدِكُم يُعطَى الرجلُ ما يكفي الأُمةَ أو القبيلةَ فلا يَشْبَعُ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ٢٤٦ / ٣٦٤٢) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٤٣ / ١ / ٥٧٤٠) من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترجماني قال : ثنا شعيب بن صفوان عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن عطاء إلا شعيب وأبو عوانة ، ولم يروه عن أبي عوانة إلا يحيى ابن حماد » .

قلت : يحيى هذا ؛ ثقة من رجال الشيخين ، وشعيب بن صفوان ؛ من رجال مسلم ؛ لكن فيه ضَعف ، وقال الحافظ :

« مقبول » .

فيقويه متابعة أبي عوانة إياه ـ واسمه الوضاح ـ ، وهو ثقة أيضاً من رجال الشيخين ، فالعلة من عطاء بن السائب ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في « مجمع

الزوائد » (١٠ / ٢٤٣) بعدما عزاه للمصدرين المتقدمين :

« ورجاله وثقوا ؛ إلا أن عطاء بن السائب اختلط قبل موته » .

قلت : وهو ثقة لولا اختلاطه ، ومثله من المختلطين له ثلاث حالات :

١ ـ أن يعرف أنه حدث بالحديث قبل الاختلاط .

٢ ـ أن يعرف أنه حدث به بعد الاختلاط .

٣ ـ أن لا يعرف عنه لا هذا ولا هذا .

ففي الحالة الأولى فقط يحتج به ؛ دون الحالتين الأخريين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومن المحتمل عندي أن أصل هذا الحديث من الإسرائيليات ، اختلط أمره على عطاء بن السائب ، فرفعه إلى النبي ﷺ ، وقد كان ابن عمرو يحدث كثيراً عن أهل الكتاب .

٥٩٩٦ ـ (مَنْ قُتِلَ يلتمِسُ به وجْهَ الله ؛ لم يُعَذِّبْهُ اللهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٤٣ / ٢ / ٥٣٥١) قال : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال : نا **عبد الرحمن بن الفضل بن بلال الغنوي** قال : نا عبد الله بن بكير الغنوي عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن محمد بن سوقة إلا عبد الله بن بكير » .

قلت : وفيه ضعف ؛ قال في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : كان من عتق الشيعة . وقال الساجي : من أهل الصدق ؛ وليس بقوي . وذكر له ابن عدي مناكير » . وقال في « ضعفائه » :

« حديثه منكر ، وقَبِلَهُ بعضُهم » .

وكأنه يشير إلى ابن حبان ؛ فقد ذكره في « الثقات » (٨ / ٣٣٥) . وبه أعله الهيثمي فقال (٥ / ٢٩٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه عبد الله بن بكير الغنوي ؛ وهو ضعيف » .

قلت : وعبد الرحمن بن الفضل بن بلال الغنوي ؛ لم أعرفه . ورأيت في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٣٨٢) :

« عبد الرحمن بن الفضل بن موفق . يروي عن أبي نعيم وأبيه . روى عنه الحضرمي وأهل العراق » .

فيحتمل احتمالاً كبيراً أن يكون هو هذا ، ويكون (موفق) هو (بلال) الذي في الإسناد ، تحرف على بعض الناسخين ، أو العكس ، ويحتمل أن أحدهما الجد الأعلى لعبد الرحمن بن الفضل . والله أعلم .

٥٩٩٧ ـ (كانَ إذا دَخَلَ العَشْرُ الأواخرُ مِنْ رمضانَ ؛ طَوى فِراشَهُ ، [وشَدَّ مِئْزَرَهُ] ، واعتزَلَ النساءَ ، وجعَلَ عَشَاءَهُ سحُوراً) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٤ / ٥٧٨٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٨٠٠) ـ والزيادة له ـ من طريق حفص

ابن واقد البصري عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقالا :

« لم يروه عن هشام إلا حفص بن واقد » . وقال ابن عدي :

« وبعض متنه قد شورك فيه حفص ، وبعض المتن لا يرويه غيره ، ولم أر له أنكر من هذا الحديث واللذين قبله ، وليس له من الحديث إلا شيء يسير » . وأورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال ابن عدي : له أحاديث منكرة » .

وبهذا أعله الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١٧٤) .

قلت : وأصل الحديث صحيح ، وهو الذي أشار إليه ابن عدي ، وهو من حديث عائشة رضي الله عنها قالت :

« كان النبي ﷺ إذا دخلَ العشرُ ؛ شد مئزره ، وأحيا ليلَهُ ، وأيقظ أهله » .

أخرجه الشيخان ـ واللفظ للبخاري (رقم ٩٩١ / مختصره) ـ .

٥٩٩٨ ـ (في التَّمَاثيلِ ؛ رخَّصَ فيما كانَ يُوطَأُ ، وكَرِهَ ما كانَ منصُوباً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٤٩ / ٢ / ٥٨٣٣) عن سليمان بن أرقم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة يرفع الحديث إلى النبي ﷺ . وقال :

« لم يروه عن محمد بن سيرين إلا سليمان بن أرقم » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« واهي الحديث ، ضعفه أبو حاتم وغيره . وقال يحيى : لا شيء . وقال البخاري : تركوه » . وقال في « الكاشف » :

« متروك » . وتساهل الحافظ فقال في « التقريب » :

« ضعيف » .

وهو في ذلك تابع لشيخه الهيثمي ؛ فإنه به أعله في « المجمع » (٥ / ١٧٤) !

والشطر الثاني من الحديث صحيح ، يدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها في هتكه ﷺ للقرام (الستر الرقيق) وقوله :

« أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة الذين يُضَاهُونَ بخَلْقِ الله » . متفق عليه ، وهو مخرج في « آداب الزفاف » .

وأما الشطر الأول منه ؛ فباطل عندي ؛ لحديث عائشة الآخر قالت :

وحَشَوْتُ وسادة للنبي ﷺ فيها تماثيل كأنها نمرقة ، فقام بين البابين ، وجعل يتغير وجهه ، فقلتُ : ما لنا يارسول الله ؟ قال : ما بال هذه الوسادة ؟ قالت : قلت : وسادة جعلتها لك ؛ لتضطجع عليها . قال : أما علِمْتِ أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة . . ؟! . . الحديث . رواه البخاري وغيره . وهو مخرج في المصدر السابق .

ويؤيده حديث جبريل وقوله للنبي ﷺ :

« إن في البيت ستراً في الحائط فيه تماثيل ، فاقطعوا رؤوسها ، فاجعلوها بسائط أو وسائد فأوطئوه ؛ فإنا لا ندخل بيتاً فيه تماثيل » .

وهو مخرج هناك أيضاً بنحوه ، وفي « الصحيحة » .

فهذان الحديثان صريحان في الدلالة على أنه لا فرق بين ما يمتهن وما لا يمتهن من الصور ، وأن كل ذلك يحرم صنعاً وقنية ، وهو ما ذهب إليه ابن العربي رحمه الله ؛ فقد ذكر الحافظ عنه في « الفتح » (١٠ / ٣٨٨) : أنه صحح أن الصورة التي لا ظل لها ، إذا بقيت على هيئتها حرمت ، سواء كانت مما يمتهن أم لا ، وإن قطع رأسها ، أو فرقت هيئتها جاز . قال الحافظ :

« وهذا المذهب منقول عن الزهري ، وقواه النووي ، وقد يشهد له حديث النمرقة (يعني : المتقدم) ، وسيأتي ما فيه » .

ثم تكلم على الحديث هناك (١٠ / ٣٨٩ - ٣٩٠) ، ثم جمع بينه وبين حديث هتك الستر المتقدم ، ومال إلى هذا المذهب ، وهو الحق الذي لا معارض له .

واعلم أخي المؤمن أن من الآثار السيئة لمخالفة هذا المذهب الصحيح أمرين ظاهرين :

الأول : انتشار استعمال الثياب المصورة وإلباسها للصغار والكبار ، وفي الجرائد والمجلات ، وبعضها دينية ، حتى دخلت هذه الصور المساجد بوسائل عديدة كالروزنامات التي تعلق على جدار المسجد ، وعليها صور الحجاج ! ومن أسوأ هذه الصور ما يرى على صدور وظهور قمصان بعض الشباب المصلين في المسجد ، وقد تكون الصورة دُبّاً أو فتاة خليعة ! ومن المصائب أن يصلي بعض المصلين وراء مثل هؤلاء الشباب فتكون الصورة قبلتهم !

والآخر : أن في استعمالها إعانة على تصويرها ، وذلك مما لا يجوز ؛ لأنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ، وقد عرفت من

حديث عائشة الأول أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، ففيه زجر بالغ عن اتخاذ الصور ، قال الحافظ :

« لأن الوعيد إذا حصل لصانعها ؛ فهو حاصل لمستعملها ؛ لأنها لا تصنع إلا لتستعمل ، فالصانع متسبب ، والمستعمل مباشر ، فيكون أولى بالوعيد » .

نسأل الله السلامة .

٥٩٩٩ - (في الجنَّةِ بيتٌ يقالُ له : بيتُ السَّخَاءِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في« المعجم الأوسط » (٢ / ٥١ / ٢ / ٥٨٧٢) عن جحدر بن عبد الله الرحبي قال : ثنا بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الأوزاعي إلا بقية ، تفرد به جحدر بن عبد الله الرحبي » .

قلت : ولم نجد له ترجمة ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١٢٨) . وكأنه ذهل عن عنعنة بقية ؛ فإنه كان مدلساً !

٦٠٠٠ - (مَنْ لَمْ يكُنْ له منكُمْ فَرطٌ لمْ يَدْخُلِ الجنَّةَ إلا تَصْرِيداً . فقالَ رجُلٌ : ما لِكُلِّنا فَرطٌ ؟ قال : أَوَلَيْسَ مِنْ فرطِ أَحدِكُمْ أَنْ يفقِدَ أخاهُ المسْلِم ؟!)(*) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٥١ / ٢ / ٥٨٧٥) عن إسحاق بن إبراهيم العقيلي قال : ثنا عبد العظيم بن حبيب قال : ثنا موسى بن

(*) قدر للشيخ - رحمه الله - أن خرج هذا الحديث - فيما سبق - في هذا المجلد برقم (٥٨٩٤) . (الناشر) .

عبيدة عن محمد بن كعب القرظي عن سهل بن حنيف مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : موسى بن عبيدة ؛ وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » ، وبه أعله شيخه الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ١٢) .

الثانية : عبد العظيم بن حبيب ؛ ذكره الذهبي في « الميزان » بروايته عن الزبيدي ، وقال :

« قال الدارقطني : ليس بثقة » .

ثم ساق له الذهبي حديثاً قال : إنه من بلاياه !

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٢٤) ، وقال :

« ربما خالف » .

الثالثة : إسحاق بن إبراهيم العقيلي ؛ لم أعرفه .

والشطر الثاني من الحديث قد روي ما يخالفه بلفظ :

« من لم يكُنْ له فرط من أمتي ؛ فأنا فرط أمتي ؛ لن يصابوا بمثلي » .

وإسناده خير من هذا ، وقد حسنه الترمذي ، وفيه ضعف ، فانظر التعليق على « المشكاة » (١٧٣٥) و« الترغيب » (٣ / ٩٣) .

* * *

انتهى بفضل الله وكرمه المجلدُ الثاني عشر من

« سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة »

ويليه إن شاء الله تعالى المجلدُ الثالثُ عشر ، وأوله الحديث :

٦٠٠١ - (مَنْ مَاتَ لهُ وَلَدٌ ، ذَكَرٌ أو أُنثى . . .) .

و« سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك » .

الفهـــارس



١ - فهرس المواضيع والفوائد

٨ (من زار القبور ؛ فليس منا) . ضعيف . مرسل ، وتوجيه الحديث ـ لو صح ـ على أنه منسوخ .

٩ (كان يصافح النساء وعلى يده ثوب) . ضعيف . لإرساله ؛ بل إعضاله .

٩ (هذا سجاسج : واد من أودية الجنة . . .) . ضعيف جداً . فيه كثير بن عبد الله المزني ؛ متروك .

١٠ (نعم القوم حِمْيَر ، بأفواههم السلام . . .) . ضعيف جداً . فيه راوٍ ضعيف اتهم بالكذب ، وراوٍ آخر قال فيه الحافظ : مقبول . وثالث وقع في اسمه تحريف .

١١ (إذا سألتم ؛ فسلوا الله عز وجل الفردوسَ ؛ فإنها سر الجنة . . .) . ضعيف جداً . فيه متهم ، وتحقيق القول في الإسناد .

١١ (بل أنت عتبة بن عبد) . ضعيف . فيه يحيى بن عتبة ، لا يعرف إلا في هذا الحديث ، وأورده ابن حبان في «ثقاته» على قاعدته في توثيق المجهولين ! وأخطأ الهيثمي في ذكره أن له طرقاً ، وإنما هي طريق واحدة .

١٢ (كل سارحة ورائحة على قوم ؛ حرام على غيرهم) . ضعيف جداً . فيه سليمان الحمصي ؛ متروك متهم ، وقد مضت له أحاديث ، وتساهل الهيثمي في تضعيفه هنا ، وقد ضعفه جداً في أحاديث أخرى ، وأعله المناوي بأحد الحفاظ ! فلم يُصب ، ثمّ إنّه متابع ، وفي الإسناد رجل مجهول من مشايخ بقية .

١٤ (من لم يقرأ خلف الإمام ؛ فصلاته خِداج) . موضوع بذكر (الإمام) . فيه متروك ومجهولان . وله طريق آخر عن أبي أمامة ، قد يكون الراوي عنه هو راوي الإسناد الأول ، ولم نجد له ترجمة ولا لحفيده الراوي عنه . وله

إسناد آخر مظلم ؛ فيه راوٍ فيه ضعف يروي عن المجاهيل ، وشيخه مجهول ، لم يعرفهم الهيثمي والحديث مخالف لآخر في «صحيح مسلم» .

وحديث عبادة : (. . . فلا تفعلوا . . .) ضعيف . فيه ثلاث علل ، وذكر اللفظ الصحيح لهذه الرواية ، وبيان فقه الحديث ، وما اعتمده الشيخ من رواياته الصحيحة .

١٨ **(لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الإمام) . منكر بزيادة (الخلف)** . رواه البيهقي وصححه ، وتَعَقَّبَ الشيخ عليه من وجهين ، وذكر متابعات لزيادة تفرد بها أحد الرواة .

وخالفه غيره بدون الزيادة ، وهم جمع من الثقات .

٢٠ **(من أراد كنز الحديث ؛ فعليه بلا حول ولا قوة إلا بالله) . ضعيف** . فيه ربيعة بن يورا ؛ في عداد المجهولين ، وأورده ابن حبان في « الثقات » ! والراوي عنه خير منه ، وقد تحرف اسم هذا على الهيثمي في « المجمع » .

٢٢ **(تنبيه)** : على ضبط اسم (يورا) ، وآخر على لفظ في المتن .

٢٢ **(يخرج ناس من المشرق ، فيوطئون للمهدي سلطانه) . ضعيف** . فيه راويان ضعيفان ، أحدهما كان يعتقد أن علياً في السحاب ! وكذبه أحمد .

٢٣ **(إن العبد يلبث مؤمناً أحقاباً ، ثمّ أحقاباً . . .) . ضعيف** . فيه ضعيفان ، وثالث لم يميزه الشيخ ، ورابع حسن الحديث ، لكن ليَّن توثيقَه الذهبيُّ ، وضعف إسناداً هو فيه في كتابه « الكبائر » ، فلم تنشرح النفس لتحسين حديثه لو صح السند إليه .

٢٥ سود الصابوني « مختصره » بهذا الحديث ، مع زعمه في (المقدمة) أنه جرد منه الأحاديث الضعيفة !! وشرح الشيخ ذلك في مقدمة «الضعيفة» الرابع .

٢٥ **(إن أبي إبراهيمَ ـ عليه السلام ـ هَمَّ أن يَدْعُوَ عليهم . . .) . موضوع .** المتهم به الحليمي ، وفيه آخر لا يعرف ، وفي المتن نكارة ؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة .

٢٧ **(إذ كان يوم القيامة ؛ نُصِبَ لإبراهيم منبر . . .) . موضوع .** تخريجه بسند الذي قبله .

٢٧ **(دخل إبليس العراق ، فقضى حاجته . . .) . ضعيف .** فيه يعقوب بن عبد الله ؛ لم يجد الشيخ له ترجمة ، فإن كان الذي في « التقريب » : ابن عتبة ؛ فالإسناد منقطع ، ومن الغريب أن يمر هذا على الهيثمي دون التنبيه عليه ، بل وجمع بين الاسمين : ابن عبد الله بن عتبة ! وقد صحح الأستاذ صلاح الدين المنجد (عبد الله) بـ (عتبة) ! والخطأ ما فعل . وللحديث طريق أخرى فيها مجهول ، ومتروك . ولعل أصل الحديث موقوف على عمر ، رفعه بعض الرواة ، وإسناده عن عمر حسن .

٢٩ **(إنما يفتري الكذب من لا يؤمن . . .) . موضوع .** فيه يعلى بن الأشدق ، وعمر الهمداني ، وتعجب الشيخ من الطبري لإيراده الحديث في « تهذيب الآثار » ساكتاً عليه ، وفيه هذان المتهمان .

٣٠ شعور الشيخ رحمه الله أن الطبري رحمه الله متساهل في التصحيح في «تهذيبه» . وذلك عند قراءته هذا الكتاب من أَلِفِه إلى يائه .

٣٠ **(إني قد علمت ما لقيتَ في الله ورسوله . . .) . موضوع .** أخرجه الطبري ، وضعفه جداً ، وأعله بمحمد بن سعيد المصلوب ، وأشار إلى آخَرَيْن معه ، أحدهما واهٍ ، والثاني ضعيف .

٣١ **(اللهم ! مشبع الجوعة ، وقاضي الحاجة . . .) . ضعيف .** فيه راوٍ ضعيف

وآخر صدوق له أوهام ، ومع ذلك أعله الهيثمي بالأخير دون الأول !

٣٢ (**من قلّ مالُه ، وكَثُرَ عيالُه ، وحسُنَتْ صلاتُه . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه مسلمة بن علي ؛ متروك ، ولم يَعْزُ الهيثمي الحديث لأحد ، خلافاً للمعروف من عادته ، فلعله سقط من الناسخ أو الطابع .

٣٣ (**أدوا الفرائض ، واقبلوا الرخص . . .**) . **ضعيف** . فيه الحسن بن قتيبة ؛ هالك ، وصورته مرسل ، ومعنى علامة التضبيب فوق كلمة ما أو عبارة معينة عند نساخ المخطوطات .

٣٣ (**الأقلف لا يحج بيتَ الله حتى يختتن**) . **ضعيف** . فيه حفيدة أبي برزة ؛ لا تعرف عينها ، خلافاً للحافظ الذي قال : لا يعرف حالها . وذكر من ضعف الحديث من العلماء ، وتضعيف حديث (منية) .

٣٤ (**الأرواح جنود مجندة . . .**) . **ضعيف جداً** . في سبب وروده قصة ، وفي متنه زيادة مخالفة للفظ الصحيح الثابت ، وعلة حديث الترجمة عبد الأعلى ابن أبي المساور ؛ متروك ، وبه ضعفه الهيثمي في « المجمع » ؛ لكنه ذكر أن له أسانيد ، وإنما هي إسنادان ، هذا وآخر ضعيف ؛ لكنه موافقٌ الثابتَ ، وإيراد الصحيح الذي يغني عن هذا الضعيف ، وتخريجه . وسقط رفع الحديث إلى النبي ﷺ عند الطبراني ، وقد عزاه الهيثمي إليه على الجادة .

٣٦ ذكر طريق واهية للزيادة المنكرة ، ولعل راويها سرقها من عبد الأعلى ، وهو بشر بن إبراهيم ـ وضاع ـ الذي له الحديث التالي :

٣٧ (**يوشك أن يظهر الجهل ، ويخزن العلم . . .**) . **موضوع** . هو بالإسناد السابق الذي فيه الوضاع ، وكأنه سرقه من بعض الضعفاء فغيّر في متنه ، وله زيادة أخرى بإسناد ضعيف تقدم فيما سبق من هذه « السلسلة » .

٣٨ (إن الخضر في البحر ، واليسع في البر . . .) . موضوع . تخريجه من « زوائد مسند الحارث » للهيثمي ، والتنبيه على أنه ذهب من المتن ثلث سطر ، وهذا من دقة علماء الحديث وورعهم ، وفيه راويان متروكان ، وأحاديث حياة الخضر عليه السلام موضوعة كلها ، كما حققه العلماء .

٣٨ والحديث مما يستدرك على « الموضوعات » لابن الجوزي ، ولم يذيل به السيوطي تعقباته عليه .

٣٩ (عويمر حكيم أمتي ، وجندب طريد أمتي . . .) . ضعيف . مرسل ، ومرسِلُه فيه جهالة ، مع تحقيق القول في نسبه ، وبه أعله السيوطي أيضاً . والترجيح بين ألفاظ الحديث المختلفة التي وقعت في المصادر .

٤٠ (رحم (يرحم) الله أبا ذر ؛ يمشي وحده . . .) . ضعيف . صححه الحاكم ! ورده الذهبي بالإرسال بين محمد بن كعب القرظي وابن مسعود ، وقد روى البخاري في « التاريخ » بإسناد قوي سماعه منه ، وعلته بريدة بن سفيان ، وبيان ما اعتمد فيه الذهبي من أقوال في كتبه المتعددة ، ومحصلتها أنه ضعيف جداً . وهذا أولى من قول ابن حجر فيه ، الذي وافق في « الإصابة » أنه علة الحديث ، لا الإرسال .

٤٢ (اصبروا وأبشروا ؛ فإني قد باركت على صاعكم . . .) . ضعيف . راويه عمرو بن دينار ؛ هو البصري ، لا الثقة ؛ كما أشار البزار ، واختلط على الهيثمي وأورد الغماري الحديث في « الكنز الثمين . . . » ! الذي زعم في مقدمته أنه جرد الأحاديث الثابتة من « الجامع الصغير » وضم إليه غيرها . . . إلى غير ذلك مما اشترط على نفسه ولا أثر لذلك في كتابه ! فحشا كتابه بعشرات الأحاديث الضعيفة والمنكرة ؛ واعتمد «ترغيب المنذري» على تساهله في التصحيح والتحسين .

أهله وكتبه ، معتمداً على ما جادت به ذاكرته ! وهذا دليل صريح على عدم تحقيقه ، وسبب كثرة الأحاديث الضعيفة فيه .

٥١ **الخامس** : الدعاس ؛ وقد عزاه لأبي داود وابن ماجه ، وإنما عندهما شطره الثاني .

٥١ **(إن لله عباداً يجلسهم الله يوم القيامة على منابر من نور . . .) . ضعيف جداً** . فيه الحسين بن أبي السري ؛ اتهمه أقرباؤه بالكذب ، وأخطأ الغماري والهيثمي ـ تبعاً للمنذري ـ حين جوَّدا إسناده !

٥٢ **(إن من أمتي من لو جاء أحدكم فسأله ديناراً ؛ لم يُعْطه . . .) . ضعيف** . فيه انقطاع بين ابن أبي الجعد وثوبان ، خفي ذلك على الغماري فأورده في « كنزه » ! ولا قيمة لدعواه أنه جَرَّده من الضعيف والمعلل من « الجامع الصغير » و« الترغيب » ؛ بل هو مجرد ناقل ومقلّد !

٥٣ تصدير المنذري للحديث بصيغة (عن) ليس نصاً في التحسين ؛ بله التصحيح ، وهو ما يعرفه الغماري ! وتبع الغماري المنذري في إطلاق العزو إلى « كبير » الطبراني ، في حين أنه في « الأوسط » ، وتراجع الشيخ رحمه الله عن تصحيحه الحديث في « الصحيحة » ، وذكر ما صح من الحديث .

٥٤ **(أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق . . .) . ضعيف** . تفرد به عقبة بن علي ، ووقع في بعض المصادر (علقمة) وهو خطأ ! وعقبة تفرد بالجملة الأخيرة منه ، فهي من مناكيره ، والحديث دونها صحيح . وهو من أحاديث الغماري في « كنزه » الذي اغتر بسكوت المنذري !

٥٥ **(اهجري المعاصي ؛ فإنها أفضل الهجرة . . .) . ضعيف** . إسناده واهٍ ، تبيين حال (مربع) ، وتقليد الغماري في « كنزه » المنذري ! وفي الإسناد راوٍ

لعل في اسمه تحريفاً ، والثاني فيه نظر . وله طريق أخرى فيها مجاهيل .

٥٧ (**أولاد ـ وفي رواية : أطفال ـ المؤمنين في جبل في الجنة . . .**) . **منكر بهذا التمام** . صححه الحاكم على شرط الشيخين ! والعجب أكثر من الذهبي الذي وافقه وهو يعلم أن فيه مؤمل بن إسماعيل ؛ سيئ الحفظ ، وليس من رجال الشيخين ! وقد صح الحديث مختصراً ، وقد خالف مؤمل غيره من الثقات الذين رووا الحديث موقوفاً . والحديث أصلاً يخالف ما ثبت في الأحاديث الصحيحة : أن نبينا ﷺ هو أول من يدخل الجنة ، وأن أولاد الآباء يأبون أن يدخلوا الجنة إلا وآباؤهم معهم ، فيدخلون جميعاً .

٥٩ ذكر وهم للغماري في العزو ، تابع فيه السيوطي ، الذي عنده وهم مثله أيضاً في « الجامع الصغير » ، وتابعه على الخطأ الزبيدي ، وزاد عليه مصطفى المراغي فعزاه للشيخين !!

٦٠ (**الأئمة من قريش ، ولهم عليكم حق عظيم . . .**) . **منكر بهذا السياق** . وفيه اضطراب في السند في أسماء رواته وقلب طبقاتهم ، مع اضطراب في المتن ، وذكر ما صح من متنه . وحديث الترجمة من أحاديث الغماري في « كنزه » التي أخطأ فيها وتساهل .

٦٢ (**إن الشياطين تغدو براياتها إلى الأسواق . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه متروك وضعيف .

٦٣ (**إن لله ملائكة تغدو براياتها . . .**) . **ضعيف جداً** . هو بإسناد الحديث المتقدم .

٦٣ (**لا يقطع صلاة المسلم شيء . . .**) . **منكر بذكر (الكافر)** . فيه انقطاع في السند بين راشد بن سعد وعائشة ، وشرح ذلك شرحاً علمياً تاريخياً .

وبيان نكارة متنه ؛ لمخالفته الأحاديثَ الصحيحةَ التي لا تذكر الكافر ، وله إسناد آخر معلول . وقد ورد عن عائشة إنكار الحديث ، فلو سمعته ما أنكرته . ووهم الهيثمي في رواته .

٦٦ (إذا صلى أحدكم ؛ فليصلِّ إلى رَحْلِهِ . . .) . منكر بذكر (الخط) . فيه متروك ، ومنهم من كذبه ، وآخر ضعيف ، وله طريق أخرى في إسنادها اضطراب شديد وجهالة ، وذكر الأحاديث الصحيحة ، وذكر شواهد له أحدها عزاه السخاوي إلى أبي يعلى ، ولم يتابعه على هذا العزو أحد ، ولا هو في المطبوع . والآخر عند الطبراني ، ولم نقف عليه ، ومخالفته للشاهد الأول ، وبيان ما في كلام السخاوي من غموض ، وتفسير معنى المقطوع عند بعض المحدثين ، وقد ذكر السخاوي شاهدين فيهما راويان متروكان ، لم يعرج هو عليهما .

٧٠ (اللهم ؛ بارك لنا في صاعنا . . .) منكر بذكر (مصر) . مسلسل بالعلل ، ومخالف للأحاديث الصحيحة التي ذكر العراق فيها دون مصر ، وتبيين أن معنى (نجدنا) هو : (عراقنا) .

٧١ (تعيشوا بنسائكم ؛ فإن الرجل يعيش . . .) . ضعيف . فيه من لا يعرف .

٧٢ (واكلي ضيفك ؛ فإن الضيف . . .) . منكر . بإسناد الذي قبله ، ومتنه يستنكر ؛ فثوبان ليس محرماً لعائشة يجوز لها مشاركته الطعام .

٧٢ (كلو منها ثلثاً . يعني : الضحايا) . منكر . فيه مجهول . واللفظ الثابت أنه (ثلاثاً) ؛ أي : ليالي ؛ بدل (ثلثاً) وتخريجه من طرق أخرى باللفظ الصحيح ، وعن صحابة آخرين به ، والنهي صحيح ؛ ولكن كان لزمن معين ، ثم نسخ بأحاديث أخرى ذكرها الشيخ رحمه الله .

٧٥ (**أولئك قومنا . يعني : بني العنبر**) . **موضوع** . أعله الهيثمي براوٍ ضعيف ، وفي السند من يضع الحديث ! وهو الوجيهي ، المتهم بالحديث التالي :

٧٦ (**كان يتعوذ من موت الفجأة . . .**) . **موضوع** . تابع الوجيهيَّ مثلُه . فات الهيثمي أن ينبه على طريق الوجيهي في « المجمع » . وكذا فعل الحافظ في « تخريج المختصر » . وذكر ما صح في موت الفجأة من أحاديث .

٧٨ (**رحم الله إخواني بقزوين . . .**) . **موضوع** . أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » ، ثم أورده في « الجامع الصغير » ! والكلام على طرقه .

٨١ (**ليس صغير بصغير مع الإصرار . . .**) . **موضوع** . فيه راوٍ منكر الحديث كذاب ، ومن لم يعرفه الشيخ ، وللحديث شواهد دون جملة الاستغفار الأخيرة ، تكلم عليها السخاوي في « المقاصد الحسنة » .

٨٢ (**مسألة الغني شين في وجهه ، ومسألة الغني نار . . .**) . **منكر بهذا التمام** . في سنده راوٍ ضعيف الحديث خولف من قبل الثقات ، تخريج ما صح من الحديث ، ووقوف الشيخ على متابع لذاك الضعيف على بعض المتن ، وهو إسحاق بن الربيع ، وهو ضعيف لحفظه لا لبدعته ؛ خلافاً للحافظ ابن حجر ، فيبقى الحديث بتمامه على ضعفه .

٨٣ (**توضأ ، فمسح أسفل الخف وأعلاه**) . **منكر بزيادة (الأسفل)** . أعل بالانقطاع عند العلماء ، ومتنه منكر ؛ مخالف لأحاديث صحيحة ، جاءت من طرق كثيرة عن المغيرة وغيره ، حتى صُرِّح بالتواتر ، وعلة الإرسال غير مسلم بها ، والتوسع في ذكر علل الحديث ، وتوضيح زيادة الثقة والشذوذ

١١٩ (إن جئت ولم تجديني ؛ فأتي أبا بكر . . .) . منكر . فيه راوٍ مجهول ، زاد على المتن المحفوظ لفظة تفرد بها ، وبيان ما في الحديث الصحيح من الدلالة على خلافة أبي بكر إشارة لا تصريحاً . وما ورد من التصريح بخلافة أبي بكر لا يصح .

١٢١ (ما صحب المرسلين أجمعين ولا صاحب (يس) . . .) . موضوع . اقتصر الشيخ رحمه الله على تضعيف إسناده في « ضعيف الجامع » لنكارة متنه ، ثم اطلع على الإسناد فإذا فيه كذاب ، فعدل عن التضعيف إلى الحكم بالوضع .

١٢٢ (إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة . . .) . ضعيف جداً . فيه ثلاث علل .

١٢٣ (إني لأرجو إن طالت بي الحياة أن أدرك عيسى ابن مريم . . .) . شاذ . مرفوعاً ، صحيح موقوفاً على أبي هريرة . وتخريج ذلك بتوسع وتحقيق فريد ، فيه ضبط لألفاظ وردت في متون الأحاديث ، وما أصابها عبر تداولها من تحريفات .

١٢٥ خطأ الحاكم ومن تابعه على تصحيح طريق ابن إسحاق وفيها عنعنته ، وجهالة عطاء مولى أم صبية . وأحاديث الدجال متواترة كثيرة ليس فيها جملة الإيصاء بالسلام على عيسى عليه السلام إلا في حديث الترجمة ، وذكر راوٍ ضعيف ، أخطأ الغماري في تحسينه في بعض كتبه ، وعقب عليه بالراوي الضعيف في كتاب آخر له مما يدل على ضعفه عنده .

١٢٨ تساهل ابن حبان في التوثيق ، وبيان جهالة أحد الرواة في « الروض النضير » قبل نصف قرن ! ونقد لكتاب « الكنز الثمين » للغماري .

عساكر وحده !

١٣٦ **(كان يشير بإصبعه إذا دعا ، ولا يحركها) . شاذ أو منكر (بنفي التحريك)** . لمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه في طبقتين من الإسناد ، وذكر أحاديث الإشارة بالإصبع وأنه ليس فيها نفي التحريك ، وما ورد في بعض طرقه كذلك فهو منكر ، اضطرب في إثباتها وعدمها ، وصح التحريك عن وائل بن حجر رضي الله عنه .

١٣٩ **(انطلق إلى السوق ، واشتر له نعلاً . . .) . موضوع** . رواه ابن حبان في « الثقات » وقال : موضوع ! وكذا الحافظ وابن الجوزي ، وذكر السيوطي لآخره شاهداً وبالغ في مدحه ، وهو مسلسل بالعلل ، وأحاديث فضل التختم بالعقيق كلها باطلة .

١٤١ **(ما زال يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا) . منكر** . اضطرب أبو جعفر الرازي في متنه على وجوه ، وافق في أحد هذه الوجوه اللفظ الثابت الصحيح ، وبأقل من هذا تثبت النكارة ، وصححه الطبري ؛ وهو يدل على تساهله ، والحاكم الذي عرف به ، ومجازفة النووي في تصحيحه بأسانيد ! واصطلاحه الخاص بلفظ : (أسانيد) . وذكر طريق أخرى للحديث شديدة الضعف ، ولا تقوي المضطرب أصلاً .

١٤٦ اطلاع الشيخ رحمه الله على طريق ـ لا يفرح بها ـ ، ما ذكرها أحد قبله ، مع ذكر أحاديث أخرى ونقدها سنداً ومتناً ، وبعضها مع ضعفه قاصر في شهادته متناً ، ومعارضته بما صح بخلافه ، وفتوى الراوي على خلاف الرواية مع ضعف السند تدل على البطلان .

١٥٠ العصبية المذهبية تبعد عن الحق ، فصحح الشافعية أحاديث القنوت ،

وقابلهم أتباع أبي حنيفة في أحاديث نفي القنوت ، ومن نجاه الله منها ، وما صح من أحاديث في القنوت إنما هي في النازلة .

١٥١ **تنبيهات** : ـ يستدرك حديث في الباب على الهيثمي في « الموارد » .

ـ اختلاف الحاكم في التصحيح والتحسين وتوجيه ذلك .

ـ أوهام لعلماء في عزو الحديث .

ـ أوهام الأعظمي : التناقض والخلط في العزو والنقل ، وهو حنفي متعصب كالنيموي الذي رد على كتابه المحدِّث المباركفوري .

١٥٢ (**الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة . . .**) . **موضوع** . ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » . وأقره السيوطي ، لكنه تعقب بشاهد فيه راوٍ من المتهمين بالكذب من الإثنين في حديث الترجمة ، وآخر مثله بل أشد .

١٥٤ تعقب على السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي بإسناد آخر فيه تدليس هشيم ، والمدلس روايته ـ مع التدليس ـ لا ينظر إليها ؛ خوفاً من إسقاطه الكذابين ، وحذف السيوطي كلام البيهقي المضعف الحديث بشدة . وذكر الشيخ الحديثَ الصحيحَ الثابت في توقيت الحجامة .

١٥٦ (**تنبيه**) : ذهل المناوي عما سبق ، فحسن إسناده في « التيسير » ! وبيان ما وقع له من الخلط في العزو والتخريج في المطبوع من « المجمع » ، مع الحديث التالي :

١٥٦ (**من وافق منكم يوم الثلاثاء لسبع عشرة . . .**) . **موضوع** . فيه نافع أبو هرمز ، وبيان السقط الذي وقع في (المطبوع) من « المجمع » ، وأنه انطلى على محقق « المعجم الكبير » وهو يرى إسناده ، واختلاف رواته ، وغير ذلك .

فترجم له الشيخ بما يفيد ضعفه .

١٧٢ (**لأَن أحرس ثلاث ليال مرابطاً . . .**) . **موضوع** . فيه راوٍ منكر الحديث ، سبق له رواية أخرى للحديث ، وشاهده من حديث أبي أمامة ؛ فيه كالذي شهد له .

١٧٤ (**لأَن ألعق القصعة ؛ أحب إليَّ من أن أتصدق . . .**) . **منكر** . إسناده مظلم ؛ فيه مجاهيل .

١٧٤ (**لأَن أمرض على ساحل البحر ؛ أحب إليَّ من أن . . .**) . **منكر** . فيه راوٍ منكر الحديث ، وآخر كأنه مجهول ، عزاه السيوطي في « الكبير » للديلمي ، وحقُّه أن يعزوه لأبي الشيخ .

١٧٥ (**لأَن تدعو أخاك المسلم فتطعمه وتسقيه ؛ أعظم لأجرك . . .**) . **منكر** . في إسناده راوٍ ضعيف .

١٧٥ (**لأَن يوسع أحدكم لأخيه في المجلس . . .**) . **منكر** . فيه رِشْدين ، ومجهولان لم يعرفهما الشيخ رحمه الله ، وهو من أحاديث الديلمي مع الأربعة التي قبله ؛ لأنه أوردها في فصل (لا) ؛ بما لا يخطر طلبه فيه عند الحاجة .

١٧٦ (**من قال : إني مؤمن ؛ فهو كافر . . .**) . **ضعيف** . من مراسيل الحسن ؛ وهي كالريح ، ولشطره الأخير إسناد صحيح عن الحسن ، وصله بعض التلفاء عن الحسن عن أنس ، والحديث بتمامه روي عن عمر ، لكنه مسلسل بالعلل .

١٧٩ الجملة الثانية من حديث الترجمة لها طريقان آخران : أحدها من حديث ابن عمر اختلف على رواته ؛ فبعضهم رواه بإسناد حديث عمر ، وبعضهم

رواه موقوفاً على يحيى بن أبي كثير ، وهي ضعيفة كلها ، والآخر من طريق أهل البيت الكرام رضي الله عنهم ، لكن راويه عنهم كذاب ، وتابعه مثله ؛ فطرقه لا تصلح للاعتضاد .

١٨٠ استغراب الشيخ رحمه الله مِنْ جزم ابن الجوزي بنسبته إلى النبي ﷺ في كتابه « تلبيس إبليس » ، وكلمة جامعة حول شخصية ابن الجوزي ، ومقارنته مع ابن حبان في جمعهما بين النقيضين ، وحول كتابيه : « الموضوعات » و« العلل المتناهية » ، وما فيهما من أحاديث تستحق أن تنقل من هذا إلى ذاك ، وثناء الشيخ على عمل الشيخ علي الحلبي في حذفه الأحاديث الضعيفة من «مختصره لتلبيس إبليس» .

١٨١ (**يا علي ! إنك ستقدم على الله أنت وشيعتك . . .**) . **موضوع** . راويه مبتدع يروي ما يؤيد بدعته ، مع جهالة حاله ، وسرد لجمع من الرواة يشتبهون به ، وتخريج رواية أخرى في آخر الحديث تزيده وهناً .

١٨٣ مناقشة الشيخ رحمه الله الشيعةَ في تعصبهم ، وتظاهرهم في التقارب والتعاطف مع أهل السنة ، وزعم أحدهم أن التشيع هو مما علمه النبي ﷺ من الدين ، وكشف كذبه وافترائه على العلماء ، وتقويلهم ما لم يقولوا ، وأهل السنة يروُون ما لهم وما عليهم بالأسانيد ، ولا يعني صحتها عندهم ، وهذا دليل إنصاف منهم وعدل .

١٨٤ الشيعة أكذب الطوائف ، وسيرهم على طريق أسلافهم في الكذب على النبي ﷺ مع تغير الوسيلة ، ومن غرائبهم أن عزو الحديث لكتاب في الغريب أو اللغة يعني صحته عندهم !!

١٨٦ (**يا علي ! أنت وأصحابك في الجنة . . .**) . **موضوع** . فيه متهم مدار الحديث عليه ، وأعله الهيثمي بآخر يروي عنه ، ووهم عدة من المؤلفين في

راوٍ آخر متابع له عن المتهم ، فخلطوه مع سَمِيٍّ له يختلف في الطبقة ، وبيان علل أخرى في الإسنادين .

١٨٩ (تنبيه) : عودة إلى الشيعي الذي يورد أحاديث ـ مثل هذا ـ مدعياً أنها عند أهل السنة من طرقنا الوثيقة ! مع اختصاره بما يوافق هواه .

١٨٩ (فائدة) : شرح غريب الحديث وضبط ألفاظه ، والاطلاع على طريق أخرى إسنادها ضعيف جداً .

١٩٠ (أما ترضى أن تكون رابع أربعة ؟ . . .) . موضوع . فيه ضعيف ووضاع ، أعله السيوطي بالضعيف فقط ! وله طريق أخرى مثلها ؛ مسلسلة بالضعفاء ، أعلها الهيثمي باثنين ، وثالثهم لم يذكره ، وهو أولاهم بتضعيف الحديث به . وقد روى الحديث التالي :

١٩٢ (والذي نفسي بيده ! لولا أن يقول فيك طوائف . . .) . موضوع . ومصطلح (منكر الحديث) عند البخاري يعني : أن الراوي متهم .

١٩٣ (علي خير البرية) . موضوع . ظاهر البطلان ؛ فيه متهم ، توبع من مثله ، أو سرقه مُتَابِعُه ، وأصل الحديث موقوف بمتن معناه حق . وروي نحوه كسبب نزول آيات قرآنية .

١٩٤ موقف الشيعة من ذكر أهل السنة للأحاديث ، كالسيوطي الذي سود به « الدر المنثور » ؛ فاستغله عبد الحسين في « مراجعاته » ، وإفراد الشيخ رحمه الله مئة حديث من هذه « السلسلة » للرد عليه ، غير الأماكن المتفرقة ، وتضايق الشيخ رحمه الله من كثرة كذبهم ووضعهم الأحاديث .

١٩٥ (ائذنوا له ، مرحباً بالطيب المطيب) . ضعيف . الاختلاف في رفعه ووقفه ، ووصله وإرساله ، وتراجع الشيخ عن تصحيحه تبعاً لغيره من

العلماء ؛ لأن مداره على هانئ بن هانئ ، وهو مجهول العين ، والحافظ ذكر أنه مستور فقط ، ومناقشة الحافظ في من هو مثل هانئ هذا بالأمثلة ؛ فَيُعَدّل ما في « المشكاة » من تحسين .

١٩٩ الاطلاع على فائدة تلحق بترجمة هانئ من « طبقات ابن سعد » . والتعجب من تصحيح الطبري للحديث مع ذكره خمس علل فيه لم يُجِبْ عليها ، أقواها جهالة هانئ ! وحكم الشيخ على الطبري بالتساهل في التصحيح .

٢٠٠ (ليسترجع أحدكم في كل شيء ، حتى في شسع نعله . . .) . ضعيف جداً . فيه يحيى بن عبيد الله ؛ شديد الضعف ، وأبوه ؛ مجهول وإن وثقه ابن حبان ، وروي مرسلاً ، وأعله الهيثمي بمن قد توبع ! وله شاهد فيه متروك يدلس عن الكذابين .

٢٠٢ حديث الترجمة مما ضعفه ابن تيمية وابن القيم ، وتراجع الشيخ عن تصحيحه في تعليقه على « الكلم الطيب » ، وهذا من إنصافه رحمه الله .

٢٠٣ (ضع يدك على رأسك ؛ فإن جبريل لما نزل بها . . .) . ضعيف . وفيه تسلسل بقراءة آية : ﴿ لو أنزلنا هذا القرآن . . . ﴾ ؛ في السند رجل غير معروف ، على ضعف في أحد رواته ، وله طريق أخرى ، يظهر فيها اختلاف شديد في اسم أحد رواته ، وهو سبب ضعف الحديث ، وكرر الخطيب ترجمته مرتين باختلاف في اسم الجد ؛ تبعاً لشيخه أبي نعيم الحافظ الذي بدأ بذلك .

٢٠٦ (تحدثن عند إحداكن ما بدا لَكُنَّ . . .) . ضعيف . مرسل على عنعنة ابن جريج ، والرد على ابن القيم في تقويته وهو مرسل ، والمرسل من أقسام

الضعيف ، وتوجيه ذلك ، والحديث مخالف للثابت في بقاء الأيم في بيتها خلال العدة ؛ الذي صححه ابن القيم نفسه ، واستفادة الشيخ منه بعد أن كان ضعفه في « الإرواء » ، والاطلاع على تصحيح العلماء له . ومثال آخر من تقوية ابن القيم للحديث المرسل ، وموقف العالم من اختلاف الصحابة أو العلماء قبله ، وحكم فتوى الصحابي بخلاف السنة .

٢٠٩ **(كان يقول في دبر الصلاة . . .) . شاذ بالزيادتين ، وصحيح جداً** بدونهما ، تخريج الحديث من طرق كثيرة ، وبيان تفرد بعض الرواة بذكر الزيادات ، واختلف عليهم فيها إثباتاً وتركاً ، وتحقيق البحث تحقيقاً علمياً فريداً ، مع تتبع الطرق ومقارنتها للحصول على نتيجة صحيحة ، وتعجب الشيخ من الهيثمي الذي قال في سندٍ كلٌّ رجاله ثقات : موثقون !

٢١٣ الزيادة الثانية فيها هشيم بن بشير ؛ مدلس يدلس تدليس العطف ، واختلاف الرواة عليه مع أسباب أخرى بلغت ثمانية دليل الشذوذ ، وفائدة حول إبهام البخاري للضعفاء مثل مجالد . والحديث مسلسل بالمدلسين !

٢١٦ الشطر الآخر من الحديث ، وقعت فيه زيادات شاذة كالشطر الأول ، صحح الحافظ في « الفتح » ظاهر سندها ، وغفل عن شذوذها الشيخ مصطفى العدوي في تعليق على « مسند عبد بن حميد » .

٢١٨ إتمام الفائدة بزيادات أخرى وتحقيق القول فيها : الزيادة الأولى : صحت في موضع آخر وهو صلاة الصبح والمغرب ، والزيادة الثانية : اختلف فيها على الراوي ، وتساهل الهيثمي فحسنها !

٢٢٠ **(ما يمنع أحدكم إذا عرف الإجابة من نفسه . . .) . ضعيف جداً .** استدراك الحاكم حديثاً على الشيخين ، وفيه راوٍ يقول فيه : غير متهم

بالوضع ! ووافقه الذهبي ! وتحقيق القول في شدة ضعف هذا الراوي .

٢٢١ (**كان إذا هاجت ريح ؛ استقبلها بوجهه . . .**) . **منكر بهذا التمام .** إسناده ضعيف جداً ، وله متابع عند الشافعي مثله ، ومن فرق بين الريح والرياح في الرحمة والعذاب ؛ فنصوص القرآن ترد عليه ؛ رد الطحاوي ذلك على أبي عبيد القاسم بن سلام ، وأثر صحيح عن ابن عباس عند هبوب الريح ـ وهو راوي حديث الترجمة ـ مخالف له ، يغني عنه ويؤكد ضعفه .

٢٢٤ (**من ساء خلقه من الرقيق والدواب والصبيان . . .**) . **موضوع .** فيه ثلاثة كلهم يتهم به ، وروي بعضه مقطوعاً على يونس بن عبيد بإسناد فيه مجهول .

٢٢٥ عزاه الحافظ للثعلبي ولم يذكر إسناده ، فوقع في بعض ما عابه على القرطبي ! ولو أنه صرح بصحته لم يعب ذلك عليه ، وفائدة حول اختصار السند عند المتأخرين .

٢٢٦ (**نهى عن إرضاع الحمقاء**) . **ضعيف جداً .** فيه راويان متروكان ، تساهل الهيثمي فضعف الإسناد بأحدهما مليناً القول فيه ، ومتابعاته تزيده وهناً ، وما روي من توثيق شعبة لبعض هؤلاء لا يثبت عنه ، وإثبات ذلك .

٢٢٩ (**﴿وله أسلم من في السماوات والأرض طوعاً وكرهاً﴾ ؛ أما . . .**) . **موضوع .** فيه العكاشي ؛ كذاب ، خفيت علته على السيوطي فتساهل فضعفه فقط ، وبيان معنى الآية كما فسرها الحافظ ابن كثير .

٢٣٠ (**إذا أصاب أحدكم هَمٌّ أو حَزَن . . .**) . **منكر بزيادة (السبع) .** تخريج طريقه الصحيحة وشواهده عن عدة صحابة في بحث قيم في « السلسلة الصحيحة » . وبيان علل طريق حديث الترجمة ، والتي منها الإرسال ،

والانقطاع ، ومخالفة الثقات .

٢٣٢ (كنتَ إماماً ، فلو سجدتَ ؛ سجدتُ) . ضعيف . مرسل ، وراويه الضعيف ـ شيخ الإمام الشافعي ـ متابَع ، وخالفهم آخرون فأعضلوه . ومن وصله أضعف منهم . وذكر الرواية الصحيحة في سجود النبي ﷺ بالقرآن وتركه ، وفقهه الصحيح المستنبط منها ، وتأييد هذا الفهم بفعل الصحابة رضوان الله عليهم .

٢٣٥ (إذا أصبح أحدكم ؛ فليقل : أصبحنا وأصبح الملك لله رب . . .) . ضعيف . أعله المنذري بإسماعيل بن عياش وابنه ! وهذا من صحيح حديث إسماعيل ، وفيه انقطاع .

٢٣٦ ذكر النووي أن أبا داود لم يضعف الحديث ! وقد ضعفه في « سؤالات الآجري » . وضعفه أيضاً الحافظ ابن حجر . وذكر الإسناد الثابت باللفظ الصحيح ، وتعجب ابن حجر من النووي الذي عدل عنه إلى الضعيف .

٢٣٧ تحقيق القول في عدم سماع شريح من أبي مالك ، والتعجب من ابن حجر كيف غفل عن هذه العلة عند الكلام على الإسناد ، وكذا غفل عنها العراقي فجوَّد إسناده .

٢٣٨ كلام الشيخ رحمه الله حول أخطاء البشر ، ومنها أخطاؤه ، وأنه تراجع عن تصحيح أحاديث لأوهام وقعت له .

٢٣٩ (لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال . . .) . ضعيف . فيه ما سبق من ضعف ابن إسماعيل بن عياش والانقطاع ، وشيخ الطبراني ضعيف جداً ، وله شاهد عند الحاكم سقط إسناده من المطبوع ، وتصحيح الحديث عند الحاكم والذهبي ، وكلام في هذه المسألة للشيخ رحمه الله . .

٢٤٦ (**ليلة أسري بي رأيت على العرش مكتوباً . . .**) . **موضوع** . اختلف في المتهم به بين كذابين اثنين ، أحدهما الصوفي ، الذي في الحديث التالي :

٢٤٧ (**لما عرج بي إلى السماء ، دخلت جنة عدن . . .**) . **موضوع** . وأعل بغير الصوفي ؛ برجل مجهول ، وروي من غير طريقهما بإسنادين معلولين .

٢٤٩ (**تنبيه**) : أعل الحديث ابن الجوزي بابن ماهبزد ، وغفل عن أنه متابع ، وتفرد هو بتضعيفه ؛ حيث وثقه الخطيب .

٢٤٩ ذكر المتابعات الأخرى وتخريجها وتضعيفها ، وتصحيح ما ورد من أخطاء في أسانيدها ، وكلها لا يعتمد عليها ؛ لأن غالب رواتها مجهولون ، ودمشقيون ، فمن الممكن أن يكون بعضهم سرقه من الآخر ، وحتى التي تعقب بها السيوطي ابنَ الجوزي حكم عليها بالبطلان ، ثم الكلام على آخر إسناد ، وبيان وضعه .

٢٥٢ (**بينا أنا جالس إذ جاءني جبريل ﷺ ، فحملني . . .**) . **موضوع** . إسناده مظلم ، والمتن إذا كان فيه ما يستنكر وراويه مجهول ؛ اتهم به ، وسلامة الإسناد من متهم لا تستلزم عدم الحكم بالوضع ، قاله الشيخ رحمه الله تعقيباً على السيوطي ومن تابعه . وسرق الحديث شيعي وجعله لعلي ، وهو :

٢٥٤ (**لما أسري بي دخلت الجنة ، فناولني جبريل تفاحة . . .**) . **موضوع** .

٢٥٦ (**لا يَجِدُ عبدٌ صريحَ الإيمانِ حتى يُحِبَّ لله ويُبْغِضَ لله . . .**) . **ضعيف** . اختلاف الرواة في اسم (مسندِه) وأن صوابه : عمرو بن الجموح ؛ كما وقع عند أحمد ، ثم بيان علل الإسناد التي وردت على التوالي ، اكتفى الهيثمي بواحدة منها .

٢٧١ (**يا علي ! إن لك من عيسى مثلاً . . .**) . **ضعيف** . استدركه الحاكم وصححه ! ورده الحافظ الذهبي بوهاء الحكم بن عبد الملك ، وزاد عليه الشيخ رحمه الله الحارث بن حصيرة الشيعي المحترق ، والحديث في بدعتهم ، وقد اغتر بتصحيح الحاكم الشيخُ محمد أحمد كنعان ولم يتنبه لتعليق الذهبي ! وإن كان الأخير لا يسلم من انتقاد .

٢٧٢ (**نزلت سورة الأنعام ومعها كوكب من الملائكة . . .**) **منكر** . وتعقب على كلام الهيثمي في الرواة ، حيث وثق عمر بن طلحة ، وجهله بالمقابل الذهبي ، وتخطئتهما معاً بأنه معروف مختلف فيه . وله طريق أخرى فيها انقطاع ، رد الذهبي على الحاكم في استدراكه إيّاه ، واستظهر وضعه !

٢٧٥ (**خير ما أعدت المرأة : الطاعة للزوج . . .**) . **منكر** . أعله الهيثمي بضعف القاسم بن فياض ، وبآخر لا يعرفه ، وليس فيه من لا يعرف ، وتعقب على محقق « التمهيد » بذكر توثيق القاسم دون أقوال مضعفيه ، ومَنْ جَهَّلَه .

٢٧٦ (**رأيته ﷺ حين استسقى لنا أطال الدعاء . . .**) . **شاذ بهذا السياق** . وهو البدء بالصلاة قبل الخطبة في الاستسقاء ؛ فيه ابن إسحاق وقد خالف ، والإسناد الثاني تفرد به إسحاق ـ سواء كان الرازي أو ابن نجيح ـ وخالف فيه الثقات وهم كثر ، والتوسع في إثبات ذلك ، ومناقشة الحافظ في إقراره ابن بطال على وهمه في جعل الصلاة قبل الخطبة هو الثابت ! وإثبات خلاف ذلك بما يصحح أن الخطبة قبل الصلاة .

٢٨٤ سياق ابن إسحاق شاذ يعرف بسَوْقِ الروايات الأخرى ، وتراجع الشيخ رحمه الله عن تحسين إسناده في « الإرواء » .

فيه عنعنة الحسن ، وهو مدلس ، وسماعه من سمرة مختلف فيه ، وله طريق أخرى لا تقويه ، مسلسلة بالضعفاء والمجهولين . ولم يحسن الهيثمي حين قال : إسناده حسن أو صحيح . ونقله الأعظمي وسكت عليه !

٣٠٨ (**اعتمر من الجعرانة ، وقال : اعتمر منها . . .**) . **منكر بزيادة (وقال . . . إلخ)** . إسناده واهٍ مسلسل بالعلل ، واعتمار النبي ﷺ من الجعرانة ثابت في « الصحيحين » .

٣٠٨ (**فائدة**) : في ضبط الجعرانة ، وتفسيرها ، وهي ليست ميقات أهل مكة ؛ كما صرح النووي وغيره .

٣١٠ (**الدنيا دول ، فما كان منها لك ؛ أتاك على ضعفك . . .**) . **موضوع** . المتهم به الدينوري صاحب « المجالسة » ، وفي الإسناد من لا يعرف ، ولا هو مذكور في كتب الشيعة ، ولم يقف عليه المعلق (!) على « الأمثال والحكم » للماوردي !

٣١١ (**الناس كشجرة ذات جني . . .**) . **ضعيف** . فيه مدلسان وضعيف ، وسكت عنه الحافظ في « المطالب » والمعلق عليه ، والعجلوني ، وعزاه للديلمي ، ولم أره في مصورتي ، وروي موقوفاً على أبي ذر من بلاغات مالك .

٣١٢ (**ليردك ـ يا أبا ذر ! ـ عن الناس والقول فيهم ما تعرف من نفسك . . .**) . **ضعيف جداً** . علقه الماوردي جازماً به ، وتابعه المعلق على كتابه ، مع أخطاء ومؤاخذات ، وفائدة الرجوع للأصول ، والابتعاد عن اللغو في الكلام ، ومنهج السيوطي في إيراد لفظ الحديث في « الجامع الصغير » من « الجامع الكبير » ، وما يقع فيه من أوهام ، والانشغال بما لا يعني ،

والتحسين غير المبني على برهان ، وغير ذلك ، والحديث فيه كذاب ، وتساهل ابن حبان والطبراني في التوثيق ، وله طريق أخرى مثلها في الضعف .

٣١٨ (تنبيه) : فقرات عديدة من الحديث الطويل لأبي ذر صحت ، ذكرها المؤلف في « صحيح موارد الظمآن » .

٣١٨ (**لا تكون لأحد بعدكم . . .**) . منكر . تحقيق القول في قرابة صهيب بن محمد بعباد بن صهيب ، مع بقاء جهالته ، وضعف عباد ، ونقلٌ عن الطبراني يوجه ضعفه ، وأبو سعد البقال علة الحديث ، وهو ضعيف خالفه جمع من الثقات فرووه موقوفاً على أبي ذر ، والحديث مخالف لقوله تعالى : ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج . . .﴾ .

٣٢١ (**كان بالمدينة تسعة مساجد . . .**) . ضعيف . علته الإرسال ، ليس ابن لهيعة ؛ لأنه من رواية ابن وهب عنه ، وبدعة (الأذان الموحد) في الأردن ؛ التي لعل مبناها على هذا الحديث الضعيف ، وتعجب الشيخ رحمه الله من جرأة من أحدثها مخالفاً الأمة في كل عصورها !

٣٢٢ (**خير العمل ما نفع ، وخير الهدي ما اتبع . . .**) . ضعيف . فيه مجهولان .

٣٢٣ (تنبيه) : حسن الحديثَ المعلقُ (!) على « الأمثال » للماوردي دون دليل ! وأوهام أخرى وقعت له في العزو وغيره .

٣٢٤ (**أيما عبد جاءته موعظة من الله في دينه . . .**) . ضعيف . فيه رجلان فيهما ضعف ، وضبط اسم (بسر) والد عطية ، والاختلاف الآخر : هل هو عطية بن بسر أو ابن قيس؟ وتعقب المناوي على السيوطي ، وفي كلام المناوي ما يتعقب عليه .

٣٢٧ القرقساني روى بالإسناد حديثاً آخر في (الولاة) ، مخرج في « السلسلة الصحيحة » .

٣٢٧ **(من لم يعرف [فضل] نعمة الله عليه . . .) . ضعيف جداً .** فيه الغساني ؛ اتهم بالكذب ، والماوردي ذكره في « أمثاله » بصيغة الجزم ، وعلق عليه محقق (!!) الكتاب باختصار ، مع أخطاء علمية ثلاثة .

٣٢٨ **(لا إيمان لمن لا حياء له) . باطل منكر .** من أحاديث الماوردي في «الأمثال » علق محققه (!!) على جملة فيه مشهورة ، والغريب منه أنه لم يتعرض له ! وإسناده مظلم ، ورجوع الشيخ إلى « معجم الحديث » الذي جمعه من مخطوطات المكتبة الظاهرية وغيرها فوجد الإسناد ، وتبين له ما فيه من تحريفات ، وظهرت علله . وأن حديث « إنما يدرك الخير كله بالعقل . . . » الذي رواه الماوردي بالإسناد ذاته حكمه مثل حكم هذا .

٣٢٩ **(قال لقمان لابنه : إن العاقل يبصر ما لا يرى بعينه . . .) . منكر .** من أحاديث الماوردي أيضاً ؛ في سنده مجهول ، أتى بخبر منكر ، وفي الحديث جملة صحيحة في آخره عن نبينا ﷺ .

٣٣٠ **(لا حليم إلا ذو عثرة ، ولا حكيم إلا ذو تجربة) . ضعيف .** وإن حسنه الترمذي مع استغرابه ، وصحح إسناده الحاكم ! ووافقه الذهبي ؛ فإن درّاجاً ضعيف في روايته عن أبي الهيثم ، وتعقب المناوي على من صححه ، ولما نقله عن أهل العلم من ضعف الحديث .

٣٣١ روي الحديث موقوفاً على أبي سعيد ، ومعاوية ، وعلقه عن الأخير البخاري في « صحيحه » ، وروي موصولاً بإسناد صحيح ، ولم يتعرض ابن حجر

لضعف الحديث في الرد على القزويني ؛ اكتفاء بنفي حكم الوضع عليه ، وهو الصواب علمياً .

٣٣٢ كأن المناوي نسي ؛ فصححه في «التيسير» ، وعزاه الشيخ الجيلاني للبخاري فأوهم صحته ! وإنما هو هناك أثر معلق عن معاوية ، وكذلك وهم الشيخ العجلوني فعزاه لابن ماجه ! والصواب أنه لم يروه من الستة إلا الترمذي .

٣٣٣ (**أربع لا وعد فيهن : ننظر ، وعسى ، ويقضي الله . . .**) . **موضوع** . من أحاديث الماوردي في « الأمثال » ، وبيض له محقق الكتاب ، ومتنه ظاهر الوضع ركيك ، وبعض إسناده الذي أظهره الماوردي فيه تحريف ، وبيان صوابه ونقده .

٣٣٤ (**الحلم والتؤدة من النبوة . . .**) . **ضعيف** . علقه الماوردي ، وفيه إرسال وضعف ؛ قتادة تابعي لا صحابي كما أوهمه الترضي عنه ، وسعيد بن بشير ضعيف ، والمعلق على «الأمثال» لم يعلق عليه ! إلا أنه أورد حديثين آخرين تعقبه الشيخ رحمه الله تعالى فيهما .

٣٣٥ (**ليس من يوم يأتي على ابن آدم إلا ينادي فيه . . .**) . **موضوع** . فيه سلام الطويل وزيد العمي ؛ متروكان ، وهو من أحاديث « الأمثال » ، للماوردي ، وكلمة للشيخ حول الماوردي ، ولم يعلق المعلق على «الأمثال» بشيء !

٣٣٧ (**من أحب دنياه ؛ أضر بآخرته . . .**) . **ضعيف** . صححه الحاكم على شرط الشيخين ! ورده الذهبي بالانقطاع وغيره ، وقد حسنه المعلق على « الأمثال » دون حجة ! بل وبتر كلام المنذري الذي يضعفه بالانقطاع ، وتهاونه برد أقوال من قضى خمسين عاماً في علم الحديث ، دون دليل ! ثم

اطلاع المؤلف على شاهد قوي له فنقله إلى « الصحيحة » .

٣٣٨ (**لو أن عبداً جاء يوم القيامة قد أدَّى إلى الله . . .**) . **باطل** . مرسل ، مع جهالة شيخ أبي نعيم ولعله المتهم به ، ونكارة متنه ؛ لأن حب الدنيا ليس مذموماً لذاته ، ولعل أصله من الإسرائيليات ، ويسر الله للشيخ أن يطلع على تحريف مطبعي في الإسناد ، وابن الجوزي ذكره بإسناد آخر في « الموضوعات » مسنداً وأقره السيوطي ، وابن عراق على وضعه ، وراويه مما يستدرك على « الميزان » و « اللسان » .

٣٤١ (**كلما طال عمر المسلم ؛ كان خيراً له**) . **ضعيف** . فيه النهاس بن قهم ، وتعقب المناوي على السيوطي في تحسينه ، ثم عاد فحسنه في « التيسير » ! والتنبيه على إعادة تخريج الحديث بفوائد زوائد فيما سيأتي .

٣٤٢ (**وُقِّتَ للنفساء أربعون يوماً . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه متروك ضعفه الدارقطني ، وتابعه من هو مثله ، وصححه البوصيري اغتراراً بخطأ أبي الحسن القطان (راوي سنن ابن ماجه) في أحد رواته ، مخالفاً غيره من الحفاظ .

٣٤٤ متابعة للشطر الأول ضعيفة الإسناد مثلها ، لكن لمتنها إسناد حسن عن أم سلمة .

٣٤٤ (**نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام . . .**) . **ضعيف جداً** . بل موضوع ، فيه كذاب ، وتلميذه ضعيف ، ساوى البوصيري بينهما في الضعف ! فتابعه أبو الحسن السندي ، بل وادعى أن له أصلاً ! وما ذكره من متابعات لا تصح ، وشاهده قاصر في المعنى .

٣٤٦ (**أولئك رجال آمنوا بالغيب . . .**) . **موضوع** . فيه الإسواري ؛ كذاب

يضع ، وخالفه غيره فلم يذكر حديث الترجمة ، وفيه من لا يعرف .

٣٤٧ الاختلاف في ضبط اسم الصحابية من أدلة وهاء الإسناد الأول ، مع ذكر أوجه الاختلاف والضبط الصحيح وزيادة في المتن باطلة .

٣٤٨ هذا من الأحاديث التي سود بها مختصرا « تفسير ابن كثير » كتابيهما ، مع اشتراطهما ذكر الصحيح فقط ! والكلام حول حديث الآحاد وحجته في العقيدة ، وأن للمؤلف في الموضوع رسالتين مطبوعتين ، وأن أهل السنة لا يستدلون إلا بما صح ، خلافاً لأهل البدع .

٣٤٩ **(إذا استجمر أحدكم ؛ فليوتر . . .) . منكر بهذا التمام** . الرد على الذهبي في تعليله الحديث بالحارث بن أبي أسامة ؛ لأنه متابَع من ثقة ، ولأن الذهبي أثنى عليه أخيراً ووثقه ، وأن علة الحديث إنما هو أبو عامر الخزاز ؛ مختلف فيه ، وتفرد بذكر أشياء في المتن مخالفاً غيره من الثقات ، وعن عدة صحابة ، وليس على ما زاده حلاوة كلام النبوة .

٣٥٢ الاطلاع على إسناد الطبراني في « الأوسط » وتحقق ظن الشيخ رحمه الله أنه من الطريق ذاتها .

٣٥٢ **(كان يجنب ، فيغتسل ، ثم يستدفئ بي قبل أن أغتسل) . ضعيف** . ذكر أخطاء وقعت للشيخ شعيب في تخريجه ، بنى عليها تقوية الحديث ، والعجب من تصحيح الحاكم للحديث ، وموافقة الذهبي ، وتساهل الترمذي في تمشية الإسناد ! وأحسن ابن العربي برده ، وتابعه الشيخ أحمد شاكر .

٣٥٤ **(كان إذا خرج من الخلاء قال . . .) . ضعيف** . فيه جهالة واضطراب في الإسناد والمتن ، ومال المؤلف إلى ترجيح الموقوف ، ورده على الحافظ ابن حجر بنفي الاضطراب عن الحديث وتحسينه ، دون النظر إلى علتي الجهالة

والوقف ، بل أتى بشاهد ليقويه ، وهو شديد الضعف ! وآخر فيه انقطاع وضعف !

٣٥٧ الباعث على تخريج الحديث : تصحيحُ الشوكانيِّ الحديثَ ، والاعتماد على رموز « الجامع الصغير » . والتردد في اسم الراوي يمنع القول بصلاحية الحديث ، وتوضيح القول في أن راويه هو الضعيف ، من خلال تلميذه الراوي عنه .

٣٥٨ سقوط أداة الكنية في طبعة « ابن السني » عند تخريج الشيخ للحديث في « الإرواء » .

(تنبيه) : لم يقع حديث أبي ذر هذا في « عمل اليوم والليلة » للنسائي المطبوع في المغرب .

٣٥٩ (إذا خرج أحدكم من الخلاء ؛ فليقل : الحمد لله الذي أذهب عني . . .) . منكر . فيه ضعيفان مع إرساله .

٣٥٩ (لا يقطع الصلاة كلب ، ولا حمار ، ولا امرأة . . .) . ضعيف جداً . حديث باطل ؛ فيه متروك ، والحديث مقلوب سنداً ومتناً ، والأحاديث الصحيحة على خلاف ذلك ، وما جاء مما يعارضه إما أن يكون صحيحاً غير صريح ، أو صريحاً غير صحيح ـ كما قال ابن القيم ـ وتوضيح ذلك بالأمثلة ، وتعقب الشيخ رحمه الله على المعلق على « زاد المعاد » الذي تعصب لمذهبه فقوى الضعيف ، وأعرض عن الصحيح ! وتعقب الشيخ على أحاديث المعلق المعارَض بها .

٣٦٣ بيان شرط التقوي ، وبيان أنه لا يصلح هنا ، ولو صح ـ جدلاً ـ فلا يكون صريحاً في معارضة أحاديث القطع ، وبيان ذلك ، وهو رأي الشوكاني ، وهو

في «النيل» مفصلاً .

٣٦٤ **(لا يقطع الصلاة شيء)** . منكر . فيه عفير بن معدان ؛ متفق على ضعفه ، وقد سقطت ترجمته من « تهذيب التهذيب » ، وهو لا يصلح للاستشهاد ؛ خلافاً لما فعله المعلق على « زاد المعاد » من تحسينه حديث الترجمة ، واعتماده على تحسين الهيثمي ، وهو يعلم ما عنده من تساهل .

٣٦٥ ذكر باقي الأحاديث التي استشهد بها المعلق على « الزاد » ثم سكت عليها ، وأن راويه صخراً مما يعلق الوهم والخطأ به ؛ لأن توثيق من وثقه لا يعتمد عليه ، كما فعل الذهبي وابن حجر في « التقريب » ، ومن تبعه .

٣٦٨ كلام ابن حجر في هذا الراوي في « التقريب » هو المعتمد ، والموافق للأصول ؛ خلافاً لمن وهمه في ذلك ، وتضعيفه للحديث في « الفتح » هو الصواب .

٣٧٠ ومما يؤكد ضعف الحديث وروده عن أنس موافقاً للأحاديث الصحيحة ، ويخالف ما نسبه صخر إليه .

٣٧١ أخطأ عالمان فاضلان لهما مكانتهما ووزنهما العلمي عند الشيخ الألباني ؛ وهما الشيخ أحمد شاكر الذي صحح إسناده ومداره على صخر ، وقوله بنسخ الأحاديث التي تفيد قطع الصلاة ؛ والآخر هو الشيخ بديع الدين الراشدي الذي وافق الشيخ أحمد شاكر في الأمرين ، إلا أنه حَسَّن وألمح بالنسخ ولم يصرح ، وجاء بالمشهود له شاهداً .

٣٧٣ **(صلى قبل المغرب ركعتين)** . شاذ . زيادة تفرد بها أحد الرواة عند ابن حبان وابن نصر في « القيام » ، وإعادة تخريجه لزيادة الفائدة ، وظهور انقطاع في إسناد ابن حبان « الموارد » ، وكذا في « قيام الليل » ، وإذا اتصل السند وصح ؛ فالعلة القادحة هي الشذوذ ، والصواب أن ابن بريدة هو الذي صلَّى

قبل المغرب ركعتين ، أدرجها الراوي في الحديث ورفعه .

٣٧٧ **(إن السور الذي ذكره الله في القرآن . . .) . موقوف باطل . صححه** الحاكم ووافقه الذهبي ! ورده في موضع آخر . وهو منكر وآخره باطل ، وروي مرسلاً وجوَّده الذهبي ، ومدار المسند على مجاهيل ، وواحد عن ضعيف ، ومتنها منكر مخالف لسياق الآية ؛ ما قبلها وما بعدها ، وبيان أن السور المذكور في القرآن يكون يوم القيامة .

٣٨٠ **(إن هذه أيام أكل وشرب وذكر الله . . .) . منكر بذكر (الاستثناء) ،** سنده ضعيف جداً ؛ فيه سليمان بن أرقم ؛ متروك ، وتابعه من هو مثله ، أو قريب منه ، وخالفهما الثقات فرووه دون الاستثناء ، وكذلك جاء عن جمع من الصحابة ، ومعنى الحديث صحيح ثابت ؛ لحديث البخاري وغيره ، وذكر ما يؤيده ، وأنه لا وجه لتوقف الشوكاني عن الأخذ بالصيام للمتمتع ، وحكم صيام الثلاثة أيام .

٣٨١ الرد على استشكال الشوكاني في إفادة أَثَرَي ابن عمر وعائشة النسخ ، وأن لهما حكم الرفع ، والتنبيه على خطأ له في عزو الحديث زاده خطأً المعلق على كتابه !

٣٨٣ **(إذا عطس الرجل والإمام يخطب يوم الجمعة ؛ فيشمته) . ضعيف جداً .** أعله البيهقي بالإرسال ، وفيه شيخ الشافعي ، وهو متروك . ومابناه الإمام الشافعي من أحكام في التشميت ورد السلام يوم الجمعة والإمام يخطب ، وجواب الشيخ رحمه الله عن ذلك ، وتوجيهه للرد على ما استنبطه الإمام الشافعي من الحديث - على ضعفه - من التشميت ، وإلقاء السلام ورده ، وما يؤيده من أقوال أهل العلم .

٣٨٥ (**تقبل الله منا ومنك . . .**) . **ضعيف جداً** . للحديث طريقان عن بقية ، في أحدهما راوٍ منكر الحديث وفي الآخر مجهول ، وثبت هذا القول من قول الصحابة لبعضهم .

٣٨٧ (**من لقي أخاه عند الانصراف من الجمعة ؛ فليقل . . .**) . **موضوع** . من رواية نهشل ؛ وهو كذاب يروي الموضوعات ، وقد فات السيوطي والمناوي فلم يورداه في كتابيهما ، وسكت عليه السخاوي ! وحذفه ابن الدّبيع فأحسن .

٣٨٨ (**علموا نساءكم سورة ﴿ الواقعة ﴾ . . .**) . **ضعيف** . إسناده ضعيف مظلم ، فيه جماعة لم يجد الشيخ رحمه الله تعالى لهم ترجمة .

٣٨٨ (**فاتحة الكتاب تُعْدَلُ بثلثي القرآن**) . **ضعيف جداً** . فيه أبان وشهر ، وهو من أحاديث « الجامع الصغير » دون « الكبير » ، ورموز السيوطي لا يوثق بها ، ـ كما بينه الشيخ في مقدمة « صحيح الجامع الصغير » ، وقد بَيَّضَ المناوي للحديث ، وكذلك الشيخ رحمه الله إلا أنه ضعفه لنكارة متنه ، ثم ثبت ذلك باطلاعه على سنده .

٣٨٩ (**شد حقوك ولو بعقال . . .**) . **ضعيف** . روي مرفوعاً بسند ضعيف ؛ فيه من لا يعرف ، وموقوفاً منقطعاً ، وأورده الدكتور ! قلعجي في فهرس الأحاديث الصحيحة في آخر « الضعفاء » للعقيلي ! والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للديلمي فقط !

٣٩٠ (**يا أنس ! لباس الملائكة إلى أنصاف سوقها**) . **موضوع** . فيه راوٍ مجهول وآخر ضعيف ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وتعقبه السيوطي وابن عراق بالذب عن راوٍ ، مع وجود آخر مثله ، وله شاهد تقدم تخريجه ضعيف السند منكر المتن ، وابن الجوزي وغيره من النقاد ينظرون إلى المتن

وما فيه من نكارة ، إضافة إلى ضعف السند ؛ فيحكمون عليه بالوضع ، وقد ورد الحديث صحيحاً عن أنس بدون ذكر الملائكة ، وقد ذكر القلعجي الحديث في فهرس الأحاديث الصحيحة من « ضعفاء العقيلي » !

٣٩٢ **(غط رأسك من الناس ، وإن لم تجد إلا خيطاً) . موضوع** . فيه راوٍ مجهول ، وآخر منكر الحديث متروك ، أورده ابن الجوزي في « الواهيات » ، وحقه أن يوضع في « الموضوعات » .

٣٩٣ **(يا عائشة ! اهجري المعاصي ؛ فإنها أفضل الهجرة . . .) . منكر** . في سنده مجهولان ، ورواه العقيلي في « ضعفائه » وأعله ، ثم جاء القلعجي فوضعه في (فهرس الأحاديث الصحيحة) !

٣٩٤ **(من دعي إلى سلطان ، فلم يجب ؛ فهو ظالم ، لا حق له) . ضعيف** . إسناده مسلسل بالعلل ، رواه الحسن البصري عن سمرة وقد عنعنه ـ وإن سمع من سمرة في الجملة ـ ، وفيه روح بن عطاء ؛ ضُعِّفَ ، وشاهين كذلك ، وفيه إرسال ، وللبزار طريق تزيده ضعفاً ، فهو ضعيف مرسلاً ومسنداً .

٣٩٦ **(كنا زمان رسول الله ﷺ وقليل ما نجد الطعام ، فإذا . . .) . ضعيف** . ورواه البخاري ، وفيه ابن فليح ؛ وهو ضعيف ، ولم يأت الحافظ في «مقدمة الفتح» بشيء يقويه ؛ بل ظاهر كلامه يميل إلى تضعيفه ، وكذا في «التقريب» و«الزوائد» ، وضعفه الذهبي أيضاً وغيره ، ويحتمل أن يكون الضعف من والد فليح ، فلا يقبل إلا إذا توبع ، وهنا خولف من طرق أخرى .

٣٩٩ **(السجل : كاتب كان للنبي ﷺ) . منكر** . روي من طريقين عن ابن عباس وابن عمر ، ولكل طريق علة لا تقوم ؛ فلا يتقوى بطرقه ، وتعقب

الشيخ على الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى لتمشيته راوياً مجهولاً ، ورده العلماء ، وصرح جماعة من الحفاظ بوضعه ، ولعل أقواهم هو الإمام أبو جعفر ؛ حيث جزم بأنه لا يوجد في الصحابة ولا في كُتَّاب النبي ﷺ من اسمه (السجل) ، ولعل من ذكره في الصحابة اعتمد هذا الحديث ، وتبيين معنى (السجل) ، ورده ابن تيمية وابن القيم والشوكاني من المتأخرين ، وغيرهم من المتقدمين ، وتفرد ابن حجر بتصحيح الحديث ! وما أورده ابن حجر في تصحيحه من آثار ترد عليه ، وذكر السيوطي في « الدر » أن البيهقي صححه في « سننه » ، وذلك مستبعد جداً منه ، فلم يره الشيخ رحمه الله في المكان المشار إليه .

٤٠٤ (من حج عن والديه بعد وفاتهما . . .) . منكر . فيه راويان مجهولان ، والاختصار للإسناد يجب أن يكون من موضع لا يؤثر في ظهور علة الإسناد .

٤٠٥ (أنا سيد ولد آدم ، وعلي سيد العرب) . موضوع . والحديث من أمثلة الحديث الضعيف الذي لا يتقوى بكثرة طرقه لشدة ضعفه ؛ فقد ورد عن ستة من الصحابة ، وطريق سابعة مرسلة ، وفيه من الفوائد العلمية المتنوعة الكثير والكثير .

الطريق الأولى من حديث عائشة ، وتصحيح الحاكم لها لا يعتمد ، ورد عليه الذهبي والحافظ ، وحاول تعقبهما الغماري فلم يوفق ! مع أن الحاكم لم يجزم بصحته ولا بصدق الراوي ، ويزاد أن راويه عنه مجروح ، ظنه الغماري ثقة ولم يعرفه ابن أبي حاتم إلا من طريق راوٍ آخر مجروح .

والطريق الثاني عن عائشة ؛ فيه وضاع ، وآخر ضعيف .

بالعلل ، عزاه السيوطي في « الكبير » لابن عساكر بزيادة في المتن .

٤٢٠ (**إن يمين ملائكة السماء : والذي زين الرجال باللحى . . .**) . **منكر** جداً . رواه ابن عساكر ، وفيه راوٍ واهٍ ، ووقع في « اللسان » موقوفاً على أبي هريرة .

٤٢١ (**دعا نبي مرة على قومه ، فقيل له . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه ثلاث علل .

٤٢٢ (**إنهم كانوا لأصحابنا مكرمين ، وإني أحب . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ متروك يضع الحديث .

٤٢٢ (**أتاني جبريل ، فحملني على جناحه الأيمن . . .**) . **باطل** . فيه راوٍ مجهول كما في «الميزان» و«اللسان» ؛ فحكما على حديثه هذا بالبطلان ، وكذا هو ؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة .

٤٢٣ (**رأيت على باب الجنة مكتوباً : لا إله إلا الله . . .**) . **موضوع** . فيه عدة علل ، وله طريق أخرى عند ابن جميع ؛ وفيها مجاهيل ، ورواه القطيعي في « زوائد الفضائل » بالإسناد السابق ؛ وفيه تبديل .

٤٢٥ (**تنبيه**) : على أوهام في تخريج المعلق الدكتور (!) تدمري على « كتاب ابن جميع » .

٤٢٦ الأحاديث المروية في « فضائل الصحابة » لأحمد على ثلاثة أنواع .

٤٢٦ (**يا معاذ ! إن المؤمن لدى الحق أسير . . .**) . **ضعيف** . فيه مجهولان ، ذكره مُختَصِرا « تفسير ابن كثير » في الأحاديث الصحيحة منه ؛ فلعلهما اعتمدا على سكوت الحافظ ابن كثير عليه ! وله إسناد آخر مثله .

٤٢٨ (**إن الله يصلي على ميامن الصفوف**) . **لا أصل له بهذا اللفظ** . بيان

جداً . إسناده مظلم مسلسل بالضعفاء والمجهولين ، وله متابعة لا قيمة لها ؛ فلم يتشاغل ابن السكن بتخريجها فأعرض عنها .

٤٣٩ (**من أدخل على أخيه المسلم فرحاً . . .**) . **منكر . في إسناده ليث بن** أبي سليم ، ومؤنس ؛ مجهول .

٤٣٩ (**من غزا غزوة في سبيل الله ؛ فقد أدّى . . .**) . **موضوع** . فيه كذاب ، عزاه الدكتور (!) تدمري لابن ماجه ، وعنده متن آخر بإسناد ضعيف .

٤٤٠ أخطاء أخرى للدكتور (!) تدمري في عزو الأحاديث ، وهي من عجيب فعله ! تخريج هذه الأمثلة والحكم عليها ؛ تتميماً لإفادة القارئ .

٤٤١ (**من لم يَرْعَوِ عند الشيب ، ولم يستح من العيب . . .**) . **موضوع** . فيه متهم عند الذهبي ، وأقره الحافظ في «اللسان» ، ولم يعرفه الدكتور (!) تدمري ! ـ وهو لا يضعف راوياً ـ ، وبيان طريقة عزو الأحاديث عنده ، وتعليق الشيخ رحمه الله على أقوال المعلقين على حديث الترجمة .

٤٤٣ (**أُنْشِدُ اللهَ رجالَ أمتي لا يدخلوا الحمام إلا بمئزر . . .**) . **ضعيف** . فيه ضعيفان . وكان الشيخ قد أورده في « ضعيف الجامع » على قاعدة : (ما تفرد به ابن عساكر فهو ضعيف) ، وهذا الحديث يؤيد ذلك ، وقد يكون لهذه القاعدة شواذ .

٤٤٤ (**من لبس الصوف ، وانتعل المخصوف . . .**) . **ضعيف جداً أو موضوع بهذا السياق والتمام** . فيه سعيد بن سنان الحمصي ؛ رمي بالوضع ، ويد الصنع فيه ظاهرة ، وسياق الحديث يجمع بعض الأحاديث الصحيحة ، وتخريج الشيخ رحمه الله لها باختصار .

٤٤٥ (**ركعتان من الضحى تعدلان عند الله بحجة . . .**) . **موضوع** . فيه راوٍ

٤٦٣ (**كان يأمرنا إذا حاضت إحدانا أن تتزر . . .**) . **منكر** . إسناده ضعيف ؛ ثلاث علل ، أحدها اضطراب متنه ، والحديث في « الصحيحين » دون جملة الالتزام ، فهي منكرة سنداً ومتناً .

٤٦٥ (**لا يأبى الكرامة إلا حمار**) . **ضعيف جداً** . فيه النهاوندي ؛ وهو واهٍ شديد الضعف ، وقال الشيخ الغماري بأنه آخر ثقة ! وفيه مجهول لا يعرف ، والصحيح أنه موقوف على علي ، أوهم الزرقاني صحته لإيراده بصيغة الجزم مرفوعاً !

٤٦٦ (**لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يترك مجلس قومه . . .**) . **موضوع** . فيه الحكم الأيلي ؛ وهو كذاب وضاع ، أورده السيوطي في « خصائص الجمعة » ساكتاً عليه ! فأساء .

٤٦٧ (**لا يفقه العبد كل الفقه حتى يبغض الناس . . .**) . **منكر** . فيه مجهولان ومستور ، وذكره السيوطي في « الجامع » وسكت عنه كعادته .

٤٦٨ (**لما خلق الله الأرض واستوى إلى السماء . . .**) . **منكر** . نقل سنده من « مجموع فتاوى ابن تيمية » ، وترجمة رجاله ، وفيه رجل لا يعرف ، وقد خالفه غيره فرووه مختصراً ، وهو الصحيح الثابت .

٤٧٠ تعجب المؤلف من شيخ الإسلام ابن تيمية بذكره هذا الحديث ، وآخر موضوعاً عقب المختصر الصحيح ، وجعلهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة ، مع أن شيخ الإسلام ممن حكم بوضع الحديث الثاني في موطن آخر ، فلعله نسي .

٤٧٠ (تنبيه) : حول كتاب « الوفا بفضائل المصطفى » بأن المطبوع هو المختصر منه ، وعزو الشيخ الغماري للحافظ تقوية إسناده ! ولم يعثر الشيخ رحمه الله

على ذلك .

٤٧١ **(يا علي ! إني أرضى لك ما أرضى لنفسي . . .) . ضعيف جداً بهذا التمام** . رواه الدارقطني بأسانيد ثلاثة مدارها على أبي نعيم النخعي ؛ وهو شديد الضعف ، مع أن ابن حجر ألان القول فيه ، والكلام على رجال الأسانيد ، وفي الإسناد الأول ثلاث علل على التسلسل ، وفيه فقرات صحيحة في أحاديث أخرى معروفة .

٤٧٣ **(من قتل ضفدعاً ؛ فعليه شاة . . .) . ضعيف جداً** . فيه عبد الرحمن بن هانئ السابق الذكر ، استنكر ابن حبان حديثه هذا مع إيراده في « الثقات » ، وآخر مجهول خولف بحديث مثله .

٤٧٤ **(وهُنَّ شرُّ غَالِب لِمَنْ غَلَبَ) . ضعيف** . اعتداد الهيثمي وأحمد شاكر بتوثيق ابن حبان ! وهو متساهل ألحق بهما هذه الصفة ؛ فابن حبان يوثق المجاهيل ، وله إسناد آخر فيه أربعة مجاهيل ؛ كما قال الهيثمي وفصله أحمد شاكر ، ويرى الشيخ رحمه الله أنه يسلم له ذلك في ثلاثة دون الرابع ؛ لمتابعة الحافظ الفلاس لابن حبان في التوثيق ، وهي فائدة عزيزة من « الآحاد والمثاني » لابن أبي عاصم .

٤٧٦ (تنبيه) : اغتر المعلق على « مسند أبي يعلى » وغيره بخطأ مطبعي في الطبعة القديمة لـ « المسند » ، وأشار إليها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وتبيينها ، وقد وَهَّمَ الحافظ ! وهو الواهم .

٤٧٧ **(لا توضع النواصي إلا في حج أو عمرة) . منكر** . فيه ابن مسمول ؛ لم يوثقه غير ابن حبان وابن شاهين الذي نقل عن ابن معين توثيقه ، وشكٌّ الحافظ في ذلك لا وجه له عند الشيخ ، لثبوته من وجه آخر ، فلعل ابن

معين لم يقف على منكراته ، وقد خولف من مجهول ، فرواه موقوفاً ، وله شاهد واهٍ جداً عن ابن عباس ؛ فيه متهم منكر الحديث جداً .

٤٨٠ (تنبيه) : فيه سبب تخريج الحديث ، والتعليق على فهارس « الضعفاء » للعقيلي ، وأخطاء صانعها القلعجي ، وإذا ثبت أنه ليس دكتوراً في الشريعة ؛ فهذا تدليس جديد منه .

٤٨١ (فائدة) : حول حكم حلق الشعر كله في المناسك وغيرها ، وما يفعله بعض المتصوفة من ذلك تذللاً !

٤٨١ **(إن لكل أمة مجوساً ، ومجوس هذه الأمة . . .) . منكر بهذا التمام .** فيه ضعف وجهالة واضطراب ، وذكر ما ثبت من الحديث .

٤٨٢ **(لولا أنها تعطى المهاجرين ما أخذتها) . ضعيف .** سببه الخلاف في صحبة مُسْنِدِه ، وجهالة الراوي عنه ، وعده الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى من التابعين ، ولا مستند له ! بل خالفه ابن حبان في ذلك فعده في أتباعهم .

٤٨٤ **(تعبَّد قبل أن يموت بشهرين ، واعتزل النساء . . .) . منكر .** إسناده مظلم مجهول ؛ فيه من لا يعرف ولا جرح فيه ولا تعديل ، وتوبع بحديث في سنده مجهول ، وآخر مشترك في اسمه لم يعرف الشيخ رحمه الله أيهم ، وتبيين معنى (الحِلْس) .

٤٨٦ **(من شهد له خزيمة ، أو شهد عليه ؛ فهو حسبه) . منكر .** سكت عليه الحاكم والذهبي ، ووثق رجالَهُ الهيثميُّ وتبعه المناوي وقلده الغماري ، وفيه مجهول ، وقد خولف بحديث صحيح سنداً ومتناً .

٤٨٧ (تنبيه) : على أوهام وقعت لبعضهم حول هذا الحديث .

٤٨٨ (درج الجنة على قدر آي القرآن . . .) . موضوع . سنده واهٍ ، ومتنه موضوع ؛ فيه الفيض ، كذبه ابن معين ، ومَشَّى حاله الذهبي في « الميزان » ، وحقق القول فيه الشيخ رحمه الله في « تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان » ، وفيه مجهول لا يعرف ، قد يتهم بالحديث أيضاً .

٤٨٩ (إذا بلغ البنيان سَلْعاً ؛ فاخرج منها) . ضعيف . استدركه الحاكم على الشيخين ، وأقره الذهبي ، وفيه اثنان ليسا من رجالهما إلا تعليقاً للبخاري ، على ضعف في أحدهما ، ولم تثبت صحبة أم ذر ، تحقيق الشيخ رحمه الله في « تيسير الانتفاع » .

٤٩٠ (يؤتى بالرجل من أمتي يوم القيامة . . .) . ضعيف جداً . إسناده واهٍ بمرة ؛ فيه أكثر من راوٍ يمكن أن يعل الحديث به ؛ لاتهام بالوضع ، أو لجهالة .

٤٩١ (من أكل مما تحت مائدته ؛ أمن من الفقر) . منكر . فيه مجهول ، فهو الآفة ، وأورده السيوطي في « الكبير » ، واستنكر متنه ، وأورد له شواهد ، سكت عن أكثرها ! وأوردها في « ذيل الأحاديث الموضوعة » تبعاً للعراقي ، وكذا فعل السخاوي ، مع خلو بعضها ممن يتهم لنكارة متنه ! وانظر ما يليه :

٤٩٢ (من أكل ما يسقط من المائدة ؛ عاش في سعة . . .) . موضوع . فيه دجال يضع الحديث صراحاً ، كشف عن علته السيوطي .

٤٩٣ وفي الباب حديث حجاج بن علاط السلمي ، له طرق لا تصح ، والجاحظ غير مؤتمن على الحديث ، وفيه من رواية الخلفاء العباسيين ، ولا تعرف حالهم في الرواية ، والإسناد إليهم من طريقيه لايصح ، وقد روي بلفظ غريب وهو :

٤٩٧ (من أكل وتَحَتَّمَ ؛ دخل الجنة) . موضوع . لم يقف الشيخ رحمه الله

على إسناده ، وذكره الديلمي في « الفردوس » ، ولم يذكر إسناده ، وليس عند الشيخ من « مسنده » لابن الديلمي قسم (من) ، وأورده الخطابي في « الغريب » ولم يحفظ إسناده .

٤٩٧ (تنبيه) : شرح غريبه ، وبيان ما وقع من تحريف في مطبوعة « الفردوس » . وقد روي بلفظ أنكر مما سبق ، وهو التالي :

٤٩٨ (من أكل لقمة - أو قال : كسرة . . .) . موضوع . فيه أبو البختري ؛ وهو كذاب وضاع خبيث ، ويغني عما سبق من الأحاديث الموضوعة الضعيفة حديثٌ صحيحٌ رواه مسلم وغيره .

٤٩٨ (لتزدحمن هذه الأمة على الحوض ازدحام إبل . . .) . ضعيف . فيه ابن زبريق ؛ مختلف فيه ، وتحقيق القول فيه ، وتراجع الشيخ رحمه الله تعالى عن متابعة الهيثمي بتحسين الحديث بعد وقوفه على إسناديه عند الطبراني ، وبعض ممن تابع الهيثمي ، وذكر اعتراض ، والجواب عليه من وجوه ، وبيان عادة الهيثمي عند الكلام على رجال الطبراني ، وفوائد أخرى .

٥٠٢ (لو تعلم المرأة حق الزوج . . .) . ضعيف . كتب الشيخ ديباجة التخريج ، متابعاً ابن حجر في تحسين الحديث ، وتراجع بعد اطلاعه على « معجم الطبراني » بعد طبعه ؛ وتفصيل الاستفادة منه ، وكيف أن الحافظ قد أخطأ في تحسينه ، وبيان ضعف الراوي ، مع أن الشيخين قد أخرجا له ! وتوجيه ذلك .

٥٠٦ (لا تسافرِ امرأة بريداً إلا ومعها محرم . . .) . شاذ بلفظ (البريد) . فيه سهيل بن أبي صالح ؛ تغير بأخرة ، وقد خالفه الليث بن سعد ؛ وهو أوثق

الحال ، وأبوه مجهول العين ، وللحديث أصل عن النبي ﷺ مختصراً ، وتحقيق القول فيه ، فهو صحيح مرسل على الراجح ، وجاء موصولاً من طرق تقوي المرسل ، فخرجه الشيخ في « الصحيحة » .

٥١٩ تخريج طريق موصولة عن ابن مسعود ، فيها ضعيف ، أخطأ في وصله .

٥٢٠ (من جاءني زائراً لا يُعْمِلُه . . .) ضعيف جداً . فيه راوٍ ضعيف جداً ليس بثقة ، عزاه الذهبي لِـ « سنن الدارقطني » وهماً ، وبسط الكلام على الحديث وضعفه ابنُ عبد الهادي في « الصارم المنكي » .

٥٢١ (تنبيه) : على اختلاف الرواة في اسم أحد رواته ، يمكن إعلال الحديث به ، والاضطراب في المتن علة ثالثة ، وبيان ذلك من خلال ذكر طرقٍ أخرى للحديث شديدة الضعف ، وبيان ما يجتنب من أقوال بعض أهل العلم ـ ومن تابعهم ـ في تقوية الحديث بدعوى مجردة عن الدليل ، وتعليق الشيخ على أخطاء وقعت في «صحيح سنن ابن ماجه » ، و بيان عمل الشيخ رحمه الله في « الصحيح » .

٥٢٣ (جزاء غزوة المرأة : طاعة الزوج ، واعتراف بحقه) . منكر . فيه راوٍ مجهول سكت عنه البخاري ، وسكوته لا يعتبر توثيقاً للراوي ، وتناقض فيه ابن حبان ، وشذ أبو داود فوثقه ، وتعقب الهيثمي في تجهيله رواةً في سند الطبراني ، وكلهم ثقات حفاظ !

٥٢٥ (كان إذا سقي قال : ابدأوا بالكبير . . .) . شاذ . وإن كان إسناده صحيحاً ؛ حيث خالف راويه تسعة من الحفاظ الذين رووه بلفظ آخر وقد صححه الشيخ رحمه الله قديماً ، ثم جمع بينه وبين أحاديث أخرى تحض على البداءة بالأيمن ، وترك ذلك الجمع بعد ثبوت الشذوذ عنده .

٥٢٧ الأخذ من نقد ابن حبان للراوي والاستفادة منه في حديث الترجمة من خطئه ، وإغرابه على غيره ، ويلاحظ تجنب ابن حبان إخراجه حديث الترجمة في « صحيحه » .

٥٢٨ (**الخلق عيال الله ، فأحب عياله ألطفهم بأهله**) . منكر . أورده ابن عدي في ترجمة عثمان الجمحي ، واستنكره واستنكر عامة حديثه سنداً أو متناً ، ومعه مجهول عند أبي حاتم ، وآخر لم يعرفه الشيخ رحمه الله .

٥٢٩ (**عن جبريل عن الله تعالى ، قال : إن هذا الدين ارتضيته . . .**) . ضعيف . فيه راوٍ منكر الحديث ، عمن لا يعرف حاله .

٥٣٠ (**كان رجل من أصحابه ﷺ من الأنصار يكنى (أبا معلق) . . .**) . موضوع . لوائح الوضع والصنع ظاهرة عليه . وهو حديث طويل ، إسناده مظلم ، وفيه علل عدة ، و(أبو معلق) ليس من الصحابة ، وبيان ذلك ، وسكت عنه ابن القيم رحمه الله عند إيراده في « الجواب الكافي » !

٥٣٢ (**من أقر بالخراج وهو قادر على أن لا يقرَّ به ؛ فعليه . . .**) . منكر . قال أحمد : « باطل ، لا أصل له » ، والعلةُ جهالة راويه ، وفي الباب حديث آخر لا يتقوى به ، مخرج في « ضعيف سنن أبي داود » ، و« المشكاة » .

٥٣٣ (**إن لله تعالى أرضاً من وراء أرضكم بيضاء . . .**) . موضوع . فيه مسلمة الخشني ؛ مجمع على تركه ، عن راوٍ لا يعرف . وبيان معنى قول البخاري : « منكر الحديث » . وذكر طريق أخرى واهية لحديث الترجمة ؛ فيها مجاهيل ، ويد الصنع والمبالغة في الحديث ظاهرة ، وإشارة إلى دقة الشيخ رحمه الله في النقل .

٥٣٤ (**إذا كانت لك حاجة ؛ فاسأل الله عز وجل ؛ فقد جف القلم بما . . .**) .

منكر . علقه البخاري في ترجمة عبد المؤمن من « تاريخه » ـ إشارة ـ ، ونقله عنه العقيلي ، ثم وصله مسنداً تام المتن ، وذكر الشيخ رحمه الله اللفظ الصحيح ، واستدراكُه الحديثَ على « الجوامع الثلاثة » .

٥٣٥ (إذا أَلِفَ العبدُ الإعراضَ عن الله ....) . موضوع . فيه أبو الدنيا الأشج ، وعنه راوٍ اختلقه الكذابون .

٥٣٧ (كان إذا أرارد أن يبول فأتى عزازاً . . .) . ضعيف . رواه أبو داود في « المراسيل » ، ومرسله مجهول ، وعده ابن حبان في أتباع التابعين من « ثقاته » .

٥٣٧ (من توضأ ، ثم توجه إلى مسجد يصلي فيه الصلاة . . .) . موضوع . تخريجه من « تاريخ ابن عساكر » ، بسندٍ فيه راوٍ منكر الحديث ، ونقله استنكاره الحديث عن العلماء .

٥٣٨ (ما خير للنساء ؛ ففالت فاطمة : أن لا يرين الرجال . . .) . ضعيف . فيه من لا يعرف ، مع عنعنة الحسن البصري ، وله إسناد آخر فيه علل على التوالي ، وتعقب على علماء ومحققين في سكوتهم عن الحديث عند ذكره . وأخطاء وقعت لهم في تعليقاتهم عليه .

٥٤١ (تنبيه) : على صحة جزء من الحديث ، وتخريجه .

٥٤٢ (إذا كنت تصلي ، فدعاك أبواك . . .) . موضوع . فيه النصيبي ؛ متهم بالوضع ، واهٍ .

٥٤٢ (إن هذا الحي من الأنصار يحبون الغناء) . منكر . في سنده من لا يعرف . وبيان وهم وقع في « الجرح والتعديل » في أشياء في ترجمته ، واختصار المحدثين الحديثَ إشارة منهم إلى نكارة فيه .

الأحاديث إذا خالفت هواه ، أو مذهبه أو لم يفهمها ، وخلفه في ذلك ـ بل زاد ـ حسن السقاف ، الذي شابه أعداء الدين في إلقاء الفتن بين المسلمين .

٥٥٣ (**سمه مسرعاً ؛ فقد أسرع في الإسلام**) . **ضعيف** . إسناده مظلم ؛ رواته كلهم مجاهيل كما بيّن ذلك في الحديث السابق . وتفسير معنى (الأيمه) وجمعها في الحاشية .

٥٥٣ (**إنما هلك من كان قبلكم بأنهم عظموا ملوكهم . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه انقطاع لم يتنبه له الهيثمي ، وأعله براوٍ اشتبه عليه بآخر ، كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر .

٥٥٥ سكوت الحافظ عن الحديث في « الفتح » لا يضطرد حسنه عنده ، وإيراد الحافظ الحديث في «الفتح» براوية الطبراني .

٥٥٥ (**ثلاثة ـ يا علي ـ لا تؤخرهن . . .**) . **ضعيف** . تتابع جمع من العلماء على تحسينه أو تصحيحه ، اعتمد المتأخرون منهم على توثيق ابن حبان ، وهو متساهل ، خبر ذلك المؤلف منه عملياً في عمله على كتابه وترتيبه . وذكر من خالفهم ، ومن تناقض منهم .

٥٥٧ لقاء الشيخ ناصر مع الشيخ أحمد شاكر رحمهما الله في مكة والمدينة ومحاولة نقاشه حول اعتماد توثيق ابن حبان .

٥٥٩ (تنبيه) : على أوهام لأهل العلم في تخريج الحديث ، منها تعقب ابن حجر على الحاكم ، وما زاد عنه ابن حبان بالخطأ ، والتناقض في الرواة توثيقاً وتجريحاً .

٥٦١ (**إن الله تعالى يقول في كل يوم . . .**) . **موضوع** . إسناده واهٍ . وعلقه

الديلمي من طريق أخرى عن السلمي وسندها ضعيف جداً . وسكت عنها السيوطي ، وذكر ابن الجوزي طريقاً ثالثة فيها وضاع .

٥٦٢ (**كان إذا سلم عليه وهو في القوم . . .**) . **ضعيف** . شرح معنى (المنقطع) في كلام البيهقي ، وأدب رفيع إسلامي في السلام ورده .

٥٦٤ (**لا يغطين أحدكم لحيته في الصلاة . . .**) . **ضعيف** . من أحاديث « مسند الفردوس » ، إسناده مظلم ، وترجمة رواته ، منهم صوفي ، وذكر ما كان عنده من مخالفات شرعية على طريقتهم ، وعلاقة خلواته بمثل هذه الأحاديث !

٥٦٥ قيمة توثيق المتأخرين مقارنة مع المتقدمين ، وخاصة ابن الديلمي ، ومقدار علمه في الحديث والأسانيد ، مع وصف « لمسند الفردوس » وأحاديثه ، وما يكثر فيه من موضوعات وغيرها ؛ لاعتماده على صحف غير معتمدة ، ووقوعه فيما أنكر على أهل بلده من عدم تمييز الصحيح من الضعيف .

٥٦٥ الحديث ؛ احتج به بعض الشافعية ، ورده علماء الحديث وحفاظه في المذهب .

٥٦٦ (**لا يصوم صاحب البيت إلا بإذن الضيف**) . **منكر** . التحقيق في اسم أحد الرواة ، وبيان أنه منكر الحديث .

٥٦٧ (**يسلم الرجال على النساء . . .**) . **موضوع** . فيه بشر بن عون روى عن بكار بن تميم نسخة فيها ست مئة حديث موضوع . وقد صحح الحافظ أنه من قول عمرو بن حريث .

٥٦٨ ذكر ما صح عن النبي ﷺ من التسليم على النساء ، وبيان ما في ذلك من تفصيل .

٥٦٩ (**هذه أثرة ، ولا أحب الأثرة**) . **ضعيف** . فيه اختلاف في إسناده ،

وتعليق الوهم براوٍ له أوهام . وهناك ضعف آخر في الحديث .

٥٧١ (تنبيه) : على تحريفات وقعت في الكتب ، كان الشيخ نفسه قد خفيت عليه ، ثم يسر الله له الوقوف على الصواب .

٥٧٢ (**أبغض الخلق إلى الله لمن آمن ثم كفر**) . **ضعيف** . ضعفه الهيثمي بصدقة السمين ، ولكنه أوهم أن أبا حاتم وثقه ، وعبارته : **محله الصدق** . وهذه دونها عنده . ولأبي حاتم رواية أخرى تضعفه ؛ كباقي علماء الحديث . ووقع لابن سعد وهم في نسبة راوٍ متأخر إلى الصحابة ، ولا يحتمل هو ذلك ، وأخطأ المناوي في تحسينه الحديث في « الفيض » ثم تراجع عن ذلك في « التيسير» وسكت عنه .

٥٧٤ (**لست بنبيء الله ، ولكن أنا نبي الله**) . **ضعيف** . ذكره العقيلي في ترجمة ابن حماد ؛ وهو يروي المناكير ، وله اسناد آخر استدركه الحاكم على الشيخين ! ورده الذهبي ، وروي مفصلاً بالإسناد ذاته .

٥٧٦ (تنبيه) : على إقحام ألفاظ في الحكم على الحديث عند الحاكم ، لم يذكرها الذهبي ، وعلى سقط عنده في الإسناد . وترجمة الحافظ أبي علي ابن السكن .

٥٧٧ (**لا تدخل على النساء إلا بإذن . . .**) . **منكر بهذا التوقيت** . فيه زافر بن سليمان ، ضعفه يضر ؛ لكثرة وهمه ؛ خلافاً لما قاله الهيثمي ، وتفصيل ذلك ، والحكم على الحديث بالنكارة هل يكون بتفرد الراوي الضعيف أم لا بد من مخالفته للثقات ؟

٥٧٨ ذكر الرواية الصحيحة لنزول آية الحجاب .

٥٧٩ (**من حج واعتمر ، وصلى ببيت المقدس ثم جاهد . . .**) . **موضوع** . رواه

ابن حبان في « الثقات » في ترجمة حوشب الذي تفرد عنه من وصفه ابن حبان نفسه برواية الموضوعات !

٥٨٠ **(إذا تناول العبد كأس الخمر ناشده الإيمان . . .)** . **موضوع** . ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وهو بالإسناد السابق .

٥٨٠ **(انطلق إلى السوق ، واشتر له نعلاً . . .)** . **موضوع** . بالإسناد السابق ، وأخرجه ابن حبان في « الثقات » في ترجمة نوفل ، وأنكر وجود الترجمة في « الثقات » المعلق على « اللسان » ! وهذا عجيب ! فقد ذكر له ترجمتين . وتليين الهيثمي الكلام في الراوي الوضاع .

٥٨١ تعقب السيوطي لابن الجوزي في ذكره إياه في « الموضوعات » ، وفي تعقبه مؤاخذات علمية .

٥٨٣ **(قال داود النبي ﷺ : السيئات غضة . . .)** . **ضعيف** . إسناده مظلم ؛ رواته لا يعرفون . ومع ذلك أخرجه ابن حبان في « الثقات » !

٥٨٤ **(لقد قبض الله داود من بين أصحابه . . .)** . **منكر** . تحقيق القول في علته ، وأن العلماء تتابعوا على نكارته وإن اختلفت أسباب ذلك عندهم ، وبعض المؤاخذات على ابن كثير ، وتضعيفه للوضين بن عطاء ، وكذا الهيثمي في « المجمع » والقول في تدليس الوليد بن مسلم .

٥٨٨ **(كان إذا أراد أن يقوم لحاجة وأراد أن يرجع . . .)** . **منكر** . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » و« الثقات » معاً ! وتساهل ابن حبان وتناقضه المشهور ، ومخالفة حديثِ الترجمةِ الثابتَ في « الصحيحين » ، وتليين الحافظ القول في تمام بن نجيح وشيخه ، وأعله الهيثمي براوٍ ثقة ! وما لحقه من أوهام أخرى في كلامه ، ومنزلة ابن قانع في الحديث والجرح والتعديل .

طريق أخرى ذكرها ابن حبان في « الثقات » بإسناد على شرطه ، وفيه جهالة .

٥٩٨ (نزل القرآن على لغة (الكعبيْن) . . .) . منكر . ومسلسل بالعلل .

٥٩٩ (لا تقوم الساعة حتى تكون خصومات الناس في ربهم) . ضعيف . فيه عبد الملك الرقاشي ؛ ضعيف ؛ كثر خطؤه لكثرة حديثه ، أو لاختلاطه ، ودفاع الشيخ رحمه الله عنه ، وترجيح أن أصل الحديث موقوف .

٦٠١ (لا تقوم الساعة حتى تكثر فيكم أولاد الجن . . .) . منكر جداً . وإسناده ضعيف ، و(بقية) اشتهر بكثرة شيوخه المجهولين ، وتوضيح شيء من أحوال ابن عربي الصوفي ، ومن ذلك إنكاره الزواج من الجن ، ثم ادعاؤه غير ذلك ، وتوضيح هذه المسألة ، وما يحصل من أذىً بالمسلمين جراء (دجل) من يخرجون الجن ، وما فيهم من مخالفات شرعية في ذلك ، وحرمة إتيان الكهان .

٦٠٣ (إذا جامع الرجل ولم يسمِّ ؛ انطوى الجان على إحليله . . .) . منكر مقطوع . إسناده مظلم ، وفيه راوٍ متروك شذ ابن حبان فذكره في « الثقات » !

٦٠٥ سبب إيراد الأثر في هذه السلسلة ، مع أن الآثار ليست من شرط المؤلف : هو سوق بعض العلماء له سوق المسلمات ، والرد عليهم حديثياً وفقهياً وأصولياً . والاستشهاد بقول الآلوسي ، وإن وقعت منه أخطاء حديثية نبه الشيخ رحمه الله عليها .

٦٠٦ الآلوسي ينقل عن مالك في المسألة . وتفنيد ذلك إسناداً ومتناً ، وفيه الكلام على شروط النكاح بين الإنس ، لا يدخل فيها الجن الذي لا يمكن تطبيق كثير من الأحكام الشرعية عليهم ، وتوسع الشيخ رحمه الله في ذلك .

٦٠٨ **(كان أحد أبوي بلقيس جنياً) . منكر** . إسناده ضعيف ؛ فيه سعيد بن بشير عن قتادة ، روايته منكرة . وقد خولف فروي من بلاغات قتادة ! وهذا أصح . وذكر أقوال علماء استنكروا الحديث متناً .

٦١١ **(إني أعلم آية لم تنزل على نبي قبلي بعد سليمان . . .) . ضعيف جداً** . مسلسل بالضعفاء ؛ وفيه اثنان متروكان ، وثالث فيه ضعف ، وليس هو العلة .

٦١٢ **(تجيء ـ وفي لفظ : تعرض ـ الأعمال يوم القيامة . . .) . ضعيف** . منقطع بين الحسن وأبي هريرة ، ما صح سماعٌ للحسن من أبي هريرة من حديث ؛ فالذي جاء أنه سمع منه فمن رواية الضعفاء ، أو أنه وهم ، وفي الحديث إدراج بينه بعض الرواة ، وتعلق الهيثمي بغير علة الانقطاع ، وقد نص عليها عبد الله بن أحمد عقب الحديث .

٦١٥ **(إنما نهى النبي ﷺ عن الجلوس على القبور . . .) . منكر** . ضعفه الشيخ رحمه الله فيما سبق ، وبين أن سبب الضعف تدليس السكوت عند المقدمي وشرحه ، ثم تبين له هناك ضعف آخر في الحديث ، وبيان مخالفة الحديث لما صحَّ ، مع عزو أماكن تخريجها ، وبيان أن النهي عن الجلوس على القبر لعلة إيذاء صاحب القبر .

٦١٦ وقوف الشيخ رحمه الله على إسناد آخر واهٍ ، فيه عبيد الله بن زحر عن علي ابن يزيد ، وفي الإسناد رواة آخرون فيهم كلام ، أو أن في الإسناد تحريفاً .

٦١٧ **(خلق الله آدم من أديم الأرض . . .) . منكر باختصار القبضة** . استدركه الحاكم ووافقه الذهبي ! وبيان ما في رواية الدبري عن عبد الرزاق من ضعف ، وما فيه من اختصار مخل مخالف لأحاديث القبضة الصحيحة ،

وما استغله المبتدع السقاف لردّها ، وتعلقه في رد الأحاديث الصحيحة بأية شبهة ، وتصحيح شديد الضعف إذا وافق هواه !

٦٢١ **(لا تجعلوني كقدح الراكب . . .)** . منكر . إسناده ضعيف ؛ علته الربذي ، أو شيخه الذي تفرد به ، وروي بإسناد مرسل أو معضل ، قَوَّى به السخاوي الإسناد الأول ! وبيان شرط تقوية المرسل . والمؤلف الذي يورد إسناداً مختصراً لابد أن يظهر علته ، أو ينص عليها .

٦٢٤ **(الجنة حرام على كل فاحش أن يدخلها)** . ضعيف . فيه ابن لهيعة ، خالف الليث الذي أوقفه ؛ لكن السند إليه لا يصح ؛ لأن فيه جهالة راوٍ استنكر عليه الخطيب الحديث التالي :

٦٢٥ **(من شارك ذمياً ، فتواضع له . . .)** . باطل . سبق ذكر علته .

٦٢٦ **(كان الذي أصاب سليمان بن داود عليه السلام في سبب امرأة . . .)** . **منكر موقوف** . وإن كان لا بأس بإسناده ؛ إلا أن ابن عباس أخذه عن أهل الكتاب ، وفي يهود من كان لا يعتقد نبوة سليمان عليه السلام فيكذب عليه . وما في متنه من نكارة ومخالفة لعصمة الأنبياء عليهم السلام .

٦٢٩ **(تنبيه)** : على ادعاء بعض المعلقين التحقيق الذي يغررون به طلاب العلم .

٦٣٠ **(من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة . . .)** . موضوع . إسناده مظلم مسلسل بالعلل . ثم ذكر المحفوظ من الحديث عن صحابيه أبي أمامة .

٦٣١ **(تنبيه)** : على تعليق على رسالة السيوطي « آية الكرسي ومعانيها » وما فعله المحققان من جهالة وجهل بالحديث ، ودعاوى فارغة يكذبها الواقع ! ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ابن لهيعة الذي خالف غيره ـ بل ونفسه ـ ممن روى الأحاديث بقيد غير كلب الصيد ، وإن كان ضعيفاً إلا أن متن المخالف صحيح دراية .

٦٤٠ **(إن المؤمنين وأولادهم في الجنة . . .) . منكر بهذا التمام . فيه مجهول ،** وإن احتمله ابن حجر وغيره ، فهذا وإن وثقه ابن حبان ، فلا يخرج عن قاعدته المرغوب عنها وقد خولف أيضاً ، والتنبيه على خطأ لصاحب « المشكاة » ، و« مختصر تفسير ابن كثير » في العزو ثم التصحيح .

٦٤٢ المؤلف الذي يورد الإسناد لا يعترض عليه ؛ بخلاف من يختصر الإسناد ، ولا يعلل الحديث بما فيه ! وتبيان ما صح من المتون موقوفاً ، وقد أسنده بعض الضعفاء ، وله حكم الرفع . وفيه فائدة مختصرة في بيان القراءات الصحيحة عند العلماء .

٦٤٤ للحديث إسناد آخر مرسل ، غير أنه منكر المتن جداً مع ضعف إسناده .

٦٤٥ القول الراجح في أولاد المشركين ، والرد على من أنكر الحديث الصحيح وصحح الحديث الضعيف وما يشبهه !

٦٤٥ **(يا بني عبد المطلب ! إني بعثت إليكم خاصة . . .) . منكر .** إسناده ضعيف ؛ فيه جهالة راوٍ ، وخبره منكر ، وله شاهد استدركه الحاكم ووافقه الذهبي ! وفيه متروك واختلاط آخر .

٦٤٧ **(إن قبر إسماعيل في الحجر) . ضعيف .** تتابع على تضعيفه العلماء ، وقبول الشيخ رحمه الله قولهم ؛ لعدم إطلاعه على إسناده ، ويتوقع شدة ضعف إسناده . ويسر الله الاطلاع على سند مصدر منها فوجده ضعيفاً ؛ فيه ضعيف ومجهول استغرب حديثه الذهبي . وروي نحوه مقطوعاً مع ضعف إسناده .

٦٥٨ **(قيام الليل فريضة على حامل القرآن وإن ركعتين) . موضوع** . توفيق الله الشيخ ، حيث توافق حكمه على متنه بالوضع قبل الاطلاع على سنده مع حكمه على السند بعد الوقوف عليه ، وبيان ما فيه من علل ، وتحقيق القول في راويه (حاشد بن عبد الله) ، وأن علة الإسناد غيره .

٦٦٠ **(اللهم ! بارك لنا في شامنا ويمننا . . .) . منكر بزيادة (الأعشار)** . فيه انقطاع ، والراوي إذا لم تعرف له رواية عن شيخ ، ومخالفته لغيره ، ثم بيان تحريف في إسناده وقع في الأصول قديماً ، تبين أنه راوٍ آخر يستشهد يه ؛ لكنه خالف غيره ، والتنبيه على زيادة مثلها في النكارة .

٦٦٢ **(تحريك الإصبع في الصلاة مذعرة للشيطان) . ضعيف جداً** . فيه الواقدي ، لين البيهقي القول فيه ! وقد خولف في المتن ، ومداره على كثير ابن زيد ؛ مختلف فيه ، وهو حسن الحديث إذا لم يخالف ، ولعل أصل الحديث موقوف على مجاهد . وبيان الثابت في السنة من تحريك الأصبع ، ورد قول من نفى التحريك فقهاً أو لغة ، ونكارة ما يخالف ذلك .

٦٦٤ **(يا شيب ! امح كل صورة فيها إلا ما تحت يدي . . .) . منكر** . إسناده ضعيف مظلم .

٦٦٤ **(لو أذن الله للسماوات والأرض أن يتكلما . . .) . موضوع** . أساء السيوطي بالسكوت عليه في « الجامع الكبير » ؛ لكنه ذكر اسم راويه العلة ، وهو من أحاديث « الموضوعات » لابن الجوزي ، حيث أقره السيوطي في « اللآلي » ، وله طريق ثانية فيها مجهول .

٦٦٦ **(يقول الله عز وجل : يا ابن آدم ! فرغ من كنزك عندي . . .) . ضعيف** . من مراسيل الحسن ، وهي كالريح عند العلماء ، والحديث لعل أصله مثل

عند أهل الشام ، معناه منكر مخالف لسنة البلاء .

٦٦٦ (**تحل الصدقة من ثلاث : من الإمام الجامع . . .**) . **ضعيف جداً** . وبيَّض له السيوطي في « الجامع الكبير » ، وكذا اللجنة المحققة .

٦٦٧ (**تحفظوا من الأرض ؛ فإنها أمكم . . .**) . **ضعيف** . فيه ابن لهيعة ، والاختلاف في صحبة مُسْنِد الحديث . وشطره الأول مخالف للحديث الثابت عن رسول الله ﷺ . والثاني لعله اقتباس بالمعنى من القرآن .

٦٦٨ (**من سئل بالله فأعطى ؛ كتب له سبعون حسنة**) . **ضعيف** . فيه الطائفي ؛ فيه لين ، أطلق الحافظ ابن حجر أن مسلماً أخرج له ، وإنما هو متابعة ! وتقصيره في راوٍ آخر جعله (مقبولاً) ، وهو ثقة ! وقاعدة في الراوي الذي روى عنه جمعٌ ثقاتٌ ، ووثقه ابن حبان ، ولم يأت بمنكر . وبيان ذلك مع المثال .

٦٦٩ (**تنبيه**) : على خطأ في « الجامع الصغير » ، ووهم المناوي في تصحيح الحديث ، وتناقضه .

٦٦٩ (**ما استودع الله عبداً عقلاً ؛ إلا استنقذه به يوماً ما**) . **ضعيف** . مدار طريقيه له على راوٍ ضعيف ، ومثال على تحقيقات (!) اللجان (!!) المختصة في طبع الكتب .

٦٧٠ (**فضل ثيابك على الأديم صدقة**) . منكر . والراوي قد تقع المناكير في حديثه لغفلته لا لكذبه . ومثال جديد لما فعلته هذه اللجنة ، والدعاوى الباطلة بهدف جمع الأموال !!

٦٧٢ (**إن كثرة الأكل شؤم**) . **ضعيف جداً** . وتدليس الرواة لبعض المتروكين بتعمية أسمائهم ، وتقصير السيوطي في تخريجه ، والحكم عليه .

البيهقي للحديث وما فيه من وهم . وتبعه المناوي ، وكذا الشيخ قبل أن يطلع على إسناده . وذكر زيادة وردت في الحديث صحت عن صحابة آخرين .

٧٠٦ (**حقيق بالمرء أن يكون له مجالس يخلو فيها . . .**) . **موضوع** . مرسل ، وإسناده مظلم ؛ فيه أبو عبد الرحمن السلمي ؛ كان **يضع للصوفية** ، وإسناده مجهول ، ولعل أصله الوقف على مسروق . وتراجع الشيخ عن متابعة السيوطي في إعلاله بالإرسال فقط ، وسكت عليه المناوي .

٧٠٧ (**سبعة يظلهم الله تحت ظله . . .**) . **منكر بهذا السياق** . والإشارة إلى الحديث الصحيح ، وبيان ما جاء من ألفاظ في هذا الحديث مخالفة له ، وبيان سبب ضعف حديث الترجمة ، وأن قول البخاري : « **ذاهب الحديث** » ؛ إشارة إلى شدة ضعف الراوي .

٧٠٨ (**إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة . . .**) . **ضعيف** . وإن أخرجه مسلم ؛ ففيه عمر بن حمزة العمري ؛ ضعيف ، وقد خالفه غيره في سياق الحديث ، بل اضطرب فيه ، وعد هذا الحديث من منكراته . وقد سبق له حديث في الشرب قائماً زاد فيه ! ورد الشيخ على كتاب « تنبيه المسلم » ومؤلفه ؛ لما فيه من أوهام وجهالات ، وحقد ظاهر في عباراته ، وعدم معرفته بالعلم ، ورد تأويلاته الباطلة ، وفي الرد فوائد جليلة في الجرح والتعديل .

٧١٧ (**إذا كان يوم القيامة ؛ كنت أول من ينشق الأرض عنه ولا فخر . . .**) . **كذب** . فيه حكامة بنت عثمان تروي أحاديث بواطيل عن أبيها . ووثق ابن حبان عثمان ! مع أنه لا يعرف إلا من جهة ابنته التي ضعفها هو !

٧١٨ **(عليكم بالأبكار ؛ فإنهن أنتق أرحاماً ، وأعذب أفواهاً . . .) . ضعيف جداً بهذا السياق** . فيه راوٍ قليل الضبط يهم ـ فلعله العلة ـ ، وللحديث طريق أخرى تدل على أن له أصلاً ، مبين في « الصحيحة » ، وبيان اللفظة المنكرة في حديث الترجمة ، وذكر سبب آخر ضعف الشيخ رحمه الله به الحديث .

٧١٩ **(تنبيه)** : على خطأ عزو الحديث للضياء ، وأنه يستبعد روايته لحديث بهذا السند الواهي .

٧١٩ **(إن حقاً على المؤمنين أن يتوجع بعضهم لبعض . . .) . ضعيف** . فيه ثلاث علل ، وتصحيح رواية أحد العبادلة عن ابن لهيعة .

٧٢١ **(دخل رجل الجنة في ذباب . . .) . موقوف . صحيح الإسناد إلى** سليمان بن ميسرة ، والكلام على طرقه ، واستظهار الشيخ أنه من الإسرائيليات ، والإشارة إلى كثرة سؤال الناس للشيخ رحمه الله عن الحديث ، وهو من أحاديث كتاب « التوحيد » للإمام ابن عبد الوهاب ، وقد وقعت له ولحفيده الشيخ سليمان أوهام حديثية .

٧٢٥ **(لا يُمْلِيَنَّ مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف) . ضعيف مرفوعاً** . رجح الخطيب الوقف ، وتحقيق القول في رفعه ووقفه وإرساله .

٧٢٧ **(لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن بالله الظن . . .) . منكر بهذا السياق** . إسناده ضعيف مسلسل بالعلل ، وقد صح الحديث بالشطر الأول .

٧٢٨ **(تنبيه)** : على أوهام وقعت لبعض المؤلفين ؛ كالهيثمي ، والرفاعي ، والصابوني ، واغتر الحلبيان بسكوت ابن كثير فصححا الحديث ! وأفحش من ذلك من عزاه بتمامه لمسلم كالسيوطي والشوكاني ، وذكر زيادة منكرة

وقعت عند أبي نواس الشاعر ، وتخريجه وبيان علل في سنده .

٧٣٠ **(إذا ولج الرجل في بيته ؛ فليقل : اللهم ! إني أسألك . . .) . ضعيف .** صححه الشيخ رحمه الله ، ثم تبينت له علة ، وهي الانقطاع ، كما نص على ذلك بعض العلماء ، وبيان خطأ من خالف ذلك من طلاب العلم في مراسلاتهم للشيخ رحمه الله .

والحديث من أوراد دخول البيت ؛ لا المسجد كما فعل شيخ الإسلام ؛ خلافاً لفعل باقي العلماء .

٧٣٣ **(الكنود : الذي يأكل وحده ، ويمنع رفده . . .) . ضعيف جداً . بل موضوع .** فيه جعفر بن الزبير ؛ متروك ؛ بل كذاب . وقد روي الحديث موقوفاً ، وهو أشبه ؛ لكن فيه عنعنة الوليد بن مسلم ؛ وهو يدلس ويسوِّي ، وجهالة الراوي عنه .

٧٣٥ **(إنما كرهت الصلاة بين الأساطين . . .) . منكر .** مع وقفه على ابن مسعود ؛ فهو ضعيف الإسناد ، وقد خالف فيه شريك جمعاً من الثقات في متنه ، وفي الإسناد أيضاً جهالة شيخ أبي إسحاق ، وللحديث المحفوظ ما يشهد له مخرج من « تمام المنة » .

٧٣٧ **(لا تكرهوا الفتنة في آخر الزمان . . .) . منكر .** إسناده مظلم ؛ فيه مجاهيل وضعيف ، والمتن منكر ؛ لأننا أمرنا بالاستعاذة منها ، وتتابع العلماء على إنكار حديث الترجمة سنداً ومتناً .

٧٣٩ **(عليكم بالصوم ؛ فإنه محسمة للعرق . . .) . ضعيف .** حديث مرسل ، وما في فعل السيوطي من إيهام بصحبة هذا التابعي ، ولا ندري كيف وصله المناوي ! وبيان جهل اللجنة المكلفة بتحقيق « الجامع الكبير » وعدم تمييزها

بين روايات ابن المبارك في « الزهد » وزوائد غيره . وذكر ما يغني عن حديث الترجمة بما صحَّ .

٧٤٠ **(لا يمنعن أحدكم ـ أو : لا يمتنعن أحدكم ـ من السائل . . .) . منكر .** فيه الهاشمي ؛ متفق على ضعفه ، وحديثه باطل ، ووهمٌ لابن حجر في النقل عن ابن حبان .

٧٤٢ **(إن ما تكرهونه في الجماعة خير . . .) . لا أعرفه مرفوعاً . ورد موقوفاً** بإسناد ضعيف .

٧٤٢ **(من آتاه الله وجهاً حسناً . . .) . موضوع .** فيه الأنطاكي ؛ متهم بسرقة الحديث . وقال الذهبي : كل بلاء فيه . وفي الإسناد غيره من الضعفاء .

٧٤٣ **(ما استخلف عبد في أهل بيته من خليفة . . .) . ضعيف جداً .** في إسناده راوٍ ضعيف جداً ، وآخر مجهول ، وله شاهد في « مكارم الأخلاق » للخرائطي ؛ لكنه ليس في الجزء المطبوع منه ، وذكر حديث أولى بالاستشهاد به ؛ لمطابقة المعنى له على ضعفه .

٧٤٥ **(من بلغه عني حديث ، فكذب به . . .) . منكر .** فيه مجهول ، روى عنه بقية ، وهو يدلس عن الهلكى ، ولم يتعرض الهيثمي للتدليس ، واكتفى بالجهالة ، وتعقُّبُ من قلده من بعده .

٧٤٦ **(يأتي على الناس زمان يُخيرُ فيه الرجل . . .) . ضعيف .** صحح إسناده الحاكم ، وفيه مخالفة ، وجهالة أو انقطاع . وفي التخريج التنبيه على أوهام تقع للمؤلفين ، وعدم الاعتداد بتوثيق ابن حبان .

٧٤٨ **(إذا توضأت ؛ فسال من قرنك إلى قدمك . . .) . منكر .** راويه عبد الملك

ابن مهران ؛ أحاديثه باطلة ، لا أصل لها .

٧٤٩ (**كُفِّن ﷺ في توبين سحوليين**) . منكر . إسناده ضعيف ومتنه منكر ؛ فيه يعقوب المكي ؛ متفق على تضعيفه ، أخطأ ابن حبان فوثقه ! ومخالفة الحديث للثابت عن رسول الله ﷺ .

٧٥٠ حديث آخر منكر في ذكر عدد أثواب كفن رسول الله ﷺ ، وفيه راوٍ سيىء الحفظ ، وبيان أوهام وقعت للهيثمي في « المجمع » عند تخريجه هذا الحديث .

٧٥١ حديث آخر من رواية أم عطية ، صحح سندها الحافظ ابن حجر ، وفيها شذوذ ومخالفة ، والتوسع في إثبات ذلك ، مما يدل على طول نفس الشيخ رحمه الله ، وإظهار علل في الحديث لا يطلع عليها الباحث إلا بعد تدقيق وجهد جهيد ، ومن يحمل من الرواة - عادة - الخطأ والشذوذ - إذا وقع في الحديث .

٧٥٤ الحكم الفقهي في عدد الكفن ، وتأييد الحديث الصحيح عن عائشة في كفن النبي ﷺ بآثار وأقوال العلماء . وأن حكم المرأة في ذلك حكم الرجل لا فرق .

٧٥٥ (**يا أنس ! إذا صليت ؛ فضع بصرك حيث تسجد . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه عنطوانة ؛ لم يوثقه إلا ابن حبان ، والراوي عنه متروك !

٧٥٦ (**يا أنس ! صل صلاة الضحى . . .**) . **ضعيف جداً** . التنصيص على الراوي علة الحديث ، وبيان ما في اسمه من اختلاف في ضبطه . وتناقض ابن حبان بذكره في « الثقات » و« الضعفاء » ، وتفرد بذلك ، وخطأ من لجنة التحقيق (!) في تفسير عبارة : (آية من الآيات) ، وتفسير الشيخ لها بما

يليق بهذا الراوي .

٧٥٨ (**تنبيه**) : على رموز « الجامع الكبير » ونسبة الحديث لسند البيهقي ، وأنه محرف من « الشعب » له - ووصية النبي ﷺ بصلاة الضحى ثابت صحيح .

٧٥٩ **(من مات في بيت المقدس ؛ فكأنما مات في السماء) . ضعيف جداً .** سكت عليه السيوطي في « الجامع الكبير » وفيه متروك ، وعزاه للديلمي ساكتاً عليه بلفظ أنكر من الأول !

٧٦٠ **(إن الله استقبل بي الشام ، وولى ظهري اليمن . . .) . ضعيف .** تراجع الشيخ عن تصحيحه ، ونقله من « الصحيحة » إلى « الضعيفة » ، وكان سبب تصحيحه هو الاغترار بتوثيق ابن حبان والعجلي ! وتقرير الشيخ رحمه الله أن الفسوي مثلهما متساهل في التوثيق . ومدار الحديث على راوٍ تفرد عنه السيباني (وهذا وقع في اسمه تصحيف في أكثر من مطبوع) ، وبيان خطأ ما في « الكاشف » من أن غيره روى عنه ، وقد صح بعض الحديث .

٧٦٢ (**تنبيهان**) : على سقط وقع في « تاريخ ابن عساكر » ، وخطأ تولي الأدباء إخراج كتب أهل الحديث . وخطأ فاحش للمعلق على « تاريخ الفسوي » في ضبط كنية راوٍ ، وما انبنى على ذلك من خطأ ، وعلى اسم صحابي !

٧٦٣ **(لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين . . .) . منكر بهذا التمام .** وهذا حديث آخر للراوي المجهول في الحديث السابق ، وقد زاد فيه على الحديث الثابت المتواتر ، واعتماد الهيثمي على توثيق ابن حبان !

٧٦٥ **(من ترك ديناً فعلي ، وعلى الولاة من بعدي . . .) . موضوع بهذا التمام .** إسناده موضوع ؛ فيه من يضع الحديث ، ومتنه منكر ؛ لزيادة في

آخره لم يوردها الثقات . وسكوت السيوطي في « الجامع » والشوكاني في « النيل » عن الحديث غير مقبول ! وفي الأحاديث الصحيحة غنية عنه كما بينه الشوكاني رحمه الله .

٧٦٦ (**لولا أن جبريل نزل بالحجابة . . .**) . **ضعيف** . تجويد الشيخ رحمه الله إسناده لولا جهالة راويه ، وقد خالفه في اسم صحابيه راوٍ مثله . وروي نحوه من مرسل الحسن . وذكر أصل للحديث في « الصحيح » ، ووهم الحاكم في استدراكه .

٧٦٧ (**إذا بكى اليتيم ، وقعت دموعه في كف الرحمن . . .**) . **كذب** . في سنده مجهول ، وذكر من حكم عليه بالضعف الشديد ، وتعقب السيوطي على ابن الجوزي بشاهد لا يصح ، ولو صح لكان قاصراً ، وهو الآتي :

٧٦٨ (**إن اليتيم إذا بكى ؛ اهتز عرش الرحمن لبكائه . . .**) . **منكر جداً** . فيه علل ، وترجمة رواة الحديث كلهم ؛ خلافاً لابن عراق الذي جهل بعضهم ! فهو لا يصلح شاهداً للحديث السابق ، وبيان طريقة علماء الحديث في الحكم بالوضع على الحديث ، وعلاقة ذلك بالإسناد ومتى يشهد الحديث لغيره ومتى لا يشهد .

٧٧١ (**إنما للمرء ما طابت به نفس إمامه**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ منكر الحديث ، وبيان ما يستنكر من زيادة في الحديث مخالفةٍ للأحاديث الصحيحة .

٧٧٣ (**كان يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله . . . [وسواكه]**) . **شاذ** بهذه الزيادة . وتوضيح زيادة الثقة والشذوذ ، وهذه الزيادة تجنبها أصحاب « الصحاح » ، وذكر الثقات الذين خالفوا فرووا الحديث بدونها . وقد سكت

ابن حجر والعيني على الحديث !

٧٧٤ (**كان إذا صلى العشاء ؛ ركع أربع ركعات . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ لم يوثقه إلا ابن حبان ، على قاعدته ! وأورده في التابعين ، وروايته عن ابن الزبير منقطعة ، وما في الحديث من نكارة في متنه .

٧٧٥ (**من قرأ في ليلة : ﴿ فمن كان يرجو . . . ﴾ . . .**) . **منكر** . فيه راوٍ مجهول .

٧٧٦ (**من صلى علي في يوم جمعة . . .**) . **موضوع** . إسناده باطل لا أصل له ؛ فيه حكامة ، وسبق لها أحاديث مثل هذا ، وروي بإسناد آخر إليها ، وفيه اختلاف في المتن .

٧٧٧ (**التنبيه**) على أوهام وقعت وفيه فوائد : أن مطلق التضعيف لا ينافي الضعف الشديد بل الموضوع ، والأفضل توضيح حاله ؛ لما في ذلك من إيهام . وذكر مُؤَلَّفٍ للشيخ في الرد على الغماري في تصحيحه حديث (عرض الأعمال) !

٧٧٩ (**كان إذا صلى في الحجر ؛ قام عمر بن الخطاب على رأسه . . .**) . **ضعيف** . في إسناده مجاهيل وضعف . وقد روي الحديث مرسلاً ولعله أشبه ، على ضعفه .

٧٨٠ (**لبث عيسى ابن مريم في قومه أربعين سنة**) . **ضعيف** . في سنده مجهولان ، أحدهما وثقه ابن حبان . وروي الحديث مرسلاً ، وفيه انقطاع ، وموقوفاً وهو أصح . والأصح منه مرفوعاً في مدة مكثه عليه السلام بعد نزوله .

٧٨٢ (**صدقت ؛ فوالله ! ما فهمت منها إلا الذي فهمت**) . **لا أعرف له أصلاً بهذا التمام** . أورده كاتب معاصر ، والذي ورد بغير هذا اللفظ ومرسلاً ،

وأورده الصابوني في « مختصره » ! على نكارة فيه لمخالفته الأحاديث الصحيحة !

٧٨٣ (اقرأوا على موتاكم ﴿ يس ﴾) . ضعيف . حسنه عبد الغني المقدسي ، وفيه جهالة راويين ، واضطراب . وروي مطولاً .
(تنبيه) : لا يصح في فضل سورة ﴿ يس ﴾ شيء ؛ خلافاً لأحد المعاصرين الذين تزببوا قبل أن يتحصرموا .

٧٨٤ (أقروا الطير على مكناتها) . ضعيف . صححه الحاكم وتعقبه الذهبي بأن الحديث عند أبي داود والنسائي ! فلم يصنع شيئاً والحديث فيه جهالة واضطراب ، وشرح الشيخ رحمه الله ذلك ، وتضعيف الشيخ له بعد تصحيحه .

٧٨٦ (إذا فسدت صلاة الإمام ؛ فسدت صلاة من خلفه) . موضوع . في سنده راوٍ كذاب ، يُنسب لجد أبيه . والسنة الصحيحة تشهد ببطلان الحديث .

٧٨٧ (إمام القوم وافدهم إلى الله ، فقدموا أفضلكم) . موضوع . إسناده واهٍ بمرة ؛ فيه مجهول ومتهمان بالكذب .

٧٨٧ (إن أحمق الحمق وأضل الضلالة . . .) . ضعيف جداً . في سنده الخوزي ؛ متروك .

٧٨٨ (إن الله إذا جعل لقوم عماداً ؛ أعانهم بالنصر) . ضعيف جداً . فيه سيف التميمي ؛ متروك ، وسنده مظلم ، وفيه تحريف .

٧٨٩ (إن الله إذا قضى على عبد قضاء . . .) . ضعيف . سبق الكلام على

إسناده ، وأن فيه اثنين لا يعرفان .

٧٨٩ **(أما إن الله ورسوله غنيان عنها . . .) . ضعيف .** والتمييز بين عباد بن كثير الرملي وبين البصري ، وكلاهما ضعيف ، وتساهل السيوطي فحسن الحديث .

٧٩٠ **(أما لو كنت تصيد بالعقيق ؛ لشيعتك . . .) . منكر جداً .** إسناده ضعيف جداً ، وفيه التنبيه على تحريف و تصحيف وأخطاء في الأصول المنقول عنها ، حسنه المنذري ، وتبعه الهيثمي ، وقلده غيرهم ! وتفسير قولهم : « منكر الحديث » بمتروك .

٧٩١ **(إن لكل شيء قلباً ، وإن قلب القرآن ﴿يس﴾ . . .) . موضوع .** فيه راوٍ متهم بوضع حديث طويل في فضائل السور ، ووهم من عزاه للترمذي بتمامه ! وتقدمت رواية له مختصرة جداً .

٧٩٣ **(إن خيار أئمة قريش خيار أئمة الناس) . ضعيف .** منقطع ، وإن حسنه الهيثمي .

٧٩٤ **(إن للمنافقين علامات يعرفون بها . . .) . ضعيف الإسناد .** فيه راوٍ ضعيف من قبل حفظه ، وشيخه ليس له ترجمة ، ولم يورده الحافظ في « التعجيل » مع أنه على شرطه ! وأشار البزار لجهالته .

٧٩٥ **(إن لهذا القرآن شِرَّة ، ثم إن للناس عنه فترة . . .) . ضعيف .** إسناده ضعيف ؛ فيه راوٍ ضعيف يعتبر حديثه ، وذكر اللفظ الثابت في « **الصحيحة** » .

٧٩٥ **(إن مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم . . .) . ضعيف .** فيه راوٍ ضعيف وآخران لا يعرفان ، وأحدهما يحتمل أنه ثقة .

٧٩٦ (**إن من هوان الدنيا على الله أن يحيى . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راويان شديدا الضعف ، متروكان .

٧٩٧ (**إن من السنة في الصلاة وضع الأكف . . .**) . **ضعيف** . فيه علل ، وإخراج الضياء له في « المختارة » لا يعني صحته ؛ فهو متساهل كالحاكم ، ويوثق المجهولين كابن حبان .

٧٩٨ (**إن من السنة في الصلاة المكتوبة إذا نهض الرجل في الركعتين الأوليين . . .**) . ضعيف . هو بالإسناد السابق .

٧٩٨ (**إن هذا لا يصلح . يعني : شرط المرأة لزوجها . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ ضعيف ؛ لكثرة خطئه ، وتعقب على كلام الهيثمي في « المجمع » ، وبيان ضعف نعيم بن حماد .

٧٩٩ (**إنه ستفتح مصر بعدي ، فانتجعوا خيرها . . .**) . **ضعيف جداً** . في سنده راوٍ متروك .

٧٩٩ (**إني دعوت للعرب ، فقلت : اللهم ! من لقيك معترفاً بك ، فاغفر له . . .**) . **منكر بهذا التمام** . وتعقب العراقي في تجويد إسناده بعلة خفية ، وهي تدليس مروان لأسماء الشيوخ ، وفي المتن نكارة ، وروي مختصراً ، وحسنه ابن حجر .

٨٠١ (**أول بقعة وضعت في الأرض موضع البيت . . .**) . **ضعيف** . وتوثيق الراوي ممن تحته في أثناء السند قد لا يؤخذ به ؛ كمن رمي بجهالة كما هنا .

٨٠٢ (**ألا أخبركم عن الأجود الأجود ؟ . . .**) . **موضوع** . وإسناده واهٍ جداً مسلسل بالضعفاء ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ، والسيوطي في

« اللآلي » وسكت عليه ، كما فعل في « الجامع » !!

٨٠٤ (**يقول الله تبارك وتعالى : إني لأستحيي من عبدي وأمتي . . .**) . **ضعيف جداً** . هو بالإسناد السابق ، لكن له إسناد آخر ، فيه راوٍ منكر الحديث ، وتعقب السيوطي لابن الجوزي لا طائل تحته ـ كما قال المعلمي ـ . وتحقيق القول في راوٍ تصحف اسمه وأنه ثقة .

٨٠٦ (**إن شهداء البحر أفضل عند الله من شهداء البر**) . **ضعيف** . فيه راوٍ لا وجود له في كتب الرجال ، وهو مسلسل بالضعفاء ، وقد سبق الإسناد والكلام عليه ، ومن أحاديث هذا الإسناد .

٨٠٦ (**إن الله زوجني في الجنة مريم بنت عمران . . .**) . **ضعيف** . وقد روي بإسناد آخر تقدم أشد ضعفاً ، ومن أحاديث الإسناد السابق :

٨٠٧ (**من فارق الجماعة ؛ فهو في النار . . .**) . منكر . والتعقب على الهيثمي كما في اللذين قبله .

٨٠٧ (**والذي نفسي بيده ! لو أن مولوداً ولد . . .**) . **منكر** . في سنده مجهول ، لعله محرف عن راوٍ ليس بثقة ولا مأمون .

٨٠٨ (**إن للملائكة الذين شهدوا بدراً لفضلاً . . .**) . **منكر** . بإسناد الذي قبله ، مع نكارة في متنه ؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة ، وما فيه من منافاة لعصمة الملائكة .

٨١٠ (**تنبيه**) : على زيادة ألفاظ في « الجامع الكبير » على اللفظ الوارد في أصوله .

٨١٠ (**حب أبي بكر وعمر إيمان ، وبغضهما نفاق**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ

ضعيف جداً ، والاستدراك على ابن حجر في « التهذيب » بنص في تضعيفه فاته ، والراوي عنه مجهول .

٨١١ (الحريص : الذي يطلب المكسبة من غير حِلِّها) . ضعيف . وهو من حديث طويل ، فيه كذاب ، وشيخه مجهول ، وروي من طريق أخرى بلفظ آخر فيه بقية عن شيخ مجهول ، جعله الهيثمي ضعيفاً ، وما قيل في ترجمته ليس نصاً في التضعيف ، والتنبيه على أخطاء علمية وقعت لبعض العلماء والمحققين معاصرين ، وبحث ذلك علمياً ، ومنها أنه ليس لأكثر فقرات الحديث شاهد خاصة لفظ الترجمة .

٨١٥ (الحسن والحسين شنفا العرش . . .) . موضوع . مسلسل بالضعفاء ، والتفريق بين حميد بن علي الضعيف والأعرج الثقة .

٨١٦ (إذا استقر أهل الجنة في الجنة . . .) . موضوع . هو بإسناد الذي قبله ، وعده الذهبي من أباطيل شيخ الطبراني .

٨١٦ (دعوا الحسناء العاقر ، وتزوجوا السوداء الولود . . .) . ضعيف . رجال السند ثقات ، لكنه مرسل ، وأسنده متهم بالوضع تقدم ذكره ، وآخر ضعيف تقدم أيضاً ، وهناك طريق آخر فيه راوٍ ضعيف ، وآخر ليس بثقة ، وقد صح طرفه الأول ، وانظر الحديث التالي :

٨١٨ (من لم يكن له منكم فرط ؛ لم يدخل الجنة . . .) . إسناده ضعيف جداً . وهو بإسناد الذي قبله ، وذكر علة أخرى للحديث .

٨١٨ (تزوجوا ولا تطلقوا ؛ فإن الطلاق يهتز منه العرش) . موضوع . في إسناده راويان متروكان .

٨١٩ (**رحم الله قيساً ، رحم الله قيساً . . .**) . **ضعيف** . إسناده فيه علتان ، مجهول ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وآخر لم نجد له ترجمة ، ومع ذلك وثقه الهيثمي ! واعتماد الهيثمي على توثيق ابن حبان ! ووقع في المتن تحريف انطلى على المناوي فشرح المحرف منه .

٨٢١ (**إن داود سأل ربه فقال : يا رب ! . . .**) . **منكر** . فيه الراوي المجهول الذي وثقه ابن حبان . وله إسناد آخر واهٍ جداً لا يساوي فلساً واحداً . وفي متنه نكارة ذكر الذبيح إسحاق والصواب أنه إسماعيل عليهما السلام .

٨٢٢ (**سووا القبور على وجه الأرض إذا دفنتم**) . **منكر بهذا التمام** . له طريق فيها راوٍ لا تعرف حاله ، وفي الأخرى ابن لهيعة ، وروي مختصراً (سووا قبوركم) ، وهذا هو الأرجح .

٨٢٣ (**إنه سيكون رجل من بني أمية . . .**) . **ضعيف** . فيه ابن لهيعة ، ورجل مجهول ، وقد اختلف في إسناده ، أعله ابن عساكر وأقره السيوطي ، ولم يقع ذلك للمناوي فظنه حسنه ! والكلام عن رموز السيوطي في « الجامع الصغير » .

٨٢٥ (**سيد السلعة أحق أن يستام**) . **ضعيف** . روي معضلاً وإن ذكره أبو داود في « المراسيل » ! ووقع تحريف في السند ، أبعد المناوي النجعة في توضيحه .

٨٢٦ (**السكينة في أهل الشاء والبقر**) . **منكر بذكر (البقر)** . فيه راوٍ مختلف فيه عن شيخ لم يتميز ، وذكر البقر تفرد به هذا الإسناد ، أشار إلى ذلك الهيثمي ، وتوضيح طريقة الهيثمي في سوق المتون في « المجمع » ، ورموز السيوطي في « الجامع » لا يعتمد عليها ، وبيان الحديث المنكر والشاذ .

٨٢٧ (**شفاعتي لأهل الذنوب من أمتي . . .**) . **موضوع بهذا السياق** ، والمتهم به إبراهيم بن البراء ؛ اختلف في نسبه تعمية لحاله ، تدليساً . لم يتنبه لذلك المناوي ، وتبعته لجنة تحقيق (!) « الجامع الكبير » . والحديث ملفق من حديثين صحيحين .

٨٢٩ (**الشهداء عند الله على منابر من ياقوت . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه ثلاثة ضعفاء .

٨٣٠ (**ضعي يدك على فؤادك وقولي : باسم الله . . .**) . **ضعيف** . إسناده مظلم ، وتنبيه على اختلاف أسماء رواة السند ، والأماكن في المتن .

٨٣١ (**اطووا ثيابكم ؛ ترجع إليها أرواحها . . .**) . **موضوع** . له إسنادان : الأول فيه الوجيهي الوضاع . والثاني فيه ياسين الزيات مثله . سود به السيوطي « جامعه الصغير » مع علمه بالوضاع في السند الآخر ! وذكره ابن الجوزي في « العلل » ! وحقه أن يذكره في « الموضوعات » ، وتكرر منه هذا التناقض !

٨٣٢ (**الضحك ضحكان : ضحك يحبه الله ، وضحك يمقت . . .**) . **ضعيف جداً** . من مراسيل الحسن البصري ، وهي كالريح ، وفي السند متروك عن مجهول .

٨٣٣ (**أفيكم أحد يعرف القس بن ساعدة الإيادي ؟ . . .**) . **موضوع** . حديث طويل ؛ في سنده كذاب ، ومجالد ، نسبه القلعجي إلى التشيع والكذب عن « الميزان » ، والذي فيه تبرئته من هذا ! وله طريق أخرى واهية ، ونص على وهائها ابن الجوزي وابن حجر وغيرهما .

٨٣٦ (**الضرار في الوصية من الكبائر**) . **ضعيف جداً** . في سنده راوٍ مجهول ،

حديثه منكر ، والمحفوظ الوقف على ابن عباس ، والتعجب من تطاول المعلقين على « الترغيب والترهيب » وقَفْوِهم ما لا يعلمون !

٨٣٧ (**عفو الملوك أبقى للملك**) . **ضعيف** . إسناده فيه مجاهيل .

٨٣٨ (**لما مات النبي ﷺ [زرر عليه قميصه الذي كُفن فيه]**) . **منكر** . إسناده ضعيف ؛ فيه راوٍ ضعيف خالفه غيره من الثقات فرواه موقوفاً على ابن سيرين ، والمتن منكر ؛ لثبوت خلافه في صفة كفن النبي ﷺ . وروي من حديث جابر ؛ وفيه ضعف ، مع سلامته من نكارة المتن !

٨٤٠ (**لسفرة في سبيل الله خير من خمسين حجة**) . **ضعيف** . على إرساله ؛ في سنده جهالة ، وترجمة الشيخ رحمه الله رجالَ السند ، وذكر متونٍ أخرى بالإسناد نفسِه ، والتنبيه على تحريف وقع في اسم راوٍ ، وجهل المعلقين على « الجامع الكبير » !

٨٤٢ (**في كتاب الله ثماني آيات للعين . . .**) . **منكر** . إسناده ضعيف مظلم . اختصر متنه السيوطي في « الجامع الصغير » في موضعين .

٨٤٣ (**الفضل في أن تصل من قطعك . . .**) . **ضعيف** . مرسل ، وفي إسناده ابن أبي ليلى ، وروي بلفظ آخر ؛ لا يصح ، وهو يغني عن هذا الحديث بهذا اللفظ .

٨٤٤ (**قال يحيى بن زكريا لعيسى ابن مريم . . .**) . **ضعيف** . من مراسيل الحسن ؛ وهي كالريح ، وروي مقطوعاً من كلام الحسن ؛ وهو أشبه .

٨٤٥ (**كل طعام لا يذكر اسم الله عليه . . .**) . **منكر** . في إسناده ابن لهيعة ، وعنه منصور بن عمار ؛ وهذا منكر الحديث . وبيان نكارة متنه ، والسنة فيمن نسي ذكر اسم الله في أول طعامه .

٨٤٦ (**كلما طال عمر المسلم ؛ كان له خيرٌ**) . **ضعيف** . سبق في بداية هذا المجلد (٥٦٥٢) ، وفي كل موضع زيادة فائدة ، والحديث ؛ فيه النهاس بن قهم ؛ ضعيف اتفاقاً ، اضطرب في لفظ الحديث ، مع الإرسال ، وفي الصحيح ما يغني عنه ، وقد صح من الحديث ما فيه غير حديث الترجمة .

٨٤٧ (**كل نفس تحشر على هواها . . .**) . **ضعيف جداً** . إسناده واهٍ ، وتقلب الهيثمي في إعلال الحديث في ثلاثة مواضع من « المجمع » . وذكر من قلده في بعضها .

٨٤٨ (**كم من ذي طمرين لا يؤبه له . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ متروك ، ادعى المناوي ضعفه فقط ، وأن له شواهد ، وبيان ما فيه من أخطاء بعضها حملها المناوي على الهيثمي ! وأقرته لجنة « الجامع الكبير » ؛ وبيان أن الحديث المتروك شديد الضعف ، وهذا لا يتقوى بالشواهد ، وذكر مصدر للحديث أو سند جديد لا يعني صحته !

٨٤٩ (**الكمأة من المن ، والمن من الجنة . . .**) . **منكر بزيادة (والمن من الجنة)** . في سنده راوٍ مجهول ، وآخر يخطئ لا يحتج به إذا انفرد ، وذكر أدلة نكارة اللفظ الزائد واضطراب الإسناد ، وذكر مخالفة لا يعتد بها من مختلط .

٨٥١ (تنبيه) : على ما وقع في بعض المصادر من عزو الحديث إلى « الصحيحين » ! وذكر دليل آخر على النكارة .

٨٥٢ (**عليكم بالكمأة الرطبة . . .**) . **منكر** . إسناده ضعيف ؛ في إسناده راوٍ ضعيف تفرد بذكر لفظة : (الرطبة) .

٨٥٣ (**كان أحب الشراب إليه اللبن**) . **ضعيف جداً** . في سنده ياسين الزيات ؛ متروك ، وآخران ضعيفان .

٨٥٣ **(الدُّهْن يذهب بالبؤس . . .)** . **ضعيف جداً** . فيه مجهول ، ومتروك ، وله شاهد إسناده واهٍ ، وفيه راوٍ لا يصح ذكره في الصحابة ، والتنبيه على وهم الهيثمي في تخريجه ، وخلطه في طبقات الرواة ، وتوثيق ابن حبان لا يعتمد في المجاهيل ، وذكر طريق ثالثة لحديث الترجمة ضعيفة جداً .

٨٥٦ **(كان إذا رضي شيئاً سكت)** . **ضعيف جداً** . تعدد سياق قصة الحديث والصحابي ، ورأي الشيخ في ذلك ، ولا يحتمل قبول التعدد من راوٍ متروك ، والتنبيه على تحريف وقع في اسمه .

٨٥٧ **(كان إذا رمدت عين امرأة من نسائه . . .)** . **موضوع** . في سنده وضاعان ومجهول ، وحكم الشيخ رحمه الله على الحديث بالوضع من حيث معناه قبل الاطلاع على سنده .

٨٥٨ **(كان إذا ظهر في الصيف ؛ استحب . . .)** . **ضعيف** . **بل ضعيف جداً** ؛ له طرق شديدة الضعف لا يتقوى بها .

٨٥٩ **(رأيته إذا قام اتكأ على إحدى يديه)** . **ضعيف** . فيه راوٍ صوفي له شطحات وكلام خطير في حق الله سبحانه وتعالى ، وليس له ترجمة ، وأورد السيوطي الحديث في « الجامع الصغير » بالمعنى ، ولم يورده الهيثمي ؛ فبيض له السلفي ! والحديث مخالف للثابت في السنة .

٨٦٠ **(كان إذا نزل عليه الوحي صُدِعَ . . .)** . **ضعيف** . فيه راوٍ سيئ الحفظ ، وأبو عون ثقة ؛ خلافاً لقول الحافظ فيه ، ولم يعرفه الهيثمي !

٨٦١ **(كان حَسَنَ السَّبَلَةَ . . .)** . **ضعيف** . في سنده راويان مجهولان ، والتنبيه على لفظة وتصحيحها وتوضيحها .

٨٦٢ (كان ربما أخذته الشقيقة . . .) . منكر . إسناده ضعيف ؛ في سنده راوٍ مجهول وإن ذكره ابن حبان ـ على قاعدته ـ في « الثقات » . ولم يعلق عليه محققا « زاد المعاد » كعادتهما !

٨٦٣ (كان يبدأ بالشراب إذا كان صائماً . . .) . ضعيف جداً . في سنده راوٍ منكر الحديث ، أخطأ الهيثمي فوثقه وأعل الحديث بغيره ، وأقره المناوي ! وتصحيح اسم راوٍ وتحقيقه ، وتنبيه على خطأ آخر في « التيسير » .

٨٦٤ (كان يتيمم بالصعيد . . .) . موضوع . في سنده المصلوب ، ويغني عنه في الباب أحاديث أخرى صحيحة .

٨٦٥ (كانت له كل ليلة من سعد بن عبادة . . .) . ضعيف . فيه عبد المهيمن ؛ وهو ضعيف .

٨٦٥ (كان يصلي على الرجل يراه يخدم أصحابه) . ضعيف . مرسل .

٨٦٦ (كان يحب أن ينظر إلى الخضرة . . .) . ضعيف جداً . في سنده راويان أحدهما مختلف فيه بين التوثيق والتجريح بالكذب ! والآخر متروك ، والتعليق على لفظ « الجامع الصغير » ، وتليين العراقي تضعيف الحديث ، وإقرار المناوي له .

٨٦٧ (كان يعبر على الأسماء) . ضعيف . في سنده مجهولان ، لم يعرفهما الهيثمي ولا المناوي ، وتعقبَ هذا السيوطيَّ في تحسينه .

٨٦٨ (كان يكره التثاؤب في الصلاة) . ضعيف . إسناده مسلسل بالعلل ! أعله الهيثمي بواحدة منها ، تبعاً لشيخه العراقي ! وبكلامهما تعقب المناوي على السيوطي .

٨٦٨ **(لست أخاف على أمتي جوعاً يقتلهم . . . .) . ضعيف** . في سنده راوٍ مجهول لم يعرفه الهيثمي ، ووقع له تحريف في طرف الحديث .

٨٦٩ **(لعلكم ستفتحون بعدي مدائن عظاماً . . .) . ضعيف** . في سنده راوٍ مجهول ، وفي الحديث التمييز بين الجهالة والضعف .

٨٧٠ **(يا وحشي ! اخرج فقاتل في سبيل الله . . .) . منكر** . بالإسناد السابق ، والتعقب على تحسين الهيثمي له ، وفي متنه نكارة ؛ لمخالفته الصحيح الثابت في قصة قتل حمزة رضي الله عنه .

٨٧٢ **(لكل باب من أبواب البر باب من أبواب الجنة . . .) . منكر بهذا اللفظ** . في سنده راوٍ مختلف فيه ، وقد صح من كلية الحديث أجزاء ، موجودة في «الصحيحة» .

٨٧٣ **(للحرة يومان ، وللأمة يوم) . موضوع** . في سنده راوٍ وضاع كذاب ، وآخر مجهول ، ذكره السيوطي في « جامعيه » ووهاه في « الكبير » . وعلق إسناده أبو نعيم ، وضعف المناوي الإسناد ثم جعل له عاضداً ! والحديث الواهي لا يعتضد ، وتراجع الشيخ رحمه الله عن اعتماد قول المناوي في « ضعيف الجامع » .

٨٧٤ **(لن يزال العبد في فسحة من دينه ما لم يشرب الخمر . . .) . ضعيف** . في سنده راويان مجهولان وثقهما ابن حبان ، وثالث قال فيه ابن حجر : مقبول . وضبط اسم مُسْنِد الحديث ، وبيان أنه لا تعرف صحبته إلا في هذا الإسناد .

٨٧٥ **(لو طُرِحَ فِرَاشٌ مِن أعلاها . . .) . ضعيف جداً . أو موضوع** ؛ فيه راوٍ متروك كذاب ، تساهل الهيثمي في تضعيفه هنا ! وفي مواطن أخرى ذكر

ضعفهما شديد ، لا يتقويان ببعضهما .

٨٨٦ **(ما رفع قوم أكفهم إلى الله تعالى يسألونه . . .)** . **ضعيف** . ظاهر الإسناد أن رجاله ثقات ؛ لكن فيه مجهول ، واثنان فيهما ضعف تدور العلة بينهما ، ورواية الحديث مخالفة لرواية الثقات حديث رووه بلفظ آخر ، وذكر ما صح .

٨٨٨ **(ما طُلِبَ الدواء بشيء أفضل من شربة عسل)** . **موضوع** . مسلسل بالكذابين والمتروكين !

٨٨٩ **(ما من امرئ يُحْيِي أرضاً ، فيشرب . . .)** . **ضعيف** . فيه راوية مجهولة ، والراوي عنها سيئ الحفظ ، وقد تفرد بهذا الإسناد .

٨٩٠ **(ما من امرأة تخرج في شهرة من الطيب . . .)** . **ضعيف** . في سنده راويان ضعيفان .

٨٩٠ **(فضلت على الأنبياء بخمس . . .)** . **منكر بذكر (الشهرين)** . في سنده راو متروك ؛ أعله به الهيثمي ، في حين سكت ابن حجر عن هذا الحديث ، وعن آخر ! وتتابع الضعفاء على رواية الحديث باللفظ المنكر ! وتواتر عن الثقات بدونها ، وبيان أخطاء وقعت لباحثين معاصرين في تقوية الحديث .

٨٩٤ **(من حكم بين اثنين تحاكما إليه . . .)** . **منكر** . فيه يعلى بن الأشدق ؛ متكلم فيه ، متهم .

٨٩٥ **(كان موسى عليه السلام يدعو ، ويؤمن هارون عليه السلام . . .)** . **ضعيف** . في سنده راوٍ ضعيف واهٍ .

٨٩٥ **(من صلى في مسجد قباء يوم الإثنين . . .)** . **موضوع بذكر (اليومين)** .

في سنده الواقدي ، وقد صح الحديث بدون ذكر اليومين . والتنبيه على أن فهرس الدكتور القلعجي « للضعفاء » مليء بالطامات ؛ كتضعيف الصحيح وتصحيح المردود . والقسم المتمم المطبوع من « طبقات ابن سعد » لعله مختصر منه ، لا متمم له .

٨٩٦ (**إذا توفيت المرأة فأرادوا أن يغسلوها . . .**) . **منكر** . حديث طويل ؛ لا يصح من طريقيه ، وتعقب الهيثمي في دعواه أن هناك من وثق ليث بن أبي سليم ، وهناك من رماه بالتدليس ! ولم يرَ الشيخ ذلك .

٨٩٩ (**أفعمياوان أنتما؟! ألستما تبصرانه؟!**) . **منكر** . في سنده راوٍ مجهول ، والحديث مخرج في « الإرواء » ، وسبب إعادة تخريجه هنا : احتجاج البعض به على وجوب تغطية الوجه والكفين ، وفيه رد من الشيخ البهوتي على أصحاب هذا القول في كتابين من كتبه . وتحقيق القول في جهالة الراوي ، وطرقه عنه ، زيادة على ما في « الإرواء » ، مع فوائد علمية حديثية رائعة ؛ كشرح معنى (وثِّق) ، وتساهل بعض العلماء في الجرح والتعديل ، ورد على جمع ممن قلدوا ابن حجر في تقوية الحديث . وبيان منهج المزي في « تهذيب الكمال » في إيراد أقوال التجريح والتعديل وتبنيها ، وكذا غيره كابن حجر من بعده ، وبيان نكارة حديث الترجمة ؛ لمخالفته الحديث الثابت في كلام فاطمة بنت قيس ، وتوضيح ذلك ، وذكر أمثلة أخرى لمقلدين ! وصبر الشيخ رحمه الله في البحث والتفتيش إظهاراً للحق .

٩٠٨ (**كنت ردف رسول الله ﷺ وأعرابي معه . . .**) . **منكر بزيادة (العرض)** . فيه علل رابعها الشذوذ ، وذكر اللفظ المحفوظ لحديث الترجمة ، وبيان معنى لفظة (قوي) في الإسناد ، والرد على الشيخ عبد القادر السندي بإيجاز

على كثرة أخطائه ، وهو متمم لما سبق هنا من الكلام حول يونس بن أبي إسحاق ، والكلام عليه وعلى روايته ، وأمور أخرى .

٩١٧ (**يا ابن أخي ! إن هذا يَوْمٌ ، مَنْ مَلَك . . .**) . **ضعيف** . وحكم الراوي إذا لم يعرفه عالم وعرفه غيره ، وتوثيق ابن حبان والعجلي فيه تساهل ، وذكر من وثق الحديث اعتماداً عليهما ، ومعنى قولهم : رجاله ثقات .

٩١٩ (**إن الملائكة لتصافح ركاب الحجاج . . .**) . **موضوع** . أخرجه البيهقي وضعفه فقط ! مع أن في إسناده من يضع الحديث ، والحديث مما سود به السيوطي « جامعه الصغير » ، ثم حذف تضعيف البيهقي ! فتعقبه المناوي ، وفي كلامه تردد في تحديد علة الإسناد . وتنبيه الشيخ رحمه الله على تحريف وقع في اسم أحد رواة الحديث .

٩٢١ (**إذا خطب إليكم كفؤ ؛ فلا تردوه . . .**) . **موضوع** . من أحاديث كتب الإباضية ، ذكر علله والتوسع في ذلك لبيان وهاء الحديث في هذا المسند الذي أسموه « الجامع الصحيح » !وتفصيل القول في هذا « المسند » ورجاله ! بل وصاحبه ! مما قد لا تراه في موضع آخر ، ورأي الشيخ رحمه الله في الزركلي .

٩٢٥ تأليف شيخهم الأكبر كتاباً يسميه بغير اسمه ، وينفي فيه رؤية الله ، ويقول بخلق القرآن مع بدعهم الخارجية ، والرد عليه بإيجاز يناسب هذه «السلسلة» حيث يقول بنفي حجية الأحاديث الآحاد ، وتأول من النصوص القرآنية وما يعارض قوله ، ورد الأحاديث الصحيحة ، وتمسك بالضعيف والواهي .

وخلاصة الكلام على هذا الحديث ، وذكر بما يغني عنه من الأحاديث الصحيحة .

٩٢٨ (**الأحرار من أهل التوحيد كلهم أكفاء . . .**) . **موضوع** . من أحاديث « مسند الربيع » السابق الذكر . وهو معضل أيضاً ، وما جاء به التنوخي من شاهد له لا يصح ؛ بل ضعفه مخرجه عقبه ، على تساهل في قوله ؛ لأنه موضوع ، مع مخالفته للحديث الصحيح المذكور في آخر الحديث السابق ، وللقرآن قبل ذلك ، ولفعل الصحابة في حياة النبي ﷺ وبعدها . وذكر حكم الكفاءة في الزواج عند العلماء .

٩٣١ (**ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي**) . **باطل** . وهو من أحاديث « مسند الربيع » أيضاً . ونقده نقداً علمياً . وأحاديث الشفاعة متواترة على خلاف هذا الحديث الذي ينفيها . وتناقضَ الإباضيُّ في عقيدته فقسم الكبائر قسمين ! ولوازم أخرى لكلامه لا يقول بها أحد من المسلمين !!

٩٣٤ (**كان إذا سمع النداء ؛ كأنه لا يعرف أحداً . . .**) . **منكر** . فيه مجهولان ، أحدهما ذكره ابن حبان في « الثقات » . وله إسناد آخر رجاله ثقات خولف أحدهم في متنه ، والفرق بين المنكر والشاذ .

٩٣٥ (**إني أمرت ببدني التي بعثت بها أن تقلد . . .**) . **منكر** . مداره على راوٍ مختلف فيه ، وقوة كلام مالك في الرجال ، وأهمية كتاب « التقريب » لهذا الغرض ، وسبب نكارة الحديث مخالفته لحديث عائشة الصحيح . والكلام على المطبوع من « مصنف عبد الرزاق » وأن فيه خرماً .

٩٣٨ الاختلاف بين الصحابة ، وأدبهم في ذلك ، واتباع السنة هو المأمور به .

٩٣٨ (**نعم ؛ حُجِّي عن أبيكِ ، إن لم تزده خيراً ، لم تزده شراً**) . **منكر** . وإن كان رجال إسناده ثقاتاً ؛ فهو مخالف لكل الطرق المروية عن ابن عباس ، وقد يكون شاذاً . والحمل فيه على عبد الرزاق ، وسبب النكارة : أن النبي

ﷺ لا يأمر بما لا ينفع ، أو لا يدري نفعه . والكلام على الخرم الذي في « مصنف عبد الرزاق » . والحديث على شرط « المجمع » ولم يورده ! وسبب ذلك .

٩٤٠ (**لا يجتمع ملأ فيدعو بعضهم . . .**) . **ضعيف** . سكت عنه الحاكم والذهبي ، وحسنه الهيثمي لرواية ابن لهيعة ، والعلة الانقطاع . وذكر الخلاف في صحبة (حبيب بن مسلمة) ، وتأييد القول بصحبته .

٩٤٢ (**نهى أن يحدَّ الرجل النظر إلى الغلام الأمرد**) . **موضوع** . فيه علل ، منها الوازع ، وتدليس بقية على ما فيها هنا ، والراوي عنه مجهول .

٩٤٣ (**النظرة الأولى خطأ . . .**) . **موضوع** . في سنده راوٍ متهم بالوضع سبقت له أحاديث .

٩٤٣ (**ما من عبد يكف بصره عن محاسن امرأة . . .**) . **موضوع** . في سنده وضاع له غير هذا الحديث مثله .

٩٤٤ (**لما سحر ﷺ أتاه جبريل عليه السلام . . .**) . **موضوع** . في سنده راوٍ كذاب ، والراوي عنه تناقض فيه الذهبي !

٩٤٥ (**خلق الله الأرض يوم الأحد والإثنين ، وخلق الجبال يوم . . .**) . **منكر** . صححه الحاكم ! ورده الذهبي ، ورواه مرة أخرى وأشار إلى الإرسال فيه . وتوضيح حال البقال ، وذكر اسمه وكنيته والاختلاف فيها بتحقيق علمي رصين . وصححه الصابوني في « مختصره » ! كما فعل الطبري ، الذي احتج بإسناد آخر على ذلك ؛ لكنه مسلسل بالعلل . ورواه موقوفاً على عبد الله بن سلام .

٩٤٩ **(من استغفر للمؤمنين والمؤمنات كل يوم سبعاً وعشرين . . .) . منكر .** في سنده عثمان بن أبي العاتكة ، ولعل شيخه فيه علي بن يزيد الألهاني ، وضعفه الهيثمي ـ ومن تبعه ـ بالأول فقط ، وله من المناكير الحديث التالي :

٩٥٠ **(إن الله عز وجل يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى . . .) . منكر** ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » لنكارة متنه ، وهي جلوس الله . . . ! وشاهده الذي ذكره السيوطي مثله .

٩٥١ **(من استغفر للمؤمنين ؛ رد الله عليه من آدم فما دونه) . منكر .** وذكر روايته التامة بواسطة العراقي في « المغني » ، وهو منقطع .

٩٥٣ **(إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده . . .) . ضعيف .** ذكر الاختلاف على راويه ، ومقارنة روايته برواية « الصحيح » ، وتحقيق القول في مسألة جمع المؤتم بين التسميع والتحميد .

٩٥٧ **(إذا جامع أحدكم ؛ فليستتر . . .) . موضوع .** في سنده الواقدي ، وله إسناد آخر أحسن منه ، والكلام على تجار الكتب الذين يسرقونها ، ويتحسرون على فساد أهل الزمان ! وحال المؤلفين الآن دعاوى فارغة ولا علم ولا نظر .

٩٥٨ **(يا بريدة ! إذا رفعت رأسك من الركوع . . .) . موضوع .** فيه ثلاث علل على التوالي . وبالإسناد نفسه عدة أحاديث منها حديث الجهر بالبسملة ، والحديث التالي :

٩٥٩ **(يا بريدة ! إذا جلست في صلاتك . . .) . موضوع .** مروي بالإسناد السابق ، وسكت عنه وعن السابق صاحب « التعليق المغني » ! ولعله

سهو . وتنبيه عن نقل السيوطي للحديثين وتضعيفهما عن الدارقطني !

٩٦٠ (**لا تقولي هذا يا عائشة . . .**) . موضوع . في سنده الواقدي ، وضعيف ، ومرسِل ، وروي موصولاً ، وفيه علي بن زيد ، وزوجة أبيه ، وتدليس مبارك . ومع ذلك سكت عليه - وعلى غيره - التويجري في « صارمه » ! وتعجب الشيخ رحمه الله من قلة غيرة المؤلفين على حديث رسول الله ﷺ أن ينسب إليه لم ما يَقُلْه .

٩٦٣ (**لا يلجنَّ من هذا الباب من الرجال . . .**) . منكر . فيه راوٍ متفق على ضعفه ، وخالف الثقات في لفظه ؛ فرواه بلفظ الحض ، وروي موقوفاً ، ولا يصح أيضاً .

٩٦٥ (**ما من عبد ولا أمة دعا الله . . .**) . منكر . إسناده مظلم . ولم يعرف له ابن عدي إلا هذا الحديث ، وله الحديث الآتي :

٩٦٦ (**إذا بلغ العبد الأربعين ؛ خفف الله عنه . . .**) . منكر . ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وتعقبه السيوطي بكلام ابن حجر ، وناقشهما العلامة المعلمي ، وتقوى الشيخ في نقده الأحاديث حسبما يقتضيه التحقيق العلمي ، بعيداً عن الهوى ! وذكر ما يخالف حديث الترجمة مما صح عن النبي ﷺ وإتباع الحديث بشرحه . وفي معناه :

٩٦٨ (**ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة . . .**) . منكر . له أسانيد ؛ الأول فيه راوٍ منكر الحديث ، والثاني فيه راوٍ ضعيف اضطرب في إسناده ، ومجاهيل أيضاً ، وباقي الأسانيد بعضها أضعف من بعض . والتعقيب على كلام الأعظمي الذي يدل على عدم وجود تحقيق عنده . ووهم ابن الجوزي في الرواة ، وذكر ما تعقب عليه فيه .

٩٧٢ (**لو رحم الله أحداً من قوم نوح . . .**) . **منكر . صححه الحاكم ! ورده** الذهبي . ومناقشة ابن حجر على إقرار ابن القطان على جهالة إبراهيم بن عبد الرحمن ، وكذا تبييض الذهبي له في « الكاشف » . وتجاهل الصابوني ـ مع جهله ـ استغراب ابن كثير للحديث فصححه ! وإيضاح علة خفيت عليه ، وبيان أن ثقة رجال السند لا تعني صحته .

٩٧٤ (**كان يقول إذا قضى صلاته . . .**) . **ضعيف جداً** . معنى قول البخاري : فيه نظر . وخطأ عزو الحافظ الحديث في « اللسان » إلى العقيلي . وأورده السيوطي في « الكبير » وضعفه بعمرو بن عطية العوفي ، وذكر الشيخ رحمه الله أن هذه عائلة ورثت الضعف . والرد على الأنصاري في تحسينه الحديث .

٩٧٦ (**قل : اللهم ! إني أسألك بمحمد نبيك . . .**) . **موضوع** . في إسناده وضاع .

٩٧٧ (**يأتي على الناس زمان يكون عامتهم . . .**) . **موضوع** . استنكره الإسماعيلي ، وتبناه غيره كذلك ، ولوائح الوضع ظاهرة على الحديث . وإن كان معناه ينطبق على أهل الأهواء .

٩٧٨ (**ما يتخوف من العمل أشد من العمل . . .**) . **موضوع** . ذكره ابن حبان في « الموضوعات » ، وتعقبه السيوطي بشاهد ـ وهو الحديث التالي ـ ! وتساهل العراقي في تضعيفه ، واغتر به الأنصاري مما يدل على عدم معرفته بهذا العلم ، وتوضيح مفهوم النصيحة في الدين له في مجال الحديث .

٩٨٠ (**الإبقاء على العمل أشد من العمل . . .**) . **منكر** . شاهد الحديث السابق ـ الذي ذكره السيوطي ـ في سنده شيخ بقية ؛ مجهول .

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

كان (الشمائل)

(م)

(ن)

٣ - فهرس الكتب الفقهية للفهرس الرابع



٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الكتب الفقهية

الكتب الفقهية مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق والبر والصلة

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأذان والصلاة والمساجد

٤ ـ الأطعمة والأشربة والذبائح والعقيقة والحيوان

٥ ـ الإيمان والتوحيد والدين والقدر

٦ ـ البيوع والكسب

٧ ـ التوبة والزهد

٨ ـ الجنائز والمرض والموت

٩ ـ الجهاد والغزو

١٠ ـ الحج والعمرة

١١ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

١٢ ـ الخلافة والبيعة والإمارة

١٣ ـ الزكاة والصدقة والنفقات

١٤ ـ الزواج وتربية الأولاد

١٥ ـ السيرة النبوية والشمائل

١٦ ـ الصيام والقيام

١٧ ـ الطب النبوي

١٨ ـ الطهارة والوضوء وسنن الفطرة

١٩ ـ العلم والسنة

٢٠ ـ الفتن وأشراط الساعة والقيامة والجنة والنار

٢١ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢٢ ـ اللباس والزينة واللهو

٢٣ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٤ ـ المناقب والمثالب

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

(أ)

(ب)



٦ ـ الآثار مرتبة على الحروف

(ت ـ خ)

(د ـ ض)

(ف ، ق)

(ك)

(ل)

٧ ـ غريب الحديث

٨ ـ الرواة المترجم لهم

(أ)

(ب)

(خ)

(ش)

(ص)

(غ)

(ف)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)